تيـودور هانـف

لـبـنـان

تعـايـش في زمـن الحـرب

من انـهيار الدولـة الى انبعاث الأمـة

نقله عن الألمانية

موريس صليـبا

مركز الدراسات العربي - الأوروبي
باريس

لبنان
تعايش في زمن الحرب

الطبعة الأولى ١٩٩٣

مركز الدراسات العربي الاوروبي - باريس
Centre d'Etudes Euro - Arabe
23 rue de Washington 75008 PARIS

تخليداً لذكرى

ميشال آلار

مروان بحيري

يوحنا مارون

مالكولم كار

ميشال سورا

رياض يونس

تقديم

ان هذا الكتاب الذي نقدمه للقارئ العربي اليوم ليس بحاجة الى تقديم مفصل، لأن النص هو الذي يقدم نفسه ويفصح عن فرادته العلمية النادرة. وما هذه الكلمة التي تذكرها هنا بعجالة إلا للتذكير ببعض المزايا التي يختص بها هذا البحث منهجياً ومضموناً وكثافة في المعلومات تجعل منه كتاباً رائداً في ميدان التأريخ السياسي الاجتماعي الحديث لواحدة من اهم الازمات التي اجتازها العالم العربي المعاصر.

ان ما اصطلح على تسميته بـ «الازمة اللبنانية»، اي تلك الحرب التي حُوّلت الى حرب اهلية بعد اندلاعها عام ١٩٧٥، هي في الحقيقة ازمة محورية في التاريخ الحديث للشرق الاوسط. انها كانت القلب الذي تكاثفت داخله العديد من المعطيات التي اجتازتها المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى اللحظة الراهنة. ازمة تشكل المخاض والانفجارات التي ظلت كامنة خلال القرن العشرين حتى تجسدت بكل ابعادها داخل الحرب اللبنانية. ان هذه الحرب ليست صنيعة نفسها، بل جاءت نتيجة حتمية لتطورات سابقة لم يتم حسمها داخل المنطقة لا على صعيد السلطات السياسية، ولا على صعيد المجتمع العربي الذي رغم تشكيلته الداخلية التعددية، درج على الاستمرارية في حقبة من التعايش السلمي الذي تُهمّشُ وفقه كل الاختلافات الطائفية او العرقية من اجل خصوصية حضارية عامة كان دوماً يستطيع ان يعيش داخل سياقها ويمنح شيئاً ثقافياً وفكرياً للعالم.

لقد كُتِب الكثير عن لبنان وفي كل اللغات سيما منذ ١٩٧٥ (تاريخ اندلاع الازمة)، حتى ان الحجم الهائل للكتابات جعلت احد المؤرخين يقول «لو فرشنا اوراق الكتب والابحاث التي تناولت الازمة اللبنانية على ارض لبنان بكل مساحتها لغطت هذه المساحة». ولذا يجدر التساؤل: ما الذي يتميّز به كتاب جديد عن هذا الموضوع؟ وهنا يبرز التميّز الفريد لهذه الموسوعة المعنونة **«لبنان: تعايش في زمن الحرب»**، انه كتاب لا يغني تماماً عن كل ما كُتب سابقاً حول الموضوع فحسب، بل ويغلق هذا الموضوع لعشرات السنوات القادمة، هذا مع انه سيكون مرجعاً اولياً واساسياً لكل دراسة يمكن لها ان تكتب عن لبنان او عن الشرق الاوسط مستقبلاً.

لقد امضى المؤلف البروفسور «تيودور هانف» اكثر من ستة عشر عاماً في تأليف هذا

الكتاب: يستجوب الشخصيات السياسية والعسكرية اللبنانية والاقليمية، ويحلل كل ما تكتبه الصحف اللبنانية والعربية والاجنبية، ويقوم بتحقيقات واستفتاءات ميدانية على الارض بين الطوائف والطبقات الاجتماعية خاصة العمالية منها، اضافة الى دراسة متعمقة للتاريخ اللبناني وتاريخ الشرق الاوسط، ويُخضعُ كل ذلك بالتالي الى منهجية لا ينفصل فيها التاريخ السياسي عن البنية الاجتماعية. منهجية هي نتاج خصب للعقلانية الالمانية الصارمة عندما تدرس مجتمعنا العربي وتاريخنا الحديث وفق منظور علمي موضوعي ومقاييس شمولية قد يغفل عنها الباحث العربي.

هناك خصوصيتان يتميّز بهما الكتاب: الاولى هي انه اعتبر الازمة اللبنانية الحلقة الجوهرية داخل سلسلة يشكّلها تاريخ الشرق الاوسط الحديث، وهي ازمة ليست راهنة بل تمتد جذورها الى القرن التاسع عشر. ثم من خلال هذه الازمة يمكن التأريخ لمنطقة الشرق الاوسط برمتها بكل الفيضانات العنيفة التي اجتاحتها سياسياً وعسكرياً.

وهناك خصوصية اخرى هي ان «تيودور هانف» لم يفصل ما هو سياسي عما هو مجتمعي. فان الارضية السوسيولوجية للمجتمعات العربية، بكل ديناميات‍ها البنيوية الداخلية تحضر في الكتاب كمسبّبات منطقية تطرح بالضرورة البنى الفوقية الخاصة بتطور الاحداث السياسية، او باختيار الصيغ الدستورية للسلطات، او التمفصلات الطبقية والايديولوجية للقوى والاحزاب السياسية الشاخصة على الساحة.

منظور شامل للتاريخ العربي الحديث، وهو في حركيته المعاصرة المتداخلة عضوياً في عناصرها الضمنية المتعددة. هذا المنظور الشامل يأتي عبر، ومن خلال الأزمة اللبنانية، لأجل طرح قياس تأملي نهائي حول مسار الشرق الاوسط ومستقبليته.

ان مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي عند اصداره الآن للترجمة العربية لهذا الكتاب الموسوعي، فإنه يأخذ بذلك مبادرة مباشرة بعد صدور ترجمته الانكليزية، ويسبق صدور ترجمته الفرنسية التي هي في طور الاعداد. وبهذا يسد المركز فراغاً كبيراً داخل المكتبة العربية، ويقدم عملاً علمياً دقيقاً سواءً للباحث المتخصص، او للقارئ داخل العالم العربي، في مجالي التاريخ المعاصر والسوسيولوجيا السياسية.

د. صالح بكر الطيّار

مستشار قانوني

رئيس مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي

كلمة شكر

خلال اعداد هذا الكتاب وجمع مواده والقيام بالابحاث والتحقيقات الميدانيـة، تلقـى المؤلف الكثير من النصح والمساعدة.

الزملاء والاصدقاء، بطرس لبكي، انطوان مسرّة، وسليم نصر، وفّـروا لـه، عبر المناقشات الطويلة وفي فترات متعددة، الكثير من المعلومات والتوجيهات. لبكي ومسرّة سمحا له بالاعتماد على دراساتهما غير المنشورة، كما ساعداه في اختيار المصادر والوثائق العربيـة. اما سليم نصـر فقد قام بالاختبارات التجريبيـة للاستمارات، كما شارك مع المؤلف في اعداد تقنيات ووسائل الاستقصاء.

كذلك سهّل له ابراهيم شبلي، وأوجين مخلوف، وموسى ماوز، ونبيل نصـر اللـه، المقابلات واللقاءآت مع الفعاليات السياسية والعسكرية.

شخصيات قيادية في لبنان والدول المجاورة له، تكرمت بجـزء من وقتها الثمين لمقابلته والنقاش معـه. ذكر بعضهم في هذا الكتـاب، وفضّل البعض الآخر عدم الاشارة الى اسمه.

فضلاً عن ذلك، قامت "باترا باورله"، و"غردا فيرداغ"، بتحليل نتائج الاستمارات، و"إلزا بوشمان" و"ارينيه دياس" و"هلغا ديكوف"، و"بياتريكس هوخشتاين"، و"جاكوب روزل"، بمراجعة دقيقة للمخطوط، و"اريبارت زيغلر" بعملية التوثيق. كذلك قامت "انجلا هارمان" بتدوين محاضر عدد كبير من المقابلات في لبنان، كما اشرفت مع "الاميرة شتراخفيتز" على اعداد المخطوط. وقامت ايضا "كريستل فايلاند" برسم الخرائط، و"زيغرون دوزاك" بتحضير النصوص للطباعة.

اما تمويل الاقامة في لبنان للبحث والدراسات والتحقيقات الميدانية والمقابلات، فقد وفرتها "الجمعية الالمانية للابحاث"، و "المعهد الالماني للابحاث التربوية الدولية"، و "دائرة العمل الكاثوليكي للتنمية والسلام". في لبنان استفاد المؤلف من حسن ضيافة "انجلا وغرهولد آرندس"، ومن التسهيلات التي قدمها له مدراء "المعهد الالماني للدراسات الشرقية" كل من "اولريش هيرمان"، "غارنوت روتـتر"، و"انطون هاينن".

لذلك يطيب له التعبير عن امتنانه واعترافه بفضل هؤلاء الزملاء والمعاونين والمشجعين، الذين لولا تعاونهم الصادق، لما تمكن من انجاز هذا الكتاب. كما يتحمل بمفرده كامل المسؤولية عن النواقص او الاخطاء الواردة فيه.

ويتوجه بالشكر ايضاً الى الزملاء اللبنانيين الذين قاموا بالتحقيقات الميدانية في ظل ظروف الحرب الصعبة. كما يوجّه شكرا خاصا الى آن ماري، ودومينيك، و فيرينا، لتفهمهم وتشجيعهم ومحبتهم.

تيودور هانف

جرى نقل هذا الكتاب من الأصل الألماني الى العربية مع بذل الجهد للحفاظ على دقّة ومضمون النصّ الأصلي، دون أي تصرّف أو تغيير. كما أنّ الآراء والمواقف الواردة فيه لا تمثّل بالضرورة آراء ومواقف المترجم أو الناشر.

محتويات الكتاب

هل هناك شعب اضافي في الشرق؟

ملاحظات تمهيدية حول جذور النزاع في لبنان

الفصل الثالث – من اطراف الرياح الى وسط العاصفة

الفصل الرابع – حرب مع وجوه عديدة ٢٢٩

الفصل الخامس - عنف دون انتصار

الفصل السادس - الثعالب والذئاب

الفصل السابع - تعايش في زمن الحرب

الفصل الثامن - موجز عن تكوين النزاع واستمراره ٦٧٥

الفصل التاسع - انهيار الدولة

الطريق نحو التبعية (١٩٩٨ - ١٩٩٠)........................ ٦٩٣

الفصل العاشر - الجمهورية الثانية ورأس "جانوس"

انتهاك السيادة (١٩٩٠ - ١٩٩٢)........................ ٧٤١

الفصل الحادي عشر- انبعاث أمة

الملاحق

هل هناك شعب إضافي في الشرق؟

ملاحظات تمهيدية حول جذور النزاع في لبنان

نظام اللعبة:

لكل لاعب كرسي ماعدا واحد منهم. عندما تعزف الموسيقى، يسير اللاعبون جنبا الى جنب حول الكراسي. وعندما تتوقف، يسرع كل لاعب ويجلس على أقرب كرسي منه. أما الذي لايحصل على كرسي، فيُفصل تلقائيا. هذه هي "لعبة طريق القدس".

هل يوجد في الشرق بلد أقل أم شعب أكثر؟

شارل مالك

تمرّ طريق القدس عبر قمم جبال لبنان وعبرجونيه.

أبو أياد

على الشواطيء الشرقية من البحر الابيض المتوسط، تُمارس، منذ بعض العقود، "لعبة طريق القدس"، بطرق واساليب تثير الدهشة والرعب. فعندما تتوقف موسيقى التحرك الديبلوماسي، ينفجر حالاً الصراع المسلح حول الكراسي. توقفت هذه الموسيقى للمرة الاولى عام ١٩٤٨ ثم توقفت لاحقاً عدة مرات عام ١٩٥٦، ١٩٧٦، ١٩٧٣، ١٩٧٥. وقد توقفت في المرة الاخيرة عام ١٩٨٢.

في الجولة الاولى، دار الصراع حول الكرسي الفلسطيني. ومنذ عام ١٩٧٥، يدور هذا الصراع حول الكرسي اللبناني. وبما ان الأمر ليس لعبة على الاطلاق، فلم يحترم اي من الفرقاء نظامها. لذلك لم يقبل اي لاعب بفصله، ولم يبد احد اي استعداد لتقاسم كرسيه مع آخر.

جلس الاسرائيليون على كرسي الفلسطينيين. وهؤلاء حاولوا الجلوس على كرسي اللبنانيين كمرحلة في "طريقهم الى القدس"، كما يدّعون، او كبديل عن كرسيهم التي فقدوها. وكذلك تخوّف بعض اللبنانيين، خاصة المسيحيون منهم.

قبل عام ١٩٧٥ تقاسم المسيحيون والمسلمون الكرسي اللبناني بنوع من التفاهم والانسجام. ومنذ ذلك الحين حاربوا بضراوة حول كل شبر من ارض لبنان، خوفاً من ان يبعد احدهم نهائياً عن مكانه.

لقد استدعي او انتدب عدد من الوسطاء للتحكيم في النزاع. فلم يتخذ اي منهم موقفاً حياديا، بل بالعكس اسهموا كلهم في تعميق الخلافات، كما دفعوا مختلف الفرقاء الى مواصلة الصراع بحزم وعناد بغية تأمين مكان لهم مهما بلغ الثمن.

اذا مافقد احد الفرقاء كرسيّه، يعرف انه سيصبح تحت سيطرة قوة خارجية، او سيهجّر من ارضه، او سيعيش في مخيمات اللاجئين او سيهاجر، او سيصفى جسديا. فالخوف اذاً من ان يصبح احدهم الخاسر النهائي، تحول الى دافع قوي وراء التحرك السياسي في البلدان المعنية ب "لعبة طريق القدس".

اما المتفرجون على هذه "اللعبة"، فقد حاذرهم الخوف ايضا. الدول الكبرى تخوّفت من المسّ بمناطق نفوذها. والدول المتوسطة تخوفت ايضاً من تعرض مصالحها الاقتصادية للخطر. ولكن فرقاء النزاع المباشرين تخوّفوا في كل الحالات، سواء كانوا في وضع قوي او في وضع ضعيف، سواء بدا تخوفهم مبرراً في نظر المتفرجين ام لا.

الخوف كان القوة المحركة للسياسة الاسرائيلية. فالناجون من اضطهاد النازية، والهاربون من الدول العربية، والمهاجرون الى اسرائيل بدافع الاقتناع الصهيوني، يرون في الدولة اليهودية على ارض فلسطين الضمانة الوحيدة والاكيدة ضد اي مذبحة جديدة، وضد اي حياة يسودها التمييز العرقي او الديني.

الخوف كان القوة المحركة للسياسة السورية. للمرة الاولى في تاريخ سوريا تسلم زمام السلطة افراد من الاقلية العلوية. فبعد سنوات من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي تسنى للعلويين التنعم بملذات الحكم. فالخوف من فقدان السلطة، والعودة مجدداً الى التسكع في دياجير الهامشية وقلة الاعتبار، دفعهم الى اقامة نظام اكثر

شدة واستقراراً من الانظمة التي عرفتها سوريا سابقاً. وكذلك الخوف من انتقام الاكثرية المحكومة حالياً والمغلوب على امرها، دفع بالاقلية الحاكمة الى التصلب والتشديد في المحافظة على تمسكها بالسلطة. فالقوة والبطش اصبحا سلاح النظام داخل سوريا الذي لايتوانى اطلاقاً عن سفك الدماء لردع اية محاولة تمرد او عصيان. وهذا ماحصل عام ١٩٨٢ عندما قام الاخوان المسلمون بحركة تمرد في مدينة حماه، رابع اكبر مدن سورية. لم يتردد الحكم السوري آنذاك عن استخدام الدبابات والمدفعية الثقيلة والطيران لتدمير قسم كبير من هذه المدينة وسحق التمرد، وقتل آلاف الاشخاص من السكان. هذه الشراسة يستخدمها النظام السوري ايضاً في الخارج عند الضرورة. فالطموح الى ممارسة دور رائد على مستوى السياسة العربية، من خلال السيطرة على لبنان وعلى المنظمات الفلسطينية، تعتبره القيادة السورية الحالية عاملاً جوهرياً في استراتيجية الحفاظ على المجموعة الشعبية التي تمثلها. ان فقدان سوريا لدورها الاقليمي، او اي حد من نفوذ السلطة الحالية على سوريا وحدها فقط، يعتبر تمهيداً لفقدان السلطة حتى داخل سوريا بالذات.

الخوف كان القوة المحركة للسياسة الفلسطينية. بعد عقدين من الزمن بدت الارادة السياسية لدى العرب الذين هربوا او هجروا من فلسطين مشلولة كليا. في مخيمات اللاجئين التي اقيمت في البلدان المجاورة سيطرت حالة من اللامبالاة والخمول. فالذي طمح الى الثروة وكسب العلم، ترك حياة المخيم، وبذل جهداً حثيثاً لتحقيق حياة افضل سواء في الدول العربية او في الخارج. اما سياسة فلسطين والقضية الفلسطينية، فقد بقيتا حكراً على الدول العربية. ولكن بعد هزيمة حرب الايام الستة عام ١٩٦٧، واحتلال اسرائيل لكل الاراضي الفلسطينية، وموجة التهجير التي رافقتها، تفجر الوعي والشعور القومي لدى الفلسطنيين. ولكن الاقتناع بعدم الاتكال منذ الآن فصاعداً على الدول العربية، وزوال كل امل بذلك كان المحرك المذهل والدافع القوي لانبعاث حركة المقاومة الفلسطينية. وهذا ما أدى فعلا الى تعبئة وتعزيز الفكر القومي بين الفلسطينيين. فاي شك او تشكيك بوجود شعب فلسطيني اضمحل نهائيا عبر هذا الوعي المتفجر وهذا التحرك النشط. فتهديد وجود جماعة من البشر فجّر بقوة شعوراً وطنياً لم يماثله في العالم الثالث الا الوعي السياسي المشترك لدى الشعب الاسود في جنوب افريقيا.

لقد اثارت يقظة المقاومة الفلسطينية في الوقت ذاته تعريضها للخطر. فقد قابلتها اسرائيل، ذات القوة العسكرية المتفوقة، بعمليات هجومية ودفاعية لم تستهدف قواعد الفلسطينيين فحسب، بل الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين ايضا . لذلك، ورغم تأييدها للقضية الفلسطينية، اضطرت هذه الدول، حفاظاً على امنها وسيادتها، الى

وضع حد لحرية حركة المقاومة. فالذي ذكّر الاسرائيليين باحداث "مسّادا"، حصل فعلاً للفلسطينيين في "ايلول الاسود"، وهذا ماتخوف الفلسطينيون من الوقوع به في لبنان الذي تحول واصبح آخر معقل لهم. فالخوف من تعرضهم لكارثة جديدة بفقدان قوتهم العسكرية والسياسية، دون ان لا يكون سوى البحر وراءهم، دفعهم الى مثل هذا التصرف في لبنان.

الخوف كان ايضاً القوة المحركة لنضال المسيحيين اللبنانيين. مثلما حدث مع الاردنيين، تخوّف المسيحيون اللبنانيون، كما تخوف عدد كبير من مواطنيهم المسلمين، من الغارات الانتقامية الاسرائيلية رداً على العمليات العسكرية التي يمارسها الفلسطينيون انطلاقاً من الاراضي اللبنانية. ولكن لخوف مسيحيي لبنان ابعاد عميقة. لبنان هو، بالنسبة لهم البلد الوحيد في العالم العربي، حيث لايعتبر المسيحي، واقعاً اوقانونا، مواطناً من الدرجة الثانية. في لبنان يتساوى المسيحيون مع المواطنين من الطوائف الاخرى. ولكن اضافة اكثر من نصف مليون فلسطيني مسلم الى لبنان، سيحدث تغييرا ليس لصالحهم، كما يتخوّفون، خللاً كبيراً في التوازن القائم بينهم وبين المسلمين. كما أن وجود قوات فلسطينية مسلحة على ارض لبنان، لاسلطة ولا رقابة للحكم اللبناني عليها، سيزعزع اسس ومقومات الدولة الوحيدة ذات النظام الديمقراطي الليبرالي في الشرق العربي.

من هذا المنطلق يمكن ادراك عقدة الخوف وعزم المسيحيين على تثبيت ذاتيتهم في لبنان الحديث، والتي تبررها خلفيات الاحداث التاريخية التي عاشتها الاقليات غير المسلمة في ظل الحكم الاسلامي. فالمفهوم الاسلامي التقليدي لايفرق اطلاقاً بين الامور الدينية والعلمانية، اي لايقبل بفصل الدين عن الدولة. كما ان الواجب الديني يحتم على كل مسلم فرض سلطة الاسلام حيث ما امكن. والشريعة الاسلامية ينبغي ان تفرض. وعلى المسلم ان يحكم. وشعب الدولة هو الشعب المسلم، اي جماعة المؤمنين. اما اتباع الديانات الكتابية، كالمسيحيين واليهود، فيعاملون كفئة يسمح لها بالعيش في ظل "حماية" الدولة الاسلامية، اذا قبلوا بالخضوع لها. وليست هناك امكانية لمساواتهم بالمسلمين. هذا وترتفع اصوات غالباً في لبنان كما في دول عربية اخرى، لتذكر بهذه الشريعة وتطالب بتطبيقها. وهذا مايذكر المسيحيين بانظمة عديدة كانت تطبق عليهم سابقاً ك "ذميّين". وهذا يعني نزع الحق عنهم بحمل السلاح والشهادة في المحاكم ضد اي مسلم، وركب الاحصنة. كما فرض عليهم، في وقت من الاوقات، لباس معين، يسمح بتمييزهم سريعاً. قد يبدو ذلك من مخلفات الماضي وبعيد التحقيق في عصرنا الحاضر. ولكن مايغذي الخوف لدى المسيحيين اللبنانيين من تكاثر عدد المسلمين هو ما يأتي ايضاً من وراء الحدود. ففي كل الدول العربية

الاخرى، يعتبر الاسلام بموجب الدستور، دين الدولة، او على الاقل، كما هي الحال في سوريا، دين رئيس الدولة. كما ان اعتناق الاسلام مسموح به، انما الكفر به والارتداد عنه فمحرم. وبالتالي يحق للمسلم الزواج من امرأة مسيحية او يهودية، بينما لايحق للمسيحي او لليهودي الزواج من امرأة مسلمة. وهكذا لن يستطيع المسيحيون اطلاقاً التأثير عددياً على الاكثرية في المجتمع.

ان وضعهم الاقتصادي يعتبر افضل من اوضاع غيرهم، كما هي الحال عادة بالنسبة للاقليات المحصورة. واما دورهم السياسي، فيهمش حتى وان كانوا في وضع عددي قوي، كما هي حال الاقباط في مصر.

اذا، فلا الاحداث التاريخية ولا اوضاع الاقليات في بعض البلدان العربية، يمكن ان تقنع المسيحيين اللبنانيين بقبول وضعهم كأقلية في مجتمع تحكمه اكثرية مسلمة. لذلك يتمسكون ببلد كلبنان، حيث تمكنوا منذ اكثر من قرن، من تقرير مصيرهم. اما الشعارات المنتشرة بينهم، مثل، "ترفض العيش كذميين" او "لا للتقبيط" (اي لا للعيش مثل الاقباط في مصر)، فهي تعبير صارخ عن خوفهم العميق من مستقبل قد يتحولون فيه الى اقلية.

الخوف اخيراً كان القوة المحركة للطوائف الاسلامية ايضاً في لبنان. ان المسلمين السنة لايتخوفون من الفلسطينيين الذين هم باكثريتهم من السنة، بل يعود خوفهم على مايبدو، الى فقدانهم البطيء للسلطة. فقد كان اهل السنة، حتى نهاية الامبراطورية العثمانية يشكلون الاكثرية المطلقة والسلطة الحاكمة. اما في الجمهورية اللبنانية، فقد تحولوا الى اقلية بين اقليات، حتى وان تسنى لهم حتى الان ممارسة مسؤولية كبيرة في حكم هذا البلد.

فمنذ اندلاع الحرب، التي شاركوا فيها هامشياً فقط، تحول السنّة، في ظل الطائفة الشيعية المسلمة التي تتجاوزهم عدداً وتتفوّق عليهم نضالا، الى اقلية عددية، حتى في عرين معقلهم في غرب بيروت.

اما قوة **المسلمين الشيعة** فقد نمت كثيراً دون ريب، كما ازداد ايضاً خوفهم. لقد وقعوا، في جنوب لبنان كما في ضاحية بيروت الجنوبية التي اصبحت مركزهم الرئيسي، في فخ بين مطرقة الاسرائيليين وسندان الفلسطينيين. فاكثر من ربع مليون نسمة من الشيعة اضطروا الى الهرب من منازلهم، ومازال عدد كبير منهم يتحمل عبء المواجهة مع اسرائيل وانعكاساتها.

وبالنسبة للدروز، اقل طوائف المسلمين عددا، لم يعترهم الخوف فقط، بل شعروا في عام ١٩٨٣ بالتهديد المميت اثناء الهجوم الذي شنته عليهم الميليشيات المسيحية

في جبل الشوف، اي في عرين معقلهم. آنذاك اضطر اكثر من نصف الدروز الذين بلغوا سن الرشد الى حمل السلاح دفاعا عن منطقتهم. فقد انتصروا على تلك الميليشيات، بقتل عدد كبير من عناصرها، وتهجير كل السكان المسيحيين تقريبا من منطقة الشوف. وهكذا تمكنوا من توسيع رقعة "كرسيهم" في لبنان. ولكن نظرا لعددهم الضئيل وضعف امكانياتهم لاسكان عدد كاف من جماعتهم في المناطق التي وقعت تحت سيطرتهم، اخذوا منذ ذلك الحين يشعرون بالخوف على فقدان ماغنموا به.

تعرف النزاعات عادة عوامل ودوافع محركة عديدة، كالمصالح الاقتصادية وما يعاكسها، المثل والطموحات، الاطماع والهيمنة، القناعات،والحسد، الخ.. ولكن تحليلها يحتم البحث في كل هذه العوامل، كما يفرض التعمق بمعانيها وابعادها. اما عامل الخوف فلا يعطى عادة الاهمية التي يستحقها. فهو يدفع، في النزاعات المبررة او غير المبررة وبقدر واسع جدا، الى تأزيم وتصعيد المواقف، وتشديد التفاقم في الاتجاهات، والابتعاد عن التوصل الى اتفاقات وتسويات ممكنة.

في الشرق الاوسط حاليا، عاشت وتعيش فئات عديدة حالة من الذعر والخوف على وجودها ومصيرها لاسباب واقعية. هذه الاسباب بالذات تكمن وراء الخوف لدى الفلسطينيين والمسيحيين اللبنانيين. الاولون يريدون استرجاع وطن لهم، والاخرون عدم فقدان وطنهم. لذلك تحاول كل فئة من الفئات تقرير مصيرها. وكما اشير سابقا، الخوف لايحرك الفئات المهددة او الضعيفة نسبيا فقط، بل ايضا الفئات ذات النفوذ القوي. كذلك الخوف هو ايضا عامل هام وراء السياسة الاسرائيلية، كما هو وراء السياسة السورية. فعندما يندلع اي نزاع مسلح، يعتري الخوف كل من يشارك في النزاع او يتعرض له. ففي النزاع اللبناني لاتوجد فئة من الناس لا تخاف على وجودها ومستقبلها. فالسنة والشيعة والدروز يخافون على مصيرهم مثلما يخاف المسيحيون والفلسطينيون.

ان النزاع الذي حصل في السنوات الاخيرة في لبنان يمكن ادراكه فقط من خلال خلفيات عامل الخوف الذي يشعر به كل شريك في "لعبة طريق القدس"، اذا لم يبق له كرسي يجلس عليها. ان ماحصل في لبنان كان بالدرجة الاولى حربا بديلة حول فلسطين . ثم تحول الى نزاع حول وجود وبقاء مختلف الطوائف اللبنانية ومازال. ولكن الحرب البديلة التي مارسها غير اللبنانيين، او اللبنانيون انفسهم، هي ايضا حرب اهلية.

لايستهدف هذا الكتاب تحليل الصراع من اجل فلسطين، بل **قضية النزاع وتسويته في لبنان**. كيف كانت تسوّى النزاعات سلميا في لبنان قبل الحرب؟ كيف

يفسر تحويل هذا البلد الى ساحة حرب بديلة، وبالوقت ذاته، الى ساحة حرب اهلية؟ كيف ينظر اللبنانيون، القيادات السياسية والعسكرية من جهة، والمواطنون العاديون من جهة اخرى، الى مايحصل في بلدهم؟ ماذا يتمنون؟ ماذا يريدون؟ وهل توجد بعد امكانيات لاعادة بناء التعايش اللبناني؟

تجدر الاشارة الى ان بعض الاسباب التي ادت الى نزاعات داخلية بين اللبنانيين لم تكن مقنعة، بل اسهمت في تحويل لبنان الى ساحة حرب.

لذلك ينبغي توضيح "لعبة الأمم"، بانها ليست لعبة الامم على طريق القدس فقط، بل هي ايضا "لعبة الطوائف اللبنانية" التي يمكن ان تكون ايضا مميتة، اذ يتجاوز فيها عدد المغلوبين على المنتصرين.

الفصل الأول

تسوية النزاعات والأزمات في الدول التعددية

شكلت في مطلع هذا القرن دول كبيرة تعددية، مثل امبراطورية آل هابسبورغ وروسيا القيصرية والامبراطورية العثمانية، جزءا هاما من النظام الدولي. عاشت هذه الدول مشكلة سياسية متشابهة تتلخص في كيفية ايجاد صيغة للعيش المشترك بين شعوب مختلفة الاصول الاثنية والدينية، ومتعددة اللغات، ومتباينة الهويات، انبثقت عن التنوع والمعطيات القائمة. فقد اعيد تكرارا ومرارا البحث والتشكيك في شرعية الصيغ القائمة على واقع شمولي وديني في ضوء مفاهيم ومبادىء **القومية الحديثة** التي عرفت نجاحا كبيرا ابان الثورة الفرنسية وبعدها.

عرفت هذه القومية اتجاهين : الاول "سياسي - ذاتي" كما حدده "هانز كوهن"، والثاني، "موضوعي- ثقافي". يمثل الاول هدفا يُطمح الى تحقيقه، ويشكل الثاني مفهوما محتما يفرض نفسه تلقائيا . فالقومية السياسية -الذاتية تستند الى قرار فردي يهدف الى تعميمه على الأمّة. وهذا ما يفترض ارادة جماعية، اذ ينشأ وينمو ويحافظ عليه "عبر استفتاء يومي" كما يقول "ارنست رينان". اما القومية الموضوعية - الثقافية فتعتبر الأمّة وكأنها امر مصيري فرضه القدر، وليس قرارا فرديا اتخذ بالاستناد الى التكوين الاثني او الى عامل اللغة او الثقافة. فمن الممكن تكوين أمة ذات مفهوم قومي سياسي - ذاتي، كما ان دولة ذات نظام سياسي مركزي، واراض محددة، وشعب واحد، تستطيع بناء أمة. أما أمة ذات مفهوم موضوعي ثقافي فلا يمكن خلقها. فهي موجودة بحكم الامر الواقع، وتستطيع ان تسهم في بناء دولة.

١ - تكاثر الدول التعددية في القرن العشرين

تبيّن ان هذين المفهومين القوميين يشكلان عامل انفجار قوي جدا للدول الكبيرة التعددية. فقد ضعف كثيرا عدد من هذه القوميات خلال الحرب العالمية الاولى، كما

انهارت اثنتان منها في نهاية تلك الحرب[1]. فقد اقرت الاتفاقات التي عقدت في احدى ضواحي باريس حدود الدول التي اقيمت على انقاض امبراطورية آل هابسبروغ والامبراطورية العثمانية. كما عمدت الدول الحليفة المنتصرة الى تقسيم اوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية، الى دول ذات أمم "موضوعية - ثقافية".

ولكن لم ينجح هذا الاجراء الا جزئيا فقط. فعملية "جمع" الشعوب والجماعات المتعددة اللغات والاديان، خلال قرون من التعايش المشترك، في امبراطورية عالمية، جعلت من المستحيل رسم حدود وفق معايير "موضوعية". فالدول الجديدة ضمت كلها تقريبا اقليات قومية كبيرة، وفقا لمنطق القومية المحتم، اي فئات وجماعات انضمامية وانفصالية. كانت كل منها تشكل امة وباستطاعتها ان تتحول الى دولة. ولكن الاقليات لم تكن راضية عن هذا التقسيم. فسرعان ما بدأت الاكثريات الحاكمة اهمال تحول المفهوم القومي من طابعه المحتم والمفروض الى طابع ارادي ذاتي. فكان على الاقليات ان تتخلى نهائيا عن خصائصها الذاتية وان تندمج كليا في بيئة الاكثرية. فبدلا من "سجن جماعي للشعوب" في امبراطورية آل هابسبروغ، حل مكانه عدد من "السجون الصغيرة لهذه الشعوب"[2].

في المناطق الشرقية من الامبراطورية العثمانية فرضت القوات الحليفة المنتصرة سياسة اضعف تماسكا بكثير من سياستها في جنوب شرق اوروبا. فمنذ القرن التاسع عشر نشأت في تلك المناطق حركة قومية ذات منحى ثقافي - موضوعي، الا وهي القومية العربية[3]. ففي سبيل كسب العرب في الصراع ضد العثمانيين وارضائهم وعدت بريطانيا بتقديم الدعم لاقامة دولة عربية كبيرة بين النيل والفرات. وفي ذات الوقت تقريبا تعهدت بريطانيا بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كما اتفقت مع فرنسا على تقاسم النفوذ في المنطقة باسرها. ولكن سرعان ما اندثر حلم الامبراطورية العربية عندما سحقت القوات الفرنسية عام ١٩٢٠ جيش الامير فيصل

١- Kemal H. KARPAT. The Ottoman Ethnic and Confessional Legacy in the Middle East, in: Milton J. ESMAN and Itamar RABINOVICH (Eds.), Ethnicity, Pluralism, and the State in the Middle East. Ithaca und London 1988 p. 35 - 53

وعن الامبراطورية النمساوية - المجرية، راجع:

Adolph FISCHHOF, Österreich und die Bürgershaften seines Bestandes, Wien 1869

٢- John COAKLEY, National Territories and Cultural Frontiers: Conflicts of principle in the formation of States in Europe, in: West European Politics, 5 (1982) p. 34-49

٣- Bassam TIBI, Vom Gottesreich zum Nationalstaat. Islam und Panarabischer Nationalismus, Frankfurt 1987;

Theodor HANF, Arabismus und Islamismus, in: Heinrich August WINKLER (Ed.), Nationalismus in der Welt von heute, Göttingen 1982, p. 157 - 176

في ميسلون واحتلت دمشق. على اثر ذلك سقط الشرق العربي تحت نفوذ السيطرة البريطانية والفرنسية كقوى منتدبة من قبل "عصبة الأمم". واقيمت، حسب رغبة الدول المنتدبة، دول جديدة مثل فلسطين وشرق الاردن الذي فصل عنها فيما بعد، والعراق، ووضعت تحت سلطة الانتداب البريطاني، كما وضع لبنان وسوريا تحت سلطة الانتداب الفرنسي. وجاء رسم حدود هذه الدول اعتباطيا، اذ لم تضم امما ذات منحى قومي ذاتي – سياسي او ذات منحى قومي موضوعي – ثقافي.

لم تقم اية دولة موحدة للعرب بل انشئت دول عربية متعددة، ضمت كل منها طوائف دينية، او فئات شعبية، كانت قد شكلت في ظل الحكم العثماني مجتمعات شبه قومية تتمتع بنوع من الحكم الذاتي. ورغم دمج هذه الجماعات – مثلما حصل لشعوب شرق اوروبا – في "خليط" معقد، لم تتحول اية من الدول الجديدة الى دولة لهذه الفئة او تلك. وهكذا تبين ان شروط انبعاث شعور قومي عفوي كانت وهمية للغاية. فالذين كانوا يطمحون الى انشاء دولة عربية كبيرة كان عددهم ضعيفا، وبالتالي عاجزا عن تحقيق ذلك. والذين بالمقابل كانوا يطمحون الى بناء دولة لفئة معينة من الشعب، او لطائفة دينية، كان عددهم كبيرا ولكن توزيعهم "الخاطيء" لم يسمح لهم بذلك.

أتت نتائج اندثار دولتين كبريين تعدديتين بعد الحرب العالمية الاولى متشابهة كثيرا، سواء في اوروبا او في الشرق. **فقد حل مكانها عدد كبير من الدول الصغيرة المتعددة الشعوب او الفئات السكانية** مع خلافات حول الحدود، ومناقشات ونزاعات حول الهيمنة والتسلط. وفي الوقت نفسه، برزت فيها ذات المشكلة في السياسة الداخلية المركزية التي زعزعت الامبراطورية القديمة. وتتلخص هذه المشكلة **بتسوية النزاعات بين الشعوب والاثنيات والطوائف الدينية** المتواجدة في دولة واحدة. وهكذا كلما تصاغر حجم الدولة، كانت تسوية النزاعات تتعثر فيها اكثر مما تتسهل.

ادرك المسؤولون عن انشاء هذه الدول الجديدة تماما هذه المعضلة. ففي اتفاقات "سايكس بيكو"، كما في معاهدات الانتداب، لحظت بنود لحماية الاقليات، استرعت بعض الانتباه والاهتمام في عهد "عصبة الأمم".

ولكن تبدل هذا الوضع في نهاية الحرب العالمية الثانية بعد ما حلت "منظمة الأمم المتحدة" مكان "عصبة الأمم" التي حملت سابقا راية الانتصار العالمي لمفهوم القومية ذات المنحى الذاتي – السياسي. منذ ذلك الحين، اخذ ينظر الى الامم، وكذلك الى الشعوب، وكأنها ملك لسكان الدولة المقيمين فيها، سواء ساد بينهم تجانس ثقافي ام لا، او عبّروا عن الرغبة بذلك ام لا. **وإذا لم يشكل سكان دولة ما امة، ينبغي ان**

تنشأ لهم أمة. وهكذا اصبح "بناء أمة" خلال ثلاثة عقود من الزمن تقريبا، الشعار المعياري الرئيسي لجمعية الدول العالمية.

لهذا الأمر اسباب عديدة. فقد اراد الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الثانية تجنب اسباب الاضطرابات التي حصلت في مرحلة ما بين الحربين، وعدم الاستقرار الحاصل في الدول الناشئة حديثا، كما اتجهوا نحو قيام "اوضاع اكثر وضوحا". فاحداث السنة الاخيرة من الحرب التي شهدت هرب وتهجير الملايين من الناس في اوروبا الوسطى والشرقية، دفعت الى الاهتمام بانشاء دول لشعوب اكثر تجانسا وانسجاما من الحال السابقة. وهكذا لم يتبق للاقليات الا الضغط الشديد على نفسها للاندماج في محيطها والالتزام بالتخلي نهائيا عن خصائصها ومميزات هويتها. اما فيما يتعلق بضمان حقوق الاقليات، فلم تؤيد ذلك اية اكثرية في منظمة الامم المتحدة[٤].

فالانتصار العالمي للمفهوم القومي الارادي حصل خاصة نتيجة تحرر بعض المناطق في افريقيا وآسيا من الاستعمار. فالحدود التي رسمها المستعمر، جاءت تقريبا في كل مكان اكثر تعسفية من الحدود التي جرى رسمها في اعقاب اندثار امبراطورية آل هابسبورغ والامبراطورية العثمانية. فقد تم غالبا رسم الحدود دون الاخذ بعين الاعتبار للمعطيات الثقافية والسياسية التي كانت قائمة قبل الاستعمار. فكان التركيز على مصالح سلطات الاستعمار التنافسية في كل الحالات اهم من التركيز على مصالح الشعوب المُستعْمَرَة. فقد قسَّمَت الحدود التي رسمها المُستعمِر شعوبا كانت خلال قرون طويلة من الزمن متماسكة وموحدة. كما فرضت في الوقت نفسه على شعوب متخاصمة العيش معا في دولة واحدة. وعند حلول ساعة التحرر من الاستعمار، لم تشأ سلطات الاستعمار اعادة النظر في الكيانات التي انشأتها وفق

٤- يبرز ذلك "فان دان بارغ" من وجهة نظر اليونسكو فيقول: "اليونسكو تستنكر كل نوع من التمييز الجماعي سواء أكان قائما على أسس عرقية او إثنية. كما تستنكر حتما كل دمج قسري للمجموعات الإثنية، ولكنها توافق ضمنياً على كل سياسة تشجع على الدمج عبر وسائل بعيدة عن كل الزام جبري. هذا الخط الايديولوجي يوافق معظم الدول الاعضاء. فالولايات المتحدة الاميريكية كانت شديدة الاندماجية. ودول اوروبا الغربية كانت في صدد اعطاء الحرية لمستعمراتها، بينما تحكمها انظمة مركزية اندماجية. والبلدان الشيوعية التي كانت تسعى وتطالب بحقوق المجتمعات الوطنية بالاستقلال الثقافي الذاتي، كانت تجسد الانظمة الاكثر مركزية. وبالنسبة لما يسمى بالأمم الجديدة، كانت طبقاتها الحاكمة ملتزمة، اقله كلامياً، بايديولوجية "التكامل القومي" الذي يعني القضاء على التنوع الاثني الداخلي. فاليونسكو كانت، بالاختصار، في الخمسينات ومطلع الستينات، المتحدث الدولي عن ايديولوجية التخفيف من اشكال التمييز العرقي والاثني معاً". راجع: Pierre Van den BERGHE, The Present State of Comparative Race and Ethnic Studies, in Jan BARTING a.o.(Eds.), Problems in International Comparative Research in the Social Sciences, Oxford and New York 1979, p.23-24

المعطيات "الموضوعية الثقافية". وبالتالي، لم يهتم بهذا الأمر الا عدد قليل جدا من زعماء حركات التحرير. فقد تركزت قوميتهم بالدرجة الاولى على التحرر من سلطات الاستعمار وعلى التحرر الاقتصادي. اما الخصائص المرتبطة بالاصول الاثنية والدينية واللغوية، فقد استخدمها المستعمر في سياسته المعروفة والقائمة على مبدأ "فرّق تسد"، واستغلها فقط في اطار الصراع حول حق تقرير المصير واختيار النظم الاقتصادية. وهكذا برز اتفاق صريح بين الحكام السابقين والحكام الجدد – وان كان ذلك لاسباب مختلفة – حول عدم المسّ اطلاقا بالحدود التي رسمها الاستعمار. وبعد الاستقلال تبين ان البنى الاستعمارية للدولة هي اقوى بكثير مما كانت عليه سابقا . فالخوف من اندلاع ممكن لسلسلة من ردّات الفعل هنا وهناك في سبيل اعادة النظر بالحدود التي رسمها الاستعمار، ادى الى تثبيتها رسميا، كما حصل مثلا في ميثاق منظمة الدول الافريقية.

اما نتيجة المؤتمرات الاستعمارية، كمؤتمر برلين عام ١٨٨٥، ومؤتمرات ما بعد الاستعمار، كمؤتمر "اديس ابابا"، فكانت قيام عدد كبير من الدول التعددية[٥]. **وفي منتصف عقد الستينات لم تعد الدول التعددية في نظر النظام العالمي أمرا شاذا، بل اصبحت قاعدة[٦].**

٢ – تكامل أم تعايش؟ تغيير في توقعات العلوم الاجتماعية

في منتصف الستينات لم تعد كلمة "الدولة التعددية" تعتبر من المفردات السياسية او العلمية. ولم يعد بامكان اكثرية الدول ان تظهر كمجتمع متجانس ثقافيا . فالتعايش بين جماعات من اصول اثنية ودينية ولغوية مختلفة اصبح مشكلة رئيسية في كثير من هذه الدول. الا ان معظم السياسيين والعلماء فضّلوا التزام الصمت تغاضيا عن واقع الحال وتجاهلا للمشكلات.

كان لموقف السياسيين مايبرره، اذ رأوا معظم الاحيان بذلك قوة تفجير تستطيع – بعد نجاح الصراع المشترك في سبيل تقرير المصير – اثارة تنافس وتضارب في المصالح بين فئات مختلفة. ولكنهم أملوا في التخفيف من حدة هذا التوجه فكانوا اكثر

٥- Alfred LOBBAN, The Nation-State and National Self-Determination, New York 1969

٦- استنتج "والكر كونتر" عام ١٩٧٢، بان ٩٪ من الدول القائمة متجانسة اثنيا، و٢٨٪ تتألف من اكثريات تابعة لتجمع واحد يضم اكثر من ثلاثة ارباع السكان. وفي ٢٣٪ من مجموع الحالات تمثل الاكثرية نسبة تتراوح بين نصف السكان وثلاثة ارباعه. وفي ٣٠٪ منها، اي القسم الاكبر من الدول، لا تشكل اية فئة اكثرية راجع:
Alfred LOBBAN, Nation-Building or Nation-Destroying. in: World Politics, 24(1972)3, p.320

اقتناعا بالقضاء على هذه المشكلة عبر سياسة تهدف فعلا الى بناء الامة. فعندما كانوا يتحدثون عن ذلك، كان اقتناعهم بالقوة الاصطناعية للمفهوم المعياري للقومية الارادية قويا . لقد حاربوا حتى الآن الدولة ولكن ينبغي عليهم الان انشاء امة.

أما التيارات السائدة في علم الاجتماع فكانت تصب كلها، وخلال فترة طويلة من الزمن، في مفهوم معياري يهدف الى تقوية "فاعلية الافكار والمفاهيم"[٧]. فتوجه العلوم الاجتماعية في هذا المنظار يمكن التحقق منه عبر المصطلحات التعبيرية الكثيرة الانتشار. فمنها ما دلّ على نزعة اوروبية قوية ومركزة، اذ كثر الكلام، فيما يتعلق باوروبا، عن الشعوب والامم والجنسيات والاقليات القومية. وبالنسبة لافريقيا او آسيا، تركز الحديث على القبائل وخصائصها. ولكن من ناحية اخرى، استخدمت بعض التعابير على نحو مُحقَر. فالتضامن الاثني اصبح "قبلية"، والتكاتف الاقليمي او المحلي "انعزالا"، والتماثل مع جماعة دينية اعتبر نزعة طائفية او "تعصبيّة". فقد اشار اختيار مثل هذه التعابير الى مفاهيم معيارية. فبين الدولة والأمة من جهة، -وقد اعطيا مفهوما واحدا- والفرد من جهة اخرى، لم يبق اي مكان للوحدة الاجتماعية الوسيطة. وفي حال توفره كان في احسن الاحوال يصنف في عداد "عقبات التنمية" غير الحديثة الآيلة الى زوال بعض الظواهر التي ينبغي مكافحتها والقضاء عليها نهائيا . قامت هذه المفاهيم المعيارية بمعظمها على **الاقتناع بشمولية "نماذج التنمية الغربية"**، اي ان المجتمعات التقليدية يحتم عليها بالتالي ان تتطور نحو العصرنة، سواء حصل ذلك عبر عملية العقلنة التي تحدث عنها "ماكس فابر"، او عبر الانتقال من الجماعة الى المجتمع حسب نظرية "فيرديناند تونيس"، او بواسطة مكنسة الثورة الرائعة التي نادى بها "كارل ماركس"، ضمن حركة تاريخية قوية تسيّر في اتجاه واحد كل اقطار العالم. فنشأت دول قومية موحدة، كمرحلة انتقالية نحو مجتمع عالمي، تعتبر مرحلة نهائية او حتمية لهذه الحركة. اما الحاسم في الامر، وهذا ما أستنتج غالبا، ولابد من الأمل به والعمل على تحقيقه، فهو ان الواقع **التصوري** اصبح مقياسا للعمل والسلوك.

٧- من الدراسات المهمة في هذا المجال:

Gabriel ALMOND and James S.COLEMAN, The Politics of the Developing Areas, Princeton 1960; Gabriel ALMOND and G.Bingham POWELL, Comparative Politics: A developmental approach, Boston 1966; Gabriel ALMOND and Sidney VERBA, The Civic Culture, Princeton 1963; David E. APTER, The Politics of Modernization, Chicago 1965; Karl W. DEUTSCH and William FOLTZ (Eds.), Nation-building, New York 1966; S.N. EISENSTADT, Modernization: Protest and change, Englewood Cliffs, N.J.1966; Lucian BYE, Aspects of Political Development, Boston 1966; Edward SHILS, Political Development in the New States, The Hage 1965.

استطاع مؤسسو علم الاجتماع التشديد كثيرا على التصور الذي انبثق واصبح خلال ثلاثة عقود من الزمن "المبدأ السائد"، الذي جسد مفهوما تقدميا علمانيا اكثر مما برز كمفهوم تقدمي قائم على معرفة علمية اكيدة. فالنماذج المثالية التي طلع بها "فابر" كمحور تنسيقي للافتراضات التي تسهل دراسة وتحليل المجتمعات الواقعية، اعتبرت تكهنات خيالية. ويلاحظ ايضا ان "تونيس" او "ماركس" لم يحمّلا مفهومهما للمجتمع طابع "دولة – أمة" متجانسة ثقافيا. فالذي عزز هذا التأويل الموجه من طرف واحد كان الوضع الذي تطورت في اطاره العلوم الاجتماعية، وكذلك مارافقه من تخل مؤقت عن المعطيات التاريخية الكبيرة. لقد نشأت العلوم الاجتماعية في مجتمعات غربية متجانسة نسبيا في وقت كان ينعم فيه مفهوم **"الدولة – الأمة"** بتوافق شامل. وقد بلغ هذا المفهوم ذروته في الولايات المتحدة بعد الحرب. اما في بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا، فكان التركيز في اواخر القرن التاسع عشر وفي النصف الاول من القرن العشرين، على "المسألة الاجتماعية" كمشكلة مجتمعية رئيسية، اي العلاقات والنزاعات بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية. وقد اعطى علماء الاجتماع هذا الموضوع اهتماما كبيرا . ولكن مشكلات الدول التعددية في اوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، حيث كانت تتداخل مشكلات القوميات والجنسيات مع المشكلات الاجتماعية، بقيت على هامش اهتمامات العلوم الاجتماعية في اوروبا.

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية عندما تحولت الولايات المتحدة الى مركز للابحاث المجتمعية، احتلت المسائل المتعلقة باندماج المهاجرين في بلدان الاغتراب مركز الصدارة في اهتمامات علماء الاجتماع[٨]. فمن الاغراء الذي اثارته قوة الاندماج في المجتمع الاميريكي، برز نموذج الولايات المتحدة "كأول أمة جديدة" تختلط فيها العناصر التكهنية والمعيارية. فعندما تنجح في الولايات المتحدة امكانيةٍ دمج شعوب متعددة الاصول والثقافات والمعتقدات في أمة واحدة، فلماذا لاتنجح اذاً هذه الامكانيةٍ في أِمم جديدة اخرى؟ هكذا اخذ البحث العلمي عن مفهوم "بناء الأمة" منحى تِفاؤلياً نِظراً الى تماثله مع الاختبار الاميريكي. ولكن لم يعط هذا البحث اهتماماً كافياً للخلافات والتباينات الاساسية بين الامم "الأولى" والامم الجديدة الاخرى. فالى بلد الاغتراب هاجر اناس بدافع الحاجة المادية او هرباً من القهر والاستبداد. وكانوا على اهبة الاستعداد لمحو آثار بلدهم من حياتهم والتخلي عن هويتهم القديمة، ليصبحوا مواطنين اميريكيين. وفي المقابل، يعيش اناس في دول جديدة أخرى، عليهم ان يبقوا فيها، ويريدون ان يعيشوا حيث هم، وكما هم، عازمين

٨- Seymour Martin LIPSET, The First New Nation, New York 1963

على البقاء حيث كان آباؤهم.

اذا كانت للابـاء خصوصيـة تختلـف عـن الآخريـن، فـان اولادهـم أيضـاً يريـدون العيش او الاحتفـاظ بهـذه الخصوصيـة المتباينـة مـع الآخريـن. المشـكلة المجتمعيـة الرئيسية ليست اذا اندماج هذه الفئات القائمة فحسب، بل تعايشها مع بعضها ايضا[٩].

منذ منتصـف عقـد السـتينات تكـاثرت الدراسـات التجريبيـة فـي مجتمعـات الـدول الجديدة. وجاءت نتائجها لتزعزع القناعات بالنجاح الاكيد ل "بناء الأمة"[١٠]. بالاضافة الى نتـائج هـذه الابحـاث، **جـاءت احـداث إخـرى لتشـكك بـالمفهوم السـائد منـذ مـدة طويلة.** فقد مزقت حروب اهلية عدداً كبيراً من الدول الجديدة. لم تندلع هذه الحروب بين طبقات اجتماعية، بل بين فئات اثنية او دينية او لغوية. وكذلـك سـادت فـي دول اخـرى توتـرات شـديدة بيـن مثـل هـذه الفئـات. اضـافـة الـى ذلـك، وحتـى فـي الـدول "القديمـة" القائمة في العالم الغربي، انبعثت من جديد وبحـدة، نزاعـات قديمـة تناسـاها الزمن[١١]. حتى الولايات المتحدة عرفت بروز تيارات اثنية جديـدة فـي صميم بوتقـة الانصهار التي قامت عليها[١٢]. وكذلك الاحداث التي نشبت مؤخراً في دول البلطيق وفي ارمينيا وجيورجيا واذربيجان، تشير بكل وضـوح الـى ان "المسـألة القوميـة" لـم تحل بعد نهائيا. امـا المنطقـة الوحيـدة، التـي خرجـت حتـى الآن عـن القـاعدة، لعـدم

٩- Milton J. ESMAN, Two Dimensions of Ethnic Politics: Defense of Homelands, immigrant rights, in: Ethnic and Racial Studies, 8(1985)3, p.438-440.

"كارل ف. دويتش" اشار باكراً جداً الى هذه الفروقات عندما كتب عام ١٩٦٢: "نحـن نعـرف تجريبيـاً ان نسبة الاندماج بين السكان الذين أقتلعوا من جذورهم، مثل المهاجرين الوافدين الى اميريكا، هـي مرتفعـة جداً اكثر من نسبة الاندماج بين سكان القرى القريبة من الارض والمبعدين عنها"

K.W.DEUTSCH, Nationalism and Social Communication: An inquiry into the foundations of nationality, Cambridge, Mass.,2d .ed.,1962, p.126.

وكان ذات المؤلف قد اشار عام ١٦٩١ الى ان عملية التعبئة الاجتماعية في الدول المتجانسة تستطيع ان تؤدي الى تثبيت الوحدة الوطنية، وفـي الدول ذات المجموعـات اللغويـة والثقافيـة المختلفـة، الـى اعبـاء، وحتى الى القضاء على هذه الوحدة. راجع:

K.W.DEUTSCH, Social Mobilization and Political Development, in American Political Science Review, 55(1961)3, p.501

١٠- ان اول دراسة احدثت تأثيراً واسعاً جرى التعبير فيها عن هذا الاتجاه كانت دراسة "روبرت آمرسون":
Rupert EMERSON, From Empire to Nation. The rise to self assertion of Asian and African peoples, Cambridge, Mass., Harvard Univ. Press 1960; Walker CONNER, Self- determination: The new phase, in: World Politics, XX(1967), p.30-53.

١١- Milton J. ESMAN, Ethnic Conflict in the Western World, Ithaca, N.Y. 1977.

١٢- Nathan GLAZER and Daniel MOYNIHAN, Beyond the Melting Pot, Cambridge,Mass.,1963; Harry H. BASH, Sociology, Race and Ethnicity. A critique of American ideological intrusions upon sociological theory, New York 1979.

حصول أي نزاع اثني فيها، كما يقول "بيار فان داربارغ"، فهي اميريكا اللاتينية.

شددت دائماً المنطلقات والقناعات لدى علماء الاجتماع، على ان الاحداث الجديدة او المؤلمة عبر التاريخ جعلت البحث عن حالات النزاع وكيفية تسوية النزاعات بين فئات متباينة ثقافياً داخل دولة ما، من المواضيع التي لايمكن تجاهلها. في عام ١٩٧٢ وصف "صموئيل ب هونتغتون" النزاع بين الفئات الاجتماعية، بعكس المناقشات الثورية الاجتماعية، بانها النزاع المجتمعي الاكثر سيادة اليوم، كما توقع تزايداً في حدته وتكاثره[١٣]. وفي الفترة اللاحقة اشتد تزايد الاهتمام بدراسة الانظمة السياسية حيث تقوم نزاعات بين جماعات اثنية او دينية او لغوية مختلفة او تتعايش، او تتمكن من اختيار بعضها[١٤].

فالمواضيع التي تركزت عليها ابحاث علماء الاتنولوجيا والانتروبولوجيا اصبحت ايضا من المواضيع الهامة التي أخذ يعالجها ايضا علماء الاجتماع والسياسة، وكذلك تبدلت المصطلحات. فقد حلت مكان العبارات القاطعة والعنيفة عبارات اكثر حيادا وتوجيها نحو الفائدة التحليلية. تكاثر الكلام عن مجتمعات مقسّمة، مجزّأة، او متعددة. استخدمت في الدراسات الانكلوسكسونيه عبارة اكثر شمولية وانتشارا، وهي "الاثنية"، ويقصد بها ليس اصلاً مشتركاً فحسب، بل ايضاً لغة مشتركة، او ديناً مشتركاً، او خصائص مشتركة ذات هوية ثقافية. فالفئات الاثنية في هذا المعنى هي الشعوب والمجتمعات الاثنية، والطوائف الدينية، اي تلك المجتمعات التي تتميز عن غيرها بخصائص ثقافية قليلة او كثيرة[١٥]. وعبارة "الدولة المتعددة الاثنيات" تعني كذلك **الاكتشاف من جديد، وان في وقت متأخر، لدولة متعددة الفئات او الشعوب**

١٣- Samuel HUNTINGTON, Forward to Eric A. NORDLINGER, Conflict Regulation in Divided Societies, Occasional papers in International Affairs, No.29, Cambridge, Mass. 1972.

١٤- معلومات موجزة ومفيدة عن الآراء التعليمية ومستوى الابحاث يمكن استخلاصها من الدراسات التالية:
Donald L.HOROWITZ, Ethnic Groups in Conflict, Berkeley 1985; Joseph ROTSCHILD, Ethnopolitics. A conceptual framework, New York 1981; G. Carter BENTLEY, Theoretical Perspectives on Ethnicity and Nationality, in: Sage Race Relations Abstracts, 8(1983)2,P.1-53; Crawford YOUNG, The Politics of Cultural Pluralism, Madison,Wisc. 1976.
وفي اللغة الالمانية نشر "توماس شافلر" دراسة وثائقية مفيدة بعنوان:
Thomas SCHEFFLER, Ethnish-religiöse Konflikte und gesellschaftliche Integration im Vorderen und Mittleren Orient. Literaturbericht. Berlin 1982.
وقد نشر ايضاً "ملتون ج. اسمان" دراسة عرض فيها المشكلة بوضوح عنوانها:
Milton J. ESMAN, The Management of Communal Conflict, in: Public Policy, 21(1973), p.49-78

١٥- "دونالد ل. هوروفيتز"، المصدر المذكور ص ٣٥، كتب في هذا الصدد: "... تشمل الإثنية المجموعات التي تتميز عن بعضها باللون واللغة والدين. كما تشمل ايضاً القبائل والاعراق والقوميات والطبقات المغلقة، لان الحاجة تقضي بالخلوص الى "مفهوم للاثنية مرن الى حد ما".

عبر علم الاجتماع الحديث.

٣ - محاولات التفسير الثقافية والاقتصادية

لم يواكب اكتشاف المشكلة من جديد، بمفهوم توافقي حول تفسيرها وتقدير معناها. فقد تباين الاتجاه بين مدرستين فكريتين متناقضتين تماما. الاولى، ذات اتجاه ثقافي محض، والثانية، ذات اتجاه اقتصادي.

ينتمي الى **المدرسة الفكرية الثقافية** عدد كبير من العلماء وقد نشأت هي بالذات من الاقليات. فوجدت نفسها خلال مدة طويلة من الزمن في وضع هامشي إزاء الآراء التعليمية السائدة. ولكنها ما لبثت ان اكتسبت اهمية وتقديرا مع تزايد المفاهيم غير المتوقعة للاحداث "الاثنية"[١٦]. فهي تنطلق من مبدأ الموالاة للفئة الشعبية او الاثنية، او الدينية او اللغوية، باعتباره "أوليا"[١٧]، وذا تأثير فاعل في سلوك البشر

١٦- ان عبارة "ثقافة" في الرومانسية الالمانية ذات النزعة الهردرية (نسبة الى "هردر") اثرت في البداية كثيراً على الانثروبولوجيا التي اعتبرت "الثقافة" كشكل للحياة وحيد من نوعه، وككل متكامل يجسده كل شعب، ولكن لايمكن نقله. راجع في هذا الصدد المؤلفات التالية:

Bronislaw MALINOWSKI, A Scientific Theory of Culture and other Essays, Chape Hill 1944; Ruth BENEDICT, Patterns of Culture, London 1961; Mary DOUGLAS, Purity and Danger, London 1966; E.E.EVANS-PRITCHARD, Oracles and Magic Among the Azande, Oxford 1937.

١٧- ادخل مفهوم "الاولوية" في البداية الى علم السوسيولوجيا "ادوارد هيلس" في مقاله:

Edouard HILLS, Primordial, Personal, Sacred, and Civic Ties, in: British Journal of Sociology, 8(1957),p.130-145

فقد استنتج هذا الكاتب بانه لم يعط في دراساته وابحاثه الاولى الاهمية الكافية لتأثير الروابط "الاولوية" على عوامل القربة، والوطن، والدين. هذه الروابط تتميز عبر "حال من التضامن المكثف والمتكامل، والقوة المكرهة، والارهاب، والشغب، والمحرمات".

Clifford GEERTZ, The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States, in: Old Societies and New States. The quest for modernity in Asia and Africa, London 1963; H. ISAACS (Idols of the Tribe, New York 1975),

تحدث هذا الأخير عن "الهوية الاساسية للمجموعة". وقد انتقد "و. كونر" في مؤلفه المذكور سابقا، صفحة ٣٤١، بان النزاع الاثني تنسب اليه معظم الاحيان وبطريقة سطحية الفروقات اللغوية والدينية والعرقية او التفاوت الاقتصادي. "ولكن ما يندرج اساساً في مثل هذا النزاع هو اختلاف الهوية الاساسية الذي يبرز في الظاهرة المرضية المزمنة هم – نحن". وفي مقال آخر له:

A Nation is a Nation, is a State, is an Ethnic Group, is a..., in: Ethnic and Racial Studies 1(1978)4, p.377-400)

يشير الى أن "رابطاً حسياً يشعر به عبر تقسيم اعلامي وغير بنيوي للانسانية، وهو اكثر عمقاً وقوة من الروابط التي تشدها الى بنية دولة قائمة وشرعية، يجد الناس ذاتهم فيها" (ص ٣٧٧). ونجد اتجاهات النظرية الثقافية ايضاً لدى:

اكثر من اي عامل آخر. فالروابط الأولية، المجذرة في التاريخ، والمتوارثة عبر التربية العائلية، والمثبتة غالبا بمفاهيم عقائدية، تشكل ثوابت واقعية قائمة، يمكن تجاهلها غالبا، فلا تبرز الا قليلاً او نادرا. ولكنها سرعان ما تقفز بقوة الى الواجهة عندما تدعو الحاجة. **اما المدرسة الاقتصادية**، فقد أخذت بطريقة مبسطة جدا، اتجاهين مختلفين : الاول ، انبثق من نظريات التحديث، والثاني، من الفكر الماركسي. اعتبر كلاهما الظواهر الثقافية غير أولية وغير ثابتة اطلاقا، وانها معرضة سريعاً وبقوة للتغيير. كذلك اعتبرا الثقافة والخصائص الثقافية بانها وسائل فقط، يجري التمسك بها، طالما برزت حاجة اليها، او طالما يمكن الافادة منها. فمفاهيم النظريات الحديثة تنطلق من التصنيع المتنامي وتقدم الاتصالات والتمدن باعتبارها عوامل تسهم بقوة في تكامل الافراد والفئات الاجتماعية المتعددة والمتباينة الاصول. ويمكن لهذه العملية ان تسير ببطء شديد في بعض المجتمعات اكثر من غيرها، كما يمكن ان تثير ردات فعل معاكسة. اما المجتمعات المتداخلة او الوسيطة، فيمكن ان تحدد زمنيا عملية انتقالها من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث. الطريق محددة والهدف واضح. فالخصائص المتوارثة ستزول عاجلاً ام آجلا، كما ستسقط الحواجز التقليدية. ثم تنشأ الدول القومية الحديثة المتكاملة. فضلاً عن ذلك، تصنف "الخصائص الاثنية" في منظار نظريات التحديث كظواهر عابرة، من حيث اعتبارها **في المفهوم الماركسي**، كوسيلة محضة بهدف اخفاء التناقضات الاقتصادية الاساسية، او "كإدراك خاطىء" يمنع البشر، في اي طبقة اجتماعية كانت، من التعرف على مصالحهم الاقتصادية، كما يحول دون تعاونهم وتكاملهم مع الآخرين الذين يعيشون مثلهم في ذات الأوضاع[١٨].

Emmerich K.FRANCIS, Interethnic Relations, New York 1976 and Charles F.KEYES, Towards a New Formulation of the Concept of the Ethnic Groups, in: Ethnicity 3(1976), p.202-213.

١٨- اوجز بوضوح الموقف الكلاسيكي الماركسي الكاتبان "روزات" و"بارترا"، فكتبا: "النظرية الماركسية تفيد بأن الصراع الطبقي هو في الانظمة الاجتماعية حيث المحرك الحقيقي للتطور التاريخي. فالتمرين النظري والفكري، مثل النقاش حول العرق والعنصرية، يمكن ان يحدد بوضوح اكثر او اقل، مرحلة واحدة فقط من العملية حيث تقوم وتشرف على ادارة البناء الايديولوجي للسيطرة والهيمنة البورجوازية". راجع:

G. ROZAT & R. BARTRA, Racism and Capitalism, in: Sociological Theories: Race and Colonization, Paris 1980, p. 287. H.M.BARON, Racial Domination in Advanced Capitalism: A theory of nationalism and divisions in the labor market, in: R.C. EDWARDS a.o.(Eds.), Labor Market Segmentation, Lexington Mass. 1975, p.173-216; Michael BURAWOY, Race, Class and Colonialism, in: Social and Economic Studies, 23(1974), p.521-560; Bernhard MAGUBANE, The Political Economy of Race and Class in South Africa, New York 1979; Harold WOLPE, The White Working Class in South Africa, in: Economy and Society, 5(1976),p.197-240; Oliver C.

وبينما تعتبر **المدرسة الثقافية** الفئات الشعبية او الاثنية او الدينية او اللغوية واقعاً قائما بحد ذاته في التاريخ او يتكون عبر التاريخ، فان **المدرسة الاقتصادية** تنظر اليه **كظاهرة انتقالية او عارضة**. فالأولى تعطيه تفسيرا مطلقا والثانية تفسيرا نسبيا، للدلالة على ضعف اهميته بالنظر الى التوقعات التاريخية الكبيرة. ولكن التاريخ والواقع الحديث للدول التعددية يثيران **الشك في صحة التفسيرات الثقافية او الاقتصادية المحضة**[١٩].

يجد اتباع المدرسة الثقافية صعوبات عديدة في تفسير الحيثيات التي لاتدفع في بعض الحالات الى تضامن بين الفئات ذات الأصل المشترك، والمعتقد الديني الواحد، او اللغة الواحدة، ولكن لاتسمح بذلك في حالات أخرى. في جنوب افريقيا، يلعب عامل الاصل دورا كبيرا. اما في البرازيل فلا أهمية له. في ايرلندا الشمالية،

COX, Caste, Class and Race: A study in social dynamics, New York 1948.

١٩- سواء لدى المفكرين الليبراليين او الماركسيين تكونت، بالاستناد الى هذا الريب، مدارس "تعديلية او تحريفية" حاولت الاخذ بعين الاعتبار وباهتمام اشد وقائع الدول التعددية. بالنسبة لليبراليين، أخذ بنوع خاص بعامل المنافسة. يستطيع الاشخاص الاختيار بين اشكال الهوية الاقتصادية والثقافية، كما تستطيع اكثر مجموعات المصالح المختلفة العمل في مجال المنافسة السياسية. وكذلك لا توجد معايير "موضوعية" لتكوين المجموعات. فعندما يحدد اناس انفسهم كمجموعة، عندئذ يشكلون مجموعة ويستطيعون العمل سياسياً باسمها. اماهدف التنافس فهو مراقبة الموارد، خاصة تلك التي تشرف عليها الهيئات الرسمية. راجع:

Abner COHEN, Two-dimensional Man. An Essay on the anthropology of power and symbolism in complex society, Berkeley 1974; Leo A. DESPRES (Ed.), Ethnicity and Resource Competition in Plural Societies, The Haye 1975; Alvin RABUSHKA, A Theory of Racial Harmony, Columbia 1974.

وهناك دراسات ليبرالية "انحرفت" قليلاً عن المفهوم الثقافي، مثل:

Michael BANTON, Race Relations, London 1967; Philip MASON, Race Relations, London 1970; idem, Patterns of Dominance, London 1970.

ولا بد من الاشارة الى الدراسة النيوماركسية التالية:

Immanuel WALLERSTEIN, Social Conflict in Post-Independence Black Africa: The concepts of race and state-groups reconsidered, in: E. CAMPBELL (Ed.), Racial Tensions and National Identity, Nashville, Tenn.1972, p.207-226.

بالنسبة الى "فالرشتاين"، تعتبر المجموعات المحددة ثقافيا، مجموعات ذات نظام بالمعنى الذي حدده "فابر" والتي تجد نفسها في تنافس سياسي. وهناك دراسة اخرى هامة ايضا عن "الاستعمار الداخلي"، بقلم "مايكل هشتر"، تركز على ان القضية الجوهرية هي تقسيم العمل بين المجموعات الثقافية كنتيجة للتصنيع الرأسمالي، حيث ألحق ضرر بمناطق معينة وبمجموعات ثقافية معينة. وتشارك هذه الدراسة دراسات نيوماركسية اخرى، تأخذ من جهة بعين الاعتبار قوة التعقيد لدى المجتمعات الاثنية، الا انها من جهة اخرى تعيد كل ذلك الى النزاعات الطبقية. راجع:

Michael HECHTER, Internal Colonialism: The Celtic fringe in British national development 1536-1966, London 1975.

يلعب الانتماء الديني دوراً كبيراً، بينما يتراجع هذا الدور كثيراً في هولندا. في بلجيكا وكندا، مازالت الخصائص اللغوية تؤثر في الوحدة السياسية، بينما زال أثرها في سويسرا. هناك عوامل كثيرة تشير الى ان الخصائص تستخدم فقط للتمييز ولإثارة وعي الفئات الاجتماعية عندما يرتبط ذلك بمصالح معينة، سواء ارتبطت هذه المصالح بتقاسم الأموال والخيرات، او الاعتبار والامتيازات، او السلطة. ولكن هذا يعني ان الظواهر الثقافية، وان كانت "اولية"، ليست رغم دورها المحدود، وعيا ذاتيا قائما لدى الفئات الاجتماعية. **فهذه الفئات تنشأ، ويمكن تدعيمها وتقويتها، كما يمكن التلاعب بها وتحريكها، ولكنها تستطيع ايضاً ان تحل نفسها**[20]. اذا ما تمكن التاريخ من كشف شيء، فهو يبين بكل تأكيد على ان الشعوب والفئات الاثنية لم تخرج من يد الله وليست بالتالي ابدية، ولكنها تستطيع ان تنشأ و تضمحل ايضاً.

فاصحاب النظريات الاقتصادية، او نظريات التحديث، بذلوا في الواقع جهوداً لتفسير عدم صحة عدد كبير من التكهنات. فعمليات التحديث، لم تخفف في امكنة عديدة من التباينات بين الفئات المتعددة، بل دعمتها وزادت من حدتها. فالتمدن السريع وقيام المدن الكبرى[21] ساعدا على جمع اناس من اصول مختلفة. يتعرفون على بعضهم البعض، ولكن لايقدّرون بعضهم بعضا. التباينات في طرق العيش والمسلك التي يمكن التسامح بها بكل سهولة ضمن حدود اجتماعية ومكانية، تثير احيانا، عند التقارب والاتصال الدائم، السخط والتباعد. كما يؤدي العيش سوية بنوع خاص الى التنافس ايضا. لم يتنبه اصحاب النظريات الاقتصادية غالبا الى ان التنافس في مجتمع متعدد الفئات ليس قضية تتعلق فقط بفرد، ولاتبقى مسألة خاصة بفئة مهنية او طبقة اجتماعية فحسب، بل تتحول ايضا وبسهولة الى تنافس بين الفئات الاثنية والدينية واللغوية[22]. فالتنافس الخارجي بين الفئات يتطلب تضامنا داخليا بينها، كما يرتبط نجاح الفرد بالمستوى الاجتماعي للفئة التي ينتمي اليها. ويسهم تقدم العلم بجعل التباينات الثقافية اكثر بروزا. ولكن المثقفين يستطيعون

٢٠- Fredrik BARTH (Ed.), Ethnic groups and Boundaries. The social organization of culture difference, Boston 1969; and N.M.SRINIVAS, Caste in Modern India and other Essays, London 1962; idem, Social Change in Modern India, Berkeley 1967

٢١- "من الغرابة ان اصحاب نظريات التمدين لم يستخلصوا عبراً تجريبية من وقائع الانظمة السياسية في المدن. فقد شددوا على ان العمليات السياسية، حتى في اكبر المدن، تثير مشاكل بالنسبة للتنظيم الاثني السياسي واستراتيجياته. وفي الحقيقة، النزاعات الاثنية هي اكثر تفجرا في المدن منها في المناطق الريفية. فاحداث المدن، مثل الجزائر، وبلفاست، وبيروت، وبروكسل، والقدس، ولوس انجلس، وسويتو، تعزز هذه الملاحظة". راجع: Jeffrey A. ROSS, Urban Development and the Politics of Ethnicity: A conceptual approach, in: Ethnic and Racial Studies, 5(1982)4, p.441.

٢٢- باستثناء مايسمى بالمدارس "التعديلية" و"التحريفية" المشار اليها في الحاشية ١٩.

التعبير عن التقاليد المختلفة، وطرق التفكير، واشكال خصوصيات المجموعة، بطريقة اوضح او في اتجاه متناقض[٢٣].

وبالاختصار، يمكن القول بان وسائل الاتصال، والتمدن، والتعليم، لاتسهم غالباً في تخفيف حدة التناقضات فحسب، بل وفي تضخيمها وتأزيمها ايضا. تثير الوعي دون ان تسهم في عملية التكامل. وليس من النادر ان تثير عملية التحديث، التي تعلق اهمية كبيرة على الخصوصيات الثقافية، الوعي وتحسيس الفئات، وتسيّسُها.

يبدو ان حركة التضامن، وبالتالي التعبئة السياسية، هي اكثر بساطة وسهولة، اذا ما قامت على أسس معطيات متوافرة ومعروفة، بدلا من القيام على اسس الخصائص الجديدة او التي ينبغي اكتسابها. يمكن استخدام عناصر العرق، والدين، واللغة، بسهولة اكثر من استخدام عناصر اخرى، مثل، الفئة المهنية، او الطبقة الاجتماعية، او الايديولوجية السياسية[٢٤].

فتكوين وعي طبقي يتجاوز وعي التجمعات صعب جداً ولايعود ذلك فقط الى مايقوله اصحاب النظريات الثقافية، بان الدم هو اكثر كثافة – اي اقوى – من ماء المصلحة المادية، بل ايضا، لان المصالح الاقتصادية تبدو، عبر تضامن المجموعة الشعبية، اكثر اهمية مما هي عبر تضامن طبقة اجتماعية متجانسة تضم افرادا من كل المجموعات. فالانسان مثلا يتضامن مع رئيس له ينتمي الى مجموعته الاثنية اكثر مما يتضامن مع زميل له ينتمي الى مجموعة اخرى. اما الايديولوجيات التي تتمسك بها المجموعات، فحظها قليل، طالما ارتبطت وتداخلت المصالح الفردية والجماعية بعضها ببعض. ولكن الايديولوجيات المرتبطة مباشرة بالمجموعات هي

٢٣- ..."المدن المتنامية بسرعة يتسارع اليها المثقفون واصحاب الطموحات العلمية. وبنتيجة المنافسة بحثاً عن العمل والمأوى تثار الخصومات القديمة العهد، وتبرز الفروقات الثقافية التي لم تكن تلاحظ سابقاً كما لم تكن تثير الاهتمام... فعلى هذه الحلبة الجديدة حيث مازالت تقف مجموعة اثنية لها هويتها وتاريخها الخاص، يأمل القادمون الجدد بايجاد مركز او نفوذ لهم، غير متوفر في ظل وجود مجموعة مسيطرة".
راجع: Anthony D. SMITH, Towards a Theory of Ethnic Separatism, in: Ethnic and Racial Studies, 2(1979)1, p.30

٢٤- هذا ما ابرزه بنوع خاص "بيير ل. فان دان بيرغ". هذه المجموعات هي "امتداد لعبارة القرابة، وتتميز اكثر بأولويتها وشموليتها عن كل التجمعات القائمة على المصالح المجزأة مثل الجمعيات المهنية والاتحادات العمالية والاحزاب السياسية، او بشكل اوسع، الطبقية. فالعلاقة بين الطبقة من جهة، والاثنية والعرق من جهة اخرى معقدة، لان درجة الترابط بين خطوط التباعد والانشقاق المختلفة اساساً تتنوع من حالة الى اخرى. ولكن بصورة عامة يستطيع الناس ان ينتظموا بسهولة عبر الروابط الاثنية والعرقية اكثر بكثير من الاعتماد على الروابط الطبقية".
Pierre L. Van Den BERGHE, The Present State of Comparative Race and Ethnic Studies, op. cit. p.34.

بالتالي اكثر جذباً. ولربما كان هذا الأمر "ادراكاً خاطئا ". ولكن نظراً لعدم توضيح هذا التصنيف وتفسيره بشكل كاف ، فان الواقع يسمح بالتأكيد على ان الناس في الدول التعددية والمجموعات كانت عبر التاريخ، ومازالت في الوقت الحاضر تثار وتهيج عبر "ادراك خاطىء" اكثر من اثارتها وتهييجها عبر "ادراك حقيقي". وبالتالي تتقاتل وتموت من اجله.

٤ - طرائق الدمج: ربط التحليل الاقتصادي والاجتماعي

دفع افلاس التفسيرات، وفقاً لطروحات المدرستين الثقافية والاقتصادية الى طرح سؤال اساسي حول **عدم صحة وصلاحية اي شكل من التحليل ذي بعد واحد** لدراسة الدول والمجتمعات التعددية والمجموعات البشرية[٢٥].

في تحليل العلاقات والنزاعات الدولية يمكن ان تكون مراقبة الدول، كل واحدة بجانب الاخرى، هي الاهم، رغم ان ذلك يطرح ايضاً تساؤلات بالنظر الى التباينات في القوة الاقتصادية، والسياسية، داخل النظام العالمي والكثير التشابك. وفي تحليل الدول والمجتمعات المتجانسة ثقافيا، قد يكون السؤال عن كيفية تصنيف وتوزيع الفئات والطبقات الاجتماعية هو الأهم، رغم ان السؤال هنا يستحق ايضاً الاهتمام لمعرفة مدى مصداقية هذا التجانس. ولكن بالنسبة للدول غير المتجانسة ثقافيا، لا يبدو ذلك مستحباً فقط بل ضروريا ايضا، بالاضافة الى طرح السؤال حول كيفية توزيع الفئات الاجتماعية، جنباً الى جنب، او طبقيا، الى فئة عليا وفئة سفلى[٢٦].

٢٥- ان العلاقة بين الطبقة والعناصر الاثنية هي معقدة للغاية، ومن الصعب تفسيرها عبر تبسيط نظريات الحتمية الاقتصادية والثقافية. راجع:

James MCKAY, An Exploratory Synthesis of Primordial and Mobilizationist Approaches to Ethnic Phenomena, in: Ethnic and Racial Studies, 5(1982)4, p.400.

٢٦- هذه المسألة هي اساسية بالنسبة لمدرسة "التعدديين الجدد" كما اشار الى ذلك "سمي سموها" في مقال عنوانه:

Sammy SMOOHA, Pluralism and Conflict: A theoretical exploration, in: Plural Societies, 6(1975)3, p.69-89.

راجع ايضا "ج. س. فورنيفال"

J.S. FURNIVAL, Colonial Policy and Practice. A comparative study of Burma and Netherlands India, New York 1956; idem, Netherlands India. A study of plural economy, Cambridge 1939.

وصف هذا الاخير المجتمع التعددي بانه، "بالمعنى الحصري خليط من الشعوب، لانهم يختلطون ولايندمجون. كل مجموعة تتمسك بدينها وبثقافتها وبلغتها وبافكارها وبطرائقها. يلتقون كأفراد ولكن في السوق فقط اثناء البيع والشراء. هناك مجتمع تعددي مع فصائل مختلفة من المجموعة تعيش جنباً الى جنب ولكنها منفصلة عن بعضها، في اطار ذي وحدة سياسية".

لقد اقتبس علم الاجتماع احدى أهم مصطلحاته من علم الجيولوجيا، اي علم الطبقات الارضية. فمن السهولة بمكان متابعة ذلك بطريقة القياس. لا يعتبر كل مشهد طبيعي مسطحا. ولا توجد في المناطق الجبلية طبقات فقط، بل ايضا ثغرات، وجبال، وتلالٍ قرب بعضها بعض، تتميز بكل وضوح. وتوجد ايضا مناطق طبيعية متشابهة كثيرا في شكلها، كما توجد بينها تناقضات عديدة.

ينطبق هذا الامر على المجتمعات البشرية، خاصة المجتمعات غير "المسطّحة"، اي المتجانسة ثقافيا. يستطيع ايّ وصف ان يعطي فقط صورة مطابقة تبحث في الطبقات، وكذلك في الفجوات والنتوئات، ولا تركز فقط على التباينات الأفقية او العامودية من جانب واحد، بل تبحث عن تحليل المعطيات الاجتماعية في ضوء

استند الى هذه الدراسة لاحقاً عالم الانثروبولوجيا الجامايكي "م. ج. سميث" وزاد عليها ليجعلها نموذجاً مثالياً لفهم المجتمعات الممزقة بالنزاعات، حيث تسيطر فئة على اخرى وتستغلها.

M.G.SMITH, Institutional and Political Conditions of Pluralism, in: Leo KUPER and M.G.SMITH (Eds.), The Plural Society in the British West Indies, Berkeley 1965.

في منتصف الستينات اعاد "سميث" النظر تماماً بهذه الدراسة. واخذ منذ ذلك الحين يحاول فهم المجتمعات المعقدة في اطار بعدين: من جهة الفروقات الثقافية والتناقضات، ومن جهة اخرى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. "... هذان النوعان من الانفساخ... لايجوز الصاق احدهما بالاخر، ولا تفضيل احدهما على الاخر، بل ينبغي معالجتهما سوية في سبيل التوفيق بينهما".

ومن جهته "فان دين بيرغ"، في المرجع المذكور اوضح جيداً بان مفهوم الاثنية لايمكن اطلاقاً دمجه بمفهوم الطبقة: "رغم ان الاثنية تلازم وتحتم جزئيا موقع الطبقة، فان الطبقة تتكون ايضاً من عدد من العوامل غير الاثنية. وبالمقابل توجد جوانب عديدة للاثنية مستقلة عن علاقاتها بالسلطة والانتاج الذي يشكل نظام الطبقة. فمن الناحية التحليلية اذاً ينبغي ادراك العلاقة الخاصة بين الطبقة والاثنية، وذلك للاحتفاظ بتمييز واضح بين الظاهرتين".

يتفق الليبراليون الجدد مع الماركسيين الجدد حول أهمية الفروقات الاجتماعية والاقتصادية، ولكنهم لايعلقون اهمية اساسية اولوية على العناصر الاقتصادية. فهم بالتالي اقل تشديداً على المفهوم الحتمي. ويتفقون ايضاً مع "التعديليين" او "التحريفيين" الليبراليين، في التشديد على عنصر التنافس بين مجموعات ثقافية او اقتصادية معينة. ولكنهم لايعتبرون المجموعات الثقافية بانها ذات طابع طوعي محض. وبعكس "فردريك بارث" (المرجع المذكور)، يبين "فان دان بيرغ" (المرجع المذكور ص ٢٧)، على ان قيام مجموعات اثنية يحتاج الى عوامل موضوعية وذاتية معاً. العنصر الذاتي هو "مفهوم وادراك للتمييز بين {هم} و{نحن}"، وهو ضروري لتكوين مجموعة اثنية. ولكن "هذه المفاهيم الذاتية لا تنمو عشوائيا. فهي تتبلور حول مجموعة من الخصائص الموضوعية التي تتحول الى مؤشرات للانصهار او للرفض". اما الميزة الدائمة والمشتركة بين المجموعات الاثنية، فهي بنظر "فان دان بيرغ"، اصلها الطبيعي. يولد المرء فيها، وينمو بين افرادها، ويتزوج عادة من احدهن. "يعيشون ضمن عائلات" (ذات المرجع). هذا مايميزهم عن المجموعات الاخرى التي تشارك في عملية التنافس السياسي. فالاصل المشترك الواقعي او الصوري يسهم في توسيع دائرة العائلة وفي بث شعور "الاخوة" بين المجموعة الاثنية بكاملها. الى جانب هذه المدرسة والمفكرين الذين اشير اليهم، هناك عدد كبير من العلماء الذين يؤيدون هذا الاتجاه، خاصة علماء السوسيولوجيا. ويصف "فان دان بيرغ" هذه المدرسة ب "الليبرالية الراديكالية" (المرجع المذكور ص ٢٧)، مع تمييز لها عن الليبراليين من جهة، وعن الماركسيين الجدد من جهة اخرى.

البعدين الثقافي والاقتصادي.

تتميّز التحاليل الجيولوجية والمجتمعية تماماً عن بعضها في إتجاه معيّن. يستطيع عالم الجيولوجيا الإكتفاء بقياس ووصف وقائع "موضوعية"، وفقاً لمعايير ثابتة متفق عليها بين أهل الاختصاص، مثل المتر، والمتر المكعب، والكيلوات، والاطنان. ويعطي ايضاً اسماء لنوعية الارض والحجارة. وهذا ما يفعله ايضا الاختصاصي في العلوم الاجتماعية. فيقوم بقياس ووصف توزيع الفئات الاجتماعية وفقاً لمعاييرمتفق عليها تقريبا، وبالاستناد الى مستوى الدخل، والثقافة، والاعتبار، او بالاستناد الى كيفية دمج هذه المعايير. وهكذا يستطيع اعطاء صورة سكونية ثابتة عن المجتمع. ولكن المجتمعات هي نادراً ما تكون جامدة، وغير متحركة. فاذا اراد البحث في العلاقات بين الفئات الاجتماعية، فلا بد له مسبقاً من توضيح ما اذا كان تحديده للفئة مقبولا، او اذا كان يقبله الآخرون ايضا. فالأحكام عن العلاقات الاجتماعية وبالتالي السياسية، بين الفئات الاجتماعية المحددة "موضوعيا"، تكون ذات مغزى عندما يقبل اتباع هذه الفئة بتصنيفهم هكذا، وباعتبار بعض الخصائص امراً مشتركا يميّزها عن غيرها، اي انهم كمجموعة اجتماعية، يعتبرون ذلك امراً طبيعيا.

ان ما يصلح للفئات الاجتماعية الاقتصادية، يصلح ايضاً وبقدر اكبر للفئات الثقافية. يوجد عدد غير محدود من المعايير "الموضوعية" التي يمكن بموجبها تصنيف الناس ثقافيا. لكن حتى تلك المعايير التي تحدد بموجبها غالباً المجموعات "الذاتية" كالأصل الإثني، او الدين، او اللغة، فلا تصلح دائما، وبطريقة تلقائية، كما اشير الى ذلك سابقا. ان اية فئة من الناس، تتوفر فيها، حسب مفهوم "كوهن"، كل المعايير التي يمكن ملاحظتها وتطبيقها على أمة "موضوعية - ثقافية"، **لا تؤلف أمة**، اذا لم ينشأ بين افرادها حسّ قومي وفقاً لهذه المعايير. وكذلك تحتاج هذه الأمة الى ارادة القرار - اي ارادة الوعي او الحسّ القومي - كي تصبح موضوعاً يتفاعل اجتماعياً وسياسياً.

أخذ "كارل ماركس" بعين الاعتبار هذا الوضع في تمييزه بين "**الطبقة بذاتها**" و"**الطبقة لذاتها**". الأولى هي موضوعية، اما الثانية فتنبعث عبر الوعي الطبقي. يبدو من المفيد تطبيق هذا التمييز ايضا في تحليل مجموعات الشعوب المتباينة ثقافيا. يمكن تجزئة اي مجتمع ثقافياً بطرق مختلفة. ويمكن لهذه التجزئة ان لاتترك نتائج سياسية، طالما لم ينبعث منها اي شعور بالوعي الذاتي. لذلك يبدو مفيدا، في تحليل الدول او المجتمعات المتعددة الشعوب، او المجموعات البشرية، ان يطبق قياسياً هذا التمييز الماركسي، فيميّز بين "**المجموعات الثقافية بذاتها**" و"**المجموعات الثقافية**

لذاتها"[٢٧].

ان "الشعوب"، او "المجموعات الشعبية" او الدينية او اللغوية، التي تأخذ، داخل دولة ما، شكل"مجموعة ثقافية لذاتها"، سيشار اليها فيما يلي، وفقاً لما جاء في أهم المراجع العلمية، بكلمة "تجمعات" او "طوائف"[٢٨]. **وكذلك الدول التي تضم عددا من هذه التجمعات، التي ليست فقط "مجموعات ثقافية بذاتها"**، سيشار اليها كما هي الحال حتى الآن بعبارة **"الدول التعددية".**

فالأنظمة المجتمعية والسياسية في الدول التعددية، كما تعرف هنا، يمكن الكشف عن حقيقتها الكاملة فقط، عندما تدرس وتحلل من جهة في بعدها الافقي، اي في بنيتها الفئوية والطبقية الاجتماعية والاقتصادية، ومن جهة اخرى، في بعدها

٢٧- المصطلح في هذا المجال هو بحد ذاته مشكلة، وذلك لعدم وجود اي توافق رسمي حوله. فحتى الان كانت تستخدم عبارة "دولة متعددة الشعوب" او "دولة متعددة المجموعات". العبارة الاولى هي عبارة قائمة تاريخياً ولكنها لاتشمل كل الحالات، خاصة تلك التي تضم في هويتها عناصر ثقافية مدركة، ولكنها لاتصف ذاتها ك "شعوب". والعبارة الثانية لاتميز بين المجموعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اما عبارة "مجموعة القوميات" التي تميز المجموعات من حيث حسها وشعورها القومي، والتي لاتمتلك اية دولة خاصة بها، فانها تنطبق تاريخياً على اوروبا الوسطى والشرقية. وعبارة "مجموعة اثنية" التي تعرف انتشاراً واسعاً في الابحاث الانكلوساكسونية، رغم استخدامها للدلالة في اطار واسع على عدد كبير من معالم التمييز الثقافية، هي غير كافية للتعبير عن "المجموعات لذاتها" الدينية واللغوية. وهناك عبارة اخرى تستخدم في مناطق لغوية عديدة هي عبارة "طائفة"، التي تشير الى مجموعة شعبية او دينية او لغوية، تتمتع بوعي وبادراك بانها "مجموعة لذاتها". ففي الدراسات العديدة عن الشرق الاوسط تستخدم عادة هذه العبارة للدلالة على المجموعات الدينية. فقد حددت محكمة العدل الدولية في ٣١ تموز/يوليو/١٩٣٠ "الطائفة" بما يلي: "معيار مفهوم الطائفة هو وجود مجموعة من الاشخاص تعيش في بلد او في منطقة معينة، تتميز بعامل العرق، او الدين، او اللغة، او التقاليد الخاصة بها، والتي تتحد بشعور من التضامن بهدف الحفاظ على تقاليدها، وصيانة طقوسها، وتأمين التعليم والتربية لاولادها وفقاً لخصائص عرقها، وللتعاون والتضامن المتبادل". راجع: Résumé mensuel des travaux de la Société des Nations, vol.10, No.7, Juillet 1930, p.219.

اعتمد هذا التحديد "بيير روندو" في دراسته عن المجموعات الدينية في لبنان، ويبدو له "... ذا قيمة عامة نوعاً يميز بصورة واضحة جداً الجانب الاجتماعي للمجموعة". راجع: Pierre RONDOT, Les institutions politiques au Liban, Paris 1947, p.22.

في المصطلح السياسي اللبناني تسمى المجموعة الدينية "طائفة" بالمعنى الذي استخدمه واشار اليه "روندو."

٢٨- شدد "ماكس فابر" على معني الادراكات الحسية. ان معياراً مميزاً" يؤدي طبيعياً الى تحديد مجموعة او طائفة فقط عندما تشعر ذاتياً بان لها معالم مشتركة". ويشير الى ان المجموعات القائمة على الاصل هي غالباً ذات طبيعة خيالية، وان الادراك الحسي بالانتماء الى مجموعة "يتأتى عادة بصورة اولية عبر مصير سياسي مشترك، وليس بصورة اولية بفعل [الاصل]". والتمييز الدقيق هو بالتالي "ناتج ايضاً بطريقة اصطناعية عن الجماعة السياسية".راجع: Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft. Grundriss der verstehenden Soziologie, 5.rev. Auflage, 1.Halbbd., Tübingen 1976, p.238-241.

العامودي، اي في تقسيمها وتوزيعها الى تجمعات، وبالتالي عبر ترابط بعديها. فكل تجمع في دولة تعددية يصنف اجتماعيا واقتصاديا. ويمكن لهذا التصنيف ان يحصل بطريقة متوازية في كل التجمعات. كما يمكن ان يحصل ايضاً بطريقة غير متساوية حتى اقصى التطرف، اذ يشكل تجمع ما الفئة العليا فقط، وتجمع آخر الفئة السفلى. ففي سبيل الترابط والتحديد بين الفئات والطبقات، والأجزاء او التجمعات، استخدمت هنا عبارة "الدمج"[٢٩]. **في الحالة الأولى يمكن الحديث عن دمج متساوٍ، وفي الثانية عن دمج غير متساوٍ.**

توفر هذه المقارنة المثالية وسيلة تنسيق في سبيل تصنيف التجمعات التي يتم بحثها ودرسها بطريقة تجريبية. فبدلاً من اتخاذ موقف سابق للتجربة، لتحديد ما اذا كانت العوامل الثقافية، او الاقتصادية، هي الهدف الرئيسي الذي ينبغي تقييمه، يمكن البحث بطريقة تجريبية لمعرفة مدى تماثل المجموعات الثقافية، والفئات المهنية بالطبقات الاجتماعية، ولمعرفة اذا كان شكلا التضامن بين المجموعات يندثران كل على حدة، او ينهاران سوية. فالمجتمعات التعددية والتي يمكن التعرف عليها آنيا، لا يطبق عليها اي من هذين الشكلين. فسويسرا مثلاً، هي نموذج للدمج المتساوي، كما ان جنوب افريقيا شكلت بالمقابل نموذجا للدمج غير المتساوي في منتصف هذا القرن. وفي معظم الحالات الأخرى، تبدو طرق الدمج اكثر تعقيداً. ولذا يبدو من المفيد بحثها بكثير من الدقة والموضوعية.

٢٩- ادخل "م.ج. سميث" عبارة "اندماج" في الابحاث الاجتماعية. استخدمها اولا للتعبير بنوع خاص عن حالات "التكامل التبايني" والتي يفهم منها السيطرة السياسية والاقتصادية لمجموعة على اخرى. وقد اعطاها لاحقاً مدلولاً اوسع، فميز اربعة انواع مختلفة من الاندماج: "الاندماج التبايني" او "التسلسلي"، و"المتعادل"، و "المعقد"، وهو مزيج بين الشكلين الاولين، او مع الشكل الرابع، اي الاندماج "الشمولي". راجع: M.G. SMITH, The Nature of Variety of Plural Units. Unedited manuscript. Yale Univ., New Haven 1982, p.10.

ولكن يبدو ان هذا الاصطلاح لايفيد الا بصورة محدودة فقط. "الاندماج الشمولي" هو عبارة جديدة تطبق على دولة متكاملة، ولا علاقة لها اطلاقاً بالابحاث المتعلقة بالدول التعددية او المتعددة الشعوب. فالدولة التي تتميز بهذا الشكل من الاندماج لم تعد تعددية. "الاندماج المعقد" هو شكل معظم حالات الاندماج الواقعية، لان الاندماج "التبايني" الصرف، او "التعادلي" الصرف، لايمكن الا ان يكون نادرا. لذلك سيعمد فيما يلي الى تحديد نموذجين مثاليين، يمكن الاستناد اليهما عبر البحث التجريبي لتوضيح كيف يكون الاندماج التبايني او التعادلي حالة خاصة. وللتشديد على الطابع النموذجي المثالي لهاتين العبارتين، تستبدل عبارة "تبايني" ب "غير متساوٍ"، وعبارة "تعادلي" ب "متساوٍ". وقد استخدم تمييزاً مشابهاً ايضاً "دونالد ل. هوروفيتز" في المصدر المذكور سابقاً ص ٢٢ – ٢٤. فتحدث عن "مجموعات اثنية مندرجة وغير مندرجة". ولكن هذه الصيغة تبدو ضعيفة المدلول بالمقارنة مع مفهوم "سميث" للاندماج. من النادر كذلك ان تصنف مجموعات اثنية في درجة عليا او سفلى، لان "الدرجة" يمكن ان تكون فقط ذات قيمة متوسطة، ولان الطبقات والفئات يمكن ملاحظتها وفي معظم المجموعات الاثنية وان باشكال مختلفة.

٥ – نشوء النزاع اثناء تطور عملية الدمج

يشار غالباً الى تماثل العلاقات بين تجمعات او طوائف في دولة تعددية وتلك بين دولتين في النظام العالمي. في الحقيقة يتشابه كثيراً الوعي الذاتي لدى التجمعات بالوعي الذاتي لدى الدول – الأمم[٣٠]. يمكن ان تقارن ايضاً القوة او عدم القوة، الثروة او الفقر لدى تجمعات، مع تباينات متشابهة بين الدول.

ولكن ما يميّز فعلاً دولة تعددية في النظام الدولي، هو وجود دولة مشتركة لكل التجمعات. **الدولة هي الدامج الكبير.** فالذي يسيّر دفتها، يقرّر بصورة جوهرية عملية توزيع السلطة وبالتالي توزيع الثروة بين الطبقات كما بين التجمعات[٣١]. يحصل في كل دولة توزيع او تقاسم للسلطة والثروة بين الطبقات. ولكن في دولة تعددية يأخذ الصراع حول توزيع الثروة وتقاسمها بين التجمعات، دوراً هاماً ودقيقاً للغاية. **يتعلق هذا الدور بالحفاظ او بتغيير طرق معيّنة من الدمج.**

كيف يتحول هذا الصراع الى نزاع؟

هناك افتراض واسع الانتشار يشير الى احتمال اندلاع نزاع عندما يحصل دمج غير متساو إطلاقاً[٣٢]. يبدو هذا الافتراض في بداية الامر ممكناً. فعندما ترتبط

٣٠- جاء في كتاب "مايكل س. هيدسون" عن لبنان في ص ٩: "الطوائف شبه القومية ملزمة بحكم وضعها ان تتصرف وكأنها دول في محيط دولي". وفي مكان اخر، ص ٣٤، كتب: "التخويف المتبادل والفعاليات ذات النفوذ المخرب ولكن المتساوي نسبيا، تسهم في خلق هدنة دائمة غير مريحة".
Michael HUDSON, The Precarious Republic. Political Modernization in Lebanon. New York 1968.

٣١- "مراقبة الدولة، ومراقبة دولة، واعفاء البعض من المراقبة، هي من بين الاهداف الرئيسية للنزاع الاثني". راجع "دونالد ل. هوروفيتز"، المرجع المذكور ص ٥. وقد كتب ايضاً: "ليس الوسط حكماً محايداً للنزاعات الناشبة في مكان آخر. بالعكس الوسط هو نفسه الدائرة الاساسية للتنافس" (ذات المرجع ص٤٠).

٣٢- Michael HECHTER, op. cit. p.43 and Christopher Pagley, Racialism and Pluralism: A dimensional analysis of forty-eight countries, in: Race 13(1972)3, p.347-354. Sammy Smooha, op. cit. p.82.
هذا الأخير يُحذّر بالمقابل من هذا التعميم. فيشير الى انه في الحالات ذات الاندماج غير المتساوي، كما كان الحال في اسبرطة القديمة وفي مناطق استخدام الرقيق في افريقيا الشمالية، وفي النظام القبلي الهندي، وفي المراحل الزمنية الاولى من حكم المستعمرات، كانت تسود سيطرة مستقرة بصورة عامة، بقطع النظر عن الانعكاسات الظرفية. "ان الهوة في الثقافة والبنية والسلطة عميقة لدرجة انه لايمكن قيام اي تحد فعلي ازاء المجموعة الحاكمة". ويشير ايضاً الى حالة معاكسة، أي العلاقات بين البيض والسود في الولايات المتحدة، فيقول: "لقد بلغ السكان السود درجة عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي حتى وصلوا الى مستوى اصبح فيه التفاوت بين انجازات الطبقة والتمييز المفروض، امراً لايحتمل، وبالتالي

الثروة او الفقر بفئة إثنية او دينية او لغويــة، عندئـذ يمكـن ان تشـتد النزاعــات الاجتماعية عبر التباعد الثقافي، والتباعد الثقافي عبر النزاعات الاجتماعية. ان تحليلاً مقارناً لمجتمعات تعددية تشير الى عدم مصداقية وصحة هذا الافتراض. كذلك يشار ايضاً الى ان المجتمعات التي تعرف دمجاً متساوياً واضحاً تبرز تجانساً بين مختلف تجمعاتها، وان التوتر الذي قد يحصل من حين الى آخر هو ضعيف بطبيعته. بالمقابل تبين ان المجتمعات ذات الدمج غير المتساو، مثل نظام الاثنيات المغلقة في الهند، او نظام التمييز العنصري الذي ساد مدة طويلة من الزمن في جنوب افريقيا، عرفت استقرارا غير عادي وقدرة على مقاومة الأزمات. فالتصنيف الاجتماعي المتطرف فوقياً او تحتياً، يعطـي فـي هـذه الحـالات طابعـاً شـرعياً واستقراريا عبر ادراكات حسيّة تتعلق بالتفوّق او بالتخلف الثقافي.

اما **نشوء الأزمات** فيلاحظ بالدرجة الأولى في تلك المجتمعات حيث يخفف التحول الاقتصادي من التباينات الاجتماعية التي كانت قائمة سابقاً او يضعف المستوى الاجتماعي الذي كان متقاربا او متشابهاً سابقاً بين التجمعات لمصلحة هذا الفريق وعلى حساب الفريق الآخر. وبالاختصار، تنشأ الازمات عندما يطرأ تعديل على طريقة الدمج.

يبرز هنا ظاهرياً تشابه مع ما لاحظته الابحاث المتعلقة بالحركات الثورية في المجتمعات المتجانسة. فلا تندلع الثورات عادة اذا كانت اللامساواة الاجتماعية متطرفة[٣٣]، ولكنها تندلع اكثر عندما يستطيع المتضررون الحد من اضعاف التباعد الاقتصادي بينهم وبين المستفيدين، او عند ما يشعر المستفيدون واصحاب الامتيازات بانهم مهددون في ترقيهم الاجتماعي. وفي الحالتين، لا يمكن القول بان غير المستفيدين بالمطلق، بل بالنسبة، هم الذين يشعلون نار الأزمة الثورية. **فظاهرة الأزمة الناتجة عن الحرمان النسبي**[٣٤] لا يمكن ملاحظتها لدى الافراد او الفئات، او

تحول الى هدف لحركة الحقوق المدنية" (ذات المصدر ص ٨٣).

٣٣- أطلق "توكفيل" صيغة كلاسيكية: "... يقال ان الفرنسيين، كلما تحسن حالهم، كانوا يجدون صعوبة في تحمل وضعهم... وهكذا لم تحصل الثورة دائماعندما يتطور الوضع من سيىء الى أسوأ. ان الشعب الذي يتحمل القوانين الاكثر قساوة دون تذمر، وكأنه لايشعر بقساوتها، سرعان ما يثور للقضاء عليها حين يشعر بان عبئها قد خف".

Alexis de TOCQUEVILLE, Der Staat und die Revolution, Hamburg 1969, p.153.

٣٤- James C. DAVIES, Toward a Theory of Revolution, in: American Sociological Review, 27(1962), p.5-19.

اشار في هذا الصدد الى ان "كارل ماركس"وصف ظاهرة دلت لاحقاً على انها تعبر عن حالة الحرمان النسبي: "النمو السريع في رأس المال الانتاجي يفرض في نفس الوقت نمواً سريعاً في الثروة والترف والحاجات الاجتماعية والاستهلاك الذي يصبح متوفراً للرجل العامل بالمقارنة مع مستوى التنمية في

الطبقات فقط، بل لدى التجمعات او الطوائف ايضاً. في هذه الحالة، تعتبر امكانية نشوء الأزمة اكثر احتمالاً منها لدى المجتمعات المتجانسة. فبينما ينبغي تكوين شعور طبقي للتحرك لدي الفئات المحرومة اقتصاديا، فإن الشعور الذاتي لدى التجمعات هو اكثر تحركا واسرع اثارة، ان لم يكن قائما بسبب معايير التماثل المعروفة. فالتفوق او التخلف الجماعي لدى التجمعات او اية ظاهرة اجتماعية، تأخذ هذا الشكل، تؤدي الى تغيير في بنية المجموعات كلها[٣٥]. فالوضع الاقتصادي

المجتمع. حاجاتنا وامكانية التمتع والاستهلاك هي انعكاس للمجتمع، ... لانقيسها بالأشياء التي ترمز الى اشباعها. انها ذات طبيعة نسبية"

Karl MARX & Friedrich ENGELS, Werke, Band 6, Ost-Berlin 1959, p.412.

اشار الى نظرية الحرمان النسبي ايضاً "تاد روبيرت غور" في مؤلفه

Ted Robert GURR, Why Men Rebel, Princeton, N.Y.1970.

هذه الظاهرة لاتبرز شيئاً بالنسبة للدول المتعددة الشعوب. ولكن بالاستناد الى تعابيرها الرئيسية، فهي تشير بوضوح الى امكانية تطبيقها في هذه الحالة ايضاً. مشاعر الحرمان تشمل حسب قوله ايضاً "الرفاه والسلطة والوضع الداخلي"، وكذلك "القيم الجماعية" الملحوظة بنوع خاص للمجتمعات التعددية. "التبرير المعياري للعنف" هو اكثر بساطة لدى ايديولوجيات المجموعات القائمة. وكذلك "المراقبة القسرية المنشقة" تستطيع ان تبرز بسهولة اكثر، عندما تتوفر منظمات لمجموعات ذات هيكليات قائمة. الرموز القائمة لتحديد المجموعات تسهل اكثر تحديد "اهداف العنف"، والعمل على "المشاركة في اعمال العنف". والعنف الواقعي يؤدي حسب "تاد روبيرت غور" الى تدعيم وتثبيت رموز المجموعات، التي اندلع باسمها. "فعدد وسائل الاعلام وامكانياتها"، التي تشكل برأيه عاملاً حساساً في النزاع، هي عادة في الدول التعددية اكثر تأثيراً وفعالية منها في الدول المتجانسة. راجع: Anthon OBERSCHALL, Social Conflict and Social Movements, Englewood Cliffs,1973.

يفسر هذا الباحث في الصفحة ١١٩ لماذا تعتبر التعبئة الاجتماعية أكثر سهولة في الدول التعددية. يعتبر الشروط القليلة مثل "الاهداف والمواضيع المشتركة للتخاصم مسؤولة عن المظالم والمصائب والآلام، والتي تتفاقم في بعض الحالات عبر مشاعر اكثر عمقاً تتصل بالحرمان الجماعي، والمصلحة الجماعية، والمصير المشترك... لذلك كل مقاومة مدعومة، او كل احتجاج مبني على قاعدة منظمة وباشراف قيادة متواصلة، تشكل امراً ضرورياً ايضاً... فالمجموعة يمكن ان تتكامل وتنتظم وفقاً لاسس تقليدية حياتية قائمة على عنصر القرابة او القرية او على تنظيم اثني او قبلي... فالخصائص البنيوية التي تسهل التعبئة في اطار حركات الاحتجاج، يتم توفرها او الحصول عليها عندما لايكون المجتمع منظماً بشكل رفيع فقط، بل مجزءاً".

٣٥- "... تستطيع الاوضاع الشاذة ان تزعزع نظاماً طبقياً. فاعضاء الفئة الدنيا ضمن مجموعة يتألق فيها اعضاء الى اعلى المرتبات يهددون اسطورة التكابر والتفوق. ونمو نخبة داخل فئة متفوقة، يخلق آجلاً أم عاجلاً طموحات نحو الترقي والتحرك والاعتراف تتنافى مع النظام الطبقي القائم"

Donald L. HOROWITZ, op.cit. p.25-26.

هذا مايتفق مع الاستنتاج التجريبي الذي يكشف عن ان النزاع الاكثر عنفاً وقساوة يحدث بين الاشخاص الذين ينتمون الى مجتمعات مختلفة، ولكن ايضاً الى ذات الطبقات الاجتماعية المتماثلة. راجع:

James JUPP, Ceylon and Malaysia, in: Adrian LEFTWICH (Ed.), South Africa. Economic Growth and Political Change. With comparative studies of Chile, Sri Lanka and Malaysia, London and New York 1974, p.187-211.

والسياسي لهذا التجمع يعتبر متنافراً مع شعور هذا التجمع بالتقييم الذاتي. **اضافة الى ذلك، ينشأ الى جانب الشعور بالحرمان الاقتصادي شعور بالحرمان الثقافي.** فكرامة فئة اتنية او دينية او لغوية من الناس تعتبر عرضة للانتهاك[٣٦]. وبنتيجة هذا الحرمان النسبي الرمزي، تتفاقم حدة الاستعداد للنزاع من منطلق الفروقات الاقتصادية بين التجمعات المختلفة.

مقابل الافتراض الذي يعتمده اصحاب نظريات التحديث، هناك عمليات التحديث التي تنمي الشعور بالحرمان الاقتصادي والثقافي، وبالتالي تسبب النزاعات بين التجمعات. وكذلك يسهل تنامي وسائل الإتصال المقارنات، ويجعل من غير المحتمل، ان لا تعطى الاهمية لعدم المساواة الواقعية، او التي يمكن الشعور بها. فالانخراط المتنامي في السوق العالمية، والنمو الاقتصادي السريع، وما ينتج من نزوح ريفي، وتمدين، تؤدي كلها الى نشوء تباين في القوة الاقتصادية، فيحصل تفوق او تخلف لدى هذا او ذاك التجمع[٣٧]. فالمجموعات التي تتأثر سلباً بسبب التقلب الاقتصادي تتحول الى قوّة ضغط محتملة تتشكل عادة من القرويين والمزارعين الذين تعرضوا للفقر، وقد نزحوا الى المدن، واضطروا الى ممارسة اعمال حقيرة، وقبول اجور ضئيلة، نظراً لعدم اهليتهم المهنية. وتضُم ايضاً الحرفيين اليدويين الذين فقدت مهنتهم اهميتها[٣٨]، وخريجي المدارس المتوسطة والعالية الذين لا يجدون عملاً يتوافق مع تطلعاتهم وطموحاتهم[٣٩]. تميل هذه الفئات بالذات عادة ليس الى تعليل فشلهم كافراد نظراً لعدم الاهلية الشخصية، او الظروف الموضوعية، بل الى التمييز الواقعي او المشتبه به، ضد التجمع الذي ينتمون اليه. فربط الشعور بالحرمان الاقتصادي والثقافي الرمزي يولد خاصة شعوراً بالمرارة.

يشير هذا الربط ايضاً الى ان الادراك الحسّي لدمج غير متساوٍ في تجمع ينتمي اليه الفرد، يعطي شعوراً بدوام هذا الوضع طويلاً حتى بعد التخفيف من هذا الغبن، او حتى بعد زواله نهائياً. فالفجوة الزمنية، الممثلة بالتفرج وراء الادراكات الحسيّة

٣٦- "ماكس فابر" ابرز وشدد على المعنى الخاص لمشاعر "الشرف والكرامة". راجع: المصدر المذكور ص ٢٣٦.

٣٧- "تستطيع التنمية الاقتصادية ان تزيد بصورة بارزة عدد الخاسرين". راجع:
Mancur OLSEN, Rapid Growth as a Destabilizing Force, in: Journal of Economic History, 23(1963), p.529-552.

٣٨- راجع "انطوني اوبرشال"، المصدر المذكور ص ٤١-٤٢. لاينتمي العمال في المجتمعات الصناعية الجديدة والثابتة وظائفهم عادة الى هذه المجموعة، عندما لاتؤدي الازمات الاقتصادية الى انخفاض كبير في الاجور او الى تسريح العمال.

٣٩- راجع في هذا الصدد الفصل الثاني.

للتغييرات الواقعية، لا تشكل الا نادراً احدى اكبر المشكلات لنجاح السياسة الاصلاحية للتوازن الاجتماعي بين التجمعات. وحتى الاصلاحات الناجحة نسبياً لا تؤخذ غالباً على محمل الجد[٤٠].

تحاول القيادات السياسية لكل التجمعات في الدول التعددية التعبير باستمرار عن الشعور بالحرمان، لدى انصارها، لتكسب شعبية او لتحافظ عليها. وغالباً ما تتخلى هذه القيادات عن هذه المحاولة. في البداية يعبر غالباً خطياً وبطريقة مبرمجة عن الادراكات الحسية شبه الغامضة عن هذا الحرمان، كما يضخم تفسيرها بالاستناد الى نظريات ايديولوجية. اما القياديون السياسيون، الذين يعطون الافضلية للاعتبارات الواقعية ويؤيدونها، فيعرضون انفسهم للخطر، اذ يتمكن بالنتيجة الخطباء الراديكاليون من أخذ مكانهم. وهكذا تتأزم الاوضاع، عندما تهدد ما يُسمّى "بالنخبة المتغطرسة"[٤١] مواقف " النخبة المعتدلة"، وتأخذ مكانها.

يتوقع حصول تفاقم شديد في الازمات عادة، عندما يحصل تراجع او فشل بعد بذل جهود كثيرة لإحلال نوع من الدمج المتساوي بين التجمعات، **وعندما تخيب الآمال في الحدّ او التخفيف من اللامساواة.** وهكذا يبدو بوضوح قيام اشكال من الضغوط الراديكالية والمنظمة ايديولوجيا[٤٢].

ان التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع، كالنزوح من الريف، او قيام مجموعات معارضة في الاحياء الجديدة من المدن، او تواتر التعبير الايديولوجي عن الشعور بالحرمان من قبل بعض المفكرين، او بروز قيادات شعبية راديكالية، تعتبر كلها ظواهر قائمة حتى في المجتمعات المتجانسة. ولكنها تأخذ اشكالاً اخرى في الدول التعددية. فالتغيير الاجتماعي والاقتصادي قد يحصل بدرجات مختلفة، او على مدى زمني قريب او بعيد.

٤٠- غالباً مايبرز ذلك في النتائج المتأخرة: "... انه لمن الصعب جداً ضمان الفترة الانتقالية بين البدء بتطبيق سياسات جديدة وقطف ثمارها المتوقعة".راجع "انطوني اوبرشال" المصدر المذكور ص ٧٠ .

٤١- ادخل هذه الصيغة "فال لوروين". Val LORWIN راجع:

Hans DAALDER, The Consociational Democracy Theme, in: World Politics, 26(1974) p. 612.

٤٢- الدمج بين التحسن الاقتصادي على المدى البعيد وخيبة الأمل على المدى القصير هو بنظر "هاري اكشتاين"، شيء نموذجي في حالة الازمات. راجع:

Harry ECKSTEIN, Internal War. Problems and Approaches. London 1964, p.143.

"الثورات هي بالتالي الاكثر احتمالاً عندما تسيطر فترة قصيرة وصعبة من الركود او الانحسار الاقتصادي مكان مرحلة مستمرة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الواقعية". راجع:

James C. DAVIES, op. cit. p. 400.

يمكن تطبيق هذه النظرية بصورة مماثلة على الازمات التي تقع بين المجموعات او الطوائف.

في الاحياء الجديدة من المدن يستطيع النازحون من الريف الاندماج مع السكان الاصليين، ولكنهم سرعان ما يتكتلون وفقاً لاصولهم الجغرافية وانتماءاتهم الطائفية. فلا تنشأ مجموعة واحدة معارضة فحسب، بل مجموعات عديدة ايضاً تستخدم اكثر من شكل ايديولوجي للضغط والتعبير عن سخطها وامتعاضها. وفي كل تجمع يحاول الراديكاليون ابعاد القادة السياسيين المعتدلين عن الساحة. وبالتالي توضع المطالب الاجتماعية في الاطار الثقافي – الرمزي لمختلف التجمعات[٤٣].

فالاحداث المجتمعية التي تسبب في المجتمعات المتجانسة اضطرابات اجتماعية، وتغييراً في النخبة الحاكمة، واصلاحات راديكالية في البنية، تستطيع في ظل هذه الاوضاع الاقتصادية ان تشعل نيران حرب اهلية في الدول التعددية. الثورات الاجتماعية تنتهي عادة بالهزيمة او بالانتصار. اما الحروب الاهلية بين التجمعات الاثنية او الدينية او الطائفية فتنتهي غالباً دون غالب او مغلوب. تحصل الثورات وتنتهي عادة في وقت قصير. اما الحروب الاهلية فتستمر معظم الاحيان وقتاً طويلاً.

يتعرض اصحاب النفوذ في المجتمعات المتجانسة لفقدان نفوذهم. اما في الحروب الاهلية فتتعرض التجمعات المغبونة للخطر، فتستعبد او تضطر الى فقدان هويتها، ان لم تفقد وجودها.

٦ – أشكال تسوية النزاعات وايديولوجياتها

لاريب اذاً على الاطلاق ان يكون اندلاع النزاع اكثر احتمالاً في الدول التعددية منه في الدول المتجانسة. لذلك يتفق عدد كبير من العلماء في الاعتقاد بأن الدول التعددية محكوم عليها بعدم الاستقرار، وبان تسوية النزاعات يمكن ان تحصل فقط بالحد من تكاثر التجمعات المتباينة، او بادراج نظام حكم غير ديمقراطي، اي بسيطرة تجمع ما على تجمع آخر[٤٤]. مقابل هذا التشاؤم في التفكير، يعطي بعض المفكرين امثلة عن عدد من الدول، حيث ينظم التعايش بين تجمعات متباينة في اطار تسويات مؤسساتية تسمح بالوصول الى استقرار ديمقراطي[٤٥].

٤٣- تستطيع هذه الاخيرة فرض ذاتها بشدة: "في بعض النزاعات حول المصالح الاقتصادية، يستطيع كل حزب ان يحصل على قطعة من الجبنة، دون ان يحصل اي حزب على الجبنة بكاملها. ولكن الرموز والمبادىء في مختلف اشكالها هي سلع لاتجزأ".راجع:"انطوني اوبرشال"، المرجع المذكور ص٥٠.

٤٤- Alvin RABUSHKA & Kenneth A. SHEPSLE, Politics in Plural Societies. A theory of Democratic instability, Columbus, Ohio, 1972.

٤٥- Aren LIJPHART, Democracy in Plural Societies. A comparative exploration. New Haven and

ولاشك في ان المتشائمين يقدمون بعضاً من البراهين المقنعة. فدراسة اشكال مختلفة لتسوية النزاع في اثنين وثلاثين حالة تاريخية او معاصرة[٤٦]، في اوروبا وافريقيا وآسيا، كشفت عن أن اكثر من ربع هذه الحالات هي في نزاع مسلح يدوم بعضها منذ اكثر من قرن. كما ان عدم التسوية قد يتحول الى حالة تستمر بعض الوقت نسبياً. وهناك ربع آخر من هذه الحالات تفرض فيها تسوية للنزاع من طرف واحد، فتسيطر فئة على اخرى في جو من الاستقرار او عدم الاستقرار. وقد يحصل الاستقرار في الدول حيث تشكل الفئة الحاكمة اكثرية ساحقة، او يستخدم العنف في سبيل الاحتفاظ بالسلطة. ولكن استخدام العنف لايشكل اي ضمان للاستقرار، لا بل يخلق عنفاً معاكساً. ففي حوالي خمس الحالات التي جرى بحثها، سويّ النزاع بتقسيم البلاد. ولكن التقسيم السلمي حصل فقط حيث تعيش التجمعات في مناطق جغرافية منفصلة. في المقابل، حصل التقسيم في ساحة المعارك بعد الخسائر الجسيمة التي انتهت بالقتل والذبح والتهجير.

وفي الخمس الاخير من هذه الحالات حصل اعتراف متبادل في مجال التعايش بين تجمعات مختلفة، وبالتالي جرت تسويات، ولكن فقط بعد احداث دامية.

هذه الاحداث هي مخيبة للآمال. لقد تكاثرت النزاعات الطويلة والمريرة دون الوصول الى تسوية. فالسيطرة على السلطة من قبل تجمع ما يسبب كلفة اجتماعية عالية، كما انها نادرة الاستقرار. تحصل التسويات عبر محادثات ومناقشات في نصف هذه الحالات فقط. وقد تؤدي نتيجتها الى التقسيم والاعتراف المتبادل، لان التعايش السلمي مستحيل. وفي معظم الحالات التي يحصل فيها تعايش عبر التسويات والمساومات، يكون ذلك نتيجة نزاع دموي.

في مثل هذه الحالات كيف ينظر "المتشائمون الى الديمقراطية؟" الانظمة الديمقراطية هي اقلية في الدول القائمة حالياً، لا في فئة الدول المتعددة الشعوب فقط، بل ايضاً في فئة الدول المتجانسة ثقافياً. ولا حاجة للجدل حول هذا الامر، ولكنه معز على الاقل. ان قسماً من المفكرين، من "ذوي الاتجاه التفاؤلي إزاء الديمقراطية"، خاصة اصحاب نظريات التحديث والعصرنة، يأملون في نهاية المطاف بان التكامل الاجتماعي قد يزيل خصوصيات التجمعات او الطوائف، ويسمح بالتالي ببناء الامم. ولكن هذا الامر، كما اشرنا، يتعلق بأمل يصعب تثبيته او

London 1977, p. 1

٤٦- Theodor HANF, The Prospects of Accomodation in Communal Conflicts: A comparative study, in: Peter A. D RING a.o.(Eds.), Bildung in sozio-ökonomischer Sicht, Köln und Wien 1989, p. 331-332.

التأكد منه بطريقة تجريبية.

يبقى التفكير بتكاثر هذا الشكل او ذاك لتسوية النزاع. فلا يعني شيئاً كثيراً بالنظر الى الاحتمالات ولا شيئاً قليلاً بالنسبة لامكانية تطبيق شكل معين في حالة معينة.

فوجود اشكال سلمية وديمقراطية للتسوية في الدول التعددية، يشير بوضوح الى ضرورة عدم استبعادها، كما يحصل وان نادراً.

هنا يطرح السؤال نفسه بالحاح حول وجود ارتباط بين اشكال معينة لتسوية النزاعات من جهة، ومواقف ايديولوجية معينة تتصل بمشكلة الدول التعددية[٤٧] من جهة اخرى.

يفرض تعدد مثل هذه المواقف الاكتفاء بابراز عدد محدود منها يعبر عن مضمونها الاساسي. ففي حالات قليلة فقط يُعبِّر عن مشكلة السلطة في الدول التعددية بطريقة محض اجتماعية داروينية، اي تبرير سلطة تجمع ما بشكل او بآخر كي يستمر في الاحتفاظ بالحكم. ففي معظم الدول التعددية يدور الحوار الايديولوجي حول ماهية التجمع، واذا كان مثل هذا التجمع موجوداً فعلاً، او اذا كان لابد من تكوينه.

تبرز في هذا النقاش ثلاثة اتجاهات ايديولوجية. الاول يمكن التعبير عنه بكل دقة بكلمة "يعقوبية"، اي النظرة الديمقراطية المتطورة التي نادى بها اليعقوبيون خلال الثورة الفرنسية. في ذلك الوقت صاغ نادي اليعقوبيين مبدأ المساواة بشكله الاكثر صفاء وراديكالية. فالمساواة لايفهم منها فقط المساواة الاجتماعية، بل ايضاً المساواة الثقافية. لذا ينبغي القضاء ليس على الاختلافات الطبقية او المرتبطة بالملكية فحسب، بل على الاختلافات الثقافية ايضاً. فقد حث نداء ثوري مثلاً المواطنات في مدينة "ستراسبورغ" على الابتعاد والتخلي عن الازياء الالمانية لان قلوبهن فرنسية[٤٨]. فالابتعاد عن المساواة الاجتماعية في اعقاب الثورة الفرنسية لم يمس المساواة الثقافية. ينبغي ان تكون الجمهورية "واحدة لاتتجزأ"، ذات سلطة مركزية، ولغة واحدة، ومحررة من اية خصوصية. فقد وضع نظام تعليمي موحد كي يقضى نهائياً على لغات الاقليات ولهجاتها. من الوجهة السلبية، تعني اليعقوبية القضاء

٤٧- يفهم من عبارة "ايديولوجيا" فيما يلي "الصيغة المنظمة والشاملة لتوجيه عام للسياسات" راجع:
Gabriel A. ALMOND, Comparative Political Systems, in: The Journal of Politics, 18(1956), p.397.
وهي اكثر ارتباطاً بالسياسة ازاء المشاكل الرئيسية للدول التعددية.

٤٨- "اعلان عن ممثلي الشعب. يطلب الى مواطنات ستراسبورغ التخلي عن الازياء الالمانية، لان قلوبهن فرنسية. صدر في ستراسبورغ في ٢٥ برومير من العام الثاني للجمهورية الواحدة غير المجزأة... التوقيع سان جوست و لابار" Saint Just & Lebar.

على كل مايقف في طريق الوحدة السياسية والثقافية. اما من الوجهة الايجابية، فهي تهدف الى خلق جمهورية واحدة وموحدة عبر عمل الارادة ونشاط الدولة. في القرن العشرين تحولت اليعقوبية الى اهم سلعة سياسية تصدرها اوروبا، وقد عرفت ماركتها المسجلة باسم "بناء الأمة". فكلما تقلص التجانس في الواقع الاجتماعي، اصبح اكثر انجذابا القيام، باسم الراية اليعقوبية، بحملات صليبية ضد القبلية والخصوصية والطائفية والانعزالية. وهكذا تحولت اليعقوبية في تنوعاتها المختلفة الى الايديولوجية التي ينبغي بموجبها قيادة الدول في العالم الثالث.

الاتجاه الثاني هو **اثارة وتعبئة هويات التجمعات او الطوائف**. بالاستناد الى الاصل او التاريخ او اللغة او الدين او الثقافة، يحصل تردد في قبول الانتظام والدمج الثقافي، وتبرز ارادة البقاء في الحالة القائمة، وعزم في الحفاظ على مصالح التجمع في اطار اكبر للدولة.

ان تعبئة هوايات التجمعات هو رد جدلي على نظرية اليعقوبية. فكما اقتبست في القرن التاسع عشر القومية الموضوعية – الحتمية في اوروبا قوتها من الانتفاضة ضد اليعقوبية التي اراد "نابوليون" تصديرها، اصبحت اليوم غالبا ايديولوجية لمعارضة اليعقوبية الارادية – الذاتية التي ينادي بها بعض القادة السياسيين الجدد. فتعبئة المتضررين والمهمشين تبرز غالبا في شكل اثارة وتعبئة مشاعر تجمع ضد تجمع آخر، يعتبر مستفيداً او مميزا، او بكل بساطة ضد مايسمى ببورجوازية الدولة صاحبة النفوذ والتي يبرر موقفها بمفهوم يعقوبي غامض، ولكنه يعيش لذاته اكثر مما يعيش للدولة.

اما الاتجاه الثالث فيمكن وصفه **بالقومية التوفيقية**[٤٩]. يهدف هذا الاتجاه ايضاً الى بناء أمة ولكن بطريقة تتنافى مع الطرق اليعقوبية القائلة بالقضاء على كل الوقائع الاجتماعية والثقافية القائمة. بدلاً من ذلك، يعتبر هذا الاتجاه التجمعات القائمة والنامية كأسس قوية لبناء امة تعددية. يعود بروز هذا الاتجاه الى سببين. الاول، هو عدم واقعية الامل بالقضاء بسهولة على التجمعات القائمة، او صعوبة القضاء عليها بسبب الكلفة الاجتماعية المرتبطة بذلك والمرفوضة، مثل الاستئصال، وانعدام

٤٩- يتحدث "ملتون ج. اسمان" في الصفحة ٥٨ وما يليها عن "التكامل التلفيقي" (Synkretischer Integration) كسياسة تعمل لزوال هويات التجمعات او الطوائف القائمة لصالح هوية جديدة قومية مشتركة بين الجميع. راجع: Milton J. ESMAN, The Management of Communal Conflict, p. 58f
نستخدم فيما يلي عبارة "تلفيق" بمعناها الاصلي، اي "اتحاد فريقين متخاصمين ضد فريق آخر"، وبالتالي "كمجموعة قائمة سوية". كذلك يفهم من القومية التلفيقية هنا وحدة قومية جديدة مكونة من اجزاء مختلفة ومنفصلة عن الخارج، اي "وحدة في التعدد".

الاستقرار، والقضاء على المقاييس الاجتماعية والادبية.

ويعود السبب الثاني الى واقع المجتمعات حيث لايسود اي تفريق بين التجمعات فحسب، بل عيش مشترك وعمل مشترك ايضاً. فاية تعبئة راديكالية للتجمعات ستتجاوز ذلك، وتدفع الى تمزيق المجتمع عبر نقل السكان وتهجيرهم، وتؤدي بالتالي الى نتائج وخيمة لايمكن توقعها. فاستناداً الى هذا الواقع لاتريد القومية التوفيقية لا وحدة ولا تعدداً باي ثمن، بل وحدة في التعددية.

لهذه القومية التوفيقية اشكال عديدة. برزت في الاطار السياسي الدستوري بشكل نموذجين مختلفين. احدهما يبحث عن التجمعات القائمة ليضعها في اطار مؤسساتي، ولينظم طريقة تعايشها. تؤخذ هوية التجمع سياسياً بعين الاعتبار، ويحاول ادخالها في اتحاد التجمعات التي تشكل أمة متعددة ومتنوعة. يعرف هذا النموذج في اللغة السياسية السويسرية ب "**ديمقراطية التوافق**". وكذلك وصفتها احدى مدارس العلوم السياسية بكلمة "**التوافقية**"[٥٠].

تجدر الاشارة هنا الى ان نظرية "لينين" عن الجنسية، القائمة اقله على الاصل

٥٠- عبارة "ديمقراطية التوافق" (Konkordanzdemokratie) هي من المصطلحات السياسية المألوفة في سويسرا. ادخلها في علم السياسة المقارن "جرهارد لاهمبروخ" الذي وصف ذات النظام في البداية "بديمقراطية التناسب". راجع مؤلفيه:

Gerhard LEHMBRUCH, Proporzdemokratie: Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und in Österreich, Tübingen 1967; Konkordanzdemokratie im politischen System der Schweiz, in: Politische Vierteljahresschrift, 9(1968), p.443-459.

وكذلك تحدث "اراند ليجبهارت" في البداية عن "التكييف" في مؤلفه

Arend LIJBHART, The Politics of Accomodation. Pluralism and Democracy in the Netherlands, 2d ed., Berkeley 1975.

أخذ مفهوم عبارة "Consociation" عن "يوهانس التهوسيوس" Johannes ALTHUSIUS, ومعناها الحرفي "المشاركة في المصير"، وقد بنى عليها نظرية اكثر شمولية. راجع مؤلفيه:

Democray in Plural Societies, op.cit. and Power sharing in South Africa, Berkeley 1985.

في المؤلف الاخير يناقش "اراند ليجبهارت" بالتفصيل ردود الفعل الانتقادية على نظريته. فبينما يشدد "لاهمبروخ" على معنى المفهوم السياسي الذي نشأ تاريخياً بالنسبة للتعايش الديمقراطي التوافقي، يركز "ليجبهارت" على الآليات الدستورية الملائمة لذلك. ويشدد ايضاً على ضرورة فهم نظريته ليس فقط من الجانب التحليلي فحسب، بل من الجانب المعياري ايضاً. في ظل اوضاع المجتمعات التعددية لايوجد واقعياً الا خيار واحد، وهو ديمقراطية المشاركة في المصير او لا ديموقراطية. النموذج الاساسي لديمقراطية التوافق هو تسوية النزاعات في الدول ذات الطوائف المختلفة، ليس عبر قرار الاكثرية – الذي لايمكن ان يكون في مثل هذه المجتمعات الا قراراً انحيازياً لصالح المجموعة الاكثر عدداً –، بل عبر اتفاق بين المجموعات، قائم على مشاركة كل المجموعات في السلطة، وبالتالي عبر تسويات دائمة. فديمقراطية التوافق تعني اذاً الاعتراف بوجود تجمعات او طوائف مختلفة ذات توجهات سياسية خاصة بها.

العرقي واللغوي، استوحت قاعدة مشابهة، اذ يحق لكل تجمع ان ينفصل عن التجمعات الاخرى، رغم ان "لينين" لم ينظر الى ذلك بطيبة خاطر، بل تمنى دولة مشتركة مع استقلالية ذاتية لكل الاجزاء دون فصل او ابعاد اية اقلية قومية[٥١].

يهدف النموذج التوفيقي الثاني الى الحد من تسييس هوية التجمعات. فهو ينظم التنوع الثقافي، ويعززه بهدف استبعاد الحرمان الثقافي – الرمزي، وتمكين بناء وحدة الدولة سياسيا. تعود الصياغة النظرية البالغة الاهتمام لهذا النموذج الى الفلكيين الماركسيين "أوتو باور"[٥٢] و "كارل رينر"[٥٣]، اللذين اقترحا في مطلع القرن العشرين بالنسبة لامبراطورية آل هابسبورغ المؤلفة من "خليط" من التجمعات، ان تنشأ، الى جانب الوحدات السياسية القائمة على اساس مبدأ الاراضي، مؤسسات ثقافية مستقلة اداريا تقوم على اساس المبدأ الشخصي، الذي يعطي لكل انسان اينما كان مقر سكنه، الحق في ان ينتمي، حسب اختياره الشخصي، الى اي تجمع ثقافي. فنزع الطابع السياسي عن اللغة والثقافة والتربية، يسهل، حسب رأي هذين الفلكيين، بناء قوى سياسية متداخلة الثقافات على اساس المصالح الموضوعية للطبقات[٥٤].

٥١- Wladimir I.LENIN, Über die nationale und die koloniale nationale Frage, Ostberlin 1960.

كتب "لينين" من جهته: "نحن مع اليعقوبيين وضد الجيرونديين" (ص ١١٥) ؛ وقد عارض "الثقافة القومية لاصحاب الاملاك والاكليروس والبرجوازية" (ص ١٤١) ؛ كما ايد "ثقافة عالمية للعمال"(ص٩٣). وهذا يعني بنظره "ان لا امتياز لاية أمة، او لأية لغة، ولا لأي استثناء مهما كان محدوداً. ولا لأي ظلم مهما كان ضئيلاً يسمح بممارسته ضد اية اقلية قومية" (ص٣٩). "تعطينا سويسرا وبلجيكا والنرويج، ودول اخرى، مثالاً على كيفية تعامل الأمم الحرة مع بعضها في ظل اوضاع ديمقراطية حقيقية، وعن الذي يفرق بينها سلمياً" (ص ٩٢). ويستهدف عبر الاشارة الاخيرة ابراز كيفية استقلال النرويج عن السويد عام ١٩٠٣. "ليس هدفنا فصل الدول عن بعضها، بل ضمان فعلي لمساواتها عبر ديمقراطية كاملة والتوصل ايضاً الى تعايش سلمي (نسبياً) كما هو الحال في سويسرا" (ص ١٣٣ – ١٣٤). ولم يكن "فان دان بارغ" على خطأ عندما استنتج قائلاً: "نموذج مبدأ المشاركة في المصير... لايتنافى مع ديمقراطية الشعب. ان عدداً من الدول الاشتراكية تطور نحو نماذج من الدساتير السياسية القائمة على المشاركة في المصير. انها دساتير تعترف رسمياً وشرعياً بالاثنية كأساس للتنظيم السياسي وللتمثيل الشعبي وللاندماج داخل دولة متعددة الجنسيات تحكمها نخبة تكنوقراطية وبيروقراطية متعددة الاثنيات". راجع:

Pierre L. VAN DEN BERGHE, The Ethnic Phenomenon, New York & Oxford 1981, p. 191

٥٢- Otto BAUER, Die Nationalitätenfrage und die Sozialdemokratie, Wien 1924.

٥٣- Rudolph SPRINGER (pseud. Karl RENNER), Der Kampf der österreichischen Nationen um den Staat, Leipzig und Wien 1902; Karl RENNER, Der Selbstbestimmungsrecht der Nationen, in besonderer Anwendung auf Österreich, Leipzig und Wien 1918.

٥٤- عبر موقف "لينين" الصارم، وكذلك بسبب انهيار امبراطورية آل هابسبروغ، غاب هذا النوع من التفكير في دياجير النسيان حتى تسنى في وقت حديث جداً للنقاش الماركسي من اعطائه بعض الاهمية. راجع:

Wladimir I.LENIN, Über die "national-kulturelle" Autonomie.

في ذات المصدر ص ١١٨ – ١٢٢، لم يرد "لينين" بنوع خاص ان يسمع شيئاً عن مهمة المراقبة المركزية على نظام التعليم، ولكنه شدد، كما اشير سابقا، على الحفاظ على تدريس اللغة الام.

هل يمكن ملاحظة اي ارتباط بين هذه الاشكال المعينة لتسوية النزاع في الدول التعددية وهذه الاتجاهات الايديولوجية الثلاثة؟

في النزاعات التي تسوى بواسطة السيطرة المستقرة، يميل التجمع الحاكم الى اعتبار الامةِ متجانسة بكل بساطة والى التنكر لوجود تجمعات اخرى. هذا ما هو حاصل مثلاً مع الاكراد في تركيا، حيث يلقبون ب "اتراك الجبل". وكذلك بالنسبة للاقلية الحاكمة في "بوروندي"، تعتبر التباينات الاثنية اختراعاً استعمارياً.

وهكذا تبدو الحال ايضاً في بعض الانظمة ذات السيطرة غير المستقرة. فلا يوجد مثلاً اي حكم عربي، مثل الحكم السوري، ينادي بحماس رائع بالقومية العربية. ولكن هذا الحكم يرفض الادعاء القائل بان هذا البلد تحكمه اقلية، ويتهم المعارضة بانها تعمل على اثارة النعرات الطائفية البغيضة. وكذلك الحكم الملكي الاردني يعتبر نفسه سلطة حيادية لاتميز بين اردنيين من اصل فلسيطني او اردنيين من شرق الاردن. وتعترف حكومة "الكاميرون" و "التشاد" ، قبل تغييرها او بعده، والتي تنجح في ايصال مجموعة اثنية او دينية الى الحكم، بايديولوجية ذات مفهوم يعقوبي صرف. كما ترفض بشدة اتهامها بتفضيل تجمع معين على آخر. وحدها اسرائيل تخلت عن اية ايديولوجية تكاملية ، بالاستناد الى حق ديني بالارض، ولكن لاتطبق ذلك على السكان غير اليهود. لابد من التساؤل هنا عن ماهو الافضل لاسرائيل: هل التخلي عن جزء من الارض بسبب السكان ام الاحتفاظ بالارض كلها رغم وجود السكان؟

تجدر الاشارة هنا الى ان **معظم حالات النزاع المصحوبة بالعنف** لاتحصل في الدول حيث تقوم حركات تعبئة تنافسية بين التجمعات، بل حيث تقوم **مجموعات ذات مفهوم يعقوبي للمجتمع مقابل مجموعات ذات مفهوم ايديولوجي مجتمعي يرتبط بالاثنية او الدين او اللغة.** فالتمسك بالمفهوم اليعقوبي يخبىء غالبا طموح السيطرة لدى مجموعة ما. فالامهريون الذين كانوا سابقاً امبراطوريين، واصبحوا بعد ذلك ماركسيين، حاربوا الثوار الاريتريين وثوار "اورومـوس" باسم "اثيوبيا الموحدة". وكذلك باسم الدولة الواحدة غير المجزأة تحارب القوى الحاكمة في "بورما" شعوبها الجبلية غير البوذية، و "سري لانكا" شعب "التمول"، والعراق الفئات الكردية، والسودان السكان السود المسيحيين والاحيائيين، و "اوغندا" المجموعات القبلية الاخرى، و "الفيلبين" الاقلية المسلمة في جنوب البلاد. وفي ايرلندا الشمالية، يتمسك كل من البروتستانت والكاثوليك بالمبدأ اليعقوبي: الاولون بالمملكة المتحدة غير المجزأة، والاخرون بجمهورية ايرلندية واحدة.

فايديولوجيته اليعقوبية هي ذات مضمون سياسي، ولكن لاعلاقة لها باللغة وبالقومية.

تعبر حالات التقسيم هذه بصورة واضحة عن الاقتناع باستحالة فرض السيطرة او التعايش.

يلاحظ اخيراً في كل هذه الحالات حيث يقوم **تعايش بين التجمعات، وجود ايديولوجيات من النوع التوفيقي.** اذا ماسبق الاتفاق والتوافق نزاع مسلح، يقوم تنظيم مؤسساتي سياسي يحترم تعدد التجمعات كما حصل في سويسرا مثلا. وتجدر الاشارة هنا الى حالة تاريخية قديمة، وهي معاهدة "ويستفاليا"[٥٥] في عهد الامبراطورية الرومانية التي جرى ابرامها بعد حرب اهلية ادت الى تسويات دائمة للتعايش.

تجدر الاشارة كذلك الى ان الدول التعددية ذات الايديولوجيات القومية التوفيقية، اعترفت بالتباينات الثقافية، سواء حصل تنظيم مؤسساتي لتجمعاتها ام لا. فهولندا مثلاً تبنت نظاماً سياسياً مركزيا، ولكنها ابقت قطاع التربية والاعلام ل "الأعمدة" اي التجمعات التي يتألف منها سكانها، اي البروتستانت والكاثوليك والليبراليون والاشتراكيون. وكذلك تبنت سويسرا اللامركزية في قطاع التربية. فلا يحق فيها لاية فئة من السكان التدخل في نظام تربية فئة اخرى. والقت بلجكا ايضاً مسؤولية التربية والثقافة على عاتق مؤسسات المجموعات اللغوية الثلاث. وفي كندا تقدم مساعدات مالية لدعم جهود المهاجرين كي يحافظوا على "تراثهم اللغوي". وفي اندونيسيا تقرر عدم فرض اللغة الجافانية (نسبة الى جزيرة جافا)، لغة الاكثرية، كلغة رسمية في البلاد، بل جرى تبني لغة "الباهاثا" التي يفرض تعلمها كلغة ثانية على كل المواطنين. وبالاختصار يعتبر نزع الطابع السياسي عن الثغرات الثقافية عبر الاعتراف بها، وسيلة رئيسية للحد من النزاعات بين التجمعات المختلفة.

وبالاجمال يمكن التأكد من ان النماذج المثالية الثلاثة لايديولوجية اضفاء الشرعية في الدول التعددية، ترتبط بطريقة وثيقة جداً بقواعد معينة لتسوية النزاعات. لماذا يبدو الامر هكذا؟ يمكن الحصول على الجواب، او استشفافه، من المواقف المتباينة في طرح المشكلات، ومن مجموعات المصالح المعنية.

٧ - ايديولوجيات التجمعات واستراتيجياتها

تدور السياسة في الدول التعددية، كالسياسة عامة، حول توزيع السلطة والرفاهية. توجد في كل نظام سياسي مؤسسات مختلفة مهمتها التوسط بين المواطنين ومركز

٥٥- راجع في هذا الصدد: Günter BARUDIO, Der Deutsche Krieg 1618-1648, Frankfurt 1985, p. 572ff.

السلطة السياسية كالاحزاب وتجمعات المصالح والنقابات وغيرها. ولكن تتميز هذه العملية السياسية في الدول المتعددة السكان عن تلك العملية في الدول المتجانسة. فالتجمعات ومؤسساتها السياسية تشكل فيها اهم وكالات التوسط، طالما لم تنجح بعد عملية نزع طابع التسيس عنها. وبعكس الاحزاب السياسية او النقابات في المجتمعات المتجانسة التي يستطيع المواطن الاختيار بينها بكل حرية، فينتمي اليها ام لا، فان العضوية في التجمعات تحصل بشكل شبه آني عبر الولادة والوراثة والتربية.

فالمؤسسات الوسيطة والعضوية في التجمعات هي من الاهمية بمكان بالنسبة للوصول الى الوظائف التي يطمح اليها الاعضاء. وهذا مايبرز باجلى صوره في نظام توزيع الوظائف على الانصار تماما كما يحصل في بعض الانظمة الديموقراطية الغربية، حيث يجري حالا ، بعد انتصار احزاب المعارضة في الانتخابات، تبادل الوظائف على مستوى الحكومة والادارة، وغالباً ايضاً على مستوى مؤسسات الدولة. وكذلك في انظمة الدول التعددية يحصل **وضع اليد على الوظائف الاكثر تأثيراً ونفعاً ماديا، وبالتالي ابعاد الآخرين عنها**، بموجب مقاييس تقليدية. وبكلام آخر، يوفر انتصار سياسة تجمع ما ربحاً سهلاً. فهناك امتيازات يحصل عليها الانسان بحكم عضويته في هذا التجمع او انتسابه اليه. وطبعاً العكس صحيح ايضاً. ففشل تجمع ما او وضعه السلطوي غير الملائم يسبب لاعضائه وانصاره اضراراً عديدة وحرماناً. تتبدل مصلحة التجمعات في تمسكها بزمام السلطة جوهرياً بالنسبة لمرحلة من التنمية الاقتصادية. وتبرز عادة هذه المصلحة بقوة على مستوى القيادات الاكثر استفادة. اما الخاسر الاكبر فهي **الفئات الدنيا في التجمعات السلطوية**. فالمراكز ذات الامتيازات النسبية لا تصل اليها القيادات بفضل مؤهلاتها او جهودها الذاتية، بل بفعل انتمائها الى هذا التجمع. فهؤلاء القادة هم بكل بساطة اكثر المستفيدين من سياسة تتركز على تعبئة التجمعات واثارة موضوع هويتها. وهذا ما يذكر بتحديد "جون بول سارتر" للنزعة المعادية للسامية بانها "رأس مال الرجل الصغير". **فالتفوق الناجح لفئات من التجمعات المتضررة** يشكل مجموعة ثالثة لها مصلحة كبيرة في التعبئة. فرغم المؤهلات والجهود يشعر ممثلوها بتهديد تفوقهم بالنسبة الى **معايير غير مكتوبة**. لذلك يميلون الى المطالبة بتحسين وضع تجمعهم او طائفتهم بالغاء النظام الذي يقوم على الانتماء الى طائفة او تجمع ما[٥٦].

٥٦- "في فرنسا، وفي القرن الثامن عشر بدأت الجامعات تخرج جامعيين اكثر مما يمكن استيعابه في مجال العمل البيروقراطي والمهن الحرة... لقد كان الوضع سيئاً بالنسبة للخريجين الذين ينتمون الى مجموعة الاكثرية الاثنية الآتية من الطبقة المتوسطة. وكم كان الامر اكثر سوءاً بالنسبة للمهنيين الطموحين الذين

ان ما يطبق على هذه المجموعات المعارضة الثلاث، يمكن تطبيقه ايضاً ودون اي تردد، على مجموع السكان. يعتبر بعض المفكرين الدول التعددية مجتمعات يطبق فيها مبدأ "هوبس" اي "الانسان ذئب لأخيه الانسان"، اي ان كل تجمع يعتبر التجمع الآخر قطيعاً من الذئاب. لذلك يعتقد " ارائد ليجبهارت"[٥٧] بان مجموعة من النخبة المثقفين بين القادة المتسامحين والمعتدلين تستطيع حمل الجماهير ذوي النزعات العدائية والتعصبية، والحساسيات المغرضة، على قبول تعايش بين التجمعات. وهكذا يطرح السؤال التالي بكل بساطة: كيف يبرز بين الجماهير قادة متسامحون ومنفتحون على الآخرين؟

كيف يحصل ذلك؟ في الواقع، تشير معطيات تجريبية بانه حتى في المجتمعات الكثيرة الاستقطاب يبرز لدى **الاكثرية الكبيرة من السكان ادراك حسي ذاتي للمصالح المشتركة تتجاوز مصالح التجمعات**، وبالتالي تبرز **ارادة اساسية للتعايش**[٥٨]. وتشير امور كثيرة اخرى الى ان التجمعات الجماهيرية هي مسؤولة عن تعبئة واثارة المشاعر وتصعيد حدة التوتر اكثر من تلك المجموعات التي ترتبط مصالحها بمصالح معينة، مثل مجموعة القيادات، ومجموعة الطامحين لدى التجمعات المتضررة، وكذلك فئة من التجمعات المستفيدة من الامتيازات والتي تشعر بانها مهددة من قبل الذين يحاولون كسب او فقدان شيء بفضل طموحهم. من مصلحة هذه الفئات ان تجمع بين مصالحها والمصالح العامة لتجمعاتها. لذلك تحاول خلق تكتل يضم معظم ما يسمىّ "بالمقاولين الإثنيين"، اي القوة الفاعلة داخل التجمع.

ان تماثل الفئات التي لها مصلحة في إثارة هوية التجمع وتضامنه ليس سوى مؤشر يعبّر عن الاسباب الاقتصادية والتاريخية الكائنة وراء هذه التعبئة. لذلك يبرز اثر التعبئة في عملية التحديث والتطوير، لدى هذه الفئات وعبرها. ويلاحظ في كل

ينتمون الى مجموعات الاقليات الاثنية والآتين من مناطق الاطراف... كان لموضوع تذمرهم واحتجاجهم طابع نفسي بقدر ما كان اقتصاديا، وثقافي بقدر ما كان سياسياً. لم يكن الامر يتعلق بكل بساطة بفشل ايجاد عمل او وظيفة حكومية، هو الذي يثير الاستياء والتذمر، بل كان فشلاً بسبب الحصول على مركز او كرامة تتلائم مع المستويات التعليمية، وان يحظى، بدلاً من ذلك، على مركز متدن او على عمل لايحتاج غالباً الى كفاءآت مهنية يتنافى تماماً مع الشهادات المهنية المتوفرة". راجع:
Anthony D. SMITH, op. cit. p .29.

٥٧- Arend LIJPHART, Democracy in Plural Societeies, op.cit.

٥٨- Gerhard LEHMBRUCH, A Non-Comparative Pattern of Conflict Management in Liberal Democracies: The case of Switzerland, Austria and Lebanon. In the Seventh World Congress of the International Political Science Association. Brussels 1967, p.7; Theodor HANF, Heribert WEILAND und Gerda VIERDAG, Südafrika: Friedlicher Wandel ? Möglichkeiten demokratischer Konfliktregelung. Eine empirische Untersuchung. München und Mainz 1978, p.418ff.

الدول ذات النزاعات بين التجمعات بانها (اي التجمعات) كانت "سابقاً" تتفق جيّداً مع بعضها. وفي الواقع، كانت المجتمعات، قبل ان ينفذ اليها العمل الصناعي والبيروقراطي، أقل عرضة للنزاعات. فالفئات السكانية الريفية عاشت مع بعضها بسلام حقيقي خلال قرون طويلة: " باستطاعتهم العيش بطريقة اخرى، ولكن دون ان يسببوا لنا اي ازعاج". فحركة تكاثر العمل البيروقراطي، والتصنيع، والتمدين، والمواصلات، افرزت مجالاً واسعاً لتنافس شديد حول وظائف جديدة. فقد وجد المتنافسون دعماً وتأييداً بالدرجة الأولى من قبل افراد اسرهم واصلهم الجغرافي، وتجمعهم. اما القادة السياسيون الذين لم يعد لهم اي دور او سلطة في ادارة مجتمع تقليدي، فاضطروا الى ممارسة وتأدية خدمات جديدة، مثل التوسط لايجاد اراض ومساكن لانصارهم في احياء المدن الجديدة، او ايجاد عمل لكوادر واصحاب المؤهلات والطموحات، او مساعدة الموظفين للترفع في سلم الوظائف. ويفرض عليهم النجاح في هذه المهام الجديدة توسيع دائرة انصارهم وكسب تأييدهم السياسي. فالشعور التجمعي الذي كان قائماً قبل حركة التصنيع، كان مقتصراً فقط على الإطار العائلي الكبير، او العشيرة، او التكتلات الاقليمية العائلية. اما السياسة الحديثة للتجمعات فتفرض تكتلات اوسع. فبقدر ما تكبر دائرة التجمع، بقدر ذلك تزداد امكانيات النجاح. وعندما يصبح التجمع كبيراً وقويا، عندئذ يصبح بالامكان تجنب التمييز وفقاً لمعايير " تقليدية" والبلوغ الى كسب مكانة رفيعة في السياسة العامة. وهكذا يقوي التحديث بعض القيادات ويدعم تماثلها مع التجمع، اذ يبرزه في حالات عديدة بالاستناد الى مصالح خيالية او وهمية.

وكلما حصل تطوير وتحديث في النظام السياسي، يضعف دور الدولة كوكالة لتوزيع المغانم. فتوزيع السلطة يصبح اكثر اهمية، لان السلطة او انعدامها، تعني غنى او فقراً اكثر. وهذا ما يؤدي الى **تسييس التجمعات.**

هكذا تبرز تعبئة التجمعات بطريقة عقلانية ترتبط بالمصالح، كما يبرز ايضا، وبالطريقة نفسها، اختيار المواقف الايديولوجية في الصراع حول السلطة في الدول التعددية، رغم وجود بعض الاستثناءات النادرة. فاذا ما بحثنا في هوية الايديولوجية التي يختارها هذا التجمع او ذاك، وفي ظل اي اوضاع يحصل ذلك، يتضح لنا الطابع العقلاني لهذه الايديولوجية ومبرر استخدامها. هنا يحصل عادة **تعبير منطقي عن استراتيجية يتم اختيارها وتسمح بملاحقة جيدة للحفاظ على مصالح هذا التجمع او ذاك.** لذلك لا يجوز الاعتقاد بان انصار ايديولوجية معينة مقتنعون بها فعلا، ولكن اقتناعهم يتفق فقط مع مصالحهم الذاتية[٥٩].

٥٩- "يبدو ان السياسي عندما يقول: ثقوا بهذه النظرية لانها تخدم مصلحتي، يثير الاستهزاء به فقط ولايقنع

هناك فرق اساسي بين مختلف الدول التعددية من حيث التأثير على اختيار الاستراتيجيات وايديولوجيات التجمعات فيها. فاما ان تكون في هذه الدول اكثريات واضحة واقليات، ام لا. في الحالة الاولى، تميل التجمعات سواء الى المفهوم اليعقوبي، او الى اثارة مصالحها، وفقاً لحجم قوتها. وفي الحالة الثانية تبرز ايضا ذات الاستراتيجيات، ولكن اختيار القومية التوفيقية هو بالمقابل الاكثر شيوعا. لذلك ينبغي بحث هاتين الحالتين بشكل دقيق.

الاستراتيجيات العقائدية في الدول ذات الاكثريات والاقليات الواضحة

	اليعقوبية	إثارة التجمع
الاكثرية الحاكمة	–	+
الاقلية الحاكمة	+	–
الاكثرية المحكومة	+	–
اقلية كبيرة محكومة	–	+
اقلية صغيرة محكومة	+	–

الاكثريات الحاكمة تستطيع ان تحكم بالاعتماد على التأييد التام من قبل تجمعها. فمن خلال ابعاد الاقليات عن مشاركتها بالسلطة تستفيد الاكثرية من المكاسب حتى اقصى الحدود.

اما الاقليات الحاكمة فتفضل بالمقابل عدم البروز كانظمة اقليات. هنا تبدو الايديولوجية اليعقوبية اكثر تلاؤما عبر حجب او تأمين الامتيازات والمكاسب المختلفة لتجمع ما. اليعقوبية تتجنب الحرمان الرمزي للأكثرية، وتحاول بالتالي اضعاف وتخفيف قوة المعارضة.

ان **الاكثريات المحكومة** تعبر عادة عن مصالحها مستخدمة الايديولوجية

احداً. عليه فعلاً ان يعتمد على مبادىء معينة يمكن لسامعيه ان يوافقوه عليها... ومعظم الاحيان يقنع بنوع خاص نفسه ذلك الذي يريد اقناع الآخرين. واكثر من ذلك، فعندما يبتعد بصورة عامة عن مصالحه الذاتية، عندئذ يرى في النهاية انه يعمل ويطمح لتحقيق خير الآخرين". راجع:

Vilfredo PARETO, Allgemeine Soziologie, Tübingen 1955, p. 54.

اليعقوبية. فلا تطالب مثلاً بابدال سيطرة فئة بأخرى، بل بنظام جديد لا يميّز اطلاقاً بين مختلف الفئات. فاذا ما اختارت اكثرية محكومة استراتيجية إثارة وتعبئة تجمعها، تضطر عندئذ الاقلية الحاكمة الى الاختيار فقط بين الاستسلام او التصلب. ولكن التصلّب يفرض عليها استخدام جميع الوسائل للتمسك بالسلطة. فالنظرة اليعقوبية الى المساواة المستقبلية، تعطي بالمقابل للأقلية آفاقاً مستقبلية تعبر عنها كهدف ينبغي تحقيقه، وهذا ما يبرر استمرارها في الحكم.

إن **الاقليات الكبيرة المحكومة** تستخدم عادة اسلوب إثارة تجمعاتها، ولكن حظها في الوصول الى تقاسم السلطة مع الاكثرية ضئيل جدا. فعندما تحسّن طريقة تنظيمها واسلوب إثارة تجمعاتها، يصبح بامكانها تشكيل قوة ضغط فاعلة، لا يمكن بدونها اتخاذ اي قرار. وبالنتيجة، تضطر الاكثرية الى التخلي عن بعض امتيازاتها، كي تكسب موافقة وتأييد الاقلية.

اخيراً **الاقليات الصغيرة** تفضل بكل وضوح اختيار مبدأ اليعقوبية." اذا عجزت عن التغلب عليهم، اتبعهم". هكذا يلخص ويبرر سبب هذا الاختيار.

بالنسبة اذاً للاكثريات، كما للاقليات، هناك مواقف أساسية واضحة تتلخص بتقييم عقلاني لمصالحها كأساس لإختيار استراتيجيتها وايديولوجيتها. ولكن عندما تكون تصرفات الأكثرية، وتصرفات السلطة إزاء التجمعات قليلة الوضوح، وهذه هي حال العديد من الدول التعددية، يصعب الاختيار كثيرا، **لان اليعقوبية او إثارة التجمعات هي مليئة بالمخاطر لكل الفئات.** فاليعقوبية يمكن ان تتحول بسرعة الى المطالبة بمساواة وهمية فقط، بينما يمكن لانتفاضة اي تجمع تحقيق اهدافه، او تعرضه للفشل ايضاً.

فالتجمعات التي تنادي بتحقيق اهداف يعقوبية، تكون عادة الأقوى نسبيا، او تعتقد ذلك. فالمبدأ اليعقوبي لديموقراطية الأكثرية يعتبر المبدأ الذي تطالب به اكثرية تجمعها. فالتجمعات التي لا تعتبر نفسها اكثرية ولا تعتقد بانها تستطيع ان تتحول الى اكثرية، تبحث عن تجنب خطر ابعادها عن المشاركة بالسلطة، وذلك عبر مطالبتها بوضع اطار دستوري او مؤسساتي يضمن مشاركة كل التجمعات في الحكم. فالاقليات الصغيرة في الدول حيث لا توجد اكثريات واضحة تعارض عادة مثل هذا التنظيم لتوزيع السلطة، لأنها ترى حظاً اكبراً لها في قيام نظام يعقوبي. فالوظيفة المستخدمة كوسيلة في المواقف الايديولوجية المتنافسة تبدو بنوع خاص واضحة، عندما تفرض التقلبات او التغييرات الديموقرافية على التجمعات ان تغيّر سلباً ام ايجاباً مواقفها الايديولوجية.

٨ – الحرب الاهلية وتسوية النزاع

في حالات عديدة **ينشأ نزاع مسلح نتيجة حسابات خاطئة تتعلق بتحقيق المطالب**[٦٠]. في هذه الحالات، تتشابه سياسة حكم التجمعات كثيراً مع سياسة حكم الامم الكلاسيكية التي سبقت العصر النووي. يحصل عادة نزاع مسلح في بداية البحث عن اشكال لتسوية النزاع، تكون مقبولة من قبل كل الفئات بعد تفاوض حولها. فالحروب بين الدول تنتهي دائما بانتصار واضح لأحدها. وكذلك الحروب الاهلية نادراً ما تنتهي بانتصار فريق على آخر. ولكن الحروب الأهلية في الدول التعددية، حيث لا تشكل فئة ما اكثرية واضحة، يكون حظها كبيراً دائماً بالانتهاء دون غالب او مغلوب.

وهذا يرتبط بالتالي بامكانية الخروج من المأزق. **فالاتفاقات حول التعايش هي شديدة الاحتمال،** عندما ترى كل التجمعات انه لم يحرز احد منها نجاحا واضحا على الآخر، ولكنه ليس ضعيفاً كثيراً كي يبقى مغلوباً باستمرار.

كما ان استمرار حالة الامر الواقع لا تشكل ضماناً للسلام. فلو كان الحال هكذا، لما استمر عدد كبير من الحروب الاهلية سنوات، لابل قروناً، دون الوصول الى قرار حاسم. فعلى الفرقاء المعنيين ان يدركوا قبل كل شيء بأنهم ليسوا في وضع يؤهلهم لتحقيق اهدافهم المادية والايديولوجية. قد يَعرف مثل هذا النزاع نهاية، عندما يتفق كل افرقاء النزاع، على اقتسام خيرات البلاد ومكاسبها، مهما كانت نسبية، وعلى القبول بالخصائص المتباينة لمختلف التجمعات، وعلى التخلي خاصة عن كل مفهوم عقائدي، أيًّا كان شكله. ومن البديهي في مثل هذه النزاعات، ان **يكون ايجاد تسويات للمسائل المادية اسهل بكثير من ايجاد تسويات للمسائل الايديولوجية –** الرمزية. واوضح دليل في هذا المجال هو في معظم الاحيان، اتباع سياسة الارض المحروقة. فلاريب ان مثل هذه السياسة بعيدة جداً عن العقلانية، خاصة اذا كانت تستهدف مصالح اقتصادية محضة. فهي تمارس غالباً من قبل تجمعات تشعر بحق او بدون حق، بانها مهددة في وجودها. فعندما يسيطر خوف على الوجود، يبرز التدمير الكامل للبلد كأمر عقلاني – وهذا شكل من اشكال الحروب الاهلية الهادفة الى توسيع وفرض حالة من الارهاب الشامل.

في هذه الحال تصبح **التسويات ممكنة** عندما يتم الاتفاق على الضمانات

٦٠– "يفتقر الفريقان الى معلومات كاملة واكيدة عن كل منهما. يمتلك كل واحد مفاهيم خاطئة عن نقاط القوة والضعف لدى الآخر". راجع: Anthony OBERSHALL, op. cit. p. 25.

الايديولوجية الرمزية الى جانب الاتفاق على الضمانات المادية، اي عندما يشعر جميع الفرقاء بان وجودهم لم يعد مهدداً اطلاقاً.

هذه هي لحظة البلوغ الى ايديولوجيات قومية توفيقية، بعيدة جداً عن روح العقيدة اليعقوبية الغوغائية، وعن اي شكل يتعلق بايديولوجية خاصة يطالب بها احد الفرقاء. وهذه هي ايضاً لحظة المفاهيم القومية التي تقبل بوجود وباستمرار التناقضات، والافكار الراهنة. انها لحظة اعتماد التعددية، التي يزول معها الشعور باحتكار احد الفرقاء للسلطة والرخاء والرفاهية.

تسمح بعض النماذج بتوضيح هذا المنحى. فاتفاق "واستفاليا" مثلاً، جاء ليضمن للكاثوليك، واللوثاريين، والاصلاحيين، ذات الحقوق في الامبراطورية. وكذلك في سويسرا، سَهّلت "الصيغة السحرية" قبل **اندلاع الحرب**، حكماً مشتركاً للبلاد من قبل الكاثوليك والبروتستان الذين يتحدثون الفرنسية او الايطالية اوالالمانية او الرومانديه.

قد تعتبر مثل هذه الحلول نوعاً من الاذلال بنظر اليعقوبيين او المطالبين بايديولوجيات معينة فقط. ولكن لم يتعلم المعنيون مباشرة بالأمر تفضيلَ مثل هذا الاذلال على ويلات الحرب فقط، بل رأوا فيه ايضاً، ومع مرور الزمن، ليس شراً اخفّ، بل موقفاً ينبثق من ثروة وتراث امتهم.

كيف يمكن التوصل الى مثل هذه الحلول والتسويات دون اللجوء الى اعتماد العنف والحرب الأهلية، **اي ايجاد الفرص لتسوية وقائية للنزاع؟**

تسمح الاحداث التاريخية والمعاصرة فقط باستنتاج يشير الى **ضآلة هذه الفرص**. فنادراً ما تتعلم الشعوب والتجمعات من تاريخ الآخرين. تتعلم فقط عبر تاريخها ومنه. ومن المؤسف ان تاريخ الدول التعددية هو بمعظمه ملطخ بالدماء.

ولكن بكل تأكيد، هناك استثناءآت. في بلجكا وهولندا، لم يطلق مواطنو احدى التجمعات النار اطلاقاً على احد من التجمعات الاخرى. ولكن النزاعات في هاتين الدولتين لم تعرف ذات الحجم وذات الحدة. وهنا يمكن التساؤل اذا لم تكن النتائج المماثلة ممكنة ايضاً حتى في ظل اوضاع اكثر صعوبة وتعقيداً.

ولكن عدداً من الحالات في دول اخرى يشير الى انه ليس من المحتم اللجوء الى اوضاع تستدعي حرباً كي يحصل اتفاق على تسويات سياسية، تؤدي الى تجاهل الاقليات او الى التمييز بينها. في الهند، وروواندا، واندونيسيا، وكندا، اعتمدت التجمعات ذات الاكثرية العددية سياسة تعايش بينها وبين الاقليات. لم يكن هذا السلوك السياسي نتيجة التزام، بل اجراءاً حكيماً يشير الى رؤية بعيدة النظر لدى المسؤولين. ان نموذج هذه الدول يدل بوضوح على ان الاحتمال التجريبي لاينبغي

ان يفرض، باي شكل من الاشكال، الزاماً تاريخياً محتماً.

٩ - الدول التعددية والازمات الدولية

عندما تعجز احدى الدول التعددية عن ايجاد تسوية لنزاعها الداخلي، يزداد خطر تفاقم هذا النزاع عبر التدخلات الخارجية. تبدو هنا "المسألة الشرقية" في القرن التاسع عشر، نموذجا كلاسيكياً لهذا الوضع. فقد تحولت الامبراطورية العثمانية الى "رجل البوسفور المريض"، وذلك بسبب نشوء القوميات الشعبية في البلقان، وبسبب حركات التحرر لدى التجمعات الدينية، وبسبب بروز "الوعي القومي عند العرب" في المنطقة الشرق اوسطية من الامبراطورية. في تلك الاثناء تدخلت الدول الكبرى وضغطت على الحكم العثماني لاجراء اصلاحات داخل الامبراطورية. ولكنها في الوقت ذاته اسهمت عبر سياسة البحث عن مصالحها الذاتية في تحطيم هذه الامبراطورية تدريجياً. فروسيا القيصرية بحثت عن منفذ لها الى البحر المتوسط، وناصرت كقوة ارثوذكسية، حركات التحررفي البلقان. وبريطانيا العظمى ارادت ان تؤمن لذاتها الطريق البحري الى الهند، فاحتلت مصر وناصرت في النهاية "الانتفاضة في الصحراء". وفرنسا من جهتها، بنت موقفها كقوة تقليدية لحماية الاقليات المسيحية كي تؤمن مكاناً ونفوذاً لها في الشرق. وهكذا فعلت دول اوروبية اخرى. وفي اواخر القرن التاسع عشر اخذت المصالح الاقتصادية في الشرق تثير اهتمام اوروبا وتطلعاتها المستقبلية. فتحول فعلياً سفراء "القوى الكبرى" في القسطنطينية، وقناصلها في مختلف اجزاء الامبراطورية، الى شبه اوصياء. ثم جاءت الحرب العالمية الاولى فحطمت الامبراطورية العثمانية وسمحت للدول الكبرى بتأمين غنائمها.

تدعو النزاعات الداخلية دائماً الى تدخلات خارجية[٦١]. ونظراً لحصول نزاعات في الدول التعددية من حين الى آخر، فقد اصبح التدخل المباشر وغير المباشر امراً مألوفاً او قاعدة. ويسهل هذا التدخل بنوع خاص عندما تكون التجمعات اكثر من وطنية، اي عندما تكون لها علاقة معينة مع شعوب في دول اخرى، فيتخطى تضامنها حدود الدولة التي تعيش فيها. فحركات الانضماميين والانفصاليين المدعومة من الخارج ليست قليلة. فالدول الطامحة الى ممارسة هيمنة اقليمية، تبحث عن انصار لها بين التجمعات الموجودة في الدول التعددية كي تنفذ بواسطتها

٦١- راجع في هذا الصدد: Karl W. DEUTSCH, External Involvement in Internal War, in: Harry ECKSTEIN, op. cit., p.100-110; Gerhard LEHMBRUCH, Consociational Democracy in the International System, in: European Journal of Political Research, 3(1975)4, p.377-391.

سياستها. وغالباً ما تلعب هذه الدول، وفي الوقت ذاته، دور مضرم النار والاطفائي معاً. تبادر الى اطلاق شرارة الازمة والنزاع، كي تكسب، كحكم في النهاية، اكبر تأثير ونفوذ ممكن.

ولكن الدعم الخارجي تبحث عنه غالباً تجمعات او طوائف متنافسة. وهذه التجربة مغرية، لانها تعني **التعويض عبر المساعدة الخارجية عن الضعف الداخلي**. فاذا ما وجدت التجمعات المختلفة دعماً لدى قوى خارجية متنوعة، تتحول عندئذ الازمة من داخلية الى دولية.

في الربع الأخير من هذا القرن كانت الدول الكبرى تميل الى تجنب المجابهات المباشرة، خارج مراكز نفوذها الجغرافية. ولكن تستثنى فقط الحالات حيث يشكل تغيير التوازن القائم خطراً على مصالحها. في مثل هذه الحال تفضل التدخل بطريقة غير مباشرة عبر "ممثليها" الداخليين او الاقليميين. **فعندما تدعم الدول الكبرى القوى الاقليمية المتنافسة والتي تحاول الهيمنة، يتطور عندئذ النزاع نحو التأزيم والاستمرارية**. وهكذا يمكن الحفاظ على التوازن الاقليمي والدولي عبر اطالة النزاع الداخلي وتغذيته في الدول التعددية المعنية.

كيف يحصل ذلك؟ يجري عادة الحؤول دون انتصار فريق او هزيمة اي فريق من خلال تأمين استمرارية النزاع عبر الدعم المستمر المقدم الى اطراف النزاع. ففي المناطق الهامة اقتصادياً واستراتيجياً، يهدد دوام النزاع تحويله الى حالة نموذجية، كما هو الحال في جنوب افريقيا والسودان والقرن الافريقي، والشرق الاوسط، والخليج، وافغانستان.اما "التكاليف" المادية والبشرية للحفاظ على التوازن الدولي فتدفعها الشعوب المعنية.

فكلما جرى تصعيد النزاعات العسكرية في هذه المناطق يزداد سريعا خطر تطور الصراعات العسكرية المحلية الى مجابهات شاملة. فعندما كانت تتصارع الشعوب والتجمعات في "تركيا البعيدة"، لم يستبعد اطلاقاً تعريض سلام الرحلات الى الشرق للخطر. وكذلك الدول غير الاقليمية التي لاعلاقة لها مباشرة بالنزاع، تجد بفعل مصالحها، مبرراً للاسهام في الحفاظ على السلام الشامل، اذ يحصل في مثل هذه الحالات توازن جديد في المصالح ومساومات وتحالفات جديدة.

١٠ - لبنان حالة نموذجية

يشكل لبنان موضوعاً لدراسة تجريبية حول مشكلة التعايش في دولة تعددية، وذلك لسببين. فهو يضم بين سكانه من جهة، تجمعات اثنية، ومن جهة أخرى

تجمعات او طوائف دينية. فخلال اكثر من ثلاثة عقـود مـن الزمـن اعتبر هـذا البلـد نموذجاً لتعايش ناجح وسلمي وديمقراطـي. وكـان لبنـان احـدى الـدول القليلـة خـارج اوروبا حيث نجحت فيها ديمقراطية التوافق. ولكن منذ اكثر من عقد ونيف من الزمن **تحول هذا البلد الى ارهب نموذج مزقتـه الحـرب المميتـة**، حتـى بـدأ التحذيـر اليـوم مـن "لبننـة" النزاعـات فـي دول تعدديـة اخـرى. فالتعـايش السـابق، والـنزاع الحاضر، يشكلان معاً موضوعاً نموذجيـاً للبحث يحتـاج كل منهمـا فـي الواقـع الـى تفسير. كيف ولماذا كان "النموذج اللبناني" قائماً قبل الحرب؟ بمـاذا تعثر؟ هل تعثر بسبب ضعفه الذاتي او بسبب القوى غير اللبنانية، التي كانت اقوى منه؟ كيـف إنجـر هذا البلد من الضفة التي كانت تصـل اليهـا ريـاح نـزاع الشـرق الاوسـط الـى وسـط العاصفة في هذا النزاع؟ من حارب في لبنان ولماذا؟ كيف تطورت الاشتباكات وما كانت نتائجها؟

للجواب على كل هـذه التسـاؤلات يمكـن الاسـتعانة بعـدد مـن الدراسـات الوافـرة. فابحاث "كافانينغ"[٦٢]، و"بندر"[٦٣] و"هيدسون"[٦٤]، فـي السـتينات تحلـل وتفسـر التعـايش اللبنـاني فـي اسـعد اشـكاله وحـالاتـه. ومؤلفـات "خـوري"[٦٥] و"خلـف"[٦٦] و"دوبـار" و"نصر"[٦٧]، تقدم وصفاً وتحليـلاً للتغييـرات المجتمعيـة التـي حصلـت فـي لبنـان قبـل سنوات الحـرب. امـا مؤلفـا "بيضـون"[٦٨] و"الصليبـي"[٦٩] فيوضحـا الايديولوجيـات التاريخية التي تؤثر في الادراكات الحسية الذاتية لدى مختلف التجمعات او الطوائف اللبنانية، والتي تسهم في اثارتهـا. وقـد ركـزت ابحـاث "بركـات"[٧٠] و"مسـرّة"[٧١] علـى امكانية واهلية التأقلم والاصـلاح فـي النظـام اللبنـاني المجتمعـي والسياسـي. وكذلـك دراسة "شامايل"[٧٢] التي اسـتندت الـى تحقيقـات تجريبيـة قـام بهـا المؤلـف فـي مطلـع السبعينات، اشارت بوضوح الى تصعيد التوتر في الاوضـاع الاجتماعيـة والسياسـية.

٦٢- Wilhelm KEWENIG, Die Koexistenz der Religionsgemeinschaften im Libanon. Berlin 1965.

٦٣- Leonard BINDER (Ed.), Politics in Lebanon, New York 1966

٦٤- Michael HUDSON, op. cit.

٦٥- Fuad I.KHURI, From Villaqge to Suburb. Chicago and London 1975.

٦٦- Samir KHALAF, Lebanon's Predicament, New Yorl 1987.

٦٧- Claude DUBAR & Salim NASR, Les classes sociales au Liban. Paris 1976.

٦٨- Ahmed BEYDOUN, Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains. Beyrouth 1984.

٦٩- Kamal SALIBI, A House of Many Mansions. The history of Lebanon reconsidered. London 1988.

٧٠- Halim BARAKAT, Lebanon in Strife. Student preludes to the civil war. Modern Middle East Series No.2. Univ. of Texas, Aunstin & London 1977.

٧١- Antoine N. MESSARRA, La structure sociale du Parlement libanais, Beyrouth 1977.

٧٢- Yves SCHEMEIL, Sociologie du système politique libanais. Thèse, Grenoble 1976.

بالاضافة الى ذلك بحث وحلل ودرس "كوادرنا"[٧٣] التجمعات المسيحية، و"جوهنسون"[٧٤] درس التجمعات السنية، و "نورتون"[٧٥] و"ريك"[٧٦] التجمعات الشيعية، في مرحلة ماقبل الحرب، وخلال السنوات الاولى منها. كما نشر كل من "شاموسي"[٧٧] و"غوريا"[٧٨] و"كوهلر"[٧٩] و"الصليبي"[٨٠] و"شلر"[٨١]، دراسات عن مرحلة ماقبل الحرب ومراحلها الاولى. وكذلك نشر "خالدي"[٨٢] عام ١٩٧٩ و"رابينوفيتش"[٨٣] عام ١٩٨٥ و"بيكارد"[٨٤] عام ١٩٨٨، دراسات شاملة وزاخرة بالمعلومات ودقيقة وموضوعية عن حرب لبنان. وقد نشر كذلك "مَسرّة"[٨٥] بحثاً عن **حظوظ استمرارية النظام اللبناني بعد كل الاحداث التي حصلت.**

اما الذي لااثر له اطلاقاً في الدراسات المتوفرة عن النزاع في لبنان، - وكذلك في الدراسات عن النزاعات بصورة عامة - فهي الدراسات حول مايفكر به ويتمناه ويريده اطراف النزاع والمشاركون فيه. ماهي التطورات الحسية للقادة السياسيين والعسكريين عن اسباب النزاع وعن تطوره وعن امكانية تسويته؟ وماذا يفكر المواطنون العاديون اللبنانيون بهذه الامور؟

لاسباب عديدة جديرة بالاهتمام، برزت ضرورة بحث كل هذه المسائل. فكما اشير سابقاً لايتعلق الامر بمعطيات "موضوعية" حول تحول الخلافات بين الطوائف

٧٣- Michael KUDERNA, Christliche Gruppen im Libanon. Kampf um Ideologie und Herrschaft in einer unfertigen Nation, Wiesbaden 1983.

٧٤- Michael HUDSON, Class and Client in Beirut. The Sunni Muslim Community and the Leabanese state 1840-1985. London 1986.

٧٥- Augustus Richard NORTON, Amal and the Shi'a. Struggle for the soul of Lebanon. Austin 1987.

٧٦- Andreas RIECK, Die Shiiten und der Kampf um den Lebanon. Politische Chronik 1958-1988, Hamburg 1989.

٧٧- René CHAMUSSY, Chronique d'une guerre. Liban 1975-1977. En postface: Les doutes de l'après-guerre II. Paris 1978.

٧٨- Wade R. GORIA, Sovereignty and Leadership in Lebanon 1943-1976. London 1985.

٧٩- Wolfgang KÔHLER, Die Vorgeschichte des Krieges im Libanon. Wiesbaden 1980.

٨٠- Kamal SALIBI, Crossroads to Civil War, Lebanon 1958-1976. New York 1976.

٨١- David T. SCHILLER, Der Bürgerkrieg im Libanon. Entstehung, Verlauf, Hintergründe. München 1979.

٨٢- Walid KHALIDI, Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East. Cambridge, Mass.,Center of International Affairs, Harvard University 1979.

٨٣- Itamar RABINOVITCH, The War for Lebanon,1970-1983. Ithaca & London 1984.

٨٤- Elizsabeth PICARD, Liban, état de discorde. Des fondations aux guerres fratricides. Paris 1988.

٨٥- Antoine N. MESSARRA, Le modèle politique libanais et sa survie. Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif, Beyrouth 1983.

او التجمعات الى نزاعات، او حول كيفية تطوير قوة النزاع، بل يتعلق في الواقع بمعطيات "ذاتية"، اي حول التصورات[86] التي تكونت لدى المعنيين. ماهي اسباب النزاع كما يراها المشاركون فيه والمعنيون به؟ والى اي حد يشعرون بجسامتها وخطورتها؟ **حول السؤال بنوع خاص عن تسوية ممكنة للنزاع، جاءت التصورات بالغة الاهمية.** لذلك يُنظر الى هذا الامر بالنسبة للنزاعات الداخلية في الدول التعددية بمنتهى الاهتمام والجدية.

تحاول هذه الدراسة سد هذه الثغرات عبر تحقيقات تجريبية ميدانية. وعلى اساسها يطرح السؤال من جديد حول امكانيات تسوية النزاع. وكذلك تحاول هذه الدراسة الاسهام في توضيح المسائل العامة حول التصورات والمواقف في **المجتمعات التي تعيش اوضاع الحرب**، خاصة بعد استقرار وتبدل هذه التصورات والمواقف **بتأثير احداث متطرفة ومرعبة.**

استخدم في هذه الدراسة نوعان من الاستطلاع التجريبي. اولاً، جرى تسجيل **تصورات القوى القيادية السياسية والعسكرية عبر مقابلات شخصية** قام بها المؤلف. فقد ركز الاسئلة وفقاً لخطة موجّهة جزئياً من قبله، وكذلك عبر مقابلات جرى تسجيل مضمونها حرفياً.

كذلك طرحت اسئلة على ٤٦٠ شخصية، جرى اختيارها بمساعدة صحفيين وعلماء اجتماع لبنانيين وفقاً لمواقفهم الشخصية من الاحداث وطرق تحليلهم لها ونظراً لدورهم المؤثر فيها. فهم يمثلون جميع الاتجاهات من حيث المبادىء الاساسية اللبنانية سياسياً وعسكرياً. وكذلك جرى استقصاء اهم الاتجاهات لدى حركة التحرير الفلسطينية. وقد استكمل البحث بمقابلات جرت مع سياسيين وعسكريين وديبلوماسيين سوريين واسرائيليين واميركيين كانت لهم علاقة مباشرة بالقضية اللبنانية.

هناك ١٧ سياسياً لبنانياً مارسوا منذ مدة طويلة مهمات قيادية، جرى استجوابهم

٨٦- "والكر كونثر" اوجز باختصار: "عندما تحلل الاوضاع الاجتماعية السياسية، لايقال في النهاية ماهو الوضع، بل مايعتقد به الشعب". راجع:
Walker CONNER, Ethnonational versus other Forms of Group Identity: The problem of terminology. Paper presented to the Conference on Pluralism, Mai 1977, p.6
ويعتبر "جفري أ.روس" ان "الخطوة ظاهرة عقلانية تماماً عندما يسأل عن مفهوم الاثنية اصحابها بالذات". المصدر المذكور ص ٤٤٣، وكذلك ايضاً: P. VAN DEN BERGHE, Pluralism, in John J. HONIGMANN (Ed.), Handbook of Social and Cultural Anthropology, Chicago 1974, p.959-977.
"وبما ان الاثنية ليست فقط وظيفة تباينات ثقافية موضوعية، فمن المهم ايضا الاخذ بعين الاعتبار الادراكات الذاتية للتباينات الثقافية من قبل اعضاء مختلف المجوعات". ذات المرجع ص ٥٤.

في المرة الاولى عام ١٩٦٠، والثانية عام ١٩٧١، والثالثة عام ١٩٧٩، والرابعة عام ١٩٨٥. وهذا ماسمح بامكانية تحليل مقارن لمواقفهم السياسية.

ثانياً، جرت مقابلات وتحقيقات مع الفئات العمالية اللبنانية عام ١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٧. فقد سمحت كلها بتكوين ادلة حسية حول تصورات اللبنانيين ومواقفهم وآرائهم السياسية.

لقد سمحت نتائج هذه التحقيقات والمقابلات والاستقصاءات بابراز امكانيات تسوية للنزاع بين اللبنانيين. وهذا الامر لم تشر اليه، كما لم تعره اي اهتمام التحليلات والدراسات والابحاث الكثيرة السابقة.

قد تشير احياناً عناوين الكتب والمؤلفات بوضوح الى مضمونها. قبل الحرب نشرت مؤلفات تصف لبنان عبر عناوينها ك "جمهورية مؤقتة"[٨٧] او "أمة غير ممكنة"[٨٨].

ومنذ اندلاع الحرب صدرت مؤلفات اخرى تحمل عناوين مثل "موت بلد"[٨٩] او "صليب على لبنان"[٩٠] او "دولة الفتنة"[٩١]. ولكن هذا الكتاب عنوانه "تعايش في زمن الحرب". لماذا؟ هذا ما سيكشف عنه النقاب ويجيب عليه مضمون هذا المؤلف.

٨٧- Michael C. HUDSON, op.cit.

٨٨- Leila M.T. MEO, Lebanon. Improbable nation. A study in political development. Bloomington 1965.

٨٩- John BULLOCH, Death of a Country. The Civil War in Lebanon. London 1977.

٩٠- Jean-Pierre PERONCEL-HUGOZ, Une croix sur le Liban. Paris 1984.

٩١- Elizabeth PICARD, op.cit.

الفصل الثاني

النموذج اللبناني

تعايش ما قبل الحرب

"التسامح في الحرية الاجتماعية الذي يناقض الحكم الاستبدادي المطلق يشير الى ضرورة ايجاد تصحيح في الخلافات الوطنية. وهذا مالا تستطيع أية قوة توفيره فعلاً. فتعايش أمم متعددة في دولة واحدة هو اختبار، كما هو ايضا افضل ضمان لحريتها".

اللورد "أكتون" ١٨٦٢

"لابد من التشديد حتماً على أن يرأس اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد بالتسلسل: روسي، اوكراني، جيورجي، الخ."

فلاديمير إ. لينين : "مذكرة الى المكتب السياسي" ١٩٢٢/١٠/٦

"يقدم لبنان أمثلة عديدة من المعوقات التي تنشأ إزاء التغيير الاجتماعي والتجديد، اذا كان لابد من الحفاظ على التوازن القائم بين الفئات. ولكن لايوجد اي سبب للاعتقاد بان الانظمة السياسية في الدول العربية المجاورة هي اكثر فعالية".

"جرهارد لامبروخ" ١٩٦٧

"يقع لبنان في اقصى غرب بلدان الشرق – انه جبل يسقط في البحر"[١]. "بيير روندو"، احد ابرز المدركين لواقع لبنان، عبر بهذه الصورة عن تطور هذا البلد تاريخياً واجتماعيا. "لبنان البلد المتعدد التعاريج مع المنافذ الصعبة والوعرة، يشكل

١– Pierre Rondot, Les institutions du Liban, op. cit. p. 5

ملجأً لكل الأقليات والمضطهدين. جباله العالية واوديتـه المقفرة تسهل الحفاظ على المجموعات القبلية والدينية وكل مميزاتها وخصائصها الاصلية. ولكن حجم اراضي هذا البلد وضرورة الدفاع عنها يفرض على المجموعات المختلفة التضامن والتعاون فيما بينها... الانفتاح على البحر سبب، سلباً او ايجاباً، تدخلات خارجية كثيرة. ان قرب موقع هذا البلد من الغرب، يدعم تأثير الحضارة الغربية فيه، ويسهم في تطور العلم والتربية وفي انبعاث افكار جديدة... ولكن تبقى التقاليد في هذا البلد كبيرة. في الواقع يبرز فيه تكاتف وتضامن عائلي رائع"[٢].

وبطريقة مشابهة يرى "فلهام كافانينغ" في المعطيات الجغرافية مفتاحاً لفهم وادراك الخطوط الكبرى للتاريخ اللبناني[٣]. وقد رأى ايضاً كمال صليبي ان الجغرافية هي في بعض الحالات مهمة مثل التاريخ. فسكان المدن اللبنانية الحديثة يتشابهون مع الفينيقيين القدماء لكونهم "يعيشون في ذات المدن، القائمة على ذات الشواطئ المتوسطية، ويعملون في ذات البلد وفي المناخ نفسه"[٤].

هذا البلد هو اليوم اصغر بلدان الشرق الاوسط. يبلغ طوله ٢١٠ كلم من الشمال والى الجنوب. ويتراوح عرضه مابين ٣٠ و ٩٠ كلم. المنطقة الخصبة المجاورة للشواطئ يبلغ معدل عرضها ٧ كلم، و يصل الى ١٠ كلم في منطقة عكار الشمالية. تقع على الشاطئ كبرى المدن : طرابلس في الشمال، والعاصمة بيروت في الوسط تقريباً، وتقوم على شبه جزيرة، وصيدا "صيدون التاريخية"، وصور في الجنوب. وراء الشريط الساحلي تقوم سلسلة جبال لبنان البالغ طولها ١٦٠ كلم، كما يصل ارتفاع بعض قممها حتى ٣٠٠٠م في الشمال، ثم ينخفض ارتفاع هذه السلسلة من الجبال تدريجياً، حتى تغيب نهائياً في هضبات الجليل. تقطع الجبال انهار تصب كلها في البحر المتوسط. وتعبرها اودية عميقة ترتبط ببعضها في المناطق الساحلية اكثر من ارتباطها ببعضها في المناطق الجبلية. في اتجاه الشرق تسقط الجبال، بطريقة شبه عامودية، في سهل البقاع الذي كان يعرف بـاهراءات سوريا في العهد الروماني... يبلغ طول هذا السهل ١٦٠ كلم ويتراوح عرضه ما بين ثمانية و ١٢ كلم فقط. اهم المراكز في هذه المنطقة، مدينة زحلة الواقعة في سفح الجبل، وشتورا في الوسط، وبعلبك في الشمال. يمر في وسط هذا السهل نهر الليطاني الذي يصب جنوب سلسلة الجبال في البحر المتوسط. وتقع شرقي البقاع سلسلة جبال لبنان الشرقية الفقيرة بالمياه والقليلة السكان. تنتهي هذه السلسلة في الجنوب بجبل حرمون الذي يشكل اعلى قمة فيها.

٢- ذات المرجع

٣- Wilhelm KEWENIG، ذات المرجع، ص ١

٤- كمال صليبي، A House of Many Mansions ص ١٧٨

لايتمتع هذا البلد بثروات طبيعية، ولكن تقوم انشطة زراعية في سهوله الخصبة، وفي المناطق الجبلية التي تسقط فيها الامطار. اما اهم ثروات لبنان فهي، من جهة، موقعه على ملتقى تقاطع ثلاث قارات، وهذا ما سمح بنوع خاص للعاصمة بيروت ان تتحول الى مركز هام للتجارة والترانزيت، ومن جهة ثانية، جماله الذي كان يستقطب قبل الحرب عشرات الآلاف من السياح من اوروبا، وخاصة من العالم العربي. المناخ المتوسطي على الشاطئ، مناخ الجبال الطري في فصل الصيف، الهواء الناشف في منطقة البقاع، الانهار الغزيرة بالمياه، سفوح الجبال التي تكسوها الثلوج طيلة اشهر عديدة في السنة، كلها مآثر سحرت عبر العصور الرحالة والشعراء، وخاصة اللبنانيين انفسهم. بالنسبة لجمال لبنان وطريقة العيش فيه، كان اللبنانيون من كل المناطق والفئات ومازالوا شوفينيين اي متزمتين وطنيا، وذلك لأسباب معروفة ومبررة. فلذة المطبخ اللبناني والمشروبات الكحولية اللبنانية والضيافة والبشاشة، تضفي كلها طابعاً جذاباً لحلاوة العيش، التي لايمكن ايجادها في مكان آخر. لذلك يقول اللبنانيون من مختلف الديانات والطوائف بأن الله هو لبناني.

ولكن هذا الاقتناع لم يمنعهم من تفضيل بعض الامور المرتبطة بمكان جغرافي آخر في العالم واعتبارها الافضل والاجمل في بلدهم. فلا يجدون في اي مكان آخر زيتونا طيباً مثل زيتون لبنان، ولا عرقا انقى واشهى من عرق لبنان، والبشر اكثر سخاء وشجاعة وعنفواناً من سكانه. ويفهم من ذلك ان كل فئة تعتبر نفسها احب اولاد الله، وان الآخرين هم انصاف اولاده. ان بلداً ينتج اكثر من ٣٦٠ نوعاً من الجبنة يصعب حكمه، كما كان يقول الجنرال "شارل ديغول"، وبالتالي يصعب اكثر فاكثر حكم بلد يتجاوز فيه عدد انواع الزيتون عدد مدنه وقراه.

لايتفق اللبنانيون حكماً حول كيف كان بلدهم، وكيف هو الآن وهل هو قائم وموجود، وكيف يبدو لهم، ومن يحكمه، وهل ينبغي تغييره وكيف. فيما يلي، ستحلل كل هذه النقاط وسيطرح السؤال: كيف حصل ذلك رغم التعايش السلمي، وكيف استمر مدة من الزمن؟

١ - التعايش عبر التاريخ

تحاول كل حركة وطنية وكل فئة ان تضع نفسها في صلب التاريخ. فما حصل تاريخياً، يجب تبريره. ولكن ماذا يتمنى المرء؟ ان الدول التعددية ليس لها في الغالب تاريخاً مكتوباً واحداً، بل عدة تواريخ. في لبنان هناك تاريخ الاديان والهرطقات والانقسامات التي انبثقت عنها ومنها، وتاريخ الطوائف الدينية القديمة والحديثة، التي تعتبر الدولة اللبنانية في هذا العصر منتهى امنياتها، وكذلك تاريخ

الذين يعتبرون هذه الدولة خطأ تاريخياً او فذلكة تاريخية، او مرحلة انتقالية على طريق قيام دولة كبرى يطمحون اليها، كسوريا الكبرى، او دولة عربية، او جمهورية اسلامية. اما القوميون اللبنانيون الذين هم غالباً وليس دائماً، من المسيحيين، فيحاولون تقديم البراهين على ان لبنان كان ومازال موجوداً منذ اقدم العصور. ويتمسكون باستقلاله الجديد وخصوصياته. ولكن القوميين العرب –الذين هم غالباً وليس دائماً، من المسلمين–، فيميلون بالمقابل الى اعتبار تاريخ الارض اللبنانية الحالية كفصل من تاريخ الامة العربية الاسلامية. ولكن يبقى الخلاف حول متى اطلق اسم "لبنان"، وعلى اي قسم من البلد. واذا كانت هذه الفئة او تلك من الفئات الحالية كانت أمة في الماضي، واذا كانت قد قامت في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر امارات مستقلة ذاتياً، واذا كانت "لبنانية"، واذا كان يمكن وصف النزاعات الدموية التي حصلت في القرن التاسع عشر كحروب دولية او كصراع طبقي، واذا كانت الدولة اللبنانية الحالية نتيجة طموح السيطرة الاستعمارية او وليدة ارادة قوى سياسية داخلية. ولكن تعترض قراءة الماضي صعوبات جمة نظراً الى ان الوثائق لا تسمح حتى الآن بابراز حقيقة واضحة عن بعض المراحل التاريخية. ولكن بالمقابل يسهل الامر عندما نرى بعض المؤرخين اللبنانيين الحاليين يحاولون القاء نظرة نقدية على كتب التاريخ مهما كان مصدرها[5].

ففي سبيل فهم لبنان اليوم، يكفي ابراز المعطيات والوقائع والاحداث التي لاخلاف عليها تاريخياً. فهي تكفي لتوضيح كيفية نشوء الطوائف الدينية ولقائها ببعضها، وتكوين العلاقات بينها.

ان الاراضي التي يتألف منها لبنان الحالي شهدت عبر حقب التاريخ، مجيء ورحيل عدد من الحكام. فقبل القرن السادس ميلادي، ازدهرت على شواطئه المدن الفينيقية المستقلة التي سيطرت على التجارة في البحر المتوسط. ووسعت علاقاتها التجارية حتى بحر الشمال. وقد انتهى دورها بعد الفتح الفارسي الذي تغلب عليه الاسكندر الكبير في القرن الرابع قبل الميلاد. ثم دخل لبنان تحت حكم الامبراطورية اليونانية السلوقية حتى تاريخ انتقاله الى حكم الامبراطورية الرومانية في القرن الاول قبل الميلاد. وبعد انقسام الامبراطورية بين روما وبيزنطية، اي روما

٥– احمد بيضون، ذات المرجع. كذلك كمال صليبي، المرجع السابق والمقال
L'Historiographie libanaise, histoire de vanité, in L'Orient, 25.5. 1965.
يؤيد المؤلف نظرة بيضون عن دراسات صليبي، عندما يقول: "لم يختر اي موقف معاصر من الحدث المُروى، ولم يقف في صفوف اي جيش قروسطي... لم يتماثل مع المماليك او الشيعة او الموارنة او الدروز. وبالمناسبة لم يتردد عن تحطيم "ثوابت" جماعية دافع عنها بغيرة قصوى. ففي سبيل تكوين قصة "أهلية" من هذا الطراز، كان لا بدّ من انتظار رجل بروتستانتي ذي تربية انكلو سكسونية لخوض المعركة!" احمد بيضون، المرجع المذكور، ص ١١٠–١١١

الشرقية، بقي لبنان حتى عام ٦٤١ تحت السيطرة البيزنطية. ومن القرن السابع حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، عاش لبنان الحالي تحت سيطرة الامبراطوريات الاسلامية المختلفة، باستثناء القرن الثالث عشر خلال قيام امبراطورية الفرنجة، ابان الحملات الصليبية، على شواطئ البحر المتوسط الشرقية. واطول فترة من السيطرة الاجنبية عرفها لبنان كانت السيطرة العثمانية التي بدأت عام ١٥١٦.

خلال **الحكم العثماني** تكونت **الطوائف المسيحية** المختلفة والموجودة اليوم في لبنان، كما نشأت في **ظل الحكم الاسلامي الاموي والفاطمي، الطوائف الاسلامية** الحالية. وفي الحالتين نشأت في البداية هرطقات، اي اقتناعات ايمانية مختلفة، وانقسامات، اي خلافات حول شرعية القيادة الدينية.

المسيحية كانت دين الإمبراطورية الرومانية في الشرق والغرب. وكانت موحدة وفقاً لقانون الإيمان الذي أقرّ في مجمع نيقية عام ٣٢٥. ولكن في مجمع أفسس الذي عقد عام ٤٣١، انقسمت لأول مرة اتجاهات المسيحيين. فتعاليم نسطوروس الذي تنكر لطبيعة المسيح الالهية، رفضت وأستنكرت، ولكن اتباعه رحلوا الى شمال سوريا وبلاد فارس. وأخذوا يبشرون بتعاليمه في القرن الثالث من جنوب شبه الجزيرة العربية حتى الصين. اما المسيحيين النساطرة او النسطوريين فقد وقعوا في القرن الرابع عشر ضحية الغزو المغولي، فلم يبق منهم الا تجمعات صغيرة، مثل الأشوريين الذين يعيشون حتى اليوم في جنوب شرق تركيا، وفي شمال العراق وايران. ومنذ الثلاثينات من هذا القرن، بدأ لاجئون آشوريون من هذه الدول يهاجرون الى بيروت وزحلة. اما الاختلاف الثاني الذي خلف أثرا كبيرا على تطور الاوضاع الحديثة في الشرق الاوسط، فقد حصل عام ٤٥١ في مجمع خلقيدونية، اذ أقرّ خلاله بان للمسيح طبيعتان إلهية وإنسانية. وهذا ماعارضه المونوفيزيون الذين يعترفون فقط بطبيعة المسيح الالهية. وهكذا اعترف مسيحيو ارمينيا، ومصر والقسم الاكبر من مسيحيي سوريا بتعاليم المونوفيزيين، وشكلوا الكنائس المعروفة اليوم مثل كنيسة الارمن الغريغوريين، وكنيسة الإقباط، وكنيسة السريان اليعاقبة. ولكن الخلفيات الحقيقية لهذا الانقسام كانت غالباً ذا طابع قومي. وجاءت في الواقع تعبيرا عن رغبة تحرير النزعة القومية التي أخذت تنشأ في الشرق الاوسط، والتي بالتالي، وان ظاهرياً، تحررت من النزعة الهللينية[٦]. فهذه الكنائس الثلاث المونوفيزية، اندمجت، بنوع خاص، في ظل الحكم الاسلامي، تماماً مع المجموعات الشعبية

٦- Burkhard SPULER, Gegenwartslage der Ostkirchen in ihrer nationalen und staatlichen Umwelt, Frankfurt 1968, p.277; Klaus-Peter HARTMANN, Untersuchengen zur Sozialgeographie christlicher Minderheiten in Vorderen Orient, Wiesbaden 1980 p. 21

الاخرى. فتقاسمت معها التاريخ والثقافة واللغة[٧]. ان قسماً كبيراً من **الارمن الغريغوريين** وقسماً من **السريان اليعاقبة**، يعيشون اليوم في لبنان. وخلال المجمع السادس الذي عقد في عام ٦٨٠، نشأ خلاف عقائدي آخر. فقامت أقلية تقول بطبيعتين في المسيح، ولكن بارادة واحدة. فحكم عليها كهرطقة "مونوتاليـة" اي وحدانية. فحسب بعض المؤرخين، كان من اتباع هذا التعليم فئة تسمى بالموارنة، عرفت بهذا الاسم نسبة الى الراهب "مارو" الذي توفي حوالي عام ٤١٠ في ضواحي انطاكية. ولكن الموارنة انفسهم ينكرون ذلك[٨]. وهناك خلاف آخر ايضا حول تاريخ هجرة الموارنة الى شمال لبنان. فالمصادر التاريخية تتأرجح بين نهاية القرن السابع والقرن الحادي عشر. ولكن من الثابت ان الموارنة ابرزوا خضوعهم لبابا روما عام ١١٨٢. وفي العام ١٥١٠ وصف البابا لاوون العاشر الطائفة المارونية في براءة عنوانها "وردة بين الأشواك" بأنها الوردة الحقيقية بين اشواك الهراطقة والملحدين. وهؤلاءِ الموارنة يشكلون اليوم في لبنان مع بعض التحفظ، الطائفة المسيحية الاكثر عدداً.

اما اتباع كنيسة الامبراطورية الرومانية الشرقية فيصفون انفسهم منذ مجمع خلقيدونية **بالارثوذكس** اي الدين المستقيم. ويصفون انفسهم ايضا **بالملكيين** اي انصار الملك او القيصر. وهم موجودون في كل اقطار الشرق الاوسط العربي كما يشكلون في لبنان ثاني اكبر تجمع مسيحي من حيث العدد.

كل هذه الطوائف الدينية المسيحية[٩] هي اذا اقدم من الاسلام. حتى الطائفة المارونية هي على الاقل قديمة بقدم الاسلام. وفي عصور ماقبل الاسلام، كانت تقوم علاقات بين مختلف التجمعات الدينية والقبليةِ والشعبية. وكل شيء يشير الى ان الخروج عن دين الامبراطورية لم يكن أخيراً معللاً بابراز المفارقات القائمة مع

٧- ذات المرجع

٨- Joseph DEBS, Perpétuelle orthodoxie des Maronites, Arras 1896; Idem, Les Maronites du Liban, Paris 1875; Pierre DIB, L'Eglise moronite, Paris 1930;

وقد انتقد كل هذه الدراسات كمال صليبي في مؤلفه المذكور، ص ٨٧ وما يليها

٩- هناك دراسات شاملة زاخرة بالمعلومات، نذكر منها:

Pierre RONDOT, Les chrétiens d'Orient, Paris 1955; Albert H. HOURANI, Minorities in the Arab World, London 1947; Robert Brenton BETTS, Christans in the Arab East. A political study, Athen 1975; L.C. BIEGEL, Minderheden in het Midden-Oosten. Hun betenkenis als politieke factor in de Arabische wereld, Deventer 1972; Raymond ETTEL-DORF, Catholic Churches in the Middle East, New York 1955.

وللحصول على لمحة سريعة وحقيقية تراجع دراساتنا:

Theodor HANF, Die christlichen Gemeinschaften im gesellschaftlichen Wandel des arabischen Vorderen Orients, in: Orient, 22 (1981)1, p.29-49.

الفئات الثقافية الهللينية التي كانت مسيطرة في الامبراطورية الرومانية الشرقية، بل ايضاً المفارقات الدينية.

وبدوره عرف الاسلام، مثل المسيحية، خلافات مماثلة. فالانقسام الاول والاهم نشأ حول مسألة خلافة النبي محمد. ان عليا، صهر النبي، الذي فشل ثلاث مرات بالفوز بالخلافة، لم ينجح في المرة الرابعة، ولكنه بعد خمس سنوات تم اغتياله عام ٦٦١. فالشيعة، اي انصار علي، شددوا وتمسكوا بابقاء الخلافة ضمن عائلة النبي. وهذا ما رفضته اكثرية المسلمين، التي اعتبرت نفسها من المؤمنين بالسنة، اي بتقليد النبي وخلفائه الأولين. ثم انقسم الشيعة الى عدة فرق ومجموعات. وقد عرفت احداها "بالشيعة السابعة" التي اعترفت بخلافة الحسين ابن علي، كإمام. كان اسماعيل الامام السابع، الذي "اختفى"، او غيّب في مكان مجهول. وجاء بعده أئمة ايضاً "مختبئون" او مغيّبون. وقد اعتبر الفاطميون الذين حكموا تونس ثم مصر خلفاء لاسماعيل. واحد هؤلاء كان "الحاكم" (٩٩٦-١٠٢١) الذي وصفه "**دَرَزي**"، احد اقرب انصاره بأنه آخر تجسد لله في التاريخ، وسيعود بانتصار عظيم عندما يحين الوقت. اما انصار هذا التعليم الجديد فقد عرفوا "**بالدروز**"[١٠]، نسبة الى **درزي**. فاضطهدوا من قبل السنّة واعتبروا ضالين عن الإيمان، فالتجأوا الى المنطقة الجبلية الواقعة حول جبل حرمون والى المنطقة الجنوبية من سلسلة جبال لبنان.

وهناك تجمع يفوقهم عدداً يعرف ب "**الشيعة الأثني عشرية**". بالنسبة لهؤلاء ليس الامام السابع بل الثاني عشر هو الذي اختفى او غيّب. وحسب معتقدهم، فإن الظلم سيبقى قائما في العالم حتى يعود الامام المغيّب. ويشكل اليوم **الشيعة الاثني عشرية**، اي **الشيعة**، الطائفة الاسلامية الاكثر عدداً في لبنان.

ان المؤرخين مازالوا يختلفون حول تحديد تاريخي دقيق لاعتناق هذا التجمع هذا المعتقد او ذاك، وكذلك حول تاريخ استقراره في لبنان. ولكن يبدو بحكم المؤكد ان **اهم الطوائف الدينية المعروفة اليوم في لبنان كانت موجودة فيه في القرن الحادي عشر**[١١] : الدروز في الجنوب، الموارنة في اطراف المنطقة الجبلية الشمالية، الشيعة في التلال الجنوبية وفي البقاع وفي منطقة كسروان الجبلية. كما كان يقطن في المدن الساحلية، السنة، والملكيون، اي اتباع الدين الذي كان مسيطراً في المنطقة قبل وبعد الفتح الاسلامي لآسيا الصغرى بين ٦٣٥ و٦٣٧ .

١٠- B. CARRA DE VAUX, "Druzes", in: H.A.R. GIBB und J.H. KRAMERS (Eds), Shorter Encyclopedia of Islam, Leyden 1953, p.94; David BRYER, The Origins of the Druze Religion, in: Der Islam, 52 (1975), p. 47-84 und 53 (1976), p. 4-27; Werner SCHMUCKER, Krise und Erneuerung im libanesischen Drusentum, Bonn 1979.

١١- كمال صليبي، المرجع المذكور، ص١٢-١٣

اقر الفتح الاسلامي المنتصر قوانين ثابتة للتعامل مع غير المؤمنين بالاسلام ومع المنشقين عنه[١٢]. بالنسبة للمسيحيين واليهود، فرض عليهم الخضوع والاذعان للدولة الاسلامية، ولكن سمح لهم بممارسة معتقداتهم والاحتفاظ بقوانينهم الشخصية وبسلطاتهم الدينية. وقد فرضت عليهم ايضاً ضرائب اي جزية لضمان حمايتهم، الا انهم اعفوا من الخدمة العسكرية. هذا التسامح كان مرتبطاً بالاذلال ولكن غالباً مع امكانيات التفوق الاقتصادي. كذلك كان بامكان المسيحيين واليهود التحرر من هذه الحماية وهذه القوانين، اذا ما اعتنقوا الدين الاسلامي. وقد اختار هذه الامكانية عدد كبير من السكان الاصليين في المناطق التي دخلت تحت الفتح الاسلامي. وتجدر الاشارة الى ان الضغط لاعتناق الاسلام لم يمارس عادة، وذلك لان الحكام كانوا يهتمون بجباية الضرائب اكثر من اهتمامهم باعتناق الدين.

بالنسبة للتجمعات الإسلامية المنشقة، كان وضعها القانوني اسوأ من وضع المسيحيين واليهود، نظراً لعدم الاعتراف بهم. لم تفرض عليهم ضرائب، ولكن سمح لهم بالانخراط في الجيش. ولكن الدروز والشيعة ردوا على ذلك باتباع نظام "التستر" أو "التكتم"، اي نظام "التقية". فعند الحاجة مثلا يعترف المرء بأنه سني، ولكنه يبقى محافظاً على معتقداته وعاداته الخاصة.

كان **المسيحيون والطوائف الاسلامية المنشقة** يلجأون للسكن في المناطق النائية، بعيداً عن السيطرة السنية. وهذا صحيح بالنسبة لعدة مناطق جبلية، وليس فقط بالنسبة للمناطق الجبلية اللبنانية، حيث استطاعت هذه التجمعات، **العيش باستقلالية ذاتية نسبية وباحتكاك محدود مع الخارج**. فالمنطقة الجبلية تحولت، كما يقول المؤرخ اللبناني حبيب كوراني، **"الى ارض المنشقين في كل الازمنة، وعن كل الديانات"**[١٣].

وعندما كانت تتجاوز استقلالية الامر الواقع لهؤلاء المنشقين حدوداً معينة في نظر السلطات المركزية، اي مثلاً، عندما لايدفعون الضرائب المفروضة عليهم بانتظام، او يهددون الطرق التجارية الهامة، كانوا يقمعون بعنف شديد. هكذا قام الحكام الفاطميون في اواخر القرن الثالث عشر وفي مطلع القرن الرابع عشر بعدة حملات عسكرية ضد الشيعة في كسروان، وطردوهم نهائياً من تلك المنطقة. وفي

١٢- D.B. Mc DONALD, "Dhimma", in: H.A.R. GIBB und J.H.KRAMERS (Eds.), op. cit p.75f; Louis GARDET, La Cité Musulmane, Paris 1954, p.344-349; Majid KHADDURI, War and Peace in the Law of Islam, Baltimore 1955; Muhammad ASSAD, The Principle of State and Government in Islam, Berkeley & Los Angeles; Emile TYAN, Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam, Paris 1938; Antoine FATTAL, Le statut légal des Non-Musulmans en pays d'Islam, Beyrouth 1958.

١٣- Habib KURANI, Lebanon, Educational Reform, in: Yearbook of Education, London 1949.

ظل الاحتلال العثماني تعرض الدروز في القرن السادس عشر في جبل الشوف لعدة حملات عسكرية. فكلما ازدادت حرية سكان الجبال في تنظيم اوضاعهم الخاصة، كان يزداد غضب الحكام عليهم. وهذا ما كان يدفع بالسلطة المركزية في الامبراطورية الاسلامية السنية الى عدم التسامح بذلك. فكانت تفرض ضرائب جديدة وجزية اكثر.

لقد اقام الحكم العثماني نوعين مختلفين لممارسة السلطة في مختلف اجزاء الامبراطورية. الحالة الطبيعية كانت الحكم المباشر، اي ممارسة العثمانيين للسلطة بمساعدة الجيش والادارة المدنية. فالنظام الاسلامي القديم المعروف ب "نظام الحماية" تحول الى "نظام الملل"[١٤]. والملة هي الامّة غير الاسلامية التي تخضع لسلطة الباب العالي، ولكنها تدير شؤونها بنفسها. كانت هذه الملل تختار رؤساءها الذين كانوا يحتاجون الى اعتراف السلطان بهم. لم تكن الملل منظمة وفقا لحدود جغرافية، بل استنادا الى الانتماء الطائفي الديني بقطع النظر عن مكان الاقامة. فالمسيحيون واليهود في الامبراطورية العثمانية كانوا يخضعون مثل المسلمين للسلطات العثمانية المحلية فيما يتعلق بالشؤون الضرائبية والجزائية. اما شؤون الزواج والارث والتربية والتعليم والمسائل الدينية، فكانت متروكة للسلطات الدينية في كل طائفة. هذه الاستقلالية شبه الذاتية للملل جعلت ايضا من الحكم العثماني، بالنسبة للمسيحيين واليهود، حكما غير مباشر جزئيا.

بالمقابل، اكتفى الحكم العثماني باعطاء حكم كامل غير مباشر لعدد من المناطق البعيدة والمأهولة من قبل تجمعات طائفية متجانسة، خاصة في المناطق الجبلية. قد يعود ذلك الى نقص في الاهتمام بهذه المناطق بطريقة مباشرة، او الى التكلفة الباهظة الضرورية لتأمين ذلك. لذلك كلف الحكم العثماني الوجهاء الاوفياء له ادارة شؤون العدل والضرائب. وكان الامر الحاسم في اختيار هؤلاء الحكام المحليين يرتبط بمدى نفوذهم وفاعليتهم في جباية الضرائب. وكذلك في المناطق التي كانت خاضعة لادارة الحكم المباشر كانت عملية جباية الضرائب تأخذ شكل عقد ايجار، اذ كان المكلف يتعهد للسلطة العليا بدفع كمية معينة من المال، وما يجمعه علاوة عن ذلك، كان يعود الى دخله الشخصي. ولكن في المناطق ذات الحكم غير المباشر، كان على المكلف ان يمارس اضافة الى جباية الضرائب، تأمين احترام القانون والنظام. لذلك كانت توكل اليه مسؤولية منطقة كبيرة حيث يستطيع الاستعانة

١٤- S. Benjamin BRAUDE & Bernard LEWIS, Christians and Jews in the Ottoman Empire. The functioning of a plural society, 2 vol., New York & London 1982; Karl BINSWANGER, Untersuchungen zum Status der Nichtmuslime im Osmanischen Reich des 16. Jahrhunderts. Mit einer Neudefinition des Begriffs "Dimma", München 1977.

بمعاونين ثانويين لادارتها. وفي كل مكان كانت تعطى هذه الحقوق والمسؤوليات لمدة سنة واحدة، يمكن تجديدها او وقفها. وهنا كان الحاكم يحاول استغلال وفاء المكلفين بجباية الضرائب، عندما يرى ان الكمية غير كافية. وهذا ماكان يدفعه الى تكليف آخرين بهذه المهمة. وبصورة عامة كان هذا النظام رفيع الشأن في مجال المراقبة غير المباشرة، لانه كان يوفر للدولة مدخولاً كبيراً دون الحاجة الى اي انفاق يذكر.

كانت الاراضي اللبنانية الحالية تخضع في العهد العثماني للحكام، او لمن يقوم مكانهم. وكان هؤلاء يقيمون في دمشق او في صيدا او في طرابلس، وفي المرحلة الاخيرة، في بيروت ايضا. **ولكن الحكم المباشر كان بالاجمال قائماً في المدن الساحلية. فالموارنة والدروز والشيعة خضعوا فقط للحكم غير المباشر. كان عليهم ان يدفعوا الضرائب، وان يديروا بالتالي شؤونهم بانفسهم.**

ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، **برز في مناطق الجبل نظام حكم ونظام اجتماعي**، يمكن وصفه بـ "**الاقطاعية**" التي تشبه، وان بطريقة غير صحيحة، النظام الاقطاعي الذي كان قائماً في اوروبا خلال القرون الوسطى. **فلم يقم هذا النظام على ملكية الاراضي الواسعة، بل على حق جباية الضرائب**[١٥].

كان كبار جباة الضرائب من افراد العائلات البارزة الدرزية ثم السنية والمارونية. كانوا يتحالفون مع زعماء عائلات اخرى لجمع الضرائب. كما كان هؤلاء غالباً من ذات العائلات. وهذا مادفع الى تكوين فئة من الاعيان.

لم تكن هذه الوظائف وراثية، ولكن استطاعت عائلات الاعيان بفضل مداخيلها، توسيع ممتلكاتها. وقد اصبحت غالباً كبيرة وشاسعة ولم يعد بامكانها استثمارها الا لقاء دفع اجور، او غالباً، بترك قسم من المحاصيل الى المزراعين الشركاء الذين يشتغلونها. فجباة الضرائب لم تكن لهم اية حقوق تؤهلهم لكسب صفة النبل وارثه. كان تأثيرهم كبيراً بحكم الوظيفة التي كانوا يمارسونها فقط. وكانت المحافظة على هذا التأثير مرتبطة بمدى امكانية جباية الضرائب دون اثارة المشاكل مع المكلفين بدفع الضرائب.

نشأت "السياسة" في جبل لبنان في القرنين السابع عشر والثامن عشر عبر

١٥- راجع الدراسات الكلاسيكية التالية:

Dominique CHEVALLIER, La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Paris 1971,p.80ff; Zvi Yehuda HERSHLAG, Introduction to the Modern Economic History of the Middle East, Leiden 1964, p. 9 ff.; Toufic TOUMA, Paysans et Institutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban du XVIIe siècle à 1914, Beyrouth 1971.

محاولات المكلفين بجباية الضرائب لتوسيع اطار مناطق عملهم، ولابقائها حكرا على عائلاتهم، وكذلك عبر المحاولات المماثلة لجباة الضرائب الثانويين في المناطق الصغيرة حفاظاً على نفوذهم عبر الوظائف الموكلة اليهم.

نجح امير الدروز **فخر الدين الثاني** (١٥٩٠-١٦٣٥) لأول مرة في ضمّ كل المناطق التابعة اليوم للبنان، ومناطق أخرى خارجة عنه، الى إمارته[١٦]. لقب "بأمير الجبل"، وحاول، في وقت من الاوقات وبنجاح، ان يحكم كعاهل مستقل. فتح البلاد للتجارة مع اوروبا، وعقد اتفاقا مع "آل ميديسيس" امراء "فلورنسا"، وانشأ جيشاً، وبنى قلاعاً وحصوناً. ولكن سرعان ما استاء الباب العالي من تعاظم واتساع نفوذ هذا الأمير، فارسله الى المنفى لعدة سنوات، ثم سمح له بالعودة الى إمارته. ولكن بعد محاولته ثانية لتوسيع إطار إمارته ونفوذه، حورب عسكريا، وأسر ثم أعدم شنقا. اما مهمة المسؤول الأعلى عن جباية الضرائب في منطقة جبل لبنان فتركها العثمانيون الى اتباع عائلته، اي آل معن، حتى انقراض هذه الأسرة عام ١٦٩٧. خلفهم بعد ذلك حتى عام ١٨٤٠ أمراء من آل شهاب. وقد برز بينهم **الأمير بشير الثاني** الذي نجح، مثل الأمير فخر الدين الثاني، في توسيع حدود إمارته. فضمّ اليها بعض المناطق الساحلية وسهل البقاع. وهذا ما أثار مجدداً غضب العثمانيين. فاقتادوا هذا الأمير عام ١٨٢١ الى المنفى. وهكذا **كانت استقلالية الجبل** خلال حكم المعنيين والشهابين **ذات طابع نسبي عال**[١٧]. **فقد شملت الادارة المحلية، والأمن الداخلي والقضاء**. ولكن لم يكن هناك تسامح فيما يتعلق بقيام علاقات خارجية مستقلة او بتوسيع جغرافي خارج الجبل. بالمقابل **لم يحصل اطلاقاً اي إشكال حول حق فرض الضرائب وجبايتها**.

تميّز عهد الأمراء بعدد من المؤشرات التي أثّرت فعلياً على مستقبل تكوين لبنان اجتماعياً وسياسياً. تثبّت مركز أسر الأعيان الذين كلفوا بجباية الضرائب. كما اضطر الامراء الى التحالف معهم في سبيل تثبيت مراكزهم. وما زال بعض هذه العائلات يلعب دوراً سياسياً حتى يومنا هذا. لقد مارس الأعيان سلطتهم في مناطق جغرافية معيّنة، حيث لم يكن الانتماء الى اية طائفة دينية يلعب دوراً بالنسبة لهم او بالنسبة للمكلفين باسمهم جباية الضرائب او بالنسبة للمواطنين. فلم يطبق اطلاقا

١٦- ان الأحداث والمعطيات والأسماء المتعلقة بالتاريخ اللبناني لم تفسّر بالتفصيل هنا في الحواشي. اما عرض الأحداث فيستند على الدراسات التالية:

Phllip HITTI, Lebanon in History. From the earliest times to the present, 3d ed., London 1967; Adel ISMAIL, Histoire du Liban du XVIIe siècle à nos jours, 2 vol., Paris 1955; Kamal S. SALIBI, The Modern History of Lebanon, London 1977 (reprint); Idem., A House of Many Mansions, op. cit.

١٧- ذات المرجع ص ١٠٩

المبدأ القائل: "تدين بدين الملك" (Cuius regio, eius religio) بل العكس . ففي عدة حالات، اعتنق هؤلاء الأعيان ديانة اكثرية مواطنيهم. فتحولت مثلا أسرة ابي اللمع الدرزية وأسرة شهاب السنية الى الطائفة المارونية. كان هذا الارتداد من معتقدٍ الى آخرٍ من أهم المؤشرات التي سهّلت في ذلك الوقت ترقي الموارنة اجتماعياً وسياسياً.

وكما كان الحال لدى الموارنة، كانت تقوم ايضاً لدى الدروز والشيعة بنية اجتماعية شبيهة بالقبلية، حيث كانت العائلات الكبيرة والعشائر تفرض الوحدة الاجتماعية. ولكن تميّز الموارنة عن غيرهم بنوع خاص، بفضل وجود كنيسة منظمة لديهم ذات ارتباطات دولية[18].

في السابق وخلال عهد الصليبيين تمكن الموارنة من الاتحاد الكامل مع الكنيسة الرومانية – او حسب نظرتهم – من اعادة تثبيت هذا الاتحاد. الا ان هذه العلاقات الفعلية قطعت مجددا بعد اندثار مملكة الفرنجة. ولكن بعد احتلال الاتراك العثمانيين عام ١٤٥٣ القسطنطينية، ومع بداية الاصلاح الروماني المعاكس، بدأت اوروبا الكاثوليكية مجدداً تهتم بكنيسة الشرق الوحيدة، التي لم تنفصل عنها لا عقائديا ولا اداريا. فقد ارسل الرهبان الفرنسيسكان واليسوعيون الى لبنان، كما ذهب رجال الدين الموارنة الى روما للحصول على التعليم والتدريب. ففي عام ١٥٨٢ أنشأ البابا غريغوريوس الثالث عشر المعهد الماروني في روما[19]. وتمكن خرّيجوه بعد عودتهم من تأسيس عدة مدارس في لبنان. وهذا ما أسهم في ارساء بداية تطور مذهل في حقل التربية والتعليم[20]. وفي عام ١٥٩٦ عقد اول مجمع ماروني في قنوبين، جرى خلاله اقرار تنظيم كنسي حديث. وفي عام ١٧٣٦ عقد مجمع ثانٍ في ديراللويزة، وكان التطوّر قد قطع شوطاً بعيداً وعرف تقدماً ملموساً داخل الكنيسة المارونية. فتقرر تثبيته في اطار القانون الكنسي، خاصة من حيث الزام كل رعية بانشاء مدرسة لها. وفي عام ١٧٨٩ أسس البطريرك الماروني في عين ورقة اول مؤسسة للتعليم العالي. وهكذا ارتبط تطوّر التعليم بتطوّر الموارنة في المجالين الديمغرافي والاقتصادي، وهذا ما حدا بالموارنة الذين كانوا يقطنون المناطق الجبلية في شمال لبنان، الى الانتقال رويداً رويداً نحو الجنوب. في القرن السادس عشر انتشروا في منطقة كسروان بعد ان هجّر الفاطميون الشيعة منها. ومنذ عهد المعنيين تمكنوا

١٨- راجع Iliya F. HARIK, Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711-1845, Princeton 1968.

١٩- راجع Pierre RAPHAEL, Le rôle du Collège Maronite Romain dans l'orientalisme aux XVIIe et XVIIIe siècles, Beyrouth 1950.

٢٠- راجع Theodor HANF, Erziehungswesen in Gesellschaft und Politik des Libanon, Bielefeld 1969, p. 62ff.

بدعوة من أعيان الدروز من الانتقال الى جبل الشوف والإقامة فيه. وكان الأمراء الدروز قد اكتشفوا اهتمام عدد من الشركات الاوروبية بتجارة الحرير، الامر الذي دفعهم الى تعزيز الإهتمام به ايضا وزيادة انتاجه. فبرزت حاجتهم الى يدٍ عاملة اكثر ممّا كان متوفرا لديهم. عندئذٍ وهب الاعيان الدروز اراضٍ الى الرهبانيات المارونية شرط ان يبحثوا لهم عن مزارعين في منطقة الشمال للعملّ في انتاج الحرير. ومع تطوّر هذا الانتاج تطوّر قطاع الخدمات والنقل والتسليف، وقطاعات اقتصادية أخرى، عمل فيها الموارنة بنجاح مرموق.

وفي القرن الثامن عشر هاجرت طوائف مسيحية أخرى الى لبنان. في عام ١٧٢٤ اتحد قسم من الملكيين[٢١] مع الكنيسة الرومانية، وتبعهم عام ١٧٤٠ قسم آخر من الارمن. فقد أخذ هؤلاء اسم "الروم الكاثوليك" او "الارمن الكاثوليك" خاصة في شمال سوريا، حيث انفصلوا عن جماعاتهم التي بقيت "ارثوذكسية"، الامر الذي أدى الى عداء واضطهاد بينهم. و دفع بالكثيرين منهم الى اللجوء الى لبنان.

الطوائف "الكاثوليكية" اي المتحدة مع روما، خاصة الموارنة، حصلت ليس فقط على تأييد ودعم من الكنيسة الرومانية فحسب، بل من الدولة الفرنسية ايضا[٢٢]. فالنظام المعروف **بالامتيازات الاجنبية**[٢٣]، اي الاتفاقيات التي عقدت بين الامبراطورية العثمانية وفرنسا، اعطت هذه الأخيرة منذ عام ١٧٤٠، حق الاهتمام بالمواطنين الكاثوليك في الامبراطورية العثمانية. في ظلّ هذه الحماية، بدأت رهبانياتٍ مسيحية عديدة بتأسيس مدارس حديثة في لبنان. وهذا ما اعطى دون ريب دفعاً قوياً للنشاط التربوي الذي كانت تقوم به الجمعيات الوطنية.

في اواخر القرن الثامن عشر، تحوّل الموارنة الى طائفة ناجحة ذات ادراك ذاتي وطموح واسع، او كما قال كمال صليبي، الى طائفة "ذات قصة نجاح فريد من نوعه في تاريخ المسيحيين القاطنين في العالم الإسلامي"[٢٤]. اما عنصرا هذا النجاح، وهما الديناميكية الداخلية والتأثيرات الخارجية، فقد احدثا بالمقابل، خلال القرن التاسع عشر، اضطرابات أليمة في تاريخ جبل لبنان السياسي والاجتماعي.

بدأت القوى الاجنبية من جانبها تنظر الى تواجد عدة طوائف دينية مع بعضها وتستغلها كإمكانية للتأثير وممارسة النفوذ داخل الامبراطورية العثمانية[٢٥]. أقامت

٢١- Cyrille CHARON, Histoires des Patriarcats Melkites, 2 vol., Rome 1910-1911.

٢٢- René RISTELHUEBER, Les traditions françaises au Liban, Paris 1918; François CHARLES ROUX, La France et les chrétiens d'Orient, Paris 1939.

٢٣- Basile HOMSY, Les capitulations et la protection des chrétiens au Proche-Orient, Paris 1956.

٢٤- راجع كمال صليبي، المرجع المذكور، ص ١٠٦

٢٥- Alfred SCHLICHT, The Role of Foreign Powers in the History of Lebanon and Syria from 1799 to

فرنسا مثلاً علاقات قوية مع الموارنة. وروسيا حَمَت الروم الارثوذكس غير المتحدين مع روما. ورعت الامبراطورية النمساوية طائفة الروم الكاثوليك المتحدين مع روما. بالمقابل سعت بريطانيا العظمى الى التدخل والتأثير عبر اقامة علاقات مع الدروز. ولكن النزاع الدموي بين الباب العالي ومحمد علي والي مصر بين عام ١٨٣١ و ١٨٤٠ ترك المجال واسعاً للتدخل الاجنبي المباشر. فوقفت فرنسا إلى جانب مصر، كما ساندت روسيا والنمسا وخاصة بريطانيا العظمى الباب العالي. ولكن هذا النزاع الدولي أدّى ولأول مرة الى توتر شديد في جبل لبنان بين الموارنة والدروز، اذ وقف الامير بشير الشهابي الثاني الى جانب مصر، بينما ناصر قادة الدروز الدولة العثمانية. في البداية حققت القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا عدة انتصارات. فاحتلت سوريا بكاملها وواصلت زحفها حتى منطقة الأناضول. في تلك الاثناء، ادخل ابراهيم باشا عدة اصلاحات أساسية[٢٦]. فلم ينشىء ادارة مدنية فاعلة فقط، بل الغى ايضاً كل الأنظمة التي تتعلق بالمواطنين غير المسلمين. فأعطى ذات الحقوق للمسيحيين كما للمسلمين. وارتبطت المساواة في الحقوق بالمساواة في الواجبات، ومن بينها الخدمة العسكرية. ولكن الضرائب العالية التي فرضت لتمويل الحرب، وخاصة الدعوات المتكررة للتعبئة العسكرية، دفعت بالسكان الى مناهضة ابراهيم باشا والامير بشير الذي كان يسانده. ففي عام ١٨٣٨ ثار الدروز في منطقة حوران السورية وفي جنوب لبنان ضد السيطرة المصرية. ولكن ابراهيم باشا حطّم هذه الانتفاضة بالعنف وسفك الدماء، مستخدماً القوات المارونية. وكان ذلك بهدف القضاء على العلاقات بين الطوائف اللبنانية. وقد ادى القمع المتكرر الى تأزيم الوضع، اذ اضطر عدد من الاعيان الدروز الى الذهاب إلى المنفى وبيع ممتلكاتهم في الشوف الى المسيحيين. ولكن التعايش الذي كان قائماً حتى ذلك الوقت في جنوب الجبل دون اية مشكلة، اخذ يندثر بسبب تلك الأحداث التي أثارت المرارة لدى الدروز.

في تلك الأثناء، تزايد الإشمئزاز والامتعاض من حكم ابراهيم باشا ومن الامير بشير ليس فقط من جانب الدروز، بل ايضاً من جانب الشيعة وقسم من المسيحيين. وقد أسهمت التدخلات الاجنبية ايضاً في تأزيم الامور والاوضاع. ارادت مصر ارغام الباب العالي عام ١٨٤٠ على توقيع اتفاق يضمن لها السيطرة على سوريا. ولكن القوى الاوروبية، باستثناء فرنسا، رفضت ذلك. عندئذٍ قصفت البوارج الحربية البريطانية والنمساوية مدينة بيروت، وانزلت قواتها في جونيه، مدعومة من قبل

1861, in: Journal of Asian History, 14 (1980)2, p. 97-126; Joseph HAJJAR, L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848), Paris 1970.

٢٦- Samir KHALAF, Persistence and Change in 19th Century Lebanon, Beirut 1979, p. 45ff.

الوحدات التركية. وفي تشرين الأول من العام ١٨٤٠ تمّ القضاء على الجيش المصري، كما نفِيَ الامير بشير الثاني الى مالطه.

عيّن الباب العالي خلفاً لهذا الاخير الامير بشير الشهابي الثالث الذي لم ينجح هو ايضا في اعادة الهدوء والاستقرار الى الجبل. ففي المرحلة الأخيرة من الحكم المصري، كان المسيحيون مثل المسلمين، والأعيان مثل الفلاحين، متفقين على رفض نظام كان يفرض على البلاد عبئاً ثقيلاً بفعل الضرائب والخدمة العسكرية. اما التوترات التي نشأت آنذاك بين الطوائف فلم تزل مع نهاية هذا النظام. فقد عاد الأعيان الدروز من المنفى وطالبوا بإعادة ممتلكاتهم التي اضطروا الى بيعها، او تلك التي صودرت. كما طالبوا ايضاً باستعادة حقوقهم كجباة للضرائب وكحكام اداريين. ولكن العديد من الموارنة، وليس فقط رجال الدين بينهم، الذين كانوا قد تأثروا بالافكار الاوروبية الجمهورية وبفعالية الادارة المصرية، رفضوا كل عودة الى نظام حكم الأعيان السابق، وطالبوا **بالغاء "الامتيازات الاقطاعية"**. لم يستهدفوا فقط منع اعادة الاعيان الدروز الى مناصبهم السابقة، بل ايضاً نزع السلطة عن الاعيان المسيحيين. وكما كان الأمر يتعلق اولاً بسلطة الأعيان الدروز، فلم تحصل مشاجرات بين هؤلاء الأعيان وخصومهم، بل بين الدروز والموارنة. ففي عام ١٨٤١ قام الدروز بهجوم مسلح على مدينة دير القمر التي كانت تسكنها اكثرية مارونية، وعلى مدينة زحلة ذات الأكثرية السكانية من الروم الكاثوليك. ولكن زحلة صمدت بوجههم بفضل المسيحيين وبمعاونة الشيعة في البقاع، بينما تمكن الدروز من احتلال دير القمر، والقبض على الأمير بشير الثالث في قصر بيت الدين واعتقاله. عندئذ تدخلت السلطات العثمانية واقالت الامير بشير الثالث، وارسلته الى المنفى. ثم أعلن سقوط حكم الإمارة، وعيّن حاكم غير لبناني. **وبسبب الخلاف الدرزي-الماروني خلال سنوات قليلة فقط، انتهى نظام الحكم العثماني غير المباشر، وانتهى معه استقلال نسبي في الجبل دام حوالي قرنين ونصف من الزمن تقريباً.**

ولكن لم توافق الطوائف في جبل لبنان ولا الدول الكبرى التي تحالفت ضد ابراهيم باشا، على هذا الحال. فالمعارضة الداخلية والتدخل الاوروبي ارغما الباب العالي على القبول باقتراح قدمه الأمير "مترنيخ"، والقاضي بانشاء قائممقاميتين في الجبل، يعيّن على القائممقامية الشمالية حاكم ماروني، وعلى القائممقامية الجنوبية حاكم درزي. ولكن هذا النظام الجديد لم ينه المشكلة، نظراً الى وجود عدد كبير من الدروز في القائممقامية الشمالية، والى اكثرية مسيحية في القائممقامية الجنوبية. ففي عام ١٨٤٥ اندلعت بين القائممقاميتين اضطرابات شبيهة بالحرب الأهلية. وهذا ما دعى الدول الكبرى الى محادثات مع الحكم العثماني، أقر على أثرها شكيب افندى،

وزير الخارجية التركي، نظاماً جديداً، يقضي بانشاء مجلس استشاري لمساعدة الحاكمين. تشكل هذا المجلس من سني، وماروني، ودرزي، وارثوذكسي، وكاثوليكي. ونظراً لعدم اعتراف الباب العالي بالشيعة، اعتبر العضو السني في المجلس ممثلاً عنهم ايضا. وقد كان "لنظام شكيب افندي" نتائج هامة. فللمرة الأولى في تاريخ الجبل، **اقيمت مؤسسة تتألف من ممثلين عن الطوائف الدينية.**

انيط بالمجلسين حق اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الضرائب وجبايتها. وقد شكل هذا الإجراء في "نظام شكيب افندي" ضربة قاسية على الأعيان الذين كانوا يتمسكون بنفوذٍ اكتسبوه بفضل جبايتهم الضرائب سابقا . فالاكليروس الماروني، وقد كان بمعظمه من عائلات الفلاحين، ساند ترشيح اناس من عامة الشعب ضد الاعيان واصحاب الاملاك الكبيرة. وقد تدعّم هذا الاتجاه بعد انتخاب المطران بولس مسعد، الذي لم يكن من احدى أسر الأعيان، بطريركاً على الموارنة. وهكذا نشأت فئة قيادية سياسية جديدة نظّمت طبقة الفلاحين وطالبت بتوزيع جديد لحصص المحاصيل الزراعية، وبالتالي بتغيير في ملكية الأراضي. وبالنتيجة حصلت عام ١٨٥٨ في القائممقامية الشمالية، خاصة في منطقة كسروان، انتفاضة مفتوحة ضد الاعيان والاقطاعيين واصحاب الملكيات الكبيرة. وقد تحولت الى ما يسمّى فعلاً **بثورة الفلاحين**[٢٧]. وسرعان ما تحققت بعض اهدافها. فطرد الحاكم، وخلع الأعيان من وظائفهم، وصودرت املاك، كما وزعت الاراضي على الفلاحين.

وفي عام ١٨٥٩ انتقلت ثورة الفلاحين الى القائممقامية الجنوبية، حيث انتفض الفلاحون الموارنة والأجراء المياومين ضد الأعيان الدروز وكبار الملاكين. ولكن سرعان ما اخذت هذه الانتفاضة طابعاً آخراً. في كسروان، كانت ثورة اجتماعية، حيث انتفض الموارنة ضد الموارنة. **اما في المنطقة الجنوبية فقد نجح الاعيان الدروز في تحويل حركة الفلاحين واعطائها طابع حرب بين طائفتين دينيتين.** فالفلاحون الموارنة سواء في كسروان او في الشوف جاؤوا كلهم من منطقة لبنان الشمالي. فلم يكن لهم اي ارتباط تقليدي بالاعيان. ولكن الفلاحين والمياومين الدروز كانوا يعيشون دون انقطاع في بيئة تقليدية تضمّ الملاكين الكبار والعشائريين. ففضلوا تحمّل مختلف الأعباء برعاية اعيانهم، وذلك بحكم ارتباطهم الشعوري بهم. فلم يكن هؤلاء بالنسبة لهم اعياناً وملاكين كباراً فقط، بل وبنوع خاص شيوخاً

٢٧- راجع هنا: Malcolm H.KERR, Lebanon in the Last Years of Feudalism, 1840-1868, Beirut 1959; (ترجمة مع تعليق على تقرير عن تلك الفترة الزمنية لأنطوان حكيم العقيقي ووثائق أخرى). Yehoshua PORATH, The Peasant Revolt of 1858-61 in Kisrawan, in: Asian and African Studies -(1966)2, p. 77-157; V. LUTSKY, Modern History of the Arab Countries, Moskau 1969, p. 126 139; Gustav-Adolf KRIENER, Geschichte der Evangelischen Gemeinde zu Beirut, Beirut 1958, p. 15-20.

ورؤساء عشائر ايضاً[٢٨]. وهكذا اخذت هذه الاعتبارات افضلية على المساواة في المصالح الاقتصادية التي نادى بها الفلاحون الموارنة. فالثورة الاجتماعية التي بدأت واخذت في الجنوب طابع حرب بين الموارنة والدروز، تحوّلت الى حرب أهلية عامة ذات طابع ديني. ساند السنة والشيعة فئة الدروز، بينما وقفت طائفتا الروم الكاثوليك والروم الارثوذكس الى جانب الموارنة. حصلت معارك عديدة ليس في الجبل فحسب، بل في البقاع وجنوب البلاد ايضاً. في شمال الجبل تمكنت ثورة الفلاحين المسيحيين من تحقيق اهدافها. ولكن في الجنوب والبقاع انتصر الدروز بدعم من القوات العثمانية. **وبالنتيجة تعرض المسيحيون الى مذابح دموية**[٢٩]. كذلك انتقلت شرارة الحرب الدينية ايضاً الى دمشق. فالمسلمون هناك الذين استاؤا جداً من قرار ابراهيم باشا القاضي بمساواة المسيحيين بالمسلمين، والذي وافقت عليه الحكومة العثمانية عام ١٨٥٦[٣٠]، ومن تفوّق المسيحيين في المجال الاقتصادي، احرقوا الحيّ المسيحي في المدينة، وقتلوا الآلاف من سكانه. **هذه الأحداث دفعت بفرنسا الى التدخل**، بعد موافقة بريطانيا، وبروسيا، والنمسا، وايطاليا[٣١]. وبفضل تدخل القوات الفرنسية، جرى انقاذ المسيحيين الذين نجوا من المذابح. **فاحداث عام ١٨٦٠ تركت أهم أثر مؤلم في الحياة الاجتماعية والسياسية في لبنان.** فقد صبغ الحذر والخوف والحقد المواقف المتبادلة. اما الخوف بنوع خاص من تكرار تلك الاحداث، فدفع بالطوائف المسيحية الى البحث عن الحماية لدى الدول الاوروبية.

وفي عام ١٨٦١، توصل ممثلو هذه الدول في مفاوضاتهم مع الباب العالي الى اقرار نظام سياسي جديد، يقوم على انشاء اقليم عثماني مستقل في "لبنان الصغير"[٣٢]،

٢٨- "... كان الأعيان يديرون دائماً شؤون الدروز؛ بينما كان يمارس هذه المهمة لدى المسيحيين الممثلون المنتخبون، بتشجيع من مبادئ المساواة..."، حسب ما ذكر بطرس لبكي:
Boutros LABAKI, Rapports de force intercommunautaires et genèse des conflits internes au Liban. Beitrag zum KongreB des European Consortium for Political Research, Freiburg im Breisgau 1983, p. 10.

٢٩- Samir KHALAF, Persistence and Change in the 19th Century Lebanon, op. cit, p. 64 ff.

٣٠- كتب كارل ماكس الممتعض من هذا التحوّل الذي اخذته تلك الثورة الاجتماعية: "هل تخلّت اوروبا عن امتياز حماية اخوتها في الإيمان؟ لقد تخلّت عن ذلك لانها كانت تعتمد على تطبيق "حتي هومايون" الصادر في ١٨ شباط، لأنها اعتقدت بان الإصلاحات التي وعد بها والاصلاحات التي نفذت هي ذاتها... هذه الانتفاضة كان لا بدّ منها، عندما نعلم بان وضع المسيحيين لم يتحسّن، بل بالعكس زاد سوءاً" (١٩٦٠/٨/٢٥)
Karl MARX und Friedrich ENGELS, Werke, Bd. 15, Berlin 1961, p..148 f.

٣١- Selim BAZ (Ed.), Pièces diplomatiques relatives aux événements de 1960 au Liban, Beyrouth 1978.

٣٢- حول الأمور التالية يراجع:
Samir KHALAF, Persistence and change in the 19th Century Lebanon, op. cit. p. 83-121;

يضم الجبل والمنطقة الساحلية الواقعة في شمال وجنوب مدينة بيروت، ولكن دون هذه المدينة. وقد اخذت الدول الكبرى على عاتقها ضمان هذه المنطقة. فتقرر تعيين حاكم مسيحي غير لبناني على "لبنان الصغير"، **وانشاء مجلس ممثلين يتألف من ممثلين عن كل الطوائف. في البداية،** كان هذا **التمثيل متساويا** بقطع النظر عن نسبة عددها[٣٣]. **ولكن في عام ١٨٦٤ اصبح تمثيلا نسبيا.** وهكذا عرف هذا النظام تغييراً أساسياً. فترك جانباً عدد الطوائف، وبالتالي جرى التخلي مبدئيا عن المساواة في دورها السياسي، وأخذ بالاعتبار عدد الأفراد. فالنظام التمثيلي أخذ يستند الى معايير ديمغرافية، الامر الذي اعطى هذا التغيير لاحقاً بعدا سياسيا هاما جداً.

في تلك الفترة جرى تشريع لانجازات الثورة الاجتماعية، وألغيت امتيازات أسر الأعيان. وانيط بادارة الضرائب مهمة دفع رواتب موظفي الحاكم. وقام مجلس الممثلين بتحديد حجم الضرائب. وكانت الموازنة المقررة تؤدي غالبا الى خلافات مع الحاكم. **وهذا ما دفع الى نشوء تقليد برلماني ديمقراطي قوي.** وكنتيجة لعمل الحكام اصحاب القدرات، كان بالإمكان بناء ادارة فاعلة وقادرة ايضا. **هذا ما سمح باعتبار لبنان الصغير، حتى الحرب العالمية الأولى، احد اقاليم الامبراطورية العثمانية الأفضل ادارة وتنظيما.**

في الواقع، انفتح هذا البلد أكثر من السابق على التأثير الثقافي الغربي. تأسست فيه عدة مدارس أجنبية. وقد تحوّلت بسرعة جامعتان – الجامعة الاميريكية البروتستانتية في بيروت وجامعة القديس يوسف لليسوعيين – الى مؤسستين رائدتين للتعليم العالي في الشرق الأوسط[٣٤]. فبفضل الحريات المدنية تحول لبنان الصغير الى مركز يجتذب إليه الكتاب والادباء من المنطقة كلها. فحركة "النهضة"، اي حركة انبعاث اللغة العربية وآدابها، انطلقت من بيروت ومن لبنان الصغير[٣٥] حيث نشأت تيارات تمثل الافكار الجمهورية الليبرالية والعلمانية التي تتنافى مع نظام دولة

والدراسة الأكثر الماما بهذه المرحلة نشرها "سبانيولو":

John P. SPAGNOLO, France and Ottoman Lebanon, 1861-1914, London 1977.

٣٣- "اربعة موارنة، ثلاثة دروز، اثنان من الروم الارثوذكس، وواحد من الروم الكاثوليك، وواحد من السّنة، وواحد من الشيعة. وقد علّق على ذلك "جون ب سبانيولو" في كتابه المذكور ص ٨٩-٩٠: "النتيجة النهائية... كانت نظاماً دستورياً ذا أهمية أساسية وطّد الحياة السياسية في جبل لبنان خلال العقود الزمنية التالية. فضمانة الحفاظ على امكانية العيش السياسي لكل فئة، بقطع النظر عن عددها، جرى دمجها مع الاعتراف بتسلسل الأهمية بالاستناد الى القوّة العددية والاقتصادية والاجتماعية لكل منها".

John P. SPAGNOLO, Constitutional change in Mount Lebanon: 1861-1864, in: Middle Eastern Studies, 7 (1971)1, p. 25-48.

٣٤- Theodor HANF, Erziehungswesen In Gesellschaft und Politik des Libanon, op. cit, p. 66 ff.

٣٥- Albert HOURANI, Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939, London 1962; Carl BROCKELMANN, Geschichte der arabischen Literatur, Leiden 1942, p. 420.

العثمانيين التعددية والتيوقراطية، رغم كل الاصلاحات المحدثة. فنشأت هكذا القومية اللبنانية، الى جانب قومية سورية وأخرى عربية[٣٦].

اما التطوّر الاقتصادي والاجتماعي في لبنان الصغير فقد أخذ اتجاهاً اقلّ ايجابية. فقد اسهمت الثورة الاجتماعية وما نتج عنها من تشريعات في بروز طبقة ريفية صغيرة، ولكنها كانت حرة في قسم من الجبل. وهذا ما شكّل ظاهرة فريدة من نوعها في الشرق الأوسط بأسره. الا ان تزايد عدد السكان باطراد، نظراً الى تطوّر التعليم وتحسين الأوضاع الصحية، أدّى الى تضاؤل الاراضي الزراعية. فارتفع عدد الفلاحين الذين اضطروا بغية تأمين عيشهم، الى تحويل انتاجهم اكثر فأكثر نحو التصدير. فتربية دود القزّ لانتاج الحرير الخام اصبحت الزراعة الوحيدة التي استقطبت نصف اليد العاملة. وقد بلغ معدل انتاجها اكثر من ٦٠٪ من مجموع الانتاج الزراعي. ولكن هيمنة رأس المال الفرنسي في هذا القطاع كان لها تأثير واسع على طريقة استثمار الانتاج. كان يصنع منه محلياً ١٥٪ فقط، والباقي كان يصدّر كمواد أوّلية او كمواد نصف مصنعة[٣٧]. آنذاك لم تبرز الحاجة الى بناء مصانع محلية بسبب الرسوم الجمركية الضعيفة وامتيازات الاستيراد، التي فرضتها الدول الاوروبية على الامبراطورية العثمانية ذات الديون المرتفعة. ولكن في الثمانينات من القرن التاسع عشر انخفضت اسعار المواد الأولية للحرير في السوق العالمية، بسبب الزيادة المرتفعة في الانتاج الياباني[٣٨]. وهذا ما ادّى في لبنان الى ركود اقتصادي مزمن ذي نتائج وخيمة، كان اخطرها الهجرة المتزايدة لعائلات الفلاحين. فبين ١٨٦١ و١٩١٤ بلغ تقدير الذين هاجروا اكثر من ثلث سكان لبنان الصغير[٣٩]. وهكذا جرى تخفيف من اعباء نتائج الازمة الاقتصادية، خاصة ان المهاجرين كانوا يسهمون كثيراً في اعالة أسرهم التي بقيت في البلاد. ولكن الجانب السلبي لهذه الهجرة كان ايضاً بالغ الأهمية. فالى جانب الفلاحين الذين افتقروا بسبب الازمة الاقتصادية وسلكوا طريق الهجرة، غادر البلاد ايضاً عددٌ كبير من الفعاليات المؤهلة، خاصة الأطباء والمهندسون، والتجار، والصحافيون. توجهت "هجرة الادمغة" هذه بنوع خاص الى مصر. ويعود الفضل الكبير في تحديث هذا البلد

٣٦- George ANTONIUS, The Arab Awakening, New York 1946.

٣٧- Boutros LABAKI, Introduction à l'histoire économique du Liban. Soie et commerce extérieur en fin de période ottomane (1840-1914), Beyrout 1984.

٣٨- Paul SABA, The Creation of the Lebanese Economy-Economic growth in the nineteenth and early twentieth centuries, in: Roger OWEN (Ed.), Essays on the Crisis in Lebanon, London 1976, p. 1-22.

٣٩- Elie SAFA, L'émigration libanaise, Beyrouth 1960; Riad YOUNES, Die libanesische internationale Migrationsbewegung. Eine Literaturstudie, Freiburg 1976.

المضيف الى الخدمات التي قدّمها له هؤلاء المهاجرون ذوو الكفاءات العالية[٤٠].

ورغم الانحسار الاقتصادي، حصل في ذلك الوقت في لبنان الصغير تقدم اقتصادي جديد بالاهتمام. فقد جرى تحسين البنية التحتية، خاصة بناء الطرق وانشاء خط سكك الحديد بين بيروت ودمشق، وكذلك توسيع وتحديث مرفأ بيروت. في ظل انظمة مختلفة، **نمت بيروت ومعها لبنان الصغير في ارتباط وثيق اقتصادياً واجتماعياً**، الامر الذي جعل من بيروت عاصمة الأمر الواقع[٤١]. ازداد عدد سكانها بسرعة، خاصة بسبب هجرة اللاجئين المسيحيين من الشوف، وعلى أثر احداث ١٨٦٠، من الشام ايضاً. فبينما بلغ عدد سكان بيروت في مطلع القرن التاسع ٦٠٠٠ نسمة، وعام ١٨٦١ حوالي ٤٦٠٠٠، ارتفع هذا العدد عام ١٩١٤ الى ٢٠٠،٠٠٠ تقريباً. في تلك الاثناء عرفت المدينة بنية تحتية حديثة، مثل تأمين مياه الشفة، والاضاءة بواسطة الكاز، والترامواي، وخدمات البريد والبرق. كذلك انشئت فيها مستشفيات عديدة ومدارس، ومطابع ودور نشر. وتجدر الإشارة الى ان المدينة تحولت ايضاً الى مركز لعدد كبير من المؤسسات الصناعية والتجارية. وبعكس الحال التي كانت سائدة في مدن الشرق الأوسط الأخرى، **لم تكن هذه المؤسسات ملكاً للأجانب، بل للسكان المحليين**. ونظراً لارتفاع معدل الربح[٤٢]، نشأت طبقة ميسورة من ارباب العمل، كانوا بمعظمهم من المسيحيين[٤٣]، **خاصة من الروم الارثوذكس ومن الروم الكاثوليك**. وللمرة الأولى أخذت العلاقات بين الطوائف الدينية تتميز بطابع **الفروقات الاجتماعية**، دون بروز فروقات تذكر في الاوضاع الحياتية بين الفلاحين والعمّال[٤٤]، الى اية طائفة انتموا. فالمميّزات الاجتماعية برزت بالتالي بسرعة عبر تقليد طبقة ارباب العمل للملابس ولنوعية الحياة الإوروبية. وهذا ما لحقت به فوراً طبقة الموظفين والتجار الصغار. ولم تلبث ايضاً البورجوازية المسلمة في بيروت ان لحقت بهذا الركب، وان بنوع من الحذر والدراية.

٤٠- فيليب حتّي، المرجع المذكور، ص ٤٧٤

٤١- Leila Tarazi FAWAS, Merchants and Migrants in Nineteenth-Century Beirut, Cambridge & London 1983.

٤٢- Boutros LABAKI, Introduction à l'histoire économique du Liban, op. cit., p. 371,
احتسب لبكي زيادة القيمة في صناعة الحرير التي بلغت ٣٧٪ لصالح التجّار.

٤٣- Boutros LABAKI, Rapports de force intercommunautaires et genèse des conflits internes au Liban, op. cit., p. 14.
يشير الكاتب الى ان المسيحيّين كانوا اكثر تمثيلاً، بالنسبة لعددهم، بين اصحاب المصارف، ومصدري الحرير والتجار. كما كان معظم الأطباء والصيادلة من المسيحيين.

٤٤- كانت الطبقة العمّالية تتألف من اكثر من ٨٠ ٪ من المسيحيين (١٩١٢)، واكثريتهم من الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك. كما كانوا يلعبون دوراً رئيسياً فاعلاً في مختلف القطاعات الاقتصادية الحديثة وعلى كل المستويات الاجتماعية.

في تلك الفترة، حصلت مناوشات ثقافية تمكنت من لعب دور الى جانب التباينات الاجتماعية. فقد أشارت بعض التقارير عن الاوضاع في بيروت في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الى وجود عدد من العصابات، والى إحداث ادّت الى تقاتل بين المسيحيين والمسلمين. ولكن عكسٍ ما كان يحدث سابقاً، كان المواطنون خاصة القياديون من الفريقين يبذلون جهوداً حثيثة لتحاشي الانزلاق في متاهات تؤدي الى احداث عدائية دامية.

اما الحرب العالمية الأولى فقد أدّت الى سقوط الامبراطورية العثمانية، وبالنتيجة الى انشاء الجمهورية اللبنانية في حدودها الحالية[٤٥]. ولكن رحيل العثمانيين رافقه زرع الرعب في قلوب اللبنانيين. في عام ١٩١٤ الغي الحكم الذاتي في الجبل وبيروت، واعلنت الأحكام العرفية، واخضع البلد بكامله لسلطة الحاكم العسكري. وكانت سنوات الحرب سنوات جوع وقهر للبنانيين. فالندوات الفكرية والجمعيات السياسية في بيروت والجبل التي بدأت قبل اندلاع الحرب تبحث وتناقش مخططاتٍ مختلفة لمستقبل الشرق العربي، القي القبض على روادها ونكل بهم، كما اعدم شنقاً أهم اعضاء تلك الجمعيات عام ١٩١٥ و١٩١٦[٤٦]. ولكن بعد دخول القوات الفرنسية عام ١٩١٩ تكثّفت هذه المناقشات[٤٧]. وتركز البحث على ثلاثة مواضيع، هي: الوحدة العربية، الدولة السورية، واستقلال لبنان. **فالوحدة العربية** في إطار مملكة يرأسها الامير فيصل بدت ممكنة التحقيق، بعدما تمكن هذا الأمير من الدخول الى دمشق. وقد أيدت ذلك القوى السياسية الاسلامية، وكذلك بعض الاعيان من الروم الارثوذكس. اما **سوريا الكبرى** فقد طالب بها بعض المفكرين من ذوي الاتجاه العلماني[٤٨]، الذين كانوا يعتبرون ان سوريا الكبرى تضم اراضي دولة سوريا الحالية ولبنان وفلسطين، وليس الحجاز. ولكنهم رفضوا سلطة الأمير فيصل، لأن السوريين

٤٥- عن هذه المرحلة، راجع: Stephen H. LONGRIGG, Syria and Lebanon under French Mandate, London 1958; Eugénie E. ABOUCHIDID, Thirty Years of Lebanon and Syria (1917-1947), Beirut 1948; Albert HOURANI, Syria and Lebanon. A political essay, 3d ed., London 1954; Nicola Abdo ZIADEH, Syria and Lebanon, Beirut 1968; Walter Z. LAQUEUR, Communism and Nationalism in the Middle East, London 1956.

٤٦- Nagib DAHDAH, Evolution historique du Liban, 3. ed., Beyrout 1967, p. 225 ff.

٤٧- Meir ZAMIR, The Formation of Modern Lebanon, London u.a. 1985. p.38 ff.

٤٨- أهم ممثلي هذا التيار هم شكري غانم و جورج سمنه. وقد تأثرا كثيراً بكتابات الراهب اليسوعي البلجيكي "هنري لامنس". راجع: George SAMNE, La Syrie, Paris 1920
وقد كتب شكري غانم مقدمة لهذا الكتاب.
Henri LAMMENS, L'évolution historique de la nationalité syrienne Alexandrie 1919.
وَجدت فكرة سوريا الكبرى وقعاً قوياً جداً لدى المثقفين القياديين من الجاليتين اللبنانية والسورية في مصر.

المثقفين رفضوا حكم البدو. فنظراً الى طابعه العلماني، وجد هذا الاتجاه تأييداً لدى الاقليات من مختلف الطوائف. اما **فكرة استقلال لبنان** فقد وجدت دعماً فاعلاً من قبل اعضاء مجلس المستشارين في لبنان الصغير من جهة، ولدى السلطة الروحية المارونية من جهة أخرى. فقد اعتبر ذلك تأييداً من قبل القوى السياسية التي كانت منظمة جيداً في السابق. ولكن برزت بين القوميين اللبنانيين مدرستان. الأولى ارادت في الواقع العودة الى لبنان الصغير كدولة مستقلة، بعد ضم مدينة بيروت إليه. اما الثانية فاستهدفت بالمقابل "لبنان الكبير" المؤلف من المناطق التي ضمّها الى إمارته كل من الاميرين فخر الدين وبشير الثاني، واعتبرت هذه الحدود "تاريخية"، اي دولة لا تضم بيروت والجبل فحسب، بل ايضاً طرابلس وسهل عكار شمالاً، وسهل البقاع شرقاً، وجبل عامل جنوباً[٤٩]. المدرسة الأولى شدّدت على ان دولة صغيرة، ذات اكثرية مسيحية واسعة، تستطيع خدمة مصالح المسيحيين بصورة افضل، بينما اعتقدت المدرسة الثانية، بان المسيحيين - وخاصة الموارنة - هم في وضع قوي كافٍ يسمح لهم بممارسة تأثيرهم. فقد أخذت هذه المدرسة تروّج رؤيتها لدى الموارنة، ومن ثم لدى الحكومة الفرنسية التي كانت تتأرجح في البداية بين الصيغتين. ونظراً لرفض فرنسا القاطع اقامة مملكة للأمير فيصل من جهة، ونظراً من جهة ثانية لبروز إكثرية مارونية، وقد كانت "الجماعة الوحيدة التي عرفت بدقة ماذا تريد"[٥٠]، فقد حصلت تعبئة قوية في هذا الاتجاه[٥١]. وبعد تفويض فرنسا كدولة منتدبة على سوريا ولبنان من قبل جمعية الأمم، **اعلن الجنرال غورو في اول ايلول عام ١٩٢٠ انشاء دولة "لبنان الكبير".**

فضل القوميون اللبنانيون نيل الاستقلال، وذلك بقبول وضع لبنان الكبير تحت الانتداب اولاً، مع وعد بتحقيق الاستقلال التام[٥٢] لاحقاً. فضلوا ذلك بدلاً من عدم

٤٩- بدأت فكرة "لبنان الكبير" تنتشر بقوة منذ مطلع هذا القرن بين المغتربين اللبنانيين في باريس، ونيويورك، والقاهرة. وقد تشكلت بنوع خاص خلال سنوات الحرب قوى ضاغطة على الحكومات في تلك الدول.

٥٠- كمال صليبي، المرجع المذكور، ص٢٥

٥١- انطلقت المبادرة عندما قامت بعثة من رجال الدين المسيحيين برئاسة البطريرك الياس الحويّك بالسفر الى مؤتمر السلام في باريس، حيث فاوض الحويّك ايضاً باسم المجلس التمثيلي.

٥٢- المادة ٢٢ من شرعة عصبة الأمم ميّزت بين ثلاثة انواع من أشكال الانتداب.

الانتداب C (الذي طبّق على جنوب غرب افريقيا وبعض مناطق الباسيفيك الجنوبية)، يعطي الدول المنتدبة حق ادارة هذه المناطق كجزء من اراضيها.

والانتداب B (الذي طبّق على "توغو"، و"الكاميرون" وافريقيا الشرقية الالمانية سابقاً)، يعطي الدول المنتدبة حق ادارة هذه المناطق مثل المستعمرات، ولكن تحت اشراف عصبة الامم. اما الانتداب A فقد لحظ للدول التي كانت تابعة سابقاً للامبراطورية العثمانية التي "بلغت مستوى من التنمية يسمح بالاعتراف بها مؤقتاً، كأمم مستقلة، ولكنها ما زالت بحاجة الى مساعدة ادارية من قبل قوة انتداب كي تتمكن من ادارة شؤونها بنفسها".

تحقيق انشاء دولة لبنان الكبير اطلاقاً. بالنسبة لهم، وبالأخص بالنسبة للموارنة، كان تأسيس هذه الدولة ختاماً لتاريخهم الطويل في البحث عن الحرية والاستقلال. لم يرحّب كثيراً بالانتداب الفرنسي، ولكن قبل به نظراً للهدف الكبير الذي يمكن تحقيقه من خلاله.

بالنسبة لأكثرية المسلمين اللبنانيين شكّل لهم هذا الأمر، اي ضمهم الى الدولة الجديدة ووضعهم تحت سلطة الانتداب الفرنسي، "**صدمة حقيقية**"[٥٣]. فالدولة الاسلامية الكبيرة والأخيرة انهارت تحت ضربات الدول الاوروبية، بعد ان اضعفتها خلال القرون الماضية، وجعلتها مرتبطة بها اقتصادياً، "واشتركت في حكمها" مراراً. وكمسلمين عرب لم يشعروا ابداً بالارتياح الى سيطرة الاتراك في بلادهم. كانوا يفضلون قيام دولة عثمانية فدرالية، او بالأحرى قيام دولة اسلامية عربية جديدة، او كأقلية قيام دولة كبيرة علمانية للعرب، او على الأقل للسوريين العرب. ولكن لم يرغبوا اطلاقاً، بقيام دولة لبنانية، يتحولون فيها، لأول مرة في تاريخهم، ليس الى شعب الدولة فحسب، بل، وفي اسوأ الاحوال، الى أقليّة، وفي افضل الاحوال، الى أقلية بين اقليّات. فدخولهم تحت سلطة الانتداب الفرنسي كان يعني بالنسبة لهم، اضافة الى فقدان النفوذ والسلطة، إهانة كبيرة لشعورهم بالأهمية الذاتية.

لقد اظهروا مقاومة في البداية، اذ قاموا بإعتداءات متواصلة خاصة على القرى المسيحية في جنوب لبنان. ولم تتوقف الا بعد وصول القوات الفرنسية[٥٤]. ولكن المقاومة المدنية[٥٥] دامت مدة اطول، اذ رفض عدد كبير من المسلمين تسجيل اشارة "لبناني" على اوراقهم الشخصية الثبوتية. قاطعوا ايضاً عملية التعداد السكاني الذي حصل عام ١٩٢١، والانتخابات عام ١٩٢١ و١٩٢٥، التي نظمت لاختيار مجلس لبناني جديد للشورى. فاعيانهم، وفي مقدمتهم رجال الدين والقضاة والمخاتير وكبار الملاكين عقدوا مؤتمرات في عام ١٩٢٣و١٩٢٦و١٩٢٨و١٩٣٦، طالبوا خلالها بحق الاختيار الذاتي بالانضمام الى سوريا. كذلك امتنع خريجو المدارس والجامعات المسلمون عن الالتحاق بنظام الموظفين الحكومي، كي لا يتحولوا الى متعاونين مع العدو.

اتّسمت الدولة الجديدة منذ البداية **بتناقضات عميقة حول شرعيتها**. بالإضافة الى

٥٣- Salim NASR, L'Islam politique et l'Etat libanais (1920-1975), in: Olivier CARRE (Ed.), L'Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd'hui, Paris 1982, p. 33.

٥٤- انها ذات القرى التي شكلت منذ عام ١٩٧٨ نواة لميليشيات الرائد سعد حدّاد المتعاون مع اسرائيل، وبعده العماد انطوان لحد.

٥٥- راجع هنا سليم نصر، المرجع المذكور، ص٣٤-٣٥

ذلك كانت التناقضات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة بين المناطق التي كانت سابقاً تشكل لبنان الصغير، والمناطق التي ضمّت اليه من جديد. فبيروت كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجبل الذي يحيط بها. ولكن طرابلس وصيدا، وفيهما مرفآن، كانا يرتبطان اقتصاديا بمنطقة خلفية سورية، شعرتا باضعاف دورهما. وكذلك فصل سكان البقاع عن الشام وسكان جنوب لبنان عن حيفا. في لبنان الصغير، وخاصة في المناطق ذات الأكثرية المسيحية، كانت تقوم طبقة من المزارعين والفلاحين المستقلين، بينما في المناطق الشرقية والجنوبية كانت تعيش طبقة من الأجراء المزارعين المرتبطين مباشرة بكبار ملاكي الاراضي الزراعية. وتجدر ايضا الإشارة الى انه منذ عام ١٨٦١ اسهم نظام التربية والتعليم في تحقيق تقدم كبير في منطقة لبنان الصغير. بينما بقي نظام التعليم في الشمال والشرق والجنوب، اي في المناطق التي كانت خاضعة مباشرة للحكم العثماني، في حالة يرثى لها حتى عام ١٩٢٠.[٥٦] فالمؤسسات الصناعية كانت عمليا متوفرة فقط في بيروت والمنطقة الوسطى من الجبل، كما كانت حالة الاتصالات والبنية التحتية متقدمة ومتطورة في لبنان الصغير بالمقارنة مع المناطق التي ضمت اليه. وبالاختصار، كانت الدولة الجديدة من حيث الوضع الاجتماعي والاقتصادي نموذجاً كلاسيكياً بين وسط البلاد والمناطق النائية الحدودية.

فالمسيحيون، وخاصة الموارنة، ارادوا لبنان الكبير. ولكن منذ انشائه، طرح التساؤل حول امكانياتهم لإعطائه الشكل الذي يريدون. في لبنان الصغير كانوا يشكلون ٨٥٪ من مجموع السكان، والموارنة، اكثر من ٦٠٪. حتى مدينة بيروت كانت تضم اكثرية مسيحية تتجاوز ثلثي عدد سكانها. ولكن بما ان المسلمين كانوا يشكلون في المناطق الجديدة حوالي ثلثي السكان، **فلم يعد المسيحيون يشكلون في لبنان الكبير الا اكثرية ضئيلة فقط**، وذلك بفضل هجرة الأرمن من قيليقيا الى لبنان في مطلع العشرينات. وبينما كان لبنان الصغير يضم مسيحيين ودروزا تعايشوا مدة طويلة من الزمن سوية، رغم الاحداث المريرة التي عرفها تاريخهما، فان لبنان الكبير جلب معه مشكلة تنظيم تعايش مناطق ذات تطوّر تاريخي متباين تعيش فيها مجموعتان دينيتان متساويتان تقريبا، بالإضافة الى عدد كبير من الطوائف الدينية المتفرقة، والتي لا تستطيع اطلاقا تأليف أية أكثرية.

نظراً لتعقيد هذه الانطلاقة في البداية، تجدر الإشارة الى **روعة التفاؤل والثقة**

٥٦- عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كان يوجد في المناطق الواقعة تحت السيطرة العثمانية والتي اصبحت لاحقاً مناطق لبنانية، ١٢٥ مدرسة ابتدائية وثلاث مدارس ثانوية فقط. ولم تكن لغة التعليم فيها العربية بل التركية. كان يرتادها بصورة رئيسية اولاد الموظفين والعسكريين الاتراك واقليّة من التلامذة اولاد الطبقة السنيّة العليا التي كانت تقطن في المدن وذات الاتجاه والميول التركية القوية. راجع Theodor HANF, Erziehungswesen in Gesellschaft und Politik des Libanon, op. cit. p. 72.

بالنفس التي دفعت بالقيادات المسيحية الى بناء الدولة الجديدة. يعود ذلك الى الثقة وعملية التطور الديناميكية التي حولت لبنان الصغير الى نموذج يحتذى به في الشرق من جهة. ومن جهة ثانية، كان الأمل كبيراً بمساعدة سلطة الانتداب الفرنسية[٥٧]. في الواقع كان المسيحيون اللبنانيون حتى قبل الانتداب منفتحين على الثقافة الاوروبية وبنوع خاص على الثقافة الفرنسية. فاللغة الفرنسية كانت قد اصبحت والى حدّ بعيد لغتهم الاجنبية الأولى. وقد سعت عائلات كثيرة الى اتقان اللغتين العربية والفرنسية. ولم يضعف ذلك اطلاقاً مهمة الثقافة الشرقية، بل العكس. فعدد من روّاد النهضة الادبية العربية في القرن التاسع عشر كانوا يجيدون اللغتين[٥٨]، وينظرون الى العلاقة مع اوروبا كحافز يدعم الثقافة الذاتية، وليس كتهديد كما كان يعتقد عدد غفير من المسلمين. "وبما ان الغرب مسيحيٌّ لم يعتبر المسيحيون اللبنانيون الغربَ غريباً عنهم. في الواقع كانوا يشعرون بنوع من التشابه والتماثل معه. كانوا يميلون الى اعتبار ثقافة اوروبا كثقافتهم الخاصة. كانوا يتماثلون بالغرب بعفوية، دون الحاجة الى الاعتذار"[٥٩]. **لم يشكل التحديث بنظرهم اية صدمة**، بل تقدماً. فقبول فكرة المساواة الجمهورية كانت فاعلة في نشوء ثورة الفلاحين وفي القضاء على الامتيازات التقليدية. تاريخ لبنان الصغير أشار الى ان الحريات المدنية تستطيع ان تؤدي الى حياة افضل. فاحداث القرن التاسع عشر، وارتباطها بقوة الغرب السياسية لم تشكل لهم اي تهديد بل اعتبروها ضمانة لأمنهم.

وبالرغم من رغبة القادة المسيحيين في لبنان عام ١٩٢٠ بالحصول حالاً على الاستقلال التام، الاّ انهم قبلوا بتشكر وامتنان مساعدة القوة المنتدبة في بناء دولتهم الجديدة. في الوقت نفسه، كانوا يدركون تماماً ضرورة الحفاظ على خصوصيات بلدهم ومؤسساته تجاه الحكام والموظفين الفرنسيين غير المدركين والملمين كفاية بوقائع وحساسيات المجتمعات الشرقية. فقد تمّ الترحيب بإقامة جهاز حكومي واداري حديث وتنظيم شؤون العدل وفقاً للنموذج الفرنسي، وكذلك انشاء نظام تربوي حكومي، ووضع مناهج تعليمية، واقرار امتحانات رسمية تخضع لها كل المؤسسات التعليمية، بما فيها المدارس الخاصة التابعة للطوائف الدينية. اما فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للطوائف، التي اكتسبت على مرّ القرون، فلم يشأ السياسيون اللبنانيون مسّها اطلاقاً، بعكس التصورات اليعقوبية التي كان يطلقها عدد كبير من الاداريين في جهاز الانتداب الفرنسي. وهكذا نجح القادة اللبنانيون خلال المفاوضات المتعلقة

٥٧- راجع Daniel LERNER, The Passing of Traditional Society. Modernizing the Middle East, Glencoe 1958, p. 170 ff.

٥٨- Carl BROCKELMANN, op. cit. p. 420.

٥٩- Kamal S. SALIBI, The Personality of Lebanon in Relation to the Modern World, in: Leonard BINDER (ed.), op. cit., p. 263ff.

بمهام الانتداب في الحفاظ على هذه الحقوق[٦٠]. وهذا ما أدّى بالتالي الى **المساواة بين كل الطوائف**. فالشيعة الذين كانوا يعاملون في العهد العثماني كسُنة، تم الاعتراف بهم عام ١٩٢٦ كطائفة مستقلة[٦١].

ان أهم القرارات الدستورية السياسية التي اتخذت في عهد الانتداب تميّزت بطابع التسوية بين المفاهيم اليعقوبية لدولة مركزية من جهة، وبين الاعتراف بواقع سياسي لعدد من التجمعات المستقلة والمتمايزة من جهة أخرى. فأول قرار اتخذ عام ١٩٢٢ كان بشأن **نظام الاقتراع لمجلس الممثلين**، اي المجلس النيابي فيما بعد. جاء في قانون الانتخاب آنذاك ان كل نائب يمثل الأمة كلها. وقد حُدّد ايضاً في هذا القانون توزيع مقاعد النواب بالتساوي وفقاً لحجم كل طائفة[٦٢]. ونظراً لتكوين كل دائرة انتخابية، جرى تخصيص مقاعد لمختلف الطوائف. الاّ ان النواب يُنتخبون من كل المواطنين بقطع النظر عن انتمائهم الطائفي. فمجلس الممثلين، الذي قام في الوقت نفسه بدور مجلس كلف بوضع دستور للبلاد، قرر بصراحة تامة الاحتفاظ بقانون الانتخاب هذا، كما برّر الأسباب الموجبة في بيان صدر عنه، مشيراً الى ان التخلي عن التمثيل النسبي للطوائف سيعرض التوازن في البلاد للخطر، وسيثير فئة ضد أخرى. وهذا ما سيؤدي الى بروز العداوات والاضطرابات. فلابدّ اذاً لمجلس النواب ان يعكس صورة البلد الذي يتألف سكانه من طوائف ذات معتقدات دينية وعادات وتقاليد معيّنة، علماً ان هذه الطوائف تلعب في لبنان وما زالت دور الاحزاب السياسية[٦٣]. سيجري الحديث لاحقاً عن نتائج هذه الصيغة الاقتراعية.

اما القرار الثاني المهم، فكان **إقرار دستور للجمهورية اللبنانية**، بقي حتى عام ١٩٩٠ ساري المفعول، رغم بعض التعديلات. تشابه هذا الدستور بكثير من

٦٠- المادة السادسة من شرعة الانتداب: "على الدولة المنتدبة ان تقيم... نظاماً قضائياً يؤمن للسكان الأصليين كما للأجانب الضمانة الكاملة لحقوقهم. واحترام نظام الأحوال الشخصية لمختلف الشعوب ومصالحها الدينية ينبغي تأمينه كاملاً". LeThe Mandate for Syria and Lebanon, 24 July 1922, in: League of Nations Official Journal, August 1922, p. 1013-1017.

٦١- Pierre RONDOT, Les institutions politiques du Liban, op. cit., 66.

٦٢- راجع القرار رقم ١٣٠٧ بتاريخ العشر من أذار ١٩٢٢

"Il est établi un quotient électoral qui s'obtient en divisant le total de la population électorale par le nombre des membres du conseil administratif à élire. Dans chaque municipe et Sandjak un siège au moins est attribué à tout rite comportant le quotient électoral... Aucun rite ne peut avoir, pour l'ensemble des circonscriptions de l'Etat, ni plus ni moins de représentants que le nombre auquel lui donne le chiffre total de ses ressortissants dans l'Etat, divisé par le quotient électoral."

٦٣- تقرير اللجنة الدستورية برئاسة شبل دموس، ذكره Pierre RONDOT, Les Institutions politiques du Liban, op. cit., p. 80

توجهاته الرئيسية مع دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة[٦٤]: اي جمهورية برلمانية تلحظ دورا قويا لرئيسها[٦٥].

في المادة الأولى حُدِّد لبنان كدولة موحدة – اي "كجمهورية واحدة لا تتجزأ". كما تضمن هذا الدستور تحديدا دقيقاً واضحاً لحدود لبنان الجغرافية، مشددا على عدم امكانية فصل اي قسم عنه، وكان هذا **فعل ايمان "بلبنان الكبير"**. ومع تحديد الدولة بمفاهيم متأثرة باليعقوبية وتركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، وُضعت في الدستور ضمانات لتأمين حقوق الطوائف. فالمادة التاسعة لم تضمن حرية الفكر وحق الحرية الدينية فحسب، بل قانون الأحوال الشخصية لكل طائفة ايضاً. وكذلك اعطت المادة العاشرة الطوائف الحق في ان تكون لها مؤسساتها التربوية الخاصة، وان يكن ذلك تحت اشراف الدولة.

يستنتج من قانون الانتخاب، ومن بعض مواد الدستور، بان واضعيها ارادوا تثبيت لبنان الكبير بأي ثمن كان، كما شدّدوا بالتالي، داخل الدولة الجديدة، على **احترام مصالح كل الطوائف**. في هذا الإطار ومع تثبيت المؤسسات السياسية والادارية بدأ يتراجع الرفض المطلق للدولة من قبل اكثرية المسلمين، وأخذ القبول بالأمر الواقع يتنامى ويتزايد. فاعترف المسلمون بالمساوىء التي لحقت بهم بسبب مقاطعتهم في الاشتراك في جهاز الخدمة العامة. وقد رأوا ايضا ان سياسة الدولة تخدم مصالحهم. فالبنية التحتية والخدمات العامة في المناطق الجديدة أخذت تنمو وتتطوّر، واحياناً كانت تعطى لهم افضلية معيّنة[٦٦]. وقد برز ذلك بوضوح كلي في قطاع التعليم. فالنظام التربوي الذي وُضع في عهد الانتداب جرى تخطيطه وفقا لمعايير تعويضية. وقد جاء لصالح المناطق الجديدة التي كانت محرومة من وجود بنية تربوية سابقاً. **وفي الواقع، جاءت المدارس الرسمية بغالبيتها وكأنها مدارس للمسلمين فقط.**

وهناك عامل آخر أسهم في تغيير موقف المسلمين من الدولة اللبنانية، ألا وهو التغيير في موقف القوميين العرب في الدول الحديثة الأخرى في الشرق[٦٧]. فهدف وحدة الدولة وُضع جانباً مقابل الوصول الى انسحاب قوات الانتداب والحصول على الاستقلال الكامل. وفي سبيل تحقيق ذلك في لبنان، كان من الضروري الوصول الى توافق مع القوى السياسية لدى الطوائف المسيحية.

وهكذا بدأ المسلمون اللبنانيون يستغلون الفرصة التي سمحت لهم بالاشتراك

٦٤- أشار بعض الكتبة الى تشابه بين الدستورين المصري والبلجكي آنذاك.

٦٥- حول هذا الموضوع سيجري التوقف ايضاً لاحقاً.

٦٦- راجع سليم نصر، المرجع المذكور، ص٣٧

٦٧- ذات المرجع

الفعلي في تولي شؤون الدولة اللبنانية[٦٨]. فاشتركوا في التعداد السكاني الذي حصل عام ١٩٣٢، والذي كشفت نتائجه بان المسيحيين لا يشكلون الا اكثرية ضئيلة جداً. وفي ذات السنة ترشّح لأول مرة مسلم لمنصب رئاسة الجمهورية. ومنذ عام ١٩٣٤ اخذ المسلمون اللبنانيون يشاركون تماماً في السياسة. ومنذ ذلك الحين اعطي منصب رئاسة الوزراء الى سياسي من السنة. وقد تمّ التراجع عن مقاطعة الادارة الرسمية. وهذا ما دفع بالمسلمين الى تبوؤ المناصب الادارية العائدة اليهم وفقاً لمبدأ النسبة العددية لكل طائفة.

وفي الطوائف المسيحية حصل استقطاب حول اتجاهين سياسيين مختلفين. تنظم الاتجاه الأول ضمن اطار حزب "الحركة الوطنية" بزعامة آميل اده. كان هذا الحزب قد اخذ موقفاً متحفظاً من فكرة انشاء لبنان الكبير، لأنه كان يعتبر لبنان بالدرجة الأولى موطناً لمسيحيي الشرق. اما الاتجاه الثاني الذي تمثل في الحزب الدستوري بزعامة بشاره الخوري، فقد اراد ان يكسب مشاركة كاملة من قبل المسلمين في حكم الدولة الجديدة، وذلك بإقامة تحالف مسيحي-مسلم واسع على أسس قوية. فبينما كان حزب الكتلة الوطنية يتمنى اطالة عهد الانتداب الفرنسي، طالب الحزب الدستوري باعلان الاستقلال الكامل سريعاً. هذا كان موقف البورجوازية المسيحية والمسلمة في المدن التي اكتشفت بان لمصالحها طابع مشترك كبير. فالتجار المسيحيون مثلهم مثل التجار المسلمين، تركز اهتمامهم على تعزيز اعمالهم التجارية مع محيطهم العربي، حتى مع الدول التي كانت تحت الانتداب البريطاني. وهذا ما كان يقاومه الانتداب الفرنسي. فكانوا في الواقع ومنذ وقت طويل يتعاونون سوية في ميدان التجارة، وهذا ما دفعهم ايضاً الى التعاون السياسي.

في عام ١٩٣٦، عُقد آخر مؤتمر اسلامي، جرى خلاله ايضاً المطالبة مرة أخرى بضم المناطق الحدودية الى سوريا. وفي ذات السنة حصل اتفاق بين انصار ثلاثة اتجاهات قومية كانت تتنافس بعضها منذ القرن التاسع عشر، وانتظمت في تنظيمات مناضلة. فالقوميون اللبنانيون المناضلون شكلوا **حزب الكتائب اللبنانية**، وانصار القومية السورية شكلوا "**الحزب القومي السوري**"، وكذلك القوميون العرب المناضلون شكلوا **حزب النجّادة**[٦٩]. ولم تتمكن هذه المنظمات الثلاث من تعبئة عدد كبير من انصارها. فبينما كانوا يقومون بتدريبات شبه عسكرية وباستعراضات في الشوارع، مطالبين كل منهم باستقلال معيّن، ويشتبكون احياناً مع الجنود السانغاليين التابعين لسلطة الانتداب، بدأت في مساكن البورجوازية في بيروت مناقشات مكثفة

٦٨- راجع حول هذا الموضوع Najla ATIYAH, The Attitude of the Lebanese Sunnis Toward the State of Lebanon, Ph. D. Thesis, London University 1973

٦٩- حول هذه المنظمات يراجع فيما بعد.

ومفاوضات بين الأعيان والنواب والزعماء من طائفتي السنة والموارنة، يدعمهم غالباً مصرفيون وتجار كبار ينتمون الى طائفتي الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك. وكان هؤلاء من ممثلي الطوائف والطبقات التي كانت لها مصلحة كبيرة في تعاون ناجح بين المسيحيين والمسلمين. وهنا دارت الامور حول "تسوية تاريخية" كبيرة لا أكثر ولا أقل، على حدّ قول سليم نصر[٧٠]. اما أهم المتحدثين باسم هذا الاتجاه فكان **رياض الصلح وبشاره الخوري، السياسيان الأكثر شعبية لدى السنة والموارنة**. ومن الوسطاء والادمغة السياسية المخططة، برز بنوع خاص هنري فرعون، وميشال شيحا، وهما اصحاب مصارف، الأول من الروم الكاثوليك، والثاني من الكلدان. اما ميشال شيحا فكان منذ بداية العشرينات رائد مدرسة فكرية وصفها بطرس لبكي[٧١] "بالكونفيفيالية" اي "التعايشية"، لكونها استهدفت تعايش فئات مختلفة متنوّعة او نشوء نوع من القومية اللبنانية التوفيقية.

ميشال شيحا[٧٢]، احد روّاد الدستور، رأى مصير لبنان مرتبطاً بشعبه كما يرتبط بجغرافيته: "التعددية هي قدرنا". فالتعايش له طابع داخلي وطابع خارجي. فالتعايش الداخلي لا يمكن ان ينجح الا عبر ضمان شروط حرة. والتعايش الخارجي لا أمل به الا بالتعاون مع العرب، خاصة مع سوريا. وتبيّن بحكم الضرورة، وفي سبيل الاستمرار الاقتصادي، ان يحصل تعاون ايضاً مع كل الدول. والى جانب الحفاظ على الثقافة اللبنانية-العربية لابدّ من تعزيز تعدد اللغات. يستطيع لبنان ان يصمد عندما لا يمارس تجارة السلع وتأمين الخدمات فحسب، بل تجارة الفكر ايضا. وهذا ممكن فقط عندما تؤمن في البلد حرية الفكر وتعدديته. ان قومية تقوم على تعايش داخلي هي الصيغة اللبنانية ذات "المحبة الذاتية الجماعية".

اما صهره هنري فرعون فقد عبّر عن هذه الافكار في شعار مبسّط: "من الممكن ان لا يكون كل المواطنين "لبنانيين بالقلب" (Libanais de coeur)، ولكن تستطيع السياسة الحكيمة ان تجعل منهم على الأقل "لبنانيين بالعقل او بالمصلحة" (Libanais de raison)[٧٣]

أخيراً، وفي عام ١٩٤٣، جرى تثبيت هذه المبادىء في اطار **"التسوية التاريخية"** التي عرفت بالميثاق الوطني.

٧٠- راجع سليم نصر، المرجع المذكور، ص ٣٧.

٧١- Boutros LABAKI, Rapports de force intercommunautaires et genèse des conflits internes au Liban, op. cit.

٧٢- راجع Michel CHIHA, Visage et présence du Liban, Beyrout 1964.

٧٣- من مقابلة مع المؤلف، ١٩٧٩

٢ - الميثاق الوطني ونظام النسبة

أدّت الحرب العالمية الأولى الى نهاية الامبراطورية العثمانية. وجلبت الحرب العالمية الثانية نهاية لسلطة الانتداب[٧٤]. في حزيران ١٩٤١، احتلّت القوّات البريطانية وقوات فرنسا الحرة التي كانت تابعة لحكومة "فيشي" مناطق الانتداب، سوريا ولبنان. وتحت الضغط البريطاني اعلن الجنرال "كاترو" بتكليف من الجنرال "ديغول" استقلال لبنان في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٤١. ولكن السلطات الفرنسية استخدمت كل الوسائل الممكنة لتأخير تنفيذ هذا الإعلان. وهكذا، وبطريقة غير مباشرة، قدموا خدمة جلّى للبنانيين فتكاتفوا وتضامنوا اكثر من اي وقت مضى. فانتخابات ١٩٤٣ أدّت الى فوز ساحق للقوى السياسية التي طالبت بتحقيق سريع وفوري للإستقلال. انتخب بشاره الخوري رئيساً للجمهورية. كما كلّف رياض الصلح بتشكيل الوزارة، التي ضمّت ممثلين عن الموارنة، والسنة، والشيعة، والروم الارثوذكس، والروم الكاثوليك والدروز. وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٤٣، قرّر مجلس النوّاب بالإجماع عدداً من التعديلات الدستورية، خاصة الغاء المواد المتعلقة بالانتداب، والتركيز على تدعيم استقلال لبنان. ولكن ردّة الفعل الفرنسية لم تتسم بالحكمة والروية. في الحادي عشر من تشرين الثاني، القي القبض على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وثلاثة وزراء من الحكومة الجديدة، وتمّ اعتقالهم. وهذا ما أدّى الى انتفاضة شديدة من قبل اللبنانيين. فالمنظمات المناضلة في سبيل القومية اللبنانية والقومية العربية، اي الكتائب والنجّادة، شكلت قيادة مشتركة، واعلنت اضراباً عاماً مفتوحاً في سائر انحاء البلاد، ونظمت المظاهرات الشعبية. وفي الجبل، شكل وزيران نجيا من الاعتقال، حكومة طوارىء قررت استبدال العلم المثلث الألوان بعلم احمر وابيض واحمر، تتصدره شجرة الارز، كعلم وطني. فأمام الانتفاضة الشعبية اللبنانية من جهة، وإزاء الضغوط البريطانية والإميريكية من جهة ثانية، اضطرت الحكومة الفرنسية التي اتخذت في الجزائر مركزاً لها، ان ترضخ للأمر الواقع. فأطلق في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٣ سراح رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء، وعادوا الى بيروت حيث استقبل موكبهم بمظاهرات الفرح والابتهاج. منذ ذلك التاريخ، تحول يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني الى عيد وطني. بعد عودتهما الى بيروت القى الرئيس بشاره الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح، خطابات عديدة عبّرا فيها عن الاتجاهات الأساسية التي حصل تفاوض حولها منذ عام ١٩٣٦، والآيلة الى تثبيت أسس العمل المشترك.

٧٤- عن احداث الاستقلال راجع مذكرات بعض الذين شاركوا فيها:
Camille CHAMOUN, Crise au Moyen-Orient, Paris 1963; Georges CATROUX, Dans la bataille de la Méditerranée, Paris 1949; Georges CHARAF, Communautés et pouvoir au Liban, Beyrouth 1981, p. 235-251. بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ٣ أجزاء، بيروت ١٩٦٠.

ونظراً لعدم تثبيت هذه الأسس خطياً، اتفق على تسمية ذلك الاتفاق "**بالميثاق الوطني**"، او باتفاق الجنتلمان[٧٥].

اعتمد الميثاق عدداً من التنازلات والضمانات، تتعلق بصيغة التسوية حول هوية البلاد وتوزيع السلطة بين الطوائف. بموجب هذه التسوية، يمتنع المسيحيون عن طلب الحماية من الدول الغربية. وبالمقابل يمتنع المسلمون عن المطالبة بالوحدة مع سوريا او مع اي اتحاد عربي. فلبنان ينبغي ان يكون "**لا شرقاً ولا غرباً**"، **بل بلداً مستقلا تماما**. ينبغي على لبنان ان يحافظ على ارتباطاته الثقافية والروحية مع الغرب، وان يتعاون بطريقة وثيقة مع كل الدول العربية، طالما اعترفت هذه الدول بسيادته. بالنسبة للخلافات العربية، على لبنان ان لا يتدخل فيها اطلاقاً. فقد حُدِّد **كبلد "ذي وجه عربي ولغة عربية"**، وكجزء من العالم العربي، **ولكن "ذو طابع خاص". على كل الطوائف ان تشارك في ممارسة السلطة**، كما تعطى الطوائف الكبرى الوظائف الرئيسية في الدولة: رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للسنة[٧٦]. بالنسبة لتوزيع الحقائب في الوزارة والوظائف في الادارات العامة، حدّدت المادة ٩٥ من الدستور التي عُدّلت في الثامن من تشرين الثاني ١٩٤٣، في ان يكون هذا التوزيع "بصفة مؤقتة"، وسعياً نحو العدالة والتجانس، كما ينبغي ان تمثل الطوائف بطريقة متوازية في الوظائف العامّة وفي تشكيل الحكومة، ولكن دون ان يمسّ ذلك بمصالح الدولة.

"رينيه عجّوري"، العالم السياسي اللبناني، الذي كان احد المعلقين السياسيين الأكثر تأثيراً خلال سنوات طويلة، وصف الميثاق الوطني بانه "تعبير غير مكتوب لارادة الأقليات اللبنانية المختلفة، في العيش سوية في إطار دولة مستقلة وذات سيادة"[٧٧]. تجسّدت هذه الإرادة في تسوية تتطلب تنازلات في القضايا السياسية الرئيسية من كل الفئات. وقد وُصف ذلك غالباً "بالدستور غير المكتوب". ولكن في الواقع، حجّم هذا الميثاق اطار العمل السياسي، اكثر ممّا يسمح به الدستور. هناك أمور يتساهل بها الدستور، ولكنها تتعارض مع مبادىء الميثاق الوطني. يعبّر الميثاق عن مضمون هوية البلد، ويحدّد التوجيهات المتعلقة بالسياسة الخارجية، والمبادىء الأساسية لتوزيع السلطة. اما الدستور الذي يتّسم بفلسفة يعقوبية، ويقرر سلطة الأكثرية فقد اعطى لبنان **عبر الربط بين الدستور وقانون الانتخاب والميثاق الوطني نظاماً توفيقياً واضحاً**. فلم يعد يحكم من قبل اكثرية بسيطة، بل دائماً من

٧٥- راجع Fahim I. QUBAIN, Crisis in Lebanon, Washington 1961, p. 17f.

٧٦- اوضح كميل شمعون بدقة، في المرجع المذكور، ص ١١٨: "تعود رئاسة الجمهورية الى المسيحيين ورئاسة الحكومة الى المسلمين. وفيما يتعلق بمجلس النواب،قبل الجميع النسبة الحالية اي ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة للمحمديين".

٧٧- راجع L'Orient, 6.4.1957

قبل **تحالف كبير**. فكل الطوائف الكبيرة تتمتع واقعياً **بحق النقض** او الفيتو. فتشكيل الحكومة وتوزيع الوظائف العامة يحصلان بموجب المادة ٩٥ من الدستور حسب **نظام النسبة**. المادتان التاسعة والعاشرة تضمنان لكل الطوائف **استقلالية ثقافية**. وفي إطار أشكال أخرى من الحكم يسمح بها الدستور، اسهم الميثاق في إقامة واقع دستوري ديمقراطي توفيقي: **فالقرارات الهامة** لا يمكن ان تؤخذ باكثرية بسيطة، **بل استنادا الى تسوية واجماع.**

ان صياغة الميثاق الذي جاء نتيجة تسويات، تسمح باجتهادات وتفاسير وافرة. لذلك تحولت السياسة في لبنان المستقل الى مناقشات حول تفسير الميثاق، حتى غدا في النهاية عرضة للشك. في البداية كان موضوع النقاش، **ربط الميثاق بنظام نسبي متصلب في الدولة والادارة**. في اللغة السياسية كانت تستخدم غالبا كلمة "ميثاق" وكلمة "نسبة" كمرادف. ولكن في الواقع، لم تكن هاتان العبارتان بالنسبة لرواد الميثاق متشابهتين اطلاقاً. ولابدّ في هذه الحال من الإشارة الى ضرورة التمييز بينهما من الناحية التحليلية. في الميثاق تم الإتفاق على مبدأ توزيع السلطة. اما نظام النسبة، وهو أقدم بكثير من الميثاق، فكان، كما قال معظم الذين شاركوا في اعداد الميثاق، بنظر الدستور، صيغة انتقالية، كما اعتبر امراً مؤقتاً. فهنري فرعون الذي شارك في المفاوضات، عبّر عن ذلك بوضوح: "لقد فسِّر الميثاق بكثير من التصلب. فالتوزيع الطائفي في مهام الحكم وفي الوظائف الادارية لا ينبغي ان يبقى قائماً حتى الأبد. لقد أقرّ بصورة مؤقتة، ولا علاقة له بالميثاق. كان ينبغي ان يكون مرناً اكثر ممّا هو في الواقع"[٧٨].

ولكن في اطار المصالح السياسية لم يطبّق نظام النسبة بمرونة اطلاقاً، بل بتصلب متزايد. لم يُكتفَ بتطبيق هذا النظام على وظائف الحكم بل طبّق على كل الوظائف الادارية. فأي تغيير او ترقٍ اصبح مرتبطاً بالسياسة. فبينما شكل الميثاق في الحقيقة تسوية تاريخية كبيرة، **فقدَ ضَيَّقَ التمسك بنظام النسبة المتصلب مجال التسويات اليومية الصغيرة التي تطالب بها ايضاً الانظمة التوفيقية.**

وتجدر الإشارة الى ان الميثاق لم يتحدّث اطلاقاً عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية. قد يعود ذلك الى حالة الاقتصاد اللبناني خلال الحرب العالمية الثانية، بعكس ما كانت في الحرب العالمية الأولى. حتى قبل الحرب وجدت المنتوجات الزراعية والصناعية اللبنانية سوقاً لها في الدول المجاورة، وباقي المناطق الشرقية. وقد اسهمت الحرب في الحدّ من منافسة الاسواق العالمية. فتراجع كثيراً حجم الاستيراد الى المنطقة[٧٩]. كما اضطر الحلفاء الى تموين جيوشهم من السوق المحلي

٧٨- من مقابلة مع المؤلف في ١٠/٥/١٩٧٩

٧٩- راجع Boutros LABAKI, L'économie politique du Liban indépendant 1943-1975, Paper presented

ودفع الأكلاف الكبيرة. وهذا ما سمح للقطاع التجاري اللبناني بتحقيق أرباح لابأس بها. في هذا القطاع التجاري[٨٠]، برز ابطال الميثاق الوطني وروّاده الذين اعتبروا الليبرالية الاقتصادية الداخلية والخارجية والتدخل المحدود للدولة في السياسة الاقتصادية أمراً طبيعياً. وهذا ما اوجزه ميشال شيحا بقوله: "قوانين متحفظة، وادارة تهتم فقط بالأمور الأساسية: قليل من الإجراءات القانونية، وآفاق ممكنة واسعة"[٨١].

بالإضافة الى ربط الميثاق بصيغة النسبة المتصلّبة، فانه عكَسَ ايضاً غياب كل اهتمام بالشأن الاجتماعي. فقد جاء الميثاق ثمرة الأوضاع المجتمعية القائمة في ذلك الوقت. فلم يؤخذ اطلاقاً بعين الاعتبار عمداً او سهواً التغيير الديمغرافي او المجتمعي. وتشير معطيات عديدة الى انه لحِظ بوعي ورويـة الاهتمام فقط ببعض المبادىء الأساسية، اي تثبيت التعايش، واشتراك كل الطوائف في السلطة، والاستقلال في اطار تعاون وثيق مع العالم العربي. ولكن كان من المفترض ان تكون صيغة هذه المبادىء الأساسية "مرنة". وما يشير الى ذلك هو عدم التعبير عنها ووضعها وتثبيتها بشكل مكتوب. وقد أشار في الواقع تاريخ لبنان المستقل حتى مرحلة الحرب الى ان مبادىء الميثاق كانت أقل عرضة للإشكال من نظام النسبة القائم. فالتعرّض للميثاق كان يحصل في اغلب الحالات عندما كان يشبّه ويقارن تماماً بنظام النسبة، نظراً للاعتقاد بعدم امكانية التغيير في هذا النظام دون القضاء ايضاً على الميثاق.

تركزت الخلافات السياسية في لبنان المستقل، كما في كل دولة، على توزيع السلطة السياسية والاقتصادية. وكما في كل دولة تعددية، على هوية الدولة. ولكنها برزت في لبنان بصورة شاملة في الخلافات والإشكالات حول الميثاق ونظام النسبة.

٣ - الأحزاب، والعائلات، والأعيان: وتمثيل المصالح قبل الحرب

من شارك في لبنان ما قبل الحرب في العمل للوصول الى السلطة السياسية؟

الاحزاب السياسية التي تعتبر في الانظمة الديموقراطية الليبرالية، المنظمات

---

to the Colloquium "Consensus and Conflict in Lebanon 1830-1975", Centre for Lebanese Studies, Oxford, September 1987, p. 2-3.

٨٠- عن المقاولين المسيحيين، راجع: Boutros LABAKI, Introduction à l'histoire économique du Liban, op. cit., p. 46,50,55,113-115

وعن المقاولين المسلمين، ذات المرجع ص ٣٩٢، ٤٠١-٤٠٣.

وعن البورجوازية الاسلامية، راجع Michael JOHNSON, op. cit. p. 25-26

٨١- Michel CHIHA, op. cit. p. 122

الطبيعية لتمثيل المصالح السياسية، لم تلعب من عام ١٩٠٣ حتى عام ١٩٧٥ الاّ دورا محدودا فقط[٨٢].

لقد تشكلت ثلاثة احزاب ذات عقائد سياسية، كانت ترفض الانتماء الى طائفة ما كمعيار سياسي، وتربط الاهداف والتصوّرات السياسية المجتمعية بمفاهيم قومية مختلفة. هذه الاحزاب هي: **الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب القومي السوري، وحزب البعث.** تشكل انصارها من طوائف مختلفة. **الحزب الشيوعي اللبناني** هو أقدم الأحزاب السياسية[٨٣]. في منتصف عقد العشرينات، بدأ هذا الحزب يمارس بعض النشاطات. برزت اهميته وللمرة الأولى بعد عام ١٩٣٦ عندما تسلمت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا، وللمرة ثانية بعد الحرب العالمية الثانية. وتعزز دوره بفضل تزايد اهمية الاتحاد السوفياتي في الشرق، وللمرة الثالثة في العقد الذي سبق اندلاع الحرب في لبنان. فقد مُنع هذا الحزب مرارا خلال الانتداب الفرنسي كما منع ايضا خلال الاستقلال، ثم سمح له بالعمل. تمتع الشيوعيون في لبنان بحرية عمل كبيرة نسبيا، حتى في الاوقات التي كان ممنوعا فيها. فجريدتهم، "النداء" وهي الجريدة الشيوعية الوحيدة في الشرق، استطاعت ان تصدر بحرية خلال عدة عقود. لقد التزم الحزب الشيوعي بقوة في اطار النقابات، وتمتع في بعض المنظمات النقابية بقاعدة متينة[٨٤].

في عهد الانتداب قام حزب شيوعي مشترك في سوريا ولبنان. ولكن في بداية عام ١٩٤٤، تأسس الحزب الشيوعي اللبناني آخذا بالاعتبار استقلال لبنان التام. في عام ١٩٥٩ اعترف باستقلال هذا البلد، ولكنه ظلَّ يطالب دائما بسياسة تضامن مع كل جهود العرب المناهضة للإستعمار. أخذ هذا الحزب دائما اتجاها مماثلا للحزب الشيوعي السوفياتي. ولكن منذ بدء السبعينات برزت منظمة مناهضة له، عُرفت **"بمنظمة العمل الشيوعي في لبنان"**. أسسها قوميون عرب اعتنقوا الافكار الماركسية الجديدة في اواخر عقد الستينات، وبدأت المناقشة مع الحزب الشيوعي اللبناني

٨٢- عن نظام الاحزاب اللبنانية، راجع: Lucien GEORGE und Toufic MOKDESSI, Les partis politiques, Beyrouth 1959; Labib ZUWIYYA YAMAK, Party Politics in the Lebanese Political System, in Leonard BINDER (Ed) op. cit., p. 143-166; Michael W. SULEIMAN, Political Parties in Lebanon, Ithaca, N. Y. 1967.

٨٣- عن الحزب الشيوعي اللبناني، راجع:
Walter Z. LAQUEUR, op. cit., p. 42 ff., 117, 141-146, 161 ff., 327-341.
Jacques COULAND, Le Mouvement Syndical au Liban 1919-1946. Son évolution pendant le mandat français de l'occupation à l'évalution et au code travail, Paris 1970.

٨٤- كانت تقليدياً تبرز قوة الشيوعيين في قطاع المطابع والبناء والتجارة. ومنذ عقد الستينات اخذوا يجتذبون اليهم عدداً لا بأس به من المثقفين في البلاد.

لاستقطاب عدد من اللبنانيين اصحاب الميول العلمانية والمنفتحين على التراث الفكري اليساري . في البداية، كان معظم انصار الحزب الشيوعي من الارمن، ولكن في مرحلة لاحقة، شكل اللبنانيون الأكثرية. وقد برز بين قادته عدد كبير من طائفة الروم الارثوذكس. قبل اندلاع الحرب، نجح الحزب الشيوعي اللبناني في استقطاب عدد كبير من الشيعة اللبنانيين. وهكذا حصل ايضاً بالنسبة لمنظمة العمل الشيوعي، فقد كانت قيادتها مختلطة من كل الطوائف، إلا ان قاعدتها اقتصرت الى حدّ كبير على الاوساط الشيعية.

الحزب القومي السوري أسسه عام ١٩٣٤ انطون سعاده، الذي كان مدرّساً ومن طائفة الروم الارتوذكس. بعد ان عاش مدة طويلة في البرازيل عاد الى لبنان وبدأ يحاضر في الجامعة الاميركية في بيروت، ويبحث عن انصار ومؤيدين لمفهوم أمة سورية كبيرة. اخذ يناهض في ذات الوقت وبشدة العروبة والقومية اللبنانية. العروبة هي، حسب قوله، مبهمة، وليست بالنهاية الا قناعاً اسلامياً. وكذلك القومية اللبنانية ليست في الواقع الا انعزالية دينية. ولكن الأمة السورية الكبيرة هي، بنظره، واقع جغرافي ذي طبيعة جغرافية، وتاريخية، وإثنية، وثقافية، ينبغي تجسيدها في دولة مستقلة. "سوريا الكبرى" تشكل، بالنسبة للحزب القومي السوري، "الهلال الخصيب"، اي العراق، سوريا، لبنان، وفلسطين. نظم سعاده الحزب بطريقة سلطوية آمرة، كما انشأ منذ البداية منظمات شبه عسكرية. لذا لم يكن من المدهش اطلاقاً ان يحفل تاريخ هذا الحزب باضطرابات كثيرة. لقد القي القبض على سعاده واعدم بعد محاكمة سريعة ومريبة. ولكن بعد سنتين من اغتياله، انتقم له انصاره. فاغتالوا رياض الصلح، رئيس الوزراء اللبناني. ان الاتجاه لاستخدام العنف المسلح لم يكن داخل الحزب موضوع جدل اطلاقاً، بل لعب غالباً دوراً في الازمات التي تعرضت لها قيادة الحزب، وفي الانقسامات التي حصلت داخل الحزب ايضاً. في بداية السبعينات برزت تيارات أخرى فكرية متباينة حول التوجية السياسي المجتمعي للحزب. فبينما شدّد قسم من القيادة والاعضاء على الاحتفاظ بالطابع السلطوي ذي النزعة والاسلوب الفاشي الذي عرفه الحزب في اوائل عهده، انفتح قسم آخر على افكار ومبادىء التيارات السياسية اليسارية. ولكن بالرغم من كل التيارات الانقسامية، كان اعضاء الحزب يعودون مجدداً للإتفاق مع بعضهم بفضل الانجذاب والولع بالمفهوم القومي من قبل هؤلاء اللبنانيين الذين لا يقبلون، حسب رؤيتهم، لبناناً تسيطر عليه عروبة السنة، ولا لبناناً تسيطر عليه لبنانية الموارنة. فسوريا الكبرى توفر لهم الفرص الكبرى لإقامة دولة حديثة بعيدة بنوع خاص عن كل طابع ديني. من بين الاعضاء البارزين نجد، كما هي الحال مع الحزب الشيوعي، عدداً كبيراً من طائفة الروم الارثوذكس، كما انضمّ اليهم لاحقاً عددٌ من الشيعة، وافراد من طوائف أخرى لم يروا اية امكانية تطوّر سياسي في نظام النسبة اللبناني. وقد

تحوّل الحزب بنوع خاص الى حزب للمثقفين من ذوي الاتجاه العلماني، ليس في لبنان فحسب، بل ايضاً في بلدان الهلال الخصيب الأخرى، اي الى حزب للمثقفين العلمانيين الذين اعتبرو الماركسية مفهوماً غريباً عن المنطقة[٨٥].

اما **حزب البعث**[٨٦]، فهو تنظيم يربط العروبة المتكاملة مع المفاهيم السياسية المجتمعية ذات الطابع التدخلي من قبل الدولة. أسس هذا الحزب عام ١٩٤٠ في سوريا المدرّس الارثوذكسي ميشال عفلق والمحامي السني صلاح البيطار. طالب هذا الحزب بدولة علمانية، ولكنه اعتبر الدين، خاصة الإسلام، جزءاً هامّاً جداً من الثقافة العربية. عرف لبنان هذا الحزب منذ عام ١٩٥١. انضمّ إليه اولاً بعض السنة في طرابلس، ثم انتشر فيما بعد بين الشيعة الذين يقطنون المدن. حزب البعث هو حزب "قومي"، منظم على المستوى العربي الشامل، ويؤلف داخل الدولة القائمة ما يسمّى بالقيادات القطرية، ولكن منذ انقسامه في منتصف الستينات، بعد تسلمه الحكم في كل من سوريا والعراق، انقسم الحزب ايضاً في لبنان الى حزبين احدهما موالٍ لسوريا والآخر للعراق.

هذه الاحزاب الثلاثة ذات البرامج القائمة على مفاهيم عقائدية، لم تلعب في مرحلة ما قبل الحرب في لبنان الا دوراً محدوداً، ولكنها اكتسبت انصاراً ومحازبين يتحلون بروح نضالية عالية. لقد تعرضت كل من هذه الاحزاب لصراعات عقائدية وتوجيهية ولانقسامات مريرة. ولكنها بقيت **مهمّشة في حياة لبنان البرلمانية**. فالحزب الشيوعي لم ينجح اطلاقاً في الحصول على مقعد نيابي واحد، علماً ان تدخلات جهاز الدولة المعادي كثيراً للشيوعية لعبت في هذا المجال دوراً لا يستهان به[٨٧]. والحزب القومي السوري نجح في الحصول على مقعد في احدى الدوائر الانتخابية حيث ناصرت عائلات كبيرة مرشح الحزب[٨٨]. اما حزب البعث فقد حصل على مقعد نيابي في طرابلس من١٩٧٢وحتى ١٩٩٢. شغل هذا المقعد طبيب ذو شعبية واسعة[٨٩]، تمكن بالفوز بفضل انشطته الاجتماعية التي لا ترتبط اطلاقاً ببرنامج حزبه.

٨٥- راجع Labib ZUWIYYA YAMAK, The Syrian Social Nationalist Party: An ideological analysis, Cambridge, Mass., 1966.

٨٦- Adeed I. DAWISHA, The Transnational Party in Regional Politics: The Arab Ba'th Party, in: Asian Affairs, 61 (1974)1, p. 23-31. Olivier CARRE, Le mouvement idéologique ba'thiste, in: André RAYMOND (Ed.), La Syrie d'aujourd'hui, Paris 1980, p. 185-224.

٨٧- في عام ١٩٧٢ فشل مرشّح الحزب الشيوعي، حبيب سعاده، وهو من اصل شيعي، في دائرة مرجعيون الانتخابية بفارق ضئيل جداً في الأصوات.

٨٨- كان أسد الأشقر من الحزب القومي السوري الاجتماعي نائباً عن المتن ١٩٥٧-١٩٦٠.

٨٩- الدكتور عبد المجيد الرافعي.

لم يعزز قانون الانتخاب اللبناني كثيراً الأحزاب، كما سنرى ذلك فيما بعد. في هذا المجال لابدّ من القول بان الاحزاب مثل الحزب الشيوعي، والحزب القومي، وحزب البعث، كانت قبل الحرب تناهض التوجيهات الأساسية لدى الناخبين اللبنانيين، الذين كانت ترتبط مصالحهم، لا في البرامج العلمانية، بل في التوجيهات الأساسية التقليدية للطوائف الدينية. وهذه التوجيهات كانت تعبّر عنها وتمثلها الأحزاب التالية: الكتائب، والنجّادة، والحزب التقدمي الاشتراكي.

حزب الكتائب[٩٠]، وقد اضيف الى إسمه "حزب لبنان الديمقراطي الاجتماعي"، نشأ عام ١٩٣٦ كمنظمة للشباب. وتحوّل عام ١٩٤٣ الى حزب سياسي. عقيدته استقلال لبنان التام وغير المشروط. في هذا الإطار، شارك الحزب في النضال ضد الانتداب الفرنسي. ومنذ عام ١٩٤٣، يشكل الخصم اللدود لكل التيارات ذات القومية السورية والعربية. قبل الحرب، كان هذا الحزب، مع بعض التحفظ، أكبر الأحزاب عدداً وافضلها تنظيماً في لبنان. ومثل الحزب القومي، ضمّ حزب الكتائب في الاربعينات ميليشيا شبه عسكرية ايضاً. يعتبر هذا الحزب نفسه منفتحاً على كل اللبنانيين، الى اية طائفة انتموا. ولكن معظم اعضائه هم من الموارنة، ومعظمهم من بيروت، وضواحيها الشرقية، وكسروان، كما ينتمون الى الطبقة المتوسطة والعمّالية. في الستينات ناضل الحزب بالتزام كلي في سبيل تحسين السياسة الاجتماعية، كما لعب دوراً بارزاً في وضع واقرار معظم التشريعات الاجتماعية اللبنانية. ويمكن وصف الكتائب **بحزب شعبي للقوميين اللبنانيين، اكثرية اعضائه من الموارنة**[٩١].

يقابل هذا الحزب في الطائفة السنّية حزب **النجّادة**، الذي نشأ ايضاً كمنظمة للشبيبة وتحوّل الى حزب **للقومية العربية**. يشدد هذا الحزب، خلافاً لحزب البعث، على الارتباط الوثيقً بين العروبة والإسلام. قاعدته الاقليمية تقتصر على بيروت فقط. وانصاره هم من **فئة المواطنين العاديين والعمّال السنّة**.

اما الحزب التقدمي الاشتراكي[٩٢] فقد تأسس عام ١٩٤٩. طالب بدولة علمانية

٩٠- راجع هنا بنوع خاص: John P. ENTELIS, Pluralism and Party Transformation in Lebanon - Al Kata'ib 1936-1970, Leiden 1974; Frank STOAKES, The Supervigilants: The Lebanese Kataëb Party as a Builder, Surrogate and Defender of the State, in: Middle Eastern Studies, 11 (1975)3, p. 215-236.

٩١- يربط البر حوراني الطابع الشعبي لحزب الكتائب بالتقليد الشعبي لثورة الفلاحين الموارنة في القرن التاسع عشر، التي تمثّلت بطانيوس شاهين ويوسف كرم: "في ناحية ما، يمكن اعتبار الكتائبيين اليوم ورثة طبيعيين لهذا التقليد".
Albert HOURANI, Ideologies of the Mountain and the City, in: Roger OWEN (Ed.), op. cit. p. 37.

٩٢- راجع Kamal JOUMBLATT, La démocratie économique, Cénacle libanais, Beirut 1950; La démocratie sociale, Cénacle libanais, Beirut 1953.

للبنان مستقل، ومرتبط بالعالم العربي. برنامجه الاجتماعي يشبه برنامج حزب الكتائب. وتعاونا معاً في عقد الستينات في مجال السياسة الاجتماعية. نجح هذا الحزب في كسب عدد من المثقفين من مختلف الطوائف، كما هي حال الحزب القومي السوري. جذب هؤلاء اليه نظراً لجمعه بين العلمانية والمفهوم التقدمي المرن. اما ناخبوه فهم باغلبيتهم من الدروز في جبل الشوف، المعقل التقليدي لعائلة آل جنبلاط[٩٣].

يتسم الحزب التقدمي الإشتراكي، بعكس كل الاحزاب الأخرى، بميزة مضاعفة: يمثل من جهة حزباً صغيراً ذا برنامج تندمج فيه اتجاهات عديدة، من حيث الانتماء الطائفي، ويقتصر من جهةٍ أخرى على دائرة انتخابية تقليدية تتمحور حول عائلة درزية تعتبر من كبار الملاكين.

هناك تنظيمان سياسيان آخران يتمتعان بالنذر اليسير من بنية الاحزاب السياسية الحديثة. لهما انصار تقليديون ومراكز ادارية. انهما تجمعات انتخابية تتمحور حول عائلات وشخصيات سياسية، وهما: "الكتلة الوطنية" بزعامة ريمون اده، وحزب الوطنيين الاحرار بزعامة كميل شمعون. كلاهما يمثلان القومية اللبنانية، مثل الكتائب، وانصارهما هم بمعظمهم من الموارنة. ولكن بعكس الطابع الشعبي الذي يتسم به حزب الكتائب، فحزب **الكتلة الوطنية هو اكثر ليبرالية، وحزب الاحرار يشدد بالمقابل على طابع محافظ للبنانية المارونية.**

تجدر الإشارة ايضاً الى احزاب منظمة اخرى تمثل طائفة معينة سواء من حيث افرادها او من حيث برنامجها، ألا وهي الاحزاب الارمنية: حزب الطاشناق، وحزب الهانتشاق، وحزب رمغافار. نشأت هذه الاحزاب في ارمينيا. في لبنان برز بنوع خاص حزب الطاشناق، الذي يتحالف دائماً في الانتخابات مع الكتائب. تسنى لكل الأحزاب التي ترتبط بطائفة وتمثل توجهاتها الأساسية، الوصول الى مجلس النواب اللبناني بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٢[٩٤]. فالكتائب حصلت بين ستة وتسعة مقاعد، النجّادة على مقعد عام ١٩٦٠، وعلى مقعد عام ١٩٦٨، وكذلك الحزب التقدمي الإشتراكي كان يحصل منذ عام ١٩٦٠ على خمسة او ستة مقاعد. اما تمثيل الكتلة الوطنية فكان يتأرجح بين ثلاثة وستة نواب، وحزب الاحرار بين خمسة واحد عشر نائباً، بينما كان حزب الطاشناق يحصل دائماً على اربعة مقاعد. ولكن لوحظ ان كل هذه الاحزاب في مجلس النواب اللبناني، ما قبل الحرب، لم تتمثل بأكثر من ثلث

٩٣- راجع Kamal JOUMBLATT, La démocratie économique, Cénacle libanais, Beirut 1950; La démocratie sociale, Cénacle libanais, Beirut 1953.

٩٤- ولتحليل اكثر تفصيلاً، راجع Antoine N. MESSARRA, La structure sociale du parlement libanais (1920-1976), op. cit., p. 59 ff., 79.

عدد النواب.

هذا يدلّ على ان ثلثي البرلمانيين هم من الأعيان غير المرتبطين بأحزاب، ويعرفون "بالزعماء" في اللغة السياسية اللبنانية[٩٥]. هؤلاء الزعماء كانوا يشكلون ما قبل الحرب أهم الوسطاء بين الافراد والدولة، لا يهتمون فقط بمصالح ناخبيهم السياسية فحسب، بل **بمجمل مصالح زبائنهم**، من حيث تمثيلهم لدى السلطات لفضّ النزاعات، وتأمين العمل والقروض لهم وتسهيل اعمالهم التجارية.

يمكن ادراك هذه الفئة من السياسيين في ضوء خصوصيات المجتمع اللبناني وتطوره. تشكل العائلات الكبيرة والعشائر حتى اليوم في لبنان، وبنظر عدد كبير من المواطنين، اهم مؤسسة اجتماعية. فرغم التطور الحديث والتحديث الاقتصادي، لم تفقد هاتان الفئتان دورهما اطلاقاً، بل تأقلمت مع المعطيات الجديدة[٩٦]، لا بل تزايد نفوذها في بعض الميادين. في ضواحي المدن الجديدة، يلاحظ وجود تجمع للأقارب الذين نزحوا من ذات القرية الى المدينة. كما كان يلاحظ ان ٤٠٪ من اللبنانيين كانوا يعيشون قبل الحرب على بعد ربع ساعة سيراً على الأقدام من اقاربهم. فتكاثر الاتصالات الشخصية بين افراد العائلات الكبيرة، هو "امر يصعب تصوره بالنسبة للمفاهيم الغربية"[٩٧]. في لبنان يحصل اتصال شبه يومي بين شخص ووالديه واجداده، كما مع اولاده المتزوجين، وكذلك مع ابناء اخوته واخواته، واعمامه وعمّاته. العائلة الكبيرة تشكل ليس فقط الإطار المكثف للإتصالات والعلاقات الشخصية فحسب، بل ايضاً حلقة من المنافع الاقتصادية. فاهم المؤسسات الاقتصادية في لبنان هي مؤسسات عائلية. وهذا ينطبق ايضاً على الشركات المساهمة، التي تأخذ في معظم الحالات شكلاً حديثاً، يسمح لملكية العائلة الكبيرة بالصمود والتطوّر. وبما ان الاتحاد العائلي كبير جداً، فلا تبرز الاّ نادراً مشكلة ايجاد كوادر مؤهلة للمهام الفنية والادارية الهامة، عكس ما يحصل احياناً في مؤسسات مماثلة في المجتمعات

٩٥- عن نظام الزبائن والانصار، راجع: Ernest GELLNER & John WATERBURY (Eds.), Patrons and Clients in Mediterranean Societies, London 1977.

وعن زعماء لبنان، راجع: Arnold HOTTINGER, Zuama in Historical Perspective, in: Leonard BINDER (Ed.), op. cit., p. 85-105; Samih K. FARSOUN, op. cit., Vol. II, p. 306.

وهناك تحليل موجز عن نظام الزبائن والحماية. راجع: Hisham SHARABI, Neopatriarchy, A theory of distorted change in Arab Society, New York & Oxford 1988, p. 45 ff.

٩٦- راجع Fuad I. KHURI, op. cit. & Sectarian Loyalty among Rural Migrants in Two Lebanese Suburbs: A stage between family and national allegiance, in: Richard ANTOUN and Iliya F. HARIK (Ed.), Rural Politics and Social Change in the Middle East, Bloomington und London 1972, p. 198-213.

٩٧- Samih K. FARSOUN, op. cit., p. 306.

الغربية[٩٨]. فالتجمع العائلي هو مؤسسة تسليف مالي رفيعة الشأن . لذلك يمول غالباً هذا التجمع مثلاً الدراسات التي يتابعها افراده او اولادهم، او التجهيزات الضرورية للعيادات الطبيّة، او مكاتب المهندسين، او يؤمن قروضاً للذين يريدون فتح مؤسسات تجارية. هذه العلاقات الاقتصادية على مستوى التجمعات العائلية تتواصل ايضاً مع افراد العائلة المغتربين، وذلك لعدة أجيال. فرأس المال الذي يؤمنه المقيمون في الوطن يسمح للمغتربين بالانطلاق في اعمال تجارية. وعندما تنجح هذه الأعمال – وهذا هو الحال غالباً – يعود رأس المال مجدداً الى الوطن، خاصة في زمن المحن والأزمات. فالاهتمام بالمسنين هو بالنسبة لاتحاد العائلات واجب طبيعي. بالاختصار، يمكن القول **بان دوام وجود العائلات الكبيرة التقليدية لا يرتبط فقط** بالانتماء والشعور برابط القربى، **بل بمصلحة اقتصادية متينة ايضاً.**

فبقدر ما يكون هذا التضامن قوياً وحجم العائلة كبيراً، بقدر ذلك تتوفر الشروط لنجاحها الاقتصادي. منذ نهاية القرن الماضي بدأت الاتحادات العائلية بالظهور[٩٩]، واسهمت في تدعيم الاتصالات حتى بين العائلات الكبيرة ذات القرابة البعيدة. بعض المؤسسات العائلية تهتم بالمسنين. ويمتلك البعض فيها عدداً كبيراً من المدارس الخاصة. فعندما يتأكد زعيم عائلة ما من ان اقرباءه يقترعون في الانتخابات وفق تعليماته، يتحوّل إلى ما يسمّى "بالمفتاح الانتخابي"، باعتبار انه يستطيع ان يقدم لأي مرشح عدداً معيّناً من الأصوات، وبالتالي يضمن لنفسه ولأفراد العائلة التي يمثلها الخدمات التي يمكن ان يوفرها لهم هذا المرشح في حال فوزه في الانتخابات.

كانت "المعارك الانتخابية" في لبنان ما قبل الحرب تدور ليس فقط حول النشاط الذي يمارسه المرشح لدى الناخبين في دائرته، بل حول المفاوضات التي تحصل لكسب تأييد المفاتيح الانتخابية، بغية الحصول بواسطتها على عدد كبير من اصوات الناخبين. **يحصل اذاً التأييد السياسي عبر تبادل الخدمات المتنوعة**، التي يستطيع ان يقدّمها عضو في مجلس البلدية او نائب في المجلس، مثل التوسط للحصول على عقود من الدولة، او المساعدة في تعيين الموظفين او في ترقيتهم، او الحصول على رخصة بناء او ما شابه. فالزعيم ليس فقط ممثلاً لمصلحة سياسية معينة، بل لمصالح اكثر شمولية، لا تتعلق فقط بالأفراد، بل بكل الاتحادات العائلية ايضاً. فالأعيان يقفون على رأس فصائل معقدة من الزبائن والانصار ذات عقلية تجارية او إقتصادية كبيرة، تعمل وتسير وفق قوانين السوق، اي قانون المعاملة بالمثل: "سلف تسلف". البداية سياسية، والنهاية سياسية واقتصاد وثقافة.

٩٨- "..يشكّل اعضاء مجموعة وراثية عدداً كافياً لتوزيع المسؤوليات بينهم في سبيل ادارة مؤسساتهم". راجع: Samir KHALAF, Lebanon's Predicament, op. cit., p. 150.

٩٩ المصدر المذكور ص ١٦١-١٨٤.

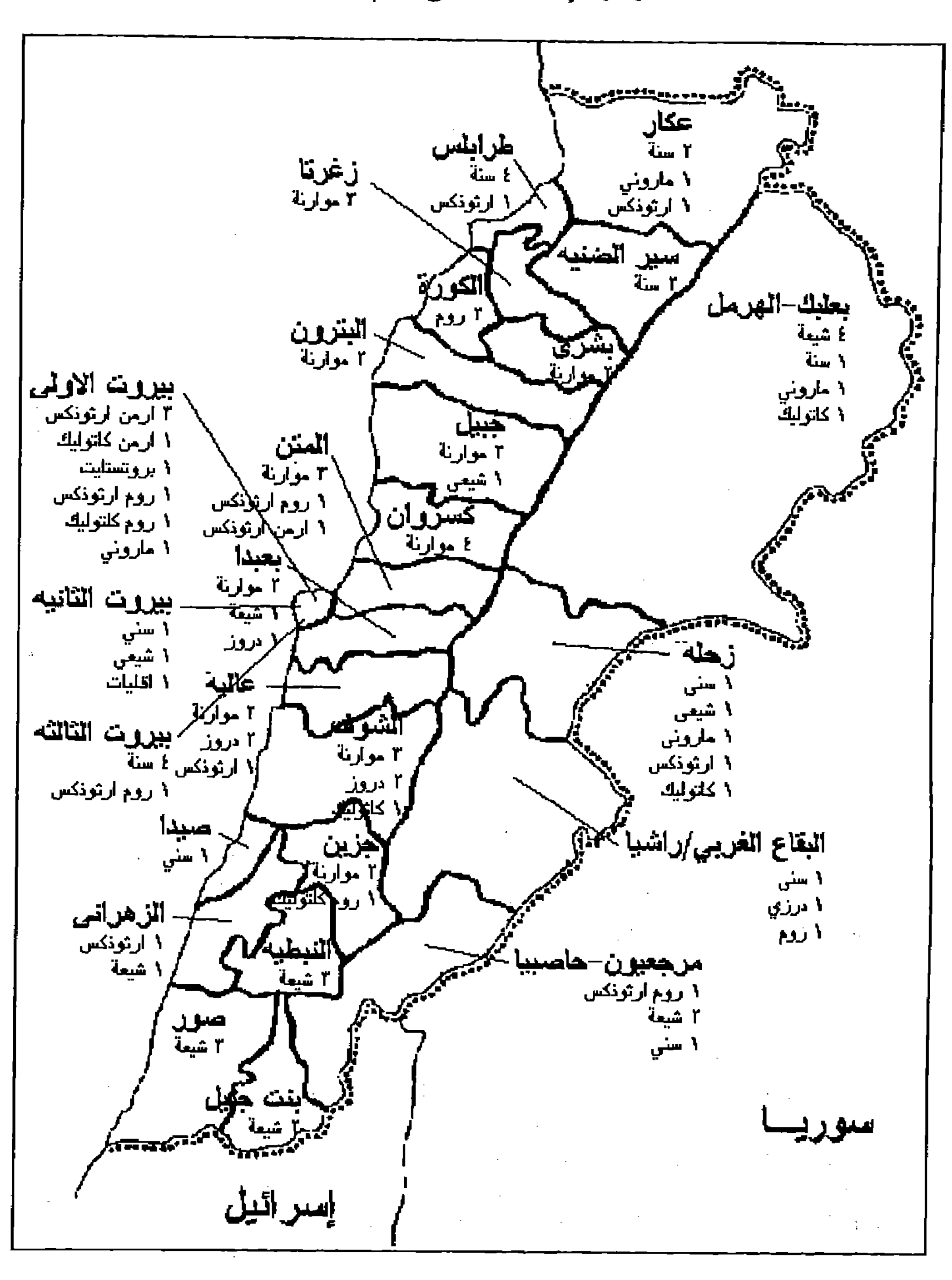
هنا تتضح الصعوبات الكبيرة التي كانت تعترض المرشحين الذين يقدمون برنامج عمل سياسي عقائدي، فلا يتمكنون من الفوز على منافسيهم من الزعماء التقليديين. فهم يتحدثون عن امور ذات طابع مجرد اكثر مما يتحدثون عن أمور ذات طابع واقعي. الأمور المجردة قد تثير اعجاب الأفراد، ولكن نادراً ما ترضي اتحادات المصالح القائمة على أسس عائلية[١٠٠]. قد تنجح السياسة التي ترتكز على مفهوم ايديولوجي عندما يتبناها وينطلق بها ممثل احدى العائلات النافذة من الزعماء. فابن جنبلاط مثلاً الذي يمثل ارثاً سياسياً عائلياً قديماً، يستطيع ان يتحدث اليوم كسياسي محافظ، وغداً كسياسي ليبرالي، وبعد غد كسياسي اشتراكي. في كل الأحوال يستطيع ان يستند الى اصوات زبائنه وانصاره طالما لا يهمل ولا يسيء الى مصالحهم.

تنتمي العائلات الكبيرة دائماً الى ذات الطائفة الدينية. لقد تكاثر خلال السنوات الاخيرة الزواج بين مختلف الطوائف المسيحية، رغم انه حتى عام ١٩٧٠ لم يتجاوز العشرة بالمائة[١٠١]. اما الزواج بين المسلمين والمسيحيين فلا قيمة له عددياً، نظراً لاقتصاره على بعض الفئات ذات الدخل الكبير والفئات المثقفة. ليست الطائفة الدينية واتحادات العائلات بالتالي فئتين متنافستين بل ذات توجيه اجتماعي متماثل. قد تتنافس العائلات الكبيرة سياسياً داخل الطائفة ولكن اهدافها في المسائل السياسية الأساسية في البلاد متشابهة. لا تستطيع أية عائلة ان تسمح لنفسها سياسياً تجاوز انتمائها وامانتها للطائفة. **لذلك تبرز استمرارية وجود العائلات الكبيرة وعملها الاقتصادي كأساس لاستمرارية الطوائف التي هي تنظيمات اجتماعية وسياسية.** هنا يبرز ايضاً دور الزعماء التقليديين الذين يعلقون اهمية كبيرة على مواقف طوائفهم المعبَّر عنها باسلوب معتدل وزاخر بالتسويات. فمصالحهم متماثلة، خاصة المشاركة في ممارسة الحكم والامتيازات الناتجة عنها لصالحهم ولصالح انصارهم. ويدور الأمر فقط حول الحصول، أكثر او أقل، على نوع من النفوذ والامتيازات. ففي المفاوضات المستمرة حول التسويات بين مصالح الأشخاص، وتجمعات الأنصار، والمناطق، والطوائف، يظهر الفن التقليدي لدولة الأعيان او الزعماء اللبنانيين.

١٠٠- "... العائلات التي تتّسم بمفهوم او بميل سياسي تأبى الالتحاق بالاحزاب الايديولوجية. وعلى سبيل المثال، الاحزاب السياسية الايديولوجية، مثل حزب البعث، والاحزاب القومية السورية، والاحزاب القومية، يبدو انها تتوجه الى فئات الشعب الشابة، ونصف متعلمة، وغير المتزوجة. كثير من اعضاء الأحزاب يتخلّون عنها بعد الزواج". راجع: Fouad I. KHURI, From Village to Suburb, op. cit. p. 200.

١٠١- Salim NASR, Les formes de regroupement traditionnel (familles, confessions, communautés régionales) dans la société de Beyrouth, in: Dominique CHEVALLIER (Ed.), L'Espace social de la ville arabe, Paris 1979, p. 169.

الدوائر الإنتخابية حتى عام ١٩٩٢



من خصائص قانون الانتخاب اللبناني انه أسهم خلال مدة طويلة من الزمن في تسهيل انتخاب المرشحين المعتدلين والمستعدين لقبول التسويات[١٠٢]. في معظم الدوائر الانتخابية هناك مقاعد مخصصة لطوائف مختلفة. وكل ناخب، الى اية طائفة انتمى، يستطيع ان يدلي بصوته لمن يشاء[١٠٣]. وعلى كل مرشح بالتالي ان يحصل على اصوات، ليس فقط من ناخبي طائفته، بل من ناخبي الطوائف الأخرى ايضاً، اذا اراد فعلاً ان يفوز بمقعد نيابي. وحسب التقليد كانت تؤلف لوائح من المرشحين من مختلف الطوائف. ومن مصلحة كل مرشح ان يسعى لدى مفاتيحه الانتخابية كي يعطوا الضوء الأخضر لانصارهم للإدلاء باصواتهم لصالح اللائحة التي يشترك فيها. فالنواب الذي يفوزون على لائحة واحدة يشكلون غالباً، وبقطع النظر عن انتمائهم الطائفي، "كتلاً" اقليمية في مجلس النواب، وبالتالي نوعاً من التحالفات بين الطوائف. وكذلك تشكل طريقة تأليف الحكومة سبباً آخراً للإعتدال السياسي. فنظراً الى تأليف الحكومة بموجب التوزيع النسبي على الطوائف، يتجة النائب في معارضته عادة، وهو يصبو ايضاً الى الاستيزار، ليس ضد وزير من غير طائفته، بل ضد وزير من طائفته بالذات. بالاختصار، **كانت محركات ودوافع العمل النيابي في لبنان ما قبل الحرب ترتبط كثيراً بالتنافس داخل الطوائف وبالتعاون بينها.** وبالتالي لم تكن الصراعات حول توزيع السلطة بين الطوائف تحصل عادة في مجلس النواب. فالقرارات النيابية لا تؤخذ الا نادراً بموجب الانتماء الطائفي او الديني.

ولكن هناك، كما ذُكر سابقاً، **مصالح أساسية وخلافات في الرأي** بين الطوائف حول تفسير الميثاق الوطني والمشاركة في السلطة. وكما ان هذه المواضيع تناقش من قبل الاعيان والزعماء بطريقة غير علنية وبتحفظ، فان التعبير عنها يبرز أكثر فأكثر في **المؤسسات غير البرلمانية**، اي في بعض التنظيمات او المؤسسات التابعة للطوائف، كما في الحركات والاحزاب السياسية.

١٠٢- راجع Pierre RONDOT, Quelques réflexions sur les structures du Liban, in: Orient 2 (1958)6, p. 28f.; idem, Expériences du collège unique dans le système représentatif libanais, in: Revue Française de Sciences Politiques, 7(1957), p. 67ff.

١٠٣- "ايليا ف. حريق" يعطي مثلاً واضحاً في هذا الإطار: "هناك مقعدان في دائرة الزهراني الانتخابية. احدهما للشيعة والآخر للروم الكاثوليك. وكل ناخب، سواء كان شيعياً، سنيّاً، مارونياً، ارثوذكسياً اومن طائفة أخرى ،يستطيع ان يصوّت لشيعي ولكاثوليكي، وليس لمرشحين من الطوائف الاخرى."في ظلّ هذه الالزامية الشرعية يتنافس المرشحون الشيعة ضد بعضهم وكذلك يفعل المرشحون الكاثوليك. وهذا ما يجعل المنافسة بين اعضاء الطائفة الواحدة وليس بين الطوائف..." راجع:
Iliya F. HARIK, Lebanon, in: Jacob LANDAU u., (Ed.), Electoral Politics in the Middle East. Issues, voters and elites, London 1980, p. 152.

ان رؤساء الطوائف الروحيين – اي بطاركة الكنائس المسيحية، ومفتي السنّة، ومنذ عام ١٩٦٧ إمام الشيعة، وشيخ عقل الدروز – يأخذون مواقف علنية معيّنة عندما يرون ان مصالح طوائفهم مهددة بطريقة او بأخرى. فالتعليق او التذكير بالمصالح يحصل عادة في المناسبات او في "المؤتمرات" التي يدعى اليها الرؤساء الروحيون والأعيان – وهذا شكل من اشكال التظاهرات السياسية الاسلامية – وينظمها عادة اعضاء جمعية "المقاصد الخيرية الاسلامية"، او "الرابطة المارونية"، وهي اتحاد مصالح شبه سياسي، او "مجلس الروم الارثوذكس"، وهو منظمة يجري انتخابها، او اي تجمع مماثل. ومنذ الاستقلال، انشأت كل الطوائف اجهزتها ومؤسساتها وطوّرتها، كالمدارس والجامعات، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات الاستشفاء، ومنظمات الشباب والطلبة، وكذلك الأجهزة الإعلامية[١٠٤]. فممثلو هذه المؤسسات، لا يعبّرون بتحفظ، مثل الأعيان، عن قضايا النزاعات كما عن الصراعات العقائدية. بالعكس، بقدر ما يعبرون بشدة عن المواقف والمطالب، بقدر ذلك يمارسون تأثيراً أقوى على الأعيان[١٠٥].

ينطبق هذا النموذج بصورة مماثلة على **الأحزاب السياسية.** فحتى عام ١٩٦٠، كانت الاحزاب تعمل وتمارس نشاطها خارج المجلس النيابي. كانت تعبّر راديكالياً عن مواقفها، اذ لم يكن لها اية مسؤولية حكومية. ففي انتخابات عام ١٩٦٠، رُفع عدد النواب من ٦٦ الى ٩٩، وذلك لتأمين دخول السياسيين الراديكاليين من مختلف الفئات الى مجلس النواب. وهكذا، انشئت عشرات الدوائر الانتخابية، حيث تشكل بعض الطوائف الأكثرية المطلقة، فلا يحتاج مرشحوها اطلاقاً الى كسب تأييد الناخبين من طوائف أخرى. فحصل بالنتيجة تحوّل بارز في المهام التي كان يمارسها الآخرون، الامر الذي أدّى بالزعماء الى ضرورة استخدام لغة اكثر حدّة في التعبير بعنف عن المواقف الأساسية لطوائفهم. وكذلك استخدمت الاحزاب السياسية في مجالات عديدة أساليب الاتصالات والعلاقات مع الأنصار والمؤيدين التي كان يستخدمها الزعماء. وهكذا تحولت الأحزاب الى زعماء بالتكتل، خاصة في مجال تمثيل مصالح الفئات المتوسطة الصغرى والضعيفة التي تقيم في المدن. **فالذي لم يتمكن من الافادة من سوق السياسة التقليدية، وجد لدى الأحزاب بعض الحماية.** وقد نشأ في الأحياء الجديدة التي تكوّنت بسرعة في ضواحي المدن نوع من المنافسة بين السكان القدامى الذين يواصلون دعم وتأييد الأعيان التقليديين، وبين القادمين

١٠٤- راجع في هذا الصدد Boutros LABAKI, From Extended Family to the Community Lebanon, Centre for Lebanese Studies, Oxford (In print). Antoine N. MESSARRA, Le modèle politique libanais et sa survie. Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif, op. cit., p. 335.

١٠٥- "عندما تتحوّل كل طائفة في حالة الأزمات الى برلمان مصغّر، يتّضح ان الطوائف لا تشعر بتمثيلها فعليا في مجلس النواب". ذات المرجع، ص ٣٣٧.

الجدد الذين اهتمت بهم واحتضنتهم الأحزاب السياسية[١٠٦].

تركت هذه التغييرات في التمثيل السياسي للمصالح أثراً مختلفاً لدى الطوائف[١٠٧]. برز هذا التغيير بنوع خاص لدى الموارنة. فنجحت احزابهم، خاصة في بيروت وفي المناطق الشرقية الشمالية من العاصمة، في مناهضة الزعماء. ولكن لدى السنة، تمكن الزعماء الأعيان من الحفاظ على مراكزهم، إذ ان نجاح حزب النجادة، وحزب البعث، والتجمعات الناصرية الصغيرة بقي محدوداً في الانتخابات، وانعكس ثمن ذلك في ميل الزعماء نحو تطرف كلامي. لدى الارثوذكس والروم الكاثوليك، تمكن الزعماء الأعيان من المحافظة على مراكزهم، رغم ان روّاد الاحزاب غير البرلمانية خرجوا كلهم من طائفة الروم الارثوذكس. ولدى فئة من الدروز، رفع القادة التقليديون راية الاشتراكية دون ان يؤثر ذلك سلباً على الانتخابات، بينما الفئة الأخرى المرتبطة بالزعامة التقليدية لم تتأثر بذلك اطلاقاً. ولكن التطوّر الأكثر تعقيداً حصل لدى الشيعة. في الجنوب والبقاع حافظ كبار الملاكين على مراكزهم التقليدية، بينما انتمى عدد كبير من الشيعة الذين نزحوا الى بيروت منذ نهاية الستينات، الى الحزب الشيوعي، او الى حزب البعث او الى الحزب القومي السوري. وبما انه لا يحق لهؤلاء النازحين التصويت في بيروت، بل في المناطق التي نزحوا عنها، تبيّن ان الأكثرية الشعبية التي كان الزعماء التقليديون يحصلون عليها، اخذت تتضاءل. ومنذ نهاية الستينات بذل الرئيس الروحي للشيعة، الإمام موسى الصدر، جهوداً تكللت ببعض النجاح للدفاع عن مصالح طائفته، سواء ضد الزعماء او ضد الأحزاب العلمانية. وهكذا تمكن من الفوز في الانتخابات النيابية عام ١٩٧٢ مرشحون حصلوا على تأييده.

خلال الستينات وفي مطلع السبعينات برز لدى كل الطوائف الكبيرة **اتجاه ذو منحى شعبي صرف، في طريقة تمثيل المصالح**، اي تمثيل مصالح كل طائفة على حدة. فالدروز بحثوا عن مصالحهم عبر تأييدهم لسياسة علمانية. ووجدوا انصاراً ومؤيدين لهم لدى الاحزاب العلمانية خارج مجلس النواب. وقد تبيّن ان هذا الاتجاه يتنافى نوعاً ما مع اتجاه الأعيان المعتدلين، الذين تمكنوا في آخر انتخاب جرى قبل الحرب من الحصول على ثلثي مقاعد المجلس النيابي. ولكنهم اضطروا فيما بعد الى الانغماس في عملية استقطاب المواقف السياسية[١٠٨].

١٠٦- Fuad I. KHURI, Sectarian Loyalty among Rural Migrants in Two Lebanese Suburbs, op.cit. p.207-210

١٠٧- Antoine N/ MESSARRA, La structure sociale du parlement libanais, op.cit. p.59ff

١٠٨- "في ضوء هذه النظرة الى القوى السياسية تبرز عبثية تصنيف السياسة اللبنانية بين "اليمين" و"اليسار" او بين "اليمين المسيحي" و" اليسار المسلم". هناك فئة يسارية صغيرة تضمّ اتباعاً مختلفين ومتنوعين في اصلهم او في انتمائهم الديني، ومعظم قادتها من المسيحيين. كما كانت فئة هامشية قبل الحرب. من بين

٤ - النزاعات حول توزيع السلطة

عند تأسيس لبنان الصغير، لُحِظَ في البداية توزيع ممثلي مجلس الشورى بالتساوي على الطوائف الدينية، بقطع النظر عن كثافتها العددية. ولكن في عام ١٨٦٤، تقرّر توزيع عدد الممثلين وفقا لعدد السكان في كل طائفة واعتمادا على مبدأ النسبة. في لبنان الصغير، حصل تنفيذ ذلك بالاستناد الى اكثرية واضحة دون احداث اية مشكلة. ولكن منذ تأسيس لبنان الكبير، زالت تماماً تلك الأكثرية الواضحة. فعندما اراد لأول مرة زعيم سنيّ عام ١٩٣٢ تقديم ترشيحه لرئاسة الجمهورية، برزت معارضة ضد هذا الترشيح بالاستناد خاصة الى براهين احصائية تتعلق بعدد أفراد كل طائفة. وهكذا اتسم الاحصاء الشعبي لعام ١٩٣٢ بهذا النوع من الخلاف السياسي[١٠٩].

في الأنظمة النسبية يعطى التعداد السكاني طابعاً سياسياً هاماً. وهذا ما يبرز بوضوح في لبنان. فالتعداد السكاني، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الإنتماء الى دين معيّن او طائفة معيّنة، يسمح باستخلاص النتائج المرتبطة بعدد سكان كل طائفة بحكم التوزيع الجغرافي للطوائف. كل احصاء في لبنان يستهدف اذاً، بطريقة مباشرة او غير مباشرة، احصاء عدد السكان وفقاً للطوائف، والبحث عن الأكثرية، وبالتالي عن مسألة توزيع السلطة.

بعد عام ١٩٣٢ لم يحصل اي تعداد سكاني في لبنان. فكل المعطيات السكانية اللاحقة هي تقديرات استندت على نتائج احصاء عام ١٩٣٢. فالتقديرات التي اوردها بعض البحاثة اللبنانيين لا تخلو من الاعتبارات الذاتية. فقد قدّر باحث مسيحي عام ١٩٧٣ نسبة عدد المسيحيين ب ٥٥,١ ٪[١١٠]، بينما جاء تقدير باحث مسلم، عام ١٩٧٥، ٣١،٩ ٪[١١١]. وقد علق السوسيولوجي سليم نصر على هذه

القوى السياسية القائمة هناك حزب الكتائب، وهو اقوى حزب مسيحي يمكن تصنيفه "يسارياً"، ومعظم المنظمات والتنظيمات الاسلامية تصنف "يمينياً". "... فذون الغوص بعيداً في دنيا الخيال، يمكن وصف النزاع القائم كنزاع بين ايديولوجيات اجتماعية متنافسة من النوع الحديث الذي يصنف بصورة عامة "اليمين" ضد "اليسار". ولكنه من الافضل اعتباره صراعا عقيما يهدف الى كسب النفوذ بين جبهتين طائفتين ". راجع: Kamal S. SALIBI, "Right" and "left" in Lebanon, in:Gustav STEIN & Udo STEINBACH (Ed.), The Contemporary Middle Eastern Scene, Opladen 1979, p.102.

١٠٩- Pierre RONDOT, Les institutions politiques du Liban, op.cit. p.20

١١٠- Edmond RABBATH, La formation hisstorique du Liban politique et constitutionnel.. Essai de synthèse. Beyrouth 1973, p.5

١١١- كمال حسن، لبنان الازمة، في "الطليعة" ن ١١(١٩٧٥)٢ص ٥٢، ذكره سليم نصر (راجع الحاشية التالية).

الارقام بقوله: "لا توجد في الوقت الحاضر اية احصاءات طائفية علمية وموضوعية"[١١٢]. ومن الصعب التشكيك بصحة ما جاء على لسان هذا الأخير.

ولكن يبدو من المفيد مقارنة تقديرات بعض الباحثين الذين لا علاقة لهم بالنزاع الديمغرافي-السياسي في لبنان، مع نتائج تعداد عام ١٩٣٢، بهدف الحصول على تصوّر تقريبي يسهم في استنتاج حجم المسائل التي كانت موضوع خلاف بين مختلف الأطراف.

في عام ١٩٢٠، اي عند تأسيس الدولة، اعطى بعض التقديرات "جورج سمنه"، وهو باحث كان يؤيد دولة ذات قومية سورية اكثر من تأييده دولة ذات قومية لبنانية[١١٣]. فقد أبرز في تقديراته أكثرية مسيحية كبيرة. ولا يمكن استبعاد تأثير ذلك على تشجيع المتخاصمين آنذاك للقبول بلبنان الكبير.

يستخلص من تعداد السكان لعام ١٩٣٢ نوعان من النتائج الهامة: من جهة عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان، ومن جهة أخرى، عدد المسجلين في السجلات الرسمية، سواء كانوا مقيمين ام لا[١١٤]. في عام ١٩٤٣، اي عام الاستقلال، نشرت تفاصيل عن المواطنين المسجلين[١١٥].

بالنسبة لعام ١٩٥٣، وقد نشرها لأول مرة الباحث الجغرافي الديني، "كلاوس بيتر هارتمان[١١٦] (Klaus Peter Hartmann) ". مشيراً ايضاً الى تقديرات عدد السكان المقيمين في عام ١٩٧٣[١١٧].

١١٢- Salim NASR, Pour éclairer la guerre civile au Liban. Jalons pour une position des rapports entre confessions et société libanaise, in: Jean BAUBEROT (Ed.), Palestine et Liban. Promesses et mensonges de l'Occident, Paris 1977, p.148

١١٣- جورج سمنه في مؤلفه المذكور، ص ٢٨٥، يضيف سكان وادي النصارى، الموجود اليوم في سوريا. وقد حذفت هنا.

١١٤- لا تشمل المعطيات الاخيرة هؤلاء المغتربين اللبنانيين، الذين لا يحملون بعد الجنسية اللبنانية. راجع: Pierre RONDOT, Les institutions politiques du Liban, op.cit. p.28f.

١١٥- Conseil Supérieur des Intérêts communs, Recueil des statistiques de la Syrie et du Liban, Beyrouth 1942, p.18; Pierre RONDOT, Les institutions politiques du Liban, op.cit. p.29.

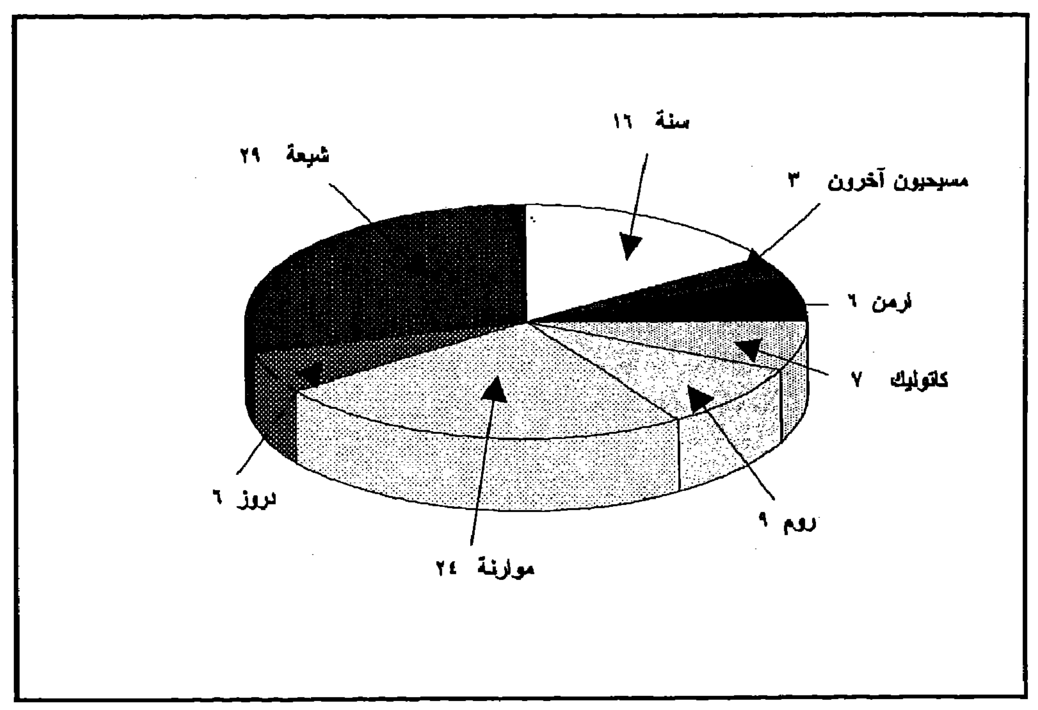
١١٦- Klaus-Petrer HARTMANN, op. cit. p.126.

١١٧- ذات المرجع. يعتمد "هارتمان" في هذا التقدير على تقارير صحفية لبنانية وعلى تحقيقاته الشخصية.

الطوائف الدينية

تقديرات هارتمان ١٩٧٣

(المقيمون فقط)



المعطيات بالنسبة المئوية

اعتبر "هارتمان" هذه التقديرات "تقريبية"، كما اعتبر أكبر عامل لعدم صحة تقدير عدد الشيعة، الذي يتراوح بين ستمائة الف وتسعمائة الف نسمة. ولكنه اعتقد بان عدد ثمان مائة الف نسمة هو رقم واقعي. ويعطي هذا المصدر الصورة التالية[118].

النسبة المئوية لتوزيع السكان حسب الطوائف

التعداد السكاني

١١٨- جرى احتسابها بالنسبة المئوية.

	تقدير ١٩٢٠	المواطنون المقيمون ١٩٣٢	المواطنون المسجلون ١٩٣٢	المسجلون ١٩٤٣	المسجلون ١٩٥٣	المقيمون تقدير ١٩٧٣
الموارنة	٣٥	٢٩	٣٠	٢٩	٣٠	٢٤
الروم الارثوذكس	١٧	١٠	١١	١٠	١١	٩
الروم الكاثوليك	٨	٦	٦	٦	٦	٧
الارمن	–	٤	٤	٦	٦	٦
الاقليات المسيحية	١	١	١	٢	٢	٣
مجموع المسيحيين	٦١	٥٠	٥٢	٥٣	٥٥	٤٩
السنة	١٩	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٦
الشيعة	١٣	٢٠	١٨	١٩	١٨	٢٩
الدروز	٧	٦	٧	٦	٦	٦
مجموع المسلمين	٣٩	٤٩	٤٧	٤٦	٤٤	٥١
متفرقون	–	١	١	١	١	–

انطلاقاً من تقديرات السكان عام ١٩٢٠، واستناداً الى التعداد السكاني عام ١٩٣٢، وعدد المسجلين، وتقديرات "هارتمان"، يمكن استخلاص نتيجتين رئيسيتين: اولاً، **لا تشكل اية طائفة اكثرية مطلقة**: ثانياً، **لا يشكل الموارنة ولا الشيعة ثلث مجموع السكان**. بالإضافة الى ذلك، يبدو ان الأكثرية، سواء كانت مسيحية او اسلامية، كانت ضعيفة قبل الحرب.

يستنتج ايضاً عدد من الباحثين ان ارتفاع معدل نسبة الولادات لدى المسلمين، وخاصة لدى الشيعة، قلب الموازين. فمكان الأكثرية المسيحية الضئيلة التي برزت في تعداد السكان عام ١٩٣٢، حلت اليوم اكثرية مسلمة[١١٩]. كشف ذلك تحقيق جمعية تنظيم الأسرة اللبنانية عام ١٩٧١، الذي اشار الى الفروقات الكبيرة في معدل

١١٩- راجع Fahim I. QUBAIN, op.cit. p.7; Jacques NANTET, Histoire du Liban, Paris 1963, p.304. وهناك كتبة آخرون أشاروا الى أكثرية مسلمة بنسبة ٦٠٪. راجع: Thierry DESJARDINS, Le martyre du Liban, Paris 1976, p.55-56; Pierre VALLAUD, Le Liban au bout du fusil. Avant-propos de Jean LACOUTURE, Paris 1976, p.52.
استند الاخيران على ارقام واسعة الانتشار فقط دون التحقق منها.

الخصوبة لدى الطوائف[١٢٠]. وقد امكن التثبت من هذه الفروقات لاحقاً عبر تحقيقات محدودة[١٢١]. ويطرح السؤال هنا لمعرفة الى اي مدى يؤثر ذلك على تغيير التوزيع السكاني. ترتبط هذه التقديرات من جهة، بمعرفة متى استخدمت نسبة الخصوبة التي تم استنتاجها عام ١٩٧١ لاعطاء تقديرات عالية، وماهي القاعدة التي اعتمد عليها، من جهة أخرى، يبرز تساؤل حول ما اذا كانت هناك مساواة بين معدل الولادات ومعدل البقاء في الحياة. يستند "هارتمان" الى معدل ضعيف للوفيات لدى المواليد والاطفال لدى المسيحيين[١٢٢]، وكذلك "بتس"[١٢٣]. وهناك عامل تشكيكٍ آخر هو الهجرة والعودة من الهجرة. فبينما كان المسيحيون وحدهم يهاجرون سابقاً، ارتفعت نسبة المهاجرين من المسلمين كثيراً خلال العقود الأخيرة، كما عاد عددٌ كبيرٌ من المهاجرين المسيحيين الى وطنهم في عقد الستينات، خاصة ان عدد العائدين من مصر كان كبيراً، بعد اجراءات التأميم التي اتخذها الرئيس عبد الناصر. فانطلاقاً من هذه المعطيات يستنتج "بتس "بان المسيحيين كانوا حتى اندلاع الحرب يشكلون أكثرية مطلقة[١٢٤].

من الممكن ان يكون هذا الاحتمال صحيحاً او خاطئاً. فلا الاستقصاءات عن معدل الخصوبة، او معدل الوفيات، ولا تقديرات الهجرة، يمكن ان تحل مكان معطيات التعداد السكاني، ولكن ما يمكن التثبت والتأكد منه، هو ان مؤشرات عديدة تدل على عدم التغيير المذهل في بنية التوزيع النسبي للطوائف اللبنانية في مرحلة ما قبل الحرب. كما يدلّ بعضها على عدم وجود اية اكثرية واضحة. ونظراً لضعف هذا الوضوح، قامت منذ عام ١٩٣٢ باستمرار مناقشات سياسية حول من يمكن اعتباره "لبنانياً"، لأن الاكثرية ترتبط بذلك. الجانب الإسلامي يطالب باعطاء الجنسية اللبنانية الى المجموعات التي تعيش في البلاد منذ مدة طويلة اي الاكراد والبدو المسلمون. والجانب المسيحي يطالب ايضاً باعطاء الجنسية الى المسيحيين الذين هجروا الدول الشرقية ولجأوا الى لبنان، مثل الاشوريين، واليعاقبة والكلدان الذين قدموا من تركيا والعراق، والموارنة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك القادمين

١٢٠- Association Libanaise du Planning Familial, La Famille au Liban, Beyrouth 1971.
في هذا التقرير تعتبر نسبة تكاثر الشيعة ٣,٦٪، والسنّة ٢,٨٪، والموارنة وباقي الطوائف الكاثوليكية ٢,١٪، والروم الأرثوذكس ١,٣٪، والدروز ١,٧٪. حلّل هذه المعطيات جوزف شاميه. راجع
Joseph CHAMIE, Religious Fertility Differentials in Lebanon, Ph.D.Diss. Univ. of Michigan 1976.

١٢١- مثلا، راجع نتائج تحقيقات الفصل السادس

١٢٢- Klaus-Peter HARTMANN, op.cit. p.160

١٢٣- روبرت باتس في المصدر المذكور، ص ٨٥، استخلص ما يلي: "النسبة الواقعية للولادات عند المسيحيين والمسلمين هي متشابهة فعلا اذا ما اخذنا فقط الباقين على قيد الحياة من الاطفال والاولاد".

١٢٤- ذات المصدر. هذا الاستخلاص هو من الاهمية بمكان، نظراً الى ان "باتس" في تحقيقه وابحاثه عن الاقليات المسيحية في الشرق كان حذراً للغاية من التقديرات الذاتية ذات الطابع الكمّي.

من سوريا[١٢٥]. ولكن بقيت مسألة المغتربين اللبنانيين نقطة الخلاف الرئيسية. فبينما يرفض الجانب الاسلامي المتطرف ذلك، يطالب الجانب المسيحي المتطرف بأخذ المغتربين اللبنانيين بعين الاعتبار. ونظراً لعدم الاتفاق على بعض الأسس المشتركة، لم يحصل منذ اكثر من نصف قرن اي تعداد سكاني في لبنان. وهكذا استمر الجدل وفقاً لنموذج ثابت: يطالب السياسيون المسلمون ومؤسساتهم بتعداد سكاني. ويوافق السياسيون المسيحيون واقرابهم على ذلك شرط اشراك المهاجرين اللبنانيين في التعداد. وهكذا يدور الجميع في دائرة مفرغة[١٢٦]. وفي غياب اي تعداد سكاني جديد تستطع كل فئة الادعاء بانها تشكل الأكثرية، واستطراداً تطالب بحقوق مماثلة بالنسبة للمشاركة في السلطة والحكم.

استهدفت هذه المطالب بنوع خاص اربع مؤسسات: المجلس النيابي، ورئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، والادارة العامة.

في المجلس النيابي توزعت المقاعد منذ عام ١٩٤٣ على أساس ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين[١٢٧]. فأكثرية مسيحية من ٥٤،٥٪ بموجب التعداد السكاني لعام ١٩٣٢ لم تعد واضحة الاّ بصعوبة كبيرة. ولكن هذا الواقع البرلماني كان يدور فقط حول أكثرية رمزية. فقانون الانتخابات السابق كان يسمح بانتخاب نواب مسلمين في دوائر انتخابية ذات اكثرية مسيحية، كما يسمح بصورة أوضح بانتخاب نواب مسيحيين في دوائر انتخابية ذات اكثرية مسلمة[١٢٨]. ففي الإنتخابات البرلمانية التي جرت قبل الحرب عام ١٩٧٢، تمّ انتخاب اثني عشر نائباً مسيحياً على لوائح يهيمن عليها سياسيون مسلمون، وتقترع لها اكثرية شعبية مسلمة. بينما تمّ انتخاب خمسة مسلمين على لوائح ترتبط بقياديين مسيحيين. من حيث الإنتماء السياسي، كان الجانب المسلم في المجلس النيابي يضمّ ٥٢ بدلاً ٤٥ مقعداً فقط ، والجانب المسيحي ٤٧ مقابل ٥٤ مقعداً، كما كان يلحظ قانون الانتخاب. وهذا

١٢٥- في عهد الرئيس شمعون (١٩٥٢-١٩٥٨) حصل قسم من المسيحيين العائدين من المهجر وقسم من المسيحيين الفلسطينيين على الجنسية اللبنانية، باعتبار انهم من اصل لبناني.

١٢٦- تجدر الاشارة الى انه لم تقدم اية فئة عل المطالبة بشمل المغتربين اللبنانيين في الاحصاء الشعبي، خاصة الذين يحملون الجنسية اللبنانية، كما يحصل في معظم الدول. فما يمكن استنتاجه من احصاء عام ١٩٣٢ والمعطيات اللاحقة، يشير الى ان الفروقات بين المواطنين المسجّلين والمقيمين لا تبرز الاّ نسباً مئوية ضئيلة فقط. ولذلك تتخوّف احدى الجهات بانها لم تشكل بعد الاكثرية، كما تتخوّف الجهة الاخرى من انها لم تعد تشكل اية اكثرية.

١٢٧- بالمقابل كان عدد المقاعد في المجلس النيابي قائماً دائماً على اساس ضربه بالرقم ١١: ٤٤، ٥٥، ٦٦، ومنذ عام ١٩٦٠ كان دائماً ٩٩ (وقد جرى تعديله في اتفاق الطائف واصبح ١٠٨، راجع الفصل التاسع لاحقاً).

١٢٨- راجع فيما يلي: Ilya F. HARIK, Lebanon, p.153; idem, Thze Economic and Social Factors in the Lebanese Crisis, in: Journal of Arab Affairs, 1(1982)2, p/229.

الأمر يؤكد ما أشير إليه سابقاً. فالقرارات التي كانت تتخذ لم تكن لها علاقة بمعايير الانتماء الطائفي، كما ان التحالفات النيابية كانت تتغير باستمرار. لذلك لا تبدو "الأكثرية المسلمة" بموجب الارتباط باللوائح الانتخابية أكثر اهمية من "الأكثرية المسيحية" القائمة على أساس قاعدة ٦ مقابل ٥ مقاعد، كما كان واردا في قانون الانتخاب. رغم كل ذلك تمسك السياسيون المسيحيون بعناد بهذه الأكثرية الرمزية في مجلس النواب، كما طالب زملاؤهم المسلمون بتعديل ذلك نظرا لتبدّل المعطيات الديموغرافية.

ولكن الهدف السياسي الأكثر واقعية كان بسبب الاختلافات في السلطة على مستوى رئاسة الدولة. فالدستور كان يعطي رئيس الجمهورية سلطات غير اعتيادية، كما يعطي رئيس الحكومة صلاحيات اقلّ منها بكثير. بموجب الدستور كان يحق لرئيس الجمهورية تعيين واقالة الوزراء، بمن فيهم رئيس الوزراء. ويتمتع بحق نقض واسع لقرارات مجلس النواب. ولا يستطيع هذا الأخير الاعتراض على هذا الحق الا اذا صوتت فقط اكثرية مطلقة من النواب ضده. وكان يحق ايضا لرئيس الجمهورية وبموافقة الحكومة حلّ مجلس النواب. ولكن الواقع الدستوري كان يخالف ذلك تماما. فمحاولة كل رؤساء الجمهورية منذ عام ١٩٤٣ ممارسة صلاحياتهم بكاملها، أدّت دائماً الى قيام ازمات سياسية، ممّا اضطرهم الى التراجع عن مواقفهم. في عام ١٩٥٢ اضطر الرئيس بشاره الخوري الى الاستقالة، لأن معظم السياسيين المسلمين البارزين رفضوا قبول تشكيل الحكومة. بالمقابل كان نظام الحكم يمارس دائماً في لبنانٍ دون صعوبات تذكر، عندما يختار رئيس جمهورية قوي شخصية قوية رئيسا للوزراء. وهكذا فرض الأمر الواقع قيام نظام ثنائي أي "دوومفيري" (Duumvirat) ماروني–سني[١٢٩]. ومنذ عام ١٩٥٨، ازدادت صلاحيات رئيس الوزراء في مجال الممارسة السياسية، فاخذ يشارك رئيس الجمهورية في تشكيل الحكومة. كما ان القوانين والقرارات لا تدخل حيز التنفيذ دون ان يوقع عليها الوزراء المختصون ثم رئيس الحكومة ثم رئيس الجمهورية. وهذا الأمر ليس فقط ذا اهمية بالنسبة لتعيين الموظفين والضبّاط. فالدستور كان يخوّل رئيس الجمهورية بذلك، ولكن الممارسة الواقعية لم تكن تحصل الا على أساس التسوية والتوافق فقط[١٣٠].

١٢٩– "كل شيء يحصل غالباً وكأن الطائفتين الكبيرتين في الدولة راضيتان عن رؤية رؤسائها يعملان سوية على رأس الدولة. في نظر عدد كبير من اللبنانيين، الثنائي المسيحي المسلم على رأس الدولة يحقق توازنا مرضياً عملياً، حتى وان لم تكن صلاحيات كل منهما ممكنة التشابه بدقة مع بعضهما". راجع: Pierre RONDOT, Quelques réflexions sur les structures du Liban, op.cit. p.35.

١٣٠– حتى منصب رئيس مجلس النواب الذي كُرّس منذ عام ١٩٤٧ للشيعة، زادت اهميته كثيراً. منذ عام ١٩٦٤ اخذ صاحبه يمارس تأثيراً متزايداً في انتخابات رئاسة الجمهورية.

وبالرغم من هذا التطوّر الهام في الواقع الدستوري، بقي عدم التوازن قائماً بسبب الثنائية على رأس الدولة. لان رئيس الجمهورية كان يستطيع دائما استبدال رئيس حكومة بآخر. ولكن منذ عام ١٩٤٣ لم يحصل ذلك اطلاقاً، باستثناء "نكسة" واحدة حصلت بين عام ١٩٧٠ و١٩٧٦[131]. فتعيين رئيس حكومة ضعيف سياسياً او غير شعبي، يثير دائماً سخط السنّة، ويطرح مجدداً مسألة المشاركة في الحكم على رأس الدولة. ومن جانب آخر يبرز لدى الموارنة شعور بعدم الرضى بسبب تزايد سلطة رئيس الوزراء. ومنذ عام ١٩٥٨ تطوّر الوضع حتى تحوّل رئيس الجمهورية حَكَماً يقف على الحياد في المسائل المتعلقة بالطوائف، بينما يستغلّ رئيس الحكومة منصبه لتعزيز مصالح طائفته. لذلك تمسّك الرأي السياسي الماروني بالاجماع على ان يبقى رغم ذلك منصب رئاسة الجمهورية للموارنة.

وفي ضوء مكانة واهمية هذين المنصبين على رأس الدولة تبرز بوضوح **اهمية هذا الرمز. فتحوّل السلطة الفعلية لصالح رئيس الحكومة أثار مرارة الموارنة دون ان يرضي السنّة.** فالموارنة يعتبرون إسناد رئاسة الجمهورية الى ماروني ضمانة، بينما يعتبرها السنّة امتيازاً رغم انها في افضل الاحوال تبقى محدودة الأبعاد بالنسبة للفريقين.

اما الطوائف الأخرى فقد بدأت قبل الحرب تعبّر عن امتعاضها وعدم الرضى عن ثنائية الحكم الماروني-السني، بفعل ابعادها عن قمة الدولة. في الجانب الشيعي، ازداد الاقتناع بان الشيعة اصبحوا اكبر الطوائف اللبنانية عدداً - او على الأقلّ اكبر الطوائف الإسلامية. لذلك ارتفعت من جانبهم اصوات المطالبة والضغط المتواصل لتعديل نظام توزيع السلطات او لإلغائه تماماً. وكذلك اخذ السياسيون الدروز، بدعم كامل من قبل الاحزاب اليسارية العلمانية، يطالبون بالغاء الربط بين منصب رئاسة الجمهورية ومنصب رئاسة الحكومة. وقد اقترحوا، كحلّ وسط، اقامة نظام دوري لهذين المنصبين، الأول بين الطوائف المسيحية، والثاني بين الطوائف الإسلامية[132]. وقد اسهمت بالفعل هذه المطالب في استقرار النظام القائم. فالسياسيون السنة الكبار، رغم رغبتهم بمنصب رئيس الجمهورية لفترة قصيرة، يفضلون الاحتفاظ باستمرار بمنصب رئيس الحكومة، بدلاً من ابعادهم عن المنصبين لفترات من وقت الى آخر. وبرزت ايضاً مسألة توزيع المقاعد بين الطوائف في مجلس النواب. فالمصالح المتباينة تتجمد بسبب التناقض المتبادل كما يحصل في مسألة توزيع السلطة على رأس الدولة. في الحالين يبقى النزاع حول مسألة اعطاء الأهمية للطوائف. اما في

١٣١- عيّن بشارة الخوري ٩، وكميل شمعون ٥، وفؤاد شهاب ٤، وشارل حلو ٣، وسليمان فرنجيه ٦، والياس سركيس ٢، وامين الجميّل ٢ ايضاً، كرؤساء حكومة.

١٣٢- اخذت هذه المعلومات من احد السياسيين القياديين في الحزب التقدمي الاشتراكي عام ١٩٧٩.

الحالة الثانية، فيحصل تحويل السلطة بين المنصبين بصورة غير منظورة. وهذا التحوّل يجعل من عدم التوازن الجزئي بالنسبة للموارنة **هيمنة رمزية**، مثلما هي قائمة منذ مدة طويلة. فالنزاعات حول رموز الحكم يمكن ان تكون شديدة مثل النزاعات حول الحكم ذاته.

اما المؤسسة التي دار حولها جدل قليل جداً **فهي الحكومة**، حيث لا تبرز اطلاقاً اية **هيمنة رمزية**[١٣٣]. فهي تتشكل باستمرار من عدد متساو بين المسيحيين والمسلمين. ولكن لا بدّ من الاشارة الى ثلاثة اتجاهات في تطوّرها من حيث تشكيل الحكومة وطريقة عملها. فمع تزايد عدد المقاعد في مجلس النواب، يزداد عدد الوزراء، وذلك للحصول على تأييد عدد كافٍ من الكتل البرلمانية في ممارسة الحكومة لمسؤولياتها. وقد تراجعت تقاليد اسناد حقائب وزارية الى وزراء يمثلون طوائف معيّنة[١٣٤]، كما طالت مدة دوام الحكومات. ويلاحظ ان اية حكومة لم تسقط بسبب حجب الثقة عنها. فهي تستقيل عندما تنشأ تحالفات برلمانية جديدة. وكما يبدو الوضع على مستوى الحكومة، كذلك يبرز على مستوى المعارضة. هناك نوع من المساواة. لا يستطيع اي نائب ان يصبح وزيراً الاّ اذا حلّ مكان وزير من طائفته. وبما ان عدد النواب المسلمين كان اقل من عدد النواب المسيحيين، ولكن هذا العدد يتساوى في الحكومة. فان حظ النواب المسلمين بتسلم حقائب وزارية كان اوفر قليلاً من حظ النواب المسيحيين. وهكذا كانت تعكس الحكومة بصورة مصغرة تكوين المجلس النيابي، ولكن مع تصحيح بالغ الأهمية. فمجلس النواب كان يستند الى مبدأ النسبة بين المسيحيين والمسلمين المعترض عليه. والحكومة كانت وما تزال تستند الى **مبدأ التعادل، الذي لا خلاف حوله.**

اما المؤسسة الاكثر إثارة للنزاعات، فكانت **الادارة** الحكومية. هنا لم يقم النزاع حول الرموز فقط، بل ايضاً حول المنافع من نظام يرتبط مباشرة بالأنصار، اي حول سلطة ترتبط مباشرة بتوزيع الغنائم. ان مقاطعة ادارات الدولة طيلة خمسة عشر عاماً من قبل المسلمين في عهد الانتداب أدّت منذ البداية الى نشوء اختلال كبير في التوازن، اذ اسندت مسؤولية ادارات الدولة بمعظمها الى المسيحيين. وهذا الأمر بقي قائماً حتى ما بعد الاستقلال. فالموظفون الشباب الذين تسلموا اعمالهم في النصف الاول من الثلاثينات، لم يبلغوا سنّ التقاعد الاّ في السبعينات.

اما بالنسبة للوظائف الادارية العالية، مثل المدراء العامّون، ورؤساء الأقسام، والمحافظون، والدبلوماسيون، فقد تطوّر توزيعهم حتى عام ١٩٥٨ كما يلي:

١٣٣- راجع هنا Elie SALEM, Cabinet Politics in Lebanon, in: The Middle East Journal, 21(1967)4, p.488-502.

١٣٤- ذات المرجع ص ٥٠٠

النسبة المئوية لتوزيع الوظائف العامة العليا على الطوائف

	١٩٤٦[١٣٥]	١٩٥٥[١٣٦]	١٩٥٨[١٣٧]
الموارنة	٣٩	٤٠	٣٨
الروم الارثوذكس	١٩	١٢	١٢
الروم الكاثوليك	٣	٩	١١
السنّة	٢٩	٢٧	٢٦
الشيّعة	٣	٤	٦
الدروز	٦	٧	٦

فخلال تلك السنوات كان الموارنة والروم الكاثوليك الأكثر تمثيلاً في هذه الوظائف، وكذلك ايضا السنة، حتى "على حساب الشيعة"[١٣٨]. اما السبب الرئيسي لضعف التمثيل الشيعي فيُعزى بنوع خاص الى المستوى الثقافي. ففي سبيل تسلم منصب في الوظائف العليا لم يكن لدى الشيعة في بداية الستينات عدد كافٍ من خريجي الجامعات، خاصة من المجازين في الحقوق[١٣٩].

اما بالنسبة للوظائف المتوسطة والدنيا، حيث لا يشترط توفر مؤهلات جامعية، فكان الإخلال في التوازن محدوداً جداً. ففي عام ١٩٤٢، بلغ عدد الموظفين من الطوائف الإسلامية نسبة ٤٩٪، ومن بينهم ١٩،٥٪ من الشيعة. هذا وكان يقبض الموظفون المسلمون فقط ٤١٪ من مجموع رواتب الموظفين. وهذا مؤشر آخر

١٣٥- Ralph E. CROW, Religious Sectarianism in the Lebanese Political System, in: The Journal of Politics, 24(1962)3, p.519.

١٣٦- Halim F. FAYYAD, The Effects of Sectarianism on the Lebanese Administration, p. 71; Wilhelm KEWENIG, op.cit., p.83.

١٣٧- ذات المرجع ص ٨٣.

١٣٨- ذات المرجع ص ٨٤.

١٣٩- في عام ١٩٦١ كان ربع عدد الطلاب الجامعيين اللبنانيين من المسلمين. من بينهم ١٠٪ من الشيعة. وفي جامعة القديس يوسف التي كانت وحدها حتى عام ١٩٦٠ تضم كلية للحقوق، كانت نسبة الطلاب المسلمين ١٠٪، وفي الجامعة الاميركية ٢٥٪ تقريبا.

لضعف تمثيلهم في الوظائف العالية وذوي الرواتب المرتفعة[١٤٠].

وبما ان المستوى الثقافي الجامعي لدى الطوائف الإسلامية ظلَّ متدنياً – وهكذا بقي الحال حتى نهاية الستينات –، كان النواب المسلمون، واحزابهم السياسية ومؤسساتهم اكثر المتشددين والمتحمسين لاحترام نظام النسبة ومبدأ الكوتا، استناداً الى المادة ٩٥ من الدستور الداعية الى توزيع مناصب الوظائف الحكومية على الطوائف. اما السياسيون المسيحيون واحزابهم ومؤسساتهم فكانوا نظراً للتقدم العلمي لدى افراد طوائفهم، يطالبون بضرورة تعيين الموظفين استناداً الى معايير الأهلية. وكانوا يرجعون في هذا المجال الى المادة ١٢ من الدستور التي تشدد على المساواة بين كلِ المواطنين اللبنانيين في الدخول الى الخدمة المدنية، اي الوظائف العامة، استناداً الى معايير الإختيار على أساس الاستحقاق والمؤهلات. وهكذا برز مبدأ الكوتا والتشديد علي العدل الجماعي ضد مبدأ الأهلية والعدل الفردي. وقد جاء التمسك بهذين المبدأين للحفاظ على مصالح معيّنة لبعض الفئات.

لقد تبيّن ان نظام النسبة هو الأقوى. ففي الإصلاح الإداري الذي اجري عام ١٩٥٢/٥٣ تقرّر اختيار افضل المرشحين من حيث الأهلية لملء الوظائف العامة عبر مباراة رسمية. ولكن عدّل هذا القرار عام ١٩٥٥ بسبب ضغوط سياسية قومية، وقد أدّى ذلكِ الى التمسّك بمبدأ المباراة، ولكن دون اختيار افضل المتبارين. وهكذا "اصبح ممكناً الاختيار بين العناصر الناجحة في المباراة، الذين ينتمون الى الطوائف الدينية التي ينبغي الاختيار منها، دون ان يلحق هذا الاختيار شكلياً اي ضرر بمصالح الدولة – ودون المسّ بالمادة ١٢ من الدستور"[١٤١].

وفي عام ١٩٥٨ اعلن الرئيس فؤاد شهاب **التطبيق الحرفي لمبدأ التعادل: يعيّن مقابل كل موظف مسيحي موظف مسلم.** وهذا ما تمّ انجازه خلال سنوات قليلة، ولكن ذلك لم يكن ممكناً الا بالتوسيع الكمي لجهاز الموظفين. وقد كان من المحتّم ان يحدثِ انتكاس في مستوى المؤهلات خلال مدة من الزمن. ولكن الرئيس شهاب كان مقتنعاً بضرورة وبأهمية القضاء على عدم التوازن، آخذاً بعين الاعتبار مشكلات الأهلية المؤقتة[١٤٢]. فتطبيق "مبدأ ستة بستة مكررة" ارضى الطوائف الاسلامية لعدة

١٤٠- Halim F. FAYYAD The Effects of Secterianism on the Lebanese Administration ذكره Wilhelm KEWENIG في مؤلفه المذكور ص ٨٥، ومعلقاً على ما جاء على لسانه بقوله: "بعكس الشك الذي يلاحظ أساساً ازاء الاحصائيات مهما كان مصدرها، فان موجز المعطيات الواردة اعلاه (اي الارقام المشار اليها في النص والمأخوذة من هذا المصدر، ت. هانف)، لا ريب فيها، لأن كلاً من الموظفين والمستخدمين المشار اليهم جرى تحديدهم باسمائهم ومن حيث انتمائهم الى طائفة دينية معيّنة".

١٤١- "فلهالم كافانيك" (Wilhelm KEWENIG) ، المرجع المذكور، ص ٩٦-٩٨

١٤٢- مقابلة اجراها المؤلف مع وزير العدل، فؤاد بطرس، عام ١٩٦٠.

سنوات، اذ لم يبرز من قبلها اي مطلب هام في الشؤون الداخلية"[١٤٣].

ولكن بعد مرور عقد من الزمن، برزت مجدداً وبشدّة مسألة المشاركة في الحكم على المستوى الاداري. تركز موضوع الجدل هذه المرة على عدد من الوظائف الرسمية التي كانت، رغم المعادلة العامة في كل المستويات الادارية، تعتبر من الوظائف التي "تعود الى" الطائفة المارونية. وهي في جزء منها وظائف هامة، مثل القيادة العليا للجيش، ادارة الاستخبارات في الجيش، وادارة الأمن الداخلي، وحاكمية مصرف لبنان، ورئاسة مجلس الشورى. ولكن لهذه الوظائف مغزى معنوي، أكثر منه سياسي[١٤٤]. وكما كان الحال في موضوع الجدل حول منصب رئاسة الجمهورية، تبرز هنا مواقف الموارنة التي تعتبر التمسك بهذه الوظائف "كضمانة" ضرورية للمسيحيين، بينما يقول المسلمون بان هذه الحجج هي امتيازات لا مبرر لها. ولكن الموقفين يفتقران الى زخم مقنع. فقط القيادة العسكرية والأمنية يمكن اعتبارها ضمانة - ولكن جزئيا - للحفاظ على الأمن المسيحي. من جهة أخرى، يمكن اعتبار التمسك بمبدأ المعادلة في الوظائف الأخرى التي يحتفظ بها الموارنة بانها سطحية، كما لا يمكن اعتبارها امتيازاً.

ان الحملات ضد ما يسمّى "بالامتيازات" لا تمثل أكثر من كلام استهلاكي شعبي يستهدف **مطلباً آخراً**، يطالب به الجانب الإسلامي باستمرار منذ نهاية الستينات، ألا **وهو الغاء نظام الحصص والنظام النسبي في الجهاز الاداري كما في السياسة.** فنظام الحصص او الكوتا، في الادارة كان بالنسبة للطوائف الإسلامية ملائماً، طالما لم تكن تتوفر لديها مؤهلات وخبرات عالية من جهة، وطالما كانت تعطى لها او تستحدث لها وظائف جديدة من جهة أخرى. وفي اواخر الستينات بلغ المسلمون ذات المستوى مثل المسيحيين في التعليم العالي، كما انهم شكلوا في عام ١٩٧٢/٧٣ أكثرية بلغت ٥٣٪ من الطلاب[١٤٥]. لقد حصل هذا التقدم المذهل في المستوى العلمي عبر بناء الجامعة اللبنانية. وقد ساعدت كلية الحقوق فيها في منح شهادات تخوّل حامليها الانخراط في السلك الاداري. في عام ١٩٦٥/٦٦ بلغت نسبة الطلاب المسلمين ٦٤٪ من طلاب كلية الحقوق[١٤٦]. وبعد ثماني سنوات، اي في عام ١٩٧٤،

١٤٣- Marwan HAMADE, L'Islam libanais du Nassérisme à la participation, in: Travaux et Jours (1974)53, p. 7.

١٤٤- مثلاً، رئاسة الجامعة اللبنانية الرسمية، رئاسة محكمة الاستئناف، رئاسة محكمة الاستئناف العسكرية، الخ ...

١٤٥- Boutros LABAKI, Rapports de force intercommunautaire et genèse de conflits intrernes au Liban, op. cit. p. 33.

١٤٦- ذات المصدر، ص ٢٢

بلغ عدد المرشحين المسلمين للوظائف الادارية العليا ٦٤٪١٤٧. ولكن في تلك الأثناء كان الجهاز الاداري قد اكتمل من العدد المخصص للمسلمين. اما المتخرجون من التعليم العالي من ذوي التطلعات والطموحات الكبيرة التي تعززت بمقتضى الاتجاه الذي برز في الحقل العام منذ عام ١٩٥٨، فقد اندفعوا نحو سوق العمل الذي لم يعدّوا له، خاصة حاملي الإجازة في الحقوق١٤٨. فاتجهت عندئذٍ كل الآمال نحو فتح المجال مجدداً في حقل الخدمة المدنية. فبرزت المطالبة بالغاء نظام الحصص و"الإمتيازات"، وبالتالي الغاء طابع النسبة في الدولة، فقامت بالتالي مظاهرات طلابية ضد البرلمانيين – الذين وُصِفوا "بالتسعة والتسعين حرامي" – ولكن امكانيات هؤلاء كانت تصطدم دائماً بالامكانيات الاقتصادية المحدودة. لم تكن المظاهرات الطلابية في البداية مرتبطة بطائفة ما. فالطلاب المسيحيون ايضاً شعروا ايضاً بخطر تحوّلهم الى طبقة البروليتاريا الأكاديمية. فالشعور الأساسي المشترك استهدف تحقيق دولة ومجتمع اكثر حداثة، يسمح بايجادِ حلول للمشاكل المستقبلية. فالتغيير السياسي الذي اصطبغ بشعور مكثف، ولكن مغلف بهدف مشترك مبهم من قبل طلاب كل الطوائف، اندثر في بداية السبعينات. فانضم قسم من الطلاب الى الأحزاب اليسارية، كما أيّد قسمٌ كبيرٌ منهم المطالبِ الكلاسيكية للإسلام السياسي، مثل الإحصاء السكاني، والغاء المبدأ النسبي سياسياً واداريا. وهنا تأرجح الجانب المسيحي في الحركة الطلابية بين الإتجاه التقدمي والعودة الى المواقف السياسية لطوائفهم.

بقيت النزاعات حول تقاسم السلطة السياسية والإدارية هي ذاتها من حيث الجوهر منذ بدء الاستقلال وحتى اندلاع الحرب. فتركزت مواضيعها على التعداد السكاني وشروط تنفيذه، على توزيع المقاعد في مجلس النواب حسب الطوائف، تقاسم السلطة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وتوزيع الوظائف العامة. **فتقاسم السلطة الواقعي لم يعدّل جوهريا.** فقد نشأت على رأس الدولة ثنائية حكم متساوية فعلياً، وان لم يكن ذلك بطريقة صريحة١٤٩. وعلى مستوى الوظائف العامّة، حلّ مكان الأكثرية المسيحية التي كانت قائمة في البداية، مبدأ المساواة والتوازن. **وما بَقِيَ، لم يكن سوى "الهيمنة الرمزية" للمسيحيين**، خاصة الموارنة. فالدفاع عن هذه "الهيمنة" باعتبارها "ضمانات"، والتهجم عليها باعتبارها "امتيازات" شكلا خلال عقد من الزمن

١٤٧- الدرجة الثالثة (مستوى الاجازة)، ذات المصدر، ص ٣٠.

١٤٨- كان حظهم كمحامين محدوداً، لان مكاتب المحاماة القائمة كانت تختار أفضل الخريجين المؤهلين من جامعة القديس يوسف.. اما العمل في القطاع الخاص فقد كان متوفراً للقانونيين. ولكن نظراً لتوفر العمل التجاري الدولي، كانت الشركات تعلق أهمية خاصة علي الكوادر الذين يتقنون لغات عديدة. الا ان اتقان اللغات الاجنبية، لم يكن في تلك الفترة يلقى اهتماماً زائداً في الجامعة اللبنانية.

١٤٩- سيجري التطرق لهذا الموضوع لاحقاً.

مادة للمجادلات والمناقشات وفي مجلس النواب وخارجه بنوع خاص. وبقطع النظر عن ذلك جرى التوصل الى ايجاد تسويات وتوافق في اطار المؤسسات. لقد حصل **انتقال بطيء من حالة اللاتوازن الذي كان قائماً في البداية الى حالة توازن فعلية.** فالنظام اللبناني في مجال تسوية النزاعات الداخلية ابرز خلال ثلاثة عقود من الزمن مرونة، وبالتالي أهلية في التكيّف الى حدّ بعيد. فالتمسك "بضمانات" والمطالبة بالغاء "الامتيازات" لم تكن سوى مطالب أولية تطرح اثناء التفاوض بهدف الحصول على حصة اكبر في السلطة والمنافع الناتجة عنها. اما توقف هذا المفاوضات عام ١٩٧٥ فلا يعود الى آليات السوق السياسي، بل إلى نزاعات ذات طبيعة أخرى.

٥ - الطبقة، والطائفة، والنزاعات الاقتصادية

دفع غياب المعطيات عن التعداد السكاني ليس فقط الى "الفانتازيا" السياسية، بل ايضا الى "الفانتازيا" التحليلية الاجتماعية، اذ ارتبطت نتائج التحليل عادة مع الاقتناعات السياسية للمحللين. في منتصف السبعينات، قبل وبعد اندلاع الحرب، صدر عدد من الابحاث التي وصفت الطبقات الاجتماعية والطوائف بانها متماثلة الى حدّ بعيد، وفسّرت النزاعات بين الطوائف بأنها صراع طبقي[١٥٠]. كان هذا المفهوم بطبيعته مثيراً ومهيجا للحساسيات، استخدمته بعض وسائل الإعلام وواجهت به المواضيع المعقدة بتصريحات مبسّطة. فالكليشه التي وصفت "المسيحيين بالأثرياء" و"المسلمين بالفقراء" نجحت الى حدّ ما في حملات اعلانية ودعائية يبدو ان فصولها لم تنته بعد.

ابتعد بعض البحاثة تماماً عن هذه الكليشه. فحلّت الاقتناعات مكان التعداد السكاني، كما جمعت معطيات من مصادر عدة غير كاملة، ولكنها موثوقة، وتمّ استكمالها عبر تحقيقات شخصية، كما جرى تفسيرها مع كثير من الحذر. هذا ما برز خاصة في ابحاث "كلود دوبار" و"سليم نصر"، و"بطرس لبكي"[١٥١]. من خلال هذه الابحاث جرى الكشف عن اضواء هامة حول طريقة التماثل بين الطبقات والطوائف، وحول التغييرات في طريقة التماثل في مرحلة ما قبل الحرب.

١٥٠- سليمان تقي الدين، التطوّر التاريخي للمشكلة اللبنانية، بيروت ١٩٧٧، ص ٩٦; م. الصلح، المارونية السياسية، سيرة ذاتية، بيروت ١٩٧٨; ه. جابر، السلطة والتوازن في لبنان، في: شؤون فلسطينية، ٥٠/٥١ بيروت، دون تاريخ; وقد انتقده: ياسين الحافظ، قراءة نقدية لبعض طروحات الحرب في لبنان، في: لبنان الديمقراطي العربي العلماني، ٨، بيروت ١٩٨١، ص ١-٤٥; راجع ايضاً:
Samir KASSIR, L'affirmation des chiites libanais, in: Le Monde Diplomatique, Mai 1985, p.12.

١٥١- Claude DUBAR & Salim NASR, op.cit.; Boutros LABAKI, Structuration communautaire, rapports de forces entre minorités et guerres au Liban, in: Guerres mondiales et conflits contemporains, 151(1981), p.43-70.

عندما انشئت الجمهورية اللبنانية في حدودها الحالية عام ١٩٢٠، أدّى ضمّ المناطق الحدودية الى لبنان الصغير في نظام اقتصادي وحكومي، بطريقة شبه آلية، الى اندماج غير متساوٍ. وبما ان سكان المناطق الجديدة كانوا من طوائف دينية متباينة، حصل ايضاً عدم توازن بين الطوائف. في لبنان الصغير، كانت هناك اكثرية من صغار الفلاحين والمزارعين المستقلين. اما في المناطق الحدودية فكانت الاراضي خاصة في المرحلة الاخيرة من الحكم العثماني قد انتقلت ملكيتها الى كبار الملاكين. في لبنان الصغير وفي بيروت نشأت طبقة بورجوازية من التجار، كما فاقت وتطورت صناعة الحرير، وبرزت المهن الحرّة. فالتقدم العلمي الذي عرفه المسيحيون مدة طويلة من الزمن، مكنهم من تبوؤ المناصب العالية في عدة ميادين[١٥٢]. ثمانون بالمئة من التجار تقريبا، ومصدرو الحرير، واصحاب المصارف، وكذلك اكثر من ستين بالمئة من المستوردين واصحاب شركات النقل البحري في بيروت، وحتى ٩٢ بالمائة من مصنعي الحرير، كانوا مسيحيين[١٥٣]. وكذلك في ميدان الحرف اليدوية احتلّ المسيحيون موقع الصدارة. في عام ١٨٨٩ كان كل صانعي الاحذية في بيروت من المسيحيين، وكذلك الخياطون والنجارون وحتى اكثر من نصف الحدادين. وبين عمّال المصانع شكل المسيحيون عشيّة الحرب العالمية الاولى، وعلى معظم اراضي لبنان الحالي، نسبة ٨٣ بالمائة[١٥٤].

استناداً الى هذه الارقام برز عدم توازن واضح. فمجتمع الطوائف المسيحية شكّل القسم الاكبر من بورجوازية التجار والصناعين والمهن الحرّة، كما شكّل المسيحيون اكثرية الحرفيين والعمّال. والفلاحون منهم كانوا يعملون مستقلين[١٥٥]. فالامر لم يكن يدور حول طبقة، بل حول مجتمع مكثف التاريخ مع طبقات متباينة.

تطبّق هذه الصورة ايضاً على الطوائف الاسلامية. لقد كان المسلمون يشكّلون قبل الحرب العالمية الاولى ٤٣ بالمائة من التجار على كافة اراضي لبنان الكبير، و٢٩ بالمائة من المستوردين، و٤٠ بالمائة من العاملين في حقل التأمين، وبعض اصحاب المصارف–خاصة في مدنية طرابلس – وبعض الحرفيين. وكذلك الاكثرية الكبيرة من كبار ملاكّي الاراضي في شمال البلاد وشرقه وجنوبه كانوا من المسلمين، وبالتالي كل الاجراء العاملين لديهم والمرتبطين بهم. فالتباين الطبقي كان اذاً اكثر بروزاً لدى المسلمين منه لدى المسيحيين.

هذه الاوضاع غير المتساوية التي كانت قائمة عند تأسيس الدولة، كانت نتيجة

١٥٢– ذات المصدر، ص ٥٤

١٥٣– ذات المصدر، ص ٥٤

١٥٤– ذات المصدر، ص ٥٥

١٥٥– ذات المصدر، ص ٥٤ وما يليها.

تطوّر تاريخي مختلف تماماً بين لبنان الصغير والمناطق الحدودية التي ضمّت اليه، فقد خلّفَ ذلك أثراً كبيراً ولمدة طويلة، رغم السياسة التي اتبعت في عهد الانتداب للحدّ من هذه الفجوة بين المناطق، وبالتالي بين الطوائف الدينية[١٥٦]. فقد انشأت السلطات الفرنسية نظاماً تعليمياً رسمياً بإشراف الدولة، خاصة في المناطق البعيدة التي ضمت الى لبنان الصغير. وقد استفاد من هذا النظام اكثر من ٨٠٪ من التلامذة المسلمين. ولكن رغم هذه الاجراءات، بقيت الفروقات كبيرة عشية نيل الاستقلال. في عام ١٩٤١، بلغت نسبة الاولاد المسيحيين ٢٧ بالمائة فقط، وبقي الاجحاف قائماً خاصة لدى الشيعة والاولاد الإناث في الطوائف الاسلامية[١٥٧].

بعد الاستقلال اتبعت **سياسة التوازن الاجتماعي والاقتصادي** بين المناطق والطوائف، وذلك تحت الضغط المتصاعد من قبل المسلمين المشاركين في الميثاق الوطني. فوسائلهم كانت **التسوية النسبيه** في الادارة الرسمية، **والبنية التحتية والسياسة التربوية.**

اما مرحلة السياسة الاكثر حسماً في مجال تعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي فقد تمّ التركيز عليها في عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي كلّف عام ١٩٥٩ المنظمة الفرنسية للتخطيط الانمائي المعروفة بمنظمة "ايرفد"، برئاسة الراهب الدومينيكاني الاب "لويس-جوزيف لوبرا"، بدراسة شاملة عن التنمية في البلاد. وفي تقريره شدّد "لوبرا" على ان "الفروقات في مستوى العيش بين المناطق والطبقات الاجتماعية كبيرة جداً، وانها تحتاج الى بذل جهود كبيرة للقضاء عليها"[١٥٨]. وقد ادّت هذه الدراسة الى تنفيذ عدد من المشاريع الانمائية الهامة في مجال الكهرباء، والرّي، وشقّ الطرقات في المناطق المتخلفة. وفي الوقت نفسه، جرى ايصال شبكات الهاتف والكهرباء الى جميع المناطق النائية، كم جرى تحسين ابنية المؤسسات الصّحية. وقد تمّ تنفيذ قسم من هذه المشاريع رغم معارضة كبار ملاكي الاراضي الشيعة في الجنوب والسنة في الشمال. فهؤلاء كانوا يخشون من اضعاف نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي بسبب هذه المشاريع وبسبب تزايد نفوذ الدولة عبرها[١٥٩]. في عهد الرئيس شهاب جرى تعزيز نظام التعليم الرسمي بطريقة مذهلة، خاصة فيما يتعلق بالمدارس الثانوية والمهنية، والجامعة اللبنانية. وقد برزت

١٥٦- ذات المصدر، ص ٥٦؛ راجع ايضاً
Theodor HANF, Erziehungswesen in Gesellschaft und Politik des Libanon, op.cit. p.74-84.

١٥٧- République Française, Rapport sur la situation en Syrie et au Liban à la Commission de Tutelle de la Société des Nations, Paris 1926-1939, Tableaux

١٥٨- Le rapport du Père Lebret, in: Le Commerce du Levant, 1(1960)3, p.25.

١٥٩- Herwig LECHLEITNER, Konfessionsgruppen und Wirtschaftsleben im Libanon, in: Geographische Rundschau, 24(1972)6,p.215.

نتائج هذه السياسة في المعطيات الواقعية التي استنتجت عام ١٩٧٤، اذ هبط مستوى الامية الى ١٤ بالمائة لدى المسلمين والى ١١بالمائة لدى المسيحيين[١٦٠]. وفي التعليم الثانوي والجامعي بلغ عدد المسلمين والمسيحيين ذات المستوى تقريباً، فتفوّق المسيحيين العلمي تميَّزَ، منذ ذلك الحين، ببعض الجوانب النوعية في مؤسساتهم التربوية، خاصة في مجال تعلّم اللغات الاجنبية. ماهو اذا تأثير هذه السياسة الحكومية المتوازنة على الاندماج بين الطبقات والطوائف؟

في عام ١٩٦٠ جرى وصف ارتباط الطوائف بالطبقات كما يلي[١٦١]: الطبقة الادنى تتألّف من العمال الموسميين وبعض الفرص السانحة. يشكل هؤلاء نوعاً من البروليتاريا الدنيا، ويتألفون بغالبيتهم من غير اللبنانيين، الذين لا يحملون تصاريح رسمية تسمح لهم بالعمل، كالفلسطينين، والاكراد، والعلويين، والسوريين. في المناطق الحدودية، تتألف اكثرية السكان من العمّال الزراعيين والشركاء المرتبطين بملاّكي الاراضي الزراعية. فهؤلاء لم يساعدهم الحظ لتحسين اوضاعهم الاقتصادية. لذلك بدأوا منذ عام ١٩٦٠ بالنزوح الى المدن، حيث عرفوا مستوى عيش افضل قليلا من السابق. وقد زادوا في اعداد البروليتاريا الدنيا في المدن. وكان معظم افراد طبقة العمّال الزراعيين من المسلمين، وخاصة الشيعة. اما في المدن فكانت طبقة العاملين في الصناعة، والحرف اليدوية، وقطاع البناء والخدمات، في حال افضل من حال العمّال الزراعيين. ولكنها كانت تعيش في اوضاع صعبة جدّا، خاصة بالنسبة للعاملين في قطاع الخدمات الصغيرة. انذاك لم يكن اكثر من ١٢ بالمائة فقط من العمّال منتظمين نقابياً، وهذا ما كان يضعف مواقفهم في المفاوضات مع الحكومة وارباب العمل. شكّل السنة أكثرية في قطاعات الحرف اليدوية، والبناء والخدمات. جاء بعدهم العمّال من الارمن والموارنة.

وبينما كانت الطبقات المشار اليها اعلاه تؤلف تقريباً نصف الفئة العمالية من السكان، كانت الفئة المتوسطة تؤلف القسم الاكبر من النصف الآخر. فضمّت المستخدمين في المؤسسات الخاصة، والموظفين، وصغار المزارعين والتجار والصناعيين، بالاضافة الى بعض العاملين في قطاع المهن الحرّة. تميّزت هذه الطبقة بدخلها المتوسط، واستقلالها في العمل، وامكانيتها في ممارسة عدة مهن. فاذا ما استثنيت فئة الموظفين، فان الطبقة المتوسطة كانت تتألف باكثريتها من المسيحيين. ومن خصائص فئة الطبقة المتوسطة المقيمة في المناطق الجبلية،

١٦٠- Yves SCHEMEIL, op.cit. p.68. Tableau 8.

١٦١- Theodor HANF, Erziehungswesen in Gesellschaft und >Politik des Libanon, op. cit. p.31-38; Georges HAKIM, The Economic Basis of Lebanese Polity, in: Leonard BINDER(Ed.) op.cit. p.60; Ralph E. CROW, Interest Groups in the Lebanese Political Process, Beirut 1962, p.16; Rapport de l'IRFED, Beyrouth & Paris 1962, Documents I-1-13, 36 et 38

ارتباطها بممارسة انشطة زراعية – مثل زراعة الخضر والاشجار المثمرة – بالاضافة الى ممارسة نشاط مقاولي او وظيفي في المدينة. وفر هذا الارتباط بالقطاع الزراعي لفئة كبيرة من الطبقة المتوسطة قسطاً كبيراً من الاستقلالية. اما الطبقة العليا، وعددها محدود جداً، فتألفت من كبار ملاكي الاراضي، من الصناعيين وكبّار التجار. اما من حيث انتمائها الطائفي، فكانت خليطاً من كل الطوائف. ولكن برزت اكثرية مسلمة بين كبار ملاكي الاراضي، واكثرية مسيحية بين الصناعيين.

في مطلع الستينات كانت المصالح الاقتصادية بالنسبة للطبقة المتوسطة والطبقة العليا متشابهة تقريباً. كانت الفئتان تدعم السياسة الاقتصادية القائمة والمتميّزة بمبدأ التساهل والتهاون المتطرّف، واعطاء الافضلية للضرائب غير المباشرة، وانعدام التشريع الاجتماعي. ولكن تناقضات المصالح الاقتصادية تحولّت الى "فشل" عبر الطوائف. فأكثرية المسيحيين وقفت الى جانب الطبقة المتوسطة والطبقة العالية، كما وقفت اكثرية من المسلمين الى جانب طبقة العمّال والمزارعين. وبما ان اكثرية الزعماء السياسيين المسلمين ينتمون الى الطبقة العليا، فلم يجد العمّال خلال مدّة طويلة اية فئة تمثل مصالحهم وتدافع عنهم.

كانت **الفروقات في الدخل في مطلع الستينات** عالية[١٦٢]. فقد كشف تقرير بعثة "ايرفد" عن التوزيع التالي[١٦٣]:

الفئة	متوسط دخل العائلة بالليرة اللبنانية	النسبة المئوية لمجموع السكان	حصة كل فئة في الانتاج الوطني ٪
البؤساء	١,٠٠٠	٨,٨	١,٥
الفقيرة	٢,٠٠٠	٤١,٢	١٦,٣
المتوسطة	٣,٥٠٠	٣٢,٥	٢٢,٢
الميسورة	١١,٠٠٠	١٤,٠	٢٨,٠
الغنية	٤٠,٠٠٠	٤,٥	٣٢,٠

١٦٢- "فيليكس بوكارت (Felix PAUKERT) "قام بدراسة "لمنظمة العمل الدولية" عن التفاوت في المداخيل في ٥٦ بلداً في الستينات. فقد تنوّع المؤشر بين ٠،٢٦ (كوريا الجنوبية) و٠،٦٤ (الغابون). وبلغ المؤشر بالنسبة للبنان ٠،٥٥، قريباً جداً من المؤشر بالنسبة لفرنسا ٠،٥٠، اي ان التباينات بين البلدين كانت متقاربة كثيراً. راجع: Fernand SANAN, Notes sur la répartition du revenu au Liban, in: L'Economie des Pays Arabes, étude mensuelle, 20(1977)222, p.9-15.

١٦٣- République Libanaise, Ministère du Plan, Mission IRFED-Liban 1960-61, Beyrouth, p/93.

خلال العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ قام السوسيولوجي الفرنسي "ايف شامايل" (Ives Schemeil) بتحقيقات ميدانية سمحت باستنتاج تعديل كبير في توزيع الدخل[١٦٤].

١٩٧٣

معدل الدخل بالعملة اللبنانية	النسبة المئوية من مجموع السكان
٢,٠٠٠	٢٣,٥
٣,٠٠٠	٢٨,١
٦,١٥٠	٢٥,٩
٨,٠٠٠	٢٢,٢

١٩٧٤

معدل الدخل بالعملة اللبنانية	النسبة المئوية من مجموع السكان
١,٨٥٠	٢٠,٣
٢,٧٥٠	٣٦,٧
٥,٥٠٠	٢٣,٤
٧,٣٥٠	١٩,٥

تسمح المقارنة مع ارقام عام ١٩٦٠ باستنتاج ارتفاع واضح في دخل الفئات المتوسطة، وانخفاض في دخل الفئات العليا بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤.

وبرز مؤشر آخر عن **تعادل جزئي للفروقات السابقة** في دراسةٍ قام بها عام ١٩٧٠ "ريموند دالبرات" (Raymond Delprat)، الذي اشرف سابقاً على دراسة

١٦٤- اعتمد بطرس لبكي على نتائج تحقيقات "شامايل" المتعلقة بأسعار عام ١٩٦٠ وذلك لتسهيل امكانية مقارنة متقاربة. Yves SCHEMEIL, op.cit. p.22; Boutros LABAKI, Structuration communautaire, rapports de force entre minorités et guerres au Liban, op.cit. p.64.

بعثة "ايرفد"، استخدم مؤشراً شاملاً عن "نوعية الحياة"، يتألف من عدة رسائل، اهمها: الصحة والنظافة، الاقتصاد والتقنية، السكن، الوضع المدرسي، المستوى الثقافي والاجتماعي[١٦٥].

المنطقة المحافظة	مؤشر نوعية الحياة عام ١٩٦٠	مؤشر نوعية الحياة عام ١٩٧٠	النسبة المئوية للتطوّر
بيروت وجبل لبنان	٢,٢٤	٢,٥٩	١٥,٦
الشمال	٢,١٣	٢,٥٢	٤٠,٠
الجنوب	١,٥٣	٢,٢٠	٤٣,٨
البقاع	١,٤٧	٢,٠٠	٣٦,١
معدل مجموع المحافظات	١,٦٩	٢,٢٣	٣٢,٠

استناداً الى كل هذه المعطيات، استخلص بطرس لبكي بانّ "المناطق الحدودية في لبنان التي تتألف من اكثرية مسلمة، عرفت تقدماً واسعاً جداً، خاصة جنوب لبنان، حيث تبلغ نسبة السكان المسلمين فيه ٧٠٪. لقد عرف الجنوب تحسيناً في مستوى الحياة بلغت نسبة ٤٤ بالمائة بين عام ١٩٦٠ و١٩٧٠[١٦٦].

اذاً، لا يمكن التشكيك اطلاقاً منذ عام ١٩٦٠ بانخفاض نسبة الفروقات في الدخل، وفي مستوى الحياة بين المناطق. وهذا يعود بالتأكيد وفي قسمه الاكبر الى سياسة الدولة. وقد اسهمت في ذلك عناصر اخرى، فقد تطوّر الاقتصاد اللبناني كثيراً منذ عام ١٩٦٠. وحصل تطوّر كبير في **القطاع الزراعي**، الذي كان يستخدم عام ١٩٥٩ نصف الطبقة العمالية، وعام ١٩٦٥ ثلثها، وعام ١٩٧٠ خمسها تقريباً.[١٦٧] حتى المزارعون الصغار المستقلون بدأوا يمارسون انشطة جانبية. كذلك باع عدد كبير من كبار الملاكين اراضيهم الى المقاولين، وغالباً الى الاثرياء العائدين من بلدان الاغتراب الذين مارسوا عمليات استثمار الاراضي الزراعية وتوجيهها نحو

١٦٥- Raymond DELPARET, LIBAN: L'évolution du niveau de vie en milieu rural 1960-1970, Beyrouth 1970. هذا التقرير غير منشور ، ذكره بطرس لبكي، المصدر المذكور ص ٦٥.

١٦٦- ذات المصدر.

١٦٧- Claude DUBAR & Salim NASR, op.cit. p.93

التصدير. وهكذا فقد، خاصة في منطقة عكار، وفي لبنان الجنوبي، عدد كبير من الشركاء والعمال الزراعيين دخلهم، واضطروا الى النزوح الى المدن. في عام ١٩٦٠ اضطر لبنان الى استيراد ٤٠ بالمائة من حاجاته الغذائية[١٦٨]. وقطاع الخدمات، الذين كان دائماً قوياً، نمت امكانيته اكثر فاكثر. فقد شكل وحده عام ١٩٦٠ نسبة ٦٢ بالمائة من الدخل الوطني، وعام ١٩٦٠ حوالي ٧٠ بالمائة[١٦٩]. كذلك **القطاع المصرفي** عرف ازدهاراً واسعاً نظراً لتدفق الرساميل من الدول العربية الإخرى وازدهار صناعة النفط. ولكن لم تستفد المؤسسات المصرفية اللبنانية الاّ من خمس العمليات. بينما استفادت من القسم الاكبر فروع المؤسسات المصرفية الاجنبية. وهكذا تحول لبنان الى بلد وسيط للتبادل بين الدول الغربية والعالم العربي. ٧٠ بالمائة من الاستيراد كان مصدره الدول الغربية، و٦٠ بالمائة من الصادرات كان باتجاه العالم العربي[١٧٠]. **والقطاع السياحي** تطوّر بسرعة. ٨٠ بالمائة من السياح كانوا يأتون من العالم العربي. وهكذا تحوّل لبنان ما قبل الحرب الى بلد الخدمات فقط. اما **قطاع الصناعة** فقد عرف ايضاً تقدماً كبيراً. ارتفعت نسبة هذا التقدم من ٥ بالمائة في الخمسينات الى ١٠ بالمائة في الستينات ومن ١١ الى ١٢ بالمائة في السنوات الاولى من السبعينات[١٧١]. فقد سيطرت دائماً المؤسسات الصغيرة التي بلغ عددها ١٠٧٠٠ مؤسسة. كانت تضمّ كل منها اقلّ من ٢٥ عامل. فقط ثلاث مائة مؤسسة كانت تضمّ اكثر من هذا العدد من العمال والمستخدمين. ولكن في بعض القطاعات الاساسية، حصل نوع من التجمع والتركيز.

كان الميزان التجاري في عجز دائم قبل عام ١٩٦٠. ولكن كان يعوّض ايجابياً بفضل "المداخيل غير المنظورة" الكثيفة، مثل الارباح في التجارة الثلاثية الاتجاه، وتحويلات المغتربين وغيرها. بعد ذلك تحسن مستوى الميزان التيجاري بصورة واضحة. فعام ١٩٦٧ كانت تغطي الصادرات ربع الواردات، وعام ١٩٧١ ثلثها تقريباً وعام ١٩٧٣ نصفها[١٧٢].

عرفت مدينة بيروت بنوع خاص **ازدهاراً مذهلاً وغير طبيعي في السوق العقاري**. فمالكو الاراضي في المدن كسبوا ثروات ضخمة او اصبحوا اصحاب دخل كبير من الايجارات. والى جانب ظاهرة الهجرة القديمة الى ما وراء البحار، برزت **هجرة العمل المؤقت**، نحو دول الخليج العربي، التي وفرت ايضاً مصادر دخل جديدة. وبالمقابل تحوّل لبنان الى بلد يستورد اليد العاملة. فقد جاء اليه مئات

١٦٨- ذات المصدر، ص ٩٧.

١٦٩- ذات المصدر، ص ٩٧.

١٧٠- ذات المصدر، ص ٧٥.

١٧١- ذات المصدر، ص ٧٦.

١٧٢- ذات المصدر، ص ٧٤.

الآلاف من العمّال السوريين[١٧٣].

كيف اثرّت هذه التقلبات الاقتصادية على بنية الطبقات وعلى الاندماج الاقتصادي للطوائف؟

بتكليف من وزارة التصميم اجرى "كلود دوبار" و"سليم نصر" عام ١٩٧٠ دراسة ميدانية عن الطبقة العمالية. وقد توصلا من خلالها الى بعض النتائج عن توزيع الطبقات والفئات[١٧٤]، والملخصّة في الجدول التالي:

١٧٣- ذات المصدر، ص ١١١.

١٧٤- ذات المصدر، ص ١١٣.

الطبقات	الفئات الاجتماعية	النسبة المئوية للعاملين
بورجوازية الصناعيين والتجار (الملاّكون، اصحاب الدخل الثابت، الحرف غير اليدوية، ممارسو انشطة من ذوي الكفاءات)	رؤساء المؤسسات التجارية	١,٧
	رؤساء المؤسسات الصناعية والخدمات	١,٩
		٣,٦
البورجوازية الصغيرة المستقلة (الملاّكون، اصحاب الدخل غير الثابت، انشطة ذوي الكفاءات)	المهن الحرّة	١,٤
	التجّار، والعاملون المستقلون في قطاع الخدمات	٨,٥
	الحرفيون	١١,٧
	المزرعون المستقلون	١٢,٥
		٣٤,١
مستخدمو الطبقة المتوسطة (غير الملاّكين، الانشطة الثابتة غير اليدوية)	كبار الموظفين والمستخدمين	٠,٨
	الموظفون والمستخدمون المتوسطون بما فيهم المدرّسون	٧,٨
	المستخدمون في قطاع التجارة والخدمات	١٠,٠
	المستخدمون في المكاتب	٧,٩
		٢٦,٥
البروليتاريا (غير الملاّكين، الانشطة الثابتة غير اليدوية الانشطة التي لا تحتاج الى كثير من المؤهلات)	العمّال الثّابتون خارج القطاع الزراعي	٨,٤
	العمّال اليوميّون (المياومين) خارج القطاع الزراعي	١٣,٧
		٢٢,١
البروليتاريا الدنيا (غير الملاّكين، الانشطة غير الثابتة، اليدوية، الانشطة التي لا تحتاج الى مؤهلات)	العمّال الزراعيون والشركاء	٥,٨
	العاملون غير الثابتين في قطاع الخدمات	٣,٩
	العاطلون عن العمل والباحثون عنه	٣,٠
		١٣,٧

من المؤسف ان دراسة وزارة التصميم هذه لم تتضمن اية معطيات عن الانتماء الطائفي. ولكن توجد بعض الدراسات والمعطيات بالنسبة لقسم من الفئات الاجتماعية، والتي تسمح بتصنيف اتجاهي. ان ما يقارب ثلث اصحاب المصارف، وربع اصحاب الشركات التجارية، وشركات التأمين والنقل هم مسلمون[١٧٥]. بين المؤسسات الصناعية الكبيرة البالغ عددها ٢٥، هناك سبعة مؤسسات يشرف عليها مسلمون وسبع عشرة مؤسسة يشرف عليها مسيحيون. وفي معظم الحالات يساهم، وان بطريقة محدودة، شركاء من الطوائف الاخرى[١٧٦]. ان اكثرية المؤسسات الزراعية التجارية الجديدة يدير شؤونها مسلمون. اما البورجوازية الصناعية والتجارية فتتوزع بصورة عامة بين الثلثين من المسيحيين والثلث من المسلمين. ولكن الامر يتعسّر كثيراً في توزيع الطبقة المتوسطة على الطوائف او على التجمعات الدينية. فالموظفون والمستخدمون في القطاع الرسمي إقتربوا من المناصفة والتساوي بين المسيحيين والمسلمين. في المهن الحرة شكل المسلمون الثلث تقريبا[١٧٧]. الا ان معطيات اكثر دقة يمكن اقتباسها من دراسة مفصلة اجراها "مرلان وسليم نصر" عام ١٩٧٤ عن الطبقة العمالية في القطاع الصناعي. كشفت هذه الدراسة عن نسبة ٤٥ بالمائة من المسيحيين، خاصة موارنة وارمن، و٥٥ بالمائة من المسلمين، وتجاوزت نسبت الشيعة بينهم ٣٧ بالمائة. هذه النتائج حطمت "التشجيع الاسطوري القائم"، والقائل بان المسيحيين يشكلون القسم الاكبر من طبقة البورجوازية والطبقة المتوسطة، كما يتقدم وجودهم في طبقة البروليتاريا. وان المسلمين من جهة اخرى يشكلون الاكثرية الساحقة من الطبقات الشعبية والعمالية. "باستطاعتنا ان نكذب وندحض الفرضية الايديولوجية... وان نثبت بان طبقة البروليتاريا في القطاع الصناعي هي دون اي ريب طبقة متعددة الاديان والطوائف"[١٧٨]. ولكن المسيحيين هم اكثر تمثيلا بين العمال اصحاب الكفاءات المهنية، والمسلمين هم اكثر تمثيلا بين العمال نصف المؤهلين. وفي طبقة البروليتاريا الدنيا، يتألف العدد الاكبر من العمّال الزراعيين والمباومين الشيعة في جنوب وشرق البلاد، وتتألف ايضاً من الموارنة الذين لا يمتلكون شيئا ومن اتباع الطوائف المسيحية الاخرى، مثل الاشوريين واليعاقبة، الذين لا يعملون في قطاع الخدمات ولكنهم دون وظيفة ثابتة. وهذا الحال ينطبق على الحرفيين الارمن والعمال

١٧٥- Boutros LABAKI, Structuration communautaire, rapports de force entre minorités et guerre au Liban, op.cit. p.66

١٧٦- Claude DUBAR & Salim NASR, op.cit. p.84

١٧٧- Boutros LABAKI, Structuration communautaire, rapports de force entre minorités et guerre au Liban, op.cit. p.66

١٧٨- -Marlène & Salim NASR, Morphologie sociale de la banlieue-est de Beyrouth, in: Maghreb Machrek (1976)73, p.87

العاديين في مؤسسات التصليح وصيانة الآليات الميكانيكية[179].

وهكذا اذا ما جمعنا حصص المسيحيين والمسلمين المتقاربة والمعروفة في طبقة البورجوازية الصناعية والتجارية[180]، وفي فئة الموظفين والمستخدمين، كما في طبقة البروليتاريا، تبيّن لنا ايضاً ان هذه الحصص هي ايضاً متقاربة بين المجموعتين الدينيتين على مستوى الطبقة المتوسطة. استنادا الى ذلك حصل تقدير عام لتوزيع الطبقات على الطوائف في مطلع السبعينات حسب الجدول التالي:

	مسيحيون ٪	مسلمون ٪	مجموع السكان ٪
البورجوازية الصناعية والتجارية	٤	٢	٣,٦
الطبقة المتوسطة	٦٧	٥٦	٦٠,٦
البروليتاريا	٢١	٢٣	٢٢,١
البروليتاريا الدنيا	٨	١٩	١٣,٧
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

حتى في حال حدوث خطأ في هذه التقديرات، هناك نتيجتان لا يمكن الجدل حولهما. فكلا التجمعين الدينيين هما متشعبي الفئات. يشير هذا التشعب الى تشابهات كبيرة. فلا ريب اذن عندما يجري الحديث بافراط عن تماثل متساوٍ، الا انّ

١٧٩- Claude DUBAR & Salim NASR, op. cit. p.90.

١٨٠- راجع: Georges CORM, Géopolitique du conflit libanais. Etude historique et sociologique, Paris 1986, p.170f.u

تحدث عن البورجوازية معلقاً على انه قبل عام ١٩٧٥ "كانت الثروات الكبيرة مركّزة بكثرة بين ايدي الإقطاعية الشيعية، وكبار الملاّكين العقاريين في المدن ومعظمهم من السنّة، ولكن ايضاً من الروم الارثوذكس الذين يمتلكون مركزاً مرموقاً في حقول التجارة والصناعة والمال..." ومقابل ذلك، يشير جورج قرم الى بروز "طبقة متوسطة حقيقية واسعة النطاق" لدى الموارنة، تقوم على التفوّق العلمي اكثر مما تقوم على الملكية. ولكنها تكشف ايضاً عن بروز فئة كبيرة من الطبقة الريفية المحرومة، التي اسهمت خلال العقود الاخيرة، عبر النزوح من الريف الى المدن، في تكوين "فئة شعبية مدينية حقيقية". فالطبقة المارونية المتوسطة "كانت عنصراً محركاً للازدهار اللبناني في مطلع هذا القرن، ولكنها لم تكن اطلاقاً ممتلكة للقوّة الاقتصادية الحقيقية في البلاد، الموجودة لدى الطوائف الاخرى."...

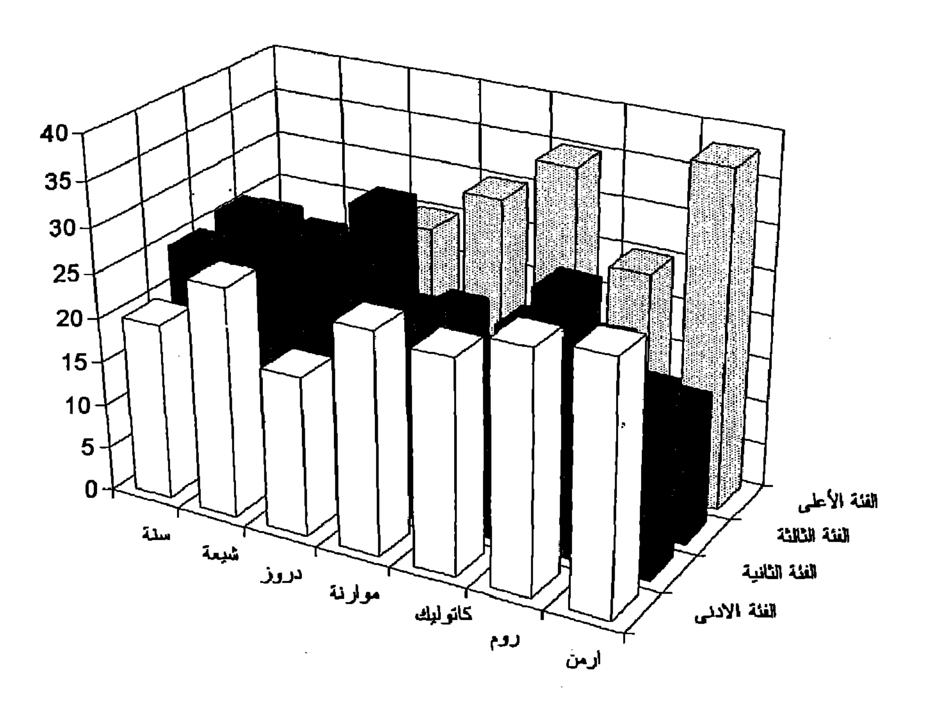
"اللامساواة ما زالت قائمة ضمن حدود ضيقة". ويبرز هذا الواقع بنوع خاص. فبعد المقارنة مع الواقع الذي كان قائما عند اعلان لبنان الكبير بحدوده الحالية، وانطلاقاً من الفروقات التي تعود الى التطور التاريخي الذي اشير اليه سابقاً، يمكن القول **بأنّ التعادل الاجتماعي والاقتصادي بين الطوائف بلغ مستوى وتقدّماً مذهلا خلال نصف قرن فقط.**

لقد سمحت مقارنة البنية الطبقية للمجموعتين الدينيتين الكبيرتين بالكشف عن الفروقات داخل كل من المجموعتين، وبتوضيح "الفروقات الزمنية" للتطور الاقتصادي والاجتماعي لكل من الطوائف. ففي القرن السابق كانت الطوائف المسيحية في المدن، اي الروم الكاثوليك والروم الارثوذكس، اول الفئات التي مارست الانشطة الاقتصادية الحديثة وطوّرتها[١٨١]. وقد جاءت بعدها الطائفة السنية المقيمة في المدن. وخلال العقود الاخيرة تمكن مجدداً سكان المدن القدامى من قطف ثمار ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية. ان اغلى العقارات في بيروت في الستينات والسبعينات كان يمتلكها السنة. وهذا ما سمح للعديد منهم بانجاز تفوّق سريع. فابناء الحرفيين وصغار التجار اصبحوا اطباء ومهندسين ومحامين. وآخرون اخذوا يكسبون دخلاً كبيراً من الايجارات العقارية. والارمن بعد لجوئهم الى لبنان استقروا بمعظمهم في بيروت وضواحيها. الا انهم تمكنوا ايضاً من تأسيس مقرّ ريفي لهم في عنجر في محافظة البقاع. والموارنة لم يأتوا الى مدينة بيروت الا في اوائل هذا القرن، كما انتقلوا اليها بكثرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. اما آخر الذين بدأوا بالنزوح الى المدن فهم الشيعة، اذ أخذوا ينزحون عن الريف في الخمسينات[١٨٢]. وقد كانوا يعيشون تحت رحمة كبار الملاكين الزراعيين، ومستواهم العلمي كان الاكثر تخلفاً. كما كانوا اكثر الطوائف حاجة الى العلم والتنمية. وهكذا شكّل النازحون الجدد الى المدن من الموارنة ومن الشيعة القسم الاكبر من الطبقة العمالية في القطاع الصناعي. كما شكل سكان الشيعة الذين كانوا آخر النازحين الى المدن، بالاضافة الى الذين بقوا في مناطقهم الريفية، القسم الاكبر من طبقة البروليتاريا الدنيا.

١٨١- راجع Leila TARAZI FAWAZ, op. cit. p.85f

١٨٢- في عام ١٩٢٠ كان يعيش حوالي الف وخمس مائة نسمة من الشيعة في بيروت. ولم يشيّد اول مسجد لهم الا في الاربعينات. راجع: المصدر السابق، ص ٥٠ و ١٥٥

الطوائف الدينية وفقاً لفئات الدخل



المصدر: تحقيقات قام بها المؤلف؛ راجع الفصل السابع.

انطلاقاً من هذه الاوضاع والمعطيات، لم يعد مستغرباً اطلاقاً ان يلعب الشيعة دوراً رئيسياً في كل النزاعات الاجتماعية التي نشبت منذ منتصف الستينات. فبينما كان السنة يطرحون مسألة اعادة النظر في الوضع السياسي القائم، ويركزون في مطاليبهم الاقتصادية على مسألة الحصص في الوظائف العمومية، **كان الشيعة من جانبهم يركزون بالدرجة الاولى على وضعهم الاقتصادي**. فقد عبّروا خلال مدّة طويلة عن هذه الاوضاع، لا كشيعة ولا كأعضاء ينتمون الى طائفة او مذهب، بل كسكان مناطق محرومة، وكعمّال زراعيين وشركاء يستغلّهم كبار الملاكين، وكعمّال في القطاع الصناعي من ذوي الاجور المتدنية، وكأجراء دون اي ضمان اجتماعي. لذلك اخذوا ينتسبون الى الاحزاب والحركات السياسية التي لا تمثل مصالح خاصة لطائفة ما، بل ذات برامج اجتماعية واقتصادية، مثل حزب البعث، والحزب القومي السوري، والحزب الشيوعي وكل الحركات المنفصلة عنها، اي الاحزاب والحركات

اليسارية العلمانية. وحتى عندما قامت المؤسسات الدينية للطائفة الشيعية، بسبب قلقها على تأثير حركات "الالحادية" على افرادها، بمحاولة تعبئة وتنظيم الشيعة كطائفة، تصدّرت المطالب الاقتصادية جلّ اهتمامها. فقد تأسس عام ١٩٦٧ المجلس الشيعي الاعلى، كما برز عام ١٩٦٩ على رأسه الامام موسى الصدر كرئيس ديني ديناميكي. اسّس هذا الامام "حركة المحرومين" للشيعة، ولكن ايضاً لكل اللبنانيين الآخرين، الذين يشعرون ايضاً بالحرمان. فلم يتحدث عن الاجحاف في الحصص والمناصب في الحكومة والادارة، بل ركز على مشاريع الري، والسدود، والمدارس، والمستشفيات، واسعار الدخان[١٨٣].

ففي النزاعات الاجتماعية التي حصلت في السنوات الاخيرة قبل اندلاع الحرب، انضمّ عدد كبير من الشيعة الى جانب الذين كانوا يطالبون بالتغييرات الاقتصادية، من نقابات وحركات المزارعين او الاحزاب اليسارية. ولكن الامر كان يتعلق بالدرجة الاولى بالتعبئة الاجتماعية، وليس بطائفة، رغم انها تحولت جزئيا في بداية السبعينات بتأثير من الامام موسى الصدر، الى حركة للطائفة الشيعية. الا انها بقيت في الواقع حركة اجتماعية.

الحركات الاجتماعية التي قامت منذ منتصف الستينات، وجدت انصاراً لها ليس فقط لدى الشيعة فحسب، بل ايضاً لدى كل الذين انعكست على مستواهم المعيشي عمليات التضخم الاقتصادي المتكررة، خاصة السنّة في عكار، والموارنة في المنطقة الخلفية من البلاد. **فالجهود الرسمية التي بذلت في سبيل تنمية وتطوير المناطق الحدودية** عرفت نتائج غير مرتقبة. لقد تأمنت في الواقع البنى التحتية فيها، ولكن لم يواكب ذلك اي استثمار اقتصادي، وبالتالي لم يتوفر فيها اي عمل جديد. فالمدارس الجديدة خرّجت حاملي شهادات لم يتمكنوا من ايجاد اي عمل الا في المدن فقط[١٨٤]. والطرق الجديدة سهّلت المواصلات، الا انها تحوّلت الى ظاهرة انتقالية دفعت بالتالي الى **النزوح النهائي عن الريف**. ان فئة من السكان تلقت تعليماً افضل لم يكن بوسعها بعد ذلك القبول بشروط الشركاء الزراعيين المفروضة عليهم مثل الفوائد المالية العالية، ولا القبول كذلك بأجور متدنية كان يتمسّك بها كبار

١٨٣- "النهار"، ٧ و ١١ كانون الأول ١٩٣٧. راجع ايضاً : Francis GRIMBLAT, La communauté chiite libanaise et le mouvement national palestinien 1967-1986, in: Guerres mondiales et conflits contemporains, 1512-1988, p.74f; Marwan HAMADE, op.cit. p.10; Monika POHLSCHÖBERLEIN, Die schiitische Gemeinschaft des Südlibanon innerhalb des libanesischen konfessionellen System, Berlin 1975; Salim NASR, Mobilisation communautaire et symbolique religieuse: L'Imam Sadre et les chi'ites du Liban (1970-1975), in: Olivier CARRE (Ed.), Radicalismes islamiques, Paris 1985.

١٨٤- Yves SCHEMEIL, op.cit. p.17ff

الملاّكين الزراعيين. في جنوب البلاد كما في شماله بدأت هذه الفئة ترفض تدريجياً شروط الاعيان، الذين يستغلونها، كما رفضت تأييدهم السياسي. فقد نزح السكان الريفيون الاكثر فقراً وديناميةً الى المدن حيث برز في مطلع السبعينات عرض مفرط للعمالة في كل المستويات المهنية[١٨٥]. ولكن قطاع البيروقراطية الحكومية وقطاع الخدمات اللذين عرفا نمواً واسعاً في الستينات، كانت مناصب الاطر فيها قد اكتملت تماماً. وقد سمح هذا العرض الفائض في سوق العمالة لارباب العمل بالتمسك باجور منخفضة. وهكذا لم يجد عدد كبير من خريجي المدارس الثانوية والجامعات اي عمل يتوافق مع مؤهلاتهم. فالمطالبة بالغاء نظام الحصص المتساوية في القطاع العام وبتوفير العمل فيه، اصبحت مطلباً شعبياً. وقد تحول سريعاً الى انتقاد اساسي للنظام السياسي القائم، لان الدولة لم تتمكن من ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية. وبما ان الدولة كانت "طائفية"، تكررت المطالبة بالغاء الطائفية. ولكن لم يكن المقصود الغاء نظام التعادل اللبناني. فقد وجد هذا الجدل القياسي صدىً وتأييداً واسعاً خاصة لدى المثقفين. وبقطع النظر عن توجهه المنطقي، برز ايضاً عنصر اساسي جرى التمسك به والتشديد عليه. فقانون الانتخابات اللبناني ونظام الحكم وضعا كي يسمح بايصال سياسيين الى مجلسي النواب والى الحكومة، لديهم الكثير من الكفاءات، خاصة الاعتدال السياسي والاهلية في ايجاد التسويات. ولكن ادراك المشكلات الاجتماعية والانفتاح نحو التجديد لم يردا اطلاقاً في معجم هذه الكفاءات. ففئة القياديين السياسيين، مسلمين كانوا ام مسيحيين، كانت تتألف بمعظمها من ابناء الطبقات العليا الميسورة. فرغم جدالهم الطويل حول توزيع السلطة، الاّ ان مصالحهم الاقتصادية كانت بمعظمها متشابهة ومطابقة مع بعضها. ولكن النظام الليبرالي الحر تماماً كان يخدم هذه المصالح رغم اجراءات الحكومة الهادفة الى تصحيحه اجتماعياً. وقد كانوا على استعداد تام للحد من المبادئ الليبرالية عندما يساعد ذلك في المحافظة على مصالح فئتهم. فلبنان ما قبل الحرب لم يعرف اي اقتصاد سليم في السوق، بل اتفاقات بين المنتجين المعروفة بنظام الكارتل، واتحادات الاحتكار في سوق الاستيراد، وكذلك في اقسام عديدة من حقول الانتاج. وقد كان المنتفعون منها السياسيون والفئات المرتبطة بهم[١٨٦]. اما بالنسبة للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بالطبقة العمّالية وبالفئات المتوسطة الجديدة التي اخذت تتكاثر في قطاع الصناعة والخدمات، فلم يبد السياسيون اي اهتمام بهم، كما لم يهتموا اطلاقاً

١٨٥- Claude DUBAR & Salim NASR, op. cit. p.325

١٨٦- Salim NASR, The Crisis of Lebanese Capitalism, in: Merip Reports 73(1978), p.5f; Antoine BASILE, Contraintes et perspectives de l'économie libanaise, in: Joseph ABOU JAOUDE & al. La Nouvelle société libanaise dans la perspective dezs Fa'aliyat (decision makers) des communautés chrétiennes, Tome 3, Etudes et Rapports, Kaslik 1984, p.271.

بالاستياء الناشب لدى السكان الزراعيين.

في مطلع السبعينات، تكاثرت وتفاقمت كثيراً النزاعات الاجتماعية. وتجدر الملاحظة الى ان التنغيم الطائفي لم يكن بارزاً فيها. ولكن الامور لم تكن تدور حول النزاعات بين الطوائف بل بين الفئات والمصالح الاجتماعية والاقتصادية[١٨٧]. في منطقة عكار انتفض الشركاء والعمّال الزراعيون السنة ضد الملاكين السنة ايضاً. وكذلك مزارعو الدخان في جنوب البلاد احتجّوا ضد ملاكي الاراضي من الشيعة، والتجار الوسطاء، وضد سياسة شركة التبغ الحكومية التي تحتكر صناعة الدخان. وقد اضرب العمّال السنة والشيعة خلال اسابيع عديدة ضد عائلة سنية صاحبة شركة غندور للمواد الغذائية. وكذلك قام صراع وجدل عنيف بين اتحادات التجار والمستوردين، وهم خليط من كل الطوائف، وبين اتحاد الصناعيين حول مسائل الحماية الجمركية واجراءات الحماية الاخرى. اما نقابات المعلمين، والحركات الطلابية، وبنوع خاص النقابات العمالية ، فتألفت عناصرها من كل الطوائف[١٨٨]. وكذلك ايضاً بالنسبة لاتحادات المقاولين. فالنقابات اللبنانية مارست على مستوى القيادات نظاماً من التوازن بين الطوائف، غير مثبّت شكلياً، ولكنه مرن وفعّال. وبين عامي ١٩٦١و ١٩٧٥ ارتفع عدد المنتسبين الى النقابات من ١٢ الى ٢٤ بالمائة تقريبا من مجموع المستخدمين.

وبالاختصار يستنتج ما يلي:

بين قيام الدولة واندلاع الحرب حصل خفض كبير للفروقات التي كانت قائمة في البداية بين الطبقات والطوائف. وقد لعبت السياسة الرسمية دوراً هاماً في هذا المجال، خاصة منذ عام ١٩٦٠. ولكن الوضع الاجتماعي للطائفة الشيعية بقي في حالة من التخلف، رغم الحدّ الملموس في الفروقات. لذلك مارس الشيعة دورا هاما في كل الحركات والمظاهرات الاجتماعية. **فالنزاع الاجتماعي في الستينات والسبعينات لم يقم بين الطوائف بل بين الفئات، والطبقات ومجموعات المصالح.** لقد تميّز بقساوة شديدة، اذ توقف العمل في بعض المصانع وجرى احتلال وقامت المظاهرات المرخص وغير المرخص بها، وجرى تسريح عمّال، وحصلت انتقامات اقتصادية، وغالبا مواجهات مع الشرطة وقوى الامن. وعلى كل حال لم تختلف

١٨٧- Claude DIBAR & Salim NASR, op.cit. p.271

١٨٨- Theodor HANG & Salim NASR, Gewerkschaftliche Konkordanz im Libanon Bestimmungsfaktoren gewerkschaftlicher Einheit in einer kulturell und politisch fragmentierten Gesellschaft. Eine empirische Untersuchung. Forschungsbericht des Deutschen Instituts für Internationale Pädagogische Forschung, Frankfurt am Main 1982; Raymond DELPRAT, Blocages économiques et crise sociale au Liban, In: Etudes des Cahiers de l'Orient Contemporain, 2(1969), p.12.

اشكال النزاع الاجتماعي اطلاقاً عن الاشكال التي يمكن ملاحظتها في المجتمعات المتجانسة عند حدوث ازمات اقتصادية. ولكن لم تمر المظاهرات ولا الانتفاضات دون نتيجة ايجابية. لقد فرض على ارباب العمل رفع اجور العمّال وتحسين اوضاع العمل. وكذلك وضعت الدولة حدّاً لامكانية تسريح العمّال بطريقة تعسفية، كما رفع مراراً مستوى الحد الادنى للاجور[١٨٩]. وباختصار، بدأ لبنان يتحوّل الى مجتمع تأخذ فيه **النزاعات الطبقية المتزايدة وزنا اكبر من التناقضات بين الطوائف**، كما تبين ان النزاعات الطبقية رغم حدّتها وشدّتها **يمكن تسويتها سلمياً**. "التحديث دون ثورة" كان التشخيص الذي اطلقه احد علماء الاجتماع اللبنانيين المعروفين[١٩٠].

٦ - السياسة الخارجية كنزاع حول الهوية

اوجد الميثاق الوطني صيغ تسوية تتعلق بهوية لبنان القومية من جهة، وتتعلق بالخطوط العريضة للسياسة الخارجية من جهة ثانية، وبقي هذان الامران مبهمين، وموضوعاً قابلاً للتفسير والاجتهادات. لقد ابرز الميثاق الوطني بنوع خاص اشكالات حول السياسة الخارجية، التي كانت تعيد دائماً مسألة الهوية الى صميم الجدل السياسي.

في العقد الاول بعد الاستقلال، اثيرت مسألة **الاتحاد الاقتصادي مع سوريا**، كإرث خلفه الانتداب[١٩١]، فرحب السياسيون المسلمون بالحفاظ على هذا الاتحاد لسببين:

الاول، لانه يعكس مطلب الوحدة مع سوريا والذي كانوا يأملون به سابقاً. والثاني لاسباب اقتصادية ثابتة، نظراً الى ان معظم المناطق الاسلامية في البقاع وعكار، وكذلك مرفأ طرابلس كانت متداخلة سابقاً مع المناطق الخلفية لحدودها، اي مع المناطق السورية. ولكن الاكثرية المسيحية رفضت الربط الاقتصادي مع سوريا، لاعتبارات اساسية، من جهة حفاظا علىاحترام السيادة اللبنانية كاملة، ومن جهة ثانية المصلحة الاقتصادية. فقطاع الخدمات اللبناني لا يمكن ان يستفيد كثيراً من ايجابيات الميول السورية الى فرض نظام الحماية[١٩٢].

وبطريقة مماثلة تباعدت المفاهيم حول مهام الجامعة العربية التي تأسست عام

١٨٩- Raymond DELPRAT, op.cit. p.8

١٩٠- Elie Salem, Modernization without Revolution. Lebanon's experience, Bloomington 1973.

١٩١- فيما يلي، عندما يجري الحديث ببساطة عن "المسلمين" و"المسيحيين"، يكون ذلك للاشارة فقط الى السياسيين الذين يمثلون الأكثريتين في هذه او تلك المجموعة الدينية.

١٩٢- Cahiers de l'Orient Contemporain 1950, p.91ff et p.219

١٩٤٤. فقد حصل ترحيب من قبل الجانب المسلم الذي اعتبر الجامعة اقل من منظمة تجمع بين الدول ولكن اكثر من بداية لعملية تكامل لاحقة. ولكن السياسيين المسيحيين كانوا على استعداد للتعاون بين الدول داخل الجامعة. الاّ انهم رفضوا كلّ تخلّ عن السيادة وكلّ صلاحية للجامعة تتجاوز الدولة[١٩٣].

وكما حصل تناقض وخلاف حول صيغ التعاون مع العالم العربي، كذلك حصل خلاف وتناقض حول العلاقات مع الغرب ايضاً. فقد رأى المسيحيون مثلاً **في برنامج النقطة الرابعة الاميريكي** مساعدة اقتصادية تستحق الترحيب، ولكن اعتبرها بالمقابل المسلمون حلفاً عسكرياً مقنعاً. كذلك تضاربت المواقف حول ما عرف **بمشروع ايزنهاور**. فبينما اعتبره المسيحيون ضمانة لاستقلال لبنان وحماية ضد كل تدخّل، نظر اليه المسلمون كصيغة جديدة للحماية الاجنبية التي تخلى عنها المسيحيون بموجب الميثاق الوطني[١٩٤].

اخيراً لابدّ من الاشارة الى موضوع تكاثر الجدل حوله، الاّ وهو **الحياد اللبناني في النزاعات العربية** الذي كان من مسلمات الميثاق الوطني. في "الحرب العربية الباردة" منتصف الخمسينات، انقسم العالم العربي بين فريق موال للغرب وفريق محايد بزعامة مصر الناصرية. تمنت اكثرية من المسيحيين في لبنان اتباع سياسة حياد تامة بين الفريقين، الاّ ان قسماً من المسيحيين اظهر تعاطفاً مفتوحاً مع الجانب المؤيد للغرب. وبالمقابل رأى المسلمون ان الدولة العربية المؤيدة للغرب لم تتخذ اي موقف عربي صميم. لذلك لم يبق هناك اي مبرر لاتخاذ موقف حيادي بالنسبة للسيادة العربية. ومن الضروري ان يقف لبنان الى جانب مصر[١٩٥].

بلغ الجدل حول السياسة الخارجية ذروته لاول مرة عام ١٩٥٨ حول مسألة العلاقة مع **الجمهورية العربية المتحدة** التي تألفت من اتحاد بين سوريا ومصر. لعبت هذه المسألة دوراً حاسماً في اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٥٨، رغم وجود اسباب سياسية داخلية أخرى كانت مهمة ايضاً[١٩٦]. فبينما اصر انصار رئيس الجمهورية آنذاك، كميل شمعون، على احتفاظ لبنان بحرية تصرف كاملة وطلب مساعدة الولايات المتحدة ضد الضغوط المصرية-السورية، طالبت اكثرية المسلمين بتضامن كلي مع سياسة عبد الناصر. كما طالبت اقلية منهم بالانضمام المفتوح الى دولة الوحدة. ولكن الحرب الاهلية لم تؤد الى انتصار اي من الفريقين. فبعد الاحداث الدامية التي عصفت بالبلاد لم يبق اي مخرج امام اللبنانيين الا العودة الى

١٩٣- Cahiers de l'Orient Contemporain1945, p.244ff; 1946, p.226

١٩٤- L'Orient , 13-20.8.1951; 26.11.1951

١٩٥- L'Orient, 19.3. et 14.4.1955

١٩٦- راجع في هذا الصدد لاحقاً.

الميثاق الوطني. وهكذا بعد عام ١٩٥٨ مُورس حياد تام في مجال السياسة الخارجية[١٩٧].

ولكن سرعان ما تعرّض التوافق حول السياسة الخارجية مجدداً لبعض الاهتزاز بسبب **الحرب الاسرائيلية-العربية عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣**. فبينما طالب السياسيون المسلمون ومعهم الرأي العام المسلم بمشاركة لبنان في الحرب الى جانب الدول العربية، رفض المسيحيون ذلك تماماً متذرعين بضعف الجيش اللبناني وبالتخوف من الاذى الكبير الذي سيلحق بلبنان من جراء ذلك[١٩٨].

وفي الحالين لم يحصل تصعيد في المواقف لان الحربين عرفتاً نهاية سريعة.

ولكن **التناقض الاكبر في السياسة الخارجية** بدأ في منتصف الستينات، ودار حول السؤال "**هل ينبغي على لبنان ان يسمح للفدائيين الفلسطينيين بالقيام بعمليات مسلحة ضد اسرائيل انطلاقا من الاراضي اللبنانية؟**"

لم يعرف هذا الموضوع اي اجماع اسلامي او مسيحي. تلخص الموقف السائد لدى المسلمين اللبنانيين بضرورة التضامن الكامل مع الفلسطينيين مهما بلغ الثمن. ولكن المسيحيين شددوا على ضرورة دعم حركة التحرير الفلسطينية سياسياً فقط، وطالبوا بمنع العمليات العسكرية الفلسطينية، وباستخدام القوة لمنع ذلك اذا اقتضت الحاجة[١٩٩]. وقد تحول هذا الخلاف بالذات الى مسألة مصيرية للبنان. فخلافاً لكل النزاعات السابقة، تركز الموضوع هنا لاعلى العلاقات مع البلدان والدول الاخرى، بل على العلاقات مع شعب يعيش القسم الاكبر منه على ارض لبنان بالذات. وهكذا لم يعد هناك مكان للفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.

في النزاع حول المسألة الفلسطينية، لم يعد الجدل أمراً غامضاً ، بل تحوّل واقعياً الى موضوع **هوية اللبنانيين**. فقسم منهم لم يَرَ اطلاقاً اي تناقض بين الهوية اللبنانية والهوية العربية الاسلامية. بينما القسم الآخر اراد هوية لبنانية و لبنانا لبنانياً فقط.

١٩٧- "يمكن النظر الى لبنان السياسي اليوم، كبلد يبرز اقّل اهانة ممكنة تجاه عبد الناصر، مع مواصلته بالاحتفاظ على اكبر قدر ممكن من طابعه الخاص". راجع: Kamal S. SALIBI, Lebanon since the Crisis of 1958, in: The World Today, 17(1961)1, p.42.

١٩٨- في عام ١٩٦٧ اعطى رشيد كرامي، رئيس الحكومة، أمراً الى قائد الجيش اميل البستاني، للقيام بهجوم في سبيل تخفيف الضغط الشديد على الجيش السوري، ولكن البستاني رفض الانصياع له، وقد طلب الى السفيرين الاميريكي والبريطاني مغادرة لبنان، ولكن لم تقطع العلاقات الديبلوماسية نظراً للضغط الذي مارسه السياسيون المسيحيون. راجع: Wad R.GORIA, op.cit.p.88f . وفي عام ١٩٧٣ برزت ايضا خلافات مشابهة في الرأي. ولكن تمّ التوصل الى تسوية قضت بوضع لبنان محطة الرادار الموجودة على قمة جبل الباروك بتصرف سوريا، ذات المصدر، ص ١٦٠.

١٩٩- سيجري التطرق لاحقاً وبالتفصيل الى تطوّر هذا الخلاف وتصعيده.

هذا الخلاف حول الهوية كان قائماً منذ بداية تأسيس الدولة حتى نهاية حالة التعايش السلمي. في مرحلة ما قبل الحرب، اثير هذا الموضوع غالباً من زاوية مختلف المفاهيم القومية، اي من وجهة نظر القومية السورية او العربية او اللبنانية فقط. فانصار القومية السورية رفضوا جزءاً من صيغة تسوية عام ١٩٤٣ اي "الطابع المميّز" للبنان. كما رفض انصار القومية اللبنانية فكرة "وجه لبنان العربي". هذا ولم تغب في اي وقت صيغ التعبير المتطرف لاي من الفريقين. ففي الثالث من تشرين اول عام ١٩٤٧، ودون الربط باي حدث او ازمة معيّنة، وزعت مناشير في بيروت، عنوانها: "**نحن عرب! اتبعنا ام ارحل عنا**". وفي اليوم التالي اصدر حزب الكتائب بياناً جاء فيه: "**نحن لبنانيون، نحن لبنانيون فقط. وسنبقى هكذا. آباؤنا واجدادنا عرفوا كل انواع الاحتلال. واستمروا صامدين... ولن نفعل عكس ذلك. سنتابع الصراع بالافكار، ما دام ذلك ممكناً، ولكن اذا اقتضى الامر، سنحارب ايضاً بالسلاح**"[٢٠٠]. بين هذين الاتجاهين المتطرفين، لم يبق اي مكان للمساومة. وفي مقال اشتهر فيما بعد بقلم جورج نقاش، احد المثقفين والصحفيين الرواد من جيل الاستقلال، برز الشك في احترام مسلمات الميثاق الوطني عبر اوضع التعابير:

"ارست المسيحية والاسلام علاقاتهما على رفض مزدوج فاي وحدة تستطيع ان تخرج من هذه الصيغة؟ ان ما لا يريده نصف اللبنانيين، يبرز بكل وضوح. وما لا يريده النصف الآخر، يبرز ايضاً بكل وضوح... فلبنان الذي انشئ لنا هو وطن يتألف من ركيزتين...بسبب الخوف يفرض عليه ان يريد ما يكون، وبسبب هذه الارادة ان لا يكون شيئا. وهكذا يتعرض لخطر ان لا يكون شيئا...ان الدولة ليست مجموعة من فريقين عاجزين، **ونفيان لا يصنعان اطلاقاً أمّة**"[٢٠١].

وبعد اثنتي عشرة سنة، دحض احد السياسيين السنّة الكبار، رئيس الوزراء صائب سلام، هذا التحليل التشاؤمي، مشيراً الى ان الطوائف اللبنانية تتمتع بكثير من العوامل المشتركة: الايمان بإله واحد، واختبار تاريخ مشترك، وعيش كفاح مشترك في سبيل الاستقلال، وخاصة الواجبات المشتركة في الزمن الحاضر. لذلك ينبغي التسليم نهائياً "**بلبنان واحد، لا لبنانان**"[٢٠٢].

كتب جورج نقّاش مقاله في وقت كانت تبرز فيه الازمات الاولى بعد الاستقلال. اما صائب سلام فتحدث بعد ان تجاوز البلد اول حرب اهلية وعاد الى مبدأ التعايش. فالصيغة اللبنانية للتعايش عرفت مراحل عسيرة ويسيرة ،ابرز فيها المتشاؤمون والمتفائلون براهينهم. متى، وكيف، وفي ظل اي اوضاع نجحت او فشلت هذه

٢٠٠- L'Orient,7.10.1947

٢٠١- L'Orient,10.3.1949

٢٠٢- L'Orient,18.4.1961

الصيغة؟ هذا ما سنتوقف عنده فيما يلي.

٧ - استخدام التعايش وسوء استخدامه

الى اي حدّ "يصنع الرجال التاريخ" او يرتبطون باوضاع مجتمعية؟ هذه هي احدى مسائل الجدل المستمر في علمي التاريخ والاجتماع. فاذا لم يعتبر التاريخ محتماً لاحداث، يجدر عندئذٍ السؤال حول كيفية خلق اطار تحرك للفعاليات السياسية. ولكن لا بدّ من السؤال ايضاً عن كيفية استفادتهم منه. ان تاريخ لبنان بين ١٩٤٣ و١٩٧٥ يشير من جهة الى ان حدود سلطة السياسيين اللبنانيين كانت مرتبطة بصورة مختلفة جداً، سواء بالاوضاع الاقتصادية او بالاوضاع السياسية التي كانت تفرض عبر المحاور الاقليمية او الدولية. ويشير من جهة اخرى الى ان السلطة السياسية اللبنانية اضطرت الى التكييف بطريقة مختلفة جداً داخل هذه الحدود.

تواكب عهد الرئيس الاول بعد الاستقلال (١٩٤٣-١٩٥٢) مع وضع سياسي خارجي ضعيف التأثيرعلى النظام اللبناني. في عام ١٩٤٥ انضم لبنان الى جامعة الدول العربية، وفي ذات الوقت عبّرت الدول العربية في بروتوكول الاسكندرية عن ضمانها لاستقلال لبنان[٢٠٣].

وفي عام ١٩٤٧ تم جلاء آخر الجنود الفرنسيين عن لبنان. وحتى عام ١٩٤٥ عرف الرئيس بشارة الخوري في شخص رياض الصلح حليفاً متساوياً له كرئيس حكومة. حكما البلاد سويّة "كشريكان" في الحكم كما تمّ الاتفاق بينهما عام ١٩٤٣. لقد بدّلا غالباً الوزراء كي يوفرا، من حين الى آخر لكل الاعيان السياسيين التمتع بنشوة الحكم. اما الذي لم يشأ التخلي عن التمتع بنشوة الحكم فكان بشارة الخوري نفسه عندما أشرفت ولايته على النهاية. فعائلته، وخاصة اخوه سليم، واصدقاؤه السياسيون اتهموا باستمرار باستغلال مراكزهم بغية الاثراء الشخصي القائم على تقديم الخدمات لانصارهم، والمحاباة في التوظيف والفساد. في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٤٧ تمكن الرئيس بشارة الخوري من تأمين اكثرية واسعة له عبر تزوير في الانتخابات بمساعدة المتحالفين معه من الموظفين ورجال الامن. وهذا ما سمح للمجلس النيابي عام ١٩٤٨ بتعديل الدستور الذي يحدد ولاية رئيس الجمهورية بست سنوات غير قابلة للتجديد، وباعادة انتخاب بشارة الخوري. كما اغتنمت الحكومة فرصة اعطائها سلطات استثنائية لاعلان حالة الطوارئ، بسبب الحرب الفلسطينية الاولى، كي تمنع اصدار الصحف المعارضة وتخويف السياسيين بالتوقيف والسجن. هذا وقد جرى عام ١٩٥١ اغتيال رياض الصلح على يد احد

٢٠٣- Cahiers de l'orient contemporain,1944, p.11

اعضاء الحزب القومي السوري خلال زيارة رسمية كان يقوم بها الى الاردن، الأمر الذي افقد بشارة الخوري أهم حليف سياسي له. فشعبية رياض الصلح الواسعة أسهمت كثيراً في ضمان موقع بشارة الخوري رغم كل الانتقادات. ولكنه اضطر عام ١٩٥٢ الى التخلي عن السلطة على اثر ما سمّي "بثورة ماء الورد"، اذ استقال رئيس الوزارة سامي الصلح ورفض كل الزعماء السنة تشكيل حكومة جديدة. كذلك كشف اضراب عام شمل البلاد برمتها بان الرئيس لم يعد يلقى اي دعم من قبل المواطنين. وقد رفض الجيش بقيادة اللواء فؤاد شهاب، التدخل لفك الاضراب، فلم يكن بوسع بشارة الخوري الا الاستقالة. وهكذا خلال النصف الثاني من عهده برز الجانب السلبي المتأصل منذ مدة طويلة في لبنان، اي ادارة زمام الحكم "كمزرعة عائلية"، كما قيل انذاك، من خلال انتخابات مزوّرة والتلاعب في الدستور بهدف تجديد ولاية الرئيس. ولكن النصف الاول من عهده برهن على امكانية حكم لبنان عندما يكون على رأسه اشخاص يسود بينهم التعاون والثقة المتبادلة وتعترف بهم طوائفهم، ويعتبرون انفسهم متساوين[٢٠٤].

خلف بشارة الخوري من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٨ **كميل شمعون** الذي تزعّم وقاد مع الإمير الدرزي كمال جنبلاط قوى المعارضة[٢٠٥]. عرف شمعون في بداية عهده تأييداً واسعاً من جانب المسلمين، خاصة انه دافع عن القضية الفلسطينية عندما كان سفيراً لبلاده في الامم المتحدة بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٤٩. كما ان الازدهار الاقتصادي الذي عرفه لبنان في بداية عهده، دعم موقفه وزاد من شعبيته. وقد وصف شمعون نفسه "كرجل جاء لتحديث البلد"[٢٠٦]. فركز على تطوير الاقتصاد عبر تدعيم وتحسين قطاع الخدمات، خاصة القطاع المصرفي. فاقرّ نظام سرّية المصارف التامة، الذي جعل من لبنان مركزاً جذاباً لاستقبال الرساميل من الدول المجاورة ذات الانظمة الاشتراكية. ولكنه اراد ايضاً "تحديث" نظام الحكم اللبناني، اذ اعلن مكافحة "الاقطاعية السياسية"، اي الاعيان والزعماء التقليديين، ومال الى استنفاد كل الحقوق والصلاحيات الدستورية المعطاة لرئيس الجمهورية. فقد حاول اضعاف مركز الاعيان والزعماء من خلال تغيير نظام الانتخابات،وذلك بانشاء عدد من الدوائر الانتخابية الصغيرة مكان عدد كبير من الدوائر الانتخابية الكبيرة، حيث كانت تتمتع لوائح الزعماء التقليديين باكثرية أكيدة. وهكذا لم يبق لهم اي معقل شعبي واسع. اضافة الى ذلك، اعلن موقفه الواضح مع بعض المرشحين للانتخابات

٢٠٤- عن عهد بشاره الخوري، راجع Michael C. HUDSON, The precarious Republic, op.cit. p.264ff (سيرة حياته)، وفي ص ٢٢ (سيرة رياض الصلح).

٢٠٥- راجع ايضاً Wade R. GORIA المصدر المذكور، ص ٣٥-٤٨، وعن كمال جنبلاط ص ٣٠ وما يليها.

٢٠٦- راجع Pierre RONDOT, Les nouveaux problèmes de l'Etat Libanais, in: Revue Française de Sciences Politiques, 2(1954), p.320ff

او ضدهم.

وهكذا فقد عدد من السياسيين المعروفين مقاعدهم في مجلس النواب، واصبحوا من خصوم الرئيس شمعون الذي اختار سامي الصلح رئيساً للحكومة رغم ان شعبية هذا الاخير لم تكن قوية لدى الطائفة السنية مثل ابن عمّه رياض الصلح. كما كان موقفه ضعيفاً ازاء رئيس الجمهورية. وهكذا لم يكن مدهشاً ان تصدر في عهده نشرة بعنوان "لبنان المسلم اليوم"[٢٠٧] تهجمت لأول مرة بشدة على الوضع اللبناني القائم، واشير فيها الى ان المسيحيين لا يشكلون اية اكثرية، والحاجة تدعو حالاً الى تعداد سكاني، والرئيس يحتكر كل السلطة. كما ان رئيسي الحكومة ومجلس النواب هما صورا شكلية. وتتمتع معظم المناطق المسيحية بالافضلية، كما تقدم المساعدات الى المدارس الخاصة المسيحية من قبل الحكومة، وتهمل بالتالي المدارس الخاصة الاسلامية.

وكذلك تمثيل المسلمين ما زال ضعيفاً في الوظائف العامة، خاصة في الجيش، وقوى الامن الداخلي، والجمارك، والقضاء، حيث يسيطر المسيحيون تماماً. وبالنسبة لقانون الايجارات فهو يحظر زيادتها على الابنية القديمة، وهي بمعظمها للمسلمين، ويسمح بفرض ايجارات عالية على الابنية الحديثة التي يملك معظمها المسيحيون "المركنتيليون".

في الواقع هناك خلط كبير بين الحقيقة وعكسها. فقد اشارت هذه النشرة بان هناك اجماع اسلامي في الرأي لا يطالب بتعديل توزيع السلطة فحسب، بل باعادة توزيع الثروة الاقتصادية بين الطوائف ايضاً. وهكذا صودرت هذه النشرة، وطرد مترجموها من البلاد. فالآراء الواردة فيها لقيت لدى المسلمين عامة والفئة السنيّة المتوسطة خاصة صدىً وترحيباً واسعاً كما اضعفت شعبية رئيس الجمهورية. وقد ترافق الاستياء الداخلي مع التغيير الحاصل في المحيط العربي. فالولايات المتحدة كانت تحاول، في سبيل وضع حدّ للنفوذ السوفياتي في المنطقة، اقامة حلف بغداد[٢٠٨]، كشريك في الشرق الاوسط، للحلف الاطلسي الشمالي والجنوبي. انضمّ اليه، الى جانب تركيا وباكستان، العراق الذي كانت ترعاه الاسرة الهاشمية. وقد جرت محاولات لضمّ دول عربية اخرى الى هذا الحلف. ولكن الخصم الرئيسي المعارض له كان عبد الناصر الذي لم يرَ اي مبرر له، خاصة انه لا يستهدف دولة ليست عدوّة للعرب، بل سيربط هذا الحلف دولاً عربية مع الدول الغربية التي تؤيد

٢٠٧- نشرت هذه الدراسة مجدداً جامعة بيروت العربية عام ١٩٧٦.

٢٠٨- راجع Fritz STEPPAT, Die arabischen Staaten zwischen Ost und West, In: Arnold BERGSTRAESSER und Wilhelm CORNIDES (eds.), Die Internationale Politik 1955. Eine Einführung in das Geschehen der Gegenwart, München 1958, p.619ff.

اسرائيل، العدوّ الرئيسي للعرب. لقد ايّدت سوريا موقف عبد الناصر وعارضته المملكة العربية السعودية. وفي لبنان، ايّد بيار الجميّل، رئيس الكتائب اللبنانية، انضمام لبنان الى هذا الحلف، نظراً "لاستحالة الحياد في الوضع الدولي القائم"[٢٠٩]. اما رئيس الجمهورية، كميل شمعون، فلم يعلن بوضوح عن تأييده لذلك. الاّ ان كل السياسيين المسلمين، وكذلك الرئيس السابق بشارة الخوري، والبطريرك الماروني، عارضوا ذلك بكل وضوح. وفي تشرين الثاني من عام ١٩٥٦ حصل هجوم على مصر من قبل الجيوش الاسرائيلية والبريطانية والفرنسية. على اثر ذلك عقد مؤتمر قمة عربي في بيروت، رفض خلاله الرئيس شمعون، بمفرده، قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا. وهذا ما دفع بعبد الله اليافي الى تقديم استقالة الحكومة التي كان يرأسها. عندئذ عيّن الرئيس شمعون مكانه سامي الصلح الذي لم يكن يحظى بتأييد أكثرية المسلمين. كما عيّن وزيراً للخارجية، شارل مالك، الذي كان معروفا، كاستاذ فلسفة في الجامعة الاميريكية في بيروت، بتأييده المتطرف للسياسة الاميريكية. وفي آذار ١٩٥٦، انضمّ لبنان الى معاهدة ايزنهاور التي كانت تهدف الى تعزيز التعاون ضد التخريب، والى الحصول على مساعدات اقتصادية اميريكية. وهكذا دخل شمعون في مجابهة مفتوحة مع عبد الناصر، في وقت كان الرئيس المصري قد تحوّل، بعد انتصاره السياسي في حرب السويس، الى بطل العالم العربي، وبنوع خاص بالنسبة للمسلمين اللبنانيين. ولكن بالنسبة للمسيحيين اللبنانيين تحوّل شمعون ايضاً الى بطل، اذ واصل، كرئيس، حكم البلاد دون اي اعتبار للمعارضة، وتمسك بالحفاظ على العلاقات التقليدية مع الغرب. وهذا ما كان يرفضه "العرب" دائماً. وقد حوّل شمعون الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٧ الى نوع من الاستفتاء حول سياسته الخارجية. فلم يكرّر الاخطاء التي مارسها سلفه بشارة الخوري، ولكنه اقرّ تقسيماً للدوائر الانتخابية لا يتوافق مع مصالح المعارضة. في بيروت مثلاً، أدّى هذا التقسيم الى ابراز اكثريات مسيحية شبه واضحة. اضافة الى ذلك، وجدت "المفاتيح الانتخابية" نفسها في وضع حرج يفرض عليها الاختيار بين استرضاء الرئيس او معارضته. وقد أدّت النتائج الى فشل المعارضة بطريقة لم يكن يتوقعها حتى انصار الرئيس. فقد جنبلاط[٢١٠] مقعده في الشوف، والاسعد في الجنوب، واليافي وسلام في بيروت. لم تكن تلك النتائج ممكنة لو لم يُقرّ توزيع جديد

٢٠٩- L'Orient, 17.3.1955

٢١٠- يقول كمال صليبي في كتابه ,Crossroads to Civil War ص١٢ وما يليها: "بما ان انصار كميل شمعون السياسيين كانوا اكثر عدداً من انصار جنبلاط في الشوف، كان من الصعب على هذا الاخير ان يكسب الانتخابات في دائرة انتخابية خليطة دينياً، ضد العرقلة التي سببها شمعون. في عام ١٩٥٧، كان على جنبلاط، الذي كان على خلاف حاد مع الرئيس، ان يقوم بحملة انتخابية، ولكن فقد مقعده في مجلس النواب، الأمر الذي أغضب الدروز الجنبلاطيين الذين اعتبروا منذ ذلك الحين شمعون عدوّهم اللدود".

للدوائر الانتخابية. وهذا ما زاد في عدد معارضي الرئيس بين السياسيين النافذين. وفي وقت لاحق، حاول انصار شمعون تعديل الدستور كي تصبح اعادة انتخابه ممكنة. ولكن الرئيس لم يكشف عن هذه النية، لا بل نفاها على الاطلاق. في تلك الاثناء، قامت الجمهورية العربية المتحدة في بداية عام ١٩٥٨. فاثارت من جهة قلق الرئيس شمعون وعدد كبير من المسيحيين اللبنانيين، ومن جهة اخرى ترحيبا واسعا لدى المعارضة. أحدث ذلك توترا كبيرا في البلاد ادّى الى انتفاضة مفتوحة ضد الحكم في شهر ايار ١٩٥٨[211]. وقف اثناءها الى جانب الحكم معظم المناطق المسيحية في جبل لبنان وشرق بيروت المنطقة الخلفية المحيطة بها. وبرزت المعارضة في غرب بيروت، وجنوب جبل لبنان، وفي المناطق الحدودية. ولكن تلك الانتفاضة لم تتحوّل الى حرب اهلية اسلامية – مسيحية، لان عدداً من القادة المسيحيين، مثل البطريرك الماروني وانصار عائلة فرنجية من الموارنة في الشمال وقفوا الى جانب المعارضة. وقد قام آخرون بتشكيل "قوة ثالثة"، من بينهم هنري فرعون الذي اراد التمسك والحفاظ على الميثاق الوطني ومنع اعادة انتخاب كميل شمعون.

حارب حزب الكتائب والحزب القومي السوري- الذي حارب للمرة الاولى والوحيدة في تاريخه في ذات الجبهة مثل الكتائب – الى جانب انصار شمعون في الشوف، وقوى الامن الداخلي. والى المعارضة انضمّ انصار صائب سلام في غرب بيروت، ورشيد كرامي في طرابلس، وسليمان فرنجيه في شمال البلاد، وانصار كمال جنبلاط في الشوف. وكانوا قد حصلوا على السلاح من سوريا. اما الجيش اللبناني بقيادة الجنرال فؤاد شهاب، فقد اتخذ موقفا حياديا من تلك الاحداث الدامية، واكتفى بردع تدفق الاسلحة من سوريا الى المعارضة.

وفي الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ ادّى انقلاب عسكري الى اسقاط النظام الملكي في العراق ، الأمر الذي ادّى الى تنامي تعزيز التيار العروبي وزيادة شعبية الرئيس عبد الناصر وتأييد سياسته. عندئذ لم يعد بوسع الرئيس شمعون الاّ الطلب من الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً لحماية استقلال لبنان. فانزلت القوّات

٢١١- الدراسة المستفيضة في هذا المجال هي دراسة "فهيم ا. قوبين" المصدر المذكور. راجع ايضاً : Malcolm H. KERR, in: Middle East Journal, 16(1962)1, p.96 F
وتجدر الاشارة ايضاً الى عرض وتحليل احد المشاركين الرئيسين: "كميل شمعون"، المصدر المذكور، وتعليق Michael C. HUDSON, in: Middle East Journal, 18(1964)2, p/.245ff. راجع ايضاً
Jean-Pierre ALEM, Troubles insurrectionnels au Liban, in:Orient, 2(1958)6, p.37-47; Arnold HOTTINGER, Zu'ama' and Parties in the Lebanese Crisis of 1958, op.cit.
وهناك دراسة جديدة باللغة الاهمية، من المؤسف انها لم تنشر بعد، من اعداد "نواف سلام" بعنوان L'insurrection de 1958 au Liban, Thèse. Paris 1979.

الاميريكية في الخامس عشر من تموز على الشواطئ اللبنانية. ولكن الحكومة الاميريكية التي ادركت سريعاً التعقيد في الوضع الداخلي اللبناني لم تسمح لقوّاتها بالتدخل في الحرب الاهلية القائمة. ونظراً لعدم تفوّق اي من الفريقين عسكرياً على الاخر، حصل اتفاق، عبر الوساطة الاميريكية غير المعلنة، على انتخاب فؤاد شهاب، رئيساً جديداً للبنان.

وهكذا انتهت ولاية شمعون مثلما انتهت ولاية سلفه بشارة الخوري بوضع مأساوي. فقد كرّر، وان بطرق اكثر اناقة ودبلوماسية، ذات المحاولات التي مارسها بشارة الخوري، عبر التلاعب بالانتخابات، كي يسهّل عملية اعادة انتخابه، ولكنه تعرض مثله الى فشل ذريع. فقد أخذ نمط حكمه طابعاً رئاسياً وفقاً لحرفية الدستور اكثر من طابع الحكم الثنائي (الدوومفيرة) بموجب روح الميثاق الوطني. فلم يجد اي شخص مثل رياض الصلح، كما انه لم يبحث عن اي شخص من هذا المعيار. وهكذا ازداد شعور المسلمين بالاجحاف الملحق بهم اقتصادياً وسياسياً من قبل رئيس ماروني قوي. وفي الحقيقة، عرف عهد الرئيس شمعون اوضاعاً سياسية خارجية صعبة جداً اكثر من الاوضاع التي عاشها العهد السابق. فمع قيام الجمهورية العربية المتحدة وصل عبد الناصر الى حدود لبنان. وبالتالي عرف المسلمون اللبنانيون موجة من الاغتباط بالنهج الناصري. الاّ ان ايّاً من السياسيين المسلمين لم يطالب بانضمام لبنان الى هذا الاتحاد. ولكن جرى التشديد على التضامن مع الدولة العربية الجديدة. اما الرئيس شمعون ووزير خاجيته، شارل مالك، فقد شدّدا على سياسة خارجية موالية للغرب، وذلك عبر الكلام والرموز اكثر من اتخاذهما اجراءات سياسية ملموسة. فالعلاقات الدبلوماسية مع الدولتين الاوروبيتين اللتين اشتركتا مع اسرائيل في حرب السويس، اعتبرت بادرة عدم تضامن مع العالم العربي بكامله. كما وُصِفَ القبول بمعاهدة ايزنهاور ابتعاداً عن توجه الاكثرية العربية. وهذان الموقفان لا يتلاءمان اطلاقاً مع روح الميثاق الوطني. فالثوار من جهة حصلوا على مساعدات عسكرية من سوريا، كما حصل جنبلاط على دعم عسكري من دروز سوريا. ومن جهة ثانية، طلب شمعون تدخل الجيش الاميريكي. وهكذا أساء كل من الفريقين الى مبادئ الميثاق الوطني بصورة جلية. ولكن الاميريكيين هم الذين احترموا هذا الميثاق عبر اسهامهم في اعادة التوازن. فتحوّل الرئيس شمعون الى السياسي الاكثر كرهاً من قبل المسلمين والاكثر اثارة للاعجاب والتقدير من قبل المسيحيين. حاول حكم لبنان، وكأنه بلد متجانس، باكثرية ضئيلة. لم يخالف اطلاقاً الدستور، ولكنه استغلّ كل الحقوق والواجبات الواردة فيه لممارسة الحكم. انتهك المبدأ القائل بان بلداً مثل لبنان لا يمكن ان يحكم فقط بدعم من نصف سكانه، كما انتهك المبدأ الذي قام على اساسه الميثاق الوطني.

ادركت الحكومة الاولى التي شكلت في عهد الرئيس شهاب سريعاً هذا الاختبار. فلم يعيّن رئيس الوزراء الجديد، رشيد كرامي، ايّ وزير في الحكومة من انصار شمعون، بل وزراء من المعارضة السابقة ومن "القوة الثالثة" فقط. وفي بيانه الحكومي، اعلن عن ان المناضلين الذين شاركوه في الثورة ضد العهد السابق "سيقطفون ثمار الثورة". وهذا ما أدّى الى اندلاع "ثورة مضادة" قام بها حزب الكتائب وانصار شمعون[٢١٢]. فالمناطق اللبنانية التي أيّدت العهد السابق، رفضت العهد الجديد، دون ان يتمكن اي فريق من فرض رأيه. وبعد شهر من الاشتباكات المسلحة، تمّ الاتفاق على ان لبنان لا يمكن ان يحكم فقط من قبل حكومة تمثل النصف الآخر من سكانه. فاتفق عندئذ رشيد كرامي وبيار الجميّل، اللذان كانا متخاصمين في الحرب الاهلية،على تأليف "حكومة انقاذ وطني"، يمثل فيها كل فريق بالتساوي. وهكذا انتهت الحرب بعد مرور نصف سنة على اندلاع اشتباكات، أدّت الى مقتل اكثر من ٢٥٠٠ شخص، بشعار "لا غالب ولا مغلوب"، وبعودة لبنان الى روح الميثاق الوطني. اتبع الرئيس شهاب سياسة تختلف تماماً عن سياسة سلفيه[٢١٣]. فمثلما فعل بشارة الخوري، عيّن شهاب رئيساً للوزراء يحظىَ بدعم قوي من قبل طائفته، ولكنه، خلافاً لبشاره الخوري، عمد الى بناء جهاز حكومي قوي جداً لا يتأثر بالتداخلات وبالعوامل الخارجية. ومثل كميل شمعون، لم يهتم بطبقة الاعيان التقليدية. فكان يصفهم دائماً "بأكلة الجبنة". ولكنه لم يحاول مثل سلفه ابعادهم عن مجلس النواب، بل استدعى عدداً كبيراً منهم لتحمّل المسؤولية السياسية معه. فقد قرر سياسة تنمية اجتماعية أشرف على تنفيذها شخصياً، بمعزل عن التداخلات السياسية اليومية، بغية اقامة توازن اقتصادي جديد بين الطوائف.

شكّل شهاب فريق عمل حوله ضمّ تقنوقراطيين وضبّاطاً، تمكن بفضلهم من انشاء ادارات مستقلة الى جانب الوزارات، كمجلس للتصميم، وادارة للانماء، ومصلحة لاستثمار مياه الليطاني، ومجلس للخدمة المدنية، ومجلس للابحاث. اما مركز القرار والحكم فكان مديرية رئاسة الجمهورية برئاسة الياس سركيس، والمكتب الثاني، اي جهاز الاستخبارات العسكري. كان فؤاد شهاب، كرجل عسكري، قد اشرف على بناء الجيش اللبناني منذ الاستقلال، واشرف على ادارته كمؤسسة مهنية غير سياسية، لا ترتبط بأية طائفة، او باتجاه سياسي او اشخاص، بل بالدولة فقط. ففي الازمات السياسية مثل ازمة عام ١٩٥٢، وكذلك في الحرب الاهلية عام ١٩٥٨، لم يسمح للجيش بالتدخل اطلاقاً. وهكذا حاول ايضاً بناء جهاز

٢١٢- راجع "الثورة المضادة وبروز بيار الجميّل"في Wade R. GORIA المرجع الامذكور ، ص٤٤ وما يليها.

٢١٣- راجع Georges NACCACHE, Un nouveau style: Le Chéhabisme, Beyrouth 1961; Michael C. HUDSON, The Precarious Republic, op.cit. p.297ff; Wade R. GLORIA, op.cit. p.58ff; Kamal S. SALIBI, Corssroads to Civil War, op.cit., p.18ff.

اداري حيادي سياسياً. في هذا المجال وجد عدداً من المعاونين من اصحاب الكفاءات الذين كانوا يوافقونه الرأي ويشاركونه الرؤيا، للعمل على اقامة "ثورة من فوق" ذات طابع تقنوقراطي وبصورة تدريجية. ففي سبيل ارضاء الزعماء والاعيان التقليديين، رفع عدد المقاعد في المجلس النيابي من ٦٦ الى ٩٩ نائبا. وكذلك زاد عدد الحقائب الوزارية كي يسمح لاكبرعدد ممكن من ممثلي الكتل البرلمانية بالمشاركة في الحكومة. في معظم الحكومات التي شكلت في عهده، شارك فيها نواة من السياسيين الذين اسهموا في اعداد وتنفيذ السياسة الشهابية وأثروا فيها ايضا: مثل رئيس الوزراء، "والثنائي" الجديد، بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب، وكمال جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي.

كان الجميّل وجنبلاط يمثلان اتجاهات مختلفة جداً بشأن سياسة لبنان الخارجية ومسائل عديدة اخرى. الا انهما اتفقا على دعم سياسة شهاب الاجتماعية والاقتصادية. فنتائج هذه السياسة أدّت عبر المناقشات والحوار الى دمج الطبقات والطوائف معاً. فأقرّ مبدأ التساوي في الوظائف العامة وتكثيف الجهود لتحقيق التنمية في المناطق التي كانت مهملة او متخلفة سابقاً. لم تلق هذه السياسة اجماعا شاملاً. فقسم من المسيحيين اتهم الرئيس باتباع سياسة "التمييز الايجابي" لصالح المسلمين .كما كان يلقب في بعض اللقاءات الاجتماعية ب "محمّد شهاب"[٢١٤]. وكذلك استاء من هذه السياسة قسم من الزعماء والاعيان. فقد اعيد انتخابهم في المجلس النيابي، الا ان امكانية الاشراف وتقديم الخدمات لأنصارهم تقلّصت، لان الادارة العامة، وبنوع خاص المصالح الجديدة المستقلّة، باشرت بتقديم الخدمات العامة دون حاجة الى التوسط الذي كان يمارسه الزعماء. اما بورجوازية التجار فلم تكن مرتاحة كثيراً الى بعض اجراءات الحماية التي اتخذت لصالح تعزيز منتجات الصناعة الوطنية. وكذلك رأى الاعيان المسلمون في غرب بيروت ان مدنيتهم اخذت تهمل لصالح المناطق الخلفية من البلاد.

لم تواجه الادارة الشهابية هذا الانتقاد بالبراهين السياسية بل بسياسة حذرة استهدفت اضعاف خصومها عبر اجهزة المكتب الثاني. فالاستخبارات العسكرية نجحت في التعاون والتمويل والمراقبة والتلاعب مع قسم كبير من "الاجهزة" السياسية التابعة للزعماء والاعيان، مثل المجموعات الشبيهة بالميليشيات، وعصابات الشوارع، واتحادات القرى والاحياء، ومنظمات الشباب السياسية، الخ... وقد تمكن

٢١٤- "... الاختبار الاصلاحي والتنموي للرئيس شهاب... حورب بشكل واسع من قبل النخبة السياسية المسيحية التي رفضت تورطه التسلطي ولكن ايضاً نتائجه التي تعيد النظر في بعض البنى التقليدية".

راجع: Salim NASR, l'Islam politique et l'Etat libanais, op. cit. p.39

وكذلك تحدث كمال س. صليبي عن "معارضة حزينة وعقيمة تماماً"،المرجع المذكور ص٣.

المنافسون السياسيون الاكثر عداء للشهابية من بناء صفوفهم كما جرى تعزيز رصيدهم الشعبي.

وبالاختصار، يمكن القول بان نظام الانصار والزبائن جرى القضاء عليه باسم المصلحة العليا عبر استخدام وسائل الانصار والزبائن. اما اللبنانيون من ذوي الاتجاهات الليبيرالية فقد تذمّروا من النمط التسلطي لجهاز الدولة، كما عبّروا عن تخوّفهم من امكانية تحوّل لبنان الى دكتاتورية عسكرية مقنعة. ولكن هذه الادعاءات كانت دون ريب مبالغ فيها. فلا فؤاد شهاب ولا معاونوه كانت لهم ميول دكتاتورية، بل كانت لهم تصوّرات حِسّية للاخطار التي كانت تهدّد لبنان، والقناعة بان دولة قوية تحتاج، في سبيل تجنب هذه الاخطار والتصدّي لها، الى "القليل من سلطة الدولة"، الأمر الذي يعتبره المواطنون اللبنانيون بالضروري والكافي.

في نهاية عام ١٩٦١ تجاوز لبنان في الواقع اختباراً عسيراً لاستقراره. فقد حاول الحزب القومي السوري القيام بانقلاب ضد الحكم. ولكن الجيش تمكن خلال يومين من القضاء على الاجهزة التي قامت بهذه المحاولة. ومنذ ذلك الحين حصلت مراقبة شديدة على كل المجموعات الراديكيلية. وقد طبّق ذلك حتى على الفلسطينيين في لبنان[٢١٥]. في عام ١٩٦٠ صرّح شهاب الى وفد من الفلسطينيين، بانهم اصبحوا تجمعاً قويّاً، يستطيع منع الدولة من مراقبته. ولكن هذا الوضع قد يتطوّر الى مأساة: "**فاما ان نقهركم ونسيطر عليكم ونتحوّل الى قاهرين، واما ان نبقى دون تحرك ونتحوّل الى مقهورين... ولكن هذا يعني سفك دم العساكر اللبنانيين الذين يفضلون ان يكونوا قاهرين لا مقهورين**"[٢١٦].

بالنسبة للسياسة الخارجية ورث شهاب عام ١٩٥٨ وضعاً صعباً للغاية. فبعد جلاء القوّات الاميريكية تحسّن الوضع قليلاً مع الجمهورية العربية المتحدة. الاّ ان الموقف الاساسي من العروبة ذات الاتجاه الناصري بقي مبهماً. في هذا الاطار، جرى لقاء قمة في أذار ١٩٥٩ بين عبد الناصر وشهاب على الحدود السورية اللبنانية، أكد خلاله هذا الأخير بان لبنان سيتبع سياسة تضامن ثابتة مع العالم العربي. وقد عبّر عبد الناصر من جهته عن اعترافه باستقلال لبنان وسلامة اراضيه. اسهم كثيراً رفض عبد الناصر الرسمي كل مشروع لضمّ لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة بهدف تبديد مخاوف المسيحيين اللبنانيين وازالة التوتر في العلاقات بين الطوائف اللبنانية. وهكذا كان بالامكان وصف سياسة شهاب الخارجية ومقارنتها بسياسة فنلندا آنذاك تجاه الاتحاد السوفياتي في مرحلة بعد الحرب. فلم يمارس لبنان اي نشاط، ولم يتخذ اي موقف من شأنه اثارة استياء

٢١٥- ذات المصدر، ص ١٠

٢١٦- Wade R. GLORIA, op. cit. p.72

الجمهورية العربية المتحدة. وبذلك تمكن من استعادة استقراره الداخلي وحريته.

وفي نهاية ولاية الرئيس شهاب حصل لاول مرة في لبنان انتقال السلطة من رئيس الى آخر بطريقة سلمية وهادئة. في الواقع، مورست آنذاك ضغوطات كثيرة على الرئيس شهاب للبقاء في الحكم بعد توفر امكانية تعديل الدستور، بفضل الاكثرية النيابية في المجلس. ولكن رغم تدغدغه، مثل اسلافه، بهذه الامكانية، لم يكن مستعداً للقبول، الا اذا حصل اجماع تام في المجلس النيابي لتعديل الدستور. ولكن في غياب هذا الاجماع، فضّل الرئيس شهاب عدم ترشيح نفسه لولاية ثانية.

يمكن الحكم على نتائج ولاية الرئيس شهاب بانها كانت مثيرة للاعجاب والتقدير. لقد نجح في اعادة الهدوء والسلام الى البلاد بعد حرب اهلية. وباستثناء الحركة الانقلابية التي حاول الحزب القومي السوري القيام بها، فقد عاش لبنان ست سنوات دون اضطرابات داخلية وتوترات جسيمة، أخذت المشاركة في الحكم على رأس الدولة خلال ولايته أشكالا جديدة. ترك فؤاد شهاب الى رئيس الحكومة صلاحيات في المسائل السياسية اليومية اكثر من اسلافه. وبرز رئيس الوزراء بقوّة اكثر الى الواجهة، بينما مارس رئيس الجمهورية دور الحكم. اما تمثيل الطوائف فمورس داخل الحكومة اكثر ممّا مورس عبر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. ولكن رئيس الجمهورية احتفظ لنفسه بالاشراف على سياسة الامن الداخلي وعلى المبادئ الرئيسية التي تنفذ بموجبها السياسة الاجتماعية والتنموية التي رحّب بها كثيرا الجانب المسلم، والتي كانت قد تكاملت مع السياسة الامنية. فالرئيس شهاب كان اول رئيس لبناني يؤمن بان المشاركة في الحكم بموجب الميثاق الوطني يمكن احترامها فقط عندما تكتمل بميثاق اقتصادي واجتماعي. وقد وضع لذلك الاسس الرئيسية. فالعودة الى سياسة خارجية متضامنة مع العرب خففت كثيراً من التوترات بين مختلف الاشكال والصيغ المتضاربة بشأن الهوية الوطنية. لقد ظلّت قائمة، ولكنها كانت تجد دائماً تسويات ممكنة.

تجدر الاشارة ايضاً الى ان تقوية جهاز الدولة والانشطة السياسية الجديدة لجهاز الاستخبارات العسكرية، اسهمت الى حدّ كبير في تدعيم السيادة اللبنانية. فالسلطة التي انيطت بهذا الجهاز، أسيء استخدامها كثيراً في السياسة الداخلية خلال ولاية فؤاد شهاب. ولكنها تحوّلت في عهد خلفه الى موضوع جدال رئيسي دارت حوله تناقضات كثيرة في السياسة الداخلية.

بعد فؤاد شهاب انتخب **شارل حلو** رئيساً للجمهورية. لم يكن حلو رجلاً عسكرياً، بل اديباً، اي كان الرئيس الاكثر علماً وثقافة بين الذين عرفهم لبنان. لقد انتمى عام ١٩٥٨ الى "القوّة الثالثة". وهذا ما يشير من خلال مزاجه الى كونه رجل التوازن والاعتدال. فلم يكن يتمتع باي شعبية سياسية، بل كان مرشح الاكثرية النيابية التي

كـانت تفضـل اعـادة انتخـاب فـؤاد شـهاب. ولكنـه كـان يتمتـع بسلطة محـدودة علـى المؤسسة التي بناهـا شـهاب، الا وهـي الجيش. فقد حـاول رسّامو الكاريكـاتور فـي الصحف اللبنانية ابرازه كرجل دين نظراً الى طابعه السلمي المميّز[٢١٧]. ولكنه لم ينجُ من نيران التوترات الشديدة سواء في السياسة الداخلية او الخارجية.

خلال السنوات الاخيرة من عهد الرئيس شـهاب، قـام تحـالف معـارض ضـمّ كـل الذين استبعدوا عن الحكم، وان لاسباب مختلفة. من بين هـؤلاء كـان كميـل شـمعون الذي بقي في نظر عدد كبير من الموارنة المحافظين رئيسهم "الحقيقي". ولكن شهاب ابعده لاسباب تتعلق بالسياسة الخارجية. وكذلكِ ريمون اده[٢١٨] الذي برز في "حكومـة الانقاذ الوطني"، عام ١٩٥٨ كوزير ناجح جداً للداخلية. ولكنه اسـتقال مـن الحكومـة نظراً لاستيائه وامتعاضـه من تعاظم الدور السياسي الذي كان يمارسه المكتب الثـاني العسكري. اما الزعيـم سياسـي البيروتـي، صـائب سـلام[٢١٩] الـذي عُيّـن عـام ١٩٦٠ رئيسـاً للـوزراء، فقد اختلـف مـع فـؤاد شـهاب لاسـباب غيـر سياسـية[٢٢٠]. فهـؤلاء السياسيون الثلاثة عارضوا وجود المكتب الثاني وتصرّفاته. فقد فشـل شـمعون واده في الانتخابات النيابية التي كانتِ تؤكد فوزهما في المناطق التي ترشحوا فيها، ولكـن في الظروف العادية. ولكنهما اتهما المكتب الثاني بالعمل على اسقاطهما. وقد يكـون هذا الامر صحيحاً. اما صائب سلام، فقد استاء من الادارة الشهابية التي سـعت الـى اضعاف وتشتيت شعبيته في غرب بيروت[٢٢١]، وليس الى اضعاف الميليشيا فقط التي كانت تابعة له عام ١٩٥٨. فبعد وصـول شارل حلو الى سدّة الرئاسة تحـوّل المكتـب الثاني الى مؤسسة شبه مستقلة اكثر ممّا كان في عهد فؤاد شهاب. فتكاثرت اتهامـات الفسـاد ضـد هـذه المؤسسـة التـي سـعت الـى تقويـض شعبية الزعمـاء. امـا نشـاطها السياسي فلـم يسـتطع الرئيـس الجديـد مراقبتـه الا جزئيـاً. عندئـذ اتفـق شـمعون واده وسلام على معارضة ما سمّاه الشـهابيون "بالاقتصـاد المخطـط"، وذلـك مـن منظـار البورجوازية المسيحية والسنيّة المقيمة في العاصمة، والتي لم تكن تعلّق اهمية كبيرة على مطالب المناطق الريفية الشيعية. خلال السنوات الاولى من عهد شارل حلو لـم تتمكن هذه المعارضة المشتتة – لانِ سلام الذي كان احد المتمردين الرئيسـيين عـام ١٩٥٨، وشمعون، لم يرغبا اطلاقاً بالعمل سوية – مـن اضعـاف التحـالف الشـهابي

٢١٧- ذكر بعض الامثلة Michael C. HUDSON , op.cit.

٢١٨- وصف كمال س. صليبي في كتابه Crossroads to Civil War, op.cit. p. 7
ريمون اده "كسياسي ليبيرالي من مدرسة "جفرسون" وكمؤمن ثابت بسياسـة البرلمانيـة المفتوحـة". راجـع سيرة حياته المفصلة في مؤلف Wade R. GLORIA, op.cit. p.60ff

٢١٩- عن صائب سلام، راجع، المصدر السابق، ص ٦٣ وما يليها

٢٢٠- Kamal S. SALIBI, op.cit. p.11

٢٢١- سهل المكتب الثاني وأيّد منافسيه عبد الله اليافي وعثمان الدنا. راجع Wade R. GORIA, op.cit. p.67

الواسع، والذي كان يتمتع بتأييد ودعم رئيس الحكومة رشيد كرامي و"الثنائي" الجميّل وجنبلاط.

هذا الثنائي الذي عاش متفقاً ومتضامناً في الرأي حول السياسة الشهابية المتعلقة بالتنمية والتي اخذت شكل نوع من "التحالف الاجتماعي"، انهار عام ١٩٦٧ بسبب الاختلاف العميق بينهما حول الموقف من الفلسطينيين. فقبيلِ حرب الأيام الستةِ بقليل اخذ جنبلاط يطالب بدعم الصراع الفلسطيني المسلح انطلاقاً من لبنان، مبتعداً بذلك نهائيا عن التوافق الشهابي حول السياسة الخارجية. وكذلك بدأت تصوّراته السياسية الاجتماعية تتبدّل منذ حرب الايام الستة عام ١٩٦٧. فابتعد تدريجيا عن السياسة الاصلاحية ذات النهج الشهابي. كما طالب بتعديلات جزرية للنظام اللبناني وتقرّب كثيراً من الاحزاب السياسية اليسارية، كحزبي البعث والشيوعي[٢٢٢]. اما بيار الجميّل فلم يقبل بذلك اطلاقاً، بل طالب بمراقبة الفلسطينيين بهدف تجنيب لبنان الاضرار التي ستلحق به من جراء عمليات اسرائيل الانتقامية. وكذلك اعتبر مواقف جنبلاط والقوى السياسية التي تحالف معها غير لبنانية ومدمّرة.

عندئذ انضمّ بيار الجميل وحزبه الى حزب الوطنيين الاحرار برئاسة كميل شمعون وحزب الكتلة الوطنية برئاسة ريمون اده، والفوا ما سُمّي ب "الحلف الثلاثي". فلم يكن للشهابيين الذين شكلوا في مجلس النواب برئاسة رشيد كرامي[٢٢٣] "الجبهة الديموقراطية البرلمانية"، الاّ اتخاذ جانب الدفاع. فالكتلة اليسارية الجديدة بزعامة جنبلاط طالبت باصلاحات راديكالية وبدعم غير مشروط للفلسطينيين. ولكن بيار الجميّل الذي ظلّ يؤيد متابعة سياسة الاصلاح الشهابية، اعتبر الموقف الحازم الذي اتخذه شمعون وادّه من الفلسطينيين بانه بالغ الاهمية.

اما صائب سلام وزعماء مسلمون آخرون فقد أيّدوا الفلسطينيين كي لا يتركوا المجال لجنبلاط لتزعّم الحركة العروبية. الاّ ان اتفاقهم مع إده وشمعون تركز بدرجة اولى على اضعاف النهج الشهابي وخاصة جهاز الاستخبارات العسكري. وهكذا لم يحصل اتفاق او توافق حول السياسة المجتمعية والخارجية، بل اتفاق هنا ومعارضة هناك. اما الرئيس شارل حلو الذي حاول تفهم توجهات مختلف الفرقاء، فقد مال، مع تضاعف الجدل حول المسألة الفلسطينية، اكثر فاكثر الى عدم الابتعاد عن مواقف حلف الزعماء الموارنة الثلاثة. وهكذا تعرضت الشهابية عام ١٩٦٨ دون فؤاد شهاب الى أزمة سياسية عسيرة.

في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٨ حصل "الحلف الثلاثي" على نتائج مرموقة،

٢٢٢- سيجري التطرق الى هذا الموضوع لاحقاً

٢٢٣- عن رشيد كرامي، راجع المصدر المذكور، ص ٦٨ ومايليها

تشابهت مع النتائج التي حصلت عليها الحركة الشهابية. على اثر ذلك، شكّل جنبلاط كتلته النيابة الخاصة واستخدمها لترجيح كفة الميزان كما يشاء. ومنذ ذلك الحين اصبح حكم لبنان صعباً للغاية[٢٢٤]. فعندما حصلت عام ١٩٦٨ ولأول مرة اشتباكات بين الجيش اللبناني والفلسطينيين، استقال حالاً رئيس الحكومة رشيد كرامي، وبقيت البلاد مدة طويلة دون حكومة. فالتسوية المؤقتة مع الفلسطينيين - رغم انعدام قيمتها كما دلّت الاحداث لاحقاً - لم يفاوض حولها السياسيون، بل تمّ الاتفاق عليها من قبل قائد الجيش، اللواء اميل البستاني، باشراف الرئيس عبد الناصر في القاهرة. وقد وافق مجلس النواب على ما سُمّيَ ب "اتفاق القاهرة" دون الاطّلاع على نصّه. وبينما كانت البلاد ترزح منذ عام ١٩٥٨ تحت عبء اصعب أزمة عرفتها، كان القادة السياسيون منشغلين بنوع خاص بسياسة الحكم الداخلي، ألا وهي انتخاب رئيس جديد للجمهورية عام ١٩٧٠. فالشهابيون عقدوا آمالاً كبيرة علىترشيح فؤاد شهاب الذي اصبح من الممكن اعادة انتخابه دون تعديل الدستور بعد مرور ست سنوات على انتهاء ولايته السابقة. وقد تمنت جبهة الحلف الثلاثي ان يترشّح احد قادتها. اما الزعماء الاعيان المسيحيون والمسلمون مثل سلام، وفرنجيه، وكذلك كامل الاسعد[٢٢٥] الذي كان ذا نفوذ كبير في جنوب لبنان الشيعي، كما كان رئيس تكتل نيابي هام، فرفضوا ترشيح فؤاد شهاب وأي مرشح شهابي. اخيراً رفض شهاب تقديم ترشيحه. فلم يشأ ان ينتخب باكثرية ضئيلة، ولا ان يخاطر بمغامرة تعرضه للفشل. عندئذ اتفق انصاره على ترشيح الياس سركيس، احد اكثر المقربين منه سابقاً وحاكم المصرف المركزي آنذاك. وفي الجبهة المعادية للشهابية، حصلت عملية شدّ حبال طويلة، تحوّل خلالها صائب سلام في النهاية الى "صانع الرؤساء". فلم يقبل بتأييد شمعون او الجميّل ،لأنهما خاصماه عام ١٩٥٨. ولم تكن له اية مآخذ شخصية او سياسية ضد ريمون إده، ولكن بما انه ابن اميل إده ،احد رؤساء الجمهورية الذي تعاون في عهد الانتداب الى اقصى الحدود مع فرنسا، تبيّن له ان الرأي العام الاسلامي لن يقبل به. اخيراً اتفق مع جبهة "الحلف الثلاثي" على ترشيح **سليمان فرنجيه**[٢٢٦].

وهكذا لم يبق اي مجال لمرشحين آخرين. فالياس سركيس[٢٢٧] من عائلة وضيعة. كانت والدته تعمل في البيوت لتعيل أسرتها. اما فرنجيه[٢٢٨] فينتمي الى عائلة من كبار ملاّكي الاراضي الزراعية في زغرتا في شمال لبنان الماروني. اشتغل

٢٢٤- راجع في هذا الصدد: Proche-Orient Chrétien(1966)p.253; (1967)p.97-99,341f

٢٢٥- عن كامل الاسعد، راجع Wade R. GORIA, op.cit. p.73ff

٢٢٦- مقابلة المؤلف مع المشاركين، ١٩٧١، ١٩٧٩

٢٢٧- راجع، Wade R. GORIA, op.cit. p.120f

٢٢٨- ذات المصدر، ص ١٢٣ وما يليها.

سركيس كموظف صغير كي يتمكن من تمويل دراسته. اما فرنجيه فقد ورث عن ابيه الذي انتخب عام ١٩٢٢ نائباً في البرلمان. سركيس "اكتشفه" فؤاد شهاب كموظف ذي كفاءة ونظيف يرفض الرشوة. اما فرنجيه فقد مارس المهام السياسية في عائلته، بعد ان تعرض اخوه الاكبر، حميد، الذي كان نائباً ووزيرا مدة طويلة، الى شلل جانبي. سركيس كان فنيّا اي تقنوقراطيا، ذا خبرة واسعة في القضايا الاقتصادية والسياسية. اما فرنجيه فكان نموذجا للزعيم الريفي، ولكن وبصورة خاصة، كان سركيس يمثل النهج الشهابي الداعي الى دولة قوية والى سياسة اجتماعية متعادلة، بينما كان فرنجيه يتطلع الى السياسة اللبنانية وكأنها قضية العائلات الكبيرة و"نخبتها الطبيعة"، التي تأخذ على عاتقها، "في اطار اشتراكية طبيعية"، تحسين اوضاع انصارها ومؤيديها[٢٢٩]. وهكذا جسّد كلاهما بطريقة نموذجية مجالات القوة والضعف في لبنان حديث او تقليدي.

اثناء عملية الاقتراع حصل فرنجيه على صوت واحد اكثر من سركيس واصبح رئيساً. اما قرار الفصل فعاد الى جنبلاط الذي صوّت لفرنجية. ولكن اثيرت تفسيرات عديدة حول اسباب هذا الاقتراع. فجنبلاط كان لسنوات عديدة احد دعائم النهج الشهابي، ولكنه اختار هذه الفرصة لتفكيك هذا النهج وتحطيمه نهائيا. ويعود سبب ذلك دون شك الى الغطرسة الاجتماعية. كان جنبلاط يكنّ لشهاب الاحترام، خاصة بسبب اصله ونسبه: "كان شهاب رئيسا اقلّ ممّا كان اميرا بلباس لواء". ولكن هذا الاحترام قلّما كان يعبر عنه تجاه معاوني وانصار شهاب. "انا لست صديقا كبيرا لسليمان فرنجيه. ولكنه على الاقل يمثّل شيئا، بينما السيد سركيس ليس سوى موظف كبير في الدولة فقط"[٢٣٠]. ولكن الاسباب التي دَعَتْ جنبلاط الى هذا السلوك هي دون شك اكثر تعقيداً. فمنذ عام ١٩٦٧ اخذ يهدف الى ابعد من اصلاح النظام اللبناني. كان يريد نظاماً آخراً. فبصفته آخر وزير للداخلية في عهد شارل حلو وقبل الانتخابات الرئاسية بقليل من الوقت، اصدر عدداً من التراخيص لاحزاب سياسية يسارية كانت محظورة رسمياً سابقاً، خاصة تلك الاحزاب التي حاول اقامة علاقات وثيقة معها. اضافة الى ذلك، نصّبَ نفسه ناطقاً رئيسياً باسم القضية الفلسطينية داخل النظام اللبناني. فالقوى الجديدة المتحالفة مع جنبلاط، كانت، كما اشير اعلاه، مراقبة بقوة خلال مدة طويلة من الزمن من قبل اجهزة الحكم الشهابية. فمن مصلحة هذا التحالف الجديد ان لا يُنتخب رئيس شهابي قوي وحازم يعمل على اعادة تدعيم هذه الاجهزة، بل بالعكس، كان لابدّ من اضعافها مهما بلغ الثمن. وهذا ما كان يُنتظر من سليمان فرنجيه، الرجل التقليدي المحافظ.

٢٢٩- مقابلة المؤلف مع سليمان فرنجيه، ١٩٧٩

٢٣٠- مقابلة المؤلف مع كمال جنبلاط، ١٩٧١

وفي الواقع لم يخيِّب فرنجيه ما كان ينتظره المحافظون والليبيراليون او اليساريون اعداء النهج الشهابي. فقد عيّنَ صائب سلام رئيساً للحكومة. واول عمل مذهل اقدمت عليه الحكومة الجديدة كان القضاء تماماً على المكتب الثاني. فجرى توقيف عدد من كبار الضبّاط، وصدرت احكام تقضي بسجن خمسة منهم بتهمة تزوير الانتخابات، وسوء استخدام الاموال العامّة، ومخالفات قوانين الجيش. ولكنهم تمكنوا من الهرب الى سوريا وطلب اللجوء السياسي فيها. وقد تبع ذلك تغيير واسع جداً في اجهزة الادارة المدنية. فالليبيراليون امثال ريمون إده، رحّبوا كثيراً بذلك: "لقد أنقذت الجمهورية باكثرية صوت واحد، وأعيدت الحرية الى نصابها"[٢٣١]. نعم اعادة الحرية هي دون شك امر صحيح. فحرية الرأي والصحافة لم تبلغ اطلاقاً اي حدّ اكثر مما بلغته في عهد فرنجيه. والانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٢ كانت انزه واصدق انتخابات في التاريخ اللبناني. فمجلس النواب الذي انتخب عام ١٩٧٢ بقي قائماً حتى عام ١٩٩٢. ولكن الجوانب السلبية في عهد فرنجيه برزت في عودة ازدهار عقلية الزبائنية التقليدية، وفي وضع حدّ لسياسة التنمية التي كانت مستهدفة سابقاً. فالمشاريع التنموية الكبيرة فقدت اهميتها، كما فقدت المصالح المستقلة التي أنشئت في العهد الشهابي تأثيرها وفاعليتها، في البداية شكّل صائب سلام حكومة من الشباب التقنوقراط الليبيراليين. وكان معظمهم مثله من خريجي الجامعة الاميركية في بيروت. وعندما حاول هؤلاء تنفيذ بعض المشاريع الاصلاحية، خاصة الحدّ من بعض الاحتكارات القائمة، تعرّضت الحكومة للانقسام والفشل في وقت قصير جداً. استقال احد الوزراء لانه قرَّر زيادة الضرائب على استيراد السلع من الكماليات بعد ان اضطر الى سحب قراره. ثم استقال وزير ثان لانه اراد تنظيم سوق الادوية. وتبعهما وزيران آخران بسبب فشلهما في دعم وتحسين اوضاع التعليم الرسمي[٢٣٢]. ثم شكل سلام حكومة ثانية من الاعيان، الذين لا يخطر ببالهم اطلاقاً انتهاج مثل هذه السياسة.

تشابهت السنوات الاولى من عهد فرنجيه مع السنوات الاولى من عهد بشارة الخوري. فقد كان رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة شخصيتين قويتين تتمتعان بشعبية وتأييد واسع من قبل طائفتيهما. ترك الاول للثاني حرية عمل وتصرف واسعة. وكانت لكليهما وجهة نظر متشابهة حول مجتمع لبنان وسياسته، اي وجهة نظر ليبيرالية محافظة تتلخص بمبدأ "عِش ودَع الغير يعيش ايضاً".

لم يجد اي منهما انزعاجا من ظاهرة انتفاع اصدقائهما وانصارهما من مكاسب السلطة. في هذا المجال لم يكن فرنجيه قليل التحفظ. فقد عيّنَ مواطناً من الشمال

٢٣١- مقابلة المؤلف مع ريمون اده، ١٩٧١

٢٣٢- راجع Wade R. GORIA, op.cit. p.128f

كان صديقاً شخصياً له، قائداً للجيش، كما عيّن ولده طوني وزيراً للبريد والبرق والهاتف. ومثل هذه الظاهرة لم تحصل قط حتى في عهد بشارة الخوري. ولم يستغرب او يندهش احد من تكاثر الاتهامات في مجال الرشوة والفساد. فقد علق على ذلك احد كِبار الدبلوماسيين الاميريكيين بنوع من السخرية بقوله: "كان من المعروف سابقاً ان الرئيس اللبناني يبدأ عادة بالنهب قبيل نهاية ولايته ولكن ما يحدث الآن هو ان سلب الدولة بدأ بمنهجية منتظمة منذ بداية هذا العهد"[٢٣٣]. وقد عرف هذا الحكم نوعاً من التطرّف، كما شاركت فئات كبيرة من الشعب اللبناني في التعبير عن تهكمها وسخطها واستيائها.

اراد القيّمون على رأس الدولة ممارسة الحكم كما مورس في عهد بشارة الخوري ورياض الصلح. ولكن ردّة الفعل الشعبية لم تكن متشابهة. في مطلع السبعينات أخذت تتفاقم في البلاد الازمات الاقتصادية والاجتماعية. وزاد في شدتها ومرارتها الوضع الذي عقب مرحلة طويلةٍ من التحسن الاقتصادي والاجتماعي[٢٣٤]. فسنوات عهد النهج الشهابي اسهمت كثيراً في الحدّ من الفروقات من حيث المداخيل ومستوى العيش، سواء بين الفئات او بين المناطق اوالطوائف. فقد اندلعت الازمات في بداية السبعينات بفعل عوامل موضوعية مثل التضخم المالي ونمو سوق العمل، وبسبب خيبة الامل من نتائج تصرفات الحكم الذي تجاهل المشاكل الاجتماعية. ففي سلسلة من النزاعات الاجتماعية والعمّالية أعطيت الاوامر لقوى الامن الداخلي لقمع المظاهرات بقساوة. عندئذ زاد اقتناع مزارعي التبغ والعمّال الزراعيين والصناعيين بان الدولة تقف بكل وسائلها الى جانب ارباب العمل والإثرياء. ففشل حكومة الوزراء التقنوقراط في حكومة سلام الاولى كان مثالاً واضحاً وخير تعبير عن هذا الموقف. وبالاختصار، كان وضع لبنان في مطلع السبعينات يشير الى انهيار ذريع للآمال والطموحات التي عقدها اللبنانيون في بداية العهد. كما اخذت المؤشرات تلوح وتنذر بقرب اندلاع الثورات. وكشفت الابحاث التي قام بها "شامايل" (Schemeil)[٢٣٥] عام ١٩٧٣ بان ٧٠ ٪ من اللبنانيين كانوا يفضلّون الديمقراطية على الدكتاتورية العسكرية او على الثورة. لكن ١٤ ٪ كانوا يفضلّون قيام حكم عسكري او تغيير ثوري. ومن بينهم ٢٠٪ من السنّة و٢٥٪ من الشيعة كما ان معظم العاطلين عن العمل وخريجي المدارس والجامعات عبّروا آنذاك عن ميولهم الثورية[٢٣٦]. وكذلك جاءت نسبة الذين رفضوا النظام اللبناني القائم مرتفعة بين

٢٣٣- مقابلة المؤلف مع احد الدبلوماسيين الاميريكيين، ١٩٧١

٢٣٤- راجع في هذا الصدد ما عَبَّر عنه المزارعون اللبنانيون في Thom SICKING, Dépérissement d'un village libanais, In: Travaux et Jours, 47(1973), p.8

٢٣٥- Yves SCHEMEIL، المصدر المذكور، ص ١٠٠ و١٠٤

٢٣٦- كان ربع الطلاب غير راضين عن الدولة، راجع: Nashat NASR and Monte PALMER, Alienation

الطلاب، اذ أيّد منهم ٦٠ ٪ الاحزاب اليسارية[٢٣٧]. ولا شك في ان المواقف الراديكالية لدى الطلاب وخاصة لدى المثقفين العاطلين عن العمل لم تكن ظاهرة غير مألوفة.

فقد رأى المراقب عبر ذلك مؤشرات "فشل المثقفين"[٢٣٨] التي تمهّد غالباً لتطوّرات ثورية. ولكن في حالات عديدة أخرى قد تزول هذه المؤشرات سريعاً اذا ما حصل تغيير في سوق العمل.

وكان في لبنان في مطلع السبعينات رجل نجح في التعبير عن خيبة الامل والمرارة نتيجة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي عقبت النهج الشهابي، وقد نجح ايضا في تنظيم وتوعية المثقفين ومجموعات كبيرة من السكان. هذا الرجل كان **كمال جنبلاط** الذي كان يتمتع بوضع فريد من نوعه. من جهة كان ينتمي الى صميم هيئة "الاستبلاشمنت" السياسية اللبنانية. يستطيع الاعتماد على قسم كبير من افراد طائفته الدرزية، بقطع النظر، عن تأييدهم لآرائه السياسية ام لا. ومن جهة ثانية كان هذا الرجل ايضا في حال تسمح له بفضل برامجه السياسية، بان يكسب عدداً كبيراً من الانصار من خارج قاعدته الشعبية المتمثلة بطائفة صغيرة. وهذا ما حاول ان يمارسه منذ عام ١٩٤٩ عبر الحزب التقدمي الاشتراكي، وان بنجاحٍ محدودٍ فقط. ولكنه منذ منتصف الستينات طوّر برنامجه السياسي الذي استهدف لبناناً آخراً، **تقوم فيه مكان دولة الميثاق الوطني جمهورية علمانية موحدة** دون امتيازات وتقاسم حصص بين الطوائف. ومكان الاصلاح الاداري ذي النهج الشهابي، طالب باعادة بناء الدولة عبر تنظيم جماهير الشعب. وبالاختصار، اعتنق امير الدروز بمفاهيمه هذه، مذهب اليعقوبية، فتحالفه مع الاحزاب اليسارية القائمة استند من جهة على مشاركتهم في هذه المفاهيم اليعقوبية، ومن جهة ثانية، على ان هذه الاحزاب التي كانت تعمل سابقا على هامش الوضع السياسي في لبنان، وجدت في هذا الرجل محامياً قوياً ومدافعا عنها. فهو الذي استطاع ان يشرّع وجودها ويدعمه. وبعد حرب الايام الستة، وتزايد نفوذ حركة التحرير الفلسطينية، قام جنبلاط بخطوة حازمة وفاعلة، **اذ قدّم نفسه ايضا الى المنظمات الفلسطينية كحليف ومحامٍ لها**. بالنسبة للفلسطينيين شكلت هذه المبادرة فرصة سانحة فريدة من نوعها، اذ وجدوا فيها تماثلا في الرأي مع سياسي ذي وزن كبير على الساحة اللبنانية ومع الاحزاب اليسارية

---

and Political Participation in Lebanon, in: International Journal of Middle East Studies, 8(1977), p.514.

٢٣٧- ٧،٨٪ مع الحزب التقدمي الاشتراكي، ١٨،٦٪ مع الحزب القومي السوري، ١٢،٩٪ مع الحزب الشيوعي، و٢١،٤٪ مع التجمعات والتنظيمات اليسارية المختلفة، راجع: Theodor HANF, Le comportement politique des étudiants libanais, In: Travaux et Jours, 46(1973), p.18.

٢٣٨- راجع Crane BRINTON, The Anatomy of Revolution, New York 1938

التي يرأسها وينطق باسمها. وهذا ما أكسب جنبلاط حليفاً يمتلك قوى وتنظيمات مسلحة، تستطيع ان توفر للاحزاب والحركات اليسارية اللبنانية، في الوقت الضروري، السلاح والتدريب العسكري.

لم يكن ذلك ممكناً قبل عام ١٩٧٠. ولكن الغاء المكتب الثاني من قبل فرنجيه وسلام، شرّع الابواب الموصدة امام **المجموعات والحركات السياسية اللبنانية للتسلح المكثف**، كما اصبحت مراقبتها من قبل الدولة ضعيفة ومحدودة. وقد ادركت المنظمات الفلسطينية كيفية استغلال هذه الفرصة. فلم تساعد المجموعات المتحالفة مع جنبلاط فحسب، بل نجحت ايضاً في "استقطاب" عدد كبير من المنظمات والمجموعات التي كانت سابقاً تموّل وتوجّه وتراقب من قبل جهاز الاستخبارات، خاصة عصابات الشوارع والاحياء في المدن ومعظم افرادها، الذين كانوا سابقاً حرّاساً للزعماء ومساعدين في الانتخابات، ولكنهم كانوا يشكلون ايضاً عصابات للسرقة والسلب والنهب. هكذا تبنى عدد كبير من هذه المجموعات شعارات سياسية، وتلقى اسلحة ومساعدات مالية. وبالتالي اكتسبت هذه المجموعات ما يسمّى بالكرامة الثورية[٢٣٩].

ومثلما حصل في المنطقة الاسلامية من بيروت، مع تلك المجموعات والعصابات التي كانت تابعة سابقاً للزعماء والاعيان، وبعدها للمكتب الثاني، واخيراً للمنظمات الفلسطينية، كذلك حصل شيء مماثل في المنطقة المسيحية من العاصمة.

فبعدما ادركت الاحزاب المسيحية الكبيرة عام ١٩٦٩، بان الجيش اللبناني لم يعد أهلاً وقادراً لمراقبة الفلسطينيين والسيطرة عليهم عسكرياً، بدأت هي ايضاً عمليات التسلح. باستثناء حزب الكتلة الوطنية، الذي يتزعمه ريمون إدّه، أنشأ كل حزب ميليشيا له. كان للكتائب منذ تأسيسها وحدات صغيرة من الميليشيات، بدأ تسليحها وتدريبها، كما جرى دعمها من قبل بعض فصائل الجيش اللبناني[٢٤٠].

وهناك ظاهرة اخرى مذهلة برزت ايضاً، وهي عملية التسلح والتدريب التي قامت بها حركة المحرومين، التي اسسها الامام موسى الصدر بهدف تحرير الطائفة الشيعية في الجنوب والبقاع من السيطرة السياسية التي يمارسها عليها كبار ملاّكي الاراضي الشيعة من جهة، وبغية وضع حدّ لانضمام عدد كبير من ابناء الطائفة الشيعية الى الاحزاب اليسارية غير الدينية من جهة أخرى. لم يستهدف الامام موسى الصدر الغاء النظام اللبناني، بل تحسين وتعزيز وضع طائفته داخل هذا النظام. فخلال حفل شعبي دعا اليه في آذار ١٩٧٤ في بعلبك، اعلن بكل صراحة:"السلاح

٢٣٩- راجع في هذا الصدد التحليل المفصل في:Michael JOHNSON, op. cit. p.175ff

٢٤٠- سيجري التطرق لهذا الموضوع لاحقاً.

هو زينة الرجال، ونحن مع هذا السلاح"[٢٤١]. لم يكن هذا الكلام مجرد خطاب طنّان. فقد حصل، بعد ذلك بسنة، انفجار كبير في مخيّم للتدريب تابع له في بعلبك. على اثر ذلك اعلن الامام الصدر، بان هذا المخيم كان لتدريب ميليشيا حركة "أمل" التي تعتبر الجناح العسكري "لحركة المحرومين". اما السلاح والتدريب فقد وفره لهم الفلسطينيون. ولكن "حركة أمل" بقيت، كما سيُبيّن لاحقاً، حركة سياسية مستقلة[٢٤٢].

في هذا **الاطار العام من السباق نحو العسكرة والتسلح**، بقي الزعماء التقليديون للطائفة السنية خارج الحلبة. فلم تكن لصائب سلام او لرشيد كرامي اية ميليشيات سوى بعض الحرّاس الشخصيين. فخلال التوتر الذي اخذ ينشب ابتداء من عام ١٩٧٣ بين الاحزاب المسيحية من جهة، والفلسطينيين من جهة أخرى، وجد الزعماء السنة انفسهم في مأزق حرج للغاية[٢٤٣]. فقد اتخذ انصارهم موقفاً مؤيداً للفلسطينيين، كما اتخذوا عام ١٩٥٨ موقفاً مؤيداً للناصرية. فشجاعة الفدائيين الفلسطينيين التي أخذت تبرز للعيان حيث فشلت الجيوش العربية، - معيدة للعرب كرامتهم- أثارت اعجاب اكثرية المسلمين اللبنانيين وتأييدهم. فاحتلت اسطورة الفدائي المجهول، ذات المكانة التي كان يحتلها جمال عبد الناصر.

ادرك السياسيون السنّة الاخطار التي ستسببها منظمات الفدائيين الفلسطينيين للبنان مثلما ادركها زملاؤهم المسيحيون. فبين مطالب الاحزاب المسيحية باضعاف الفلسطينيين سياسياً، ومطالب جنبلاط الداعية الى تأييدهم ودعمهم المطلق، قدّم السياسيون السنة عروضاً للتسوية، كالتنسيق بين الجيش اللبناني والفدائيين. ولكن هذه التسوية التي يصعب تحقيقها، لم ترض اطلاقاً انصارهم. لذلك انجرفوا اكثر فاكثر نحو الخط المتمثل بتحويل جنبلاط الى زعيم "حقيقي" ينطق باسم المسلمين. في هذا الاطار اسهم سليمان فرنجية في تصعيد الازمة. فكما فعل كميل شمعون عام ١٩٥٦، لم يعيّن فرنجية ايضا عام ١٩٧٣، الزعيم السني الاكثر شعبية، رئيساً للحكومة، بل بحث عن شخصية اضعف واكثر استعداداً للتعاون معه[٢٤٤]. ولكن لم

٢٤١- راجع Michael JOHNSON ، المصدر المذكور، ص ١٧١ وما يليها. وعن موسى الصدر، راجع: Wade R. GORIA ، المصدر المذكور، ص ١٦٢ وما يليها.

٢٤٢- Fouad AJAMI, The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shia of Lebanon, London 1986, p.168ff; Francis GRIMBLAT, op. cit. p.72ff

٢٤٣- "منذ عام ١٩٦٩، بدأت القيادات والبورجوازية الاسلامية اللبنانية التقليدية تعبّر عن قلقها بالنسبة لحركات الفدائيين... ولكن هذه القيادة كانت سياسياً أسيرة الجماهير التي كانت تعتمد على تأييدها... في المنطقة الاسلامية من بيروت كانت منظمات الفدائيين قد بدأت تفرض سلطتها ونفوذها..." راجع:
Kamal S. SALIBI, Crossroads to Civil War, op.cit. p.54

٢٤٤- "... كان سليمان فرنجية مرتاحاً لرؤية زعيم، مثل أمين الحافظ او تقي الدين الصلح، يفتقر الى قاعدة شعبية وطنية واسعة" راجع Wade R. GORIA؛ المصدر المذكور، ص ١٦٩.

تكن النتيجة افضل مما حصل قديماً. فقد شعرت الطائفة السنية باسرها بالاهانة بسبب اضعاف سلطتها ومكانتها. ولم يبق امام زعمائها الاّ محاولة الانضمام والتأييد لمطالب كمال جنبلاط الراديكالية. وهكذا نجح جنبلاط اخيرا، ومرة اخرى، بتوسيع حلقة حلف المعارضة او حلف الثورة. **فإلى جانب الاحزاب اليسارية والقوى الفلسطينية انضمّ ايضاً اليه الاسلام السياسي**[٢٤٥].

بدأ عهد سليمان فرنجية بإطلاق الرصاص ابتهاجاً بما اعتبره كثير من اللبنانيين اعادة تثبيت لبنان الطيّب القديم. ولكنه انتهي بإطلاق مدافع الحرب. في الواقع ،احترم فرنجيه الميثاق الوطني، فلم يعمد اخيرا الى تعيين رؤساء حكومة من الوزن الضعيف، لو لم يفقد كل امل بالتعاون مع رشيد كرامي او صائب سلام، بسبب انتهاج سياسة متماسكة تجاه الفلسطينيين، دون ان يحاول اطلاقا اضعاف منصب رئيس الحكومة او موقع الطائفة السنية. ولكن عمد فرنجيه الى تقويض السياسة الاجتماعية وجهاز الدولة ذي النهج الشهابي. قام بذلك باتفاق تام مع شركائه من الزعماء المسلمين.

لقد ارادوا جميعاً استعادة نفوذهم الذي جرّدهم منه فؤاد شهاب تدريجياً، دون ان يستدرك احدٌ منهم الذيول والانعكاسات المترتبة على ذلك. فالسياسيون الذين أيّدوا فرنجية عام ١٩٧٠ كانوا براغماتيين، ومتسامحين نوعاً ما، ومستعدين للتسويات والمساومات. ولكن لم يكن لهم اي حسّ او ادراك لمسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي الجديد. فمن خلال القضاء على بدايات ازدهار الدولة، اسهموا في تصعيد تفاقم الازمة الاجتماعية التي نتج عنها تراجع في تأييد فئات واسعة من السكان للنظام اللبناني، عكس ما كان مطلوباً و ضرورياً. لم يأخذوا بعين الاعتبار والجدّ اهمية الحركات السياسية اليسارية التي لم تكن قد اندمجت بعد في النظام اللبناني. كما اعتقدوا بان هذه الطريقة قد تساعد على اضعافها والقضاء عليها. لم يشأ عدد كبير منهم الاعتقاد بان جنبلاط، كشريك لهم وزعيم من مستواهم، يعني جدّياً ما يقول. فنتائج اضعاف الدولة، خاصة القضاء على المكتب الثاني، لم يلحظها احدٌ منهم، باستثناء جنبلاط. لم يستدرك احد منهم قوة المنظمات الفلسطينية واهمية نفوذها المتزايد في لبنان، كما لم يتمنّ احدٌ ذلك. ولكن عندما برزت هذه القوة، حاول البعض منهم استغلالها لصالحه، جنبلاط اولاً، ثمّ معظم السياسيين السّنة.

اما فرنجيه فلم يهمل، مثل شمعون، التضامن العربي. لقد اظهر كل استعداد لمساعدة الفلسطينيين وللدفاع سياسيا عن قضيتهم انطلاقا من لبنان. دافع فعلاً عام

٢٤٥- هكذا وقفت لاول مرة في تاريخ البرلمان اللبناني كتلتان دينيتان ضد بعضهما بعض. حتى في عام ١٩٥٨ لم يحصل ذلك. ذات المصدر، ص ١٧٠.

١٩٧٤ عن قضيتهم امام الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة[٢٤٦]. ولكنه لم يكن مستعداً لجعل لبنان، كبلد وحيد في العالم العربي، منطلقاً لعمليات الفدائيين الفلسطينيين ضد اسرائيل. ولكن جنبلاط طالب بتضامن غير مشروط مع الفلسطينيين. وهذا ما لم يقدمه اي بلد عربي آخر. في هذا المضمار، خرج جنبلاط وليس فرنجيه عن روح الميثاق الوطني وخالفه. ولم يخف ذلك اطلاقاً، بل طالب بإلغائه.

ومنذ عام ١٩٧٥، لم يعد الامر يدور في لبنان حول المشاركة في الحكم، بل حول الحكم كله. بين عام ١٩٤٣ و١٩٧٥ حصلت نزاعات عديدة، وكانت احداها مسلحة، ولكن ام تكن مشابهة اطلاقاً لما حصل في البلاد منذ عام ١٩٧٥. فالنموذج اللبناني، اي تعايش الطوائف، سار احياناً بصورة جيّدة، وغالباً باعتدال، واحياناً بصورة سيئة. فقد لعب المسؤولون الذين تولوا الحكم، عبر نوعيتهم ومزاجهم وطموحهم، دوراً هاماً في تحويل هذا النموذج الى "الافضل" او الى "الاسوأ". كما اسهمت في ذلك اوضاع وظروف خارجية ملائمة او معاكسة. ولكن هذه الاخيرة اخذت منذ عام ١٩٧٧ تتغير باستمرار، كما سيبيّن لاحقاً. وقبل ذلك، لابدّ من التوقف عند ابراز اهمية مختلف مواضيع النزاع في لبنان ما قبل الحرب، مثل النزاع حول المشاركة في الحكم، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، والهوية القومية.

٨ - مجالات النزاع واستراتيجيات الطوائف

منذ حصول لبنان على الاستقلال وحتى مطلع السبعينات، كانت النزاعات تتركز باستمرار تقريباً على المشاركة في السلطة. وهذا ما عولج في عهد الرئيس فؤاد شهاب سعيا للتخفيف من حدّته. كانت النزاعات تنشأ دائما حول الحصول على عدد أكثر او أقل في الوظائف، والمقاعد، والصلاحيات قبل السبعينات، ولكن لم يتطرق النزاع اطلاقاً الى موضوع اكتساب السلطة كلها. ومنذ ذلك الحين، برزت مسألة مبدأ المشاركة في الحكم، اي ميزة لبنان بنظامه التوافقي، واصبحت موضوع نزاع وخلاف. فالانتقال من الخلافات حول الحصول على اكثر او اقل، الى الصراع حول كل شيء او لا شيء، جرى تفسيره وعرضه بطرق مختلفة. تقول احدى الطروحات بان تفاقم الصراع يعود الى ان النزاعات الظاهرة لدى الطبقة السياسية التقليدية، هي وليدة الطابع الاقتصادي الاساسي للتناقضات القائمة في البلد: وهذا الامر يتلخص

٢٤٦- في تلك المناسبة حصل تنافر حاد بين الرئيس فرنجية والحكومة الاميريكية. فقد قامت الجمارك بتفتيش حقائب الرئيس مستخدمة الكلاب التي تشم روائح المخدّرات. ومنذ ذلك الحين لم يعد فرنجيه يقدّر الولايات المتحدة بصورة خاصة.

بنزاع بين الاثرياء والفقراء.

كذلك برز طرح آخر تركّز على النزاع بين قومية لبنانية يتمسك بها المسيحيون بصورة عامة، وقومية عربية يتمسك بها المسلمون بدرجة اولى، اي **النزاع حول الهوية.**

اضافة الى ذلك، اثير طرح ثالث شدّد على النزاع بصورة عامة بين مفاهيم دولة تقليدية "طائفية"، ومفاهيم دولة حديثة، علمانية، يتكامل فيها المنحى الاجتماعي والمنحى السياسي: وهو **نزاع بين سياسة حديثة وسياسة تسبق التحديث.**

ماهي الفائدة التي تكشف عنها هذه المطروحات لتوضيح النزاعات في لبنان ما قبل الحرب؟

لا بدّ من القول انّ الخلافات ذات الطابع الاقتصادي لعبت في الواقع دوراً هاماً خلال سنوات عديدة. لقد جرى التخفيف من شدّتها وتفاقمها عبر السياسة الشهابية التي استهدفت التوازن الاجتماعي، الاّ انها عادت الى التأزم بعد توقفها في المرحلة التي عقبت النهج الشهابي. كانت الفروقات الفعلية في المداخيل ومستويات العيش بين الطوائف قد خفت وبدأت بالزوال. كما ان التماثل بين الطبقات والطوائف اخذ ينمو نحو المساواة.

ولكن عندما اخذ يضعف الاتجاه نحو تنمية وتطوير اوسع لهذه المساواة، برز بقوة الشعور بالحرمان النسبي، اقله حسب التعبير السياسي. في البداية، تركز الحديث على التناقض بين الغني والفقير، ثم تحوّل تدريجياً فتركزّ على "المسيحيين الاثرياء والمسلمين الفقراء". وحتى في مسألة توزيع الوظائف الحكومية حسب الحصص، وخاصة في مجال الجدل حول "الامتيازات" و"الضمانات"، سيطرت قضية حرمان طوائف مقابل قضية حرمان فئات او طبقات. وهكذا لم يعد بالامكان تفسير وشرح الازمات الاجتماعية في مطلع السبعينات بطريقة واضحة، لان المشاركين فيها كانوا يعتبرون انفسهم ممثلين لطوائف معيّنة محرومة او مفضّلة على غيرها. ولكن في المنظمات النقابية كما في حركات الاضراب الكبيرة، لم يأخذ التركيز على المشاكل الاجتماعية لدى الفئات الاجتماعية والاقتصادية، الطابع الذي عبرت عنه الطوائف. وقد تبيّن ان النزاعات الطبقية تغلبت على النزاعات الطائفية.

ولكن عشية اندلاع شرارة نار الحرب، واثناء مظاهرة صيادي الاسماك التي حصلت في صيدا في مطلع عام ١٩٧٥، تجاوز الاعتراض الاجتماعي والتعبير السياسي حدّه، وأعطي طابع الانتماء الطائفي. في بداية الحرب، لم يطلق الفقراء النار على الأغنياء، بل وبالدرجة الأولى، الفقراء المسلمون على الفقراء المسيحيين، كما سيتبيّن ذلك لاحقاً. وهناك امور عديدة تشير الى ان النزاع الاقتصادي في

الاربعينات وفي الخمسينات كان نزاعاً بدرجة اولى بين الطوائف، ولكن في الستينات ومطلع السبعينات اعتبر اكثر فاكثر صراعا طبقيا "غير طائفي" وفي منتصف السبعينات اعيد وصفه بنزاع بين الطوائف. وقد بلغ هذا النزاع ذروته عندما جرى ، بعد مرحلة من تضييق هذه الفروقات الاجتماعية بين فئات الدخل وتحقيق المساواة المتزايدة، تفكيك السياسة التي دفعت الى ذلك، وعلى الاثر تفاقم الشعور بالحرمان النسبي لدى الطبقات الدنيا، وكذلك ايضا لدى الطوائف الاسلامية كطوائف. هذا ما ينطبق الى حدّ بعيد على الشيعة اكثر مما ينطبق على السنة. ففي المطالب والبرامج التي كان يقدمها السياسيون السنة ومؤسسائهم، اشير غالباً الى المواضيع الاقتصادية بصورة هامشية فقط، وبعبارات عامة. اما المطالب الشيعية التي صدرت عن المجلس الشيعي الاعلى، فتركزت بالمقابل على برنامج اقتصادي فقط، مثل اعادة توزيع الوظائف العامة وفقاً لحجم كل طائفة، وتنفيذ مشروع الليطاني، ومشروع الرّي في البقاع الغربي، وبناءالمدارس والمستوصفات، ورفع اسعار محاصيل الدخان وتطوير المناطق "المنسيّة"[٢٤٧]. ويمكن ايجاز الوضع بان **الشعور بالحرمان النسبي قد ازداد في مطلع السبعينات لدى كل الفئات الدنيا، ثم تحول الى شعور بالحرمان خاصة لدى الطائفة الشيعية**[٢٤٨].

اما النزاع بين القومية العربية والقومية اللبنانية فقد كان قائماً في الواقع منذ تأسيس الدولة. ولابد هنا من تفسير كلّ منهما. فالقومية العربية اخذت في بدايتها طابعاً ليبيراليا وعلمانياً، وقد لعب افراد من الاقليات الاثنية والدينية دورا هاما في نشوئها وانتشارها، نظراً الى ان قومية علمانية يمكن ان توفر لهم امكانية الاعتراف بالمساواة، الامر الذي يصعب الحصول عليه في النظام التيوقراطي الاسلامي. وبعد نهاية الامبراطورية العثمانية ووضع الشرق تحت سلطة دول اجنبية غير اسلامية حصل تطوّر بارز. ففي الجدل مع الغرب الذي اعتبر مسيحيا، برزت القومية العربية وكأنها تعبئة للجماهير غير السنيّة على اساس عدم الفصل بين العروبة

٢٤٧- راجع: مروان حماده، المصدر المذكور، ص ١٠. لم تضم لائحة المطالب الشيعية اي شيء لم يكن ملحوظاً في البرنامج الشهابي.

٢٤٨- يشكل تطوّر الطائفة الشيعية حالة نموذجية لبروز الحرمان النسبي.
"... فبينما كان الشيعة في الاربعينات طائفة هامشية، ريفية بنسبة ٧٥٪، ومن الاميين، تتزعمهم نخبة "اقطاعية"، منقسمة على بعضها ومتخلفة، تحولوا في الستينات الى طائفة مدينية بنسبة اكثر من ثلثي عددهم... تتزعمها نخبة مثقفة نشطة جداً، ونخبة اقتصادية طموحة (تتألف من مغتربين عائدين)، ونخبة سياسية مضادة موزعة على مختلف الاحزاب الماركسية او القومية العربية، وحركة سياسية خاصة يتزعمها قائد شعبي ذو نفوذ فاعل، الامام موسى الصدر". راجع: سليم نصر، L'Islam politique et l'Etat Libanais، المصدر المذكور، ص ٣٩. فبعد هذا الترقي بدأ الشعور بقوة اكثر بالحركات، وزاد كذلك التعبير عنه.

والاسلام، بينما غابت عن الانظار الافكار والاتجاهات العلمانية[٢٤٩]. فالاقليات غير الاسلامية برزت بالتالي في مقدمة مؤسسي الحركات السياسية اليسارية، التي تمسكت بالعروبة العلمانية. اما المسيحيون اللبنانيون، الذين شاركوا والتزموا بقوة في المراحل الاولى لنشؤ القومية العربية، شرعوا بعد حين ينظرون الى العروبة وكأنها أسلمة جديدة. فتحولوا بغالبيتهم نحو قومية لبنانية محضة.

وبالمقابل، لم يجد المسلمون اللبنانيون اية صعوبة في اعتبار انفسهم قوميين عرب. ولكن تبيّن بالنسبة للفئات السنيّة الدنيا بان العروبة هي "شعور بالتضامن الاسلامي". ولم تكن القومية العربية، بنظر هذه الطبقات، أكثر من اسم آخر للاسلام"[٢٥٠].

ان مظاهرات الابتهاج الكبيرة في لبنان، التي طالبت بالانضمام الى المملكة العربية في نهاية الحرب العالمية الاولى، والانتماء الى الناصرية، والتضامن مع حركة التحرير الفلسطينية كان انصارها ودعاتها بمعظمهم من السنة. فالقومية العربية كانت دائماً بالنسبة لهذه الطائفة أكثر اجتذاباً، خاصة عندما يتزعمها قادة من صفوفها. اما بالنسبة للقومية اللبنانية فلم يختلف أمرها عن ذلك كثيراً. فلبنان بصيغته الحاضرة، اراده الموارنة، وارادوه حسب تصوّراتهم. وقد حصل جدل بين الموارنة عند تأسيس دولة لبنان حول اذا ما كان لبنان الكبير يمكن ان يكون مارونياً كفاية، او ان لبنان الصغير لا يمكن الاعتماد عليه مارونياً. فاعتمدوا في النهاية على لبنان الكبير، مثلما فعل، في نفس الوقت تقريباً، الشيكيون والصرب مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وكذلك مع يوغسلافيا. ولكن عندما اخذ الخطر يهددهم، نظراً لعدم تجاوب لبنان الكبير مع تصوّراتهم، بدأ البعض منهم يفكر بالعودة الى لبنان الصغير، وحتى الى لبنان أصغر.

فقد اتّهم القوميون اللبنانيون المسلمين بولائهم المزدوج: ولاء للبنان، وولاء للعالم العربي الاسلامي. وهذا ما حصل دون ريب. ولكن الاشكال المتطرفة للقومية اللبنانية ابرزت ايضاً نوعاً من الانتماء المزدوج: انتماء للبنان الحاضر، "طالما

٢٤٩- الانسان العربي المسلم العادي لا يدرك انتماءه، من جهة، الى كونه في الجماعة العربية، ومن جهة اخرى، في الجماعة الاسلامية، ولكن يدرك انتماءه الى جماعة "عربية-اسلامية" متكاملة وواحدة، لا يميّز فيها بوضوح العناصر العربية من العناصر الاسلامية"، راجع: Albert H. HOURANI, Syria and Lebanon, op.cit. p.103; Kamal S. SALIBI, Lebanon and the Middle Eastern Question, Oxford 1988, p.9. "منذ البداية كانت تبرز خلافات في الطريقة التي كان ينظر فيها المسيحيون والمسلمون الى العروبة. بالنسبة للمسيحيين، كانت العروبة (او القومية العربية) تجسّد هويّة قومية علمانية محضة منفصلة ومميّزة عن الاسلام، وتعتبر قاعدة تقليدية للحياة السياسية العربية. وبالنسبة للمسلمين، كانت ادراكاً لهوية طبيعية تبقى مندمجة بطريقة ما مع الاسلام، دون اعتبار طابعها العلماني النظري."

٢٥٠- Kamal S. SALIBI, A House of Many Mansions, op.cit. p.49 f

يمشي الحال"، وانتماء للبنان مسيحي صغير، لان البلاد ككل لم تعد تسير وفق تصوّراتهم[٢٥١]. بالاختصار يمكن القول: **ان التيار الرئيسي للقومية العربية في لبنان، وكذلك التيار الرئيسي للقومية اللبنانية، هما أقل "عروبة" و"لبنانية" وليسا سوى شعارات كلامية تميّز بالتالي الشعور الطائفي السنّي والماروني.**

اما تماثل الطوائف الاخرى مع احدى هاتين القوميتين فكان قليل الوضوح. فالشيعة والدروز شاركوا بطريقة محدودة ابتهاج السنة بالمشاريع الوحدوية العربية. فهم يتمسكون بلبنان كوطن مقبول به، ولكن دون ان تفرض عليهم قومية لبنانية تبعدهم كثيرا عن العالم العربي، او عن العالم الاسلامي الواسع. وكذلك اتخذت طوائف الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والارمن مواقف ايجابية من لبنان. ولكن هذه الطوائف، الموجودة ايضاً في دول عربية أخرى غير لبنان، لم تجد أيّة فائدة في عزل لبنان عن هذه الدول، وبالتالي في العودة الى لبنان مسيحي صغير. اضافة الى ذلك، برزت لدى الروم الارثوذكس فئات عديدة تفضل دولة سوريا الكبرى على دولة لبنان الحالي. ولم تكن بالتالي اقل تأييداً لقومية عربية علمانية خالصة. وكذلك يشير تكوين اجهزة القيادة في كل الاحزاب والحركات اليسارية في لبنان الى ان القومية العربية ليست بنظرهم اسلامية بل تقدمية علمانية. فاليسار اللبناني هو بمعظمه ذو اتجاه علماني، ولم يبدِ اي اتجاه عروبي واضح. فالحزب الشيوعي عاش مثلا مرحلة طويلة من الجدل الداخلي حول ضرورة تركيز الجهد السياسي على لبنان او على منطقة اكبر منه. وكذلك ركز الحزب التقدمي الاشتراكي دائماً على التضامن مع العرب. ولكن الامر بالنسبة لهذا الحزب، ولزعيمه جنبلاط، كان يدور قبل كل شيء حول السلطة في لبنان.

يستنتج هنا بان النزاعات بين القوميتين العربية واللبنانية كانت قائمة دائماً، ولكن دون امكانية تأثير على السياسة اللبنانية. ويشير الى ذلك وجود اكثريات سياسية في كل الطوائف منذ عام ١٩٤٣، تعترف بالميثاق الوطني، وتبتعد عن التركيز او التمسك بمبادئ هذه القومية او تلك.

ان تاريخ لبنان منذ الاستقلال وحتى الحرب، ينبغي –وقبل كل شيء– ان يفسّر كنزاع بين افكار الدولة التوفيقية القائمة على التوافق بين الطوائف من جهة، والصيغ القومية الخاصة التي تستخدم كشعارات لمصالح بعض الطوائف من جهة اخرى. ففكرة الدولة التوفيقية المعبّر عنها في الميثاق الوطني تبرز بالتالي، دون ريب، في النزاع مع فكرة لبنان العلماني المتكامل اجتماعيا، دون حصص او نسب،

٢٥١– راجع Fouad E. BOUSTANY, Le problème du Liban, 2e éd. Kaslik 1978, p.37
"الحل الوحيد الممكن يقوم على تدويل المسألة اللبنانية والعودة الى صيغة لبنان القديم، والحياد المضمون من قبل سلطة منظمة الامم المتحدة."

اي لبنان ذو النزعة اليعقوبية. ولهذا النزاع تاريخ طويل ايضاً[٢٥٢].

فخلال عهد الانتداب حاول حكام وموظفون فرنسيون علمنة قانون الاحوال الشخصية جزئياً، عملاً بواقع المنطق اليعقوبي. فالتكامل الاجتماعي الشامل، اي ذوبان الطوائف في امة واحدة، لن يكون ممكناً إلاّ عندما يصبح الزواج "ممكناً" قانونياً بين اتباع مختلف الطوائف. ولكن القانون الاسلامي يسمح للمسلمين بالزواج من نساء مسيحيات او يهوديات، ولا يسمح للنساء المسلمات بالزواج من مسيحيين أو يهود. وهذا ما يشير الى وجود طريق واحد للتكامل، لا يسير الا في اتجاه واحد فقط. وقد اصدرت سلطة الانتداب عام ١٩٣٦ قراراً، يوفر امكانية انشاء "مجتمع مدني"[٢٥٣]. ولكن تنفيذه فشل بسبب معارضة القادة الدينيين. وكذلك فشلت المحاولة الهادفة الى تمكين المواطنين اللبنانيين من الاختيار بين قانون الاحوال الشخصية لطوائفهم، وبين قانون مدني للاحوال الشخصية. وبالتالي لم يكن ممكناً اقرار الزواج المدني. وحتى اليوم لا يعترف بالزواج المدني للمواطنين اللبنانيين الا اذا عقد خارج لبنان.

من هم **اللبنانيون اليعقوبيون**؟ يمكن ان نجدهم بين العلمانيين الملتزمين في الاحزاب اليسارية كما نجدهم ايضاً في حزب الكتائب[٢٥٤]. فاليسار يريد دولة علمانية ومجتمعاً علمانياً. وحزب الكتائب اصبح منذ الستينات يقبل بدولة علمانية شرط علمنة المجتمع، أي تهيئة الاوضاع القانونية لتكامل لا يكون فقط من جانب واحد. كان موقف اليسار ضعيفاً حتى السبعينات. اما موقف الكتائب فقد فسّر غالباً بأنه تكتيك محض. فانصاره يطالبون فقط بالعلمنة الشاملة، لانهم يعرفون سلفاً بانها غير مقبولة من جانب المسلمين. وبهذه الطريقة يبقى الحفاظ على الوضع الراهن قائماً بالنسبة لتقاسم السلطة بين الطوائف. ويمكن بالتالي تبرير استمراريته. وهذا التفسير

٢٥٢- راجع: Issam KHALIFE, A la recherche d'une politique ou d'un concept de sécularisation dans le Liban multiconfessionnel, 1958-1975, Thèse, Paris 1982; Jürgen STOLDT, Das Scheitern einer politischen Modernisierung: Säkularisierungsinitiativen im Libanon 1920-1976, Magisterarbeit, Univ. Freiburg i.Br., 1986; Theodor HANF, The Political Secularization Issue in Lebanon, in: The Annual Review of the Social Sciences of Religion, 5(1981), p. 225-253.

٢٥٣- جاء في المادة ١٤ من القانون ٦٠ الصادر في ١٣ اذار ١٩٣٦: "تنظم الطوائف الحقّ العام وتدير بحرية مصالحها ضمن حدود التشريع المدني". كان يطبق هذا القانون على سوريا ولبنان. وبعد احتجاج شديد من قبل الطوائف الاسلامية نظراً لتعارض هذا القانون مع القرآن، عُلّق تطبيقه على الطوائف الاسلامية. وهكذا لم يوضع حتى اليوم اي قانون مدني للاحوال الشخصية. راجع: Stephen H.LONGRIGG ص ٢٣٥ وما يليها.

٢٥٤- طالب بيار الجميّل منذ عام ١٩٥٣ بتحويل لبنان الى دولة علمانية، وبقانون مدني للاحوال الشخصية، راجع: Kemal H. KARPAT, Political and social Thought in the Contemporary Middle East, London 1968, p.112.

ليس صائباً كثيراً كما سيبين البحث التجريبي لاحقاً، والذي يشير الى ان قسماً كبيراً من المسيحيين اللبنانيين، وبالتالي انصار حزب الكتائب، هم مستعدون لتطبيق العلمنة الشاملة. و لكن لم تكن مسألة العلمنة الشاملة في لبنان ما قبل الحرب موضوعاً تركزت حوله جهود سياسية جدّية.

تبدّلت النظرة الى هذه القضية بعد بدء العمليات العسكرية. فخلال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ حصلت المناقشات والمجادلات الاكثر اهمية ومرارة حول الطابع السياسي والمجتمعي للبنان المستقبل[٢٥٥]. كشفت هذه المفاوضات عن المشكلات الواقعية لهوية لبنان، اكثر من اي موقف سياسي سابق.

في ايار ١٩٧٦ اصدر الحزب التقدمي الاشتراكي بياناً هاماً جاء فيه:

"١- ان هوية لبنان كانت ومازالت اهم مشكلة، قامت حولها الازمات المتتالية...

٢- ان الطائفية حالت دون بناء هوية موحّدة في لبنان، وبسببها نشأت جنسيتان مع وضعين طائفيين: القومية البنانية المارونية المسيحية والقومية العربية الاسلامية، وترتبط هاتان القوميتان بالانتماء الطائفي وليس بالانتماء الوطني.

٣- نظراً لضرورة توحيد هاتين القوميتين القائمتين على النزاع، يسيطر صراع دائم حول الهوية القومية، وينفجر تقريباً من حين الى آخر...

٤- ان القومية العربية في لبنان بقيت نداءً صارخاً للحركات الانعزالية الاسلامية حتى الستينات، حتى اعطاها التيار الناصري طابع الصراع وربطها بشعار التحرر من الامبريالية.

٥- لم تبرز الناصرية المعنى المجتمعي للقومية العربية بل معناها السياسي. وهذا ما منع الناصرية من تجاوز الاطار الاجتماعي للطائفية.

٦- تحاول العلمانية الغاء الطائفية، التي هي سبب التمزق والانقسام المجتمعي القائم في لبنان. العلمانية ستحاول القضاء على هذا الارتباط المزدوج، اي الانتماء الى الطائفة اولاً، ثم الانتماء الى الامة ثانياً، وخلق امكانية لاقامة رابط مشترك، وهو الارتباط بالامّة فقط.

٧- وبما ان العلمانية هي نقيض الطائفية التي هي اهم الخصائص الاجتماعية في لبنان، فهي ملزمة بان تقيم مكانها مفهوماً سياسياً ومجتمعياً جديداً للقومية العربية يصبو الى ما يلي:

٢٥٥- هناك عرض مستفيض للخلافات اللبنانية الداخلية، وبراهين حول هذا الجدال في
Johannes REISSNER, Säkularisierung des Libanon? Ausserungen von Muslimen zum neuen Schlagwort 'Almana', in: Orient, 17(1976)3, p.13-37.

أ- ابعاد الطابع الطائفي الخيالي والشعوري عن العروبة، والذي اضفي عليها عبر "الشارع" الاسلامي والطروحات القومية الرومنسية كالبعث والناصرية.

ب- ابعاد عقدة الخوف من نفوس المسيحيين، لان المفهوم الجديد للعروبة سيصبح الرابط القومي والثقافي الذي يتجاوب مع الحاجات الاقتصادية والسياسية للمجتمع اللبناني.

ج- تمهيد الطريق لاحقاً للبنان، كي يصبح جزءاً من الدولة العربية المتحدة التي ينبغي ان تقوم على أسس الديمقراطية والعلمانية.

٨- **العروبة المعلمنة تختلف نوعياً عن العروبة الاسلامية** في النقاط التالية: وحدة المصالح الاقتصادية، وحدة اللغة، وحدة التاريخ والمصير، ووجود عدوّ مشترك (اسرائيل، الامبريالية، الرجعية العربية).

٩- العلمانية هي الوسيلة لتحويل العروبة الى هوية قومية موحّدة يشترك فيها كل المواطنين اللبنانيين، وليس فئة أو مجموعة طائفية، وابعاد غيرها.

١٠- العلمانية ليست فقط مجموعة من القوانين. لا تهدف فقط الى **الغاء النظام الطائفي اللبناني**، والغاء الطائفية في الوظائف الحكومية، واقرار الزواج المدني، وتعديل قانون الارث الخ... بل هي ايضاً اعادة بوتقة ثقافة المجتمع وبنائها على ثقافة العقل والعلم..."[٢٥٦]

من الصعب جدّاً التشكيك في هذا الكلام. انه تعبير عن قومية خالصة، عقلانية، ويعقوبية. هذا الكلام الصادر عن كمال جنبلاط وحزبه كان جدّياً. فهو يعني في نطاق التطبيق السياسي علمنة شاملة، اي الغاء المحاكم المذهبية لكل الطوائف الدينية، واقرار قانون مدني للزواج والعائلة والارث، والغاء نظام النسبة الطائفية في تقاسم المناصب السياسية، وتوزيع الوظائف في الادارة المدنية بحيث تصبح بمتناول اي مواطن، والغاء ذكر "الانتماء الطائفي" في تذاكر الهوية. وقد اعلن موافقته وتأييده لهذا البرنامج - كما حصل سابقاً- اليسارُ وبعض الاحزاب المسيحية. وقد تبيّن ايضاً بأن فكرة العلمنة يمكن ان يقبلها المسلمون الذين لا ينتمون الى الاحزاب اليسارية. فاتحاد طلبة جمعية المقاصد الاسلامية آنذاك اعلن قبوله لمفهوم العلمنة الشاملة، بما في ذلك قبول قانون مدني للاحوال الشخصية[٢٥٧].

ولكن هذا ما أثار غضب رجال الدين في الطائفتين السنية والشيعية. فتخوفوا من ان تتجاوزهم ديناميكية اليسار المتعلمن. عندئذ لم يكن يوسع مجلس العلماء المسلمين

٢٥٦- Islamic Law and Change in Arab Society, Cemam Reports, 1976, Vol.4, Beirut 1978, p.93f

٢٥٧- Islamic Law and Change in Arab Society, Cemam Reports, 1975, Vol.3, Beirut 1976, p.81-86

الاّ اصدار بيان بالغ الاهمية[258]، برزت فيه بوضوح كلّي اشارات الخوف على زوال الهوية الاسلامية.

"ماذا يمكن ان يكون هدف المطالبة بالعلمنة سوى السماح بالزواج لابنة مسلمة من غير مسلم؟ فالذين هم وراء هذا النداء والمطالبة بالعلمنة ليس امامهم غير ذلك، اي ازالة الشخصية الاسلامية في لبنان عبر زواج المسلمة من غير مسلم... فنشوء جيل من آباء مسيحيين وامهات مسلمات يهدف الى احداث تمزيق في الروابط العائلية الاسلامية... وهذه هي مقدمة لافساد أصالة الاجيال الاسلامية في العالم العربي المجاور، وليس فقط في لبنان. هذا هو الحاجز الوحيد والاخير الذي يُستهدف القضاء عليه، الحاجز الذي يحمي مسلمي لبنان من خطر الانحلال والتفتت والتضليل. وهذا ما يهددهم عبر الضغط المتنامي والمستمر والمتمثل بالعلمنة الغربية والماركسية".

وقد صرّح العلماء بانهم لا يعارضون اطلاقاً مطالب القيادات المارونية والدرزية اذا أرادوا علمنة قانون الاحوال الشخصية لطوائفهم، اذا بقي هذا المطلب مقتصراً على ذلك. "**ولكن المجلس يعارض تطبيق العلمنة على الجميع**". وقد أطلق اخيراً نداءً دعا فيه "لتعبئة شاملة لاعضائه بهدف مجابهة هذا الخطر الجدّي بكل الوسائل". ثم استنتج: "**لا مكان للعلمنة في حياة المسلم، اما ان يقوم المسلم دون العلمانية، او العلمانية دون الاسلام**".

وقد ذهب مجلس العلماء المسلمين الى ابعد من ذلك. فطالب اتحاد طلبة جمعية المقاصد توضيح موقفه "والتمسك بالأسلام والابتعاد عن اي مبدأ او اتجاه آخر". كما حذّر كل المرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية من التزامهم بالعلمنة، وابلغهم بان المسلمين "الذين ينتمون الى حزب واحد، هو حزب الله"، سيحافظون على قوانين دينهم بكل الوسائل". وفي هجوم معاكس طالب ايضاً بمنع الاعتراف بالزواج المدني الذي يعقد في الخارج.

لقد اظهر هذا الجدل بكل وضوح مدى اختلاف اليسار مع التيار الاسلامي اللبناني. وقد عقبت ذلك مفاوضات طويلة كشفت عن عدم رغبة اي من الفريقين بالتخلي عن الفريق الآخر.

وقد حصلت أخيراً، بفضل الوساطة الفلسطينية، تسوية تركزت فقط على ما يسمى "بالعلمنة السياسية" التي استهدفت الغاء نظام النسبة الطائفية في الدولة وفي الوظائف العامة. اما المطالبة بتطبيق العلمنة في مجالات اخرى فقد تركت جانباً: بصورة مؤقتة حسب تفسير التيار اليساري، وبصورة مبدئية، حسب تفسير الجانب

٢٥٨- يراجع بيان مجلس العلماء في لبنان، في "الانوار" ٢٥ اذار ١٩٧٦، ص ٣

الاسلامي.

ولكن قراءة عميقة لهذا الاتفاق، تشير الى انه لم يؤد اطلاقاً الى اية "**تسوية**". فاليسار تخلى بكل بساطة عن مطلبه الرئيسي. فالعلمنة التي تشمل فقط المؤسسات السياسية وادارة الدولة ليست سوى **صيغة جديدة** للمطلب التقليدي للاسلام السياسي اللبناني المتعلق **بتوزيع جديد للسلطة**. فقد رأى المسيحيون في ذلك انذاراً ومطالبة لهم بقبول مصيرهم كأقلية في دولة يسيطر عليها الاسلام. وهذا ما أعلنوا رفضه.

اما الكلمة الاخيرة حول هذا الجدل فهي خطاب للرئيس السوري حافظ الاسد الذي ألقاه في العشرين من شهر تموز عام ١٩٧٦. وكان كمال جنبلاط قد ناقش معه موضوع العلمنة.

"قلت له (اي لجنبلاط) بان الكتائب يرحّبون جداً بالعلمنة: فعندما زارتنا القيادة الكتائبية برئاسة الشيخ بيار الجميّل، سألته شخصياً عن هذا الموضوع، فأجاب فقط "لا اقبل باي بديل عن العلمنة. اني اصرّ واتمسك بدولة علمانية في لبنان".

ناقشت هذه القضية مع المسلمين، مع موسى الصدر وبعض رؤساء الحكومات ورؤساء المجلس النيابي، فرفضوا جميعاً، لان الامر يمسّ جوهر الاسلام. **فمسلمو لبنان هم الذين لا يريدون أية علمنة، وليس العكس**... الكتائب يتمسكون بالعلمنة، وكمال جنبلاط يتمسك ايضاً بالعلمنة[٢٥٩].

سمح النقاش عام ١٩٧٦ بتوضيح الخطوط الرئيسية في استراتيجيات الطوائف اللبنانية. **برزت القوميتان العربية واللبنانية كايديولوجيتين استراتيجيتين لبعض الطوائف، كما برزت العلمنة كايديولوجية استراتيجية لطوائف اخرى**-او لذات الطوائف، وفق شروط مختلفة. فالايديولوجيات مهمة للتعبير بطريقة "عصرية" عن مصالح الطوائف. حتى وان كان انصارها مقتنعين بها، فذلك لا يغيّر شيئاً في هذه المهمة. فهي تتبدّل وتتغيّر بكل وضوح عندما لا تعود تصلح لخدمة مصالح هذه الطائفة او تلك.

بالنسبة **للطائفة المارونية**، تعتبر القومية اللبنانية ايديولوجية وظيفية، طالما أمنت لها تفوّقاً محدوداً او اهمية رمزية فقط، وطالما احتفظت باكثرية سياسية تجاه باقي الطوائف المسيحية. فاذا ما رأى الموارنة انفسهم في خطر اذا لم يتمكنوا من التمسك بهذا الموقف ، تبرز امامهم ايديولوجيتان استراتيجيتان: فاما العودة الى جزء من لبنان عبر التقسيم، او اعتماد استراتيجية يعقوبية ذات ايديولوجية علمانية. ففي لبنان

٢٥٩- ترجمة انكليزية لخطاب حافظ اسد، نشرت في Itamar RABINOVITCH, op.cit. p.201-236 راجع ايضاً ذات المصدر، ص ٢١٨.

معلمن تماماً، يستطيعون الاعتماد على توفير الامكانية لهم كجماعة قوية وديناميكية للاحتفاظ بموقع ريادي.

اما **الطائفة السنية** فتستخدم بالتناوب، من جهة، استراتيجية الاتحاد مع دول عربية اخرى عبر ايديولوجية القومية العربية التي تخولها لتصبح تلقائياً الاكثرية المطلقة، او من جهة اخرى، استراتيجية المطالبة بمشاركة جديدة في الحكم داخل لبنان، عبر ايديولوجية "العلمنة السياسية". اما المبرر الوحيد لمعارضتها النظام اللبناني القائم، فهو أخذ مكان الطائفة المارنية.

بالنسبة **للطائفة الشيعية**، فقد اتبعت في لبنان ما قبل الحرب استراتيجية ذات ايديولوجية طائفية دينية. استهدفت الحصول على جزءٍ أكبر وموازٍ لحجمها في السلطة وموارد البلاد، عبر تنظيم وتعبئة افضل. نظراً لكونها افقر الطوائف، لم تبرز في البداية مطالب سياسية بل اقتصادية. ولكن في وقت متأخر، وبعد سنواتٍ طويلة من الحرب، وقناعات متنامية بانها اكبر طائفة في لبنان، حاول الشيعة ايضاً استخدام مطلب "العلمنة السياسية" للمشاركة في الحكم.

اما **الطوائف الصغيرة** فكان لها الخيار بين استراتيجية تربطها بطائفة اكبر منها في مجموعتها الدينية والتأثير بقدر المستطاع على ايديولوجيتها، وبين اعتماد استراتيجيات يعقوبية مختلفة. الخيار الاول اعتمدته طائفة الروم الكاثوليك. فأيّدت الموارنة، ولكنها حاولت ان تجعل ايديولوجيتها ملزمة ومقبولة من قبل الفئات الاخرى. وقد اتبع قسم من طائفة الروم الارثوذكس هذا الطريق، بينما اختار قسم آخر يعقوبية سوريا الكبرى او يعقوبية القومية العربية، مضيفين اليها طابعاً علمانياً محضاً. لان العلمانية وحدها تستطيع تأمين المساواة بين الجميع. ولكن الطابع الوظيفي لاستراتيجية يعقوبية برز بكل جلاء ووضوح لدى الدروز بزعامة كمال جنبلاط. فباعتباره الرجل السياسي الاكثر ديناميكية وذكاء وحنكة في لبنان، استطاع ان يفكر فقط بنظام علماني يسمح له بالوصول الى رأس السلطة. وهذا ما كان يطمح اليه فعلاً. ولذلك سعى وجاهد في سبيل اقرار مثل هذا النظام.

ان ما حصل في **لبنان ما قبل الحرب** كان، قبل كل شيء، من جانب كل الطوائف، **اعتماد تطبيق هادئ لهذه الاستراتيجيات**. كان الجميع يدرك استبعاد واستحالة ذلك. وان تنفيذ اية استراتيجية لا يمكن ان يحصل الا بالعنف، وبكلفة باهظة جداً. لذلك عمد الجميع الى **تحسين نسبي لوضعهم القائم ضمن النظام اللبناني. فلبنان ما قبل الحرب قام على تخويف وتخويف معاكس لاستراتيجيات معاكسة**. وقد دفع هذا التخويف معظم السياسيين المسؤولين الى الاقتناع بان الحصول على جزء من الجبنة هو افضل من الحصول على جبنة كاملة، وان فاسدة. فاستناداً الى هذه القناعة **نشأ الميثاق الوطني، واستراتيجية المشاركة في الحكم**.

وفي الوقت نفسه، برز نوع من الايديولوجية القومية التوافقية. فالمرحلة الاكثر نجاحاً للنموذج اللبناني كانت المرحلة الشهابية. فقد ادرك فؤاد شهاب جيّداً، واكثر من اسلافه، بان هذا النموذج يمكن تطبيقه فقط عندما يتم توزيع الجبنة السياسية والاقتصادية بالتساوي بين الجميع.

وفي عهود اخرى طبّق النموذج بطريقة سلبية، ولكنه بقي قائماً. فقد تمّت تسوية النزاعات اللبنانية بالطرق السلمية. ولكن تسوية النزاعات انهارت عندما حاول احد الفرقاء او احدى الطوائف، استخدام استراتيجيتها لا للحصول على مغانم او مكاسب نسبية، بل للحصول على كل شيء. ولم يكن ذلك ممكناً الاّ اذا تحالف فرقاء لبنانيون مع فرقاء غير لبنانيين. وهذا ما حصل لاول مرة عام ١٩٥٨. ولكن آنذاك حالف الحظ لبنان، لان فريقين خارجيين ابطلا مفعول قوتهما في لبنان، وتمتعا بالحكمة والرويّة، كي لا يتصارعا عسكرياً في هذا البلد. وهكذا عاد الاستقرار والتوازن اليه، وان باضرار محدودة. ثم تكررت هذه الظاهرة عام ١٩٧٥. ولكن هذه المرة كان الفريق الخارجي داخل البلاد، وكانت له مصلحة ذاتية في كسب حلفاء لبنانيين الى جانبه وليس العكس. فتحالف جنبلاط مع الفلسطينيين كي يحقق مشروعه في لبنان جديد ويلعب فيه الدور الذي طالما طمح اليه طويلاً. وتمكن ايضاً من وضع السياسيين السنة في مأزق جعلهم يبحثون عن حلفاء بين الفلسطينيين. وبهذه الطريقة نجح جنبلاط في تكوين تحالف قوي جداً. فاعتبر النصر ممكناً. الا انه اخطأ في الحساب، لان الفريق الآخر كان في وضع ايضاً يسمح له بالبحث والاعتماد على حليف خارجي. وبعكس ما حصل عام ١٩٥٨، فقد كان هذه المرة للاطراف الخارجيين مصلحة في اشعال حروب بديلة، عبر حلفاء لبنانيين، على ارض لبنان. فلولا الاطراف الخارجيين لما استطاع الاطراف اللبنانيون اشعال نار الحرب ومواصلتها، ولا الحصول على السلاح بشكل لا مثيل له. ولكن لم يكن ذلك ممكناً ايضاً لو لم يكن قسم من اللبنانيين مستعداً للمشاركة في هذه الحرب.

وبالاختصار، عرف "النموذج اللبناني"، اي لبنان الميثاق الوطني، بصورة عامة، مرحلة من الزمن لم تكن خالية اطلاقاً من الامراض، ولكنها كانت بالاجمال مرحلة سعيدة. لبنان هذا لم يمت، ولكنه أغتيل. ولا يمكن الصاق التهمة بالمغدور، ولكن لا يمكن ايضاً تبرئته من المشاركة في اغتيال نفسه.



الفصل الثالث

من اطراف الرياح الى وسط العاصفة في نزاع الشرق الاوسط

عناصر النزاع غير اللبنانية

"انه لأمر بديهي، وفي مجال واحد فقط، ان يكون نظام النسبة اقل فاعلية. وهذا المجال هو السياسة الخارجية".

غرهارد لامبروخ، ١٩٦٧

"أفكر اليوم باسف شديد بهؤلاء المثقفين الذين بنوا في جزء مضطرب من العالم مجتمعا ديمقراطيا، تحترم فيه ديانات مختلفة بعضها بعضا. ولكن محاولاتهم لم تكلل طويلا بالنجاح. فالاطماع التي نشبت في هذه البقعة من العالم، كانت قوية لدرجة أن النظم الدستورية الدقيقة لم تتمكن من احتوائها. فكما حاول الفلسطينيون فعله في الاردن، قاموا الآن بتدمير التوازن الدقيق في لبنان. وقبل أن تؤدي عملية السلام الى أية نتيجة، كان قد جرى تمزيق لبنان إربا إربا.
وفيما أخط هذه الاسطر، تبحث كل المجموعات والقوى في البلد المحكوم عليه بالضعف، عن أحلامها التي لا يمكن تحقيقها، وتخلق بالتالي وضعا معقدا للغاية".

هنري كيسنجر، مذكرات ١٩٧٣ - ١٩٧٤

"... إن تسوية سريعة للمسألة الفلسطينية... كانت الوسيلة الوحيدة التي تمكّن الجمهورية اللبنانية من تجنّب رؤية النزاع العربي - الاسرائيلي يُحلّ على حساب لبنان بشكل أو بآخر".

كمال صليبي، ١٩٧٦

لبنان ليس جزيرة، بل ينتمي جغرافيا وثقافيا وسياسيا الى منطقة تقع بين البحر الابيض المتوسط والخليج العربي، بين جبال طوروس والصحراء العربية، حيث تتواصل عملية تضارب المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والايديولوجية. عرفت هذه المنطقة، عبر تاريخها، في عهد الرومان والبيزنطيين والامويين والاتراك، مراحل طويلة من السيطرة الهادئة. ولكن كلما كانت تنهار احدى الامبراطوريات الكبيرة، او تقهر، أو تزول، كانت تحصل غالبا أزمات واضطرابات عنيفة. "فأزمة الشرق الاوسط" الحالية هي، من وجهات عديدة، استمرارا للمسألة الشرقية، التي نشأت في القرن التاسع عشر. في البداية، تبين أن فقدان الاتراك للسلطة والنفوذ دفع في الوقت نفسه بقوى غير إقليمية وبقوى سياسية محلية، للسعي الى الهيمنة مكانهم. فالنزاعات التي اندلعت بسبب ذلك، ما زالت قائمة حتى اليوم، وما زالت الهيمنة الاقليمية أيضا مصدرا للنزاع. **فالصراعات المسلحة الحالية هي،** حسب قول جورج قرم، "**حروب وراثية للامبراطورية العثمانية.**"[1]

تشير نماذج الصراعات في القرنين التاسع عشر والعشرين الى مشابهات قوية. في القرن الماضي تصادمت المصالح البريطانية والروسية مع بعضها. فمنذ اقرار وثيقة "بيتس..."، برزت سياسة بريطانية تهدف الى تأمين الطريق البحري الى الهند. وكذلك منذ المحاولة للسيطرة على الشواطىء الاوكرانية في البحر الأسود عام ١٧٩٢، بدأت أمبراطورية القيصر تبحث عن منفذ لها على البحر الابيض المتوسط. وهكذا بحثت انكلترة وروسيا وقوى أوروبية أخرى ايضا عن حلفاء لها في المنطقة. ففي البلقان شجّعوا القوميات المحلية، وفي الشرق دعموا أقليات مختلفة. الأحداث الدامية في لبنان بين ١٨٤٠ و ١٨٦٠ لم تكن دوافعها محلية فقط، بل تفجرت ايضا بفعل المنافسات بين الدول الكبرى. فمحاولة محمد علي، والي مصر، توسيع إطار نفوذه من النيل الى جبال طوروس، فشلت بحكم المقاومة البريطانية. وبينما أخذت في البلقان تنشأ دول قومية مستقلة لخلافة الامبراطورية العثمانية، بحثت قوى أوروبية عن كيفية تنصيب ذاتها خلفا لها في الشرق. هذا ما نجحت فيه قوتان منها، وهما بريطانيا العظمى وفرنسا، في نهاية الحرب العالمية الأولى. لقد تمكنتا من الحصول على انتداب من قبل عصبة الأمم، الأمر الذي سمح لهما بانشاء هيمنة خارجية حوالي أكثر من عقدين من الزمن، على منطقة الشرق. تسهل ذلك بفعل الثورة الروسية، التي عزلت روسيا سياسيا ودبلوماسيا في أوروبا كما في الشرق. ولكن تحالف الدول الغربية مع الإتحاد السوفياتي ضد هتلر، والإنتصار عليه عام ١٩٤٥ أسهم في إنهاء هذه العزلة. ومنذ ذلك الحين بدأت تبرز بوضوح وتشابه ملامح محاولات سيطرة الدول الكبرى، مع ما حصل في القرن التاسع عشر.

١- Georges CORM, Géopolitique du conflit libanais, op.cit. p.36ff

ومثلما فعلت روسيا القيصرية حاول أيضا الاتحاد السوفياتي كسب نفوذ في منطقة البحر الابيض المتوسط. وهذا ما قاومته في البداية بريطانيا، ثم ابتداء من أزمة السويس عام ١٩٥٦، وبدرجة متصاعدة، الولايات المتحدة الاميريكية، التي بدأت منذ زمن الحرب العالمية الثانية، بأخذ دور بريطانيا في الشرق، ولكن ليس لتأمين الطريق البحري الى الهند، بل لتأمين مصالح الغرب البترولية في منطقة الخليج.

وكما كان الحال في الماضي، تحاول ايضا اليوم الدول الكبرى ايجاد حلفاء لها في المنطقة. مثلما طمحت الامبراطورية العثمانية سابقا الى الحفاظ على سيادتها واستقلالها، وسلامة اراضيها، عبر اتباع سياسة محايدة ودقيقة للغاية، كذلك تحاول اليوم دول المنطقة، عبر اعتماد أشكال مختلفة من الحياد، وباسم حرية مجموعة جغرافية، ان تكسب أكثر فأكثر حرية ذاتية في التصرف والعمل ازاء الدول الكبرى.

في هذا الإطار، برزت إحدى الدوافع الرئيسية للقومية العربية، أي إنشاء وحدة سياسية قوية، تسمح بقطع الطريق أمام تدخلات الدول الكبرى، ووضع حد نهائي "للمسألة الشرقية" الدائمة في القرن التاسع عشر، و"لأزمة الشرق الاوسط" في القرن العشرين.

ولكنها **لم تنجح** حتى الآن في تحقيق ذلك. والعكس هو الأصح. في نهاية عقد الثمانينات تبيّن أن العالم العربي كان أكثر تفككا من أي وقت مضى. فباسم العروبة بقيت شرعية الدول التي انشأتها الدول الكبرى ضعيفة وعرضة للانهيار. **ولكن باسم العروبة ايضا تعيش هذه الدول في نزاع مستمر حول الهيمنة.** فالدول التي تطمح الى الهيمنة على دول أخرى هي خاصة مصر، وسوريا، والعراق،وكذلك المملكة العربية السعودية وان بطريقة أكثر حذرا وأقل بروزا. ففي الدول الثلاث الأولى، حصل تبديل للنظام السياسي عدة مرات منذ عام ١٩٤٥، دون حصول أي تغيير في طموح القيادات. فهدف كل دولة، وكذلك مبدأ الوحدة العربية لم يعترض أحد عليهما، ولكنهما انهارا أمام طموحات القيادات السياسية. فنظرا لعدم قدرة أية دولة من فرض طموح قياداتها باستمرار على الآخرين، دون أن تقبل وتحترم شرعية وجود الدول القائمة، فقد بقيت مسألة ما بعد الامبراطورية العثمانية مطروحة ومثيرة لجدل دائم. وما زال قائما على قدم وساق حول قبول العالم العربي بتلك الدولة، التي أنشئت في الشرق عند نهاية السيطرة الاوروبية عليه، أي إسرائيل.هذه الدولة ما زالت تعتبر من قبل معظم العرب، ومنذ تأسيسها وحتى الآن، كجسم غريب عن المنطقة، وككيان خلقه الغرب – ومع تفوق إسرائيل العسكري في الشرق – **كظاهرة بارزة لعودة السيطرة الأجنبية.** فعلاقات العالم العربي بالدول الكبرى، وعلاقات الدول العربية بين بعضها، والصراعات السياسية ايضا داخل هذه الدول، ترتبط منذ

قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، بمسألة السياسة التي ينبغي اعتمادها تجاه اسرائيل.

١ - الصراع العربي الإسرائيلي محور السياسة العربية

منذ سنوات عديدة - وخاصة من جانب غير العرب - برز اقتناع مفاده أن الشرق العربي سيبقى ممزّقا ومعرّضا للأزمات، حتى في غياب النزاع العربي الاسرائيلي. وهذا ما أشارت اليه حرب الخليج[٢]. فضلا عن ذلك، ورغم صعوبة الأخذ بهذا الطرح، لا يمكن التشكيك إطلاقا في أعتبار القضية الفلسطينية جوهر السياسة العربية، والتي ستبقى، إن حقّا أو خطأ، مرتبطة بالطرح المشار إليه[٣].

يبرز هذا الواقع أولا في السياسة تجاه الدول الكبرى. فالاتحاد السوفياتي[٤]، أسهم في تأسيس دولة إسرائيل، وألتزم منذ ذلك الحين، في المطالبة بالاعتراف بوجودها ضمن حدود آمنة. ولكنه طالب ايضا ومرارا بالاعتراف بحقوق الفلسطينيين، كما عارض كل توسّع جغرافي لاسرائيل. وكذلك دعم الدول العربية باستمرار عبر مدّها بالاسلحة، عندما كان يضعف موقفها تجاه إسرائيل. أما الولايات المتحدة[٥]، فقد سعت دائما لايجاد حل سلمي للنزاع العربي-الاسرائيلي، كما حالت في كل الحروب

٢- مثّل هذا الطرح في لبنان بشير الجميّل: "المسألة الشرقية الحقيقية أصبحت واضحة. من يسيطر على الطرق المؤدية الى منابع البترول؟ لقد تبيّن بسرعة عبر حرب الخليج أن المسألة الفلسطينية لم تعد تحظى الا بأهمية محدودة جدا داخل المسألة الشرقية الشاملة. من يهتم بعد اليوم بالفلسطينيين؟" من مقابلة مع المؤلف، عام ١٩٨٠.

٣- راجع في هذا الصدد: Walter Z. LAQUEUR (Ed.), The Israel-Arab Reader, A documentary history of the Middle East conflict, New York 1969; idem, Confrontation - The Middle East War and World Politics, London 1974; David HIRST, The Gun and the Olive Branch. The Roots of violence in the Middle East, London 1977; Hisham SHARABI, Palestine and Israel: The lethal dilemma, New York 1969; Trenor Nevitt DUPUY, Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, from 1947 to 1974, Indianapolis 1977; Ronald D. MCLAURIN, Mohammed MUGHISUDDIN and Abraham R. WAGNER, Foreign Policy Making in the Middle East. Domestic influences on policy in Egypt, Iraq, Israel, and Syria, New York 1977.

٤- راجع: Wolfgang BERNER, Die Nah- und Mittelostpolitik der UdSSR, in:Udo STEINBACH und Rüdiger ROBERT(Eds), Der Nahe und Mittlere Osten. Politik, Gesellschaft, Wirtschaft, Geschichte, Kultur, 2 Bde., Opladen 1988, p.771-788.

٥- حول السياسة الاميريكية راجع: William B. Quandt, Decade of Decisions. American policy toward the Arab-Israeli conflict, 1967-1976, Berkeley 1977; Harold H. SAUNDERS, The Other Walls. The politics of the Arab-Israeli peace process, Washington 1985; Christian HACKE, Amerikanische Nahostpolitik. Kontinuität und Wandel von Nixon bis Reagan, Bonn 1985; Haim SHAKED and Itamar RABINOVICH(Eds), The Middle East and the United States, New Brunswick 1980.

الاسرائيلية العربية، عام ١٩٥٦و١٩٧٣، ومجددا عام ١٩٨٢، دون ترك إسرائيل تستغل انتصارها وتفوّقها العسكري، رغم أنها أكبر مصدر للسلاح وأهم الداعمين لها إقتصاديا. حاولت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا عرض تحالفها مع دول عربية، منذ حلف بغداد وحتى إتفاق ريغن الاستراتيجي. ولكنها لم تنجح في إقامة تحالف دائم مع أية دولة عربية، رغم المساعدات المستمرة التي تقدمها الى حكومات عربية مؤيدة للغرب. ومنذ سقوط النظام الملكي الهاشمي في بغداد، لم تعد تجرؤ اية دولة عربية عقد اي اتفاق، وان صوري، مع "صديق العدو". ولكن الاتحاد السوفياتي بقي في تحالفه مع العرب محدود النجاح والفعالية. فقد تضامن بقوة مع مصر في عهد جمال عبد الناصر، ولكنه تلقّى ايضا أقوى صفعة من قبل هذا البلد، عندما قرر أنور السادات عام ١٩٧٢ الغاء معاهدة الصداقة معه. الا أنه ظل مرتبطا بمعاهدة صداقة مع كل من سوريا والعراق، ولكن بنودها المتعلقة بقضايا الدفاع المشترك، لم تكن واضحة اطلاقا.

أتّسمت علاقات الدول العربية بالدولتين الكبريين بكثير من الازدواجية. لقد كان بالامكان الاعتماد على تأييد الاتحاد السوفياتي في النزاع العربي الاسرائيلي، ولكن بقي هذا التأييد محدودا. لربما يكون قد ساعد على تجنب انهزامات أليمة جدا، الا أنه لم يسهم في تحقيق اي نصر. أما تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل، فظلّ الحاجز الرئيسي للتقارب العربي الاميريكي. ولكنها ظلت ومازالت الدولة الوحيدة التي تستطيع ممارسة ضغط هادىء على اسرائيل، وحثها، اذا اقتضى الأمر، على الجلوس حول طاولة المفاوضات. وهكذا ارتبطت درجات التقارب والابتعاد بين الدول العربية والدول الكبرى بالتقديرات المختلفة حول السؤال التالي: ماذا كانت تستطيع هذه الدولة الكبرى، او تلك، أن تقدّم من دعم وتأييد للدول العربية في نزاعها مع إسرائيل، وماذا كانت تريد فعلا أن تقدّم؟

فالاتحاد السوفياتي أعلن مرارا وتكرارا عن تمسكه بحل شامل لمشكلة الشرق الاوسط في إطار مؤتمر دولي يشارك فيه. اما الولايات المتحدة فقد حاولت دائما، وبطريقة تتسم بنوع من الليونة، الابتعاد عن هذا الاسلوب، ولكنها كانت دائما تؤيد عملية المفاوضات والسلام برعايتها، دون مشاركة الاتحاد السوفياتي. وهكذا برزت منافسة الدولتين الكبريين في موقفهما من أزمة الشرق الاوسط: الولايات المتحدة سعت الى اظهار نفسها بأنها تمتلك وحدها فقط مفتاح الحل، كما كان الاتحاد السوفياتي يشير دائما الى استحالة الحل بدونه.

أما العلاقات بين الدول العربية ذاتها فكانت ايضا وبدون شك تتميز باطماع الهيمنة على بعضها بعض. برزت هذه الاطماع دائما بهدف تسهيل الطريق الافضل للوصول الى موقف عربي يتسم بالقوة، من أجل إسهام العرب في فرض حل ملائم

للقضية الفلسطينية. • ينطبق هذا الامر أيضا بدرجة عالية جدا على طموحات القيادة من السياسيين او الاحزاب داخل كل دولة عربية. فبعد حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨، ألقت القيادات السياسية الجديدة مسؤولية الفشل على قيادات الدول العربية وعلى غياب الوحدة بينهم[٦]. في تلك السنة، أبعدت عن الحكم تلك الفئة من البورجوازية العليا التي كانت تمثل الديمقراطية في سوريا. كما شهد عام ١٩٥٨ سقوط الملك فيصل في العراق، ولكن عبر حمام من الدم. أما في الاردن، فلم ينجح النظام الملكي الهاشمي في تثبيت وجوده الا بفضل الاعتماد على جيوش البدو وعلى المساعدة البريطانية[٧]. اما الهزيمة الجديدة التي عرفها العالم العربي في حرب السويس عام ١٩٥٦، فقد اقنعت الكثيرين من القوميين العرب بضرورة جمع كل القوى العربية وتوحيدها في دولة واحدة. فشخصية جمال عبد الناصر القيادية، واعتباره المنتصر، وان جزئيا، في حرب السويس، جعلت منه بطل الشعب[٨]. فعندما كان يتكلم او يلقي خطابا، كان السير في الشوارع يتوقف غالبا في دمشق، وبغداد، وبيروت، كما في القاهرة. هذا ولفترة طويلة من الزمن بقيت التيارات المستقلة في الحركة القومية العربية، مثل البعث الذي نشأ في الثلاثينات، او الحركة القومية العربية التي أسسها جورج حبش عام ١٩٤٨، تعتبر جمال عبد الناصر كافور أو بسمارك العرب. "لقد اقترب الشرق عام ١٩٥٨ كثيرا من الحدث الذي حصل في أوروبا عام ١٨٧١"، هكذا كان يروّج آنذاك ساطع الحصري، أهم روّاد العروبة[٩]. فحزب البعث دفع سوريا الى الاتحاد مع مصر بقيادة عبد الناصر. وقد أشيع في تموز (يوليو) عام ١٩٥٨ بأن العراق ولبنان سينضمان الى هذا الاتحاد. ولكن ما لبث أن أفل سريعا نجم العروبة. لأن الخصوصيات العربية كانت أقوى بكثير مما كان يعتقده المراقبون الخارجيون، ومما كان يأمل به معظم القوميين. لقد تمكن مثلا الملك حسين ونظامه من الصمود تجاه تلك الهجمة الوحدوية. اما لبنان فقد اتبع في عهد فؤاد شهاب السياسة الناصرية الخارجية، وهذا ما سهّل الحفاظ على استقلاله. وفي العراق أيد العماد قاسم التيار الناصري في حكومة الثورة. وفي عام ١٩٦١ وضع الانقلاب العسكري في سوريا بقيادة ضباط من أصل بورجوازي محافظ، حدّا نهائيا للإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة. وهكذا سبّب عام ١٩٦١ خيبة أمل

٦- من بين مجموعة المصادر، نذكر هنا بنوع خاص مؤلف جمال عبد الناصر، "فلسفة الثورة".

٧- راجع: Arnold HOTTINGER, How the Arab Bourgeoisie Lost Power, in: Journal of Contemporary History, 3(1968), p.111-128; Idem, An Eye-Witness Report on Iraq, in: Swiss Review of World Affairs, 9(1959), p.12-16; Miles COPELAND, The Game of Nations. The amorality of power politics, London 1969, p.28-46; Anwar SADAT, Revolt on the Nile, London 1957; B. SCHWADRAN, Jordan: A State of Tension, New York 1959

٨- راجع: George E. KIRK, Contemporary Arab Politics. A concise history, London 1961, p.149f.

٩- راجع: Bassam TIBI, Vom Gottesreich zum Nationalstaat, op.cit. الفصلان الثالث والرابع.

ثانية بعد عام ١٩٤٨، للقومية العربية في صراعها مع إسرائيل. فقد فشل تماما بناء دولة موحدة، قوية، قادرة على تنفيذ سياسة المجابهة. ومنذ ذلك الحين، بدأ القوميون العرب يتساءلون عن مدى توفر المعطيات الاجتماعية الضرورية لقيام وحدة حكومية في دولة واحدة. وقد تبين ظاهريا بأن ذلك ممكن فقط، بعد القضاء على "الأنظمة الرجعية" من النوع البورجوازي او الملكي. فبرزت القناعة بأن السبيل الى الوحدة والى امكانية المجابهة مع مصر لن يتحقق الا بالتغيير الراديكالي للمجتمع العربي. في عام ١٩٦٢ أعلن عبد الناصر "الثورة الشاملة" التي ينبغي أن تؤدي الى "مجتمع اشتراكي تعاوني ديمقراطي"[١٠]. وفي عام ١٩٦٣، نجح حزب البعث اثر انقلاب عسكري بتسلم الحكم في كل من سوريا والعراق. وكان يطمح، مثل عبد الناصر، الى تحقيق "اشتراكية عربية"[١١]. وقد اتسمت كل من اشتراكية عبد الناصر واشتراكية حزب البعث بطابع شعبي أكثر من اتسامها بطابع ماركسي. لم يقبل جمال عبد الناصر بفكرة ديكتاتورية البروليتاريا، ولكنه تمنى، أكثر من مرة، القضاء على الصراعات الطبقية عبر التعاون بين العمال والمزارعين والرأسمال القومي. وكذلك برزت "تصورات تجانسية" مماثلة في نظريات البعث. ولكن في الواقع، أقتصر نشاط عبد الناصر وحزب البعث على تنفيذ ما سُمّي بالاصلاح الزراعي، وتأميم المؤسسات الصناعية الهامة، والقطاع المصرفي، واخضاع المجتمع بكامله لادارة مركزية حازمة، عبر عملية تحديث تشرف عليها الدولة. اعتبر هذا التحديث، بالاضافة الى العمل في سبيل تحقيق الوحدة العربية، شرطا أساسيا للتعبئة في سبيل المواجهة المحتمة مع إسرائيل. ولكن جاءت المواجهة الثالثة في وقت لم تكن تتوقعه الدول العربية. فقد استغلت اسرائيل عام ١٩٦٧ التهديد الذي أطلقه عبد الناصر في إحدى خطبه "الحربية" كي تنزل هزيمة سريعة وواسعة النطاق في كل من مصر وسوريا والاردن في حرب الايام الستة.

أحدثت تلك الكارثة في الشرق العربي صدمة أقوى بكثير من مأساة حرب ١٩٤٨، ومن انهيار الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٠. وأكثر من اي وقت مضى، **أخذ شبح الصراع العربي الاسرائيلي يحتل صميم السياسة العربية.** دفعت تلك الكارثة الى نشوء ثلاث حركات سياسية مختلفة، ولكن متضاربة وغير قابلة للتوحيد أو التنسيق بينها، أدّت نزاعاتها الى السيطرة على السياسة العربية: نشوء الحركة القومية الفلسطينية، تعاظم قوة التيار الاسلامي الاصولي، واختلاف الدول العربية حول المبادرات الجديدة التي طرحتها الدول الكبرى لحل نزاع الشرق

١٠- راجع: Fritz STEPPAT, Nassers Revolution, In: Europa-Archiv, 17(1962), p.163.

١١- راجع: Friedmann BÜTTNER, Der Islam und die Entfaltung der arabischen pollotischen Ideen, in:Karl KAISER und Udo STEINBACH(Eds), Deutsch-Arabische Beziehungen, München 1981, p.36.

الاوسط. فيما يلي سنلقي الضوء على هذه التطورات الثلاثة بهدف توضيح كيفية جرّ لبنان الى صراعاتها.

٢ - الحركة القومية الفلسطينية[١٢]

في عام ١٩٤٨، اتّكل عرب فلسطين كليا على جيوش الدول العربية في تلك الحرب التي انتهت باحتلال دولة اسرائيل الجديدة لاراض أكثر مما اعترفت لها به الدول العربية، وفقا لقرار التقسيم الصادر عن منظمة الامم المتحدة. على أثر ذلك هرب أكثر من نصف مليون عربي فلسطيني من البلاد، او جرى تهجيرهم قسرا، واحتل الاردن الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتسلمت مصر ادارة قطاع غزة. أما معظم اللاجئين والمشردين والمهجرين فقد جرى ايواؤهم في مخيّمات في الدول العربية المجاورة، مع الأمل بعودتهم قريبا الى ديارهم. امام تلك الكارثة بدأت مجموعات صغيرة من المثقفين تشكك بادارة وطاقة الدول العربية لتسهيل عودة المشردين الى فلسطين. فنشأت عام ١٩٤٨ في الجامعة الاميريكية في بيروت **"الحركة القومية العربية"** بزعامة جورج حبش. وفي عام ١٩٥٦، اجتمع في قطاع غزّة كل من ياسر عرفات وصلاح خلف (ابوأياد) وخليل الوزير (ابو جهاد)، وأسسوا معا **"حركة التحرير القومية الفلسطينية" - فتح**، على مثال حركة التحرير الجزائرية، كما استوحوا مفهومها العقائدي من مفهوم حزب البعث السوري. أخذت حركة فتح بنوع خاص تقاليد المجتمع المسلم في فلسطين القديمة. لذلك انضمّ اليها في البداية المسلمون السنة. اما اهدافها فكانت في غاية البساطة: تحرير فلسطين أولا، وكل أمر آخر يمكن اقراره فيما بعد. أما "الحركة القومية العربية" فاعتقدت بالمقابل ومنذ البداية، بأن تحقيق ذلك يفرض بالضرورة، قبل كل شيء القضاء على

١٢- راجع في هذا الصدد بنوع خاص: John W. AMOS II, Palestinian Resistance: Organization of a Nationalist Movement, New York 1980; Moshe MA'OZ(Ed.), Palestinian Arab Politics, Jerusalem 1975; William W. QUANDT, Fuad JABER, Ann Moseley LESCH, The Politics od Palestinian Nationalism, Berkeley 1973; Walid W. KAZZIHA, Palestine in the Arab Dilemma, London 1979; Edgar O'BALLANCE, Arab Guerilla Power, 1967-1972, London 1974; Bard O'NEILL, Revolutionary Warfare in the Middle East, Israelis versus Fedayeen, Colorado 1974; David PRYCE-JONES, The Face of Defeat, Palestinian Refugees and Guerillas, London 1974; Aaron David MILLER, The PLO and the Politics of Survival, New York 1983; Paul A. JUREIDINI and William E. HAZEN, The Palestinian Movement in Politics, Lexington, Mass.1976; Ehud YAARI, Strike Terror, The story of Fatah, New York 1970; David Thomas SCHILLER, Palästinenser zwischen Terrorismus und Diplmomatie. Die paramilitärische palästinensische Nationalbewegung von 1918 bis 1981, München 1982; Shamil SHARAF, Die Palästinenser, Geschichte der Entstehung eines nationalen Bewusstseins, Wien 1983.

الانظمة العربية الرجعية. لذلك تحالفت دون اي تحفظ مع الناصرية، ولكن مـا لبثـت ان ابتعدت عنها عام ١٩٦١ بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة. وهذا مـا جعلهـا تسـأم المفهـوم العروبـي الخـالص، وتعتمـد علـى الماركسـية. فـرأى جـورج حبـش واصدقاؤه أنه من غير الممكن اجراء أي تغيير في فلسطين الا باحداث تغيير جذري في المجتمع العربي، اي التحرير عبر الثورة. وقد تبيّـن لهـم ان الثورة فـي الـدول العربية هي مهمة جدا بقدر ما هي مهمة بالنسبة لفلسطين[١٣].

كانت كل من المنظمتين في البداية صغيرة الحجم. الا أن الوقع الذي احدثتاه لدى الفلسطينيين وفي الدول العربية، أثار في النصف الاول من الستينات، اهتمـام بعـض الحكومات العربية. فموّلت سوريا منظمة فتح ودعمت تدريب المتطوعين المنضميـن اليها. ومن جهته، حاول عبد الناصر مواصلة السيطرة على حركة الفدائيين الناشـئة. فدعم **تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية** عبر الجامعـة العربيـة. وفـي اول مؤتمـر وطني فلسطيني عقد عام ١٩٦٤ في القدس، انتخب المحامي احمد الشـقيري، حليـف مصر، أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية. في ذلك المؤتمر تقـرر انشـاء "**جيش التحرير الفلسطيني**" الذي تألف من فصائل عادية انضمّت الى فصائل عسكرية فـي كل مـن مصـر وسـوريا والعـراق. وقـد جـرى اختيـار افـراده مـن شـبيبة المخيّمـات الفلسطينية، ولكن باشراف وادارة قيادات جيوش تلك الدول. وفي عـام ١٩٦٥ بـدأت منظمة فتح، بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، أولى عملياتها العسكرية انطلاقا من سوريا، وعبر التسلل الـى الاراضـي الاردنيـة. ولكـن رغم تأييد سوريا لفتح، كانت هذه المنظمة تسعى مـن جهتهـا الـى الاحتفـاظ بمراقبـة وتوجيه العمليات العسكرية الفلسطينية غير العادية. لذلك اتخذ مؤتمـر حـزب البعـث المنعقد عام ١٩٦٦ قرارا بانشاء منظمة فدائية خاصة تعرف باسم "الصـاعقـة" بقيـادة زهير محسن، أحد الضباط الفلسطينيين في الجيش السوري. وهكذا برز منـذ البدايـة انقسام بين الفلسطينيين ما زال قائما حتى اليوم، ويتمحور بين الاستقلالية الفلسـطينية واستخدام المنظمات الفلسطينية من قبل الدول العربية.

شكلت **حرب الايام الستة**، بالنسبة للعالم العربي عامة وللفلسطينيين خاصـة، نقطـة تحول كبيرة[١٤]، بعـد ان احتلـت اسـرائيل شـبه جزيـرة سـيناء المصريـة، ومرتفعـات الجولان السورية، وقطاع غزّة والضفة الغربيـة، اي بعـد ان اصبحـت كل فلسـطين

١٣- راجع: Robert Anton MERTZ, Why George Habbash Turned Marxist, in: MidEast Magazine, 10(1970)', p.31-36; Walid W.KAZZIHA, Revolutionary Transformation in the Arab World. Habbash and his comrades from nationalism to Marxism, London 1975.

١٤- Bassam TIBI, Naher Osten - Nach dem Sechs-Tage-Krieg 1967 begann eine neue Epoche. Die regionalen und internationalen Folgen eines militärischen Konflikts, in: Beiträge zur Konfliktforschung, 17(1987)4, p.69-98.

تحت الاحتلال الاسرائيلي. ففشل الجيوش العربية الذريع أزال من امام اسرائيل كل خوف من نجاح حروب كلاسيكية ضدها. على أثر تلك الحرب انهارت تماما معنويات قيادات الدول العربية، كما برز فراغ في الحكم في الشرق العربي. ومرة أخرى هرب عشرات الالوف من الفلسطينيين او شُردوا او هُجروا. فايمان الفلسطينيين بانقاذ قضيتهم من قبل الدول العربية، والذي كان قد ضعُف بعد حربي ١٩٤٨ و ١٩٥٦، تبخر الآن نهائيا. إلا ان هذا الواقع المأساوي ادى الى انبعاث قومية فلسطينية مستقلة، أخذت اشكالا متعددة[١٥]. فمنذ ذلك الحين، ظلّ الفلسطينيون يعتبرون انفسهم عربا، والعالم العربي مسؤولا عن القضية الفلسطينية، ولكنهم اعتبروا انفسهم اولا كفلسطينين،اي الشعب العربي الوحيد الذي أصبح ضحية النزاع العربي الاسرائيلي. كما رأوا أنفسهم، منذ ذلك الحين، ملزمين بأخذ زمام أمورهم بأنفسهم. لم يكن هذا القرار رفضا للارتباط الكلي بقرارات الحكومات العربية، بل "قرارا فلسطينيا" مستقلا ينبغي العمل على تحقيقه تنظيميا ومؤسساتيا. كان هذا هو بالفعل هدف الحركة الفلسطينية. فعلى الفلسطينيين من الآن فصاعدا، ان يحاربوا باستقلالية تامة في سبيل فلسطين. كما ان الحكومات العربية لم تكن بوضع يؤهلها لمعارضة الارادة الفلسطينية الجديدة. ففي شباط ١٩٦٨ انتخب ياسر عرفات مكان احمد الشقيري، رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تحولت الى حركة قومية فلسطينية تستند الى حق مضاعف: القومية الفلسطينية والقومية العربية. **كذلك طالب أعضاؤها، كفلسطينيين،بحق اتخاذ كل قرار يتعلق بهم. وكعرب، طالبوا بحق تأييد كل العرب لهم، وخاصة بحق استخدام كل ارض عربية، في اية دولة، للنضال في سبيل تحرير فلسطين، ودون اي عائق.** هذا المطلب الأخير، وضعها منذ عام ١٩٦٧ في نزاع مرير مع المصلحة العليا للدولة التي ارادوا استخدام اراضيها العربية لممارسة أنشطتهم العسكرية. تبيّن في البداية ان النضال الشعبي المسلح للتحرير هو امر ممكن في فلسطين بالذات، حيث يعيش أكثر من مليون فلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي. فكل حركة تمرد، على نمط ما حصل في الجزائر، او في فيتنام، كانت ممكنة. وفي حزيران ١٩٦٧ نقلت حركة فتح مقرها الرئيسي الى الضفة الغربية من الاردن، وحاولت تنظيم حركة مقاومة سرية هناك. وفي أيلول من ذات العام، فشلت في تنظيم اضراب عام في الاراضي المحتلة لأن الجيش

١٥- "قبل عام ١٩٦٧، عاش الفلسطينيون المحرومون من دولة، عربا أحرارا، أوكلوا قضيتهم الى قيادة الجامعة العربية...، خلال عقدين من الزمن الحق بهم اخوانهم العرب، بسبب خلافاتهم وصراعاتهم، اهانات عديدة... وهذا ما أثار لديهم حسّا عميقا بهوية قومية خاصة...وهكذا تحول الفلسطينيون الى شعب ذي هوية خاصة ومميزة...ونظرا لعدم امتلاكهم أرضا تسمح لهم بتنظيم أنفسهم كدولة فلسطينية ذات سيادة، لم يبق أمامهم سوى تنظيم أنفسهم، كثورة ذات سيادة، في ظل منظمة التحرير الفلسطينية". راجع:
Kamal S. SALIBI, Lebanon and the Middle Eastern Question, op.cit. p.13f.

الاسرائيلي تمكن بفضل الوثائق الاردنية التي جرى وضع اليد عليها خلال الحرب، من توقيف عدد كبير من القوميين الفلسطينيين. وهذا ما زرع الرعب لدى السكان وردعهم عن تقديم اية مساعدة للفدائيين. فلم يتمكنوا من التحرك كسمك في المياه، ولكن "سمكة الفدائي كانت تسبح على اليابسة"[16]. في نهاية عام ١٩٦٧ اضطر ياسر عرفات وقيادته الى الانسحاب من الاراضي المحتلة. ولكن بعد مرور عشرين سنة على ذلك، اندلعت انتفاضة فلسطينية جديدة، استخدم فيها التمرد المدني، والمظاهرات غير المسلحة والاضرابات المفتوحة، ووضعت الاحتلال الاسرائيلي في مأزق حرج للغاية. وما زالت هذه الانتفاضة قائمة.

وفي بداية عام ١٩٦٨ اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية الى استخدام شكل آخر من الكفاح المسلح، **الا وهو القيام بعمليات فدائية انطلاقا من قواعد لها في البلدان المجاورة**. وهذا ما دفع بالنتيجة الى **عمليات اسرائيلية انتقامية ضد هذه البلدان**. في البداية لاقت هذه العمليات الفدائية، رغم الغارات الانتقامية، تأييدا، خاصة في الاردن. ففي آذار ١٩٦٨ جرى التصدّي ببسالة "لغارة اسرائيلية تأديبية" ضد الفلسطينيين في وادي الاردن، من قبل الفدائيين الفلسطينيين والجيش الاردني، انتهت بخسائر جسيمة لدى الجانبين. ولكن "معركة الكرامة" هذه اعطت معنويات عالية للفلسطينيين انفسهم. وكذلك عززت علاقاتهم بالدول العربية."كانت هذه المرة الاولى التي شعرنا فيها بطعم النصر في افواهنا"، كما قال احد القادة الفلسطينيون. "فرغم خسارتنا الجسيمة لأكثر من ٦٠٪ من المقاتلين حققت لنا تلك المعركة انتصارا، اذ، للمرة الاولى، لم يهرب العرب امام العدو. لذلك تبيّن لنا ولأول مرة ايضا بأنه من الممكن الانتصار على الجنود الاسرائيليين المتعجرفين. وهكذا تحوّلت "الكرامة"[17] الى اسطورة في تاريخ الحركة الفلسطينية، واعطتها دفعا جديدا من حيث الثقة بالذات. ولكنها دفعت بالقيادة الاردنية الى التفكير مليّا بالخطر الذي ستسببه عمليات الكومندوس الفلسطينية، اي جرّ الاردن الى حرب كلاسيكية مع اسرائيل، دون ان يكون الاردن على استعداد لها. لذلك حاولت القيادة الاردنية السيطرة على العمل الفدائي. وقبل بروز اي استقرار او تفاهم، اتضحت معالم التهديد الجديد لاستقلالية الحركة الفلسطينية. كما جاءت ردة الفعل عليه من قبل مختلف الفصائل متباينة. فالمنظمة كانت تتألف في نهاية الستينات من حوالي **عشرين تنظيما مختلفا**. كان أقواها وأهمها **حركة فتح**. وفي عام ١٩٦٧ تحولت "الحركة القومية العربية" بقيادة جورج حبش التي كانت تتألف من تنظيمين

١٦- David Thomas SCHILLER, Entstehung und Verlauf des libanesischen Bürgerkriegs, Diplomarbeit, 1978, Otto-Suhr-Institut 1978, p.93.

١٧- من مقابلة مع عصام سرطاوي، عام ١٩٧٩

صغيرين، الى ما يسمّى "بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" (يشار اليها في هذا البحث باسم الجبهة الشعبية). وفي عام ١٩٦٨ انفصلت عنها "**الجبهة الشعبية – القيادة العامة**" بقيادة احمد جبريل، وعام ١٩٦٩ "**الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**" (يشار اليها هنا باسم "الجبهة الديمقراطية) بقيادة نايف حواتمة. وفي سبيل منافسة منظمة **الصاعقة** المؤيدة لسوريا، انشأت الحكومة العراقية "جبهة التحرير العربية"، كحركة فلسطينية فدائية مرتبطة بحكومة عربية أخرى. اما "**الجبهة الشعبية – القيادة العامة**" فقد ارتبطت بالحكومة السورية، دون ان تصبح اداة بيدها، كما هو حال منظمة **الصاعقة**. من بين المنظمات غير المرتبطة بحكومات عربية، برزت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية كمنظمتين منافستين لحركة فتح التي بقيت في الواقع حركة قومية محافظة ذات طابع اسلامي سني. اما مصدر تمويلها الرئيسي فكان المملكة العربية السعودية. ارادت حركة فتح تحقيق استقلالية فلسطينية، ولكنها أظهرت استعدادا للتعاون والتنسيق وتقديم التنازلات للحكومات القائمة، بما فيها الحكومة الاردنية. اما الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية فكان انصارهما من الاقليات الدينية – حبش هو من طائفة الروم الارثوذكس ونايف حواتمة من طائفة الروم الكاثوليك – ومن المسلمين العلمانيين. قامت الجبهة الشعبية على عقيدة ماركسية مستقلة، والجبهة الديمقراطية على عقيدة اكثر تشددا. اضافة الى ذلك، لم تكن الجبهة الديمقراطية تمثل صراعا غير مشروط مع اسرائيل فحسب، بل ثورة ضد الانظمة الرجعية والبورجوازية في العالم العربي ايضا، خاصة في الاردن، ولاحقا في لبنان.

أما ياسر عرفات، فقد حاول ان يجمع ويوحّد مختلف الاتجاهات في منظمة التحرير الفلسطينية، الحرة وغير المرتبطة بأية دولة، وذات الاتجاه القومي البورجوازي او الثوري. وهذا ما أدخل حركة فتح في نزاعات كانت بغنى عنها. كان أولها في الاردن. فخلال العامين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ تكاثرت الغارات الاسرائيلية الانتقامية ضد هذا البلد، وهذا ما دفع بحوالي أكثر من مائة الف من المزارعين وسكان المخيّمات الى الهرب من وادي الاردن الى داخل البلاد. ولكن المنظمات الفلسطينية عززت مراكزها القيادية، وقواعدها التدريبية، ومخيّمات اللاجئين، وحوّلتها، خلال فترة قصيرة من الزمن، الى دولة داخل الدولة[١٨]. وقد دعت الجبهة الشعبية الجبهة الديمقراطية الى القضاء على الملك حسين. وفي تشرين الثاني عام ١٩٦٨ حصلت الاشتباكات الاولى بين الفلسطينيين والجيش الاردني.فنشأ بين سكان شرقي الاردن الأصليين ولدى قبائل البدو الموالين للأسر الهاشمية والذين يشكلون

١٨- في شمال البلاد فقدت الحكومة الاردنية وقواتها الامنية السيطرة على عدد من القرى والمناطق. وقد أعلنت مدينة إربد "هانوي الشرق الأوسط".

القسم الأكبر من الجيش الاردنـي، امتعاض واسع من الفدائيين الفلسطينيين الذين سمحوا لانفسهم بممارسة كل انواع التجاوزات. وهكذا انفجرت أزمة مفتوحة في أيلول سبتمبر ١٩٧٠، بعدما خطف كوماندوس من الجبهة الشعبية ثلاث طائرات من الخطوط الدولية الى مطار الزرقاء في شرق الاردن. على أثر ذلك، استنكر عرفات ومنظمة الصاعقة هذا العمل. وقرر الملك حسين وضع حد نهائي للوجود المسلح الفلسطيني في الاردن[١٩]. فخلال تسعة أيام قام سلاح المدفعية الاردني بقصف قواعد الفلسطينيين ومخيّماتهم، كما دمّر جيش البدو كل وحدات الكومندوس الفلسطينية. فقتل خلال تلك المعارك حوالي عشرة آلاف مقاتل حسب احصاءات منظمة التحرير الفلسطينية ، وجرى ملاحقة الناجين من الموت حتى الى ما وراء الحدود السورية[٢٠].

اما ما بقي من الوحدات الفلسطينية بالاضافة الى عدد كبير من المدنيين، فجرى ترحيلهم من سوريا الى لبنان. فعام ١٩٦٧ قامت اسرائيل بضرب المقاومة الفلسطينية على ارضها بالذات. ومجزرة أيلول الاسود عام ١٩٧٠ وضعت حدا نهائيا للقيام بعمليات كومندوس انطلاقا من الاردن. وسوريا من جهتها سيطرت بحزم وقوة على"فلسطينييها"، ولم تسمح بأي عمليات عسكرية انطلاقا من اراضيها. وهكذا بقي لبنان البلد الوحيد الذي يستطيع الفلسطينيون استخدامه لكفاحهم المسلح.

١٩- راجع William B. QUANDT, Lebanon 1958, and Jordan 1970, in: Barry M. BLECHMAN and Stephen S. KAPLAN (Eds), Force without War. The use of the armed forces as a political instrument, Washington 1978, p.222-288.

٢٠- أهتمت الحكومة السورية بالأمر وتدارست عملية التدخل لصالح الفلسطينيين. فقد أكتفت، خوفا من التهديدات الإسرائيلية، بارسال لواء حطين من جيش التحرير الفلسطيني ولواء سوري من الدبابات، مكون ايضا من وحدات فلسطينية. ولكن قام سلاح الجو الاردني وسلاح المدرعات بالتصدي لهم والحاق الخسائر الفادحة بهم، في منطقة إربد.

٣ - ازمة القومية العربية ويقظة الاصولية الاسلامية[٢١]

الازمة السياسية والفكرية والاخلاقية التي عصفت بالشرق العربي بعد هزيمة حرب حزيران، لم تدفع الى نشوء الحركة القومية الفلسطينية فحسب، بل ايضا الى **بروز حركة احتجاج ذات طابع ديني** في عدد كبير من الدول العربية. فالحركات الدينية الراديكالية كانت دائما موجودة في العالم العربي، كما أن التيارات الحديثة القومية، مثل التيار الناصري والبعثي، رفضت دائما الماركسية "كايديولوجية ملحدة"، "غريبة عن العقيدة العربية"، ولكنها كحركة علمانية واضحة، لم تتوقف قط عن التصدّي بكل امكاناتها للحركات التي تستهدف اعادة بناء الدولة على أسس تيوقراطية. فعبد الناصر، من جانبه، القى في السجن الآلاف من انصار الاخوان المسلمين، كما قتل منهم المئات. فقد حصل،خلال تدعيم العروبة الاشتراكية في مصر وسوريا والعراق، تهميش قوي للحركات الاسلامية، كما اضطهدت وحوربت اكثر من اي وقت مضى. فقد ساعد التأييد الشعبي الجارف لعبد الناصر[٢٢] الذي فرض نفسه وقوته السياسية على هذا الاساس، كما سمحت القوى المنظمة والسلطة العسكرية لحكومات البعث، بالتصدّي للإسلاميين بعنف او بعدم مجابهتهم اطلاقا. ولكن **القومية العربية المعلنة كانت تتمتع بتأييد جماهيري فقط، طالما كانت تحرز بعض النجاح والانتصار.** الا ان الامور كانت تسير كما سبق ذكره، الى عدم التمييز بين العروبة والاسلام بالنسبة للشعوب العربية، رغم محاولة الزعماء السياسيين الدائمة للفصل بينهما بحذر وفطنة. لذلك ظلّ الاسلام، كقوّة سياسية، في خانة الاحتياط، كي يبرز بقوّة الى الواجهة عندما تشتدّ الازمة.

لم تؤد هزيمة عام ١٩٦٧، كما حصل في أزمات سابقة، الى تغيير في القيادات والانظمة فحسب، بل ايضا الى أزمة في المفهوم الشامل للقومية العربية[٢٣].

٢١- راجع هنا بنوع خاص: Bassam TIBI, Vom Gottesreich zum Nationalstaat, op.cit.; idem, Die Krise des modemen Islams. Eine vorindustrielle Kultur im wissenschaftlich-technischen Zeitalter, München 1981; idem, Der Islam und das Problem der kulturellen Bewältigung sozialen Wandels, Frankfurt am Main 1985.

وعن أزمة العالم العرب بعد عام ١٩٦٧، راجع: Fouad AJAMI, The Arab Predicament: Arab political thought and practice since 1967, Cambridge 1987; Udo STEINBACH, Ideengeschichte im Zeichen von Kolonialismus, Unabhängigkeitsbewegung und Modernisierung, in: Udo STEINBACH und Rüdiger ROBERT(Eds), op.cit. Bd.1, p.164-167 & 175-182; Detlev KHALED, Islam und politischer Extremismus: Einführung und Dokumentation, Hamburg 1985; Werner ENDE und Udo STEINBACH(Eds), Der Islam in der Gegenwart, München 1984.

٢٢- راجع: Amos PERLMUTTER, Egypt. The pretorian State, New Brunswick 1974.

٢٣- راجع: Fritz STEPPAT, Internationale Politik am Mittelmeer, in: Karl CARSTENS u.a.(Eds), Die internationale Politik 1966-67, München 1973, p.207-305; Idem,Der Mitteloskonflikt nach dem

لقد تبيّن ان مفهوم الامة العربية هو وسيلة فاعلة رائعة لتعبئة الجماهير واثارة مشاعرها. الا انه لم يستخدم في توجيه هذه المشاعر في العمل السياسي والتطوير الدائم للبنى الحكومية والمجتمعية. ورغم هذا الطموح، يمكن القول بانه في افضل الحالات، احرز نصف نجاح في مقاومة النفوذ الاقتصادي والسياسي للقوى الاجنبية، وفي البحث عن حلّ لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن الشعور بالشكل الاصطناعي للدول العربية التي رسم الاستعمار حدودها، ظلّ قائما. فقد برزت، منذ ذلك الحين، مقاومة كبيرة ضد كل محاولات توحيد هذه الدول، وقد تبيّن ان هذه المحاولات كانت تخبيء مؤشرات تهدف الى الهيمنة[٢٤]، وهذا ما جعل الآخرين يتراجعون، كما ان اي طامح الى الهيمنة لم يكن بوسعه فرض رأيه ونفسه بالقوة. ومنذ فشل عبد الناصر نشأت أنظمة عربية استهدفت، عبر انتمائها الى افلاك معقدة وكثيرة التركيز، اسقاط كل حلف بطرد الحلف الأخر. وهناك تفسير آخر لهذه الظاهرة لا بد من الكشف عنه. فرغم الطابع الاصطناعي لحدود كل من هذه الدول، فان التباينات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية كشفت عن ان هذه الدول تقوم على خصوصيات مميّزة. فالعودة الى ماض زاخر بالاحداث التاريخية المجيدة اثارت في كل من دمشق وبغداد والقاهرة انعكاسات مختلفة، وذلك بسبب التذكير بعهود الامويين، والعباسيين، والفاطميين. وقد أعطى كل عهد ميزات رفيعة اندرجت في ايديولوجيات تاريخية. كما اسهم في ابراز كل مدينة او عاصمة وكأنها المعقل الرئيسي الشرعي للعالم العربي. كذلك أدخل الاسهام المتميز لكل دولة في اشكال الحياة والاقتصاد التقليدية والمعاكسة للتقاليد في العالم العربي، اي الحياة البدوية، والزراعة في المناطق المحيطة بضفاف الانهار الكبيرة، والمدن التجارية - هيكليات اجتماعية جديدة متباينة. وهذا ماجعل الوحدة صعبة للغاية بسبب الخوف من الهيمنة[٢٥]. لم يبرز هذا الامر فقط في فشل الجمهورية العربية المتحدة. ففي السنوات المتعاقبة برزت ايضا وبقوة التباينات الاقتصادية. فالدول الفقيرة والكثيرة السكان وقفت في وجه الدول الغنية والقليلة السكان.

ولكن الى جانب خصوصيات كل دولة، كشفت الخصوصيات[٢٦] الاثنية - الدينية

Krieg von 1967, in: Karl KAISER u.a. (Eds), Die internationale Politik 1968-69 München 1974, p.227-284.

٢٤- راجع: René AGGIOURI, Les problèmes actuels du Proche-Orient, Beyrouth 1960.

٢٥- راجع: Muhsin MAHDI, Die geistigen und sozialen Wandlungen im Nahen Osten, Freiburg im Breisgau 1961.

٢٦- راجع: Ronald D. MCLAURIN (Ed.), The Political Role of Minority Groups in the Middle East, New York 1979; Nikolaos VANDAM, The Struggle for Power in Syria. Secterianism, regionalism and tribalism in politics, 1961-1978, London 1979; idem, Middle Eastern Political Clichés:

عن كونها قوة حيوية مذهلة. وهذا الامر لم يلاحظ في لبنان فقط. في العراق مثلا تمسك بزمام الحكم اقلية سنيّة، وفي سوريا أقلية علوية. أما الاقليات المسيحية في كل من مصر والاردن وسوريا والعراق، وكذلك داخل الحركات الفلسطينية، فتلعب أدوارا مختلفة تماما، تتأرجح بين الاستسلام الأعمى في التعاون مع المجموعة الأقوى، وبين العمل الثوري الايديولوجي. وهكذا تبيّن ان المجموعة السنيّة القوية في المنطقة تتحمل مسؤولية ابراز خصوصيات كل دولة، عبر "الحق المكتسب" في القيادة السياسية والادارية. وتجدر الاشارة ايضا الى السبب الأهم ألا وهو **ابتعاد القومية العربية ذات البعد عن هدفها التوحيدي، كما كانت بعد الحربين العالميتين، وأكثر مما كانت تبدو عليه عام ١٩٥٨.**

فالوضع الاقتصادي لم يعرف تحسّنا ملموسا، لأن تطبيق "الاشتراكية العربية"، جاء مخيّبا للآمال. في مصر فشلت تماما محاولة تطبيق الاقتصاد الحكومي ذي الادارة المركزية. وسياسة التعليم ذات النوايا الطيبة التي تضمن وظيفة في الادارة العامة لكل خريج من الجامعة لا يجد عملا، احدثت تضخما رهيبا في القطاع العام. وهذا ما أضعف كثيرا المردود والانتاج الفعلي في العمل. كما أن اجراءات المراقبة الشديدة قضت تماما على الفساد الذي كان قائما في السابق، الا أنها شلت كل مبادرة اقتصادية جديدة. وهكذا تحولت مصر في عهد جمال عبد الناصر الى مجتمع تسوده هيبة السلطة، ولكنه ضعيف الانتاجية[٢٧]، كما ظلّ مجتمعا طبقيا استبدلت فيه الطبقة البورجوازية العالية القديمة "بالطبقة الجديدة" المكوّنة من **البورجوازية الصغيرة** الادارية، التي تعيش للدولة ومن الدولة ايضا، ولكنها تراقب وسائل الانتاج. فعندما حاول انور السادات بعد تسلمه الحكم وضع حدّ لهذا التردّي، كمؤشر لما سُمّي "بالانفتاح الليبرالي"، برز بكل وضوح الطابع الاقتصادي الطفيلي للطبقة الجديدة بابشع مظاهره، دون ان تتمكن سياسة المفهوم الاقتصادي الحرّ من تحقيق اية انجازات كبيرة تستحق الذكر. وفي الدولتين العربيتين الأخريين في الشرق العربي حيث جرى تطبيق سياسة اشتراكية، اي سوريا والعراق، لم يلجأ لا الى سياسة التقشف، ولا الى تحرير العمل الاقتصادي، كما حصل في مصر. ولكن برزت فيهما

"Takriti" and "Sunni rule" in Iraq; "Alawi Rule"in Syria. A critical appraisal, in: Orient, 21(1980), p.42-47; Moshe MA'OZ and Avner YANIV (Eds), Syria under Assad. Domestic constraints and regional risks, London 1986; Theodor HANF, Die christlichen Gemeinschaften im gesellschaftlichen Wandel des arabischen Vordern Orients, op.cit.; Erhard FRANZ, Religiöse und periphere Minderheiten, in: Udo STEINBACH und Rüdiger ROBERT (Eds), op.cit., Bd.1, p.67-78.

٢٧- راجع: W. WYM, Nasser of Egypt. The search for dignity, Cambridge, Mass. 1959; Hrair R. DEKMEJIAN, Egypt under Nasser. A study in political dynamics, New York 1971; Anouar ABDEL-MALEK, Egypte, société militaire, Paris 1962.

كنتيجة للإشتراكية العربية، طبقات حكومية، حصلت على امتيازاتها النسبية من جماهير الشعب الذي غيّر اسياده دون ان يغيّر عقلية السلطة. فالتغيير في المجتمع العربي الذي أمل به روّاد الاشتراكية العربية، كانت نتيجته بأفضل الحالات هذا النوع من التطبيق.

فقبل الكشف عن النتائج الهزيلة التي أفرزها حل المشكلة في إطار القومية العربية، من الممكن ادراك واستدراك حجم الازمة غداة حرب الايام الستة. فالهزيمة العسكرية أبرزت بكل وضوح القلق السياسي والتخلف الإقتصادي في الشرق العربي. عندها تساءلت الطبقة المثقفة عن الأسباب وتكاثرت التفاسير المتباينة والمتضاربة. فاتخذت أقلية صغيرة منها منحى راديكاليا متطرفا، وبحثت فئة أخرى عن حلول عبر التاريخ والماضي. وكما هي الحال في الازمات الشديدة، بحث الأفراد وكذلك الشعب عن تعزية لهم باللجوء الى الدين. وهذه ظاهرة تعتبر غالبا طبيعية. وهكذا اعتبر ايضا بعض العرب المسلمين العودة والتمسّك بالاسلام امرا طبيعيا، وبالتالي معقولا، خاصة بعد الفشل الظاهري للقومية العربية ذات "نزعة العلمانية. وكما أن الهزيمة سببتها دولة، لا تعتبر استمرارا للوجود الغربي في الشرق فحسب، بل ينظر اليها أيضا ككيان يهودي تيوقراطي. وهذا ما زاد في الطين بلّة، ودفع بالامور من سيىء الى أسوأ. فقد رأى العرب العلمانيون في الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية مؤشرا واضحا للرجعية والتخلف. ولكن هذه الدولة "الرجعية" أبرزت في الواقع تفوّقها. وهنا تبدلت الآية وانعكس التوجه الاستراتيجي. فبرز الايمان والاقتناع بأن اضفاء الطابع الاسلامي على هيكلية الحكم العربي سيسهّل وحده فقط البلوغ الى التفوّق. وعلى الكيان الصهيوني، ينبغي الرد "بصهينة" من الطراز الاسلامي.

في السنوات التي عقبت ١٩٦٧ نشأت تقريبا في كل العالم العربي حركات سياسية جديدة بقيادة زعماء جدد، أخذت تهدد الانظمة القائمة. كانت تصوراتها بسيطة للغاية، فاجتذبت الفئات الحائرة والتائهة والمشككة[٢٨]. وهكذا عاد المجتمع

٢٨- بالنسبة لمجموعة من النصوص الأساسية، راجع العدد الخاص في المجلة التي تصدر كل أربعة أشهر في باريس، بعنوان "سؤال" (SOU'AL). L'Islamisme aujourd'hui, Paris 1985

راجع أيضا: Hamied N. ANSARI, The islamic Militants in Egyptian Politics, in: International Journal of Middle East Studies, 16(1984), p.123-144; Alexander S. CUDSI & Ali E. Hillal DESSOUKI (Eds), Islam andf Power, London 1981; Ibrahim SA'AD ED-DIN, Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups, Paper, Middle East Studies Association, Washington, November 1980; Gilles KEPEL, Le prophète et pharaon. Les mouvements Islamistes dans l'Egypte conrtemporaine, Paris 1984; Susan E. MARSHALL, Paradoxes of Change: Culture crisis, Islamic revival, and the reactivation of patriarchy, In: Journal of Asian and African Studies, 19

وسقط في حالة من الضلال والانحطاط والفساد شبيهة بحالة ما قبل الاسلام. فالسياسيون في كل مكان ضلوا وابتعدوا عن الايمان الصحيح. والمسلم المؤمن لا يستطيع ان يعيش كفرد في دولة يتاح فيها حرية المعتقد. ولكن عليه أن يسعى بكل ما أوتي به من قوة لفرض إطار سياسي لجماعة المؤمنين بموجب القرآن والشرائع، وحسب أقوال النبي واعماله. وعلى القيادات السياسية ان تلتزم بتطبيق هذا النظام الاسلامي، وإلا عليها ان ترحل طوعا او كرها. أما كوادر هذه الحركات فكانوا من الطبقات المتوسطة الجديدة الدنيا التي برزت في زمن الانهيار الاقتصادي والازمات القومية الظاهرة. كما ينتمي انصارها ومؤيدوها الى طبقات زراعية او من المدن الصغيرة، يصعب عليهم تحمّل الاوضاع المعيشية التي تضعف شخصية الانسان ومعنوياته في المدن الكبرى.

لم تنجح حتى الآن اي من هذه الحركات في الوصول الى تسلّم الحكم في دولة عربية. فقط في السودان تمكن الاخوان المسلمون من الاشتراك في الحكومة. وفي أمكنة أخرى، **برزت الاصولية الاسلامية كايديولوجية معارضة فاعلة.** في مصر مثلا، قام انصارها باعتداءات متعددة على القادة السياسيين، كما دعوا الى مظاهرات وانتفاضات. وكذلك حصل في سوريا وفي المملكة العربية السعودية. وفي عام ١٩٧٩ نجح الاصوليون الاسلاميون في الوصول الى الحكم في ايران، ولكن ليس دون مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية التي درّبت الاصوليين الايرانيين سابقا في قواعدها في لبنان. وانطلاقا من ايران انعكس الانتصار الساحق للأصولية الإسلامية الشيعية على العالم العربي بأسره[٢٩]. فالعراق أشعل النار في الخليج كحرب وقائية ضد التهديد الاسلامي الاصولي الآتي من ايران. ولكن قبل اندلاع حرب الخليج ومنذ عام ١٩٧٩، كانت تتقاتل في ضواحي بيروت فئات من الشيعة اللبنانيين المؤيدين لإيران مع فلسطينيين مؤيدين للعراق. وفي عام ١٩٨٢ سمحت سوريا العلمانية لحرّاس الثورة الايرانيين بالمشاركة في المعارك ضد اسرائيل في لبنان وتأسيس حزب لهم عُرف باسم "حزب الله"، في الوقت الذي كانت فيه سوريا نفسها تضيّق الخناق بيد من حديد على جماعة الاخوان المسلمين في اراضيها. أما لبنان فكان قد تحوّل مباشرة وتدريجيا بعد حرب الايام الستة الى أرض معركة للنزاع العربي الاسرائيلي. وبعد خمسة عشر عاما جاءت اليه أيضا الاصولية الاسلامية الايرانية لتفرض نفوذها ولتدخل في النزاع الدائر بين اللبنانيين. وهذا ما سيجري الحديث عنه لاحقا.

(1984)1-2, p.1-17; Johannes REISSNER, Die militant-islamischen Gruppen, in: Werner ENDE und Udo STEINBACGH (Eds), op.cit. p.470-486

٢٩- راجع: Bassma KODMANI-DARWISH, L'Iran, nouvel acteur fort au Liban?, in: Liban: espoirs et réalités, Paris 1987, p.153-164.

ومن سخرية القدر، يلاحظ أن منظمة التحرير الفلسطينية التي أيّدت كقوّة سياسية وحيدة في الستينات، الأصولية الإسلامية الايرانية، قد دخلت، منذ بداية الانتفاضة في الاراضي المحتلة عام ١٩٨٧، في تنافس شديد مع الأصولية الإسلامية الفلسطينية الجديدة. وبالتالي لوحظت ايضا ظاهرة بروز الاصولية الاسلامية وتفوّقها حيثما بدأ انهيار القومية العربية، كما هي الحال اليوم في فلسطين.

٤- محاولات تسوية نزاع الشرق الأوسط والأزمات العربية الداخلية[٣٠]

الرفض التام كان أول رد فعل للدول العربية على الانتصار الاسرائيلي في حرب الأيام الستة. ففي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في آب ١٩٦٧ اتخذ قرار بالرفض، مثلث اللاءات: لا للإعتراف بدولة اسرائيل، لا للمفاوضات، ولا للسلام. ولكن اسرائيل خرجت من تلك الحرب كقوة عسكرية كبيرة في المنطقة، لم يسمح حجم انتصارها للعرب اطلاقا بقبول هذا الواقع. فامام هذا الجوّ المتفجر الناجم عن الاذلال، والكرامة المجروحة والسخط من الهزيمة، لم يكن بوسع أية حكومة عربية القبول بالأمر الواقع، وبالتالي الدخول في مفاوضات. ومن جهة أخرى، برز في إسرائيل شعور جديد بالتفوّق لم يسمح بالتفكير اطلاقا بتقديم مشروع سلام ممكن مع العدّو المنهزم. ولم تستهدف المؤشرات السياسية تسوية، بل استمرارية النزاع.

كانت الدول الكبرى تدرك جيدا أن وضع النزاع المستمر والمتزايد في الشرق الاوسط هو فتيل قابل للإنفجار في أية لحظة. وكل حرب في الشرق الاوسط تشكل خطرا يمكن ان تؤدي الى مواجهة مباشرة بينها.

فبعد حصول اتفاق حول وقف اطلاق النار دأبت الجهود الاميريكية والسوفياتية في البحث عن تسوية النزاع، وما زالت هذه المساعي تتواصل حتى اليوم بأشكال متنوعة. فقد كشفت عن أنها صعبة للغاية وذلك لأسباب مختلفة، فالتصورات التي مكّنت الدولتان الكبريان من الوصول اليها، لم تتوافق الا جزئيا مع بعضها، نظرا لارتباط كل منها بمصالح هذه الدولة او تلك في المنطقة، وقد تبيّن بنوع خاص ان مشاريع السلام وامكانيات التسوية التي توصلت الى إعدادها الولايات المتحدة كانت تتبدل باستمرار، سواء بعد تغيير رؤساء الجمهورية أو خلال عهودهم. ومن جهة

٣٠- راجع: Udo STEINBACH, Israelisch-arabischer Konflikt, in: Udo STEINBACH und Rüdiger ROBERT (Eds), op.cit., Bd.1, p.639-661; Fred J. KHOURI, The Arab-Israeli Conflict, in: P.Edward HALEY and Lewis W. SNIDER (Ed.), Lebanon in Crisis/ Participants and issues, Syracuse 1979, p.161-177; William B. QUANDT, A Decade of Decisions, op.cit.; Harold H. SAUNDERS, op.cit.; Henry KISSINGER, Memoiren 1973-1974, 2 vol., München 1982, p. 923ff on Lebanon.

أخرى، تبيّن أن لا إسرائيل ولا الدول العربية كانت تعتبر نفسها من الدول المرتبطة تماما بالدول الكبرى. فرغم كونها مرتبطة بتأييدها ودعمها، لم يكن ممكنا التوقع بأن هذه الدولة كانت تتحرك باستقلال واضح. فلا ترفض اقتراحات الدول الكبرى فقط، بل كانت تشعل نار الحرب ضد ارادتها، كما حصل عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٢.

يعتبر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وأكتسابها أهمية بالغة بعد عام ١٩٦٧ عاملا جديدا دخل في صميم اللعبة. فالدول العربية لم يعد بامكانها التحدث وحدها باسم الفلسطينيين، الذين اصبحوا يتحدثون ايضا باسمهم بالذات. واسرائيل من جهتها كانت تبدي دائما إستعدادا للتفاوض مع الدول العربية وترفض كل تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وبقيت تفعل ذلك طويلا. وهكذا بدأ رفض المفاوضات من جانب واحد عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من قبل الدول العربية، حتى تحوّل الى رفض مضاعف من قبل الجانبين. فاسرائيل كانت تريد اجراء مفاوضات فقط دون منظمة التحرير الفلسطينية. اما الدول العربية، ومنذ عام ١٩٦٧، فلم تكن تريدها الا بمشاركة المنظمة فقط.

فكلما قُدّمت اقتراحات للتسوية أكثر واقعية، كان يطلب بصورة أوضح تنازلات ومساومات من الجانبين. وهذا ما كان يشير، في نزاع تتداخل فيه جهات عدة، الى وجود مصالح وآراء متضاربة حول مدى وامكانية مغامرة تقديم التنازلات. فالخاسر اكثر من اللازم، في حال اطالة الازمة، كان اكثر استعدادا لتقديم تنازلات من الذي سيخسر قليلا او لا شيء. ولكن الخاسر الأكبر كانت الدول المجاورة مباشرة لإسرائيل، والتي لا يمكن تعريضها لخطر أي نزاع عسكري جديد. مصر كانت إحدى هذه الدول، وكانت تدرك جيدا مكاسبها الكثيرة بعد استعادة شبه جزيرة سيناء الغنيّة بآبار النفط. أما الخاسر قليلا فكانت الدول البعيدة حصرا او مجازا، عن خطوط النار، مثل ليبيا واليمن(الجنوبي). ولكن الذين لن يخسروا شيئا، هم الذين كانوا سابقا أكبر الخاسرين، أي فلسطينيو المنفى ومنظماتهم، وبنوع خاص، منظمة التحرير الفلسطينية.

فكلما كانت توقعات مفاوضات السلام تقترب من الجدّيّة، كانت حدّة الاختلافات في الرأي تزداد في العالم العربي. فالإنقسام الذي عرفته الدول العربية في الخمسينات والستينات بسبب صراعها المرتبط بالهيمنة، زادها تقسيما وتمزقا في السبعينات بسبب الخلافات حول عمليات السلام.

في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٢٤٢، الداعي الى انسحاب الجيش الاسرائيلي من الاراضي المحتلة[٣١]، وانهاء حالة

٣١- بين نصّي القرار الفرنسي والانكليزي - وكلاهما صالحان - يبرز الفرق بالنسبة لانسحاب القوات

الحرب، واحترام سيادة واستقلال اراضي كل الدول في المنطقة، وحقّها بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. إضافة الى ذلك، طالب هذا القرار "بحل عادل لمشكلة اللاجئين". فقد وافقت إسرائيل، ومصر، والاردن، ولبنان على هذا القرار، ولكن رفضته سوريا والقيادات الفلسطينية، لأنه ذكر الفلسطينيين كلاجئين فقط، وطالبت بالاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

أما منظمة التحرير الفلسطينية فكانت لها اهداف أبعد من ذلك. فلم تعد تطالب، كما في زمن احمد الشقيري، بتدمير "الكيان الصهيوني"، بل أخذت تطالب بشدّة، ومنذ عام ١٩٧٠ بصورة رسمية، باقامة "دولة ديمقراطية علمانية" على كامل أرض فلسطين، يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات. ولكن هذا المفهوم يعني بالنسبة لإسرائيل زوال الدولة اليهودية ويسقط كل قيمة للحوار والمفاوضات. وهكذا بقي القرار ٢٤٢ دون نتيجة. أما بالنسبة للعمليات الفدائية الفلسطينية فكانت اسرائيل ترد عليها سريعا بعمليات انتقامية قاسية. فضلا عن ذلك، أبعد الصراع الاردني الفلسطيني الذي حصل عام ١٩٧٠ عن اسرائيل كل قلق واضطراب على حدودها الطويلة مع بلد عربي.

بعد "أيلول الأسود"، انشأت منظمة فتح منظمة سرّيّة تحمل ذات الإسم، مثلما كان الحال سابقا مع الجبهة الشعبية، وأخذت تمارس أعمال عنف وإرهاب في العالم كله، مثل أغتيال وصفي التل، رئيس الوزراء الأردني عام ١٩٧١، ومقتل الرياضيين الإسرائيليين خلال دورة الألعاب الأولمبية في ميونخ في ايلول ١٩٧٢، واغتيال الدبلوماسيين الاميريكيين في الخرطوم في آذار ١٩٧٣. وهكذا لم تعد قضية المفاوضات تدرج على جدول الأعمال. ولكن تبدّل الامر تماما بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣، الذي فوجئت به إسرائيل من قبل مصر وسوريا[٣٢]. آنذاك نجحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في فرض وقف اطلاق النار، ولكن بعد أن استعادت إسرائيل تفوّقها العسكري، وإن بثمن باهظ جدا. فالجيشان العربيان حاربا ببسالة رائعة. كما نجحت القوّات المصرية في عبور قناة السويس. ومثلما كانت "معركة الكرامة" رمزا للفلسطينيين، تحوّلت حرب أكتوبر ايضا الى رمز للدول العربية، وذلك انه رغم بروز اسرائيل في النهاية بأنها الأقوى، الا أن اسطورة تفوّقها الشامل انهارت، واستعادت الجيوش العربية شيئا من كرامتها. ولكن حرب

الاسرائيلية "من الاراضي المحتلة" (from territories occupied) ، وهذا لا يعني حكما من كل الاراضي، وبالفرنسية.(des territoires occupés) ، ويعني بوضوح من كل الاراضي.

٣٢- راجع: Walter A. LAQUEUR, Confrontation - The Middle East war and world politics, op.cit.: Chaim HERZOG, The War of Atonment, London 1975; Ze'ev SCHIFF, October Earthquake: Yom Kippur, 1973, Tel Aviv 1974; Laurence C. WHETTEN, The Canal War: Four-power conflict in the Middle East, Cambridge, Js. 1974.

تشرين لم تشكل أية إشارة لتصاعد محتمل للنزاع، **بل لعبة دموية مهدت لمفاوضات جديّة**. وهذا الامر لم يتعلق فقط بالدول الكبرى التي كانت تخشى مجددا مجابهة مباشرة بينها[٣٣]، بل أيضا بالدول العربية. فمصر بنوع خاص كانت منهكة بسبب الحرب. فقد تحملت عام ١٩٥٦ و١٩٦٧ العبء الرئيسي للحرب. وحتى صيف ١٩٧٠ كانت تواصل حرب استنزاف على قناة السويس كبّدتها خسائر جسيمة. وكذلك النفقات العسكرية أدّت الى شلّ اقتصادها الضعيف أصلا. أما الرئيس أنور السادات الذي خلف عبد الناصر عام ١٩٧٠، فقد تخوّف من تطور راديكالي داخل البلاد، اذا ما طلب من الشعب مواصلة تقديم تضحيات أكثر. ومن جهة أخرى سمحت له هالة الكرامة التي أكتسبها من الحرب، باجراء مفاوضات دون خسارة ماء الوجه. ففي كانون الاول عام ١٩٧٣ عُقد مؤتمر في جنيف دعت اليه الأمم المتحدة، وشارك فيه كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وإسرائيل، ومصر، والاردن. لم تحضر سوريا الى جنيف ولم تدع منظمة التحرير الفلسطينية الى هذا المؤتمر الذي لم يسفر عن أية نتائج واقعية. الا انه مهّد السبيل للدبلوماسية **المكوكية التي مارسها لاحقا وزير خارجية الولايات المتحدة، هنري كيسنجر**. في كانون الثاني عام ١٩٧٤ احرز كيسنجر أول نجاح، انتهى بعقد اتفاق فكّ الارتباط بين القوّات الاسرائيلية والمصرية في سيناء، والمعروف باتفاق سيناء الاول. وبينما كان كيسنجر يقوم برحلاته المكوكية بين القدس والقاهرة، نشبت حرب استنزاف في مرتفعات الجولان بين اسرائيل وسوريا. وهذا ما دفع كيسنجر أيضا في نيسان ١٩٧٤ الى القيام برحلات مكوكية بين القدس ودمشق. وهكذا حصل ايضا **توقيع على اتفاق فصل بين القوّات السورية والاسرائيلية**.

هذه كانت بلا ريب نجاحات دبلوماسية بالغة الاهمية، ولكن نتائجها انعكست شؤما على لبنان[٣٤]. فعلى حدود ثلاثة بلدان مع إسرائيل، وحتى في المناطق المحتلة، انتهت الحرب فعلا. ثم طرد الفدائيون الفلسطينيون من الاردن الذي لم يعد يريد القيام بأي حرب. وبين القوّات المصرية والإسرائيلية، حاصرت وحدات خاصة دولية، خاصة أميريكية، لحفظ السلام. وأرسلت وحدات تابعة للأمم المتحدة للفصل بين القوّات السورية والاسرائيلية. وهكذا لم تعد الحرب ممكنة ولم يحصل منذ ذلك الحين اي نزاع مسلح على تلك الحدود. ولكن لم يعقب اجراء فصل القوّات اي سلام

٣٣- راجع: Robert O. FREEDMAN, Soviet Policy Toward the Middle East since 1970, New York 1978; Galia GOLAN, Yom Kippur and After. The Soviet Union and the Middle East crisis, Cambridge 1977.

٣٤- راجع: Melhem CHAOUL, Le dispositif de la guerre au Liban, fonction de réduction, in: Fondation Libanaise pour la Paix Civile Permanente (Ed.), Le Droit à la Mémoire, Beyrouth 1988, p. 39-60.

عام. فلم ينفذ القرار ٢٤٢ ولا استدعي الفلسطينيون لأية مفاوضات. وهكذا بقي لب النزاع، اي القضية الفلسطينية، دون حل إطلاقا.

لم يبق للفلسطينيين شيء آخر. لم يريدوا الاستسلام التام، بل محاولة "الجلوس على طاولة المفاوضات"، كما نجحت بذلك سوريا ومصر بعد حرب تشرين. ولكن لم يبق لهم الا امكانية واحدة للتحرك، اي الحدود اللبنانية-الاسرائيلية. **فبعد اتفاق الجولان أصبح لبنان المركز الجغرافي الرئيسي لنزاع الشرق الاوسط.**

لم تختر منظمة التحرير الفلسطينية الحل العسكري فقط، بل قررت منظمة فتح في آذار ١٩٧٤ التخلي نهائيا عن مفهوم "الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل أرض فلسطين"، مبدية بذلك استعدادها للمشاركة في أي مؤتمر للسلام، شرط ان تناقش خلاله الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. كما أعلنت نيتها في اقامة سلطة قومية فلسطينية على كل قسم من أرض فلسطين يحرر او يترك، والوصول الى تحقيق هذا الهدف "بصورة رئيسية" عبر الكفاح المسلح. في البداية وافقت المنظمات الفلسطينية الراديكالية على هذا القرار، لأنها لم تدرك حالا معنى وأبعاد هذه الصفقة. فنصّ القرار يعني ان منظمة فتح تتخلّى عن مطالبتها بكل فلسطين، وتقبل بدولة فلسطينية على جزء من الارض، وستناضل في سبيل ذلك، اذا لم يحصل ذلك سلميا. ولكن عندما توضحت معالم الاتجاه السياسي لمنظمة فتح، أقامت ليبيا، والعراق، والجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير الموالية للعراق، "جبهة رفض" مشتركة ضد هذا الهدف الجديد.

فضلا عن ذلك، تقرّر في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط في تشرين الأول عام ١٩٧٤، اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ويعود اليها الحق في التفاوض حول مستقبل الاراضي المحتلة. وحتى الاردن وافق على هذا القرار. وهذا ما أتاح المجال امام ياسر عرفات لالقاء خطاب أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، طالب فيه إسرائيل بالاختيار بين السلاح وغصن الزيتون، اي بين الحرب والسلام.

ولكن غصن الزيتون الذي يعني دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يلق اي صدى ايجابي لدى الاكثرية الساحقة من القوى السياسية في اسرائيل. أما الحركة الفلسطينية، التي تؤيد بغالبيتها منظمة فتح، والحركات التي تشكل جبهة الرفض، فلم يبق امامها خيار سوى حمل السلاح - ولكن في لبنان بصورة رئيسية.

٥ - نهاية حياد ضعيف المناعة

دأب اللبنانيون على وصف بلدهم "بسويسرا الشرق الاوسط". في الواقع، ومن خلال النظرة الاولى، تبدو هناك مشابهات مثيرة بين البلدين: كلاهما صغير المساحة، تكثر فيهما الجبال، لا توجد فيهما ثروات طبيعية، ولكنهما يتمتعان بنوع من الرخاء، وان بقدر كثير التباين، بفضل القطاع المصرفي والتجارة والسياحة. يضمّ كلاهما تجمعات شعبية ودينية مختلفة، تمكنت عبر تاريخها من ايجاد تسوية لتعايشها ضمن صيغة ما يُسمّى بديمقراطية التوافق. وكلاهما ارتضى أطرا قانونية دستورية تضمن للمواطنين حرية الرأي والصحافة، وتسمح بممارسة سياسة حياد خارجية، سويسرا بموجب القانون، ولبنان بحكم الأمر الواقع. ولكن يوجد بينهما اختلافان جوهريان ايضا، وهما المحيط الاقليمي، وضمان الحياد بقوة عسكرية خاصة.

فلبنان يجد ذاته منذ زمن بعيد في محيط لا يسمح له اطلاقا بتشبيهه بسويسرا. منذ بداية الخمسينات، عاش هذا البلد النظام الديمقراطي البرلماني الوحيد في الشرق العربي. فما إن بدأت سوريا ومصر والعراق في الستينات اختباراتها في النظام الاشتراكي، حتى أخذ لبنان يستقطب الرساميل العربية الهاربة بفضل حرية الاتصالات والمواصلات، وسريّة المصارف وامكانيات الاستثمارفيه. فالمقاولون السوريون الذين سئموا وعانوا من اجراءات الدولة التعسفية، لعبوا دورا فاعلا جدا في ازدهار الصناعة اللبنانية. كذلك عاد عشرات الآلاف من المغتربين اللبنانيين الى وطنهم، بعدما أضعف عبد الناصر إمكانياتهم الاقتصادية عبر سياسة التأميم في مصر. كما جاء مئات الآلاف من السوريين الى لبنان وأخذوا يكسبون كعمال موسميين او عاديين أجورا منخفضة، ولكنها في عملة صعبة. نتيجة لذلك، أخذ قادة الدول المجاورة ينظرون الى لبنان كبلد يثير الشبهات بسبب نظامه الرأسمالي، والى ازدهاره النسبي، بمزيج من الحسد والغضب. ولكن استياءهم ازداد أكثر فأكثر بسبب حرية الرأي والصحافة فيه. فالذين كانوا يفقدون مراكزهم في أي بلد عربي بسبب الصراع حول السلطة، كانوا يجدون منفى سياسيا لهم في لبنان. وكذلك الأحزاب السياسية المحظورة في كل العالم العربي كانت تتمكن من عقد مؤتمراتها في بيروت، حيث كان المثقفون العرب، من كل جانب واتجاه، يلتقون، ويناقشون كل النظريات والمفاهيم السياسية والمجتمعية في ضوء الأصولية الإسلامية والشيوعية، كما يحضّرون الخطط لتسلّم السلطة مستقبلا في بلدانهم. وكذلك كان الطلاب والعلماء يأتون من الشرق كله لتلقي العلم وللعمل في جامعات ومعاهد بيروت، التي كانت "تحتكر" تعددية الآراء والحرية الأكاديمية. في هذه المدينة كان ينشر عدد من الكتب أكثر بكثير مما كان ينشر في المنطقة كلها، ومن بينها كتب كان محظور

نشرها في اي مكان آخر. وكانت تصدر بنوع خاص في بيروت بين ثمانين ومائة صحيفة يومية زاخرة بالانباء والتعليقات والآراء التي كانت تقمعها الرقابة في كل من القاهرة ودمشق وبغداد، اذا لم يلق في السجن اصحابها. حتى الانظمة العربية كانت تستخدم وتستغل حرية الصحافة في لبنان لمصلحتها. فكل نظام كان يموّل صحيفة، كي يعبر عن آرائه واهدافه الخاصة. وهكذا كان لبنان ما قبل الحرب المسرح الفكري والسياسي للعالم العربي، استفاد منه كل بلد، ولكن لم يكن أحد من البلدان المجاورة يعطيه حق قدره. فكانت كلها تعتبر هذه الحرية تخريبا. **ففي محيط جغرافي تسوده انظمة سياسية تسلطية، كان لبنان يشكل لها نوعا من الاستفزاز، ولكن لم يكن له أي صديق بينها.**

وفي محيط مشابه وجدت سويسرا نفسها في ذروة تسلط الفاشية والنازية. ولكن في سبيل مواجهة الاخطار الممكنة، انتهجت دائما سياسة الحياد المسلح، باقرارها واجب الخدمة العسكرية، والتدريب العسكري المستمر، واقامة نظام دفاع وتحصين تحت الارض، بالاضافة الى دعم صناعة انتاج الاسلحة. لقد تبجّح كثيرا الوظفون النازيون بقولهم ان فريقا صغيرا من شبيبة هتلر يستطيع في فترة وجيزة، احتلال سويسرا وضمّها الى "الرايخ" الهتلري. ولكن اجراءات الدفاع التي اتخذتها سويسرا، منعت قوّات "الرايخ الثالث" حتى من التفكير بمهاجمتها.

في هذا المجال، **اتّبع لبنان سياسة أمنية مسالمة**. لم يعرف إطلاقا الخدمة العسكرية. كان جيشه يتألف من خمسة عشر الفا من الجنود. ولم يكن سلاحه يضمّ أكثر من مائة دبابة ومائة وخمسين مدفعا مضادا للطيران. وسلاح طيرانه كان يتألف من ٢٤ طائرة، وسلاح البحرية من خمس خافرات صغيرة للشواطىء[٣٥]. كان الجيش يضم أكثرية ضئيلة من الجنود المسلمين، وأكثريتهم من الشيعة. وبين الضباط كان عدد المسيحيين يتراوح بين ٦٠ و ٦٥ بالمئة، كنتيجة لعهد الانتداب. من بين ٣٧ ضابطا برتب عالية، كان هناك ١٨ من المسلمين. صغر حجم الجيش يعود الى سببين. الأول هو ارادة الحفاظ حتى في الجيش، على التوازن بين الطوائف، والثاني، الاقتناع الذي كان سائدا بأن ضعف لبنان عسكريا كان أفضل سياسة أمنية له. بالاضافة الى ذلك، لم تكن مهنة العسكري في لبنان ما قبل الحرب، امرا جذابا. فالمرشحون للانخراط في سلك الجيش كانوا بمعظمهم من الشيعة ومن المناطق الحدودية المتخلفة اقتصاديا. اما الجنود الموارنة فهم تقريبا من بعض القرى النائية سواء في عكار او في الجنوب. وكذلك الجنود السنة كانوا يأتون ايضا من عكار، المنطقة الوحيدة التي تضم مزارعين سنة. اما سكان المدن فنادرا ما كانوا يختارون الخدمة في الجيش،نظرا لتوفر امكانيات عمل أفضل أمامهم خارج

٣٥- من مقابلات مع كبار الضباط اللبنانيين، عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠

المؤسسة العسكرية، ولأن معظم ثكنات الجيش كانت تقع في المناطق الحدودية من البلاد. الحفاظ على التوازن لم يترك أمام القيادة العسكرية سوى حلّ واحد فقط، يتلخّص بقبول كل المتقدمين للخدمة من المسيحيين، والسنة، واضافة العدد الباقي من الشيعة لإكمال حصة المسلمين. وبوضوح أكثر كانت قوة الجيش العددية ترتبط دائما بعدد المتطوعين المسيحيين. اما الامكانية الوحيدة الأخرى فكانت اقرار الخدمة العسكرية الالزامية. ولكن أكثرية السياسيين لم تكن تعيرها اي اهتمام لاسباب متباينة، منها التخوّف من محاولة جيش قوي الاقتداء بما يحصل في معظم الدول العربية ولعب دور سياسي. ازداد هذا التخوّف خاصة في عهد النهج الشهابي. وكذلك ساد الرأي القائل بأن جيشا كبيرا يكلف غاليا جدا، ولبنان لا يحتاج الا لجيش رمزي. وهذا يعود الى اقتناع بعض المسؤولين بانه ليس من مصلحة اية دولة أن تهاجم لبنان، وان ضعف جيشه لا يثير تخوّفات أحد، ولا يشكل أي خطر عليه. وقد دافع بقوة عن هذا المفهوم بيار الجميّل وحزب الكتائب، عبر رفع الشعار المعروف: "**قوّتنا في ضعفنا**". مقابل ذلك حذر فؤاد شهاب قائلا: "**في الواقع، الجيش يكلف غاليا، ولكن الثمن قد يكون مرتفعا كثيرا، ان لم يكن هناك جيش قوي**[٣٦]". وهكذا أكتفي بجيش صغير ولكن كان مستوى تدريبه رفيعا. اعتمد عليه في مراقبة التخريب الداخلي والسيطرة على العناصر المخربة بواسطة جهاز الاستخبارات العسكري وتجنب الاخطار الخارجية بالوسائل السياسية. ولكن كما اشير سابقا، جرى اضعاف المكتب الثاني في بداية السبعينات، رغم أن التهديد المباشر أخذ في تلك الآونة، يتسلل الى داخله. فكانت رغبة الاكثرية المعارضة للشهابية بوضع حد للتدخلات السياسية من قبل هذه المؤسسة، أقوى من خوفها على الأذى الذي سيحصل من خلال القضاء عليها او اضعافها. وعندما تبيّن ان البلاد انزلقت في خطر الدخول والارتباط بنزاع الشرق الاوسط، وفقدان حيادها، كان هذا الحياد قد فقد مناعته.

سياسيا كان يبدو هذا الحياد مضمونا. فالجيش اللبناني شارك في أول حرب فلسطينية عام ١٩٤٨ ضد اسرائيل ولكنه لم يعرف آنذاك لا انتصارات كبيرة ولا هزائم. على أثرها وقّع لبنان مع دولة اسرائيل الجديدة اتفاق هدنة يلزم الجانبين باحترام الحدود بينهما، وقد بقيت حتى منتصف الستينات الأكثر هدوءا بين اسرائيل وبلد مجاور لها. ولذا كان لبنان يعتبر في اسرائيل "الجار الأقل عداوة لها". فالدول العربية كانت متفقة على ان لا يشارك لبنان في أي نزاع عسكري مع اسرائيل. وقد جرى التعبير بوضوح عن ذلك في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤. وكذلك تقرر في مؤتمر القمة المنعقد في الخرطوم عام ١٩٦٧، بأن يمارس

٣٦- من تعليقات أحد العاملين المقربين السابقين من الرئيس شهاب.

النشاط الفدائي الفلسطيني انطلاقا من مصر، وسوريا واالاردن، ليس من لبنان.

لم يكن حياد الأمر الواقع هذا قائما على الودّ والتعاطف تجاه اسرائيل. فأكثرية السياسيين اللبنانيين، وكذلك الرأي العام، كانوا ينظرون الى إسرائيل بحذر شديد وخوف واشمئزاز. فقد جاء الى لبنان بعد احداث ١٩٤٧ و ١٩٤٨ أكثر من مائة الف فلسطيني. اندمجت اقلية منهم في المجتمع اللبناني، ولكن بقيت أكثريتهم تعيش في المخيّمات في ضواحي المدن مُشكلة باستمرار شهادة واضحة للظلم الذي اقترفه شعب مجاور. وكذلك الخوف من مطامع اسرائيل التوسعية واحتلالها لجنوب لبنان كان واسع الانتشار، اذ كان يكرر دائما التذكير بنوايا إسرائيل للسيطرة على مياه الليطاني. بنت اسرائيل وجودها على الانتماء الديني ورفض كل تعايش، بينما يقوم لبنان على تعايش طوائف دينية مختلفة. فبعض روّاد الفكر المسيحيين، امثال ميشال شيحا[٣٧] ورينيه عجوري[٣٨]، كانوا يشددون على أن وجود لبنان يعكس، ويدحض المفهوم الاسرائيلي غير المبرر والقائل باستحالة تعايش مجموعات دينية مختلفة في دولة واحدة، وان لاسرائيل مصلحة في تدمير النموذج اللبناني. وعندما توصلت الحركة الفلسطينية الى الاتفاق حول مفهوم دولة علمانية وديمقراطية في فلسطين يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون، لاقى ذلك ترحيبا وارتياحا كبيرا في لبنان. ومما لا شك فيه ان السياسيين اللبنانيين الذين دافعوا منذ عام ١٩٤٨ عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية، فعلوا ذلك بمعظمهم عن اقتناع عميق. وحتى في الخطاب الذي القاه الرئيس سليمان فرنجية امام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في خريف عام ١٩٧٤، عرض فيه النموذج اللبناني كمثال لفلسطين.

كان هناك اجماع في الرأي اللبناني لوضع كل امكانيات البلاد في تصرف الانشطة السياسية للمقاومة الفلسطينية. ولكن الأرواح انقلبت على ذاتها عندما أخذت المنظمات الفلسطينية تسعى الى استخدام لبنان كمنطلق لعمليات الكومندوس العسكرية[٣٩]. فبين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ تكاثرت الاشتباكات بين الفدائيين والجيش اللبناني. وطالبت الحكومة السورية بالسماح للفلسطينيين بممارسة العمل الفدائي انطلاقا من لبنان، بينما كانت تحظر عليهم ذلك انطلاقا من اراضيها[٤٠]. ولكن

٣٧- Michel CHIHA, op. cit. p.124ff

٣٨- René AGGIOURI, Le conflit de Palestine dans le jeu des puissances, Beyrouth 1968.

٣٩- في عام ١٩٦٤ القى المكتب الثاني القبض لأول مرة على الفدائيين، قبل أن يتمكنوا من تنفيذ عملية كانوا يحضرون لها. وفي عام ١٩٦٥ توفي أحد المقاتلين الفلسطينيين في أحد السجون اللبنانية، ومن المحتمل أن تكون هذه الوفاة قد حصلت على أثر معاملة سيئة له.وبعدها قامت لأول مرة مظاهرات تطالب بحرية العمل الفدائي للفلسطينيين. وفي ذات السنة، أعتقل ياسر عرفات وبعض معاونيه المقربين خلال اربعين يوما، بحجة أنهم بسبب نشاطات حركة فتح، سيجّرون لبنان الى نزاع مع إسرائيل.

٤٠- وفي عام ١٩٦٦ القى الجيش السوري القبض على ياسر عرفات، ثم أطلق سراحه مقابل تعهده باحترام

الحدود اللبنانية السورية لم تكن مراقبة باعداد كافية من الجيش اللبناني وقوى الأمن، خاصة في المناطق الجبلية الشرقية الجنوبية من البلاد[41].

فحتى حرب الأيام الستة كان هناك بالدرجة الأولى نوع من **"ممر ترانزيت" لكومندوس الفدائيين** كانوا يأتون من سوريا، ويتسللون الى إسرائيل. وهذا ما كان يحصل غالبا، فيقصفون بقذائف الكاتيوشا المستوطنات الاسرائيلية عبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية، قبل ان يعودوا الى سوريا. وقد تبدل هذا الوضع عام ١٩٦٨ بعد القضاء على المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة ذاتها. اذ بدأت بعد ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بانشاء قواعد في الاردن وسوريا لفصائل الفدائيين ولتدريبهم على التسلل الى جنوب شرق لبنان، كما باشرت بتجنيد وتدريب فدائيين جدد في مخيمات اللاجئين في لبنان. وفي ربيع ١٩٦٨ بدأت حلقة العنف على الحدود. فبعد اطلاق الفلسطينيين قذائف على مستوطنة اسرائيلية قريبة من الحدود، ردّ الاسرائيليون عليه بقصف وتدمير عدة قرى لبنانية. تم عقب كل ذلك اشتباك بالمدفعية بين الجيشبن اللبناني والاسرائيلي. ولكن في صيف وخريف ١٩٦٨ تكاثر عدد الفلسطينيين المسلحين في منطقة العرقوب الجبلية، التي أطلق عليها فيما بعد اسم "فتح لاند". وكانت تنقل اليها الامدادات الفلسطينية انطلاقا من سوريا عبر طريق جبلية، أطلق عليها – اسوة "بطريق هوتشي منه" – اسم "طريق عرفات". ثم تكاثرت الهجومات والهجومات المضادة، وبدأت وحدات من الجيش الاسرائيلي تقصف ليس فقط القواعد الفلسطينية، بل توجه ضربات مباشرة الى الاراضي اللبنانية. وقد أدى تصعيد المعارك والاشتباكات على الحدود الى **اول موجة هرب لسكان القرى الجنوبية.**

وفي ٢٦ كانون الأول عام ١٩٦٨ خطف الفلسطينيون طائرة من شركة العال في أثينا، أدّت الى ردّ اسرائيلي عنيف بعد أيام قليلة. فقد حطّت وحدة من الطائرات الاسرائيلية المجوقلة على مدرج مطار بيروت، ودمّرت ثلاث عشرة طائرة تابعة لشركة طيران الشرق الاوسط اللبنانية وفجّرت خزانا للوقود. وكان هدف تلك العملية دفع الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني الى الحاق ضربة بالفدائيين الفلسطينيين. ولكن ما أثارته اسرائيل اولا من خلال هذا الهجوم على أهداف مدنية،

أوامر قيادة الجيش.

٤١– يستند العرض التالي بصورة عامة على ما نشر في الصحافة اللبنانية. المعطيات والاحداث حسب التسلسل الزمني كما وردت في Fiches du Monde Arabe, Beyrouth/Larnaka وفي Middle East Reporter (Beirut)، وفي غيرها من الدوريات، لم يجر التحقق منها. أما العرض المفصل للعلاقات اللبنانية – الفلسطينية – الإسرائيلية، فنجده لدى Wade R. GORIA, op.cit. p.88-172; Wolfgang KÖHLER, op.cit.; Kamal S. SALIBI, Crossroads to Civil War; op.cit.

كان موجة غضب واشمئزاز من اعمالها، وتضامنا مع الفلسطينيين[42]. ففي مطلع عام ١٩٦٩ حاول الجيش اللبناني الوصول الى تحقيق انسحاب الفدائيين من المنطقة الحدودية، بغية إزالة كل حجة امام اسرائيل تبرر هجماتها الانتقامية. ولكن قاوم الفلسطينيون ذلك، عبر إشتباكات يومية بينهم وبين الجيش اللبناني الذي عجز عن تحقيق هدفه. ثم عبرت وحدات قوّات منظمة الصاعقة الحدود السورية اللبنانية بهدف مساندة المجموعات الفدائية المحاصرة في لبنان. وهكذا أخذت المنظمات الفلسطينية، تدريجيا تراقب وتسيطر على مخيمات اللاجئين، التي طردت منها قوات الامن الداخلي اللبنانية. ولكنها حصلت بنوع خاص على تأييد سياسي من قبل بعض القوى السياسية اللبنانية. فكمال جنبلاط مثلاً دعا الى مظاهرات ضخمة في بيروت، وطرابلس، وصور. وفي نيسان حاولت وحدات من الامن الداخلي اللبناني، التصدي لمسيرة انطلقت من مخيم عين الحلوة الفلسطيني باتجاه صيدا، فأدى ذلك الى اطلاق النار بين وحدات من الفدائيين والجيش اللبناني. وفي بيروت والبقاع ايضا حصلت اشتباكات مماثلة. وفي الرابع والعشرين من نيسان أعلنت حالة الطوارىء، اذ دعا رشيد كرامي على أثرها بأن على لبنان المحافظة على سيادته والدفاع عنها. ولكن تهجم كمال جنبلاط عليه بشدة وحمله مسؤولية قمع المظاهرات، معتبرا كل عرقلة لعمل الفدائيين الفلسطينيين، "خدمة لمصلحة العدو الاسرائيلي فقط". وهكذا بدا لأول مرة التحالف بين الفلسطينيين واليسار اللبناني قويا وفاعلا. فالجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش هي التي كانت تثير الاشتباكات مع الجيش وقوى الامن الداخلي، وكان كمال جنبلاط هو الذي يمارس ضغطا على السياسيين المسلمين ويحول دون تأييدهم الصريح لمصالح الدولة اللبنانية وتمثيلها امام الرأي العام الذي تأثر كثيرا بفعل الهجوم الاسرائيلي على المطار.

وفي السادس من ايار ١٩٦٩ وفي خطاب متلفز الى اللبنانيين أعلن الرئيس شارل حلو بأن لبنان يستطيع تأييد القضية العادلة لتحرير فلسطين فقط عندما تبقى سيادته مصانة وأمنه محترما[43]. على أثر ذلك حظي الرئيس والجيش بدعم وتأييد من قبل السياسيين، المسيحيين فقط. وكان قد عارضهما جنبلاط والجبهة اليسارية بشدة. أما رئيس الوزراء رشيد كرامي، الذي لم يعد يجرؤ على الدفاع عن سياسة الرئيس وتصرف الجيش، فاضطر الى تقديم استقالته. بعد ذلك حاول السياسيون السنة الكبار ايجاد حل وسط يقوم على صيغة "التنسيق"، دون أن يكون لأحدهم الجرأة والاستعداد لممارسة مسؤوليات الحكم في ذلك الوقت. وهكذا بقيت البلاد

٤٢- قدم عبدالله اليافي، رئيس الحكومة، استقالته، وشكل رشيد كرامي حكومة جديدة، معلنا سياسة حوار وتنسيق مع الفلسطينيين.

٤٣- راجع: Pierre RONDOT, Le Liban devant la résistance palestinienne, in: Revue de la Défense Nationale, 25(1969), p.1410-1432.

اشهرا طويلة دون حكومة، اذ بين الخيارين الممكنين – أي منع الفلسطينيين فعلا من القيام بعمليات فدائية انطلاقا من لبنان، او توفير الحرية لهم وتحميل البلاد نتائجها – لم يعد المجال ممكنا لأية مساومة. ومن جهتها، لم تتوان اسرائيل عن صبّ الزيت على النار اللبنانية – الفلسطينية. فقد قام سلاحها الجوي لأول مرة في آب وأيلول بغارات قصف خلالها مدينة حاصبيا وعددا من القرى في جنوب لبنان.

وفي منتصف تشرين الأول، **قررت قيادة الجيش على مسؤوليتها الخاصة، اعادة احترام السيادة اللبنانية**. فبدأت بعملية تهدف الى قطع خط الامدادات للفلسطينيين مع سوريا. نجحت في البداية. ولكن، وبعد أيام قليلة، تمركزت قوات سورية على الحدود. وبعد مرور أربعة أيام، هاجمت قوات الصاعقة ووحدات من جيش التحرير الفلسطيني المراكز اللبنانية الحدودية في وسط البقاع وفي شماله. ثم حاولت المنظمات الفلسطينية فكّ الحصار عن الفدائيين الذين يحاصرهم الجيش في منطقة "فتح لاند"، عبر فتح جبهات أخرى، كقطع الطريق الرئيسي بين بيروت وطرابلس[٤٤].

وفي الفترة اللاحقة احتلت وحدات من جيش التحرير الفلسطيني عددا من القرى في البقاع وهاجمت – بمساعدة وحدات من سلاح المدفعية السورية – مدينة راشيّا. ولكن الجيش نجح في صدّ الهجوم على تلك البلدة. وفي نهاية شهر تشرين الاول اتضح تماما بأن الجيش لم يعد قادرا على القيام بعمليات رادعة ضد الفلسطينيين في منطقة العرقوب، والحفاظ على الأمن والهدوء في المدن وحماية المناطق الحدودية ضد الوحدات النظامية لحركة التحرير الفلسطينية المتدفقة من سوريا. وفي النهاية، برز ايضا خطر اندلاع حرب مع سوريا.

في هذا الإطار تكاثرت الضغوط السياسية الشديدة من جانب كل الدول العربية تقريبا. "فالأنظمة العربية الراديكالية ... استنكرت محاولات الجيش اللبناني الهادفة الى تصفية حركة الفدائيين الفلسطينيين في لبنان. وحتى الانظمة العربية المحافظة بدأت، بضغط من منظمة التحرير الفلسطينية، بالمطالبة بوجود حركة الفدائيين في لبنان في ظل مراقبة محدودة جدا، واعتبار ذلك حقا طبيعيا للشعب الفلسطيني كي يمارس نضاله المسلح، وان ذلك لا يتنافى ضرورة مع سيادة الدول العربية، التي أصبحت حكما بلدانا مضيفة لهم"[٤٥]. وهكذا لم يبقى أي أثر للقرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة عربي سابق، استثنى لبنان حرفيا من استخدام أراضيه كمنطلق للعمليات العسكرية. وسوريا بالذات سعت في الحصول على حرية عمل للفلسطينيين في

٤٤- في طرابلس بالذات، أحتلت مجموعة من "حركة ٢٤ تشرين" بقيادة فاروق المقدم، أحد منافسي كرامي، عدة مراكز للشرطة والقلعة الأثرية.

٤٥- Kamal S. SALIBI, Crossroads to Civil War, op.cit., p.42.

لبنان، ولكنها حجبتها عنهم تماما على أراضيها.

بين الأول والثالث من شهر تشرين الثاني عام ١٩٦٩ جرت بين ياسر عرفات وقائد الجيش اللبناني، العماد إميل البستاني مفاوضات في القاهرة، بإشراف وزير الحرب والخارجية المصري. وكانت نتيجة هذه المفاوضات ذلك الاتفاق الذي عرف **"باتفاق القاهرة"**. فقد اعطي بموجبه الحق لمنظمات العمل الفدائي الفلسطيني باقامة وحدات مسلحة في مخيّمات اللاجئين والاهتمام بها وانشاء مراكز مراقبة في المنطقة الحدودية. كما تلتزم السلطات اللبنانية بتسهيل الامدادات وانتقال وحدات الكومندوس الى الحدود الاسرائيلية بالإتفاق مع الجيش اللبناني. وقد التزمت المنظمات الفلسطينية بتأمين نظام وحداتها وبعدم التدخل في الشؤون اللبنانية. اخيرا تمارس وتدَعّم السيادة اللبنانية على كل المخيّمات والقواعد.

ولكن في الواقع تجاوز اتفاق القاهرة مجالات واسعة من هذه السيادة. فقد انتقلت بحكم الواقع سلطة الاشراف على المخيّمات والقواعد الى منظمة التحرير الفلسطينية، **التي أصبحت تتصرّف بعد ذلك "كدولة داخل دولة"**. فتمتعت بالسلطة على اراض معيّنة وانفردت بالسيطرة عليها. مارست حق تطويع المقاتلين وتدريبهم، واستيراد الاسلحة من سوريا. أما حق المرور الى الحدود الاسرائيلية فيشير الى أن الدولة الفلسطينية، داخل الدولة اللبنانية، تستطيع أيضا القيام بحرب مستقلة. **وهكذا منح لبنان منظمة التحرير الفلسطينية حقوقا أكثر مما فعله أي بلد عربي آخر**[٤٦].

تضمن اتفاق القاهرة بجوهره ما حصل عليه الفلسطينيون في الواقع سابقا. لقد وافق مجلس النواب اللبناني عليه، دون ان يطلّع احد من النوّاب على نصه الحقيقي، استنادا الى ما اتفق عليه في القاهرة لإبقاء الاتفاق سريا. **فقط النائب ريمون اده صوّت ضد هذا الاتفاق، وانصاع الآخرون للأمر الواقع**. بموجب هذا الاتفاق، "أضفيت الشرعية على الحضور الفلسطيني المسلح في لبنان، بهدف تنظيمه، واحترام السيادة اللبنانية، وذلك سعيا اللى استيعاب الأزمة"[٤٧].

ولكن كما كان متوقعا، بدت عملية استيعاب الأزمة مستحيلة. فقد تألفت بالواقع حكومة برئاسة كرامي، وعيّن فيها كمال جنبلاط وزيرا للداخلية، الذي اعتبر أهم مدافع عن منظمة التحرير الفلسطينية داخل الحكم اللبناني. فقد حاول ايجاد اتفاقات عملية مع المنظمة: فتقرر أن تكون القواعد الفلسطينية بعيدة أقله كيلومترا واحدا عن المناطق المأهولة وذلك لتجنيب السكان انعكاسات ومضاعفات الغارات الإنتقامية.

٤٦- راجع نص اتفاق القاهرة في: Walid KHADDURI (Ed.), International Documents on Palestine, Beirut 1969; Camille CHAMOUN, Crise au Liban, Beyrouth 1977.

٤٧- John K. COOLEY, The Palestinians, in:P. Edward HALEY and Lewis W. SNIDER (Eds), op.cit., p.30f.

وفي المخيمات – ولذات الاسباب – لم يكن مسموحا باجراء التدريب العسكري. وفي أيار ١٩٧٠ حظرت الحكومة على منظمة التحرير اطلاق الصواريخ من الاراضي اللبنانية، وزرع الالغام في الحقول، وخاصة عدم حمل السلاح في المدن والقرى، فقبلت منظمة فتح والصاعقة بهذه التعليمات، ولكن رفضتها الجبهة الشعبية، التي رفضت ايضا الاعتراف باتفاق القاهرة. فالأمر الذي تقبل به منظمة فلسطينية مثلا كانت ترفضه منظمات أخرى. احترم الاتفاق مدة من الزمن. ولكن ما لبث ان غاب عن الاذهان، اذ ان الفدائيين الفلسطينيين شعروا، بعد النتيجة غير الحاسمة في النزاع مع الجيش اللبناني، بقوّتهم ونفوذهم. وقد تثبّت ذلك في اتفاق القاهرة. فالشباب الذين عانوا سنوات طويلة حياة المخيّمات، على هامش المجتمع اللبناني الذي كان ينظر اليهم نظرة شفقة او إحتقار، أخذوا يحملون الآن اسلحة، ويشعرون بتفوّقهم، ويتصرّفون بكبرياء وغطرسة. كانت مخيّمات اللاجئين تقع كلها على مداخل المدن اللبنانية، حيث كانت وحدات مسلحة من منظمة التحرير الفلسطينية تقيم حواجز، توقف او تخطف اللبنانيين او الاجانب بحجّة انهم يشكلون خطرا على الثورة الفلسطينية. ولكن نظرا لتعدد واستقلالية المنظمات الفلسطينية لم يكن من الواضح معرفة هوية المسؤول عن هذا الاعتداء او ذاك. فلا الموظفون الكبار ولا السلطات العسكرية اللبنانية كانوا بوضع يسمح لهم بالكشف عن كل ما يحدث، حتى ولا الأولاد في الباصات المدرسية. لذلك عبّر معظم اللبنانيين عن امتعاضهم واستنكارهم لهذا التصرف الصادر عن الفلسطينيين. وقد زادت بنوع خاص حالة من القلق بين السكان المسيحيين الذين استاؤوا جدا من اتفاق القاهرة واعتبروه نوعا من الاستسلام. فعندما تعجز الدولة عن تأمين الحماية لمواطنيها، يُضطر المرء الى الدفاع عن نفسه بنفسه. لذلك أخذ حزب الكتائب يدرب وحدات شبه عسكرية تابعة له، كما بدأ حزب الوطنيين الاحرار بانشاء "ميليشيا النمور"، وشرع آل فرنجية في زغرتا بتسليح مئات الشباب بقيادة طوني فرنجية. وكذلك أنشأ معروف سعد، أهم زعيم سياسي سني في صيدا، مجموعة مسلحة خاصة به. **وفي شهر آذار ١٩٧٠ حصلت لأول مرة اشتباكات مسلحة بين الفلسطينيين ومجموعات مسلحة تابعة للأحزاب المسيحية**، فخلال مرور موكب فلسطيني ينقل فدائيا فلسطينيا قتيلا، لدفنه في دمشق، جرى تبادل النار معه في قرية الكحّالة المارونية، أدّى الى سقوط عشرة قتلى من الفلسطينيين. أما تفاصيل الحادثة، فاختلفت كثيرا بين الفريقين، كما تبيّن في التحقيق. قال الفلسطينيون، أنهم وقعوا في كمين نصب لهم مسبقا وبعناية. أما سكان الكحّالة فحمّلوا الفلسطينيين مسؤولية الهجوم على البلدة واطلاق الرصاص على الاهالي عشوائيا. ومن المحتمل وجود تفسير ثالث، اي أن الفلسطينيين عبروا القرية بسياراتهم وأطلقوا النار في الهواء بهدف إنذار الأهالي وإثارتهم وإرعابهم، الأمر الذي دعا أهل البلدة الى الشعور بالخوف والقلق من هجوم مسلح يستهدفهم. فردّوا

على إطلاق الرصاص بالمثل. وبعد مرور مدة وجيزة على هذه الحادثة كانت تقع معارك شبه يومية بين الفلسطينيين وميليشيات الكتائب، خاصة بين مخيّم تلّ الزعتر الفلسطيني والبلدات المجاورة، وبنوع خاص بلدة الدكوانة المارونية. وفي ٢٥ آذار ١٩٧٠ خُطف بشير الجميّل، الابن الأصغر لرئيس حزب الكتائب من قبل الفلسطينيين، واوقف ثماني ساعات في مخيّم تلّ الزعتر. ولم يطلق سراحه الا بعد تدخل جنبلاط وعرفات، ولكن المعارك لم تتوقف، فكانت تتجدد من وقت الى آخر، حتى تدخل وزير الخارجية المصري وتوصل الى إيقافها.

اما **نتائج اتفاق القاهرة** فلم تكن زيادة التوتر بين الفلسطينيين واللبنانيين – وبنوع خاص المسيحيين منهم – بل أدى **الى التصعيد المكثف في العمليات العسكرية ضد اسرائيل وبالتالي الى تزايد الغارات الانتقامية الاسرائيلية**[٤٨]. وقد شقّت بعض الفصائل السورية طريقا عبر منطقة العرقوب لتسهيل وصول وحدات الكومندوس الى الحدود. ولكن الاسرائيليين شيّدوا بالمقابل تحصينات دفاعية على الاراضي اللبنانية وشقوا أيضا طريقا للوصول الى الحدود. وهكذا تحولّت أطراف جنوب لبنان تدريجيا الى ساحة حرب. وهذا ما دفع مجددا الى قيام حركة نزوح لسكان المنطقة الحدودية. وفي بعض القرى التي اقام فيها المقاتلون الفلسطينيون مراكزهم، حاول الأهالي صدّهم وإبعادهم، ولكن دون جدوى[٤٩].

ثم اندلعت أحداث أيلول الأسود الدامية في الاردن عام ١٩٧٠، فأدّت، أكثر من اتفاق القاهرة، الى اشتباكات ونزاعات عسكرية على الحدود كما في داخل البلاد. أما قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي طُردت من الاردن، فقد اتخذت مقرا لها في بيروت. وقد لحق بها الى لبنان المقاتلون[٥٠] الذين نجوا من القتال وآلاف الفلسطينيين المدنيين الذين لم تتوفر اية احصاءات دقيقة عن عددهم. أما تقديرات مجموع عدد الفلسطينيين في لبنان بعد عام ١٩٧٠ فكانت تتراوح بين مائتي الف ونصف مليون نسمة تقريبا. وفي مطلق الأحوال ازداد بعد مأساة الاردن، عدد الفلسطينيين المؤهلين للقتال في لبنان، كما ازداد عدد الفلسطينيين بصورة عامة. وبالتالي تعززت قاعدة تجنيد المقاتلين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية.

شكلت بيروت من وجهات عديدة قاعدة مثالية لمنظمة التحرير الفلسطينية[٥١]. ففي

٤٨- في أيار ١٩٧٠، و على أثر الاعتداء على قرية شمونة، رد الجيش الاسرائيلي باعتداء على الأراضي اللبنانية. حصل اشتباك مع الجيش اللبناني الذي تكبد خسائر جسيمة. وفي ذات الشهر قامت الجبهة الشعبية باعتداء على باص مدرسي اسرائيلي.

٤٩- بدأ المكتب الثاني بتشكيل حرس للقرى في الجنوب وبتسليح عناصره. ولكن بعد إنتخاب سليمان فرنجية رئيسا في آب ١٩٧٠ جرى الحد سريعا من صلاحيات المكتب الثاني، كما أشير أعلاه.

٥٠- لم تحاول حكومة صائب سلام الجديدة منع سوريا من إبعادهم.

٥١- وصف ادوارد و .سعيد "بيروت كبديل عن فلسطين"، و "المرحلة اللبنانية في تاريخ الحركة القومية

المخيمات الكبيرة الواقعة على شواطىء لبنان تسنّى لها الاستفادة من الاراضي التي تشرف عليها، والتي اعترف لها، بموجب اتفاق القاهرة، بأنها اراض لا سلطة للدولة اللبنانية عليها. كذلك وفرت أجهزة الاتصالات المتقدمة في لبنان خدمات عديدة لأنشطة المنظمة الدبلوماسية والإعلامية. وقد وجدت بين اللبنانيين حلفاء صادقين، أمثال كمال جنبلاط والاحزاب اليسارية، وجموعا غفيرة من المؤيدين لها بين المسلمين. وعلى مستوى القيادة حصل جدال ونقاش مكثف حول النتائج التي ينبغي استخلاصها من أحداث الاردن. وقد توصلوا الى نتيجة مفادها حاجة المنظمة الى أكبر تأييد ممكن وواسع بين سكان البلد المضيف. فالأحزاب الصغيرة لم تكن كافية في هذا المجال، كما أعتبر السياسيون التقليديون في الطوائف الاسلامية، رغم تأييدهم المبدئي للقضية الفلسطينية، فئة لا يمكن الاعتماد عليها، في حال اندلاع نزاع بين المصالح الفلسطينية واللبنانية. لذلك سعت كل منظمة فلسطينية الى توثيق علاقاتها بالأحزاب اللبنانية المتآخية معها: الجبهة الشعبية مع منظمة العمل الشيوعي في لبنان، والجبهة الديمقراطية مع الحزب الشيوعي، والصاعقة مع حزب البعث المؤيد لسوريا، والجبهة العربية للتحرير مع حزب البعث المؤيد للعراق. وقد بدأت حركة فتح باقامة شبكة من المتعاونين معها تضم مجموعات من سكان الأحياء في المدن، الذين كانوا سابقا من أنصار الزعماء المسلمين، والذين استخدمهم المكتب الثاني، كما أشير سابقا. ولكن أهم وسيلة اسهمت في **تعزيز وتوسيع دائرة انصار** منظمة التحرير الفلسطينية كانت دون شك **الدعم المالي**. فالتحويلات المالية التي كانت تصل اليها من الدول العربية المصدرة للنفط وفرت للمنظمة وسائل دعم كافية. وهكذا سعت الى توسيع دائرة أنصارها ومؤيديها في مختلف مناطق البلاد. في طرابلس مثلا، أيّدت معارضي رشيد كرامي، كي مارست ضغطا عليه. وفي صيدا خطفت زعيم السنة فيها، معروف سعد، وابنه مصطفى. ثم أفرج عنهما بعدما أعلنا عن استعدادهما لتأييد القضية الفلسطينية دون تحفظ. وقد جرى تخويف سكان بعض القرى الشيعية الذين اظهروا امتعاضا من تصرفات الفلسطينيين. وفي بيروت الغربية نجحت المنظمة في السيطرة على الخلايا السرية والتغلغل بين أعضائها مستخدمة وسائل وطرق فاعلة جدا، وأهمها **تقديم الدعم المالي وممارسة الضغوط عبر تسليح الفئات والمجموعات المتعاونة معها**. وفي كل مناطق لبنان، حيث كان للمنظمة حضور مباشر او عبر حلفائها، كانت تسود شريعة القوة. فالذي لم يكن يؤيد القضية الفلسطينية عن اقتناع، كان يؤيدها شكلا لأسباب عديدة، أقله في سبيل مصلحته وحفاظا على حياته. وفي كل الأحوال لم يكن أحد يجرؤ على التعبير عن رأيه علنا. أما المجموعات اللبنانية المتحالفة مع المنظمة فكانت مرتبطة بها من

الفلسطينية"، "كأول مرحلة استقلالية حقيقية في التاريخ القومي الفلسطيني". راجع: Edward W. SAID, Palestinians in the Aftermath of Beirut, In: Journal of Palestine Studies, 12(1983)2, p. 5,8.

حيث التمويل او التسليح. وهكذا كان كل نزاع بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية أو مجموعات لبنانية أخرى يتحول، بفضل القوى المتحالفة معها، الى نزاع لبناني داخلي.

كان لسياسة التحالفات التي اتبعتها المنظمات الفلسطينية تأثير جانبي هام. فأكثر "الحلفاء" اقتناعا كانت الاحزاب اليسارية. فزادت قوتها وتعاظم نفوذها بفضل حصولها على الاسلحة والتدريب، وقد تجاوز ذلك وجودها السياسي في البلاد. فاقامة العلاقات الوثيقة بين اليسار اللبناني والفلسطيني كانت لها اهداف واستراتيجيات تجاوزت أكثر مما كانت تطمح اليه منظمة التحرير، وبنوع خاص منظمة فتح. فكانت تطمح الى احداث تغيير مجتمعي وسياسي في لبنان كما في العالم العربي بأسره. أما حركة فتح فكانت تهدف بالدرجة الأولى الى تدعيم مواقعها التي حققتها في لبنان واستخدامها في النضال من أجل فلسطين. ولكن تطرّف المنظمات الفلسطينية واللبنانية الراديكالية جرّت الحركة الفلسطينية الى نزاعات لم تكن تراغب فيها أكثرية الفلسطينيين إطلاقا.

بعد أيلول الاسود بأشهر قليلة، مال ميزان القوى في لبنان كثيرا لصالح الفلسطينيين. فأصبح بمقدورهم تناسي اتفاق القاهرة ومضمونه. ولم يعد بامكان أحد ردعهم عن التدخل بالشؤون اللبنانية الداخلية، والمحظر عليهم في الاتفاق. ولكنهم ومن خلال حلفائهم، تحولوا تدريجيا الى عنصر جوهري في السياسة اللبنانية. وهكذا تمكنوا دون اي عائق من ممارسة حربهم الصغيرة وتوسيعها على الحدود الاسرائيلية والقيام انطلاقا من بيروت بانشطتهم على المستوى العالمي ضد الاهداف الاسرائيلية. لذلك القت الحكومة الاسرائيلية، بعد الاعتداء الذي قامت به فصائل الكومندوس الياباني، بالتعاون مع المنظمة، على مطار اللد في اسرائيل في أيار ١٩٧١، المسؤولية الكاملة على الحكومة اللبنانية. كما حمّلتها المسؤولية عن كل ما تقوم به المنظمة من أنشطة، لأن مركزها وقواعدها في لبنان. وقد ازدادت بعد ذلك عمليات الانتقام الاسرائيلية كثيرا[٥٢]. ففي أيلول عام ١٩٧٢ صدّ الجيش اللبناني مدة ٤٨ ساعة هجوما اسرائيليا. ولم تنسحب القوّات الاسرائيلية الا بعد تدميرها بعض الجسور والقرى. فالسكان الشيعة في الجنوب الذين كانوا في البداية يعارضون المقاتلين الفلسطينيين لحقت بهم وبممتلكاتهم خسائر فادحة بسبب الغارات الاسرائيلية، حملوا الحكومة اللبنانية مسؤولية عدم تحركها والدفاع عنهم. وفي الواقع

٥٢- على أثر عملية "اللد"، قام الاسرائيليون بغارات جوية وبحرية وأرضية ليس فقط على مخيم الفلسطينيين في الرشيدية فحسب، بل أيضا على بلدات لبنانية مثل حاصبيا، ودير العشاير، وتبنين، حيث قتل حوالي ١٥٠ شخصا. وبعد الاعتداء في ميونخ عام ١٩٧٢، لم يهاجم مخيم نهر البارد فقط، بل أيضا مدينة راشيا وعدة قرى في جنوب لبنان.

طلبت الحكومة من المنظمة عدم تعريض السكان للخطر. قبل عرفات بذلك وقرر "تجميد" العمليات. ولكن رفض جورج حبش وأحمد جبريل التقيّد واحترام هذا الوعد تماما. **وفي نهاية عام ١٩٧٢، قررت اسرائيل العمل على ارغام لبنان للقضاء على الفلسطينيين.** فمع بداية عام ١٩٧٣ **جرى تصعيد العمليات الاسرائيلية.** فأغارت وحدات محوقلة من سلاح الطيران ووحدات من البحرية على مخيّمين فلسطينيين قرب مدينة طرابلس. وفي العاشر من نيسان جاءت وحدات كومندوس اسرائيلية عبر البحر الى صيدا وبيروت وهاجمت عددا من الأهداف المختلفة. ومن أهم تلك العمليات كان الدخول الى مساكن ثلاثة من القادة الفلسطينيين البارزين واغتيالهم. وقد تمكن المهاجمون من العودة الى مراكبهم قبل ابلاغ الجيش اللبناني بالأمر. ومثل الغارة الاسرائيلية على مطار بيروت عام ١٩٦٨، أثارت ايضا **"مسألة الهجوم بسيارات مستأجرة"** - كانت وحدات الكومندوس الاسرائيلية تستخدم في عملياتها في بيروت سيارات مستأجرة من قبل عملاء لها موجودين في بيروت - موجة من الاستنكار والامتعاض حتى بين اللبنانيين غير المؤيدين للفلسطينيين. فبينما كانت المظاهرات العنيفة تملأ شوارع بيروت، طالب رئيس الوزارة صائب سلام بإقالة قائد الجيش العماد غانم. ولكن عدم موافقة رئيس الجمهورية على ذلك دفعت برئيس الوزارة الى الاستقالة. وقد استغلت **الجبهة الشعبية** بقيادة حبش هذه الفرصة **لتصعيد الاشتباكات مع الجيش**[٥٣]. وفي الثاني من أيار هاجم الجيش المخيّمات الفلسطينية في بيروت، مما أدّى الى معارك طاحنة[٥٤]. فقوات الجيش التي جرى تحقيرها وابتذاذها مرات عديدة سابقا، قررت فرض وجودها بالقوّة. فألقت القبض على مئات الفلسطينيين خارج المخيّمات، خاصة أعضاء الجبهة الشعبية. وعندما قصف مطار بيروت بالصواريخ انطلاقا من مخيّم برج البراجنة، تدخّل سلاح الطيران وقصف هذا المخيم. **وهكذا جُرّت المنظمات الفلسطينية الى مأزق حرج. ولكن جرى انقاذها، بفضل دعم الدول العربية لها، وخاصة سوريا.** فقد عبرت وحدات من منظمة الصاعقة ومن جيش التحرير الفلسطيني الحدود اللبنانية - السورية واحتلت قسما من جنوب البقاع. كما أن الحكومة السورية اتّهمت لبنان بالمشاركة في مؤامرة دولية هدفها تصفية المقاومة الفلسطينية. فأغلقت حدودها أمام مرور المسافرين ونقل البضائع، ممارسة بذلك ضغطا اقتصاديا قاسيا على تجارة

٥٣- في ١٤ أيار فجرت مستودعات الوقود في مصفاة الزهراني قرب صيدا. وفي ٣٠ نيسان أوقفت عناصر من منظمة فتح في المطار كانوا يحاولون نقل حقائب مليئة بالمتفجرات الى أوروبا. وفي اليوم التالي القي القبض على خمس فدائيين من الجبهة الديمقراطية بالقرب من السفارة الاميريكية، وفي أول أيار خطفت الجبهة الديمقراطية ثلاثة جنود لبنانيين، واتخذتهم كرهائن حتى اطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين.

٥٤- جرى قطع معظم طرق المواصلات بين بيروت الشرقية والمنطقة الخلفية بسبب الاشتباكات حول مخيمات الضواحي الشرقية.

الترانزيت في لبنان.

وبعد أسبوعين من المعارك الطاحنة، حصل تأزيم سياسي مأساوي في قصر الرئاسة. فكان على الرئيس سليمان فرنجية ان يتنقل بطريقة مكوكية بين قاعتين: – في الأولى كان يجلس سفراء مبعوثون من الدول العربية يطالبونه باطلاق الأوامر لوقف النار، وفي الثانية، كان ضباط الجيش يطالبونه باعطائهم مهلة يوم أو يومين، لإنهاء العملية. ولكن فرنجية رضخ اخيرا لضغوط الدول العربية، فأمر بوقف المعارك في الثامن عشر من أيار. على اثر ذلك حصل اتفاق في فندق ملكارت في غرب بيروت أعيد فيه تثبيت مضمون إتفاق القاهرة. فوافق الفلسطينيون على عدم القيام بأي عمليات عبر الحدود مع إسرائيل، وتشكلت لجنة مشتركة من الجيش ومن القيادات الفلسطينية الموحدة لمناقشة ومعالجة كل المسائل العالقة.

أحرز **اتفاق ملكارت**[٥٥]، على الورق، تحسنا بسيطا في اتجاه احترام مصالح الدولة اللبنانية، بفعل تفوّق الجيش نسبيا. ولكنه بقي دون مفعول على الأرض مثل اتفاق القاهرة. فالفريقان كانا يدركان تماما بأن موضوع الخلاف الأساسي بين منطق الكفاح الفلسطيني ضد اسرائيل والمصلحة العليا للدولة اللبنانية لا يمكن التوفيق بينهما. **فبعد الخروج غير الحاسم من "الشوط الأول" عام ١٩٦٩ ومن "الشوط الثاني" عام ١٩٧٣، ساد الاقتناع بحتمية "الشوط الثالث".**

عندئذ بدأ زعماء الاحزاب المسيحية يدركون الخطر الكبير الذي لم يقدّروا حجمه وابعاده خلال مناوراتهم السياسية عام ١٩٦٩ قبيل انتخابات رئاسة الجمهورية. فقد اعتقدوا انهم بانتخاب فرنجية، يأتون برئيس "قوي" بعد الرئيس شارل حلو "الضعيف"، كي يضع حدّا للنفوذ الفلسطيني. ولكنهم إضطروا الى الرضوخ اذ استنتجوا أنه في الوقت الحاسم، ورغم الاوضاع العسكرية الملائمة – كان الرئيس فرنجية ضعيفا مثل الرئيس حلو قبله. وقد تبيّن لهم وللمرة الثانية بأن السياسيين المسلمين القياديين لم يكونوا على استعداد لتحمّل مسؤولية الحكومة في مجابهاتها مع الفلسطينيين. لذلك ساد الاقتناع بينهم بأن قوة الدولة لا تستطيع فرض احترام السيادة اللبنانية ومصالح لبنان. وهكذا بدأوا بتسليح ميليشياتهم وتدريبها أكثر فأكثر. فاشتروا الأسلحة من الاتحاد السوفياتي وبلجكا وبلغاريا، كما تلقوا اسلحة من الاردن ومن السعودية. كذلك حصلوا على دعم من قبل الضباط المسيحيين في الجيش اللبناني، الذين شعروا بمرارة شديدة بسبب حؤول القيادة السياسية عام ١٩٧٣ دون الاستفادة من قدرات الجيش العسكرية التي كانت متوفرة لديه آنذاك، والسماح بالتالي لرجحان ميزان القوى لصالح الفلسطينيين. وهكذا كانت الاسلحة تطلب وتستورد باسم الجيش،

٥٥– راجع النص في: Camille CHAMOUN, Crise au Liban, op.ciot., p.175-184.

وكانت الميليشيات تدفع ثمنها وتستولي عليها، كما كان العسكريون المسيحيون يقومون بتدريب الميليشيات. ومن جهة أخرى، "كانت القيادات الفلسطينية مقتنعة تماما بأن السلطات اللبنانية لن تعرف الاستقرار والهدؤ قبل أن تتمكن من تصفيتهم نهائيا. وقد ثبّت هذا الاقتناع لديهم حلفاؤهم اللبنانيون الراديكاليون"[٥٦]. في تلك الآونة تملكت الاحزاب المسيحية عقدة تصوّر قيام الفلسطينيين واليسار اللبناني بانقلاب سياسي وتسلم الحكم، كما ساد لدى الفلسطينيين الخوف من تكرار مذبحة في لبنان شبيهة بمذبحة أيلول الأسود.

فالوضع الذي كان يقضّ مضجع المسيحيين، أعتبره كمال جنبلاط والاحزاب المتحالفة معه فرصة ملائمة لم يكن بالامكان توفرها، لولا الوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان. وكذلك السياسيون المسلمون المحافظون الذين كانوا يتمنون هزيمة منظمة التحرير عام ١٩٧٣، قبلوا، ليس فقط بسبب اضعاف قواعدها السياسية بفعل سياسة التحالف الفلسطينية، بالأمر الواقع، بل حاولوا ايضا استغلاله لخدمة مصالحها. فلكي لا يشعر الرأي العام الإسلامي بانخسافهم وضعفهم أمام جنبلاط وحلفائه، شكل صائب سلام والمفتي حسن خالد وآخرون جبهة سنيّة، وضمّنوا أهدافها المطالب الاسلامية المتمثلة بالشعار الجديد، "المشاركة". وفي ذات الوقت، شعر الإمام موسى الصدر بقلق بسبب انخراط الشيعة في ميليشيات الاحزاب اليسارية، فعمد الى تأسيس ميليشيا خاصة، قامت حركة فتح بتسليحها وتدريبها.

وبالاختصار، كان جنبلاط والحلف اليساري يأملان بسرعة اندلاع "الشوط الثالث" للمعارك، كي يستولوا على الحكم. بينما كان معظم القادة المسلمون يفكرون بالإيجابيات بالنسبة لمصلحتهم، اذا وقع الشوط الثالث. وفي الوقت نفسه، توقعوا موافقة الطوائف المسيحية على تعديلات أساسية واسعة في مسألة المشاركة في الحكم والمنافع الاقتصادية، كي يتجنبوا المعارك والاشتباكات المقبلة. وهكذا انقسم لبنان الى **ثلاث جبهات سياسية** يميّزها عن بعضها عمليا موقفها من القضية الفلسطينية، **فاقتصرت السياسة اللبنانية على مسألة ردّات الفعل حول نزاع الشرق الاوسط الذي تركز منذ ذلك الحين في لبنان وتمحور حوله**. ثم اندلعت حرب تشرين عام ١٩٧٣ دون أن يشارك فيها لبنان. ولكن خلال تلك الحرب دمّرت إسرائيل أجهزة الرادار على جبل الباروك، التي كانت الحكومة اللبنانية قد وضعتها بتصرف سوريا. وفي كانون الثاني عام ١٩٧٤، عادت إسرائيل مجددا الى ممارسة غاراتها على جنوب لبنان، مما أدّى ايضا الى موجة جديدة من نزوح السكان نحو بيروت. وفي أيار جرى توقيع اتفاق فصل القوات بين سوريا واسرائيل. ولبنان الذي تحمل منذ عام ١٩٧٠ العبء الأكبر للمجابهات الاسرائيلية الفلسطينية، اصبح منذ

٥٦- Kamal S. SALIBI, Crossroads to Civil War, op.cit., p. 178.

تلك الفترة محكوما عليه بتحمّل هذا العبء منفردا. وفي صيف عام ١٩٧٤ زادت شدّة هذه المجابهة. فبينما كانت الجبهة السورية تنعم بهدوء تام، أعلنت منظمة الصاعقة المدعومة من سوريا، وهذا ما يعرفه كل إنسان، بأن المنظمات الفلسطينية لا تقبل اطلاقا بحظر النشاط المسلح انطلاقا من جنوب لبنان. لم يكن ذلك سوى إعلان عن سقوط اتفاق ملكارت. ومن جانبه طالب جنبلاط بنزع سلاح الميليشيات المسيحية، ولكنه لم يطالب اطلاقا بنزع سلاح المنظمات الفلسطينية. وفي تشرين الأول وكانون الأول، سقطت مجددا القنابل الإسرائيلية على بلدات في جنوب لبنان وعلى مخيّم شاتيلا في بيروت. ومرة أخرى دفع الوضع في لبنان الى تفاقم النزاعات العربية حول السياسة التي ينبغي اعتمادها تجاه اسرائيل. في نهاية تشرين الاول قرّر مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط - الى جانب الاعتراف بمنظمة التحرير كممثّل شرعي وحيد للفلسطينيين - عدم عقد أي أتفاق آخر منفصل مع إسرائيل. ولكن في تشرين الثاني أعلن أنور السادات استعداده لعقد اتفاق ثان لفصل القوّات في سيناء (عرف باتفاق سيناء رقم ٢). لم يثر ذلك مشاعر جبهة الرفض فحسب، بل أثار بنوع خاص غضب سوريا واستياءها أيضا. عندئذ لم يكن للسادات الا فكّ التضامن الذي كان قائما مع سوريا في حرب تشرين والعمل في سبيل مصلحة مصر فقط. وهكذا لم يبق للفلسطينيين ولدول جبهة الرفض البعيدة عن حدود اسرائيل، ولكن ايضا لسوريا، الا العمل على ازعاج التقارب الإسرائيلي المصري في مكان واحد ممكن، ألا وهو لبنان.

في كانون الأول ١٩٧٤ وجه بيار الجميّل الى الرئيس فرنجية مذكّرة عبّر فيها عن قلقه بسبب امكانية تحويل لبنان، بفعل سياسة جبهة الرفض، الى فلسطين ثانية. وفي السابع من كانون الثاني ١٩٧٥ التقى الرئيسان السوري واللبناني، أسد وفرنجية، في شتورا. في هذا اللقاء، قدّم الرئيس الأسد **وعدا بالدفاع عن لبنان.** وبنتيجة ذلك فقد لبنان كل منفعة كان يستفيد منها عبر سياسة الحياد للإحتفاظ بدرجة تسمح له بحماية سيادته الخارجية"[٥٧]. أما سيادته الداخلية فكان قد فقدها منذ عام ١٩٦٩.

وبعد مرور اسبوع على هذا اللقاء دمّرت القوّات الاسرائيلية قرية كفرشوبا الحدودية. وفي شهر كانون الثاني أيضا هاجمت وحدات من منظمتين في جبهة الرفض - الجبهة الشعبية وجبهة التحرير العربية - قوات الجيش اللبناني في مناطق عديدة، ومن بينها ثكنة صور. وفي آذار ١٩٧٥، وقع حادث أليم في صيدا، **تداخلت فيه لأول مرة اضطرابات اجتماعية داخلية وتهجّم فلسطيني ضد الحكومة اللبنانية.** سبق ذلك إعطاء رخصة لشركة يابانية باسم "بروتابين" لصيد السمك في عمق

٥٧- Wade R. GORIA, op.cit., p. 178.

البحر، وكانت قد قررت إقامة مركزها في مدينة صيدا، كما عرضت رئاسة مجلس ادارتها على كميل شمعون. ولكن صيادي الأسماك على الشواطىء شعروا بتهديد مصيرهم ووجودهم الاقتصادي من قبل هذه الشركة. فنظموا مظاهرة ضخمة ضد الحكومة، شارك فيها عدد كبير من الفلسطينيين. خلال تلك المظاهرة، أصيب النائب معروف سعد بطلقات نارية، دون أن تعرف اطلاقا هوية مطلقها. عندئذ، دعا جنبلاط الى اضراب عام ضد الحكومة. وبعد وفاة معروف سعد متأثرا بجراحه، تظاهر مجددا في صيدا اللبنانيون والفلسطينيون، ولكن هذه المرة ضد الجيش، كما أتّهم المكتب الثاني بتدبير عملية اغتيال معروف سعد. أثناء تلك المظاهرة قطعت الطريق بين صيدا وصور. وعندما حاول الجيش فتحها، أطلق النار عليه مدنيون مسلحون، كان بينهم عدد من الفلسطينيين. وأسفر ذلك الحادث عن مقتل خمسة جنود واحد عشر مدنيا. عندئذ لم يوجّه كمال جنبلاط وحده التهمة الى الجيش، بل كل الزعماء المسلمين المحافظين أيضا. وأخذوا يطالبون بإعادة تنظيم قيادته. على الأثر، حصلت مظاهرتان في بيروت: واحدة في غربها ضد الجيش، وأخرى في شرقها تأييدا له. وهذا ما دفع الى اتهام الجيش تحوّله الى وسيلة في خدمة نصف سكان لبنان، اي المسيحيين. وهكذا، ولأول مرة، وقف الفلسطينيون، وجنبلاط، والاحزاب المتحالفة معه، وكذلك مجموعة القادة السنة، وان لأسباب مختلفة، ضد الجيش "المسيحي" وأحزاب الطوائف المسيحية. فمسألة شركة بروتايين، **منحت الفلسطينيين فرصة لتحقيق أوسع تحالف كان يمكن أنشاؤه في لبنان.** وهناك حلف آخر أهم كان بإمكانهم انشاؤه خارج البلاد. فعندما أعلن السادات أعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة العالمية، قبلت سوريا عرض عرفات بتشكيل قيادة عليا مشتركة سورية – فلسطينية. وكان ذلك الهدف الرئيسي لجهود حافظ الاسد، الرامية الى تكوين "جبهة شرقية"، تعويضا عن انفصال مصر الفعلي من المجابهة ضد إسرائيل. كانت سوريا تأمل عبر قيام قيادة عليا في الوصول الى ممارسة تأثير أكبر على المنظمات الفلسطينية وبالتالي الى كسب وزن سياسي أقوى في لبنان، خاصة عبر جبهة شرقية فاعلة لا يمكن أن تقوم الا في هذا البلد فقط. ولكن سوريا كانت تتخوّف من استفراد اسرائيل لها بهجوم عبر جنوب لبنان وسهل البقاع بعد إنسحاب مصر من أي تحالف حربي واستبعاد قيام جبهتين للحرب[٥٨]. **فما كانت تطمح اليه سوريا هو تحكمها بالتوتر مع اسرائيل، لتبرهن على ان أية تسوية للسلام في**

٥٨- وصف "ايتامار رابينوفيتش" لبنان كمحمية سورية . راجع: Itamar RABINOVITCH, The Limits of Military Power: Syria's role, in: Edward HALEY and Lewis W. SNIDER (Eds), op.cit. p. 57. وكذلك .... حيث قال: "يمثل لبنان، دون اي شك، أكبر خطر ممكن على نظام أسد. باللغة الجيواستراتيجية، لبنان هو باب مفتوح على سوريا لأنه يجاور كل المنطقة الغربية منها، حيث يوجد مركزها العسكري، والسياسي، والاقتصادي،أي عاصمتها، دمشق، وتجمعها الصناعي الرئيسي في حمص".

نزاع الشرق الاوسط لا يمكن أن يحصل دون سوريا أو ضد سوريا.

لم تكن المفاوضات الاسرائيلية المصرية لتوقيع اتفاق ثان حول سيناء سوى نهاية الآمال التي برزت في مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ بشأن التسوية الشاملة لنزاع الشرق الأوسط. فقد تخوّف الفلسطنيون أكثر من أي وقت مضى، من أن يتضمن سيناريو التسويات الثنائية "حلا" مماثلا لوجودهم في لبنان يذكر بأحداث عام ١٩٧٠ في الاردن. وقد أثارت هذه المفاوضات ايضا لدى المسيحيين اللبنانيين تخوّفا من أن تحل القضية الفلسطينية عبر توطين دائم للفلسطينيين في لبنان، وتحويل بلدهم الى وطن بديل لهم. وقد عبّر عن هذا الاقتناع السياسيون المتخاصمون مع بعضهم، أمثال سليمان فرنجية، وريمون إده. أعتبروا التوطين هو ما تصبو اليه الولايات المتحدة، وخاصة هنري كيسنجر بالذات. فلا الفلسطينيون ولا المسيحيون اللبنانيون كانوا يريدون تحقيق ذلك. فبينما كان الأولون يرفضون، كان الآخرون، الجيش اللبناني والميليشيات المسيحية، يستعدّون، لمجابهة "الخطة الأميريكية" بمعركة نهائية. كما كانوا مقتنعين ايضا بأن الفلسطينيين، والأحزاب اليسارية اللبنانية والمسلمين، يعملون في إطار تنفيذ "المخطط الأميريكي" - حسب مفهومه من قبل المسيحيين - للمعركة، بهدف إقامة دولة فلسطينية لبنانية، ذات أكثرية مسلمة.

كانت تدرك الفئتان وتتخوّف من هجوم أحدهما على الأخرى. فيوم الأحد الواقع في الثالث عشر من نيسان عام ١٩٧٥، حصل حادث أليم أعتبره الفريقان بداية المعارك. وهكذا ومع إعادة فتح قناة السويس في الخامس من حزيران عام ١٩٧٥، كان لبنان قد غرق في خضم حرب ضروس.

٦ - أرض بديلة للمعركة من أجل فلسطين

ابتداء من عام ١٩٧٥، لم يعد لبنان وطنا بديلا للفلسطنيين، بل تحوّل الى ساحة المعركة لحرب بديلة من أجل فلسطين. فحتى عام ١٩٦٧، بقي هذا البلد في ظلّ رياح نزاع الشرق الاوسط، وكان بامكانه تحقيق منافع عديدة منه. ولكن بعد هزيمة حرب الأيام الستة، برزت حركة المقاومة الفلسطينية كقوة سياسية وعسكرية مستقلة. وفي الوقت نفسه، بذلت الدول العربية جهودا مكثفة لمراقبتها واستخدامها لاهدافها الذاتية. جرى تضييق اطار نشاطها تدريجيا. سحقت مجموعات الفدائيين في الأراضي المحتلة سريعا من قبل إسرائيل. وكانت سوريا تراقبهم بحزم وشدة على أراضيها. كما طردوا نهائيا عام ١٩٧٠ من الأراضي الاردنية. ولم يبق لهم الا لبنان ملجأ وقاعدة لعملياتهم. ولكن المحاولات التي قام بها لبنان للسيطرة على منظمة التحرير فشلت عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٣ بفعل الضغوط التي مورست على

الحكم اللبناني من قبل الدول العربية، وبنوع خاص من قبل سوريا. فمبادرات الدول الكبرى التي نشطت بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ اسهمت في تفاقم وتأزيم التوتر في لبنان، حيث كان وجود منظمة التحرير يدفع الى التخفيف أو التصعيد من حدة النزاع بمساعدة كل الفرقاء أصحاب العلاقة.

ونظرا للمصالح الخاصة المتنوعة، لم تجد الدولة اللبنانية دعما أو تأييدا لها لدى أية قوة خارجية. فكل الدول كانت ترى بداية أنهيار الحياد اللبناني ذي المناعة الضعيفة. كما أسهم بعضها في تردي هذه الأوضاع.

لم يبرز آنذاك اي مؤشر على ان **الولايات المتحدة** وضعت "مخططا" للبنان يفرض على الفلسطينيين، كما على المسيحيين. فمنذ عام ١٩٦٩، لم تر الولايات المتحدة اية امكانية للسيطرة الفعلية على الفلسطينيين من قبل الدولة اللبنانية. فالتحول عن البحث في إيجاد حل شامل لنزاع الشرق الاوسط، والانتقال الى **سياسة الخطى الصغيرة** وبالتالي الى **سياسة الاتفاقات الثنائية** بين اسرائيل والدول العربية، التي أطلقها هنري كيسنجر، **أدت الى سلام الأمر الواقع مع سوريا ومصر، ولكنها زادت في خطر نشوب الحرب في لبنان**. فقد انطلق كيسنجر بسياسة تهدف خطوة خطوة الى الحد من خطر اندلاع حرب جديدة وكبيرة في الشرق الاوسط. كما أعتبر مصير الفلسطينيين ولبنان أمرا مؤسفا ولكن أهميته ضعيفة ومحدودة. وكما عرض تجاه أميركا اللاتينية سياسة "التجاهل الايجابي"، اظهر تعاطفا تجاه لبنان ولكنه مارس تجاهه "التجاهل" فقط دون الايجاب. فمن منظور السياسة الاميريكية التي وضع كيسنجر خطوطها العريضة، كان على لبنان لعب دور فقط في حال حصول حرب يتجاوزه خطرها. أما لبنان كبلد بحد ذاته، فلم يكن بشكل اي دور او أهمية بالنسبة للسياسة الاميريكية[٥٩].

وهذا الأمر انطبق ايضا على **الاتحاد السوفياتي**، الذي كان يطالب باستمرار بحل شامل لنزاع الشرق الاوسط من شأنه أيضا تسهيل الوضع في لبنان فقط. ولكن نظرا لصعوبة هذا الامر، كان الاتحاد السوفياتي يدعم سوريا، التي عارضت اقرار حلول جزئية ثنائية برعاية اميريكية[٦٠]. وفي ذات الاتجاه، كان الاتحاد السوفياتي يدعم

٥٩- "لم يكن لبنان يعتبر عاملا مهما في إطار الجهود الاميريكية لاحلال السلام بين إسرائيل والدول العربية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣". راجع: Robert W. STOOKEY, The United States, in: P. Edward HALEY & Lewis W. SNIDER (Eds), op.cit., p. 229. وقد عبر عن استنتاج مماثل "ادوارد عازار" اذ قال: "الولايات المتحدة تتصور سياسة في إطار واسع واقليمي، يلعب لبنان دورا محدودا جدا فيه، هذا اذا ترك له دور". راجع: Edward E. AZAR & Kate SHNAYERSON, United States - Lebanese Relations: A pocketful of paradoxes, in: Edward E. AZAR and al. (Eds), The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or reality ? New York 1984, p.220.

٦٠- James F. COLLINS, The Soviet Union, in: O.Edward HALEY & al.(Eds), op.cit., p. 209 & 211.

احيانا منظمة التحرير واليسار اللبناني مباشرة، وبصورة غير مباشرة، عبر سوريا. ولكن لبنان بحد ذاته كان يمثل، في المفهوم الستاليني، تقسيمات تتجاوز الحد الأدنى، ولا تؤهله ليكون في وضع يستحق الاهمية.

أما إسرائيل فقد أهتمت بلبنان بحكم تحوله الى قاعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. فسياسة الرد العنيف على العمليات الفلسطينية[٦١]، سواء انطلقت من الاراضي اللبنانية او حصلت في أي مكان من العالم، تبررها دائما اسرائيل، بتحميلها الدولة اللبنانية مسؤولية السيطرة على الفلسطينيين. كذلك لم يكن يعلم أحد أكثر وأفضل من الحكومات الإسرائيلية، بعدم أهلية وقدرة لبنان على ذلك. ولكن اسرائيل كانت تبدي ارتياحا ايضا لتزايد أعمال العنف بين الفلسطينيين واللبنانيين لأنها تحدّ من ممارسة عمليات العنف ضدها وعلى حدودها[٦٢]. الا أن شراسة الغارات الإسرائيلية الإنتقامية كانت تتجاوز بكثير حجم عمليات الكومندوس الفلسطينية المحدودة. فبدلا من احترام مبدأ "العين بالعين والسن بالسن"، مارست إسرائيل في لبنان مبدأ التفوّق في إستخدام الوسائل العسكرية والتطرف في ممارسة العنف.

وفي **سوريا** لم تبد اية حكومة من حكوماتها اي تعاطف مع لبنان. فكان من غير المرغوب فيه أن يقوم هذا البلد كدولة مستقلة فعلا، حسب رأي معظم السياسيين السوريين. فسوريا لم تبد اي تقدير اطلاقا لنظام لبنان الديمقراطي الليبرالي ولا لاقتصاده الفوضوي، رغم نجاحه الكبير بالمقارنة مع أقتصادها، ولا لعدم مشاركته في أية معركة عربية حول فلسطين. **فمنذ عام ١٩٦٧ وسوريا تعمل كل ما بوسعها لتحويل لبنان الى أرض مواجهة.** وقد وجدت تدريجيا لذتها وسرورها **في تحريك هذه المواجهة بقدر الامكان على حساب لبنان.** ثم جاء النزاع الفلسطيني اللبناني ليعطي الحكومة السورية ذريعة وامكانية ممارسة تأثيرها ونفوذها على الحركة الفلسطينية من جهة، وعلى أوضاع الحكم الداخلي في لبنان من جهة أخرى. استغلت سوريا هذه الامكانية بحنكة ودهاء ووفقا لحساب مصالحها الخاصة، مستخدمة بذلك وسائل محدودة ولكن دون اي أحترام للمصالح اللبنانية.

أما **الدول العربية الأخرى**، فقد أتفقت منذ عام ١٩٦٩ على تأييد ودعم حرية

٦١- Yehoshafat HARKABI, Arab Strategies and Israel's Response, New York 1977

٦٢- "... إن سياسة إسرائيل الهادفة الى تحميل الحكومة اللبنانية مسؤولية الاعتداءات الفلسطينية انطلاقا من الأراضي اللبنانية، كشفت على أنها غير عملية، كما أسهمت في زيادة التوترات التي أدت الى الحرب الأهلية". راجع: Lewis S. SNIDER & al., Israel, in: P. Edward HALEY & Lewis S. SNIDER (Eds), op. cit., p. 101.

.... وقد أضيف: "فبدلا من مساندة الحكومة، أدت الغارات الاسرائيلية وضرباتها الانتقامية الى إنهيار الحياة السياسية المنظمة في لبنان، من خلال تعريض قوات الجيش للخطر، واستقطاب السياسة اللبنانية، وزيادة عدد اللاجئين الذين لا ماوى لهم". ذات المصدر، ص ١٠٧.

عمل منظمة التحرير الفلسطينية وتحويل لبنان الى أرض مواجهة رئيسية. فدول جبهة الرفض والتصدّي، وبنوع خاص ليبيا والعراق، كانت تقدم الى المنظمات الفلسطينية المال والسلاح. أما المملكة العربية السعودية فكانت تحتقر المنظمات العلمانية اليسارية، الفلسطينية واللبنانية . وتدعم بالتالي السياسيين المسلمين التقليديين وحركة فتح، ولكن ايضا، جزئيا الميليشيات المسيحية. فقط الاردن، كان منذ اندلاع النزاع مع المنظمة عام ١٩٦٨، يقدّم للميليشيات المسيحية مساعدة عسكرية محدودة تقتصر على السلاح. ومثل الدول الكبرى كانت ايضا معظم الدول العربية تهتم بدرجة أولى بالفلسطينيين وبدورهم في نزاع الشرق الاوسط، سواء من حيث التعاطف معهم، او من حيث الارتياح الناتج عن ارتباك المنظمات الفلسطينية بالمشاكل والنزاعات المعقدة في لبنان، والتي لا تترك لها المجال لاحداث شغب واضطرابات في الدول الأخرى. ولكن لبنان بحد ذاته، هذا البلد الأصغر، والأكثر فرادة من نوعه وضعفا بين "البلدان العربية الشقيقة"، لم يشكل بنظرها اية أهمية.

وبالنسبة **للمنظمات الفلسطينية**، لم تكن تفضّل أختيار لبنان مكانا لها، بل الاردن. ولكن لبنان أصبح بحكم الأمر الواقع وبكل بساطة **آخر معقل لهم**[٦٣]. فقد استغلت نقاط الضعف فيه بلا رحمة ولا شفقة. فحسب مفهومها، كل الدول العربية ملزمة بتقديم التضحيات للقضية الفلسطينية – لأنها قضية كل العرب. ولكنها لم تجد أي مانع في فرض ذلك على لبنان وحده. فبعد الكارثة التي ألمت بهم في الاردن، رأوا من الضرورة كسب تأييد قسم من سكان البلد المضيف. اقدموا على ذلك عبر تحالفهم مع اليسار اللبناني والطوائف الاسلامية اللبنانية، وجعلوها مرتبطة بهم، كما أصبحوا هم جزئيا مرتبطين بهم. وهكذا أثاروا عداوة معظم الطوائف المسيحية اللبنانية لهم. وكما سنرى لاحقا، تبيّن أن ما استخلصه الفلسطينيون من الكارثة التي لحقت بهم في الاردن، لم يكن مفيدا لهم كثيرا. فقد انجرّوا الى الكارثة اللبنانية، وجرّوا اللبنانيين معهم الى الكارثة ايضا. أما لبنان فقد وقع في هذه الكارثة بسبب اخطاء الطبقة السياسية. فالسياسة الإجتماعية التعيسة التي اتبعت، جاءت في وقت غير ملائم. فدفعت بسبب العوامل الخارجية، الى تفاقم خطر التوترات الاجتماعية. وقد لعب الزعماء السياسيون في كل الطوائف دورهم التقليدي في الاحتفاظ بالسلطة والنفوذ، في وقت كانت النار قد نشبت داخل البيت اللبناني. فلم يقدر أحد منهم الأخطار الخارجية حق قدرها، فتمسكوا بحياد لا مناعة له في منطقة تعج بالسلاح، وأضعفوا سلطة الدولة ووسائلها المحدودة، في الوقت الذي كانت بأشد الحاجة اليها. لقد أعطوا برهانا ساطعا عن ضعف أهليتهم لصيانة ديمقراطية التوافق والحفاظ عليها في إطار علاقاتهم الخارجية. ولكن يمكن الرهان والتساؤل أيضا، عما اذا كان

٦٣- راجع هنا: Aaron MILLER, op. cit.

لبنان، سيتحول الى مركز نزاع الشرق الاوسط، حتى وإن لم يرتكب زعماؤه تلك الأخطاء. فالأمور كانت تشير - حتى ولو تسنى له حكم أفضل ومتجانس - الى حتمية إنجرافه في هذا النزاع بحكم موقعه الجغرافي. لأن لبنان المسلم سيقف كله تقريبا الى جانب الدول العربية الأخرى. ومن الممكن وقوف لبنان المسيحي الى الجانب الآخر، وذلك دون خوف من تغيير داخلي في توازن الحكم. ولكن يمكن الرهان ايضا على أن حربا أهلية كانت ستنشب حتى وإن لم يكن للبنان أية علاقة بنزاع الشرق الاوسط. في التاريخ تبرز مسائل وافتراضات حول أحداث معينة، لا حاجة ولا مغزى لأي أهتمام بها.

لم يعرف لبنان في سنوات ما قبل الحرب حكما جيدا، أقله في مجال السياسة الأمنية. فالتطورات التي حصلت في المنطقة، سواء الحروب او الجهود في سبيل السلام، انعكست دائما سلبا عليه. فمنذ عام ١٩٦٨، وتمارس حرب فلسطينية إسرائيلية على الأراضي اللبنانية دون توقف. في عام ١٩٦٩ و ١٩٧٣ نشبت نزاعات عنيفة مسلحة يمكن وصفها بحرب بديلة من أجل فلسطين. ولكن لم تحصل في تلك الأثناء اي حرب أهلية داخلية. حتى عندما اندلعت الحرب، وقد اتفق على تحديد تاريخ اندلاعها في ١٣ نيسان عام ١٩٧٥، مرّت شهور عديدة بعدها، قبل أن تتحوّل الحرب فعلا الى حرب أهلية بالمعنى الحصري. ولكن السوابق التاريخية تشير الى أن الحرب الأهلية ليست الا ظاهرة عارضة في نزاع الشرق الأوسط.

الفصل الرابع

حرب مع وجوه عديدة

لا حظّ لبعض البلدان بجيرانهم ولبنان هو احد هذه البلدان. ولكن لا يمكن تغيير ذلك.

وليام ب كواندت

Au lieu de "tout le monde dehors", le Liban se retrouvera avec "tout le monde dedans".

انطوان فتّال

"نظر الزعماء اللبنانيون في وقت ما الى الهيمنة، وغالباً بدعم من الخارج، حينما كان الوضع السياسي يدعو الى التوازن. وقد دفع الطموح الى الهيمنة الى استخدام العنف. وهذا ما اضعف دور الذين يتقنون في لبنان فن الكسب والمتاجرة، ودعم دور الذين يعرفون كيف تستخدم البندقية وهم على استعداد للموت".

وليام ب كواندت

"بكل أسف، لا بدّ من الاستنتاج بان العدالة لا تتحكم في مسار التاريخ، بل شريعة الغاب"

الياس سالم

١ - اطراف النزاع وتطوره (١٩٧٥-١٩٨٨)

"في معظم الحروب الداخلية تختلط بدرجات مختلفة عناصر الحرب الاهلية وعناصر التدخل الخارجي. فعندما تتوفر لدى فرقاء النزاع الاسباب الداخلية، والتعبئة، والامكانيات، يصبح الحديث ممكنا عن حرب اهلية حقيقية او عن ثورة

داخلية. وعندما يُستخدم الاشخاص، وتستغل الدوافع، والاموال والامكانات الاخرى، كوسائل رئيسية في الصراع بين اطراف النزاع، يصبح الحديث عن "حرب بالنيابة"، اي عن نزاع دولي بين قوتين خارجيتين. وينقل النزاع الى ارض بلد ثالث، آخذاً شكل صراع حول مشكلة داخلية فيه. يستغلّ في هذا النزاع جزء من الوسائل والامكانات والاراضي المتوفرة – ان لم تكن كلها – بغية الوصول الى اهداف واستراتيجيات خارجية. وقد تبدو في الواقع اهداف هذه القوى الخارجية متطابقة تماما مع اهداف أهمّ اطراف النزاع الداخليين"[١].

خلال كل مراحل حرب لبنان اختلطت مع بعضها عناصر الحرب الاهلية والحرب بالنيابة. ولكن ما هي درجة هذا الاختلاط؟

هذا ما سنحاول الكشف عنه. اما مسألة توقيت الصراعات والاشتباكات بين فرقاء النزاع الخارجيين او الداخليين فهي مقياس ذو مغزى بالغ الاهمية. حتى عندما كانت تحصل نزاعات متزامنة بين فرقاء مختلفين، كان يفرض احدهم على تلك المرحلة الزمنية طابعه المميّز.

كشفت حرب لبنان عن مشابهات عديدة مع حرب الثلاثين سنة، التي تمثل برأي "كارل دويتش" نموذجاً كلاسيكياً لتداخل النزاعات الداخلية والخارجية التي يصعب التمييز بينها او فصلها عن بعضها. فقد أخذت حرب الثلاثين سنة، في بعض مراحلها، شكل حرب بالنيابة بين فرنسا واسبانيا. فدعمت الاولى الفريق البروتستانتي، والثانية الفريق الكاثوليكي في نزاع كان قد بَدَأَ كصراع ديني في الامبراطورية الرومانية. في نهاية المطاف، بَقِيَ التوزيع الديني في المانيا، وفي اوروبا، دون تغيير يذكر. حصل تخريب ودمار شاسِع في المانيا، وقتل ثلث سكانها. وعرفت اسبانيا هزيمة سياسية كبيرة، ولكنها لم تدمَّر. اما فرنسا فقد خرجت مزدهرة من الحرب، كما وَصَفَ مؤرخوها القرن السابع عشر "بالقرن العظيم في التاريخ الفرنسي"[٢]. فمقاييس التشابه التاريخية ليست كاملة اطلاقاً. في لبنان لم تبدأ الحرب كنزاع بين مجموعات دينية، بل حُوّلت الى ذلك. واذا كانت احدى الدول المجاورة ستشهد ازدهاراً خلال "قرن عظيم من الزمن"، فهذا امر ما زال في حالة الانتظار. وبالتالي بدت نماذج النزاع في لبنان والشرق في نهاية القرن العشرين اكثر تعقيداً من النزاعات في المانيا واوروبا في منتصف القرن السابع عشر. ففرقاء النزاع الداخليين هم مثل الخارجيين اكثر عدداً، وتغيير التحالفات اكثر تواتراً، ولكن وجه الشبه بين الجانبين هو المزج المنفرد لحسابات توازن القوى بصورة يدركها

١- Karl W. DEUTSCH, External involvement in Internal War, in: Harry Eckstein (Ed.), op. cit., p. 102.

٢- ذات المصدر، ص ١٠٣

جيداً اللاعبون الخارجيون، مع درجة الخوفِ العضوي ذي الطابع الديني من قبل عناصر اللعبة في الداخل. ويبرز الشبه ايضاً في فقدان الزعماء السياسيين والدينيين التقليديين السلطة والنفوذ لصالح زعماء المرتزقة.

٢ – اطراف النزاع وزعماؤهم

تقوم السياسة في الشرق الاوسط بدرجة بارزة جداً على الاشخاص. فالاحزاب، وكذلك الميليشيات، تشكل حسب المفهوم الغربي نوعاً من الأيقنة (Iconographie) المفرطة، اذ ان ملامح السلطة والزعامة تبرز عبر الصور والرسوم العديدة للزعماء أكثر ممّا تبرز عبر البيارق او الازياء الموحّدة. الولاء السياسي هو ولاء للاشخاص بدرجة أولى وللمنظمات او البرامج بدرجة ثانية.

اما **سياسة الدول الكبرى**[٣] فتبدو لكثير من العرب مقلقة، لانها تفرض حالها وكأنها مجهولة. يتحدّث الناس عن الولايات المتحدة، وعن الاتحاد السوفياتي، غالباً عن "اجهزة حواسبهم الآلية" التي تدير وتوجّه سياسة الدول الكبرى، كما كان يتخيّل بعض اللبنانيين، حتى المدركين لتطوّرات الاحداث السياسية. فلم تكن تذكر الا نادراً اسماء السياسيين السوفيات، نظراً للموقف الثابت والمستمر لسياسة الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط. اما السياسة الاميريكية فكان ينظر اليها من خلال الاشخاص. مثلاً، تردّد غالباً اسم هنري كيسنجر، الذي يبدو، رغم ابتعاده عن العمل السياسي منذ سنوات عديدة، وكأنه المسيطر الدائم على توجيه السياسة الخارجية في بلاده. فاليه كانت تنسب – وان بحق – عملية توجيه بعض التطوّرات، التي دفعت مصر الى الخروج والانسحاب من الجبهة العربية، – او بغير حق – عملية اعداد "المؤامرة" ضد لبنان. فمصلحة الدول الكبرى في لبنان تعطى أهمية كبيرة من قبل معظم السياسيين اللبنانيين، خاصة مصلحة الولايات المتحدة، التي لا يمكن لها الا ان تكون قد اعدّت مخططات خاصة بكل منطقة من مناطق العالم. تقررها وتنفذها مباشرة، او تعمل على تنفيذها من خلال عناصر أو قوى داخلية في كل منطقة او بلد. فالولايات المتحدة لم تبدأ بلعب دور هام في لبنان الا بعد مرور سبع سنوات على اندلاع الحرب فيه. ولكن لم يكن ذلك عن سابق تصوّر وتصميم. وعندما تبيّن لها ان هذا الدور صعب، انسحبت من حلبة الصراع، كي تهتم بمعركة الانتخابات الرئاسية القادمة آنذاك. ومثلما كان الحال قبل الحرب، بقيت الدول الكبرى ايضاً

٣– عن دور اطراف النزاع غير اللبنانيين، راجع دراسة ملحم شاوول المقتضبة، والمذكورة سابقاً، بالإضافة الى: P. Edward HALEY and Lewis S. SNIDER (Eds), op. cit.: Bassma KODMANI-DARWISH, op. cit.; BENASSAR (Pseudonyme de Gabriel MENASSA), Anatomie d'une guerre et d'une occupation. Evènements du Liban de 1975 à 1978, Paris 1978.

خلال الحرب تدعم فرقاء النزاع، ولكن بطريقة غير مباشرة فقط، من خلال دعمها وتأييدها لممثليها الاقليميين. فتدفعهم احياناً الى ضبط النفس، وتسعى في كل الاحوال الى تجنب حصول صدام مباشر، بين اسرائيل وسوريا.

تحولت **اسرائيل**[٤] الى **احدى أهم اطراف النزاع** في لبنان، منذ ان بدأت حركة المقاومة الفلسطينية بعملياتها الفدائية انطلاقاً منه. فمنذ اكثر من عشرين سنة تقريباً، لم يمر اسبوع دون حصول اشتباكات او غارات عسكرية ضد أهداف على الاراضي اللبنانية بهدف دفع الدولة اللبنانية الى ضرب الفلسطينيين وسحق قواتهم العسكرية. ولكن النتيجة تحولت ودفعت بالفلسطينيين الى تثبيت طاقتهم العسكرية في لبنان. وكذلك منذ عام ١٩٧٦، دفعت بالسوريين الى تثبيت قوتهم العسكرية في لبنان ايضاً. فالى جانب العمليات العسكرية الاسرائيلية المباشرة، كانت تقدم اسرائيل الاسلحة وامكانيات التدريب الى اهم اعداء الفلسطينيين في لبنان، اي الى الميليشيات المسيحية. فقط حكومة الليكود برئاسة "بيغن" ذهبت بعيداً، بضغط من وزير الدفاع "اريال شارون"، الى ممارسة سياسة طموحة بالنسبة للبنان. فبعد التوقيع على اتفاق سلام مع مصر، اعتقدت الحكومة الاسرائيلية، في عام ١٩٨٢، بامكانية القضاء على أصغر جبهة حرب لها مع بلد عربي، من خلال سحق منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وفرض حكومة موالية لها فيه. ولكن عندما فشلت هذه السياسة واضطر شارون الى الاستقالة، عادت اسرائيل الى سياستها السابقة، اي الى الهاء العرب في لبنان بالخلافات الداخلية.

وسوريا[٥] بدورها تحولت الى **أهم منافس اقليمي لاسرائيل** سواء في الشرق الاوسط او في لبنان، وخاصة منذ ابتعاد مصر عن ساحة الصراع. وهكذا مثلما اتسمت سياسة اسرائيل تجاه لبنان بطابع سياسة أشخاص، منذ عهد بيغن وشارون، كذلك اتسمت سياسة سوريا في لبنان الى حدّ كبير جداً بسياسة شخص واحد،ألا وهو حافظ أسد. بدأ هذا الرجل عام ١٩٦٦ مشاركته في السلطة، ولكنه منذ عام ١٩٧٠

٤- حول سياسة اسرائيل تجاه لبنان، راجع: Itamar RABINOVITCH, The War for Lebanon, op.cit.; Ze'ev SCHIFF and Ehud YA'ARI, Israel's Lebanon War, London and Sydney 1984; John BULLOCH, Final Conflict. The War in the Lebanon, London 1983; Yair EVRON, War and Intervention in Lebanon. The Israel-Syrian deterrence dialogue, Baltimore 1987; Avner YANIV, Dilemmas of Security. Politics, Strategy and the Israeli experience in Lebanon, New York and Oxford 1987.

٥- راجع هنا: Nikolas VAN DAM, The Struggle for Power in Syria, op.cit.; Moshe MA'OZ and Avner YANIV (Eds), op. cit.; Adeed DAWISHA, Syria and the Lebanese crisis, London and Basingstoke 1980; Annie LAURENT et Antoine BASBOUS, Guerres secrèrtes au Liban, Paris 1987; Idem, Le Liban et son voisinage, Thèse, Paris 1986.

حتى اليوم يحتكرها وحده. فقد عايش عهود عدد من الرؤساء الاميركيين من نيكسون الى كلينتون، والامناء العامّين للحزب الشيوعي من بريجنيف الى غورباتشوف، والرؤساء المصريين من عبد الناصر الى مبارك، ورؤساء الحكومات الاسرائيلية من غولدا مائير الى شامير ورابين. هذا البقاء غير المألوف مدة طويلة من الزمن في الحكم في منطقة الشرق الاوسط – فقط الملك حسين حكم مدة أطول – ارتبط ايضاً بطابع الاستقرار غير المألوف والمثابرة في متابعة اهداف السياسة الخارجية. حافظ أسد هو اول رئيس سوري، ينتمي الى أقلية منشقة عن الاسلام، اي الى طائفة العلويين. فهؤلاء، كالدروز، اخذوا، منذ منتصف الخمسينات، يبحثون عن تفوّق اجتماعي وسياسي، خاصة في مؤسستين، ألا وهما: الجيش وحزب البعث. فالجيش يوفر لأولاد المزارعين والطبقة الصغيرة في المقاطعات السورية فرصة جيّدة للترقي الاجتماعي. وحزب البعث يجتذب أتباع الاقليات بفضل عقيدته العلمانية. في عام ١٩٦٣، وعلى اثر انقلاب سياسي، تسلم حزب البعث الحكم في سوريا. وفي عام ١٩٦٦، سيطر على الحكم الجناح العسكري، وبنوع خاص العلويّون والدروز. وفي عام ١٩٧٠، فرض حافظ أسد نفسه ضد خصمه –العلوي ايضاً– صلاح جديد. ففي اجهزة الحكم، يعتمد هذا الرجل، أي أسد، الى حدّ بعيد على افراد طائفته الذين يشكلون وحدات خاصة مسلّحة ومدرّبة تدريباً متفوّقاً ومميّزاً، بالاضافة الى اعتماده على وحدة من المدرّعات ترابط باستمرار في دمشق، واجهزة الاستخبارات تتألف بمعظمها من العلويين. وقد عيّن في مختلف المراكز الحسّاسة اعضاء من أسرته. وهكذا لم يعد مستغرباً على الاطلاق، ان توجّه له المعارضة تهمة إضفاء "الطابع العلوي" على النظام، وذلك لتعبئة الأكثرية السنيّة في سوريا ضده وضد الاقلية المنشقة عن الاسلام التي يمثلها. ولكن حافظ أسد قاوم دائماً هذا النوع من الاتهامات بسياسة يعقوبية. فلم يترك المجال لاحد اطلاقاً كي يزايد عليه في اطار العلمانية والقومية العربية. **فهو لا يعمل لسياسة علوية اطلاقاً، بل لسياسة سوريا الكبرى العربية**[٦]. العقيدة البعثية الارثوذكسية تقول بوجود دول

٦- راجع بنوع خاص: Gudrun KRÄMER, Arabismus und Nationalstaatlichkeit: Syrien als nahöstliche Regionalmacht, Ebenhausen (Stiftung Wissenschaft und Politik) 1987.
ذكر كريم بقرادوني أقوالا مميّزة عن لسان حافظ أسد: "تختلف سوريا عن كل الدول العربية الأخرى... نحن نجسّد دعوة القومية العربية وكل ما هو عربي هو نحن. نحن نتميّز بقومية عربية تدخلية. لا يمكن تصوّر أية وحدة عربية دون سوريا، ولا أي حرب دونها كذلك. فلو كانت لنا حدود مشتركة مع مصر، لدخل اليها حتما جيشنا بعد زيارة السادات الى القدس... سوريا هي عقدة المشكلة ومفتاح الحل في الشرق الأوسط". راجع كريم بقرادوني، السلام المفقود – عهد الياس سركيس (١٩٧٦ – ١٩٨٢)، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٤، ص ٧٨.
وعن شخصية أسد يراجع: Patrick SEALE, Assad of Syria. The struggle for the Middle East. London 1988.

عربية مختلفة، ولكن بشعب عربي واحد فقط. فالسوريون واللبنانيون، وكذلك الفلسطينيون ايضاً، ينتمون بالنتيجة الى ذات الشعب. فأي مبدأ يشدد على أمن الدولة، بمعزل عن الفلسطينيين، سواء في سوريا، او في لبنان، هو مرفوض تماماً. اسرائيل هي العدوّ الرئيسي وهكذا تبدو سياسة حافظ أسد منذ عام ١٩٧٠ واقعية. فالمواجهات العسكرية التي لا يمكن كسب شيء منها، لا يعيرها اي اهتمام. بالاشتراك مع مصر، قام حافظ أسد عام ١٩٧٣ بحرب تشرين التي كشفت لأول مرة عن ان القوات العربية بلغت تقريباً مستوىً متوازياً من الامكانيات. ومنذ ذلك الحين يشدّد دائماً على ضرورة بلوغ العالم العربي توازناً عسكرياً مع اسرائيل قبل الوصول الى مفاوضات جدّية حول فلسطين. والدليل على ذلك -عكس موقف جبهة الرفض والتصدي- يبرز في عدم رفضه المبدئي للحلول التي يجري التفاوض حولها. فقبل مثلاً باتفاق فصل القوّات على جبهة الجولان، ولكنه بالتالي لا يأمل خيراً على الاطلاق من الخطى نحو السلام التي تترك المشكلة الفلسطينية دون حل، اي انه يرفض سياسة السادات. وهكذا جرى عزل سوريا عبر اتفاق سيناء الثاني، وبنوع خاص عبر اتفاق كامب دافيد. فقد ضعف وزنها كثيراً تجاه اسرائيل. واصبح الفلسطينيون في لبنان، ولبنان بالذات، اكثر اهمية بنظره. وكما أشير سابقاً، لقد عمل حافظ أسد كل ما بوسعه حتى عام ١٩٧٥، كي يحوّل لبنان الى ارض مجابهة مع اسرائيل، ولم يكن ذلك فقط عبر الحصار الاقتصادي الذي دام أشهراً عديدة عام ١٩٧٣، والذي بقي قائماً حتى بعد ان توصلت الحكومة اللبنانية الى اتفاق ملكارت مع الفلسطينيين. لقد كان على لبنان ان يقبل بهيمنة سوريا في "الجبهة الشرقية" ضد اسرائيل، وكذلك ايضاً بهيمنتها على الفلسطينيين، كما اضطر هؤلاء الى قبول هيمنة الحكم السوري عليهم داخل سوريا. على كل حال، لم يكن حافظ أسد مستعداً للمخاطرة بجرّه الى حرب مع اسرائيل بفعل نشاط الفلسطينيين غير الخاضعين لارادته، خاصة في وقت لم يكن يعتبره مناسباً أو ملائماً. وبالمقابل، كان الفلسطينيون[٧] الخاضعون لمشيئته يعبّرون بوضوح تام، عن ان السلام غير ممكن دون سوريا، كما كانوا يشدّدون على ضرورة تعزيز ودعم الموقف السوري في المفاوضات. وبالاختصار، لم تعمل سوريا لتسهيل سيطرة الدولة اللبنانية على منظمة التحرير ولا لمساعدة منظمة التحرير في السيطرة على الدولة اللبنانية، بل عملت لفرض سيطرتها ونفوذها على الفريقين عبر "توازن الضعف" في لبنان. وسيبيّن لاحقاً كيف سعت سوريا منذ عام ١٩٧٥ الى تحقيق هذا الهدف بمثابرة كبيرة وعناد شديد. فقد لعب حافظ أسد ذلك الدور الذي لعبه الكردينال ريشاليو في

٧- السيطرة السورية على الحركة الفلسطينية كانت في البداية مطلب منظمة الصاعقة ووحدات جيش التحرير الفلسطيني. ولكن الهدف من ذلك كان وضع يد سوريا على المنظمات الرئيسية، التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

حرب الثلاثين سنة، اي دور السياسي البارد، صاحب النفوذ السياسي، والإكثر نجاحاً حتى الآن. ولكن السؤال حول ما اذا كـان النجـاح النهـائي سيحالفه دائمـا، ومـا زال حتى الآن مطروحاً.

الى جانب سوريا، تدخلت كل من ليبيا، ومصر، والعراق، في الـنزاع فـي لبنـان، ولكن بدور محدود. برزت ليبيا كالمساعد الرئيسي للمنظمات الفلسـطينية المشـاركة في جبهة الرفض، ولبعض الميليشيات اللبنانية ايضاً. وحـاولت بالتـالي التوسـط فـي النزاعات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. اما **مصر** السادات، التـي استـاعت من معارضة سوريا لسياسة السلام، فأيّدت في الـنزاع اللبنـاني الاحـزاب المعارضـة لسياسة سوريا، الميليشيات المسيحية اولا، ثم الفلسطينيين، وذلك كي تبتعد تماماً، بعد توقيع معاهدة كامب دايفيد عن الساحة اللبنانية. ومن جهـة أخرى كـان نظـام البعـث العراقـي فـي نـزاع مرير منـذ الستينات مـع البعـث السـوري. فقيـادة الحـزب التـي يضطهدها حزب البعث في سوريا، تقيم حتى اليوم في العراق. وحتـى بدايـة الحـرب الايرانية-العراقية كان العراق يؤيّد اعداء سوريا في لبنان. ومنذ اعلان وقف اطلاق النار في حرب الخليج عام ١٩٨٨، عادت هذه السياسة الى سابق عهدها.

اما المنظمات الفلسـطينية[٨] وبرامجهـا المجتمعيـة والسياسـية المختلفـة، فقد كـانت سبب اندلاع النزاع في لبنان، وبالتالي اهم عنصر في هذا النزاع.

حاولت اسرائيل سحقها. وقد سـعت القوى السياسـية اللبنانيـة، خاصـة الاحـزاب السياسية المسيحية، الى اضعافهـا عسـكرياً ونـزع سـلاحها. كمـا سـعت سـوريا الـى السيطرة عليها. اتسمت علاقاتها مع إسرائيل كما مـع المجموعـات اللبنانيـة القوميـة، بالعداء المفتوح. فاسرائيل كانت دائماً العدّو الرئيسي، والقوميون اللبنـانيون هـم فـي افضل الحالات "انعزاليون"، يحاولون بصراعهم المشترك التنصل من العرب، كمـا يوصفون في اسوأ الحالات بالمتعاونين مع دولة العدوّ. اما علاقاتها مع سـوريا فهـي اكثر تعقيداً. من جهة كانت سـوريا اهم حليـف لهـا، وحاميهـا، والدولـة التـي تمدهـا بالسلاح والذخيرة. ومن جهة اخرى، شكلت سوريا اخطر تهديد لاسـتقلالية السياسـة الفلسطينية. ففي مراحل مختلفة من الحرب وقف احياناً الفلسطينيون والسوريون معـاً في خندق واحد، كما وقفوا احياناً أخرى ضد بعضهـم. وفـي النهايـة حصـل صـراع مرير أدّى الى معارك طاحنة بين الفلسطينيين انفسـهم، نتيجـة لخلافهـم حـول مسـألة علاقاتهم مع سـوريا. وكذلـك العلاقـات بيـن مختلـف المنظمـات الفلسـطينية لـم تكـن بسيطة اطلاقاً. فمنظمـة **الصاعقـة** أيّدت دون ايّ تحفظ السياسـة السـورية، و**جبهـة التحرير العربية** ايّدت السياسة العراقية. امـا الجبهتـان الشـعبية والديمقراطيـة فكانتـا

٨- في هذا الصدد، راجع: ادوارد و. سعيد، المصدر المذكور.

تتمتعان بتأييدٍ ليبي. فقد رفضنا دائماً، وبصورة قاطعة، المفاوضات حول قيام دولة فلسطينية على جزء من ارض فلسطين. ففي السنوات الاولى من الحرب شدّدنا اواصر التحالف الوثيق مع المنظمات اليسارية اللبنانية. اما هدفهما المعلن فكان الثورة في لبنان واقامة نظام تقدمي مناضل كخطوة اولى على طريق اعادة التغيير الجذري في العالم العربي بكامله. اما منظمة فتح، اقوى المنظمات الفلسطينية، فكانت بالفعل اكثر اعتدالا في اهدافها سواء بالنسبة لفلسطين كما بالنسبة للبنان. قبل اندلاع حرب لبنان، قامت بخطوة هامة هدفها المطالبة بدولة علمانية على كامل الاراضي الفلسطينية، كما قبلت باقامة دولة فلسطينية على جزء من اراضي فلسطين. وعندما اعلنت رفضها "لسياسة الخطى الصغيرة" وللاتفاقات الثنائية مع اسرائيل، لم تفعل ذلك لانها تعارض مبدئياً الحلول التي يمكن ان تؤدي اليها المفاوضات. كانت راضية تماماً عن المواقف والمكتسبات التي حققتها في لبنان في منتصف السبعينات والتي مكنتها من اظهار قوتها العسكرية على الحدود الاسرائيلية. وقد اعتقدت انها بذلك تستطيع، في اطار استقلالها التام عن الحكومة اللبنانية المستضعفة، دعم أنشطتها السياسية والدبلوماسية، التي بلغت ذروة النجاح عام ١٩٧٤ في مؤتمر القمة العربي، وفي خطاب عرفات الذي القاه امام الجمعية العامة للامم المتحدة. ولكن هذا الكسب المبدئي والمعنوي، بقطع النظر عن مركز نفوذها في لبنان، لم يعطها اطلاقاً اية حصانة تجاه محاولة القيام بانقلاب في لبنان بهدف تشكيل حكومة لا تساندها شكلياً فحسب، بل تدعمها عملياً من خلال تشكيل حكومة ترتبط بها مباشرة. ففي السنوات الاولى من الحرب، تأرجحت حركة فتح، ومعها القيادة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بين سياسة الدفاع عمّا احرزته من قوة ونفوذ، وبين الدعم الفعلي الذي يمكن الحصول عليه من خلال تغيير السلطة في لبنان.

انضوت مختلف المنظمات الفلسطينية، رغم تنوعها وتبايناتها، تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية[٩]، التي تضم مجلساً شبيهاً بمجلس النواب، وهو المجلس القومي الفلسطيني، ولجنة تنفيذية مشتركة. وفي كليهما، تتمتع حركة فتح بالاكثرية التي سعت دائماً، وخلال سنوات عديدة، الى اتخاذ القرارات بشأن القضايا الهامة بالاعتماد على مبدأ التوافق بغية الحفاظ على وحدة الحركة الفلسطينية. ولكن لمبدأ التوافق في الدول القائمة، طابع محافظ، يفرض تقديم تنازلات للأقليات المتشددة. اما

٩- عن منظمة التحرير، راجع بنوع خاص: Rainer BÜREN, Ein palästinensischer Teilstaat? Zur internen, regionalen und internationalen Dimension der Palästinafrage, Baden-Baden 1982; Naveed AHMED, The Lebanese Crisis: The role of the PLO, In: Pakistan Horizon, 29(1976), p.31-46; Dunia NAHAS, L'évolution des organisations palestiniennes, in: Travaux et Jours, 52(1974), p.77-99.

بالنسبة لمنظمة التحرير، فقد اخذ هذا المبدأ طابعاً جذرياً، لان الاقلّيات المناضلة تستطيع ايضاً ان تعمل باستقلال خاص عن الاكثرية، كما تميل الاقليات المعتدلة الى القبول بالتنازلات التي ترفضها الاقليات المناضلة. وهذا ما كان معتمداً. وهناك تأثير مشابه برز في تحالف منظمة التحرير الفلسطينية مع منظمات اليسار اللبنانية. ففي مراحل حاسمة من الحرب اضطرت منظمة التحرير الى تأييد رغبات حلفائها بطريقة لا تتفق تماماً مع عملها لمصلحتها الذاتية.

ولكن السياسة الفلسطينية كانت تعتبر الى حدّ بعيد ايضاً سياسة مرتبطة بشخص واحد فقط. فمنذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن، ورغم كل المآسي والهزائم التي حلّت بالفلسطينيين، بقي **ياسر عرفات الرجل الاقوى داخل المنظمة**. يبدو من الصعب جداً بنظر الرأي العام الغربي فهم او ادراك قوة السحر التي يجسدها عرفات ويمارسها بدون شك على شعبه، سواء على الذين صمدوا وبقوا في فلسطين، او على الذين يعيشون في المنفى، على الفئة المثقفة، او على الطبقة العادية البسيطة. ويعود الفضل بذلك الى ترابط المزايا التي لا يمكن غالباً جمعها والحفاظ عليها. فعرفات ناضل منذ أكثر من نصف قرن دون ارتكاب اي خطأ في سبيل قضيته. فبينما لم يصحُ عبد الناصر اطلاقاً من هزيمة عام ١٩٦٧، كان ياسر عرفات دائماً يخرج ويعود بثقة وشجاعة الى الواجهة، رغم الضربات والمآسي الاليمة والمدمّرة التي انزلت بالفلسطينيين. ففي علاقاته مع شعبه، يتصرف بكثير من العطف والحنان وبمشاركة جذّابة، تبرزه كقائد جدير بالثقة والاحترام، حتى وان كانت مواقفه وسياسته صعبة الادراك من قبل انصاره. اما علاقته مع السياسيين فتتّسم بالمرونة التي تتجاوز حدود الوقاحة. ولا يعتبر هذا الموقف غير مألوف في اطار الاوضاع السياسية القائمة في الشرق الأوسط. فعرفات يعانق الاصدقاء مثلما يعانق ألدّ الأعداء. يُطمّن اليوم هذا وغداً ذاك، عندما يعتبرذلك ضرورياً لخدمة قضيته. "السياسة في الشرق الاوسط هي مثل مشهد من الرمال المتحركة، فلا يعرف أحد اتجاهها. فالذي يريد البلوغ الى هدفه، يستطيع ان يسير في خط مستقيم او على طرق متعرّجة. ولكن لا يسمح له بالمرور تحت كثيب من الرمال"[١٠]. فعلى ملاحظة ابداها احد اعدائه، بانه أكبر كذّاب في الشرق، أجاب عرفات: "ان أكون أكبر كذّاب في المنطقة، هذا امر لا اعرفه. ولكن اذا كان من الضروري القضاء على بعض الناس في سبيل قضيتي، فلماذا لا أكذب لتحقيق ذلك؟". كل شئ يشير الى انه لولا المرونة التي يتحلّى بها عرفات، لكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد وقعت منذ زمن طويل في فخّ صراعات الهيمنة العربية. ولكنها تمكنت من الصمود بفضل الاستعداد الذي تبديه اكثرية الفلسطينيين لتأييد ياسر عرفات واعطائه الثقة، رغم تحولاته السياسية التي

١٠- مقابلة مع المؤلف ١٩٧٩

تبدو محيّرة ايضاً. فزعامته السياسية لا نزاع عليها، وقيادة فتح متجانسة.

في منظمة التحرير يمثل **جورج حبش** وحده تياراً سياسياً معاكساً، ويستقطب حوله عدداً كبيراً من الأنصار. ولكن انتماء حبش دينياً الى طائفة الروم الارثوذكس الأقلية، لا تسمح له بإزاحة عرفات عن مركز الزعامة الفلسطينية، رغم ان الانتماء الطائفي لا يلعب دوراً كبيراً داخل منظمة التحرير. فتأثير هذه الظاهرة محدود جداً بالمقارنة مع النظام السياسي اللبناني. وكذلك زعماء الفصائل الفلسطينية الاخرى المرتبطة بأنظمة عربية معيّنة لا يشكلون اية منافسة تذكر لزعيم منظمة التحرير. وكل محاولة من هذا النوع لإبعاد عرفات عن هذه الزعامة، كانت تفشل وتنتهي في حمام من الدم بين الفصائل الفلسطينية.

ان تكاثر اعداد هذه الفصائل، وقواتها المسلّحة ومصالحها المتباينة، أدّى غالباً، ورغم الاكثرية الواضحة التي تمثلها حركة فتح، الى عدم تمكن منظمة التحرير من اتخاذ قرار سياسي بالاجماع، او على الاقلّ في حالات عديدة، من تنسيق اعمالها العسكرية.

الاحزاب والمنظمات اللبنانية المتحالفة مع الفلسطينيين تجمّعت وشكّلت بزعامة كمال جنبلاط ما يسمّى "**بالحركة الوطنية**"التي تألفت كما اشير سابقاً، من الاحزاب اليسارية اللبنانية، مثل الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة جنبلاط، وحزب البعث المؤيد لسوريا، وحزب البعث المؤيد للعراق، والحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، والحزب القومي السوري الاجتماعي، وقد ضمّ هذا الاخير، منذ مدّة طويلة، ميليشيا عسكرية مدرّبة ومنتظمة شاركت منذ البداية في الحرب. اما الحزب التقدمي الاشتراكي فقد انشأ ميليشيا في جبل الشوف الدرزي. كانت تعمل في البداية على حماية القرى، الاّ انها، ابتداءً من عام ١٩٧٨، تحوّلت الى قوّات ضاربة. وحزب البعث المؤيد لسوريا يرتبط مباشرة بمنظمة الصاعقة، وكذلك يرتبط حزب البعث المؤيد للعراق بجبهة التحرير العربية. وقد تحالف الحزب الشيوعي مع الجبهة الديمقراطية، ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان مع الجبهة الشعبية بزعامة جورج حبش. من الناحية العسكرية، جرى دمج الاحزاب اللبنانية الاربعة مع المنظمات الفلسطينية. اضافة الى ذلك، ضمّت الحركة الوطنية عدداً من المنظمات الصغيرة التي كانت قائمة على تقليد السياسة الناصرية، مثل المنظمة الشعبية الناصرية في صيدا بزعامة مصطفى سعد، نجل النائب معروف سعد الذي أغتيل عام ١٩٧٣، و"حركة ٢٤ تشرين" في طرابلس بزعامة فاروق المقدّم، احد منافسي رشيد كرامي محلياً. وكانت تقوم في بيروت أكثر من اربع منظمات

ناصرية[١١]، اهمها حركة الناصريين المستقلين وميليشياتها المعروفة باسم "المرابطون"، التي لعبت دوراً في الحرب بزعامة ابراهيم قليلات الذي كان عام ١٩٥٨ احد افراد الميليشيا التابعة لصائب سلام، ثم "استخدمه" المكتب الثاني في العهد الشهابي. ولكنه تحالف مع حركة فتح بعد عام ١٩٧٠ واصبح احد الزعماء الشعبيين لدى السنّة. فقد مدّت حركة فتح المرابطون بالسلاح، وأمّنت لهم التدريب والتمويل[١٢]، وجعلتهم أهمّ قوّة لبنانية حليفة وضاربة تابعة لها.

التحالفات التي كُشف عنها بين المنظمات المنضوية تحت اسم الحركة الوطنية والفصائل الفلسطينية، أبرزت قوة الترابط بين فرقاء النزاع في لبنان والفلسطينيين[١٣]. فالتمويل الضخم الذي كانت تؤمنه لهم منظمة التحرير، والسلاح الذي كانت تمدّهم به، دعّم بقوة، خاصة بالنسبة للمرابطون، هذا الارتباط الوثيق، وبالأخصّ في المجال العسكري[١٤]. كان هذا الوضع قائماً في المراحل الاولى من الحرب، ولكن تمكنت فيما بعد بعض الاحزاب والميليشيات من الحصول على دعم من بعض الدول العربية.

برزت الاهمية السياسية للحركة الوطنية في بداية الحرب بفعل تفوّقها العسكري، وبفضل شخصية كمال جنبلاط بالذات[١٥]، الذي نجح في انشاء تحالف بين فئات

١١- التنظيم الناصري / اتحاد قوى الشعب العامل (كمال شاتيلا ونجاح واكيم)؛ الاتحاد العربي الاشتراكي (كمال يونس)؛ التنظيم الناصري – الحركة التصحيحية (عصام عرب)؛ الناصريون المستقلون (ابراهيم قليلات).

١٢- ما هو الدور الذي لعبه التمويل في انشاء الميليشيات؟ هذا ما يكشف عنه وجود حوالي ٤٠٪ من المقاتلين الشيعة في تنظيم "المرابطون" ذي التوجيه السياسي "السنّي"، وذلك لأن أجور ومرتبات الميليشيات كانت تجتذب الشيعة أكثر من السنة.

١٣- Selim Accaoui & Magida Salman, Comprendre le Liban, Paris 1976
جاء في هذا الكتاب من وجهة نظر اليسار: "... تلعب المقاومة الفلسطينية دوراً عسكرياً متفوّقاً... لا يمكن اتخاذ ايّ قرار عسكري هامّ دون موافقة مختلف المنظمات الفلسطينية عليه" (ص ٣٩)؛ "... ترتبط المنظمات اللبنانية واقعيا بالمقاومة الفلسطينية"(ص ٤٦).

١٤- "سياسة عدم التدخل التي اتبعتها حركة فتح، قادت الى تدعيم منظمة لبنانية غير عسكرية ولكنها موجهة مباشرة من قبل الفلسطينيين. انها منظمة "المرابطون" التي شاركت في معارك المناطق "الساخنة" من بيروت. وفي المعارك الحاسمة كان مقاتلو حركة فتح ينضمّون الى صفوف المرابطون ويحاربون تحت غطاء سياسي لبناني، وذلك للحفاظ على "الطابع" اللبناني الخاص للنزاع . ذات المرجع ص ٥٣.

١٥_ راجع سيرة حياته : Philippe LAPOUSTERLE, Kamal JOUMBLATT, Pour le Liban, Paris 1978.
وقد وصفه ايضا بالتفصيل كريم بقرادوني في مؤلفه المذكور، ص ١٥ وما يليها. عن الحركة الوطنية، راجع: Aziz AL-AZMEH, The Progressive Forces, in: Roger OWEN (Ed.), op.cit., p. 59-72: Merip Report No.61: "The Lebanese National Movement" يضمّ هذا التقرير مقابلات مع فوّاز طرابلسي (من منظمة العمل الشيوعي في لبنان)، وعبدالله سيّدي (من الحزب القومي السوري الاجتماعي)، بالاضافة الى برنامج جبهة الوطنيين المسيحيين.

متنافرة. فجمع اليسار المتمثل بالحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، كما جمع اليسار القومي المتمثل بالبعث، والناصريين ذوي المفاهيم الغامضة، والفاشيين من انصار الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي تحول الى اليسار. وقد شكل من كل هؤلاء فريقاً قوياً رمى بكل ثقله في بداية الحرب الأهلية. فجنبلاط كان الشخصية الأكثر تعقيداً في لبنان. فدوره الوراثي كزعيم لأكبر عشيرة درزية، أمّن له تأييداً غير مشروط من قبل طائفة صغيرة ولكنها متضامنة كثيراً. وفي الوقت ذاته، كان نظام الميثاق الوطني يسدّ الطريق على زعيم الدروز الى مناصب الدولة العليا، التي كان يطمح اليها[١٦]. لقد تأثر هذا الرجل بتيارات فكرية مختلفة. فتربيته المسيحية جعلته خلال مدّة طويلة من الزمن يميل الى الدين المسيحي. وقراءاته الواسعة جعلته أكثر اطلاعاً ومعرفة بالمفاهيم البريطانية والفرنسية حول اشتراكية الديمقراطية، واعجابه بعبد الناصر جعله يتحوّل - ولكن باعتدال - الى القومية العربية، واكتشافه للروحانية الهندية دفعته الى الممارسات التأملية. برز جنبلاط في عهد فؤاد شهاب كرجل اصلاح ملتزم، الا انه اعتبر لاحقاً الحركة الاصلاحية الشهابية غير كافية، وطالب بالثورة، ولكن برنامج الحركة الوطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بقيَ من حيث المضمون مليئاً بالتناقضات. فقد اكتفى فقط بطرح بعض الآراء الممهدة لقيام دولة اشتراكية. فصاحب الاملاك الكبيرة والصناعي كان يقود الاضرابات والمظاهرات العمّالية. وحامل جائزة لينين كان يترك الفلاحين يأتون لتقبيل يديه. والإشتراكي الارستقراطي كان يتحدّث باحتقار عن البورجوازية. فعبر كل التناقضات التي كان يجسدها وبفضلها، نجح جنبلاط في تكوين حركة سياسية لم تكن تطمح الى احداث تغييرات في توزيع السلطة اللبنانية، بل الى قيام جمهورية علمانية لا علاقة لها بالطوائف الدينية. ولم يكن هناك اي شكّ على الاطلاق بطموحه الى رئاسة هذه الجمهورية. لذلك بدا له التحالف مع الفلسطينيين وقوّاتهم المسلحة، فرصة تاريخية فريدة من نوعها. لم يحاول الاستفادة منها فحسب، بل عمل كل ما بوسعه ايضا كي يدير دفتها ويوجّهها كما يشاء.

ولكن كمال جنبلاط قُتل عام ١٩٧٧. فخلفه ابنه وليد، لا كزعيم للدروز فحسب، بل ايضاً كرئيس للحزب التقدمي الاشتراكي والحركة الوطنية. وهذا الامر لا يعبّر كثيراً عن علاقة الأب بالإبن، بل الكثير عن الضعف الشخصي والسياسي "لليسار" اللبناني، الذي لم يستطع التخلي عن أفراد أسرة جنبلاط. فالإبن الذي لم يبرز في البداية كرجل سياسي، كما لم يمارس سابقا اية مهنة، تحول سريعا الى زعيم سياسي نافذ وقوي. وليد ليس مثل ابيه ذلك الرجل الكئيب، المليئ برسالته الشخصية، بل هو ذلك الزعيم الذي يحلّ الامور بهدوء وبساطة، ميّال الى السخرية

١٦- وكوزير للداخلية، وقّع بصفته "حاكم لبنان الإداري"، وهي تسمية لوظيفة من اختراعه الحر.

والتهكّم الذاتي، ولكنه ايضاً مدرك لقوة زعامته السياسية على طائفته وحزبه وميليشياته التي اصبحت فيما بعد اقوى ممّا كانت عليه في بداية الحرب، وكذلك على ما تبقى من الحركة الوطنية.

قبل اندلاع الحرب، كانت تنتمي "**حركة المحرومين**" الشيعية وميليشيا "**أمل**"[١٧] الى الحركة الوطنية. ولكن ما ان نشبت الحرب حتى قرّرت قيادتها اتخاذ موقف محايد. الاّ انها، في مراحل متأخّرة من الحرب، تحوّلت عسكرياً وسياسياً الى فريق رئيسي في النزاع. ومنذ اواخر عام ١٩٧٩، اصبحت اهم منظمة للطائفة الشيعية. أسسها عام ١٩٧٠ **الإمام موسى الصدر**[١٨] الذي كان رجل دين من اصل لبناني ولكنه ولد وترعرع وتلقى علومه في ايران، قبل ان يأتي الى لبنان عام ١٩٦٠حيث بدأ بتنظيم الطائفة الشيعية دينياً واجتماعياً وسياسياً[١٩]. توصّل عام ١٩٦٧ ولأول مرة الى انشاء مؤسسة قيادية دينية مركزية لطائفته، عُرفت **بالمجلس الشيعي الأعلى**. وفي عام ١٩٦٩ انتخب رئيساً لهذا المجلس. وقد أسّس بالإشتراك مع المطران غريغوار حدّاد، أحد أساقفة طائفة الروم الكاثوليك، "الحركة الاجتماعية"، كمنظمة للمساعدة الذاتية تعمل بين السّكان المزارعين في الجنوب اللبناني. وفي نهاية الستينات بدأ يشجّع ويدعم المرشحين الشيعة للانتخابات البرلمانية، المنفتحين على تنمية العمل السياسي والاجتماعي ضد الزعماء التقليديين وكبار الملاّكين. ولكنه في الوقت نفسه، سعى الى التصدّي ضد تحوّل السكان الشيعة وانضمامهم الى الاحزاب اليسارية[٢٠]، وفي سبيل تدعيم وتعزيز طائفته بذل جهوداً واسعة لاقامة علاقات دولية، خاصة مع ايران مسقط رأسه، ولكن ايضاً مع القيادة العلوية في سوريا[٢١]. في مجال السياسة اللبنانية، اتخذ موسى الصدر موقفاً واضحاً مؤيداً للاصلاح،

١٧- راجع: Augustus Richard NORTON, op. cit.; Jean AUCAGNE, L'Imam Moussa Sadr et la communauté chiite, in: Travaux et Jours, 53(1974), p. 31-51.

١٨- راجع: Fouad AJAMI, The Vanished Imam, op. cit.; Werner ENDE, Imam Musa es-SADR, in: Orient, 14(1973)3, p. 103.

١٩- لقد حصل في هذا المجال على تأييد البيروقراطية الشهابية التي كانت تأمل بدعم الحركات الاجتماعية الجديدة لتنمية مناطق الاطراف.

٢٠- "تتوزّع الجماهير العاملة المتنقلة بين احزاب اليسار والمقاومة من جهة، وحركة المحرومين من جهة أخرى... لقد قوّضت حركة الإمام الصدر تطوّر الاحزاب اليسارية في الوقت الذي كانت تفكر بالاستفادة من وجود الثورة الفلسطينية ومن تراكم المشاكل الإجتماعية لتدعيم مواقفها". راجع: Fadia KIWAN, Stratification sociale et identification politique à Bourg el-Barajneh, in: L'Afrique et l'Asie Modernes, 115(1977)4, p.26.

٢١- في المجلس الشيعي الأعلى أعلن الإمام موسى الصدر عن اقتناع علمي ثابت بأن العلويّين هم مسلمون شيعة مستقيمو الإيمان. وبذلك دعم موقف الرئيس حافظ أسد، لأنه حسب الدستور السوري ينبغي ان يكون الرئيس مسلماً، بينما يرفض الزعماء السنّة غالباً القول بأنّ العلويين هم فعلاً مسلمين. راجع: Wade R. GORIA, op. cit., p. 204.

فطالب لطائفته بحصة تناسب حجمها في السلطة، كما في توزيع الدخل الوطني. وكما أشير سابقاً، تركزت المطالب الشيعية بالدرجة الأولى على الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

كان موسى الصدر شخصية فذّة للغاية، يتمتع بهبة لدُنية وبطاقة سحرية جذّابة. عرف فيه الشيعة اللبنانيون، لأول مرة، زعيماً جديراً بالاحترام والتقدير. لذلك جاءت الصدمة كبيرة جداً عندما فقد، دون ان يترك اي اثر له، خلال زيارة قام بها الى ليبيا في ايلول عام ١٩٧٨. ان ما حصل له، لم يستطع احد بعد تفسيره بطريقة مقنعة. ومنذ ذلك الحين، تحوّل هذا الامام، داخل الطائفة الشيعية، الى اسطورة دينية وسياسية دمجت مع التعاليم الشيعية التقليدية المرتبطة "بالامام المغيّب".

خلف الإمام موسى الصدر ثلاثة أشخاص، الأول، في المجال الديني، وهو الشيخ محمد شمس الدين، نائب رئيس المجلس الشيعي الاعلى – علماً بانه تقرر عدم انتخاب اي رئيس لهذا المجلس، طالما لم يوضّح بعد مصير الإمام الصدر. والآخران هما حسين الحسيني، وهو سليل عائلة قديمة من الطبقة السياسية المتوسطة، والثاني هو نبيه برّي. في البداية اسندت الى الاول زعامة حركة أمل. وقد انتخب رئيساً لمجلس النواب عام ١٩٨٦. اما الثاني، اي نبيه برّي[٢٢]، فقد تسلّم رئاسة حركة أمل عام ١٩٨٠، وأصبح فيما بعد احد السياسيين اللبنانيين الاكثر نفوذاً. يمثل برّي الطبقة الشيعية الجديدة المتوسطة. ولد من أب مهاجر في سيراليون. درس الحقوق. وجمع ثروة لا بأس بها في افريقيا الغربية والولايات المتحدة، قبل ان يعود الى لبنان ليصبح أقرب المتعاونين مع الإمام موسى الصدر. ففي عهد الحسيني وبرّي تحوّلت حركة امل الى اكبر وأوسع منظمة شيعية شعبية، دخلت في النزاع المسلّح عام ١٩٧٩، اي بعد مرور أربع سنوات على اندلاع الحرب، ولكن ضد الفلسطينيين. وشاركت في السنوات اللاحقة في عدة معارك ومجابهات أخرى، ثم دخلت في صميم المجابهات الداخلية على الأراضي اللبنانية، بحكم تشديدها على المطالب التي كانت تنادي بها الحركة الوطنية في بداية الحرب، اي اعادة النظر تماماً في النظام اللبناني وتطبيق نظام ديمقراطية الأكثرية.

اما اعداء الوجود المسلّح للمنظمات الفلسطينية وكذلك معارضو تغيير نظام الحكم والسلطة في البلاد، فكانوا منذ اندلاع الحرب، وبالدرجة الأولى، الاحزاب والتجمعات المسيحية المناضلة، وقد عُرف تحالفهم، منذ عام ١٩٧٦، **بالجبهة اللبنانية**[٢٣]، التي ضمّت حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار. وقد تحالف معها في

٢٢- عن نبيه برّي، راجع: Detlev KHALED, Nabih Berri, In: Orient 26(1985), p.141-146.

٢٣- هذا التحالف سميّ في البداية "جبهة الكفور"، تيمناً باسم المكان الذي لجأ اليه رئيس الجمهورية ، ثم باسم "جبهة الحرية والناس"، وأخيراً "الجبهة اللبنانية". والتسمية الأخيرة هي التي تستخدم هنا فقط.

سنوات الحرب الأولى تنظيم المردة، وهو ميليشيا تابعة لرئيس الجمهورية الأسبق، سليمان فرنجيه، في منطقة شمال لبنان المسيحية الجبلية، وتنظيمان آخران صغيران هما "حركة التنظيم"، و"حرّاس الأرز".

مثّل **حزب الكتائب**، كما أشير سابقاً، وفي الازمة الهادئة، جزءاً صغيراً من المسيحيين اللبنانيين فقط، رغم انه كان في الستينات الحزب الأفضل تنظيماً والأكثر عددًا. في السياسة البرلمانية كان هذا الحزب يعمل لصالح الأكثرية الكبيرة من المسيحيين، خاصة الذين لا علاقة لهم بالزعماء التقليديين غير المرتبطين بالأحزاب. ولكن في الأزمنة العصيبة أخذ حزب الكتائب اهميّة بارزة، خاصة في الحرب الاهلية عام ١٩٥٨. ان عدداً كبيراً من المواطنين المسيحيين، الذين في الظروف العادية لا يتعاطفون كثيراً لا مع النظام الحزبي الصارم، ولا مع شعبية حزب الكتائب، يندفعون دائماً نحو هذا الحزب، عندما يشعرون بالخطر الذي يهدّد لبنان عامة والطوائف المسيحية خاصة. تبرز هذه الثقة في زمن الازمات، لان هذا الحزب ضمّ منذ تأسيسه منظمة شبه عسكرية. وكان يعتقد الكثيرون بامكانية الاعتماد عليها، خاصة عندما تعجز اجهزة الدولة عن الدفاع عنهم وحمايتهم.

فبعد المجابهتين بين الجيش والمنظمات الفلسطينية عام ١٩٦٩ و١٩٧٣، بدأت ايضاً قوة سياسية اخرى من اللبنانيين المسيحيين بممارسة انشطة عسكرية. فقد انشأ **حزب الوطنيين الاحرار ميليشيا النمور**. وفي منطقة زغرتا، وهي عرين اسرة آل فرنجيه، لم يكن لهذين الحزبين الكبيرين اي وجود بارز. فتأسست هناك حركة **المردة** كنوع من التنظيم المحلي للدفاع الذاتي. وكذلك أسس عام ١٩٧٣ عدد من المثقفين المسيحيين الذين شككوا بالنوعية العسكرية لميليشيات الاحزاب، حركة "**التنظيم**"، وهي كناية عن تجمع لا يشكل قوة مقاتلة منفصلة، بل منظمة لتدريب الفدائيين بمساعدة العسكريين المؤيدين لها، الامر الذي سمح لها بتأمين التدريب العسكري الأساسي لمئات الشباب، اضافة الى ذلك، نشأت ايضاً حركة "**حُرّاس الأرز**"[٢٤]، كتجمع هامشي، هدفه "تحرير لبنان من الأجانب"، متخذاً طابع الشعارات البلاغية الراديكالية.

اما القيادة السياسية للجبهة اللبنانية فكانت بدرجة اولى في يد زعيمي حزب الكتائب والوطنيين الأحرار، اي بيار الجميّل وكميل شمعون. وقد انضمّ الى مجلس الجبهة ايضا ثلاثة "عقال"، وهم: المؤرخ جوّاد بولس، والمستشرق (اي الاختصاصي بالحضارة العربية والاسلامية) فؤاد افرام البستاني، الذي كان رئيسا للجامعة اللبنانية سابقاً، والفيلسوف شارل مالك، الذي كان وزيرا للخارجية في عهد

٢٤- زعيم حرّاس الأرز هو الرائد السابق اتيان صقر، المعروف بأبو أرز. أما "الرئيس الايديولوجي" المرشد لهذه المجموعة فقد كان لفترة من الزمن الشاعر سعيد عقل.

رئاسة كميل شمعون. ومن الأعضاء الآخرين في هذه الجبهة، رئيس عام الرهبانية اللبنانية المارونية، الأباتي شربل قسيس، ثم الأباتي بولس نعمان، الذي خلفه[٢٥]. لم يكن تأثير المثقفين ورجال الدين على اعضاء الجبهة اللبنانية ضعيفاً، كما سنرى ذلك لاحقاً، خاصة في صياغة مواقفه الاساسية.

تميّز زعيما الجبهة اللبنانية بالتناقض في شخصيتهما. كان **بيار الجميّل** دائماً نموذج الشخصية المثالية المعارضة "للاعبي البوكر" السياسيين الماهرين والمرنين في السياسة اللبنانية التقليدية. كان ذا جرأة واضحة، مستقيم الرأي حتى التصلب، متعال تماماً عن الرشوة والفساد. جَسَّدَ القومية اللبنانية الصامتة التي لا تقبل اية مساومة. فلا قيمة للمصلحة اطلاقاً بنظره عندما يتعلق الأمر بالمبادئ. لقد خاصم كل من حاول اعادة النظر في الاستقلال اللبناني، من الفرنسيين في عهد الانتداب، الى القوميين انصار سوريا الكبرى، او انصار الأنشلوس، اي دعاة الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، الى المنظمات الفلسطينية والمتحالفين معها. ومن جهة ثانية ارتبط بعاطفة قوية ومتينة بالميثاق الوطني، كما كان دائم الاستعداد للمحافظة على التوازن مع لبنان المسلم بهدف سلامة الدولة وسيادتها.

اما **كميل شمعون**[٢٦] فقد كان، رغم تقدمه في السن، بارعاً وانيقاً، رجل الصالونات وسيّد التركيبات السياسية، وغير بعيد عن الصفقات التجارية الناجحة، مرناً الى درجة عالية، ومغامراً حتى التهوّر والمجازفة. فعندما كان رئيساً للجمهورية أثار ضده قسماً كبيراً من الزعماء السياسيين، وبنوع خاص عداوة رفيقه السياسي كمال جنبلاط. وعندما كان سفيراً في الامم المتحدة دافع كمحام ببراعة عن القضية الفلسطينية. ولكنه أثار لاحقاً، ودون اي سبب، خصومة عبد الناصر. لم يهتم اطلاقاً لزيادة او لقلّة عدد خصومه. لم يكن حذراً مثل بيار الجميّل في الافادة من المساعدة الاسرائيلية، بل كان اكثر ميلاً بعد اندلاع الحرب، لاستقلال فكرة تقسيم لبنان كتهديد سياسي. فمع التصلّب الذي كان يتسّم به بيار الجميّل والمرونة التي كان يتحلى بها كميل شمعون، كان الأول اقرب الى "الحمائم"، والثاني أقرب الى "الصقور"، عندما يتعلق بالقرارات الحاسمة.

٢٥- السلطة الكنسية المارونية برئاسة البطريرك خريش اتخذت خلال الحرب موقفاً سياسياً متحفظاً للغاية، وذلك كي تتجنب اعطاء النزاعات طابع الحرب الدينية. أما الرهبانية المارونية الأكثر نفوذا فكان لها موقف آخر. فقد رأت في الحرب تهديداً لوجود المسيحيين في لبنان، واعتبرت نفسها ملتزمة سياسياً واجتماعياً. ولكن في منتصف الثمانينات تخلت الرهبانية عن العمل السياسي بضغط من الفاتيكان.

٢٦- نشر كميل شمعون خلال سنتي الحرب الأولى كتابين من مذكراته: Camille CHAMOUN, Crise au Liban & Mémoires et Souvenirs, Beyrouth 1979.

علّق كريم بقرادوني بطريقة ذات مغزى بليغ عن شخصيّة كل من بيار الجميّل وكميل شمعون في مؤلفه المذكور، ص ٩٨ وما يليها.

التقى الاثنان مع تصلّب وعناد **سليمان فرنجية** الرجل الثالث في ثالوث كبار زعماء مسيحي لبنان. كان فرنجيه أكثر من أي سياسي مسيحي، يتمسك وحتى اللحظة الاخيرة من حياته بحق الموارنة بمنصب رئاسة الجمهورية وبصلاحيات هذا المنصب. كان يختلف عن الجميّل وشمعون، من حيث ثقته بالرئيس حافظ أسد القائمة منذ زمن طويل على صداقة شخصية. كما كان يرفض رفضا قاطعا كل تعاون مع اسرائيل. الآ ان هذه التباينات أدّت خلال السنة الثانية بعد اندلاع الحرب الى تباعد بينه وبين الجبهة اللبنانية. اما التمزق والانقسامات المريرة في داخل الصف المسيحي، فقد حصل عندما بدأت ميليشيا الكتائب تعمل على توحيد كل الميليشيات المسيحية تحت رايتها،الامر الذي أدّى الى نزاعات دموية داخل صفوف المسيحيين اسفرت عن انشاء الميليشيا الموحّدة والتي عرفت باسم "القوات اللبنانية"[٢٧]، واعتماد سياسة مستقلة أقوى باشراف القيادة السياسية للجبهة اللبنانية. دفع كل ذلك في النهاية الى سيطرة القوات اللبنانية سياسياً على المعقل المسيحي في لبنان.

نفّذ هذه العملية **بشير الجميّل** الإبن الأصغر لبيار الجميّل. في سن الثالثة والعشرين قاد بشير بعض وحدات ميليشيا الكتائب في اول اصطدامات حصلت مع الفدائيين الفلسطينيين عام ١٩٧٠. وفي عام ١٩٧٦ تسلم قيادة هذه الميليشيا بعد مصرع قائدها. اما شقيقه الأكبر أمين فقد انتخب نائباً، وبرز كرجل سياسي منفتح ومحبّ للحوار والتسويات، مكتسباً بذلك صورة زعيم عسكري. في هذا الوقت كان بشير منغمساً في الجانب المرير الذي يهدد مصير لبنان. كان سياسياً يمثل جيلاً جديداً من الزعماء العسكريين. "في الوقت الذي يدرك فيه اللبنانيون بان ٢+٢ تعطي ٤، وليس شيئاً آخراً، عند ئذ نستطيع بناء بلد جديد"[٢٨]. في الواقع، وفي اطار ثقافة التسويات السياسية التقليدية في لبنان، لم تكن ٢+٢ تعطي ٤ الا نادراً، بل أكثر او اقل –لأن كل شي كان قابلاً للمساومات والمتاجرة. ولكن بشير الجميّل كان يلقي مسؤولية كل المشاكل على نظام التسويات والنسبة تماماً مثلما كان يقول خصومه في الاحزاب اليسارية. فكلمة الميثاق الوطني اصبحت بالنسبة له كلمة اهانة وتجديف. كان، مثل كمال جنبلاط، يؤمن بقومية يعقوبية خالصة، ولكن مع تصوّرات ومفاهيم مختلفة بالنسبة لمن تكون له الكلمة الفاصلة في لبنان اليعقوبي. لقد تحوّل بشير الى معبود الجيل الجديد من المسيحيين الذين لم يتسنّ لهم التعرّف على صيغة التعايش القديمة ولا الوقت الكافي للتأمل بقيمتها.

٢٧- راجع: Lewis S. SNIDER, The Lebanese Forces: Wartime origins and political significance, in: Edward E. AZAR a.al.(Eds), op. cit., p. 117-161

٢٨- من مقابلة مع المؤلف عام ١٩٨٠، وقد ذكر كريم بقرادوني في مؤلفه المذكور، ص ٢٥٤ قول شمعون: "بشير رجل مستقيم ومؤمن مثل أبيه، ولكنه لا يأخذ الإنجيل بحرفيته".

اما النزعة اليعقوبية لدى كمال جنبلاط فكانت حاسمة في تحويلها الى حرب اهلية. ولكن الحرب افرزت ايضاً يعقوبيين جدداً، من بشير الجميّل الى نبيه برّي. اما فرقاء النزاع اللبنانيين الآخرين، فلم يتغيّروا. ولكن زعماءهم اصبحوا اكثر تصلباً وأقلّ استعداداً للتسويات ممّا كانوا عليه في بداية الحرب.

اما بالنسبة لأكثرية السياسيين اللبنانيين المنتخبين، فلا يمكن توزيعهم ولا تصنيفهم مع فرقاء النزاع الذين أشير اليهم حتى الآن. فمعظم الزعماء الموارنة والسنة والشيعة، وبصورة اكثر، الزعماء الارثوذكس والكاثوليك، ابدوا قليلاً او كثيراً من التعاطف والتفهّم مع مختلف اطراف النزاع، لربما بهدف الإفادة من نتائج الحرب. ولكنهم لم يقبلوا بواقع الحرب اطلاقاً، اقتناعاً منهم باستحالة انتصار هذا الفريق او ذاك، وبتفاهة التضحيات وبطلان قيمتها. لقد حاولوا، بعد كل وقف لإطلاق النار، استعادة نشاطهم لايجاد الحلول والتسويات. حاول مثلاً كل من رشيد كرامي وصائب سلام وريمون اده دائماً، العمل والسعي لتجنب اندلاع معارك جديدة، والعودة مجدداً الى صيغة التعايش. هذا وقد لاقى عدد من النواب المنتخبين عام ١٩٧٢ حتفهم، كما قتل رشيد كرامي، وهاجر صائب سلام الى جنيف، وريمون إده الى باريس، "ولم تعد للمواطن اية قيمة، بسبب وجود المقاتلين"[٢٩] في لبنان، منذ عام ١٩٧٥.

٣ – حرب على جبهات عديدة

عند اندلاع الحرب كان انصار اطراف النزاع وفصائلهم المسلحة موزعين بطريقة معقدة في كل البلاد. كان الفلسطينيون يعيشون في الشمال والشرق والجنوب، كما كانوا في بيروت. اما الطرفان الرئيسيان الاخران، اي **الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية، فكانت مراكز انصارهم في المناطق المسلمة والمسيحية**: المسيحيون في المناطق الجبلية الشمالية وفي وسط لبنان، والمسلمون في المناطق التي ضمّت الى لبنان الصغير عام ١٩٢٠. وفي كل اجزاء لبنان، كانت توجد "مجموعات سكانية دخيلة"[٣٠]، تعطي طابعاً فسيفسائيا قوياً لتوزيع الطوائف الجغرافي. ففي الأحياء الشرقية للطريق التي تبدأ في وسط بيروت وتتجه نحو دمشق، كانت تعيش اكثرية مسيحية. وفي الاحياء الواقعة في غرب تلك الطريق اكثرية مسلمة. ولكن لم يضم اي جزء من المدينة مجموعة سكانية متجانسة. الا ان التوزيع الجغرافي للفلسطينيين والطوائف اللبنانية على ارض لبنان، فرض الى حدّ

٢٩- Friedrich SCHILLER, Wallenstein. Ein dramatisches Gedicht. Prolog, Stuttgart und Tübingen 1834, p. 325.

٣٠- Pierre RONDOT, Les institutions politiques du Liban, op. cit., p.27.

بعيد تحديد جبهات الحرب العديدة التي نشأت بحكم "الحدود" العديدة القائمة بين المناطق المأهولة بمجموعات سكانية مختلفة.

فوجود "جزر سكانية دخيلة" فرض معطيات معيّنة على نتائج المعارك. استخدم اطراف النزاع غالباً سكان هذه "الجزر" بصورة جماعية كرهائن بهدف ممارسة ضغط على الفريق الآخر، او هجّروهم من منازلهم في سبيل توطيد مناطق نفوذهم واعطائها طابعاً ديمغرافياً متجانساً. في سبيل فهم مسار الحرب والاشكال المعينة للنزاع، لا بدّ من القاء نظرة على التوزيع الفسيفسائي للسكان الفلسطينيين واللبنانيين.

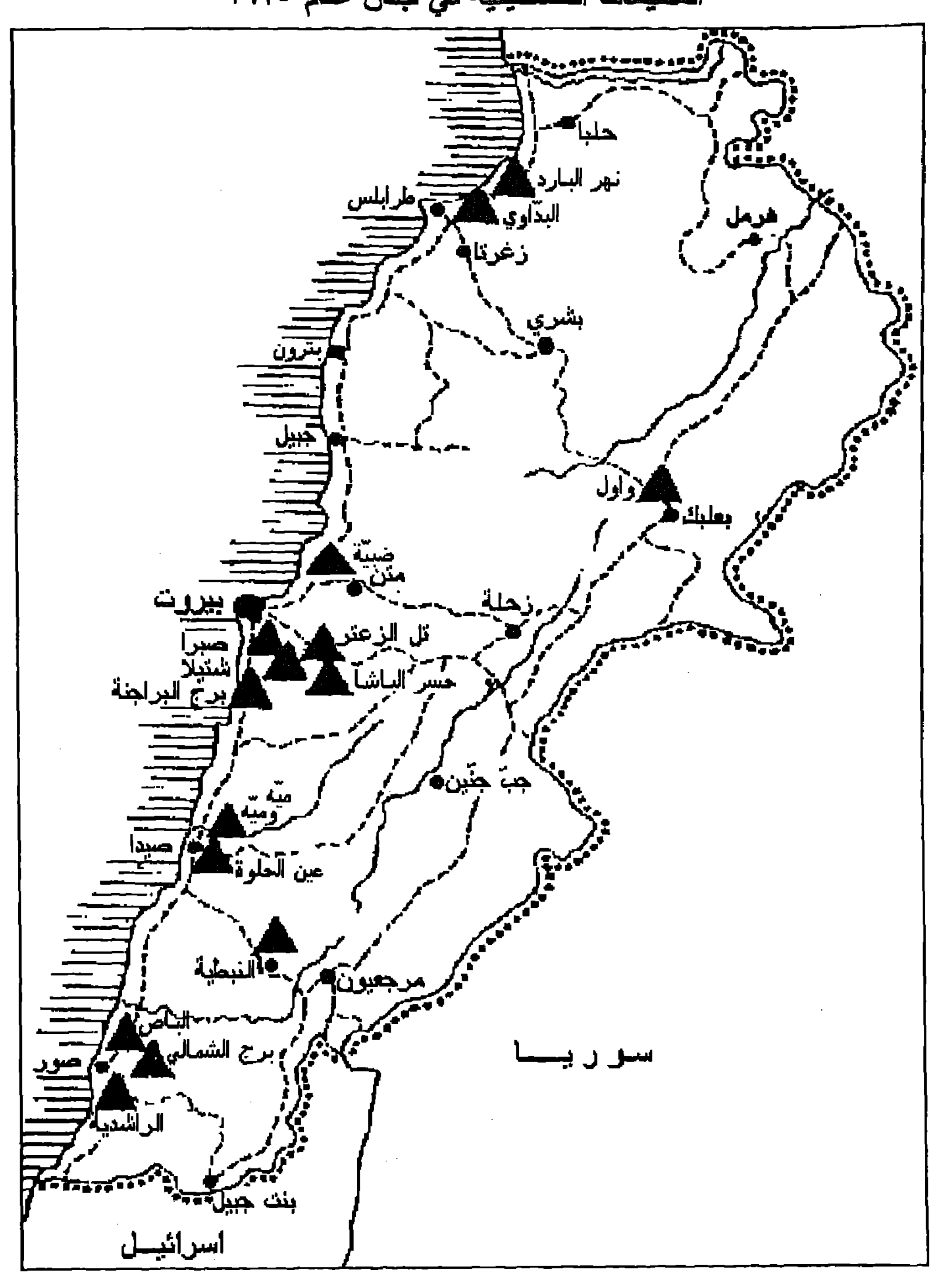
عام ١٩٤٨ اقيمت **مخيّمات للاجئين الفلسطينيين** في ضواحي المدن. اما عدد الفلسطينيين القاطنين خارج هذه المخيّمات، اي في الاحياء السكنية اللبنانية، فقدّر بحوالي ٣٠٪، وكان يقيم نصفهم في بيروت[٣١]. الا ان المخيمات التي اعتبرت وفقاً لاتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ ذات حصانة خاصة بالفلسطينيين، تحولت الى قواعد رئيسية للمنظمات الفلسطينية[٣٢]. لقد انشئ مخيمان كبيران **شمال طرابلس** بالقرب من الطريق العام المؤدية الى سوريا، مخيّم **نهر البارد** حيث كان يعيش حوالي ١٣٠٠٠ نسمة هربوا من شمال فلسطين، ورفضت سوريا استقبالهم، و مخيّم **البدّاوي** المجاور له حيث كان يعيش حوالي سبعة آلاف نسمة. في هذين المخيّمين كانت تقوم قواعد عسكرية للجبهتين الشعبية والديمقراطية، وحركة فتح. وبالقرب من بعلبك، شمال البقاع، يقع مخيم **واول**، وفيه كان يعيش حوالي اربعة آلاف نسمة تقريباً، تشرف على تدريب عناصره الجبهة الشعبية. وفي الجنوب يحيط بمدينة **النبطية** عدد وافر من المخيّمات السكنية الصغيرة، التي كانت غالباً عرضة للغارات الاسرائيلية، نظراً لقرب موقعها، على بعد ١٤ كلم، من الحدود مع اسرائيل. وفي ضواحي مدينة **صور** الجنوبية، البعيدة مسافة عشرين كلم عن الحدود تقع ثلاثة مخيّمات: **الراشديّة** ويضم حوالي ١٣٠٠٠ نسمة، **وبرج الشمالي** ويضم تسعة آلاف نسمة، **وبرج البصّ** ويضم ٤٥٠٠ نسمة، ومعظمهم من شمال فلسطين[٣٣]. اما مخيّم **الراشدية** فكان يعتبر بنوع خاص المعقل الرئيسي للمنظمات الفدائية. ولكن أكبر مخيمات الفلسطينيين كان في بداية الحرب مخيّم **عين الحلوة**، الواقع جنوب شرق مدينة **صيدا**، والذي يضمّ حوالي ٢٥٠٠٠ نسمة، وكذلك مخيم **الميّة وميّة** الذي يضم حوالي الفين نسمة. يضاف الى ذلك حوالي عشرين الف نسمة من الفلسطينيين

٣١- راجع تقديرات John K. COOLEY، المرجع المذكور، ص ٢٤، وكذلك Selim NASR, Les formes de regroupement traditionnel dans la société de Beyrouth, op. cit., p. 148f.

٣٢- حول ما يلي راجع John K. COOLEY، المرجع المذكور، ص ٢٥ وما يتبعها. الإحصاءات المذكورة هي نفسها المسجلة رسميا في منظمة الاونروا. ولكن مع تدفق اللاجئين في السبعينات، ارتفع عدد الفلسطينيين كثيرا.

٣٣- جاء سكان مخيّم البصّ الاصليّون من حيفا وعكّا، و كان معظمهم من المسيحيين.

المخيّمات الفلسطينية في لبنان عام ١٩٧٥



يسكنون في مدينة صيدا نفسها. وهكذا كانت تشكل منطقة صيدا اهمّ معقل للفلسطينيين خارج بيروت[٣٤].

اما **المخيّمات في ضواحي بيروت**، فقد انشئت مع قيام حدود الضواحي الجديدة. فنمت وتداخلت مع بعضها، في جنوب المدينة. على طول الطريق المؤدي الى مطار بيروت الدولي، يقع مخيّم **برج البراجنة**، الذي كان يضم عام ١٩٧٥ حوالي عشرين الف نسمة، وفي جنوب غرب بيروت يقع مخيّم **شاتيلا** المتصل بحيّ صبرا، وكان يضم حوالي خمسة عشر الف نسمة. كان مخيّم **شاتيلا** المقرّ الرئيسي للجبهة الشعبية، وحيّ صبرا لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي الجنوب الشرقي لطريق بيروت – دمشق كان يقع مخيّم **تل الزعتر** الذي ضمّ حوالي عشرين الف نسمة، وبجواره مخيّم **جسر الباشا**، الذي ضمّ حوالي ثلاثة آلاف نسمة. وكذلك كان يعيش عدد كبير من الفلسطينيين في منطقة **النبعة** في ضاحية بيروت الشمالية، وفي منطقة **الكرنتينا** الواقعة على الشاطئ[٣٥]. وفي الشمال الشرقي من بيروت، على الطريق المؤدية الى جونية، يقع اخيراً مخيّم **ضبيّه** الذي يضمّ حوالي ثلاثة آلاف نسمة، معظمهم من المسيحيين.

مع مطلع السبعينات بدأ تجهيز عدد من المجتمعات بتحصينات عسكرية وخنادق ودهاليز تحت الارض، خاصة مخيّم تلّ الزعتر الذي حولته المنظمات الفلسطينية الى حصن منيع، يضم شبكة متطورة من الدهاليز والمستودعات تحت الارض والمعاقل المحصنّة والخنادق المخصّصة للحماية[٣٦].

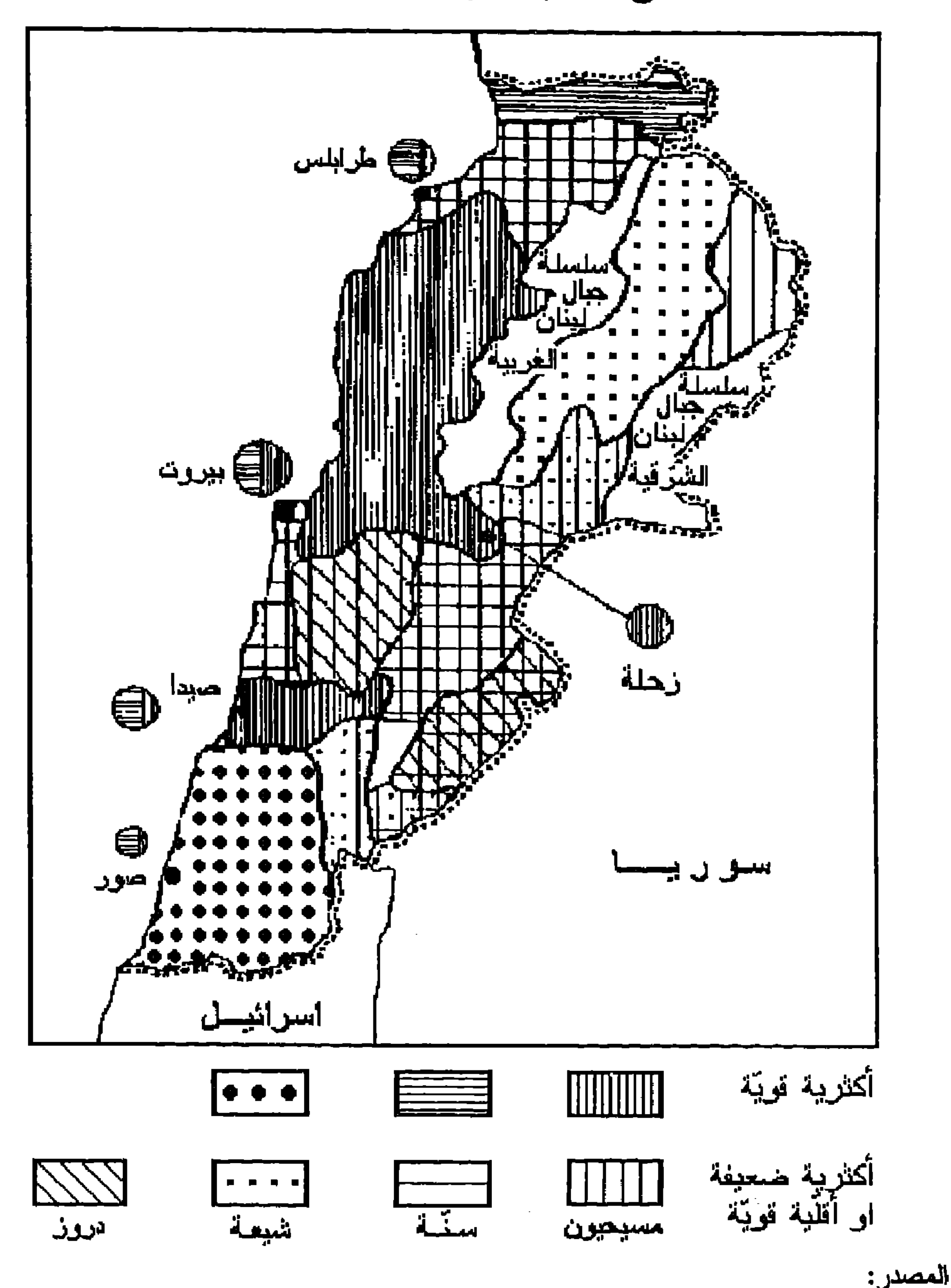
عند انشاء هذا المخيّم عام ١٩٤٨ لم يكن احد يتصوّر ان هذا المكان سيتحوّل لاحقاً الى مركز عسكري هام. فمنذ اول تصادم لبناني–فلسطيني عام ١٩٦٩، بدأت تبرز بوضوح الاهمية العسكرية لهذا المخيّم. فبعد تجهيزه وتحصينه، كان بامكان سكانه تهديد العاصمة اللبنانية في اي وقت. فمدينة بيروت كانت محاطة بالتجمعات الفلسطينية. احدها كان يسيطر على الطريق المؤدية الى مطار بيروت، والمخيّمات الواقعة شرق بيروت، كانت تهدد كل الاتصالات بين شرق العاصمة والمنطقة الخلفية المسيحية. ولم تكن تبعد المخيّمات في غرب بيروت عن مخيّم تل الزعتر الا كيلو مترات قليلة. فأي حصار كامل لبيروت الشرقية كان ممكناً وسهلاً جدا لو تمكنت المخيّمات من التنسيق والاتصال ببعضها.

٣٤- معظم سكّان المخيّمات في لبنان هم من المناطق التي أصبحت تابعة لاسرائيل منذ عام ١٩٤٨. فلا يستطيعون القول الاّ قليلاً بأنهم من جزء من دولة فلسطينية او من الاراضي التي احتلّت عام ١٩٦٧. وهذا ما يفسّر ميل معظم سكّان المخيّمات الى الحلول الراديكالية وليس الى حلول المساومات. راجع: Elizabeth STEMER-PICARD, Le Liban et la résistance palestinienne, in: Revue Française de Sciences Politiques, 25(1975)1, p.22.

٣٥- منطقة الكرنتينا هي المنطقة حيث كان مركز المحجر الصحّي التابع لمرفاء بيروت.

٣٦- كانت ترابض في هذا المخيّم ايضاً وحدة سلاح مضاد للطائرات تابعة للجيش السوري.

المناطق السكنية للطّوائف الدينية قبل الحرب



المصدر:

Wirth, Zur Sozialgeographie der Religionsgemeischaften im Orient; in: Erdkunde 14 (1965) 4, Beilage XII.

تتألف الفسيفساء الجغرافية للطوائف الدينية في لبنان من أجزاء كبيرة مختلفة. فالشيعة يشكلون أكثريات كثيفة في جنوب البلاد وفي شمال البقاع. السنة يسيطرون في المدن الساحلية: طرابلس، صيدا، وصور. والأكثرية المسيحية تتواجد في المناطق الجبلية الممتدة من الشمال وحتى طريق بيروت-دمشق، وفي المناطق الساحلية الموازية لها. وهناك منطقة مسيحية ايضا في جزين في جنوب الجبل، شرقي صيدا. وفي منطقتي عالية والشوف، يشكل المسيحيون نصف السكان، والدروز والسنة النصف الآخر. وفي منطقة عكار الشمالية يتوزع السكان بين المسيحيين والسنة مناصفة تقريبا. وفي جنوب شرقي البلاد يشكل كل من المسيحيين والدروز والشيعة ثلث السكان تقريبا. اخيرا، كانت توجد في بعض المناطق السكانية المكثفة "جزر صغيرة من الطوارئ"، مثلا، بعض القرى الشيعية في بلاد جبيل، وقرى الروم الكاثوليك في شمال البقاع، والقرى المارونية في اقصى الجنوب على الحدود اللبنانية-الاسرائيلية. وبصورة عامة، يمكن الاستنتاج بان السكان المسيحيين هم اكثر انتشاراً في البلاد من المسلمين. في معقلهم الرئيسي كان يعيش في بداية الحرب اقل من نصف عددهم الاجمالي. ويقع عدد من مدنهم المتوسطة وبلداتهم الكبيرة خارج معقلهم الرئيسي، مثل جزين، ودير القمر في الشوف، وزحله في البقاع، والقبيّات في عكار، بالاضافة الى عدد كبير من القرى. إما "الجزر" فكانت بمعظمها مسيحية، ولذا كان من الصعب جداً الدفاع عنها عسكرياً،الأمر الذي جعلها اهدافاً نموذجية سمح باستخدام سكانها "كرهائن جماعية".

كانت العاصمة بيروت المسرح الرئيسي لأحداث الحرب في مختلف مراحله[٣٧]. تضاعف عدد سكانها خلال السنوات الخمس عشرة التي سبقت الحرب. في عام ١٩٧٥ كان يسكن نصف عدد اللبنانيين تقريباً في بيروت الكبرى، لأن الطاقة الاقتصادية فيها كانت توفر العمل ليس فقط للبنانيين فحسب، بل ايضا لعدد كبير من الاجانب، من بينهم الأكراد بنسبة ٢٠٪، والفلسطينيين ٦٪، والعمّال السوريين ٢٥٪. وبالاجمال كان حوالي ٤٥٪ من سكان المدينة من غير اللبنانيين. تحولت بيروت ليس فقط الى مدينة متعددة الطوائف الدينية فحسب، بل الى مدينة متعددة الشعوب ايضاً. اما حدود امكانية هذه المدينة القادرة بصورة خارقة على تسهيل التكامل والدمج بين سكانها، فلم يتم البلوغ اليها فقط، بل تجاوزتها، ولكن ليس في اطارها الاقتصادي، بل في اطارها الاجتماعي والسياسي.

في المجال الاقتصادي كانت مدينة بيروت بوتقة للانصهار. لقد برز سابقاً في

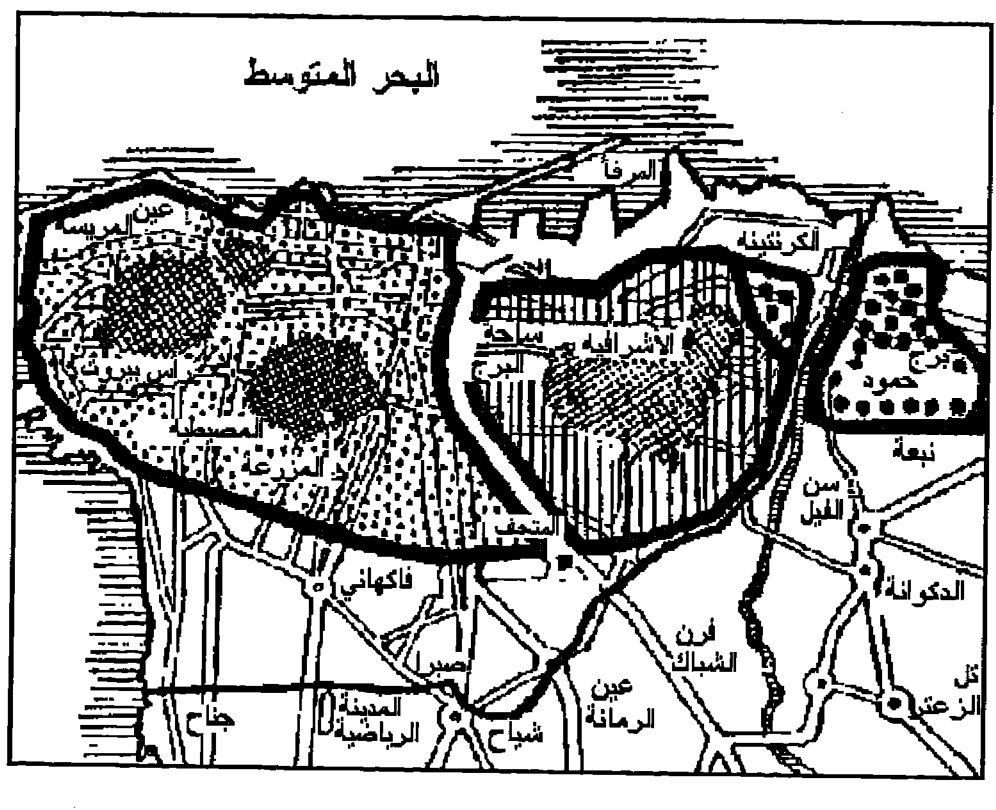
٣٧- حول ما يتبع راجع: Salim NASR, Les formes de regroupement traditionnel dans la société de Beyrouth, op. cit.; André BOURGEY, Beyrouth, ville éclatée, in: Hérodote 17(1980)1, p.5-30; Theodor HANF, Beirut. Konflikt und Koexistenz in einer geteilten Stadt, in: Geographische Rundschau, 37(1985)9, p.454-461.

القطاعات الاقتصادية المهنية القديمة، نوع من الاختصاص لكل طائفة. السنّة مثلا تميّزوا في انتاج المواد الغذائية، والروم الارثوذكس في صناعة النسيج. وفي وقت لاحق بحثت الطوائف المهاجرة عن مكان وعن عمل لها، فامتهن الارمن مثلاً صناعة الذهب، وتصليح الآليات، والموارنة التجارة الدولية المثلثة، والشيعة التجارة مع افريقيا وصناعة الألبسة. وكلما زادت الحاجة في قطاعات المهن والاقتصاد الحديثة الى مؤهلات تقنية ومتينة، كان التصنيف المهني ذو الطابع الطائفي يزول بسرعة. ففي الحقول المالية والمهن الحرة، وكذلك في صفوف الطبقة العالية، نجد المسيحيين الى جانب المسلمين معاً. ولكن اذا كانت هناك تخصصات قائمة، فذلك يعود فقط الى مدة الاقامة في المدينة. فالعمّال في القطاع الصناعي هم باكثريتهم من الموارنة والشيعة الذين نزحوا الى بيروت في الستينات، بينما السنة والارثوذكس والكاثوليك الذين كانوا يقيمون سابقاً في المدينة، استمرّوا في ممارسة مهن اكثر جذباً لهم. وقد أدّى ارتفاع قيمة الاراضي والعقارات التي يملكها بالدرجة الأولى البيروتيون، الى تحسين كبير في اوضاعهم الاقتصادية. فالتفاوت الاجتماعي لا يبرز كثيرا بين المسيحيين والمسلمين اجمالاً، بل بين سكان المدينة الاصليين والنازحين الفقراء اليها.

وبرزت ايضاً صورة أخرى مختلفة بالنسبة لسكّان المدينة الاجانب. اقتصاديّا وجد قسم من الفلسطينيين، طريقهم الى عالم البورجوازية اللبنانية، ولكن تحوّل اكثر من نصفهم الى طبقة البروليتاريا الضعيفة جداً، وكذلك معظم الأكراد والعمّال السوريين، الذين كانوا بمعظمهم يعملون في قطاع البناء، وشق الطرقات، وفي الصناعات الصغيرة، دون أي ضمان اجتماعي او رعاية طبّية، ودون اية حقوق نقابية. فبين المجتمع اللبناني الكثير التباين والذي كان يعتبر سابقاً طبقة متوسطة، كانت تعيش ايضاً في العاصمة مجموعة كبيرة من الفقراء الذين لا يستطيعون، كلاجئين او كأجانب، الارتقاء اجتماعياً. كانوا قبل الحرب يجدون عملاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما كان يُرحَّب بهم. ولكن نظراً لتنامي وتحسن سبل العيش لقسم كبير من اللبنانيين، لم يعد ممكنا ان يبقى هؤلاء الفقراء في وضع يجعلهم يَرضون عن مصيرهم. **فمشكلة بيروت الاجتماعية** كانت الى حدّ كبير **مشكلة الأجانب القاطنين فيها.**

فطالما كانت حيوية الاقتصاد قائمة، كان سكان المدينة، الى اية فئة انتموا، يعملون سوية في حياتهم المهنية. ولكن لم تبرز بالمقابل اية قوة دفع مشابهة في مجال التقارب المجتمعي، لا بين الأجانب ولا بين اللبنانيين. فكل انسان كان يعمل مع الآخر، ويعيش الى جانبه. ولكن لم يندمج معه، بل كان يسكن منفصلاً في احياء طائفته.

الطّوائف الدينية في بيروت عام ١٩٤٥

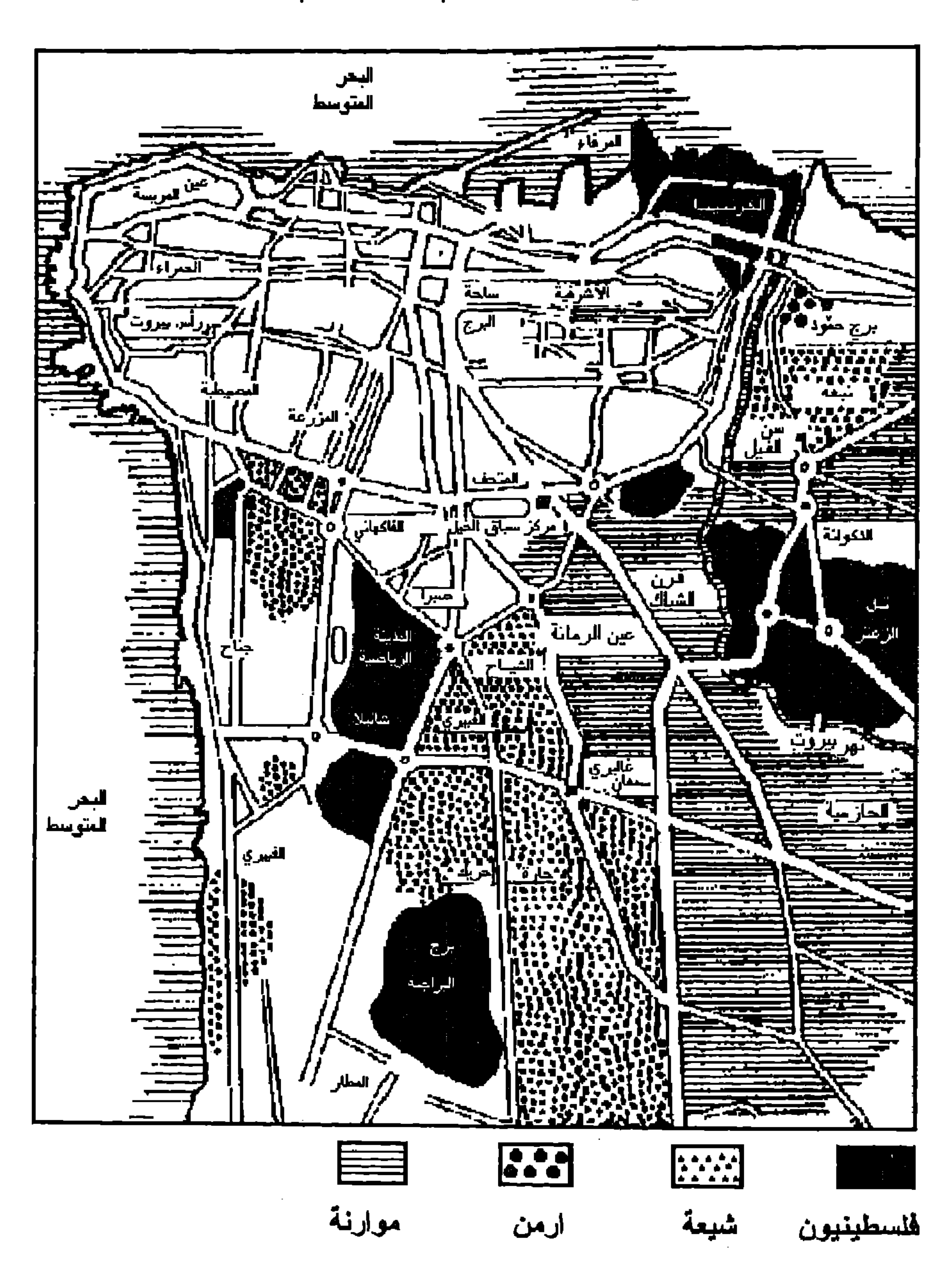


حدود بيروت الادارية — أرمن — روم ارثوذكس — موارنة — سنة

ينطبق ذلك اولاً على سكان بيروت الأقدمين. فالسنّة كانوا يسكنون في اجزاء المدينة القديمة غرب طريق بيروت-دمشق، الذي يمرّ في وسط المدينة. وكان الروم الارثوذكس يسكنون في احياء صغيرة في غرب المدينة. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر اخذوا يسكنون على تلة الأشرفية الواقعة شرق طريق بيروت-دمشق. وكذلك كان النازحون الجدد يعيشون منفصلين عن بعضهم. في مطلع القرن العشرين استقرّ الموارنة في شرق بيروت حول منطقة الأشرفية الارثوذكسية. وعندما وصل الأرمن النازحون، أنشأوا حيّاً خاصاً بهم شمال الأشرفية في منطقة نهر بيروت. اما الشيعة الاوائل الذين جاءوا الى بيروت فاستقروا مباشرة في المنطقة الواقعة غرب طريق بيروت-دمشق.

ومنذ الخمسينات عندما بدأ تزايد نزوح الموارنة والشيعة من الريف الى المدينة، نشأت ايضاً احياءٌ جديدة حول بيروت القديمة، وتوزعت ايضاً حسب الطوائف. في شرق العاصمة وجنوب شرقها استقرّ المسيحيون، وفي جنوب غربها المسلمون. وكل القرى المارونية التي كانت قائمة بالقرب من المطار احيطت بأحياء سكنية للشيعة، وتحولت بالتالي الى "جزر". وقد نشأت ايضاً "جزيرة" شيعية بين الموارنة والارمن في منطقة النبعة شمال شرق العاصمة. وداخل الضواحي الجديدة نشأت ايضاً مناطق سكنية ترتبط مباشرة بمناطق السكّان الاصلية وبقراهم. فالمجتمعات القروية القديمة وجدت نفسها من جديد في بيروت او في ضواحيها. واجمالاً يمكن القول بان **بيروت القديمة كانت مدينة السنة والارثوذكس**، بينما **بيروت الجديدة مدينة الموارنة والشيعة**. ولكن **هذه المدينة كانت متعددة الشعوب**. وهناك استثناء يستحق الذكر. في غرب المدينة القديمة، وفي احياء **القنطاري والحمراء ورأس بيروت**، كان يعيش مسيحيون ومسلمون، لبنانيون وأجانب، من المثقفين والبورجوازيين الذين كانت تقوم بينهم روابط جيدة، ويرسلون اولادهم الى ذات المدارس، ويزورون ذات المسارح، ويتناقشون حول الكتب الجديدة، ويتجاوزون حدود الطوائف في الزواج المختلط بينهم. وقد كان عدد لا بأس به من اللبنانيين ينظر الى تلك الأحياء كنموذجٍ للبنان المستقبل.

الضواحي الجديدة وحزام البؤس عام ١٩٧٥



ولكن الى جانب بيروت القديمة والجديدة هناك ايضاً **بيروت ثالثة، وهي اقل اندماجاً من الأولى والثانية. انها بيروت المخيّمات والاجانب.** فبين الضواحي الجديدة وعلى جانبها قامت مخيّمات الفلسطينيين. فالخيم واكواخ التنك زالت لتقوم مكانها ابنية من الإسمنت. المخيّمات تتشابه كثيراً مع الضواحي الجديدة، ولكنها مازالت تأخذ طابع احياء البؤس. .فمخيّمات صبرا وشاتيلا، وبرج البراجنة، وجسر الباشا، وتل الزعتر، شكلت مع المناطق السكنية الجديدة مثل الشيّاح، وعين الرمّانة، والدكوانة، وسن الفيل، والنبعة، احياناً مرتبطة بها واحياناً منفصلة عنها، "حزام بؤس" فعلي حول العاصمة بيروت[٣٨].

هنا كانت كثافة السكان مرتفعة جداً، وكانت تتألف من الفلسطينيين والأكراد، والعمّال الموسميين السوريين، واللاجئين الشيعة من الجنوب، الذين لم يجدوا اي مسكن في المدينة، فعاشوا هنا معاً في ظل اوضاع صعبة وفقيرة[٣٩].

في بيروت ما قبل الحرب، زادت نسبة الاندماج بوضوح انطلاقاً من وسط المدينة حتى ضواحيها. فالمنطقة التجارية واسواقها، والمصارف كانت مكاناً يسود فيها التعاون والتعقل الاقتصادي. اما الأحياء السكنية فكانت تتسم بالتفرقة والتمييز، وخاصة الأحياء الجديدة اكثر من الأحياء القديمة. فبينما كان البيروتيون القدامى يعرفون ويعيشون نوعاً من التعايش، جاء سكان الضواحي الجديدة من قرى متجانسة الى احياء سكنية متجانسة ايضاً. "فالآخرون"، الذين كانوا ايضاً ينافسونهم في حقل العمل، انزووا عنهم بشدّة، وتقوقعوا على انفسهم، بينما كان البيروتيون

٣٨- أشار توفيق خلف الى أن للضواحي الجديدة ولحزام البؤس قواسم اجتماعية مشابهة: "... لقد قام حزام آخر الى جانب "حزام البؤس" ... يسكنه الموارنة في سنّ الفيل، والحدث، والدكوانة، وكرم الزيتون، والسيوفي، وفرن الشبّاك، وعين الرمّانة، وحارة حريك. سكن في هذه المناطق اناس نزحوا عن قراهم بحثاً عن عمل في بيروت، فكانوا ضحايا وضع اقتصادي سرعان ما حوّل لبنان كله الى "حزام بؤس" حول بيروت". راجع: Toufic KHALAF, The Phalange and the Maronite Community: From Lebanonism to Maronitism, in: Roger OWEN (Ed.), op. cit., p. 43

٣٩- تضاعف عدد سكان المخيّمات خلال ربع قرن. لم يبلغ ثلثا سكانها سنّ العشرين من العمر. ٦٠٪ من المساكن كانت تفتقر الى الماء ، و٣٥٪ منها الى الكهرباء. بلغت نسبة الأميّة بين السكان ٦٠٪، ونسبة التعليم حوالي ٦٤٪. كان معظم سكّان المخيّمات من العمّال المساعدين غير المؤهلين في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات، ومعظمهم دون عمل ثابت. وبينما تسنّى للزعماء التقليديين السيطرة على سكّان المخيّمات خلال فترة طويلة، برز في مطلع السبعينات تغيير واضح في هذا المجال: "...لقد تفوّق زعماء الفدائيين في المخيّمات في استطلاعات الرأي على كل الزعماء السابقين... اسهموا في تحرير الفلسطينيين من سنوات الاحباط والبؤس والحرمان، وكشفوا لهم عن الطريق التي تؤهلهم ليصبحوا اسياد مصيرهم". راجع: Bassem SERHAN, Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon, in: Journal of Palestine Studies, 4(1975)2, p. 106; Rosemary SAYEGH, The Struggle for Survival. The economic conditions of Palestinian camp residents in Lebanon, in: Journal of Palestine Studies, 7(1978)2, p. 101-119.

القدامى قد تعلموا العيش مع مختلف الفروقات. فالرجل الغني من طائفتهم كان أقرب اليهم من فقير ينتمي الى طائفة أخرى. الأولون كانوا على الأقل يعرفون من هو هذا الرجل، وفي النهاية، كانوا كلهم لبنانيين. وجدوا كلهم عملاً، وعرفوا تفوّقاً اجتماعياً واقتصادياً. ولكن سكان حزام البؤس بالمقابل لم يشاركوا مثل سكان بيروت القدامى والجدد الاّ هامشياً فقط بالازدهار الاقتصادي. فوسط المدينة مع مطاعمه الأنيقة ومتاجره التي كانت تعرض كل منتوجات الغرب - وباسعار خيالية - كان عالماً غريباً ومعادياً لهم. فالفلسطينيون لم يقبلوا بلبنان تبرز فيه الحياة الجميلة، بدلاً من ان يساعدهم على تحرير وطنهم. وكذلك اللاجئون الشيعة، لم يكن بوسعهم ان يفهموا كيف يسيطر البذخ والتبذير في بيروت، بينما لا تعمل الدولة شيئاً لحماية قراهم. اما السوريون فكانوا يأتون الى بيروت فقط لوقت معيّن. ولكن بالنسبة للجميع كانت بيروت الغنية والكوسموبوليتية رمزا "للتغريب" غير العربي و"للانحطاط".

وهكذا كانت بيروت ما قبل الحرب مقسّمة كثيراً. **ومع اندلاع الحرب انهارت هذه المدينة بسرعة. فامكنة التقسيم** كانت من جهة **المخيّمات واحياء البؤس**، ومن جهة ثانية، الحدود بين **المناطق السكنية المسيحية والمسلمة**. في وسط المدينة تواصل النشاط التجاري عدة شهور، بينما كانت الاشتباكات تحصل في الضواحي. ولكن لم يطل الوقت حتى انهارت بيروت القديمة في شرقها وغربها.

٤ - حرب بين الفلسطينيين والاحزاب المسيحية[٤٠]

حصل اطلاق اول رصاصة في حرب لبنان في ١٣ شباط ١٩٧٥. يومها كان بيار الجميّل يشارك في تدشين كنيسة جديدة في ضاحية عين الرمّانة المارونية. أثناء الاحتفال، أطلقت من سيارة مرّت في ذلك المكان عيارات ناريّة على زوّار الكنيسة، عرف لاحقاً بعد التحقيق بان مطلقي النار كانوا عناصر من الجبهة الديمقراطية، الامر الذي أدّى الى سقوط عدد من القتلى ومن بينهم احد حرّاس رئيس حزب الكتائب. وبعد ساعات قليلة، عبرت حافلة في ذات الحيّ، ترفع الاعلام الفلسطينية، وفيها مقاتلون من جبهة التحرير العربية، كانوا في طريق عودتهم من احتفال بمناسبة مرور عام على الهجوم الفلسطيني على قرية شمونة، من غرب بيروت الى

٤٠- يستند العرض التالي لمراحل الحرب (١٩٧٥ - ١٩٨٨) بمعظمه على تحليل الصحافة اللبنانية. المعطيات والأحداث التي أشير اليها وفقا لتسلسلها الزمني، لم يجر التوقف عندها بالتفصيل. يمكن العودة الى تحاليل مفصّلة عن احداث سنتي الحرب الأولى في مؤلفات كل من John BULLOCH، ووليد خالدي، وRené CHAMUSSY، و Wade R. GORIA و David Thomas SCHILLER ، وغيرهم. وعن أحداث الحرب حتى عام ١٩٨٥، راجع: Itamar RABINOVITCH, The War for Lebanon, op. cit.

تل الزعتر[٤١]. ولكن ميليشيات حزب الكتائب، التي كانت في حالة استنفارٍ قصوى بسبب ما حصلٍ في الصباح، فتحت النار على الحافلة. فقتل ٢٧ فلسطينياً، وجرح عدد كبير ايضاً.

هل كان ذلك اثارة من هذا الجانب او ذاك، او من جانب ثالث؟ اتّهم ابو ايّاد لاحقاً[٤٢] المكتب الثاني في الجيش اللبناني، بانه كان وراء التخطيط لهذا الحادث. ولكن في البداية حصلت اتهامات بين الفلسطينيين والكتائب. تحدث عرفات عن عصابات الكتائب، التي تعمل لصالح اسرائيل وبتحريض منها. كما اتّهم بيار الجميّل "العناصر غير المنضبطة والمتطرفة" في المقاومة الفلسطينية وحمّلهم المسؤولية. وفي مطلق الاحوال، كان الفريقان مقتنعين منذ مدة طويلة بأن كل منهما ضالع في مؤامرة وعلى أهبّة الاستعداد للقتال.

وفي مساء ذلك اليوم، نشبت معارك طاحنة بين مخيمات الفلسطينيين والأحياء الشيعية حيث كانت تتواجد منظمات فلسطينية او حلفاء لها، وبين الضواحي المسيحية المجاورة لها[٤٣]. ودامت عدة ايام دون انقطاع. قام خلالها الفلسطينيون بهجوم فاحتلوا "الجزر" المسيحية الاولى: حارة حريك، والحيّ المسيحي في الشيّاح الذي احرق، وجرى تهجير القسم الاكبر من السكان. من الجانب الفلسطيني، كانت المنظمات المنضوية في جبهة الرفض والتصدي الأكثر نشاطاً. وكذلك حصلت اصطدامات واشتباكات في طرابلس وصيدا وصور.

عندئذ، اعلن كمال جنبلاط تضامنه التام مع الفلسطينيين، وطالب بمقاطعة شاملة لحزب الكتائب، الأمر الذي أثار موجةٍ من التضامن من قبل المسيحيين مع هذا الحزب. ابدى بيار الجميّل موقفاً مسالماً وسلّم الى العدالة اثنين من المقاتلين الكتائب الذين شاركوا في حادث عين الرمانة. كما طالب بالتضامن مع كميل شمعون بانزال الجيش لانهاء القتال. ولكن عندما رفض رئيس الوزراء رشيد الصلح، القريب جداً من كمال جنبلاط، هذا المطلب، استقال من الحكومة الوزراء المقربون من حزب الكتائب، وتبعهم اربعة وزراء مسيحيين آخرين. فاضطر بالنتيجة رشيد الصلح الى تقديم استقالة حكومته[٤٤]. عندئذ اعتقد رئيس الجمهورية سليمان فرنجية بامكانية تشكيل حكومة عسكرية قوية برئاسة العماد نور الدين الرفاعي، الذي كان ضابطا

٤١- حتى اليوم لم تعرف الأسباب التي دفعت هذا الباص للمرور في عين الرمانة، الحيّ المعروف بعدائه للمنظمات الفلسطينية، مع العلم أن وسائل النقل الفلسطينية كانت تتجنب المرور في هذه المنطقة عندما تتنقل بين المخيّمات الواقعة في ضواحي بيروت الشرقية وتلك الواقعة في ضواحي بيروت الغربية.

٤٢- من مقابلة مع المؤلف عام ١٩٧٩

٤٣- تلّ الزعتر ضد الدكوانه والمكلس، الشيّاح ضد عين الرمّانه، النبعه ضد سنّ الفيل. ومن الكرنتينا كانت تقصف الطريق بين الأشرفية والشمال.

٤٤- في جلسة برلمانية صاخبة اتّهم الصلح حزب الكتائب وحمّلهم مسؤولية اندلاع المعارك ومواصلتها.

سنّيا متقاعداً. ولكن سرعان ما اضطر الى تقديم استقالته بعد ايام معدودة على تأليف حكومته بسبب معارضة الزعماء المسلمين له. وعلى اثر ذلك كلّف رشيد كرامي بتأليف حكومة جديدة، فوجد صعوبات جمّة في تأليفها بسبب الفيتو الذي وضعه كمال جنبلاط ضد اشراك الكتائب في الحكومة من جهة، وبسبب امتناع معظم السياسيين المسيحيين عن المشاركة في الحكومة دون الكتائب من جهة اخرى.

وبينما كان كرامي يواصل مشاوراته لتشكيل الحكومة، توسعت دائرة المعارك. ففي طرابلس هُجّر المسيحيون من احد الأحياء السكنية، وقام مقاتلون فلسطينيون بهجوم على مدينة زغرتا، مسقط رأس الرئيس فرنجية. كما هاجمت وحدات من حركة فتح ومنظمة الصاعقة يدعمها مقاتلون من الحزب القومي السوري والحزب الشيوعي بلدة القاع في شمال البقاع التي ينتمي سكانها الى طائفة الروم الكاثوليك. وعندما فشل هذا الهجوم، دمّروا شبكة المياه التي تغذي البلدة، وقضوا بالتالي على بنية الوجود الاقتصادي لسكان القاع الذين كانوا يعيشون بصورة رئيسية من زراعة الفواكه. وقد شاركت ايضاً قبيلة شيعية من الجوار في ذلك الهجوم على القاع. عندئذ اعتصم في احد المساجد الإمام موسى الصدر، الذي تحفظ كثيراً حول مشاركة الشيعة في المعارك التي حصلت في منطقة النبعة، وانقطع عن الطعام احتجاجا على الحرب. ولكن الذي سكب الزيت على النار كان كمال جنبلاط. فاتهم الكتائب بالتعامل مع اسرائيل واجهزة الاستخبارات الاميريكية، كما طالب بالغاء الميثاق الوطني.

بعد مرور شهرين على اندلاع الحرب اخذت تبرز نزاعات كثيرة التباين. حصلت **الاشتباكات العسكرية بدرجة اولى بين الفلسطينيين وميليشيات الاحزاب المسيحية**، كما بقيت خلالها مشاركة حلفاء الفلسطينيين من اللبنانيين هامشية. وفي حالات عديدة تشابهت هذه الاشتباكات بمثيلاتها عام ١٩٦٩ و١٩٧٣. ولكن هذه المرة لم يكن الجيش خصم الفلسطينيين، بل المقاتلون المسيحيين. ومثلما حصل عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٣، تضافرت جهود وساطات الدول العربية، خاصة سوريا ومصر، والمملكة العربية السعودية، والجامعة العربية. في حزيران من تلك السنة التقى عرفات بالرئيس فرنجية، بغية وضع حدّ للمعارك. وفي كل مرة كان كمال جنبلاط يتدخل لصالح الفلسطينيين. ولكن هذه المرّة لم يتدخّل لتسوية النزاع الفلسطيني اللبناني بل للمطالبة بتغيير جذري للنظام السياسي اللبناني. اما الزعماء التقليديون للطوائف اللبنانية فقد سعوا الى اعادة الحياة والفعالية لهذا النظام.

وفي نهاية حزيران، نجح كرامي في تشكيل حكومة جديدة. فتصالح مع كميل شمعون، الذي لم يكن قد التقى به او تحدّث معه منذ احداث عام ١٩٥٨، وعيّنه وزيراً للداخلية. وهكذا وجد حلاً لمشكلة المقاطعة السياسية ضد الكتائب التي طالب

بها جنبلاط. اما السياسيون المسلمون فلم يوافقوا على هذه المقاطعة، ولكن لم يتجرأ أحد على المشاركة في الحكومة الى جانب الكتائب. وفي هذا الحزب بالذات صُرف النظر عن المشاركة في الحكومة، باعتبار كميل شمعون يمثله كفاية. وقد جاءت حكومة كرامي هذه دليلاً جديداً على ارادة التعايش، اذ ان ثلاثة من وزرائها كانوا أعضاء في الحكومة التي قادت لبنان عام ١٩٤٣ الى الميثاق الوطني والاستقلال[٤٥]. فمنح مجلس النواب الثقة الى هذه الحكومة باكثرية ٨٣ صوتا، وامتناع ١٦ نائباً من مؤيدي جنبلاط. وهكذا جرى التوصل الى وقف اطلاق النار في اول تموز بعد تشكيل الحكومة.

٥ - تحويل النزاع الى حرب أهلية

لم يدم وقف اطلاق النار الاّ شهرين فقط . في تموز وآب اشتدّت حدّة التوتر بين الدول العربية حول المسألة الفلسطينية، فعاود كيسنجر رحلاته المكوكية بين اسرائيل ومصر، كما أقرّ اتفاق سيناء رقم ٢ في اول ايلول. وهكذا وجد الاردن وسوريا حالهما بوضع صعب نظراً لانفراد مصر في خيارها المستقل. فحصل تقارب بينهما. كما طالبت سوريا منظمة التحرير بالتنسيق معها. وعرفات من جهته، طالب الفلسطينيين بالتصدّي للمصالح الاميريكية في الشرق الاوسط. اما الاقتناع بوجود مؤامرة فقد زاد سواء لدى الفلسطينيين او لدى المسيحيين اللبنانيين. وبقدر ما كان يتباعد الأمل بتسوية القضية الفلسطينية، كان الخوف يتزايد لدى الأولين من محاولة تصفيتهم، ولدى الآخرين من محاولة الفلسطينيين الإستيلاء بالقوّة على الحكم في لبنان.

خلال هدنة الصيف استعدّ كل من الفريقين للمعركة المقبلة التي كانت محتّمة. فجندت المنظمات الفلسطينية حلفاءها اللبنانيين اكثر فأكثر. ودرّبت الميليشيات المسيحية بسرعة قصوى مقاتلين جدداً، كما تدرّب عدد كبير منهم في اسرائيل. ومرة اخرى عاد كمال جنبلاط الى معزوفته وركز على مطالبته **بتغيير النظام السياسي اللبناني**، اي الغاء نظام النسبة السياسي، وتغيير قانون الانتخاب، واعادة تنظيم الجيش، واعطاء الجنسية اللبنانية الى الأكراد والبدو المقيمين في لبنان. وبالاختصار وضع برنامجاً لتغيير نظام الحكم.

بالنسبة لأكثرية المسيحيين اللبنانيين كان هذا البرنامج امراً غير مقبول. فالأشهر الأولى من الحرب كشفت لهم بوضوح، بانه من الصعب عليهم كسب الصراعات

٤٥- باستثناء كميل شمعون، مثّل الشيعة عادل عسيران والدروز الأمير مجيد ارسلان، كما مثّل الروم الكاثوليك فيليب تقلا ، والارثوذكس الناشر الليبرالي غسان تويني.

المسلّحة مع الفلسطينيين، الذين كانوا يشكلون نسبة ثلاثة مقابل اثنين، كما ان الأسلحة المتوفرة لديهم كانت اقلّ نوعية. كذلك الامل بانزال الجيش او باقحامه في المعارك اخذ يزول. على حدود معقلهم الرئيسي عرفت الجبهات استقراراً، ولكن "الجزر" خارج مناطقهم وقعت في مأزق خطر. وكذلك مطالب كمال جنبلاط التي لم يعارضها السياسيون المسلمون، زادت في تخوّفهم، لأنهم لم يعودوا في حالة مجابهة مع الفلسطينيين فحسب، بل ايضاً مع اكثرية المسلمين اللبنانيين. وعندما حصل انفجار رهيب في احد مخيّمات التدريب في البقاع، تبيّن ان الإمام موسى الصدر كان يدرّب ميليشيات شيعية خاصة، الأمر الذي زاد في تخوّفهم. وعلى أثر ذلك، تكاثرت التصريحات حول استبدال الحكم بحكومة لصالح الفلسطينيين والمسلمين اللبنانيين، أي التحوّل في الإتجاه نحو تقسيم البلاد. ولربما كانت تصريحات جنبلاط في هذا المجال ذات هدف تكتيكي. فعلى مطالبته بالغاء نظام الميثاق الوطني جاء الردّ المسيحي المهدّد بالتقسيم. فتغيير النظام لم يكن الاّ مؤشراً لحرب اهلية. كما ان جنبلاط أثار منذ نشوب الحرب نوعاً من الحرب الأهلية الكلامية. والتهديد بالتقسيم كان ايضا نوعاً آخراً من الحرب الاهلية. ولكن لم يكن ممكناً الاكتفاء بحرب اهلية كلامية.

في نهاية شهر آب، حصل خلاف لا علاقة له بالسياسة اطلاقاً في أحد محلاّت الفليبرز في **زحله**، فتحوّل الى اشتباكات بين مسيحيين من هذه المدينة وشيعة من القرى المجاورة. وقد جاء مقاتلون فلسطينيون لنصرة الشيعة. اما حصيلة المعارك فكانت كبيرة بين صفوف الفريقين. وعلى اثرها تفاقمت حدّة التوترات الاجتماعية. فالاراضي الزراعية الواسعة التي يملكها المسيحيون من زحله في وسط البقاع، كانت قد كلفتهم اموالاً كبيرة لاستصلاحها، وصيانتها، واستغلالها. فقام المقاتلون الفلسطينيون والشيعة بتدمير حوالي ٨٠٪ من الآبار الارتوازية وانشاءات الرّي فيها، خلال ايام قليلة معدودة. وبعد فترة قصيرة، حصل ايضا حادث مشابه بين **طرابلس وزغرتا**، ادّى الى احداث عدائية بسبب خلاف على المرور في الطريق. عندئذ خطف مسلمون من طرابلس بعض المواطنين الموارنة من زغرتا، الأمر الذي دفع أحد المقاتلين من هذه الأخيرة، وكان قد فقد شقيقه في معارك سابقة، الى توقيف حافلة من الركاب على طريق بيروت- طرابلس، فأطلق عليها النار ثأراً لأخيه، فقتل ١٢ راكباً مسلماً في تلك الحافلة. عندئذ انفجرت الحرب في كل المنطقة الشمالية من لبنان. فهاجم مقاتلون مسلمون وفلسطينيون مدينة زغرتا مستخدمين سلاح المدفعية وقاذفات الصواريخ، كما احرقت ودمّرت المحلات التجارية التي يملكها المسيحيون في طرابلس. وفي عكّار قام السنة بهجومات على القرى المسيحية، فاحتلوا القرية المارونية **بيت ملات**، وقتلوا معظم سكانها. عندئذ هربت اكثرية المسيحيين من عكار الى المنطقة الرئيسية التي يسكنها المسيحيون. وهكذا

ولأول مرة فُرض بالقوة لون طائفي واحد على منطقة كان يعرف سكانها اختلاطاً من كل الطوائف، كذلك جرى تهجير اعداد كبيرة من مسيحيي طرابلس، ومن بينهم السكّان الأصليين من الروم الارثوذكس الذين لم يشاركوا اطلاقاً في المعارك.

وعندما تصاعدت حدة المعارك بين طرابلس وزغرتا، توصّل الرئيس كرامي، وهو من طرابلس، والرئيس فرنجيه، وهو من زغرتا، الى اتفاق يقضي بتكليف الجيش اللبناني الفصل بين المقاتلين[٤٦]. فقد نجح الجيش في اقامة منطقة عازلة بين المدينتين. ولكن ما ان هدأت الحال قليلاً في الشمال، حتى اندلعت مجدداً الحرب في بيروت[٤٧]. ولكن هذه المرة لم تنحصر الحرب في ضواحي المدينة واطرافها وفي المخيّمات. فقد عمد انصار حزب الكتائب الى اشعال النار في الوسط التجاري من المدينة القديمة، كما دمرّوه تماماً. وقد كان هذا العمل الحربي ذا مدلول سياسي رمزي واسع. في هذه المنطقة كان المسيحيون والمسلمون يعملون سوية في متاجرهم. هنا كانت تبرز بكل وضوح المصالح الاقتصادية المشتركة، التي كانت تجمع الطوائف في لبنان. فتدمير الوسط التجاري يعني ان الميليشيات لم تأخذ بعين الاعتبار هذه المصلحة المشتركة، ولا المصالح الاقتصادية لطوائفها، عندما تبيّن ان المصير السياسي هو عرضة للخطر على حدّ قول زعمائها، كشفوا عن اعتمادهم ممارسة سياسة "الارض المحروقة" بدلاً من تقديم تنازلات سياسية، كانت تبدو لهم كعملية استسلام مجانية. وبعد منتصف ايلول ١٩٧٥لم يبق هناك اي شك بان الاحزاب المسيحية وميليشياتها كانت تنظر الى الحرب كصراع من اجل وجودهم. فأعلن بيار الجميّل بان المسيحيين هم في صدد فقدان ايمانهم بنظام التعايش اللبناني. عندئذ ابدى النظام السوري قلقه بصدد ميل المسيحيين المتنامي نحو تفضيل فكرة تقسيم البلاد. فالبلد الذي لا يستطيع تسوية الخلافات والتوترات بين طوائفه الدينية الا بتقسيمه الى مناطق جغرافية طائفية، يصبح نموذجا خطيرا ومثالا يمكن الاقتداء به. ولكن تخوّفت القيادة السورية بنوع خاص، من تحوّل جزء من الدولة اللبنانية الى دولة مسيحية حليفة لاسرائيل، بينما يتحوّل الجزء الآخر الذي يسيطر عليه الفلسطينيون والمسلمون الى دولة ذات ديناميكية ثورية يمكن ان تجرّ سوريا الى صراع مع اسرائيل. عندئذ انتقل وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام الى بيروت وحاول التوسط لتشكيل "لجنة حوار وطني"، يتمثّل فيها الزعماء السياسيون المعتدلون والمناضلون من الطوائف المسيحية والاسلامية.

٤٦- في سبيل الحصول على رضى رشيد كرامي، وافق سليمان فرنجية على اقالة قائد الجيش، اسكندر غانم، أحد المقرّبين جدا منه، وتعيين حنا سعيد، المعروف بحياده السياسي مكانه.

٤٧- دعا جنبلاط الى اضراب عام ضد تدخل الجيش. ولكن نظراً الى رفض النقابات المشاركة في هذا الإضراب والى معارضة معظم السياسيين المسلمين له، اضطر أخيرا الى العودة عن هذه الدعوة.

وخلال أسابيع، وبعد أن تحولت الحرب بين الفلسطينيين والميليشيات المسيحية الى حرب اهلية بين اللبنانيين، اخذت تناقش كل مسائل الخلاف الرئيسية المتعلقة بالتعايش اللبناني بجدّية ولكن ايضاً بدقّة كبيرة، فطرحت كل المشاكل بوضوح، كما برزت معارضة حول مسائل متباينة. طالب شمعون والجميّل بانهاء الحرب ثم البحث جدّياً بالاصلاحات، بينما أصرّ جنبلاط بالمقابل على مطالبه الرئيسية لاصلاح الدولة. اما صائب سلام وريمون اده، اللذان لم يكونا طرفاً في الحرب، بل كانا يمثلان تيارات فكرية واتجاهات سياسية معتدلة لدى السنة والموارنة، فطالبا باستقالة الرئيس سليمان فرنجيه، الذي حمّلاه مسؤولية جرّ البلاد الى حرب اهلية. وقد شدّد سلام على ان جنبلاط غير مخوّل اطلاقاً للتحدث باسم الطوائف الإسلامية. كما حمّل ريمون اده بيار الجميّل مسؤولية قتل مواطنين مسلمين ابرياء، واصفا اياه ب "حفار قبور لبنان". ولكن الجميّل ردّ على إدّه، بان لبنان يدمّر بسبب الذين اسهموا بشلّ قوة الجيش. وفي وسط المناقشات داخل لجنة الحوار طرحت القضايا المتعلقة بهوية لبنان وبطابع النظام السياسي. فطالب عبد الله اليافي، وهو رئيس وزراء سابق، بتحديد لبنان دستورياً ك "بلد عربي مستقل". وعليه ردّ حزب الكتائب وحلفاؤه، بانه طالما تتماثل العروبة والإسلام، فلا يستطيع لبنان ان يحدّد نفسه كبلد عربي. وهكذا طرحت من جديد المسألة الحاسمة، المتعلقة بالعلمنة[48]، فاعلن حزب الكتائب بقبول الغاء مبدأ النسبة السياسية للطوائف شرط تطبيق علمنة كاملة للدولة، وبنوع خاص تشريع قانون علماني للأحوال الشخصية، وذلك لتمكين الانصهار الاجتماعي التام. فقبل جنبلاط والاحزاب اليسارية بذلك، ولكن السياسيين المسلمين عارضوا العلمنة الشاملة لانها تتناقض مع الاسلام. عندئذ اقترح، ادمون ربّاط، الذي كان استاذا للحقوق، وممثلا للاقلية السريانية الارثوذكسية في لجنة الحوار، تسوية تدعو الى اقرار قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية. ولكن هذا الاقتراح رُفض ايضاً من قبل الممثلين المسلمين في اللجنة. اما جنبلاط والإحزاب اليسارية الذين كانوا يستهدفون بدرجة اولى تغيير نظام الحكم، فقبلوا أخيراً بصيغة تسوية تدعو الى نوع من العلمنة "السياسية"، التي لم تعتبر علمنة اطلاقا بالنسبة للمسيحيين. ولكن جنبلاط رأى ان الزعماء المسلمين يقبلون بتغيير طفيف وليس بتعديل جذري للنظام، اي بتعديل الميثاق الوطني لصالحهم، كما اتضح ذلك لاحقاً.

اما لجنة الحوار فقد اندثرت دون احراز اية نتيجة. في نهاية تشرين الأول قام رشيد كرامي بمحاولة بائسة في سبيل فرض تسوية. فصرّح بانه سيبقى في السراي، مركز رئيس الوزراء، حتى يصل الحوار الى نتائج ملموسة. وبعد عدة أيام، لم يأت لزيارته من كل اعضاء لجنة الحوار، الا الوزير الارثوذكسي غسّان التويني. ولكن

٤٨- راجع الفصل الثاني.

في تلك الاثناء، انفجرت المعارك من جديد في زحله وعلى جبهات عديدة في بيروت. ولأول مرة برز المرابطون بقوة كفريقٍ في النزاع، خاصة في وسط المدينة. اما المنظمات الفلسطينية التي ابدت ارتياحا لتحويل النزاع الى حرب اهلية، واهتماماً قليلاً بالاشتباكات العسكرية في وسط المدينة، فابتعدت عن ساحة الصراع مكتفية بتقديم العون والدعم اللوجستي بصورة علنية او خفية الى المرابطون، الذين اشتركوا في معارك طاحنة ضد الكتائب في منطقة الفنادق وعلى شواطئ بيروت الغربية وفي منطقة القنطاري، الحيّ الذي كانت تسكنه فئات مختلطة من كل الطوائف.

وبينما توقف عمل لجنة الحوار دون البلوغ الى اية نتيجة وعادت الاشتباكات مجدداً الى بيروت، بدأت جهود الوساطات الاقليمية والدولية تبذل لايجاد تسوية ما. حاولت السعودية ومصر والكويت عقد مؤتمر حول لبنان في القاهرة، ولكن سوريا، ومنظمة التحرير والرئيس فرنجيه، عارضوا فكرة "تعريب" الازمة اللبنانية. حاول فرنجيه وكرامي بالاشتراك مع الحكومة السورية ايجاد حل يرضي المسلمين دون ان يرفضه المسيحيون. فسعيا الى تعديل طفيف في الميثاق الوطني، وذلك بدعم وتأييد من الوسطاء الدوليين، خاصة الكردينال برتولي، المبعوث البابوي، وكوف دى مورفيل، مبعوث الحكومة الفرنسية ووزير خارجية فرنسا سابقاً. عندئذ اعلن فرنجيه وكرامي عن ان اتفاقاً مرضياً سيتمّ الكشف عنه قريباً. وفي السادس من كانون الأول لبىّ بيار الجميّل دعوة الرئيس حافظ أسد لزيارة دمشق كي يتفاوض معه حول امكانية وضع ميثاق وطني جديد.

ولكن بين فريقي النزاع كانت هناك فئات غير راضية عن هذا التطوّر، بل كانت تأمل بامكانية فرض مطالبها المتضاربة تماماً: فلا زعماء الميليشيات المسلمة والمسيحية ولا المنظمات الفلسطينية وجدت ايجابيات ترضيها في التسوية الحاصلة بين الزعماء المحافظين السنّة والموارنة. فوصفوها "بالتآخي القبلي"، على حد قول كمال جنبلاط. وقبل يوم من زيارة بيار الجميّل الى دمشق، بدأت وحدات فلسطينية اتخذت قواعد لها في مدينة عاليه، بقصف بلدة الكحالة المارونية بالمدفعية الثقيلة. فردّت الميليشيات المسيحية على ذلك بقتل حوالي مئتي مسلم غير مسلّح في بيروت، معظمهم من عمّال المرفأ والمستخدمين. وبعد مرور يومين على ما سُمِي **"بالسبت الاسود"** قام المرابطون بهجوم كبير على مواقع الكتائب في وسط المدينة وفي منطقة الفنادق[٤٩]، فدفعوا ميليشيا الكتائب حتى ساحة الشهداء في وسط المدينة وطردوهم من فندقي فينيسيا والسان جورج، حيث تمركز المقاتلون المسيحيون. على أثر ذلك

٤٩- أعلن الزعماء الفلسطينيون لاحقاً بأنهم دفعوا المرابطون الى هذا الهجوم بهدف إثارة عملية انتقامية ضد المسيحيين المدنيين المقيمين في بيروت الغربية (من مقابلة مع المؤلف).

تكاثرت في شرق بيروت وغربها عمليات القتل والخطف على الهوية.

٦ – التدخل السوري ضد مبادرات التقسيم

في كانون الثاني بدأت الميليشيات المسيحية بهجوم على "الجزر السكانية الدخيلة" في مناطقهم، فطردوا سكان قرية شيعية تقع قرب انطلياس شمال بيروت، كانت تضم مجموعة قوية من انصار الحزب الشيوعي، وكذلك جماعة من البدو، كانت قد استقرت على تلة شرقي العاصمة. وفي الوقت نفسه احتلّ المقاتلون الفلسطينيون قرية **تعلبايا** المسيحية في البقاع وطردوا سكانها. وكان قد حصل هكذا هجوم وهكذا تهجير سابقاً في قرى مسيحية مماثلة. وعندما تصرّفت الميليشيات المسيحية بهذا الشكل ايضا، بدأت الحكومة السورية تشكّ كثيراً بعملية التحضير لتقسيم البلاد التي كان يتكاثر الحديث عنها، والتي ستمنع تنفيذ صيغة التسوية التي تطمح اليها سوريا. لذلك قررت ليس فقط الحدّ من تقديم المساعدة العسكرية للفلسطينيين وللحركة الوطنية فحسب، بل التدخّل عبر وحدات من جيش التحرير الفلسطيني بقيادة ضباط سوريين، وبارسال وحدات من الجيش السوري. وبالفعل عبر في العشرين من كانون الأول ثلاثة آلاف من جنود لواء اليرموك التابع لجيش التحرير الفلسطيني الحدود اللبنانية، وحاصروا مدينة زحله، التي قصفوها من المواقع السورية بنيران المدفعية.

ولكن الميليشيات المسيحية واصلت هجوماتها في بيروت. في مطلع كانون الثاني هاجمت مخيّمي الفلسطينيين في جسر الباشا وتل الزعتر. وقد شارك في الهجوم، بأمر من وزير الداخلية، كميل شمعون، عناصر من قوى الأمن الداخلي. عندئذ حاول مقاتلون فلسطينيون من مخيّمات بيروت الغربية القيام بهجوم ضد منطقة الحازمية المسيحية الواقعة بين برج البراجنة وتل الزعتر. وفي الرابع عشر من كانون الثاني احتلت الميليشيات المسيحية مخيّم الفلسطينيين في ضبيه. وفي التاسع عشر من ذات الشهر، اقتحمت احياء **المسلخ والكرنتينا**، فلم يُعتقل أحد، بل قتل المئات من المدنيين، وهُجر الباقون الى غرب بيروت. وانتقاماً لذلك اقتحمت المنظمات الفلسطينية عدداً من القرى المسيحية الواقعة في عكار وفي البقاع،الأمر الذي دفع بسكانها الى اطلاق نداء الاغاثة الى سوريا التي لبّت حالاً وجاءت لنجدتهم[٥٠] . كذلك دعمت فصائل عديدة من منظمة الصاعقة وجيش التحرير

٥٠- في خطاب أذيع في ٢٠ تموز ١٩٧٦ من راديو دمشق أعلن الرئيس حافظ أسد بالتفصيل عن الظروف التي دفعته الى اتخاذ قرار التدخل: "في أحد الأيام انهارت جبهة الأحزاب في لبنان وكذلك جبهة المقاومة الفلسطينية. وصلوا الى حال لم يعد يسمح لهم بالوقوف على ارجلهم. فتوجّهوا الينا بنداءات الإغاثة. هكذا حاولنا وبذلنا جهودا كبيرة. وفي أحد الأيام – أذكر ذلك اليوم، كان في منتصف كانون الثاني – اتّصل

الفلسطيني مقاتلي منظمة التحرير في محاصرة البلدتين المسيحيتين **الدامور والجيّة** الواقعتين جنوب بيروت. فسقطتا في العشرين من كانون الثاني، كما سقطت بعد ذلك محلة **السعديات** القريبة من الدامور حيث كان يقع منزل كميل شمعون[٥١]. على الأثر جرى اجلاء قسم من السكان، ومن بينهم كميل شمعون بالذات، بواسطة الطوّافات الجويّة والمراكب البحريّة. اما الذين لم يتمكنوا من الهرب فقد وقعوا ضحايا مجزرة رهيبة، لا تشبه اطلاقاً ما حصل في محلة الكرنتينا.

في الاسابيع الاولى من شهر كانون الثاني صرّح عبد الحليم خدّام وزير الخارجية السوري بأن سوريا لن تتسامح اطلاقاً بتقسيم لبنان. واذا ما تمت المحاولة، فستضمّ سوريا كل لبنان إليها، كما كان تاريخياً. **فالتدخل السوري تحت غطاء عسكري لجيش التحرير الفلسطيني اجبر زعماء الاحزاب المسيحية على قبول تسوية باشراف سوريا.** عندئذ فكت ميليشياتها الحصار عن مخيّم تل الزعتر. وفي السابع من شباط سافر فرنجيه وكرامي الى دمشق حيث توصلا الى اتفاق نهائي حول ميثاق وطني جديد تمّ الاعلان عنه في ١٤ شباط عام ١٩٧٦.

اما مضمون **اتفاق دمشق**[٥٢] فيتلخّص بما يلي:

بي وزير الخارجية وأعلمني بأن اتصالا هاتفيا جرى معه من "قمة عرمون". أنا لا أعرف بيروت جيداً، ولكني أعرف أن في عرمون يقع منزل المفتي، وهناك تعقد الاجتماعات بين المفتي والإمام، ورؤساء الحكومات، وشخصيات إسلامية أخرى، وبعض زعماء الأحزاب، بمن فيهم كمال جنبلاط. اتصلوا بوزير الخارجية وطلبوا اليه بالحاح ان يطلب مني الاتصال بالرئيس سليمان فرنجية، وذلك لوقف القتال، لأن الوضع كان سيئاً للغاية... وبعد ربع ساعة قال بأنهم اتصلوا به مجددا وأعلموه بأن الحال تسؤ أكثر فأكثر وأن بعض الأحياء سقطت، وأن مسلّحي الكتائب يهاجمون البيوت وكل شيء يسقط أمامهم...، لقد اندهشت جداً من مثل هذا الطلب، لأني أعلم...، أن المقاومة والأحزاب الوطنية، وليس فقط حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار – يمتلكون من الأسلحة ما لا يمتلكه الجيش، وانّ المقاومة والأحزاب الوطنية لديها من الأسلحة والذخيرة أكثر مما لدى حزبي الكتائب والأحرار والجيش معاً. والجيش اللبناني لم يتدخل في المعركة... في الواقع وصلتنا تقارير عن سقوط المسلخ والكرنتينا، ومحلاّت أخرى. عندئذ قالوا، اذا لم تقوموا باتصال سريع، فان حزب الكتائب سيجتاح بيروت الغربية. والطريق مفتوحة أمامهم... عندئذ قلت لهم "يا حرام على المنطقة الغربية"...اتصلت بالرئيس فرنجية... واتفقنا اخيراً على وقف لإطلاق النار...، بعد ذلك، جاءتنا تقارير تشير الى تصعيد القتال وانّ الأمور سائرة من سيئ الى أسوأ... فبدأت بالتفكير بما يمكن فعله. بذلنا جهوداً سياسية. أرسلنا أسلحة وذخيرة... وذلك لم يكن كافيا لانقاذ الوضع. عندئذ لم يعد لنا اي خيار سوى التدخل باسم جيش التحرير الفلسطيني... اتصل بي الرئيس سليمان فرنجية...، وقال لي: ان القوّات السورية تدخل الى لبنان... فقلت له :انّ موقفنا من الفلسطينيين ثابت، وطالما يتعلق الأمر بهم، فانّ خطوطا حمراء لا يسمح لأحد بتجاوزها." النص الكامل لهذا الخطاب نشره Itamar RABINOVITCH, The War for Lebanon, op. cit., p. 201-236.

٥١- قامت قوات الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني بهجوم مشترك في شمال البلاد على منطقة زغرتا التي دافع عنها جنود لبنانيون وميليشيا المردة، كما الحقوا بالمهاجمين خسائر فادحة في الارواح.

٥٢- نشر مقتطفات من الترجمة الإنكليزية لهذا الأتفاق وليد خالدي في مؤلفه المذكور، ص ١٨٩ – ١٩١.

يبقى رئيس الجمهورية كما كان حتى الآن، مارونياً، ورئيس الوزراء سنيّاً، ورئيس مجلس النواب شيعياً. في مجلس النواب يلغى توزيع المقاعد وفق قاعدة ٦ مقابل ٥، وتتوزّع بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. يجري انتخاب رئيس الوزراء باكثرية عادية من قبل مجلس النواب. كل القوانين تحتاج الى موافقة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كي تصبح نافذة. نظام الوظائف العامّة يبقى قائماً فقط لموظفي الفئة الأولى. ويعمل على وضع تشريع جديد للتجنيس.

بالنسبة لوضع الفلسطينيين في لبنان جرى الاتفاق على العودة الى تطبيق اتفاقي القاهرة وملكارت. وهذه القرارات لم تستهدف تغييراً في السلطة، بل اعادة توزيع محدود لها بين الطوائف. ولكنها اعطت للسنة موقعاً اقوى من حيث تقوية مركز رئيس الوزارة. فثنائية الحكم التي كانت قائمة بحكم الأمر الواقع كرّست دستورياً، عبر انتخاب رئيس الحكومة من قبل مجلس النواب واعطائه استقلالية اكبر واوسع تجاه رئيس الجمهورية. وكذلك المناصفة في عدد نواب المجلس بين المسيحيين والمسلمين جاءت لتشدّد ايضاً على رمزية التوازن. اما الضمانة للمسيحيين فبقيت في اطار المساواة مع المسلمين في السلطة التشريعية والتنفيذية وفي الوظائف ذات الطابع السياسي، بالاضافة الى ضمانة اخرى تتمثل بعدم تغيير بنية الجيش. اما النجاح الجزئي الذي احرز بالنسبة للفلسطينيين فتركز على تقوية الاتفاقات السابقة التي ضمنت سوريا تطبيقها.

أشارموجز هذا الاتفاق الى اعطاء الطائفة السنيّة سلطة ومعنوية اكثر، والى تنازل المسيحيين عن صلاحيات لا تشكل خطراً على وضعهم كطوائف غريبة عن مركز القرار. ولكن، من خلال تدخلها السريع وغير المباشر، احرزت الحكومة السورية تسوية، وأمنت لنفسها دور الحَكَم في لبنان.

٧ - منظمة التحرير والحركة الوطنية ضد الجبهة اللبنانية

أمّن اتفاق دمشق بالدرجة الأولى ارتياحا ورضى لدى السياسيين المسلمين الذين لم يشاركوا في الحرب والذين اعتقدوا انهم لن يقطفوا شيئاً من ثمارها. والفريق الذي رضي به ايضا كان فريق المسيحيين المناضلين. **ولكن فريقين آخرين في النزاع المسلح شعرا بنوع من الخيبة، وهما المنظمات الفلسطينية وحلفاؤهم اللبنانيون في الحركة الوطنية.** بالنسبة للفلسطينيين، تعني العودة الى تطبيق اتفاقي القاهرة وملكارت، الحدّ من حريّة تحركهم الواسع، الذي اكتسبوه منذ عام ١٩٧٣، وخاصة منذ اندلاع الحرب. وهكذا اخذت حركة فتح تشكك بنوايا سوريا التي بدأت تخطط، مع تصاعد قوة منظمة التحرير اكثر مما كان ممكنا حتى الآن، للسيطرة على قيادتها السياسية. فقد انتشرت الإشاعات بان سوريا تسعى الى استبدال ياسر

عرفات على رأس منظمة التحرير بزهير محسن رئيس منظمة الصاعقة. وكذلك اخذت المنظمات التابعة لجبهة الرفض والتصدّي ترتاب بنوايا الحكومة السورية حول الدخول بطريقة او بأخرى في عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة، على غرار ما حدث في اتفاق فصل القوّات في الجولان.

وبالنسبة لليسار اللبناني شكّل اتفاق دمشق صدمة كبيرة ايضاً. فبدلاً من علمنة الدولة، او على الاقل "العلمنة السياسية"، جرى توزيع السلطة في المناصب العليا- وقد كان ذلك في السابق إمراً قائماً ومتعارفا عليه - وثبت دستورياً. اعتبروا هذا الاجراء تخلّفاً وليس تقدّماً. فتقوية مقام رئيس الوزراء ادّى الى ارتياح كبير لدى الزعماء المسلمين التقليديين الذين كانوا قد تحفظوا حول كل الاتجاهات اليسارية في لجنة الحوار. فقد اعتقد مقاتلو الحركة الوطنية بان مشاركتهم في القتال اثمرت فقط في تقوية مركز رئيس الوزارة تجاه رئيس الجمهورية، واكساب بعض الزعماء التقليديين مقاعد نيابية. ولكن الذي خاب أمله اكثر من أي انسان، كان كمال جنبلاط الذي كان يرى نفسه على الطريق التى ستؤدي به الى قمة جمهورية جديدة. وقد وجد نفسه الآن كما في السابق في دور ممثل لطائفة صغيرة لن يحصل، وحتى في افضل الحالات، الاّ على حقيبة وزارية. وشعر كمواطن مدرك لاهمية استقلال بلاده بكثير من الاحباط والعار. تبيّن له بان الصيغة اللبنانية الجديدة فرضتها عملياً سوريا. فبعد اعطاء نفسه فرصة عشرة ايام للتفكير، **رفض اتفاق دمشق**[٥٣].

لم يبق امام معارضي هذا الاتفاق الاّ فرصة الحؤول دون تطبيقه، وذلك بالعمل على تقسيم الجيش اللبناني. حتى الآن لم يكن الجيش قد شارك في العمليات العسكرية، لان رئيس الوزارة كان يعارض ذلك. وكانت القيادات المسيحية تطالب دائماً باستخدامه، وابرازه "كجيش مسيحي" اقوى من اي وقت مضى. وقد كانت المهام الصعبة التي كلف بها الجيش حتى الآن قد نفذت على مضض، كاقامة منطقة عازلة بين طرابلس وزغرتا، والفصل بين المقاتلين في منطقة الفنادق وفي حصار الدامور، وذلك دون تحديد اهداف واضحة له. لقد كان كرامي يتخوّف، مثلما كان يتخوّف ايضاً قائد الجيش، حنا سعيد، من انقسام في الجيش في حال تكليفه بمهام امنية. وفي الواقع حصل هذا الانقسام دون اقحام الجيش. ففي كانون الثاني ١٩٧٦ تمرّد احد الضباط السنة، احمد الخطيب، الذي كان في موقع عسكري في جنوب لبنان، معلناً تأسيس "جيش لبنان العربي". فانضمّ اليه عدة مئات من الجنود

٥٣- يبدو أن جنبلاط كان يأمل بالحصول أقله على تسوية تسمح بأن يعود منصب رئاسة الجمهورية لأي عضو من الطوائف المسيحية، ورئاسة الحكومة لأي عضو من الطوائف الإسلامية. وهكذا اذا لم يحظ بمنصب رئاسة الجمهورية، فيستطيع أقله تسلّم منصب رئيس الحكومة. (أورد هذه المعلومات أحد كبار ممثلي الحزب التقدمي الإشتراكي). وبصورة مماثلة تحدّث ريمون أده عن سقوط لبنان تحت "الانتداب السوري".

المسلمين[٥٤]. ترددت قيادة الجيش في قمع هذا التمرّد. الاّ ان المنظمات الفلسطينية التي كانت تتخوّف دائماً من تكليف الجيش بالتصدّي لها، رحّبت بالخطيب كبطل، ومدّته بالمساعدات المالية واللوجستية. ولكن نشاط الخطيب بقي محدوداً، حتى برز حدث آخر. ففي الحادي عشر من آذار احتل قائد موقع بيروت، البريغادير عزيز الأحدب، محطة الراديو والتلفزيون في بيروت، واعلن نفسه حاكماً عسكرياً مؤقتاً للبنان، وطالب الرئيس فرنجيه بالاستقالة، كما دعا المجلس النيابي الى انتخاب رئيس جديد[٥٥]. ولكن فرنجيه رفض حالاً "تحويله الى كبش المحرقة في هذه الحرب"، ومغادرة قصر الرئاسة قبل نهاية ولايته الدستورية، "حتى وان كان في تابوت". ولكن اكثرية من النواب وقّعوا على عريضة تطالبه باستقالته المسبقة. اما كميل شمعون الذي عرف وضعاً مماثلاً عام ١٩٥٨، وبيار الجميّل، وايضاً حافظ أسد، فشجعوه على البقاء والصمود. وقد تبيّن سريعاً بأن الاحدب لم يكن يتمتع بتأييد عسكري فعليّ. فأحمد الخطيب اعلن تأييده للاحدب، ولكنه استغلّ بنوع خاص الفوضى القائمة في جهاز التلفزة الحكومية، كي يحتلّ مع انصاره الثكنات العسكرية الواقعة في المناطق الحدودية. فخلال ايام معدودة ارتفع عدد "جيش لبنان العربي" الى اكثر من الف جندي، تمكنوا بنوع خاص من وضع اليد على جزء كبير من سلاح الجيش الثقيل[٥٦]. عندئذ لم يكن للجنود المسيحيين الموجودين في الثكنات التي احتلها الخطيب الاّ الهرب الى الثكنات الواقعة في المناطق[٥٧] المسيحية او العودة الى منازلهم. فبعد مرور ثلاثة ايام على محاولة البريغادير الأحدب، وجد الخطيب نفسه مع جنبلاط، الذي رأى الفرصة مؤاتية لتحقيق اهدافه رغم اتفاق دمشق، والبلوغ الى تغيير جذري في النظام اللبناني عبر انتصار عسكري. فنجح في كسب تأييد قيادة منظمة التحرير للاشتراك في **هجوم واسع ضد المنطقة المسيحية الرئيسية**[٥٨].

٥٤- أبلغ سلاح الطيران اللبناني القيادة العليا بأن الخطيب يتّجه مع رطل من خمس عشرة شاحنة ومصفّحتين من ثكنة كوكبا في اتجاه حاصبيا–المصنع، ولكنه لم يتلق اية أوامر بالتصدّي له.

٥٥- أعتقد عدد من المراقبين أن حركة فتح هي التي شجّعت الأحدب على القيام بحركة انقلابية، ان لم تكن هي التي وجهته من بعيد. ولكن بعض الضبّاط المسيحيين، نفوا هذه الامكانية تماما باعتبار ان الأحدب هو من عائلة سنيّة عريقة من طرابلس، وهو شهابيّ التفكير والنهج، ولا يعقل بأن يقبل او يعمل على تقسيم الجيش (من مقابلة مع المؤلف).

٥٦- كانت هناك اسلحة ثقيلة في ثكنات الأطراف التي انضمّ جنودها الى حركة أحمد الخطيب: صور (المصفّحات)، النبطيّة (المغاوير)، مرجعيون (مشاة ومدفعية)، صيدا (مشاة،مصفحات ومدفعية)، طرابلس (مصفحات ومدفعية)، بعلبك (مشاة ومدفعية).

٥٧- ثكنات الفياضية، (اليرزة مركز القيادة العليا)، وصربا (بالقرب من جونية)، وكذلك المدرسة الحربية.

٥٨- كانت الآراء متضاربة داخل قيادة فتح. فبعض المسؤولين كان يقول بأنه من الممكن، عبر انتصار سريع، وضع سوريا أمام الأمر الواقع، وبالتالي تأمين حرية قرار منظمة التحرير الفلسطينية. كما شكّك آخرون وحذروا من مغبّة زجّ القوّات الفلسطينية في معركة لا علاقة لها بفلسطين ولا بالدفاع عن أمن المخيّمات. ولكن يبدو أن القرار كان قد اتخذ، وأن جنبلاط وجيش لبنان العربي قررا خوض المعركة،

عندئذ قررت **منظمة التحرير، وجيش لبنان العربي، وميليشيات الحركة الوطنية، توحيد "قوّاتها العسكرية" وتشكيل قيادة مشتركة.**

في هذا الخضم وجدت نفسها "الجبهة اللبنانية" التي كانت وحداتها الى حدّ ما قبل ثلاثة أشهر متفوّقة عسكرياً على خصومها، وقد اضعفها التدخل السوري، امام قوّات عسكرية متضامنة تتجاوزها عدداً وعتاداً. فأول هجوم قامت به القوّات المشتركة كان على بعبداء، مقرّ رئيس الجمهورية. ولكن تصدّى لها الجنود المسيحيون المرابطون في ثكنة الفيّاضيّة، وكذلك وحدات من منظمة الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني بأوامر من الحكومة السورية. في تلك الاثناء، نجح الفلسطينيون والمرابطون سريعاً، بدعم من سلاح مدفعية جيش لبنان العربي، في السيطرة على آخر مواقع ميليشيات الكتائب في منطقة الفنادق، خاصة في فندق هوليداي إن. وهكذا تمَّ نهائياً تقسيم بيروت بين منطقة غربية واخرى شرقية عبر "خط أخضر" يمتدّ بين عين الرمّانة والشيّاح حتى المتحف، ثم عبر طريق الشام حتى ساحة الشهداء، ومنها الى المدخل الغربي للمرفأ، بقي هذا الخط الفاصل بين المنطقتين قائماً حتى نهاية الحرب.

عندئذ اخذت المدفعية الثقيلة لجيش لبنان العربي تقصف بيروت الشرقية وقصر الرئاسة في بعبداء،الأمر الذي دفع بالرئيس فرنجيه الى الهرب الى بلدة الكفور في المنطقة المسيحية. وفي الاسبوع الاخير من شهر آذار، قامت القوات المشتركة بهجوم واسع النطاق أوصل **قوات الجبهة اللبنانية الى شفير الانهيار العسكري.** في تلك الأثناء قامت قوّات حركة فتح بقيادة ابو موسى- الذي تمرّد فيما بعد على ياسر عرفات - بهجوم على منطقة الجبل في المتن الاعلى. فاحتلت بلدات المتين، وترشيش وعينطوره، وكادت تصل الى بكفيّا، مسقط رأس بيار الجميّل. وهذا ما أثار موجة من الهلع المفاجئ في المنطقة المسيحية. ففي نداء مؤثر للغاية من الراديو، دعا بيار الجميّل الرجال والنساء المسيحيين الذين يتمكنون من حمل السلاح للدفاع عن وطنهم. هل كان وضع المسيحيين آنذاك فعلاً في حالة انهيار، كما اعتقدوا هم واخصامهم؟ من الممكن جداً التشكيك في هذا الأمر[٥٩]. فبعد النجاح المفاجئ الذي

ولا يجوز التخلّي عن أفضل الحلفاء في الوقت الحرج. "لقد فعلنا ما يبهج جنبلاط"، على حد قول أحد كبار قياديّي منظمة التحرير (من مقابلات مع المؤلف).

٥٩- اعتقد قادة الوحدات الفلسطينية في المتن بأن عرفات اصبح عاجزا عن اتخاذ قرار حاسم، لانه لا يريد ان يغضب سوريا. وهكذا فاتته فرصة الانتصار. ولكن حسب تقدير بعض كبار الضبّاط اللبنانيين كانت العملية تحتاج الى فرقتين عسكريتين قوام كل منها ستة ألوية مجهّزة بمصفحات تتمكن من خرق صفوف المدافعين، كي تنجح العملية حتى جونية. وهذه القدرة لم يكن يمتلكها المهاجمون (من مقابلة مع المؤلف). وقد وصف كمال جنبلاط دوره في "معركة الجبل" وآماله منها: "هذه المعركة خُطّط لها لضرورة أخذ الانعزاليين من الخلف وعلى أرضهم بالذات، وذلك في معارك أقل كلفة وخسارة من

احرزته القوّات المشتركة، نجحت وحدات مسيحية من الجيش، تدعمها الميليشيات، في صدّ الهجوم. في تلك الآونة، تحدّث ابو أياد عن ان طريق القدس تمرّ بعيون السيمان، وبكفيّا، وجونيه، كما دعا كمال جنبلاط الى تناول فطور الصباح قريباً جداً في بلدة بكفيّا. ولكن الرئيس حافظ أسد استدعى كمال جنبلاط وطلب منه الحضور فوراً الى دمشق لاجراء محادثات كان من المفروض ان تغيّر بطريقة حاسمة مجرى النزاع في لبنان.

٨ – التدخل السوري ضد الفلسطينيين والحركة الوطنية

كان كل من حافظ أسد وكمال جنبلاط يكنّ، دون شكّ، تقديراً معيّناً للآخر، وكذلك نوعاً من النفور والكره المتبادل. ينتمي كل منهما الى أقلية معيّنة. ولكن بينما نشأ جنبلاط وترعرع "والملعقة الذهبية في فمه"، كان حافظ أسد يبني قوته بنفسه[٦٠]. مارس جنبلاط العابا سياسية خطرة، ولكن أسد برز كأهم لاعب سياسي يتحلّى بالحذر والحنكة على مسرح احداث الشرق الأوسط. جنبلاط لم يُخفِ اطلاقاً احتقاره لبورجوازية البعث الصغيرة، بينما كان حافظ أسد يعتبر نفسه السياسي الأكثر ادراكاً للمسؤولية في الشرق العربي.

كان جنبلاط يرفض تماماً "تبعية" لبنان لسوريا. وقد ثار غيظه وسخطه من رؤية "شخصية الوالي" ،اي الحاكم العثماني، في الحكام السوريين، "وكذلك صورة الفرعون في الحكام المصريين". بالنسبة لحافظ أسد، كان لبنان دائماً، وبأي شكل كان، بلدا تابعا لسوريا"[٦١].

في كانون الثاني حذّر حافظ أسد جنبلاط من هزيمة يمكن ان تلحق به، موضحاً له عدم تساهله بالسماح بأي انتصار تام، كما عبّر عن الاسباب الكامنة وراء هذا التوجه في محادثاته الطويلة معه، وبعدها مع عرفات، وفي وقت لاحق، في خطاب[٦٢] شهير القاه في ٢٠ تموز ١٩٧٦.

ابلغ حافظ أسد جنبلاط بان تعديل الوثيقة الدستورية الذي حصل برعايته يستجيب عملياً لكل مطالبه. ورغم ذلك اطلق جنبلاط الدعوة الى اضراب عام، وأثار معارك

المعارك التي كانت قائمة في بيروت. فنظراً لمعرفتي الجيّدة بتاريخ بلادي وجغرافيته، كنت أنا المحرّض على هذه الحملة التي كان هدفها تقصير مدة الحرب. خلال أسبوعين، كانت أهدافنا على طريق التحقيق... وكنّا ننتظر استسلام العدوّ والسلام في ريفون أو بيت مري". راجع: Philippe LAPOUSTERLE, op.cit. p. 215f.

٦٠- عن شخصية الرئيس حافظ أسد راجع: كريم بقرادوني ، المصدر المذكور،ص ٧١ -٧٤.

٦١- Philippe LAPOUSTERLE, op. cit., p.171.

٦٢- الترجمة الإنكليزية لهذا الخطاب في Itamar RABINOVITCH, The War for Lebanon, p. 201-236

جديدة. سأل حافظ أسد جنبلاط عن هدفه الحقيقي، فأجابه بانه يريد دولة علمانية. جاء ردّ حافظ أسد عليه بأن هذا الأمر لا يتعلق بالكتائب، ولكنه غير ممكن بالنسبة للمسلمين اللبنانيين. اما المشكلة الاساسية في الخلافات بين الرجلين، فكانت تكمن في مطلب جنبلاط الهادف الى انتصار عسكري حاسم على الموارنة. الاّ ان حافظ أسد تجاهل تماماً هذا الامر. فبينما كان جنبلاط يرى تلك المناسبة فرصة تاريخية مؤاتية له، كي يُحطّم سلطة المارونية السياسية، اعتبرها أسد ايضاً فرصة تاريخية لكسب الموارنة الى جانبه، وافهامهم بان خلاصهم لا يمكن ان يأتي لا من فرنسا ولا من الغرب، بل من ثقتهم بالعرب.

ولكن جنبلاط كان قد نمّى في نفسه، ومنذ سنوات عديدة، نفوراً ممزوجاً بالحقد ضد الموارنة. " كان الموارنة قديماً كتبة، ورجال فكر، ومؤرخين، وشعراء أقحاح، كما كانوا في الوقت ذاته عمّالا مهرة، وتجاراً بارعين، ومزارعين. ولكن هذا كل شي، الى ان جاء الإنتداب ووضع السلطة السياسية كلها في ايديهم. فكان ذلك هدية لهم. لم يكونوا اهلاً لها، كما برهنوا فيما بعد... اما نحن الدروزفنقول: الماروني هو حاكم سيىء، لأنه لا يتمتع بشعور واهتمام بالتقاليد ولا بالحكم (الاتراك يقولون شيئاً مماثلاً)[٦٣]. حتى الرئيس شهاب كان بنظر جنبلاط "مارونياً اكثر من اللازم"[٦٤]. طلب كمال جنبلاط من حافظ أسد: "دعنا نؤدبهم. نحتاج الى عمل عسكري حاسم. لقد حكمونا زهاء مائة واربعين سنة، ونريد الآن التخلص منهم"[٦٥]. ولكن أسد علّق على هذا المطلب بما يلي: "عند هذه النقطة بالذات ادركت ان كل الأقنعة قد سقطت، فالأمور لم تكن هكذا كما كنا نراها عادة، ولا كما كانت تعرض لنا. فالقضية لم تكن تتعلق بخلافات بين اليمين واليسار، او بين تقدّمي ورجعي، ولكنها تتعلق بعملية ثأر، وبحادث ثأر، يعود الى مائة واربعين عاماً"[٦٦].

طلب جنبلاط من حافظ أسد اعطاءه مهلة ثلاثة او اربعة ايام، اسبوعاً واحداً او اسبوعين كحدّ أقصى، كي يفرض الاستسلام على خصومه[٦٧]، ولكن حافظ أسد حذره مرة أخرى من الانسياق في هذا الطريق اي طريق "المؤامرة"، الذي يمكن ان يخدم المصالح الاسرائيلية فقط. عندئذ غادر جنبلاط دمشق بانطباع يشير الى ان سوريا تريد الحفاظ على توازن بين اطراف النزاع في لبنان. اما حافظ أسد فكان

٦٣- Philippe LAPOUSTERLE, op. cit., p.96.

٦٤- من مقابلة مع المؤلف عام ١٩٧١

٦٥- هذا ما جاء في خطاب حافظ أسد في ٢٠ تموز ١٩٧٦، راجع: Itamar RABINOVITCH, op. cit., p. 218.

٦٦- ذات المصدر، ص ٢١٨ - ٢١٩. حسب مصادر مختلفة، جرى تسجيل النقاش بين أسد وجنبلاط. وقد يكون الرئيس حافظ أسد قد أرسل نسخاً من هذا التسجيل الى كل رؤساء الدول العربية.

٦٧- Philippe LAPOUSTERLE, op. cit. p.184.

مقتنعاً بان جنبلاط سيواصل تصعيد الحرب. وكذلك كان الارتياب يداهمه ويقلقه. فالانتصار العسكري الحاسم ليس ممكناً لانه لا يرتبط فقط بالقوى المسلحة. ومن المحتمل ان يؤدي الى ظلم جزء من شعب لبنان، وبالتالي سيتضامن العالم مع المظلومين. وقد يؤدي التقسيم ايضا الى نشوء دولة "ملؤها الحقد"، "دولة قد تصبح اكثر خطراً وحقداً" من اسرائيل، لان سكانها ليسوا "يهوداً او غرباء". "فهم جزء هام من شعبنا". فالظلم سيجعلهم اكثر عداوة للعرب من الاسرائيليين. اضافة الى ذلك، الحل العسكري "سيفتح الباب امام كل تدخل اجنبي، خاصة التدخل الاسرائيلي".

وبعد زيارة جنبلاط الى دمشق بيوم واحد، استقبل حافظ أسد ياسر عرفات ، ولفت نظره الى خطورة مشاركة المقاتلين الفلسطينيين في مشروع جنبلاط[٦٨]. قال له آنذاك: "لاأستطيع ان اتصور اية فائدة سيجنيها الفلسطينيون من معارك جبال لبنان العالية بالنسبة لتحرير فلسطين... فالفلسطيني الذي يقاتل في جبال لبنان، لا يقاتل اطلاقاً في سبيل فلسطين. هو يريد تحرير جونية وطرابلس وليس فلسطين، حتى وان صرّح عكس ذلك"[٦٩]. وافق بعد ذلك عرفات على وقف المعارك، ولكن المواقف داخل حركة فتح كانت متضاربة حول ضرورة التأثر والخضوع للضغوط السورية. اما جنبلاط فقد صعّد الامور وحث حلفاءه على متابعة المبادرة المشتركة، فتواصلت المعارك،رغم تراجع حدّتها.

عندئذ قرّرت القيادة السورية التدخل مجدداً في النزاع في لبنان. في تدخلها الأول حالت دون تحقيق نصر لصالح الأحزاب والميليشيات المسيحية، او اقله دون تحقيق نصف انتصار كان قد يؤدي الى تقسيم البلاد. والآن تريد ان تحول، مهما بلغ الثمن، دون السماح لانتصار يحرزه تحالف الفلسطينيين والحركة الوطنية. لأن ذلك سيؤدي، بنظر سوريا، الى هجوم اسرائيلي، او الى قيام قوة عسكرية سياسية مناضلة تتشكل من منظمات فلسطينية مستقلة تماماً عنها ومن زعماء لبنانيين، مثل كمال جنبلاط الذي تعتبره انساناً مغامراً. في مثل هذا الحال، قد تقع سوريا في وضع حسّاس للغاية بين نظام بعث نضالي ومنافس لها شرقاً (اي في العراق) ونظام يصعب خرقه في لبنان، غرباً. وقد زاد في التخوفات السورية" امكانية فقدانها السيطرة على تطوّر الاوضاع في لبنان، بسبب جهود جنبلاط وعرفات للحصول على مساعدة مصرية[٧٠].

اما الخطوة الأولى التي اتخذتها سوريا، فكانت قطع امدادات الاسلحة والذخيرة

٦٨- حسب قول أسد، راجعItamar RABINOVITCH، المصدر المذكور، ص ٢١٩ وما يليها.

٦٩- ذات المصدر ص ٢٢١.

٧٠- في آذار طلب عرفات من السادات ارسال لواء عين جلود التابع لجيش التحرير الفلسطيني الى لبنان. وقد حال دون ذلك هجوم قوات الصاعقة ووحدات جيش التحرير الفلسطيني الموالية لسوريا.

عن تحالف جنبلاط ومنظمة التحرير. ثم بدأت تعد لعملية تدخل جديد في لبنان بالتفاهم مع الولايات المتحدة، وبواسطتها، مع اسرائيل. فاثناء رحلة قام بها "دين براون"، وزير الخارجية الاميركي المساعد آنذاك الى الشرق الأوسط، حصل اتفاق معه يقضي بطلب الولايات المتحدة من اسرائيل عدم معارضة القوات السورية في لبنان، طالما لم تعبر "خطاً احمراً" في جنوبه. وفي ذات الوقت، ابلغ الاتحاد السوفياتي كلاً من جنبلاط وعرفات ضرورة احترام وقف اطلاق النار الذي تطالبهم به سوريا. ولكن جنبلاط، وكذلك عرفات المتردد، واصلا اطلاق النار دون هوادة. لقد اعتراهما الشك في خطر احتمال قيام سوريا بهجوم كبير على قوّاتهم. في هذا الصدد صرّح جنبلاط لاحقا: "لم نتحسّب بدقة لهذا الخطر، لقد اعتمدنا على اوروبا، والولايات المتحدة الاميريكية، وفرنسا والعرب، والسوريين بالذات، على منع الرئيس حافظ أسد من تنفيذ خطته وارسال جيشه الى لبنان. لم نعتقد اطلاقا بخطر التدخّل العسكري. وقد يعود ذلك الى عدم ادراكنا الكافي للعلاقات الناشئة آنذاك بين سوريا وواشنطن، والضغط الاميريكي على اسرائيل بالنسبة لما يحدث في لبنان. لقد كان ذلك خطأً كبيراً في التقدير"[٧١].

حصل التدخل السوري، ولكنه جاء بهدوء وبخطى ثابتة، متقطعاً دائماً بسبب المفاوضات. في مطلع نيسان عبرت وحدات سورية نظامية الحدود اللبنانية واتخذت مواقع لها في سهل البقاع. وفي الوقت ذاته، حصلت مفاوضات بين الحكومة السورية والسياسيين اللبنانيين من كل الفئات حول امكانية الوصول الى حلّ سياسي عبر انتخابات رئاسية مسبقة. فعدّل المجلس النيابي في التاسع من نسيان المادة ٧٣ من الدستور كي يسهّل ذلك. وبينما كانت تدور معارك طاحنة في الجبل وفي بيروت، حاول النواب البحث عن مرشّح للرئاسة وانتخابه بالاجماع. فالمرشح الياس سركيس الذي نافس عام ١٩٧٠ سليمان فرنجيه على الانتخابات، وفشل بفارق صوت واحد، لقي تأييداً ليس فقط من قبل تحالف النواب الشهابيين فحسب، بل ايضا من قبل عدد من النواب المسيحيين الذين صوّتوا سابقاً ضده. فبرز سركيس كمواطن لبناني رفيع الشأن. واعتبر ايضاً "مرشح سوريا"، كما كان يتميز بعدم انتمائه الى أي فريق من فرقاء النزاع. اما جنبلاط فرفض الياس سركيس عام ١٩٧٦، كما رفضه عام ١٩٧٠. وبعد ان رأى صعوبة في منع اجراء الانتخابات، أيّد ترشيح ريمون واده، الذي "ترشّح من حيث المبدأ". وكان ريمون اده ترشّح عام ١٩٥٨ ضد فؤاد شهاب دون الأمل بالفوز لأنه كان يعارض مبدئيا تدخل العسكر في السياسة. وفي عام ١٩٧٦ لم يكن حظه افضل من السابق. ولكنه هذه المرة عارض التدخل الاجنبي في الانتخابات، التي رفضها قطعاً: وهكذا اصبح رائد الليبرالية في لبنان

٧١- Philippe LAPOUSTERLE, op. cit., p. 216.

مرشحاً عن اليسار. وفي الثامن من أيار جرى انتخاب الياس سركيس بأكثرية ساحقة[٧٢].

شكّل هذا الانتخاب هزيمة سياسية للحركة الوطنية، ومؤشراً للمنظمات الفلسطينية من خطر فرض وجود السلطة اللبنانية على الارض بتأييد ودعم من سوريا، وبالتالي الحدّ مجدداً من حرّية تحركها. ولكن لم يفقد الحليفان الأمل بالحفاظ على السلطة العسكرية التي احرزاها على قسم كبير من الاراضي اللبنانية.

ومن جهة أخرى، تمكنت الجبهة اللبنانية سريعاً من استيعاب الصدمة التي تعرضت لها في الهجوم على منطقة المتن الأعلى، وبدأت بهجوم مضاد، احتلّت خلاله بعض البلدات التي كانت تسيطر عليها الحركة الوطنية سابقاً. وعلى جبهات بيروت تواصلت الاشتباكات بأسلحة المدافع. وقد صرّح سليمان فرنجيه بأنه نظراً الى الوضع القائم في البلاد، لم يعد يفكر بالاستقالة قبل نهاية مدة ولايته القانونية.

وبعد ان وصلت العلاقات بين الحكم السوري والحركة الوطنية، منذ زيارة جنبلاط الى دمشق، الى ادنى مستوى، اشتدّت ايضاً حدّة التوتر بين سوريا والفلسطينيين. فأخذ عرفات يبحث عن تأييد له لدى الدول العربية الاخرى. فارسلت ليبيا وزير خارجيتها، جلود، الى دمشق، حيث حاول التوسط، ولكن دون نجاح يذكر. وكذلك مصر حذرت سوريا من تدخلات أخرى في لبنان. فدول جبهة الرفض ومصر ارادت الحؤول دون تقوية النفوذ السوري على منظمة التحرير، وان لاسباب مختلفة. فقد سافر عرفات الى ليبيا، بهدف كسب تأييد الدول العربية لصالحه[٧٣]. اما الاتحاد السوفياتي الذي كان يؤيد الفريقين، أي سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد اهتم بابعاد شبح المجابهة بين حليفيه الرئيسيين في الشرق الاوسط. لذلك جاء لهذه الغاية، في اول حريزان ١٩٧٦، رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيغن، الى دمشق. وفي ذات اليوم ارسلت الحكومة السورية الى لبنان وحدات عسكرية مع مجموعة من الدبابات، ولكنها لم تتوقف هذه المرة في سهل البقاع، بل عبرت من الشمال نحو طرابلس، وعبر جزين نحو صيدا، والى وسط لبنان عبر طريق دمشق

٧٢- نال سركيس ٦٦ صوتاً من أصل ٦٩ نائب حضروا الجلسة. كما حاولت منظمة التحرير والحركة الوطنية الحؤول دون اكتمال النصاب، بينما أمنت قوّات الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني حماية قصر منصور، مجلس النواب المؤقت، ومرافقة النواب، الذين جاؤوا للتصويت لسركيس. بعد انتخابه رئيساً تعرّض الياس سركيس في فندق كارلتون، حيث كان يقيم منذ عام ١٩٧٥، لهجوم من قبل كومندوس المرابطون. وقد نجا من الخطف بفضل تدخل قوّات الصاعقة التي أمّنت الحماية حول الفندق بعد معارك دامت عدة ساعات. والنائب سليمان العلي، من منطقة عكار التي تستولي عليها سوريا، قرر التصويت في البداية لصالح ريمون إده، ولكنه صوّت لسركيس حسب قوله: "نزولاً عند طلب اصدقائنا السوريّن".

٧٣- مُنع عرفات من المرور عبر سوريا. ولكنه نجح على طرق أخرى. فمطار بيروت كان مغلقاً، بعد أن قصفته وحدات مسيحية من الجيش للحؤول دون شحن الأسلحة الى الفلسطينيين بطريق الجوّ.

– بيروت. في عكار والبقاع، انهت الحصار الذي كان مفروضاً على البلدات المسيحية التي طلبت مساعدة سوريا[٧٤]. في البقاع، إصطدمت مع قوّات منظمة التحرير والحركة الوطنية، التي كانت قد شنت هجوماً عنيفاً على وحدات منظمة الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني في بيروت. وهكذا بدأت الحرب السورية – الفلسطينية كنزاع بين الفلسطينيين، فانضمّ قسم من جيش التحرير الفلسطيني الى المهاجمين، وجرى تصفية القسم الآخر. وبالنتيجة تكبّدت منظمة الصاعقة خسائر جسيمة[٧٥]، وكذلك حصلت اقتحامات من قبل حركة فتح لمراكز حزب البعث المؤيد لسوريا ولمجموعات أخرى مؤيدة لسوريا ايضاً داخل الحركة الوطنية. كما أسرت جنوداً في سلاح الجوّ السوري في مخيّمات الفلسطينيين. وبعد ساعات قليلة لم يبق في بيروت اية قوّات حليفة لسوريا جاهزةٍ للقتال. وقد افرج عن زعمائها وقادتها بفضل الوساطة الليبية والجزائرية فقط.

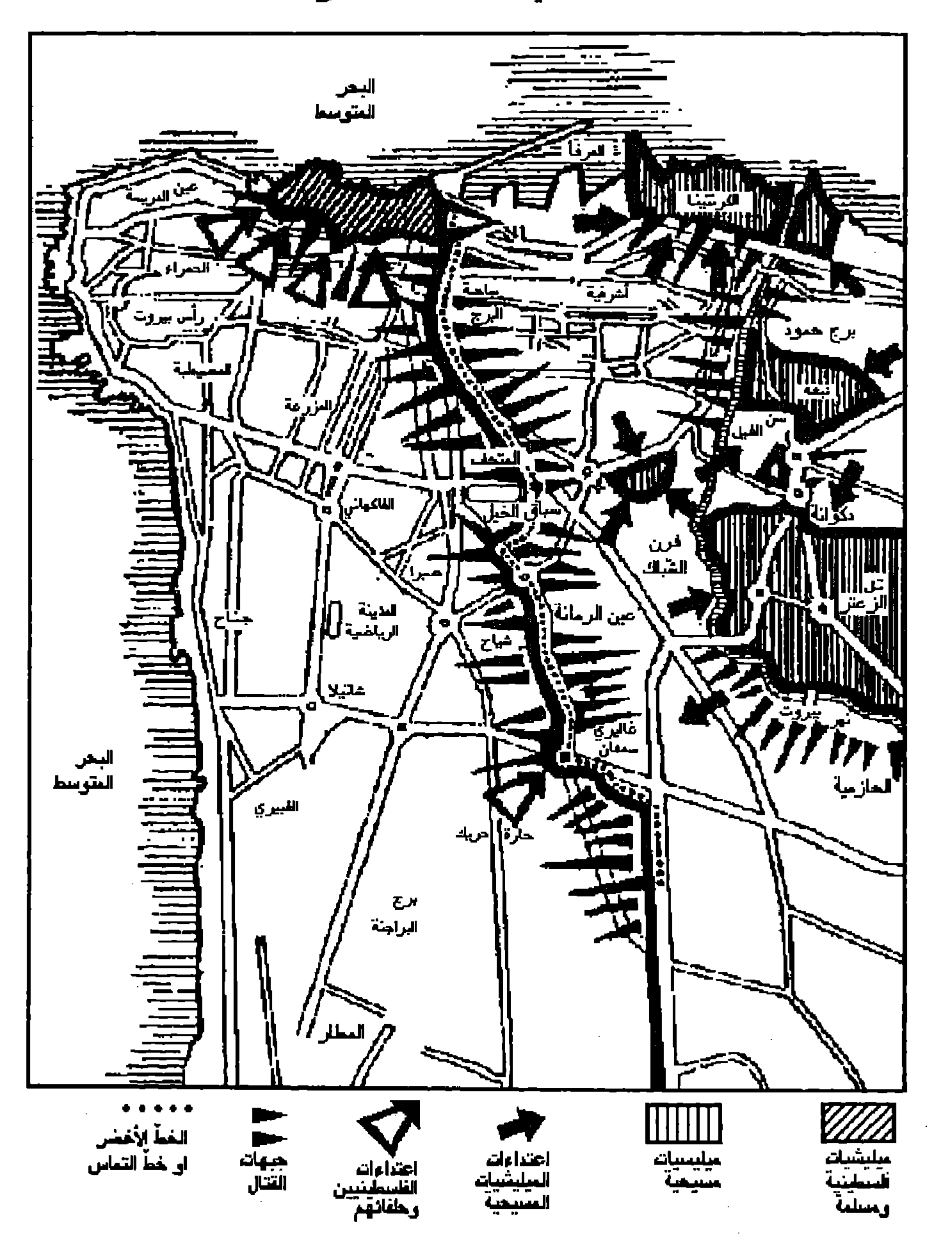
على أثر ذلك رفعت سوريا عدد وحداتها في لبنان إلى ١٢ الف جندي. في السابع من حزيران وصلت هذه الوحدات الى مصيف صَوفر على طريق بيروت-

---

٧٤– حاولت سوريا تبرير تدخلها أمام الرأي العام. لقد قيل ان في بعض الحالات ارسلت برقيات من القرى، رغم عدم وجود مكاتب للبريد والبرق فيها. فقد هاجم جيش لبنان العربي بلدتي القبيّات وعندقت. ولكن هذا الهجوم حصل حسب المصادر الفلسطينية بإيعاز سوري. عن التدخل السوري، راجع: وليد خالدي، المصدر المذكور، ص ٥٨.

٧٥– زهير محسن، زعيم منظمة الصاعقة، هرب في البداية الى بيروت الشرقية، ثم احتمى لدى القوّات السورية. وفي صيف ١٩٧٩ جرى اغتياله في مدينة "كان"(Cannes) الفرنسيّة على أيدي عناصر مجهولة.

بيروت : المناطق التي حصل فيها النزاع ١٩٧٥-١٩٧٦



دمشق، والى صيدا في الجنوب. وعندما دخلت مصفّحات الاستطلاع السورية الى مدينة صيداء، الحق بها الفلسطينيون وجنود جيش لبنان العربي خسائر فادحة وارغمتها على الانسحاب[٧٦]، ولكن الردّ السوري كان قصفا مدفعيا عنيفا خلال ساعات طويلة علىمخيّمات الفلسطينيين في صيداء، وبيروت الغربية، وطرابلس[٧٧]. فقد أثار انفجار المجابهة المباشر بين سوريا والفلسطينيين مشاعر العالم العربي اكثر مما حدث في مراحل الحرب سابقاً. فركز العراق وحدات مكثفة من جنوده على الحدود مع سوريا[٧٨]. وسافر رئيس الوزراء الليبي الى بيروتٍ في محاولة وساطة جديدة. وعقد وزراء خارجية دول الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً في القاهرة، وطالبوا على أثره بوقف فوري لإطلاق النار، كما قرروا ارسال قوات سلام عربية الى لبنان. فوصل اليه الفا جندي من السودان، ولحق بهم فوج من الجيش الليبي.

في تلك الاثناء، بدأت ميليشيات الجبهة اللبنانية ووحدات مسيحية من الجيش اللبناني هجوماً عنيفاً على مخيّمات الفلسطينيين الواقعة شرقي بيروت. قبل ذلك بسنة ونيف تدخلت سوريا لوقف هجوم سابق على هذه المخيّمات، ولكنها هذه المرة لم تقف حجر عثرة في طريقها. بالنسبة للجيش السوري، كان الأمر يتركز هذه المرة على ممارسة أكبر ضغط ممكن على منظمة التحرير. بدأ بالهجوم "نمور الاحرار" (الميليشيا التابعة لشمعون) وعدد منِ الجنود النظاميين، بينما تردد حزب الكتائب في البداية، قبل ان تنضمّ ميليشياته لاحقا الى المهاجمين. اما الدور العسكري الأهم فقد لعبته وحدات من الجيش اللبناني، التي اعيد تنظيمها بعد انقسام الجيش، ونزلت لاول مرة الى ارض المعركة. فسقطت عشية اليوم الأول للهجوم المواقع الفلسطينية الواقعة على تلة المير المشرفة على مخيم تل الزعتر. وبعد ثمانية ايام من ذلك، اي في اول تموز، اقتحمت وحدات تابعة للجبهة اللبنانية، مخيّم جسر الباشا.

وفي سبيل تخفيف الحصار عن مخيماتهم المهددة، اراد الفلسطينيون ممارسة الاستراتيجية السابقة، أي القيام بهجوم على "جزر سكانية" مسيحية في امكنة اخرى. ولكن امكانية الاختيار هذه المرة كانت محدودة. ففي عكار والبقاع ومنطقة جزين كانت تتمركز قوات سورية، والجيوب التي كانت في منطقة نفوذ منظمة التحرير جرى تصفيتها في كانون الثاني. ولم يبق امامهم الاّ بلدة دير القمر الواقعة في وسط الشوف. ولكن جنبلاط رفض السماح لمثل هذه العملية في منطقته، اذ لم يكن يقبل

٧٦- في هذه المعركة قُتل ابن أخ الرئيس أسد. فجرى تقطيع جثته قبل ان ترسل الى عائلته في اللاذقية.

٧٧- بتحريض سوري قام سلاح الطيران اللبناني الموجود في مطار الرياق في البقاع بهجوم على قوّات منظمة التحرير على طريق بيروت – دمشق.

٧٨- حارب متطوّعون عراقيون في صفوف جبهة التحرير العربية مع الجانب الفلسطيني وقد قطع العراق مواصلة ضخ البترول عبر أنابيب شركة الأي بي سي(IPC) التي تمرّ عبر سوريا، الأمر الذي حرمها من مداخيل مرتفعة للغاية.

اطلاقاً برؤية فلسطيني واحد فيها. كانت دير القمر مصانة تماماً قبل الحرب، واراد جنبلاط ان تبقى هكذا. عندئذ قام الفلسطينيون بهجوم في الشمال. فاقتحموا سهل الكوره جنوبي طرابلس، حيث سهّلت مهمتهم مراكز الحزب القومي السوري هناك. فاحتلوا مدينة شكا على الشاطئ، ومارسوا فيها تدميراً وحرق منازل ومجازر رهيبة. اما ردّ الفعل المضاد من قبل الجبهة اللبنانية فجاء سريعاً، عبر وحدات مسيحية من الجيش النظامي، استخدمت المصفحات والدبابات بالتعاون مع الميليشيات[٧٩]. قامت هذه الوحدات بهجوم على القوّات الفلسطينية وطاردتها حتى شواطئ مدينة طرابلس. وهكذا حوصر الفلسطينيون في المدينة وفي مخيّماتهم، في الشمال من قبل السوريين، وفي الجنوب والشرق من قبل قوّات الجبهة اللبنانية.

وفي الوقت ذاته، تراجع الجيش السوري امام ضغط منظمة التحرير، فانسحب من جوار صيدا الى منطقة جزين. ولكن تمّ ايضاً عزل المقاتلين الفلسطينيين في المتن الأعلى عن مراكزهم وقياداتهم في بيروت، فوقعوا في فخ بين القوّات السورية من جهة، وقوّات الجبهة اللبنانية من جهة ثانية.

امام هذا الوضع العسكري المتردّي أيّدت منظمة التحرير استعدادها للتفاوض مع الحكومة السورية عبر وساطة ليبية، فتعهّد قادتها بوقف لاطلاق النار، و"عدم التدخل" بالشؤون اللبنانية، واحترام اتفاق القاهرة، والتعبير عن تقدير جهود الدور السوري "في الدفاع عن القضية الفلسطينية". ولكن التنازل الذي وافقت عليه حركة فتح، لم تقبل به المنظمات الفلسطينية التابعة لجبهة الرفض ولا الحركة الوطنية ايضاً، التي طالبت بانسحاب الجيش السوري اولاً. ومن جهة ثانية ابرزت الجبهة اللبنانية قلقاً حول ما رأته من تقارب جديد بين السوريين والفلسطينيين: فزادت من ضغطها العسكري على المواقع الفلسطينية المتبقية في شرق بيروت. ففي السادس من آب احتلّت قواتها الحيّ السكني الشيعي الفلسطيني في النبعة، وكان الامام موسى الصدر قد تفاوض مع القيادات المسيحية حول اجلاء سكانه. وهكذا بقي آخر معقل فلسطيني في شرق بيروت في تل الزعتر. ولكن المنظمات الفلسطينية التابعة لجبهة الرفض حاولت يائسة، منذ بداية الحصار، ايجاد منفذ انطلاقاً من بيروت الغربية للمشاركة في القتال. فكانت قواتها تحاول دائماً النفاذ الى تل الزعتر عبر مَحلة، تدعى "غاليري سمعان"، نسبة الى مصنع للموبيليا هناك، تقع شرقي الحيّ المسيحي في عين الرمانة، وانطلاقاً من برج البراجنة والشيّاح الواقعين على بعد كيلومترين ونصف من تل الزعتر. كان يقاتل على تلك الجبهة جنود ليبيون وعراقيون ايضاً.

٧٩- بسبب فشل عمليّة شكا، أخذ الفلسطينيون ينظرون بحذر الى جنبلاط لأنه منعهم من تحقيق نصر أكيد على بلدة دير القمر غير المسلمة. ابتداءً من ذلك التاريخ بدأت العلاقات تسوء بين جنبلاط ومنظمة التحرير.

ولكن لم ينجحوا اطلاقاً بفتح اية ثقرة[80]. وبعد ٥٣ يوماً من الحصار، ومقتل الكثيرين من المقاتلين سقط مخيّم تل الزعتر. فبعد الكرنتينا، والدامور، وشكا، وعدد كبير من المجازر "الصغيرة" التي حصلت في الهجومات على "الجزر السكانية"، حصلت ايضاً في تل الزعترمجزرة كبيرة اخرى. فقد استغلت قيادة منظمة التحرير هذا الهجوم، فاستخدمت اجهزة الاعلام والصحافة للقيام بدعاية عالمية، وابرازه كرمز للمقاومة الفلسطينية كما اعتبرت الدفاع عن هذا المخيّم الذي كان اهم قاعدة للفلسطينيين في لبنان كوسيلة للحصول على مساعدات ودعم عربي وغير عربي، وسبيلا للتحرر من النفوذ السياسي السوري. وفي الواقع، نجح الفلسطينيون في اثارة الرأي العام العربي والدولي، ولكن لم يأت احد لنصرتهم.

خرجت الجبهة اللبنانية منتصرة من تلك المعركة. فبعدٍ تعرضها في شهر آذار الماضي الى هزيمة ممكنة، لم يبدو الانتصار بعد ذلك امراً مستحيلاً. فقد سيطرتٍ بدون منازع على مساحة تمتد من منطقة زغرتا الجبلية وشواطئ طرابلس شمالاً حتى الخطوط الخضراء في الجنوب. فحزام المخيّمات حول بيروت الشرقية تمّ القضاء عليه. واخذ يتحدث بعض قادتها عن "تحرير تام" للبلاد، بينما أعلن جنبلاط الذي ابتعد كثيراً عن اهدافه، الحرب بكل الوسائل ضد سوريا، كامكانية وحيدة بقيت امامه. ولكن منظمة التحرير، وكانت قيادتها اكثر واقعية منه، لم تهتم كثيراً بكلامه وخططه. فحاولت كسب الوقت عبر المفاوضات، دون ابداء الاستعداد للاستسلام تحت الضغط السوري. حافظ الفلسطينيون على مواقع قوية في صيداء، وطرابلس، وبيروت الغربية، وفي المنطقة الجبلية شرق بيروت. لذلك لم ترَ منظمة التحرير اي مبرر يدفعها للاستسلام. فسوريا عرفت سابقاً في صيدا اختباراً جعلها تتحذر وتتخوف من محاولة احتلال مدينة، يتمركز فيها عدد كبير من المقاتلين، قادرين على الحاق ضرر كبير في حياة الجنود النظاميين. فرأت من الافضل والانسب لها ان تقوم قوّات الجبهة اللبنانية بالحاق بعض الهزائم بالفلسطينيين، دون تعريض قواتها للخطر.

ولكن نظراً لرفض الفلسطينيين، بعد سقوط تل الزعتر، الخضوع لارادة السوريين، ونظراً لمواصلة القتال واطلاق النار دون تقطع بين جزئي العاصمة، بدأ الجيش السوري تحركه، فشدّدّ الضغط على الفلسطينيين المحاصرين في المتن الاعلى، وواصلَ تقدمه ببطئ على طريق بيروت-دمشق.

في الثالث والعشرين من ايلول، انتهت ولاية الرئيس فرنجيه، وتسلّم سدّة الرئاسة الياس سركيس[81]، الذي لم يتمكن من تسلّم السلطة في بيروت بسبب القتال، بل في

٨٠- رفض الفلسطينيون اجلاء السكان المدنيين من المخيّم من قبل الصليب الأحمر، وقبلوا فقط بنقل الجرحى.

٨١- كتب كريم بقرادوني عرضاً مفصّلاً عن عهد الرئيس سركيس في كتابه المذكور. تجدر الاشارة الى ان

مدينةِ شتورا التي يحتلّها السوريون. ففي خطابه الى الأمة[82] الذي ناقش مضمونه مسبقاً مع الحكومتين السورية والمصرية، تحدث الرئيس سركيس عن تسوية بين مختلف الاطراف، مستبعداً اي تقسيم للبلد، ومشيراً الى ان لبنان سيواصل دعمه للقضية الفلسطينية. ولكنه في الوقت نفسه طالب منظمة التحرير باحترام اتفاق القاهرة. كما تعهد بالعمل على درس ومناقشة الاصلاحات في الدولة والمجتمع. وقد اعلن بنوع خاص، ما تجنب اعلانه الرئيس فرنجية وحكومته، بان الجيش السوري جاء الى البلاد بدعوة منه. بالنسبة للرئيس حافظ أسد، كان الوجود السوري منذ البداية يحظى بشرعية عربية، ولكن أضفيت عليه الآن شرعية لبنانية ايضاً.

مع بداية عهد الرئيس الياس سيركيس التي أثّرت نفسياً، سكتت اصوات المدافع مدة ثلاثة ايام. كان اللبنانيون ينتظرون – وان باطلاً – الامل منذ انتخابه قبل اربعة اشهر، ويعلّلون انفسهم بتوقف الحرب. ولكن هذا الارتياح لم يدم طويلاً. فبعد ثلاثة ايام هاجم مقاتلون فلسطينيون تابعون لمنظمة مؤيدة للعراق، فندق سميراميس في دمشق وحجزوا رهائن فيه. فقامت حالاً القوّات السورية باقتحامه والقبض على منفذي الهجوم الذين بقوا على قيد الحياة واعدامهم شنقاً علانية. ثم جرى طرد الفلسطينيين وميليشيات الحركة الوطنية في المتن الأعلى. ومن جانبها حاولت قوّات الجبهة اللبنانية عبور طريق بيروت – دمشق واحتلال مدينة عاليه، ولكنها فوجئت بالمدفعية السورية التي اوقفتها.

في الواقع، كانت الحكومة السورية قد اتخذت قراراً، بوضع حدّ لما اكتسبته القوات المسيحية خلال فصل الصيف والاكتفاء به، حتى لا يتعرض لخطر جديد التوازن اللبناني– اللبناني الذي تمّ التوصل اليه[83]. فقد ارادت الحكومة السورية انجاز ما بقي بواسطة قواتها. ففي الثالث عشر من تشرين الاول احتلت هذه القوات بعد تبادل مدفعي عنيف مع الفلسطينيين مدينة بحمدون الجبلية. وفي الوقت ذاته تقدمت نحو صيدا. عندئذ لم تعد منظمة التحرير تشك اطلاقاً بنوايا سوريا الفعليّة. ولكن الجيش السوري تكبّد خسائر فادحة في معركة بحمدون. وهذا ما دفع بالحكومة السورية الى التفكير بامكانية الانتصار النهائي والحاسم على منظمة التحرير ولكنه سيكون مكلفاً جداً. في تلك الفترة، دعت المملكة العربيةالسعودية[84] الى عقد مؤتمر

بقرادوني كان "مراقباً مشاركاً" للأحداث، كما كان مستشاراً سياسياً للرئيس.

٨٢- راجع مقتطفات لترجمة هذه الرسالة بالانكليزية في مؤلف وليد خالدي المذكور، ص ١٩٣ – ١٩٥.

٨٣- السبب الآخر هو ان المقاتلين المسيحيين بعد احتلالهم بلدة صليما التي هُجّر منها المسيحيون سابقاً، مارسوا عمليات انتقامية وقتلوا عدداً من سكانها الدروز.

٨٤- أوقفت الحكومة السعودية مساعدتها المالية عن سوريا، وهذا ما دفع بالحكومة السورية، خاصة بسبب أكلاف تدخلها في لبنان، الى تقليص موازنتها الى النصف. بعد وقف اطلاق النار ومؤتمر الرياض عادت المملكة السعودية من جديد الى دفع مساعداتها المالية. "هكذا كان السعوديون مسؤولين عن انهاء

قمة في الرياض في ١٥ تشرين الأول لرؤساء دول كل من مصر، وسوريا، ولبنان، ورئيس منظمة التحرير. فلبّوا جميعا الدعوة. وفي السادس عشر من تشرين الاول دخل اتفاق جديد لوقف اطلاق النار حيّز التنفيذ، وانتهت بذلك الحرب السورية الفلسطينية.

اتخذ مؤتمر الرياض في الثامن عشر من تشرين الأول عدداً من القرارات. منها ارسال قوة سلام عربية تتألف من ٢٥ الف جندي، تعمل على حفظ السلام في لبنان، وتوضع تحت امرة الرئيس الياس سركيس[٨٥]. كما تقرر ان تشكل القوات السورية القسم الأكبر منها[٨٦]، وانسحاب الفلسطينيين الى المناطق المحددة لهم في اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩، وتسليم اسلحتهم الثقيلة واسلحة فرقاء النزاع الاخرين في لبنان الى قوات حفظ السلام. وفي ٢٥ تشرين الأول صدّق مؤتمر قمة عربي آخر عُقد في القاهرة، على هذه القرارات، ولكن ليبيا والعراق لم يوافقا عليها.

اما نتائج هذه المؤتمرات وكذلك محصلة الصراعات والمعارك على الأرض فكانت مرضية لسوريا التي حالت دون انتصار أي فريق في النزاع عبر تدخلها مرة لصالح هذا الفريق ومرة لصالح ذاك. ولكن التدخل الثاني كلفها الكثير من التضحيات. لذلك تخلت عن قسم كبير من المعارك الطاحنة الى قوات الجبهة اللبنانية، وتقدمها العسكري البطيء والحذر، معتمدة على اسلوب -"لا حرب خاطفة، بل تقدماً بطيئاً، والإقدام على القليل من المعارك الطاحنة، واللجوء الى قصف مدفعي عنيف"[٨٧]. مكنها هذا الاسلوب من تجنب تعريض قواتها لخسائر كبيرة. وهكذا تخلت سوريا عن تحقيق نصر عسكري شامل، ولكنها بقيت من حيث مشاركتها في قوة السلام العربية، اقوى قوة عسكرية على الارض اللبنانية[٨٨]، كما اكتسبت لقواتها موافقة شرعية لبنانية وعربية ايضاً. اضافة الى ذلك، حصلت على تمويل لقواتها من الدول العربية المنتجة للنفط[٨٩]. وقد اضطرّ الفلسطينيون الى القبول بدور سوريا القيادي في لبنان. فخسروا عدداً من اهم مواقعهم، الأمر الذي جعلهم

الحرب الأهلية". راجع: Adeed I. DAWISHA, The Impact of External Factors on Syria's Intervention in Lebanon, in: Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 2(1978)1, p. 40.

٨٥- عن قمة الرياض راجع: كريم بقرادوني، المصدر المذكور، ص ٤٥ وما يليها. وكذلك Walter BODIGHEIMER, Die arabischen Gipfelkonferenzen von Riad und Kairo. Ein Versuch zur Lösung der Libanonkrise, in: Europa-Archiv, 32(1977)2, p. D48-D54.

٨٦- شاركت في قوّات حفظ السلام وحدات أخرى من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن المملكة العربية السعودية، ومن اليمن الشمالي ،ومن السودان.

٨٧- راجع René CHAMUSSY المصدر المذكور، ص ١٨٥.

٨٨- ٢٥ ألف جندي سوري مقابل خمسة آلاف جندي من الدول الأخرى.

٨٩- حوالي ١٨٠ مليون دولار بالسنة.

يتراجعون عسكرياً وسياسياً الى الحالة التي كانت قائمة قبل عام ١٩٧٣.

كذلك تحولت فكرة تشكيل حكومة لبنانية مرتبطة بهم، كما بدا لهم ذلك ممكناً في وقت من الأوقات، الى حلم بعيد المنال، ولكنهم حافظوا على وضعهم الكفاحي، كما كان عام ١٩٦٩. تثبّت ذلك مجدداً، فحصلوا هذه المرة على ضمانة الدول العربية. الحقت بهم خسائر جسيمة، ولكن لم تنهار قواتهم العسكرية. اما الدولة اللبنانية فاعطيت فرصة جديدة. فالرئيس سركيس لم يكن يتمتع بسلطة على جيش خاص، ولكن وضع تحت أمرته جيش عربي. اما الخاسرون في الرياض، فكانوا زعماء الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية، اي تجمع المتطرفين في الحرب الاهلية. فقد اضطروا - الجبهة اللبنانية، بعد تردد طويل - الى القبول بتمركز قوات السلام العربية في مناطقهم. ففي الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٦ تقدم حوالي ستة آلاف جندي من الجيش السوري بقبعاتهم الزرقاء دون اية مقاومة ودخلوا الى منطقتي بيروت الغربية والشرقية.

٩- مواصلة الحرب بين الفلسطينيين والمسيحيين اللبنانيين في الجنوب

على السؤال حول ما دفعه الى القبول بانتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٧٦، أجاب الياس سركيس: "اعتقدت ان الحرب ستنتهي، وان اعادة بناء البلاد يمكن ان تبدأ. لهذه المهمة اعتبرت نفسي مؤهلاً. اما الذي لم اعرفه ولم اتوقعه هو ان الحرب بدأت بعد ذلك"[٩٠]. بدأ سركيس عمله بتفاؤل مندفع. تمركزت قوات السلام العربية دون اي حادث يذكر. وبدأت حكومة من التقنوقراط غير السياسيين برئاسة استاذ الاقتصاد سليم الحص، بالتخطيط والعمل لإعادة البناء. وكذلك تمكن الضباط الذين لم يشاركوا في الحرب الأهلية مع اي فريق، من اعادة بناء جيش جديد.

بقيت هذه البدايات الزاخرة بالأمل مقتصرة على جزء من البلاد، يقع شمال "الخطوط الحمراء"، وذلك لعدم قبول اسرائيل بوجود اية قوات عربية، خاصة سوريّة، جنوب هذه الخطوط[٩١]. في تلك المنطقة الجنوبية لم تعرف الحرب نهاية، بل فيها بدأت اعادة تصعيد العمليات العدوانية في باقي البلاد. في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ لم تتميّز احداث الجنوب كثيراً عن الأحداث القائمة في المناطق الحدودية الأخرى. فقد حصل فيها توتر بين سكان القرى المسيحية القليلة واكثرية السكان الشيعة. وفي وقت من الأوقات، كانت القوات الفلسطينية ايضاً تهاجم "الجزر المسيحية". في تلك الاثناء بدأت اسرائيل تمارس سياسة "حسن الجوار". فسمحت

٩٠- مقابلة مع المؤلف عام ١٩٨١.

٩١- مقابلة المؤلف مع ايغال الون عام ١٩٨٠.

للبنانيين في الجنوب بالسفر الى اسرائيل للطبابة ولشراء حاجاتهم، كما وجد عدد منهم عملاً في القرى الاسرائيلية المجاورة. ولكن تأزم الوضع في ربيع عام ١٩٧٦، عندما حصل انقسام في الجيش اللبناني، واحتل جيش لبنان العربي ثكنة مرجعيون، أهم بلدة قريبة من الحدود مع اسرائيل. اثناء ذلك، هرب من الجيش عدد كبير من الجنود المسيحيين من القرى الحدودية الجنوبية او من منطقة عكار. عندئذ كلّفت قيادة الجيش **الرائد سعد حدّاد**، وهو من مرجعيون، بتجميع هؤلاء الجنود، وتشكيل لواء موال لها. كان سعد حداد من طائفة الروم الكاثوليك، مواطناً محلياً من الجنوب، أباً لعائلة كبيرة تعيش في مرجعيون. كان حدّاد مؤهلاً لتلك المهمة، الا انه كان ايضاً ذا شجاعة بسيطة، وبعيدا تماماً عن السياسة. وجد نفسه في اوضاع سياسية معقدة "كجندي ضائع"، كما وصفته جريدة "لوموند" الفرنسية. كان يعارض الفلسطينيين لأنهم جلبوا الاضطراب والخراب والحرب لبلاده. شارك حداد في الاشتباكات ضدهم عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٣. في مرجعيون، وجد نفسه امام خيار صعب يفرض عليه العمل بين نارين، النار الفلسطينية والنار الاسرائيلية، او العمل فقط مع عدوّ واحد. فاختار اسرائيل بحكم اقتناعه ونزولاً ايضاً عند اوامر اعطيت له. كان عليه ان يدافع عن الجنوب ضد الفلسطينيين، وفقاً للامكانيات المتوفرة لديه. لم يقدم على اي عمل عدائي ضد الشيعة في جنوب لبنان، خاصة الذين امتنعوا عن تأييد الفلسطينيين. كذلك اعتبر عدد من الشيعة الفلسطينيين كأعداء لهم. فأخذوا ينتظمون في ميليشيات قروية ويتعاونون مع سعد حدّاد. وعندما تعثر على قواته الحصول على امدادات من بيروت ونفدت الذخيرة لديها، لم يتردد حداد طويلاً في **قبول المساعدة الاسرائيلية**، بطريقة حذرة وسرّية في البداية، ثم بطريقة علنية لاحقاً. فطالما كانت الحرب قائمة في وسط البلاد، لم يهتم احد بما كان يحصل في جنوبه. ولكن تبدّل هذا الأمر في تشرين الثاني عام ١٩٧٦. فقبل ان تدخل قوات السلام العربية الى بيروت وصيدا، جرى نقل عدد كبير من **المقاتلين الفلسطينيين** التابعين لقيادة **منظمة التحرير** الى **المناطق الواقعة جنوب "الخطوط الحمراء"**. وكما كانت قوات السلام العربية مكلفة، وفق قرار قمة الرياض، بجمع السلاح الثقيل الموجود لدى مختلف اطراف النزاع، سارع الفلسطينيون الى نقل اسلحتهم الثقيلة الى الجنوب خوفاً من فقدانها. فتحولت منطقة "ما بين النهرين" اللبنانية، الواقعة بين نهري الليطاني والأولي، الى اهم منطقة عسكرية مدججة بالسلاح.

اما ميليشيات الجبهة اللبنانية، التي منعتهم سوريا من توسيع رقعة سيطرتهم، وبقيت بالتالي دون اي نشاط عسكري رغم تعطش عناصرها لممارسة اي عمل بعد انتصارات الصيف السابق، فقد انتقل بعض افرادها الى المنطقة التي يسيطر عليها سعد حدّاد. وهناك واصل الفلسطينيون ومقاتلو الجبهة اللبنانية بصورة محدودة حربهم التي حال السوريون دون مواصلتها في الشمال. في الثامن من تشرين الأول

احتلت قوّات سعد حدّاد وحلفاؤه الجدد بلدة مرجعيون، ولكن الفلسطينيين وحلفاءهم اللبنانيين ثأروا لذلك بتدمير شامل لبلدة **العيشيّة** المسيحية المعزولة.

لم يرض حدّاد اطلاقاً عن تصرف الميليشيات التي جاءت لنصرته. فقد اراد، عند الضرورة، إعلان الحرب ضد الفلسطينيين، ولكن الميليشيات الآتية من الشمال لم تميّز اطلاقاً بين الحرب والحرب الأهلية. وهذا ما أثار غضب واشمئزاز السكان الشيعة المحليين، الذين حاول كسبهم لجانبه. ولكنه في النهاية تمكن من ابعاد عناصر الميليشيات مجدداً الى بيروت.

حدّدت "الخطوط الحمر" في الأصل، وبواسطة الدبلوماسية الأميركية، بغية تجنب المواجهة السورية-الاسرائيلية. ولكن خلفت وراءها انعكاسات لم تكن متوقعة[٩٢]. منها مواصلة **حرب محدودة بين الفلسطينيين والمسيحيين اللبنانيين من جهة، والسماح بمواجهة فلسطينية-اسرائيلية**، لم يكن يحبّذها الفلسطينيون، من جهة أخرى. في الواقع تحوّل الجنوب الى "فتح لاند" اكبر حجماً ومساحة، الأمر الذي مكن الفلسطينيين من القيام باعمال عسكرية انطلاقاً منه، وبتذكير الرأي العام العالمي بقضيتهم. كذلك فضّلت اسرائيل النزاع مع المقاتلين الفلسطينيين بالقرب من حدودها على النزاع مع الجيش السوري النظامي. اما سعد حداد والسكان المسيحيون في الجنوب فقد اختاروا التحالف مع المعسكر الأكثر قوة، اي المعسكر الاسرائيلي.

١٠ – الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان.

بدأ عام ١٩٧٧ بأمل بالسلام ليس في لبنان فحسب، رغم الوضع المتأزم في الجنوب، ولكن في الشرق الاوسط ككل ايضا. فبعد تسلّم الرئيس كارتر منصب الرئاسة قامت الولايات المتحدة بمبادرة جديدة لتسوية النزاع الفلسطيني. في شهر شباط اعلن لأول مرة رئيس اميريكي عن وجوب ايجاد "وطن"(Homeland) للفلسطينيين، "الذين عانوا الكثير الكثير مدة طويلة من الزمن". فزار وزير خارجيته، فانس، مرتين المنطقة، وحصل على موافقة اسرائيل للتفاوض مع وفد عربي يضم ممثلين عن الفلسطينيين. وقد كان لمنظمة التحرير مبرر لاعتماد سياسة معتدلة. في شهر تموز اتفق الرئيس سركيس وياسر عرفات حول تمديد اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩. فوافقت منظمة التحرير على ابعاد مواقعها مسافة عشرة كيلومترات عن الحدود الاسرائيلية، وعدم القيام باية عمليات عسكرية اواطلاق النار عبر الحدود.

٩٢- لم يحدّد بالتالي بطريقة دقيقة. عندما تقدم الجنود السوريون عام ١٩٧٧ الى النبطيّة، احتجّت إسرائيل، فانسحب السوريون، وتحوّلت النبطيّة بالنتيجة الى أهم قاعدة فلسطينية. راجع: كريم بقرادوني، المصدر المذكور، ص ١١٣-١١٥.

وفي اول تشرين الاول اصدرت **الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بياناً مشتركاً**، يمهّد الطريق لتسوية سلمية شاملة، مشدّدا على ضرورة اقامة علاقاتٍ سلميةٍ بين كل الدول، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. كما تبيّن ان مؤتمراً جديداً في جنيف سيعقد في المستقبل القريب.

ولكن في التاسعٍ من تشرين الثاني اعلن **الرئيس انور السادات مبادرة سلام جديدة**[٩٣]، أدّت حالاً الى اشعال كل نزاعات العالم العربي من جديد حول فلسطين. فأعلن عن استعداده للسفر الى القدس والقيامٍ بمفاوضات ثنائية مع اسرائيل التي لم تتردد في توجيه الدعوة أليه. فلبّاها سريعاً. عندئذ قام بزيارة الى القدس في ١٩ تشرين الثاني حيث القى خطاباً امام الكنيست. وبذلك بدأ **التقارب الثنائي بين مصر واسرائيل**، وقد مهّدت له اتفاقية سيناء الثانية. فرض هذا التقارب التوجه نحو عقد اتفاق سلام يقتصرٍ علىٍ البلدين. ولكن لم يكن هناك ريب في ان السادات لم يستهدف من خلال ذلك حلاً ثنائياً فقط، بل اراد وفي الوقت ذاته، التوصل الى حلّ مقبول للفلسطينيين ايضا. وقد رأت الحكومة الاسرائيلية بالمقابل في مبادرة السادات فرصة ملائمة لابعاد اقوى دولة عن الجبهة العربية ضد اسرائيل، دون الاضطرار الى تقديم تنازلات حاسمة بشأن القضية الفلسطينية.

في صيف ١٩٧٧ كان حزب الليكود قد فاز في الانتخابات التشريعية، وانتخب على الأثر مناحيم بيغن رئيساً للوزارة. فكشف منذ البداية عن نواياه في المفاوضات، موضحا رفضه المطلق لعودة اللاجئين الفلسطينيين من الدول المجاورة الى فلسطين. وكانت النتيجة **ان السلام الذي كانت تحضّر له مصر واسرائيل، قد دفع الى اندلاع حرب جديدة في لبنان.**

اماٍ بالنسبة لسوريا، فاصبح كل شيء واضحاً. فهي لن تستطيع فيما بعد الاعتماد اطلاقاً على مصر. وبدون مصر يصعب التفكير بحرب كبيرة مثل حرب عام ١٩٧٣. وبالتالي زالت اهم وسيلة ضغط على اسرائيل لحملها على تقديم تنازلات بشأن القضية الفلسطينية. ولم يبق امامها إلا اعتماٍد سياسة تؤدي الى عدم تحقيق اي سلام حقيقي دونها، الأمر الذي دفعها مجدداً الى الاتفاق مع منظمة التحرير. فبالنسبة لفلسطينيي المنفى، أشار التقارب الاسرائيلي-المصري الى ان السلام بينهما سيؤديٍ الى عدم الاكتراث والاهتمام بمصالحهم. ومن جديد، بدت لهم الهجومات انطلاقاً من الاراضي اللبنانية على اسرائيل الوسيلة الوحيدة للتذكير بان الخطوات نحو السلام صعبة للغاية دون مشاركتهم. اما اسرائيل فلم يبق امامها الاّ اعتماد سياسة ذات اتجاهين، الاول يقضي ببذل جهود جدّية لعقد سلام مع مصر، والثاني،

٩٣- سبق الإعلان الرسمي لهذه المبادرة اتصالات سرّية منذ شهر آب، اذ لعبت الحكومة الرومانية دور الوسيط. فزار كل من بيغن والسادات تشاوشسكو، كما التقى موظفون كبار اسرائيليون ومصريون معاً.

تعزيز التحضير العسكري لسحق منظمة التحرير، اي السلام في جنوب اسرائيل والحرب في شمالها.

ولكن **سوريا ومنظمة التحرير** – ورغم شدّة العداوة بينهما – **اضطرتا مجدداً الى التفاهم والتقارب.** كان كل طرف ينظر الى الآخر بحذر شديد. فسوريا اهتمت من جهة بتضييق مجال تحرّك الفلسطينيين، كي لا يُستدرجوا رغماً عنها الى حرب مع اسرائيل لا يمكن كسبها. كما اهتمت ايضاً من جهة أخرى بابراز ضعف اي سلام ثنائي طالما تقوم حرب صغيرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين على الحدود اللبنانية. بالمقابل ارادت منظمة التحرير تجنب لعب دور المنفذ للأوامر السورية، وابراز دورها وقوتها المستقلة.

في ظل هذه الاوضاع الاقليمية الجديدة، اصبح الاتفاق الذي عقده الرئيس سركيس وياسر عرفات في الصيف، بحكم الملغى في الخريف. ولم تعد لسوريا اية مصلحة لا في نزع سلاح الفلسطينيين، ولا في ردعهم عن الحرب في الجنوب. ولم يكن "الخط الأحمر" الا حجّة فقط للتغاضي عن هذا الوضع.

تكاثرت مجدداً "الاعتداءات على الحدود". وهذا ما دعا الحكومة الاسرائيلية الجديدة الى الردّ عليها بعنف وقساوة اكثر ممّا كان يحصل سابقاً. ففي الرابع عشر من آذار ١٩٧٨ خطف كومندوس من المقاتلين الفلسطينيين حافلة ركاب على طريق حيفا، وقتلوا ٣٤ راكباً وجرحوا عدداً كبيراً من الركاب قبل ان يسيطر عليهم الجيش الاسرائيلي. **جاء الردّ على هذا الاعتداء** بعد ثلاثة ايام **بشكل تدخل عسكري كثيف للغاية**[٩٤]. فاحتلّ الجنود الاسرائيليون جنوب لبنان وصولاً الى نهر الليطاني. وهذا ما شكّل **اول حرب مباشرة بين الاسرائيليين والفلسطينيين.**

لم يستهدف هذا الغزو ظاهرياً سحق قوات منظمة التحرير بقدر ما استهدف ابعادهم عن جنوب لبنان.

لم يحاول الجيش الاسرائيلي محاصرتهم، اذ لم يحصل اي انزال للجنود المظليّين وراء الخطوط الخلفية للفلسطينيين، ولا اي هجوم سريع كما في الحروب السابقة. فقد بدأت "عملية الليطاني" بقصف مدفعي مركز، قبل ان تتقدّم الوحدات الاسرائيلية على جبهة واسعة من الجنوب نحو الشمال، لتحاصر مخيّمات الفلسطينيين في ضواحي صور. اما القوات الفلسطينية، باعدادها وعتادها المحدود، فقد تكبّدت خسائر فادحة، ولكنها نجحت في الانسحاب نحو الشمال. فهرب معها عدد كبير من السكان المدنيين اللبنانيين الفلسطينيين قدّر بربع مليون نسمة. وبهذه العملية احتلت اسرائيل حوالي عشر مساحة الاراضي اللبنانية.

٩٤- راجع: وليد خالدي، المصدر المذكور، ص ١٢٣ وما يليها.

في التاسع عشر من آذار ١٩٧٨ اصدر مجلس الأمن في الامم المتحدة القرار رقم ٢٥٢، الذي دعا اسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان، كما أرسلت قوات تابعة للامم المتحدة الى جنوب لبنان والمعروفة باليونيفيل(UNIFIL)[٩٥]. قبلت اسرائيل بانسحاب تدريجي، ولكنها في الثاني عشر من حزيران وضعت الامم المتحدة والحكومة اللبنانية امام امر واقع. فلم تسلّم قوات الأمم المتحدة حزاماً عريضاً على طول الحدود معها يبلغ عرضه عشرة كيلومترات، بل سلّمته الى قوات الرائد سعد حدّاد، الذي لم يسمح بدخول قوّات الأمم المتحدة اليه.

أدّت الحرب الفلسطينية-الاسرائيليةالأولى دون شك الى نتيجة واضحة. فالفلسطينيون عاشوا معركة شبيهة بمعركة "الكرامة". تمكنوا من مجابهة ومقاومة اقوى جيش في المنطقة قبل ان تهزم قوّاتهم التي لم يقضى عليها، بل تجمعت من جديد شمال نهر الليطاني. كذلك نجحت اسرائيل في انشاء **منطقتين عازلتين** داخل الاراضي اللبنانية قبل الوصول الى حدودها: اي **المنطقة التي تسيطر عليها قوات سعد حداد، والمنطقة التي تنتشر فيها القوات الدولية**. وكما سنرى لاحقاً، زادت هاتان المنطقتان في صعوبة تحرك الفدائيين الفلسطينيين، ولكن دون القضاء عليها اطلاقاً. فالقوات الدولية برهنت على انها عاجزة، لا يؤهلها وضعها ولا المهمة التي انتدبت لها للحؤول دون تسلل المقاتلين عبر منطقة نفوذها[٩٦]. فقد تعلّم مقاتلو منظمة التحرير كيف يبدّلون اتجاه طرقهم، كما اضطر جنود سعد حداد ايضاً الى تعزيز قوتهم اكثر فاكثر للدفاع عن انفسهم، خاصة ان الفلسطينيين كانوا يعتبرونهم اعداءهم مثل الاسرائيليين. وهكذا اصبح سعد حداد اقوى واكثر ارتباطاً بالمساعدة الاسرائيلية من السابق. ففي الحرب الصغيرة، التي تواصلت في الجنوب، تحول جنوده الى خدمة الحليف الأقوى.

١١ – نزاع بين السوريين والجبهة اللبنانية

ساد منذ نهاية عام ١٩٧٦ شمالي "الخط الأحمر" "سلام سوري" لم يكن منذ

٩٥- تألفت قوّات اليونيفيل (UNIFIL) في البداية من فصائل كندية، وفرنسية، وايرانية، ونروجية، وسويدية. كما انضمّت اليها لاحقاً فصائل نيبالية، وسنغالية، ونيجيرية، وفيجية، وايرلندية، وهولندية.

٩٦- لعبت وحدة اليونيفيل الفرنسية دورا نشيطا في البداية. ولكن بعد خسائر جسيمة في اشتباكات حصلت بينها وبين الفلسطينيين – جرح خلالها قائد الوحدة الفرنسية – اتّخذت هذه الوحدة موقفاً أكثر تحفظاً. أما الوحدات الأكثر نظاماً ومصداقية – بمعنى مهمة اليونيفيل الأيلة الى منع التسرّب – فكانت وحدات تلك الدول التي تهتم قليلاً جداً بأزمة الشرق الأوسط: اي الوحدات النيبالية، والفيجية. فقد تأثرت الوحدة الفيجية كثيراً باختبارها في لبنان. قام قائدها، الكولونيل "رابوكا"(RABUKA) عام ١٩٨٧ بانقلاب في وطنه وذلك للحفاظ على مكانة ونفوذ السكان الميلانيزيين الأصليين مقابل تزايد نفوذ السكان الهنود المهاجرين.

البداية سوى وقفٍ لاطلاق النار مشحون بالتوترات ومفروض على الجميع، اكثر منه سلاماً منظماً. فقد اعلن **كمال جنبلاط**، شفهياً وكتابة، في الداخل كما في الخارج، معارضته للاحتلال السوري. ولكن جرى اغتياله في السابع عشر من آذار عام ١٩٧٧، على ايدي افراد مجهولين بالقرب من حاجز عسكري سوري في منطقة الشوف[٩٧]. من الذي دفع الى هذا الاغتيال ونفذه؟

اعتبر هذا التساؤل تحذيراً وانذاراً لمعظم السياسيين اللبنانيين، خاصة المسلمين، من معارضة الحكم السوري علنياً. حتى أشد خصوم جنبلاط في الجبهة اللبنانية عبّروا عن شديد امتعاضهم واستنكارهم لاغتياله. فرغم رفضهم لأطماع جنبلاط، كانوا يعتبرونه مواطناً لبنانياً، كما اعتبروا اغتياله بهذه الطريقة ضربة ضد استقلال لبنان[٩٨].

على أثر ذلك، أخذ الارتياح حول التحالف مع سوريا يزول سريعاً لدى زعماء الجبهة اللبنانية. لقد قبلوا مرغمين بتمركز القوات السورية في بيروت الشرقية. فبشير الجميّل الذي اصبح منذ معركة تل الزعتر قائداً لميليشيا الكتائب، لم يتمكن من السكوت الا بصعوبة كليّة عن عدم معارضة عنيفة للوجود السوري في المناطق المسيحية. فكل احتلال، وان كان سلمياً، يشعر به السكان المدنيون سريعاً بانه عبء لا يحتمل. ولكن أثره السياسي اخذ يشحن النفوس اكثر فأكثر. فعلى نقاط المراقبة والحواجز العسكرية، عُلّقت صور حافظ أسد ورفعت الأعلام السورية، واليافطات التي تحمل شعارات حزب البعث. وهكذا تكاثرت التساؤلات: هل جرى القتال للتحرر من السيطرة الفلسطينية كي نقع تحت السيطرة السورية؟ وهل مراقبة الصحافة- التي اقرتها حكومة الحص يطلب سوري – هي خطوة أولى نحو نهاية الحريات الديمقراطية في لبنان؟

ألا يشكل السوريون، الذين رُحِّبَ بهم في البداية كمنقذين من خطر الفلسطينيين، تهديداً اخطر بكثير على استقلال لبنان؟

من جهة أخرى، لم تسوّ القضية الفلسطينية اطلاقاً في لبنان. فالرئيس سركيس قبل مجددا باتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ في مؤتمر الرياض. اما قيادة الجبهة اللبنانية

٩٧- في عدد من قرى الشوف أغتيل عدد من المسيحيين تراوح عددهم بين ١٦٠ و ١٨٠ ضحية. فقد حاول وليد، ابن كمال جنبلاط، وقف القتل، "لأنّ المسيحيين لم يغتالوا أبي"، على حدّ قوله . وقد أضاف مفسّراً ومنذراً بشكل محدود:"على كل حال، مقتل كمال جنبلاط ليس حدثا يوميا" (من مقابلة مع المؤلف عام ١٩٧٩).

٩٨- وسياسي لبناني قيادي آخر هو ريمون إده، عبّر بعنف ضد "الانتداب السوري على لبنان". كما اختار في بداية عام ١٩٧٧ المنفى. في عام ١٩٧٦ نجا من عدة محاولات اغتيال، احداها كانت على أيدي الكتائب، وأخرى على أيدي قوّات الصاعقة. ومنذ ذلك الحين يعيش ريمون اده في باريس.

فقد طالبت في ايار ١٩٧٧ بالغائه. وهكذا تواصل التصعيد. ففي البلاد اكثر من مائتي الف مدني فلسطيني دخلوا بطريقة غير شرعية، كان ينبغي توزيعهم على الدول العربية. فعندما يحصل ذلك، عندئذ يمكن التحدّث جدّيا عن مصالحة لبنانية- لبنانية.

هذه المطالب لم تكن مقبولة بالنسبة للحكومة السورية. فاخضاع منظمة التحرير للسلطة السورية السياسية العليا هو أمر، اما نزع سلاحها بالكامل في لبنان فهو أمر آخر. وعندما عطّلت مبادرة السادات، عبر زيارته الى القدس، امكانية تسوية شاملة لنزاع الشرق الأوسط، تحوّلت منظمة التحرير من جديد، وكما ذكر سابقاً، الى حليف قوي لسوريا. لذلك لم يُقبل اطلاقاً بان تهدّد الجبهة اللبنانية هذا التقارب الجديد.

ونظرا لبروز تبدّل في حلفاء سوريا، **بدأت الجبهة اللبنانية** من جهتها **في البحث عن حليف جديد ايضاً**. فالأمل بالمساعدة من قبل دول اوروبية غربية او من قبل الولايات المتحدة، مثلما كان المسيحيون اللبنانيون يعللون النفس به، اضمحلّ تماماً منذ سنوات الحرب الأولى. فالسؤال الذي طرحه كارل ماركس عام ١٨٦٠، "**هل تخلّت أوروبا عن حماية إخوتهم في الايمان** ؟"[٩٩]، أجيب عليه بعد مرور قرن من الزمن "**بنعم**"، وبكل وضوح. وهكذا شعر المسيحيون اللبنانيون ايضا بحسرة ومرارة في قبول هذا الواقع الأليم، اي ان "اوروبا المسيحية" لم يعد لها اي وجود بعد. ولكن هناك دولة يهودية ينتظر منها بعض التعاطف مع الأقليات غير المسلمة في الشرق. كان على اسرائيل ان ترى مصلحة لها في مساعدة عدوّ عدوّها. وقد برهنت عن ذلك في سنتي الحرب الأولى عبر تقديم الأسلحة وتأمين التدريب للمقاتلين. ولكن الفريقين وجدا نفسهما امام تحفظات بالنسبة لهذا التحالف. فبعض الزعماء المسيحيين، مثل سليمان فرنجيه، رفضوا هذا التقارب وهذاالتحالف. كما أظهر بيار الجميّل الكثير من التحفظ. فاعتبر اسرائيل وتهجير الفلسطينيين السبب الحقيقي في مأساة لبنان، ورأى في ذلك خطراً للانعزال عن العالم العربي. وقد كان مستعدا فقط، في ظل اوضاع شديدة الخطر، ان يقبل بتحالف يعتبره "تحالفاً مع الشيطان". ولكن ابنه بشير وحليفه كميل شمعون استنتجا سريعاً بان المواجهة مع سوريا لا مفرّ منها، كما وجدا في اسرائيل الحليف الوحيد الممكن.

ان توجه قسم من اعضاء الجبهة اللبنانية نحو اسرائيل لم تبرره فقط اعتبارات ومصالح. ففي المركز الفكري للجبهة، اي مركز الابحاث في جامعة الروح القدس في الكسليك، حصلت مناقشات أساسية ومطوّلة حول مستقبل الطوائف المسيحية في

٩٩- Karl MARX und Friedrich ENGELS, Werke, Vol.15, p. 148.

لبنان، وجرى التعبير عنها بصيغ واضحة وجذرية[100]. تبيّن من خلالها أن الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ هو مأساة هزلية[101]. ولبنان، كاتحاد طوائف، دخله "فيروس عدم الثقة". في مثل هذه الحال، ينبغي حلّ مثل هذا الاتحاد[102]. فعندما يحصل التهاب في مكان ما من الجسم، لا يبقى الا العملية الجراحية لاستئصاله او لبطره[103]. المخرج الوحيد يبقى في العودة الى صيغة لبنان القديم (الصغير)، أي الى لبنان مستقل، حيادي، تضمن استقلاله الدول الكبرى -او في افضل الحالات، اقامة دولة فدرالية على مثال سويسرا[104].

هذه الدراسات التي نشرت لأول مرة عام ١٩٧٦، اعيد نشرها مجدداً عام ١٩٧٨، وكان أحد اهمّ واضعيها، فؤاد افرام البستاني، احد اركان المجلس الأعلى في الجبهة اللبنانية[105]. تركت هذه الدراسات وقعاً ايجابياً في اسرائيل. ففكرة تقسيم الشرق الاوسط الى دول صغيرة تقوم على أساس انتمائها الطائفي، بدت جذابة جداً لعدد كبير من الاسرائيليين. فقد بدا لهم أن اول دولة من هذا الطراز يمكن أن تنشأ في لبنان. إلا ان حزب العمال الحاكم في اسرائيل، أبرز تحفظات معيّنة ضدّ اي التزام قويّ في لبنان. ولكن بعد تسلّم حزب الليكود الحكم في اسرائيل في حزيران ١٩٧٧، تبدّل هذا الوضع. فقد اعتقد ميناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي، بان مسيحيي لبنان مهددون بالإبادة، وقد كان حازماً في منع ذلك. ورغم تحفظ العسكريين الاسرائيليين على ذلك، **اختارت الحكومة سياسة التعاون الوثيق مع الجبهة اللبنانية**.

وفضلا عن الاسباب البعيدة الكامنة وراء التقارب السوري - الفلسطيني من جهة، والذي قوّى العلاقات بين الجبهة اللبنانية واسرائيل من جهة ثانية، **كان من الصعب جدا تجنب النزاع بين سوريا والجبهة اللبنانية**. فقد وقع حادث منفرد في الثامن من شباط ١٩٧٨ ادّى الى التوتر، رغم عدم وجود اية علاقة للجبهة به. فقد اقام الجيش السوري حاجزاً امام مركز حرس المدرسة الحربية اللبنانية في ثكنة

١٠٠- فؤاد البستاني، المصدر المذكور

١٠١- ذات المصدر، ص ٢٥

١٠٢- ذات المصدر، ص ١٩

١٠٣- ذات المصدر، ص ٥٠

١٠٤- ذات المصدر، ص ٥١

١٠٥- الدراسات الأخرى التي صدرت في عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ دون الإشارة الى مؤلفيها، هي:
Témoignages vivants sur la crise que traverse le Liban, 1975; Note sur la question libanaise, 1975; Lumières franches sur la question libanaise, 1975; La crise libanaise dans ses principales dimensions, 1976; Note explicative sur la situation au Liban, 2e éd., 1976; Liban 1975-1976. Qu'avons-nous fait et que faire? 1976; Génocide au Liban, 1976; Rapport analytique sur l'attitude des musulmans du Liban depuis le 13 avril 1975, 1976.

الفيّاضية. وبعد رفض السوريين طلب احد الضباط اللبنانيين نقل هذا الحاجز الى مكان آخر، اوقف البوليس اللبناني عناصره. ولكن السوريين ردّوا على ذلك بقصف مدفعي للثكنة. عندئذٍ هاجمت كتيبة من المدرسة الحربية موقع المدفعية السوري. فقتل ٢٢٠ جندياً وجرح ثلاثون. وقد فشلت اربع محاولات سورية لاحتلال تلك الثكنة. على اثر ذلك، اتسع نطاق الاشتباكات، واخذت القوات السورية، المرابطة في برج رزق، وهو كناية عن ناطحة سحاب في حيّ الأشرفية، بقصف الضواحي المسيحية. فأصاب ثكنة ووزارة الدفاع في اليرزه بقذائف مباشرة. كما حصلت في شرق بيروت **معارك في الشوارع بين السوريين والميليشيات المسيحية.** وجاءت خسائر الطرفين كبيرة. وهكذا تطوّر حادث تافه خلال أيام معدودة الى نزاع عسكري حربي، انتهى بعد اسبوع دون اية نتائج ملموسة. وعلى الأثر طلب الجيش السوري تسليمه قائد موقع الفيّاضيّة المسيحي ونوّابه المسلمين. فرفض الجيش اللبناني هذا الطلب، لأن الجيش اللبناني لم يفتعل هذا الحادث. فاتفق الياس سركيس مع الحكومة السورية على حلّ يهدف الى الحفاظ على ماء الوجه لدى الفريقين. فشكلت لهذه الغاية محكمة عسكرية سورية لبنانية مشتركة، ولكن لم تنظر اطلاقاً في تلك القضيّة.

كشف حادث الفيّاضيّة بكل وضوح عن وقائع وتناقضات جديدة. فالرئيس سركيس كان يعتبر نظرياً القائد الأعلى لقوات السلام العربية في لبنان. ولكن الجيش السوري لم يتردّد، دون اي اعتبار لهذا القائد الأعلى، في الهجوم على جيشه، اي الجيش اللبناني، وممارسة ضغط عسكري غير أنيق اطلاقاً عبر قصف الأحياء السكنية. على أثر ذلك اعلن وزير الاعلام السوري عن ان القوات السورية ستبقى متمركزة في لبنان حتى تنفذ المهمة الموكلة بها، ولن تسمح بحدوث اضطرابات جديدة. وبالمقابل ردّ عليه شمعون باسم الجبهة اللبنانية، بان القوات السورية لا تستطيع البقاء الى الأبد في لبنان. وهكذا بدأت **القوات السورية تتحول من قوات لحفظ السلام الى فريق في النزاع.** وفي نيسان ١٩٧٨، وبعد انتهاء الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان، اندلعت مجدداً معارك في ضواحي بيروت بين القوات الفلسطينية والسورية من جهة، والميليشيات المسيحية من جهة أخرى. ومنذ ذلك الحين، اتضح للعيان ان السوريين استبدلوا حلفاءهم ووقفوا الى جانب الفلسطينيين. ومرة أخرى، حاول سركيس التوصل الى تسوية تقضي بتمركز وحدات عسكرية سعودية وسودانية بين الشياح وعين الرمّانة، لانهاء القتال. وكذلك حاول مجلس النواب اللبناني مرّة أخرى ابعاد لبنان عن التشابك المعقد في النزاع العربي- الاسرائيلي. فتقرّر بالاجماع- وبحضور ٧٤ نائباً- انهاء كل نشاط عسكري للفلسطينيين و"للأحزاب الأخرى" على الاراضي اللبنانية، ومنع اي وجود مسلح عليها سوى القوى اللبنانية دون استثناء أحد. ولكن لم تكن لرئيس الجمهورية ولا

لمجلس النواب اية سلطة او قوة تسمح لهم بتنفيذ هذا القرار. فسوريا كانت عازمة على استخدام حلفائها القدامى والجدد، اي الفلسطينيين، في نزاع غير مباشر ضد اسرائيل. ولكن الجبهة اللبنانية بدورها كانت عازمة ايضاً على التحالف حتى "مع **الشيطان" لطرد السوريين والفلسطينيين، ان لم يكن ممكناً من كل لبنان، فأقله من المناطق المسيحية.**

١٢ - حرب أهلية بين المسيحيين

لم تمر قضية التقارب مع اسرائيل دون خلافات عميقة داخل الجبهة اللبنانية. فسليمان فرنجيه، رئيس الجمهورية السابق، تمسك بمبدأ ثابت يقوم على ان مصالح المسيحيين بصورة خاصة، واللبنانيين بصورة عامة، ترعاها وتحافظ عليها سوريا بالطريقة الفضلى. كانت هناك علاقة صداقة وديّة بين أسرتي فرنجيه وأسد منذ الخمسينات، وترتبطان بالتالي ببعضهما بحكم المصالح الاقتصادية. فسليمان فرنجيه كان اكثر المدافعين تمسكاً بالمواقف المارونية على مستوى السياسة الداخلية. وبعكس معظم الموارنة الآخرين تصرّف دائماً كعربي معتبراً لبنان جزءاً متكاملاً مع العالم العربي. اما التحالف مع اسرائيل فكان بنظره من المحرّمات.

اضافة الى ذلك، برزت توترات اجتماعية ومنافسات بين انصار فرنجيه من جهة، وحزب الكتائب من جهة اخرى. كان فرنجيه آخر زعيم ماروني يبني زعامته القوية على تقاليد عائلية اقطاعية، وعلى ملكية الاراضي الكبيرة. ففي شمال الجبل الماروني لم تحصل في القرن التسع عشر اية ثورة للفلاحين، بعكس ما حصل في كسروان والمتن. اما الكتائب فهم بالمقابل حزب شعبي حديث، لم ينشأ على قاعدة الانتماء التقليدي لعائلة او لعشيرة، بل على أساس برنامج عمل وسياسة تمثيل مصالح الطبقة المتوسطة والعمّال. ومع احداث الحرب زادت شعبية هذا الحزب، فضمّت ميليشياته شباباً من "الطبقة المتوسطة" في المدن، من بيئة حديثة وحازمة وقوية في ميلها الى المفاهيم العقائدية. اما انصار فرنجيه فكانوا من بيئة ريفية وزراعية محدودة في منطقة واحدة. وكانت ميليشياته تجمعاً من الأقرباء ومن القرى المجاورة لزغرتا. فالكتائب كانت تعتبر نفسها حركة تمثل على المستوى الوطني اهدافاً اجتماعية وسياسية معيّنة، كما حاولت ميليشياتها ان تتحوّل الى جيش نظامي.

خلال سنوات الحرب الأولى، عرف حزب الكتائب تأييداً واسعاً جداً لدى فئات من الشعب حتى خارج مراكزه الواقعة في بيروت الشرقية، والمتن، وكسروان. وقد اصبح هذا الحزب جذاباً خاصة بالنسبة للذين يعيشون على هامش نظام الزعامات التقليدية، مثل العمّال الريفيين، والمزارعين الصغار، والمستخدمين، والعمّال، الذين كانوا يتنقلون بين مناطق سكنهم الريفية وامكنة عملهم في المدن. ومنذ عام ١٩٧٦،

دخل في هذا الحزب عدد كبير من الأعضاء الجدد من شمال لبنان المسيحي. بالنسبة لفرنجيه ذي التصورات السياسية التقليدية اعتبرت هذه الظاهرة تدخلاً غير مقبول وغير مرض في شؤون منطقة يمثل هو والعائلات القديمة الأخرى فقط مصالحها شرعاً وبصورة ملائمة. اما بالنسبة لحزب الكتائب، فكان من البديهي ان يتحرر لبنان الشمالي من عهد "الاقطاعية" السياسية، وان يجد مكانه في حزب سياسي حديث وحركة وطنية.

ولكن النزاعات والخلافات بلغت أشدّها بسبب جمع المال. فقد كانت ميليشيا المردة التابعة لفرنجيه وميليشيا الكتائب تموّل منذ عام ١٩٧٥ عبر جباية رسوم عالية فرضت على المؤسسات التجارية والصناعية. ففي منطقة شكا جنوبي طرابلس، والتي تضم عدداً من المصانع، حصل خلاف حادّ بسبب جباية الرسوم بين حركة المردة والكتائب.

في أيار ١٩٧٨ بلغت ذروة التفاقم في الخلافات السياسية المتأتية عن موضوع التحالف مع اسرائيل او مع سوريا، وعن قضية اعطاء الأولوية للعائلات القديمة او لحزب شعبي، والصراع حول الموارد المالية. فقد **تصالح سليمان فرنجيه مع رشيد كرامي**، ممثل الاسلام السني التقليدي في طرابلس[١٠٦]. ونظرا لاعتماد كرامي كليا على سوريا، نشأ بالتالي في **شمال لبنان حلف مؤيد لسوريا**، بينما كانت الجبهة اللبنانية في بيروت تواجه اشتباكات طاحنة مع الجيش السوري. في مطلع حزيران حصلت أول اشتباكات بين تنظيم المردة وحزب الكتائب في المدن الساحلية، البترون، وشكا. وبعد مرور ايام قليلة أغتيل في شكا أحد قادة حزب الكتائب الذي كان مديراً لأحد المصارف هناك. وهذا ما زاد في حدّة الخلاف بين الفريقين رغم كل جهود الوساطة التي بذلها البطريرك الماروني، وقيام وحدات نظامية من الجيش اللبناني للحؤول دون اندلاع معارك أخرى.

وفي الثالث عشر من حزيران هاجمت بصورة مفاجئة مجموعة قوية من ميليشيا الكتائب بلدة اهدن، معقل آل فرنجيه الصّيفي، فقصفتها من الجبال المحيطة بها. **من بين ضحايا الهجوم كان النائب طوني فرنجيّه نجل سليمان فرنجيه الأكبر**، وزوجته وابنتهما. وفي ظهر ذلك اليوم، قامت القوّات السورية باحتلال تلك البلدة.

وكما كان الحال في مختلف احداث حرب لبنان المعقّدة، برزت روايات مختلفة عن ذلك الحدث في اهدن. بالنسبة لأنصار فرنجيه، تركز الأمر على اغتيال حصل بهدوء وعن سابق تصوّر وتصميم. اما الكتائب فأعلنت، بانها تسلمت وثائق تشير

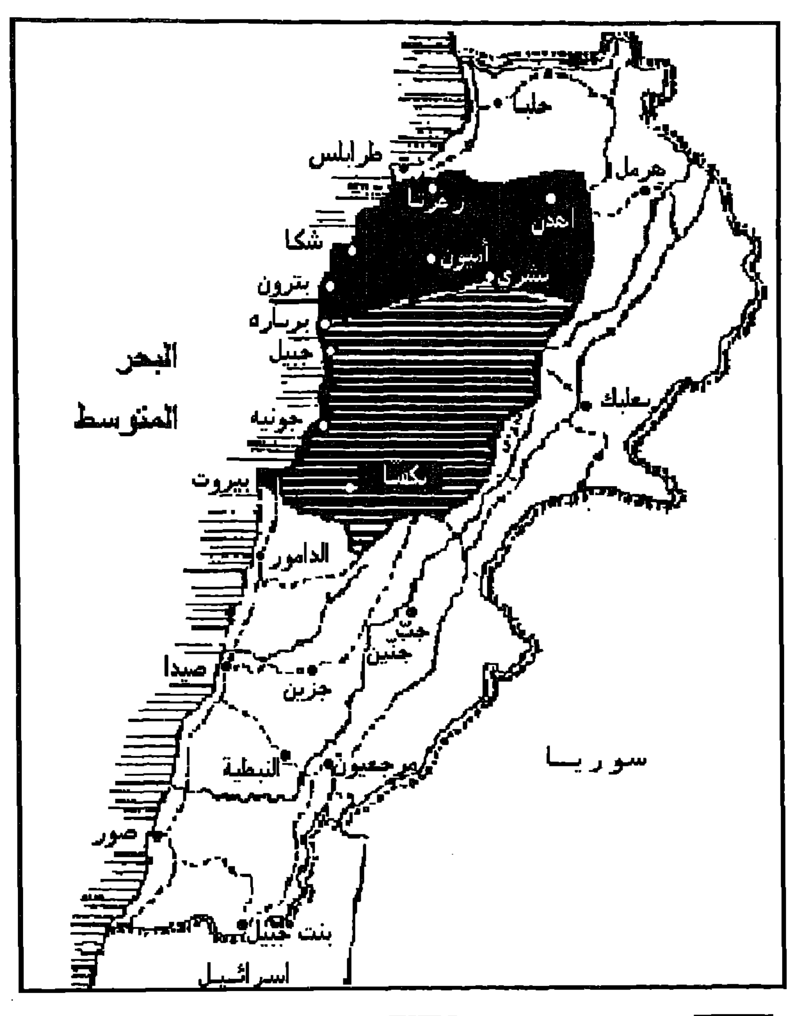
١٠٦- جرت المصالحة خلال مأدبة دعا اليها أحد كبار الضباط السوريين في نادٍ للضباط السوريين في طرابلس.

الى لائحة من الأشخاص الذين سيغتالهم انصار فرنجيه. ونظراً لعجز السلطة الرسمية عن ملاحقة الجناة قضائياً والاقتصاص منهم، قام أصدقاء وأقارب المهددين والمغدورين بالقبض على الجناة الذين فرّوا هرباً الى إهدن. كذلك لم يكن احد يعلم بأن طوني فرنجيه كان في ذلك اليوم مع أسرته في أهدن. ثم أعلن زعماء الكتائب لاحقاً بان ميليشياتها وقعت في حال الرعب، بعد جرح أحد قادتها الدكتور سمير جعجع، وهو ايضاً من لبنان الشمالي، ونقله الى بيروت. عندئذ تحدّث بشير الجميل، القائد الأعلى لميليشيات الكتائب عن "مبادرة فردية مؤسفة"، ردّها في النهاية الى صعوبات مختلقة "سبّبتها عشيرة فرنجيه لسكان المنطقة".

لم تكن تصاريح حزب الكتائب مقنعة اطلاقاً، وكذلك استنكاره المؤسف. ولكن تعليقات لاحقة لم تخف ارتياحه لاعطاء درس للمنحرف في الشمال. كما عبّر قادته عن أسفهم لأن "الرئيس سليمان فرنجيه لم يلق هو ايضاً العقاب الذي يستحقه". فلو كان هدف العملية الحؤول دون انقسام الجبهة المشتركة للقوى السياسية المسيحية، فان نتائجها جاءت معاكسة تماماً. **وهكذا انفصل الشمال المسيحي نهائياً عن الجبهة اللبنانية**. على الأثر أعلن فرنجيه عزمه على الثأر من عائلة آل الجميّل وخاصة من بشير، لأنه لم ير في تلك الحادثة شيئاً آخر سوى عملية انتقام عائلية. ثم اصدر انذاراً لأعضاء حزب الكتائب في الشمال بتسليم اسلحتهم ومغادرتهم الحزب او بمغادرة المنطقة قبل نهاية الشهر.

ومنذ ذلك الوقت احتلت القوات السورية جبال الشمال المسيحية، وسهل الكوره، ومدينة البترون، والخط الساحلي الممتد حتى جسر المدفون، الواقع على مسافة ٤٥ كلم جنوب طرابلس. وهكذا سقط أكثر من ثلث المناطق التي كانت تسيطر عليها الميليشيات المسيحية تحت السيطرة السورية. **فتقلّص بالتالي نفوذ الجبهة اللبنانية الى منطقة لا تتجاوز مساحتها ١٠ بالمائة من مساحة مجموع الأراضي اللبنانية.** وبذلك نشأت حول المعقل المسيحي الرئيسي حدود جديدة. فنتائج الحرب الأهلية بين الطوائف المسيحية أدّت الى اضعافها اكثر بكثير من نتائج المعارك التي نشبت سابقا بين اللبنانيين وأعدائهم الأجانب.

توزيع المناطق التي كانت تشرف عليها الاحزاب عام ١٩٧٨



تحت الاحتلال السوري — تحت نفوذ الجبهة اللبنانية

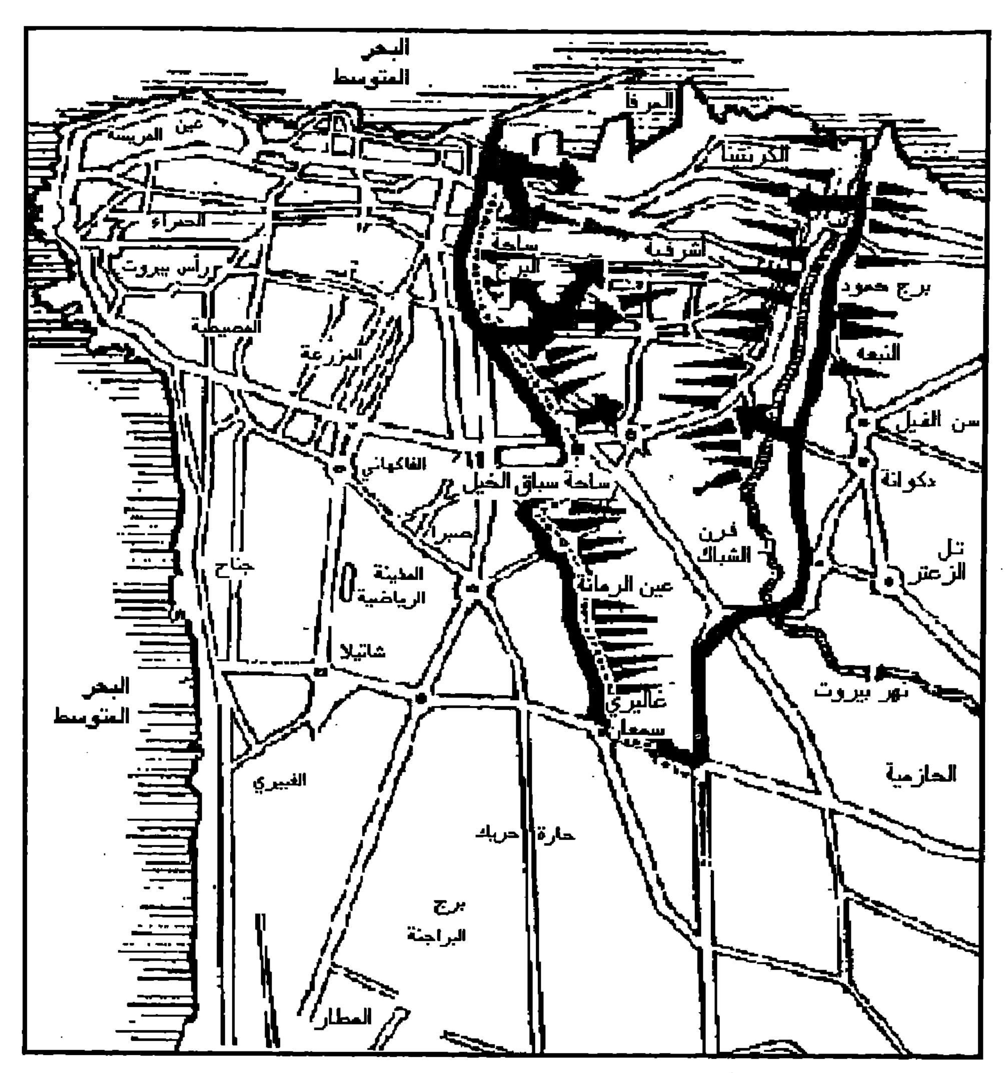
١٣ - حرب سورية ضد الجبهة اللبنانية

مرة أخرى ساد الإقتناع لدى أطراف النزاع بحتمية المجابهة. فالقيادة السورية أبدت امتعاضاً شديداً بسبب الضربة التي أنزلت بحليفهم. فقررت عدم التسامح مع اي عصيان عليها. اما زعماء الجبهة اللبنانية، خاصة كميل شمعون وبشير الجميّل، فلم يكونوا على استعداد للإنصياع لأوامر السلطة السورية. فمنذ مطلع عام ١٩٧٨ رأوا ان المنطقة المسيحية مهددة من قبل القوّات السورية المرابطة فيها، كما كانت سابقاً من قبل المخيّمات الفلسطينية في ضواحي بيروت الشرقية. عندئذ قرّروا دفع السوريين الى الانسحاب من تلك المنطقة.

ولكن كان أولاً على المسيحيين اللبنانيين أن يتعلموا مجدداً ويعرفوا ماهي نتائج تصرّفات ميليشياتهم في منطقتهم الرئيسية على السكان المسيحيين القاطنين خارجها. ففي التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٧٨، جرى اقتحام بلدة **القاع** في شمال البقاع، وهي بلدة يسكنها مسيحيون من طائفة الروم الكاثوليك، وتقع في منطقة يسيطر عليها السوريون. نفذت الهجوم عليها مجموعة من "العناصر المسلحة" وعلى قريتين مجاورتين لها من ذات الطائفة. فأوقفوا فيها اربعين شاباً. وفي مساء ذلك اليوم وجد منهم ٢٦ شابا مقتولا وملقى في واد قريب. اما الآخرون فضربوا وأهينوا قبل أن يطلق سراحهم، كما رفضوا بعد ذلك الإجابة على أي سؤال او اعطاء اي تصريح.

على أثر تلك الحادثة اعلن المجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك يوم حداد وطني. ولكن في ذلك اليوم بدأ السوريون بقصف مدفعي على ضاحية عين الرمانة. فقد طلب الرئيس الياس سركيس من القوات السورية وقف القصف، ولكن لم يستجب له أحد. عندئذ اتضح ان القائد الأعلى "لقوّات السلام"، كما تبيّن ذلك نهائياً، لم يكن له اية سلطة فعلية عليها. فطوال الاسبوع الأول من تموز **قصف الجيش السوري** دون توقف بالمدافع والصواريخ **بيروت الشرقية وضواحيها**. ولم يكن للميليشيات المسيحية اي خيار الا الهجوم على المواقع السورية في تلك المنطقة. حاول مراراً عديدة جنود المشاة السوريين اقتحام عين الرمانة وبرج رزق، ولكن دون نتيجة، الا انهم نجحوا في قطع الطريق المؤدية الى بيروت الشرقية.

السوريون ضد الميليشيات المسيحية عام ١٩٧٨



المواقع السورية في الأحياء المسيحية وحولها — المناطق التي يجري القتال بسببها — ••••••••• خطوط التماس

في السابع من تموز هدّد الرئيس سركيس بالاستقالة في حال عدم توقف المعارك. وكذلك اطلقت الحكومة الاميريكية نداء لوقف اطلاق النار. وطلب الرئيس السوري من الرئيس الياس سركيس البقاء في الحكم، لانٍ الاستقالة يمكنٍ ان تؤدي الى اسقاط طابع الشرعية عن الجيش السوري لبنانياً، وكذلك عربياً، بموجب قرارات قمّة الرياض. عندئذ اوقف الجيش السوري قصفه، وعاد الرئيس سركيس عن استقالته في الثامن عشر من تموز. ولكن في نهاية ذلك الشهر، حصلت اشتباكات جديدة في أماكن عدة، كما جرى قصف بيروت الشرقية مجدداً وبطريقة مركزة في مطلع شهر آب[١٠٧]. على أثر ذلك هرب عشرات الآلاف من المواطنين الى الجبال ولكن الميليشيات بقيت في قواعدها واقتحمت المواقع السورية المنفردة.

وبعد عشرة ايام حصل وقف لاطلاق النار، انسحبت على أثره القوات السورية من مواقعها في وسط الأشرفية وعن جسور مداخل بيروت الشرقية. وتبيّن بوضوح فيما بعد وجود هدف تكتيكي لهذا الانسحاب الجزئي. لقد تخلى السوريون عن هذه المراكز تجنباً لخطر اصابة قواتهم عندما يجددون القصف.

وفي بداية ايلول بدأت محادثات السلام الاسرائيلية المصرية في كامب دافيد، وانتهت بتوقيع معاهدة في الثامن عشر من أيلول ١٩٧٨. رافق هذه الخطوة نحو سلام جزئي مجدداً اشتباكات عنيفة في لبنان. في الثالث والعشرين من **أيلول** بدأت القوات السورية **مجدداً قصفها المدفعي لبيروت الشرقية**. ولكن هذه المرة بعنف لم يسبق له مثيل، اذ سجلت قوى الأمن الداخلي سقوط ما يقارب الفي قذيفة مدفعية وصاروخية في اليوم الواحد على الاشرفية. ولم يستهدف هذا القصف بالدرجة الأولى اطلاقاً الأهداف العسكرية، مثل مراكز الميليشيات، بل الأماكن السكنية، والمدارس والمستشفيات والمصانع التي دُمّرت بانتظام. اما الخسائر في الارواح فبقيت محدودة بالمقارنة مع نتائج القصف السابقة، لأن معظم السكان تمكنوا قبل ذلك من الهرب. ولكن القوّات السورية وقعت في صعوبات. فقد حوصرت احدى وحداتها في الاشرفية، وفشلت كل المحاولات التي استهدفت التقدم اليها بالمصفحات لفكّ الحصار عنها. كما ان الحصار الذي اقامته القوات السورية بالنسبة للتموين ضد بيروت الشرقية لم يعط اية نتيجة ملموسة، لأن النقل كان ممكناً عبر الطريق البحري. الا ان القصف السوري امتدّ الى المنطقة المسيحية البعيدة، واصابت القذائف بكفيّا، وبيت مريا، وبرمانا، وجونيه.

كان لتوسيع دائرة القصف والتدمير طابع القمع فقط. في منتصف تشرين الأول

١٠٧- تجدر الإشارة الى تقرير شاهد عيان يستحق الذكر: Heinrich LUMMER, Bericht für den Generalsekretär und das Parteipräsidium der CDU über eine Informationsreise in den Libanon in der Zeit vom 3. bis 8. August 1978.

تبيّن ان هدف حرب سوريا ضد الميليشيات المسيحية لم يتحقق، نظراً لما اعلنه وزير الاعلام السوري سابقاً في مطلع شهر تموز بأن على الميليشيات ان تخضع لأوامر السلطة او ان تقمع وتصفى نهائياً. ولكن رغم تصعيد القصف المستمر، الحقت اضرار جسيمة بالمناطق المسيحية في بيروت وضواحيها، خاصة من حيث تدمير البنية التحتية الصناعية والتقنية، **دون التمكن من اخضاع الميليشيات او قمعها**. اما السكان المسيحيون فوقفوا وراءها وتضامنوا معها بصورة اقوى من السابق.

اما الرأي العام العالمي فقد أخذ علماً لأول مرة في تشرين الأول ١٩٧٨ بذلك الحرب الجديدة. من اتهم بمسؤولية هذا النزاع؟ - فقط وزير الخارجية الفرنسي "دي غيرانغو" اتهم كميل شمعون وميليشياته باثارة السوريين.- ولكن جرى بصورة عامة استنكار لشكل القمع والقصف الذي استخدمته سوريا. فقصف المناطق السكنية بالمدافع والصواريخ خلال اسابيع طويلة كشف الى اي حد وبأي طريقة يمارس الجيش السوري مهمته "الرائعة" كقوة عربية مكلفة بحفظ السلام.

انعقد آنذاك **مجلس الأمن، وطالب كل أطراف النزاع بوقف النار**. وقد جاء هذا القرار بالنسبة للميليشيات المسيحية كنوع من اعتراف دولي بالأمر الواقع. وعلى المستوى العربي، حاولت المملكة العربية السعودية البحث عن حلّ يسمح بحفظ ماء الوجه للجميع. ففي مؤتمر عقد في بيت الدين، تمّ التشديد على قرارات مؤتمر الرياض، وجُدّد لقوات السلام العربية، كما شُدّد على دور الرئيس سركيس كقائد أعلى لها، وجرى استبدال القوّات السورية في بيروت الشرقية بوحدات من الجيش السعودي.

خرجت الجبهة اللبنانية من تلك المعركة باضرار كبيرة الحقت بالشعب المسيحي، ولكنها اكتسبت سياسياً وعززت بعض مواقعها العسكرية. ولكن تصرّف السوريين فرض على الرئيس سركيس التقرب من الجبهة اللبنانية، لانه لم يتمكن الاّ بصعوبة كليّة فقط استعادة اعتبار دوره كقائد اعلى لقوات السلام العربية وكرئيس لإحلال السلام وأعادة البناء.

اما اسباب النزاع فلم تزل. فسوريا كانت تعمل لسحق مقاومة الميليشيات المسيحية المعارضة لدورها القيادي السياسي. لذلك أخذت تبحث عن اساليب جديدة اقل خطراً عسكرياً عليها وأقلّ كلفة كي تحقق هذا الهدف. اما الجبهة اللبنانية فشعرت بتعزيز قناعتها، الداعية الى انسحاب القوات السورية، كما رأت ان خلاصها يرتبط، اكثر من اي وقت، بتحالف وثيق اكثر فاكثر مع اسرائيل.

١٤ - حروب صغيرة

كشف العامان الاولان من الحرب عن سلسلة من النزاعات بين خصوم وحلفاء مختلفين. فكل منهم دخل او اشترك في الحرب في مرحلة أو في مناسبة معيّنة. ولكن بعد عام ١٩٧٨، تعقدت حال النزاع اكثر فاكثر. فكانت نزاعات مختلفة تبرز في ذات الوقت او تتداخل مع بعضها. فلم تعد هناك حرب واحدة بل عدة حروب. فتحليل مسارها او كيفية تطوّرها، لا يحتاج الى عرض تسلسلي زمني، لا يأخذ بالاعتبار خصوصية كلٍ نزاع، ولا الى حصره في اطار زمني يسمح فقط بتبسيط أهمية الحدث. فلا بدّ اذاً من تحليل اهم النزاعات والمجابهات في اطارها الزمني وابراز حدوثها المتوازي او ترابطها ببعضها.

تميزت سنة ١٩٧٨ بصورة عامة بالحرب الأهلية بين المسيحيين، وبأول مجابهة شديدة وعنيفة بين سوريا والجبهة اللبنانية. في تلك الفترة تواصلت حروب صغيرة مختلفة، او عرفت بداية لها.

فبعد الغزو الاسرائيلي في **جنوب لبنان**، استأنفت المنظمات الفلسطينية عمليات الكومندوس وان في ظلّ اوضاع اكثر صعوبة من السابق. فقد نجحت خلال أشهر قليلة من فتح ثغرات عبر المنطقة الفاصلة والتابعة للقوات الدولية. اشتبك عناصرها مراراً مع الوحدات النروجية والفرنسية. كما حاولت هذه القوات وكذلك حاول الفلسطينيون تجنب تلك الاشتباكات. ولكن المقاتلين تعلّموا سريعاً كيف ينفذون هجومهم باعداد صغيرة وبسريّة تامة. اما القوّات الدولية غير المؤهلة وغير المسلّحة لمقاومة هجومات عسكرية، فقد اتخذت موقفاً أكثر حذراً، وركزت جهودها على مواقع ثابتة، وتعلّمت كيف تغضّ النظر مؤقتاً. ولكن قوات وميليشيات سعد حداد المتمركزة في اقصى الجنوب، كانت أكثر استعداداً للنضال والقتال منها، ليس لأنها تعتبر عدوّاً للفلسطينيين مثل الاسرائيليين، بل لأنها كانت تعمل لحماية قراها والدفاع عنها. اما الحكومتان السورية واللبنانية فاتفقتا مبدئياً على تكليف الجيش اللبناني النظامي بمهمة الإشراف والمراقبة على اقصى المنطقة الجنوبية. كان هذا الجيش قد أعيد بناؤه وتنظيمه بعد انقسامه في مطلع عام ١٩٧٦ ومنذ تسلّم الرئيس سركيس سدة الرئاسة[١٠٨].

في الواقع حُوّل الى التقاعد عدد من الضباط الذين تعاونوا مع الميليشيات او مع

١٠٨- "لقد جرى تخطّي الإنقسام الذي حصل في الجيش. وفي نهاية ١٩٧٦، تمّ التوصل من جديد الى تشكيل وحدة متكاملة في الجيش، ورغم عدم خبرتها واضعافها بسبب عددها المحدود...الاّ أنها كانت مستعدة للقتال عندما تتلقى الأوامر... كما أن كبار الضباط السنّة بقوا موالين للدولة، والحكومة، والجيش". راجع: R.D. McLAURIN, Lebanon and its Army: Past, present, and future, in: Edward E. AZAR (Ed.), op. cit., p. 95.

احد اطراف الحرب الاهلية. فقد حاول فكتور خوري، وزير الدفاع وقائد الجيش آنذاك، انشاء جيش وطني لبناني من المسيحيين والمسلمين بالتساوي. اما في البقاع فكان يرابط لواء من الجيش، تعاون منذ البداية مع الجيش السوري، واعتبر "نواة" للجيش اللبناني، اكتسب انضباطه ثقة السوريين، عكس الضبّاط والوحدات الموجودة في ثكنة الفيّاضيّة وفي محيط وزارة الدفاع. أصرّت الحكومة السورية على ارسال هذه "النواة" الى الجنوب، ولكن رفض ذلك سعد حداد وإسرائيل. فحالما تقدمت هذه "النواة" في مطلع آب نحو الجنوب، قصفت قوات سعد حداد بلدة كوكبا، وارغمتها على انسحاب جزئي. وفي نيسان عام ١٩٧٩، جرت محاولة أخرى لإرسال لواء من الجيش اللبناني "مؤيد لسوريا" الى الجنوب، فتصدّت له ايضاً قوّات سعد حداد الذي شعر بالامتعاض والإهانة. فقواته كانت تعتبر جزءاً من الجيش اللبناني، ولم ير مبرراً لإرسال قوات أخرى الى الجنوب لا يمكن، حسب رأيه، الاعتماد عليها[١٠٩]. عندئذ اضطر الى التعبير عن تمرده **"باعلانه دولة لبنان الحرّ"**، كما طالب الرئيس سركيس، ألاّ يبقى طويلاً **"أسير السوريين"**، بل حثه على الذهاب الى الجنوب، "وتحرير لبنان" انطلاقاً منه. على أثر ذلك، اعتبر حدّاد متمرداً وخارجاً عن الجيش. فقامت عندئذ اسرائيل بتأمين دفع الرواتب لجنوده. ومنذ ذلك الحين لم تحصل اية محاولة أخرى لارسال قوات من الجيش اللبناني الى الجنوب. ولكن الحرب الصغيرة بين الفلسطينيين و"لبنان الحر"، تحولت الى ظاهرة يومية مستمرة. فقد حوّلت القوات الفلسطينية قلعة "بوفور" الصليبية الى حصن منيع يطلقون منه باستمرار نيران مدافعهم على مرجعيون، "عاصمة" "حدّاد". ولم تتوقف ايضاً عمليات الفدائيين والردّ عليها على طول الحزام الامني الموازي للحدود الاسرائيلية.

كذلك بدأت ايضاً **حرب صغيرة اخرى في وسط بيروت، وعلى طول "الخط الأخضر" وحتى الضاحية**. فمنذ بداية المجابهة بين السوريين والجبهة اللبنانية، تحسّنت العلاقات بين سوريا والمنظمات الفلسطينية من جهة، وبين سوريا ومنظمات الحركة الوطنية من جهة أخرى. فقد سُمح لميليشيات منظمة التحرير، ولوحدات من جيش التحرير الفلسطيني، والمرابطون، وقوات الحزب التقدمي الاشتراكي بالتمركز على الجهة الغربية من "الخط الاخضر". بينما اتخذت القوات السورية مركزاً هاماً لها في "برج المرّ"، وهي بناية عالية جداً تطل على "برج رزق" الواقع في شرق بيروت. وعلى الجانب الشرقي من الخط الأخضر تمركزت الميليشيات المسيحية، ومنذ عام ١٩٧٩، بعض وحدات من الجيش اللبناني، التي لم يسمح لها بالدخول الى بيروت الغربية. وكانت هناك عدة ممرّات بين شقيّ العاصمة[١١٠]. كانت تفتح احياناً،

١٠٩- من مقابلة مع المؤلف عام ١٩٨٠.

١١٠- في المرفأ، وعلى طول الأرصفة، و"الرينغ" الذي يربط الأشرفية ببيروت الغربية، وكذلك ممران آخران

رغم الاخطار التي كانت محدقة بالمرور عليها، كما كانت تغلق تماماً من حين الى آخر. اما المدينة القديمة بين ساحة الشهداء والمرفاء، فقد تركت للميليشيات على الجانبين. في معظم الليالي كانوا يطلقون النار على بعضهم مستخدمين اسلحة خفيفة، وصواريخ ومدفعية ميدانية، كما كانوا يطلقون النار ايضا نهاراً. ومنذ مطلع عام ١٩٧٩، كان يحصل تبادل نار مماثل بين حي الشيّاح وعين الرمانة. واحيانا كان لاطلاق النار دافع سياسي. فكل مرة كان ينبغي التجديد "لقوات السلام"، او كان يزور مبعوث من الدول الكبرى الشرق الاوسط، كان اطلاق النار يزداد حدّة للتذكير بوجود الحرب، حتى وان كانت فقط حروب صغيرة. وفي حالات اخرى كانت تحصل اشتباكات عسكرية، لم يستطع المراقبون السياسيون من ذوي التخيّلات الواسعة تبريرها او إعطاءها اي تفسير سياسي. ولكن كان للحروب الصغيرة التي سمحت بها سوريا في بيروت معنى سياسي. يهدف الى تذكير اللبنانيين على جانبي الخط الأخضر، دائما وباستمرار، بان السلام لا يمكن ان يكون الا سلاما سوريا فقط. تجدر الاشارة هنا الى ان هذه العملية لم تكن مكلفة لسوريا. فقوّاتها لم تعد تشارك في المعارك مثل ما حصل عام ١٩٧٨، بل كانت تدفع الآخرين الى القتال. في مطلع عام ١٩٨٠ نجحت سوريا في تخفيف العبء عنها فانسحبت قواتها عن الطريق الساحلي جنوبي بيروت، ومن بعض قطاعات المدينة، واتخذت، بالاضافة الى موقع واحد في بيروت، مواقع في الجبال، وسلّمت مراكزها الى جيش التحرير الفلسطيني الذي كان يتلقى الاوامر من ضبّاط سوريين او من مؤيدين لسوريا.

أدّى الانسحاب السوري في بيروت الغربية الى نوع من **حرب صغيرة** ثالثة، ذات طابع غير منتظم، وهي **حرب بين منظمات لبنانية وفلسطينية مختلفة**، لم تكن دوافعها سياسية. كانت الميليشيات مثلاً تختلف على مراقبة بعض احياء المدينة، او حول السيطرة على هذه الجهة او تلك من الشارع، وحول جمع الاموال لحماية التجار والسكان. وكانت تطلق النار على بعضها بسبب خلاف على أفضلية المرور على الطريق، او لاسباب شخصية. في مثل هذه الاحداث، كانت الشرطة العسكرية التابعة لمنظمة التحرير تلعب دوراً ايجابيا للحؤول دون انزلاق بيروت الى حالة شاملة من الفوضى. فكانت تتدخل بنوع خاص عندما كانت الاشتباكات المحدودة تهدّد بانفجار على مستوى واسع.

الى جانب الاحداث اليومية لتلك الحروب الصغيرة، بدأت تبرز عام ١٩٧٩ و١٩٨٠ ملامح نزاعين تميّزا بمدلولهما السياسي الكبير وباستقلالهما التام عن بعضهما، وهما: النزاع بين الشيعة اللبنانيين والفلسطينيين من جهة، والتصعيد الجديد

شرقي وسط المدينة على طريق بيروت – دمشق. وعلى المتحف، وفي الضواحي، طريق الشيّاح – الحازمية، وبرج البراجنة– الحدث.

بين الجبهة اللبنانية وسوريا من جهة أخرى.

١٥ - حرب شيعية - فلسطينية[١١١]

كان المسيحيون اللبنانيون اول المنتفضين ضد الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان. ولكن اكثر الذين عانوا من هذا الوجود ومن نتائجه، مع بعض التحفظ، هم الشيعة اللبنانيون. قبل الحرب، بين ١٩٦٩ و ١٩٧٥، كانوا يترددون في اظهار سخطهم ضدّ الفلسطينيين، ولكن كانوا يظهرونه بطريقة اعنف ضدّ الدولة اللبنانية، التي كانت عاجزة عن الدفاع عنهم وحمايتهم من التحول الى ضحايا النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي. ففي ضواحي بيروت تضامن الشيعة المتعاطفون والمؤيدون للتيارات اليسارية مع الفلسطينيين، وشاركوا معهم في القتال عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ضد الميليشيات المسيحية. وكان الامام موسى الصدر وحركة امل قد اتخذا منذ بدء الحرب بعض المواقف المتحفظة، كما حاولا التوسط لوقف التدهور. وعندما احتلت الميليشيات المسيحية في صيف ١٩٧٦ الجزء الشرقي من حزام البؤس حول بيروت، تفاوض موسى الصدر معهم لتسهيل عملية انسحاب السكان الشيعة من النبعة. وبعد بداية التدخل السوري ضد الفلسطينيين والحركة الوطنية، أيّد الصدر السوريين دون تحفظ. فتحذر الفلسطينيون وانصارهم منه ومن السوريين.

ومنذ منتصف عام ١٩٧٦ تفاقم التوتر بين الفلسطينيين والشيعة. فبعد التهجير الذي حصل في مخيّمات ضاحية بيروت الشرقية، ازداد عدد الفلسطينيين كثيرا في ضواحي بيروت الجنوبية والغربية التي كانت قبل ذلك مكتظة بالسكان الشيعة. وقد زادت اكثر بفعل انتقال سكان النبعة الشيعة اليها. وكذلك زاد عددهم من جديد اثناء الغزو الاسرائيلي عام ١٩٧٨ بفعل وصول عشرات الالاف من اللاجئين من الجنوب. ولكن الفلسطينيين كانوا افضل تسلحا وتنظيما. في الواقع كانوا يسيطرون على ضواحي بيروت الجنوبية. وهذا ما زاد في تخوّف الشيعة اللذين بدأوا، مثلما فعل المسيحيون من قبل، ينظرون الى الفلسطينيين كمحتلين[١١٢]. كان هذا الشعور اقوى بكثير في المناطق الواقعة جنوب "الخط الاحمر" الاسرائيلي، والتي تحولت في نهاية عام ١٩٧٦ الى "فتح لاند" ثانية. كانت تلك المنطقة مأهولة بأكثرية شيعية ساحقة. في الواقع حاول عدد من القرى الشيعية اتخاذ جانب الحياد في المعارك بين

١١١- راجع : Francis GRIMBALT, op. cit., p. 80ff; Augustus Richard NORTON, Harakat Amal, in: Edward E. AZAR (Ed.), op. cit;, p. 184FF; Andreas RIECK, op. cit., p. 285ff.

١١٢- كتب وليد خالدي في مؤلفه المذكور ص ١١٥، عن "... تكاثر وسوء تصرف بعض الفصائل الفلسطينية وحلفائهم اللبنانيين في الجنوب". حتى السنّة في صيدا زاد امتعاضهم من الوجود الفلسطيني. ذات المصدر ص ١١٦.

الفلسطينيين من جهة، والاسرائيليين وقوات سعد حداد من جهة ثانية. ولكن هذا "الحياد " كان يعني في الواقع رفضا للوجود الفلسطيني. لذلك عمد الفلسطينيون الى التغلغل قدر الامكان بين السكان المدنيين، كي يصعب على القوات الاسرائيلية التعرف عليهم. وحتى السكان السنة في صيدا الذين تعاطفوا طويلا مع القضية الفلسطينية، تظاهروا عام ١٩٧٨، قبل الغزو الاسرائيلي وبعده، ضد تزايد الخطر الذي كان يسببه لهم وجود المقاتلين الفلسطينيين بينهم. ولكن سخط السكان الشيعة تفاقم اكثر فأكثر بسبب تغلغل الفلسطينيين في قراهم، واحتلالهم المنازل وغيرها، والهجمات التي كانوا يمارسونها، كما ازداد ايضا سخطهم بسبب عدم قدرتهم على مجابهة الردود الاسرائيلية الانتقامية[١١٣].

حدثان جديدان دفعا الى اثارة وتعبئة الشيعة بقوة سريعة للغاية، سواء في بيروت او في الجنوب. في ايلول ١٩٧٨ غاب الامام موسى الصدر في ليبيا عن الوجود دون ان يترك له اي اثر يذكر. وفي كانون الثاني ١٩٧٩ طرد الثوّار الشيعة الشاه من ايران. الحدث الاول دفع بالشيعة الى ذروة السخط والامتعاض. اما الحدث الثاني فقد اثار لديهم عنفوانا وشجاعة فائقة، خاصة بعد تعيين احد معاوني موسى الصدر سابقا، مصطفى تشمران، والذي كان مدير مدرسة مهنية أسسها الامام في جنوب لبنان، وزيرا للدفاع في طهران[١١٤] . وهكذا اكتسب الشيعة اللبنانيون لأول مرة في تاريخهم حاميا لهم وحليفا خارجيا.

بدأت ايضا حركة امل، بقيادة النائب حسين الحسيني اولا، ثم ابتداء من نيسان ١٩٨٠ بزعامة نبيه بري، بالتعبير بوضوح عن المصالح الشيعية. فقد تخوّف قادتها

١١٣- أحد الكتبة، "جون بوللوخ" (John BULLOCH) الذي كان يُعتبر صديقاً للفلسطينيين، كتب في هذا الصدد: "برّر الفلسطينيون انفسهم وكأنهم لا يعقلون كيف كانوا منعزلين او لا يدركون خطورة الأضرار التي يسببونها بسبب اعمالهم في (لبنان)... في الجنوب بنوع خاص، أصبحوا مكروهين. بسبب اطلاقهم دوريا القذائف على الجليل الأعلى من قلعة بوفور ونقاط أخرى، كانوا يسبّبون غارات اسرائيلية انتقامية، تقتل القرويين اللبنانيين او تلحق الضرر بمنازلهم او بأرزاقهم دون أن تصيب الفلسطينيين. كان هذا الأمر سيئاً للغاية، ولكن الفلسطينيين لم يأبهوا له، بل واصلوا نشاطهم. كانوا يفرضون الخوّات، وينزلون عقوبات عشوائية وتحريضية. كانوا يضعون أيديهم على ما يحتاجون اليه، يرابضون بأسلحتهم قرب القرى، يقيمون المخابىء والملاجىء قرب الحدود، كما لم يهتموا اطلاقاً براحة المنطقة". راجع: John BULLOCH, Final Conflict, op. cit., p. 41. كذلك كتب بصورة مماثلة، أحد كبار رجال الدين الشيعة، محمد جواد مغنيّة، الذي توفي عام ١٩٧٩: "لقد أعلن القادة الفلسطينيون، بأنهم، مهما حصل، لن يغادروا جنوب لبنان... فنظراً لمعرفتهم بأهداف اسرائيل العدوانية والتوسعية، ألم يكن ذلك منطق فلسطيني غريب ومستهجن. ألم يكن ذلك وكأنك تقول للسكان المسالمين في منزلهم الهادئة: أريد أن أفجر منزلكم على رؤوسكم ليس لأي هدف، بل لأبرهن عن وجودي في هذا العالم". ذكر ذلك، Chibli MALLAT, Shi'I Thought from the South of Lebanon, Oxford 1988, p. 21.

١١٤- توفي "شمران" في صيف ١٩٨١ خلال مشاركته في عملية عسكرية في خزستان.

من ان تؤدي نتائج المعارك الاسرائيلية – الفلسطينية الى تهجير الشيعة من الجنوب واقامة دولة امر الواقع للفلسطينيين مكانهم. فطالبوا بانسحاب المقاتلين الفلسطينيين من كل المناطق السكنية، وارسال الجيش اللبناني النظامي مكانهم.

فبينما كانت ميليشيات الحركة الوطنية تعارض دخول هذا الجيش الى بيروت الغربية وتنظر المليشيات المسيحية في بيروت الشرقية اليه بحذر وتعتبره منافسا لها، برز الشيعة وكأنهم اكثر المقتنعين سياسيا بوجوده وبدوره. وهكذا اسهم الجيش من جهته في ايصال الامدادات العسكرية الى حركة أمل وفي تأمين التدريب لعناصرها. ولكن منظمة التحرير اخذت ايضا تنظر بحذر شديد الى الفريقين. إلا انها لم تجد الظرف مناسبا للدخول في نزاع مفتوح مع الشيعة. وهذا كان موقف قيادة حركة فتح بنوع خاص، ولكنها اخذت تمارس بعض الانشطة ذات المدلول البعيد، دون اي تراجع عن المسائل الرئيسية. فعمدت الى تشديد المراقبة على ضواحي بيروت الغربية والى تعزيز سيطرتها في الجنوب.

في تشرين الثاني ١٩٧٩، جاء الاحتفال بعيد الاستقلال اللبناني في غربي بيروت مظاهرة غير عادية على الاطلاق ضد كل القوى غير اللبنانية. فتحولت المدينة الى بحر من اعلام الأرز اللبنانية. كما استنفدت الاعلام المصنوعة من القماش والورق قبل يوم من العيد. شارك في تلك المظاهرة، الى جانب السكان الشيعة، سنة بيروت الذين عانوا ايضا من حالة الفوضى التي فرضتها الميليشيات.

وفي مطلع عام ١٩٨٠ تفاقمت حدّة التوتر بين الفلسطينيين والشيعة في ظل الحرب العراقية الايرانية. فقبل اندلاعها في الخليج في ايلول ١٩٨٠، كانت الحرب قد بدأت فعلا في ضواحي بيروت الغربية والجنوبية، حيث وقعت معارك طاحنة بين حركة امل وجبهة التحرير العربية المؤيدة للعراق. كما حاولت حركة فتح التوسط بينهما. ولكن رغم الاعلان مرّات عديدة عن وقف لاطلاق النار، تواصلت المعارك دون انقطاع. كذلك انتقل الصراع من بيروت الى الجنوب حيث استمرّت الاشتباكات من عام ١٩٨٠ وحتى منتصف عام ١٩٨٢ بهدف السيطرة على عشرات القرى. هذا ولم يشعر الرأي العام الدولي بوجود ذلك النزاع.

وهكذا وبعد نهاية الحرب بين الفلسطينيين والميليشيات المسيحية، اندلعت حرب أخرى اقل بروزا ورعبا، وان لم تكن اقل عنفا وضراوة، بين الفلسطينيين وطائفة لبنانية اخرى[١١٥].

١١٥- أشار كريم بقرادوني الى تصريح سابق لموسى الصدر يعود الى حزيران ١٩٧٧: "المقاومة الفلسطينية... ليست ثورة لأنها لا تعرف معنى الاستشهاد. انها جهاز عسكري يرهب العالم العربي. بفضل سلاحه، يبتز الأموال، وبفضل ماله، يرشي الصحافة، وبفضل الصحافة، يؤثر على الرأي العام العالمي". كريم بقرادوني، المصدر المذكور، ص ١٠٦ وما يليها.

عام ١٩٧٦ تمكّن المسيحيون اللبنانيون من حسم الوضع مع الفلسطينيين في مناطقهم بتضحيات كبيرة ، ولكن الصراع بين الشيعة والفلسطينيين لم يعرف بالتالي نهاية حاسمة.

١٦ - الجبهة اللبنانية ومحاولات التوسع

عززت دوافع المواجهة مع سوريا عام ١٩٨٢ الاعتقاد لدى زعماء الجبهة اللبنانية باستحالة اجبار سوريا على سحب قواتها من لبنان على المدى القريب. كانوا فعلا يدركون مدى تفوّق الجيش السوري عليهم. ولكن تطور المعارك عام ١٩٧٨ أشار ايضا الى ان سوريا تتردد في دفع الثمن، جنودا وعتادا، لتحطيم مقاومة الميليشيات المسيحية. كان هدف الجبهة في البداية رفع حجم هذا الثمن. وقد زادت آمالهم من خلال تفاقم المشاكل الداخلية في سوريا. كما بدا نظام حافظ أسد منذ عام ١٩٧٨ مهددا من قبل المعارضة المتمثلة بجماعة الاخوان المسلمين السنة الاصوليين، الذين استخدموا ذات الاساليب الهمجية مثل الحكم، في كفاحهم ونضالهم. ففي عام ١٩٧٩ اغتال الاخوان المسلمون عشرات الضباط العلويين في حلب، كما نجا حافظ أسد عام ١٩٨٠ من محاولة اغتيال.

على أثر ذلك، اعدمت الحكومة السورية مئات من الاخوان المسلمين، وقمعت المظاهرات بقساوة رهيبة. هذا وقد اعتبرت الجبهة اللبنانية الانسحاب السوري الجزئي من بيروت في كانون الثاني ١٩٨٠ نجاحا لها. ولكن الجيش السوري عمد الى الاكتفاء بما هو اساسي له. فتمركز بقوة في سهل البقاع، حيث كان يخشى كثيرا من ضربة اسرائيلية. اما وجود لواء من الجيش السوري في بيروت الغربية فلم يتدخل في الحياة اليومية بل كان فقط لتذكير الفلسطينيين وميليشيات الحركة الوطنية بالقوة التي تعود اليها الكلمة الاخيرة. كذلك اتخذ الجيش السوري مواقع استراتيجية في الجبال حيث يتمكن من مراقبة طريق الاتصال بين بيروت ودمشق، وتبقى بيروت كلها تحت رحمة مدفعيته واسلحته. بقطع النظر عن هذا الاعتبار، جاء الانسحاب السوري الجزئي بالنسبة للمسيحيين من منطقة نفوذ الجبهة اللبنانية ليخفف الكثير من الاعباء. فقد زالت حواجز المراقبة التي كان يقيمها السوريون على مداخل بيروت الشرقية والأشرفية، مما سمح مجددا بنشوء منطقة متجانسة تحت سيطرة الميليشيات المسيحية فقط، كما كانت قبل دخول السوريين اليها في خريف عام ١٩٧٦.

نظمت الميليشيات "منطقتها". أنشأت مصالح موازية لمصالح الدولة. فوضعت نظاما فاعلا لجباية الضرائب في سبيل تمويل الميليشيات. فرضت على التجار والمقاولين واصحاب البيوت والشقق رسوما شهرية، وعلى محطات المحروقات

والمطاعم نسبة معينة من المداخيل. وفي مرفأ بيروت استولت ميليشيات الكتائب على الحوض الخامس، حيث كانت هي – وليس الدولة اللبنانية – تجبي الرسوم الجمركية. عبر هذه المداخيل اصبحت الميليشيات في وضع يسمح لها بدفع رواتب لقوات نظامية دائمة ولقادتها، وبشراء الأسلحة والذخيرة. وهكذا تحولّت عناصر الميليشيات الى مقاتلين محترفين اكثر من السابق. كم انضمّ الى صفوفها ضباط وجنود كانوا قد فصلوا بعد عام ١٩٧٦ من الجيش النظامي. الا ان المصيبة الكبرى التي واجهتها تلك الميليشيات، نشأت بفعل تواجد عدة منظمات ميليشيوية مع بعضها، اي ميليشيات الكتائب، ونمور الاحرار، و"حراس الارز"، و"التنظيم"، الأمر الذي عطّل فعاليتها رغم وجود قيادة عليا مشتركة، اقتصر دورها على التنسيق اكثر منه على اعطاء وتنفيذ الأوامر[١١٦].

بعد ابتعاد القوات السورية عن مواقع هذه الميليشيات، ازدادت المناوشات والاشتباكات المحلية داخل صفوفها بفعل التوترات الاجتماعية بين عناصرها. فاولاد "العائلات الميسورة" المتحمّسون للقتال كانوا يحاربون في صفوف ميليشيات حزب الوطنيين الاحرار، بينما كانت ميليشيات الكتائب، تتألف كما ذكر سابقا، من عناصر تنتمي الى الطبقات المتوسطة والدنيا. وقد نشأت وبنوع خاص، حزازات بسيطة بين منظمات متنافسة من صغار الشباب الذين لم يجدوا عملا بعد تخفيف الضغط على المنطقة المسيحية. فامكانية حمل السلاح في الخدمة او خارجها سبّبت غالبا منازعات فردية أدت الى تبادل اطلاق نار ذهب ضحيته في عام ١٩٧٩ وفي النصف الاول من عام ١٩٨٠ أكثر من مئتي قتيل وجريح. ولم يكن لرؤساء الميليشيات والاحزاب الا الاهتمام دوما بمحاولات التوسط والمصالحة[١١٧].

عندئذ اخذ قائد ميليشيات حزب الكتائب، بشير الجميّل، يفقد الامل تدريجيا بعمليات التفاوض والتوسط. فاثناء اقتحام مخيّم تل الزعتر حصل غالبا، بحكم انعدام التنسيق بين مختلف الميليشيات المسيحية، اطلاق نار خطأ على بعضها بعض. منذ

١١٦- توفيق خلف، في مؤلفه المذكور، ص ٥٠، يشير الى أن سنوات الحرب الأولى أدّت الى تزايد نفوذ الميليشيات على القيادة السياسية في حزب الكتائب. وقد قوي هذا النفوذ أيضاً بفعل تعاونها مع "المتشردين" من الميليشيات المسيحية الأخرى. – راجع أيضاً في هذا الصدد: John P. ENTELIS, Ethnic Conflict and the Reemergence of Radical Christian Nationalism in Lebanon, in: Michael CURTIS (Ed.), Religion and Politics in the Middle East, Boulder, Colorado 1981, p. 227-245.

١١٧- لقد حصلت ايضاً مناوشات محدودة في أيار وأيلول ١٩٧٩ بين حزب الكتائب وميليشيا حزب الطاشناق الأرمني. رغم تأييد هذا الأخير لحزب الكتائب سياسياً، الا أنه منذ ١٩٧٥– ١٩٧٦ اتّخذ موقفاً متحفّظاً من أحداث الحرب. فقط في تموز ١٩٧٦ شارك في المعارك ضد الفلسطينيين، بعدما أعتدي على الأرمن في أحياء النبعة وبرج حمّود. فموقف الأرمن الحيادي لم يرق اطلاقاً للمتطرفين من الميليشيات المسيحية الأخرى. ولكن حصلت في النهاية تسوية حبّية للخلاف .

ذلك الوقت بدأ بشير الجميّل يعمل لإنشاء قيادة موحّدة لهذه الميليشيات. ولكن نظرا لصعوبة تحقيق ذلك عبر المفاوضات، قرر اللجؤ الى القوّة. ففي السابع من تموز ١٩٨٠ هاجم مكاتب وثكنات ميليشيا النمور التابعة لحزب الوطنيين الاحرار.

نُفذت تلك العملية بسرعة، وبعنف ونجاح. فقتل من النمور حوالي مائة عنصر واستسلم الباقون لقيادة بشير الجميّل. فقط في عين الرمّانة تمكن "النمور" من تثبيت وجودهم. ولكن بعد مرور ثلاثة اشهر تمكنت وحدات تابعة لبشير الجميّل من مطاردة تلك العناصر المنافسة لها وطردها من تلك المنطقة، بالاضافة الى طرد وحدات الجيش منها[١١٨].

وهكذا اصبح **بشير الجميّل القائد الوحيد للميليشيات الموحدة** التي اطلق عليها اسم "**القوّات اللبنانية**"، والتي تحولت منذ ذلك الحين الى قوّة عسكرية ذات شأن بارز. فضمّت حوالي ستة آلاف مقاتل محترف، كما كان بامكانها تجنيد حوالي عشرة آلاف مقاتل من الاحتياط. كذلك فرضت ايضا تدريبا عسكريا الزاميا على الشباب القاطنين في المناطق الواقعة تحت نفوذها.

لم يسبب التوحيد الدموي للميليشيات – عكس ما حصل في النزاع بين الكتائب وفرنجية – اي خلاف سياسي عميق. فكميل شمعون تأثر كثيرا من عملية سحق ميليشيات حزبه. ولكنه عكس ابنه داني، الذي كان يقودها والذي انسحب من السياسة، اعتبر من الأفضل الحفاظ على الوحدة السياسية للجبهة اللبنانية، كما بقي رئيسا لها. وقد اصبح شعارها "تعددية سياسية ووحدة عسكرية". لقد كان من السهل نسبيا التفاهم على التعدديّة "السياسية"، نظرا للاتفاق التام بين كميل شمعون وبشير الجميّل حول المسائل الهامة. فبشير كان معجبا بحزم كميل شمعون وبخبرته، كما كان كميل شمعون يرى في بشير خلفا له. فكلاهما دفعا الجبهة اللبنانية في سياق مليء بالمخاطر: **تجرأ كل منهما على استفزاز سوريا ودفعا اسرائيل الى الالتزام اكثر فاكثر في لبنان.**

تسهّل هذا الاتجاه بفعل بعض التغيرات على المستويين الاقليمي والدولي . ففي ايار ١٩٨٠ استقال وزير الدفاع الاسرائيلي "وايزمان" من منصبه، فتسلم هذه الحقيبة بعده رئيس الوزراء، مناحيم بيغن الذي كان ميّالا لدعم المسيحيين اللبنانيين اكثر من السابق. وفي تشرين الاول من تلك السنة عقدت سوريا معاهدة صداقة ودفاع مع الاتحاد السوفياتي، فتحولت الى اقوى حليف اقليمي للدولة الشيوعية الكبرى. وفي تشرين الثاني تمّ انتخاب "رونالد ريغن" رئيسا للولايات المتحدة، كما عُين الجنرال

١١٨- انّ حالة استثنائية بقيت قائمة: حافظت ميليشيا الكتائب في المتن على استقلالية ذاتية بقيادة أمين الجميّل، شقيق بشير، وقد وُضع حدّ لوجودها في تشرين الأول ١٩٨٠ في دير عوكر.

"الكسندر هايغ" وزيرا لخارجيته. وكلاهما عُرفا باعطائهما النزاعات الاقليمية طابعا "شموليا"، اي ضرورة معالجتها في اطار المواجهة الشاملة بين الشرق والغرب. وفي كانون الثاني اصدرت الجبهة اللبنانية بيانا مفصلا بعنوان "لبنان الذي نريد بناءه"[119]، تضمّن تصور اهدافها في السياسة الداخلية والخارجية. فلبنان يجب ان ينظر اليه كاتحاد طوائف، لا تسوده امتيازات للمسيحيين ولا ايضا للطوائف الاخرى. فلا يجوز ربط الحرية والأمن و"امكانية تقرير المصير بالنسبة لمسيحيي لبنان"[120] بأي "معطيات ديمغرافية او توجيه سياسي"[121]. كذلك ينبغي النظر بميثاق ١٩٤٣ في اتجاه "اللامركزية او الفدرالية او الكونفدرالية"، وعلى البلد ان يتحرر من الاحتلالين وان يرفض قطعا اي نوع من التوطين النهائي للفلسطينيين على أرضه. اما أوضح ما جاء في هذا البيان، فهو الموقف من سوريا، فشدّد على ضرورة انهاء الاحتلال السوري"[122].

وفقا لهذا الهدف، حاولت الجبهة اللبنانية توسيع حدود المنطقة التي تسيطر عليها. فمنذ بداية الحرب كانت مدينة زحلة منعزلة عن المنطقة المسيحية، نظرا لوقوعها على المنحنى الشرقي لسلسلة جبال لبنان، في واد ينفتح على سهل البقاع، غير بعيد عن طريق بيروت–دمشق. فيها تمرّ الطريق المؤدية الى مدينة بعلبك. في الاوقات العادية كانت تعد مدينة زحلة حوالي...،٨٠ انسمة وتشكل أهم مركز تجاري في البقاع. تنتمي أكثرية سكانها الى طائفة الروم الكاثوليك، يليها الروم الارثوذكس ثم الموارنة. اما الاحزاب فكانت منذ بداية الحرب ضعيفة التمثيل فيها.

في عامي١٩٧٥ و ١٩٧٦ قام سكان المدينة بالدفاع عن انفسهم بواسطة ميليشياتهم، لصدّ هجومات المقاتلين الفلسطينيين. وقد رحّبوا بالدخول السوري الذي خفف الاعباء والضغوط عنهم. ولكن هذا الوضع ما برح ان تبدّل خلال عام ١٩٨٠. فالقوّات السورية التي كانت تراقب كل الاتصالات مع زحلة، سواء عبر البقاع، او عبر الطرق الجبلية، أخذت تتصرف بكثير من التعنت وازعاج السكان. فتكاثرت الخلافات والنزاعات. وكردة فعل على ذلك زاد كثيرا التأييد لحزب الكتائب في زحلة. وسعت القوّات اللبنانية الى تجنيد شبابها وتدريبهم وتحويلهم سريعا الى القوّة الاقوى سلاحا في المدينة. ولكن في سبيل خلق توازن داخل زحلة، سلّحت القوات السورية افراد ميليشيا "تمور" الاحرار الذين هربوا سابقا من بيروت[123]. ففي

١١٩- لبنان الذي نريده. نص الوثيقة التي وزعتها الجبهة اللبنانية في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٠.

١٢٠- ذات المصدر، ص ٦.

١٢١- ذات المصدر، ص ٥.

١٢٢- ذات المصدر، ص ٩.

١٢٣- حَنَش، قائد ميليشيا "النمور" في عين الرمّانة، هو من منطقة زحلة، حاول بعد تهجيره من العاصمة انشاء قاعدة نفوذ جديدة له في زحله.

تشرين الثاني وكانون الاول عام ١٩٨٠ حصلت عدة اشتباكات بين الطرفين، وقد دعمت خلالها القوات السورية ميليشيا "النمور" ولكنها تكبدت بعض الخسائر، اذ قتل ضابط وخمسة جنود من السوريين. وانتقاما لذلك قصفت المدفعية السورية مدينة زحلة من مواقعها الموجودة في الجبال المحيطة بها، خلال طيلة اسبوع عيد الميلاد. عندئذ التحقت كل عناصر "النمور" بالقوّات اللبنانية. فاضطرت القوّات السورية الى سحب مواقعها من المدينة وواصلت عمليات قصفها من بعيد. وبعد اسبوع اعلن وقف لاطلاق النار إلا ان المدينة بقيت محاصرة من قبل الجيش السوري.

ارتفع عدد مقاتلي القوّات اللبنانية الى حوالي خمسة آلاف بعد تثبيت وجودها في المدينة، ثم حاولت اقامة اتصال بين زحلة والمناطق المسيحية. فبدأت بشقّ طريق جبلية بهدف كسر الطوق السوري عن المدينة. كانت هذه المحاولة بالنسبة لسكان المدينة امرا مشروعا تماما يهدف الى فك الحصار عنهم. وبالنسبة لقيادة الجبهة اللبنانية، كان ذلك خطوة غير عسكرية لتوسيع منطقة نفوذها. اما بالنسبة للسوريين، كانت قضية شق طريق تمثل اجراء استراتيجيا حافلا بالمخاطر والتهديدات. فنظرا لتعاون الجبهة علانية مع الاسرائيليين، تخوّف السوريون من استخدام القوات الاسرائيلية لهذا الطريق الجديد، والوصول دون اي خطر الى وسط منطقة البقاع. فتهدد بذلك الوجود السوري هناك، كما تهدد ايضا مدينة دمشق.

حاولت القوات السورية منع شق الطريق ولكن دون احراز نجاح في البداية. ومنذ شهر أذار بدأت بقصف المدينة مجددا. ولكن القوات اللبنانية تمكنت من الحاق خسائر كبيرة في احدى ضواحي المدينة، وجاء الرد السوري باطلاق نار شديد عليها. وفي ذات الوقت بدأت المدفعية السورية باطلاق قذائف المدفعية والصواريخ على بيروت الشرقية وضواحيها المسيحية. وعندما استهدفت مراكز الجيش اللبناني النظامي، ردّ الجنود اللبنانيون بحزم شديد واقتحموا ثكنة سورية بالقرب من خط النار الفاصل بين منطقتي العاصمة.

هذا التصرف السوري لم يختلف عن تصرفهم عام ١٩٧٨. فقد عوضوا عن خسارتهم على الارض بقصف المناطق السكنية في زحلة كما في بيروت، بغية الزام العدوّ على الاستسلام. ولكن هذا العدوّ لم يستسلم هذه المرة ايضا. وكما حصل عام ١٩٧٨ أثار قصف المدنيين والاحياء السكنية سخطا دوليا واسعا. فقد تحدث وزير الخارجية الاميريكي، اثناء زيارته الى القدس، عن ضرورة وقف الاعتداء السوري على المسيحيين اللبنانيين، كما أعلن مناحيم بيغن عن انه لن يبقى مكتوف اليدين امام مجزرة المسيحيين. فحديث هايغ وبيغن زاد في تخوّفات السوريين، واعتبرت قضية زحلة ابعد من ان تكون نزاعا محليّا مع القوّات اللبنانية. فلكي تضع حدا لشق طريق جبلية تؤدي الى زحلة استخدمت سوريا في ٢٦ نيسان ولاول مرة

طوافات مقاتلة ومصفحة ضد القوات اللبنانية التي لم تكن تملك اسلحة مضادة لمجابهتها. وبذلك نجح السوريون بالسيطرة على موقع استراتيجي على جبل صنين، شمال غربي زحلة، يعرف "بغرفة الفرنسيين"، وهو مركز محصّن يعود الى عهد الانتداب الفرنسي. وهكذا فشلت محاولة القوّات اللبنانية في شقّ طريق الى زحلة. اضافة الى ذلك، اصبح من الممكن، انطلاقا من قمة صنين، تهديد كل المنطقة المسيحية. ولكن هذه الهزيمة العسكرية تحولّت الى كسب سياسي بالنسبة للجبهة اللبنانية: فعندما قبلت اسرائيل عام ١٩٧٦، عبر الولايات المتحدة، بعدم اعتراض التدخل السوري في لبنان، لم يكن ذلك يتضمن فقط احترام "الخطوط الحمراء" من قبل القوّات السورية فقط، بل ايضا التزام سوريا بعدم استخدام سلاح الطيران. وفي عام ١٩٧٨ وعدت الحكومة الاسرائيلية الميليشيات المسيحية بانها لن تقبل اطلاقا بأية غارة جوية سورية ضدها. لذلك طالب زعماء الجبهة اللبنانية الاسرائيليين باحترام هذا الوعد. **ففي الثامن والعشرين من نيسان قامت طائرتان حربيتان عسكريتان اسرائيليتان، بقصف طوّافتين سوريتين.** وبعد يوم على ذلك صعّدت سوريا الوضع العسكري. **فركزت في سهل البقاع صواريخ سام -٢- وسام -٦- ارض جو.** وهكذا إكتسب النزاع بين الجبهة اللبنانية وسوريا بعدا دوليا[١٢٤].

وقد تبيّن لاحقا، ان اوضاع الطقس غير الملائمة حالت دون ضربة اسرائيلية سريعة ومفاجئة على مواقع تلك الصواريخ. وهكذا تسنى للدولتين الكبريين، وقد أثارت قلقهما امكانية اندلاع حرب سورية - اسرائيلية، الاستفادة من الوقت للتدخلات الدبلوماسية. فقد أعلن السفير السوفياتي في بيروت، بان معاهدة الدفاع المعقودة مع سوريا، تنطبق على الاراضي السورية، وليس على الاراضي اللبنانية. كذلك ارسلت الحكومة الاميركية **مبعوثا خاصا، هو فيليب حبيب،** للتفاوض في سبيل الوصول الى حل سلميّ "لازمة الصواريخ". أما الحكومة الاسرائيلية فقد ارجأت هجومها الملحوظ. وبما ان اسرائيل كانت تعيش مرحلة استعداد للانتخابات التشريعية تمكن فيليب حبيب من استخدام الوقت لممارسة مهمته. فنجح في دفع الحكومة السعودية للتوسط في ايجاد حل لازمة زحله.

في مطلع حزيران عقد اجتماع في بيت الدين ضم وزراء خارجية السعودية، وسوريا، والكويت، والامين العام للجامعة العربية، وكذلك رئيس الجمهورية اللبنانية، ورئيس وزرائه، ووزير خارجيته، بينما كانت تتواصل المعارك في زحلة وبيروت. وقد دعي بشير الجميّل الى ذلك الاجتماع ، حيث طلب منه ممثلو الدول العربية الابتعاد نهائيا عن اسرائيل. فطالب بضمانات لتسوية النزاع نهائيا في لبنان معلنا

١٢٤- راجع: Thomas MAYER, Lebanese Politics and the "Missile Crisis", in: Colin LEGUM & al. (Eds), Middle East Contemporary Survey, Vol.V., 1980-81, New York and London 1982, p. 675-676.

استعداده عندئذ لقطع علاقاته مع اسرائيل، اذا ما حصل على هذه الضمانات. اما ممثلو الحكومة اللبنانية، بما فيهم رئيس الوزراء، شفيق الوزان، فقد وضعوا برنامجا[125] يتضمن قطع كل علاقات الجبهة اللبنانية مع اسرائيل، والتطبيق الحرفي لاتفاق القاهرة من قبل الفلسطينيين، والانسحاب التدريجي للجيش السوري حتى الاول من آب ١٩٨٢.

ولكن وزير الخارجية السوري، عبد الحليم خدام رفض الاقتراح الاخير.

اما **الدبلوماسية السعودية فحققت** وقفا للمعارك **ورفع الحصار عن زحلة**. على أثر ذلك تمكن حوالي اكثر من مائة مقاتل من خارج زحلة، مغادرة المدينة بمرافقة سعودية. فاستقبلوا في بيروت ورحب بهم كأبطال.

لم تحرز الجبهة اللبنانية في الواقع اي انتصار. فقد فشلت في توسيع رقعة نفوذها، وعادت زحلة مجددا الى حالة الامر الواقع، مع خسائر كبيرة في الارواح واضرار جسيمة في الممتلكات. ولكن ميليشياتها حاربت بضراوة ضد عدو اقوى منها بكثير، وكشفت لسوريا بأن القصف البربري الارهابي غير كاف لاجبار مدينة عازمة على الدفاع عن نفسها على الاستسلام. ولكن لم تنجح ايضا الجبهة اللبنانية في جرّ اسرائيل مباشرة الى النزاع. فالحكومة الاسرائيلية وفت بوعدها وتدخلت ضد استخدام سلاح الجو السوري، ولكن فقط عندما سقطت اهم مراكز الجبهة في الجبال. وبذلك كشفت عن قرارها المتعلق بالتدخل للحفاظ على الأمر الواقع، وليس لتحقيقه او تعزيزه لصالح المسيحيين. ولكن لا الارتباط مع اسرائيل ولا الاستعداد لقطع العلاقات معها بهدف انجاح "حل عربي"، أدّى الى نتيجة حاسمة. كما أن الاستعراض احتفالا بالنصر كان مقنعا بخيبة الأمل. إلا أن هذه المجابهة الجديدة بين الجبهة اللبنانية وسوريا تركت أثرا جانبيا لم يكن منتظرا. فالجيش اللبناني - المؤلف من جنود مسيحيين ومسلمين - لم يتردد في اطلاق النار على القوّات السورية، عندما هاجمته. لقد دفع هذا الأمر بالرئيس سركيس ورئيس الوزراء شفيق الوزان، ووزير الخارجية فؤاد بطرس الى فقدان كل ايمانهم وثقتهم بالنوايا "الطيبة" لدى الحكومة السورية. وكذلك بدأ الرئيس سركيس سرّا بتحضير بشير الجميّل كخلف له. فنصحه بالاعتماد على الولايات المتحدة، بدلا من اسرائيل. وبواسطته تمكّن بشير الجميّل من زيارة واشنطن في آب ١٩٨١ واجراء محادثات سياسية هناك مع الادارة الاميريكية.

١٢٥- تجدر الإشارة بنوع خاص الى أن شفيق الوزان، رئيس الحكومة، ساهم في اعداد هذا البرنامج. ولأول مرة منذ اندلاع الحرب حصل توافق شامل بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة حول المسائل الأساسية. راجع ايضاً: كريم بقرادوني، المصدر المذكور، ص ٢٣٤ وما يليها.

١٧ – "حرب الاسبوعين" بين الاسرائيليين والفلسطينيين

لم تتوقف الحرب الصغيرة في جنوب لبنان اطلاقا، بل استمرت حلقة العنف قائمة عبر الفلسطينيين وعمليات الفدائيين والرد الاسرائيلي عليها. ففي نيسان ١٩٨٠ بلغت هذه الحلقة من العنف ذروتها اثناء المعارك التي كانت مندلعة في زحلـه. فقد كشف الجيش الاسرائيلي عن تخوّفه من تحسين نوعية السلاح الذي تستخدمه منظمة التحرير، ومن نواياها الواضحة الهادفة الى استخدام قوّات عسكرية نظامية. فتخوّفت من حرب استنزاف مكلفة للغاية على حدودها[١٢٦].

ففي العاشر من تموز قام الطيران الاسرائيلي بقصف قواعد المدفعية والصواريخ الفلسطينية في ضواحي صيدا وفي النبطية. فردّ الفلسطينيون على هذه الغارة باطلاق الصواريخ على المنطقة التي يسيطر عليها سعد حداد وعلى بعض القرى الاسرائيلية في شمال الجليل. ولكن لم ينجح سلاح الجو الاسرائيلي في سحق بطاريات الصواريخ الفلسطينية. فبعد ١٤ يوما اضطر سكان شمال إسرائيل الى النزول الى ملاجىء الآمنة من القصف الجوي. كما هرب معظم سكان قرية "شمونا" الى داخل البلاد. وفي السابع عشر من تموز **هاجم الطيران الاسرائيلي** الابنية التي تضم مكاتب المنظمات الفلسطينية في **حي الفاكهاني في بيروت** المكتظ بالسكان. دام هذا الهجوم عدة دقائق ولكنه خلف مئات الضحايا وآلاف الجرحى، معظمهم من المدنيين. وفي الجنوب تواصل القتال واطلاق النار، حتى نجح فيليب حبيب، بمساعدة الدبلوماسية السعودية، عبر مفاوضات منفصلة مع اسرائيل ومع منظمة التحرير، في وقف اطلاق للنار.

خلّفت "حرب الاسبوعين" خسائر جسيمة لدى الفلسطينيين – وخاصة لدى اللبنانيين – فتجاوزت كثيرا الخسائر لدى الطرف الاسرائيلي. ولكن الفلسطينيين أظهروا أنهم في وضع يؤهلهم، رغم الضربات الاحترازية الإسرائيلية، لقصف شمال الجليل في اسرائيل وشلّ الحركة اليومية فيه. **وللمرة الأولى ايضا كانت اسرائيل ملزمة، وإن بطريقة غير مباشرة، بابرام اتفاق لوقف اطلاق النار مع منظمة التحرير.** ابرز هذا الاتفاق نجاحا سياسيا لصالح منظمة التحرير وفشلا بالنسبة لإسرائيل. الا أن الحكومة الاسرائيلية قبلت ذلك على مضض،لأن عام ١٩٨٢ كان المرحلة الأخيرة لتنفيذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ولم ترغب في تعريضها للخطر. ولكن لم يقتنع أحد بسكوتها وتغاضيها عن هذا الفشل طويلا.

١٢٦- راجع في هذا الصدد .John BULLOCH, Final Conflict, op. cit., p. 44: "لقد كشف جنود الأمم المتحدة عن عجزهم في منع الفلسطينيين من التسلل الى الجليل الأعلى، كما لم تكن لهم الامكانية لردع مسلحي منظمة التحرير عن اطلاق القذائف من فوق رؤوسهم نحو الاراضي الاسرائيلية".

١٨ - حروب صغيرة قديمة وجديدة

جرى احترام اتفاقات وقف اطلاق النار في زحلة والجنوب بمساعدة الوساطة الدولية، دون ان تغيب تماما اصوات الاسلحة في البلاد. لقد تواصلت الحروب الصغيرة القديمة، واندلعت ايضا حروب صغيرة جديدة. فالجيش السوري فقد تماما معنوياته ودوره كقوة لحفظ السلام وتحول الى فريق في النزاع مثل باقي الفرقاء، ان لم يكن بنوع خاص فريقا كبيرا. كما انقسم لبنان الى مناطق تسيطر عليها قوّات عسكرية مختلفة. وقد تواصل اطلاق النار متفرقا على معظم جبهات القتال. ولكن الاشتباكات العنيفة حصلت في المناطق التي لا تسيطر عليها قوة عسكرية من لون واحد. فقد حلّ نوع من النظام والهدؤ في المنطقة التي كان يسيطر عليها الجيش النظامي اللبناني، والممتدة من اليرزة وبعبدا حتى ضواحي بيروت حيث كانت تتواجد ايضا القوات اللبنانية التي حولها بشير الجميّل الى قوات شبه نظامية تعمل وتعيش وفق نظام الثكنات العسكرية. وفي كل الامكنة الاخرى كانت تتنازع قوى مختلفة على فرض سلطتها ونفوذها.

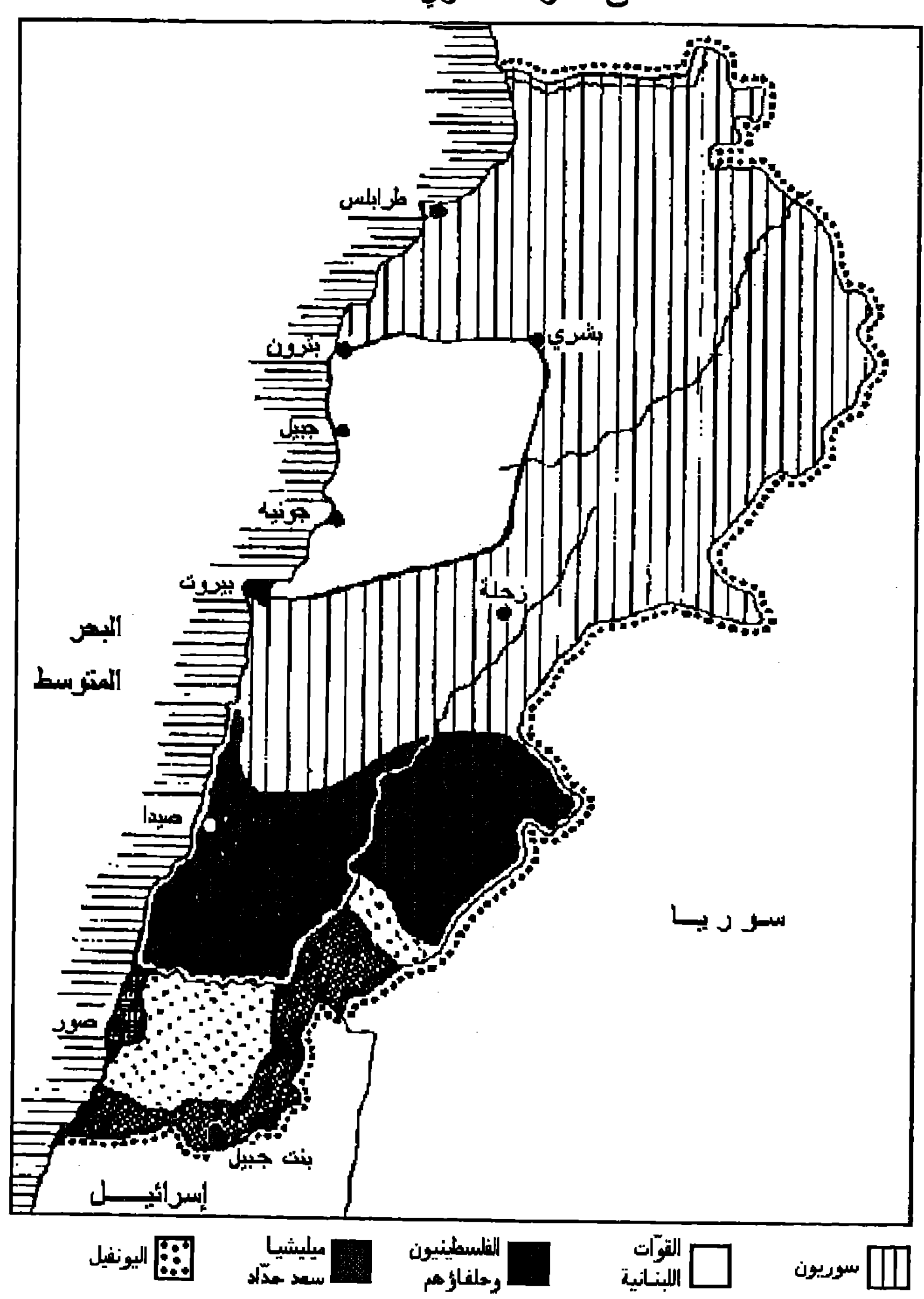
في نهاية عام ١٩٨١ كان تحديد مَن لا يحارب ضد مَن، أسهل من تحديد مَن يقاتل مَن. لم تحصل معارك بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين، ولا بين المسيحيين والفلسطينيين، ولا بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ولكن الذين كانوا يحاربون آنذاك كانوا من غير اللبنانيين ضد غير اللبنانيين، اي السوريون ضد الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى مجموعات لبنانية مختلفة ضد السوريين او الفلسطينيين. فالتعايش بين القوات السورية ومنظمات المقاومة الفلسطينية بقي منذ عام ١٩٧٦ معقدا باستمرار. فأهم المخيّمات الفلسطينية في ضواحي بيروت بقيت ايضا حتى بعد دخول الجيش السوري عام ١٩٧٦ خارج "الرقابة السورية". وكان ذلك بالنسبة لمنظمة التحرير شرط أولي لاستقلالها السياسي. وهكذا كانت تتواجد في غرب بيروت القوات السورية والفلسطينية جنبا الى جنب، متحالفة منذ عام ١٩٧٦، ولكن بحزر مستمر . كما كان بالامكان حصول او تجنب اشتباكات كبيرة بينهما. وفي شمال البلاد كما في شمال البقاع، اعتبرت سوريا نفسها صاحبة النفوذ دون منازع. في **طرابلس** خاصة، ثاني أكبر مدينة في البلاد، **ارادت سوريا فرض سلطتها كاملة. ولكن لم يقبل الفلسطينيون بذلك.** فمنذ مطلع عام ١٩٨٢، حصلت اشتباكات في شوارع المدينة استخدمت فيها المدفعية والصواريخ. أثناء ذلك حصل الفلسطينيون على تأييد ومساعدة من الميليشيات السنة المحلية. بينما شكلت سوريا الى جانب قواتها النظامية مجموعات من اللبنانيين ومن العلويين السوريين للقتال معها. تصرف الجيش السوري النظامي كما تصرف في نزاعه مع المليشيات المسيحية في

بيروت وزحله. انسحب الى اعالي التلال المحيطـة بالمدينـة، وأخذ يقصـف الأحيـاء السكنية "المعادية"له. وكانت المعارك تتوقف قليلا بعد كل اتفاق لوقف اطـلاق النـار. الا انها تواصلت عدة اشهر، مخلفة وراءها مئات الضحايا من المدنيين.

وكما حصل فـي طرابلس بـرزت ايضـا فـي بـيروت الغربيـة تحركـات مـن قبـل السكان السنة ضد قوة الاحتلال السوري. ولكن الوجـود السـوري هنـاك كـان اقـوى بكثير مما كان عليه في طرابلس وأقـل ارتباطـا بالنزاعـات مـع الفلسـطينيين. ورغـم ذلك، حصلت في أذار ونيسان ١٩٨٢ **اشـتباكات بيـن الميليشـيات السـنيّة والقـوات السورية**. وفي الوقت ذاته، بقي التوتر قائما بين الوحدات السورية من جهة والجيش اللبناني والميليشيات المسيحية من جهة ثانية. فعلى مراحل متقطعـة، كـانت المدفعيـة السورية تقصف مواقع الجيش اللبناني على تلال الجبال وعلـى خطـوط التمـاس فـي بيروت. وفي ذات الوقت لم يتوقف في وسط المدينة، تبادل النار بالصـواريخ وقذائـف المضـاد، منذ سنوات، بين وحدات من جيش التحرير الفلسـطيني والقـوات اللبنانيـة. تكاثرت الاشتباكات بين السوريين والفلسطينيين، وبين السوريين واللبنانيين المسلمين والمسيحيين. ولكن أهمها كانت تلك الاشتباكات التي حصلت في الاشهر الأولـى مـن العام ١٩٨٢ **بين المسلمين اللبنانيين والفلسـطينيين، وذلـك كمـا حصـل سـابقا عـام ١٩٧٩، فـي ضواحـي بـيروت الجنوبيـة الغربيـة والمنطقـة الممتـدة بيـن الليطـاني والزهراني**. ثم امتدت في مطلع عام ١٩٨٢ الى وسط المدينة وفـي غـرب بـيروت. كان أهم المتخاصمين حركة "أمل" ضد جبهة التحرير العربيـة المؤيـدة للعـراق التـي كانت تدعمها منظمات شيوعية صغيرة، كانت مؤهلة للقتال والمعارك. ولكـن حركـة أمل التي نفذ اليها روح التجديد الشيعي حاربت بـالتزام ضـد تلـك المجموعـات التـي كانت تضمّ "مؤمنين من الشيعة وقعوا في فخّ الالحـاد". وفـي نيسـان مـن تلـك السـنة تصـاعدت شـدة المعـارك عـبر القصـف المدفعـي المتبـادل بيـن الضواحـي الشـيعية ومخيّمات الفلسطينيين المجاورة لها. وفي الوقـت نفسـه، تحوّلـت الحـرب الصغـيرة الفلسطينية – الشـيعية فـي الجنـوب الـى معـارك طاحنـة فـي صـور والنبطيـة. وفـي منتصف أيار، انفجر الوضـع ايضـا بين منظمات أخـرى. فوقعـت فـي صيـدا معـارك دامية بين الميليشيات السنيّة الناصرية وحركة فتح.

برز الطـابع المشـترك خـلال اشـتداد حـدة الحـروب الصغـيرة المختلفـة، باسـتثناء النزاعات السورية – الفلسطينية، **عبر تنامي واستياء المجموعات اللبنانية المختلفة من الاحتلالين السوري والفلسطيني معا**. عبّر عن هذا الاسـتياء المسـيحيون سـابقا، والآن اخـذ المسـلمون ايضـا يدركـون تدريجيـا – بـانهم – وحدهـم – تحمّلـوا عـبء النزاع العربي مع إسرائيل. فقد بـدأ الوهـم يـزول مـن عقولهـم حـول الاعتمـاد علـى الشعوب العربية الشقيقة. فكم من اجيال من المسلمين اللبنانيين طالبت بالاتحـاد مع

مناطق النفوذ العسكري ١٩٧٦-١٩٨٢



سوريا. ولكن لم يعد الآن أي سياسي مسلم بارز يشير الى ذلك اطلاقا[١٢٧]. فقد اتهم كبار رجال الدين المسلمين الفلسطينيين بعدم احترامهم لمصالح اللبنانيين الأساسية. فشعبية السياسيين المعتدلين قبل الحرب بدأت ترتفع، بينما أخذت تتراجع شعبية الذين تحالفوا مع الفلسطينيين وزاد نفوذهم بعد مصرع كمال جنبلاط، والذين كانوا يعتمدون على الميليشيات المرتبطة بهم وعلى الاحزاب. برزت هذه المؤشرات بكل وضوح في مطلع عام ١٩٨٢. فالحركة الوطنية مثلا وضعت خطة تهدف الى إجراء استفتاء في أحياء بيروت وذلك للحد من تنامي شعبية الزعماء القدامى، خاصة صائب سلام. ولكن هؤلاء الزعماء نجحوا مع الرؤساء الدينيين في منع اجراء مثل هذا الاستفتاء. فدعوا الى مظاهرات شعبية في آذار وتمكنوا من تعبئة انصار لهم وجمعهم في الشوارع أكثر بكثير من منافسيهم. فالميليشيات كانت تمتلك فقط اسلحة، وكما دلت المظاهرات، كانت أكثرية السكان تقف وراء السياسيين القدامى المعتدلين. فنظرا لتكاثر الحروب الصغيرة المجردة من كل معنى او هدف واكتشاف عبثيتها، بالاضافة الى الفوضى الشاملة التي سبّبتها، وجد المطلب الداعي الى ضرورة انزال الجيش اللبناني النظامي الى بيروت الغربية واعادة الشرعية اليها، تأييدا من الجميع. فالظاهرة التي برزت في العيد الوطني عام ١٩٧٩، اصبحت ظاهرة يومية: آلاف أعلام الارز على المساجد والمدارس، امام المحلات التجارية وعلى السيارات، على المنازل الخاصة، والابنية المدمرة. فمهما كان لهذه الظاهرة من مغزى عسكري او رمزي، فلا بدّ آنذاك من الاعتراف بان المسلمين اللبنانيين بدأوا ينتفضون ضد أوضاع يشعرون بها وكأنها احتلال اجنبي[١٢٨].

١٢٧- شدّد بنوع خاص على هذا الموضوع وليد جنبلاط في مقابلة مع المؤلف.

١٢٨- لاحظ نوّاف سلام في هذه المرحلة "تزايد الايمان اللبناني بوطن مشترك ... منذ عام ١٩٧٩ يشكّل يوم العلم مظاهرة متكررة للتعبير عن الروح اللبنانية بين كل الفئات الدينية. هذه "الروح اللبنانية" الجديدة تعبّر عن خيبة الأمل الإسلامية من الفلسطينيين والسوريين ومن طريقة تعاطي العرب مع النزاع اللبناني. كما تعبّر ايضاً عن تزايد زوال الغرور لدى المسيحيين تجاه الغرب..." Nawaf SALAM, The Agony of Lebanon: Scenarios and solutions, Harvard University. Center for International Affairs, (unpublished), Cambridge 1982, p. 17f.

١٩ - الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية[١٢٩]

قبل عام ١٩٨٢، كانت معظم الحروب الاسرائيلية - العربية تندلع وتشكل مفاجأة لهذا الفريق أو ذاك. ولكن منذ عام ١٩٨١ كان جميع الفرقاء في انتظار مواجهة جديدة وكبيرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير في لبنان، وذلك لأسباب عديدة. فأزمة الصواريخ بين إسرائيل وسوريا بقيت دون تسوية. و"حرب الاربعة عشر يوما" في تموز ١٩٨١، كشفت لإسرائيل بأن منظمة التحرير كانت في وضع يسمح لها بقصف شمال إسرائيل وشلّ الحركة فيه. ولم يعد أيضا سرا خافيا على أحد، بأن منظمة التحرير كانت تعد في جنوب لبنان جيشا شبه نظامي، وان سوريا تمدها بالسلاح والعتاد. وفي إسرائيل زاد التخوف من إمكانية حرب استنزاف على الحدود الشمالية. كما أن مصرع الرئيس أنور السادات في تشرين الأول أثار تخوفات جديدة حول مدى إستمرارية عملية السلام مع مصر. ففي المفاوضات حول الجزء الثاني من إتفاق كمب دافيد، والمتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين، برز تباين واضح بين التصورات المصرية والاميريكية من جهة، والتصورات الاسرائيلية من جهة ثانية. لقد عقدت **حكومة الليكود الثانية**، التي كان الجنرال **اريال شارون وزيرا للدفاع فيها**، مناقشات طويلة ومكثفة حول كيفية مواجهة كل هذه الأخطار. وقد تم الإتفاق حول رفض اي تنازلات في الضفة الغربية، وتأمين الحدود الشمالية من حرب إستنزاف. وقد أيد فريق من اعضاء الحكومة والقيادة العسكرية، وكذلك حزب العمال المعارض، "حلا صغيرا"، براغماتيا، يقضي بإنشاء **منطقة أمنية واسعة تمتد حتى اربعين كلم داخل لبنان**، تحمي المناطق الحدودية الشمالية من قصف بعيد المدى. وقد طالب آخرون، وفي مقدمتهم أريال شارون "بحل كبير"، ولكن تصوره كان أكثر بكثير. إن حلا ملائما لاسرائيل في الضفة الغربية سيصبح ممكنا، حسب هذا التصور، عندما يتم **القضاء على منظمة التحرير**. في هذه الحال لابد في الوقت نفسه من **طرد سوريا من لبنان** والعمل على **إقامة حكومة لبنانية قومية صديقة لاسرائيل**. "فالحل الصغير" لا قيمة له، كما دلت على ذلك "عملية الليطاني" عام ١٩٧٨. إضافة الى ذلك، بدت الاوضاع آنذاك أكثر تلاؤما لحل كبير: فمن جانب مصر لا شيء يدعو بعد الى التخوف، والعراق غاطس في حرب الخليج، والأسلحة التي تمتلكها سوريا ما زالت محدودة، ولبنان قادم على إنتخابات رئاسية، ويبدو بشير

١٢٩- راجع في هذا الصدد Itamar RABINOVITCH، المصدر المذكور، ص ١٢١ وما يليها؛ وكذلك الدراسة الأكثر تفصيلاً و"التزاماً" لمؤلفيها Ze'ev SCHIFF & Ehad YA'ARI المصدر المذكور. (يحمّل المؤلفان بشير الجميّل والكتائب مسؤولية كبيرة). هناك ايضا عرض دقيق للجوانب العسكرية، راجع: Moshe GAMMER, The War in Lebanon: The course of hostilities, in: Colin LEGUM & al. (Eds), Middle East Contemporary Survey, Vol. VI, 1981-82, New York & London 1984, p. 128-157; John BULLOCH, Final Conflict, op. cit.

الجميّل مرشحا مؤيدا لاسرائيل. وفي النهاية يمكن الحصول على الموافقة الاميركية: فريغن وهايغ يتابعان في الشرق الاوسط خطة "التوافق الاستراتيجي" القائم على تعاون كل القوى المؤيدة للغرب في المنطقة واعطاء إسرائيل دورا هاما في هذا الإطار. فاضعاف منظمة التحرير وخلق اوضاع مستقرة في لبنان يتوافقان تماما مع هذا المفهوم. ففي نيسان ١٩٨٢ أبلغ أحد كبار الضباط الاسرائيليين الجنرال هايغ بهذه الخطة. وكان جوابه بأنه لا يجوز اطلاقا حصول اي شيء قبل المرحلة الاخيرة من الانسحاب من سيناء، كي لا يعرض السلام مع مصر الى خطر[١٣٠]. وفي أيار التقى شارون بهايغ وحصل على موافقته وترحيبه وتشجيعه أيضا[١٣١]. ولكن لم يكن مؤكدا ان شارون أطلع هايغ على كل تفاصيل مخططاته. اما حول موافقة الحلفاء اللبنانيين فالأمر كان أكثر تعقيدا. فلا ريب ان بشير الجميّل كان يطمح الى رئاسة الجمهورية، ولم يكن من شك ايضا بأنه كان يرحب دون أي تحفظ، بضربة إسرائيلية حاسمة ضد الفلسطينيين والسوريين في لبنان. كان بشير يعتبر الفلسطينيين والسوريين خطرا على إستقلال لبنان وليس على إسرائيل، كما كان يرحب بكل مساعدة لإزاحة هذا الخطر. ولم يكن هناك كذلك اي شك بأنه كان يطمح ليكون رئيسا قويا، كما كان مقتنعا بحاجة لبنان الى سلطة مركزية قوية وجيش قوي حازم. ولكنه كان مقتنعا ايضا بأن لبنان لا يمكن ان يحكمه رئيس يمثل نصف سكانه. ان رئيسا مارونيا سيكون قويا فقط طالما لا يسيء الى قناعات المسلمين ومشاعرهم الاساسية. وكان من المؤكد أن أكثرية المسلمين كانت تريد التحرر من الفلسطينيين ومن السوريين معا، وان امتعاض الشيعة وكذلك السنة زاده قناعة في هذا الاتجاه. ولكنه كان يعرف جيدا ان المسيحيين لا يستطيعون تحقيق أمنية مواطنيهم المسلمين، لأن ذلك يحتاج الى "قوة أكبر منهم بكثير"، اي القوة الاسرائيلية[١٣٢]. وكان شارون ينتظر من بشير الجميّل، حالما يتم الغزو الإسرائيلي، ان يقوم باقتحام بيروت الغربية و"تنظيفها" من الفلسطينيين. ولكن هذا التوقع كان امرا غريبا جدا وصعب التحقيق في الاطار اللبناني. فضلا عن ذلك، لم تكن القوات اللبنانية في وضع عسكري يؤهلها لهذه المغامرة. لقد كانت قوية للدفاع عن مناطقها، ولكن غير مؤهلة إطلاقا لتنفيذ عمليات هجومية. فلو حصل على ذلك، لتعرضت لانتحار ذاتي. فبعد انسحاب الاسرائيليين لا بدّ للمسيحيين من العيش مع مواطنيهم المسلمين. لذلك لم تكن الهجومات على مخيّمات الفلسطينيين، ولا على بيروت الغربية المسلمة امرا ممكنا. فشارون لم يحصل على أية موافقة مسبقة في هذا

١٣٠- Ze'ev SCHIFF, The Green Light, in: Foreign Policy, 50(1983)1, p. 79.

١٣١- لم توافق كل الإدارة الأميريكية على مفهوم اسكندر هايغ. كما كان لوزير الدفاع "فاينبرغر"(WEINBERGER)، وللمستشار الأمني "كلارك"(CLARKE)، مثلاً، مواقف واتجاهات معاكسة.

١٣٢- من مقابلة مع المؤلف عام ١٩٨١.

المضمار من بشير الجميّل حول دعم القوات اللبنانية للجيش الاسرائيلي في الهجوم على بيروت الغربية. ولكنه أعتقد ببساطة، بأن هذا التأييد يمكن أن يحصل في اللحظة الحاسمة. ولكنه حصل على جواب أكثر وضوحا على هذا الاقتراح، في حال إنزال القوات الإسرائيلية في جونية وإقتحام بيروت من الشمال ومن الجنوب. كان ذلك ممكنا، لو بقي الجيش الإسرائيلي في لبنان كي يحمي المسيحيين باستمرار ضد سوريا وبقية العالم العربي[١٣٣].

ولكن في النهاية بلغ سؤ التفاهم ليس فقط بين بشير الجميّل وشارون، بل أيضا بين العديد من الإسرائيليين والمسيحيين اللبنانيين الى أبعد من ذلك. من الجانب الاسرائيلي، برز تصوّر بأن المسيحيين اللبنانيين يرغبون في الواقع بأن "تنفذ إسرائيل عملا قذرا" "، بينما حمّل المسيحيون إسرائيل مسؤولية تهجير الفلسطينيين وكل المآسي التي لحقت بلبنان من جراء ذلك[١٣٤]، ووجدوا بالتالي أمرا طبيعيا أن تقوم إسرائيل بتخفيف هذه المآسي عنهم. وبرز أيضا سؤ التفاهم الاسرائيلي حول امكانية قيام نظام ذي سيطرة مارونية واضحة في لبنان، باعتبار أن الموارنة يطمحون الى ذلك. لقد كان عدد من الموارنة يعتقد بأن طائفتهم تلعب دورا فاعلا وبارزا في لبنان. ولكن باستثناء بعض مواقف أصحاب التخيّلات الوهمية من أفراد الميليشيات، لم يكن احد من الموارنة يعتقد بامكانية ممارسة سيطرة قائمة على سلطة غير ممكنة، وهذا أمر غير مرغوب فيه. حتى بشير الجميّل بالذات لم يكن مقتنعا بذلك. بل كان يعتقد بقيادة قوية، نظرا لقناعته بهذه الرغبة لدى المسلمين أيضا. لقد اعتقد بدور رائد للموارنة، وليس بدور سلطوي او تسلطي على طراز دور العلويين في سوريا او الهاشميين في الاردن. وتركز سؤ الفهم الآخر لدى الإسرائيليين حول مدى استعداد المسيحيين اللبنانيين للانفصال عن بقية العالم العربي من خلال تعاون علني مع إسرائيل. فالمسيحيون يعرفون بأنهم لا يستطيعون انتظار أي تعاطف معهم او مساعدة من العرب، ولكنهم كانوا يدركون ايضا انتماءهم الى العالم العربي وبأنهم لا يستطيعون لاسباب إقتصادية تحمّل الانفصال عنه[١٣٥].

فعندما بدأ شارون الحرب عام ١٩٨٢، برزت صحة توقعاته الاستراتيجية بأنها صحيحة. ولكن تفسيره المضلل للأوضاع في لبنان أدى، انطلاقا من النصر العسكري، الى كارثة سياسية في إسرائيل والى أكثر من ذلك في لبنان. فقد جرى تحديد توقيت نشوب الحرب، بعد الانسحاب النهائي من سيناء في الخامس والعشرين

١٣٣- Ae'ev SCHIFF & Ehud YA'ARI, op. cit., p. 50

١٣٤- لم يتعب بيار الجميّل اطلاقاً من تكرار عرض هذا المفهوم باستمرار.

١٣٥- على سؤال طرحه المؤلف، في حال تقسيم لبنان وقيام تحالف بين المسيحيين واسرائيل في القسم المسيحي من لبنان، هل يبقى هناك مكان للديمقراطية الليبرالية، أجاب دوري شمعون: "هذا ما لن نعرفه ابداً. وقبل أن نتمكن من معرفة شيء، نكون قد متنا جوعاً او قد هاجرنا".

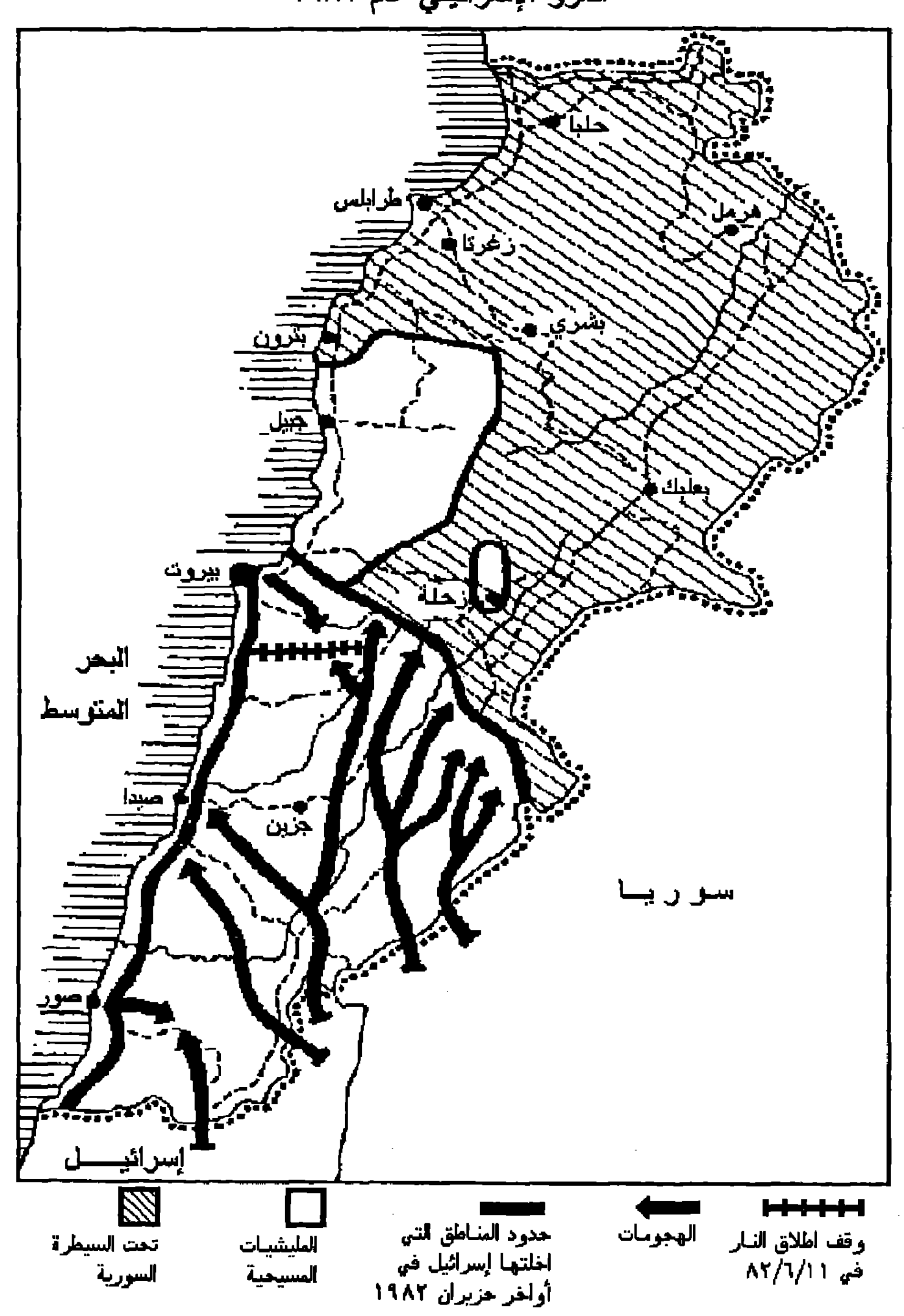
من نيسان وقبل شهر أيلول، آخر موعد لانتخابات رئاسة الجمهورية في لبنان. في نهاية نيسان بدأ فعلا انتظار حصول مبرر ما لإشعال نار الحرب. وهذا ما وفرته مجموعة منشقة عن منظمة التحرير بزعامة أبو نضال، قامت بهجوم على سفارة اسرائيل في لندن، دون أن يكون لمنظمة التحرير أي علاقة لها بهذا الاعتداء. فمجموعة أبو نضال المنشقة كانت متخصصة في إغتيال الفلسطينيين المعتدلين. الا أن الرد الإسرائيلي على ذلك كان القيام بغارات جوية على اهداف تابعة لمنظمة التحرير في بيروت. وهكذا تم نقض اتفاق وقف إطلاق النار الذي سعى اليه فيليب حبيب قبل سنة. ومن جانبها، ردت منظمة التحرير باطلاق صواريخ على شمال إسرائيل. ولكن في السادس من حزيران ١٩٨٢ كان الهجوم الاسرائيلي قد بدأ فعلا على جنوب لبنان.

لم تتخذ الحكومة الاسرائيلية اي قرار واضح بشأن اختيار مفهوم او حجم "كبير" او "صغير" لهذه العملية التي بدأت وكأنها تستهدف إقامة منطقة أمنية تمتد الى أربعين كلم شمال الحدود. ولكن "شارون" ورئيس اركان جيشه "ايتان"، سعيا كي تتجاوز العملية هذه المنطقة[١٣٦]. تقدم الجيش الاسرائيلي خلال ثلاثة أيام حتى الدامور على طريق الشاطىء، تاركا خلفه مواقع فلسطينية قوية في مخيمات صور وصيدا، حيث أبدت وحدات منظمة التحرير المتمركزة فيها مقاومة عنيفة، اذ لم يقض عليها الا بعد قصف قواتها جوا واستخدام سلاح المدفعية ضدها. وفي الوقت نفسه تقدم الجيش الاسرائيلي على خط ثان عبر جزين والشوف وعلى خط ثالث نحو الشمال عبر جنوب البقاع. حينها أبلغت الحكومة الاسرائيلية بواسطة الدبلوماسية الاميركية السوريين، بأن هجومها يستهدف فقط الفلسطينيين، وليس سوريا. ولكن نظرا لوجود قوات سورية في الجبال المحيطة بالبقاع، حصلت اشتباكات عنيفة لبعض الايام بين السوريين والاسرائيليين. الا أن الامر الحاسم في الحرب أثارته الضربة القوية التي الحقها سلاح الجو الاسرائيلي في العاشر من حزيران بنظام الصواريخ السوري وبسلاح الجو السوري ايضا. فجرى تدمير مواقع الصواريخ باستخدام تقنيات جديدة غير معروفة حتى ذلك الوقت. وهذا ما أفقد سوريا في المعارك الجوية القسم الاكبر من طائراتها الحربية وحوالي نصف طياريها, وأصبحت القوات السورية البرية في وضع صعب للغاية. رغم ذلك، حاولت هذه القوات في الجبل كما في البقاع مواصلة بعض أعمال المقاومة.

وكما حدث في السابق، تحركت أيضا هذه المرة الدول الكبرى خوفا من وقوع حرب واسعة بين سوريا وإسرائيل. فالحكومة السورية التجأت الى الاتحاد السوفياتي الذي تفاوض بدوره مع الحكومة الاميريكية طالبا منها ممارسة ضغط على الحكومة

١٣٦- راجع تقديرات Itamar RABINOVITCH, The War for Lebanon, op. cit., p. 132ff

الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢



الاسرائيلية. **وفي الحادي عشر من حزيران ١٩٨٢ جرى الاعلان عن إتفاق سوري-إسرائيلي لوقف إطلاق النار**، قبل أن ينجح الجيش الاسرائيلي في الوصول الى احتلال طريق بيروت - دمشق. كان لهذا الاتفاق أهمية بالغة لاعتبارات عديدة، منها إشارة الاتحاد السوفياتي الى ان معاهدة الدفاع السورية - السوفياتية لا تشمل القوات السورية في لبنان، وتوضيح الولايات المتحدة بأن موافقتها للضربة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين لا تعني في الوقت ذاته رضاها عن نصر اسرائيلي تام على سوريا في لبنان. اما ممارسة الدولتين الكبريين ضغطا لوقف النار لصالح السوريين، وليس لصالح الفلسطينيين، فأثبت مجددا قلقهما الجدي من خطر اندلاع حرب أوسع بين حليفتيها في المنطقة، دون أي إهتمام او إكتراث بالاحداث الدامية المتواصلة في لبنان. في الواقع قبلت سوريا بوقف لاطلاق النار من جانب واحد، ولكن قواتها كانت تكتفي بالرد حيثما يعتدى عليها. كما قاومت هجومات عدة. ورغم تفوق قوات الغزو الاسرائيلي، لم يصل الاسرائيليون الى طريق بيروت - دمشق كما ذكر أحيانا. كما بقيت القوات السورية متمركزة جنوب شرق بيروت وشرقيها عندما أعلن وقف إطلاق النارفي الحادي عشر من حزيران. حتى ذلك الوقت لم تكن بيروت قد حوصرت. ولكن الجيش الاسرائيلي لم يحترم وقف إطلاق النار بل واصل القتال في إتجاه بيروت. في الثالث عشر من حزيران، وعندما دعي الى وقف ثان لإطلاق النار، كان الجيش الإسرائيلي قد نجح في الوصول الى جوار بعبدا واليرزة - حيث يقع القصر الجمهوري اللبناني ووزارة الدفاع اللبنانية - والى طريق بيروت - دمشق، وبالتالي تمكن من الإتصال بالقوات اللبنانية. وحتى بعد الاعلان الثاني عن وقف لإطلاق النار، واصل الجيش الاسرائيلي القتال، وتمكن بالتعاون مع القوات اللبنانية من مواصلة التقدم شرقا على طريق بيروت - دمشق وإجبار السوريين في الرابع والعشرين من حزيران على الإنسحاب من عاليه وبحمدون.

وهكذا جرى عزل الفلسطينيين ولواء من الجيش السوري كان متمركزا في بيروت الغربية، عن الوحدات الرئيسية للجيش السوري. فتمركزت وحدات إسرائيلية، على الجبهة الشرقية من الخط الفاصل في بيروت، بينما كانت البحرية الاسرائيلية تعزز الحصار البحري على المدينة. **وهكذا جرى تطويق المنطقة الغربية من كل الجهات. فالحرب السورية - الاسرائيلية** على الارض اللبنانية، وهي نوع من النتائج الجانبية لحرب إسرائيل ضد منظمة التحرير، **إنتهت بذلك عمليا**. فقد نجحت إسرائيل في طرد القوات السورية من كل مكان حيث كانت تقف عائقا في طريقها ضد الفلسطينيين. ولكن مخطط القيادة الاسرائيلية الهادف الى أبعد

من ذلك – وهذا ما كان يبتغيه شارون – لم يتم إنجازه[137]. فقد تكبد الجيش السوري خسائر فادحة، خاصة سلاح الجو، ولكنه لم يهزم. وعندما أعلن عن وقف تام لإطلاق النار كانت سوريا ما تزال تحتل القسم الشمالي من البقاع، وكل المنطقة الشمالية من لبنان، والقسم الاكبر من طريق بيروت – دمشق، وخاصة منطقة المتن الاعلى في وسط الجبل. وهكذا بقيت بيروت على مرمى من مدفعيتها.

أما الحرب الاسرائيلية – الفلسطينية فقد تواصلت في ذات الوقت على المستويين العسكري والسياسي-الدبلوماسي. فعندما طوّق الجيش الاسرائيلي بيروت وأخذ يشدد الحصار عليها، قامت في إسرائيل مناقشات حادة حول أهداف الحرب. فالحكومة الاسرائيلية قررت الغزو في لبنان، ولكن لم تحدد له بوجه الدقة اهدافه الجغرافية. فكان شارون يبلغ الحكومة يوما بعد يوم، عن الانجازات، ولكنه بعد الوصول الى بيروت، تمكن من الحصول على تأييد حكومته، بغية القيام بعملية تقضي على منظمة التحرير في تلك المدينة. وهنا حصل تباين في الآراء حول كيفية تحقيق ذلك بين أعضاء الحكومة وبين القيادات العسكرية. حينها أخذت الخلافات تزداد يوما بعد يوم، بعدما بدأت النتائج السلبية لحصار مدينة مكتظة بالسكان، تضم عددا كبيرا من الصحفيين ومراسلي وكالات الاعلام الدولية يقومون بتغطية الاحداث في معظم محطات التلفزة والاذاعات في العالم، كانت القيادة العسكرية باكثريتها ضد محاولة احتلال مدينة مثل بيروت، لأن ذلك سيعرض قواتها لخسارة فادحة. وقد توقع بعض المسؤولين الاسرائيليين قيام القوات اللبنانية بهذه المهمة مكان جنودهم. ولكن لم يكن ذلك واردا اطلاقا نظرا للحيثيات والاعتبارات المشار اليها سابقا. عندئذ لم يكن بوسع الجيش الاسرائيلي الا استخدام ذات الوسائل التي استخدمها الجيش السوري عام ١٩٧٨ ضد بيروت الشرقية وعام ١٩٨١ ضد زحلة وبيروت الشرقية، اي الحصار والقصف العنيف. ولكن القصف الاسرائيلي عام ١٩٨٢ كان أكثر دقة وكثافة. فلم يشارك فيه سلاح المدفعية فحسب، بل السفن الحربية وسلاح الطيران ايضا.

جاءت نتائج هذا القصف شبيهة بنتائج القصف السوري. فلم يؤذ المقاتلين المتمركزين في الملاجىء المحصنة، بل السكان المدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين العزل. وبالنتيجة لم يكن على الحكومة الاسرائيلية ان تواجه، كما حصل سابقا مع الحكومة السورية، الاستنكار الدولي فقط، بل أيضا استنكار واستياء سكان إسرائيل

١٣٧– اتهم شارون الولايات المتحدة لعرقلتها الجهود الاسرائيلية وذلك "بالضغط على اسرائيل لوقف اطلاق النار قبل ساعات من تمكنها من انزال هزيمة بالقوات السورية في لبنان... فلو واصلنا القتال بضع ساعات أخرى، لتمكنا من القضاء على الجيش السوري في البقاع في منطقة شتورا". راجع: International Harald Tribune, 2.3.1984

والجيش الاسرائيلي بالذات. لقد قدم أحد الضباط إستقالته من الجيش، لأن ضميره لم يعد يسمح له باطلاق النار على بيروت ولا بقصف مدينة بطريقة عشوائية. كذلك تشكلت في أواخر حزيران "لجنة ضد الحرب في لبنان"، أعقبها في الثالث من تموز مظاهرة ضخمة ضمت حوالي مائة ألف متظاهر في تل أبيب، طالبوا بإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين. ولكن حكومة "بيغن" تمسكت بالحصار وأعلنت في الوقت ذاته استعدادها لقبول عرض الولايات المتحدة بتكليف المبعوث الاميركي فيليب حبيب للبحث عن حل عبر المفاوضات. وكما حصل في إسرائيل نشأت ايضا نزاعات وخلافات متشابهة بين أعضاء الحكومة الاميريكية والرأي العام السياسي. كان بامكان ادارة الرئيس ريغن قبول ضربة سريعة ضد منظمة التحرير، ولكن لم يكن بوسعها القبول بتوسيع الحرب ضد سوريا. لذلك مارست ضغطا شديدا على إسرائيل، لإلزامها بقبول وقف لإطلاق النار. كما رفضت أيضا محاصرة مدينة بيروت الغربية خلال اسبوع كامل. وقد عارض ذلك فقط وزير الخارجية هايغ، الذي اقيل من منصبه في ٢٥ حزيران مع عدد كبير من موظفي الادارة الاميريكية، كما اتهم هايغ بموافقته على تصرف إسرائيل المتطرف في لبنان. أما خلفه، جورج شولتز، المعروف بعلاقاته الطيبة مع المملكة العربية السعودية، فقد سارع الى إعطاء **توجيه جديد لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط**. على الأثر، جرى التخلي عن مفهوم "التوافق الاستراتيجي" والأخذ بالاعتبار المميّز للمصالح الاسرائيلية. فبدلا من أصحاب النظريات "الشمولية"، أعطيت الأفضلية لأصحاب النظريات "الاقليمية"، وبدأ التحضير لمبادرة سلام جديدة في الشرق الاوسط.

ادى التغيير في الادارة الاميركية الى نتائج غير متوقعة على ساحة القتال، اذ سمح لمنظمة التحرير باستعادة شجاعتها ومواصلة الدفاع حتى عن آخر مراكزها مهما كلف الامر. وعندما وصل الاسرائيليون الى ضواحي بيروت، تخوّفت القيادة الفلسطينية من إقتحام مباشر لمخيّماتها ولمقر منظمة التحرير الرئيسي. وعندما لم يحدث ما كان متوقعا، إنبعث الامل لديها مجددا في الحؤول دون اي إستسلام بفضل الضغط الدولي. كما كان بامكانها تحمل مثل هذا الحصار مدة طويلة،علما أن وحداتها كانت قوية ومتماسكة، كما إنضمت اليها وحدات وصلت من الجنوب في الوقت المناسب، بالإضافة الى وفرة الاسلحة والذخيرة لديها، ومعرفتها الجيدة بالطرقات والمخابيء السرية في المدينة، وخبرتها الواسعة في حرب الشوارع. أما إلحاق الخسائر بالسكان المدنيين فكان عاملا سياسيا أساء كثيرا الى المهاجمين. إنطلاقا من هذه المعطيات بدأ الفلسطينيون حالا بالحديث عن تحويل بيروت الى "ستالينغراد" ثانية.

وهكذا بدأ تبادل طويل بين الهجومات الاسرائيلية والمفاوضات الصعبة التي كان

يقودها فيليب حبيب من جهة مع الإسرائيليين، ومن جهة أخرى مع عرفات، بواسطة شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني وصائب سلام. ولكن تضييق الحصار على بيروت الغربية من قبل الإسرائيليين اشتد أكثر فأكثر، بسبب قطع المياه والكهرباء عنها، ومواصلة الطيران الحربي غاراته عليها. أما جهود الوساطة فلم تتقدم الا بصعوبة كلية. في آخر تموز قبلت أخيرا منظمة التحرير بمبدأ سحب قواتها من بيروت. الا أن عرفات بقي يحاول ويراهن للحصول على أفضل شروط ممكنة، مطالبا أحيانا بالانسحاب المتوازي للقوات الاسرائيلية، وأحيانا باعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير. ولكن لم تلح بوادر الحل الا بعد الغارات والانتهاكات الإسرائيلية الجديدة، إذ تبين لمنظمة التحرير بأن صمود السكان المدنيين قد شارف على النهاية. كذلك تخوفت المنظمة بنوع خاص من قيام شارون بهجوم ساحق عليها، بعد عزلها إقليميا ودوليا. وفي الواقع، لم تعبر أية حكومة عربية عن استعدادها لتقديم المساعدة لها. الملك حسين وحده أعلن عن إعطاء الحرية للجنود الفلسطينيين في الجيش الاردني، بالذهاب الى لبنان والمشاركة في الحرب اذا شاؤوا. كما نصح العقيد القذافي الفلسطينيين بمواصلة القتال في بيروت حتى آخر نفر منهم. وكذلك لم يبد أي بلد عربي استعداده لاستقبال مقاتلي منظمة التحرير. أما جهود فيليب حبيب الدبلوماسية فنجحت أخيرا في الحصول على موافقة بعض الدول، كاليمن وتونس، كما أبدى الاتحاد السوفياتي استعداده لاجلاء عرفات ومعاونيه على متن سفنه الحربية. وفي النهاية نجحت الولايات المتحدة في تنظيم إخراج مشرف لهذا الاجلاء. **فتوافدت قوات متعددة الجنسية من الأميريكيين والفرنسيين والايطاليين** الى بيروت، بينما تعهدت إسرائيل بعدم إحتلال المدينة. وفي الحادي والعشرين من شهر آب، تم **إجلاء** حوالي خمسة عشر الفا من المقاتلين والمدنيين الفلسطينيين بحرا[١٣٨]، وحوالي ستة آلاف وخمس مائة جندي من الجيش السوري ومن جيش التحرير الفلسطيني برّا. وفي أول أيلول انتهى إجلاء آخر مقاتل فلسطيني عن بيروت[١٣٩].

٢٠ – حرب باردة حول لبنان

وفي ذلك اليوم بالذات، أعلن الرئيس ريغن عن خطة جديدة لتسوية المشكلة الفلسطينية، تضمنت عددا من الاقتراحات الهادفة الى تحقيق البنود المتصلة

١٣٨- جرى توزيع مقاتلي منظمة التحرير على عدة دول عربية، كما نقل مقرها الرئيسي الى تونس.

١٣٩- انسحبت القوات الاميريكية في العاشر من أيلول، والايطالية في الحادي عشر منه، والفرنسية في الثالث عشر منه، اي قبل العشرين من ذلك الشهر، وهو الموعد الذي تمّ الاتفاق عليه مع الحكومة اللبنانية. حول نتائج هذا الانسحاب المبكر، راجع فيما بعد.

بالفلسطينيين في اتفاق كمب دافيد. لحظ ذلك الاتفاق حكما ذاتيا لهم في الضفة الغربية وقطاع غزة "ضمن اتحاد مع الاردن". كما أن الخطوة الأولى تقضي بتجميد سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة. آنذاك أعلن ريغن بأن نجاح إسرائيل العسكري في لبنان دلّ على انها الدولة الأقوى في المنطقة، ولكن القوة وحدها لا تستطيع بناء أي سلام. فالأمر يتعلق بتسوية تضمن رغبة إسرائيل المشروعة بالأمن وإحترام الحقوق الشرعية للفلسطينيين.

الا أن خطته لم تلق قبولا لدى الحكومتين الاسرائيلية والسورية. فزعماء حكومة الليكود لم يفكروا إطلاقا بالتخلي عن الضفة الغربية. كما أن أحد أهم أهدافها من غزو لبنان كان تحطيم منظمة التحرير وقطع الأمل على فلسطينيي الاراضي المحتلة بالاعتماد على هذه المنظمة وحثهم على القبول بالسيطرة الإسرائيلية. كما رأوا في المبادرة الاميريكية تهديدا لتعطيل ذلك. وهذا ما دفع بيغن الى رفض خطة ريغن حالا. أما سوريا، التي لم يذكرها ريغن اطلاقا في خطابه، فقد أعتبرت "الحل الاردني" للقضية الفلسطينية محاولة مشبوهة وغير مقبولة، ستؤدي الى توقيع إتفاق سلام ثنائي، كما حصل في أتفاق كمب دافيد سابقا. وسيجري تنفيذها بدون سوريا وضدها. وبالفعل، أعتبرت الدبلوماسية الاميريكية سوريا في خريف ١٩٨٢، وكأنها قد أضعفت عسكريا، وأصبحت مرتبطة بالمملكة العربية السعودية ماليا، وصغيرة الحجم سياسيا.

ولكن إحتلال أجزاء كبيرة من لبنان من قبل سوريا وإسرائيل، إستغلته هاتان الدولتان لعرقلة مبادرة السلام الاميريكية. وهذا امر لم يستدرك. فقد أعلن وزير الخارجية الاميريكية، جورج شولتز، بأن أحداث لبنان كشفت عن أهمية الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه اميريكا لاحلال السلام في المنطقة، وليس لأحد سواها المصداقية، وبالتالي الامكانية لاقامة واجراء الاتصالات الحاسمة بين كل الاطراف.

ومرة أخرى لم تأت مبادرة السلام في الشرق الاوسط بأي سلام للبنان، بل بالحرب، رغم أنه عرف خلال فترة لم تتجاوز نصف السنة نوعا من الحرب الباردة. إلا أن هذه المرحلة زادت كثيرا في تعبئة آمال اللبنانيين.

في حرب إسرائيل ضد منظمة التحرير وسوريا، لم يشارك فيها اللبنانيون اطلاقا، بل كانوا ضحاياها. إعتقد الكثيرون منهم بأنه صدر أخيرا قرار باحلال السلام في هذا البلد.الحكومة اللبنانية إحتجت ضد الغزو الاسرائيلي وقدمت شكوى الى مجلس الأمن. ولكنها أعطت الأوامر الى جيشها بعدم المقاومة. وفي منتصف حزيران ١٩٨٢ قررت انهاء وجود قوّات السلام العربية وطالبت السوريين بالانسحاب. وقد كان العمل على إنسحاب كل القوات الاجنبية - الاسرائيلية، والسورية، والفلسطينية، الهدف الرئيسي لسياستها. بدا هذا الهدف في البداية ممكن التحقيق في إطار توازن

العنف الجديد. فميليشيا أمل الشيعية حاربت في البداية بشجاعة كلية ضد الإسرائيليين وتكبدت خسائر جسيمة، الى جانب الفلسطينيين الذين حاربتهم قبل ذلك الوقت بقليل[١٤٠]. ولكن أمل ألقت السلاح، عندما تخوفت من تدمير الأحياء الشيعية أثناء حصار بيروت. ووليد جنبلاط من جانبه أمر ميليشياته الدرزية بابداء "مقاومة غير فعالة"، أي أن الدروز لم يحاربوا مع حلفائهم الفلسطينيين في سبيل الحفاظ على منطقة الشوف من التدمير. أما سكان بيروت الغربية فلم يكن لهم اي خيار. لقد تحولوا مرغمين الى رهائن لدى اطراف النزاع. فاثناء القصف الاسرائيلي أبرزوا أولا تضامنا مع الجميع. ولكن زعماء بيروت الغربية المسلمين بدأوا بمطالبة سحب الفلسطينيين من المدينة. فقد أرادوا الحفاظ على مدينتهم عندما بدأ الفلسطينيون يتحدثون عن تحويلها الى "ستالينغراد" ثانية. آنذاك إتهم صائب سلام الفلسطينيين بوضوح لا يقبل الجدل، بأن الوقت الذي كانوا يشكلون فيه قوة عسكرية مدججة بالسلاح في بيروت قد ولى، وأن للتضامن حدود، عندما يصبح وجود المدنيين مستحيلا وبالتالي مهددا. ولكنه لعب دور الوسيط مع الاميريكيين في سبيل ايجاد مخرج مشرف للانسحاب الفلسطيني من بيروت، إقتناعا منه بأن هذا هو الحل الوحيد للحد من دمار المدينة الشامل. اما القوات اللبنانية فلم تظهر أية مقاومة عندما دخلت القوات الإسرائيلية الى بيروت الشرقية، وذلك لتضييق الحصار على الجزء الغربي من المدينة. ولكن بشير الجميّل خيب الآمال الكثيرة التي علقها عليه عدد من الإسرائيليين، وأثار تخوفات العديد من مواطنيه المسلمين. لقد سبب الفلسطينيون والسوريون الغزو الإسرائيلي على حد قوله. كما أعلن ايضا امام انصاره بان هذه الحرب ليست حربهم، والجيش الاسرائيلي لم يأت الى لبنان لانقاذه، بل لتنفيذ اهدافه الخاصة. فرغم وجود مصلحة مشتركة بين الاسرائيليين واللبنانيين بالنسبة لانسحاب الفلسطينيين والسوريين، إلا ان اللبنانيين لا يمكنهم إلا المطالبة بانسحاب سريع للاسرائيليين. فلبنان بحاجة الى خروج كل القوّات الاجنبية من اراضيه واستعادة سيادته.

فالغزو الاسرائيلي عزز التطور الذي كانت تباشيره قد برزت سابقا، والمتمثلة باجماع كل القوى السياسية الرئيسية في لبنان حول استعادة وحدة لبنان واستقلاله.

كان اول أيلول آخر يوم لاتمام عملية إجلاء الفلسطينيين عن بيروت. كما قاربت ولاية رئاسة الرئيس سركيس من النهاية. عاشت الجمهورية اللبنانية منذ سنوات

١٤٠- هذا ما حصل بالقرب من مدينة صور. وقد اتّخذ جانب الحياد مقاتلو ميليشيا حركة أمل في قرى الجنوب. ولكن عندما تقدمت القوّات الإسرائيلية نحو مناطق الشيّاح والاوزاعي والغبيري في ضاحية بيروت الجنوبية، أخذت حركة أمل تعبّر عن مقاومتها. راجع: Augustus Richard NORTON, "Harakat Amal", op. cit., p. 193.

دون سلطة. وكل مؤسساتها كانت قائمة وجرى الحفاظ عليها ضمن الاصول المتفق عليها. فمجلس النواب المنتخب عام ١٩٧٢ جدد لنفسه بصورة دورية، لأن احداث الحرب لم تكن تسمح باجراء انتخابات جديدة. فمنذ ذلك الحين توفي أو أغتيل ثمانية نواب من أصل ٩٩ نائبا، وكانت قرارات هذا المجلس قانونية، اذا إكتمل النصاب ب ٦٢ نائبا. فبموجب الدستور وضمن مهلة قانونية ينبغي على رئيس المجلس دعوة زملائه النواب لجلسة يتم فيها **انتخاب رئيس جديد للجمهورية**. في تلك الاثناء كان قد بدأ إجلاء القوات الفلسطينية من غربي بيروت، كما كانت هناك اشتباكات قائمة في البقاع بين السوريين والفلسطينيين. فقد طالب عدد من النواب بارجاء الانتخاب، خاصة النواب السنة من غرب بيروت، كما أعلن عدد آخر بأنه لا يمكن إجراء انتخاب في ظل تهديد المدافع الإسرائيلية. ولكن الأكثرية رأت أن الرئيس سركيس جرى انتخابه عام ١٩٧٦ تحت ضغط المدافع السورية ايضا. وفي الحقيقة لم يكن الأمر مرتبطا بالمدافع أكثر مما كان مرتبطا بشخص المرشح. ففي الخامس والعشرين من تموز وأثناء حصار الإسرائيليين لبيروت الغربية، أعلن بشير الجميّل رسميا ترشيحه للرئاسة. فأيده معظم النواب المسيحيين، باستثناء ريمون إده، وكذلك سليمان فرنجية. ولكنه رُفض من قبل جنبلاط وبري وأكثرية النواب السنة. فبشير الجميّل كان بنظر البعض بطلا وطنيا، بفضل تضحياته في سبيل الدفاع عن الوطن. كما كان ينظر البعض الآخر رجلا متطرفا ومرتبطا بأحد أطراف الحرب الأهلية، ويداه ملطخة بدماء عدد من خصومه، وحلفائه السابقين. كان البعض يتمنى رجلا قويا يمكن الاعتماد عليه لإعادة سلطة الدولة، كما كان البعض الآخر يفضل رئيسا يتفق عليه بالاجماع. ولكن المعارضة الحقيقية لبشير الجميّل جاءت من سوريا. فاتهمته بالخيانة الكبرى وهددته "بقرب يوم العقاب"[١٤١]. فقد حال الفلسطينيون من خلال قصفهم "لفيلا منصور"، المركز المؤقت لمجلس النواب، دون إنعقاد جلسة وانتخاب عدوّهم اللدود منذ سنوات طويلة، رئيسا للجمهورية. ولكن الجلسة عقدت في الثالث والعشرين من آب في ثكنة الجيش اللبناني في الفياضية. فبعد انتظار دام ساعات إكتمل نصاب النواب، وجرى إنتخاب بشير رئيسا من **قبل ٥٧ نائبا من أصل ٦٢ حضروا الجلسة، وبقيت المعارضة خارجا**. حضر تقريبا كل النواب الموارنة والروم الكاثوليك، كما حضر نصف النواب الأرثوذكس وربع النواب السنة. والعامل البارز ظهر من قبل الشيعة وذلك بحضور ثلثي نوابهم. ومن الدروز، حضر الامير مجيد إرسلان، المنافس التقليدي لجنبلاط، واقترع لبشير. وعلى الأثر، جرى تدمير وحرق منازل نواب بيروت الغربية الذين شاركوا في الإنتخاب. لم تعرف تلك المعركة الانتخابية مرشحا توافقيا، بل حصل الانتخاب في ظل ضغوط عديدة

١٤١- حسبما ذكر راديو دمشق في ١٩٨٢/٧/٢٦. راجع Yosef OLMERT, Lebanon, in: Colin LEGUM & al.(Eds), Middle East Contrremporary Survey, vol.VI, op. cit., p. 719

وضغوط معاكسة. وهكذا تحطم هذه المرة التوافق اللبناني المتعارف عليه، باعتبار الرئيس الجديد رئيسا لفريق واحد من لبنان فقط.

ولكن بعد أسابيع قليلة، إنقلبت الآية وحصل تحول رائع[١٤٢]. ما ان انتهى إجلاء المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت حتى أعلن سنة بيروت عن إستعدادهم للتعاون مع الرئيس الجديد. أما الدافع لهذا التحول فلم يكن فقط حرية التحرك التي إكتسبوها، بل وبنوع خاص السياسة التي عبّر عنها الرئيس الجديد، الذي أعلن عن عزمه ليكون رئيسا لكل اللبنانيين دون إستثناء. وقد إكتسب مصداقية عندما أعلن عن وضع حدود لنفسه تجاه إسرائيل، اذ رفض بنوع خاص ابرام معاهدة سلام منفصلة معها. وبالفعل تبيّن لاحقا، أنه أبلغ بيغن بأنه لا يريد أن يتحول الى "كرمل بابرك" لبناني. وهذا ما أكسبه شعبية كبيرة بين المسلمين. وفي الحادي عشر من أيلول إجتمع بصائب سلام وحصل من جديد توافق لبناني.

ولكن في **الرابع عشر من أيلول** إنفجرت **قنبلة** في أحد مراكز حزب الكتائب في الأشرفية، **وأدى الانفجار بحياة ٢٦ شخصا من بينهم بشير الجميّل، وذلك قبل أيام معدودة من تسلمه منصب الرئاسة.** ففي بلد إعتاد أهله على العنف اليومي منذ سنوات عديدة، أثار مصرعه صدمة رهيبة للجميع. وقد عقب ذلك صدمة أخرى **في السابع عشر والثامن عشر من أيلول من جراء مجازر صبرا وشاتيلا.** فبعد مقتل بشير الجميّل احتل الجيش الاسرائيلي حالا - وخلافا لما أتفق عليه مع فيليب حبيب - بيروت الغربية دون الدخول الى مخيّمات الفلسطينيين. فقد ظن الإسرائيليون بأن بعض مقاتلي منظمة التحرير ما زالوا مختبئين في المخيّمات ويبلغ عددهم حوالي الالفين. لذلك لا بدّ من القضاء على بقايا الوجود العسكري لمنظمة التحرير في بيروت. وهذا ما يستوجب القيام بعملية عسكرية ولكن دون زجّ الجيش الاسرائيلي فيها. فبعد مصرع بشير الجميّل كان من السهل على الإسرائيليين كسب بعض

١٤٢- جورج قرم، الذي كان دائماً شديد الانتقاد بالنسبة لحزب الكتائب والقوّات اللبنانية، وصف هذا التحوّل بما يلي: "... نجح الرئيس اللبناني خلال عشرين يوماً في استمالة قلوب كل الطوائف اللبنانية. في مقابلاته اليومية على شاشات التلفزيون، كان بشير يتحدّث بلغة بسيطة ومباشرة، بعيداً عن العبارات المتفذلكة (او المعقدة) والمتكلّفة في اللغة العربية الفصحى، عن حلمه، اي عن شعب موحد وقويّ، عن ادارة يطرد منها الفساد، عن مجتمع يتمّ الترقّي فيه على أساس الكفاءات وليس على أساس الثروة أو الولاء العائلي والطائفي، عن بلد يفرض احترامه على الأجنبي، بفضل جيشه القوي ودبلوماسيته الفعّالة. فسكان بيروت الغربية الذين حيّوا بالدموع رحيل ثورة مفقودة، وجدوا أخيراً بطلاً لبنانياً، شاباً، فخوراً، ومندفعاً. وفجأة بدأت تلوح في الأفق امكانية زوال كل الاذلالات (والاهانات) ... وكذلك غابت صورة التمييز والعنف التي أعطاها الرئيس الشاب خلال سنوات الاحداث من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠... ظهر بشير الجميّل وكأنه المخلّص ذو الهبة اللدنية الذي انتظره طويلاً شعب بكامله... ولكن اغتياله في الرابع عشر من ايلول، تسعة أيام قبل تسلمه مهام الرئاسة، أبكى كل الناس". راجع -Georges CORM, Le Proche-Orient éclaté. De Suez à l'invasion du Liban, 1956-1982, Paris 1983, p. 224f.

قياديي القوات اللبنانية والطلب اليهم تنفيذ هذه المهمة. وهكذا حصل ما كان متوقعا. فالميليشيات المسيحية، ومن بينهم عدد من سكان بلدة الدامور حيث نفذ الفلسطينيون مجزرة بالمسيحيين عام ١٩٧٦، أقدموا على قتل عدد كبير من الرجال والنساء والاولاد من الفلسطينيين واللبنانيين في مخيمي صبرا وشاتيلا. ومن المؤكد أنه لم يتأثر عدد من اللبنانيين بذلك، بعد كل المعارك التي شهدوها والمجازر العديدة التي حلت في بلادهم دون ان يبالي الرأي العام العالمي إطلاقا بها. فرغم هذه الاوضاع السياسية والتي لا يمكن التغاضي عنها "أخلاقيا"، كان خطر حدوث توافق لبناني جديد كبيرا للغاية. فلم تكن مجزرة صبرا وشاتيلا نتيجة معارك طاحنة سابقا، بل عملا إجراميا مورس على أناس أبرياء عزل من السلاح. لذلك إتسمت بطابع الجبن، ولم تترك مجالا لأي تبرير عقلاني سطحي. فالعنف الذي مورس ضد المدنيين في الكرنتينا، أو الدامور، أو تل الزعتر استهدف تهجير من كان يعتبر خصما من السكان. أما سكان صبرا وشاتيلا فكانوا محاصرين من كل الجهات. فلم يكن بالامكان تهجيرهم، بل قتلهم فقط. ولكن هذه المرة وبنوع خاص، وجدت الميليشيات المسيحية في الإسرائيليين محرضين ومتواطئين معها.

أما رد الفعل لدى زعماء المسلمين اللبنانيين، فكان مزيجا من الازدراء والتهكم تجاه مصير الفلسطينيين الذين لم يعد مرغوبا بهم. إستنكروا المجزرة، مثلما فعل الزعماء المسيحيون، وحملوا الاسرائيليين فقط المسؤولية. ولكن زعماء حزب الكتائب، أقوى قوة سياسية كانت تدعم القوات اللبنانية، تحدثوا عن عدم اشتراكهم بالمسؤولية إطلاقا. وكذلك اتخذت الاحزاب اللبنانية اليسارية ذات الموقف. وقد قرر اللبنانيون من مختلف الاتجاهات والمعتقدات السياسية، ولاسباب مختلفة، تجاهل هذا الحدث المخزي والمشين. في الواقع كان الاسرائيليون شركاء في مسؤولية ما حدث، وإن لم ينفذوه. فقد فسحوا المجال لإشعال نار الفتنة، في وقت أراد فيه اللبنانيون عدم الإنقسام مجددا.

بعد يومين من حدوث المجزرة، انعقد **مجلس النواب** وانتخب بأكثرية كبيرة لم يعرفها أي رئيس لبناني[١٤٣]، أمين الجميل، خلفا لأخيه بشير. وقد شارك هذه المرة معظم النواب السنة في الانتخاب. كان من السهل لأمين الجميل، أكثر من شقيقه الأصغر، أن يكون رئيس التوافق الوطني، نظرا لإستعداده الدائم للحوار والتسوية. وحتى أثناء الحرب، لم يقطع علاقاته إطلاقا لا مع القيادة السورية ولا مع الفلسطينية. كما أنه لم يشارك إطلاقا في مفاوضات حزبه مع إسرائيل. لذلك كان يعتبر من قبل مواطنيه المسلمين متعاليا وبعيدا عن كل ذلك. وعمليا أعلنت كل

١٤٣- حضر ٨٠ نائباً (في انتخاب بشير كانوا ٦٢). صوّت ٧٧ نائباً لأمين الجميّل، وعارضه نائب واحد، وامتنع اثنان عن التصويت.

القوى السياسية في لبنان، وحتى الذين كانوا من الدّ اعداء شقيقه، مثل فرنجية وجنبلاط، إستعدادهم للتعاون معه. وبالفعل تسهل له تسلم الحكم بفضل عودة القوات المتعددة الجنسيات، الاميركية، والفرنسية، والايطالية، الى بيروت. فخلال أيام معدودة أعيد توحيد العاصمة التي كانت منقسمة منذ عام ١٩٧٥. وقد برزت موجة من الاغتباط لاعادة البناء، إذ موّل ملياردار مسلم عملية ضخمة لإزالة الانقاض وتنظيف الشوارع في بيروت. كما أن المقاتلين في المليشيات الذين كانوا يقودون سابقا الدبابات والمصفحات، أخذوا يقودون البلدوزر، ويحملون الرفوش بدلاً من البنادق. وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني، قام الجيش اللبناني باستعراض عسكري في قسمي المدينة، بمناسبة العيد الوطني.

وضعت الولايات المتحدة الاميريكية بتصرف هذا الجيش اسلحة حديثة وبرنامج تدريب وتأهيل لمدة سنتين. ولكن أول "إنزال للجيش، أضعف المعنويات، لأنه إستهدف "مالكي الأراضي بوضع اليد"، والتجار غير الشرعيين، من "الشوارع الراقية" سابقا ومن شوارع المنتزهات في بيروت الغربية. "فمالكو الاراضي بوضع اليد" وبصورة غير شرعية كانوا من اللاجئين المعدمين الهاربين من الجنوب، والتجار الذين كانوا قد فقدوا متاجرهم في وسط المدينة بسبب المعارك في سنوات الحرب الأولى. لم يطردوا من قبل الميليشيات المعادية لهم، بل وبعنف، من قبل جيشهم، دون أن توفر لهم الحكومة إمكانية سكن أو تجارة بديلة. فالحكومة الجديدة التي رُحّب بها بكثير من الآمال، تصرفت مثل حكومات ما قبل الحرب، كاشفة عن **ضعف في إدراكها للمشكلات الاجتماعية**. وفي الوقت نفسه، لم ينجح أمين الجميّل في جمع تحالف واسع يضم كل القوى السياسية الهادفة في البلاد، رغم إبقائه على شفيق الوزان، رئيس الوزراء السابق، في منصبه، والذي كان يتمتع بثقة السنّة في بيروت. ولكنه شكل، مثلما فعل فرنجية في بداية عهده في مطلع السبعينات، حكومة تكنوقراط من أصحاب الكفاءات، ولم يقم بأية محاولة جديّة لإشراك قيادة حركة أمل في الحكم، رغم أن هذه الحركة الشيعية بالذات لم يعرف أحد كيف يكسب ولاءها للشرعية منذ سنوات طويلة[١٤٤]. وكذلك لم يحاول ايضا اشراك وليد جنبلاط في مسؤولية الحكم، قبل أن يتحول الى أهم معارض للإدارة الجديدة. وقد فعلت مثله

١٤٤- راجع: William W. HARRIS, op. cit., in: Bassma KODMANI-DARWISH (Ed.), op. cit., p. 96. وقد استنتج شيئا مماثلا Augustus Richard NORTON في مقاله عن "حركة أمل"، المصدر المذكور، ص ١٩٩: "لسوء الحظ تبيّن ان أمين الجميّل كان اكثر ارتياحا في تعامله مع الزعماء التقليديين من تعامله مع منافسيهم في حركة أمل... ومع الوقت، حصل اقتناع لدى الشيعة بأنهم يُستخدمون ككبش المحرقة من قبل رئيس يهتمّ بانصاره الموارنة الضعفاء... وهكذا لم تكن مفاجأة لأحد عندما تبيّن ان الشيعة قد فقدوا صبرهم". راجع ايضا: Clinton BAILEY, Lebanon's Shi'is After the 1982 War, in: Martin KRÄMER (Ed.), Shi'ism, Resistance, and Revolution, Boulder & London 1987, p.222ff.

لاحقا حركة أمل. ولكن أمين الجميل أعتقد أن باستطاعته أن يحكم دون حركة أمل ودون جنبلاط. فبدلا منهما، اعتمد على تعزيز الزعماء الشيعة التقليديين الذين أسهموا فعليا في إنتخاب شقيقه وفي إنتخابه أيضا. كما اعتمد على فريق آل أرسلان لدى الدروز ضد آل جنبلاط. وقد دلّ ذلك على **تقدير خاطىء للتطور المجتمعي الحاصل لدى الطائفة الشيعية أو لدى الطائفة الدرزية**. ومن جهة أخرى، أعتقد الرئيس الجديد بضرورة إعطاء الأولوية للسياسة الخارجية على السياسة الداخلية. لم يكن خياره خاطئا نظرا لوجود القسم الأكبر من البلاد تحت إحتلال قوات مسلحة غير لبنانية. فغياب الاهتمام بالتوافق الوطني الذي سمح بانتخابه رئيسا قد أسهم كثيرا في إندثاره، في الوقت الذي تحول فيه البلد مجددا الى مسرح للنزاعات الدولية. و لا شك أن خيار أمين الجميّل في مجال السياسة الخارجية كان صعبا للغاية. كان بالإمكان الاعتماد على "الخيار السوري"، الا أن ذلك قد يدفع إسرائيل، التي تحتل قسما من لبنان، للاحتفاظ به تحت سيطرتها. وكذلك الاعتماد على "الخيار الاسرائيلي"، كان سيؤدي الى ذات النتائج من الجانب السوري. ولكن الهاجس السياسي الذي تخوّف منه اللبنانيون في نهاية عام ١٩٨٢، كان إمكانية حصول إتفاق ضمني بين إسرائيل وسوريا للإحتفاظ بكل بساطة بالمناطق الواقعة تحت نفوذهما. أمام هذا المأزق المحرج، أختار أمين الجميّل، بتشجيع من أقرب معاونيه[١٤٥]، ما يعتبر "خيارا أميركيا"[١٤٦]، هذا الخيار الذي أعتمده سلفه الرئيس الياس سركيس الذي كان منذ عام ١٩٨١ قريبا جدا من بشير الجميّل. فبدلا من اختيار أحد الجارين المزعجين، وتحمل كل النتائج غير المرضية حتما، تبيّن في الواقع أكثر تعقلا اللجوء الى طلب مساعدة دولة غربية كبرى لانقاذ البلد من سيطرة البلدين المجاورين.

فخلال زيارة قام بها أمين الجميّل في تشرين الأول عام ١٩٨٢ الى واشنطن، تكوّن لديه انطباع يشير الى استعداد الولايات المتحدة لممارسة دور محام جديد عن لبنان. فالقوات الاميريكية جاءت مرتين الى لبنان قبل إجلاء الفلسطينيين وبعد حدوث مجزرة صبرا وشاتيلا. ولكن الرئيس رونالد ريغن أكد له هذه المرة، بأن القوات الاميريكية ستبقى في لبنان حتى تغادره كل القوات الاجنبية وتستعيد الحكومة اللبنانية سلطتها على كل الاراضي اللبنانية. وقد كرر هذا التأكيد مرارا خلال سنة كاملة.

١٤٥- نشر اثنان من معاونيه اختباراتهم في مؤلفين: Wadi D. HADDAD, Lebanon. The politics of revolving doors, New York 1985; Ghassan TUENI, Une guerre pour les autres, Paris 1985. كان الاول مستشار أمين الجميّل للأمن القومي، والثاني مستشاره السياسي. كما نشر أمين الجميّل في نهاية عهده كتابا بعنوان: Amine GEMAYEL, L'offense et le pardon, Paris 1988.

١٤٦- أعلن رئيس الحكومة، شفيق الوزّان، عن تفاهمه مع الرئيس: "لقد أعتبرنا أنّ الخيار الوحيد الواقعي الذي يفرض نفسه هو الخيار الأميريكي". Le Monde, 31.5.1983.

وهكذا ولأول مرة، أعطت السياسة الاميريكية في الشرق الاوسط الأولوية للبنان[١٤٧]. أعلن ريغن مرارا عن ضرورة حل النزاع في لبنان اولا، ثم العمل على تسوية القضية الفلسطينية. فكلف المبعوث فوق العادة، فيليب حبيب، بالتوسط بين لبنان وجاريه، وطلب منه التفاوض أولا لسحب القوات الاسرائيلية، ثم لسحب القوات السورية. ولكن لماذا **الربط بين القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية؟** لم يكن بالامكان إيجاد جواب واضح على ذلك. أما التفسير الأكثر إحتمالا فيعود الى أن الدبلوماسية الأميريكية اعتبرت إيجاد حل للنزاع في لبنان هو أكثر سهولة، وقد يسمح لها لاحقا بممارسة تأثير إيجابي لايجاد تسوية للقضية الفلسطينية الاكثر صعوبة وتعقيدا. أما سبب مباشرة فيليب حبيب بالمفاوضات حول القضية اللبنانية أولا بموضوع الانسحاب الاسرائيلي ثم الانسحاب السوري، بدلا من التفاوض حول انسحاب الفريقين بطريقة متوازية، فيعود الى اعتبار اسرائيل القوة المنتصرة في لبنان وفي مواقع أكثر قوة ونفوذا. لذا جرى الاتفاق معه على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية الذي يرتبط به انسحاب القوات السورية[١٤٨]. على كل حال، أعتبر خطر الضربات الاسرائيلية الممكنة لاحقا، عاملا رادعا قد يجعل سوريا التي أضعفت عسكريا، أكثر استعدادا لتقديم التنازلات. ولكن هذه الرؤيا دفعت باسرائيل وسوريا لاستخدام كل ما توفر لديهما من امكانيات لعرقلة جهود السياسة الاميريكية الهادفة الى تسوية القضيتين اللبنانية والفلسطينية[١٤٩]. وهكذا بدأت حرب باردة في لبنان.

ان رفض اسرائيل خطة ريغن المتعلقة بالاراضي المحتلة، وابراز عزمه على ايجاد تسوية في لبنان، دفعا بالحكومة الاسرائيلية الى استخدام امكانياتها لارجاء الحل في لبنان، أو لتأخيره، أو لعرقلته، أو لجعله مستحيلا. فضلا عن ذلك، كانت للحكومة الاسرائيلية ايضا اسباب عديدة لاظهار عدم الرضى لما يحدث في لبنان. فعندما كان بشير الجميّل حيّا، لم يُقطع الامل باقامة نظام حكم ذي "سيطرة مارونية" يكون من جهة بحاجة الى الدعم الاسرائيلي، ومن جهة أخرى يكون قويا كفاية ليعقد في النهاية معاهدة سلام شكلية مع اسرائيل. كذلك لم تكن الثقة كبيرة بأمين الجميّل

١٤٧- عن السياسة الأميريكية في لبنان (١٩٨٢ - ١٩٨٤)، راجع بنوع خاص:
William B. QUANDT, Reagan's Lebanon Policy: Trial and error, in: The Middle East Journal, 38(1984)2, p.237-254.
رفضت حكومة بيغن خطة ريغن، لأنها كانت تريد اعطاء الفلسطينيين ادارة ذاتية محدودة فقط، دون أية سلطة أو مراقبة أقليمية. وقد عارضت سوريا الخطة لأن ريغن لم يشر في خطابه الى سوريا اطلاقاً.

١٤٨- راجع تحليل حبيب في Ditchey-Konferenz، أيار ١٩٨٣.

١٤٩- راجع: William B. QUANDT, Reagan's Lebanon Policy, op. cit., p. 241f; Paul A. JUREIDINI, Lebanon's Regional Policy, in: Edmond E. AZAR u.a.(Eds), op. cit., p.212. أشار هذا الأخير الى أنّ "..... ربط عملية الانسحاب من لبنان بعملية السلام كان كارثة".

ليؤلف حكومة قوية تستطيع التضحية بروابط لبنان بالعالم العربي مقابل معاهدة سلام مع إسرائيل. وفي الحقيقة، عبّر الرئيس الجديد عن تصوّر معظم السياسيين اللبنانيين، الذي يتلخّص بالسعي أولا الى وحدة شعبه الداخلية حتى وان اضطر ليكون آخر دولة عربية تقدم على عقد مثل هذا الاتفاق[١٥٠]. فبينما ركز "الصقور" الاسرائيليون على اجبار الرئيس اللبناني لقبول تسوية وفقا لتصوّراتهم، تكاثر عدد "الحمائم" المطالبين بوضع حدّ للمغامرة في لبنان وبالانسحاب السريع منه. فقد أثارت مجزرة صبرا وشاتيلا في إسرائيل أزمة أخلاقية عميقة، اذ اعتقد البعض بأن إسرائيل تعمل للحؤول دون مجزرة المسيحيين في لبنان. فبدلا من ذلك أقترف المسيحيون مجزرة، وكان الجيش الاسرائيلي مسؤولا عنها، وهذا ما لطّخ شرفه وكرامته بالعار والخزي. فقد اتهم "الصقور" عناصر القوات اللبنانية بالجبن لعدم اشتراكهم معهم في القتال ضد الفلسطينيين، كما اتهمهم "الحمائم" بزجّ الجيش الاسرائيلي في عملية قتل جماعية لامبرر لها. فبينما لم تؤد في لبنان التحقيقات العسكرية في هذه المجزرة الى أية نتيجة، بذلت إسرائيل جهودا واسعة لكشف حقيقتها. وبقدر ما كان يتزايد في اسرائيل الانتقاد لغزو لبنان، كانت الحكومة ايضا تشعر بضرورة العمل للحصول على نتائج حسّية تبرر عملها. فقبل أن تبدأ المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية، مارس شارون ضغطا على اللبنانيين، اذ هدّد في كانون الاول ١٩٨٢ رئيس حزب الكتائب، بيار الجميّل بجعل دور ابنه الرئيس مقتصرا على دور "مختار بعبدا"، (البلدة حيث يقع قصر الرئاسة)، اذا اعتمد فقط على الولايات المتحدة، دون تقديم التنازلات التي تطالب بها إسرائيل[١٥١]. وما ان بدأت المفاوضات بين البلدين، حتى أخذت اسرائيل تمارس في مناطق تواجدها سياسة "فرّق تسد" حسب النموذج الكلاسيكي للدول المستعمرة. فوسّعت المنطقة الخاضعة لسيطرة ميليشيات سعد حداد، وسلّحت مجموعات شيعية، كما سلّحت مجموعات صغيرة من الفلسطينيين في مخيّمات الجنوب. ولكن وبنوع خاص لم يفعل الجيش الاسرائيلي شيئا على الاطلاق للحؤول دون نشوء نزاع جديد بين اللبنانيين، اي بين القوات اللبنانية وميليشيات الدروز في الشوف. وأخيرا لم يكن دور الاسرائيليين ضعيفا في اثارة المعارضة بين المسيحيين ضد أمين الجميّل. فالقوات اللبنانية لم تكن اطلاقا راضية عن ان يخلف أمين، الميّال للتسويات، شقيقه المناضل بشير. لقد اتهمته، بسبب ابتعاده عن اسرائيل، بتحطيم ما عمد بشير لتحقيقه، أي اقامة سيطرة مسيحية في لبنان. بالاختصار، لقد نظر قادة الميليشيا

١٥٠- كان الياس سركيس قد أعلن عام ١٩٧٧: " لن يكون لبنان الدولة العربية الثانية التي ستعقد اتفاقاً مع اسرائيل، بل الأخيرة". راجع: كريم بقرادوني، المصدر المذكور، ص ١٢٤.

١٥١- قال شارون في هذا الصدد: "قلت لبيار الجميّل: لا تتبعوا نصيحة الاميريكيين. لا أحد يريد مساعدتكم". راجع: International Herald Tribune, 2.3.1984

المناضلون الى أمين الجميّل كعدوّ لهم، لأنه لم يعمل على تحقيق الأحلام التي كان يطمح اليها شقيقه الشهيد. ولكنهم، أيّدوا وان على مضض، مواقف مستشاريهم الاسرائيليين وجماعة الاتصال بهم الذين ابلغوهم سابقا ضروة الاعتماد على "الخيار الاسرائيلي". رغم ذلك، لم يعد يثق بهم أحد في إسرائيل. وكذلك حمّل المسلمون اللبنانيون الرئيس أمين الجميل مسؤولية كل ما يقال ويمارس في الجانب المسيحي، رغم عجزه عن ممارسة اي تأثير على ذلك. وبقدر ما كانت تطول المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية، كانت الدبلوماسية الاميريكية تنفد صبرا. فلم تتمكن من الضغط كثيرا على إسرائيل، ولكنها دفعت بالحكومة اللبنانية تدريجيا الى تقديم التنازلات. وعندما تمّ في السابع عشر من أيار ١٩٨٣ **توقيع المعاهدة بالأحرف الأولى**، كان لبنان قد قدّم الكثير من **التنازلات** التي كانت **تحدّ كثيرا من سيادته في الجنوب**[١٥٢]. الا أن تلك المعاهدة بقيت تفتقر الى التوقيع الرسمي كي تصبح معاهدة سلام رسمية، لم يرغب بها اللبنانيون[١٥٣].

نجحت إسرائيل في كسب الشوط الاول من الحرب الباردة. ففي العاشر من نيسان أعلن الملك حسين فشل محاولته للاتفاق مع منظمة التحرير حول الخطوط الرئيسية في المفاوضات المتعلقة بالاراضي المحتلة. وهكذا تعطلت خطة ريغن. ولكن انتصار اسرائيل كان في الوقت ذاته انتصارا لسوريا، التي رفضت ايضا هذه الخطة واسهمت في افشالها بتشجيعها ودعمها للمعارضة الداخلية في منظمة التحرير ضد التفاهم مع الملك حسين. ولكن العامل الأهم في الحرب الباردة حول لبنان، باستثناء سوريا، انطلق من الاتفاق اللبناني- الاسرائيلي، الذي لا يدخل حيز التنفيذ الا عندما توافق سوريا على سحب قواتها من لبنان[١٥٤]. ففي السادس من أيار أبلغ

١٥٢- لحظ الأتفاق ما يلي: انهاء حالة الحرب، اعتراف متبادل بالاستقلال، والسيادة، واحترام حدود البلدين، حظر الانشطة والحملات الاعلامية العدائية، انشاء مكاتب اتصال على مستوى دبلوماسي. وخلال سنة ينبغي الغاء كل الاتفاقات التي تتنافى مع الاتفاق الإسرائيلي - اللبناني. (المقصود من هذا المطلب ميثاق الدفاع العربي المشترك لعام ١٩٥٠ والذي وافق عليه لبنان). أما القسم الأكبر من هذا الأتفاق فركّز على الترتيبات الأمنية: انشاء منطقة أمنية في جنوب لبنان وفقاً لخط يمتد من جنوب صيدا الى راشيا. يشرف على الجزء الشمالي من هذه المنطقة فوج من الجيش اللبناني، وعلى الجزء الجنوبي "فوج من الجنود المحليّين" يُشكّل من وحدات "جيش لبنان الحر" (وتمّ الإتفاق، دون الإشارة في النص، الى أن يوضع فوج الجنود المحليّين بأمرة الرائد سعد حدّاد). وينبغي تجريد جبل الباروك من السلاح، وقد كان سابقاً مركزا للمعلومات تابعاً للجيش اللبناني. بالإضافة الى ذلك، ينبغي أن يحصل استكشاف دوري في المنطقة الأمنية من قبل "فريق أمني مشترك" (يتألف من ثمانية أعضاء) نصفهم من اللبنانيين والنصف الآخر من الإسرائيليين).

١٥٣- الأمين العام السابق لوزراة الخارجية اللبنانية وصف مضمون الإتفاق الذي يتجاوز اتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩ بأنه "أقرب الى معاهدة سلام منه الى اتفاقية هدنة" راجع: Kesrouan LABAKI, Des idées pour le Liban, Antélias 1984, p.141.

١٥٤- في رسالة الإسرائيليين الى الحكومة الأميريكية ربط تنفيذ الاتفاق باطلاق سراح الجنود الإسرائيليين

وزير الخارجية الاميريكي جورج شولتز دمشق، رفض سوريا لهذا الاتفاق الذي يحدّ من السيادة اللبنانية ويربط تنفيذه بانسحاب القوات السورية التي جاءت لبنان بعد موافقة الحكم اللبناني، وجامعة الدول العربية، واعتبارها مثل القوات الاسرائيلية قوات معتدية. وهذا أمر رفضته تماما[١٥٥]. **وهكذا أصبح الاتفاق اللبناني-الاسرائيلي عمليا باطل المفعول.** فقد اعتقد فيليب حبيب في البداية، بأن الخوف من اسرائيل سيدفع سوريا – وهذا ما كان يعتقده أيضا في ايار ١٩٨٣ – أو على الأقل سيلزمها بالتفاوض. ولكن اطالة مدة التفاوض اسقطت كل الشروط الضرورية لحث سوريا على ذلك. في تلك الاثناء كان الاتحاد السوفياتي قد أعاد تزويدها بالاسلحة[١٥٦]، وساعدها على اقامة شبكة جديدة للصواريخ يعمل فيها ويشرف على تشغيلها حوالي خمسة آلاف خبير عسكري سوفياتي[١٥٧]. فأي اعتداء عسكري جديد تقوم به اسرائيل ضد سوريا كان محفوفا بالمخاطر أكثر من السابق. فضلا عن ذلك، كانت معظم الشروط السياسية في اسرائيل المؤيدة لعمليات عسكرية أخرى قد ضعفت كثيرا. فتقرير لجنة كاهان[١٥٨] عن مجازر صبرا وشاتيلا، لم يؤد الى إقالة وزير الدفاع الاسرائيلي "اريال شارون" فحسب، بل أيضا الى اجماع في الرأي العام وبين فريق من الجيش، حول عدم استخدام القوات النظامية في المستقبل الا للدفاع عن أرض الوطن فقط، وليس للتدخل العسكري والسياسي في الدول المجاورة. أما "أرنس" الذي خلف "شارون، فلم يكن أقل منه "حقدا"، بل أكثر منه حنكة وحذرا. وهكذا لم يطل الوقت حتى تبيّن أن إسرائيل لن تحصل على أية مكافأة لقاء انساحبها من لبنان. لذلك اكتفي بانشاء تحالفات محلية في جنوب لبنان لتأمين الحدود الشمالية. وفي آب

المعتقلين لدى السوريين والفلسطينيين، وبانسحاب القوّات الفلسطينية من لبنان. ثم يتبع ذلك انسحاب متزامن للقوات السورية والإسرائيلية. وهكذا اتضح أن تنفيذ هذه الشروط ليس بمقدور الحكومة اللبنانية.

١٥٥- "رأت سوريا في ابرام اتفاق ١٧ أيار معاهدة سلام منفصلة شبيهة بما حصل في كمب دافيد" و "أنه محاولة لعزلها ولابعادها عن المحور الرئيسي في الدبلوماسية الاقليمية. اضافة الى ذلك، أعتبرت بعض شروط الاتفاق تهديداً مباشراً لاستراتيجية سوريا ومصالحها الأمنية في لبنان". راجع: Nawaf SALAM, Prospects for Lebanon. An essay on political opportunities and constraints, Oxford 1987, p.18f.

١٥٦- من بينها طائرات "ميغ ٢٣" والمصفحات من نوع ت ٦٢ و ٧٢، والطوّافات الجوية، وصواريخ أرض أرض "سكود" (التي تصل الى ٣٥٠ كلم تقريباً) و "فروج" (FROG) (التي تصل الى ٥٠ او ٦٠ كلم).

١٥٧- يتعلق الأمر بصواريخ أرض – جو من نوع سام ٥ والتي تغطيها صواريخ من نوع سام ٢، ٦، ٨ و ١١. بالاضافة الى ذلك انشئت محطتا رادار سوفياتيتان لمراقبة الطيارات في سوريا. وقد أعلن عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي خلال زيارته الى بيروت في أيار ١٩٨٣ بأن الاتحاد السوفياتي يتقيّد بمضمون معاهدة الصداقة مع سوريا، ويحذّر اسرائيل من أي اعتداء على هذا البلد. راجع: Annie LAURENT & Antoine BASBOUS, Le Liban et son volsunage, op. cit. p. 1146

١٥٨- بالإضافة الى هذا التقرير، راجع أيضاً: Israel in Lebanon. Report of the International Commission to enquire into reported violations of International Law by Israel during its invasion of the Lebanon, London 1983.

١٩٨٣ بدأ الجيش الاسرائيلي أول إنسحاب جزئي، دون الحصول على أية نتيجة.

أما الشوط الثاني من الحرب البارده فقد لعبته سوريا. فالاتفاق اللبناني - الاسرائيلي بقي حبرا على ورق، كما فشلت خطة ريغن في مرحلتها الأولى. هذا ولم يعد باستطاعة الولايات المتحدة الاعتماد على تخويف سوريا من اسرائيل. كذلك نجحت سوريا في ايجاد عملاء لها تمكنوا من ممارسة اعتداءات تقليدية او غير تقليدية ضد القوات الاسرائيلية، والقوات المتعددة الجنسيات في لبنان. فبعد الاعتداء الأول على القوات الاميريكية والفرنسية في شهر آذار، وقع انفجار رهيب في مبنى السفارة الاميريكية في بيروت أدّى الى مصرع كبار قادة منظمة الاستخبارات الاميريكية المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط. كان ذلك مؤشرا للانتقال من حرب باردة الى حرب ساخنة جديدة. فرغم إجلاء منظمة التحرير وقواتها عن بيروت، بقيت المدينة والبلد كله ساحة قتال لنزاع الشرق الاوسط. وكما كان الحال منذ عام ١٩٦٩، شاركت أيضا الخلافات اللبنانية الداخلية في تصعيد التوتر، ونشوب نزاعات عديدة.

٢١ - حرب أهلية بين الدروز والقوات اللبنانية[١٥٩]

كان يعيش قبل الحرب في قضاء الشوف وفي الجانب الشرقي من قضاء عاليه، عدد متساو تقريبا من الدروز والمسيحيين، الى جانب أقلية سنية صغيرة. وفي بلدات عديدة كانت فئات السكان تنتمي الى الطائفتين. وقد كانت منطقة الشوف تعرف تاريخيا باسم "جبل الدروز"، كما اعتاد الدروز دائما على اعتباره جبلهم. ورغم عدم تشكيلهم أكثرية السكان، الا أن هذه المنطقة بقيت المكان الوحيد من البلاد حيث يشعرون بأنهم أكثرية. لقد اراد كمال جنبلاط الحرب عام ١٩٧٥، ولكنه لم يشأ اطلاقا اي حرب في الشوف. لم يسمح ابدا للفلسطينيين بالاقامة فيه ولا باستخدام اراضيه لأغراض عسكرية، حتى وان كانت تخدم الاهداف العسكرية المشتركة.

أما الميليشيات المسيحية فلم يكن لها وجود في الشوف الذي كان خاضعا فقط لسلطة ميليشيا الدروز التابعة للحزب التقدمي الاشتراكي الذي تقاسم النفوذ فيها منذ عام ١٩٧٦ مع الجيش السوري. في عام ١٩٧٧، وغداة اغتيال كمال جنبلاط، قام الدروز بقتل وذبح عدد من المسيحيين في قرى الشوف. ولكن بعد ذلك لم يحصل اي اعتداء عليهم. الا أن عناصر احزاب الجبهة اللبنانية تخوفوا كثيرا على حياتهم،

١٥٩- عن حرب الشوف، وضع مجلس كنائس الشرق الاوسط تقريرين زاخرين بالوثائق والتفاصيل: Georges ASSAF, Rapport sur la situation dans les deux districts du Chouf et d'Aley depuis l'invasion isrélienne, 1982; idem, "Bain de sang" dans la Montagne à la suite du brusque retrait des troupes isréliennes, 1983 (inédit).

فهجروا باكثريتهم المنطقة. قبل الحرب كان عدد كبير من مسيحيي الشوف يعملون في بيروت الكبرى وينتقلون بين أمكنة عملهم وأمكنة سكنهم. ولكن بعد اندلاع الحرب أصبح طريقهم محفوفا بالمخاطر، بسبب اضطرارهم الى المرور على حواجز تفتيش عديدة اقامتها الميليشيات التي كانت تنظر بحذر وارتياب الى كل مواطن مسيحي، الأمر الذي شكل ايضا سببا آخرا لهجرتهم. ففي القرى المسيحية واطرافها لم يبق في آخر السبعينات الا الاولاد والنساء والمسنون. وهكذا بقي التعايش السلمي سائدا في الشوف بين الطوائف، رغم فقدان التوازن العددي، مع العلم ان الدروز كانوا اسيادا في المنطقة قبل فترة من الزمن تقريبا.

عندما احتلت القوات الاسرائيلية عام ١٩٨٢ منطقة الشوف، اعتبرت القوات اللبنانية ان الوقت قد حان لتغيير هذا الوضع. فبعد استيلاء الجيش الاسرائيلي على عاليه وطرد الجيش السوري من هناك، عادت عناصر من كتائب المنطقة، وفتحت مكتبا حزبيا فيها. وكذلك عادت فصائل من ميليشيات القوات اللبنانية ودخلت الى عاليه وسوق الغرب، وتغلغلت داخل الشوف حيث أقامت نقاط مراقبة فيه. لم يكن تحرشها بالسكان الدروز نادرا، كما أقدمت على توقيف أعتباطي لعدد منهم. حصلت غالبا اشتباكات مسلحة بينها وبين الميليشيات الدرزية، مما دفع بالجيش الاسرائيلي الى التدخل أحيانا والتوسط بين المتقاتلين. فبشير الجميّل الذي حظي بدعم النواب الدروز في انتخابه رئيسا، أمر حالا بسحب ميليشياته من الشوف. ولكن بعد اغتياله كررت القوات اللبنانية محاولتها **لممارسة النفوذ في الشوف**. وبررت اجراءها بضرورة تأمين الحماية والمساواة للمسيحيين في تلك المنطقة. ولكن لم يخف على أحد وجود دوافع أخرى في بعض الاوساط المناضلة داخل الميليشيات المسيحية والجبهة اللبنانية، ترمي الى ربط الجزء الجنوبي من الجبل الذي تستولي عليه مع الحليف الاسرائيلي. ولكن استيلاء الدروز على الشوف، كان يشكل حاجزا بين اسرائيل ومعقل المسيحيين. لذلك كان لا بدّ من القضاء نهائيا على هذا الحاجز. وقد انتشرت هذه التصوّرات بين المسيحيين المناضلين، اقتناعا منهم بعدم الفائدة والاكتفاء بالعودة الى الصيغة القديمة القائلة "لا غالب ولا مغلوب". فهناك غالب. وقد اعتبروا أنفسهم هذا الغالب بالذات.

تخوّف الدروز كثيرا وشعروا بتهديد لوجودهم. كما أن فقدانهم للسيطرة على الشوف سيضعف دورهم ويجعله شبيها بدور الأقليات التي تماثلهم عددا، مثل طائفة الروم الكاثوليك، أي أقلية دون قاعدة أرضية لا تستطيع ممارسة اي عمل سياسي مستقل. **فالخوف على الوجود أثار لدى الدروز تعبئة مماثلة**، مثل التي عرفها المسيحيون في "معركة الجبل" في ربيع عام ١٩٧٦. فالطائفة الدرزية لا تعد أكثر من ربع مليون نسمة، ولكنها جندت ما لا يقل عن ثلاثين ألف مقاتل. فالى جانب

ميليشيات الحزب التقدمي الاشتراكي، أنشأ الشيوخ الدروز قوات إضافية أطلق عليها اسم "قوات ابراهيم". وبما أن القوات اللبنانية لم تميّز في تعاملها بين أنصار جنبلاط وانصار ارسلان - رغم أن هذا الأخير أيّد ترشيح بشير الجميّل واقترع له - فقد أدى تصرفها الى قيام جبهة مشتركة بين الجناحين الدرزيين المتنافسين. ويمكن إضافة سبب آخر لهذه التعبئة، يعود الى محاولة اغتيال وليد جنبلاط في اول كانون الاول ١٩٨٢، فأصيب خلالها بجروح طفيفة. وفي كانون الأول ١٩٨٢ حصلت عدة اشتباكات في الشوف، مما دفع بالقوّات الاسرائيلية، الى ممارسة الحَكَم بين اطراف النزاع.

قامت القيادة الدرزية بنشاط سياسي مكثف[١٦٠]، وبكثير من الحنكة والحذر. فنجحت في الحصول على **تأييد اسرائيلي وسوري معا**. ساعدها في ذلك وجود طوائف درزية تعيش في اسرائيل وسوريا، لم تقطع علاقاتها الوثيقة مع دروز لبنان[١٦١]. فالدروز الاسرائيليون يلعبون في اسرائيل دورا هاما، اذ يشكلون المجموعة العربية الوحيدة التي يخدم شبابها في الجيش الاسرائيلي. كما ان القيادة العسكرية الاسرائيلية تقدر كثيرا مصداقية الدروز واندفاعهم الحربي. لذلك أخذ الجيش الاسرائيلي بعين الاعتبار وضع عناصره من الدروز وحساسيتهم خلال غزو لبنان عام ١٩٨٢. فتجنب الاحتكاك والنزاع مع الطائفة الدرزية في هذا البلد. ومع بدء النزاع في الشوف، تطوّع دروز اسرائيل سياسيا لخدمة مصالح دروز لبنان، وذلك لكونهم الطائفة الوحيدة التي تمتلك قوة ضاغطة في اسرائيل[١٦٢] حيث يتمتعون بسمعة طيّبة رومانسية تشير الى انهم اقليّة صغيرة، فخورة بنفسها، ومحبّة للحرب والقتال. فعندما يجري الحديث في اسرائيل عن نظام جديد ممكن للشرق الاوسط وعن امكانية انشاء دول للاقليات الاثنية الدينية فيه، يُفكر دائما بدولة للدروز. فبقدر ما كانت خيبة الامل كبيرة في اسرائيل من الموارنة بسبب ترددهم في الاشتراك في معركة بيروت، كما تضاعفت بعد انتخاب امين الجميّل العروبي، زادت الثقة كثيرا بمصداقية الدروز وبايجابية التعاون معهم كحلفاء ثابتين[١٦٣].

١٦٠- في أواخر حزيران ١٩٨٢، زار شيمون بيريز وليد جنبلاط في قصره في المختارة، في وقت كان جنبلاط وما زال كثير الحذر والتحفظ في اتصالاته مع الإسرائيليين. وقد جرى تفسير الزيارة وكأنها تبادل الآراء بين نائبي رئيس منظمة الاشتراكية الدولية. أما الاتصالات اللاحقة مع القيادة السورية فاحيطت بكثير من السريّة.

١٦١- منذ صيف ١٩٨٢ يحصل تبادل زيارات بين الدروز الاسرائيليين الى الشوف والدروز اللبنانيين الى إسرائيل.

١٦٢- حول هذا الموضوع ستصدر قريبا دراسة بقلم Aribert ZIEGLER

١٦٣- "موشى أرنز"، الذي خلف "شارون" كوزير للدفاع، أعتبر سابقاً بأنه من الممكن أن يكون الدروز كحلفاء لإسرائيل أكثر مصداقية من الموارنة. (من مقالبلة معه عام ١٩٨٠).

وبما ان معركة الدروز ضد القوات اللبنانية كانت تخدم الحكومة السورية، فقد سمحت هذه الاخيرة للدروز السوريين بتقديم الدعم لميليشيات الدروز اللبنانيين في الشوف. ولكن لم يكن هذا التضامن الخارجي البارز مع الطائفة الدرزية العامل الوحيد الذي ساعدهم في حرب الشوف، بل ايضا **التوافق الجزئي للمصالح السورية والاسرائيلية**. فسوريا بحثت عام ١٩٨٣ عن حلفاء بين اللبنانيين للوقوف معها ضد الاتفاق اللبناني الاسرائيلي، فوجدت مناسبة لكسب الدروز الى جانبها. وبالمقابل شكل نزاع الشوف فرصة للاسرائيليين لممارسة ضغط على الحكومة اللبنانية. فكان بامكانهم فصل الميليشيات المتقاتلة عن بعضها، وافساح المجال للجيش اللبناني النظامي للدخول الى الشوف، وتوسيع رقعة سلطة الحكومة الشرعية من بيروت الكبرى الى منطقة الشوف بكاملها. وهذا ما كان يمكن ان يشكل مكافأة لتصرف الحكومة اللبنانية الايجابي تجاه اسرائيل، بينما شكل عقابا لها ابقاء الشوف في يد الدروز فقط. هذا التلاقي صدفة لمصالح سوريا واسرائيل كان بالفعل محدودا في الزمن، ولكنه كان كافيا جدّا كي يقيم الدروز علاقات طيّبة مع الدولتين ويستفيدوا منهما لخدمة مصالحهم.

في ربيع عام ١٩٨٣ حصل **تحوّل عسكري واضح لصالح الدروز في الشوف**. فقد تعززت ميليشياتهم عددا وعدة بفضل تعبئتهم ودعمهم من قبل السوريين. كانت الاسلحة والامدادات تصلهم بكثرة من الجيش السوري المتمركز في المتن الاعلى، دون ان تمنع ذلك القوّات الاسرائيلية.

اما وحدات القوات اللبنانية فقد ضعفت جدا. كان عليها الحصول على امدادات من المنطقة المسيحية عبر طرق يسيطر عليها الدروز. ولم يكن ذلك ممكنا إلا بفضل تدخل الجيش الإسرائيلي ومزاجية عناصره معظم الأحيان. فخطوط المواجهة مع الدروز كانت صعبة للغاية. حاولت القوات احتلال بلدات مسيحية عديدة، يصعب الاتصال بين الواحدة والأخرى. كما أن محاولة شق الطرقات لتسهيل هذا الأمر، لم تكن كافية. كانت "الجبهة" طويلة، ومتعرجة بين الجبال والوديان. فكان على الوحدات المتوفرة أن تتمركز فيها، دون أن يكون لوجودها أي تأثير نظرا لمنع القوات العسكرية الاسرائيلية الأعمال العدائية. فالدروز والقوات اللبنانية كانوا يقصفون بعضهم بالمدافع، ويزرعون الرعب بين صفوفهم عبر عمليات الخطف والقتل، خاصة في شهري نيسان وأيار ١٩٨٣. وكان الفريقان ينتظران معرفة ماذا سيحصل عندما ينسحب الجيش الاسرائيلي من المنطقة. كما كانا يعبران عن مطالبهما السياسية. الدروز طالبوا مجددا بدولة علمانية في لبنان، أو بانشاء مجلس للشيوخ يكون رئيسه درزيا، كي يؤمن لهم مركز سياسي حساس في ادارة شؤون الحكم، مثل الموارنة والسنة والشيعة. وفي مطلق الأحوال، طالبوا بانسحاب القوات

اللبنانية من المنطقة الدرزية. ومن جانبه، عبّر سمير جعجع، قائد القوّات اللبنانية في الشوف، عن أمله بانشاء "مناطق متجانسة سوسيولوجيا ضمن نظام فدرالي"، وان الدروز "لا حق لهم في حكم الجبل كما كانت الحال في السنوات الماضية". وقد رفضت القوات اللبنانية رفضا قاطعا "الهيمنة الدرزية" و"الوجود الغريب في عاليه وفي الشوف، المتمثل بالحزب التقدمي الاشتراكي"[١٦٤].

كان نزاع الشوف حربا أهلية واضحة بين اللبنانيين، حتى وإن لعبت المصالح السورية والإسرائيلية دورا فيها. **طمح الدروز مثل القوات اللبنانية الى فرض هيمنتهم على القسم الرئيسي من البلد.** فبينما كان الدروز يدركون كيف يكسبون ماديا واستراتيجيا وكذلك سياسيا بفعل دوزنة علاقاتهم مع السوريين والإسرائيليين، غابت لدى القوات اللبنانية الرؤيا الواضحة، وتصرّف قادتها عشوائيا وفي إتجاه لا أمل فيه أطلاقا. أعتقدوا بقدرة الصمود والتصدّي أمام الدروز، وعقدوا الآمال على تأييد الجيش اللبناني لهم. كذلك كانوا يظنون بأن الاسرائيليين لن يتخلوا عنهم في ساعة الحسم[١٦٥]. ولكن تبيّن أن كل هذه الافتراضات كانت خاطئة. ففي مطلع آب عام ١٩٨٣ أعلن وليد جنبلاط، ما يلي: "سيحصل قريبا كرنفال دموي في الجبل"[١٦٦]. وكان هذا النبيّ في وضع يسمح له بتنفيذ ما يقول.

٢٢ - انتفاضة شيعية ضد إسرائيل وابتعاد عن الحكومة

بالنسبة للسكان الشيعة في جنوب لبنان شكّل الغزو الاسرائيلي صدمة كبيرة لهم، رغم وضعه حدا لسيطرة المقاتلين الفلسطينيين البغيضة. في بعض القرى الشيعية جرى الترحيب بالجنود الإسرائيليين، فاعتبروا منقذين لها من الكابوس الفلسطيني. حصل ذلك مع بعض التحفظ. فنادرا ما واجه الاسرائيليون مقاومة او مؤشرات عدائية. فقد أعتقد السكان الشيعة بأن الاحتلال سيكون قصيرا بعد اجلاء الفلسطينيين عن بيروت[١٦٧].

١٦٤- "النهار"، ١٩٨٣/٨/٢٨.

١٦٥- "برهنت القوّات اللبنانية عن تخلّف مذهل في مجال النضوج السياسي وعن سذاجة كبيرة تجاه اسرائيل". راجع: Annie LAURENT & Antoine BASBOUS, Le Liban et son voisinage, op. cit., p. 1240.
تجدر الإشارة والتوقف عند هذا الاستنتاج، نظراً الى أنّ أحد الباحثين، انطوان بصبوص، كان مدير مكتب القوّات اللبنانية في باريس من عام ١٩٨٨الى ١٩٩٢.

١٦٦- L'Orient-Le Jour, 4.8.1983.

١٦٧- "إنّ ما يمكن وصفه بأهم حساب خاطىء، هو أنّ منظمة "اد.ف."(IDF) أو الموساد لم يهتما بظاهرة كراهية ونفور الشيعة من الفلسطينيين واعتباره عنصراً ايجابياً قد يسهل إقامة علاقات وثيقة بين إسرائيل والطائفة الشيعية. في الواقع، لم يكن أحد من السكان على استعداد لاستبدال حاكم أجنبي مكان حاكم أجنبي آخر". راجع: Augustus Richard NORTON, Harakat Amal, op. cit., p. 196.

ولكن بقدر ما كانت تطول المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية، كان التخوف يزداد في جنوب لبنان. وعندما أعلن عن مضمون الاتفاق الذي يلحظ وجودا اسرائيليا في ذلك القسم من البلاد، تضاعف هذا التخوف من أمكانية انشاء "ضفة شمالية"، قد تتحول مع الزمن الى منطقة نفوذ اسرائيلية. اثناء تلك الفترة، تسنّى لسكان الجنوب التعرف الى طبيعة الاحتلال الاسرائيلي والى الاشمئزاز منه. لقد كان الجنوب في وضع اقتصادي سيىء، وزاده سوءا الحظر الذي فرضه الاسرائيليون، لأسباب أمنية، على الحركة التجارية مع المناطق الأخرى من البلاد، وفتح المجال فقط لدخول البضائع الاسرائيلية، وهذا ما زاد في عدد العاطلين عن العمل. عندئذ أخذ الناس **يحقدون على ممارسات الاحتلال**، المتمثلة بتفتيش الأشخاص والبحث في المنازل عن السلاح، وتجنيد المخبرين والمتعاونين، وانزال العقوبات الجماعية بعد كل حادث فردي. فبعد مدة قصيرة من الزمن، تحول الاسرائيليون، مثلما حصل مع الفلسطينيين من قبل، الى شعب متعجرف ومكروه. وهذا ما أثار الامتعاض والسخط على أناس لا يحترمون مشاعر السكان الدينية. فالجنود الإسرائيليون كانوا يدخلون الى المساجد الشيعية بحثا عن السلاح، كما عطلوا الاحتفالات بعيد عاشوراء،الذي يعتبر من أكبر المناسبات الدينية عند الشيعة.

لم يتصرف الجيش الإسرائيلي في لبنان بغير الطريقة التي تصرف فيها في الضفة الغربية حيث نجح الى حد ما. ولكنه في لبنان أثار مقاومة واسعة ضده. فلم يكن اللبنانيون أقل استعدادا من فلسطينيي الضفة للقبول بالقهر والاذى، ولكنهم كانوا أفضل أستعدادا منهم للرفض والانتفاضة[١٦٨].

كان البلد يعج بمخازن الأسلحة المتنوعة، وكان الناس يحسنون كيفية استخدامها. تعلموا منذ سنوات كيف يهاجمون القوات، حتى المتفوقة عليهم عددا وسلاحا، ونقل المصفحات والدبابات، وكيفية اطلاق الصواريخ عليها وزرع الالغام في طريقها. فالذي يُعامَل معاملة سيئة، يعرف كيف يثأر لنفسه. وهذا ما حصل فعلا. فالجنود الاسرائيليون لم يكونوا مهيئين لهذا النوع من الهجومات. تكبدوا خسائر جسيمة، وردوا على الاعتداءات بقمع شديد. وهكذا **نشأت على أرض خصبة حركة نضال ومقاومة منظمة**. فالمنظمات الصغيرة التابعة للاحزاب اليسارية وجدت في جنوب لبنان مجالا للعمل. وكذلك الحركات الاسلامية لم تسمح بمزايدة أحد عليها. وأخيرا حركة أمل، أكبر المنظمات الشيعية وأهمها وجدت نفسها ملزمة بالتحرك ضد القوة

١٦٨- راجع: W. Andrew TERRILL, Low Intensity Conflict in Southern Lebanon: Lessons and Dynamics of the Israeli-Shi'ite War, in: Conflict Quarterly, 7(1987)3, p.22-35. راجع أيضاً الفصل الذي يتحدث عن "صنع الاعداء في جنوب لبنان"، في Augustus Richard NORTON, Amal and the Shi'a, op. cit., p. 107ff; Clinton BAILEY, op. cit., P. 219-236.

المحتلة كي لا تفقد تأييد السكان لها. وقد أعطى دفعا جديدا لهذا التطور **دخول عنصر جديد على الساحة اللبنانية، أي جماعة إيران الخميني**[١٦٩]. ففي حزيران ١٩٨٢ سمحت الحكومة السورية أثناء الغزو الاسرائيلي بدخول مجموعة كبيرة من "حراس الثورة" الايرانيين (البسدران) الى لبنان. فتمركزوا في بعلبك وفي شمال البقاع. في تلك الاثناء، انشق قسم من حركة أمل بزعامة المدرّس سابقا، حسين موسوي، عن حركة أمل التي يتزعمها نبيه بري، واتخذ اسم "أمل الاسلامية" التي انضمت الى الأصوليين الإيرانيين. وقد جرى أعلان "جمهورية بعلبك الهرمل الاسلامية"، حيث حظر شرب الكحول وبيعه، وأجبرت النساء على ارتداء الحجاب. وفي مناسبة العيد الوطني اللبناني جرى تمزيق أعلام الارزة اللبنانية، ورفعت شارات الاصوليين الخضراء مكانها. ولم يكن للأقلية المسيحية القاطنة هناك الا اظهار الامتعاض. فعندما احتجّ رئيس اساقفة بعلبك للروم الكاثوليك على هذا التصرف، تعرض حالا للخطف. وقد حصلت ايضا اعتداءات عديدة على الجيش اللبناني المتواجد في البقاع. كما تلقى الاصوليون اللبنانيون تدريبا عسكريا في مخيمات التدريب التي أقيمت هناك.

أما الحكومة السورية فلم تكن مرتاحة بنوع خاص عن هذا الوضع نظرا لنزاعها منذ سنوات طويلة مع الاصوليين السنة في سوريا. ولكنها كانت تحتاج من جهة الى التحالف مع إيران ضد نظام البعث الحاكم والمنافس لها في العراق. وبالتالي، استغلت هذا الوضع اقتصاديا، فكانت تحصل على النفط الايراني باسعار زهيدة. ومن جهة ثانية، عرفت كيف تستغلّ الأصوليين الاسلاميين لتحقيق اهدافها في لبنان. فالشيعة الانتحاريون الذين لا يهابون الموت هاجموا الجنود الأميريكيين والفرنسيين والاسرائيليين. وكان انسحاب هؤلاء من لبنان أحد الاهداف التي عملت سوريا من أجلها. وقد حصل ذلك دون إلقاء المسؤولية مباشرة على سوريا.

تركت المنافسة الاصولية الاسلامية تأثيرا كبيرا على حركة أمل. في الجنوب كما في ضواحي بيروت الشيعية، تأسس ما سُمّي "بحزب الله"[١٧٠]، وهو حركة راديكالية منافسة لأمل. فبينما كان يتزعم ويقود حركة أمل اناس أتقياء، ولكنهم كانوا يطمحون الى بناء دولة علمانية، أخذ عدد من رجال الدين الشيعة المرتبطون مباشرة بزملائهم في ايران، يقفون وراء حزب الله ويوجهونه[١٧١]. فقياديو حركة أمل المعروفون

١٦٩- راجع: Bassma KODMANI-DARWISH, L'Iran, nouvel acteur fort au Liban? op. cit., p. 153-164.

١٧٠- راجع: Martin KRAMER, The Moral Logic of Hizballah. Occasional Papers 101, Shiloah Institute, Tel Aviv 1987; Shimon SHAPIRA, The Origins of Hizballah, in: The Jerusalem Quarterly, 46(1988), p. 115-130.

١٧١- عن الاتصالات بين رجال الدين اللبنانيين والعراقيين والايرانيين، راجع: شبلي ملاّط، المصدر المذكور، ص ٩ وما يليها. العامل الأساسي في هذا الأمر يعود الى التعليم المشترك الذي كانوا يتلقونه في المراكز

باعتدالهم وجدوا أنفسهم في صعوبات أمام ممثلي عقيدة راديكالية متطرفة. فالشيخ شمس الدين، نائب رئيس المجلس الشيعي الأعلى، ونبيه برّي، رئيس حركة أمل، كانا يفضلان حلّ مشكلة الاحتلال الاسرائيلي دون حرب جديدة. فطالبا مرارا عديدة بتسريع عملية المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية. ثم وجدا انفسهما مضطرين لاطلاق الدعوة لتحرير الجنوب. وفي تلك الاثناء اضطرت حركة أمل الى الوقوف ضد أمين الجميل وحكومة الوزان، اذ لم يرض **السكان الشيعة في بيروت عن سياسة الحكومة الشرعية**. وجد الشيعة أنفسهم في حال من الاهمال والحرمان أكثر من الماضي. كما كان ربع ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا من الشيعة، ولم يدع أحد منهم للثأر. والجيش اللبناني طرد الطارئين واللاجئين الشيعة بطريقة غير انسانية من المساكن الحقيرة التي بنوها. وبينما نزع سلاح الميليشيات في غرب بيروت، احتفظت القوات اللبنانية في بيروت الشرقية بسلاحها وبثكناتها، وأوقفت بعض خصومها السياسيين، وأقامت سجونا خاصة بها.

ادرك نبيه بري ومعاونوه بأن الرئيس الجميّل ورئيس الحكومة الوزّان لا يتمتعان بأية سلطة فعلية على القوات اللبنانية، فأخذوا تدريجيا يشككون بالارادة الطيبة سواء لدى رئيس الجمهورية او لدى رئيس الحكومة. ألم يكن الرئيس من حزب الكتائب، وألا يشارك في لعبة توزيع الادوار بين الدولة والميليشيات المسيحية؟ ألم يستخدم رئيس الحكومة الجيش الشرعي – الذي كانت تطالب أمل دائما فيه – ضد الشيعة ولصالح البورجوازية السنيّة؟ هكذا أصبح الأمر محرجا للغاية بالنسبة لحركة أمل، اذ رأت نفسها وراء حزب الله في مجال النضال لتمثيل مصالح الشيعة. ففي آذار ١٩٨٣، حصل أول اشتباك بين حركة أمل والجيش، بعدما أوقف هذا الأخير عددا من الشيعة لاتهامات غير واضحة. وفي حزيران، دعت حركة أمل الى اضراب عام في الجنوب بمناسبة مرور سنة على الاحتلال الاسرائيلي. وفي تموز قاومت حركة

الشيعية في النجف وكربلاء جنوبي العراق. فالمفاهيم الدينية والسياسية التي كان يتداولها هناك رجال الدين وجدت ابتداءً من عام ١٩٥٨ مجالاً للتعبير والافساح عنها ونشرها في مجلة "العرفان" التي كانت تصدر في مدينة صيدا. فحرية الصحافة المتوفرة في لبنان سمحت بنشر مؤلفات لم يكن يسمح بنشرها في ظلّ الأنظمة العسكرية العراقية. في النجف قضى آية الله الخميني عدة سنوات منفياً عن بلاده. وهناك قامت بينه وبين رجال دين لبنانيين بارزين علاقات وثيقة، خاصة مع محمد مهدي شمس الدين ومحمد حسين فضل الله. وكان آخرون على اتصال وثيق مع شريعة مداري. وهكذا انعكس التخاصم الذي كان قائماً بين الخميني ومداري على رجال الدين الشيعة في لبنان. وكان محور الخلاف يتركز حول حجم السلطة القانونية والسياسية التي ينبغي أن تمتلكها السلطات الشيعية في الدولة. كذلك برزت خلافات حول أفضلية التوجيه القومي اللبناني او الاسلامي. راجع: شبلي ملاّط، المصدر المذكور، ص ٢٦. شدّد على ".... الانقسام ...... بين المجموعتين العسكريتين البارزتين في إطار هذا النموذج القومي والدولي، اي إنّ حركة أمل تؤيد اتجاهاً "قومياً لبنانياً" وحزب الله يشدّد على هذا الإتجاه القومي كمرحلة ثانية تأتي بعد إضفاء التوجيه الإسلامي الدولي ومركزه ايران".

أمل قوات من الجيش قامت بطرد لاجئين شيعة من مبنى مدرسي كائن في حيّ وادي أبو جميل في بيروت، وذلك بعد ان ابتاعه الأثرياء السنة. وقد أعلن برّي على أثر ذلك، بأنه لن يرضى بأن يعامل الشيعة في لبنان "مثل العبيد في جنوب أفريقيا"، وطالب حالا باستقالة الوزّان.

أدى عدم الرضى عن الحكومة الشرعية من جهة، وضغط الاسلاميين المناضلين من جهة ثانية، **الى تزايد قوة النضال لدى أكبر منظمة شيعية**[١٧٢]. فذهب نبيه برّي في مجال السياسة الداخلية الى أكثر مما ذهب اليه موسى الصدر. لم يعد يكتفي بالمطالبة بجزء من السلطة للشيعة، بل أخذ منذ ١٩٨٣ يطالب بالانتقال الى ديمقراطية الأكثرية. وفي هذا الإطار حصل اتفاق بين الدروز والشيعة حول هذا الهدف السياسي المشترك. وعندما أنتهت المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية، وأعلن عن مضمون الاتفاق، وعن التنازلات التي قدمتها الحكومة اللبنانية الى اسرائيل في جنوب لبنان، رفض نبيه بري وحركة أمل هذا الاتفاق حفاظا على مصلحة طائفتهم. وهكذا أكتسبت الحكومة السورية حليفا آخرا، أصبح منذ ذلك الحين الحليف الاكثر مصداقية وولاء لها. فالشيعة، الذين كانوا قبل عام ١٩٨٢ أكثر المؤيدين لتقوية وتدعيم سلطة الدولة اللبنانية، أصبحوا الآن من معارضي سياسة هذه الدولة كما أخذوا يطالبون بأن تكون هذه الدولة دولتهم.

٢٣ – حرب ضد الاتفاق الاسرائيلي – اللبناني

في السابع عشر من ايار ١٩٨٣ جرى التوقيع على هذا الاتفاق بالأحرف الأولى، ولكن الحكومة السورية رفضته سابقا لأنه يشكل بنظرها استسلاما، كما رفضت التفاوض حول موضوع انسحاب قواتها من لبنان، رافضة بالتالي استقبال المبعوث الاميريكي، فيليب حبيب في دمشق. عتى أثر ذلك عقد في زغرتا، بحضور ضابط سوري رفيع المستوى، اجتماع ضمّ سياسيين لبنانيين من معارضي هذا الاتفاق، وفي مقدمتهم سليمان فرنجية، ورشيد كرامي، وممثلين عن الحزب التقدمي الاشتراكي، والحزب القومي السوري، وحزب البعث، والحزب الشيوعي، اي كل المتحالفين مع سوريا. وبعد مرور ثلاثة اسابيع صدر موقف رسمي لحركة أمل ضد

١٧٢- راجع: Elizabeth PICARD, Political Identities and Communal Identities: Shifting mobilization among the Lebanese Shi'a through ten years of war, 1975-1985, in: Dennis L. THOMPSON & Dov RONEN (Eds), Ethnicity, Politics, and Development, Boulder 1986, p. 159-178; idem, From "Community-class" to Patriotic Struggle". An attempt at an analysis of the role and significance of the Shi'a in the Lebanese political system (1970-1984). Paper MESA, Conference, San Francisco 1984. راجع أيضاً ص ١٤ انتقاداً لنبيه برّي بسبب استعداده لإيجاد حلّ تسوية.

الاتفاق. وفي العاشر من حزيران زال آخر تشكيك بأن المقاومة ضد الاتفاق هي كلامية فقط. فقد قصفت بيروت الشرقية، وجونية، وبكفيّا بصواريخ الغراد، انطلاقا من المنطقة الدرزية في الشوف، وكذلك من مواقع المدفعية السورية في المتن الأعلى.

وفي الرابع عشر من حزيران اجتمع المجلس النيابي وحضر سبعون نائبا. وتغيّب النواب الذين هم من المناطق الواقعة تحت السيطرة السورية. في تلك الجلسة أعلن صائب سلام بأن الاكثرية الساحقة من اللبنانيين وبنوع خاص من المسلمين هم مع الاتفاق[١٧٣]. والبرهان الرئيسي الذي دفع الى الموافقة عليه، هو التشديد على أن التخلص من الاحتلال الاسرائيلي لن يحصل الا إذا قدمت التنازلات. أما البرهان الرئيسي الرافض له فقد أطلقه الرئيس السابق لحركة أمل، حسين الحسيني، والقائل بأن لا قيمة للإتفاق طالما سوريا غير مستعدة لسحب قواتها من لبنان. وقد وافق المجلس النيابي اخيرا على الاتفاق بأكثرية ٦٤ صوتا ومعارضة صوتين وامتناع اربعة اصوات[١٧٤]. ولكن القرار الأخير للموافقة على إبرام الاتفاق كان يعود الى رئيس الجمهورية والى الحكومة. فقد ارجأ الجميّل والوزّان هذا القرار بأمل الضغط على سوريا لتليين موقفها. ولكن لم يكن بامكان أحد حمل سوريا على تغيير سياستها. بعيد ذلك أعلن وزير الخارجية الاميريكي، جورج شولتز، في شهر أيار، بأن الولايات المتحدة قامت بكل ما لديها من جهود للتوسط بين لبنان وإسرائيل، والآن على اللبنانيين ان يتوصلوا الى تفاهم مع السوريين. أما المملكة العربية السعودية والكويت، وكان يعتمد عليهما فيليب حبيب كثيرا، فقد امتنعتا عن التدخل، نظرا للرفض السوري الحازم. ومن جانبها إسرائيل كانت قد "فقدت امكانياتها الردعية ضد سوريا في لبنان"[١٧٥]. ولأسباب تعلقت بالسياسة الداخلية، لم تعد اسرائيل بحال يسمح لها باعلان الحرب ضد سوريا. فقد كان ابرام الاتفاق امرا يشكل مبررا لحرب عام ١٩٨٢ قد يقبله الرأي العام الاسرائيلي، ولكن لم يكن وزير الدفاع "ارنز" ولا المنسّق الجديد للسياسة الاسرائيلية في لبنان، السفير "اوري لوبراني"، أكثر اندفاعا لهذا الأمر من "أريال شارون"، المحرّض الرئيسي على تلك الحرب. فقد رأى ارنز ولوبراني، بنوع من الواقعية، بأنه نظرا الى ضعف الحكومة اللبنانية والى تنامي قوة المعارضة التي تدعمها سوريا، لم يعد لهذا الاتفاق أية أهمية تذكر. وكذلك الخسائر الفادحة التي تلحق بالاسرائيليين عبر الهجومات والاعتداءات المتكررة اشارت الى ضرورة التخلي نهائيا عن الاهداف الطموحة لعهد شارون. فقد

١٧٣- L'Orient-Le Jour, 16.6.1983.

١٧٤- صوّت لصالح الاتفاق ٤٠ نائباً مسيحياً من أصل ٥٠ و ٢٤ نائباً مسلماً من اصل ٤١.

١٧٥- راجع Itamar RABINOVITCH, The War of Leabnon, op. cit., p. 195.

أخذا بالبحث اولا عن كيفية ضمان الحدود الاسرائيلية. وفي هذا المجال قد يكون الدروز والشيعة أكثر فائدة لهم من حكومة تحكم فقط في بيروت وبصعوبة كلية. وموجز الكلام، أصبحت الحكومة اللبنانية وحيدة الآن أمام التشبّث السوري الهادف الى اسقاط الاتفاق.

شكّل اللبنانيون المعارضون للإتفاق في ٢٣ تموز عام ١٩٨٣ "جبهة الانقاذ الوطني". وكان لكل أعضائها اسباب تتعلق بالسياسة الداخلية، وتدفعهم لمعارضة الجميّل والوزّان. فرنجية مثلا، اراد بعد مقتل بشير الجميّل، أخذ الثأر من كل من يحمل اسم "الجميّل" ومن الكتائب. وكذلك رشيد كرامي لم يكن مرتاحا على الإطلاق، بأن يأخذ منه سنة بيروت، عبر الوزّان وسلام الزعامة السياسية على طائفته. وجنبلاط بدوره رأى الفرصة سانحة لكسب تأييد لبناني في النزاع في الشوف ولإعطاء بعد سياسي وطني لنزاع أقليمي حول الهيمنة. وللمرة الأولى وجدت أحزاب اليسار المجال مفتوحا من جديد أمامها للدخول في جبهة سياسية عريضة، وكسب وزن سياسي. من الناحية الشكلية لم تضم هذه "الجبهة" الفئات الإسلامية المتطرفة ولا حركة أمل. ولكن الاسلاميين وجدوا، عبر إشتراكهم في النزاع ضد الاتفاق، إمكانية تحولهم الى فريق يستحق الإحترام والتقدير. كما أن حركة أمل لم تستطع الوقوف على الحياد كي لا تعرض نفسها لخطر اتهامها بالتعاون مع الآخرين. أما العنصر المشترك للمعارضة الجديدة فلم يرتكز على أهداف في السياسة الداخلية، بل على ارتباط أعضائها بسوريا. فكل فريق كان يريد لبنانا آخرا حتى وإن كان مختلفا عن الفريق الآخر. ففي معارضتهم المشتركة ضد الاتفاق، تحوّلوا كلهم الى حلف قوي. انتفض الشيعة في بيروت ضد الحكومة. وأخذ الدروز يتشابكون لا مع القوات اللبنانية فحسب، بل أيضا مع الجيش اللبناني. وكذلك أخذت الفئات الشيعية المتطرفة تعتدي على الجنود الاميريكيين والفرنسيين. وقد كان بمقدور الحكومة السورية الاكتفاء بتأمين الحماية العسكرية لهم، في المعنى الحصري كما في المعنى المجازي.

في شهر آب تفاقم قصف بيروت من مواقع المدفعية الدرزية والسورية. واستهدف القصف مطار بيروت والقصر الجمهوري ومواقع القوات العسكرية الغربية المتعددة الجنسيات. على أثر ذلك أعلن ناطق باسم الحكومة الفرنسية، بأن بلاده لا تريد أن تتدخل في حرب أهلية لبنانية. وكانت هذه أول إشارة للتراجع عن قرار بتأييد الحكومة اللبنانية. وفي آخر آب بدأت انتفاضة الشيعة في بيروت، ففقدت الحكومة خلال ساعات قلائل كل سلطة على ضواحي بيروت الغربية، كما جرى اقتحام وسط المدينة من قبل حركة أمل والمرابطون وميليشيات الحزب التقدمي الاشتراكي. وفي التلفزيون الرسمي احدثت صورة آية الله الخميني، صدمة قوية

للبورجوازية السنّية. ولكن الجيش اللبناني نجح سريعا في استعادة وسط المدينة من المحتلين، عبر تعبئة عدد كبير من الجنود، الذين كانوا قد اعدوا للحلول مكان الاسرائيليين عند انسحابهم من الشوف. ولكن الجيش لم ينجح في استعادة السيطرة على الضواحي الغربية الجنوبية.

وبعد أيام قلائل، اي في الثالث من أيلول، انسحب الجيش الاسرائيلي من منطقتي عاليه والشوف. أما الجيش اللبناني، الذي كانت وحداته القوية منشغلة في غرب بيروت، فتقدم على طريق بيروت – دمشق حتى بلدة الكحالة، ثم في اتجاه الشوف حتى بلدة سوق الغرب[176]. وفي المناطق الأخرى التي انسحب منها الجيش الاسرائيلي نشبت **حرب شاملة بين الدروز والقوات اللبنانية**، لم تدم طويلا. **فالدروز** بدعم من القوات الفلسطينية التي جاءت من البقاع والتي اعتبرت نفسها "قوات العودة"، هاجموا بواسطة المصفحات مدينة بحمدون **وقصفوا الميليشيات المسيحية**. على أثر ذلك واصلت القوات اللبنانية، دون اي أمل، الاشتباكات، وهي تنسحب الى أكبر مدينة مسيحية في الشوف، دير القمر، حيث حاصرهم الدروز[177]. وفي الوقت ذاته، هرب المدنيون المسيحيون، وقد أرهبتهم المجازر التي اقترفها الدروز في المناطق التي كانوا يقطنون فيها. والقوات اللبنانية من جهتها، قامت خلال انسحابها، بقتل سكان ثلاث قرى درزية. ولكن المنتصرين الدروز مارسوا عشرات المجازر في القرى المسيحية دون التمييز بين الموارنة، والروم الكاثوليك والروم الارثوذكس، ولا بين خصوم وأنصار الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب جنبلاط. في بلدة البيرة مثلا التي كان أهلها دائما من أنصار هذا الحزب، لم ير سكانها ضرورة للهرب. ولكن الدروز لم يتركوا احدا منهم على قيد الحياة. فبعد اسبوعين تقريبا جرى تنظيف الشوف من المسيحيين باستثناء دير القمر. فقد دمرت ستون قرية، **وقتل آلاف الأشخاص، وهرب عشرات الالاف من المدنيين او هُجروا**. وقد وصف آنذاك الرئيس الديني الأعلى للدروز، الشيخ أبو شقرا، تلك المرحلة باشرس مراحل الحرب منذ بدايتها عام ١٩٧٥، اذ قال: "لقد طويت صفحة من كتاب التاريخ. لن يبقى بعد اي مسيحي في جبل الدروز". وفي منتصف أيلول، **ركزت الميليشيات الدرزية** المنتصرة كل طاقاتها **ضد مواقع الجيش اللبناني في سوق الغرب**، الذي وقع في مأزق حرج للغاية. وقد كان هدف الدروز تأمين الاتصال بين الشوف وضواحي

١٧٦- تقرر ارسال فصيلتين من الجيش اللبناني الى الشوف، ولكن جرى الهاؤها في بيروت، حيث لم تنجح في معارك الشوارع، فتعطل بالتالي دورها. وهكذا وعلى أثر انسحاب اسرائيل لم تكن أية وحدات مؤهلة لملء الفراغ مكانها في الشوف. Paul A. JUREIDINI & R. D. McLAURIN, Lebanon after the War of Shuf, in: Ed. E. AZAR a.o. (Eds), op. cit., p.24.

١٧٧- بقيت دير القمر محاصرة حتى قبيل عيد الميلاد ١٩٨٣، اذ سهّلت الوساطة الإسرائيلية انسحاب ميليشيا القوّات اللبنانية والقسم الأكبر من اللاجئين. ولم يبق في القرية الاّ السكان المسنون فقط.

بيروت الشيعية التي تسيطر عليها حركة أمل. فأخذت في ذات الوقت المدفعية الدرزية والسورية تقصف بيروت والمناطق المسيحية. وكذلك تعرضت القوات المتعددة الجنسيات للقصف. فقوات البحرية الأميريكية التي كانت ترابض قرب مطار بيروت، تعرضت للقصف من مواقع المدفعية في الجبل ومن الأحياء الشيعية القريبة من المطار.

وجدت الحكومة الأميريكية نفسها في مأزق صعب. فمن جهة رفضت ان تنجرّ الى حرب أهلية لبنانية، ومن جهة أخرى لم تقبل بأن تسعى سوريا، بواسطة تحالف الحرب الاهلية الذي تدعمه، الى افشال السياسة الاميريكية تماما في لبنان. فاسرائيل برهنت عبر انسحابها من الشوف بأنها لم تعد تفكر بتكوين توازن مقابل سوريا في لبنان، ولا بدعم أمين الجميّل سياسيا، الذي رفض التوقيع على الاتفاق معها. فالقوات الأميريكية، مثلها مثل القوات الفرنسية، والايطالية، واللواء البريطاني المحدود العدد، لم تكن على استعداد أيضا للدخول في عمليات عسكرية جدية. في البداية برز اقتناع بأن الحضور الرمزي لقوة دولية ولحلفاء لها، قد يكون كافيا لفرض الاحترام والطمأنينة[١٧٨]. ولكن في النزاع اللبناني، تعلمت العناصر الرسمية وغير الرسمية منذ وقت طويل، احترام السلطة التي تعمل للسلام فقط. ولكن منذ اشهر عديدة، أختبرت الميليشيات مرات عديدة القوات الغربية وتأكدت من إمكانية الاعتداء والتحرّش بها، دون التخوّف من عمليات انتقامية.

كان على الولايات المتحدة أن تختار بين التراجع أمام الضغط السوري واعطاء الصورة عن دولة عظمى تقوم بمطاردتها الميليشيات، او بين التزامها العسكري وابراز مصداقيتها. فقد أختارت مخرجا لهذين الاحتمالين وقررت قصف الشوف والجبال المحيطة بسوق الغرب، بواسطة المدافع البحرية. فقامت فعلا السفن الحربية الاميريكية، وخاصة البارجة "نيو جرسي"، وهي أكبر السفن البحرية في العالم، بقصف المواقع الدرزية انطلاقا من البحر. ولكن ضجيج مدافعها كان أقوى من مفعول ضرباتها.

أما الجيش اللبناني فقد نجح بصعوبة قصوى في الحفاظ على جبهة سوق

١٧٨- تشكلت القوّات المتعددة الجنسية من جنود أميريكيين، وفرنسيين، وايطاليين وبريطانيين. بلغ عددهم حوالي ٥٥٠٠ عنصر، لا يحملون إلا السلاح الخفيف. "كان جنود البحرية لممارسة دور المحافظة على السلام، كرمز لالتزام الولايات المتحدة في لبنان. ولكن لم يشكلوا قوة كافية لخوض المعارك. فالموقع الذي كانوا يرابطون فيه بالقرب من مطار بيروت، كان معرضاً للهجومات، ومن الصعب الدفاع عنه مقابل مرمى المدفعية المتمركزة على التلال التي يسكنها الدروز، وعمليات القنص من المنطقة الشيعية القريبة من موقعهم. فنظراً لبقائهم خارج المعارك تمكنوا من تجنب الأضرار، ولكن تبيّن أيضاً أنّ لا منفعة ولا مبرّر لوجودهم". راجع: William B. QUANDT, Reagan's Lebanon policy, op. cit., p. 246

الغرب[١٧٩]. وفي ذات الوقت جددت حركة أمل هجوماتها في ضواحي بيروت الجنوبية. وفي الثامن والعشرين من أيلول، جرى تهجير سكان المريجة المسيحيين – آخر جيب غير شيعي في تلك المنطقة – من قبل الميليشيات الشيعية، وذلك عندما اضطر الجيش للإنسحاب. وقد هاجمت حركة أمل الجيش اللبناني على خطوط التماس القديمة بين الشيّاح وعين الرمّانة.

وفي السادس والعشرين من أيلول زار المبعوث الاميريكي الخاص "ماك فرلان" – خلف فيليب حبيب الذي رفضت سوريا التحدث اليه – العاصمة السورية. فتفاوض عبر التوسط السعودي حول وقف لاطلاق النار، الذي أعلن عنه وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام. وبذلك برز بكل وضوح ان سوريا التي اعتدي عليها وجرى تحقيرها قبل سنة في لبنان، تلعب اليوم دورا هاما وفاعلاً فيه، وان الولايات المتحدة، طوعا أو كرها، تعترف لها بهذا الدور. هكذا أصبحت سوريا مستعدة لاحترام أمين الجميّل كرئيس شرعي للبنان. ولكن "ماك فرلان" وعد بالضغط على الجميّل للقبول ببعض التنازلات للمعارضة وحمله على "توسيع قاعدة حكومته". **وبذلك توضحت معالم سؤ التفاهم الذي دام شهرا:**

فالحكومة الأميريكية أنتظرت من الجميّل – ولكن دون أن تحدد ذلك اطلاقا – **تقديم تنازلات للمعارضة، والتمسك في الوقت نفسه بالاتفاق الاسرائيلي – اللبناني.** فقسم من المعارضة تمنى "تنازلات" في اتجاه تغيير الحكم الداخلي في لبنان. وقسم آخر، خاصة فرنجية، رفض مثل هذه التنازلات، كما رفضها الجميّل. فما كانت تطمح اليه المعارضة وكذلك الحكومة السورية الواقفة وراءها، كانت الولايات المتحدة الأميريكية تسعى الى تجنبه، الا وهو الالغاء الرسمي للإتفاق الذي لم يبرم نهائيا بعد. وقد ذهبت الحكومة السورية الى أبعد من ذلك. فطالبت بسحب القوات المتعددة الجنسيات، لأن وجودها في لبنان يعتبر تدخلا اجنبيا مرفوضا. وبالاختصار، دُفع أمين الجميّل من قبل حلفائه الاميركيين الذين كان يعتمد عليهم، ليفعل ما لم يكن يريد فعله، أي ما كانت تطالبه سوريا به. ولكن بينما كانت الولايات المتحدة لا تريد، كما لم تكن بوضع يسمح لها بالقيام بأية خطوة، إذ كانت وحدها القادرة على انقاذ الاتفاق، عبر دعمها الجدي عسكريا للحكومة اللبنانية، كانت سوريا في تلك الأثناء تقوّي وتدعم حلفاءها عسكريا. ففي الثالث والعشرين من تشرين الأول فجّر فدائيون شيعة المقرّين الرئيسيين للقوات الاميريكية والفرنسية في لبنان وقتلوا مئات الجنود.

وعلى أثر تصعيد النزاع، وبعد وساطة سورية وسعودية، عقد في ٣١ تشرين

١٧٩– كانت هذه الفصيلة ضعيفة العدد والعتاد. "ولكن في هذه الاوضاع الصعبة تمكنت قوى الجيش اللبناني من تثبيت وجودها بصورة مذهلة". Paul A. JUREIDINI & R.D. McLAURIN, op. cit., p. 34, Note 28.

الأول في جنيف، "مؤتمر وطني" لبناني[١٨٠]. دُعي الى هذا المؤتمر الذي ترأسه أمين الجميّل، كل من سليمان فرنجية، ووليد جنبلاط، ورشيد كرامي، عن المعارضة، وكميل شمعون وبيار الجميل عن الجبهة اللبنانية، وصائب سلام عن السنة، وعادل عسيران – الذي كان مدة طويلة من الزمن وزيرا ورئيسا سابقا لمجلس النواب – عن الشيعة. وقد وضعت سوريا فيتو ضد مشاركة رئيس الوزراء شفيق الوزّان، لأنه كان أحد السياسيين السنة الذي حُمّل ايضا مسؤولية المطالبة بانسحاب القوات السورية وابرام الاتفاق مع إسرائيل. لذلك كان الوزّان بنظر سوريا **شخصا غير مرغوب فيه**. فالقبول بهذا الفيتو، وبالتالي القبول بمشاركة عبد الحليم خدام في المؤتمر، كانا من المؤشرات الأخرى على مدى التأثير والنفوذ اللذين تمارسهما سوريا في لبنان من جديد.

لم يسفر مؤتمر جنيف عن أية نتيجة فيما يتعلق بمسألة اصلاح الدستور اللبناني[١٨١]، ولكن تمّ الاتفاق حول صيغة "الطابع العربي" للبنان، دون ان يتمّ التوصل الى تبديل في صلاحيات المسؤولين. فقد برز سليمان فرنجية كأشد المدافعين عن المواقف المارونية الكلاسيكية، كما بقي أمينا في تحالفه الوثيق مع سوريا وفي رفضه القاطع لكل تسوية مع إسرائيل. وفي موضوع الاتفاق الاسرائيلي – اللبناني جرى التوصل الى تسوية اقترحها سليمان فرنجية تقضي بتكليف المؤتمر الرئيس أمين الجميّل بالتفاوض من جديد حول الإتفاق، ومحاولة الحصول على تأييد أميريكي في هذا المجال.

ولكن في الأول من كانون الأول أبلغ أمين الجميل في واشنطن استحالة اعادة النظر في الاتفاق. وقد طلب منه مجددا العمل على التفاهم مع الدروز والشيعة. ولكن استمرّ سؤ التفاهم معهما قائما[١٨٢]. على أثر ذلك قررت الحكومة الأميريكية، بعد تفاوض وتفاهم مسبق مع إسرائيل، اتخاذ مواقف أكثر حزما وشدة تجاه سوريا.

وهكذا قصف سلاح الجو الاميريكي المواقع السورية في الجبل، كما قصف

١٨٠- راجع هنا غسان تويني، المصدر المذكور، ص ٣١ وما يليها.

١٨١- "لم تكن نقطة الخلاف الرئيسية الاصلاحات الداخلية، بل اتفاق ١٧ أيار، لأنه كان المشكلة الرئيسية التي أثارتها سوريا ودفعت الى معارضة الحكومة." Paul A. JUREIDINI & R.D. McLAURIN, op. cit., p.25.

١٨٢- راجع William B. QUANDT, Reagan's Lebanon Policy, op. cit., p. 248 "كان جواب "ريغن" على الجميّل مربكاً. لا شيء يمكن فعله لتغيير اتفاق ١٧ أيار. بل كان عليه أن يسعى الى مصالحة اساسية، خاصة مع الدروز والشيعة. كان يفترض أن يعمل الجميّل مباشرة مع الإسرائيليين للتوصل الى اتفاق حول الخطى التالية التي يمكن تنفيذها في جنوب لبنان لبسط سلطة الحكومة اللبنانية. اخيراً أعطت كل من الولايات المتحدة واسرائيل انطباعاً عن استعدادهما لاتخاذ موقف جريء وحازم من سوريا. وهذا ما دفع ببعض المسؤولين اللبنانيين الى الاعتقاد بأنّ التزاماً عسكرياً أميريكياً قد يكون قيد التحضير. ولكن في النهاية، عاد اللبنانيون من واشنطن في حالة من الارتباك والخيبة".

سلاح الجو الفرنسي قاعدة عسكرية شيعية في البقاع. خلال تلك العملية اسقطت طائرتان حربيتان اميريكيتان، وقتل طيار ان وقبض على طيار آخر. وفي غارة قامت بها طائرات "السوبر انتدار"، التي هي فخر سلاح الجوّ الفرنسي، قتل مواطن لبناني كان يرعى الماشية في الحقل. لذلك لم تؤثر هذه الغارات لا على السوريين ولا على الشيعة. ولكن الحكومة اللبنانية أدركت مرة أخرى أن الأساطيل الحربية الغربية المرابطة مقابل السواحل اللبنانية وطائراتها الحربية لا تستطيع مساعدتها، لفرض سلطتها في البلاد.

ولكن أهم نتيجة لهذه المحاولة القليلة الحظ، بغية الحد من التعنت السوري، كان الانتقاد المتزايد للالتزام الاميريكي في لبنان في الولايات المتحدة بالذات. فقد طالب بعض أعضاء مجلس الشيوخ البارزين بسحب جنود البحرية الاميريكية من هذا البلد. كما أخذ الاستعداد للانتخابات الاميريكية عام ١٩٨٤ يطغى على تطور الاحداث. وكذلك لم يكن اي سياسي اميريكي يؤمن بعد مرور عقد من الزمن على انتهاء حرب فيتنام، بأن أي تدخل عسكري أميريكي في دول ما وراء البحار يرضى عنه الناخبون. حتى الرئيس ريغن، الذي كان مرشحا لدورة ثانية، بدا متأرجحا في قراره. حتى ذلك الحين كان يتمسك بمفهوم يتلخص بأن لبنان يشكل مصالح حيوية في المواجهة الشاملة بين الغرب والشرق. ولكن لم يشاركه هذا المفهوم كل وزرائه، كما خالفه هذا الرأي معظم الخبراء الاميريكيين في سياسة الشرق الأوسط. وبنوع خاص كان وزير الدفاع "فاينبرغر" مقتنعا بأن لا حاجة للولايات المتحدة الى خيارات عسكرية في لبنان. وفي منتصف كانون الأول ١٩٨٣ تحدث "ريغن" لأول مرة عن امكانية انسحاب اميريكي من لبنان، في حال حصول "انهيار في النظام" هناك. ولكنه كرر فيما بعد عبارات تشير الى ضرورة الصمود. في مطلع شباط ١٩٨٤ أعلن عن أن انسحابا أميريكيا من لبنان يعني نهاية هذا البلد. لذلك لا تفكر الولايات المتحدة ولا حلفاؤها الغربيون بالانسحاب، كما أنه لم يكن مستعدا للرضوخ والاستسلام أمام الضغط السوري[١٨٣].

وقبل بضعة أيام من ذلك تحدّث الرئيس السوري حافظ الأسد أمام دبلوماسيين أميريكيين عن رأيه في سياسة الولايات المتحدة، فوصفها بأنها "تتحلى بنفس قصير"[١٨٤]. وقد صدق في حكمه.

سقط وقف اطلاق النار الذي جرى الاتفاق عليه في جنيف، بعد أيام قلائل. ثم حصل اتفاق ثان سقط ايضا عبر قصف شديد ومعارك طاحنة عشية عيد الميلاد ١٩٨٣. وفي منتصف كانون الثاني عام ١٩٨٤ أطلقت الميليشيات الشيعية النار

١٨٣- Wall Street Journal, 3.2.1984

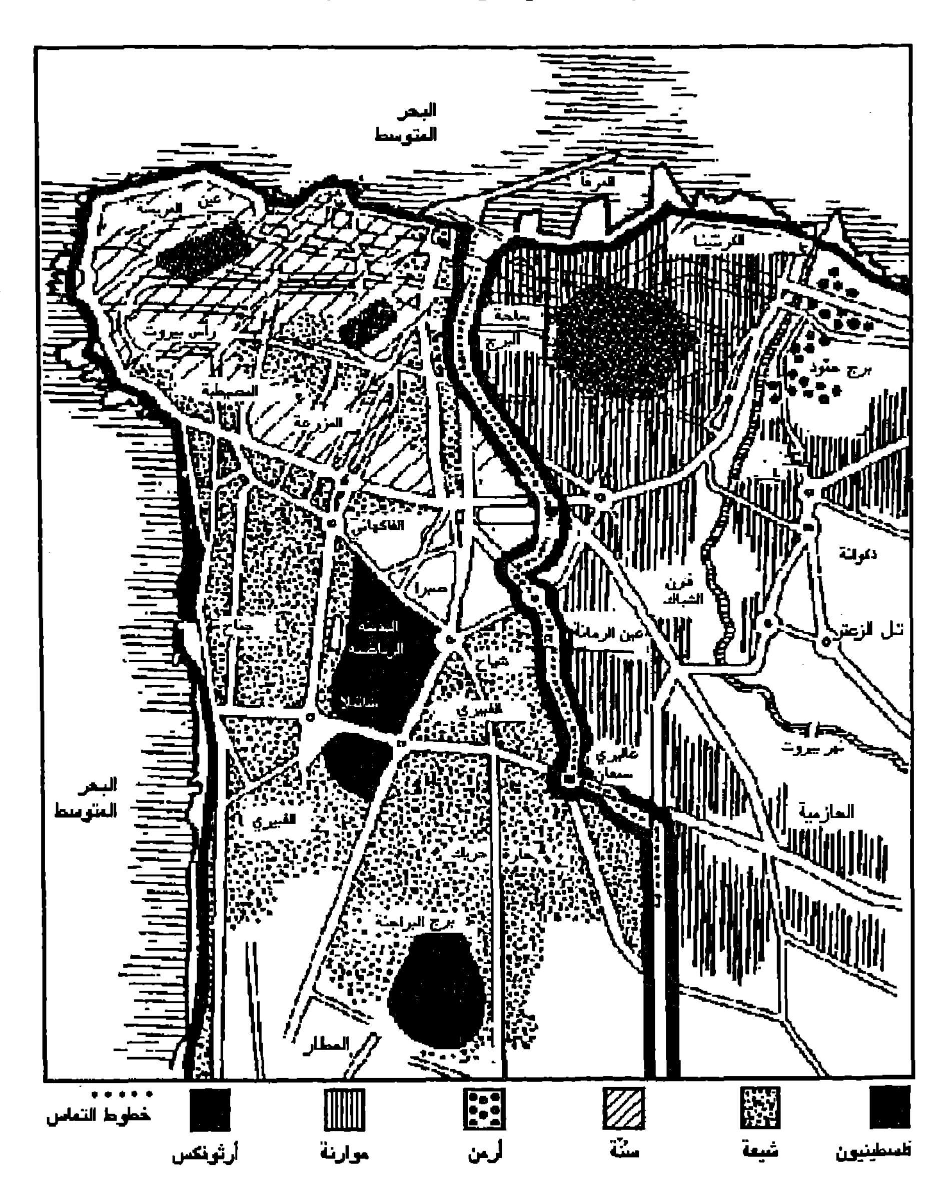
١٨٤- Le Monde, 26.1.1984.

على الجيش اللبناني والقوا ت الفرنسية. وفي الثامن عشر من كانون الثاني، قتلت عناصر مجهولة، رئيس الجامعة الأميريكية في بيروت، "مالكوم كار". وطالب في أواخر كانون الثاني كل من وليد جنبلاط ونبيه بري باستقالة أمين الجميّل، لأنه فشل بتنفيذ ما طلب منه في جنيف، بشأن التفاوض حول اتفاق جديد.

وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني قام الدروز بهجوم جديد على الجيش اللبناني في منطقة سوق الغرب. كما حاول الجيش في الأول من شباط اقتحام ضواحي بيروت الجنوبية، وذلك لعزل بيروت الغربية وميليشياتها الشيعة عن الدروز في الشوف. فقام الجيش في الخامس من شباط بقصف عنيف لجنوب بيروت مستخدما المدافع والمصفحات. وجاءت الحصيلة خسائر عديدة بين المدنيين ودمار واسع. وهكذا تفاقمت الأحداث، فاستقالت حكومة الوزان، وأطلق نبيه بري نداء الى الجنود الشيعة في الجيش بعدم أطلاق النار على اخوتهم. وأشار بأنه لن يمد يده يما بعد الى أمين الجميّل لأنه مسؤول عن المجازر في الضاحية. وعلى أثر تلك الأحداث صرح وليد جنبلاط :"أمين الجميّل لم يعد الا شخص يجب سحقه"[١٨٥]. وفي السادس من شباط اقتحمت ميليشيات أمل والدروز بيروت الغربية، بعدما تمت الاستجابة لنداء بري. فاللواء السادس في الجيش اللبناني، الذي يتألف بمعظمه من الشيعة، انضم الى حركة أمل. وفي السابع من شباط، انسحب آخر الجنود، ومعظمهم من المسيحيين، الذين قاتلوا في غرب بيروت، الى القسم الشرقي منها. وهكذا قسمت بيروت مجددا على طول خطوط التماس.

١٨٥- تصريح بثته الإذاعة الفرنسية سمعه المؤلف في٧/٢/١٩٨٤، جاء فيه: "Ce n'est plus qu'un type à abattre".

التوزيع الطائفي في بيروت عام ١٩٨٤



هذه هي المرة الأولى التي نفذ اللبنانيون بأنفسهم تقسيم المدينة. في الحقيقة كانت سوريا وراء كل ذلك. فهي التي شكلت التحالف ضد الاتفاق ووفرت باستمرار الدعم والحماية له. ومن المؤكد أيضا ان الفلسطينيين شاركوا في أحتلال بحمدون من قبل الدروز وغرب بيروت من قبل الشيعة، الذين قاموا بمحاربة الحكومة، ليس فقط لأنهم ضد الاتفاق، بل لأسباب خاصة بهم ايضا. فالدروز، الذين شعروا بتهديد وجودهم في الشوف من قبل القوات اللبنانية، حمّلوا الحكومة – بحق أو بدون حق – مسؤولية ما حصل، باعتبارها متواطئة مع القوات اللبنانية. والشيعة تخوفوا من أن يحصل بعد الغزو الاسرائيلي تحالف بين الاعيان المسيحيين والمسلمين – حتى مع أعيان طائفتهم – واعتبارهم "فئة لا قيمة لها". وكذلك كان أملهم بالانتهاء سريعا من الاحتلال الاسرائيلي للجنوب، كي يعمل على شلّ مفعول الاتفاق. أما قواتهم فتأثرت كثيرا بالثورة الإيرانية كما أخذت تتدرب تحت اشراف الكوادر الإيرانية. ولكن هذه القوى كانت تتألف من تلك العناصر الشيعية اللبنانية التي قامت بهجومات انتحارية ضد القوات الاسرائيلية والغربية معا. وهذا ما ذكر بعمليات الكومندوس الفلسطينية قبل بضع سنوات. فرئيس الجمهورية، والحكومة، وقيادة الجيش لم يقدّروا حق التقدير الامتعاض والنضال الشيعي، خاصة تضامن الطائفة الشيعية. فهل ينتظر من جيش يتألف نصفه من جنود شيعة أن يطلق النار ويقصف منطقة شيعية ؟ أليس ذلك أمر غبي؟ كذلك هل يطلب من هذا الجيش ومن جنوده الموارنة قصف منطقة الأشرفية؟ أما السنّة فقد بقوا موالين للرئيس وللحكومة، طالما كان ذلك ممكنا. ولكن عندما اندلعت الحرب مجددا في بيروت، انسحبوا او – طالما كانت هناك فئة منهم مسلحة، مثل المرابطون – وقفوا الى جانب الفريق المنتصر في غرب بيروت. كم كان كبيرا وقويا وفاعلا درو العوامل الخارجية المؤثرة في تلك المرحلة – و بنوع خاص الدور السوري. في السابع من شباط ١٩٨٤ وجد لبنان نفسه **ليس فقط في حرب ضد الاتفاق الاسرائيلي اللبناني فحسب، بل أيضا في حرب أهلية بين الطوائف اللبنانية.**

استغلّت الدول المشاركة في القوات المتعددة الجنسيات هذه الفرصة، كي تنفذ ما أشارت اليه قبل بضعة أشهر. فأعلنت الحكومة الاميريكية في السابع من شباط – في وقت لم تكن المعارك قد انتهت في غرب بيروت – بأن المشاة البحرية سيعاد تجميعها ونقلها الى البواخر المتواجدة بالقرب من الشواطىء اللبنانية[١٨٦]، كما

١٨٦- "هناك عدد قليل من الناس الذين توقعوا عدم قدرة واشنطن في التأثير على الوضع. فبعد تعبئة كل الجهاز الحكومي ورغم تعريض مصداقيتها للخطر، أعترفت اميريكا في بداية عام ١٩٨٤ بفشلها، وقررت سحب جنود بحريّتها من بيروت، بحجّة أنّ لبنان كله لم يعد مهما بالنسبة للغرب مثل الخليج..."راجع Bassma KODMANI-DARWISH, Frankreich, ein zuverlässiger Verbundeter Libanons, in: Beiträge zur Konfliktforschung, 14(1984)3, p. 89.

انسحبت القوات البريطانية في الثامن من شباط، والايطالية في العشرين منه. أما فرنسا، فقد ابدت اهتماما بالكرامة حتى في الهزيمة، التي لم تكن مسؤولة عنها، ولكن جرّت اليها. فقد طالبت بضرورة احلال قوات تابعة للأمم المتحدة مكان القوات المتعددة الجنسيات. ولكن بعد فشل هذا الاقتراح في مجلس الأمن[187]، وانسحاب آخر جندي اميريكي من الأراضي اللبنانية، انسحبت القوات الفرنسية في ١٣ آذار، تاركة مكانها عددا من الجنود كمراقبين لوقف اطلاق النار[188]. أما القوات الاميريكية فلم تنسحب دون ان تطلق البارجة المدرعة "نيو جرسي" مدافعها بدون قذائف على مواقع سورية مختلفة. وقد أشار "وليم كواندت" الى أحد اللبنانيين الذي شبّه هذا الانسحاب ببطل أفلام الواسترن الاميريكية، والذي يركض الى الوراء تحت غطاء من اطلاق الرصاص. فيهرب عبر المخرج المخصص لحالات الخطر في النوادي الليلية، ثم يختفي. وقد علّق على ذلك بقوله: "لم تنجح الضجة او السخط في إخفاء حقيقة سياسة "ريغن" في لبنان التي أحدثت حالة من الانهيار والدمار، ومعها انهار قسم كبير من مدينة بيروت"[189].

وفي الخامس عشر من شباط، زال آخر أمل للجيش اللبناني لتحويل مجرى الأحداث. ففي المنطقة الساحلية من الشوف كانت هناك فصيلة من الجيش مكلفة بهجوم جنوب غربي بيروت، وعلى محيط الضواحي، كي تقطع الإتصال بين بيروت الغربية ومنطقة الشوف. فقبل المباشرة بتنفيذ هذه العملية، قامت ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكي بهجوم عليها، وأرغمتها على الإستسلام دون أية مقاومة. على أثر ذلك اتجه الجنود المسلمون نحو بيروت، ولجأ قسم من الجنود المسيحيين الى الجنوب كما نقل قسم آخر، بالبواخر الى بيروت الشرقية[190]. وهكذا خسر أمين الجميّل آخر خيار عسكري ضد انتفاضة الدروز والشيعة.

كشفت نهاية هذه الحرب الأهلية ضد الاتفاق بأنها لم تكن **فقط حربا أهلية. في التاسع والعشرين من شباط سافر أمين الجميّل الى دمشق وأعلن للرئيس الأسد**

١٨٧- بسبب فيتو الاتحاد السوفياتي في ١٩٨٤/٣/١.

١٨٨- "اذا كان الفرنسيون أول الواصلين الى لبنان، فقد كانوا آخر الراحلين عنه. وبعكس الاميريكيين، حاولت باريس التحضير بعناية فائقة فنياً وسياسياً لانسحاب قوّاتها، وذلك كي لا تترك انطباعاً عن عدم اهتمامها بلبنان". راجع: Bassma KODMANI-DARWISH المصدر المذكور

١٨٩- William B. QUANDT, Reagan's Lebanon Policy, op. cit., p. 250; Eric HAMMEL, The Root. The Marines in Beirut. August 1982 - February 1984. San Diego 1985. طرح سؤال على ٢٠٠ من جنود البحرية الاميريكيين عن مهمتهم في لبنان. أجاب "نصف المستجوبين تقريباً، بعنا الشعب اللبناني وقتاً أكثر". وكان معظم أجوبة النصف الآخر "لا شيء". عندئذ علّق المؤلف وقال: "مع مرور الوقت، كلمة 'لا شيء' عبّرت أكثر فأكثر عن التقويم الصحيح"، ص ٤٢٦.

١٩٠- انسحبت وحدات القوّات اللبنانية التي كانت في الدّامور نحو الجنوب بعد هجوم الدروز عليها. وكذلك هرب حوالي ١٥ ألف من المدنيين المسيحيين من ساحل الشوف الى المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل.

استعداده لإلغاء الاتفاق. لم يذهب الجميّل مدججا بالسلاح ومعه الحقائب الى دمشق، ولكنه استقبل حسب الاصول الرسمية محاطا بالحرس العسكري، وبالعناق الاخوي، وبمأدبة رسمية. فالحكومة السورية استطاعت ان تلعب لعبة "عودة الابن الضائع" بدلا من لعبة "النفي الى كانوسا". وفي الخامس من آذار أعلنت الحكومة اللبنانية الغاء الاتفاق الاسرائيلي – اللبناني. وهكذا نجحت سوريا في كسب معركتها ضد الاتفاق عبر حرب بين اللبنانيين وبعد طرد الاميريكيين وحلفائهم من لبنان[١٩١].

بالنسبة للولايات المتحدة كانت هذه الهزيمة امرا مشينا. ولكن الانسحاب من لبنان كان نجاحا بالنسبة للسياسة الداخلية. فقد سحب ريغن "جنود البحرية" من حرب دامية يصعب فهمها من قبل الرأي العام الاميريكي، وأعيد أنتخابه ثانية. وهكذا جرى بصورة زاهية تثبيت أولوية السياسة الداخلية في النظام السياسي الاميريكي، وبالتالي الكشف عن ضعف هذه الدولة العظمى في تحقيق أهدافها – أو ما كانت تستهدفه قيادتها – عبر أستخدام قوتها العسكرية في إحدى دول الشرق الاوسط. فالولايات المتحدة كانت لها حكومة، شكلت سياستها، تراجعا عن كل الوعود العلنية، وبالتالي تحذيرا لكل الدول الأخرى في المنطقة لعدم أعتمادها اطلاقا على الوعود الاميريكية[١٩٢].

واسرائيل كذلك لم تحقق هدفها باقامة حكومة صديقة لها في لبنان. لقد اتضح لها بأن أمين الجميّل أراد بمساعدة الولايات المتحدة ان لا يكون صديقا لإسرائيل بل اتباع سياسة مستقلة عنها والحفاظ على علاقات طيبة مع العالم العربي. لذلك فقدت كل فائدة من الاتفاق واكتفت عبر مفاوضات طويلة ودقيقة بافشال خطة "ريغن" بشأن الفلسطينيين ومساعدة حلفائها المحليين لتأمين حدودها. نجحت فيما يتعلق بالأمر الأول، وجاء نجاحها محدودا بالنسبة للأمر الثاني، كما سيبيّن لاحقا. أما أمين الجميّل فلم يحصل على أية مساعدة من إسرائيل. وهذا ما سهّل مطالب اعدائه في الشوف. ولكن استسلام اسرائيل وانهزام الولايات المتحدة، اسهما في انجاح محاولة سوريا الجديدة لتأمين سيطرتها وتدعيم نفوذها في لبنان.

أما حلفاء سوريا في لبنان فقد تسنّى لهم ابراز مكاسبهم. فالدروز تمكنوا من

١٩١- في البداية عقد أمين الجميّل آمالاً على أنّ سوريا ستقبل بخطة الوساطة السعودية الآيلة الى إرسال وحدات تابعة لقوات الأمم المتحدة مكان القوّات اللبنانية. ولكن سوريا رفضت هذه الخطة، وكذلك حلفاؤها اللبنانيون.

١٩٢- اتّهم الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الاميريكية، بتخلّيها عن حلفائها. وكذلك صرّح الرئيس المصري، حسني مبارك، في واشنطن، بأنّ انسحاب الوحدات الأميريكية من لبنان هو كارثة، وانّ ذلك سيكلف واشنطن فقدان مصداقيتها لدى اصدقائها في الشرق الأوسط. راجع: Neue Züriche Zeitung, 17.2.1984

وكذلك انتقد بشدة الملك حسين السياسة الاميريكية في الشرق الاوسط.

توسيع منطقتهم، كما تمكن الشيعة من فرض سيطرتهم على بيروت الغربية. وقد دفع اعتراف سوريا المتواصل بأمين الجميّل كرئيس للجمهورية، جنبلاط وبري الى التراجع عن مطلبهم بشأن استقالته. كذلك عقد بين الثاني عشر والعشرين من شهر آذار "**مؤتمر المصالحة الوطنية" في لوزان**. وكما حصل سابقا في جنيف، عارض سليمان فرنجية كل محاولة تهدف الى تعديل حاسم في نظام لبنان السياسي[١٩٣]. على أثر ذلك، شُكلت حكومة وفقا للنموذج التقليدي: عُين رشيد كرامي رئيسا للحكومة، وكميل شمعون، وبيار الجميّل ووليد جنبلاط، ونبيه برّي اعضاء فيها. **وانتهت الحرب ضد الاتفاق كحرب أهلية، "دون غالب أو مغلوب"، وزادت في ربط كل المشاركين فيها بالجار السوري أكثر من أي وقت مضى.**

٢٤ - حرب أهلية بين الفلسطينيين في لبنان

بينما كانت تدور في بيروت والمنطق المحيطة بها حرب ضد الاتفاق مع اسرائيل، اندلعت في شمال وشرق لبنان حرب أهلية أخرى، نتيجة نزاع بين مختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. كان هذا النزاع أيضا لصالح سوريا، كما حصل أحد اطراف النزاع على دعم سوري قوي.

وكما أبعدت الحكومة السورية بعد الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ عن هدفها، اي الزام الحكومة اللبنانية لاتباع النهج السوري في سياسة الشرق الاوسط وخاصة في سياستها تجاه اسرائيل، فقد تخلت عن هذا الهدف، وبالتالي عن السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت سوريا عام ١٩٨٢ البلد العربي الوحيد الذي قدم مساعدة للفلسطينيين في حربهم ضد اسرائيل، وبالتالي قدمت تضحيات كبيرة. لذلك لم يكن بامكانها التسامح والتغاضي عن محاولة منظمة التحرير بعد تلك الحرب، مثلما حاولت الحكومة اللبنانية، لانتهاج طريق مستقل عنها. فبعد اجلائه عن بيروت، بدأ ياسر عرفات يبحث عن امكانية تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية. فانطلاقا من تونس، حيث المقرّ الرئيسي الجديد لمنظمة التحرير، تمكن من القيام بذلك وباستقلالية أكثر من السابق. فقام باتصالات مع مصر، الخصم الرئيسي لسوريا في نطاق سياسة الشرق الاوسط[١٩٤]. وقد أعلن بأنه لن يرفض تماما خطة "ريغن"، التي

١٩٣- أعلن سليمان فرنجية: "لن أقبل اطلاقاً بأن يتحول دور رئيس الدولة الماروني الى دور أمين سر". راجع Neue Züriche Zeitung 23.3.1984 . لقد تقرّر أخيراً وقف لاطلاق النار فقط وتشكيل لجنة دستورية. وقد طالب جنبلاط وبرّي بانشاء مجلس شيوخ للطوائف والغاء طائفية النوّاب، وتقصير ولاية رئيس الجمهورية من ست الى ثلاث سنوات. وكذلك طالب كل من بيار الجميّل وكميل شمعون باقامة دولة فدرالية في لبنان. راجع العرض المفصّل لمؤتمر لوزان في مؤلف وديع حداد المذكور سابقاً، ص ١٢١ - ١٣٣.

١٩٤- طالب ياسر عرفات في تصريح الى جريدة الأهرام المصرية بعودة مصر الى الجامعة العربية. وفي

رفضتها سوريا تماما.

وفي مطلع عام ١٩٨٣ تفاقمت حدة التوترات سواء داخل منظمة التحرير، كما بين سوريا وقيادة هذه المنظمة. ففي نيسان، اغتال افراد منشقون عن منظمة التحرير عصام السرطاوي، أحد أقرب مستشاري عرفات، وأكثر المؤيدين لمحاولة التسوية السلمية، وذلك اثناء مؤتمر المنظومة الاشتراكية الدولية في لشبونة. وفي الثالث من أيار التقى حافظ أسد وياسر عرفات في دمشق دون التوصل الى تفاهم حول سياسة مشتركة. وفي الثاني عشر من أيار حصل تمرد بين **قوات حركة فتح المرابضة في البقاع ضد قيادة عرفات.** تجدر الاشارة الى أن الخلافات بين هذه الحركة وباقي الفصائل في منظمة التحرير كانت دائما قائمة، بالاضافة الى خلافات سياسية حادة حول الرؤيا داخل حركة فتح بالذات. ولكن هذه المرة طالب عدد من الضباط المعروفين والمسؤولين عن وحدات رئيسية في منظمة التحرير بتغيير على مستوى القيادة. وكان على رأس هذا التجمع الرائد ابو موسى الذي قاد عام ١٩٧٦ مقاومة الفلسطينيين ضد الجيش السوري في صيدا، كما لعب دورا عسكريا هاما في الدفاع عن بيروت الغربية ضد الحصار الاسرائيلي عام ١٩٨٢. ولكنه هذه المرة، وقف بكل وضوح الى جانب سوريا، مطالبا بوقف كل المفاوضات مع الولايات المتحدة، ومصر والاردن، وبمشاركة الفلسطينيين في الكفاح من أجل تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي. في البداية قام بهجوم على الوحدات الفلسطينية الموالية لعرفات في البقاع، بعد الحصول على دعم ومساعدة من سوريا. وهذا ما دفع بانصار عرفات والقوات المؤيدة له الى الانسحاب الى طرابلس في شمال لبنان. وفي السادس والعشرين من حزيران سافر عرفات الى دمشق في محاولة أخرى للمصالحة والاتفاق. ولكن لم يستقبله أحد من المسؤولين، بل طلب اليه مغادرة البلاد فورا.

وهكذا لم يبق أمام أنصار عرفات الا المقاومة للاحتفاظ بآخر قواعدهم في منطقة طرابلس، والبحث هناك عن حلفاء جدد، حيث اتفقوا مع الأصوليين السنة بزعامة الشيخ سعيد شعبان، قائد حركة التوحيد[١٩٥]. فبفضل أموال منظمة التحرير ومدربيها العسكريين، تمكنت حركة التوحيد من انشاء ميليشيا قوية لها. بالمقابل عبأ السوريون ايضا أنصارهم في طرابلس، المتمثلين بحزب البعث الموالي لهم، والحزب القومي السوري، و"الحزب العربي الديمقراطي" - وهو ميليشيا علوية - عرفت باسم

شباط ١٩٨٣ تفاوض عرفات مع الملك حسين حول تنسيق السياسة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

١٩٥- راجع في هذا الصدد: Michel SEURAT, Identité communautaire, violence urbaine, déréliction du politique: Un quartier de Tripoli au Liban, in: Salim NASR & Theodor HANF (Eds), Urban Crisis and Social Movements. Arab and European Perspectives, Beirut 1987, p. 193-198.

"الفرسان الحمر".

في السادس عشر من أيلول وصل ياسر عرفات الى طرابلس وتسلم قيادة القوى الفلسطينية الموالية له. وهذا ما أعتبره السوريون إثارة وتحديا لهم. وهناك تكررت الاحداث التي حصلت في بيروت عام ١٩٨٢، ولكن ليس ضد الاسرائيليين بل ضد السوريين الذين حاصروا الفلسطينيين في مدينة لبنانية كبيرة. قامت هذه المرة البحرية السورية بمحاصرة مرفأي طرابلس وشكا، منعا من وصول الامدادات والذخيرة. كما قامت المدفعية السورية، انطلاقا من التلال المحيطة بطرابلس، بقصف مخيمات اللاجئين في ضواحي تلك المدينة، كما قصفت وسطها. وفي طرابلس بالذات، هاجم الفلسطينيون وميليشيات التوحيد، مقاتلي الحزب العربي الديمقراطي، والحزب القومي السوري، ومجموعات أخرى يسارية. استغل الاصوليون تلك الفرصة للقضاء على مئات الاشخاص من "الشيوعيين الملحدين"، المقاتلين او غير المقاتلين. وفي مطلع تشرين الثاني، أخذت المعارك منعطفا جديدا وتحولت الى حرب أهلية بين الأكثرية السنيّة والأقلية العلوية. عندئذ تدخل الجيش السوري وجيش التحرير الفلسطيني بقيادته السورية. فاستسلمت المخيمات الفلسطينية، وجرى اجلاء عرفات وانصاره مرة ثانية من لبنان، على متن بواخر يونانية وبحماية بوارج عسكرية فرنسية. وهكذا نجحت الحكومة السورية في احكام سيطرتها التامة على الفلسطينيين في مناطق نفوذها، تمهيدا لارغام الحكومة اللبنانية للانصياع لارادتها.

٢٥ - محاولات التقارب والحروب الصغيرة

أدى في البداية مؤتمر لوزان ونتائجه الى ارتياح في سوريا. ولكن بقيت كل **المشاكل اللبنانية الداخلية** التي برزت خلال الحرب وضد الاتفاق عالقة. فقد تمّ تشكيل حكومة جديدة برئاسة كرامي في نيسان، اشترك فيها امراء الحرب. ولكن تصوراتهم المختلفة حول مستقبل البلد لم تتبدل، كما ان الخلافات في الرأي داخل الحكومة ترافقت غالبا، باعطاء الوزراء الضوء الاخضر لميليشياتهم لاطلاق النار على بعضهم بعضا. فحتى مطلع تموز كانت تحصل دائما **اشتباكات على خطوط التماس في بيروت وعلى جبهة سوق الغرب.**

حاول رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بدرجة اولى اعداد خطة أمنية لمدينة بيروت، تهدف الى سحب الميليشيات وانزال وحدات من الجيش النظامي مكانها. استقبل السكان هذا القرار بترحيب واسع، خاصة في بيروت الغربية، حيث كانت تتصارع الميليشيات المختلفة على النفوذ، واثارة الرعب والهلع بين صفوف المواطنين المدنيين. فقد حاولت المجموعات الاصولية فرض تصوراتها بالعنف،

فمنعت شرب الكحول والمتاجرة به وفرضت على النساء ارتداء الحجاب، الخ... ولكن هذه الممارسات لم يتحملها سكان بيروت المسلمون اطلاقا. أما الاقلية المسيحية التي كانت تعيش في بيروت الغربية، فاضطهدت بعنف، اذ أحرقت متاجرها ومؤسساتها، كما أحرقت كنيسة في منطقة الحمرا، وخطف مواطنون مسيحيون لا علاقة لهم اطلاقا بالسياسة وقتلوا. وكذلك ازداد قلق واضطراب السكان السنة، بسبب تدفق مجموعات كبيرة من الشيعة الآتين من الارياف، على احيائها السكنية، حيث صادرت الميليشيات الشقق والبيوت. وفي آذار قامت ميليشيا الدروز بهجوم على ميليشيا المرابطون، المنظمة السنية الوحيدة المسلحة. وهذا ما برر رغبة السكان السنة في ان تفرض الدولة سلطتها، كما كان يخطط رئيس الوزراء رشيد كرامي . هذا الامر لم يكن ممكنا الا بمساعدة الجيش النظامي، الذي اندثر خلال المعارك في شهر شباط. وبعكس الانقسام الذي حصل في مطلع عام ١٩٧٦، فان الوحدات المختلفة نجحت عام ١٩٨٤ في تجنب اطلاق النار على بعضها. وهناك واقع آخر لم يكن قائما عام ١٩٧٦، أي وجود ألوية تضم تقريبا نصف عدد جنود الجيش في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة[١٩٦]، وتمتلك القسم الأكبر من الاسلحة الثقيلة، كالمدفعية، والمصفحات، والطوافات. و تتألف بمعظمها من المسيحيين، وتضم عددا لابأس به من الجنود السنة. وفي بيروت الغربية كان يرابض اللواء السادس بقيادة شيعية ويضم جنودا من الشيعة فقط[١٩٧]. فقد لحظت الخطة الأمنية ان تشرف وحدات مسيحية على بيروت الشرقية ووحدات اللواء السادس على بيروت الغربية. كما قبل بهذا الاجراء بعد تشكيل مجلس قيادة جديد للجيش يضم ستة ضباط ينتمي كل واحد منهم الى احدى الطوائف الدينية. الرئيسية: اي الموارنة، والروم الكاثوليك، والروم الارثوذكس، والسنة، والشيعة، والدروز. كذلك اتفق على تعيين قائد اعلى الجيش، العماد ميشال عون، الذي كان قائدا للواء المرابض في جبهة سوق الغرب. كان ميشال عون ضابطا محبوبا جدا من قبل الجنود المسيحيين والمسلمين، كما كان سياسيا رجل دولة من النهج الشهابي. كذلك كان يرفض كل تعاطف مع الميلشيات.

وفي الثالث من تموز دخلت الخطة الامنية حيز التنفيذ. انسحبت الميليشيات، وحل الجيش مكانها في قطاعي العاصمة، وأعيد فتح المرفأ والمطار المقفلين منذ عدة أشهر. وفي نهاية تموز جرى تنظيف خطوط التماس من الدشم والمتاريس. وبدأ مجلس الوزراء، سلسلة من "الخلوات" لمناقشة مسألة الاصلاحات السياسية. وفي

١٩٦- تتألف فصائل الجيش المتواجدة في المنطقة الشرقية من ١١ الف جندي، من بينهم ٣٥٠٠ جندي من السنّة ومعظمهم من منطقة عكّار.

١٩٧- كانت الفصائل الأخرى موجودة خارج بيروت، في البقاع وطرابلس وصيدا. في حمّانا كانت توجد فصيلة صغيرة تضم جنوداً دروزاً فقط .

منتصف تشرين الاول، جرى انتخاب حسين الحسيني، الرئيس السابق لحركة أمل، رئيسا لمجلس النواب، وقد صوت له نواب الكتائب، كخطوة أخرى للتقارب بين اطراف النزاع. شكلت سياسة الجميّل وكرامي محاولة تهدف عبر "الخيار السوري" الذي فرض على الحكومة في مطلع السنة بشأن السياسة الخارجية، الى تحقيق المصالحة في السياسة الداخلية. فالمطالب السورية تم الحصول عليها، كما اوضحت الحكومة السورية بأنها، بعد تصحيح مجرى ونهج السياسة الخارجية، لم تعد تعلق أهمية على انتصار طرف معين من اطراف الحرب الأهلية. ولكن المأزق العسكري بقي قائما على الأرض. فلا التحالف الدرزي – الشيعي، ولا القوات اللبنانية المسيحية، ولا مختلف اقسام الجيش، استطاعت ان تأمل بنصر ما. عندها برزت فرصة جديدة أمام زعماء الطوائف اللبنانية المعتدلين، فبذل كل من أمين الجميّل ورشيد كرامي الجهود لاستغلالها والافادة منها.

ولكن كانت هناك قوى متضررة تستطيع دق الأسافين في عملية المصالحة. فالجيش النظامي اعاد الى بيروت ظاهرة الحياة الطبيعية. أما الميليشيات لدى مختلف الاطراف بقيت قائمة وفاعلة، دون القبول بقرارات مؤتمر لوزان. كما لم يرق لاحداها الاكتفاء بنوع من التسويات المحدودة التي تم الاتفاق حولها في الخلوات الوزارية. ولم تقطع اي منها الأمل بامكانية احراز نصر في سبيل القضايا التي تدافع عنها او تعمل لفرضها. فلم يشأ أحد التسليم والقاء السلاح. فمن خلال مواصلتها لتصعيد حدة التوترات، تستطيع ان تكسب قوة ومعنويات ومالا أكثر. وكما كان الحال في المراحل الأولى من الحرب، أدى كذلك المأزق في النزاع الرئيسي في النصف الثاني من العام ١٩٨٤ الى سلسلة من الحروب الصغيرة، أفرزت نزاعات أخرى مختلفة ومتوازية.

ففي حزيران وتموز ١٩٨٤ حصلت أولى الاشتباكات بين أمل والفلسطينيين في مخيمات بيروت، كانت نتيجتها "حرب المخيمات" التي دامت طويلا فيما بعد، وفي الوقت نفسه اشتعلت من جديد في طرابلس حرب أهلية بين المسلمين، بلغت ذروتها عام ١٩٨٥. وكذلك في صيف ١٩٨٤ اشتبكت ميليشيا المردة التابعة لفرنجية مع ميليشيات الحزب القومي السوري بهدف السيطرة على منطقة الكورة. وقد تدخلت سوريا لفضّ الخلاف بين حليفيها. وفي تموز وآب هاجمت ميليشيات الدروز المرابطون. كما تمكنت، بعد تحالفها العسكري في كانون الثاني من العام ١٩٨٥مع ميليشيات حركة أمل، من القضاء على المرابطون[١٩٨] في نيسان ١٩٨٥. على أثر ذلك، اضطر ابراهيم قليلات، زعيم حركة المرابطون الى الهرب خارج البلاد. وفي شباط ١٩٨٥، حصلت لأول مرة اشتباكات بين الشيعة. تفاقمت على أثرها المنافسة

١٩٨- بعض أحياء بيروت السنيّة جرى سلبها ونهبها من قبل الميليشيات الشيعية.

بين حركة أمل وحزب الله، وتحولت عام ١٩٨٨ الى حرب مفتوحة. وفي المنطقة التي كانت تسيطر عليها الجبهة اللبنانية حصلت ايضا توترات داخلية، اذ رفض فريق من القوات اللبنانية بشدة الغاء الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي. كما طالب قسم من رهبان الكسليك النافذين بالعودة الى "الخيار الاسرائيلي". فضلا عن ذلك، كانت القوات اللبنانية تدين للجيش الاسرائيلي الذي سهل في كانون الأول عام ١٩٨٣ انسحاب عناصرها المهزومين في معركة الشوف والتي كانت محاصرة في دير القمر. وفي أيار ١٩٨٤ فتحت مكتب اتصال لها في مدينة القدس، كما وصفت في حزيران سياسة أمين الجميّل المؤيدة لسوريا والهادفة الى التقارب الوطني، "بالهرطقة".

ولكن أمين الجميّل لم ينجح في البداية في استيعاب المعارضة المسيحية او استخدامها لصالحه، ولكنه أمن لسياسته تأييد أكثرية ساحقة داخل حزب الكتائب الذي كان يقوى فيه دور القوات اللبنانية سياسيا - وليس فقط عسكريا. كما أن مواقفها المتصلبة لم تكن مقبولة داخل الحزب. فقد حمّل عدد من السياسيين في هذا الحزب القوات اللبنانية نتائج الكوارث في حرب الشوف. وفي الاشرفية بدأ الحديث يطغى حول جدية الحرب التي لا يجوز ترك القرار فيها الى العسكريين الذين عينهم الحزب. وقد دعم كثيرا سياسة الرئيس موقف الفاتيكان وتحذيره لرئيس عام الرهبانية المارونية الأباتي بولس نعمان، ودعوته لالتزام مواقف سياسية أكثر تحفظا. وفي التاسع والعشرين من آب توفي بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب اللبنانية، بعد نهاية احدى جلسات مجلس الوزراء. فرغم كل الظروف الصعبة، التي كان يدافع فيها دائما عن مصالح المسيحيين، كان بيار الجميّل يتمسك بمبدأ التعايش اللبناني، وبالتالي بتأييد سياسة ابنه بعد مؤتمر لوزان. فكان لوفاته في ذلك الوقت وقع أليم على محاولة اعادة التقارب بين مختلف الأطراف. على الأثر انتخب خلفا له في رئاسة الحزب ايلي كرامة، الذي كان طبيبا من طائفة الروم الكاثوليك، ومن سكان بيروت ،ومن المثقفين، والمؤيدين المقتنعين بمبدأ الديمقراطية الليبرالية. فدعم أيضا السياسة التي انتهجها رئيس الدولة. كما كان قد انتخب في تشرين الأول عام ١٩٨٤، فؤاد ابو ناضر، وهو ابن شقيقة امين الجميل، قائدا للقوات اللبنانية. وهكذا بدا وكأن الرئيس نجح في كسب لبنان المسيحي لصالح سياسة التوافق التي يعتمدها. ففي مطلع تشرين الثاني سلمت القوات اللبنانية الحوض الخامس في مرفأ بيروت الى الجيش النظامي، واستردت الدولة بذلك احد اهم مصادر دخلها.

ثم قرر أمين الجميل ورشيد كرامي توسيع دائرة الخطة الامنية الى مناطق أخرى من البلاد بغية حمل الجيش الاسرائيلي على الانسحاب من بعضها.

٢٦ - انتفاضة داخل القوات اللبنانية وحرب أهلية في شرق صيدا

في حكومة الائتلاف الاسرائيلية التي تشكلت في أيلول ١٩٨٤ برزت خلافات في الرأي بين حزب الليكود وحزب العمال حول السياسة التي ينبغي اعتمادها في لبنان. فقد كان "شمعون بيريز" رئيس الوزراء يميل الى انسحاب سريع جدا، بينما كان وزير الدفاع، "موشي أرنز" يبحث عن حلفاء لاسرائيل وان دون نجاح كبير، بشأن مسائل الأمن. وكانت سوريا قد رفضت في تموز ١٩٨٤ أية مباحثات غير مباشرة مع اسرائيل. وحركة أمل من جهتها أعلنت بأنها لن تسمح فيما بعد بحصول عمليات كومندوس انطلاقا من الاراضي اللبنانية، لأن جنوب لبنان قد تحمّل بما فيه الكفاية انعكاسات القضية الفلسطينية، ولكنها ليست على استعداد لاقامة اية علاقة اتصال او اتفاق مع اسرائيل. أما المحاولات الاسرائيلية الهادفة الى تجنيد حراس او ميليشيات من القرى الجنوبية، فلم تؤد الى نتيجة تذكر، لأن نتيجة التعامل معها كانت أليمة للغاية. هكذا لم يبق امام اسرائيل مجال للتعاون الا مع قوات سعد حداد الذي ادرك كيف تستغل الروح الوطنية المحلية لدى السكان المسيحيين في القرى الحدودية وايضا لدى قسم من سكان القرى الشيعية. ولكن المنية داهمته في كانون الثاني ١٩٨٤. وخلفه اللواء انطوان لحد، وهو ضابط ماروني من منطقة الشوف[١٩٩]. وخلال عام ١٩٨٤ تفاقمت بسرعة دورة العنف والاغتيالات في معظم المناطق التي تحتلها اسرائيل. فالهجومات على الجنود الإسرائيليين كانت تقابل بانتقامات قاسية للغاية. وهكذا دواليك، تكبّد الجنود الاسرائيليون خسائر فادحة رغم كل اجراءات الأمن المتخذة لحمايتهم. **أخيرا قررت الحكومة الاسرائيلية سحب جيشها من لبنان على عدة مراحل**، ودعم قوات اللواء لحد في منطقة "الحزام الأمني" في أقصى الجنوب. وقد عُرفت هذه القوات "بجيش لبنان الجنوبي". بعد ذلك تحولت **منطقة الحزام الأمني الى مسرح لحرب صغيرة دائمة**، كما كانت الحال سابقا بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٢. ولكن انسحاب الجيش الاسرائيلي من منطقة نهر الأولي ومنطقة صيدا وغرب البقاع سبب هناك ايضا حربا أهلية دامية.

هل يتعلم البشر من التاريخ؟ يبقى هذا السؤال دائما مطروحا للجدل. لقد دلت الحرب في منطقة صيدا، بأنه من الواضح تماما، عندما يرفض احد أطراف النزاع تعلّم ما يمكن تجنبه، يُعرض كل شيء للمأساة.

١٩٩- راجع سيرة موجزة عن حياة انطوان لحد، نشرها "هارالد ليست"(Harald LIST) في مجلة Orient, 2(1988)2, p. 179-187. كان انطوان لحد عام ١٩٧٥/٧٦ قائداً في الجيش اللبناني في البقاع. يعتبر من أنصار الرئيس كميل شمعون ومن معارضي التدخل السوري في لبنان. كان عام ١٩٨٣ أحد العمادين المرشّحين امنصب القائد الأعلى للجيش. فبعد تعييّن ميشال عون في هذا المنصب، قدّم انطوان لحد استقالته حسب الاصول المتبّعة في الجيش اللبناني.

فالذي حصل في اقليم الخروب، المنطقة الساحلية الجنوبية من صيدا والمرتبطة بمنطقة الشوف في شرق مدينة صيدا، كان تكرارا لحرب الشوف مع نتائج مأساوية مماثِلة. في أقليم الخروب كان عدد من القرى المسيحية، كما كانت مدينة صيدا السنية محاطة بشريط من الضواحي المسيحية حتى منطقة جزين الواقعة في جنوب الشوف.

فبعد حرب الشوف وهرب القوات اللبنانية من الدامور تمركزت وحدات من الميليشيات المسيحية في تلك المناطق. وقبل انسحاب الجيش الاسرائيلي من منطقة الأولي، حصلت اشتباكات بين القوات اللبنانية والدروز. ولكن نظرا لقربهم من الاسرائيليين، تحفظ الدروز كثيرا، كما حاولت الحكومة تجنب وقوع احداث شبيهة بأحداث الشوف. فبعد مفاوضات طويلة مع مختلف الفرقاء - جنبلاط، الميليشيات الناصرية في صيدا، النواب المسيحيين في المنطقة - تقرر ارسال لواء من الجيش، تتألف معظم عناصره من المسلمين، الى تلك المنطقة. بدأ الانسحاب الاسرائيلي في التاسع من كانون الثاني ١٩٨٥، وتقدم هذا اللواء كما كان متوقعا، دون حصول أي حادث يذكر.

في السابع عشر من شباط زار الرئيس الجميّل ورئيس الوزراء رشيد كرامي مدينة صيدا المحررة حيث رحب بهما من قبل مجموعة حاشدة من السكان. فالمدينة التي بدأت فيها عام ١٩٧٥ أولى معارك الحرب، ارادت أخيرا الاحتفال بنهايتها. ولكن في اليوم التالي، انسحب آلاف الاصوليين من بيروت الى صيدا، وتظاهروا مطالبين "بجمهورية اسلامية في لبنان" دون ان يعترضهم الجيش. ثم عمدوا الى خطف بعض المسيحيين، مما دفع بالمقابل الى خطف بعض المسلمين، كما حصلت اشتباكات في ضواحي مدينة صيدا.

أما القوات اللبنانية فقد اتهمت الحكومة والجيش بالتقاعس وعدم اتخاذ اي اجراء لحماية المسيحيين في صيدا. وهددت في حال استمرار هذا الوضع، بأنها ستضطر الى الدفاع عنهم.

في بداية شهر اذار حصل توتر شديد بين القوات اللبنانية من جهة، والحكومة وحزب الكتائب من جهة أخرى، دون أن يكون لذلك في البداية اية علاقة بما حدث في اقليم الخروب وشرق صيدا. كانت الحكومة قد طالبت القوات اللبنانية برفع الحاجز المقام في محلة البربارة في شمال المنطقة المسيحية، حيث كانت تفرض على كل المسافرين رسم مرور جمركي، بهدف تمويل ميليشياتها بعدما تخلت عن الرسوم التي كانت تستوفى من الحوض الخامس في مرفأ بيروت الذي سلم للحكومة. أما المسؤولون عن ذلك الحاجز فكانوا مقاتلين من شمال لبنان بزعامة سمير جعجع، الرجل الذي قاد عام ١٩٧٨ العملية المشؤومة ضد أنصار فرنجية في

اهدن، كما كان قائدا لوحدات القوات اللبنانية في حرب الشوف عام ١٩٨٣. فقد رفض جعجع رفع ذلك الحاجز في محلة البربارة، الأمر الذي أدى الى طرده من حزب الكتائب في الحادي عشر من اذار.

وفي اليوم التالي قاد جعجع حركة انتفاضة داخل القوات اللبنانية، فاستولى انصاره على أهم ثكنات القوات اللبنانية الواقعة شمال بيروت، وعلى المقر الرئيسي في الأشرفية. فحصلت بين المنتفضين والمقاتلين الموالين لقيادة حزب الكتائب، اشتباكات طاحنة، لم تتوقف حتى نجح الجيش النظامي في الفصل بينهم. ولكن جعجع، ورئيس "جهاز الأمن" في القوات نجحا، في ضم القسم الأكبر من المقاتلين الى جانبهم. ولكن في المدينة القديمة وفي أقليم المتن، مسقط رأس آل الجميّل، واصلت فصائل الميليشيات المحلية دعمها لحزب الكتائب ولرئيس الجمهورية.

أما زعماء "الانتافضة" فقد أعلنوا بأن حركتهم استهدفت الحؤول دون بيع لبنان الى سوريا، اذ لم يكن ممكنا السكوت والتساهل بأن يقدم الرئيس والحزب باستمرار تنازلات على حساب المسيحيين. فالرئيس يستطيع ان يكون رئيسا وان يفاوض كحكم حول التسويات، ولكنه لا يستطيع في الوقت نفسه التحدث "باسم الشعب المسيحي"[٢٠٠]. وكذلك رفضوا في نفس الوقت اعطاء الحق المطلق لحزب الكتائب كممثل لأكثرية المسيحيين، وطالبوا بانشاء "مجلس مسيحي"، اي نوع من مجلس نيابي للبنان المسيحي. فلا بد من اتخاذ "قرار مسيحي مستقل". ولكن لم يتركوا اي مجال للشك حول اعتقادهم بأنهم هم بالذات يمثلون هذا القرار.

فلا جعجع ولا أحد من معاونيه استطاع ان يحدد القرارات الواقعية او التنازلات التي اتخذها او وافق عليها أمين الجميّل، ولم يوافقوا عليها. ولكن نغمة تصريحاتهم كانت تعبر دون شك عن القلق الذي كان يطغى على المسيحيين منذ مقتل بشير الجميّل وخلال تطور الاحداث اللاحقة. فالذين كانوا يحلمون باقامة سلطة مسيحية مجددا او بمساعدة الاسرائيليين، والذين اعتبروا انفسهم خطأ منتصرين، والذين ما زالوا دائما يعتمدون على "الخيار الإسرائيلي"، لم يبرزوا اي ارتياح لسياسة أمين الجميل الواقعية والهادفة الى الحد من الخراب والدمار. وقد جرى الابقاء على هذا الحلم بفعل تحويل بشير الميت الى معبود للجماهير، عبر تعليق صوره في كل الشوارع والساحات الرئيسية وعلى السطوح والجدران في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات اللبنانية. فقد نظر عدد كبير من المسيحيين الى أمين الجميّل بكثير من الامتعاض. وكذلك لم يدرك عدد كبير من قياديي القوات اللبنانية من ذوي النظرة القصيرة المدى، بان التطورات الداخلية في اسرائيل بعد مجزرة صبرا

٢٠٠- مقابلة مع سمير جعجع عام ١٩٨٥.

وشاتيلا، وبعد أضعاف "شارون" لم تعد مؤاتية للاعتماد على "الخيار الاسرائيلي"، وان "الخيار الاميريكي" تحوّل الى اللاخيار. وفي قيادة حزب الكتائب برز ادراك فعلي لمنحى هذه التطورات[٢٠١]، ولكن حصل باستمرار تردد لمواجهة الشعب المسيحي بالوقائع غير المفرحة. وقد كان ذلك دون شك امرا صعبا بسبب الخطر الداهم الذي قد يحول الامر الواقع الى نوع من الاستسلام.

اعتبر سمير جعجع نفسه الخلف الشرعي لبشير الجميّل. لقد أبرز أكثر من أي زعيم ميليشوي، نمطا جديدا في مفهوم القائد السياسي في لبنان. فنظرا لتحدره من محيط ريفي متواضع كان اعداؤه يطلقون عليه باحتقار لقب "راعي الماعز". في بداية الحرب، اضطر سمير جعجع الى التوقف عن دراسة الطب في الجامعة الاميريكية في بيروت. وقدم امتحانه في جامعة القديس يوسف، ولكنه لم يمارس الطب اطلاقا. اشترك في كل المعارك - والهزائم - التي قامت بها الميليشيات المسيحية، من الحرب الداخلية المارونية في شمال لبنان الى معارك زحلة والشوف. ويعود رصيد نفوذه في القوات اللبنانية الى وجود حوالي الف وخمس مائة مقاتل من الشمال في صفوف القوات، وهم - مثله - لا يستطيعون العودة الى قراهم التي كان يسيطر عليها سليمان فرنجية. كان جعجع الزعيم السياسي الوحيد الذي لم يعرف عمليا أي اختبار في الخارج. فاطار تفكيره واختباره يقتصر فقط على الحرب، وخاصة على الحرب الأهلية. "أمن المجتمع المسيحي" كان أهم شعار له. فلو كان بالامكان نقل شعبه الى بلد آخر، لفعل ذلك. ولكن نظرا لصعوبة هذا الامر، فقد أراد ان يخلق هذا الأمن في لبنان. حتى التهجير الأليم الهادف الى اقامة مناطق متجانسة، كان يعتبر افضل بكثير "من حياة مرتبطة بالآخرين، ومن وضع رهائن يعيشون في قمع مستمر"[٢٠٢]. فلبنان القادم بصيغة التعايش السابقة كان يعتبره كذبا ونفاقا، اذ لم يستطع مقاومة وقائع الحرب. فكل تعايش جديد لن يكون الا على اساس توازن في القوى. لقد كان مثل بشير الجميّل ينظر الى تجّار السياسة نظرة احتقار، تفاقمت وقويت عبر تجرده وتعاليه عن كل مصلحة ماديّة. فلو ارتدى جعجع بدلا من لباسه العسكري لباس راهب، لظهر مثل"سافونارولا" (Savonarola).

لذلك لم يكن مستغربا بروز ردّات فعل حول شخصه لدى المسيحيين اللبنانيين. فتوزّعت وتأرجحت بين الاعجاب بحزمه الثابت وغير المساوم، والخوف من انسان يتزيّ بلباس نبيّ ولكنه مدجج بالسلاح، وبين رغبته بدعم وحماية المجموعة البشرية التي يمثلها، وادراك الحاجة لضرورة التوصّل الى تسويات والاستناد لها.

استهدفت انتفاضة جعجع في البداية "التنازلات" تجاه سوريا. ولكن كانت

٢٠١- مقابلة مع الدكتور إيلي كرامي، كانون الأول عام ١٩٨٤.

٢٠٢- مقابلة المؤلف مع سمير جعجع، عام ١٩٨٣.

نتيجتها الاولى مغامرة عسكرية عبثية في منطقة صيدا. فقد انضمّ القادة المحليّون للقوات اللبنانية في الجنوب الى الانتفاضة. وجاءهم الدعم عبر وصول بضع مئات من المقاتلين من الشمال، مدججين بالسلاح الثقيل. فقصفوا ضواحي صيدا الاسلامية واساؤوا معاملة السكان السنة هناك. فاضطر اكثر من عشرين الفا من السنة الى الهرب. وقصفوا ايضا وحدات من الجيش النظامي كانت مرابضة بين القرية المسيحية "ميّة وميّة" ومخيّم اللاجئين الفلسطينيين الذي يعرف ايضا بهذا الاسم. وعندما هرب الجنود الى هذا المخيّم، لم تتردّد وحدات القوات اللبنانية عن قصفه ايضا.

اما الميليشيات السنية الناصرية في صيدا، وجنود الجيش ذي الاكثرية السنيّة، والفلسطينيون الذين تسلحوا بسرعة بعد الانسحاب الاسرائيلي، فوحّدوا انفسهم كلهم في صيدا ضمن تحالف جديد ضد القوات اللبنانية، وباشروا بالهجوم على وحداتها. اما خطط الحكومة وقيادة الجيش الهادفة الى فصل المتقاتلين بواسطة وحدات شيعية من الجيش، فلم يتمّ تنفيذها سريعا وبالوقت المناسب.

وهكذا تكرر ما كان قد حصل سابقا في الشوف. **فقد قصفت القوات اللبنانية المنطقة وانسحبت منها.** وبدأت القرى المسيحية المحيطة بصيدا تسقط الواحدة تلو الاخرى. فهرب سكانها في حالة الهلع والرعب الى منطقة جزّين والى المنطقة التي تحتلها اسرائيل. والذين قرروا البقاء في منازلهم، جرى تهجيرهم بالقوة. وجرى كذلك اقتحام اقليم الخرّوب من قبل الميليشيات الدرزيّة انطلاقا من الشوف بعد تهجير كل المسيحيين منه. اما تقدم الفلسطينيين والسنة فقد جرى ايقافه على منتصف الطريق بين صيدا وجزين في محلة كفرفالوس من قبل جيش لبنان الجنوبي بقيادة اللواء انطوان لحد. **بالنسبة للمسيحيين كانت هذه ايضا كارثة يماثل حجمها الكارثة التي حلت بهم في الشوف. ففقدوا حوالي خمسين قرية ، وهرب او شُرد حوالي ٥٨ الف نسمة.** كما دمّرت الميليشيات الدرزية كل قرى اقليم الخروب[٢٠٣]. لربما فعلوا ذلك تخوفا من مجيء الشيعة والاستيلاء على المنازل المهجورة. فالطائفة الدرزية تعتبر نفسها قليلة العدد، ولا تستطيع تحمّل سكان جدد في مناطقها. **اما الاسباب التي دعت القوات اللبنانية الى إثارة المعارك ثم الإنسحاب، فقد بقيت حتى الان غامضة.** اثناء تلك الاحداث ألقى الجيش الاسرائيلي من طوّافاته العسكرية مناشير تدعو السكان للانتقال الى المنطقة الامنية في الجنوب والتي تسيطر عليها "قوّات محليّة بمساعدة جيشنا"[٢٠٤]. فاذا كان الهدف من ذلك زيادة عدد السكان المسيحيين في منطقة الحزام الامني، فانه لم يتحقق ، لان القسم الاكبر من المهجرين

٢٠٣- مع آليات من وزارة الاشغال العامة التي كان جنبلاط وزيرا لها .

٢٠٤- Neue Züriche Zeitung, 19.4.1985

المسيحيين لجأوا الى المنطقة المسيحية. وقد اعلن جعجع ومعاونوه في بيروت عدم مسؤوليتهم عن تصرّف القوّات اللبنانية في الجنوب. قد يكون ذلك ممكنا، ولكنهم لم يفعلوا ذلك اطلاقا مثلما فعل بكل وضوح حزب الكتائب قبل الهزيمة. فقد اعلن احد القادة السياسيين في هذا الحزب بعد الانتفاضة: "اتخوّف من ان نضطر الى دفع الثمن غاليا بسبب احلام بشير واتباعه"[205]. وقد صدق كلامه مرة اخرى، بفعل قيام القوات اللبنانية مرة ثانية – وقيادتها هي المسؤولة – وبدون اي تعقل، باشعال الحرب الاهليّة في احدى مناطق البلاد. وكانت نتيجتها، مرة ثانية ايضا، تهجير شامل للمسحيين منها.

وكنتيجة اخرى للانتفاضة والحرب في الجنوب، فشلت ايضا جهود المصالحة التي بذلها امين الجميّل ورشيد كرامي. ففي ايار عاد من جديد اطلاق النار والاشتباكات على خطوط التماس في بيروت، وتفاقمت معها حدّة نزاعات متوازية في مناطق مختلفة من البلاد.

٢٧ – "حرب المخيمات"، أمل ضد الفلسطينيين

في عام ١٩٨٤ بدأ المقاتلون الفلسطينيون يعودون الى بيروت والى جنوب لبنان، كما شارك عام ١٩٨٣ مقاتلون من الجبهة الشعبية ووحدات تابعة لأبوموسى المنشق عن حركة فتح، في الحرب مع الدروز ضد القوات اللبنانية في الشوف. وبعدما سقط في السادس من شباط حاجز الجيش النظامي الذي كان يقطع الطريق بين الشوف وبيروت، أصبح العبور سهلا الى مخيمات بيروت للمقاتلين الفلسطينيين المؤيدين لسوريا. وكذلك وجد ايضا المقاتلون الموالون لعرفات الطريق مفتوحا للعودة. فبعد الانسحابات الاسرائيلية، تمكنوا من العودة عبر مرفأ خلده الواقع تحت سيطرة الدروز، وبعد ذلك عبر مرفأ صيدا. وفي مطلع عام ١٩٨٥، شاع الحديث عن وصول مبالغ مالية ضخمة الى المصارف اللبنانية، أدت مؤقتا الى ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية، باعتبار أن منظمة التحرير اخذت تجند من جديد مقاتلين لها في المخيمات، وتدفع لهم مرتبات عالية.

نظرت قيادة حركة أمل الى هذا التطور بامتعاض وقلق بارزين. فأعلن نبيه بري بأنه لن يسمح اطلاقا بعودة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٨٢، كما لن يسمح بأن تكون منظمة التحرير دولة داخل الدولة من جديد. فخوف الشيعة كان أحد العناصر التي أدت الى حرب "المخيمات". كما كانت مصلحة الحكومة السورية تفرض منع عرفات الذي طردته من لبنان من العودة اليه ثانية. ففي العشرين من

٢٠٥- مقابلة مع المؤلف.

أيار ١٩٨٥ قام مقاتلوا حركة أمل، بدعم من اللواء السادس في الجيش النظامي اللبناني، **بمحاصرة منطقة صبرا، ومخيمي شاتيلا وبرج البراجنة**. وحتى مطلع حزيران، كان مخيم صبرا قد دُمر تماما، وقد تمكنت منظمة التحرير في مخيم شاتيلا من الحفاظ على منطقة صغيرة حول احد المساجد. اما مخيم برج البراجنة فقد قاوم بضراوة شديدة. وفي مخيمي صبرا وشاتيلا حصلت للمرة الثانية **مجازر مرعبة**، لم تتفذها هذه المرة الميلشيات المسيحية، بل **الميلشيات الشيعية**، ولكن دون ان تشكل هذه المرة لجنة شبيهة "بلجنة – كاهان" للتحقيق في المجازر. ادت تلك المعارك الى قيام تحالفات جديدة غير منتظرة. في تلك الحرب، حارب أنصار عرفات وابو موسى، ألد الاخصام في الحرب الأهلية بين الفلسطينيين، ضد المعتدين الشيعة. فمواقع المدفعية التابعة لأبو موسى ولجبهة التحرير، والمرابطة على تلال الشوف، والتي قصفت، خلال الحرب ضد الاتفاق اللبناني – الاسرائيلي، المناطق السكنية المسيحية، قصفت هذه المرة الضواحي السكنية الشيعية للتخفيف من الضغط على المخيمات. اما اللواء السادس الشيعي المشارك في الحرب، فقد تلقى حماية ودعما من فوج المصفحات والدبابات – المسيحي – المرابض على الجبهة الشرقية من خطوط التماس. فالفلسطينيون حاربوا مع الفلسطينيين، واللبنانيون مع اللبنانيين، بقطع النظر عن خلافاتهم العقائدية والطائفية.

تميزت حرب المخيمات بحرارة شديدة. فالمخيمات والضواحي الشيعية المجاورة عاشت ويلات الحرب من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٢. وفي الحصار الاسرائيلي الذي أقيم عام ١٩٨٢ عانت أعنف المآسي. وفي عام ١٩٨٤، تعرضت لقصف رهيب من الجيش اللبناني في محاولته اليائسة، لإعادة سيطرته على المنطقة. فبين الشيعة والفلسطينيين زاد كثيرا الحقد والضغينة. تفوق مقاتلو حركة أمل على الفلسطينيين عددا، ولكن مستوى تدريبهم كان اضعف بكثير من مستوى المقاتلين الفلسطينيين المحترفين. دافع هؤلاء عن المخيمات مع ادراكهم العميق، منذ المجزرة الأولى، للنتائج المنتظرة، اذا ما استسلموا. فمخيم برج البراجنة لم يسقط ولم يستسلم. الا أن حركة أمل خففت من حدّة الحصار، مكتفية باطلاق النار على من يحاول الدخول اليه او الخروج منه.

ولكن مع طول انتظار النصر النهائي كان الوضع السياسي يتعثر أكثر فأكثر بالنسبة لحركة أمل. كانت تحظى حتى بتأييد سوريا، ولكن العالم العربي كان قلقا على مصير الفلسطينيين. في منتصف حزيران عقد اجتماع في الجامعة العربية وطلب رفع الحصار عن المخيمات. حتى ايران لم تؤيد تصرف حركة أمل وحاولت التوسط لانهاء المشكلة. وحزب الله كذلك لم يؤيد أمل، بل واصل حربه بكل الوسائل ضد اسرائيل وضد كل وجود غربي في لبنان. ففي حزيران ١٩٨٥ خطفت طائرة

تابعة لشركة (TWA) الى مطار بيروت. فزادت هذه الحادثة بالاضافة الى حوادث خطف الرهائن الغربيين في حدّة التوترات القائمة بين حزب اللـه وحركة أمل التـي كانت تعلق أهمية كبيرة على موقعها "المؤيد للدولة"، كما كانت ترفض ما يقال ويشاع عن تماثل كلمة "شيعي" مع كلمة "ارهابي".

لم تتوقف حرب المخيمات حتى نهاية عام ١٩٨٨، رغم الاتفاقات المؤقتـة لوقف اطلاق النار. الا أن منظمة التحرير كانت تستغل كل مناسبة لإعادة تعزيز قواتها، وادخال المال والعتاد الى المخيمات – ومقاتلين اضافيين. لم تتمكن، عام ١٩٨٥ ولا عام ١٩٦٨، حركة أمل ومعها اللواء السادس من خرق المقاومة الفلسطينية. فقد نشأ بين مخيم برج البراجنة وضواحيه خط جبهة عسكرية، شبيها بالجبهات الكلاسيكية وخطوط التماس والجبهة القائمة بين الجيش والدروز في سوق الغرب.

٢٨ – حرب بين حركة أمل وميليشيا الدروز

لقد سهل الدروز عودة الفلسطينيين الى بيروت. وتأكد ذلك بفعل بقاء ميليشيات الدروز على الحياد، عندما اقتحمت حركة أمل مخيمات الفلسطينيين. وهذا ما أدى في حزيران ١٩٨٥ الى حصول اولى الاشتباكات بين حليفي الحرب ضد الاتفاق. فقد اشتركا معا في نيسان في الحرب ضد المرابطون. ولكن بدأ الآن بينهما **صراع عنيف للسيطرة على بيروت الغربية**. فأمل كانت تتحذر وتتخوف من الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي بسبب ارتباطه بخطة ياسر عرفات. كما وجد هذا الحزب من جهة تأييدا من قبل كل القوى في بيروت الغربية، التي كانت بدورها تتخوف من السيطرة الشيعية، خاصة مجموعات الاكراد الشيوعيين والسنة. فقد انضم المقاتلون الأكراد والسنة اللبنانيون الى ميليشيات الحزب التقدمي الاشتراكي، كما انشأ آخرون ميليشيات جديدة مثل "حركة السادس من شباط". فالمساعدات المالية الفلسطينية وكذلك ايضا الليبية وجدت طريقها الى معظم المنظمات التي وقفت ضد الشيعة. تواصلت الاشتباكات والمعارك طيلة شهر حزيران بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، كما حصلت اشتباكات في نهاية الشهر بين اللواء السادس في الجيش والحزب التقدمي الاشتراكي. ولم يبقَ للسكان السنة في بيروت الغربية إلا اعلان **اضراب لاستنكار هذه المعارك**. على أثر ذلك طالب الوزير السني سليم الحص سحب كل الميليشيات من بيروت الغربية. وفي شهر آب قامت الحكومة السورية بالتوسط بين فرقاء النزاع. وفي سبيل ارضائها، استدعي لأول مرة منذ الحصار الاسرائيلي عام ١٩٨٢ ضباط سوريون الى بيروت لمراقبة وقف اطلاق النار، ولكن لصالح من كان يميل التعاطف السوري؟ هذا ما برز بوضوح في نهاية شهر تموز ١٩٨٥. فقد تلقت حركة أمل خمسين دبابة من الجيش السوري، واللواء

السادس ثلاثين، ولم يتلق الحزب التقدمي الاشتراكي شيئا على الإطلاق.

في النصف الثاني من العام ١٩٨٥ كانت حركة أمل تجابه من حين الى آخر في ذات الوقت الفلسطينيين في المخيمات والدروز في غرب بيروت. وفي أيلول من تلك السنة، طلب، ولأول مرة، رئيس **الحكومة رشيد كرامي والوزير سليم الحص من الحكومة السورية ارسال قوات الى بيروت الغربية**. وكان **هذا مؤشر واضح للتشاؤم القائم لدى السنة**. فوجود الجيش السوري كان افضل بكثير من فوضى الميليشيات الدرزية والشيعية. وفي الوقت ذاته، اضرب سكان بيروت مجددا ضد هذه الفوضى التي تفاقمت أكثر فأكثر وبلغت حدا لا يطاق.

في تلك الأثناء قامت مجموعات شيعية مجهولة بالقاء متفجرات على مكاتب الحزب القومي السوري والحزب الشيوعي، لاعتبارهما "احزابا ملحدة". كما خطف اربعة دبلوماسيين سوفيات، فقتل احدهم، وافرج عن الآخرين بعد توسط سوري.

وقد بلغت الاشتباكات الدرزية – الشيعية ذروتها في تشرين الثاني ١٩٨٥ بما سمي "**بحرب الاعلام**". بمناسبة العيد الوطني اللبناني رفع جنود اللواء السادس في الجيش اعلام الأرزة اللبنانية على كل المباني الرسمية. ولكن عناصر ميليشيات الدروز نزعوها واستبدلوها بشارات حزبهم. وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني حصلت اشتباكات عنيفة في وسط بيروت الغربية بين الجنود والميليشيات الشيعة من جهة، وبين الميليشيات الدرزية وحلفائها من جهة ثانية، واستخدم الفريقان خلالها المصفحات والدبابات والمدفعية. وجاءت نتيجة قتال يوم واحد، ٦٥ قتيلا وأكثر من ٤٠٠ جريح. بعد هذه الصدمة الرهيبة توقفت الحرب الشيعية – الدرزية، ولكن لبضعة أشهر فقط.

٢٩ – حرب أهلية حول زحلة وطرابلس

بينما كانت الاشتباكات تتواصل من حين الى آخر في بيروت بين الشيعة من جهة، والدروز والفلسطينيين من جهة أخرى، دارت في مدينتين لبنانيتين أخريين معارك أخذت طابع حرب أهلية، دارت كلاهما وفق نموذج واحد: **كانت المعارك تبدأ بين طوائف لبنانية مختلفة، ثم يتبعها طلب المساعدة من سوريا، وتنتهي بدخول القوات السورية.**

نشبت المعارك في زحلة هذه المرة – بعكس السنوات الماضية – بطريقة هادئة نسبيا. بدأت الميليشيات الشيعية في الحادي عشر من آب عام ١٩٨٥ باطلاق النار على المدينة. فردت القوات اللبنانية المرابطة هناك بقصف القرى الشيعية المجاورة. على أثرها قام الزعماء المسيحيون بالمفاوضات. ثم دخلت اليها القوات السورية في

السابع من أيلول. ومنذ ذلك الحين يسيطر في زحله **"السلام السوري"**.

اما في طرابلس فاندلعت معارك أكثر شراسة من المعارك الماضية. فبعد ابعاد عرفات وانصاره عن المدينة في أواخر عام ١٩٨٣ بضغط سوري، تمكن الاصوليون السنة - حركة التوحيد - الذين دعمهم عرفات، من تثبيت وجودهم في معظم احياء المدينة، بفضل ترسانة الاسلحة التي تركتها هناك منظمة التحرير. ولم يبق الا حيّ بعل محسن العلوي تحت سيطرة "الفرسان الحمر" التابعين للحزب العربي الديمقراطي. اما حركة التوحيد فقد جندت معظم قادتها ومقاتليها، ليس فقط من السنة اللبنانيين فحسب، بل ايضا من الاصوليين السنة السوريين الذين هربوا الى طرابلس بعد المجازر الطاحنة التي تعرضوا لها اثناء انتفاضتهم في حماه عام ١٩٨١ و ١٩٨٢. فتمكنوا هناك من اقامة نوع من الجمهورية الاسلامية المحلية. فحظر شرب الكحول والمتاجرة بها، وجرى فصل الذكور عن الاناث في المدارس، وطرد بنوع خاص كل من **"لا اله لهم"**. في تلك الاثناء قتل عشرات الاشخاص من الشيوعيين والحركات اليسارية الأخرى بطرق شرسة. وفي أيلول ١٩٨٥ قام تحالف من العلويين، والشيوعيين، والبعثيين، وانصار الحزب القومي السوري بهجوم على الاصوليين، مما دفع الى هرب حوالي أكثر من ربع مليون نسمة من السكان المدنيين من طرابلس. ولم تستسلم حركة التوحيد الا بعد قصف عنيف جدا لمواقعها. وفي السابع من تشرين الأول عام ١٩٨٥، دخل حوالي عشرون الفا من الجنود السوريين الى طرابلس. وهكذا ساد ايضا في عاصمة لبنان الشمالي **السلام السوري**.

لقد كان واضحا سواء في زحله او في طرابلس بأن حلفاء سوريا كانوا وراء اثارة الاشتباكات والمعارك، وان الحكومة السورية كانت وراء دفعهم الى طلب نجدتها. لكن رغم ذلك كان ايضا من الواضح ان قسما كبيرا من السكان كان يفضل النظام السوري على حرب الميليشيات المحلية.

اما بالنسبة للحكومة السورية فقد تبيّن لها ان الوقت قد حان لتسوية النزاع في لبنان في اطار مصالحها.

٣٠ - حرب حول إتفاق دمشق بين الميليشيات

اصبح هذا الظرف ناضجا وملائما نظرا **لضعف معظم اطراف النزاع اللبنانيين**. فزحلة وطرابلس اخضعتا لارادة الحكم السوري. الفلسطينيون، والدروز، والشيعة اضعفوا أنفسهم دون ان يتغلب أحدهم على الآخر. وكذلك أضعفت السلطة اللبنانية المركزية. فرئيس الجمهورية، والحكومة والجيش النظامي لم يتمكنوا من منع اندلاع

معارك جديدة في كل مناطق البلاد. وقد وجد رئيس الوزراء نفسه مضطرا الى طلب التدخل السوري. واخيرا اضعفت ايضا الميليشيات المسيحية. هل سبب سمير جعجع كارثة للمسيحيين في الجنوب، وهل أسهم او لم يسهم في ذلك؟ ففي مطلق الاحوال، لقد حمل مسؤولية هذه الكارثة من قبل السكان، والاحزاب، ومن داخل القوات اللبنانية بالذات.

وقبل اجلاء آخر المقاتلين من الجنوب، **حصلت انتفاضة ثانية داخل القوات اللبنانية.** كان على راسها، ايلي حبيقة، رئيس جهاز الاستخبارات. وكانت وراءها اتصالات بين القصر الجمهوري والمقر الرئيسي للقوات. فقد طلب الرئيس الجميل من سمير جعجع تصريحا خطيا يتعهد فيه بالاعتراف بمؤسسات الدولة الشرعية، وتسليم المرافيء وحواجز المراقبة التي تسيطر عليها القوات الى الجيش، وتأييد سياسة الحكومة الخارجية. قام بالوساطة بين أمين الجميل وسمير جعجع، كريم بقرادوني، الذي كان عام ١٩٧٥/١٩٧٦ وسيطا بين الكتائب وسوريا، ثم مستشارا شخصيا للرئيس سركيس، وأخيرا مستشارا للقوات اللبنانية، واحد أهم أدمغتها السياسية مع بعض التحفظ. فقد وقع جعجع على التصريح. وفي الثالث عشر من أيار ١٩٨٥ انعقد مجلس قيادة القوات اللبنانية، فانتقد خلاله ايلي حبيقة ما فعل سمير جعجع. كما اتخذ مجلس القيادة قرارا دعا فيه سمير جعجع للاهتمام فقط بالشؤون العسكرية، والتوقف عن التعاطي نهائيا بالشؤون السياسية. ثم انتخب مكانه ايلي حبيقة رئيسا جديدا للقوات اللبنانية.

ايلي حبيقة هو مثل سمير جعجع، رجل اكتسب نفوذا كبيرا في الحرب وبواسطة الحرب. ولكنه يختلف عنه كثيرا من حيث المزاج والأخلاق، فرغم تحدره من محيط بسيط، فهو ليس مثل جعجع من محيط ريفي، بل من محيط مديني. فأنصاره في الميليشيات هم من الطبقة الدنيا القاطنة في بيروت. تدرب في اسرائيل، وكان يعتبر رجل اسرائيل في القوات اللبنانية. ولكنه برز كرجل لامع تعلم على ذاته في شؤون الاستخبارات، كما برز ايضا كرجل أعمال. وبعكس جعجع، كان يعتبر رجلا فرحا يحب النكتة ولكن لا يحترم أي مبدأ. اعتبره الاسرائيليون "رجل المعارك" الصعبة، نظرا لبراعته ودهائه في التصرف والتعامل مع الأعداء. وقد اتهم مرارا، بأنه المسؤول الرئيسي عن مجازر صيدا وشاتيلا، ولكن نفت ذلك مؤشرات قليلة الأهمية[٢٠٦]. ومهما يكن من أمره، فليس من شك على الاطلاق بتمتع هذا الرجل بمرونة غير عادية. فهو الذي أعتبر عميلا اسرائيليا، عارض مع جعجع سياسة أمين

٢٠٦- تقول هذه الرواية أنّ حبيقة كان مسؤولاً عن الحراسة الشخصية لبشير الجميّل وكان مأخوذاً جداً بعد مقتله، ومهتماً بالتحرّي – حتى في سبيل مصلحته – لمعرفة من كان مسؤولا عن الأغتيال. وبنتيجة ذلك لم يكن لديه اي وقت لتنظيم مذبحة.

الجميل "المؤيدة لسوريا"، ثم أسقط جعجع، لأنه وافق على سياسة أمين الجميل، وقد كانت له ايضا اتصالات وعلاقات طيبة مع سوريا. لذلك دعي في ايلول ١٩٨٥ الى دمشق لاجراء محادثات مع المسؤولين السوريين[٢٠٧].

وفي أواخر أيلول من تلك السنة، **بدأت في دمشق مفاوضات بين قادة اهم الميليشيات – جنبلاط، بري، وحبيقة**، أو عبر ممثلين عنهم – حول تسوية سلمية شاملة في لبنان[٢٠٨]. في تلك الأثناء أعلن نبيه بري عن خيارين، على المسيحيين القبول بأحدهما: اما الغاء نظام النسبة، او اجراء تعداد سكاني لوضع نظام نسبة جديد. فبعد مفاوضات طويلة ومعقدة، توصلت الميليشيات الى اتفاق **حول الأسس الرئيسية لدستور جديد تقضي بالوصول بعد مرحلة انتقالية طويلة الى الغاء نظام النسبة**. رفضت في هذا الاتفاق كل أشكال التقسيم، والفدرالية، والكونفدرالية، والكانتونات، واللامركزية في مجال الأمن. وقد لحظ الى جانب المجلس النيابي انشاء مجلس للشيوخ، مهمته اتخاذ القرار النهائي في مجال تعديل الدستور والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية. ولم تتطرق الوثيقة اطلاقا الى علمنة قانون الأحوال الشخصية. ولكن جرى الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئيس الوزراء والحكومة، فعلى الرئيس ان يرأس فقط في الحالات الاستثنائية جلسات مجلس الوزراء. كما يرأسها عادة رئيس الحكومة. فالسلطة التنفيذية تعود الى الحكومة. وبالنسبة للقوانين لا يعطى رئيس الجمهورية الا حق الفيتو لإرجاء اصدارها.

وفي مرحلة مؤقتة، يتمثل المسيحيون والمسلمون في مجلس النواب مناصفة، يكون فيها لنواب الطوائف الثلاث ذات العدد من المقاعد. أما المقاعد الشاغرة فلا تملأ بالانتخاب بل بالتعيين. ويحافظ على نظام الحصص الحالي في الوظائف العامة فقط بالنسبة لوظائف الدرجة الأولى، وذلك على قاعدة التساوي بين المسيحيين والمسلمين، وليس بالنسبة لكل الطوائف بمفردها[٢٠٩]. ويمكن وضع حد للمرحلة الانتقالية بعد أربع سنوات بأكثرية ثلثي الأصوات، أو بعد ثماني سنوات بأكثرية ٥٥ بالمائة من الأصوات، وبعد ١٢ سنة بأكثرية ٥١ بالمائة. وبالاختصار، برز تناقض بين المبادىء الدستورية الواردة في اتفاق الميليشيات، والمبادىء التي وردت في المشاريع الاصلاحية السابقة في مجالين أساسيين، وهما: انشاء مجلس للشيوخ، والهدف منه اعطاء "رئاسته" للدروز، واقرار نظام المساواة بين المسيحيين

٢٠٧– وليد جنبلاط الذي صدمه التغيير المفاجىء من الجانب السوري، سأل خدّام، لماذا تتفاوضون "مع هذا المجرم"، اجابه خدّام حالا: "ومن هو اذا غير مجرم في لبنان؟ أقلّه هو إبن الشعب". ولم يكن هذا الجواب وديّا اطلاقاً بالنسبة للأرستقراطي جنبلاط.

٢٠٨– راجع: The Middle East Paper, 48(1985)438, p.2-3; 49(1985)439, P.2; 50(1985)440, p. 2-3.

٢٠٩– يعني ذلك إلغاء نظام الحصص لكل الفئات الأخرى: "تطبيقا لهذا المبدأ (أي الإلغاء)، ينبغي تسوية حقوق الطوائف المحرومة خلال ستة أشهر". وبكلام آخر: إعتماد نظام الحصص لالغاء الحصص.

والمسلمين، بدلا من نظام الحصص، المتبع بالنسبة لوظائف الدرجة الأولى. أما المرحلة الانتقالية المحددة للوصول الى الغاء نظام الحصص، فقد مددت بهدف اعطاء الفرصة لاحقا لاعادة النظر بالموضوع ضمن الحدود والظروف الممكنة.

أما الأمر **الأكثر تعقيدا فهو القسم الثاني من اتفاق الميليشيات،** الذي يعالج العلاقات بين **سوريا ولبنان.** فقد كتب عنه "ارنولد هوتنغر"، بأنه، بعكس المبادىء الدستورية المعبر عنها "باسلوب قانوني واضح"، "أشير اليه في لغة مبهمة ومستوحاة من المفاهيم العقائدية الواردة في – وثائق – حزب البعث النظرية، ومنمقة بكلمات كبيرة وبعبارات ذات مدلول واسع جدا... ويبدو هذا الأسلوب وكأنه يشير الى أن كل قسم من الوثيقة كان يمليه السوريون على المتفاوضين اللبنانيين قبل التفاوض والاتفاق عليه[٢١٠].

كان الهدف من العلاقات بين البلدين الوصول الى "التكامل الاستراتيجي" (وفي وثيقة سابقة جرى الحديث عن "دمج استراتيجي"). فعروبة لبنان يعبر عنها بكل أصالة في علاقات مميزة مع سوريا. فالتاريخ الجغرافيا يشكلان أسبابا موجبة لمثل هذه العلاقات المميزة، ينبغي ادخالها في قوانين البلدين، وان لا ترتبط لا بحزب، ولا "بنزوات او مصالح"، ولا بتأثيرات "أقليمية". في مجال السياسة الخارجية، يفرض وجود "تعاون تام وثابت في كل القضايا العربية والاقليمية والدولية". أما في شأن العلاقات العسكرية، فقد جاء في الوثيقة: "الصراع الحاسم الذي تقوده سوريا ضد اسرائيل، والذي تحاول فيه سوريا البلوغ الى توازن استراتيجي تجاه اسرائيل، بسبب الأوضاع العربية المعروفة، والمتمثلة اخيرا بخروج مصر من هذا الصراع، وانشاء محور عربي – فلسطيني، هدفه تضليل سوريا سياسيا وعسكريا، يفرض على لبنان ان لا يكون بابا تستطيع اسرائيل من خلاله توجيه ضربة الى سوريا او تهديدها". اضافة الى ذلك، ينبغي **الاتفاق على مرابضة قوات سورية في لبنان،** والتوصل الى "تحديد مشترك لأهم التهديدات لأمن واستقلال نظام البلدين". هذا وتشرف لجنة وزارية مشتركة على تنفيذ هذا الاتفاق.

وبالنسبة للجيش اللبناني، "فيعاد تأهيله بمساعدة سورية" على أساس "روح الكفاح الأصيل الذي يعرف التمييز بين العدو والصديق الحقيقي". وعلى الجيش ان ينسحب من كل المناطق "باستثناء مناطق المواجهة العسكرية مع الاحتلال الاسرائيلي".

ما أن كشف النقاب عن مضمون مشروع الاتفاق، حتى برز **احتجاج كبير،** خاصة حول القسم الثاني منه المتعلق بالعلاقات مع سوريا. فقد حاول ايلي حبيقة

٢١٠- Arnold HOTTINGER, Syrische Wünsche nach Gleichschaltung im Libanon, in: NZZ, 8.1.1986; Daniel PIPES, Damascus and the Claim to Lebanon, in: Orbis 30(1987)4, p. 663-681.

قمع الانتقادات، محاولا منع صدور صحف حزب الكتائب، ومطالبا الحزب بتسليمه مراكز هذه الصحف، ومعلنا في مجلس قيادة القوات اللبنانية، بأن المنطقة المسيحية ستقصف مجددا، وستدمر في حال الامتناع عن توقيع الاتفاق. عندئذ شكلت معارضة واسعة. فأعلن حزب الكتائب بأن الحرية في المنطقة المسيحية مهددة من قبل ايلي حبيقة، والحرية في كل البلاد مهددة بالاتفاق المزمع التوقيع عليه في دمشق. وأعلن الجميل وشمعون معارضتهما لهذا الاتفاق، كما طالب الاسافقة الموارنة باتخاذ "كل الاجراءات التي تضمن استقلال لبنان". اما السياسيون السنة فقد طلبوا من زملائهم المسيحيين معارضة الاتفاق، لأنه يستحيل عليهم استنكاره لأسباب تتعلق بأمنهم. وكذلك قيادة الجيش لم تكن مرتاحة كثيرا، لأن يشرف العسكريون السوريون على "اعادة تأهيل الجيش اللبناني". فتركت المجال للألوية المسيحية للتحرك واظهار معارضتها لهذا الاتفاق. عندئذ بدأت موجة الاعتداءات وزادت في تفاقم المجابهة. فقد جرح كميل شمعون، وايلي كرامة وعدد من زعماء الجبهة اللبنانية في عملية تفجير، كما نجا ايلي حبيقة وامين الجميل من اعتداء على سيارتيهما، اذ لم يكن أحد منهما داخل سيارته. ورغم تزايد حدة المعارضة، وقع ايلي حبيقة على ذلك الاتفاق في الثامن والعشرين من شباط ١٩٨٥.

بعد ذلك ابلغ الرئيس الجميل رسميا في دمشق بمضمون الاتفاق. فلم يوافق عليه باعتبار ان اتفاقا بين الميليشيات لا يمكن ان يفرض على قرار الاجهزة الدستورية، المخولة وحدها ابرام التعديلات الدستورية والاتفاقات الدولية.

عندئذ حاول ايلي حبيقة ممارسة ضغط على الرئيس. فأمر وحدات من القوات اللبنانية بالهجوم على الوحدات الموالية لحزب الكتائب وللرئيس. وفي مجلس قيادة القوات اللبنانية عارضت أكثرية الاعضاء هذا الاتفاق. وكان المعارض الرئيسي سمير جعجع الذي هاجمت قواته قوات ايلي حبيقة. فبعد معارك ضارية جرى عزل حبيقة في مقره الرئيسي في الكرنتينا. فقامت قيادة الجيش، بطلب من البطريرك الماروني، بالعمل على تجنب نهاية دموية للمحاصرين. فاستقال ايلي حبيقة من رئاسة القوات اللبنانية، وقام الجيش بانقاذه بواسطة طوافة عسكرية، وجرى تعيين سمير جعجع مكانه، وكريم بقرادوني نائبا له. ومع تبدل السلطة في القوات اللبنانية **سقط اتفاق الميليشيات.**

ولكن امتعاض الموقعين الآخرين غلى الأتفاق، وكذلك الحكومة السورية، كان عنيفا جدا. فقد أعلن حالا عن اتخاذ عقوبات سياسية وعسكرية. فالخطوة السياسية الأهم كانت **مقاطعة رئيس الجمهورية**، وعدم التفاوض معه فيما بعد. فلم تعد تجتمع الحكومة، كما كان الحال في السنة السابقة. لم يقاطع الاجتماعات جنبلاط وبري فقط بل ايضا السياسيون المعتدلون السنة مثل كرامي والحص ايضا، وذلك لعدم اغضاب

القيادة السورية ظاهريا. ولكن عمليا واصلت الحكومة عملها. فجرت العادة باعداد القرارات والإجراءات من قبل الموظفين، والتوقيع عليها من قبل الوزراء المختصين. على المستوى الرمزي، شكلت هذه المقاطعة سقوطا ظاهريا لنظام التوافق. فبعد مرور سنة على مشاركة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في احتفال في صيدا، لم يلتقيا مرة واحدة. والتوافق الذي استمر، كان نوعا من التوافق السري. كما بقيت العقوبات العسكرية ضد معارضي الاتفاق محدودة. ولكن في مطلع شباط ١٩٨٦ عادت الاشتباكات الى خطوط التماس والى جبهة سوق الغرب. وكانت المدفعية السورية تقوم بقصف بيروت الشرقية من حين الى آخر. وفي النصف الثاني من شباط قامت ميليشيات الحزب القومي السوري بدعم سوري بهجوم في المتن الأعلى باتجاه بكفيا، مسقط رأس رئيس الجمهورية. ولكنه اوقف دون صعوبات كبيرة من قبل الجيش اللبناني النظامي. وكذلك على الحدود الشمالية للمنطقة المسيحية، حاولت القوات السورية ان تتقدم، ولكن دون نجاح[٢١١]. وفي أذار ونيسان وأيار، بقيت الاوضاع سيئة في بيروت، عبر اطلاق النار باستمرار على خطوط التماس[٢١٢].

وفي بداية الصيف حصلت من جديد اتصالات حذرة بين لبنان المسيحي والمسلم. ففي شهر نيسان من تلك السنة انتخب المطران نصرالله صفير، بطريركا جديدا للموارنة، نظرا لمواقفه السياسية المعتدلة[٢١٣]. وفي حزيران قام بزيارة الى بيروت الغربية واجتمع بالمفتي السني هناك. وعلى أثر ذلك حصلت اجتماعات استشارية مشتركة بين الوزراء المسيحيين والمسلمين، خارج اطار جلسات مجلس الوزراء التي يترأسها رئيس الجمهورية، وذلك تحت شعار "الحوار السياسي". كانت تعقد الاجتماعات في مكان يرمز الى حالة تقسيم البلاد، وذلك في ميدان سباق الخيل في قلب بيروت، وعلى خطوط التماس.

وقد حصلت في أواخر أيلول، معركة أخيرة بسبب اتفاق الميليشيات. فايلي حبيقة، بعد هزيمته ونفيه لوقت قصير الى فرنسا، عاد الى لبنان عبر سوريا. جمع حوله، وبدعم سوري، انصاره من القوات اللبنانية، الذين فروا بعد معارك كانون الثاني الى

٢١١- أعقب ذلك هجومان في المتن، احدهما في الدوّار، والآخر على طريق بسكنتا- بكفيا. في الشمال حصل اشتباك خلال يوم واحد فقط. فميليشيا المردة التابعة لفرنجية لم تكن مرتاحة إطلاقاً لإرغامها على إطلاق النار على مسيحيين آخرين. الجيش اللبناني سحب وحداته عن خطوط التماس الى محيط قصر الرئاسة في بعبدا والى المتن الأعلى. على خطوط التماس كانت الميليشيات تطلق النار.

٢١٢- في نيسان انسحب المراقبون الفرنسيون لوقف اطلاق النار من بيروت، بعد أن تكبّدوا خسائر عديدة. ففي غياب كل نية جديّة للحفاظ على وقف لاطلاق النار، لم يعد هناك اي مبرّر لوجودها.

٢١٣- قامت القوّات اللبنانية بنوع من الحملة الانتخابية لصالح أحد الأساقفة الذي اعتبر مناضلاً، ولكن أكثرية اعضاء مجلس الأساقفة لم تنظر بُعين الرضى الى مثل هذا التدخل بشؤونهم.

بيروت الغربية والى البقاع. وقد كانت ايضا في بيروت الشرقية اعداد من المقاتلين في القوات اللبنانية ما زالت تؤيده، خاصة بين عناصر جهاز المخابرات، الذي انشأه وأشرف على ادارته. **ففي التاسع والعشرين من أيلول حاول حبيقة مع انصاره احتلال بيروت الشرقية.** فقام بهجوم عبر خطوط التماس انطلاقا من بيروت الغربية، اي برضى الميليشيات المتواجدة هناك، ولربما بدعمها ايضا. كان هذا الهجوم عملا جديدا. فمنذ معارك منطقة الفنادق عام ١٩٧٦ التي أسفرت عن قيام خطوط التماس، وقد كان طبيعيا اطلاق النار عليها، لم تراود احدا جديا فكرة القيام بحركة عسكرية تستهدف "عبور هذه الخطوط". أما هذا الهجوم فكان ممكنا، لأن حبيقة اعتمد على مقاتليه الذين يعرفون جيدا الجهة الأخرى من المدينة – والتي كانت منطقتهم سابقا – كما كان له فيها شركاء عرف كيف يستغلهم للتواطؤ معه. لقد فوجيء جعجع وانصاره كثيرا بذلك الهجوم الذي أسفر عن تقدم قوات حبيقة الى وسط الأشرفية. ولكن لم توقفهم الميليشيات المعارضة لهم، بل جنود الجيش الذي لم تسمح قيادته بعودة بيروت الشرقية الى سيطرة فئة عسكرية متحالفة مع سوريا. فعندما بدأت المواجهة مع الجيش، أمر ايلي حبيقة انصاره بالانسحاب. وهكذا فشلت المحاولة الأخيرة لفرض اتفاق الميليشيات بالعنف. اما ضحايا هذه المحاولة فكانوا من انصار حبيقة الذين لم يتمكنوا من الهرب او الانسحاب. فقتل حوالي مائة عنصر منهم على يد رفاق السلاح السابقين، كما حصلت بعد مرور بضعة ايام على تلك المعركة، عمليات تصفية. على أثر ذلك، طغت لمدة طويلة موجة من الحذر الشديد داخل الجناح المنتصر في القوات اللبنانية، تخوفا من وجود سري لأنصار حبيقة بين صفوفهم. ولكن سرعان ما زال هذا التخوف، كما عادت في تشرين الأول، عمليات الاشتباكات والقصف على خطوط التماس الى "حالتها العادية".

جاء اتفاق الميليشيات، بعد اتفاق دمشق عام ١٩٧٦، محاولة ثانية قامت بها سوريا لتسوية النزاعات في لبنان عبر امتياز قائم على اتفاق. فشل الاتفاق الأول بسبب معارضة اليسار اللبناني ومنظمة التحرير، وفشل الاتفاق الثاني بسبب معارضة المسيحيين. أدى الفشل الأول الى حرب أهلية، والثاني الى نزاع عنيف حول السلطة بين القوى السياسية والعسكرية في لبنان المسيحي.

لم يُرفض في الواقع القسم المتعلق بالشؤون الداخلية من الاتفاق كما أن الخطوط العريضة لم تكن ايضا غير مقبولة في نظر معظم اللبنانيين من مختلف الاتجاهات السياسية، كاقامة نظام متساو بين المسيحيين والمسلمين، والوصول عبر مرحلة انتقالية مع بعض الخطوات "الهادئة" الى نظام الأكثرية. ولكن ما لم تقبله أكثرية المسيحيين، وأيضا عدد كبير من المسلمين، هو ذلك الجزء من الاتفاق الذي يلحظ **العلاقات المستقبلية مع سوريا.** هنا برز لأول مرة وبكل وضوح ما تريد الوصول

اليه الحكومة السورية – او على الأقل الفئة الأكثر نفوذا فيها: لا "انشلوس"، (أي لا عملية ضم لبنان اليها)، بل "تنسيق موحد" شامل في السياستين الخارجية والأمنية، **وبالتالي اضفاء طابع شرعي عليها.** فالقبول بوضع شبيه "بوضع فنلنده"، وتنسيق سياسة لبنان الخارجية مع سوريا، هما أمران كان معظم اللبنانيين – بما فيهم المسيحيون – على استعداد لايجاد اطار مقبول لهما، كما دلت على ذلك السياسة الخارجية الشهابية تجاه عبد الناصر في الستينات. و لكن اتفاق الميليشيات ذهب الى أبعد من ذلك. فصياغة العبارات حول "اعادة تأهيل" الجيش اللبناني" بمساعدة سورية، تهدف الى ربط لبنان بصورة تامة بسوريا. وكذلك دل هذا الاتفاق بوضوح أكثر على كيفية ابعاد المؤسسات الشرعية القائمة عن المفاوضات ووضعها امام الأمر الواقع والزامها به. فلا رئيس الجمهورية، ولا رئيس الحكومة، ولا مجلس النواب شاركوا في المفاوضات، ولكنهم أعلموا بها لاحقا. أعلن عدد كبير من السياسيين المسلمين عدم موافقتهم على الاتفاق، وأملوا في افشاله على يد المسيحيين. وكذلك المجموعات والأحزاب المتحالفة مع سوريا أظهرت القليل من الرغبة في الكفاح من أجل فرض هذا الاتفاق. فالحرب الأهلية في سبيل الاتفاق بقيت بمعظمها حربا كلامية. فالمحاولة الوحيدة الجدية في سبيل اغلاق هذا الملف، تمثلت بالهجوم الذي قام به حبيقة على بيروت الشرقية. **أما أساس المقاومة ضد فرض الارادة السورية فتجسد عبر الوية الجيش اللبناني المتواجدة في المنطقة المسيحية**، التي أوقفت محاولات التقدم في الجبل وفي الشمال، وأفشلت الهجوم الذي شنه حبيقة على بيروت الشرقية. **ولكن الحركة السياسية والميليشيوية الوحيدة التي تمسكت بالاتفاق وأعتبرت سوريا كقوة حامية لها**، كانت حركة أمل. ولكن كان لهذه الحركة – وللطائفة الشيعية اجمالا – اسباب هامة تبرر موقفها. فلم تكن هناك اية حركة أخرى تحتاج بشدة الى المساعدة السورية مثلها، وذلك لعدم وجود أية حركة أخرى في مأزق مشابه للمأزق التي كانت تعيش فيه في اطار نزاعات مسلحة جرت اليها. فحروب لبنان بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ كانت بمعظمها حروب حركة أمل. وكلما تعاظمت واشتدت تلك الحروب، كانت ايضا تتعاظم وتكبر وتشتد حاجة هذه الحركة الى المساعدة السورية.

٣١ – "حرب المخيمات" في بيروت والجنوب

في شهري آذار ونيسان ١٩٨٦ اندلعت من جديد معارك حول مخيمات الفلسطينيين. في الواقع، كان عرفات يمتلك امكانات مالية وافرة وولاء ثابتا من قبل أكثرية الفلسطينيين في المخيمات. استخدم هذا المال – كما كانت الحال دائما – لكسب حلفاء له. فبعد انهيار تنظيم "المرابطون" شكلت في بيروت ميليشيا سنية

جديدة، عرفت باسم "حركة السادس من شباط"، بالاشارة الى حركة الانتفاضة التي وقفت في بيروت الغربية عام ١٩٨٤. جند معظم مقاتليها من السنة الذين هجروا من اقليم الخروب ومن الذين يسكنون منطقة الطريق الجديدة في بيروت. كان عرفات يمدها بالمال والعتاد. ولكن سرعان ما شعرت حركة أمل بتهديد سيطرتها على بيروت الغربية من قبل المنظمة الجديدة. فبعد معارك طاحنة في الشوارع تميزت بعنف وحشي، هزمت "حركة السادس من شباط" ووحدات الحزب التقدمي الاشتراكي المؤيدة لها. وكذلك تكبد المنتصرون خسائر كبيرة، خاصة الذين هاجموا سكان الأحياء للإنتقام والثأر، ومارسوا التعذيب والمجازر فيها. عندئذ صدرت عن رؤساء الطائفتين السنة والشيعة تصريحات لا تهدف الى التهدئة وضبط النفس. وطالب نبيه بري بدخول الجيش السوري الى بيروت. بالنسبة لوضع المخيمات كان نبيه بري والقيادة السورية على اتفاق تام. فالسوريون كانوا يسعون الى وضع المخيمات تحت سيطرة فصيلة ابو موسى، الموالي لهم. أما نبيه بري فلم يكن يرى أي فرق بين مختلف الفصائل الفلسطينية كما لا يمكن الاعتماد على أي منها: "فالذي يعلن عن نفسه في دمشق بأنه من أنصار أبو موسى، يتحول سريعا في بيروت الى العرفاتيين". وهكذا أتهم بري الفلسطينيين "بتفضيل العودة الى لبنان على العودة الى فلسطين". وفي أواخر حزيران، حصلت استراحة في حرب المخيمات، بعد مرابضة وحدات سنية من الجيش اللبناني حول مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، تدعمها فصيلة من الجنود السوريين.

ولكن فترة الهدوء هذه لم تدم طويلا. فقد جرى تصعيد حرب أمل ضد انبعاث جديد "لدولة فلسطينية داخل الدولة اللبنانية" في النصف الثاني من العام ١٩٨٦ بسبب تبدل بارز حصل بين الحلفاء الرئيسيين في النزاع اللبناني، **وقيام حلف جديد بين عرفات والمسيحيين اللبنانيين.** لا بد من التذكير هنا بأن النزاع الرئيسي في حرب لبنان بدأ بالاشتباكات بين الفلسطينيين والمسيحيين. وقد عاشت حركة أمل منذ عام ١٩٨٣/١٩٨٤ وضعا مع الفلسطينيين لا يختلف اطلاقا عن حال المسيحيين معهم منذ عام ١٩٦٩. ولكن في عام ١٩٨٦ لم تكن منظمة التحرير أهم خصم خارجي للمسيحيين، بل سوريا، وبالتالي حركة أمل التي أصبحت الحليف الرئيسي لسوريا وأهم خصم لهم في السياسة الداخلية منذ اتفاق الميليشيات. فمنظمة التحرير التي أصبحت خصما للسوريين وللشيعة معا، تحولت وأصبحت، – بحكم المصلحة – حليفا جديدا للمسيحيين. وقد أقدم الفريقان على ذلك على مضض. لقد سمح الرئيس الجميل بتجديد جوزات السفر لأكثر من سبعين الف من الفلسطينيين، كما سهلت القوات اللبنانية لمنظمة التحرير نقل المقاتلين والأسلحة الى المخيمات حول بيروت وفي الجنوب.

وفي بيروت قبلت حركة أمل بما حصل مرغمة وذلك لعدم تمكنها من السيطرة التامة على المخيمات. ولكن بري ومعاونيه ارادوا على الأقل منع منظمة التحرير من استخدام مخيمات الجنوب مجددا، والعودة الى حربها ضد اسرائيل، وبالتالي تعريض سكان الجنوب الشيعة لمآسي جديدة.

لذلك بدأت حركة أمل في تشرين الأول ١٩٨٦ حصارها لمخيم الرشيدية القريب من مدينة صور، واستمر القتال بين مقاتليها والفلسطينيين عدة أشهر دون أن يسقط المخيم. وبالعكس خرج في ٢٤ تشرين الثاني مقاتلو منظمة التحرير من احدى المخيمات المجاورة لصيدا واقتحموا بلدة مغدوشة جنوب صيدا، وهي موقع استراتيجي مهم. وفي اليوم التالي قامت حركة أمل بهجوم مضاد واستعادت البلدة. وفي الوقت نفسه اغار الطيران الاسرائيلي على مواقع فلسطينية وقد دل ذلك على ان حركة أمل كانت تقوم بتنسيق – وبالتالي تتعاون – مع اسرائيل. وقد قام الشيعة المتحمسون بمطاردة الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات. وهذا ما أدى الى تدعيم عزيمة الفلسطينيين في المخيمات والى عدم الاستسلام على الإطلاق.

وفي نهاية عام ١٩٨٦ لم تسفر حرب حركة أمل ضد الفلسطينيين عن نتائج مرضية. ففي عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ دمرت حركة أمل قسما من المخيمات المجاورة لبيروت وسيطرت عليها. ولكن منظمة التحرير تمكنت من الصمود في مخيم برج البراجنة وفي قسم من مخيم شاتيلا. وفي عام ١٩٨٦ نجحت منظمة التحرير بالعودة بقوة وبكثافة الى الجنوب، واستولت حتى على مواقع خارج المخيمات وتمكنت من المحافظة عليها. وهكذا لم تنجح حركة أمل في الحؤول دون اعادة تسليح المخيمات ودون وصول امدادات عسكرية جديدة لمنظمة التحرير.

٣٢ – حرب حول بيروت الغربية بين حركة أمل واليساريين

لم تدعم القوات اللبنانية وحدها منظمة التحرير ضد حركة أمل، بل الميليشيات الدرزية ايضا كانت تؤمن لها الامدادات العسكرية، وتسهل دخول مقاتلين فلسطينيين جدد الى الجنوب. في مطلع عام ١٩٨٧ وبعد محاولات جديدة يائسة للسيطرة على مخيمات بيروت، تحولت ميليشيا حركة أمل التي عانت مرارا عدم الانتصار في صراعها الطويل، ضد أعوانها وحلفائها سابقا في بيروت الغربية: اي الحزب التقدمي الاشتراكي والشيوعيين[٢١٤]. فالحزب التقدمي الاشتراكي في بيروت لم يكن في ذلك الحين ميليشيا درزية فقط، بل كان يضم مقاتلين من حركة المرابطون سابقا

٢١٤– أغتيل عدد من المثقفين القياديين الشيوعيين من قبل انصار حركة أمل، من بينهم الفيلسوف حسن حمدان، وهو من أصل شيعي، وكان قد حُقد عليه بنوع خاص "كملحد كفر بدينه".

ومجموعات كردية أيدت سابقا منظمة التحرير. فالقوى الدرزية والسنية والتجمعات اليسارية[٢١٥]، رفضت معا سيطرة تامة لحركة أمل على الجزء الغربي من المدينة. وهذا ما أدى في منتصف شباط الى مواجهة مسلحة عنيفة جدا تجاوزت بكثير حدود ما حصل سابقا في المعارك. فاستخدمت الأسلحة الثقيلة الموجودة في مواقع بعيدة عن المدينة، في حرب الشوارع، وعم الخراب والتدمير بشكل يماثل ما حصل عام ١٩٨٢ أثناء الغزو الاسرائيلي. وقد حصل قتال حتى في الأحياء السكنية التي لم تعرف سابقا اضطرابات، وبنوع خاص، الاحياء القريبة من الشواطىء البحرية. فبعد خمسة أيام من القتال المرير **توصلت الميليشيات اليسارية الى فرض وجودها.** وفقدت أمل مركزها الرئيسي في برج المر، وسيطر الحزب التقدمي الاشتراكي على منطقة الحمراء كما جرى حصار لمقاتلي حركة أمل في موقعين[٢١٦].

شكل هذا الوضع بنظر الحكومة السورية دافعا لتبرير ارسال قواتها من جديد الى بيروت، واعطاء هذا التدخل، - ولمصلحتها الخاصة - طابع المستعجل. كما برر ذلك عبر نداء الإغاثة الصادر عن سكان المدينة الذين برز لديهم الاقتناع بأن سوريا وحدها القادرة على وضع حد نهائي لهذه الحرب الأهلية الوحشية. وقد برزت الضرورة ايضا بفعل الخطر المحدق بحركة أمل، التي تعتبر أهم وأصدق حليف لسوريا في لبنان، والتي قد تتعرّض للانسحاق تماما ونهائيا في صراعها ضد الفلسطينيين، والدروز واليسار اللبناني.

ففي الثاني والعشرين من شباط دخلت فصيلتان من الجيش السوري الى بيروت الغربية، وانسحبت وحدات حركة أمل الى الضواحي الجنوبية الغربية. ولم يسمح الجيش السوري بتواجد اية ميليشيات مسلحة في الشوارع. فحيث ما برزت مقاومة وان محدودة كان السوريون يسحقونها بعنف شديد. وهذا ما حصل مع ثلاثة وعشرين مقاتلا من حزب الله، لم يعيروا الانذار السوري اي اهتمام. فجرى اعدامهم رميا بالرصاص. وهكذا وبعد خمس سنوات من ارغام الجيش السوري على الانسحاب من بيروت من قبل القوات الإسرائيلية، عاد هذا الجيش مجددا الى العاصمة اللبنانية.

في عام ١٩٧٦، دخلت القوات السورية الى بيروت لأول مرة لانهاء حرب أهلية بين المسيحيين والمسلمين، ودخلت للمرة الثانية في عام ١٩٨٧ لانهاء حرب أهلية بين المسلمين. وفي الحالتين كان الهدف من دخولها السيطرة ليس فقط على لبنان بل

٢١٥- انقسم الحزب القومي السوري الاجتماعي في صيف ١٩٧٦ الى فريقين، أحدهما أيّد منظمة التحرير الفلسطينية - وكانت تدعمه ليبيا - والآخر كان مواليا لسوريا. ومنذ ذلك الحين واصل الفريقان اضطهاد بعضهما بعض عبر الاعتداءات والاغتيالات.

٢١٦ بالقرب من فندق الكومودور الذي يرتاده الصحفيون الغربيون، ومن مستشفى الجامعة الاميريكية.

على منظمة التحرير ايضا. في عام ١٩٧٦ حصل ذلك بالتفاهم مع رئيس الجمهورية الياس سركيس. أما في عام ١٩٨٧ فقد احتج على دخولها رئيس الجمهورية أمين الجميل، بينما طالب بدخولها، طوعا او كرها، كل من سليم الحص، ونبيه بري ووليد جنبلاط. في عام ١٩٧٦ كان كمال جنبلاط الخاسر الأكبر الذي اضطر الى التخلي عن كل أمل بالنصر بسبب التدخل السوري. أما الخاسر الرئيسي عام ١٩٨٧ فكان ابنه وليد، الذي كاد أن يصل الى المرحلة النهائية لقطف ثمار انتصاره، كما فقد ايضا السيطرة غير المحدودة على "الكانتون الدرزي" والتي اكتسبها عبر انتصاراته عام ١٩٨٣ على القوات اللبنانية. لقد سيطر السوريون على الطريق الممتدة من صوفر الى خلده وعلى الطريق الساحلي جنوبي بيروت[٢١٧]. وهكذا أصبحت سياسة جنبلاط المستقلة تماما عن سوريا امرا مستحيلا. **اما استسلام الدروز وحلفائهم اليساريين**، فبرز بكل وضوح في أيلول ١٩٨٧ عندما أعلن عن ارسال حوالي الف مقاتل من الميليشيات الدرزية و٣٠٠ مقاتل من المنظمات اليسارية، بالأتفاق بين قياداتهم والعقيد القذافي، الى ليبيا، للمشاركة، كمرتزقة، في القتال في حرب التشاد[٢١٨].

أما حركة أمل فقد أنقذها التدخل السوري ولكنها أصبحت مرتبطة بسوريا أكثر من أي وقت مضى. في الجنوب كما في بيروت كان مقاتلوها يبرزون بعض البسالة من حين الى آخر في صراعهم ضد مخيمات الفلسطينيين، ولكنهم كانوا يكتفون فقط بمحاصرتها. وفي الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٨ أعلنت حركة أمل أخيرا نهاية الحصار، آخذة بالأعتبار انتفاضة الفلسطينيين غير المسلحة في الضفة الغربية التي وضعت الحكم السوري، وكذلك حركة أمل في وضع حرج للغاية. فمتابعة حصار المخيمات كانت ستؤدي الى تصنيفهم في نظر العالم العربي كشركاء لإسرائيل في المؤامرة ضد الفلسطينيين. بالإضافة الى ذلك، كان لحركة أمل سبب آخر دفعها، وان مؤقتا الى وقف الصراع مع الفلسطينيين، الا وهو المواجهة مع خصم جديد آخر.

٣٣ - حرب أهلية بين الشيعية: أمل ضد حزب الله

نشأ "حزب الله" عام ١٩٨٢ بعد ما سمحت سوريا "لحراس الثورة" الايرانيين بالدخول الى شمال البقاع للمشاركة في القتال ضد الغزو الاسرائيلي. في الواقع

٢١٧- من بينها، وقع ايضاً "مرفأ الدروز" في خلدة تحت السيطرة السورية. وقد تبيّن أنّ بعض مقاتلي ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي شاركوا في بعض الاعتداءات . وفي حزيران ١٩٨٧ اضطر جنبلاط الى تسليم المشاركين الى سوريا، ومن بينهم "المسؤول عن حراسته الشخصية".

٢١٨- تلقّت هذه المنظمات حصصاً من المخصصات لهذا النوع الجديد من المقاتلين في الفرق الأجنبية.

وصلوا متأخرين لهذا الغرض، ولكنهم حاولوا في الوقت المناسب بدء **حرب العصابات ضد الاحتلال الاسرائيلي** في جنوب لبنان عام ١٩٨٣. فتحت شعار "حزب الله"، نفذ الشيعة اللبنانيون عددا من العمليات الانتحارية أدت الى اضعاف معنويات الوحدات العسكرية الغربية المتعددة الجنسيات وكذلك الجيش الاسرائيلي. كما نفذت عمليات أخرى ايضا باسم "الجهاد الاسلامي". وهناك "مؤشر بارز" آخر لهذا الأتجاه السياسي تمثل في عدد كبير من **خطف** الرهائن[٢١٩] **في لبنان واستهدف كل وجود غربي في البلاد. لم يشكل حزب الله أي تنظيم موحد، بل لفيفا لتجمعات مختلفة، يجمع بينها عاملان مشتركان: الأول اقامة "جمهورية لبنان الاسلامية" على مثال ايران، والثاني، تأثير الحكومة الايرانية القوي جدا عليها، ليس فقط عبر التوافق حول اقتناعات سياسية دينية، بل أيضا عبر الدعم المادي الكثيف الذي تقدمه لها.**

فحركة أمل التي كان ينظر اليها حتى عام ١٩٨٢ كحركة "راديكالية" من قبل انصار الزعماء الشيعة التقليديين، وجدت نفسها تدريجيا تحت ضغط منافسة شديدة من قبل حركة أكثر راديكالية منها. فمنذ سنوات طويلة كانت حركة أمل على خلاف حاد مع أحزاب اليسار التي كانت تستقطب قبل الحرب عددا من الشيعة اللبنانيين بسبب برامجها الجذابة، ولكن الآن جاءت المنافسة من جهة "اليمين"، اي من الخمينية. فحركة أمل وحزب الله يتبعان سياستين متناقضتين تماما تجاه اسرائيل. حركة أمل تريد فعلا رؤية الجنوب حرا من كل احتلال اسرائيلي، ولكن دون الحاق الأذى او الخراب به. لهذا السبب نفذت حربا طويلة ضد الفلسطينيين الذين بسبب نشاطهم العسكري الجديد، كانوا يسببون غارات انتقامية اسرائيلية يتخوف منها الشيعة. ولكن حزب الله أعلن على غرار الفلسطينيين الراديكاليين الحرب ضد اسرائيل وحتى "التحرير التام للقدس"[٢٢٠].

برز ايضا **عنصر خلاف رئيسي** بين التنظيمين الشيعيين في **مفهومهما للبنان المستقبل.** في نيسان ١٩٨٧ اصدر رجال دين ايرانيون ولبنانيون من الاصوليين مشروع دستور لجمهورية اسلامية في لبنان، ترتبط مباشرة بالنموذج الايراني. وفقا لهذا الدستور، ينبغي ان تستوحى كل القوانين من الشرع الاسلامي. كما يقوم مجلس

٢١٩- لم يكن لحزب الله أي رأي موحّد حول مسألة خطف المواطنين كرهائن وكوسيلة يبررها الصراع. فالموسوي، زعيم منظمة "الجهاد الإسلامي"، أعلن عن شرعيّة عملية خطف "الجواسيس أو العسكريين". أما محمد حسين فضل الله، رجل الدين الأكثر نفوذاً في حركة حزب الله، الذي كان يرفض اعتباره قائدا لهذه الحركة، فقد وصف خطف المواطنين وأخذهم كرهائن "عملية غير انسانية وغير دينية"، كما أنها "غير إسلامية". ولكنه لم يصدر اي "فتوى" في هذا المجال. "لقد واصل زعماء حركة حزب الله المناقشات حول خلقية وشرعية الوسائل المؤيدة الى الهدف النهائي" (اي إقامة جمهورية إسلامية في لبنان). راجع : The Moral Logic of Hizballah, op. cit., p. 21ff.

٢٢٠- راجع: شبلي ملاّط، المصدر المذكور، ص ٣٥ وما يليها.

اسلامي – يتألف فقط من الشيعة – بوضع نظام جديد للبلد. أما "الاقليات المختلفة" فيه والتي تشكل أكثرية في بعض المناطق، فينظم لها حكم ذاتي[٢٢١].

رفضت قيادة حركة أمل هذا المفهوم، اذ أعلن نبيه بري مرارا، بأن حركته تتألف بمعظمها من الشيعة المؤمنين وتقدر حق التقدير الثورة الايرانية. ولكن لبنان ينبغي ان يقرر مصيره اللبنانيون، بطريقة تتوافق مع معطيات لبنان وطوائفه المتعددة. فقد رفض العودة الى الميثاق الوطني وطالب "بديمقراطية الأكثرية"، التي تمكن الشيعة دون شك من لعب دور رائد فيها. ولكنه رفض اي شكل من أشكال الدولة الإسلامية.

اضافة الى المسائل ذات الأهداف السياسية لعب التنافس بين الحركتين على مستوى تجنيد المقاتلين. فحزب الله الذي يتلقى كل أنواع الدعم من ايران كان في حال أفضل من حال حركة أمل. فكان يدفع اجورا مرتفعة لمقاتليه ويحاول بالتالي جذب مقاتلي أمل الى جانبه. لذلك وصفت قيادة أمل حزب الله، بهدف التحقير والسخرية، "بحزب البترو" (اي البترو دولار)، ولكن دون ان تتمكن دائما من الحؤول دون محاولات التجنيد.

في أيلول ١٩٨٧ حصلت معارك بين التنظيمين في جنوب لبنان. ولكن في نيسان ١٩٨٨ بدأت فعلا **حرب أهلية نظامية بين الشيعة**، وغالبا ما كان يمر خط الفصل السياسي عبر ذات العائلات، مضفيا بذلك على هذا النزاع طابعا حادا كان يثير عددا كبيرا من الخلافات السابقة. جاء الشوط الأول من المعارك لصالح حركة أمل التي سحقت حزب الله تماما في الجنوب، فتحدث نبيه بري عن انتصار "ضد الراديكالية والخطف والارهاب". أما الشوط الثاني فكان لصالح حزب الله. في مطلع شهر أيار قامت الميليشيات الاصولية بهجوم على كل مواقع حركة أمل في ضواحي بيروت الجنوبية، يدعمها حراس الثورة الايرانيون. مع الإشارة الى أن المساعدات المالية التي تقدمها ايران كانت أكثر فعالية من المساعدات العسكرية. لقد سقط عدد من مواقع أمل دون أية مشاركة في القتال، لا بل سلمت مقابل كميات كبيرة من المبالغ المالية التي دفعت الى صغار القادة في حركة أمل والى مقاتليها. وهكذا نجح حزب الله، بعد اسبوعين فقط من الصراع، بالسيطرة على ٨٠ بالمائة من ضواحي بيروت الشيعية. ولكن أمل تمكنت من الصمود فقط في منطقة الشياح، حيث وقعت في مأزق حرج.

عندئذ رأت القيادة السورية مدى الخطر الذي تواجهه حركة امل، أخلص حلفائها

٢٢١- Arnold HOTTINGER, Verfassungsentwurf Teherans für Lebanon - über die Ausbreitung der iranischen Revolution, in: NZZ, 6.5.1987.

بين المنظمات السياسية والعسكرية اللبنانية. وتمثل هذا الخطر بامكانية طردها تماما من العاصمة. ولكن اي تدخل مباشر للقوات السورية لصالح حركة أمل سيشكل من جهة أخرى خطرا على سوريا قد يؤدي الى خلاف مفتوح مع ايران، الدولة الحامية لحزب الله، والحليف الأقوى لسوريا بين دول المنطقة. وكما ذكر سابقا، كانت العلاقات الجيدة على المستوى الاقتصادي بين سوريا وايران بالغة الأهمية. فسوريا التي تتلقى النفط الايراني بأسعار مفضلة، كان من الصعب عليها اتخاذ اي موقف عدائي ضد انصار ايران في لبنان. عندئذ قررت القيادة السورية الإقدام على خطوة تسهم في انقاذ أمل، دون الأعتداء مباشرة على حزب الله. فقام **الجيش السوري بالسيطرة على الضواحي الجنوبية الغربية**. وطالب حركة أمل وحزب الله بالانسحاب الى ثكنات معينة، معلنا عدم مهاجمة اي فريق، ولكنه سيضطر الى سحق أية مقاومة مسلحة قد يتعرض لها. فبعد تصريحات متكررة وتحذيرات شديدة تقدمت القوات السورية في السابع عشر من أيار دون اي قتال او مقاومة ودخلت الى الضواحي الشيعية[٢٢٢].

وهكذا جرى تجميد الحرب الأهلية الشيعية – الشيعية مؤقتا، ولكن دون وضع حد نهائي لها. فلم يرض حزب الله بهزيمته في الجنوب ولا حركة أمل بهزيمتها في بيروت. وكذلك لم تعمل القوات السورية على تجريد اي فريق من السلاح، ولكن زالت المظاهر المسلحة من الشوارع. وبدلا من المعارك المعلنة، قامت عمليات الخطف والاغتيالات بين الفريقين. ففي ايلول ١٩٨٨، جرى اغتيال قائد حركة أمل في الجنوب، داوود داوود، واثنين من معاونيه. وفي ذات الشهر حصلت اشتباكات بين ميليشيات أمل وحزب الله في البقاع، والجنوب، وكذلك في جنوب بيروت. ورغم محاولات التوسط السورية، اندلعت من جديد في مطلع كانون الأول معارك طاحنة في ضواحي بيروت، ولكنها هذه المرة دون غالب او مغلوب. وفي ربيع ١٩٨٩ جرى اتفاق لوقف اطلاق النار بعد جهود الوساطة السورية والايرانية. ولكن الحرب الشيعية لم تؤد الى اية نتيجة حاسمة.

٣٤ – حرب أهلية بين الفلسطينيين

في الدفاع ضد الهجومات التي قامت بها حركة أمل توحد الفلسطينيون من كل التيارات والمنظمات المختلفة. ولكن ما ان خف الضغط على مخيمات بيروت – نظرا لانشغال حركة أمل في أيار ١٩٨٨ في حربها ضد حزب الله – حتى بدأ الفلسطينيون باطلاق النار على فلسطينيين آخرين داخل المخيمات. فقد وجد

٢٢٢- أطلقت مجموعة كومندوس من حزب الله النار على سيارة كانت تنقل أربعة من كبار الضباط السوريين، ولكن لم يصب أحد لأنّ السيارة كانت مصفحّة. واكتفى السوريون بتوجيه انذار جديد.

الفدائيون المؤيدون لسوريا بزعامة ابو موسى الفرصة مؤاتية لسحق انصار عرفات. فخلال شهرين تقريبا كان البؤس في بيروت مسرحا لحروب متوازية. فبينما كان الشيعة يتقاتلون في الضواحي، كان صراع الفلسطينيين ايضا في المخيمات الكائنة فيها وفي جوارها، يحتدم ويشتد. ففي الحرب الأهلية الفلسطينية، كان هناك - على الأقل مؤقتا - منتصر. في حزيران سقط مخيم شاتيلا، وفي الثامن من تموز سقط ايضا مخيم برج البراجنة بيد قوات ابو موسى، ولم يكن ذلك دون دعم لوجستي فاعل من قبل السوريين. وهكذا **فقد عرفات مرة أخرى** - بالمقارنة مع المرة الأولى عام ١٩٨٢ - **قاعدته في بيروت**. ووقع الفلسطينيون في الشمال والشرق والوسط تحت السيطرة السورية. **ولكن في الجنوب**، وفي المخيمات المجاورة لمدينتي صيدا وصور، حافظت الفصائل المؤيدة لمنظمة التحرير على نفوذها. اما الصراع **للسيطرة على الفلسطينيين** في كل لبنان، فلم يكن حتى نهاية عام ١٩٨٨ قد تحول الى قرار حاسم على الإطلاق.

٣٥ - حرب باردة حول الدولة اللبنانية

حصلت الحروب الحامية بين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ بمعظمها بين اطراف الحرب الأهلية السابقين: حبيقة ضد جعجع في القوات اللبنانية، حركة أمل ضد معظم تجمعات اليسار السابقين، ضد الفلسطينيين وحزب الله، وأخيرا الفلسطينيون ضد بعضهم. ولكن كان بين كل هذه النزاعات جامع مشترك وهو أن القوى الشديدة التحالف مع سوريا حاربت تلك القوى التي تريد الحفاظ على استقلاليتها عن البلد المجاور.

أما المواجهة بين الفريقين، فلم تسفر عن أية نتيجة. فعلى خطوط التماس كان يحصل فقط من حين الى آخر اطلاق نار متقطع. وفي آذار ١٩٨٨ حصلت مرة أخرى اشتباكات على خطوط المواجهة في المتن الأعلى. فقد هاجمت هناك وحدات من الحزب القومي السوري بدعم من سلاح المدفعية السورية المنطقة المسيحية التي كان يدافع عنها جنود من الجيش النظامي. كانت معظم وحدات الجزب القومي السوري من المسيحيين من عكار. وكذلك جنود الجيش كانوا من السنة، معظمهم من عكار، وأحيانا من ذات القرى. وبعدما تبين للفريقين انهم من ذات المنطقة، زال كل دافع لإطلاق النار على بعضهم، وتوقفت المعارك سريعا.

ولكن ما لم ينته بعد، كانت الحرب الباردة حول مؤسسات الدولة اللبنانية، التي بدأت منذ سقوط اتفاق الميليشيات في دمشق في كانون الثاني عام ١٩٨٦. فجنبلاط وبري، اللذان وقعا ذلك الاتفاق، كما كانا في الوقت ذاته وزيرين في حكومة "الوحدة الوطنية" برئاسة كرامي، أخذا منذ ذلك الحين يطالبان باستقالة رئيس الجمهورية.

وفـي سـبيل ارغامـه علـى الإسـتقالة، أعلنـا "مقاطعتهمـا" للرئيس، ورفضـا حضــور جلسات مجلس الوزراء التي تعقد برئاسته. وكذلك ايد رئيس الحكومة هذه المقاطعة، حتى أن مجلس الوزراء لم يعقد خلال أشهر طويلة. ولكن في أيلول **التقـى الـوزراء مـع بعضهـم عدة مـرات، لـيس كحكومــة، بـل "كلجنــة مصالحــة"** للتشــاور حــول الاصلاحات السياسية، دون الوصول الى اي اتفاق في الرأي. فالوزراء المسيحيون، خاصة، وزير المال كميل شمعون، طالبوا كرامي بانهاء مقاطعة رئيس الجمهوريـة، وعقد جلسات مجلس الوزراء مجددا وبانتظام، او بتقديم استقالته. ولكـن كرامـي لـم يستجب الى أي من هذين المطلبين.

وفي مطلع نيسان ١٩٨٧، وتحت ضغط الأزمـة الأقتصاديـة التـي أخـذت تتفـاقم، عقـدت جلسـة حكوميـة، ولكـن دون التوصـل الـى أيـة نتيجـة. عندئـذ أعلـن كرامــي وبصورة مفاجئة اسـتقالة حكومتـه فـي الرابـع مـن أيـار ١٩٨٧. فالتصريحـات التـي أطلقها آنذاك، شكلت نوعا ما افتتاحا لحملة الانتخابات الرئاسية المقبلـة عـام ١٩٨٨. كما دعا الى عـدم احتكـار الموارنـة لمنصـب رئاسـة الجمهوريـة فـي المستقبل، بل ليكون مفتوحا لكل لبناني الى أية طائفة انتمى. وقـد كـان كرامـي قد أعلـن ترشـيحه لهذا المنصب عام ١٩٧٠ باعتبار المسلمين، حسب رأيه، أكثرية فـي لبنـان. ولكنهـم على استعداد للمشاركة فــي الحكـم بالتسـاوي مـع المسـيحيين، دون أن تكـون حصـة المسيحيين راجحة في الدولة. أما وزير العدل، نبيه بري، فقد أعلن فــي الوقـت ذاتـه عن مطلب آخر، الا وهو الغاء الميثاق الوطني الـذي أصبـح "نظامـا عقيمـا لا يمكـن تصحيحه ولا تحسينه". كما أعلن أيضا عن عدم سماحه بانتخاب اي رئيس جديد، اذا لم يحصل اي اتفاق على نظام سياسي جديد. وكوزير للمواصلات، ذهـب نبيـه بـري خطوة ابعد من ذلك، فوصف امين الجميل "بشاه بعبدا"، وطالب بطرده حـالا بـالعنف العسكري من منصبه.

ولكن لم تعرف هذه التصاريح الرنانة والعبقرية ايـة ترجمـة فعليـة. فحركـة أمـل كـانت منشـغلة مؤقتـا بحربهـا ضـد اليسـار وضـد الفلسـطينيين. وجنبـلاط تعـرض لصعوبات في صفوف ميليشياته التي شارك جهاز استخباراتها فـي عمليـات اغتيـال ضد الوحدات السورية. كما اضطر الى تسليم المسـؤولين عنهـا الـى سـوريا. وبعـد ذلك، ومنذ استقالة حكومة كرامي، تطورت الاوضاع وأدت، بعـد مـرور سـنة، الـى أزمة دستورية هددت وجود الدولة واستمراريتها.

وفي أول حزيران ١٩٨٧ قتل رشيد كرامي في انفجار عبوة وضعت فـي طوافـة تابعة للجيش، دون ان يعرف اطلاقا من وضعها ومن كان وراء تلـك العمليـة. وفـي بدايـة شـهر آب، قتـل محمـد شـقير، الـذي كـان مستشـارا لأميـن الجميـل، ورجـل الاتصـالات بينـه وبيـن القيـادات السـنية البيروتيـة. نفذت عمليـة الاغتيـال عنـاصر

مجهولة[٢٢٣]. على أثر ذلك غادر صائب سلام لبنان راستقر في جنيف. وفي ذات الشهر توفي كميل شمعون بصورة طبيعية، بعد أن كان قد نجا من عملية اغتيال في بداية السنة. وهكذا عبر الاغتيالات والهرب الى المنفى وكذلك الشيخوخة تمّت تصفية فريق الرواد الذين اسهموا في وضع الميثاق الوطني، وظلوا، رغم كل التناقضات، يبحثون عن تسويات.

والجدير بالذكر هنا هو انّ السياسيين اللبنانيين الذين نجوا من الموت والاغتيالات وبقوا في البلاد، ظلّوا يتمسكون بالمؤسسات والتقاليد السياسية للجمهورية اللبنانية. ففي إطار تناقضات المصالح والاهداف، كانت تنفذ حرب باردة حول الدولة وبصورة شرعية. فبعد غياب كرامي، كلّف الرئسي أمين الجميل، وزير التربية سليم الحص، بمهمة تصريف أعمال رئاسة الحكومة. ولكن الحكومة لم تجتمع، بل ولصلت ممارسة أعمالها عبر عملية تدوير القرارات. فالاتصالات الضرورية بين الوزراء كانت تتم عبر كبار الموّظفين او بواسطة الهاتف. وكذلك اللجان النيابية مارست أعمالها بكثافة أكثر من السابق، وتحولت الى الجهاز الأكثر أهمية في البحث عن التوافق. ومنذ خريف ١٩٨٧ بدأ تسابق المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، الذي كان يفترض انتخابه في صيف ١٩٨٨. فجرى الحديث عن ما لا يقل عن تسعة وخمسين مرشحا، وكلهم من الموارنة. حتى وليد جنبلاط رشّح لهذا المنصب عضوا مارونيا من حزبه.

فبعد مرور أكثر من اثني عشر عاما على الحرب، ورغم وجود تسعين بالمائة من الأراضي اللبنانية تحت احتلال قوات خارجية، وكذلك رغم انعدام سلطة رئيس الجمهورية، ظلّ أكثر السياسيين اللبنانيين يتمسكون، مقتنعين، بالتسابق الى هذا المنصب. فالحرب الباردة حول الدولة كانت ظاهريا مؤشرا لاستمرارية الأمل بمستقبل الدولة. فالذي كان يؤمن بذلك فقط، استطاع ابراز عزمه ومواصلة الطموح الى سلطة رمزية.

ولكن القرار الأكثر رمزية، وفي الوقت نفسه الأكثر تشكيكا، اتخذه البرلمان اللبناني في أيار ١٩٨٧، اذ اعلن الغاء اتفاق القاهرة المعقود عام ١٩٦٩ مع منظمة التحرير الفلسطينية، وسحب في الوقت ذاته موافقته على الاتفاق مع اسرائيل عام ١٩٨٣. شكل هذا القرار تحررا من اتفاقين وافقت عليهما السلطة التشريعية بهدف

٢٢٣- شقير كان رجل أعمال مثقفاً وناجحاً جداً. لم تكن لديه أية مطامع سياسية شخصية، بل كانت لديه امكانيات اتصال جيّدة بين جزئي العاصمة. كان صديقاً حميماً لرئيس حكومة سابق، تقي الدين الصلح، ولشخصيات مارونية أيضاً. فاقتناعاً منه بضرورة التفاهم المسيحي – الإسلامي، وضع نفسه، دون أ ي مقابل، في خدمة هذا الهدف. ولذلك جرى اغتياله. هكذا كان مصير المواطن اللبناني الوطني عام ١٩٨٧.

تجنب الأسوأ، ولكنهما سببا نتائج أكثر سوءاً، اي الحرب والحرب الأهلية. جاء هذا القرار زاخرا بمضمون رمزي، لأنه وضع حدا نهائيا للخلافات المسيحية - الاسلامية حول السياسة اللبنانية تجاه الفلسطينيين وتجاه اسرائيل. ولكن هذا القرار كان مشكوكا بأمره، لأن لبنان لم يكن في وضع يسمح له بتقرير مصيره.

٣٦ - حرب صغيرة حول "منطقة الحزام الأمني"

في نهاية عام ١٩٨٨، كان قد مر عشرون سنة على سيطرة غير منتظمة تقريباً لعمليات العنف والعنف المضاد في أقصى المنطقة الجنوبية من لبنان، حيث بدأ الفدائيون الفلسطينيون عملياتهم، ورد عليهم الاسرائيليون بغارات انتقامية و"تحذيرية". وهناك بقيت الحال على هذا المنوال حتى يومنا الحاضر.

ان المنطقة التي حددتها اسرائيل من جانب واحد "كمنطقة أمنية" هي أكبر بقليل فقط من منطقة "جمهورية لبنان الحر" التي أعلنها الكولونال سعد حداد قبل الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢. يسيطر عليها "جيش لبنان الجنوبي" الذي يتألف من الفين وخمسمائة جندي تقريبا بزعامة اللواء انطوان لحد، الذي يرتبط باستمرار بالمساعدات الاسرائيلية[٢٢٤]. بالإضافة الى المنطقة الأمنية، تدافع قوات لحد ايضا عن منطقة جزين، آخر منطقة تسكنها أكثرية مسيحية متجانسة. ولكن ضمان المساعدة الاسرائيلية لا يشمل منطقة جزين. وهكذا قطع وفصل أقصى الجنوب عن باقي البلاد. كان هناك فقط خط بحري من الناقورة الى جونية يربط المنطقة الحدودية بالمنطقة المسيحية الرئيسية. وكان الوضع الاقتصادي في تلك المنطقة أصعب بكثير مما هو في باقي المناطق اللبنانية. اما أهم ارباب العمل فيها فهم قوات الأمم المتحدة المرابضة هناك. كذلك كان يعبر مئات الأشخاص الحدود يوميا للعمل في إسرائيل، ومازالوا حتى الآن.

يتألف ثلثا جيش لحد تقريبا من المسيحيين، والثلث الآخر من الدروز والشيعة. في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧. التحق عدد كبير من جنوده الشيعة بحركة أمل وبحزب الله، وبعد ذلك حصل نوع من الاستقرار في عدد أفراده.

تقع المنطقة التي ترابض فيها قوات الأمم المتحدة (اليونيفل) في شمال المنطقة الأمنية. انها منطقة مشرعة ومفتوحة كما كانت دائما. ولكن حصل فيها تغيير من حيث هوية المهاجمين والمعتدين الذين كانوا سابقا من الفدائيين الفلسطينيين فقط. فقد انضمت اليهم وحدات الكومندوس التابعة لحزب الله، كذلك لحركة أمل التي لم تشأ

٢٢٤- حول ما يلي راجع الدراسة التالية: Harald LIST, Die südlibanesische Armee und ihr Territorium, Freiburg 1988.

ان يحتكر حزب الله وحده مجد وشرف القتال ضد اسرائيل. وكذلك اشترك مقاتلون من الاحزاب اليسارية الصغيرة في العمليات الهجومية. فقد نفذ مرارا مقاتلو حزب الله ومقاتلو الاحزاب اليسارية عمليات كومندوس انتحارية، اعطت الحرب شكلا جديدا، لم يكن معروفا قبل عام ١٩٨٢.

في نهاية عام ١٩٨٦ تكاثرت العمليات الهجومية. وحصلت عام ١٩٨٧ اقتحامات لمختلف مواقع جيش لبنان الجنوبي. وكان الجيش الاسرائيلي يرد بغارات عنيفة ضد القرى ومواقع المهاجمين شمالي المنطقة الأمنية، وخاصة منذ عام ١٩٨٨، كثفت الغارات الجوية عليها. وفي عام ١٩٨٨ قصف بعنف مخيم الفلسطينيين في المية مية. عقب ذلك، عشية عيد الميلاد، هجوم بالسفن الحربية والطوافات العسكرية الجوية، على جنوب بيروت، حيث لاقى جنود الكومندوس الاسرائيليين مقاومة شديدة.

ابرزت المنطقة الأمنية من الوجهة الاسرائيلية نجاحا معتدلا ومحدودا. فالصواريخ بقيت تسقط من حين الى آخر على منطقة الجليل الشمالي. كما نجح بعض افراد الكومندوس في عبور الحدود، ولكن لم يتمكنوا الاّ نادراً من ايقاع اصابات في صفوف المدنيين. كذلك لم يمنع تماما الحاق الضرر بالعناصر العسكرية. ففي تشرين الأول عام ١٩٨٨ مثلا قتل ثمانية جنود اسرائيليين في عملية تفجير نفذها فريق كومندوس انتحاري. أما القتلى من جنود انطوان لحد فكان عددهم مرتفع جداً. وفي نهاية ١٩٨٨، جرح ايضا اللواء انطوان لحد بالذات في عملية اعتداء عليه.

بعد عقدين من حرب الفدائيين الفلسطينيين في الجنوب، وبعد أكثر من عقد ونيف على أول غزو اسرائيلي كبير في لبنان، ما زالت هذه الحرب الصغيرة قائمة ومستمرة. لقد أدت عملية الغزو عام ١٩٧٨ الى انشاء منطقة عازلة، جرى توسيعها بعد حرب عام ١٩٨٢. فالثمن الذي دفعته، وما زالت تدفعه اسرائيل في تلك المنطقة، مرتفع، ولكن حجم الضحايا البشرية والأضرار المادية التي تكبدها، وما زال يتكبدها لبنان يتجاوزه كثيراً.

الفصل الخامس

عنف دون انتصار

أشكال الحرب، كلفتها، ونتائجها

"ستة عشر عاماً من الدمار، والسلب، والبؤس، ولّت.
ومعها دخل العالم في ظلمات الضوضاء والرعب.
في الأفق البعيد لم يشرق أي أمل بالسلام.
المملكة تحوّلت الى ساحات تكدّست عليها الاسلحة.
المدن هجرت.
'ماغدبورغ' تحوّلت الى مدينة أشباح وأنقاض،
غابت عنها الحرف اليدوية والصناعات.
المواطن فقد كل حق، بعد ان سلبه المحارب كل شيء.
الجرائم تجاوزت كل حدّ واعتبار.
العصابات الهمجية احتلّت تلك الأرض الكريمة،
وعاثت فيها فساداً ودماراً خلال تلك الحرب الطويلة".

"شيلر"، من كتاب "فالنشتاين"

"عندما يضيّق الحصار على الحيوانات المفترسة، تراها تكافح برعونة حتى النهاية. ألا ينطبق ذلك ايضاً على البشر؟! عندما يفقدون كل أمل، لابدّ من ان يحاربوا حتماً حتى الموت".

"سون تزو"، من كتاب "من الحرب".

"المسيحيون جبناء. نعم، انا اوافقك هذا الرأي. ولكن هل همِ أجبن من القطط؟ القط الذي تحشره في زاوية ما، يستطيع ان يتحول الى نمِر".

فؤاد شهاب الى كمال جنبلاط، ١٩٥٨

"في الشرق الاوسط يكسب الابطال دائماً نفوذاً سياسياً، لأنهم يقودون حروباً... لقد وصل العسكريون في كل مكان تقريباً الى درجة يبدو معها النصر الحقيقي ضعيف الاحتمال. لذلك تجري الحرب بالدرجة الأولى، ودون أي توقع لنهايتها، بغية منع الفريق المعارض او الخصم من تحقيق النصر. وهكذا يحافظ على النظام المتعسكر القائم".

"اورنولد هونتجر"، ١٩٨٧

في ربيع عام ١٩٩٠ دخلت حرب لبنان عامها السادس عشر، دون ان يحقق أحد أطراف النزاع الداخليين او الخارجيين أي انتصار. الخسائر البشرية – وهي تعبير تقنوقراطي عن العذاب الانساني – جاءت، كما سيكشف لاحقاً، كبيرة للغاية. لم تكن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية اقلّ شأناً منها. لقد تبدّلت دورة العنف الداخلي: النزاعات داخل الطوائف اصبحت اكثر تواتراً من النزاعات بينها. وكذلك عادت دورة العنف الخارجي في جنوب البلاد الى نقطة انطلاقها. كما ان القوّات غير اللبنانية اصبحت تسيطر على ٩٠ بالمائة من اراضي لبنان. وهكذا تحوّل هذا البلد، اكثر من اي وقت مضى، الى ساحة حرب فعلية لحرب بديلة من اجل فلسطين، حتى وان كانت هذه الحرب قد تعرضت، منذ بعض الوقت، لنوع من الركود.

في الواقع، بدت كل العوامل التي أدّت الى اندلاع الحرب قائمة، سواء كانت اقليمية او لبنانية داخلية، دون بروز اي احتمال لنهايتها. وقد اضيفت اليها عوامل جديدة. فاشكال الحرب وكلفتها افرزت معطيات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، فرضت دورات عنف جديدة، بغية مواصلة الحرب وتأمين استمراريتها.

١ - الرعب، ظاهرة يومية

كانت حرب لبنان، منذ بدايتها وحتى توقفها، تعبيراً عن "مواصلة السياسة بوسائل أخرى"، وان بطرق خاصة ومميّزة. فنادراً ما استهدفت احدى مراحل الحرب دحر الخصم بالوسائل العسكرية، رغم انها كانت تستخدم لتخويفه، والحاق الضرر بهِ، بهدف ارغامه على تقديم تنازلات سياسية. لم يرد احد اطلاقاً – باستثناء كمال

جنبلاط في ربيع عام ١٩٧٦ - احراز **"نصرٍ شامل"، ولكن اراد كل أطراف النزاع تحقيق إنتصاراتٍ نسبيةٍ.** اعتبروا ذلك ممكنا، حتى وإن الحق احدهم بالآخر رعبا وضررا كبيرا وكافيا. دلّت كل المؤشرات على ان أيا من اطراف النزاع اللبنانيين او أيّا من زعمائهم - باستثناء كمال جنبلاط فقط - لم يكن يعتبر ممكنا احراز نصر شامل في النزاعات اللبنانية الداخلية، رغم المساعدات التي يمكن الحصول عليها من حلفاء خارجيين.

فما لا ريب فيه هو ان اطراف النزاع الخارجيين كانوا يمتلكون القوى العسكرية والأسلحة التي تؤهلهم لإحراز نصر ساحق على خصومهم من اللبنانيين. ولكنهم لم يجسروا على ذلك خوفا من مواجهة كاملة وشاملة مع الفريق الخارجي الذي يحمي الخصم اللبناني في الداخل. او كما كان الحال عام ١٩٨٢ بالنسبة لاسرائيل، لم تكن احدى الدول الكبرى تتمنى حدوث مثل هذه المواجهة. ولكن بقطع النظر عن هذا الأمر، **استدركت سريعاً الأطراف الخارجية انعكاسات الانتصار العسكري الكامل التي ستكون باهظة الكلفة. لذلك لم يكن أحد منهم على استعداد لدفع هذا الثمن.** سيجري التطرق الى هذا الموضوع لاحقا. ولكن الأسباب والدوافع لم تتغيّر ابدا، حتى بالنسبة للجيشين الاسرائيلي والسوري اللذين لم يتصرفا عكس الميليشيات اللبنانية. لم يبحثا عن نصر عسكري، بل عن ارهاب بعضهما بالوسائل العسكرية بهدف حمل احدهما على تقديم تنازلات سياسية.

لقد وقع كل اطراف النزاع، الداخليون والخارجيون، في **حسابات خاطئة**[1]. في بداية الحرب اعتقدت المنظمات الفلسطينية وحليفهم كمال جنبلاط بان المسيحيين شعب مدلل، لا يهتمون الا بالبذخ والرخاء، سيهربون منهم او سيستسلمون اليهم. كذلك اعتقد حزب الكتائب بانه يكفي استدراج الجيش الى اشتباكات مع الفلسطينيين، كي يستسلم هؤلاء لارادة الدولة. وسوريا بدورها اعتقدت بان القصف المدفعي لاحياء المدن سيرغم الميليشيات المسيحية على الاعتراف بالسيطرة السورية. وكذلك ارادت اسرائيل استخدام غاراتها الجويّة على مخيّمات الفلسطينيين للانتقام من عمليات الفدائيين ضد القرى الاسرائيلية، وبهدف ايقافها ايضا.

والاميريكيون من جانبهم كانوا يأملون بإرهاب وترويض ميليشيات الدروز بقصف مواقعها بمدافع بوارجها العسكرية التي كانت راسية قبالة الشاطىء اللبناني. كانت كل الميليشيات تعتبر دائما بانها تستطيع تحقيق اهدافها عبر ممارسة أشكال

١- "خلال كل الأزمة اللبنانية كان بالامكان ابراز الأخطاء في الحكم على الأمور من قبل السياسيين والاحزاب السياسية. يمكن النظر الى هذه الأخطاء مثل مختلف الاحداث العديدة التي أتت الى تصعيد في عمليات العنف"... راجع: توفيق خلف، المصدر المذكور، ص ٥٤ وما يليها.

متعددة من الإرهاب الفردي او الجماعي. ولكن لائحة حساباتهم الخاطئة كانت طويلة. لقد وقعوا جميعاً في ضلال أساسي، معتبرين التهديد بالعنف سيكون فاعلاً لتحقيق اهداف سياسية. ولكن عندما تكرُّ حلقة العنف والإرهاب، يضعف الاعتقاد بفائدة التنازلات السياسية. "فالخوف من التهميش، او الانحلال، او التهجير، يصعّد من كثافة العداوة بين الطوائف او التجمعات المتحاربة. وكلما ازداد شعور التجمعات بالتهديد، ازداد ايضاً لجوءها الى العنف، بغية الحفاظ على هويتها المهدّدة، وتزداد بالتالي خشيتها من فقدان مكتسباتها القليلة التي احرزتها عبر مفاوضات تسوية النزاع... لذلك استمرّ العنف طويلاً، واصبح شكلاً من أشكال الأسر الذاتي الذي يصدّ كل السبُل الخلاقة نحو تطوّر سلمي"[٢].

يتحمل المرء اعمال الرعب والإرهاب على مضض، لأنه يتخوّف، في حال الاستسلام، من ارهاب اوسع واخطر قد يلحق به. يتخذ اذاً قراراً بتحمّل الإرهاب والعنف، وبممارسته ايضاً. لقد تحول العنف والإرهاب في لبنان، خلال اكثر من خمس عشرة سنة، الى نشاط يومي، آخذاً أشكالاً مختلفة ووسائل متعددة.

بُررت **عمليات القصف** الأولى عام ١٩٧٥ بحجّة "إعطاء درس" للفريق الآخر، أي في سبيل ارغامه على التنازل السياسي. ولكن "نتيجة الدرس" لم تكن سوى قصف مضاد. وهكذا اصبحت عملية المعاملة بالمثل قانوناً للإرهاب. فاذا ما قصفت مدفعية هذا الفريق مسبحاً على شواطىء الفريق الآخر، اتبع ذلك حالاً حمام دم على شواطىء الفريق الأول، علماً ان المكان المستهدف قصفه كان حالة استثنائية وليس قاعدة عامة. لم يكن ذلك عائداً الى ندرة الأهلية لدى رجال مدفعية الميليشيات فحسب، بل ايضاً وبنوع خاص الى ان "المستهدف او المطلوب كان "القصف العشوائي" بالذات. كان الجميع يعلم ان اضعاف العدو عسكرياً في أحياء المدن صعب جداً، لأن مقاتليه يحتمون غالباً في أماكن آمنة. ولكن كان من الواضح ايضاً ان قصف مناطق العدوّ الآهلة بالسكان المدنيين سيشلّ الحركة فيها، وسيحدث بالتالي رعباً ودماراً.

كانت عمليات القصف المدفعي مؤشراً يرافق الانشطة السياسية والديبلوماسية. فقبيل اية مفاوضات، او زيارة موفد اجنبي كبير لعاصمة عربية، او اثناءها، كان اطراف النزاع يذكرون بوجودهم عبر اطلاق الرصاص والقصف المدفعي او الصاروخي. ولكن احياناً كانوا يطلقون النار ايضاً، لأسباب سياسية معقدة نسبياً، وغير متوقعة اطلاقاً. كانوا، مثلاً، يطلقون النار لكي يختبروا مدافع او قذائف جديدة حصلوا عليها.

٢- Samir KHALAF, Lebanon's Predicament, op.cit. p. 239

لبنان هو بلد صغير. فكلّما توفّرت اثناء الحرب لدى المقاتلين اسلحة ذات مدى بعيد، كانت تتسع دائرة القتال الى مناطق جديدة. لذلك كان الفرق بين خطوط الجبهة والمناطق التي لا يطالها القصف، يزول تدريجياً، ولم يعد بامكان الناس الاحتماء سنوات طويلة في الملاجىء والمخابىء تحت الأرض. لذلك تابعوا نشاطهم اليومي. المدارس والجامعات لم تتوقف. ولم تنقطع الزيارات بين الأقارب والأصدقاء. ولكن أقلية محدودة من السكان استطاعت ان تجد مسكناً وعملاً في مناطق نائية وآمنة نسبياً. اما الأكثرية فاضطرت الى التكيّف والعيش مع الرعب الدائم الذي يزرعه وقوع القذائف والقصف المدفعي. كانت القذائف مثلاً تقع في ملعب مدرسة، او على مصنع، امام كنيسة او جامع. فاذا ما تواصلت عمليات القصف، يهرب المواطنون الى المناطق الخلفية البعيدة. وحالما تهدأ الأمور، كانوا يعودون من جديد الى مساكنهم واعمالهم. كانت محطات الراديو تعلن باستمرار عن الاشتباكات واطلاق النار، والمناطق المستهدفة، وتنصح المواطنين باستخدام هذه الطريق او هذا الممر الآمن، تماماً كما يحصل بالنسبة لازدحام السير وتقلبات الطقس. وهكذا اصبح الرعب امراً تافهاً ومبتذلاً، نظراً لعدم وجود اي خيار آخر.

ولكن هذا الوضع كان صعباً للغاية في المناطق القريبة او المحاذية لخطوط التماس، او لجبهات القتال، حيث كانت تمارس أشكال عديدة من عمليات الرعب. فبعكس عمليات القصف المدفعي في المناطق الخلفية، كانت عمليات اطلاق النار الكثيفة تحصل باستمرار على تلك الخطوط، ومن مسافات قريبة، وتستخدم فيها مختلف انواع الأسلحة. اما خطر الموت الدائم فكان يسبّبه وجود "القناصة" الذين كانوا يطلقون النار، عندما يحلو لهم، ودون تمييز، على المارّة في الأحياء أو الشوارع. وهكذا تحوّلت **خطوط التماس** كلها في مدينة بيروت، وعلى جانبيها، الى مواقع محصّنة بالدشم، والإسمنت، وأكياس الرمل، وبقايا الباصات والقطارات. حتى الشوارع التي كان الفريق الآخر يستطيع رؤيتها من جانبه، أغلقت "بالكونتاينرات" التي مُلِئت بالرمل، بغية حماية المارّة والسكان من رصاص القنص.

مثل هذه الإجراءات لم تتخذ على **المعابر** في المناطق التي كانت تسيطر عليها مختلف الميليشيات. ولكن اطراف النزاع كانوا يفتعلون الأحداث والإشكالات عندما يحلو لهم. فيطلقون النار مثلاً على احد المارّة بين مَعبَرين، ويسبّبون بالتالي قطع الطريق. ولكن اللبنانيين، رغم هذه الأخطار، لم يتوقفوا عن استخدام تلك المعابر.

كان المرور كل مرة على معابر خطوط التماس، بين منطقتي العاصمة، يُحتّم بذل جهد خاص لتجاوز المخاوف والاخطار التي كانت محدقة فعلاً بهذا المعبر او ذاك. اما سبب الخوف فكان يتنوّع بالنسبة لكل مواطن، خاصة اذا وجد نفسه خارج المنطقة التي يسكن فيها. فمقاتلو الميليشيات كانوا كلّما شعروا بمرارة الخسائر التي

لحقت بهم، يبحثون عن امكانية للثأر. فيلجأون الى تهديد المواطنين الأبرياء ويمارسون ضدهم عمليات الثأر باعتبارهم من اتباع الطوائف او الفئات المعادية لهم.

كذلك انتشرت، خلال السنوات الأولى من الحرب، ما سُمّيَ **بعمليات القتل على الهوية** والتي اخذت طابعاً مؤلماً للغاية[٣]. فعلى بطاقات الهوية في لبنان كان يذكر اسم الطائفة الدينية التي ينتمي اليها صاحبها، بقطع النظر عن إسم صاحبها الذي يَسمَح مُعظم الاحيان بمعرفة انتمائه الطائفي. خلال تلك العمليات، قتل مئات المسلمين، فقط لأنهم كانوا مسلمين، كما قُتل مئات المسيحيين، فقط لأنهم كانوا مسيحيين[٤]. وهذا المصير لم ينقذ حتى هؤلاء المسيحيين الذين كانوا من العناصر الرئيسية والبارزة في احزاب الحركة الوطنية، مثل حزب البعث والحزب الشيوعي[٥]. حصلت غالباً تلك الاغتيالات، بعد عمليات تعذيب وبتر اعضاء وتشويه رهيبة للغاية. وهذا ما دفع الى هرب المسلمين او المسيحيين من المناطق التي كانت تسيطر عليها ميليشيات من الطوائف الأخرى، وبدأت بالتالي عملية "التجانس" السكاني في مناطق عديدة من لبنان.

ازدادت عمليات التجانس بصورة اقوى عبر معارك عسكرية مورست ضد "الجزر السكانية الطارئة". خلال تلك العمليات، كانت فئات معيّنة تكسب امتيازات استراتيجية واضحة، وكانت نتائجها معروفة مسبقاً. فقط معركة مخيّم تل الزعتر شكلت حالة استثنائية، لأن المخيّم كان محصناً بطريقة مذهلة، كما كان يُعتمد على هجوم مضاد ينطلق من مخيمات بيروت الغربية. هنا فقط حصلت معارك طويلة وشرسة، بينما لم يتطلب أية بطولة احتلال الجزر الأخرى. حصلت هذه الاحتلالات

٣- مورست عملية القتل على الرجال فقط. "على الحواجز الطائفية، لم توقف النساء ولم تقتل احداهن، لأنهن لا يعتبرن خطيرات ولا يعترف بهن ممثلات لطوائفهن". راجع: سليم عكّاوي وماجده سلمان، المصدر المذكور، ص ٦٧ وما يليها.

٤- "كانت عمليات خطف المسيحيين والتعذيب والتنكيل بهم تمارس بطريقة شبه عادية في المناطق الإسلامية"، المصدر السابق ص ٣٧. "والعائلات المسلمة القاطنة في الأحياء المسيحية، كانت تطرد بصورة عامة او تصفى... لقد جرى قتل عدد كبير من حرّاس الابنية والعمّال في قطاع البناء، المستخدمين في الأحياء المسيحية. وكانوا بصورة عامة من المواطنين السوريين". المصدر السابق ص ٢٦.

٥- عاصم قانصو، رئيس حزب البعث الموالي لسوريا، تحدّث عن هذا الموضوع: "كنت انا وزوجتي نقضي طيلة الأسبوع في العمل لانقاذ المخطوفين. اعتقد اننا نجحنا في انقاذ بين ٤٠٠ و٥٠٠ شخص. لقد وزعنا على آلاف المسيحيين في بيروت الغربية بطاقات الانتماء الى حزب البعث وذلك لانقاذهم. ولكن حتى هذه العملية لم تجد نفعاً احياناً ايضاً. على معبر المتحف قتل احد الموارنة، وهو عضو بارز في حزب البعث. القتلة لم يعتقدوا بكل بساطة ان ذلك ممكن. لقد كانت حرب أهلية". من مقابلة اجراها معه المؤلف عام ١٩٧٩.

بصورة مشابهة تقريباً. لم يؤسر احد، بل جرى طرد السكان من منازلهم، وغالباً بعد مذابح رهيبة تعرض لها قسم من السكان المدنيين[٦]. فقط عملية إخلاء الشيعة من منطقة النبعة تمّت، وبفضل توسّط الإمام موسى الصدر، دون اية مذبحة.

في منطقتي عكار والبقاع، طُرِد السكان المسيحيون من بعض القرى الصغيرة، رغم انهم لم يشكلوا اي تهديد عسكري لأحد، ولم يحاولوا الدفاع عن انفسهم. فالاغتيالات، ومصادرة المنازل، وحرق المحاصيل الزراعية، وتدمير منشآت الرّي، وغيرها، دفعت الى حركة هرب طويلة ومريرة. وبصورة مماثلة حصلت عملية تهجير أكثرية المسيحيين الذين كانوا يعيشون في بيروت الغربية بعد عام ١٩٨٤. فقد قامت الفئات الشيعية المتطرفة بتهجيرهم قسراً، بعد ان قامت باحتلال المنازل والشقق، وتفجير المحلاّت التجارية، وممارسة اعمال الخطف والاغتيالات. في تلك الحالات، كانت أشكال "بسيطة" من الرعب تكفي لهرب وتهجير الناس. بالمقابل، لم يكن الرعب الذي حصل في منطقتي عالية والشوف اقلّ رحمة مما سبق، حيث لم تقدّر ميليشيا القوّات اللبنانية قوّة الدروز التي تصدّت لهم من منطلق الخوف على المصير الوجودي الذي كان يهدد طائفتهم. بعد تلك الكارثة الرهيبة التي حلّت بالقوات اللبنانية، هرب معظم المسيحيين الذين كانوا يقيمون في هاتين المنطقتين. ولكن تبع ذلك – وهذا الأمر لم يحصل سابقاً اطلاقاً – مذابح رهيبة ذهب ضحيتها السكان المسيحيون الذين بقوا في قراهم، ومعظمهم من المسنين. لم تكن تلك المذابح وسيلة، بل عمليات ثأر لا غير.

مع تنامي عمليات التجانس، تراجعت الإغتيالات على أساس الانتماء الطائفي. ولكن تكاثرت بالمقابل **عمليات الخطف** بغية تحقيق اهداف سياسية معيّنة. بالنسبة للمسيحيين مثلاً، اصبحت الطريق المؤدية الى مطار بيروت محفوفة بالمخاطر. وهذا ما جعل الإتصال بينهم وبين العالم الخارجي صعباً للغاية، خاصة ان الطريق البحري عبر قبرص كانت طويلة ومكلفة. فوسائل نقل الأشخاص بين بيروت الشرقية والجامعة الأميركية والمستشفى التابع لها في غرب بيروت، تعرّضت لهجومات عديدة، لأن فئات شيعية موالية لايران ارادت ممارسة الضغوط لاغلاق تلك المراكز التي ترمز الى الوجود الاميريكي في بيروت. وهذا المصير تعرضت له ايضاً مؤسسات تابعة لدول غربية أخرى، وذلك منذ تكاثر عمليات خطف المواطنين الأجانب ابتداءً من عام ١٩٨٤. ولقد حظي خطف هؤلاء بحملات إعلامية واسعة جداً في وسائل الإعلام الدولية، بينما لم يُشَر اطلاقاً الى عمليات

٦- في المذابح الجماعية لم تستثنَ النساء ولا الأولاد: "لم تنجُ من الاغتصاب والقتل اثناء الاعتداءات الظافرة ضد قرية او مخيّم او حيّ سكني". راجع: سليم عكاوي وماجده سلمان، المصدر المذكور، ص ٦٨.

خطف عدد كبير جداً من اللبنانيين. وهكذا مثلما كان الحال بالنسبة لعمليات القصف المدفعي، كانت ايضاً عمليات خطف الرهائن تخضع لمبدأ المعاملةٍ بالمثل. فالميليشيا المعادية، واحياناً عائلة احد المخطوفين، كانت تخطف ايضاً احد الأشخاص وتستخدمه رهينة لتسهيل المقايضة مع الجانب الآخر. لقد نجحت هذه العملية الى حدٍ ما، ولكن العدد الكبير من المفقودين يشير الى ان الاغتيالات حصلت ايضاً وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

كانت عمليات الخطف والاغتيال تُهدد بدرجة أولى المواطنين الذين كانوا يتجرأون على التردد الى مناطق الآخرين، او الذين كانوا يقيمون فيها. ولكن عملية التجانس السكاني لم تخفف من الاخطار التي لحقت بالمواطنين داخل كل مجموعة. فكلما حصل هدوء على جبهات النزاع الرئيسية، كانت **تنفجر خلافات ونزاعات داخل كل معسكر**[٧]. ولكن لم تكن انعكاساتها أقلّ مرارة من انعكاسات الخلافات والاشتباكات بين اطراف النزاع الكبار. في الجانب المسيحي، انتهت النزاعات بين حزب الكتائب وحركة المردة، وبالتالي بين حزب الكتائب وميليشيا النمور التابعة لحزب الاحرار، الى حمامات من الدم. وبعد توحيد كل الميليشيات في اطار القوات اللبنانية، حصل هدوء نسبي، دام حتى برز نزاع جديد داخل المعسكر المسيحي بسبب اتفاق الميليشيات في دمشق، الذي أثار معارك قصيرة، ولكن طاحنة، بين انصار جعجع وحبيقة.

وبتواتر اكثر كانت تحصل ايضاً نزاعات مسلّحة بين الميليشيات المتواجدة في بيروت الغربية وبين القوى الإسلامية. قبل عام ١٩٨٢ حصلت اشتباكات ومنازعات عديدة بين ميليشيات كانت مبدئياً متحالفة مع بعضها. ولكن لم تكن لأسباب او لدوافع سياسيةٍ. كان الخلاف يحصل بسبب "الخوّات" التي فرضت على الشركات او المحلات التجارية بهدف تأمين حماية لها، او بسبب احداث سير بسيطة، او خلافات شخصية. وكانت كلها تنفجر وتتحول الى معارك في الشوارع، تستخدم فيها الأسلحة

٧- راجع: Samir KHALAF, On Entrapment and Escalation of Violence, in: American-Arab Affairs, Nr. 24 (1988), p. 15.

"في النهاية تحول النزاع فعلاً من تنافس بين الطوائف الى صراع عدائي مذهبي. فظاهرة العنف... اخذت أشكالاً اكثر شدة مثل حرب الشوارع وحرب الأحياء بالإضافة الى العنف الطائفي السابق. ثم بدت الميزة السابقة لمختلف مراحل العنف المدني والتي وصفت مثلاً، "بالمسيحي ضد المسلم" او "باليمين ضد اليسار"، وكأنها وصفاً لموضة قديمة لا قيمة لها الآن. في الحقيقة لم تعد تنفع شيئاً نظراً لبروز نزاعات عدائية جديدة بين السنّة والشيعة، الدروز والشيعة، الفلسطينيين والشيعة، الأكراد والشيعة، الموارنة والارمن، او بين الموارنة والموارنة. في الحقيقة، تجاوزت الأضرار التي خلفها العنف المذهبي خلال السنتين الأخيرتين تلك الأضرار التي نتجت عن العنف بين الطوائف او بين الأديان".

الثقيلة المتوفرة لدى الجميع[٨]. وغالباً ما كانت منظمة التحرير الفلسطينية، عبر جهازها العسكري، تتدخل لتهدئة الحال. ولكن معظم الاحيان كان الفلسطينيون ايضا معنيين مباشرة في تلك الاحداث الجانبية.

بعد عام ١٩٨٤، تكاثرت النزاعات والمعارك في سبيل النفوذ والسيطرة بين الميليشيات الإسلامية، وحتى بين ميليشيات الاحزاب اليسارية. فبعد انسحاب قوات منظمة التحرير من بيروت، بدأ البحث والنزاع عن الاولوية في السيطرة. فاتفق الدروز والشيعة معا وقضوا على منظمة **حركة المرابطون** السنّية. ثم حصلت معارك طاحنة بين الدروز والمنظمات اليسارية، بدعم من بقايا الميليشيات الإسلامية، وذلك لمناهضة سيطرة حركة أمل الشيعية التي أُنقِذَت من الهزيمة بفعل التدخل السوري. هذا ولم تلبث ان اندلعت معارك طاحنة بين أمل والفلسطينيين، وحزب الله إيضاً. ولكن الاضرار التي احدثتها هذه النزاعات في بيروت الغربية لا تقارن اطلاقاً مع الاضرار التي خلّفها الغزو الإسرائيلي.

لقد بلغ الرعب اليومي ذروته بالنسبة للمواطنين، في المناطق حيث معارك النفوذ لم تحقق نصراً لصالح هذا الفريق او ذاك. لم يكن هذا الرعب نتيجة المعارك فحسب، بل وبسبب ممارسات الأحزاب ايضاً. فكان هذا المسكن او ذاك مثلاً يُصادَر، بحجة ان زعيم الميليشيا يعتبر موقعه "ذا اهمية استراتيجية"، او لأنه يريد اسكان احد اقربائه فيه، او بكل بساطة، لأنه يُعجبُه. السيارة يمكن مثلا ان تسرق، وهي في الأصل مسروقة، ولا يعرف صاحبها الى من يلتجيء ليبحث عنها. كانت الأسلحة تستخدم ايضاً لتوقيف الناس وارغامهم على دفع المساهمات المالية لنصرة "القضية المقدسة". وفي ظل النزاعات السياسية انتشرت خلال مختلف مراحل الحرب انواع عادية من الإجرام. خلال سنوات الحرب الأولى، كانت الميليشيات المختلفة تفقد انتصارات عسكرية ممكنة، لأنها كانت تهتم اكثر بعمليات السلب والنهب، دون ان ترحم حتى مواطني المجموعة التي تنتمي اليها. وقد برز ذلك بكل وضوح اثناء المعارك الطاحنة التي حصلت في وسط بيروت، في احياء الاسواق

٨- "في بيروت الغربية... وخلال السنوات الأخيرة (١٩٨٤ – ١٩٨٦) انهارت سلطة الزعماء الصغار، وبلغ مستوى تقلّص المساحات الجغرافية درجات عالية جداً. فداخل كل حركة، كان يحدث تسابق داخلي ومنافسة واحياناً مجابهة بين انصار مختلف "الرجال الأقوياء" داخلها. كان تكاثر "المكاتب المسلّحة" في بيروت الغربية... احدى الظواهر الأكثر بروزاً في تقاسم أحياء المدينة بين مختلف الميليشيات. في عام ١٩٨٦ كان اكثر من ١٢٠ "مكتباً" يتقاسمون او يتنازعون على النفوذ في مختلف الأحياء. فمعظم الاشتباكات المسلّحة الصغيرة او الكبيرة التي مزّقت المدينة خلال السنوات الأخيرة حصلت بسبب خلاف على فتح 'مكتب' جديد او على مناطق النفوذ والسيطرة التابعة لهذه 'المكاتب' التي كانت احياناً مجاورة جداً لبعضها بعض". راجع Salim NASR, Beyrouth : Remarques sur les acteurs d'un drame urbain, in : Salim NASR et Theodor HANF Ed. op. cit. p. 144f. Lewis W. SNIDER, op.cit. p. 142 ff.

والمصارف، حيث حصلت اهم عملية تخريبية لوضع اليد على الممتلكات. وقد تكون تلك العملية فريدة من نوعها في تاريخ لبنان الحديث. بعد ذلك، لم يحصل الا نادرا عمل مشابه. فقد اتعظ المواطنون، فنقلوا اموالهم وممتلكاتهم المنقولة الى خارج البلاد، او اضطروا الى دفع تأمين عليها. ولكن في النهاية لابدّ من الإشارة الى ان مثل هذه الأعمال كانت نادرة حيث لم تتواجد الميليشيات، خاصة في بيروت الغربية. وكذلك لوحظ بين ١٩٧٩ و١٩٨٢، ثم منذ عام ١٩٨٤، ان نسبة الإجرام غير السياسي في المنطقة التي كانت تسيطر عليها الميليشيات المسيحية كانت ضعيفة. وهذا شكل آخر لعدم المساواة افرزته الحرب.

الاّ ان الاجرام السياسي و"العادي" امتزجا معاً بدرجة عالية. فمنذ اندلاع الحرب، كانت تحصل باستمرار تعديّات على الممتلكات وحتى على الأشخاص داخل كل فريق بهدف الترويض والتخويف. وفي سنوات الحرب الأخيرة – وخاصة في غرب بيروت – تكاثرت عمليات خطف الأشخاص، بهدف الحصول على فدية مالية تحت غطاء سياسي، دون التأكد من هوية الخاطفين لمعرفة اذا كانوا قراصنة سياسيين او قراصنة بكل معنى الكلمة[9].

واخيراً لابدّ من الإشارة الى ان مسلك الجنود التابعين الى جيوش نظامية لم يختلف اطلاقاً عن مسلك الميليشيات. لقد تمركزت في لبنان – ومازالت – وحدات من الجيش السوري. فعند عودة بعضها الى سوريا، كانت تحصل مشكلات نظامية كبيرة، وذلك بسبب الانخفاض البارز في دخل الجنود. وكذلك أقام الجيش الإسرائيلي مراكز جمركية لمراقبة وتفتيش عناصره العائدين من لبنان.

واجمالاً يمكن الاستنتاج بان الرعب الذي اصبح ظاهرة يومية، اخذ اشكالاً عديدة: من الاغتيالات الى تهديد وسلب ممتلكات الناس، الأجانب واللبنانيين، بواسطة "الآخرين"، وكذلك بواسطة ميليشيات من داخل كل فريق.

عندما كان يبدأ طرف ما بالقصف المدفعي، كانت الفئات المستهدفة بهذا القصف تنتظر ردّ "شبابها" بقصف مضاد، لأن التوازن في استخدام اجهزة الرعب كان

٩- كانت نسبة الجرائم السياسية وغير السياسية في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات اللبنانية اقل بكثير مما كانت عليه في باقي مناطق البلاد. في عام ١٩٨١، وحسب تقارير قوى الأمن الداخلي، كانت نسبة الإجرام في مناطق نفوذ القوات اللبنانية بالمقارنة مع المناطق الأخرى، كالآتي: ٣٥ مقابل ٤١٧ حادث قتل او اغتيال، ١٥ مقابل ٣٢٣ محاولة قتل او اغتيال، ٣٤ مقابل ٤٣٠ حادث سرقة، ٨ مقابل ٣٥٦ حادث سلب مسلّح، ٦ مقابل ٣٣ عملية خطف، ٢ مقابل ٢٢ عملية غش واحتيال، ٣ مقابل ٨٩ جريمة مُخدّرات، ٥١ مقابل ٥٦٨ اعتداء بالمتفجرات، ١٨ مقابل ٨٠ اعتداء على قوى الأمن والجيش، ٢ مقابل ٢٠٦ اشتباكات مسلّحة، ٢ مقابل ٢١١ سرقة سيارات. راجع: Lewis W. SNIDER, op.cit. p. 142 ff.

افضل سبيل لإيقافه. كذلك اعتقد مواطنون كثيرون ممن تَذَمّروا من عمليات الخطف والاغتيالات، بان افراد جماعتهم اضطـروا الـى ممارسـة تلك الأعمـال لأن الانتقام ضروري لردع العدو عن ممارساته. طُبِّقَ هذا الأمر ايضاً على المذابح والتهجير. فبقدر ما كان ينمو حجم الرعب، كـان يتعـاظم لـدى المواطـن الشـعور بالتمـاثل مـع ميليشيات التجمع الذي ينتمي إليه، سواء أكانت على صواب او على خطأ.

وعندما كانت تهدأ جبهات القتال الرئيسية، كانت تتشابك عناصر كـل ميليشـيا مـع بعضها، ويزداد بالتالي امتعاض وغضب التجمع الذي تنتمي إليه. كان يتَذَمَّـرُ النـاس من كثرة حواجز التفتيش والمراقبة التي تثير الفوضى على الطرقات وفي الشـوارع، ومن الرسوم التـي كـانت تفرضـهـا عليهم الميليشيات عنـوة وقصـراً، ومـن عجرفـة المسلّحين. ولكن هذا التذمر كان يستمر فقط حتى سقوط اول قذيفـة او حتـى انفجـار سيارة ملغومة.

٢ – من تعبئة الفئات الشعبية الى تسلّط المرتزقة

قبل الحرب ضمت المنظمات الفلسطينية بين صفوفهـا عـدداً كبيـراً من الفدائييـن المدربين مهنياً. اما مختلف اطراف النزاع اللبنانيين، فلم تتوفر لهـم الا كـوادر قليلـة وضعيفة التأهيل عسكرياً. ولكن الاحزاب التي كـانت، منذ زمـن طويـل، تضـم بيـن صفوفها، "ميليشيات"، تمكنت من جمع عدد مـن المتطوعيـن وتدريبهـم خـلال عُطـل نهاية الاسبوع والعطـل المدرسـية. فضبـاط حركـة فتـح الفلسـطينية، وكذلـك ضبـاط الجيش اللبنـاني، الذين أخذوا منذ عام ١٩٧٣ يدربون ميليشيات هـذا الفريـق او ذاك، حاولوا تأهيل تلك العناصر من المتطوعين، الذين كـانوا يتمتعـون بمعنويـات عاليـة. ولكن هؤلاء كانوا يمشون على مثال عناصر الحركات الكشفية. تعلّمـوا الـى حـد مـا عمليات اطلاق الرصاص، ولكن لم يكن بوسعهم المشاركة فعلياً في عملية جماعيـة. كانوا يفتقرون الى كوادر قيادية متوسطة. فميليشيات الحركة الوطنية استفادت كثـيراً مـن الكـوادر الفلسـطينية. امـا الاحـزاب المسـيحية فكـانت تنظـم لميليشـياتها دورات تدريبية متفرقة، باشراف "حركة التنظيم".

عنـد انـدلاع الحـرب، قـامت كـل الفئـات **بتعبئـة مكثفـة لعنـاصر طوائفهـا الدينيـة**، بهـدف تجنيد مقاتليهـا. الاحـزاب المسـيحية قـامت بذلـك بطريقـة علنيـة. امـا زعمـاء الاحـزاب اليسـارية فقـاموا بذلـك مكرهيـن، وذلـك لأنهـم كـانوا مـن المسـيحيين، ويرفضـون بالتـالي، بحكـم قناعـاتهم، اعطـاء الطـابع الطـائفي لتلـك التعبئـة. ولكنهم سرعان مـا تخلـوا عـن مفهومهـم العلمـاني عندمـا تبيّـن لهـم ان الدعـوة الـى تضـامن طبقـي بيـن صفوفهـم لـم يسـتجب لهـا الا عـددٌ قليـل مـن

المسيحيين. اما الاعداد الكبيرة من المسلمين، فكانت تلبي الدعوة للتعبير فقط عن تضامن ديني[10].

ولكن الظاهرة الأكثر فعالية تجسّدت في عمليات التضامن العفوية التي برزت لدى السكان في ضواحي العاصمة، بسبب الشعور بالتهديد. كان يقطن في تلك الضواحي غالباً اناس من ذات العائلة الكبيرة، او من ذات القرى، وحتى من ذات الطائفة الدينية. فكانت تقدم احدى العائلات مثلاً عدداً من أفرادها لحراسة الحواجز، كما كانت توكل مسؤولية هذه الطريق او تلك الى "قرية" ما، او تكلف عناصر شيعية او مارونية بحماية حيّ كامل في المدينة. اما في الأحياء المختلطة والبورجوازية، فلم يستجب احدٌ في البداية لنداءات التعبئة. ولكن بعد مرور اشهر قليلة على اندلاع الحرب، برزت في تلك الاحياء الميليشيات، وبدأت عمليات "التجانس" الطائفية بعنف، عبر "القتل على الهوية" في البداية، ثم عبر القصف العشوائي على الأحياء المستهدفة، وصولاً الى تعميم الشعور بالتهديد، وبالتالي الى تعبئة جماعية لكل الطوائف الدينية.

حصلت التعبئة لدى الجانب المسيحي بسرعة اكثر ممّا حصلت لدى الجانب المسلم. فالسنّة مثلاً اعتبروا انفسهم ممثلين كفاية في الحرب عبر الفلسطينيين، الذين وصفهم مفتي الجمهورية اللبنانية "بجيش الاسلام"، كما كانوا فعلاً متفوّقين على غيرهم. اما الشيعة فقد اتخذوا في البداية، وبتوجيه من الإمام موسى الصدر، جانب الحياد، الاّ انهم كانوا يشكلون العدد الأكبر من مقاتلي الاحزاب اليسارية. وعندما ارادت المنظمات الفلسطينية اظهار الحرب "وكأنها قضية لبنانية داخلية"، أخذت تدعم بكثافة شديدة حركة المرابطون[11]. اما التعبئة المكثفة للشيعة كطائفة فقد

١٠- سليم عكّاوي وماجده سلمان، في المصدر المذكور، انتقدا الفريق التقدمي من وجهة نظر يسارية: "... كان المفهوم التقدمي غالباً متناقضاً مع الممارسات العسكرية والسياسية لهذا الفريق..." (ص ١٤). اتهما محاربيه بفقدان الوعي السياسي (ص ٥٦) وبتزايد ضعف المفهوم السياسي لديهم (ص ٣٨) وعدم مشاركة السكان في الصراع (ذات المصدر)، بل في الممارسات الطائفية بنوع خاص (ص ٤١). لم تتجرأ الأحزاب اليسارية مرة واحدة على اتخاذ اجراء لوقف عمليات السلب والنهب، وذلك "لأن الاحزاب اليسارية كانت بحاجة الى مقاتلين، سواء أكانوا لصوصاً ام لا" (ص ٣١).

١١- ان تقدير الفلسطينيين للميليشيات المتحالفة معهم كان محدوداً. تحدّث عن هذا الموضوع، حسن دوذين، العامل في قسم الإعلام التابع لمنظمة التحرير، فقال: "من له اعتبار في هذا البلد؟ الكتائب هناك، وهنا نحن وجنبلاط. جنبلاط فقط، لأن هناك قبيلة وراءه. وكل الباقين لا اعتبار لهم. فهم مرتبطون سواء بالسوريين او بنا. خذ مثلاً الذين يسمّون بالناصريين، يوجد الآن ستة مجموعات منهم. حتى المرابطون لا يتجاوز عددهم الألف عنصر. تعطى لهم الأوامر عبر الهاتف، هذا اذا كان يعمل. نتركهم يفرضون نفوذهم في احياء المدينة طالما لا يتطرفون اكثر من اللازم في تصرفاتهم الشاذة. ولكنهم لا يشكلون اية قوة". من مقابلة اجراها معه المؤلف عام ١٩٨٠.

حصلت في نهاية السبعينات في اطار بداية نزاعهم مع الفلسطينيين. والدروز من جانبهم بدأوا بتعبئة صفوفهم عام ١٩٨٢ بعد دخول القوّات اللبنانية الى الشوف. اما السنة فقد ادركوا الحاجة الى التعبئة ابتداءً من عام ١٩٨١ في مدينة طرابلس، عندما انتفضوا ضد الاحتلال السوري والفئات العلوية المتعاملة معه.

بالنسبة للجانب المسيحي كان الوضع مختلفاً تماماً. لقد شعر المسيحيون عامة، والموارنة خاصة، بان وجودهم اصبح منذ عام ١٩٧٥ مهدداً بالموت. لم يكن لهم "جيش مسيحي" ليحارب عنهم. كان عليهم تحمل مسؤولياتهم بانفسهم. في حرب السنتين شاركت البورجوازية المسيحية كثيراً فيها. كان المهندسون يحوّلون الشاحنات الى نوع من الدبابات والمصفحات الميدانية، كما قاموا بتصنيع قاذفات للقنابل مستخدمين المواد المتوفرة محليّاً. وكذلك تطوّعت سيّدات "الطبقة الراقية" لتحضير الطعام للمقاتلين وللعناية بالجرحى. وقد اندهش السفير الاميريكي انذاك عندما رأى الطلاب اللبنانيين يتركون جامعاتهم عائدين الى وطنهم للمشاركة في الدفاع عن طوائفهم. حتى ان شبيبة المنظمات الرهبانية حملت السلاح. وكذلك كان الموظفون والمستخدمون وحتى رجال الأعمال يشاركون بعد نهاية اعمالهم بتأمين الحراسة في فترة المساء او في الليل على جبهات القتال. الا ان نهاية التعبئة المسيحية بدأت، عندما تبيّن، في خريف ١٩٧٦، ان الحرب قد انتهت. عندئذٍ عاد اصحاب المهن الحرة والتجار الى مزاولة اعمالهم، كما انتقل عدد كبيرٌ منهم الى الخارج، بانتظار عودة الانتعاش الى الاقتصاد اللبناني. وكذلك عاد الطلاب الى الدراسة. كما عاد قائد "التنظيم" الى عمله كطبيب جرّاح.

عندما تبيّن في بداية عام ١٩٧٧ ان النزاع لم ينتهِ بعدُ، كان هناك عدد كبير من الشباب على أهبّة الاستعداد للانخراط في الميليشيات. كانت اعمارهم، عند اندلاع الحرب، تتراوح بين ١٢ و١٨ سنة. ولذا كانت عودتهم، بعد مرور سنتين، الى مقاعد الدراسة صعبة للغاية. كما ان اعداداً وافرة منهم كانت من الطبقات الفقيرة، ولم يكن لها أمل كبير بأي تفوّق علمي او مهني. اما الآخرون، فكانوا من المناطق الريفية، خاصة من المناطق التي حصل فيها تهجير مكثف، مثل الناجون من الموت في مذابح الدامور، او مهجرو المناطق المسيحية في الشمال، او البقاع، او الشوف. لم تكن لهم ايضاً اية امكانية مهنية. كما ان التهجير كان حافزاً اضافياً لهم للمشاركة في القتال في سبيل العودة الى ديارهم[١٢]. وهكذا اخذت **الميليشيات تنشىء التكتلات**

١٢- "يشكل المهجرون الخليّة الأعنف في القوات اللبنانية. لا ينتظرون شيئاً من تقسيم البلاد. يريدون اكثر فاكثر الانتقام من الذين هجّروهم من قراهم". من مقابلة اجراها المؤلف مع احد رجال الدين الموارنة عام ١٩٨١.

العسكرية وتدرّب عناصرها بانتظام. فالجنود السابقون في الجيش اللبناني، وكذلك الضباط الذين سُرّحوا من الخدمة عام ١٩٧٦، انضمّوا الى صفوف الميليشيات. ومنذ عام ١٩٧٨ بدأت دورات تدريبية في إسرائيل. فالنواة الرئيسية للتعبئة الشعبية التي حصلت خلال سنتي الحرب الأولى، تحوّلت الى تنظيمات شبه عسكرية. عرفت تدعيماً بعد ما فرض توحيدها بالقوة في إطار "القوات اللبنانية" بقيادة بشير الجميّل.

أمكن حصول ذلك، لان الميليشيات المسيحية انشأت مؤسسات لتأمين **مصادر مالية لها.** فقد فرضت ضرائب مباشرة على السكان المقيمين في مناطق نفوذها[١٣]، وعلى المؤسسات واصحاب الأملاك. وكذلك فرضت "ضرائب غير مباشرة" على مداخيل المطاعم – وكان يشار اليها بوضوح في الفواتير – وعلى كل محطات الوقود. فضلاً عن ذلك، كانت مصادر التمويل تأتي بغزارة اكثر من الرسوم الجمركية على الاستيراد، والتي كانت القوات اللبنانية تضع اليد عليها – مكان الدولة – في قسم من مرفأ بيروت وفي المرافىء الأخرى. وقد كلف مصرفيون اقحاح بمسؤولية "الإدارة المالية".

لم تسمح هذه المداخيل بتأمين رواتب المقاتلين وتجهيزهم بالعتاد واللباس فحسب – وهذا امرٌ بديهي بالنسبة لتنظيم عسكري، اضطرت عناصره عام ١٩٧٥، الى المشاركة في الحرب بلباس الجينز والى شراء اسلحتهم بانفسهم – ولكنها سهّلت انشاء **جهاز اداري كبير ذي طبيعة عسكرية وسياسية ايضاً.** وتكاثر كذلك انشاء المؤسسات الأخرى مثل وكالة للأنباء، وشرطة عسكرية، وشرطة مدنية، ومكتب صحافي واعلامي، ومكتب للخدمات الاجتماعية، ومحطة اذاعة، ومحطة تلفزيون، ومكاتب تمثيل في عدد من العواصم الاوروبية. لم توفر هذه الاجهزة لعدد كبير من المثقفين والكوادر المؤهلة، نشاطاً جذّاباً يستهدف "تحرير لبنان" عبر "حركة مقاومة" فحسب، بل ايضاً مناصب مهنية جذّابة تعجز الدولة وحتى القطاع الخاص عن تأمينها لهم.

وهكذا بدأت القوّات اللبنانية عام ١٩٨٠ بانشاء مؤسسات مماثلة لما فعلته منظمة التحرير الفلسطينية في جزء آخر من لبنان، اي دولة داخل دولة. ولكنها، في اطار واحد، ذهبت القوات الى ابعد ما فعلته منظمة التحرير والدولة اللبنانية بالذات. ففرضت الخدمة العسكرية بهدف تأمين عناصر احتياط لها. وهكذا، وبعد مرور

١٣- من وجهة نظر اليسار اللبناني: "تسهم هذه السياسة في تقريب البورجوازية المسيحية الصغيرة من احزاب اليمين المتطرف التي تبدو وكأنها "تتصدى للأغنياء". راجع: سليم عكاوي وماجدة سلمان، المصدر المذكور، ص ٣١ وما يليها.

خمس سنوات، حلّت مكان التعبئة الشعبية العفوية التي برزت عام ١٩٧٦، تعبئة الزامية ومؤسساتية.

اما الميليشيات الاسلامية فلم تستطع حتى عام ١٩٨٢ انشاء اجهزة شبيهة بأجهزة القوّات اللبنانية. لقد توفرت لديها وبكثافة اعداد كافية من المقاتلين ومن ذات الفئات الاجتماعية. ولكن لم تجمّع في تكتلات نظامية، بل في ما يُسمّى بالدكاكين، والمكاتب العسكرية الموزعة على مختلف احياء المدينة. كانت لهم مكاتب سياسية، يشرف عليها عدد من المثقفين البارزين، ومحطات اذاعية، واجهزة صحفية. ولكن بسبب حجم عناصرها المحدود لم تعمل هذه المؤسسات بأهلية مهنية مثلما عملت مؤسسات القوّات اللبنانية، رغم انها انشأت مصادر تمويل خاصة بها، عبر فرض الضرائب، وجباية الرسوم من المرافىء غير الشرعية، وخاصة عبر المساعدات الخارجية المختلفة، ولم يكن آخرها المساعدات الليبية. ولكن هذه المصادر لم تكن دائمة ومنتظمة لسوء تنظيمها او لارتباطها بحسن نية وارادة ومزاج مموليها الخارجيين. اما فيما يتعلق بامدادات الأسلحة، والتدريب، وحتى التمويل ايضا، فقد بقيت الميليشيات الإسلامية تحت رحمة منظمة التحرير، التي لم تكن لها اية مصلحة في تقوية تلك الميليشيات أكثر من اللازم او في اعطائها اية استقلالية عنها. ولكن ضعفها الأكبر تجلى في تمزيقها التنظيمي، وتنافس قادتها على النفوذ الذي كان يؤدي باستمرار الى نزاعات واشتباكات. وهذا ما أفشل كل محاولة لإقامة ادارة مدنية في غرب بيروت.

لم يتغيّر هذا الوضع، الاّ عندما شعر الشيعة والدروز بتهديد وجودهم – تماماً كما حصل سابقاً مع المسيحيين – وقامت في صفوفهم حركة تعبئة جماهيرية. لقد دافع الفريقان عام ١٩٧٩ او كذلك في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ ضد هذا التهديد بتعبئة شعبية – مثل المسيحيين ايضاً عام ١٩٧٥/١٩٧٦ – وقد نتجَ عن ذلك انشاء ميليشيات منظمة، بعد تحقيق انتصارات عسكرية بارزة، رغم انغماسها في نزاعات أخرى. وبعد عام ١٩٨٥ لم تعد تشكل حركة "أمل" او الحزب التقدمي الاشتراكي، حركات حزبية او شعبية لطائفتيهما، بقدر ما تحوّلت الى ميليشيات عسكرية قوية، يشرف على كل منها جهاز سياسي.

لقد تطوّرت ميليشيات القوات اللبنانية، وحركة أمل، والحزب التقدمي الشتراكي، واصبحت الى حدّ كبير متشابهة. سيطرت كل منها على مناطق شاسعة من الاراضي اللبنانية التي حصل فيها تجانس سكاني. كانت لها "مرافئها الخاصة"، ومداخيلها المستقلة. أنشأت في مناطق نفوذها نوعاً من الادارة المدنية وحلّتْ بالتالي مكان الادارة الحكومية. نجحت الى حدّ كبير بالسيطرة على نفوذ السياسيين المدنيين من مختلف الاتجاهات والقاطنين في مناطق نفوذها. القوات اللبنانية حوّلت حزب

الكتائب لخدمتها وجعلته تحت رحمتها. وحركة أمل مارست ضغوطاً على الزعماء الشيعة حتى ان بعضهم لجأ الى المناطق المسيحية. الا ان وليد جنبلاط ادرك مثل سليمان فرنجية، وعرف كيف يجمع بين شرعيته التقليدية، كأمير للدروز، وبين زعامة ميليشيا، كما نجح في تحويل الحزب التقدمي الاشتراكي الى واجهة لميليشيا الدروز.

ولكن لم تفلح الميليشيات الثلاث تماماً في فرض نفوذها وسيطرتها على "مناطقها". فالقوّات اللبنانية اضطرت الى تقاسم النفوذ في المناطق المسيحية مع الفئة المسيحية من الجيش، الذي كان يمثل فيها شرعية الدولة اللبنانية. وحركة أمل ايضاً وجدت نفسها في مأزق مرير مع حزب الله، ومع قوّات منظمة التحرير في جنوب لبنان. ولكن الحزب التقدمي الاشتراكي تمكن من السيطرة بمفرده على منطقة نفوذه التي اصبحت منذ تهجير المسيحيين كبيرة جداً بحيث لم تتمكن الطائفة الدرزية الصغيرة من التمسك والتحكم بها. لذلك حاول جنبلاط التحالف مع السنة ومع منظمة التحرير الفلسطينية، كما سعى الى عودة المسيحيين الى الشوف.

فالواقع الذي كشف عن عدم امكانية الميليشيات الثلاث من السيطرة كليّاً على "كانتوناتها"، دفع بزعمائها الى الأخذ بالاعتبار، والى حدّ كبير، مصالح زملائهم واعدائهم في القيادة.

ان **القيادات السياسية للميليشيات** - باستثناء جنبلاط وبرّي، اللذين، لأسباب مختلفة، كانا يتمتعان بقاعدة شعبية، وجعجع ايضاً - لم تتوفر لها امكانية لعب دور بارز في نظام سياسي غير عسكري. في انتخابات نيابية حرة، لن تتوفر لافراد تلك القيادات اية امكانية بالفوز، او بالحصول على وظيفة مرموقة في اية ادارة مدنية. **لذلك كان يحتم بقاء نفوذهم ومعنوياتهم، وحتى دخلهم، وجود الميليشيات واستمرارها والاستفادة منها.** بهذه الطريقة كانوا يشبهون تماما زعماء القراصنة في حرب الثلاثين عاماً[١٤]. وينطبق ذات الشيء على القراصنة انفسهم، الذين احترفوا العمل الميليشيوي. فكانوا يتلقون مرتبات شهرية مرموقة بالإضافة الى مداخيل أخرى جانبية. لم يتعلموا شيئاً سوى مهنة الحرب. وهذه ليست مهنة محترمة. فالسلام بالنسبة لهم سيدفع بهم اجتماعيا الى الحضيض. لذا كان لقادة

١٤- ارنولد هوتنجر (Arnold HOTTINGER) "هو أول من استخدم هذه المقارنة: "كلّما طالت أزمة الشرق الأوسط الحالية، يزداد اكثر فأكثر بروز المميّزات التي تذكّر بحرب الثلاثين سنة في اوروبا. في لبنان مثلاً، تسيطر عصابات مسلحة، تصنع السياسة، وتعمل على استمرار حالة الحرب لأنها تحتاج اليها كي تتمكن من الاستمرار كعصابات. وهذا ما يذكر بمفهوم "فالنشتاين (WALLENSTEIN) "عن الحرب التي ينبغي ان تغذّي الحرب". راجع: Arnold HOTTINGER, Dreissigjähriger Krieg der Araber ? in: Neue Züriche Zeitung 24. 11 1987.

القراصنة، وللقراصنة بالذات، مصلحة كبيرة في ممارسة نفوذهم، اذا ما استمرت الحرب[15]. وهكذا افرزت الحرب في لبنان هذه النوعية من الميليشيات التي هدّدت بتحوّلها الى وسيلة لضمان استمرار الحرب.

٣ - الميليشيات والجيوش النظامية في هدنة غير مستقرة

بقدر ما كانت تطول سنوات الحرب، كانت الميليشيات الرئيسية **تبذل جهوداً حثيثة لتتحوّل الى قوات شبه نظامية**، من حيث تنظيمها، ونظامها، واسلحتها. وبالمقابل، لوحظ ايضا ان سلوك الجيوش النظامية كان بتشابه كثيراً مع سلوك الميليشيات، كلما طال بقاؤها في لبنان.

لا تعزى هذه المقارنة الى عملية تماثل متبادلة فحسب، بل ايضاً، وبنوع خاص، الى معطيات معيّنة في قيادة الحرب. ففي الحروب التقليدية تؤخذ القرارات العسكرية عادة بالاستناد الى واقع الحرب على ارض حرة. يتعلق بعضها بدحر القوى المعادية، والبعض الآخر باحتلال منطقة او بتثبيت احتلالها. حصل هذا النوع من الحرب عام ١٩٨٢ اثناء المواجهة بين الجيشين الاسرائيلي والسوري. فقد احتلّ الاسرائيليون جنوب لبنان. فحاصروا في البداية مخيّمات الفلسطينيين ثم هاجموها فيما بعدُ. اما السوريون فقدٍ انسحبوا، بعد الخسارة التي لحقت بقواتهم الجوية الى مواقع كانت افضل تحصيناً لمجابهة اي هجوم إسرائيلي على سوريا.

تجدر هنا الإشارة الى محاولة "كلاسيكية" أخرى لادارة الحرب - وان بحجم محدود جداً - وذلك عندما حاول الفلسطينيون في "حرب الجبل" في ربيع عام ١٩٧٦ السيطرة على المنطقة المسيحية. فقد حصلت تلك المحاولة، كما أشير سابقاً،

١٥- "... هؤلاء الذين يسيطرون على نظام الحرب الداخلية القائمة لهم مصلحة في استمراريتها، وليس في استبدالها". هذا ما ذكره Augustus Richard NORTON, Waiting for the Nadle, in : American-Arab Affairs, 24 (Spring 1988) p. 22.

و سليم نصر، في مقاله A New Approach to the Conflict : The Social dynamics of an internal war in : American-Arab Affairs, 24 (Spring 1988) p. 20.

حدّد المجموعات التالية ومصالحها التي تعتبر مقياساً يبرّر استمرار الحرب: "أمراء الحرب والمنتفعون من الحرب، مسؤولو الادارات المحلّية الناشئة حديثاً ومنظّروها والعاملون فيها، المراكز الجامعية في المناطق... الأجهزة السياسية والادارية...، ... الوسطاء الذين برزوا للتعاطي مع تقسيم السوق اللبناني وللتعايش معه، الفئة المتحرّكة من المحاربين المتفرغين او المشاركين جزئيا في الحرب، ... وبصورة مأسوية أكثر، جماهير الشعب المهجر، بسبب استخدام سبل العنف من قبل مختلف المجموعات بهدف اقامة "مناطق جغرافية "متجانسة".

دون تحضير كافٍ، وسرعان ما أصيبت بالشلل. ومنذ ذلك الحين، لم تحصل اية عملية أخرى من هذا النوع.

يعود سبب ذلك، دون ريب، الى طبيعة أرض لبنان الجغرافية التي لا تصلح اطلاقاً لهجوم او لغزو سريع، باستثناء سهل البقاع. "فالدبابات والمصفحات لا تستطيع تسلق الجبال مثل الماعز". هكذا وصف احد القادة العسكريين اللبنانيين الصعوبات التي تعترض الوحدات العسكرية المؤللة. فالمدافعون عن المواقع والمجهزون باسلحة مضادة للدبابات، خاصة الذين يعرفون جيّداً طبيعة الأرض، يستطيعون تعريض وحدات عسكرية تتفوّق عليهم عدداً وعتاداً، لصعوبات كبيرة في المناطق الجبلية. فهذه المناطق في لبنان ليست مكاناً معزولاً، ولا منطقة انسحاب عسكري، – كما كان الحال مع الجيش السويسري ازاء اي هجوم ألماني محتمل على الأراضي السويسرية –، بل مناطق سكنية، خاصة بالنسبة للموارنة والدروز. فطالما لم تقع هذه المناطق تحت الاحتلال، كانت تشعر هاتان الطائفتان بالحرية، حتى وان سقطت اطراف البلاد تحت الاحتلال.

ينطبق هذا الأمر ايضاً على المدن، خاصة العاصمة بيروت، حيث يعيش باستمرار نصف اللبنانيين تقريباً. فاحتلال المدن الكبيرة يعتبر دائماً أمراً صعباً بالنسبة للجيوش النظامية، وبنوع خاص مدينة بيروت. لقد بنيت هذه المدينة بطريقة عشوائية تقريباً. احياؤها متشابكة ومتداخلة ببعضها. شوارعها الطويلة والعريضة نادرة ايضاً. لذلك لم تجد الدبابات الاّ تلك الشوارع القليلة التي شقت في الستينات، مرمى لمدفعيتها. كما ان معظم الابنية مُشيَّد بالاسمنت المسلح. وهكذا توفرت في بيروت تلك الاوضاع التي لا تختلف كثيراً عن الاوضاع المتوفرة في المناطق الجبلية، حيث يستطيع عدد محدود من المدافعين المجهزين بالأسلحة الملائمة، صدّ عدد كبير من المهاجمين. ويصح ذلك بنوع خاص، عندما يجهل المهاجم طبيعة المدينة تماماً. اذ يتمكن المدافعون الذين يعرفون جيداً واقع الارض، من مقاومة العدو وانزال الضربات القاضية بقواته.

كانت الاوضاع في حرب الجبل كما في حرب المدن تساعد كثيراً المدافعين، حتى وان كانت اعدادهم واسلحتهم غير كافية، شرط توفر ارادة المقاومة دون الاهتمام اطلاقاً بالدمار والخسائر البشرية في صفوف المدنيين. وهكذا كان حال الفدائيين اللبنانيين، والفلسطينيين ايضاً، والميليشيات التابعة لهم. كانوا جميعاً مقتنعين بضرورية القتال في سبيل الحفاظ على مناطقهم او أحيائهم السكنية في المدن، من أجل الحفاظ على وجود التجمع الذي ينتمون اليه. وقد ترسّخ هذا الاقتناع لديهم بنوع خاص، بفعل المجازر التي حصلت في عمليات احتلال "الجزر السكانية" النائية. لقد حاربوا جميعاً بشجاعة البائس عندما يتعرضون للهجوم. الاّ ان دوافع القتال كانت

في بعض الحالات ضعيفة حتى وان استُثنيت "الجزر السكانية" التي يصعب الدفاع عنها. فالجبال والوديان، الشوارع والأزقة التابعة لأطراف النزاع الآخرين، لم يكن يعرفها المقاتلون جيداً، او كانوا يجهلونها كلياً. لذلك لم يتشجعوا الا نادراً على مهاجمتها. فلم تحصل الا عمليات عسكرية قليلة بين الميليشيات خارج بيروت، باستثناء احداث الشوف عام ١٩٨٢/١٩٨٣ وشرق صيدا عام ١٩٨٥. وفي الحالتين انتصرت تلك الميليشيات التي كانت تنظر الى تلك الأحداث وكأنها "لعبة محلية"، اي الدروز في الشوف، والسنة والفلسطينيون في صيدا. اما في بيروت فقد حصلت عمليات عسكرية عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ فقط في منطقة الفنادق التي كان يعرفها جيداً المقاتلون من كل الفئات. منذ بداية تلك الاشتباكات الدامية كان حزب الكتائب في موقع ضعيف. فعلى خط ضيّق بجوار البحر كانت تمارس الهجومات انطلاقاً من مواقع مرتفعة في المدينة، كما كانت الإمدادات صعبة ايضاً. ومع ذلك تمكنت مجموعة من المقاتلين من الصمود اشهراً عديدة في بعض اجزاء من حيّ الفنادق. ولم يتم احتلال تلك المنطقة الا بعد ان انضمّت الى المقاتلين في الجانب الآخر وحدات مدججة بسلاح حديث تابعة لجيش لبنان العربي المنشقة عن الجيش اللبناني. ومنذ ذلك الحين، تطورت الحرب واصبحت "حرباً جالسة"، (اي انطلاقاً من الكراسي التي كان يجلس عليها المقاتلون). وتتلخص باطلاق النار والقصف المدفعي عبر وعلى خطوط التماس التي بقيت قائمة حتى نهاية الحرب. فلم تحصل اية محاولات للتسلل، او عمليات انتحارية عبر تلك الجبهة، سوى عملية هجومية واحدة في صيف ١٩٨٥، عندما عَبَرَ خطوط التماس انصار ايلي حبيقة الذين طردتهم القوّات اللبنانية من شرق بيروت. في الواقع، لم يهاجموا "الجهة الأخرى" بل حاولوا العودة الى منطقتهم.

لم تحصل **معارك الشوارع الدموية** بين اطراف النزاع الرئيسيين، بل في النزاعات **داخل كل فريق**. في هذه الحال، كان جميع المشاركين يعرفون جيداً طبيعة المكان، ولم تكن بينهم اية حدود تذكر، سواء بين حزب الكتائب ونمور الأحرار، او فيما بعد، بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، او بين حركة أمل وحزب الله. الاّ ان المعارك بين "الاخوة" كانت بالتالي دموية للغاية.

وبالاجمال تبيّن **ان المقاتلين من كل الميليشيات** برهنوا عن **اندفاع وجدارة عالية** في الدفاع عن مناطقهم، ولكنهم لم يبرزوا اية شجاعة تذكر في الهجوم على

مناطق الآخرين[١٦]. فبعد تثبيت الجبهات، واحتلال المناطق المحصورة، وتهجير سكانها، ساد بين اطراف النزاع اللبنانيين نوع من الهدنة العسكرية.

اضافة الى جدارة **الميليشيات** في الدفاع عن مناطقها، تجدر الإشارة الى انها كانت **قادرة على مقاومة الجيوش النظامية** في عدد من الحالات[١٧]. لذلك ادركت القوات الاسرائيلية والسورية الثمن الباهظ الذي لابدّ من دفعه في سبيل تحقيق انتصارات عسكرية في لبنان.

في ايار ١٩٧٦ حاول السوريون لأول مرة احتلال مدينة صيدا. ولكن الفلسطينيين المتمركزين في تلك المدينة قضوا على فيلق كامل من الجيش السوري اثناء الهجوم. وفي عام ١٩٧٨ فشلت المحاولة السورية في سحق الميليشيات المسيحية في الأشرفية. فقد اضطرت مجموعات من المصفحات السوْرية الى الانسحاب. كما وقعت القوات السورية الخاصة المتمركزة في ذلك الحيّ من المدينة، في مأزق صعبة. وكذلك في عام ١٩٨١، أثناء حصار مدينة زحلة المعزولة، فشلت ايضاً كل المحاولات السورية في هجوماتها بواسطة المصفحات وفرَق المشاة.

والجيش الاسرائيلي بدوره عرف ايضاً عام ١٩٨٢ صعوبات كبيرة في تحطيم المقاومة الفلسطينية في مخيمات الجنوب. وفي بيروت تردّد كثيراً في الهجوم على المدينة وعلى المخيمات. فخلال الحصار، قام مرّات عديدة بتضييق الخناق عليها، اذ حاول، انطلاقاً من منطقة المتحف، عزل الوسط الرئيسي في غرب بيروت عن المخيمات. ولكنه توقف عن ذلك فيما بعد.

١٦- "يستطيع الفريقان الدفاع عن مناطقهما وليس احتلالها. في بعض نقاط على الجبهة، لم يجر التوصل خلال أشهر، الى عبور شارع صغير او الى احتلال مبنى فقط. لقد كانت ومازالت حرب مواقع. المثل النموذجي على ذلك هو غاليري سمعان. لقد صرف الليبيون مبالغ طائلة من المال في سبيل خرق هذا الموقع لشق منفذ الى تل زعتر. ولكن دون نتيجة. كان هناك عدد قليل من المدافعين عن ذلك الموقع، ولكن لم يكونوا من طراز السوبرمان. من البداية وحتى النهاية حافظ الفريقان، على مواقعهما". هذا ما عبّر عنه فؤاد الشمالي، المسؤول السابق لحركة التنظيم اثناء مقابلة اجراها معه المؤلف عام ١٩٧٩.

١٧- كانت عناصر الميليشيات خارج المدن تقيم في مناطق مكشوفة دون اية حماية خارجية من الدشم او الأبنية او التحصينات التي يصعب انشاؤها. ولكن في المدن حيث توجد مجموعات من الابنية تساعدهم على التستر وتحميهم من المراقبة والتعرّف عليهم، ومرمى رصاص العدوّ، تستطيع مجموعات الفدائيين ممارسة عمليات ناجحة. فهم في وضع يسمح لهم بالتصدّي للقوى النظامية التي لا تلجأ الى استخدام اسلحة الدمار حفاظاً على ارواح السكان المدنيين. هذا الاختبار عاشه الاميريكيون في مدينتي "هويا" (Hué) و"سايغون" (Saigon)، والروس في برلين، والاسرائيليون في السويس. وكذلك وجد الجيشان اللبناني والسوري امام هذا الوضع. فدون تدمير كامل لقسم كامل من المدينة، وملاحقة مكثفة جداً للمقاتلين من منزل الى آخر، لا يمكن القضاء على شبكات الفدائيين الذين يعملون ضمن مجموعات صغيرة". راجع: David Th. SCHILLER, Entstehung und Verlauf des Libanesichen Burgerkriegs, op. cit. p. 206.

في الحالين، كان بمقدور الجيش السوري او الجيش الاسرائيلي، دون أي ريب، استخدام امكانياته لتحقيق اهدافه. فلم يقدم احدهم على ذلك، لأنه لم يكن على استعداد لدفع الثمن المطلوب، عبر التضحية بارواح جنوده. اضافة الى ذلك، تعتبر حرب الشوارع كميناً رهيباً تسقط فيه ضحايا عديدة. وهكذا، وبحكم التزام الميليشيات في لبنان، برزت بسرعة امام الجيشين السوري والاسرائيلي امكانية هذا الخطر القائم.

ومثلما تخلّت الميليشيات عن محاولاتها السريعة لاحتلال مناطق اضافية بفعل القصف العشوائي، كذلك فعلت ايضا الجيوش النظامية. فقد اقتصرت عمليات الاعتداء السورية على اطلاق نار على مواقع محددة. ولكن القوات الاسرائيلية لم تستهدف بغاراتها الجوية الا مواقع دقيقة ولكن محدودة. لم تستخدم القوات السورية طيرانها الحربي ضد الميليشيات المسيحية، لأن اسرائيل كانت تعتبر المجال الجوي خطاً أحمر محظور تجاوزه. ولم تشأ القيادة السورية المخاطرة في هذا المجال.

لقد تمكنت اسرائيل اخيراً من فرض انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. لربما حصل هذا الانسحاب نظرا لتوقف التضامن بين سكان بيروت الغربية والفلسطينيين، ولكن ايضا لأن هذا الانسحاب كان يعتبر فشلا كبيرا، وليس هزيمة نهائية ساحقة.

والجيش السوري بدوره لم ينجح عام ١٩٧٨ ولا عام ١٩٨١ في فرض الاستسلام على الميليشيات المسيحية، لأن الشعب ظلّ متضامنا معها، خوفا من ان يؤدي هذا الاستسلام الى نهاية الوجود المسيحي في لبنان.

لقد كشفت حرب الحصارات والقصف المدفعي بالنسبة لسوريا عن ضعف جدواها، وبالنسبة لاسرائيل عن نجاح محدود زمنياً فقط. القصف المدفعي لا يضعف الا نادراً العدو، كما يدفع بالمواطنين الى الالتزام بالمقاومة والصمود. لذلك ادركت القيادات العسكرية السورية والاسرائيلية ان جيوشها لا تندفع باغتباط شديد الى هذا النوع من الحرب. على هذا الأساس اعترض عدد من الضباط الاسرائيليين او قدموا استقالاتهم من الجيش، لأنهم لا يريدون المشاركة في حرب ضد السكان المدنيين. وكذلك عرف الجيش السوري مشكلات نظامية. فجنوده لم يحاربوا بطيبة خاطر ضد الفلسطينيين والمسيحيين اللبنانيين، كما لم تكن لديهم اية دوافع لتعريض انفسهم للخطر في هذاالصراع. وهكذا، ومنذ عام ١٩٧٥ ادركت كل الجيوش النظامية، انها عاجزة تماماً عن مقاومة الهجومات والاغتيالات. لذلك اضطرت القوّات الاميركية، والفرنسية، والبريطانية، والايطالية، وحتى الاسرائيلية، الى الانسحاب، نظرا لهذا النوع من الصراع والتقاتل. اما القيادة السورية، التي لم تكن تتأثر بالرأي العام الداخلي، فكانت لا تعبث اطلاقاً بالخسائر البشرية بين صفوفها. الا انها في النهاية

ومنذ عام ١٩٨٨، بدأت تتنبه وتتخذ بعض الإجراءات، فجمعت قوّاتها في بيروت الغربية في اماكن معيّنة بهدف تأمين حمايتها من الاعتداءات.

وهكذا تبيّن ان **القوات النظامية، رغم تفوّقها** من حيث العدد والسلاح والتنظيم، **لم تكن في حال يسمح لها بفرض نفوذها على الميليشيات المعادية. لذلك حصل نوع من الهدنة العسكرية غير المستقرة بين الجيوش والميليشيات.** فسوريا سيطرت تماماً في البقاع، واسرائيل حاولت احكام السيطرة، ولكن بصعوبات اكثر، على منطقة الحزام الإمني في جنوب لبنان. النفوذ السوري في غرب بيروت بقي هشاً، ولم ينفذ اطلاقاً الى بيروت الشرقية والمنطقة المسيحية.

يبدو ان سوريا تراجعت، أقله لمرحلة مؤقتة، عن زجّ قواتها في هجومات مباشرة[18]. فبعد عام ١٩٨٢ لم يشارك جيشها في الحرب اللبنانية، ولكنها دفعت بالميليشيات اللبنانية المتحالفة معها الى القتال مكانها.

استخدمت الحكومة السورية قواتها ومدفعيتها في البداية ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد ذلك، وباستمرار، ضد المسيحيين. استهدفت من ذلك الحاق الضرر والخسائر بالاشخاص والممتلكات بغية اضعاف العدو وارغامه على الاستسلام.

فدورة العنف التي لم تؤد، منذ عام ١٩٧٥، الى انتصار اي من اطراف النزاع، او في أفضل الحالات، الى انتصارات محدودة - ولكنها غير ثابتة مع الزمن - احدثت بنوع خاص حمامات من الدم، كما اسهمت في تهجير مئات الالوف من العائلات من منازلهم وممتلكاتهم. وكذلك اضطر عدد كبير من المواطنين الى هجرة وطنهم الى الخارج، كما افتقر معظم اللبنانيين. فكلفة العنف وانعكاساتها قام ببحثها خليل ابو رجيلي وبطرس لبكي في إطار دراسة ميدانية شاملة وزاخرة بالمعطيات،

١٨- وصف احد كبار الضبّاط اللبنانيين الوضع كالآتي: "احتلال الأشرفية عبر حرب الشوارع امرٌ لا يمكن التفكير به ولا تحقيقه، والزامها على الاستسلام يفترض اقامة حصار شديد حولها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، برّاً وبحراً، واللجوء الى غارات جويّة مكثفة عليها. اما احتلالها بواسطة سلاح المشاة، ومواجهة الميليشيات التي تحارب في احيائها الخاصة، فهذا أمر قد يصعب جداً على قوى نظامية". من مقابلة اجراها معه المؤلف عام ١٩٨١.
وكذلك عبّر ضابط إسرائيلي عن ميزان القوى كالآتي: "اذا اراد السوريون فعلاً استخدام كل قوّاتهم، لتمكنوا من القضاء على المناطق المسيحية خلال اربع وعشرين ساعة. ولكن من كل عشرة جنود سوريين يُزجّون في المعركة، قد لا يعود خمسة منهم احياء الى منازلهم. مثل هذه العملية ستكلف السوريين فيلقاً كاملاً من جيشهم. قد يربحون المعركة، ولكن بأي ثمن؟" من مقابلة اجراها معه المؤلف عام ١٩٨٥. وبصورة مماثلة عبّر عن هذا الأمر احد كبار العسكريين الفلسطينيين: "الأشرفية ليست للإحتلال - لأن ذلك سيكون كارثة لكل جيش نظامي، وإلاّ ينبغي تدميرها تماماً بالقنابل". من مقابلة اجراها معه المؤلف عام ١٩٨١.

تركزت بنوع خاص على المرحلة التي امتدت من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٧.[١٩] على هذه الدراسة القيّمة جرى الاعتماد في التحليل التالي حول جمارك الدم.

٤ - جمارك الدم

منذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٨٧ بلغت خسائر حرب لبنان ٦٢ الف قتيل و٨٣ الف جريح. من بين الجرحى هناك ٩١٠٠ حالة إعاقة. يضاف الى عدد القتلى المفقودون الذين يتراوح عددهم بين الفين و١٧٥٠٠.[٢٠]

الاّ ان المواطنين المدنيين كانوا اكثر المتضررين من الحرب، فبلغت بينهم نسبة الضحايا ٧٥٪، والجرحى ٨٥٪. اما نسبة ضحايا الميليشيات فقاربت ١٥٪، والجيوش النظامية ١٠٪. في الجدول التالي تبرز معطيات دقيقة عن كل الخسائر.[٢١]

١٩- Khalyl Abou RJAILY & Boutros LABAKI, Bilan de treize ans de guerre au Liban : Les pertes. Première édition provisoire, Beyrouth, octobre 1987.
يشكر المؤلف هذين الباحثين لوضعهما مخطوط هذا البحث بتصرفه وللسماح له بالاستناد إلى مضمونه.

٢٠- في الصحافة كما من جانب السياسيين اللبنانيين والفلسطينيين ذكرت ارقام عالية جداً. اما الأرقام التي أشار اليها بطرس لبكي وخليل ابو رجيلي فقد تحققا منها بفعل استنادهما الى معلومات قوى الأمن الداخلي، والجيش اللبناني، والأمن العام، والصليب الأحمر اللبناني، وكذلك عبر تحقيقات اجرياها في اوساط النقابات المهنية والأحزاب والميليشيات.

٢١- خليل ابو رجيلي وبطرس لبكي، ذات المصدر المذكور، الفصل الأول، ص ١١.

	القتلى	الجرحى
الجيش اللبناني والأمن الداخلي	٢٠٦٤	٢٤٢٨
الجيش السوري	٢٥٠	٢٥٠٠
الجيش الاسرائيلي	٦٧٣	٣٨٩٠
القوات المتعددة الجنسيات	٣٠٦	غير معروف
قوات مراقبي الأمم المتحدة	١٥٥	غير معروف
المجموع	٥٦٩٨	٨٨١٨

نسبياً جاءت أعلى نسبة من الخسائر بين القوات الأمريكية والفرنسية التي كانت تابعة للقوات المتعددة الجنسية، وكذلك بين عناصر الجيش اللبناني، فبلغت حوالي ٧٪.

اما عدد الخسائر بين الميليشيات فكان من الصعب تحديده. ويعود ذلك من جهة الى التغييرات السريعة في هذه المنظمات، اذ حُلّ بعضها، والحق البعض الآخر بمنظمات اخرى، كما نشأت منظمات خلال الحرب، ومن جهة أخرى، الى صعوبة الفصل بدقة بين افراد الميليشيات والمدنيين الذين اضطروا الى حمل السلاح في ظروف معيّنة. الا ان معطيات أكثر دقة تتوفر بالنسبة لخسائر القوّات اللبنانية والمنظمات التي قامت قبلها. فوصل عدد ضحاياها الى ٣٠٦١ وجرحاها الى ٨٥٥، علماً ان نصف هذه الخسائر وقعت خلال السنتين الأولى من الحرب[٢٢].

بالنسبة لضحايا الفلسطينيين، بلغ عدد القتلى ٨٨٠، بمن فيهم ضحايا الغزو الاسرائيلي عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢. كما سقط منهم ٥٠٧ قتلى في المعارك التي وقعت في طرابلس عام ١٩٨٥ ضد السوريين والمنظمات الفلسطينية واللبنانية المتحالفة مع سوريا[٢٣].

٢٢- ذات المصدر ص ٢٠.

٢٣- ذات المصدر ص ١٩.

وهكذا يمكن تقدير خسائر الميليشيات اللبنانية والفلسطينية بعشرة آلاف قتيل تقريباً. اما الجدول التالي فيجمل عدد الضحايا خلال سنوات الحرب (١٩٧٥ - ١٩٨٧) بين المدنيين والميليشيات[٢٤].

السنة	القتلى	الجرحى
١٩٧٥	٣٧٩٩	١٩٩٥
١٩٧٦	١٤٧١٤	١٣٢٠٩
١٩٧٧	٦٧٦	٦٢٣
١٩٧٨	٢٠٩٣	٢١٦٤
١٩٧٩	١٣٢٧	٨٥٤
١٩٨٠	١٥٧٨	١٠٥٤
١٩٨١	٢١٦٢	٣٩٠٢
١٩٨٢	١٧٠٠٠	٣٠٠٠٠
١٩٨٣	٣٦٣٢	٣٧٠٤
١٩٨٤	٢١٦١	٢٦١٤
١٩٨٥	٣٦٩٣	٤٧١٨
١٩٨٦	٢٦٦٨	٧٢٣٧
١٩٨٧	١٢٩٢	٢٧١٥
المجموع	٥٦٧٩٥	٧٤٧٨٩

٢٤- ذات المصدر ص ٢٧.

سقط العدد الأكبر من الخسائر البشرية بفعل الغزو الاسرائيلي والحرب بين انصار الجبهة اللبنانية والفلسطينيين وحلفائهم خلال السنتين الأولى من الحرب. وكذلك ارتفع حجم الخسائر البشرية عام ١٩٨٣ بسبب حرب الجبل، وعام ١٩٨٥ بسبب الحرب في شرق صيدا، وطرابلس، والمخيمات في بيروت الغربية. وحتى في عام ١٩٧٧ "الهادىء"، ورغم الآمال بعودة السلام آنذاك، قتل عدة مئآت من الناس بطريق العنف. وهكذا تكشف الارقام عن تقلب شدة المعارك خلال سنوات الحرب. ورغم ذلك، استمرت هذه الحرب طويلاً.

اما عن كيفية سقوط الضحايا وبأي شكل من أشكال العنف، فلم تتوفر الاّ معلومات قليلة فقط. بالنسبة لعام ١٩٨٦، جرى تصنيف تقريبي يشير الى مقتل ربع الضحايا في "حرب المخيمات" بين الشيعة والفلسطينين، والى سقوط الربع الثاني من الضحايا خلال مختلف الاشتباكات التي حصلت بين الميليشيات المتحالفة نظريا مع بعضها والتابعة لمختلف اطراف النزاع. وقد سقط ١٥٪ منهم على "جبهات القتال الكلاسيكية". كما قتل ٢٪ بفعل الغارات الجوية الاسرائيلية والاغتيالات الفردية، وحوالي ٧٪ نتيجة تفجير السيارات المفخخة[٢٥]. هذا ولم تحدد كيفية مقتل ٢٣٪ من الضحايا ولا تصنيفها بوضوح. ويعتبر الباحثان ابو رجيلي ولبكي هذا الشكل من العنف بانه كان نموذجياً بين ١٩٨٤ و١٩٨٧.

لقد حصلت اغتيالات فردية خلال كل سنوات الحرب. فلم يقلّ معدلها سنوياً عن ٥٠٠ حالة. في سنوات الحرب الأولى اخذ الإغتيال شكل "القتل على الهوية"، ولكن فيما بعد كانت تنفذ عمليات الاغتيال بهدف ارعاب فئات مهنية معيّنة. وهكذا جرى اغتيال ٦١ صحفياً وناشراً وما لا يقلّ عن ١١٦ دبلوماسياً[٢٦]. هذه الاغتيالات كانت تحصل لاهداف سياسية معيّنة.

٢٥- ذات المصدر ص ٢٩.

٢٦- من بينهم ٧٠ عراقياً ضحايا الانفجار الذي دمّر تماماً مبنى السفارة العراقية; ٣٠ امريكياً، ٤ فرنسيين، من بينهم سفير.

ضحايا المجازر الجماعية

السنة	في القرى المسيحية	في القرى المسلمة	المجموع
١٩٧٥	١٢٣	١٥	١٣٨
١٩٧٦	٩٥٣	٦٣	١٠١٦
١٩٧٧	٢٢١	٦٥	٢٨٦
١٩٧٨	٥١	–	٥١
١٩٧٩	١٢	–	١٢
١٩٨٠	١١	–	١١
١٩٨١	٣٠	–	٣٠
١٩٨٢	٩١	–	٩١
١٩٨٣	١١٥٥	١٦٠	١٣١٥
١٩٨٤	١٥٤	–	١٥٤
١٩٨٥	١٢١	–	١٢١
١٩٨٦	٥٠	–	٥٢٦
المجموع	٢٩٧٢	٨٢٩	٣٨٠١

ان ما يقارب ٨٠٪ من ضحايا المجازر كانوا من سكان القـرى المسـيحية، التـي، كما أشير سابقاً، كانت تعتبر "جزراً سكانية طارئة" في مناطق كـانت تسكنها اكثريـة سكانية مسلمة او كانت مختلطة. لم تحصل المجـازر بصـورة عفويـة الا نـادراً. لقد جرى تنفيذها، عن سابق وعي وتصميم، بهدف تهجير الاقليات من تلك المناطق.

اما عمليات خطف المواطنين الأجانب فكانت امراً نادراً قبل عام ١٩٨٤. فلم تتكاثر الا مع ازدياد نفوذ الجماعات الموالية لايران. استهدف بنوع خاص الاميريكيون (٢٠ مخطوفا) والفرنسيون (٩)، والبريطانيون (٤)، والروس (٤)[٢٧]. ولكن بالإضافة الى مايقارب الخمسين مخطوفاً من الرعايا الأجانب، لابدّ من الإشارة الى عدة آلاف من المخطوفين والمفقودين اللبنانيين.

وقد طالت ايضاً لائحة المجازر الجماعية. فلم يعرف بدقة كم بلغ عدد ضحايا الفلسطينيين عام ١٩٨٢ و١٩٨٥ في مخيمي صيدا وشاتيلا. تأرجحت القديرات آنذاك بين ٨٠٠ و ٢٠٠٠ قتيل في الحالتين. ولكن توفرت معطيات شبه أكيدة حول عدد ضحايا مجازر أخرى جرى استخلاصها عبر تحقيقات جرت مع الناجين منها[٢٨].

٥ - الهرب والتهجير

خلال هذه الحرب تحوّل اللبنانيون الى شعب من اللاجئين والمهجرين داخل وطنهم. لقد اضطر اكثر من ٧٠٠٠٠٠ نسمة الى الهرب من مساكنهم لفترة من الزمن. هرب بعضهم مرات عديدة، ولكنهم تمكنوا من العودة الى مناطقهم. ولكن حوالي ٧٩٠٠٠٠ هجّروا ولم يتمكنوا من العودة الى ديارهم في ظلّ الأوضاع السائدة. وفي مناطق عديدة من البلاد، جرى **تعديل كبير في توزيع السكان وفقاً للانتماء الديني** بالمقارنة مع مرحلة ما قبل الحرب.

التغيير الجزري حصل بنوع خاص في المنطقة الجنوبية من محافظة جبل لبنان، اي في منطقة المتن العالي، وقضاءي عاليه والشوف. كان المسيحيون، قبل عام ١٩٧٥، يشكلون نصف سكان تلك المناطق. اما الآن فلا يتجاوز عددهم نسبة واحد بالمائة. وكان قد جرى تهجير المسيحيين في السنتين الأولى من الحرب من منطقة ساحل الشوف. أول الضحايا كانوا من سكان قرية **عين أسد** في إقليم الخرّوب، حيث بدأت حركة الهرب بعد احتلال تلك القرية، وقرى أخرى من قبل الفلسطينيين.

وفي بداية ١٩٧٦، حصلت ايضاً مجازر مدينة **الدامور**، ومعها جرى تهجير نهائي لكل السكان المسيحيين من منطقة الشوف الساحلية والمجاورة للبحر. حتى من

٢٧- خليل ابو رجيلي وبطرس لبكي، المصدر المذكور، الفصل الأول، ص ٣٢. استند الباحثان بالنسبة لهذه المعلومات بنوع خاص على تحقيقات اجريت مع الناجين من هذه العمليات.

٢٨- خليل ابو رجيلي وبطرس لبكي، المصدر المذكور، الفصل الأول، ص ٣٢. استند الباحثان بالنسبة لهذه المعلومات بنوع خاص الى تحقيقات اجريت مع الناجين من هذه العمليات.

منطقة الشوف الجبلية، بلغ عدد النازحين من السكان المسيحيين القادرين على العمل حوالي مائة الف نسمة. وقد عاد قسم كبير منهم الى ديارهم بعد دخول الجيش السوري الى تلك المناطق. ولكن وعلى أثر مقتل كمال جنبلاط عام ١٩٧٧ جرى اغتيال عدد من المسيحيين في بعض قرى الشوف، وهذا ما دفع مجدداً الى نزوح حوالي ٢٥٠٠٠ نسمة. اما الكارثة الرهيبة التي حلت بالمسيحيين فقد حصلت بعد دخول عناصر من ميليشيا القوّات اللبنانية الى الشوف والحرب التي نتجت عن ذلك عام ١٩٨٣. على أثر ذلك نزح حوالي ١٦٤٠٠٠ مسيحي من الشوف، كماجرى تصفية السكان الذين فضّلوا البقاء في قراهم. ومنذ عام ١٩٨٦ دعا وليد جنبلاط مراراً المسيحيين للعودة الى الشوف وعاليه، كما فعل ذلك بالحاح في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٩. ولكن لم يلبّ الا عددٌ قليل جداً منهم هذه الدعوة. فالخوف على الحياة مازال شديداً جداً في نفوس المهجرين منذ احداث عام ١٩٨٣. فقد تحوّلت منطقة الشوف الى "كانتون للدروز"، بقطع النظر عن الأقلية السنّية التي تقطن المنطقة الوسطى.[٢٩]

ومثلما حصل تغيير جزري في منطقة الشوف، كذلك حصل ايضاً في منطقة **البقاع**. قبل الحرب كان المسيحيون يشكلون ٤٠ بالمائة من سكان هذه المنطقة. كما ان مدينة زحله كانت أهم مدينة تقطنها أكثرية مسيحية، بالإضافة الى ٢٥ قرية تتوزع من شمال البقاع حتى جنوبه. وقد كانت كلهاحتى قبل عام ١٩٧٥، قرى من الصعب الدفاع عنها، استخدمها الفلسطينيون والمنظمات اللبنانية اليسارية كاهداف تهاجم كل مرة ارادوا انزال "عقاب غير مباشر" بالميليشيات المسيحية الموجودة داخل المنطقة المسيحية الرئيسية. فقرية "**حوش الامراء**" القريبة من زحلة دُمّرت بالكامل. كما هُجّر كل سكان قرية "تعلبايا" المسيحيين. وفي قرى أخرى دفعت الاغتيالات وعملية مصادرة المنازل السكان المسيحيين الى الهرب والنزوح. وهنا ايضاً اسهم الاحتلال السوري في عودة جزئية لبعض النازحين. ولكن عندما بدأت عام ١٩٧٨ المواجهة بين الميليشيات المسيحية والقوات السورية، فلم يعد يحظى السكان المسيحيون في البقاع بأية حماية من قبل الجيش السوري المرابض هناك. فمجزرة بلدة "**القاع**" التي أشير اليها سابقاً، لم تسمح بها القوات السورية فحسب، بل من المحتمل ان تكون قد نفذتها ايضاً. وهكذا فرّغت من جديد قرى مسيحية في شمال ووسط البقاع. وعندما بدأ الجيش الاسرائيلي عام ١٩٨٤ بالانسحاب من جنوب البقاع، بدأ ايضاً نزوح المسيحيين من تلك المنطقة بفعل عمليات الاغتيال، والمجازر، ومصادرة المنازل.

٢٩- وكذلك هرب حوالي ٢٥ الف مواطن سنّي عام ١٩٨١ من منطقة الشوف الساحلية الى بيروت.

وبصورة اجمالية نزح ما يقارب ١٥٠٠٠٠ من المسيحيين من قرى وبلدات البقاع، استقرّ حوالي ٤٠٠٠٠ منهم في مدينة زحلة. اما الأكثرية فنزحت الى المنطقة المسيحية الرئيسية.

وبالمقابل تحوّل البقاع الى ملجأ لعشرات الآلاف من السكان الشيعة، الذين هربوا عام ١٩٧٦ و١٩٨٢ و١٩٨٤ من ضواحي بيروت الجنوبية. معظمهم كانوا بالأصل من سكان البقاع، وقد عادوا الى قراهم. وفي عام ١٩٨٢ هرب عدد كبير من الفلسطينيين من بيروت الى البقاع بحثاً عن مكان أكثر أماناً لهم. وهكذا تحوّلت اليوم البلدات المسيحية، مثل تعلبايا وسعدنايل، الى بلدات تسكنها أكثرية فلسطينية.

وفي سنوات الحرب الأولى، نزح الأكراد الى البقاع بعدما تحوّلت منطقة سكنهم في وسط بيروت الى جبهة للقتال. ومن المحتمل جداً ان يكون عدد النازحين من الشيعة والفلسطينيين والأكراد الى البقاع قد تجاوز باضعاف عدد المسيحيين الذين اضطروا الى النزوح عن تلك المنطقة التي ارتفع كثيراً عدد سكانها. وقد تحوّل شمال البقاع الى كانتون شيعي متجانس.

وفي **شمال لبنان**، ادّى الهرب والتهجير بنوع خاص الى تبادل سكاني داخل المنطقة. في خريف ١٩٧٥ هُجّر المسيحيون من عكار، والمسلمون من الكوره والبترون. وفي عام ١٩٧٨ أدّت المعارك بين المسيحيين، أي بين حزب الكتائب وحركة المردَه، الى هرب انصار حزب الكتائب الى المنطقة التي تسيطر عليها ميليشيات هذا الحزب، بينما عاد انصار فرنجية الذين كانوا يقطنون في بيروت الشرقية والمتن وكسروان الى منطقة الشمال. ولكن لم تتوفر اية معطيات عن عدد هؤلاء. وفي معارك طرابلس، بين السوريين والميليشيات المتحالفة معهم من جهة، والفلسطينيين والاصوليين السنة من جهة أخرى، نزح ما يعادل المائة ألف من سكان المدينة بين عام ١٩٨٠ و١٩٨٥، ولكنهم ما لبثوا ان عادوا إليها فيما بعد.

اما سكان **جنوب لبنان**، فهم اكثر الذين اضطروا الى الهرب والنزوح. بين عام ١٩٦٩ و١٩٧٥، غادر حوالي ٢٥٠٠٠ مواطن شيعي قراهم بسبب المواجهات الفلسطينية-الاسرائيلية. وفي عام ١٩٧٨ أدّى الغزو الاسرائيلي الى موجة نزوح ما بين ١٥٠٠٠٠ و٢٠٠٠٠٠ مواطن. الاّ أنّ الحصار الاسرائيلي لمدينة بيروت دفع باعداد كبيرة من سكان الضواحي الشيعية الى العودة نحو الجنوب. اما انعكاسات المعارك في بيروت عام ١٩٨٤ والحروب التي اندلعت منذ عام ١٩٨٥ بين الشيعة والفلسطينيين او بين فصائل شيعية، فلم تتوفر معلومات دقيقة عنها. الا ان حركة النزوح كانت ترتبط بشدّة المعارك سواء في بيروت او في الجنوب، والتي كانت تدفع بالناس الى البحث عن امكنة اكثر هدوءاً واماناً.

قبل الحرب كان المواطنون المسيحيون يشكلون ٢٥٪ من سكان جنوب لبنان. اما مناطق سكنهم فكانت تقع في الجبال شرقي مدينة صيدا، ومنطقة الزهراني، وفي مدينة مرجعيون في اقصى الجنوب. في تشرين الأول عام ١٩٧٦، هاجم جيش لبنان العربي المنشق بلدة "**العيشية**" المسيحية وهجّر سكانها. ولكن الميليشيات المسيحية انتقمت ومارست عدواناً مماثلاً على بلدة **الخيام** الشيعية. وباستثناء هذين الحدثين، كان السكان المسيحيون وكذلك الشيعة ينزحون عن الجنوب بسبب اوضاع الحرب والأوضاع الاقتصادية المتردية. ولكن لم يحدث اي تهجير منظم. الاّ ان هذا الحال تبدّل عام ١٩٨٥ عندما قامت ميليشيا القوات اللبنانية، التي دخلت الجنوب بعد الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢، وقصفت مدينة صيدا والمخيّمات الفلسطينية المحيطة بها. وكانت النتيجة، كما أشير سابقاً، شبيهة تماماً بما حصل قبل سنتين من ذلك في منطقة الشوف. على أثر ذلك، اضطر ٨٦٠٠٠ مواطن مسيحي الى الهرب، في البداية الى منطقة "جزين" الواقعة تحت نفوذ العماد انطوان لحد، والى منطقة الحزام الأمني، ولكن لجأ معظمهم فيما بعد الى المنطقة المسيحية في وسط البلاد.

بالنسبة للعاصمة **بيروت**، فقد كانت منذ بداية الحرب مسرحاً لعمليات هرب ونزوح عديدة وهدفاً لعمليات التهجير[٣٠]. ففي نيسان ١٩٧٥ هُجّر معظم السكان المسيحيين من "الجزر" الواقعة في ضواحي بيروت الجنوبية الغربية، مثل حارة حريك، وبرج البراجنة، والشيّاح، وهي بلدات مسيحية قديمة. فقد نشأت حولها مخيمات فلسطينية وضواح تقطنها اكثرية مسلمة. كان عدد سكان تلك البلدات المسيحية يقارب ٤٠٠٠٠ مواطن. وكذلك هرب حوالي ٣٥٠٠٠ مواطن مسيحي من وسط بيروت الغربية الى المنطقة الشرقية منها، بفعل الخوف من "القتل على الهوية". والخوف نفسه دفع بعدد كبير من المواطنين المسلمين للهرب من بيروت الشرقية الى بيروت الغربية، خاصة على أثر احداث "السبت الاسود" في كانون الاول ١٩٧٦. وفي صيف ١٩٧٦ اضطر كذلك السكان الشيعة الى مغادرة منطقة النبعة من ضاحية بيروت الشرقية، عندما هاجمت الميليشيات المسيحية المخيمات الفلسطينية شرق العاصمة. وقد قدّر عدد المسلمين الذين اضطروا الى مغادرة بيروت الشرقية او هربوا خوفاً على حياتهم بين ١١٥٠٠٠ و ١٢٠٠٠٠. يضاف الى ذلك حوالي ١٥٠٠٠ مواطن مسيحي، من انصار الاحزاب اليسارية التابعة لتجمع احزاب الحركة الوطنية، والذين كانت الميليشيات المسيحية تعتبرهم عنصر خطر وتهديد لها، اضطروا هم ايضاً الى النزوح عن المنطقة التي كانت تسيطر عليها تلك

٣٠- راجع: Ali FAOUR, The Displacement Crisis and Forced Migration in Beirut in 1984, in : Salim NASR und Theodor HANF (Ed.) op. cit. p. 165-174.

الميليشيات. وفي نهاية عام ١٩٧٦ لم يبق الاّ نادراً مواطنون مسلمون في القسم الشرقي من المدينة.

ولكن بالمقابل، وفي القسم الغربي من بيروت، بقي عدد كبير من المسيحيين، خاصة في الأحياء السكنية المسيحية القديمة في وسط المدينة وفي الأحياء "المختلطة" منذ عدة اجيال، مثل حيّي الحمراء ورأس بيروت. وقد عاد الى تلك المنطقة، اثناء وجود القوات المتعددة الجنسيات (١٩٨٢-١٩٨٣)، عدد كبير من المواطنين المسيحيين الذين كانوا قد نزحوا عنها سابقاً. الاّ ان الوضع تبدّل منذ خريف ١٩٨٣ بسبب انتفاضة الشيعة. ففي ٢٣ ايلول من تلك السنة، هجّرت حركة أمل سكان بلدة "**المريجة**"، التي كانت آخر معقل يقطنه مواطنون مسيحيون في الضاحية الجنوبية الغربية. وبعد اعادة تقسيم بيروت في شباط/فبراير ١٩٨٤، بدأت منظمات شيعية متطرفة سلسلة من الاغتيالات الفردية، وعمليات الخطف، والاعتداءات ضد المواطنين المسيحيين ومؤسساتهم التجارية وكنائسهم، بهدف واضح، ألا وهو القضاء نهائياً على الوجود المسيحي في غرب بيروت. اما المقاومة ضد هذه التصرفات التي استهدفت ايضاً المواطنين السنة، فقد مارستها الميليشيات الدرزية، وانصار الحزب القومي السوري والحزب الشيوعي. فلم يبقَ امام المواطنين المسيحيين الا العيش في منطقتهم الجبلية. فقد اضطر اكثر من خمسين الف مواطن مسيحي مغادرة الجزء الغربي من مدينة بيروت منذ ١٩٨٤.

وكذلك غادر ايضاً مواطنون مسلمون غرب بيروت، حيث تكررت الاصطدامات العسكرية الطاحنة بين الميليشيات المختلفة المتواجدة فيها. وهذا ما دفع بحوالي مائة الف مواطن تقريباً الى الهرب خلال تلك الأحداث إما الى منطقة البقاع او الى جنوب البلاد.

اضطر اكثر من ثلث اللبنانيين الى النزوح من اماكن سكنهم مرة او اكثر بسبب احداث الحرب، الا ان معظمهم تمكن من العودة.

النازحون مؤقتاً[31]

السنة	الدوافع	عدد النازحين
١٩٧٥/٧٦	المعارك في بيروت وضواحيها، وفي الشمال والبقاع، والجبل، وجنوب لبنان	٤٥٠٠٠٠
١٩٧٦	الغزو الاسرائيلي	١٥٠٠٠٠
	القصف السوري لبيروت الشرقية	١٥٠٠٠٠
١٩٨١	القصف السوري لبيروت الشرقية	١٥٠٠٠٠
١٩٨٢	الغزو الاسرائيلي وحصار بيروت الغربية (نزوح الى البقاع، والشمال، وبيروت الشرقية)	٢٠٠٠٠٠
١٩٨٤	الحرب بسبب الاتفاق اللبناني-الاسرائيلي:	
	هرب من بيروت الشرقية الى المنطقة الجبلية الخلفية	٤٠٠٠٠
	هرب من بيروت الغربية الى الجنوب والبقاع	١٥٠٠٠٠
١٩٨٣-١٩٨٥	المعارك حول طرابلس	١٠٠٠٠٠
١٩٨٥-١٩٨٧	المعارك بين أمل ومنظمة التحرير، وبين أمل والحزب الاشتراكي	٦٠٠٠٠
	هرب من الضواحي الجنوبية وغرب بيروت	٦٠٠٠٠
المجموع		١٤٦٠٠٠٠

٣١- خليل ابو رجيلي وبطرس لبكي، المصدر المذكور، الفصل الثاني، الجدول ٢ - ٦، ص ٣٣.

كذلك هُجِّر او هرب اكثر من نصف السكان، ولكن لم تبرز بعد اية امكانية لعودتهم. وهذا هو مصير حوالي ٨٠٪ من المواطنين المسيحيين.

نزوح السكان بين ١٩٧٥ و١٩٧٦ حسب المناطق والانتماء الديني[٣٢]

المنطقة	المسيحيون	العدد	المسلمون	العدد
بيروت وضواحيها	من الضواحي الجنوبية وغرب بيروت		من بيروت الشرقية وضواحيها	
	(١٩٧٥-١٩٨٦)	١٢٥٠٠٠	(١٩٧٥-١٩٧٦)	١١٥٠٠٠
جبل لبنان	الشوف، وعالية والمتن الأعلى وإقليم الخروب		اللقلوق (جبيل)	
	(١٩٧٥-١٩٨٦)	٢٤٠٠٠٠	١٩٧٦	٥٠٠
لبنان الشمالي	عكار، بشرّي، زغرتا، البترون، الكوره		البترون والكوره	
	(١٩٧٥-١٩٨٦)	٣٠٠٠٠		٢٠٠٠
لبنان الجنوبي	شرق صيدا وجزين، والنبطية وصور		المنطقة الحدودية وجزين وقضاء النبطية	
	(١٩٧٥-١٩٨٦)	١٢٥٠٠٠		٤٠٠٠٠
البقاع	بعلبك، الهرمل، البقاع الغربي، وراشيّا		-	
	(١٩٧٥-١٩٨٦)	١١٠٠٠٠		
المجموع		٦٣٠٠٠٠		١٥٧٥٠٠

٣٢- ذات المصدر، الفصل الثاني، الجدول ٢ - ٧، ص ٣٤.

كان المسيحيون قبل الحرب يقطنون في كل مناطق لبنان. اما اليوم، فوجودهم قليل ونادر في الشوف والبقاع والجنوب، وفي احياء قليلة من بيروت الغربية. وبالمقابل، لم يعد هناك اي وجود للمسلمين في بيروت الشرقية والمنطقة المسيحية الجبلية، باستثناء منطقة جبيل. فالتقسيم في البلاد وفقاً للإنتماء الديني كان قد اصبح عام ١٩٩٠ اقوى بكثير مما كان عليه قبل الحرب.

فالمواطنون الشيعة كانوا بنوع خاص اكثر عرضة من غيرهم، للهرب والنزوح بسبب احداث الحرب. ان ما يقارب ربع مليون نسمة من الشيعة اضطروا الى النزوح اكثر من مرة من الجنوب الى بيروت، ومن بيروت الى الجنوب او الى البقاع. ولكن اكثر من ستمائة الف مواطن مسيحي هجّروا او اضطروا الى النزوح من مناطق مختلفة في البلاد، واللجوء الى بيروت الشرقية او المنطقة الجبلية الخلفية، التي تتكدّس فيها اليوم نسبة عالية جداً من الكثافة السكانية.

٦ - نزوح وهجرة اليد العاملة

منذ بداية الحرب، هاجر حوالي ربع اللبنانيين الى الخارج بهدف البحث عن عمل كاجراء او للإقامة الدائمة. الا ان الاستعداد للعودة الى الوطن - في حال تحسّن الأوضاع - ظلّ قائماً، كما تبيّن من عودة بعضهم في بعض الظروف التي ساد فيها أمل بالسلام. ولكن مع استمرار الحرب طويلاً، طالت معها الهجرة في سبيل العمل. ومن المحتمل ان يتحوّل الذين هاجروا مؤقتاً في سبيل العمل، الى مهاجرين دائمين.

لقد كشفت اعداد المهاجرين، وفقاً لسنوات الحرب، وبكل وضوح، عن ارتباط هذه الهجرة الى حدّ كبير بالحرب وبانعكاساتها.

عدد المهاجرين خلال سنوات الحرب (١٩٧٥-١٩٨٧)[٣٣]

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٧٥	٤٠٠٠٠٠	١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣	١٣٢٠٠٠
١٩٧٦	٢٩٧٠٠٠	١٩٨٤	٦١٦٠٥
١٩٧٧	٣٨٠٠٠	١٩٨٥	٧٠٢٠١
١٩٧٨	٧٦٠٠٠	١٩٨٦	٧٣٩٠٧
١٩٧٩	٤٩٠٠٠	١٩٨٧(٦ اشهر)	٣٣٥٤١
المجموع			٦٣٧٢٥٤

في السنة الأولى من الحرب غادر البلاد ١٥٪ من السكان[٣٤]، وعاد منهم ٧٥٪ باعتبار ان الحرب قد انتهت. ولكن في عام ١٩٧٧ عادت حركة الهجرة من جديد لعدم تحسن الوضع الاقتصادي. في عام ١٩٧٩ حَدّ السلام النسبي من حركة الهجرة التي ما لبثت ان تضاعفت عام ١٩٨٠ على أثر الغزو الاسرائيلي في الجنوب والحرب بين سوريا والجبهة اللبنانية. اما العدد الإجمالي للمهاجرين بين ١٩٨٠ و١٩٨٣ فلم يسمح بتوضيح كيفية تطوره. في عام ١٩٨٢ عاد عدد كبير منهم بعد بروز الأمل مجددا بنهاية الحرب. ولكن سرعان ما ارتفعت موجة الهجرة بعدما تبخرت تلك الآمال. وابتداءً من عام ١٩٨٤ تميّزت سنوات الحرب بالتضخم المالي وانهيار قيمة النقد اللبناني.

٣٣- ذات المصدر، الفصل الثالث، ص ١٧. راجع ايضاً:
Riad TABBARA, Le développement arabe et les ressources humaines libanaises, in : Université Libanaise, Institut des Sciences Sociales, (Ed.), La politique de la population au Liban, Beyrouth 1982 ; Boutros LABAKI, L'économie politique de la crise libanaise . Impact et enjeux . Université St. Joseph, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Beyrouth 1988. (Ronéotypé).

٣٤- كل هذه المعطيات الاحصائية مستقاة من بحث خليل ابو رجيلي وبطرس لبكي، المصدر المذكور، الفصل الثالث.

في عام ١٩٨٢ كان يعمل ما يقارب ٦٠٪ من المهاجرين اللبنانيين في الدول العربية، من بينهم ٣٣،٥٪ في المملكة العربية السعودية و٨،٣٪ في الكويت. وفي ذات السنة كانت نسبة المهاجرين ١٢٪ الى اوروبا، و٧٪ الى كل من شمال وجنوب امريكا، و٦٪ الى الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين بدأت بالارتفاع نسبة المهاجرين الى دول الخليج.

تجدر الإشارة الى ان معظم المهاجرين كانوا بنوع خاص من **الأيدي العاملة المؤهلة**. فثلثهم تقريباً كان من العمّال الصناعيين المؤهلين، والثلث الثاني من قطاع البناء، والخمس من القطاع الفندقي. والأكثر تمثيلاً بين المهاجرين كان عدد المهندسين والأطباء والكوادر في حقل المال والاقتصاد. وكذلك نقلت شركات عديدة مكاتبها وموظفيها الى الخارج. فقد أسست ستة عشر شركة تأمين لبنانية ٤٣ فرعاً في الدول العربية، واليونان، وقبرص. وكذلك فتح ٢٣ مصرفاً لبنانياً حوالي ٧٤ فرعاً في الخارج، معظمها في الدول العربية، ولكن ايضاً في اوروبا والولايات المتحدة الاميريكية. وقد لحق بالمصارف رجال الأعمال والتجار الذين احتفظوا غالباً بمكاتبهم في لبنان، الا ان معظم نشاطهم كان يمارس في الخارج.

ولم يقتصر الأمر فقط على افراد لبنانيين بحثوا عن عمل في الخارج لأن مداخيلهم تضاءلت جداً بحكم الاضرار التي لحقت بمختلف القطاعات، كالصناعة، والبناء، والسياحة، بل نقلت شركات اجنبية عديدة نشاطها ومكاتبها الى الخارج ايضاً.

تميّز المهاجرون اجتماعياً من حيث البلدان التي توجهوا اليها. هاجر الى البلدان العربية أكثرية من الشباب غير المتأهلين، وبنسبة ٤٠٪ من خريجي الجامعات. والى الولايات المتحدة هاجرت عائلات بكاملها. ولكن المستوى الثقافي لهؤلاء المهاجرين كان ضعيفاً نسبياً، من بينهم ٩٪ من خريجي التعليم العالي، و٣٠٪ من الأرمن. والى اوستراليا وكندا هاجر مقاولون من الطبقتين الصغيرة والمتوسطة حاملين معهم مدخراتهم. اما فرنسا فهاجر اليها العلماء والمفكرون. الا ان الملفت للنظر هو تكاثر الهجرة الى افريقيا الغربية، حيث كان يوجد عام ١٩٧٠ ما يقارب ٧٤٠٠٠ لبناني. في عام ١٩٨٥ ارتفع هذا العدد الى ١٤٧٠٠٠، من بينهم ستون الف حطوا الرحال في شاطىء العاج. قبل الحرب كان معظم اللبنانيين في افريقيا يعملون في حقل التجارة، ولكن يعمل اليوم عدد كبير منهم كعمّال في حقل البناء. كذلك يلاحظ بكل وضوح ان الهجرة الى الدول العربية هي بمعظمها هجرة للعمل فقط، بينما الهجرة الى الولايات المتحدة هي نهائية.

افرزت الهجرة المكثفة انعكاسات سلبية بالنسبة للبنان. فرغم تزايد نسبة الولادات التي كانت دائماً متوفرة، عرفت حركة السكان نوعاً من الركود. في عام ١٩٨٥ كان عدد اللبنانيين هو نفسه تقريباً مثلما كان عام ١٩٧٥. فهجرة اليد العاملة سبّبت، رغم الوضع الاقتصادي السيىء، نقصاً كبيراً في اليد العاملة المؤهلة، التي عُوِّضت - رغم الحرب - بمجيء العمّال المهاجرين الى لبنان، من سوريا، ومصر، وبنسب متزايدة، من الدول الأسيوية. من جهة كانت تحويلات المغتربين اللبنانيين تسمح لقسم كبير من ذويهم الباقين في لبنان بمتابعة العيش بكرامة، رغم انحسار امكانيات العمل، وهذا ما كان يساعد على تحسين ميزان المدفوعات. ومن جهة أخرى كانت الانعكاسات الاقتصادية سلبية بمعظمها. فهجرة المهارات والعناصر المؤهلة مهنياً أضعفت الطاقة الانتاجية في البلاد. كذلك زادت تحويلات المغتربين الحاجات واستيراد المواد الاستهلاكية ورفعت نسبة العجز في ميزان المدفوعات، كما اسهمت كثيراً في حجم التضخم وفي انهيار قيمة النقد الوطني.

وبالاختصار، "برزت حسنات الهجرة على المستوى الفردي وعلى المدى القصير، ولكن انعكست سيئاتها على المدى البعيد على المجتمع اللبناني بكامله"[٣٥].

٧ - اقتصاد الحرب[٣٦]

قبل اندلاع الحرب شكّل قطاع الخدمات ٧٠٪ من اجمالي الناتج الوطني. فالتجارة والمصارف والسياحة كانت تعود بفائدة محدودة فقط بالنسبة للسوق اللبناني الداخلي، ولكن بفائدة كبيرة بالنسبة للمنطقة. حتى القطاع الصناعي الذي ازدهر سريعاً، كان يلبي حاجات العالم العربي، وبنوع خاص الدول الخليجية. فالنشاط الاقتصادي الذي كان يوفر في زمن السلم تزايداً في نسب التنمية وتطوراً ايجابياً في مستوى عيش السكان، تعرض للانحسار منذ عام ١٩٦٧ في ظل ظروف الاضطراب السياسي، كما انهار اخيراً في زمن الحرب.

ولكن رغم ذلك، كشف الاقتصاد اللبناني عن **اهلية بارعة في التكيّف حتى في ظروف الحرب**. فبعد كل دورة عنف، كان اللبنانيون يسرعون، حيثما أمكن، الى اصلاح الأضرار وترميم المباني. لقد نقلت المؤسسات التجارية والمقاولون نشاطهم الى الخارج؛ ولكنهم كانوا يعودون الى بيروت بعد كل هدنة. لقد اقيمت مؤسسات انتاجية بعيداً عن خطوط المواجهة العسكرية. المصارف والمطاعم التي كانت قبل

٣٥- ذات المصدر، الفصل الثالث، ص ١٤٥.

٣٦- في المقطع التالي يعتمد المؤلف ويلخّص ما جاء في الفصل الخامس من بحث خليل ابو رجيلي وبطرس لبكي، المصدر المذكور.

الحرب في وسط مدينة بيروت، فتحت فروعاً جديدة لها في الضواحي التي كانت سابقاً مناطق سكنية. حتى الأسواق، والتجارة بالجملة، والمحلات التجارية الكبيرة، انتقلت الى مختلف المناطق اللبنانية، وتحولت المدن الصغيرة الى مراكز اقتصادية جديدة. لقد تعلّم اللبنانيون سريعاً مواصلة ممارسة العمل الاقتصادي حتى في زمن الحرب.

ورغم كل ذلك، **أفرزت الحرب انعكاسات اقتصادية مؤلمة للغاية.** لقد قُدِّرت الخسائر بسبب اضرار الحرب عام ١٩٧٦ بما يقارب المليارين ونصف المليار من الدولارات. وقد تضاعفت هذه الخسائر بعد الغزو الاسرائيلي، كما أشارت الى ذلك احصاءات الاتحاد العمالي العام:

الخسائر المالية ١٩٧٥-١٩٨٢[٣٧]

القطاع	نسبة الخسائر بمليارات الليرة اللبنانية	نوع الخسائر
قطاع السكن	٣,٦	تدمير ١١٢٠٠ مسكن
السياحة	١,٢	تدمير ٦٥ فندق (٤٠ في ١٩٧٥/٧٦ و٢٥ عام ١٩٨٢)
التجارة وقطاع الخدمات	٩,٣	تدمير ما يقارب ١٣٤٠٠ مؤسسة
الصناعة	١,٥	تدمير ٣٠٠ مؤسسة او الحاق الضرر بها
الزراعة	١,٠	تدمير انشاءات الري، والآبار، والمزارع، وخسارة الآليات (تقديرات منظمة الفاو)

٣٧- ذات المصدر، الجدول ١٨، ص ٣٢.

القطاع العام	٤,٠	الطرقات، المرافىء، المطارات، مؤسسات التلفون والكهرباء والمياه، المدارس، والمستشفيات.
الممتلكات المنقولة والاملاك الخاصة	٢,٠	مواد أولية، منتوجات جاهزة، تجهيزات للمؤسسات، مفروشات من المساكن الخاصة، سيارات.
المجموع	٢٢,٦	

استناداً الى سعر صرف الدولار آنذاك، بلغت قيمة الخسائر ٤،٧٨ مليار دولار. وسرعان ما ارتفعت هذه القيمة بفعل انحسار الانتاج. الجدول التالي يشير الى تطوّر اجمالي الناتج القومي:

السنة	اجمالي الناتج القومي بمليارات الليرة اللبنانية[٣٨]
١٩٧٤	٨,١
١٩٧٥	٧,٥
١٩٧٦	٤,٣
١٩٧٧	٦,٠
١٩٧٨	٦,١
١٩٧٩	٦,٣
١٩٨٠	٦,٧
١٩٨١	٦,٦
١٩٨٢	٦,٠
١٩٨٣	٥,٦
١٩٨٤	٥,٦
١٩٨٥	٥,٠
١٩٨٦	٣,٨

٣٨- ذات المصدر، الجدول ١٩، ص ٣٤.

بلغت قيمة الخسائر المتراكمة، بالمقارنة مع اجمالي الناتج القومي لعام ١٩٧٤، وحتى عام ١٩٨٦، ٢٧,٧ مليار ليرة لبنانية، اي ما يوازي حسب سعر صرف الدولار لعام ١٩٧٤، ١١,٦ مليار دولار. وبالنسبة لمعدل التنمية الافتراضي قبل الحرب، تكون الخسائر قد بلغت ٧٥ مليار دولار.

حصل الانهيار الكبير الأول في **الانتاج** عام ١٩٧٦، وقد امكن الحفاظ حتى عام ١٩٨١ على نسبة ٧٥٪ ممّا كان عليه قبل الحرب. ولكنه، منذ عام ١٩٨٢، انخفض حتى وصل عام ١٩٨٦ الى اقلّ من نصف مستواه عام ١٩٧٤. خلال السنوات الثماني الأولى من الحرب، بقي إذاً النشاط الاقتصادي - باستثناء عام ١٩٧٦ - محافظاً على مستوى مقبول في ظلّ الأوضاع القائمة. ولكن بعد ذلك بدأت الأزمة التي افرزتها عوامل عديدة. فانعكاسات الركود الاقتصادي الدولي أثرت سلباً على منطقة الخليج، وكذلك الأعباء المالية الضخمة التي تحملتها دول الخليج التي دعمت العراق في حربه ضد ايران. هذا ما أدى الى اضعاف سوق المنتوجات اللبنانية والى انحسار الايدي العاملة في منطقة الخليج. فضلاً عن ذلك، قاطعت دول عربية مختلفة منذ عام ١٩٨٢ المنتوجات اللبنانية بسبب الغزو الاسرائيلي. وبنوع خاص، بدّد اندلاع الحروب الجديدة وانسحاب الجيوش الغربية في بداية عام ١٩٨٤ كل أمل بعودة السلام وبالتالي كل امكانيات اعادة البناء.

انعكس الانتاج سلباً على تطوّر الميزان التجاري والمدفوعات. لقد كان **الميزان التجاري** منذ زمن طويل في حالة عجز دائم. في عام ١٩٧٤، غطت قيمة الاستيراد ٤١٪ من الواردات. وقد بقيت هذه النسب حتى عام ١٩٨٢ شبه ثابتة رغم بعض التقلبات. في عام ١٩٨٣ تراجعت الى ١٧،٤٪ وفي عام ١٩٨٤ الى ١٦،٢، إلاّ انها ارتفعت قليلاً عام ١٩٨٥ الى ٢١،٣٪. وبالمقابل كان **ميزان المدفوعات** في لبنان قبل الحرب في حالة فائض دائم. وباستثناء عام ١٩٧٦، بقي الوضع قائماً على هذا الحال حتى عام ١٩٨١. وقد تجاوز هذا الفائض نسبة أعلى مما كان عام ١٩٧٥. ولكن الانهيار بدأ عام ١٩٨٢[٣٩].

٣٩- ذات المصدر، الجدول ٢١، ص ٣٢.

السنة	الفائض والعجز في ميزان المدفوعات بمليارات الليرة اللبنانية
١٩٧٤	+ ١٤٩٣
١٩٧٥	+ ٣٥٠
١٩٧٦	- ٢٣٩
١٩٧٧	+ ٢٤٠٤
١٩٧٨	+ ٥٤١
١٩٧٩	+ ١٢٧٠
١٩٨٠	+ ١٧١٧
١٩٨١	+ ٢٧٠٧
١٩٨٢	+ ٩٦٤
١٩٨٣	- ٥١٢١
١٩٨٤	- ١٢٠٢٨
١٩٨٥	+ ٦٨٩٦
١٩٨٦	- ٢٢٥٢٧

حتى عام ١٩٨٢، كان العجز في الصادرات يغطّي أكثر من اللازم بفضل تحويلات المغتربين، التي كانت تقدر بحوالي ١٥٠ مليون دولار شهرياً، وبواسطة المساعدات المالية الخارجية التي كانت تصل الى مختلف اطراف النزاع. كانت مثلاً موازنة منظمة التحرير الفلسطينية المعتمدة للحرب تقدر بحوالي ثمانين مليونا شهرياً. ولكن هذه المبالغ توقفت بعد اجلاء منظمة التحرير عن بيروت عام ١٩٨٢[٤٠]. وفي نفس الوقت، بدأت الأزمة الاقتصادية في الخليج التي أدّت الى انحسار الصادرات وكذلك الى انحسار كبير في تحويلات العاملين في تلك المنطقة.

الاّ أن الأزمة تفاقمت بنوع خاص بسبب **التضخم المأساوي في عجز الموازنة العامة منذ عام ١٩٨٢**. قبل الحرب، كانت تمارس في لبنان سياسة دقيقة ومحافظة

٤٠- قبيل انسحاب منظمة التحرير جرى تحويل ٨٠٠ مليون دولار اميريكي من البنك العربي الى دول أخرى لحساب منظمة التحرير. راجع: John BULLOCH, Final conflict, op. cit. p. 216.

في إطار الموازنة العامة. الحديث عن الدَّين العام كـان نـادراً. كمـا ان موازنـة عـام ١٩٧٤ انتهت بفائض بلغ نسبة ٤٪.

ولكن مع بداية الحرب برز العجـز فـي كـل الموازنـات السنوية. فالدولـة البنانيـة استمرت في دفع رواتب موظفيها. وفي الظروف الهادئة نسبياً كانت تشـق الطرقـات وتؤمن صيانتها، كما اشتريت منذ عام ١٩٧٧ اسلحة جديـدة للجيش اللبنـاني. الاّ أنّ مداخيل الدولة تراجعت بشكل بارز. ومـع انخفـاض الانتـاج وتزايد حركـة الهجـرة، تراجعت كثيراً ضرائـب الدخـل. فرسـوم الخدمـات العامـة، مثـل الميـاه، والكهربـاء، والهاتف لم تكن تدفع في مناطق عديـدة مـن البـلاد. وبنـوع خـاص انخفضـت كثيراً المداخيل الجمركية التي كانت سابقاً تشكل القسم الرئيسي لعائدات الدولة. فقد انشـأت كل الأحزاب المشاركة في الحرب مرافىء لها، حيث كانت تجبى الرسوم الجمركيـة بهدف تمويل اجهزتها وميليشياتها.

تطوّر العجز في الموازنة العامة[٤١]

السنة	عجز الموازنة ٪
١٩٧٥	٢١,٨
١٩٧٦	٧٦,٣
١٩٧٧	٢٨,٢
١٩٧٨	٢٧,٦
١٩٧٩	٣٥,٨
١٩٨٠	٣٨,١
١٩٨١	٣٧,٦
١٩٨٢	٦٣,٥
١٩٨٣	٥٣,١
١٩٨٤	٧٨,٥
١٩٨٥	٧٥,٤
١٩٨٦	٨١,١

٤١- جرى احتسابها بالاعتماد على الاحصاءات الواردة في بحث خليل ابو رجيلي وبطرس لبكي، المصدر المذكور، الفصل الخامس، الجدول ٢٢، ص ٤٢.

في عام ١٩٧٦ أدّى انهيار سلطة الدولة الى انخفاض بارز في العائدات الضريبية. ولكن العجز بقي محدوداً بين ١٩٧٧ و١٩٨٢. الا ان احداث ١٩٨٢ جلبت معها انهياراً ثانياً. وفي عام ١٩٨٣ تمكنت الحكومة من استعادة المرافىء من ايدي الميليشيات، الأمر الذي ساعد في ارتفاع العائدات العامة. كما ان العجز الذي كان مرتفعاً، تضاءل بوضوح كلي. ولكن منذ شباط/فبراير، واذار/مارس ١٩٨٤ ضعفت كثيراً سلطة الدولة الى حال يشابه عام ١٩٧٢. وبلغ العجز عام ١٩٨٦ اعلى درجة عرفها لبنان.

غُطّي هذا العجز بقروض من المصارف الخاصة، ومن البنك المركزي بنوع خاص. فبلغت نسبة القروض التي قدمها هذا المصرف الى الدولة ١٢٪، وارتفعت عام ١٩٨٦ الى ٤٥٪. ولكن انخفاض الانتاج المستمر وتزايد العجز في ميزان المدفوعات أدّيا الى تكاثر عمليات طباعة الأوراق النقدية التي سببت **تضخماً اقتصادياً وانهياراً نقدياً**[٤٢].

السنة	زيادة اسعار السلع الاستهلاكية ٪	سعر صرف الدولار مقابل الليرة
١٩٨٠	٢٣,٧	٣,٤٣
١٩٨٣	٩,٨	٤,٥٢
١٩٨٤	٢٥,٨	٦,٥١
١٩٨٥	٦٩,٧	١٦,٠٠
١٩٨٦	١٦٢,٠	٣٥,٠٠
١٩٨٧	٦٢٠,٠	٥٢٠,٠٠

اسهمت الأزمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة بطريقة مأساوية في تفاقم وانهيار مستوى العيش لدى قسم كبير من المواطنين اللبنانيين، كما يتبين ذلك من التطور السلبي البارز في مستوى دخل الفرد[٤٣]:

٤٢- مصدر الجدول التالي: مصرف لبنان، التقرير الشهري، والاتحاد العام للعمّال في لبنان، بيروت. ذكره خليل ابو رجيلي وبطرس لبكي، المصدر المذكور، الفصل الخامس، ص ٥٢.

٤٣- ذات المصدر، الجدول ٢٥، ص ٥١.

السنة	معدل دخل الفرد بالدولار
١٩٧٤	١٨٦٩
١٩٨٢	٢٩١٧
١٩٨٣	١٩١٧
١٩٨٤	١٥٩٣
١٩٨٥	٩٧٩

حتى عام ١٩٨٢ تضاعف معدل دخل الفرد مقابل مرحلة ما قبل الحرب، ولكن سرعان ما انخفض بقوة حتى بلغ عام ١٩٨٥ نصف ما كان قبل الحرب.

اما الذين انعكس عليهم سلباً هذا الانخفاض، فهم اصحاب الأجور التي كانت تدفع لهم بانتظام بالعملة اللبنانية، ولكن دون تعادل مع زيادة غلاء المعيشة.

تراجع القوة الشرائية للرواتب والأجور ١٩٧٤-١٩٨٦[٤٤]

السنة*	الحد الادنى للأجور(٪)	معدل الأجور(٪)
١٩٧٥	٥,٥	٧,١
١٩٧٧	١١,٣	١٧,٥
١٩٧٨	١٨,٩	٢٤,٥
١٩٧٩	١٧,٣	٢٧,٢
١٩٨٠	١٣,٩	٢٦,٠
١٩٨١	١٤,٥	٢٨,٥
١٩٨٢	١٦,٦	٣٠,٠
١٩٨٣	٨,٦	٢٧,٩
١٩٨٤	١٣,٦	٣٣,٧
١٩٨٥	٣٥,٩	٥١,٠
١٩٨٦	٣٨,٠	٦٠,٠
١٩٨٦(ديسمبر)	٤٨,٠	٧٦,٠

* بالاستناد الى عام ١٩٧٤

٤٤- ذات المصدر، الجدول ٢٨، ص ٥٦.

انخفضت القوة الشرائية للحد الادنى من الأجور الى نسبة ٤٠٪، ولمعدل الأجور الى نسبة ٦٠٪. وبصورة عامة فقد الحد الادنى للأجور ١٣٪ من قيمته الشرائية بالمقارنة مع بداية الحرب، وبشكل أوسع مع معدل الأجور. في عام ١٩٧٤ كان الحد الادنى للأجور يشكل ٧٠٪ من معدل دخل الفرد. وقد انخفض في نهاية ١٩٨٦ الى ٢٠٪. هذه هي مؤشرات حسّية لتفاقم التباين في مستويات الدخل منذ بداية الحرب. وهذا يشير ايضاً، وبنوع خاص، الى ان الطبقات المتوسطة كانت اكثر المتأثرين بالأزمة الاقتصادية. اضافة الى ذلك، ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من ٥،٥٪ قبل الحرب الى ١٥،٢٪ عام ١٩٨٥. هذا ويشكل المهجّرون الأكثرية الساحقة من العاطلين عن العمل.

لم تشكل الحرب في لبنان عاملاً كبيراً لإحلال المساواة، كما كان يتمنى بعض الذين اسهموا في إشعال نيرانها. لقد أفقرت معظم اللبنانيين، ولكن بعضهم افتقر اكثر من غيره. انه لمن الصعب جداً التنبؤ بانعكاسات الحرب الاقتصادية على المدى البعيد. حتى وان انتهت خلال وقت قصير، فإعادة البناء ستكون صعبة للغاية. فالبلاد هي بأشد الحاجة الى تلك الايدي العاملة المؤهلة التي غادرتها، بحثاً عن عمل في الخارج. انه لمن الصعب القول: متى سيعود هؤلاء، وكم سيكون عدد العائدين. وكذلك الرساميل الكبيرة ستكون ضرورية لإعادة البناء. ولكن منظمي ومقدمي المساعدات الشبيهة بخطة "مارشال" لم يبرزوا بعد. وحتى عام ١٩٩٢ لم ينفذ اي بلد عربي وعده بمساعدة لبنان. فالأسواق التي فقدت سيكون من الصعب جداً اكتسابها من جديد. وكذلك وجدت الرساميل البترولية مصارف لاستثمارها في أمكنة أخرى غير لبنان. اما القطاع الزراعي فلن يتمكن بسهولة من استعادة عافيته، خاصة ان انشاءات الرّي في البقاع دُمّرت، وهُجّر معظم الذين كانوا يستخدمونها. كما توقف الانتاج الزراعي الذي كان معدّاً للتصدير، وتلزمه سنوات عديدة كي يعاد بناؤه. وتجدر هنا الإشارة الى ان نصف المساحات الزراعية التي كانت قائمة عام ١٩٧٣ مازالت تستثمر، ولكن ليس في زراعة الحبوب والفاكهة والدخان، بل في زراعة الحشيش.

وفي بداية التسعينات برزت الى الواجهة هموم ملحة على المدى القصير. فمنذ عام ١٩٨٦ عرف لبنان، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى، ظاهرة الجوع. ولم تعد هذه الظاهرة ذات طابع نسبي فحسب، بل تحولت الى ظاهرة من الحرمان الواقعي الأليم.

٨ - الحياة اليومية في زمن الحرب

بالاضافة الى الانهيار الاقتصادي، تفاقمت ايضاً مختلف اوضاع الحياة اليومية من سيىء الى اسوأ. حتى حيثما غابت المعارك، سيطر الخوف وبرز نوع الاستلشاء في مواجهة اخطار واقعية متعددة. لم يعد أحد يأمن سلامة الطريق المؤدي الى مكان العمل، أو الى المتجر، او الى المدرسة، أو العودة مساءً الى البيت. ولكن، بالرغم من ذلك، كان معظم الناس يخاطرون ويسلكون تلك الطرقات غير مبالين بالخطر المحدق بهم. كانِ المواطنون يبحثون عن طرقات قصيرة لتنقلاتهم، بقدر ما تسمح لهم الظروف، بحثاً عن عمل ومتجر ومدارس قريبة من مكان السكن. لقد حلّ التلفزيون وأشرطة الفيديو مكان قاعات السينما. والعائلة الصغيرة اخذتِ مكان حلقة الاصدقاء. في المساء لم يعد المواطن يخرج من منزله الا قليلاً، وفي حال الضرورة كان عليه توقع ضرورة قضاء الليل خارج مسكنه.

كذلك تقلصت مؤشرات الودّ والصداقة بين الناس. حتى انِ النرفزة كانت اكثر بروزاً في التصرفات والسلوك، الأمر الذي لم يكن يلاحظ سابقاً. النكات السياسية لم تنقطع ابداً، بل زادت مرارتها. الإشاعات والتكهنات كانت تتناقلها أجهزة الصحف التي حافظت على تنوعها وغناها الاعلامي، رغم افتقارها كثيراً الى التحاليل والتعليقات السياسية. كانت معظم التكهنات تدور حول "الموعد" القادم، مثل مؤتمر قمة عربي او دولي، او لقاء احد الموفدين، او الانتخابات في اسرائيل، او وفاة الخميني، الخ. ولكن كانت الآراء تنقسم حول هذه المواعيد، اذ لم يعد يجرؤ أحد على التعبير عن أمل كبير.

خلال سنوات الحرب الأولى، حاول اللبنانيون تجاهل الحرب بقدر الإمكان. كانت تصرف الاموال بإفراط، طالما كانت الجيوب مليئة منها. حفلات البذخ لم تنقطع. المطاعم كانت تزدحم بالزبائن. على الشواطىء البحرية كانت ترتدى وتعرض احدث ازياء السباحة. بعض الصحفيين الغربيين وصفوا ذلك بخفة العقل، ورأوا في تلك المظاهر نوعاً من التفاهة البطولية. فتجاهل الحرب رغم خطرها الحاضر دائماً كان شكلاً مدنياً وحضارياً رفيع الشأن للتعبير عن رفض الحرب التي لم يكن احد يريدها. لقد كان ذلك ردّة فعل طبيعية للغاية - عرفت ايضاً في حروب أخرى - على مجاورة الموت.

أثّر التضخم الاقتصادي والانهيار النقدي كثيراً على اقامة مثل تلك الحفلات. فهناك اكثرية من المواطنين لم تعد تتوفر لديها الاموال لابتياع الحاجات الباهظة الثمن لمثل تلك الحفلات. ولكن اقلية منهم بقيت محافظة على تقاليدها، وعلى البذخ المعروف. فالمواطن الثري يعرف جيداً كيف يُبرِز قليلاً معالم البذخ والترف

المتوفرة لديه. ولكن هذا ما يفعله الأثرياء الجدد، أي اثرياء الحرب الذين يشكلون اليوم زبائن كازينو لبنان والسمرلاند، وهما من معابد الاستهلاك التي يجمع بينها انحطاط الذوق سواء في بيروت الشرقية او في بيروت الغربية. وطالما توفرت "لصغار القوم" امكانية الاحتفال بهذا الشكل، لم يَعُد يُنظر اطلاقا الى هؤلاء، الذين بحكم حبّهم للحياة على الطريقة المتوسطية، كانوا يقيمون الحفلات باشكالها المترفة وينتظرون بفرح في اليوم التالي صدور الصحف والمجلات لرؤية صورهم والتعليقات على حفلاتهم. ومنذ الوقت الذي لم تعد الأكثرية الساحقة تتمكن فيه من القيام بمثل هذه الحفلات، برز امتعاض اجتماعي ازاء كل انواع البذخ. فقد أثار عالم "الأثرياء الجدد"[٤٥] موجة من الحسد والامتعاض لم تخلُ من القرف والانتقاد والاستنكار. ففي المناطق التي سيطر عليها "حزب الله"، استنكرت مثل هذه الاعمال كما غابت مظاهر الجمال والتبرج وراء الحجاب. في ظل مثل هذه الأوضاع المأساوية كان من المخزي ان يُعبّر الانسانٍ عن ابتهاجه باللجؤ الى شرب الكحول، ليتجاهل صعوباته وينسى مشاكله، علماً ان عدداً كبيراً من المسلمين اللبنانيين اعتادوا احتساءها. فالظهور بملابس غربية انيقة كان قد اصبح في تلك المناطق عملاً بطولياً تمارسه البنات المسلمات. كما ان شرب كأس من الويسكي كان تعبيراً عن الاقتناع بمفهوم العلمنة. الاّ ان هاتين الظاهرتين اصبحتا نادرتين.

لم تميّز صعوبات الحياة اليومية لا بين الطبقات الاجتماعية ولا بين الطوائف. لقد عانى جميع اللبنانيين، دون تمييز، من انقطاع التيار الكهربائي، عندما كان يتعذر ايجاد البترول لتشغيل المولدات، كما عانوا ايضاً من انقطاع المياه، خاصة في فصول الحرّ الشديد. في المنطقتين الشرقية والغربية، كانت شبكات الهاتف بحالة يرثى لها، في وقت لم يكن سوى الهاتف وسيلة للاتصالات.

لقد تحولت المدرسة بالنسبة لذوي التلامذة الى مصدر قلق دائم. المدارس الحكومية كانت تفتقر باستمرار الى التجهيزات والمدرسين الذين بحكم رواتبهم المتدنية انقطعوا عن التدريس ومارسوا نشاطات أخرى جانبية. ولكن المدارس الخاصة كانت افضل حالاً، الاّ ان رسومها كانت ترتفع باستمرار، ولم تعد بمتناول العديد من العائلات. ومنذ بداية الحرب، لم تمر سنة واحدة دون ان تضطر جميع المدارس الى اغلاق ابوابها بسبب المعارك وعملياتِ القصف المدفعي والصاروخي. طيلة الحرب، لم تفتح المدارس ابوابها الاّ شهراً واحداً خلال سنتين دراسيتين، وشهرين خلال سبع سنوات، وثلاثة أشهر خلال سنتين. وفي سبيل انجاز المناهج الضرورية لتقديم الامتحانات الرسمية، كانت تلغى مواد تعليمية مثل الرياضة،

٤٥- Samir KHALAF, Lebanon's Predicaments, op. cit. p. 241.

والفنون، والتاريخ والجغرافيا. فالضغط في سبيل التعلّم زاد بالنسبة لكل التلامذة، خاصة لعدم توفر وقت او إمكانية للعب والتسلية. لقد زاد ايضاً خلال الحرب عدد الجامعات. أنشئت في الجامعة اللبنانية عدة فروع جديدة، كما أنشأت طوائف دينية جامعاتها الخاصة. وهكذا حصل تجانس ايضاً في مؤسسات التعليم العالي، سواء على مستوى الطلبة او على مستوى الهيئة التعليمية، كما انخفض كثيرا مستوى التعليم. فاذا ما اراد الاساتذة الجامعيون تنظيم ندوة دراسية، يتطرق موضوعها الى الوضع السياسي بصورة مباشرة او غير مباشرة، كانوا يُضطرون الى عقدها في قبرص.

كان الطريق الى هذه الجزيرة، انطلاقاً من كل اطراف البلاد، أكثر سهولة وأقلّ خطراً من الطريق بين منطقة وأخرى داخل البلاد، ليس فقط للأساتذة والجامعيين فحسب، بل لكل المواطنين ايضاً. لقد تجنّب كثيرٌ من اللبنانيين، عندما كانت تسمح لهم الظروف، عدم التعرض للخطر عبر انتقالهم من منطقة تخضع لنفوذ احدى الميليشيات الى منطقة تخضع لنفوذ ميليشيا أخرى. فنقاط المراقبة والعبور حتى داخل كل منطقة كانت مؤلمة للغاية. وهكذا صَغر عالم اللبنانيين اثناء الحرب. فبعض الشباب من مدينة زحلة مثلاً، لربما تسنى لهم مرة زيارة باريس، ولكن لم يتعرّفوا اطلاقاً على مدينة بعلبك. وكذلك زملاؤهم من صيدا لربما تسنى لهم زيارة القاهرة او ابيدجان، ولكن لم يتسنّ لهم اطلاقاً زيارة مدينة جونيه. ولربما كانت هناك اطراف تتمنى او تعمل الى تحويل لبنان الى مناطق معزولة عن بعضها بعض.

قبل الحرب كانت ساحة البرج الوسط الرئيسي لمدينة بيروت. فيها كانت تمر جميع سيارات "السرفيس"، التي تعتبر اهم وسائل النقل في البلاد. بالقرب من تلك الساحة كان يقع حي المصارف ومنطقة الأسواق. اما الحرب، فقد أدّت الى تسيير خطوط أخرى لسيارات "السرفيس"، كما انشئت "محطات" مختلفة في كل منطقة من العاصمة. وانتقلت المصارف والأسواق الى الضواحي. كما غطت الأعشاب والأشجار خطوط التماس[46].

دُمِّر وسط المدينة، وتحوّلت الى انقاض تلك البيوت القديمة التي كانت مشيّدة بالحجارة الطبيعية والمزيّنة بالقناطر الجميلة والنوافذ ذات الشكل الغوتي. اما المباني

٤٦- "يحتل النبات هذا المنظر من الحجارة. كل من توغّل الى وسط بيروت خلال فترات الهدنة التي عرفتها الحرب اللبنانية، صُدم بغرابة منظر البناء و'غير البناء' المندمج ببعضه، وبمنظر المعدن والنبات المتداخل ببعضه، وبلعبة الموت والحياة المبهرة. وكأنه في تلك المدن البعيدة، الغارقة في الأدغال، او في تلك الهياكل الانجكورية، كشواهد منسية عن حضارة ماضية". Jad TABET, Images de Beyrouth, in : Salim NASR & Theodor HANF, op. cit. p. 132.

الجديدة المصنوعة من الاسمنت المسلّح، والتي لم تخرقها الصواريخ والقذائف المدفعية، او لم تحترق، فقد بقيت قائمة. من الجبال التي تعلو المدينة، لا يُشاهد مساءً إلاّ الإنارة في القسم الشرقي والغربي من المدينة، اماالمثلث المهدّم في وسط المدينة، فيكسوه ظلام دامس.

كانت الحياة في شقّي العاصمة تعجُ ليلاً ونهاراً، ولكن بدا وكأن الطرفين قد ادارا الظهر لبعضهما بعض.

٩ – استقرار الرعب

ارتبطت اشكال الحرب، وأكلافها، وانعكاساتها عضوياً ببعضها بعض. كما ابرزت هذه الحرب الميليشيات الرئيسية المنظمة التي انبثقت عن التعبئة الأولى لمختلف اطراف النزاع والطوائف، والتي لم تؤدِ الى أي نصر. لقد نمَت هذه الميليشيات عِدَّة وعدداً، بهدف دفع تدخلات الجيوش النظامية الاجنبية لإحراز نجاح نهائي. جرَت الحرب بطريقة لا تهدف الى احتلال مناطق الخصم بل لإجباره على الاستسلام عبر الحاق الضرر به. لم يتحقق هذا الهدف، ولكن الأضرار التي سببتها الحرب جاءت كبيرة للغاية. لقد تحوّل اللبنانيون الى شعب من اللاجئين والمهجّرين، واكثر من أي وقت مضى من تاريخهم، الى شعب من المهاجرين. انهار اقتصاد البلد، وافتقر الشعب اللبناني، كما تحولت اوضاع الحياة اليومية، حتى دون انعكاسات الحرب المباشرة، الى حال من الشلل والاحباط.

افرزت الميليشيات اسياداً من المرتزقة. فالمآسي التي تسببوا بها، حتى وان بمساعدة جيوش غربية، عززت نفوذهم. امتلأت صفوفهم من المواطنين المهجرين والعاطلين عن العمل، لأنهم أرادوا استعادة منازلهم، او لأنه لم يكن امامهم اي خيار آخر. أدّت الهجرة الى رحيل المواطنين الذين كانوا يشكلون الدعامة الاجتماعية للمجتمع المدني، اي المواطنين ذوي الكفاءات الفكرية والمهنية. وبغيابهم ضعف وجود العناصر المعتدلة والرصينة داخل معظم صفوف اطراف النزاع وخارجهم.

لقد اغتصبت الميليشيات جزءاً من مهام الدولة. كما وضعت يدها بنوع خاص على قسم كبير من مواردها. دفعت هذه الميليشيات بالحكومات الى اعتماد سياسة تضخمية، وهذا ما سبّب، بالإضافة الى اضرار الحرب الكبيرة، أزمة اقتصادية خانقة. لم تبدِ أية فئة منها رغبة في إعادة السلطة الى الدولة، او في التنازل لها عن قسم من الموارد العامة. لأن زيادة مداخيل الدولة تعني حكماً نقصاً في موارد الميليشيات. فلا قادتها ولا قاعدتها الشعبية كانت توافق على هذه الخسارة. ولكن الأزمة الاقتصادية عَزّزت نفوذها. فاستمرار التوترات برر شرعيتها داخل الطوائف

التي تمثلها، حتى وان كانت الأكثرية الساحقة من هذه الطوائف قد انهكتها هذه الحرب منذ مدة طويلة.

كان قادة الميليشيات لدى كل الأطراف مقتنعين تماماً بأنهم يقاومون ويعملون لمصلحة طوائفهم الفضلى. فتوافق المصلحة مع الاقتناع، مكن من تعزيز هذا الاقتناع فقط، قبل الحرب. قام لبنان على اقتناع روّاد الميثاق الوطني بعدم امكانية سيطرة اية طائفة على الأخرى، وبأن الحلّ الوحيد والبناء هو المشاركة في ممارسة السلطة. فبعد سنوات طويلة من الحرب اضطر زعماء الميليشيات الى الاستنتاج والاقتناع بعدم امكانية انتصار او سيطرة طائفتهم او ميليشياتهم على غيرها. لذلك فضلوا التمسك واحتكار النفوذ الكامل في بعض اجزاء الوطن بدلاً من المشاركة في جزء من النفوذ في كل الوطن. وهذا ما سَيَّر تطوّر وتكاثر المعارك الطاحنة داخل كل طائفة أكثر منها بين الطوائف. فبدلاً من تقاسم السلطة، تقاسموا البلد.

كان لبنان ما قبل الحرب دائماً معرضاً للخطر، لأن قادته كانوا ينتظرون تحقيق مكاسب داخلية بفضل الدعم الخارجي. ولكن في لبنان الحرب الذي ساد فيه نفوذ الميليشيات، زادت شدة هذا الخطر بشكل رهيب للغاية، لأن كل ميليشيا كانت اضعف بكثير من الدولة القديمة التي لم تكن توصف بالقوية. لقد أدّت الحرب والأزمة الاقتصادية الى استقرار الرعب المعبّر عن المهادنة بين الميليشيات. ولكن الخطر كان يكمن في امكانية التلاعب بهذه الميليشيات، واستغلالها، وتحريكها من قبل قوى خارجية كانت تحاول باستمرار تسوية نزاعاتها في لبنان وتطمح الى تحقيق انتصار عبر العنف.

الفصل السادس

الثعالب والذئاب

النزاع اللبناني في تصوّرات السياسيين وزعماء المليشيات

"يحتاج عدد صغير فقط من المواطنين الى استخدام العنف، لفرض ارادتهم على الحاكمين الذين يرفضون مقارعة العنف بالعنف... وفي سبيل الحؤول ضد العنف أو مقاومته تحاول الطبقة الحاكمة اللجوء الى الحيَل والخداع والافساد. قد تتراجع امام التهديد بالعنف، ولكنها تفعل ذلك ظاهريا فقط، بينما تسعى الى الدوران حول الحواجز التي لا تستطيع مواجهتها مباشرة... هنا يبرز "الثعالب" ويمارسون فن المصالح، بينما يسعى الآخرون الى ممارسة المقاومة المفتوحة، كما يُضعِف الشعور القوي بالمثابرة امكانية الخضوع والاستسلام... كذلك تبرز قوة المثالية، سواء في الحروب الأهلية او في الحروب بين الشعوب من خلال انتصارها. فالذي يفقد عادة استخدام العنف، ويعتاد، بدلا عن ذلك، على الحكم على عملية ما من منطلق مساومة تجارية يمارسها فقط، وفقا لواجبه وامكانياته، فانه يميل بسهولة الى المتاجرة بالسلام. قد تكون هذه العملية بحد ذاتها سليمة، لان الحرب تكلّف اكثر من السلم... ولكن الاختبار يشير الى ان مثل هذا السلوك يؤدي في حال استمراره الى زوال شعب بكامله".

"فيلفرادو باراتو"

"يصارع العجوز في سبيل قضيته
بحرابه وضميره الطيّب...
المنافسة تفرض استغلال كل مناسبة لصالح قضيتنا.
في الحرب يعتبر كل شيء حسنا.
نأخذ دون اي اعتبار كل شيء يقدم لنا".

"فريد ريش شيلر، فالنشتاين"

تسمح "ثعالب" "باراتو" بسهولة بالتعرف الى سياسيي لبنان التقليديين. اما الذئاب اللبنانيون فهم أكثر شبها باسياد "حرب الثلاثين سنة" الذين وصفهم "شيلر". في الواقع، لم تنجح "الثعالب" في تحقيق السلام، رغم الجهود التي بذلوها. "نظرية باراتو جامدة، وتبدو بالتالي تهكمية. فهو ينطلق من مبدأ اعتبار العقل المفكر خاضعا لقوة روحية أقوى منه. لذلك ليس من العبث عرض انواع المفاوضات واشكالها وتشبيهها بسلوك الحيوانات. وليس من العبث ايضا تفضيله الذئاب على الثعالب. في خصوصية نظريته تكمن قوتها ومحدوديتها معا"[1].

توضح هذه النظرية نقاط الضعف عند الثعالب، ولكنها تضفي طابع المثالية على الذئاب. في التاريخ لم يندر عدد الذئاب الذين "ارجأوا المنحى الانساني الى مستقبل بعيد وحولوه الى هدف مثالي، بينما اتقنوا كيفية استخدام العنف دون أي اعتبار"[2]. "فالحراب الجيدة" و"الضمائر الصالحة" توفرت لدى كل "ذئاب" الحرب اللبنانية بكميات هائلة. ولكن سلطة المثالية التي تحدّث عنها "باراتو"، لم تبرز اطلاقا في اي انتصار. لم يستطع أيّ من "الذئاب" فرض سيطرته، ولم يتبيّن كذلك اذا كان "الثعالب" سيحققون ذلك نهائيا. ولكن اسهم الفريقان بطرق مختلفة في دفع الشعب اللبناني اقله الى شفير الزوال.

فيما يلي يُكشف النقاب عن كيفية تحليل مختلف الفعاليات القيادية لاسباب النزاع، وكيف يحكمون على انفسهم، وماذا ينتظرون من الأطراف الآخرين، واخيرا كيف يتصورون مستقبل بلادهم.

١ - تصورات المشكلة في لبنان ما قبل الحرب[3]

عام ١٩٦١ كان قد مَرّ على اول حرب اهلية لبنانية ثلاث سنوات. يومها كانت الاصلاحات الادارية والاقتصادية في عهد الرئيس فؤاد شهاب قد بدأت تعطي ثمارها. فالخلافات حول السياسة الخارجية زالت بفضل التفاهم الذي تم التوصل اليه بين الرئيس شهاب والرئيس جمال عبد الناصر. ولكن الخلاف بلغ ذروته حول مسألة الهوية اللبنانية. فمن مواقف عدد من سياسيي تلك المرحلة يمكن استنتاج

١- Arnold BERGSTRAESSER, Die Macht als Mythos und als Wirklichkeit, Freiburg 1965, p. 132.

٢- ذات المصدر.

٣- كل الاستشهادات الواردة في هذا الفصل هي مقابلات اجراها المؤلف مع الأشخاص المذكورة أسماؤهم او مع القياديين السياسيين او العسكريين الذين طلبوا منه عدم ذكر اسمائهم.

العناصر الاساسية لمختلف الاتجاهات الايديولوجية الكامنة وراء النزاع المسلح. ولكن تستنتج ايضا من خلالها اشكال مختلفة لكيفية المعالجة السياسية للنزاع حول الهوية.

رشيد كرامي، أول رئيس حكومة في عهد الرئيس فؤاد شهاب، اتخذ في هذا المجال موقفا واضحا، ولكن بشكل يسمح بالسعي الى بذل الجهد للتفاهم والبحث عن اسس مشتركة:

"لبنان هو بلد عربي، يتحلى بكل مزايا الدول العربية. ولكن هذا لا يمنعه من اقتباس ما هو مفيد في الدول الاخرى، كي يستفيد منه، دون ان يفقد من خلال ذلك طابعه العربي. من المؤكد ان لكل الاديان اصل واحد، اي الله. مبدئيا الجميع متساوون. فاذا عاش وسلك كل منا وفقا لقوانين دينه، اصبحنا جميعا سعداء وموحدين. ولكن ما يخيفنا هو الجماعة التي تستغل الدين لاهداف اخرى. يسمح ضعف دولتنا ببروز تعصب لدى بعض الفئات. ولكن النظام القوي يستطيع ان يفرض سياسة سليمة، ومنطقية، ومعتدلة، كي يمنع المتعصبين من المتاجرة بنزواتهم... هذه الدولة هي لكل الواطنين، وليس لهذا الحزب او ذاك. لذلك نحتاج، بحكم الضرورة في الوقت الحاضر، الى سياسة اليد القوية. فعندما تكون هناك مشاركة في سكنى هذا البلد، لا بدّ بالتالي من وجود قواسم مشتركة بين سكانه".

برز في موقف رشيد كرامي الخوف من تكرار احداث عام ١٩٥٨، وكذلك الاقتناع بضرورة مساعدة السلطة الرسمية لفرض العوامل المشتركة الجامعة بين المواطنين ضد العوامل المفرّقة.

عبّر عن هذه القناعة ايضاً شهابي آخر، ألا وهو **فؤاد بطرس**، الذي كان وزيراً للعدل في تلك الفترة، ولكن بجديّة وتحفظ:

"مسألة القوميتين اللبنانية والعربية لا حل لها على المدى القريب. فمن غير المؤكد ان تكون ممكنة مثلا لمسلم متشدد في ايمانه. في بعض الدول العربية الاخرى قد يختلف الوضع نوعا ما، لان العروبة هي احيانا امر دنيوي، ولكن هنا في لبنان تستمر الخلافات والتناقضات الطائفية اكثر من استمرارها في الدول العربية الاخرى. ولا يجوز ان تغيب عن الاذهان ان الفروقات الاقتصادية بين الفريقين ما زالت بارزة. فاذا ما حاولنا رفع مستوى الحياة لدى المسلمين، فسيكون بالامكان ملاحظة تراجع التعصب في فترة وجيزة. واعتقد انه في حال عدم تحسن مستمر في الوضع الاقتصادي، فان القومية العربية ستكسب قوة وزخما اكثر، وتأخذ طابع العنف في لبنان. لذلك انا مقتنع بان رفع مستوى الحياة للجميع، وخاصة للفئة الاسلامية المحرومة، هي السياسة

الوحيدة الصائبة للبنان. وهنا يكمن فقط، رغم كل المخاطر، حظ استمرارية هذا البلد كدولة مستقلة. فالابحاث التي اجراها الاب "لوبرا" وبعثة "ايرفد"، هي حقا، وبكل تاكيد، مفيدة، ولكني لا اعتقد انها ستؤدي الى تغييرات حاسمة، خاصة انها تستطيع التأثير مباشرة على الوضع السياسي. تركزت ابحاث الاب "لوبرا" قبل كل شيء على المناطق الريفية. ولكن المشكلة السياسية في لبنان ليست في تلك المناطق، بل في المدن. فالقومية العربية تتركز في بيروت وطرابلس وصيدا، وقد يكون لهذا الكلام صدى تشاؤمي. ولكني اعتبر ذلك فقط تحليلا واقعيا للوضع. علينا ان نرى الامور كما هي، وان نوجّه جهودنا في هذا المضمار. يكمن الخطر في بلادنا في عدم اتباع سياسة هادئة وواقعية. علينا ان نتجنب تأزيم وتصعيد الخلافات التي ما زالت قائمة".

لقد نظر اذا كرامي وبطرس الى التعصب كمشكلة. ورأى كل منهما في قيام دولة قومية تهتم بتنمية اقتصادية واجتماعية، افضل وسيلة للتحكم بالازمة. فبعد اكثر من ربع قرن لاحقا، تبين ان تشخيص فؤاد بطرس كان صائبا. فعدم زوال التفاوت القائم يزيد في حدة التوترات العقائدية، وبنوع خاص في المدن. وقد برزت بوضوح هذه التوترات في التصريحات التي اطلقها ممثلو الاحزاب الشعبية، والتي عكست تصوراتهم عن حال البلد.

صرح في هذا المجال عدنان الحكيم رئيس حزب النجادة، بما يلي:

"لا توجد اية ثقافة لبنانية. فما يُسمّى بالثقافة اللبنانية هو اختراع الفرنسيين والجماعة التي تتأثر بهم. لبنان هو جزء متكامل من العالم العربي. وطابعه المميز يكمن في انه يتأثر، اكثر من اي بلد آخر، بالامبريالية. وتغيير هذا الوضع هو واجب يعمل في سبيله حزب النجادة".

هذا الحزب يريد:

"محاربة عزل لبنان عن المنطقة العربية واستئصال هذا البلد من جذوره".

كذلك حدّد صورة العدو:

"لو لم تكن هناك اقليات دينية جرى استغلالها من قبل التيارات السياسية والتبشيرية الخارجية، لما وجد (لبنان) نفسه في معركة الدمار التي يواجهها".

ولكن رأياً معاكساً لذلك عبّر عنه حزب الكتائب الذي طالب بثقافة لبنانية مستقلة:

"ينبغي النظر الى الثقافة اللبنانية والتحدث عنها بذات الطريقة التي يجري الحديث عن ثقافة مستقلة فرنسية، او المانية، او ايطالية. هذه الثقافات تريد ان تبقى حرة، وفي

الوقت نفسه منفتحة على الغير. وهذا يعني ان ثقافتنا لا ينبغي ان تكون محصورة بالعالم العربي. فهذا أمر غير واقعي... ان صفة "بلد التكامل الثقافي" هي اكثر ملاءمة لنا".

ولكن مسألة النقاش حول الهوية عام ١٩٦١ لم تكن اكاديمية فقط. في تلك السنة برز موقفان يشيران الى أي حد تشكل المفاهيم المتنازع عليها بالنسبة للقوميتين العربية واللبنانية في النهاية، قانونا للطوائف الدينية ولطموحاتها الى السلطة[٤].

تحدث ايضا عن هذا الموضوع وبكل وضوح المفكر والكاتب **عُمر فرّوخ**، الذي كان استاذاً للفلسفة في مدارس جمعية المقاصد السنيّة. فقال دون أي تحفظ بالنسبة للاحداث السياسية اليومية:

"الاسلام هو في الاساس دين القومية العربية. انا شخصيا اعتقد بانهما، أي الاسلام والقومية العربية، امر واحد. في السياسة يقال بان الاسلام يشكل قسما كبيرا من العروبة. ولكن ذلك ليس سوى تنازل يقدمه السياسيون فقط. اما في الحقيقة فينبغي ان يكونا متماثلين، وهما ايضا متماثلان... انظر السؤال يطرح باستمرار: ماذا ينبغي ان يكون الاسلام في لبنان؟ هل ينبغي ان يكون دينا فقط؟ كلا، بل اكثر بكثير من دين. فله ارتباط كبير جدا بثقافتنا. ماذا تعني اذا الثقافة المتوسطية؟ ما معنى الشعار "الاصل اليوناني اللاتيني"؟ كل ذلك يرتبط فقط بالمسيحية، وهذا شيء غريب عنا... من الطبيعي ان تقدم تنازلات في اطار العمل السياسي اليومي. ولكن ينبغي ان تكون للجميع ذات الحقوق، لانهم يعيشون كلهم سويّة في الوطن، خاصة الذين يريدون الانتماء اليه. الآن ينبغي ان يكون لبنان مستقلا. ولكن يبقى هدفنا الوحدة، حتى وان بدا ذلك في الوقت الحاضر أمراً صعبا لاسباب سياسية معروفة".

وعن وضع المسيحيين في لبنان قال عمر فروخ:

"عندما يعتبر المسيحيون انفسهم عربا ويسلكون كعرب، عندئذ يتساوون معنا. ولكن ينبغي عليهم ان يتصرفوا بالمعنى الديمقراطي، كأقلية، مثلما يتصرف البروتستانت في فرنسا كأقلية. وكذلك في انجلترا، لا يستطيع اي انسان ينتمي الى الاقلية الكاثوليكية ان يصبح ملكا... في الدين كل انسان يتساوى مع الاخر في القيمة. ولكن في السياسة تحكم الأكثرية".

وحول سؤال طرحه عليه المؤلف، اذا كان السياسيون على حق، خاصة الذين يعتقدون، كريمون إدّه مثلاً، بان المسيحيين لا يستطيعون في دولة عربية موحدة الا

٤- راجع القسم الاخير من الفصل الثاني.

ان يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية فقط، اجاب فروخ:

"عندما تبلغ العروبة هنا في لبنان مستواها الرفيع، عندئذ لن يكون لأناس مثل ريمون اده، لا يتكلمون العربية، ولا يريدون ان يكونوا عربا، أي مكان، لا كمواطنين من الدرجة الاولى ولا الثانية ولا الثالثة".

ولكن ريمون إدّه اعطى مسألة الهوية بعداً ليبراليا براغماتيا بقوله:

"كان من الطبيعي ان تكون الأفضلية عندنا للغة العربية. عندما كنت في المدرسة عند اليسوعيين كانت تعطى لنا ساعة واحدة لدرس اللغة العربية. وهذا امر لا يجوز. ولكن الاسباب الاقتصادية تحتم على اللبنانيين دراسة وتملك عدة لغات. وعلى لبنان ان يبقى منفتحا على كل التيارات الفكرية. انا اعارض مبدئيا كل نوع من التوجيه الفكري".

وعن حقه بان يكون "لبنانيا من الدرجة الاولى"، اجاب بمزاجيته المرحة قائلا:

"رأيي في العروبة؟ لا يوجد بالنسبة لمعظم العرب أي فرق بين العروبة والاسلام. بالنسبة لهم، المسيحي العربي هو دائما عربي من الدرجة الثانية فقط. هل تعتقد بان هذا الامر جذاب لنا؟ ليس لي اية رغبة على الاطلاق في ان اكون عربيا من الدرجة الثانية، اسم اسرتي "اده". وهذا اسم فينيقي. وانا نائب عن منطقة "بيبلوس" الفينيقية. وهل تعتقد بانه ينبغي ان اكون عروبيا؟".

عكست تصريحات ومواقف حزبي النجادة والكتائب والسيدين فرّوخ وادّه، بوضوح كلي، الخلافات في الرأي حول طابع لبنان الثقافي والديني والسياسي. هذه الخلافات في الرأي التي كان يأمل روّاد الميثاق الوطني بتجاوزها، كما سعى الشهابيون للحد منها عبر التوازن الاجتماعي. ولكن رغم هذه الجهود، فإنها بقيت مستمرة وقائمة بحدة. إضافة إلى ذلك، برز عام ١٩٦١ تعبير آخر عن النزاع، لم يبرز بصورة علنية إلا في وقت متأخر، ويتلخص بمطالبة الطائفة الشيعية بمشاركة أقوى وأفعل في النظام السياسي.

اشار الى ذلك النائب الشيعي **محسن سليم** الذي اعتبر تمدين طائفته قد قطع شوطا كبيرا من التقدم:

"ان ناخبي عدنان الحكيم هم باكثريتهم الساحقة من الشيعة الذين يشكلون اليوم ٦٠٪ من سكان منطقة البسطة في بيروت. وما يسمى "بالشارع البيروتي"، يتكوّن اليوم باكثريته من الشيعة".

استنتج محسن سليم ايضا ضعفا متزايدا لدى القيادات السياسية المؤهلة لدى

الطائفة السنّية:

"لهذا السبب اصبح مركز كمال جنبلاط لدى السنّة قويا بهذا الشكل. ينظر اليه عدد كبير من السنّة كزعيم لهم، لان زعماءهم خيّبوا امالهم".

الى اي حد يعتبر هذا التحليل صائبا؟ الجواب على ذلك يكمن في ما حصل بعد عقد من الزمن لاحقا، كما اشير الى ذلك سابقا[٥]. ولكن محسن سليم لم يهتم كثيرا بزعامة سني على الشيعة او درزي على السنة، انما عبر عن طموح لتزعم الشيعة:

"داخل كل الطوائف سيأخذ مكان القيادات القديمة، التي هي بمعظمها من اصل اقطاعي، جماعات شابّة ديناميكية واكثر علما وثقافة. على المدى البعيد ارى امكانية لتغيير المعطيات الاساسية في السياسة اللبنانية بطريقة حاسمة. وهي تقوم على تغيير الميثاق الوطني بطريقة تتلاءم مع التطور العددي الواقعي. وهذا يعني في الواقع حلول الشيعة مكان السنّة، اي بانتقال رئاسة الحكومة الى الشيعة. وبما ان الشيعة اقلّ ارتباطا من السنّة بالدول العربية المجاورة سيكون ممكناً اتباع سياسة لبنانية حقيقية".

بعد مرور عشر سنوات على ذلك، اي في عام ١٩٧١، اصبحت المطالب الشيعية موضوعا هاما في السياسة اللبنانية الداخلية. فبرز الامام موسى الصدر ناطقا ومطالبا باسم الشيعة. ففي مقابلة اجريت معه، شدّد بنوع خاص على المسائل العملية المتعلقة بالحرمان اللاحق بطائفته. فطالب بزيادة حجم استثمارات الدولة في مجال البنية التحتية في الجنوب والبقاع، وتقديم المساعدات لتصنيع الدخان، وزيادة عدد المدارس، وعدد المنح للشيعة في الجامعة الاميريكية، وفي جامعة القديس يوسف. وعن النظام السياسي في لبنان تحدّث بنوع من الدقة:

"انا شخصيا اعتقد بان النظام الطائفي في لبنان مَرَّ الوقت عليه، وينبغي الغاؤه. ولكن حسناته عديدة في الوقت الراهن بالنسبة لمختلف الطوائف... انها في الواقع امر سيىء، ولكنها مفيدة جدا اذا طبقت بعدل وانصاف. فطائفتنا محرومة منذ زمن طويل عبر سياسات مقصودة، ولكن لن نسمح في المستقبل اطلاقا باستمرار هذه السياسة. نريد الحصول على جزء من الاقتصاد والثقافة والسلطة السياسية في هذا البلد بطريقة تتلاءم وتتوافق مع قوتنا".

تكلم موسى الصدر مثلما تكلّم روّاد الدستور والميثاق الوطني الذين اقاموا نظام النسبة والحصص "كاجراء مؤقت" فقط. فالذي اراده الصدر لم يكن الغاء نظام الحصص، بل الحصول على حصة اكبر لطائفته. وقد استهدف ايضا تجديد القيادة

٥- راجع القسم التاسع من الفصل الثاني عن استخدام التعايش وسوء استخدامه.

السياسية لهذه الطائفة. في هذا المجال تحدث احد معاونيه:

"هؤلاء الاقطاعيون يصلحون فقط للعمل الاداري، وليس للعمل الاصلاحي. ولا تقدم للشيعة اذا لم يتحرروا منهم. نحن لسنا ضد نظام عام ١٩٤٣، بل نريد تغييرا في طريقة وظائفه، وخاصة اعتماد اساليب نظيفة، وتغييرا في الاشخاص".

بعد بروز المطالب الشيعية، كانت نهاية النهج الشهابي الحدث الاهم في بداية السبعينات. لقد رحّب بذلك معارضوه، واعتبروه نهاية لتدخل العسكريين في السياسة. اما انصاره فرأوا فيه نهاية لسياسة الاصلاح.

بالنسبة للفريق المعارض، قد يكون رأي ريمون إدّه معبّرا عنه:

لا يمكن ان يحكم لبنان الا سياسي برلماني. هذه هي قناعتي القوية. لذلك ترشحت لرئاسة الجمهورية ضد فؤاد شهاب عام ١٩٥٨، رغم وجود الاسطول السادس الاميريكي على شواطئنا. على السياسي المدني ان يتقدم بكل بساطة، كي لا ينجح العسكري اقله في أول دورة اقتراع. ان التخوّفات التي ابديتها حول المتوقع حدوثه كانت صائبة تماما. ان فؤاد شهاب مثل أي رجل عسكري، يحتقر الديمقراطية. فعندما كنت وزيرا في عهده، لمست لمس اليد كيف حاول العسكريون وضع أيديهم على كل شيء، وبأوضح الوسائل والاساليب ، في وزارة الداخلية. فالذين كانوا اكثر حنكة وفطنة ارادوا، على الاقل، الاحتفاظ بواجهة مدنية للدولة، وقد تخصّصوا في عمليّة التلاعب بالانتخابات . وفي عهد شارل حلو اصبحوا أكثر وقاحة. فقد ارادوا بطريقة لا مفرّ منها، فرض انتخاب شخص خيالي خلفا له. لقد جرى انقاذ الجمهورية بأكثرية صوت واحد. الرئيس شارل حلو كان ضعيفا للغاية. لم يكن يجرؤ على ايقاف تدخلات العسكر. منذ عام ١٩٦٦، قدمت مشروع قانون يفرض ابعاد العسكر عن الامور القضائية المتعلقة بالصحافة. وانا اعتقد، مثل"برياند"، بان العدالة العسكرية تتصرف ازاء العدل، مثل الموسيقى العسكرية ازاء الموسيقى. ولكن الرئيس شارل حلو كان يتكلم كثيرا، ويعمل قليلا. امام العسكريين كانت تعتريه دائما حالة من التوتر والوقار. فإلى الجنرال البستاني، هذا الحرامي، كان يتحدث دائما بعبارة"سيدي الجنرال". ولكنه لم يجرؤ اطلاقا على اعطائه اوامر للتنفيذ...لدينا الان حرية اكثر. فبعد اسبوع من تسلمه رئاسة الحكومة، امر رئيس الوزراء، صائب سلام، بتحطيم او باغلاق المكاتب المخصصة للعسكريين في وزارة البريد، وفي مركز البرق والهاتف الرئيسي، حيث كان يجلس اسياد التنصّت مع آلات التسجيل وسماعاتهم. فهم الان عاطلون عن العمل، مثل رئيسهم في المكتب الثاني. فؤاد شهاب تأثر كثيرا من انتصار الجمهورية التي كان يحتقرها. وهذا كان انتصاري انا".

كذلك الانصار والمعاونون القياديون للنهج الشهابي استاؤا غالبا من تدخلات المكتب الثاني في السياسة التي تجاوزت الحدود الممكنة. وهذا ما تحدث عنه مثلا فؤاد بطرس. ولكنهم تأسفوا كثيرا لنهاية النهج السياسي الاجتماعي. وعن هذا الامر قال محسن سليم:

"ان ما يحصل الان هو عودة الى الاقطاع السياسي، واخذ الثأر. سليمان فرنجية هو من الناحية الانسانية لطيف جدا، ولكنه ليس منارة فكرية. لقد بحث عن معاونين له من مستواه، واحاط نفسه باحفاد العائلات القديمة. بهذه الطريقة سيشلّ لبنان وينهار. ليس لهذه العائلات اية مصلحة بتقدم هذا البلد. من المؤكد بانه سيستمر الحديث طويلا عن الاصلاح -توجد مثلا عملية اصلاحية مماثلة- وفي الوقت ذاته لن يحصل إلاّ القليل".

اما كمال جنبلاط الذي كان وزيرا مدة طويلة، وأحد دعائم الشهابية، فقد اسهم ايضا في نهايتها. فعندما سئل عن الاسباب، اجاب منتقدا:

"اراد شهاب ان يقيم نوعا من المساواة في المجتمع اللبناني. لذلك لم تواصل الشهابية منذ سنوات طريقها نحو التقدم. اتهمت الى حد ما بالخبث. وكذلك العهد الذي جاء بعد الشهابية، لم يحقق شيئا جدّيا بعد. لم يعد احد يجرؤ على لفظ كلمة الشهابية. ولكن ظل الشهابية بالذات مازال يحارب من قبل الخداعين السياسيين -اعني كميل شمعون- ومن قبل الذين يخافون - واعني بيار الجميّل. واخيرا قام الشباب ايضا ضد النظام، ولكن لاسباب اخرى بسبب جموده والتصرفات غير الديمقراطية التي يمارسها المكتب الثاني. اما الخطأ الاساسي فيكمن في النهج الشهابي بالذات . ففؤاد شهاب لم يسع اطلاقا لتحقيق ما كان يريد فعلا. ولم يفهم ايضا كيف يوقظ ضمير الوطن.

لقد اراد نوعا من الاشتراكية دون الاشتراكيين، ودون اليسار. وهذا غباء نتجت عنه كل الانعكاسات السلبية. لقد خدم اكثر من اللازم المكتب الثاني، كما ترك عددا من الناس في وظائفهم، خاصة الذين خدموا في عهود الرؤساء السابقين. لقد عمل مع موظفي المكاتب واصحاب النفوذ. وهكذا لم يصل حتى النهاية في فرض اصلاحه الاقتصادي والاجتماعي. اراد ان يمشي على البيض الطازج، دون ان يكسرها. وفي النهاية اصبح شخصا رهيبا ومخيفا.

لذلك ناسف كثيرا، لان هذا الرجل كان ذا اهمية بالغة. ولكن لم تكن له اية ثقة بالشعب. كان يخاف من غريزته الخاصة. فعندما كان يرى "أكلة الجبنة" في ساحة النجمة[٦]، كان يفضل ارسال بعض المصفحات الى هناك. أقسم اليمين على الدستور، فاحترمه بامانة

٦- هنا يقع مبنى مجلس النوّاب.

حرفية، ولكنه حرم نفسه من ممارسة سلطته. لربما كان مسيحيا اكثر من اللازم بعقله وقلبه، وفي الوقت ذاته عقائديا واكليريكيا. كان رجلا من قماشة الجنرال "باتان". او بالاصح، لم يكن في الاساس رئيسا على الاطلاق، بل اميرا بلباس جنرال".

الى اي حد ينطبق هذا الوصف على فؤاد شهاب؟ لن نتوقف هنا حول هذا الموضوع. ولكنه في كل الاحوال يعتبر بالغ الاهمية نظرا لصدوره عن كمال جنبلاط، ونظرته له ولسياسته، هذا الرجل الذي كان بامكانه تغيير لبنان في العمق، ولكنه اسهم في مسخه بالذات. فطريقة انتقاد جنبلاط لشهاب تشكل بحدّ ذاتها برنامجا سياسيا.

انعكست نهاية النهج الشهابي سلباً على اليسار اللبناني. لقد تمكنت الدولة الشهابية من جهة من مراقبة تحرك القوى اليسارية وضبطها، ومن جهة اخرى اسهمت الحركة الاصلاحية في سحب المطالب الاجتماعية من تحت اقدام اليسار. ولكن عودة السياسيين القدامى الى السلطة اعادت، بفضل هذه المطالب، كرامة جديدة الى القوى اليسارية. في هذا الاطار يبدو تحليل انعام رعد، رئيس الحزب القومي السوري، بالغ الاهمية:

"ساعدنا كثيرا الاستنكار الموجه ضد المكتب الثاني الذي أنشأ نوعا من طبقة سياسية جديدة. فالشهابية شكلت تسوية معينة بين التقدم والرجعية جرى التوصل اليها على اساس الوضع اللبناني القائم. كانت تهدف الى تحقيق ضمانات اجتماعية اكثر، وليس الى تغيير جوهري. فبدلا من اقامة دولة علمانية، تمّ السعي الى توزيع حصص أكبر وأكيدة من قالب الحلوى على كل الطوائف. لقد اريد اشراك الجميع في "اقتسام الجبنة".

"والان اصبح كل شيء واضحا. لقد بدأ عهد تفكير جديد حول لبنان. النظام السياسي القائم مطروح على بساط البحث. يلاحظ بان الفقراء يفتقرون اكثر فاكثر، والاثرياء يزيد ثراؤهم اكثر فاكثر. فنصف السكان الاكثر فقرا يواجه صعوبات شاقة في هذا الجو من التضخم الاقتصادي. وبالتالي يقوى الشعور بعدم اهلية النظام اللبناني لممارسة واجباته كما يرام. لقد فقدت الثقة بالنظام البرلماني. ولا توجد اية ثقة بالنظام. فالنواب يوصفون بالتسعة وتسعين حرامي، ليس فقط من قبل الطلاب، بل ايضا من قبل سائقي التاكسي. لقد اصبح هذا البلد اتحادا للزعماء والشيع، كما اصبح نظامه اوليغارشيا. الامتعاض الثوري يزداد ويتنامى. السياسيون يعيشون في عالم اخر غير عالم الشعب، وبنوع خاص، غير عالم الشباب. يقوم عالمهم على التسويات والالاعيب وتبديل الحكومات والحيل. فلا يفهمون ولا يدركون اطلاقا ما يحصل فعلا في عالم الاقتصاد والمجتمع. ان اذكى رجل في مدرسة السياسيين القدامى هو ريمون اده. فهو يرى على

الاقل ماذا يحصل، ويعتبره كارثة. ولكننا نحن نعتبر هذا التطور امرا طبيعيا تماما".

تبرز **مدرسة السياسيين القدامى** في المقابلات التي اجريت عام ١٩٧١، بانها حذرة من امكانياتها للسيطرة على الصعوبات. فرشيد كرامي تحدث عن المشاكل الاكثر حدة في سوق العمل اللبناني، مطالبا خريجي المدارس والجامعات بالتصدّي لها:

"ان مشاكل معينة في سوق العمل تكمن في طبيعة اقتصادنا. فبدون ثروات طبيعية لن نستطيع اعتماد اي خيار سوى ممارسة نظام اقتصاد السوق الحر والمفتوح بقدر الامكان، وذلك كي نتمكن من الاستمرار في الحياة. في قطاع الخدمات، وهو اساس اقتصادنا، هناك امكانيات كبيرة لم تستغلّ بعد. فلبنان يستطيع ان يكون مستشفى، ومركز نقاهة، ومركز ابحاث لكل الشرق الاوسط. هناك امكانيات عمل اضافية كثيرة، خاصة للشباب الجامعي.

"علينا ايضا ان نشجع اكثر فاكثر الرساميل الاجنبية كي توظف في مشاريع صناعية جديدة في لبنان. لقد عرفنا حتى اليوم اختبارات ممتازة جدا مع توظيف الرساميل الخارجية. ولكن علينا ان نتنبه كثيرا لنظامنا الضرائبي، كي لا ندفع الرساميل الى اي هرب الى الخارج.

وبعبارات اخرى لا مجال لسياسة اجتماعية اكثر من اللازم تدفع الى فرض ضرائب مرتفعة، والى سياسة ضريبية خطيرة".

وبالنسبة للبنى السياسية، رأى رشيد كرامي ان الاصلاحات المحدودة مستحبة وممكنة:

"كل نظام سياسي يمكن ان يبنى فقط كما تسمح هيكليات الشعب الاساسية. النظام اللبناني يعكس مجتمع الشعب اللبناني. اعتقد ان تعديلات معينة ضرورية وممكنة ايضا في اطار دستوري. لا ارى هنا اية مشكلة كبيرة. بالاجمال يسير نظامنا بصورة جيدة جدا. فقد استطاع ان يتجاوب بانتظام مع كل المطالب. الامر الوحيد الذي اتمناه هو تكيّفات معينة لتدعيم التوازن".

اليسار اللبناني لا معنى له. هذا ما رآه رشيد كرامي ومعظم السياسيين العاملين في فلكه:

"يتكلم اليساريون كثيرا وبصوت عال. ولكن لا يحرزون أي نجاح في الانتخابات، حتى لم يستطع احد منهم الفوز في انتخابات مختارية القرية".

وإيديولوجيا لا يشكل اليسار اي خطر، كما يقول ايضا عمر فروخ:

"من المؤكد ان اليسار اكتسب بعض النفوذ والتأييد. ولكن يوجد أيضا اندفاع جديد نحو الدين. ليس للماركسية أي حظ لدى المثقفين المسلمين في هذا البلد. كارل ماركس هو اسم كبير. ولكن لا يعرف منه هنا الا الاسم. ليس لنا ان نكسب أي شيء من الماركسية ولا ان نتعلم منها. ان اسس تعاليم ماركس الاقتصادية نستطيع قراءتها في الفصول التي كتبها ابن خلدون عن الاقتصاد.

التقبل العربي لماركس، لا يعني شيئا. اضافة الى ذلك، تعتبر ترجمات كتب ماركس الى العربية امرا يرثى له. فمن الافضل والمفيد لنا بكثير ان نقرأ "مقدمة فاوست"...ومازلت اعتقد دائما بان الانتماء الحزبي بالنسبة للشيوعيين المسلمين هو مثل القميص، يبد له الانسان حسب هواه. الشيوعية لا تعني هنا تأييد المواطن لسياسة موسكو، بل معاداة اميريكا فقط. الشيوعية هي رمز لمعاداة الامبريالية".

وقد نظر بيار الجميّل الى ذلك بمنظار اخر:

"هنا، وفي بلدان اخرى، تحاول قوى معينة اثارة الاضطرابات. فلبنان، والشرق كله، واجزاء كبيرة من العالم، اصبحت مسرحا للصراع بين الشيوعية والعالم غير الشيوعي، خاصة بين الدولتين العظميين. تثير الشيوعية باستمرار القلق والاضطراب حيثما تستطيع. تتحدث عن تحسين الوضع التربوي، وتأمين سوق للعمل، وعن العدالة الاجتماعِة. من لا يريد ذلك؟ انا رئيس حزب يناضل منذ سنوات عديدة في سبيل سياسة اجتماعية سليمة".

ولكن الجميّل لم يستطع استشفاف بروز اية ازمة سياسية جديّة:

"انه امر طبيعي ان تكون لدينا مشاكل في سوق العمل. ولكن المشاكل عندنا ليست اكبر مما هي في بلدان اخرى، بل هي اقلّ شدة. الهجرة لها سيئات، ولكن لها ايضا حسنات. فلبنان كان دائما بلدا يغترب شعبه. يعيش نصف سكانه ما وراء البحار. ولا تجوز المبالغة في هذا الموضوع".

اعتقد معظم السياسيين الذين طرح عليهم السؤال بان السياسة الداخلية امر عادي. ولكنهم رأوا المشكلة، وان بتقدير مختلف، بانها "مشكلة الاجانب":

"يشير التطور الديمغرافي لعدد الاجانب في لبنان الى توقعات خطيرة. هنا يعيش على الاقل ٣٠٠٠٠٠ فلسطيني و٤٠٠٠٠٠ سوري، بالاضافة الى عدد كبير من الاكراد واللاجئين والعمال الموسميين من بلدان اخرى في المنطقة. علينا ان نأخذ بعين الاعتبار وجود ما يقارب المليون أجنبي في البلاد. لا ارى اطلاقا كيف نستطيع اخراج

كل هؤلاء من البلاد. الامكانية الوحيدة التي اراها هنا تكمن في ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية. والا سيكون مستقبل البلاد قاتما".

هكذا تحدث احد القياديين الموارنة. ولكنه رأى ايضا في الوجود الفلسطيني خطرا على التوازن في البلاد، ولم يَرَ رغم الاحداث التي حصلت عام ١٩٦٩، أي تهديد عسكري بسبب هذا الوجود.

"انه لمن العبث صرف ثلث موازنتنا على قضايا الدفاع. هنا الأمر بغاية الوضوح. مشكلة الدفاع في بلادنا يمكن حلها فقط دبلوماسياً، وليس عسكرياً. عندما تهاجمنا إسرائيل، عندئذ نقاومها، تماماً كما فعلت بلجيكا عام ١٩٣٩، سواء كان لنا جيش من خمسة آلاف أو من خمسين الف جندي.. لسنا بوضع يسمح لنا بمهاجمة إسرائيل. ولكن مع المشاكل الداخلية نستطيع دائما ان نفرض حلا عندما يكون لدينا خمسة آلاف جندي مدرّبين تدريبا رفيعا. فالمبالغ التي يفترض صرفها على الجيش، نحتاج اليها بحكم الضرورة لدفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام".

بالنسبة لرشيد كرامي، "الاجانب" لا يشكلون لا تهديدا عسكريا، ولا أي نوع آخر من التهديد.

"لقد اتبع لبنان دائما سياسة الباب المفتوح. العرب هم في "أسرتهم" هنا. لبنان يستفيد كثيرا من وجودهم. يشكلون اليد العاملة التي نحتاج اليها والتي لا تتوفر لدينا. لا اعتقد بأن الاجانب يشكلون خطرا على لبنان. دولتنا هي ذات سيادة، ولديها الامكانيات لتعمل ما ينبغي عمله".

اما اليسار اللبناني فمن الطبيعي ان يرى الامور بمنظار آخر:

"ان بروز حركة المقاومة الفلسطينية، ووجودها القوي في البلاد سيؤدي خاصة الى قيام تضامن معها من جانب الشعب اللبناني. المقاومة تحمينا من قهر الدولة الذي كان قائما باستمرار في السابق، والذي لم يعد ممكنا بعد اليوم".

هكذا كان اليسار عام ١٩٧١ يشعر بنوع من الشجاعة التي سمحت لأحد زعمائه، انعام رعد، بالقول:

"نريد تجنب المواجهات المسلحة بقدر الامكان. نحن نعتقد بأن الصراع الحقيقي هو صراع عقائدي. وهذا ما نعتقد باننا نستطيع كسبه".

وكما يشير هذا التصريح لم يستبعد صاحبه اطلاقا حصول اشتباكات مسلّحة. ولكن كمال جنبلاط كان يرى حظه يزداد يوما بعد يوم:

"في عهد الرئيس حلو أهدرنا ست سنوات ثمينة. لقد فقد معظم السياسيين عندنا الحسّ والشعور بالنسبة للامور الواقعية. لم تنفذ اطلاقا أية سياسة جديّة في سبيل التوازن الاجتماعي بين المناطق. فالذي يحلل بهدوٍ اوضاعنا الاقتصادية وسوق العمل عندنا، يرى ان التصنيع وحده يستطيع انقاذنا. من الضروري ان تفعل الدولة شيئا كي نتحاشى الانفجار. ففشل الدولة، اي فشل السياسة الاجتماعية والاقتصادية الجديّة، سيجر هذا البلد قريبا جدا الى ازمة رهيبة. يعيش معظم انصار الطبقة السياسية في الزمن الحاضر فقط، ان لم يكن في الزمن الماضي. ليس لهم أية رؤيا مستقبلية. الوقت يعمل لصالحنا. الطبقة العمالية الصناعية تزداد وتقوى. لن يكون بالامكان خلال عشرين سنة حكم هذا البلد ضدنا. انّ ما يشجعني هو هذا التأييد المتزايد الذي نجده لدى قسم من رجال الاكليروس المسيحي، حيث توجد اليوم في صفوفه حركة يسارية جديّة. ومن المؤسف غياب مثل هذه الحركة بين صفوف الاكليروس الاسلامي. "الفقهاء" التقدميون هم "بضاعة" نادرة جدا في السوق اللبناني. ولكن الافكار الاشتراكية تنتشر. فلو كان لنا نظام انتخابي آخر، لوصل بكل تاكيد ٣٠ نائبا اشتراكيا الى مجلس النواب. العمل بخطى صغيرة لم يعد ممكنا بعد اليوم. نحتاج الى دولة علمانية والى انخراط في الاشتراكية. احيانا أسأل نفسي إذا لم يكن الزمن قد تجاوز سياسة الاصلاحات البطيئة. فالتوترات الاجتماعية ستتفاقم، وسيبقى المسؤولون عاجزين وغير قادرين على استئصال الاسباب".

وعندما سئل اذا كان يأمل بعد في تغيير سلمي في ظل هذه الاوضاع، تردد كمال جنبلاط، ثم أجاب بابتسامة ساخرة:

"لا اعرف".

ولكن بعد اربع سنوات اصبح كل شيء معروفا. في نهاية الستينات كانت المحاولة الشهابية قد فشلت في تسليم زمام الدولة الى بعض التيارات التي تمثل "الذئاب" في المعنى الذي تحدث عنه "باراتو". عام ١٩٧٠، انتصر "الثعالب"، وكانوا مقتنعين بامكانية تأمين السلام. ولكن "الذئاب" كشفت عن انيابها، وبدأت، منذ عام ١٩٧٠، بعض زُمرها تتناحر مع بعضها.

٢ - تصورات اسباب الحرب

واحد فقط من اسياد حرب لبنان عبر عن افتخاره واعتزازه بتحضيره لهذه الحرب. لقد عبّر بصراحة عمّا ينتظره من الثورة، ومن حرب متعددة الاشكال. هذا الرجل هو كمال جنبلاط. ولكن بعد اندلاع الحرب لم يعد بالامكان مقابلة هذا الرجل

واستجوابه في اطار هذا البحث. لقد اغتيل في ١٦ أذار ١٩٧٧. ولكن اجوبة السياسيين وزعماء الميليشيات الذين جرى استجوابهم، يمكن اختصارها بكلمة "ماتياس كلاوديوس" **"انها الحرب، وهذا مؤسف، ولكنني اعترف باني بريء منها".**

الاتهامات بالمسؤولية هي امر معقد للغاية، وكما هو منتظر، تختلف كثيرا عن بعضها. السياسيون اللبنانيون التقليديون لا يكذبون عادة، ولا ينكرون بان المشاكل الداخلية سمحت بوقوع الحرب وسهلت اندلاع شرارته. ولكنهم يعتبرون بمعظمهم الاسباب غير اللبنانية بانها الأهم والأقوى.

برز نموذج هذه الرؤيا في تفسير عَبَّرَ عنه رئيس حكومة سابق ألا وهو، **تقي الدين الصلح:**

"العناصر الداخلية هي من جهة الشعور بالخوف لدى المسيحيين، ومن جهة اخرى الشعور باللامساواة لدى المسلمين. وقد اسهمت مثل هذه المشاعر في لبنان الى تحويله الى ساحة صراع للآخرين. في مطلق الاحوال، لقد عشنا سوية في لبنان بصورة جيدة. من المؤكد ان امورا كثيرة لم تكن سليمة. كانت لدينا مشاكل اجتماعية، كما في الدول الاخرى. ومن المؤكد ايضا إن ادارتنا لم تكن في وضع يؤهلها لممارسة كل واجباتها. وليس هناك من سر. فالتساوي كان موجودا. التوترات الاجتماعية والفساد لا يفسران وحدهما جوهر النزاع. ولكن جرى استغلالهما. وكذلك استغلّت ايضا الخصائص التي تتميّز بها حريتنا ومستوانا المعيشي، والتقدم الذي احرزناه. كل انسان كان يستطيع المجيء الى ارضنا. اقتصادنا جذب عددا كبيرا من العمال من البلدان المجاورة. ومفكرون كثيرون جاؤوا الى هنا ايضا، لانه لم يكن يسمح لهم في بلادهم، لا بالكتابة ولا ايضا بالقراءة. فقد اضطر لبنان الى دفع ثمن أخطائه وحسناته غالياً.

والعنصر الفلسطيني كان هاما جدا. في عام ١٩٤٨، كان يعيش ستة آلاف لاجيء هنا. وعند اندلاع الحرب اصبح عددهم يتراوح بين ٤٠٠٠٠٠ و٦٠٠٠٠٠. ولا احد يعرف ذلك بدقة. هناك من يتحدث عن نصف مليون فلسطيني. بعد مجازر عمان عام ١٩٧٠، ارتفع عددهم هنا بطريقة مأساوية. آنذاك غادروا الاردن وجاؤوا الى البلد الاكثر جمالا وحرية، أي لبنان. هناك حكومات عديدة استاءت كثيرا من هذه الحرية، لان الانسان يستطيع هنا ان يتحدث ويكتب عما يحصل في تلك البلدان، الامر الذي لا يسمح به فيها. ولكن بالنسبة للفلسطينيين لم يكن الامر يتعلق فقط بالزيادة العددية وبالحرية التي يتمتعون بها، بل ايضا بالتغيير النوعي والشامل للشعب الفلسطيني. ففي مخيمات اللاجئين حصلت ثورة نوعية. في السابق كانوا فقراء يعملون باجور زهيدة، وكان بامكان عنصرين في قوات الأمن الداخلي مراقبة خمسة عشر الفا اوعشرين الفا من

اللاجئين. فالخوف أدى الى القهر والاستغلال. ولكن اليوم تمكن الفلسطينيون من اعادة اكتشاف شخصيتهم. فهم يفتخرون، واصبحوا احرارا، ولكنهم تسلّحوا ايضا. الاجانب، وبالاخص الاجانب المسلحون الذين تمتعوا بحريات معينة، حتى عبر الحدود، الاجانب الذين لا يظهرون أي احترام للقانون، لابد من ان يدخلوا في نزاع مع سكان البلد. من المؤكد ان الفلسطينيين هم اخوتنا. ولكن بين الاخوة ايضا يُؤدي مثل هذا التصرف الى نزاعات.

"اخيرا ما الذي اشعل نار النزاع؟ هل المشاكل بين اللبنانيين انفسهم، او بين الفلسطينيين واللبنانيين؟ انا مقتنع بان اللبنانيين كانوا يستطيعون حل مشاكلهم دون اللجوء الى السلاح. كان بالامكان حصول مشاكل طبيعية اقتصادية واجتماعية، ولكن دون ان يؤدي الى حرب اطلاقا. كلاّ. فدون الوجود الفلسطيني لما اندلعت الحرب. ولكن المشكلات اللبنانية الداخلية خلقت اجواء كانت ملائمة لنشوب الحرب".

ان الشعور بالخوف لدى المسيحيين يعود، حسب رأى تقي الدين الصلح، بنوع خاص الى التطور الديموغرافي:

"الامر يكمن في ان المسلمين يولدون كثيرا، ويفعلون ذلك لان المناطق الاسلامية في البلاد هي المناطق المتخلفة. وفي مثل هذه المناطق، يتكاثر في العالم كله عدد الولادات. الميزان الديمغرافي كان سيتغيّر، حتى دون الفلسطينيين. الجميع هنا يخافون من التعداد السكاني. لقد فضلنا التغاضي عن الواقع الديمغرافي وتناسيه".

ولكن بسبب عدم التوازن الاجتماعي بين الطوائف لم يكن بامكان المسلمين السكوت مدة طويلة، حسب قول الصلح:

"ان المجتمع المسيحي هو تقريبا في كل الميادين اكثر تقدما من المجتمع الاسلامي، رغم ما احرزه المسلمون من تقدم ايضا. والسبب الرئيسي في ذلك هو ان المسلمين انفتحوا على الحضارة الغربية ببطء اكثر من المسيحيين...فعندما يتشكى بعض المسلمين من المسيحيين ويتهمونهم بانهم اغتنوا على عاتق المسلمين واستغلالهم لهم، اعتبر ذلك خطأ. المسيحيون بدأوا عملية ترقيهم، حتى في عهد الاتراك، وذلك بفضل عملهم وجهادهم الذاتي. ولكن المسيحيين اقترفوا حسب رأيي الخطأ لاحقا. فبعد الاستقلال اهملوا تنمية المناطق الاسلامية. فالرئيس فؤاد شهاب ادرك ذلك، وحاول تنفيذ سياسة انمائية للمناطق الاسلامية. كان يعلم ان عدم التوازن الاجتماعي يسمح بتعريض لبنان للخطر".

ومحمد شقير، وهو شخصية سنية بارزة، اغتيل عام ١٩٨٨، شدد على نقاط الضعف في الدولة اللبنانية التي سمحت بالتدخلات الاجنبية. ولكنه حمل المسؤولية

بالتساوي للمسيحيين والمسلمين:

"المسيحيون ارادوا ان تكون كل مراكز النفوذ والسلطة بايديهم: رئاسة الجمهورية، قيادة الجيش، المكتب الثاني الخ. قاموا بذلك حتى شعر المسلمون، بحق او بدون حق، بانهم مواطنون من الدرجة الثانية. لم يستغلّ المسيحيون الفرصة لكسب المسلمين للبنان. وبالمقابل لم يستغلّ المسلمون الفرصة لاشعار المسيحيين بانهم ليسوا أقليّة، ولم يعترفوا بهم كي يشعروا ويعيشوا بأمان. وأنهم لا يريدون ان ينافسوهم كأكثرية. وهكذا بقي لبقتان دولة ضعيفة. وبسبب هذا الضعف وجد كل عنصر أجنبي امكانية للتدخل في هذا البلد. حتى في سويسرا توجد عوامل خارجية، ولكنها لا تستطيع التدخل او ممارسة أي نفوذ. ويعود السبب الى كون هذا البلد موحّد وبالتالي قويّ ومحصّن داخليّا".

وقد اعتبر سياسي سنيّ بارز آخر الفلسطينيين السبب الأهم في اندلاع الحرب:

"بعد احداث الاردن عام ١٩٧٠ اعتقد الفلسطينيون بضرورة استخلاص العبر منها، الأمر الذي دفعهم الى التدخل في شسؤون السياسة اللبنانية، من خلال دعم وتعزيز الأحزاب العقائدية اللبنانية، واستخدامها كواجهة للدفاع عنهم. كما كانت لهذه الاحزاب بالذات مصلحة كبيرة في الإفادة من دعم الفلسطينيين. وهكذا حصل. ولكن الأمور تطوّرت حتى اصبحت هذه الأحزاب مرتبطة تماما بالفلسطينيين".

ولكنه ركّز ايضا على أخطاء اللبنانيين:

"واصلت البورجوازية المسلمة، بفعل حماقتها المألوفة، ممارسة العابها الطائفية القديمة، في الوقت الذي كان الفلسطينيون يعطّلون توجهاتها ومواقفها لدى الجماهير المسلمة. وفي الوقت نفسه كان المسيحيون ايضا ضعيفي النظر. كيف ولماذا أقدموا على تعطيل عملية الاصلاح الشهابي التي كانت السبيل الوحيد لقيادة لبنان في الطريق الصحيح؟ نعم، كان للشهابية وجهها السلبي بسبب تدخلات وألاعيب المخابرات العسكرية. ولكن لم يقض فقط على المكتب الثاني فحسب، بل على النهج الشهابي ايضا، دون ان يستبدل بنظام ليبرالي كان ينادي به ريمون إده، ولكن بإقطاعية سليمان فرنجية... كان من الطبيعي محاربة كل الاوضاع التي كانت ستؤدي الى قيام نظام عسكري. ولكن ماذا حصل؟ لقد أوتي بمجرم كبير الى الحكم، في الوقت الذي كنا فيه بأمسّ الحاجة الى نظام ليبرالي منفتح اجتماعيا. وبعد سنوات ماذا حصل؟ جرى انتخاب الياس سركيس رئيسا للجمهورية. ولكن استدعي الطبيب بعد ان مات المريض".

والسياسيون الشيعة حمّلوا ايضا الفلسطينيين مسؤولية اندلاع الحرب:

"اسرائيل هي حتما مصدر كل المشاكل في المنطقة. ولكن الفلسطينيين هم وحدهم سبب الحرب في لبنان".

هكذا عبّر عن رأيه **عادل عسيران**، الذي انتخب مرّات عديدة رئيسا لمجلس النواب، كما تسلم حقائب وزارية في حكومات عديدة:

"لقد اعتقدوا بانهم يستطيعون تحويل لبنان لخدمتهم، يسيطرون عليه ويحكمونه. ارادوا جعل لبنان دولة لهم يستخدمونها في سبيل استعادة فلسطين. هذا كان حلمهم. ولكن كان ذلك بالنسبة لنا كارثة".

وقد رأى ابراهيم **شعيتو**، وهو وزير شيعي سابق، العناصر الخارجية السبب الوحيد للحرب:

"كانت تحصل سابقا أزمات داخلية عديدة، ولكن لم تؤد اطلاقا الى ما أفرزته السنوات الاخيرة. فالنار التي اشتعلت في لبنان ليست نارا لبنانية. كان باستطاعة اللبنانيين التآخي والاتفاق معا، لو تركوا وحدهم".

اما تحاليل الزعماء المسيحيين فلم تختلف إلا قليلا عن تحاليل زملائهم المسلمين. فقد عبّر أحد النوّاب الموارنة عن رأيه قائلا:

"لم تندلع الحرب بفعل الخلافات الداخلية التي نعترف بوجودها. تحدّث المسلمون عن الامتيازات المارونية، ولكنها لم تكن سببا لاعلان الحرب. كانت هناك فروقات اجتماعية، ولكنها لم تصل الى درجة يمكن ان ينتج عنها مثل هذا الانفجار. فأخطاء النظام الاجتماعية او السياسية لا تستطيع تفسير او تبرير ما حصل".

وهنري **فرعون**، وهو وزير سابق من طائفة الروم الكاثوليك وأحد روّاد الميثاق الوطني، ابرز بعض الاخطاء الجسيمة لدى الجانب المسيحي:

"من المؤسف ان الموارنة لم يستغلّوا الظروف لكسب المسلمين لمصلحة الاستقلال من خلال سياسة حكيمة. إنه لأمر مؤلم للغاية ان يتمسّكوا بمناصب عديدة، ليس فقط مثل رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش، بل ايضا محكمة الاستئناف ومجلس القضاء الأعلى ورئاسة هذه المؤسسة أو تلك، والتي لا تمتّ بصلة الى أمن المسيحيين. فلو ترك بعض هذه المناصب للشيعة، لكن ذلك أفضل بكثير".

ولكن:

"رغم كل الاخطاء التي ارتكبت –وليس فقط من قبل الموارنة– فان اسباب الحرب هي بمعظمها ذات طابع غير داخلي. صيغة الحكم كانت تسمح بتسوية المشاكل اللبنانية.

ولكن مع المشكلة الفلسطينية لم يعد بامكاننا الصمود. فقد كان لدينا من جهة عدد كبير من الاجانب في البلاد، طردوا من بلادهم من قبل اناس كانوا هم بدورهم ضحايا المانيا النازية. فكل بلد بمثل هذا الوضع سيتعرض لمشاكل جسيمة، وحتى البلدان الأقوى والاكبر من لبنان".

وكذلك النائب **فؤاد الطحيني**، احد اعضاء كتلة جنبلاط البرلمانية، اعتبر الوجود الفلسطيني المسلح سببا هاما للازمة. فالبطالة زادت في حجم عناصر الميليشيات، والدولة ضعفت بسبب الانقسام بين اعضائها. ولكنه رأى سبب الحرب الرئيسي:

"في نوايا الاميريكيين. فهم يريدون حلّ نزاع الشرق الاوسط بكل الوسائل. الاحتلال القائم لجزء من لبنان من قبل الفلسطينيين امر يمكن الحفاظ عليه وتجميده. فالبقاء النهائي للفلسطينيين في لبنان يعتبرونه ورقة قوية في عملية التفاوض حول نزاع الشرق الاوسط. الاسرائيليون يحتفظون بالجنوب، وسوريا بالبقاع، وبين بيروت وصيدا، هناك مكان لمجموعة كبيرة من الفلسطينيين. وانا مقتنع بان الاميريكيين مازالوا مستمرّين باللعب بهذه الافكار".

وهكذا توقع ايضا **موسى دى فريج**، وهو نائب سابق عن الأقلية اللاتينية:

"سبب الحرب هو دون اى شك خطة كيسنجر الهادفة الى توطين الفلسطينيين في لبنان. هذه الخطة هي فضيحة هذا العصر. فبعد ان اساء الاميريكيون عام ١٩٤٨ الى حقوق الفلسطينيين، يمارسون ذات الشيء اليوم بحق اللبنانيين".

وعن وجود مثل هذه الخطة تحدث سياسيون لبنانيون قياديون، وفي مقدمتهم ريمون اده:

"اعتبر هنري كيسنجر المسؤول الرئيسي عن مصير لبنان. فحسب رأيي هناك أمر واضح تماما: فبعد التشيلي وكمبوديا، سيكون لبنان ضحية كيسنجر الثالثة...خلال زيارة قمت بها لموسكو قابلت أحد الصحفيين الاميريكيين، ولم يكن ذا ذكاء خارق، كما لم يكن يعرف لبنان. وكم ادهشني الامر عند ما اخذ يحدثني، وبكثير من التفاصيل الدقيقة، بانه سمع بخطة لحل المشكلة الفلسطينية. وعلى أساسها ينبغي تقسيم لبنان كما كان عام ١٩٤٢، وفقا لطريق دمشق بيروت. ولابد من اقامة لبنان مسيحي صغير ولبنان مسلم صغير، ينبغي أن يستوطن فيه في النهاية الفلسطينيون. ومن المؤسف باني غير مخوّل الآن للكشف عن اسم هذا الصحفي. وفي كل الاحوال يحدث كل شيء الآن كما علمت لاحقا، تماما كما رسمت له هذه الخطة".

وكذلك **سليمان فرنجية**، رئيس الجمهورية سابقا، كان مقتنعا:

"بان الخطة الاميركية تهدف الى حثّ المسيحيين اللبنانيين على الهجرة، وتوطين الفلسطينيين مكانهم. والبرهان على ذلك هو مجيء مبعوث اميركي لمقابلتي وعرضه بواخر أميركية لاجلاء المسيحيين. وأعلمني بانه خلال ٤٨ ساعة يمكن وضع وسائل النقل هذه في حالة التأهب. وخلال شهر واحد جاءني هذا المبعوث ثلاث مرات. منها مرتين يسألني فيها الى أي مدى نستطيع ان نقاوم. ولحسن حظنا فشلت هذه الخطة".

اما صائب سلام، احد رؤساء الحكومة السابقين، فتحدث بطريقة مماثلة عن مؤامرة دولية:

"أنا لا أريد أن ادافع عن ديمقراطيتنا التي كانت حرة بصورة غير عادية. لقد كانت تقريبا فوضوية. كانت لها نقاط ضعف عديدة. ولكن ما حصل لم يكن نتيجة اخطائنا، بل نتيجة مؤامرة دولية. فبعض الدول العربية ارادت نقل صراعاتها الى ارضنا. واسرائيل بحثت عن اضعف عضو في المجموعة العربية لتمارس فيه هجوماتها، وهذا العضو هو نحن. فالسبب الاساسي للحرب كان وجود الفلسطينيين في بلادنا. وقد اعطى اسرائيل حجة للهجوم علينا. فبدون اسرائيل وبدون الدعم الضعيف النظر الذي توفره الولايات المتحدة لاسرائيل، لما وصلنا الى ما نحن عليه الآن".

ولكن فؤاد بطرس وزير الخارجية في عهد الياس سركيس، نظر الى هذه التصريحات بارتياب وحذر:

"انا لا اعتقد بالنظريات والإشاعات والأقوال عن المؤامرة. فكلها معقدة اكثر من اللازم كي تكون واقعية. من يستطيع في ظل الاوضاع الوطنية والدولية المعقدة توقع اي تطور قد يحصل خلال نصف سنة، بقطع النظر عن الخطط؟ الدول الكبرى تتفاوض باستمرار وفقا لمصالحها المتبادلة. والأزمة اللبنانية تدخل في مصالح دول عديدة. فمنهم من يلصقها بالحكومة الاميركية عندما تبرز امكانية حل نزاع الشرق الاوسط على حساب لبنان. فلماذا لا يحاول ذلك الاميركيون اذا سمح اللبنانيون بذلك؟ السياسة تصنع في اطار عملية تهكمية بارزة. هل تسوية قضية على حساب اللبنانيين يعتبر أكثر أهمية من لبنان؟ اما اذا كان حساب المصالح يتعلق باللبنانيين، فهذه مسألة اخرى. ولكن الخوف هو الذي دفع بالمسيحيين الى مقاومة يائسة، ولم يكن ذلك متوقعا إلا قليلاً. والحساب الخاطيء قد يؤدي الى اعادة تحليل جديد للأوضاع وليس الى تغيير في المصالح".

وقد شدد احد اعيان طائفة الروم الكاثوليك على غياب المناعة في النظام اللبناني التي تؤهله للتصدّي والوقوف بوجه الضغوط الخارجية:

"لقد عاش لبنان دائما في سلام ومستوى حياتي معتدل في غياب أي ضغط خارجي

عليه. لم يكن التعايش السلمي بين الطوائف سهلا على الاطلاق. ولكن الخطر او التهديد كان ممكناً فقط عندما تستغلّ قوى خارجية التعددية اللبنانية، لتفرّقها، ولتمارس نفوذها وسيطرتها. فعند ما لم تتمكن احدى الفئات من السيطرة، كانت تواجه البلد صعوبات ويبحث عن حلّ لها. ولكن عند ما تحاول قوى متخاصمة التحالف مع مجموعات مختلفة من سكان البلاد، عندئذ يهدد لبنان بالتمزّق. واليوم ايضا توجد قوى متنافسة ومتخاصمة، من مصلحتها تحطيم التعايش السلمي.

وبما ان معظم اللبنانيين – مسيحيين ومسلمين – يريدون التعايش السلمي، لذلك يتجنبون التعرض بقدر الامكان لمناقشة المسائل المزعجة والصعبة. اللبنانيون يفكرون بشيء، ويقولون شيئا آخر، ويعملون شيئا ثالثا، وذلك لتمكين استمرارية التعايش. السياسة اللبنانية تشبه الزواج البورجوازي، الذي يغضّ النظر عن المبدأ القائل: "لِيَخُن من يستطيع". ومثل هذا الزواج اصبح ايضا التعايش اللبناني نظاما قائما ومستمرا طالما لم يقو الضغط الخارجي عليه اكثر من اللازم".

تسهم المؤشرات المعبر عنها اعلاه عن اسباب الحرب من قبل الطبقة السياسية التقليدية في توضيح حسنات ونقاط الضعف أيضا لدى هؤلاء الثعالب. فهؤلاء هم أذكياء اكثر من اللازم، كي يطلقون تفسيرات احادية السببية، يبرزون كمسؤولين معتدلين، يمارسون النقد الذاتي، يعترفون بتقصيرهم وأخطائهم في مجال السياسة الاجتماعية، ولكنهم يصدرون في الوقت ذاته "احكاماً تخفيفية" على انفسهم .

فبين تحاليل المسلمين والمسيحيين لا توجد فروقات اساسية، انما تبرز بعض الاتهامات المتبادلة التي تبقى في اطار انظمة اللعبة المتعارف عليها، كما يعبر عنها باعتدال وضمن اطار بارز من التسامح، كما هي الحال بالنسبة للزواج البورجوازي المشار اليه اعلاه. وحتى الميل الى اطلاق النظريات حول المؤامرة فله معنى وظيفي في اطار نظام محتمل لتسوية النزاع. فكلما امكن الحاق مسؤولية الحرب بالخارج سهل البحث اكثر عن تسوية جديدة.

اما لغة ومضمون تصاريح وتحاليل ممثلي المنظمات والحركات المشاركة في القتال، فتختلف تماما عما سبق. **زياد الحافظ**، الذي كان ناطقا باسم تنظيم المرابطون، تحدث عن "اسباب متعددة لحرب لبنان" . ولكنه حمّل مسؤولية النزاع بصورة رئيسية الى "الانعزاليين" ، أي المنظمات المسيحية المناضلة:

"يريد الانعزاليون فصل لبنان عن روابطه مع العالم العربي، ولا يرون فيه إلاّ سوقا فقط. ليس العرب الاّ زوارا للكازينو فقط. يريدون لبنان وطنا للموارنة. نحن نعتبرهم فاشيين. يتعاونون مع اسرائيل. لا يريدون تقسيم لبنان، بل السيطرة عليه فقط.

يستغلون نظريات التقسيم فقط لاهداف معينة... المتطرفون بينهم يفكرون بعملية تبادل السكان: تهجير المسلمين وهجرة المسيحيين من الدول العربية الاخرى. ان ما تريده اكثريتهم هو امر قليل التطرف، ولكنه يشكل خطرا واقعيا. يريدون تحويل منطقتهم التي اقاموها بعد تهجير المسلمين منها الى قاعدة نفوذ يستغلونها للسيطرة على لبنان كله. الامر الاكثر تعقيدا هو الخلاف معهم حول مسألة الهوية: نحن عرب، وهم لا يريدون ان يكونوا عربا، والمساومة في هذا المجال تبدو شبه مستحيلة. في كل حال نريد منع الانعزاليين من تحقيق أي انتصار والحاق الهزيمة بهم".

وباسلوب أقل تطرفا تحدّث المفتي السني، **حسن خالد**، الذي جرى اغتياله:

"اسباب الحرب هي: اولا محاولة الموارنة عزل لبنان عن بيئته العربية. ثانيا، تحطيم الحركة الفلسطينية. فالموارنة يعتقدون دائما بان الفلسطينيين يشكلون جيش المسلمين، وقد لا يكونون على خطأ...كما يريدون الاحتفاظ بالامتيازات المارونية مهما بلغ الثمن".

اما قادة "حركة امل" فرأوا أسباب الحرب بطريقة اخرى. **حسين الحسيني** "رئيسها سابقا"، ورئيس مجلس النواب فيما بعد، أشار الى عدة مسؤولين:

"لقد ارادت الاحزاب اليسارية عام ١٩٧٥، تحقيق اهداف سياسية بفضل قوة الفلسطينيين العسكرية، والتحالف معهم. ولكن الموارنة ايضا يشاركون في المسؤولية. لقد وقّعوا أخيرا على اتفاق القاهرة. فعند ما بدأت المعارك كانوا كلهم مسؤولين عن مواصلتها. ووقعت الكارثة. فجماعة الحركة الوطنية والفلسطينيون وميليشيات الجبهة اللبنانية، مارسوا كلهم القتل على الهوية. وحركة امل رفضت دائما المشاركة بهذه الامور".

اما **نبيه برّي** الذي خلف الحسيني في قيادة "حركة امل" ، فقد اتّهم الفلسطينيين "بالعمل على بناء دولة داخل الدولة والقتال في سبيل السيطرة على مناطق لبنانية، اكثر من القتال في سبيل تحرير ارضهم".

ولكن يشارك في تحمل مسؤوليات الحرب –حسب قوله–:

"الذين يتمسكون بالامتيازات الطائفية ويعارضون تطوير لبنان نحو ديمقراطية حقيقية، أي نحو قيام نظام ديمقراطي مثلما هو الحال في كل مكان من العالم وحيث الاكثرية تحكم وتقرر".

وقد عبَّر احد معاونيه بمرارة شديدة عن امتعاضه الشديد من الفلسطينيين، بقوله:

"لم يخيّب الفلسطينيون آمال احد مثلما خيّبوا آمال الشيعة. في عام ١٩٦٤ وقف المكتب

الثاني لأول مرة ضد الفدائيين الفلسطينيين. يومها انتفضنا جميعا تأييدا لهم، وتظاهرنا ضد جيشنا. فالجماعة التي دافعنا عنها سابقا، تقاتلنا اليوم. لقد استعبدونا سنوات طويلة، وقتلوا عددا كبيرا من جماعتنا. بالنسبة لنا لا يمكن فهم ذلك انسانيا. ان نفوس الفلسطينيين تشوّهت، وهذا أرهب وأخطر مما فعلته بهم اسرائيل. لم يعد الفلسطينيون يحترمون ويقدرون الآن إلاّ القوة فقط. فاذا ما تباوست معهم، يغدرون بك. واذا ما ضربتهم، يأتون ليتباوسوا معك. لا يريدون وطنا بديلا، بل اعداء جدداً بدلاً من اعدائهم الحقيقيين. في البداية كان المسيحيون اعداءهم. واليوم نحن. وهنا تكمن مرارة الشيعة. فنحن اليوم اكثر قوة وعداء للفلسطينيين من المسيحيين سابقا".

الحزب القومي السوري، رأى حرب لبنان بدرجة أولى كجزء من حرب اسرائيل الشاملة ضد العرب. في هذا الاطار صرح انعام رعد:

"اسرائيل تريد تقسيم المنطقة كلها الى دول إثنو-طائفية، كي لا تبقى هي حالة استثنائية او جسما غريباً فيها. اسرائيل تريد منع وجود دولة متحدة في شرقها. في سبيل ذلك تفضل استخدام واستغلال الحدود الاجتماعية للطائفية، اكثر من حدود الدول الاصطناعية التي انشأتها الدول المنتدبة. هذا هو السلام الاسرائيلي. ان ما حدث ويحدث في لبنان، هو نتيجة السياسة الاسرائيلية. ليس مفهوم الجناح الانعزالي للمارونية السياسية إلاّ جزءاً محدودا من السياسة الاسرائيلية. بدأت الحرب مع معاهدة كامب دايفد، وذلك للوصول، بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر، الى توقيع معاهدة مماثلة مع لبنان".

اما اسباب الحرب الداخلية، فتحتل بالمقابل اولوية واضحة بالنسبة للحزبيين الشيوعيين. البير فرحات، عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي اللبناني، تحدّث عن هذا الموضوع قائلا:

"نحن نعتقد ان الازمة الاجتماعية والاقتصادية سبّبتها الاوليغرشية المالية واختيار الفاشية كمخرج من الازمة...في الماضي استطاعت هذه الاوليغرشية المالية ان تحكم بالاعتماد على توازن قد انهار الآن. كان يقوم هذا التوازن على استعباد الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة في ظل الاوليغرشية، اي الاستعباد الايديولوجي والسياسي...قبل الحرب نفد صبر الجماهير العاملة. المزارعون والمدرسون والطلاب والعمال وموظفو القطاع العام، شاركوا كلهم في المعارك الاجتماعية، خاصة الطبقة اللبنانية العاملة. فقد رأت الاوليغرشية في هذه الظاهرة خطرا كبيرا عليها...وعلى مستوى الطبقات الشعبية، حصل تقارب اوسع بين اتباع مختلف الطوائف الدينية. فبدأت الخلافات الدينية تزول على هذا المستوى. الطائفية كانت دائما في لبنان تستغل من الاوليغرشية، كي تفرق

الطبقة العاملة عن بعضها البعض. الحزب الشيوعي اللبناني لا يؤمن اطلاقا بقضية "الطبقة-الطائفة" . فهناك امتيازات طبقية ذات طابع طائفي. ولكن يوجد بكل وضوح تفاوت اجتماعي داخل كل طائفة، خاصة الجماهير الشعبية المسيحية التي تقطن في المناطق الجبلية، هي بكل تأكيد من الفئات الشعبية الاكثر فقرا. لقد برزت داخلها ظاهرة البؤس بفعل غزو الرأسمالية الحديثة لقطاع الزراعة بطريقة تصعب ملاحظتها. لذلك أدت الصراعات الاجتماعية الى توحيد الطبقات الشعبية اللبنانية من كل الطوائف. اما البورجوازية اللبنانية، كطبقة اجتماعية، فلم تكن في وضع يؤهلها لانشاء احزاب سياسية حقيقية. ففوّضت الاقطاعية السياسية للسلطة السياسية. وتمسكت الاوليغرشية جيدا بالبورجوازية. وبما ان الاوليغرشية لم تكن تهتم بتنمية الاقتصاد الوطني، بل كانت تكتفي اكثر فاكثر بممارسة دور الوساطة والسمسرة الكثيرة الربح في الراسمالية الدولية، فان الاصلاحات والتغييرات الاجتماعية كانت مستحيلة. وازاء التهديد الذي تجسده الجماهير الشعبية، لجأت الاوليغرشية المالية الى استخدام الفاشية".

ولكن الحزب الشيوعي رأى ايضا، بالاضافة الى العوامل الداخلية، عوامل خارجية اسهمت في وقوع الحرب:

"كانت هناك خطة اميريكية لتسوية مشكلة الشرق الاوسط. في سبيل تحقيقها، كان لا بدّ من ضرب المقاومة الفلسطينية في آخر معقل لها في لبنان. في هذا البلد فقط كانت حركة المقاومة تستطيع التعبير عن مواقفها السياسية باستقلالية وحرية، دون الخضوع لضغط أي نظام عربي...وقد برزت رغبة الاميرياليين والصهاينة، وكذلك الرجعية اللبنانية في تحويل لبنان الى دولة، وفقا للنموذج الصهيوني، واضعاف سوريا عبر لبنان، وذلك لادخال هذا البلد في عملية كامب دايفد".

وبعكس الحزب الشيوعي، رأت منظمة العمل الشيوعي ارتباطا وثيقا بين التنمية الاقتصادية والطائفية. فقد اعتبر فواز الطرابلسي:

"الفاشية في لبنان شكلاً يساعد على استمرارية الامتيازات الطائفية، والحفاظ عليها. بالنسبة للتربية والدخل في النظام العام والتمثيل السياسي، هناك إجحاف بحق المسلمين والطوائف المسيحية غير المارونية. النظام الطائفي بالذات هو الذي يسبب النزاعات. لبنان كان بوضع يؤهله لتحديث مكوناته سريعا. ولكن الرأسمالية المتوحشة خلقت مشاكل مأساوية جمدها النظام الطائفي. البلد نفسه وقف امام ثورة ديمقراطية. وقد زاد تنامي الحركات اليسارية. ولكن من جهة ثانية حصل تطور سريع للفاشية اللبنانية. فقد وجد عدد كبير من الناس من ذوي الامتيازات الصغيرة انفسهم تحت الضغط بسبب الازمة الاقتصادية. وقد كان من السهل ابعادهم عن الاسباب الحقيقية للأزمة.

ايديولوجياً نجحت الفاشية في عملية الربط التاريخي بين الاسلام والتخلف، والربط التاريخي بين المسيحيين – وخاصة الموارنة – والرأسمالية. وهكذا لجأ الفاشيون الى استخدام السلاح".

وقد رأت منظمة العمل الشيوعي في لبنان في صراعها مع من يسمّون بالفاشية،

"في الوجود الفلسطيني سنداً وتشجيعا لها. فحركة المقاومة الفلسطينية اصبحت حافزا للأزمة. ومسالة التضامن والوقوف الى جانبها، أثرت سريعا في بروز التناقضات واندلاع الثورات الداخلية".

بدت الفروقات والتناقضات في تصورات اسباب الحرب لدى معظم المنظمات المتحالفة محيّرة ومضللة. لقد كان باستطاعة كل منها الاشتراك في حرب مختلفة. فما جمع بينها هو اقل من الاقتناع بانها كانت عرضة للهجوم.

ولكن التجمعات المسيحية المختلفة وقادة المناضلين، شعرت بالتهديد والخطر على المصير. فزعيم حراس الارز، المايجور **إتيان صقر**، الملقب ب "**أبو ارز**" صرح في هذا المجال قائلا:

"هل حاربنا ضد الفلسطينيين والسوريين في فلسطين او في دمشق؟ لقد حاربنا هنا في وطننا. لقد دافعنا عن نسائنا واولادنا، عن بيوتنا واحيائنا السكنية. ان سدس سكان لبنان عام ١٩٧٥ كان من الفلسطينيين. فلو قام مثلا ١١ مليون من الجزائريين في فرنسا، واحتلوا جزءا من البلاد، واقاموا حواجز لقطع الطرقات، واوقفوا فرنسيين او خطفوهم، وحاولوا بناء دولة ضمن الدولة، فماذا يفعل عندئذ الفرنسيون؟"

انطوان معربس، عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب، رأى ايضا ان اللبنانيين بالاجمال، والمسيحيين بوجه الخصوص، مستهدفون في هذه الحرب:

"وجدنا انفسنا امام مجموعة من الاجانب والغرباء تحاول انتزاع السلطة في وطننا. هذا البلد لم يؤذِ أحداً اطلاقا. لقد استقبل دائما اللاجئين والمضطهدين. ولكن يحاول الآن اللاجئون الاستيلاء على السلطة، ودفع لبنان الى حرب. والدولة اللبنانية كانت ضعيفة، لدرجة انها لم تتمكن من مقاومة هذه المحاولة. وهذا ما فعلناه".

وقد اشار عضو آخر في المكتب السياسي الكتائبي قائلاً:

"السبب الحقيقي للحرب هو الفلسطينيون. لقد حاولوا منذ عام ١٩٦٩ اقامة نظام جديد يلائم مزاجهم ويفرضون عليه نفوذهم. الدولة كانت عاجزة عن التفاوض، لان زعماء السنّة لم تكن لهم الجرأة لاتخاذ أي قرار ضد الفلسطينيين. ففقدوا نفوذهم على الشارع

الفلسطيني، وصعدوا الامور بالنسبة لمطالبهم في سبيل الحصول مجددا على مؤيدين لهم. ولكن تبين بان المسلمين اللبنانيين، سواء القياديين التقليديين او قادة الميليشيات لم يكن بامكانهم فصل او قول شيء. فالاوراق كان يمسك بها الفلسطينيون جيدا".

إضافة الى ذلك، اتهم عدد من الزعماء المسيحيين، بنوع خاص، سوريا، وحملوها مسؤولية اندلاع الحرب:

"سوريا خططت بانتظام للأزمة في لبنان. فالذي حصل في عكار والبقاع وجزين خططت له سوريا، كي تدفع الناس الى اطلاق نداء الغوث والمساعدة. هذه الطريقة عرفت سوريا جيدا كيف تستغلها لتضلّل العالم الخارجي، ولتبرز امامه كقوة تعمل للحفاظ على النظام. لقد نجحت جيدا في تضليل الدول الغربية، وكذلك المسيحيين اللبنانيين، في مرحلة ما. لقد ضلّلتنا نحن في البداية. الفلسطينيون قاموا سابقا بهجومات عديدة، وكانت سوريا تنظر اليهم كورقة تبادل في مفاوضات السلام المستقبلية. سوريا تريد ان تكون قوة سياسية في لبنان، وتريد ان تسيطر على الفلسطينيين واللبنانيين معا."

ابراهيم نجّار، عضو آخر في المكتب السياسي الكتائبي، عبّر هو ايضا بصورة مماثلة بقوله:

"كم من محاولات تفسيرية لاسباب الحرب؟ المسيحيون ضد المسلمين. الاغنياء ضد الفقراء. المسيحيون ضد الفلسطينيين. المتعاونون مع اسرائيل ضد العرب الحقيقيين، الفلسطينيون ضد الشيعة. السوريون ضد السنة. في كل ذلك قد تكون هناك ذرة من الحقيقة. ولكن لكل هذه التغيرات تسمية مشتركة واحدة فقط، تتلائم مع المفهوم السوري "فرّق تسد" . هناك امر واضح: كلما هدأت الحال قليلا اسرع السوريون واشعلوا النار من جديد."

ولكن ابراهيم نجّار، حمّل اللبنانيين ايضا المشاركة في المسؤولية:

"تسهّلت السياسة السورية بسبب الخلل القائم في السياسة الاجتماعية، وغياب التطلعات الاجتماعية المستقبلية الواضحة. المسألة الاجتماعية لم تسبب الحرب، ولكن لولا وجود المسألة الاجتماعية لما وقعت الحرب اطلاقا. فعند ما يكون هناك عدد كبير من العاطلين عن العمل، وتعطي كلا منهم خمسمائة دولار وكلاشنكوف، عندئذ تقع الحرب. ولكن الذي اوقد الشرارة (اندلاع الحرب) كان العنصر السوري عام ١٩٧٥. جاء كل الفلسطينيين الى لبنان، منهم منظمة الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني. من اين جاؤا؟ وعلى اي حدود عبروا؟ ومن اين جاءت الاسلحة؟"

احد الحكماء الاربعة في الجبهة اللبنانية، استاذ الفلسفة، ووزير الخارجية سابقا

شارل مالك، اعتبر العناصر الخارجية وحدها المسؤولة والدافعة الى اندلاع الحرب:

"اهم اسباب الحرب الثلاثة هي: اولا، الوجود الفلسطيني المسلّح، لولا ذلك لما وقعت الحرب. ثانيا، اطماع سوريا والنفوذ المشترك لسوريا والفلسطينين. ثالثا، ارادة الدول العربية، خاصة ليبيا، لتدمير لبنان.

"ماهي دوافع الفلسطينيين؟ الخوف من تكرار احداث الاردن. قد يكون هذا الخوف قد لعب دورا. ولكن بالدرجة الاولى، هذا الخوف هو - بصورة واعية وغير واعية - ادعاء للحماية. اما الدافع الاساسي فهو امر اخر. اني مقتنع تماما بعدم وجود أي زعيم فلسطيني يؤمن بامكانية العودة مجددا الى فلسطين. ولكنهم اكثر من ذلك يعتقدون بان لبنان هو البلد الوحيد المؤهل ليكون بديلاً لهم عن فلسطين. وبكل اختصار، ارادوا وضع اليد على هذا البلد. ماذا يريد الفلسطينيون؟ هل يريدون لبنان كقاعدة تمكنهم من استعادة فلسطين؟ هل يريدون دولة علمانية وديمقراطية؟ لا يعرفون اطلاقاً ماذا تعني دولة علمانية. يعرفون فقط بان لهذا المطلب وقع طيب في الغرب. هل قرأوا كتاب العهد القديم، وتعلموا منه ماذا تعني القدس لليهود؟ واية قوة تتجسد في هذا الحلم الذي يعود الى آلاف السنين؟ كلا. وإلاّ لما كرروا هذا الكلام الذي لا قيمة له عن الدولة العلمانية. هل يريد اي بلد عربي استقبال الفلسطينيين؟ كلاّ. فهم يراقبونهم بشدة او يطردونهم خارجا. فقط لبنان الابله يسّر لهم الدخول إلى ارضه. ان الامر في غاية السهولة. جاء نصف مليون نسمة الى هذا البلد الصغير، مدججين بالسلاح، يسرحون ويمرحون في بحر من المال توزعه عليهم الدول النفطية التي ترتجف منهم خوفا ورعبا. يعرفون بانهم يستطيعون الذهاب من هنا الى مكان اخر. ولكن ما هي النتيجة؟ انها معروفة سلفاً. الفلسطينيون يريدون هذا البلد ليحولوه وطنا بديلا لهم."

وبالنسبة لعضو قيادي آخر في الجبهة اللبنانية، الأباتي بولس نعمان، رئيس عام الرهبانية اللبنانية المارونية آنذاك، السوريون والفلسطينيون كانوا فقط ظاهرة قائمة لتهديد المسيحيين بطابع ابعد واكثر اصولية:

"ان طموح سيطرة الاسلام هو السبب الحقيقي للازمة اللبنانية. لقد اعلن دائما وتكرارا عن ذلك كلما برزت فرصة مناسبة. لذلك فشل الميثاق الوطني عام ١٩٤٣. الاسلام هو نظام مجتمع توتاليتاري، كما حصل في ايران واصبح واضحا وجليا، امام العالم كله. فقد لَحِظ لغير المؤمنين بالاسلام، اذا أمكن، مكان ادنى. لا يقف في تطوره، كما يعتقد البعض، خلف المسيحية. انه بكل بساطة شيء اخر، فلا يمكن ان يتغير او ان يتطور بسبب طابعه. كل اسلام يقبل بمجتمع علماني لا يمكن ان يكون اسلاما بعد".

اما الزعيم السابق "لحركة التنظيم"، فؤاد الشمالي، فلم يكتف بذكر الاشارات

السياسية المحضة او الايديولوجية فقط لاسباب الحرب:

"الفائدة ضئيلة جدا من اتهام الفلسطينيين، والسوريين، واليسار، والاسلام. هم مسؤولون عن الحرب، ولكن ان يكون في لبنان حالة من الفقر سمحت بوقوع الحرب، فهذه هي مسؤوليتنا بالدرجة الاولى. فلا نتهم انفسنا. البنية الاجتماعية كانت متوفرة في لبنان لوقوع الحرب. المسائل الاجتماعية تدفع الى وقوع الحرب. ولكن بسبب عدم توفر سياسة اجتماعية كافية، كان لبنان مستضعفا للغاية. فوفر بذلك حقلا ملائما للفساد. لقد استغل اعداؤنا الفقر والطائفية. ولكننا سمحنا باستغلال ذلك. في المناطق الحدودية من لبنان يوجد فعلا فقر بين المسيحيين كما بين المسلمين. زعماؤنا السياسيون واساقفتنا يؤيدون هذا الكلام ولكن على مضض. فعند ما يقبلون بذلك، يوجهون النقد الذاتي لانفسهم. ماذا يميّز بلدة "القاع" عن القرى المجاورة لها؟ وبلدة "دير الاحمر" عن "الهرمل"؟ لربما استطاع بعض المسيحيين التحدث ببعض الكلمات الفرنسية، او كانوا اكثر نشاطا من غيرهم في الحقل الاقتصادي. ولكن كل هذه القرى لم تتمكن من تصريف منتوجاتها الزراعية بطريقة سليمة، فبقيت مناطق فقيرة."

وبشير **الجميّل** نظر الى اهمية المسألة الاجتماعية ايضا ولكن بمعزل عن الحرب:

"نعم كانت هناك مشاكل اجتماعية واقتصادية كثيرة جرى اهمالها خلال سنوات طويلة. لا اعرف اذا كان باستطاعتنا تجنب الحرب بفضل سياسة اجتماعية افضل. لربما لم يتمكن الفلسطينيون بسهولة من ايجاد ذخيرة لبنانية لمدافعهم. ولكنهم كانوا يمتلكونها بوفرة. في الاردن وقعت حرب وكانوا هم وراءها. لم يتحدث احد عن المشاكل الاجتماعية هناك. وهنا في بلادنا، لا يحارب الفقراء ضد الاغنياء، الفقراء ضد الفقراء. الاغنياء يقيمون على الشاطئ اللازوردي. ولكن الذين يحاربون اليوم في سبيل لبنان، لن يسمحوا مرة اخرى بتمرير سياسة تحتقر مجموع السكان، الى اية طائفة انتموا".

بالاجمال لا تختلف كثيراً تصريحات مختلف ممثلي الجانب المسيحي عن بعضها. يشعر كل منهم بالتهديد وبالاعتداء من قبل الفلسطينيين والسوريين معا، وبعدم فهم وادراك الواقع اللبناني من قبل الغرب. إلاّ انهم ينظرون الى المسألة الاجتماعية بصورة مختلفة. حتى الذين يقدرون اهميتها الكبيرة، لم يعتبرونها السبب الرئيسي للحرب، بل فرصة لم تستخدم للحؤول دون احتمال اندلاع الحرب.

وكيف راى قادة **المنظمات الفلسطينية** اسباب الحرب؟

ابو اياد (صلاح خلف)، ممثل عرفات في لبنان، أجاب على هذا السؤال:

"لم نهاجم، بل هوجمنا. لقد كنا هدفا، لم يكن لنا خيار اخر، إلاّ الدفاع عن انفسنا...لقد اعتقد الاسرائليون بانهم وجدوا وسيلة عجيبة ضدنا. فطالما نحن مضطرون للحرب في لبنان لن نتمكن من التركيز على محاربة اسرائيل. لقد كان من السهل عليهم ممارسة التلاعب والمناورات. كانت النزاعات تحصل دائما في لبنان. نحن الفلسطينيون هنا منذ عام ١٩٦٩. قبل ذلك حصلت نزاعات عدة. في عام ١٨٦٠ حصل نزاع بين الموارنة والدروز. وفي عام ١٩٥٨ وقعت حرب اهلية، ولم يكن لنا ضلع فيها. في عام ١٩٧٥ كان الوضع اللبناني الداخلي متفجرا. صيغة عام ١٩٤٣ القائمة على النظام الطائفي زادت في حدّة النزاعات . فالمسيحيون اتخذوا موقفا عدائيا من العرب، وكل المسلمين يؤيدون العرب. وفي هذا الاطار جاءت النزاعات الاجتماعية. هناك اغنياء بين المسلمين والموارنة، ولكن عددهم قليل بين الشيعة. جماعة الشيعة فقيرة ومحرومة من الامتيازات، مثلها مثل اكثرية الطبقة العاملة من كل الطوائف. زد على ذلك العوامل الدولية. فالموقعون على اتفاق سيناء كانت لهم مصلحة في جرّنا الى الصراع. لقد كانت في الحقيقة حرب اعلنها قسم من اللبنانيين ضدنا. بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين، كانت هذه الحرب حرب دفاع ترتبط بمصيرنا ووجودنا. ولكن لم ندافع وحدنا. فجماهير لبنان الفقيرة ساعدتنا، وكذلك الاحزاب التقدمية... الفقراء قادهم كمال جنبلاط. خلال الحرب تبلورت امور عديدة، لم تكن جلية قبل ذلك، فبرز طابع الطائفية الدنيء، وبرزت التوترات الاجتماعية بجلاء أكثر."

محمود لبدي الذي كان ناطقا باسم عرفات، حتى انشقاق ابوموسى عنه، تحدث في هذا المضمار:

"اشعلت نار الحرب اربع او خمس عائلات. انها حرب رهيبة. الاغنياء هاجموا الفقراء، واستخدموا الدين لتعبئة الناس. ارادوا الاقتداء بالاردنيين وطرد الفلسطينيين خارج البلاد. لم يتوقعوا تحالف الجماهير الفقيرة معنا. لقد اخذنا جانب التحفظ حتى شهر كانون الاول من العام ١٩٧٥. حذّرنا اللبنانيين من مواصلة الحرب، وكان هذا تكتيكنا. كنا نعرف جيدا بان الحرب تريدها لنا القوات اليمينية. ولكن حاولنا بقدر المستطاع اظهار الحرب وكانها حرب لبنانية داخلية. لم ندخل الى ساحة القتال الا عند ما هوجمت مخيماتنا، اى عند ما وقع اليمين اللبناني في "لعبة الامم" التي كانت اكبر منه."

وركز احد دبلوماسيي منظمة التحرير الفلسطينية على معنى عنصر الخوف:

"كنا نتخوف – خاصة بعد المعارك مع الجيش اللبناني الذي هاجم مخيماتنا بسلاح الطيران – من التعرض في لبنان لذات المصير الذي عرفناه في الاردن. كان بيار الجميّل يلقي دائما خطابات توحي بذلك. بالنسبة لنا كان هذا الخوف امرا واقعيا. فبعد

"الاردنة" (نسبة لما حصل في الاردن) كان بامكان "اللبننة" (نسبة الى لبنـان) ان تقضـي نهائياً، خلال سنوات قليلة، على حركة المقاومة. لم يكن بامكاننا تحمل ذلك. لقد رأينـا هذا النزاع منذ البداية لغير صالح أي من الفريقيـن. لـم يكـن للفلسطينيين ايـة مصلحـة بوقوع حرب في لبنان. وماذا يمكن للمسيحيين اللبنانيين ان يكسبوا منها؟ لقد تحوّلـوا، بوعي او بدون وعي، الى ادوات في يد اسرائيل."

ولكنه لم يحمل الاحزاب المسيحية وحدها مسؤولية الحرب:

"لقد لعبت سوريا منذ البدايـة دورا مريبا جدا. لقد كـانت منظمـة الصاعقـة، التابعـة لسوريا، تحرّض الطرفين. وهي المسؤولة عن اضفاء طابع الطائفية على المعارك".

وعصام السرطاوي، الذي كان مستشاراً لعرفات، اعتقد بأن الحرب اندلعت بسبب نزاعات مختلفة كانت متراكمة فوق بعضها. حتى ولو كـانت منفصلـة عـن بعضهـا، لما امكن تجنب اندلاع الحرب ايضاً. فالامر كان يتعلق حسب قوله:

"بمواجهة لبنانية داخلية، ولبنانية فلسطينية. فقبل الحرب كان نظام الحكم السياسي فـي لبنان مهترئا تماما. كان النظام التيوقراطي والنظام الاقطاعي مندمجين معاً ضمن اشكال الديمقراطية الاوروبية. وهذا النظام بالذات، كـان عرضـة للخطر والانفجار، حتـى دون التدخل الفلسطيني. فقد حاولت القيادة اللبنانية طويلا استغلال الخطر الخارجي كي تغطي التناقضـات اللبنانيـة الداخليـة، والعمـل علـى استقرار الوضـع. بالنسـبة الـى المراقبيـن المطلعين جيدا على هذا الوضع، كان الأمر يتعلق فقط بعنصر الزمـن، أي بمعرفـة متـى سينفجر الوضع في لبنان تلقائياً. فاحتكار الموارنـة للسلطة كان عـامل توتـر اخـر. وقـد اسهم الوجود الفلسطيني في تفجير هذه التنـاقضات قبل حينـها".

اما فيما يتعلق بالفلسطينيين، فلم يكن لهم اى خيار بالنسبة للبنان:

"من الطبيعـي ان يكـون الاردن هدفنـا الاول. طبيعتـه الديمغرافيـة والجغرافيـة هـي اكـثر ملاءمـة لنـا. اكثريـة السكان فيـه تتـألف مـن الفلسطينيين. والحدود مـع اسرائيل هـي الأطول. والاتصال مع الضفة الغربية كان مكثفا واكثر سهولة. اقـد كـان باستطاعتنا ان نقوى سريعا هناك، لأن الجيش الاردني جرى تحطيمـه تمامـا عـام ١٩٦٧. ورغم ذلـك، خسرنا الحرب مع الاردن سياسيا وعسكريا، ولا حاجة للجدل حول هذا الامر. بعد ذلـك، بقي لبنان الامكانية الوحيدة امامنا، حيث تمكنا من الاحتفـاظ بقـاعدة مسـتقلة. فسـوريا، بنظامها المقتنع بالتقدمية، لم تكن مستعدة للسماح لنا ان نفعل على ارضها مـا استطعنا فعله في لبنان. نحن نعتقد بانه يحق لنا اقامة قاعدة حرة في كل بلد عربـي، والانطـلاق منهـا فـي نضالنـا وصراعنـا ضـد اسرائيل. لقد مارسنا هذا الحق حيثمـا سـمحت لنـا الظروف للبلوغ الى هدفنا، وكان ذلك في لبنان. لم تكـن الحـرب فـي لبنـان بالنسـبة لنـا

حربا مستهدفة. عام ١٩٧٥ لم نكن نريد ان نحقق في هذا البلد اكثر مما تسنى لنا تحقيقه. وعند ما جررنا الى الحرب هناك، لم يكن الامر مرتبطا بنا، بل بعناصر وعوامل تتجاوز حدود لبنان... السوريون لم يرغبوا اطلاقا في الاساس بتوفير اية استقلالية اساسية للفلسطينيين. ولم يقطعوا الامل اطلاقا في تحويل الفلسطينيين الى وسيلة يستغلونها لفرض سياستهم. وكذلك لم يقطعوا الامل اطلاقا بالتوصل الى ممارسة نفوذهم على لبنان. وبالمقابل، كان لابدّ من اعتبارهم مجانين، لو لم يحاولوا ذلك. في الأساس لا يريد السوريون لا فلسطين مستقلة ولا لبنانا مستقلا. والاسرائليون يريدون لبنان شيئا آخراً. في الخمسينات اطلق "ابا ايبان" تصورا لمستقبل اسرائيل في الشرق الاوسط كله. كان يستهدف حلا ذا طابع فكري محض، يمكن استخلاصه من قراءة معظم خطاباته. كان تصوره يكمن في جعل اسرائيل تتغلغل سرّيا في المنطقة في سبيل بلقنتها على اساس ديني او طائفي. ولبنان كان حقل الاختبار الاكثر ملاءمة لهذا التصور".

حسن دوبين، مسؤول في قسم الصحافة والاعلام التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، اشار الى هذا الامر بوضوح اكثر، مشددا على ان السياسة السورية كانت السبب الرئيسي لحرب لبنان:

"في الاساس هناك امر واحد. اراد السوريون التدخل. فعلوا كل شيء كي يحققوا ذلك. في شمال البقاع، هاجمت قوّات الصاعقة التابعة لسوريا عام ١٩٧٥ القرى المسيحية. حاصرتها ثم قصفتها، حتى اضطر سكان تلك القرى الى توجيه نداء المساعدة ضد الفلسطينيين الى حافظ اسد. وعند ما هدأت جبهات بيروت، قامت منظمة الصاعقة باطلاق النار علينا وعلى الكتائب، واحيانا على الطرفين في الوقت ذاته. السوريون ارادوا فرض ارادتهم ونفوذهم علينا وعلى اللبنانيين. لذلك كانوا يحتاجون الى الحرب".

وقد عبّر **ممثل عن جبهة التحرير العربية** الموالية للعراق، عن هذا الاقتناع، ولكن باسلوب اكثر تحفظا:

"هناك قوى خارجية ذات مصالح معينة في المنطقة، قامت كلها، دون ريب، باستغلال التناقضات الطائفية والاجتماعية في لبنان، وصعّدت من حدتها. ولكن جرى ايضاً استغلال الحركة الفلسطينية لاهداف لم تكن لها علاقة بها، بل كانت تتضارب مع مصالحها الحقيقية".

اما تحليل اسباب الحرب بنظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فهي شبيهة بما جاء على لسان ممثلي الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان:

"لم يكن الوجود الفلسطيني اطلاقا سببا لتفجير الوضع في لبنان. موقفنا من حرب لبنان هو فقط نتيجة تحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية، وتأثيرنا في حركة التحرير العربية

بصورة عامة".

الازمة اللبنانية هي نتيجة لتراكم انعكاسات التطورات منذ عهد الانتداب:

"النظام الطائفي المثبّت دستوريا أدى الى تدعيم مصالح الاقطاعيين والسياسيين التقليديين وسمح لهم باستغلال البلد. وهذا ما أدى بالتالي الى بروز طبقة الرأسمالية الامبريالية. فالبورجوازية الكمبرادورية هي التي تحكم هذا البلد."

لقد سهّل التركيز المنفرد على قطاع الخدمات سيطرة هذه الطبقة، ولكنه سبب ايضا ازمة لها. فنظام لبنان الراسمالي المرتبط بازمة الراسمالية العالمية وصل الى مرحلة يرثى لها.

"لم يعد بامكان هذا النظام الاعتماد على صدق الجماهير، وقد برز ذلك بوضوح عبر زجّ الجيش اللبناني في النزاعات الاجتماعية، بينما لم يكن هذا الجيش مستعدا للدفاع عن البلد ضد الهجمات الخارجية. ولكن الجماهير في لبنان رأت في الفلسطينيين حلفاء لها. فعند ما أُعتُدِيَ على الفلسطينيين دعمت الجماهير الشعبية حركة المقاومة الفلسطينية، خاصة عبر انتفاضتها الكبيرة في نيسان ١٩٧٥. فحركة المقاومة الفلسطينية اعطت الجماهير اللبنانية لأول مرة امكانية التأييد ودعم الاحزاب الوطنية التي تجاهد في سبيل الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية... نحن نعتقد ان علاقتنا مع لبنان تقررت عبر وجود مصير مشترك بالغ الاهمية جمعنا ضد العدو. لبنان هو القاعدة التي نستطيع الانطلاق منها لمهاجمة العدو. انها الجماهير اللبنانية التي فرضت على الحكام توقيع اتفاق القاهرة. فبين عام ١٩٦٩ و١٩٧٣ حاولت الطغمة الحاكمة سحق المقاومة الفلسطينية... وعند ما لم ينجح الجيش في تنفيذ المهمة التي كلف بها...بدأت الطغمة الحاكمة بالاعتماد على الاحتياط الرجعي المكوّن من الطائفيين الفاشيين".

ولكن الى جانب الاسباب الداخلية هناك ايضا اسباب خارجية:

"كانت هناك جهود الرجعيين العرب للسيطرة على المنطقة لمصلحة الامبريالية الدولية. فقد طلب الرجعيون العرب من الرجعيين اللبنانيين القضاء على الحركة الثورية في بلادهم. جرى اختيار لبنان لهذه المحاولة، لانه يشكل مركز المقاومة الفلسطينية التي هي طليعة الثورة العربية كلها. والسبب الآخر الجانبي استهدف القضاء على الحركة الوطنية اللبنانية. كذلك استهدفت هذه المحاولة ايجاد حل سياسي للمشكلة الفلسطينية. فقد اعتقدت الامبريالية بان الحل السياسي الذي تريده، يمكن ان يتحقق لصالحها، وفقا لشروطها، اذا لم يقض على حركة المقاومة ويفرض انتصار الرجعيين".

اما موقف **الجبهة الديمقراطية** فقد تركز على امور اخرى:

"التوترات الداخلية في لبنان لم تكن دون اهمية. والقوى التقدمية حققت مكاسب حتى لدى المسيحيين. كما ان زعماء الحركة الوطنية - باستثناء المرابطون - كانوا كلهم من المسيحيين. لقد اخذ الشعور الطبقي يتجسد ويبرز... كان لا بدّ من ان ينهار لبنان، عاجلاً ام آجلاً، بسبب تناقضاته الذاتية حتى دون الفلسطينيين. في سبيل الحفاظ على امتيازاتهم، اشعل المحافظون نار الحرب الاهلية. ولكن بالنسبة لبلد صغير مثل لبنان، كانت العوامل الخارجية حاسمة في اندلاع الحرب. لقد حاولت الولايات المتحدة واسرائيل اضعاف منظمة التحرير الفلسطينية والقضاء عليها ووضع سوريا في وضع حرج وصعب، وبالتالي دعم انور السادات. فالحرب اللبنانية أشعلت كمناورة لابعاد الاتهام ولتسهيل التقارب الاسرائيلي المصري. فكان المقصود الهاء منظمة التحرير والدول العربية، بينما كان السادات يتابع بهدوء تحقيق اهدافه. وكذلك توافقت اهداف المحافظين اللبنانيين مع اهداف الاميريكيين والاسرائيليين الآيلة الى سحق المقاومة الفلسطينية، وتقديم المساعدة للسادات".

ان تصوّرات كل الذين شاركوا في النزاع المسلح من منظمات واحزاب وحركات تختلف تماما عن تصورات السياسيين اللبنانيين المدنيين من المدرسة القديمة. فهي تعبّر الى حد بعيد عن تبرير ما يحصل. لقد شاركوا جميعاً في القتال، ولكنهم اتهموا كلهم الآخرين بالاعتداء عليهم. فالذئاب يحبون فعلاً تشبيههم بالحيوانات الداجنة التي تستخدم قوتها فقط عند ما تكون مرغمة. اما الثعالب، فيتجنبون بصورة عامة التحدث عن دور سوريا في اشعال الحرب. فهم يعرفون بانهم قد يلعبون دورا ممكناً في تسوية سياسية قد يجرى التفاوض حولها، وبان هذه التسوية لا يمكن ان تحصل دون موافقة سوريا. فلم يذكر احد منهم اسم مُشعِل نار الحريق، لأنه يعلم بانه سيُستخدم فيما بعد كمطفىء للنار، أي إطفائي. وكذلك الذئاب الصغيرة لم تشر الى هذا الموضوع، لانها دون شك تعتبر سوريا، الذئب الاكبر. فقط ممثلو فتح والمنظمات المسيحية المناضلة اتهموا سوريا بلعب الدور الرئيسي في اشعال نار الحرب واستمرارها. والفريقان كانا في نزاع مفتوح مع سوريا. كذلك اتهموا بعضهم بعض باشعال نار الحرب، ولكنهم لم يتفقوا فقط على ان يكونوا منذ بداية الحرب الخصوم الرئيسيين في النزاع فحسب، بل ايضا الفرقاء الممثلين لأطماع الهيمنة ذاتها.

اما اعطاء الاولوية للنزاعات الاجتماعية كمسببة للحرب، فهو اقتناع عبرت عنه المنظمات الصغيرة التي تمثل اليسار اللبناني والفلسطيني. بينما اعتبرت معظم الفعاليات الاخرى بان المسألة الاجتماعية سهلت النزاع، ولكنها ليست العنصر الحاسم والمسبب له. اما الناطقون باسم حركة امل - اهم الاحزاب المشاركة في

الحرب منذ مطلع الثمانينات، رغم انها لم تشارك في اندلاعه - فقد حمّلوا كل الأطراف مسؤولية الحرب، أي احزاب اليسار، والفلسطينيين، والموارنة. ولا يستغرب اطلاقا عدم إشارتها الى الحلفاء السوريين.

وهكذا يمكن القول ان الذئاب ليست غريبة عن فنون الثعالب، عند ما تعرف ان ذئابا أكبر منها موجودة في الغابة.

تجدر الاشارة ايضا الى ان ايا من السياسيين او ممثلي اطراف النزاع لم يذكر اسم شخص اسهم في اندلاع الحرب، بل ذكروا كلهم مجموعات ومنظمات، أو طوائف، أو دول. الاسم الوحيد الذي ذكر، كان اسم "هنري كيسنجر"، الذي اعتبر مرادفا "للمؤامرة" ضد لبنان. في كتابة التاريخ الحديثة واعطاء الاولوية للتفسيرات الاجتماعية، مقابل التفسيرات المرتبطة بالاشخاص، لم يكن من الضروري الاهتمام بها كثيراً، خاصة ان السياسة الشرقية يرتبط تصورها غالبا بالتشخيص المتطرف. قد يدرك هذا الخلل من خلال تحميل المسؤولية لاشخاص معينين، مع العلم بان معظم الفعاليات التي جرى استجوابها، تدرك كفاية وبقوة محدودية امكانيات تأثير ونفوذ الافراد على مسار احداث معقدة.

لقد جرى ايضاً استجواب عدد من مختلف اطراف النزاع الذين كانوا من المطلعين على مجرى الاحداث ومن المؤثرين فيها. ولكنهم لم يشاركوا مباشرة في اتخاذ القرارات. كانوا يعبرون غالباً في تصريحاتهم عمّا يقوله اشخاص اخرون. ولذا كانوا يفضلون عدم الاشارة الى اسمائهم. اما الشخص الذي كانت تنسب اليه مثل هذه التفسيرات او التصريحات، فكان كمال جنبلاط، الذي كان الاكثر نفوذا، ولكن ايضا الاكثر تعقيدا من بين كل القيادات التي شاركت مباشرة في اشعال الحرب. اعترف خصومه بدوره البارز، ولكنهم أشاروا ايضا الى مسؤوليته. كذلك عبر مستشار احد احزاب اليسار عن اعجابه بكمال جنبلاط، فقال عنه:

"كان (اى جنبلاط) يريد نصرا كاملا. رفض الاكتفاء بنصر جزئي. اعتقد كثيراً بحظه الكبير، فاقتنع بقرب ساعته التاريخية. لم يرد اطلاقا التخلي عنها. كذلك لم يرد ابدا القبول بان التغيير الثوري والشامل في ظل الاوضاع الاجتماعية المعقدة في لبنان، غير ممكن في وقت معين. ومن المؤسف انه لم يدرك ان قصر بعبدا ليس قصر البستيل ولا قصر ونتر. هذا الخطأ دفع ثمنه مجانا عدد كبير من الناس، واعاد القضية التقدمية كثيرا الى الوراء".

وبحزم ووضوح تحدث عن هذا الموضوع صديق احد رؤساء الحكومات السابقين ومستشاره الخاص:

"المسؤول الكبير عن الحرب هو كمال جنبلاط. لقد كان اسطورة ساحرة لجيل من الشباب، دفعهم الى الضلال، ولكنه كان مجرما. طموحه الشخصي الكبير كان يدفعه الى فكرة تنصيب نفسه اميرا يحكم لبنان. فقد اتضح ذلك تماما عام ١٩٧٦. في سبيل تحقيق مآربه، حلّل لنفسه كل وسيلة، وكل خدعة، وكل كذبة. وقد دفع بالفلسطينيين الى اقتراف اكبر اخطائهم".

وقد حكم عليه احد المفكرين السياسيين المطلعين جيدا على مجريات الامور، وقد كان مستشاراً لعدد من البرلمانيين المعتدلين:

"لقد تحول كمال جنبلاط في السنتين الاخيرتين من حياته الى رجل متعصب جدا. فتصريحاته ضد المسيحيين ازدادت شدّة. عن الاموات وعن القتل كان يتحدث بكثير من الاستخفاف والاستهتار. وهذا لم يكن بارزا بالنسبة لنفوذه العسكري، بل أثر كثيرا بالفلسطينيين وباليسار اللبناني. فتصريحه القائل بقتل ثلث المسيحيين، وتهجير الثلث الثاني، واستعباد الثلث الاخير، لم يكن الأسوأ. فلا عجب ان ينتفض خصومه في اطار مقاومة ميؤوس منها. قلّل جنبلاط كثيرا من قدرة المسيحيين، كما أثّر ايضا في حلفائه. لم يكن يفهم شيئا من عالم العمل، من الاسواق، من المحترفات، ومن المصانع. لقد اعتقد بان اضرابا عاما لبضعة ايام ستكسد خلاله بضائع المسيحيين في متاجرهم، وهذا يكفي لدفعهم الى الاستسلام. لم يفكر اطلاقا بان المسيحيين عند ما يتعلق الامر بمصير حياتهم، يستطيعون القاء القنابل في الاسواق، وتدمير المصانع، وتفجير المصارف. لقد تحدث كمجرم سفّاح، ولكنه اندهش كثيرا عند ما حصلت مقاومة ضده".

وقد تحدث احد اعيان الحزب التقدمي الاشتراكي عن شخصية كمال جنبلاط، فقال:

"ان تطور شخصية كمال جنبلاط هو مأساة، أدت به الى مأساة سياسية اخرى أسوأ بكثير من الاولى. كان جنبلاط رجلا موهوبا جدا، ثاقب البصيرة، واسع الاطلاع والثقافة، ولكنه كان انسانا معقدا جدا، مزدوج الشخصية، ومختل التوازن. فقد والده باكرا، وترعرع بحمى والدة كانت تسيطر بسحر جمالها وتفكيرها. كانت تسمّى "الرجل الوحيد بين الدروز". لقد تأثر بتيارات فكرية مختلفة، خاصة بالدين الكاثوليكي اللبناني والفرنسي، بالتصوّف الهندي، والتقليدية الدرزية. زواجه فشل. زوجته كانت سيدة محترمة من أسرة ارسلان. لم تخفِ احتقارها له. كانت حاجته تقوى اكثر فاكثر وتزداد كي يعبر الاخرون عن اعجابهم به، نظراً لذكائه ونفوذه. كان يريد فرض نفسه على كل محاور. وكان طمعه بالسلطة يزداد من سنة الى اخرى. انه لامر عجيب وغريب، كم أثّر فيه في السنوات الاخيرة سحر عبارة "الدم". من جهة، كان لديه خوف مرضي من الدم،

فلم يكن يستطيع ان يرى كيف يذبح فروج الدجاج. ومن جهة أخرى كان يختار باستمرار عبارات دموية. "انا لا يهمني التخبّط بالدماء". "هذا البلد يحتاج الى حمام دم مطهر". ما معنى الموت اذاً مع التصوّف الممزوج بالجشع الى السلطة. كان لديه جنون العظمة. كان يشبه نفسه بالفراعنة. ويعتقد انه يتقمص شخصية "اغناتون". في زياراته للمتاحف في مصر، كانت تحصل معه مشاهد غريبة الاطوار... في سلوكه السياسي كان يبدى بتعجرف احتقاره للاخرين. فالموارنة بالنسبة له هم ناكرو الجميل. كانوا سابقاً خدّاما متمردين، وغير اهل للعيش والتعاطي مع النبلاء. في الحلقات الصغيرة كان يسخر من الدين الاسلامي، كما يسخر من الدين المسيحي. كان يصف حافظ اسد بالمزارع الصغير، وبحديث النعمة سياسيا. كان يتغطرس ويقول بانه يستطيع، في أي وقت يشاء، اغتيال حافظ اسد. ولو كان هناك شخص اخر مكانه لفعل ذلك سريعاً".

هكذا كانت تبدو صورة كمال جنبلاط واطباعه في تاريخ حياته. انه الوحيد بين اللبنانيين الذي - سواء عن اعجاب او عن حقد - كان ينظر اليه معاصروه والمتعاونون معه، ويصفونه بالعظيم او بالمجرم الغادر. فهو كرجل فريد من نوعه أثر بصورة رهيبة في مجرى تاريخ بلاده.

٣ - أسباب الحرب في نظر "الحمائم" اللبنانية

لم يكن العالم السياسي ما قبل الحرب في لبنان يتألف فقط من الثعالب والذئاب. كانت هناك صحافة حرة، ورجال دين منفتحين، وعلماء ملتزمين اجتماعيا، وسياسيون شباب من ذوى الكفاءات، الذين يمكن تصنيفهم، ضمن الاجناس (الفئات) التي صنفها "باراتو". فلا يمكن تصنيف هذه الفئات وتشبيههم بالحيوانات البريئة او المتوحشة ولكن - ولكي نبقى في اطار التماثل - نصفهم "بالحمائم" الذين يتكاثر ذكرهم. فعددهم هو اكبر بكثير من عدد الفعاليات السياسية والعسكرية البارزة وكذلك آراؤهم هي اكثر تنوعا. لا يرتبطون باحزاب او بمنظمات سياسية، وينتمون الى طوائف مختلفة. لهم تصورات سياسية اجتماعية يمكن تصنيفها -حسب مقاييس الثقافات السياسية المتجانسة- بالليبرالية او بالديمقراطية الاجتماعية. وكما سيبين لاحقا، فان تصوراتهم لا تقبل بها الاقليات فقط في المجتمع اللبناني. نعرض هنا بعض الامثلة الاكثر بروزا، والتي تجسد تصورات بعض افراد هذه الفئة عن اسباب الحرب[٧].

٧- لا تعتمد هذه النماذج على اية معطيات احصائية تمثيلية. والآراء المشار اليها هنا لا تمثل فقط ارا الاشخاص الذين جرى استجوابهم، بل تعتبر ايضا نموذجا لمدارس فكرية داخل صفوف "الحمائ

قال احد الصحفيين اللبنانيين، الذي طلب عدم ذكر اسمه:

"من من السياسيين اللبنانيين له مصلحة في عرض واضح وصريح لاسباب الحرب؟ هل كميل شمعون؟ او وليد جنبلاط؟ -هل يريد هذا الأخير معرفة الحقيقة عن ابيه؟ لا احد يجرؤ على الكلام بوضوح وصراحة.

يمكن ببساطة فهم اصل الحرب. لقد حارب الفلسطينيون في لبنان، كي يعترف بهم دوليا. لقد استخدموا لبنان رهينة. من المؤكد ان لبنان كان يشكل وحده دائماً مشكلة. كانت هناك مسألة الهوية، التي لم يتفق اللبنانيون عليها اطلاقا. فكل مرة كان لبنان في حالة هدوء بالنسبة للعوامل الخارجية كانت تعود هذه المسألة وتطرح من جديد. نشأ الخلاف الاساسي منذ تأسيس الدولة. نظر المسيحيون الى الارزة وكانها صليبا، وكذلك المسلمون. كلمة "عربي" تعني هنا في لبنان "مسلم" و"لبناني" تعني مسيحي. ولكن المشكلة اللبنانية لم تشعل الحرب. مع هذه المشكلة عشنا طويلا وسنواصل ايضا العيش، حالنا حال بلجيكا وكندا.

قبل عام ١٩٦٧ لم يكن الفلسطينيون ايضا يشكلون مشكلة. لم يكونوا مسلحين. الكتائب كانوا قبل الحرب مسلحين. اوافق. الكتائب هم حزب يعمل للدفاع الذاتي عن المسيحيين. في لبنان كان هناك دائما سلاح بايدى اللبنانيين. ولربما في حال اليأس او الغضب الشديد قد يقدم انسان على قتل والده. ولكن يفهم الجميع بان لا احداً يستطيع قتل الآخر او القضاء عليه. كان هناك تخويف متبادل قائم. ولكن العنصر الفلسطيني المسلح غيّر كل شيء. فجنبلاط اراد الوصول الى الحكم بمساعدة الفلسطينيين. وكذلك ايضا اليسار اللبناني. اما الفلسطينيون فلم يريدوا تسلم الحكم، بل تحويل لبنان الى رهينة بين ايديهم كي يحصلوا على دولتهم – ليس هنا، بل في فلسطين. ولكن تحقيق هذا الهدف فرض عليهم ممارسة أي ضغط ممكن. لقد خافوا ايضا من ان تقوم اسرائيل والاحزاب المسيحية بعملية ابادة جماعية لهم. لقد خاف القابض على الرهينة كما خافت الرهينة ايضاً. وهكذا بدأت الحرب".

وقد ميّز ممثل قيادي من طائفة الروم الارثوذكس ما يلي:

"ان الكلام صحيح عن محاولة اليسار اللبناني استخدام الفلسطينيين لتحقيق اهدافه. لقد اخطأوا في حساباتهم، لان المسيحية السياسية كانت اقوى بكثير مما كان يعتقده الجميع. كذلك لم يكن متوقعا جَرُّ قسم من الفلسطينيين لتسلم حكم الامر الواقع في لبنان، مثلما ارغموا على التراجع عن مثل هذه المحاولة سابقا في الاردن.

اللبنانيين.

لقد نتج بعد ذلك انقسام ايديولوجي وسياسي في سياسة الفلسطينيين. من جهة تحالفوا مع اليسار الذي يوجهه حاليا المسيحيون العرب. ومن جهة اخرى برزت مسألة وضع اليد بالقوة على السلطة في لبنان، وهذا ما دفعهم الى التحالف مع الاسلام السياسي. في سبيل ذلك كان لابد من الحصول على تأييد جماهيري يسمح بإضفاء الطابع الطائفي على النزاع. وهكذا انبثق هذا التحالف المدهش والمقلق بين الفلسطينيين واليسار العلماني، وبينهم وبين الاسلام السياسي. لذلك لم يكن واضحا على الاطلاق اذا كان الفلسطينيون في الواقع هم جيش اليسار او جيش الاسلام. اليساريون اعتقدوا بان الثورة قد اندلعت. والمسلمون رأوا انهم على الطريق المؤدية الى تسلم السلطة. المفتي السني اطلق تصريحات في هذا المضمار. وحتى موسى الصدر اعتبر في البداية بان الفرصة مؤاتية لتحقيق توجيه السلطة لصالحه."

أما عالم الاجتماع، سليم نصر، فقد حلل الربط بين التوترات الاجتماعية والتوترات بين الطوائف الدينية كما يلي:

"عند ما يتساءل المرء عن انعكاسات التوترات الاجتماعية على السياسة، تبرز ازمة لبنان الريفي اكثر من بروز ازمة وضع التصنيع المزمن. حزام البؤس لم يكن بائسا الى حد ما. في عام ١٩٧٤ كان سوق العمل في المدينة واسعاً جداً ومتوفراً. فالعامل كان يترك عمله ويجد عملاً جديداً، دون صعوبة تذكر. الاجور كانت على ارتفاع. لذلك لم تستغرب قلة مشاركة اليد العاملة السنيّة في الحرب. فازمة المناطق الريفية كانت اكثر حدّة. في المعارك التي وقعت في البقاع كانت الدوافع الاجتماعية اكثر بروزا تقريبا. مدينة زحلة تحوّلت من مدينة كبار الملاكين، والتجار، والمصارف، الى مدينة تستغلّ محيطها الزراعي. من المؤكد ان الخلافات الطائفية كانت تبرز او تزّج في الخلافات الاجتماعية. ومدينة صيدا كانت تلعب ذات الدور الاقتصادي في الجنوب، مثل زحلة في البقاع. ولكن لم يحدث هناك شيء على الاطلاق. فسكان المدينة ومحيطها هم من المسلمين... التوترات الاجتماعية برزت فيها كنزاعات عامة اندمجت مع توترات بين الطوائف...

فتجميد الوضع الاجتماعي كان من عمل البورجوازية بكاملها، اسهم فيه كبار الملاكين المسلمين التقليديين، كما اسهم فيه ايضاً رجال الاعمال المسيحيين.. ولكن القرار الحاسم كان في تصور المسلمين، اي ان الدولة تترك الحرية التامة لكبار الملاكين والرأسماليين وأهل الاحتكار، وهذه الدولة يسيطر عليها المسيحيون. لذلك كان الصراع موجها ضد المسيحيين. في المدن كانت تتواجد خلافات اخرى على المصالح، أدّت الى ذات النتائج. كانت تقوم منافسة حادة بين الطبقة المتوسطة المسلمة والمارونية. كان الامر يتعلق مثلاً بالحصول على وظيفة في القطاع العام او في الجيش، او حول

استثمارات الدولة في المناطق او القرى. كان الموارنة يمتلكون القسم الاكبر من الوظائف في القطاع العام، ويأتي بعدهم السنّة والشيعة. من المؤكد ان الثروة البورجوازية المسيحية لم تكن تعتمد على القطاع العام. فالارثوذكس والروم الكاثوليك لم يهتموا به كثيرا. ولكن الطبقة المتوسطة المسلمة والمارونية تنافست خاصة في زمن الانحسار الاقتصادي... اما مطالب الطبقة المتوسطة المسلمة فقد استهدفت تغيير نظام الحصص. كان المقصود الحصول على قطعة اكبر من الجبنة. لم يكن الناطقون باسمها من السياسيين التقليديين، بل اناس مثل شفيق الوزان او ممثلون عن المجلس الاسلامي الاعلى، الذين اخذوا يبرزون كنخبة على الساحة. وهذا ما دفع بالسياسيين القدامى الى التركيز دائما على مطالب اكثر شدّة".

وعالم الاجتماع، رياض طباره، لم يتصوّر اطلاقا لبنان ما قبل الحرب، رغم كل التطورات الاجتماعية والطائفية، على طريق تدفع به وبشعبه الى حرب اهلية. بالعكس:

"كان لبنان اختبارا حقيقيا رغم الخلل والضعف فيه. ولكن الاختبار كان يهدف الى تحقيق النجاح. كان التكامل الاجتماعي قد بدأ. هذا النجاح لم يعتمد لا على خطة ولا على ارادة سياسية طموحة، بل كان يقوم اكثر على التنمية الاقتصادية التي تمهد للتكامل الاجتماعي. حتى "الرأسمالية المتوحشة" التي تتهم باذكاء التوترات الاجتماعية، سهّلت كثيرا التكامل بين الطوائف. فالمضاربة في مجال العقارات سقطت على بيروت مثل الاعصار. تاريخيا كانت بيروت مدينة اسلامية، وكان المسلمون يتملكون القسم الاكبر من الاراضي والعقارات. وهكذا استفادوا بنوع خاص من الارتفاع المفاجىء الذي خلق مجموعة كبيرة من اصحاب الملايين المسلمين، وبالتالي مجموعة كبيرة من الجامعيين المسلمين بين أولادهم. اما لدى المسيحيين فسار التطور في اتجاه معاكس. فاهل الريف خسروا كثيرا خلال موجة الارتفاع المفاجىء للأسعار. والموارنة هم بمعظمهم من الريف. وهكذا برزت ظاهرة جديدة، الا وهي المسيحيون الفقراء. وقد بقي الشيعة في وضع اسوأ. فهم مسلمون وبقوا محرومين. كانوا من الريف، ولذلك لم يستفيدوا من ارتفاع اسعار المضاربة. كانت انعكاسات التغييرات الاجتماعية بالغة الاهمية. لقد قبل المسلمون واقعا بالمجتمع العلماني. فحتى عام ١٩٧٩ لم يكن هناك زواج مختلط مسيحي اسلامي. ثم ارتفعت هذه الظاهرة سريعا. من المؤكد ان الزواج المختلط، بالنسبة للبلد ككل، مازال احصائيا ظاهرة هامشية. ولكن بين سكان المدن، خاصة في اوساط البورجوازية والانتلجنسيا، اصبحت هذه الظاهرة اكثر شيوعا. كانت لهذا المجتمع الجديد، ذات العادات، ذات المصالح، ذات الأذواق. فالزواج المختلط الحاصل في اتجاهين كان نتيجة طبيعية. وكان كل شيء يسير على افضل مايرام. ولكن

جاءت التأثيرات الخارجية واضرمت نار الحرب التي كان بالامكان حصولها في كل بلد يعيش واقعاً استراتيجيا شبيها بلبنان. ان اسلحة تجاوزت قيمتها ثلاثة اضعاف مجموع قيمة الناتج القومي، دخلت البلاد. فاذا ما توفرت لَدَيَّ وسائل وامكانيات تتجاوز قيمتها ثلاثة اضعاف قيمة الناتج القومي في الولايات المتحدة الاميريكية، قد يكون بامكاني اشعال أجمل حرب اهلية يمكن ان يتصورها انسان في هذا البلد".

ان أقسى وامرّ تحليل لأسباب الحرب تسنّى الحصول عليه في اطار المقابلات التي اجريت مع القيادات اللبنانية، يعود الى سياسي اصلاحى مسلم اعتزل مؤقتا النشاط السياسي. وهذا نصّه:

"العوامل الرئيسية للحرب هي: اولا: الوجود الفلسطيني المسلّح. ثانيا، استعداد العرب المتقاعس لمحاربة اسرائيل واقعيا وفعليا. ثالثا، طمع سوريا في السيطرة على لبنان. "اريد ان أشدد على امر معين. العنصر الاجتماعي الذي جرى الحديث كثيرا عنه لم يلعب الا دورا ثانويا فقط. فبعد اطلاق النار لأول مرة، اخذت بعض الفئات تطلق النار لاسباب اجتماعية. ولكن لو كانت هناك خلافات اجتماعية فقط، لما اطلق احد النار. هنا لا وجود لاي صراع طبقي. هنا لم يحدث اي انقلاب على نظام سياسي. ولكن هنا جرى تحطيم مجتمع بكامله. من الطبيعي ايضا ان تلعب اسرائيل دورا هاما ولكنه ليس دورا مسببا للحرب. استفادت اسرائيل من هذه الفرصة الفريدة التي توفرت لها. ان ما أثرت به اسرائيل في الحرب، هو اقل من سبب للحرب واكثر من ظاهرة عارضة. ثم كانت هناك نظريات تتحدث عن مؤامرة... انه لامر محزن رؤية اناس يبحثون عن تبرير انفسهم من المسؤولية باللجوء دائما الى اتهام ما يسمى ب "اليد الخفية"...هذه هي تفسيرات مجتمعات بدائية، ليست في الواقع اهلا لبلد عمره أكثر من سبعة آلاف سنة. على كل حال لا قيمة لهذه النظريات، لانها لا تساعد على شيء اطلاقا.

"بالنسبة للسبب الرئيسي، الفلسطينيون طردوا من كل الدول العربية، واصبح لبنان آخر ملجأ لهم، هذا البلد الليبرالي المنفتح على كل التيارات والاتجاهات والهجرات. لقد هاجم العرب والفلسطينيون في السنوات العشر الاخيرة اسرائيل عدة مرات. وكانت النتيجة كل مرة الفشل الذريع. وكانوا دائما يعللون فشلهم بعوامل خارجية. في عام ١٩٤٨ اقاموا حربا شبيهة بحرب البدو وخسروها. وادّعوا بعد ذلك بان اسرائيل لم تنتصر، بل انتصرت بريطانيا والولايات المتحدة الاميريكية، وحتى الاتحاد السوفياتي ايضا، اي الدول التي أيدت اسرائيل. وفي عام ١٩٥٦، اطلق شعار كبير سُمِيَّ "بالاعتداء الثلاثي". لقد كان هذا الامر قائما. ولكن جرى التأكد بكل بساطة من ان اسرائيل وحدها عبرت صحراء سيناء، ووصلت الى مسافة تبعد عشر كيلو مترات عن السويس. وعام ١٩٦٧، لم يستطع جمال عبد الناصر ان يتصور كيف استطاعت الطائرات الاسرائيلية مهاجمة

مصر من الغرب، وقد كان ينتظرها من الشرق. واتّهم من جراء ذلك الاميريكيين. ومنذ عام ١٩٦٧ يحاول الفلسطينيون القيام بثورتهم الخاصة. فتنادوا للعمل على مثال جبهة التحرير الوطنية في الجزائر. ولكنهم تعلموا خطأ من الجزائريين. فلم يتقدموا على الاطلاق. وبقيت اساليبهم هي ذاتها منذ عام ١٩٦٧. فكانت توضع مثلاً متفجرة في سلة المهملات وينتظر وقوع ضحية عابرة... ومثلما فعلت الدول العربية سابقا، كذلك بحث الفلسطينيون عن تعليلات واعذار لفشلهم. ومن كان كبش المحرقة؟ حتما الانظمة العربية الرجعية التي لا تجرؤ على القتال. هذه الانظمة الرجعية، اي المملكة العربية السعودية ودول الخليج، تموّل الفلسطينيين، كي لا تحصل عندهم اية اضطرابات. وهكذا تركوا المجال لشتمهم.

"في الاردن كما في لبنان حاول الفلسطينيون فرض وجودهم ونفوذهم. في الاردن كان هناك ملك وجيش وشعب، تجندوا جميعاً للدفاع عن انفسهم وعن بلادهم بكل نجاح. وسوريا لم تسمح للفلسطينيين الهاربين من الاردن بالبقاء على اراضيها، ولا باطلاق عملياتها الفدائية من الاراضي السورية. لماذا استقبل لبنان الفلسطينيين؟ المسيحيون والمسلمون أيدوا القضية الفلسطينية. ولكن المسيحيين، وينبغي الاعتراف بذلك، كانوا اول من شعر بخطر الوجود الفلسطيني المسلح. القياديون المسلمون لم يروا ذلك، بل رفضوا رؤيته. لقد اسهموا في اعطاء الضوء الاخضر للقيام بعمليات كومندوس ضد اسرائيل انطلاقا من لبنان، ولكن لم يفكر احد بنتائجها.

"كان الفلسطينيون منطقيين بعملهم. لقد حاولوا اضعاف الجيش اللبناني، الذي كان يستطيع قطع الطريق امامهم. فبدأ العمل السرّي بين صفوف الجيش، معززا بفضل البترودولارات. بالاضافة الى ذلك، انشأوا ميليشيات لبنانية لدعمهم ومعاونتهم، وذلك ايضا بفضل البترودولارات. وقد ساعد في سبيل ذلك بنوع خاص العقيد معمر القذافي. فموّل تنظيم المرابطون، وكان يدفع المال بسخاء لعدد كبير من الميليشيات الاخرى. السياسيون المسلمون لم يعارضوا ذلك، وبنوع خاص رشيد كرامي. ولكن لاحقا تأسفت جماهير المسلمين، سنّة وشيعة، لما حصل. القياديون المسلمون اخفقوا تماما. فلم يمارسوا القيادة، بل التحقوا بالذين كانت تصفق لهم الجماهير. اما لدى المسيحيين فقد جرت الامور في اتجاه آخر. وحتى هم لم يكونوا اطلاقا في وضع جيّد مع اسرائيل. بالعكس، فالمسيحيون السوريون واللبنانيون كانوا دائما اعنف الخصوم واشدّ المنتقدين للصهيونية... ولكنهم رأوا ايضا الانعكاسات الممكنة للاعمال الفلسطينية العقيمة انطلاقا من لبنان، وحاولوا بالتالي معارضتهم.

"لماذا تصرف العرب بصورة عامة، والفلسطينيون بصورة خاصة، بهذه الطريقة؟ انني افسر تصرفهم هذا انطلاقا من التناقض الكبير بين ماضيهم المجيد وحاضرهم التعيس،

بين الطموح والواقع. ينبغي اجراء تحليل نفسي لمجموعة القياديين السياسيين لندرك مدى عقمهم. من يوجد الآن على الساحة؟

"انهم كبار الملاكين حمادة، الاسعد، خليل، العلي، سكاف، الخ. هؤلاء يمثلون مصالحهم الشخصية. وهناك ايضا زعماء المدن، مثل سلام وكرامي، يمثلون صغار المواطنين المؤمنين اي الجماعة التي لا تفكر، بل يوجه الدين فقط تصرفها ومسلكها. كيف يفكر هؤلاء القادة؟ يمكن استنتاج ذلك جيدا من خلال اقوالهم والامثال التي يرددونها باستمرار، والتي تعتبر في الوقت ذاته مبادىء لعملهم:

"عندما لا يستطيع الانسان الحصول على كل شيء، يستطيع اقله الحصول على جزء من كل". "كيف؟ هذا ما يأتي مع الوقت". "على الأزمة أن تشتد أولا قبل ان يلوح الحلّ". "ان شاء الله". "خذوا الوقت مع الحلفاء، عندئذ يحل كل شيء". "لنترك الامر الى الغد، الصباح افضل من المساء". "لنؤجل الموضوع الى وقت لاحق". "من الافضل السؤ في المساء من الاسراع بالعمل في الصباح". هذه الأقوال والحِكَم هي نتيجة دين متحجر. "الله يحكم ويدير شؤون العالم". "فلماذا ينبغي ان نفعل احسن منه؟" كل شيء يدور ويتركز على كلمة "مكتوب"، اى كل شيء مبرمج ومخطط له سلفا. لذلك لا ينبغي فعل شيء أبدا. هؤلاء القادة ليسوا في وضع يسمح لهم بتوجيه الجماهير. لقد كانوا عديمي القوة، عند ما كان رجل لديه "هيبة لدُنية"، مثل عبد الناصر، يسحر الجماهير بخطابات ويتلاعب بها. لقد استطاعت طبقة السياسيين القديمة الحفاظ على نفوذها، طالما كانت الحياة سهلة، وطالما لم تبرز صعوبات شديدة. ولكن لم يكن احد منهم اهلاً لمواجهة أزمة وجود ومصير بلاده. لقد استطاعوا تجنب الاسوأ خلال ثلاثين سنة من الزمن. رغم ذلك حصلت بعد خمسة عشر عاما حرب اهلية صغيرة. ولكن ما قيمة ثلاثين سنة في حياة امة؟ لقد افلست القيادة السياسية، ثم جاء ما يسمّى باليسار اللبناني. ماذا يمثل هذا اليسار؟ تأسس الحزب الشيوعي عام ١٩٢٤. لم يعين منه وزير واحد ولم ينتخب أي نائب منه، ولا مختار قرية، حتى في جنوب لبنان، حيث يعتبر هذا الحزب قويا على ما يبدو. وهناك ايضا حزب البعث، احد اشكال القومية العربية، الذي يتحالف تكتيكيا مع الحزب الشيوعي. اليسار هو اختراع كمال جنبلاط. لقد كان جنبلاط معقّدا من الموارنة. وهذه عقدة الجماعة التي منذ سنوات تطمح الى السلطة، ولم تحصل، حتى على ذرة واحدة منها. ولكن بعد اربعين او خمسين سنة استفاقوا فوجدوا حركة المقاومة الفلسطينية الى جانبهم. فقد استطاع الفلسطينيون تشكيل قوة مقابل الجيش اللبناني، هذا الجيش الذي يجسد في نظر اليسار، المصالح الاقطاعية والرأسمالية، ويقمع بعنف منذ سنوات كل مظاهرات الاحزاب اليسارية. وهكذا وجدوا عشرين او ثلاثين الف مسلح، يمكن التعاون معهم والقيام واياهم بعمل مشترك ضد هذا الجيش. اخيرا كان

علينا ان نواجه القومية العربية التابعة لسوريا. الكلام عنها كثير وفعلها ضئيل. بالنسبة لهذه القومية ينتمي كل العرب الى ذات البلد الواحد. الاجانب هم الذين جزأوا الأمة وشرذموها الى دول اصطناعية... الفلسطينيون تأثروا كثيرا بهذه القومية، فاعتبروا كل الدول العربية بلدهم. واعتبروا كذلك ان من حقهم الطبيعي استخدام كل ارض عربية للهجوم ضد اسرائيل. كانوا يشعرون في لبنان وكأنهم في بيتهم، وفي قسم من وطنهم الكبير، في موقع ينبغي من الطبيعي ان يُستخدَم لاستعادة فلسطين.

"هناك تناقض بين ادعاءات وحقيقة حركة المقاومة الفلسطينية. هناك دول عربية بعيدة جدا جغرافيا، مازالت تظهر للفلسطينيين تأييداً او ترحيبا. ولكن الواقع لا يتوافق مع هذه الصورة في معظم دول المواجهة. سوريا والاردن، لا يسمحان للفلسطينيين باية حرية للتحرك. ومصر طردتهم خارجا.

"دعنا نسمّي الامور باسمائها. المقاومة الفلسطينية كانت مقاومة وهمية. لقد كانت قوية فقط بالدعاية، ولكنها عقيمة ويائسة على الارض. ان ضعفها واستعدادها للصراع المتخاذل ضد عدوّها الحقيقي، دفعها الى البحث عن عدوّ بديل لها، اعتقدت بانها ستقضي عليه بسهولة. وهذا العدو هو الموارنة.

وهنا لعبت سوريا دورا بالغ الاهمية. فالسوريون يميلون ايضا الى هذا الاتجاه، ويعتبرون انفسهم قادرين على لعب دور صلاح الدين. ولكن لم يتمكنوا ايضا ولن يستطيعوا طرد الاسرائيليين من فلسطين ولا من الجولان. لذلك يبحثون عن عدوّ بديل يمكن التغلب عليه بسهولة. حافظ اسد كان اكبر جبان في عام ١٩٦٧. فقد اعلن، كقائد لسلاح الطيران السوري أنذاك، سقوط مدينة القنيطرة قبل سقوطها فعلا بوقت طويل. والآن يحاول ان يلعب دور البطل في لبنان.

"السياسة السورية ازاء لبنان كما تبدو اليوم، تعود الى بداية هذا القرن ولم تتغير حرفاً واحداً. اراد السوريون تحجيم دور لبنان والسيطرة عليه. منذ نهاية الاتحاد الاقتصادي اللبناني السوري عام ١٩٥٠ ارادت البورجوازية السورية اقله ممارسة الدور الاقتصادي في لبنان: التجارة بالجملة، السياحة، القطاع المصرفي، المرفأ، والمطار. فكلما تطلعتُ الى الدمار في بيروت اتذكر وافكّر بالضغينة السورية القديمة. في عام ١٩٧١ حصلت في منطقة عكار مواجهات بين المزارعين والاقطاعيين. آنذاك كان الشيخ عزام وهو درزي، محافِظا في شمال لبنان، إتهم السوريين في احداث الاضطرابات. كنت اعتقد في ذلك الحين ان الامر يتعلق فعلا بشيء من صراع الطبقات. اما اليوم فاعرف جيدا بان عزّام كان على حق. لقد اغتيل عام ١٩٧٥ في طرابلس من قبل "عناصر مجهولة"، ولكن لم تكن في الواقع مجهولة. وعام ١٩٧٢، اكتشفت شبكة

تجسس في وزارة البريد والبرق والهاتف، كانت تتجسس بنوع خاص على وزارة الخارجية. وقد كان افرادها عملاء سوريين. آنذاك جرى اغلاق الملف، ضعفا، او خجلا، دون التشهير او ترك العدالة تأخذ مجراها. وفي عام ١٩٧٢ شجع عبد الحليم خدّام لبنان واللبنانيين على التصدّي للفلسطينيين. فطالب الجيش اللبناني ببسط رقابة الدولة على كل الاراضي اللبنانية. هل اراد السوريون آنذاك ممارسة التحريض على الحرب؟ منذ عام ١٩٧٥ قام السوريون باضفاء طابع الطائفية على الحرب، ولكنهم لم يقوموا بذلك وحدهم فقط. في البقاع لم يشارك في البداية المسيحيون في الحرب. هنا لعب السوريون دورا قذرا. ففي عدة قرى كان يقطنها مواطنون من طائفة الروم الكاثوليك، أثاروا مجازر عدة. موسى الصدر كان في حالة اضراب عن الطعام، اضطر الى تعليقه، كي يتدخل في البقاع. كان يريد الصدر اولا وقفاً لاطلاق النار، ثم اجراء مفاوضات. ولكن ذلك لم يرق للسوريين. فعملاؤهم كانوا المسؤولين مباشرة عن المجازر.

"سوريا تريد الوصول الى ممارسة اكبر تأثير ونفوذ ممكن في لبنان. ولكن لحسن حظنا لا تفعل ذلك بطريقة لائقة. فقد اعتقدوا بانهم يستطيعون الامساك بلبنان، مثلما يمسكون بورقة تسقط من الشجرة في فصل الخريف. لقد تجاهلوا قوة المقاومة في لبنان، الناشطة والخفية. يسيطر الآن لدى السنّة حنين الى لبنان القديم. ويريد الشيعة وطنا مستقلا. لا يجرؤون على النطق. يخافون من الارهاب. وهذا الارهاب هو الواقع. فكلما فشلت حتى الآن امكانية تفاهم بين اللبنانيين، تبين في النهاية ان السوريين كانوا وراء افشالها، لان اهداف سوريا لم تكن مقبولة".

تسمح مقارنة تصورات الحرب التي عبّر عنها الاعيان اللبنانيون وكذلك زعماء الاحزاب السياسية باستنتاج التصورات التي ذكرت هنا بصورة نموذجية، وابراز قوى قيادية حديثة في لبنان، لا تخاف ولا ترتعب من الاطراف الخارجية ولا من مجالات الضعف القائمة في البلاد. يريدون تغيير ما حدث، لا تبريره. ان تكون النزاعات الاقليمية بالدرجة الاولى هي التي اشعلت نار الحرب، فهذا امر لا جدل حوله برأي الاكثرية. ولكنهم يرون ايضا جوهر النزاع القائم في البلاد عبر الخلافات بين الطبقات، وكذلك بين الطوائف الدينية، والربط بينها. لقد انتقدوا بحدة وقساوة الزعماء السياسيين القدامى وكذلك اطراف النزاع. لقد حملوا الفريقين مسؤولية التصدّي لعملية التنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي وتوقيفها واهمالها. لقد عبّروا بمرارة عن غياب السلطة والسيطرة الخارجية. كما عبروا عن ثقتهم بقوة المقاومة لدى المجتمع اللبناني. فهؤلاء لم ينتموا سابقا ولم ينتموا بعد الى نخبة ارباب السلطة في البلاد. ولكن هذا العرض الاستطرادي لمواقفهم وتصوراتهم كشف

بوضوح عن امكانية توفر قيادات سياسية اخرى في لبنان اكثر وعياً وادراكاً من "الثعالب"، واكثر اعتدالا من "الذئاب".

٤ - نحن والآخرون

في نزاع معقد مثل حرب لبنان عرف تغييراً متواترا بين الحلفاء والاعداء، تتميّز فيه ايضا صورة الصديق والخصم الى حد ما. لذلك استنتج نوع من الاستقرار لهذه الصور خلال سنوات الحرب. لقد زادت كثافتها او ضعفت. ولكنها لم تتغير الا قليلا فقط بالنسبة الى سماتها الرئيسية. فيما يلي نحاول ابراز مختارات من تصورات ذاتية عبرت عنها مجموعة من القيادات السياسية والعسكرية تسمح بتوضيح اكثر خصائصها الثابتة. فاحد رؤساء الحكومات السابقين اعلن ما يلي:

"انا راض عن موقف السنّة خلال الحرب. لقد تصرفوا بحكمة فائقة، وباكثر من الحكمة. اجد ان هناك قوة وشجاعة لدى الانسان كي لا يلجأ الى السلاح، حتى وان كان مهددا. انه يريد اللقاء مجددا بالآخرين، دون ان تكون يداه ملطخة بالدماء. الحرب ولّدت الحقد. ولكن لدى السنّة لا يوجد أي حقد".

وسياسي سنيّ آخر برز اكثر انتقادا:

"فقد زعماء السنّة القدامى كثيرا من نفوذهم ونحن مسؤولون عن ذلك. ويؤلمني جدا قول هذه الحقيقة. فعند ما نشب النزاع وقفنا جانبا، واردنا الانتظار لنرى من سينتصر. اردنا ان نحقق كسبا من هذا الوضع. ولكن سبب هذا الموقف عميق الجذور ويعود كثيرا الى الوراء. الزعماء السنة فقدوا خلال عهد عبد الناصر قوّتهم القيادية. لماذا؟ لانهم تحوّلوا الى ممثلين محليين لعبد الناصر، تحوّلوا الى خدام وعبيد له، والى أجراء يدورون في فلكه. عندئذ فضّل معظم الناس التوجه مباشرة نحو الشمس، وليس نحو القمر. فانخسف هؤلاء الزعماء مثلما ينخسف القمر عند الصباح".

رغم ذلك، يعتقد هذا السياسي ان هؤلاء الزعماء مازالوا اكثر تمثيلا لاكثرية السنة من اي زعيم ميليشيوي آخر من طائفتهم او من الطوائف الاخرى:

"سياسيا لا يشكل اسياد الحرب شيئاً لدى السنّة. قد يكون ابراهيم اقليلات قد حصل في اسعد ايامه على نسبة واحد بالمائة من التأييد الشعبي. اسياد الحرب يشكلون شيئا محدوداً فقط بفضل السلاح المتوفر بين ايديهم. ففي انتخابات حرة، سيجد من المؤكد الزعماء القدامى، ورغم كل شيء، نصف السنّة وراءهم".

صائب سلام، عبّر بعنف اكثر عن رأيه بالمرابطون والميليشيات الاخرى:

"هذه الدكاكين هي مثيرة للإزعاج. ولكن لا قيمة سياسية لها على المدى البعيد. الهدف الوحيد للمرابطون هو جمع المال. لقد نجحوا في هذا المجال الى حد ما. فهم زمرة من النهابين والقتلة دون اية ايديولوجية. كان من الصعب جدا ان يبرزوا للوجود، لو لم يتمسك بهم الفلسطينيون للاستفادة منهم مؤقتا. ابوعمار هو الذي يدفع لهم المال ويقودهم بالحبل، وغالبا بحبل طويل".

وله رأي مماثل بالميلشيات المسيحية:

"لدى الطرف الآخر يتعلق الامر ايضا بعصابات ولكنها افضل تنظيما".

واعتبر نائب سني ان لا قيمة سياسياً لزعماء طائفته الدينيين:

"عمليا ليس لهم أي تاثير. لدى السنّة لا يوجد اكليروس ولا كهنة، ولا وسطاء بين الله والبشر. في السنوات الاخيرة أعطي المفتي ونائبه دورا كبيرا، وذلك فقط لإقامة توازن مع المركز القوي للبطريرك الماروني. ولكن ذلك لا يعني شيئا. ليس من السهولة ان تصنع من مستخدَم او من موظّف بطريركا. لا يستطيع القاء الحرم على احد. لدى المسيحيين قد يستطيع كميل شمعون السماح لنفسه بمهاجمة البطريرك. ولكن أضعف سياسي سنّي يستطيع مهاجمة المفتي عند ما لا يروق له ما يقول".

عن اليسار لم يكن لصائب سلام اي رأي ايجابي. ولكنه حاول ان يتبرأ ويستنكر اضفاء "أتيكات" على ما يسمّى "بالمسلمين اليساريين".

"لولا الوجود الفلسطيني لما كان لليسار في لبنان اي حظ بالوجود. المسلمون اللبنانيون ليسوا يساريين. فهم ضد اليسار وشديدو العداء للشيوعية. خذ مثلا كمال جنبلاط مع حزبه المسمّى بالتقدمي الاشتراكي. لا يوجد أي اسم اكثر زيفا وتناقضا منه. جنبلاط كان رجل الشوف وزعيم القبيلة الدرزية. يتألف حزبه من الدروز بالاضافة الى بعض الشيوعيين الطوارىء. وليس اكثر من ذلك. كمال جنبلاط لم يكن مرة واحدة اشتراكيا في حياته. لقد عدنا مرة سوية من زيارة الى القاهرة في عهد عبد الناصر، واثناء ها قال لي: "صائب، لا اعتقد ان هذا النظام الاشتراكي يصلح لبلادنا". والآن خلفه ابنه في زعامة الحزب. بالحقيقة انهم اشتراكيون بثياب جميلة، اشتراكيون مع خلافة في الوراثة. يتحدثون في بعض المناسبات بمنطق اليسار، وذلك لانهم يجدون لدى اليساريين في اوربا تأييداً لهم".

وتحدث كذلك احد الاعيان السنة بمرارة أشدّ عن الفلسطينيين:

"لم يقبلوا اطلاقا باسلام لبناني مستقل عنهم. كانوا يفضلون العمل مع اناس مثل صبحي الصالح الذي كانت ليبيا تدفع له المال، او مع المرابطون الذين كانوا يرتبطون مائة

بالمائة بحركة فتح، وكانوا يمثلون سياسيا قومية عربية بدائية. وكبار المفكرين، سواء لدى الفلسطينيين او لدى اليسار اللبناني ايضا، كانوا من المثقفين المسيحيين الذين راق لهم الحديث باستمرار عن التعصب الاسلامي. لقد اسهم الفلسطينيون كثيرا في تحويل السنّة السياسية في لبنان الى ما لا معنى له".

وقد استخلص محمد شقير قائلا:

"معظم اهل السنّة هم اليوم لبنانيون مقتنعون. ولكنهم لا يجرؤون على الاعتراف بذلك. انهم يخافون. ومن المؤكد ان هذا الخوف مبرر، ولكنه لم يكن مبررا في بداية الحرب. انا متاكد من ان التاريخ سينزل حكما قاسيا على زعماء المسلمين في لبنان. لقد كانوا محتالين ولكنهم كانوا ايضاً جبناء، وجبناء جدا. زعماء الفريق الآخر كانوا شجعانا، ولكن للاسف غير حكماء. وهكذا لم يتمكن لبنان من جني اي نفع لا من حكمة هذا الفريق ولا من شجاعة الفريق الآخر".

وزعيم سني آخر شخّص الشعور المزدوج لدى طائفته:

"كنا نفضل لو نجح الفلسطينيون او السوريون في تغيير الحكم في لبنان. ولكن عددا من السنة والعائلات القديمة وصغار القوم يسألون انفسهم منذ مدة اذا كان هذا الهدف يستحق فعلا كل هذه الضحايا الرهيبة. وكذلك لا يمكن التعتيم على ان عددا من المسلمين يحنون الى لبنان ما قبل الحرب. لم يكن لبنان ما كنا نتمناه لنا. ولكنه كان افضل بكثير مما وصلنا اليه اليوم. المسلمون يعيشون في احواض للسباحة تتبدل شعوريا. في الصباح يتذمرون غضبا من السوريين او من الميليشيات، وفي المساء عند ما يقصفون الاشرفية بنيران مدافعهم يعودون الى التضامن معهم والى تأييدهم".

السياسيون المسيحيون المعتدلون يرون الامور بصورة مشابهة:

"لدى المسلمين العاديين اكثرية صامتة، همها التحرر من السوريين وكذلك ايضا من الميليشيات. ولكن لا تمتلك هذه الاكثرية اية وسيلة للتعبير عن سخطها. وطالما تواصل الميليشيات المسيحية التصرف على اساس طائفي فلابد للجماهير الاسلامية الا ان ترمي ذاتها مجددا بين ايدي المتطرفين او السوريين".

فؤاد بطرس، وزير خارجية سابق، حكم باختصار وبوضوح على دور الاعيان المسلمين:

"بعض القوى السياسية القديمة لم تعد موجودة. الاسلام السياسي اللبناني مات، خاصة الاسلام السنّي. لقد اختفى منذ سنوات ليترك المجال واسعا امام المتطرفين. لم يشارك في الحرب. ولكنه لعب دور شاهد الزور".

ولكنه اعتبر ايضا وضع السياسيين المسيحيين المعتدلين عرضة للخطر:

"انعكاسات الحرب مخيفة. لقد زادت في حدة المرارة، والتعصب، والتصلب. لقد مورست ضدي شخصيا ثلاثة اعتداءات، لاني كنت معتدلا. لقد فُسّر الاعتدال من قبل كل الاطراف بانه خيانة. مازال يوجد عدد كاف من الناس المعتدلين لدى كل الفئات، ومن المؤكد انهم يشكلون الاكثرية، ولكنهم يتحفظون لعدم تعريض حياتهم للخطر. الارهاب بحد ذاته يمنع المرء من التعبير عن رأيه".

وانتقد نائب ماروني الميليشيات المسيحية. وفي الوقت نفسه، عبر عن بعض التفهم لها:

"لا يختلف رأيي بقيادتها عن رأي الفريق الآخر. من العبث البحث لديها عن مفاهيم سياسية واضحة. هناك تيار معارض للشيوعية عشوائيا. وآخر يطرح بعض الافكار الغامضة عن الفدرالية والقليل جدا عن مواضيع اخرى. بيار الجميّل كان دائما ذكيّا يتكلم عن الحب بينما كانت ميليشياته تقتل وتبطش. الميليشيات المسيحية كانت في كل الاحوال اشد شراسة، وقتلت اناسا اكثر من غيرها، خاصة في تل الزعتر. هنا جرى الانتقام من سكان المخيم بسبب معاملات وتصرفات سيئة مارسها الفلسطينيون سابقا. فلم يسلم احد من المقاتلين. نعم كان المسيحيون اكثر شراسة، وذلك لسبب وجيه. لقد حاربوا في سبيل بقائهم على قيد الحياة. ولاحقا فعل الدروز في الشوف ذات الشيء وللسبب نفسه. فالذي يخاف على وجوده ومصيره، يثور وينتفض لامر تافه".

واشار نائب مسيحي آخر الى ان المسيحيين، لولا وجود ميليشياتهم، لتعرضوا لهزيمة ساحقة عام ١٩٧٥ و١٩٧٦. ولكنه يعتقد بان هذه الميليشيات انحرفت لاحقا، واساءت التصرف كثيرا:

"ان الشرخ الذي حصل مع الشمال المسيحي كان أول كارثة تتحمل هذه الميليشيات مسؤولية عواقبها. ومنذ ذلك الحين سفكت دماء كثيرة بين الموارنة. واحتلّت الاجزاء القديمة في المنطقة المسيحية. المصفحات السورية رابضت في غابة الارز. وحرب الشوف كانت الكارثة الثانية. لقد اعادتنا هذه الميليشيات اكثر من قرن الى الوراء. ثم ما حاولت فعله في مناطق شرق صيدا، لم يكن اجراما فحسب، بل اجراما ابلها ايضا. ليحم الله المسيحيين من الاسلام ومن السوريين، ولكن خاصة من المنظرين والمتطرفين الكبار في صفوف ميليشياتهم".

يتحدث السياسيون المسلمون والمسيحيون عن بعضهم باحترام محدود في افضل الحالات. فكل منهم يحمّل الآخر مسؤولية اكثر مما يحمل نفسه. ولكنهم لا يطلقون اتهامات اساسية ضد بعضهم. ينتقدون بدرجة اولى الاخطاء الفنية في ادارة الازمة،

وذلك في محيطهم، كما لدى الآخرين. ويتحدثون بالمقابل عن امراء الحرب في كل الاحزاب بنوع من الاحتقار والتهكم، وباستنكار غاضب يصعب اخفاؤه. يتهمون "الثعالب" لانهم لم يحولوا دون تدمير البلاد، و"الذئاب" لانهم نفذوا ذلك.

وبالمقابل يحاول زعماء الاحزاب المشاركة في الحرب والناطقون باسمهم، التحدث عن انفسهم في اطار مميّز، واضفاء شكل سافل وشيطاني على الخصم المناهض لهم.

فالمرابطون يعتبرون فلسفتهم السياسية الذاتية كهوية للعروبة والاسلام:

"لا نرى اي تناقض بين العروبة والاسلام. فنحن نحاول العودة الى جذورنا الثقافية. المسلم العادي يعيش صدمة ثقافية. ردّة فعله الاولى هي الاحباط، والثانية العودة الى الدين. فهو يبني ويعمل في سبيل استمراريته. ويحاول بوعي او بدون وعي حماية نفسه ضد ثقافة التلفزيون، والكوكا كولا. القومية العربية تساعده في الدفاع عن نفسه ضد الامبريالية السياسية. والاسلام يساعده ضد التغرّب او الاغتراب الثقافي".

اما عدوّهم الرئيسي فهو الجبهة اللبنانية:

"ما يريدونه هو لبنان كوطن للموارنة. نحن نعتبرهم فاشيين يتعاونون مع اسرائيل. يريدون تقسيم لبنان. يريدون السيطرة عليه. استخدموا التهديد بالتقسيم فقط، وذلك للضغط والقهر. الخوف عند المسيحيين جرى تصعيده بانتظام من قبل زعمائهم، وذلك للحفاظ على مستوى التعبئة بين صفوفهم. ليس من مبرر لهذا الخوف، لان المسلمين في الواقع شعب متسامح. الوجود الاسلامي في اسبانيا أزيل تماما. وقد كان بالامكان منذ زمن طويل تصفية الوجود المسيحي في العالم العربي. ولكن المسيحية المشرقية استمرت في الوجود".

ولكن المرابطون عبّروا عن انتقاد اكثر مرارة تجاه حلفائهم:

"من المؤسف ان الفلسطينيين تصرفوا معظم الاحيان "كالاخ الاكبر". فلا يقولون لنا شيئا، ولكنهم كانوا يورطوننا في حالات الامر الواقع، الواحدة تلو الاخرى".

وكذلك تنكروا بكل وضوح للحركات والاحزاب اليسارية اللبنانية:

"التحليل الطبقي ذي الطابع الغربي، لا يساعد لبنان اطلاقا. هنا لا توجد مثلا اية طبقة عمالية بارزة الاهمية. الشيوعيون اللبنانيون لم يتجاوزوا بعد حدود الحلقات الطلابية. فقط عند ما يبدأ الحزب الشيوعي بدعم القومية، يصبح مقبولاً. صراعنا ليس صراع طبقات، بل صراعا وطنيا. ليس لدينا الوقت اطلاقا للمناقشات الايديولوجية في المقاهي.

الخصم لا يصنفنا ايديولوجيا، بل وطنيا. اليسار الحقيقي في هذا البلد ليس ماركسيا، بل قوميا".

والى الفئة المسيحية المثقفة التقدمية، ينظر المرابطون بنوع من الازدراء والتهكم:

"لقد تاثرت هذه الفئة بمحيطها الاجتماعي. انتلجنسيا مقاهي الرصيف تراجعت امام بيئتها الاصلية. المثل التقدمية كانت جميلة طالما لم تزعج الراحة الشخصية. بعد ذلك تحولوا الى مقلّدي روّاد سان جرمان دي بري والشانزيلزه".

وبصورة مماثلة وصف المرابطون القيادة الاسلامية القديمة:

"لقد جرى انتهاك مقام الزعامات السنّية. الكل يدرك مسؤوليتها في استمرار سوء وضع المسلمين في لبنان. لم يتوقعوا مرة واحدة امكانية وقوع الحرب. الجيل الجديد يعارض تماما هذه القيادة. ولم يبلغ بعد نصف عدد السكان العشرين سنة. الزعماء لا يدركون تعبئة الجماهير. فهم رموز للفساد والعجز السياسي".

اما لهجة زعماء "حركة امل"، فكانت اكثر اعتدالا:

"تتوجه حركتنا الى كل المحرومين. الى الطوائف الصغيرة، الى الارثوذكس، الى الكاثوليك، الى الدروز. ولكن ايضا الى الموارنة، الذين هم فقراء او اكثر فقرا من الشيعة. نتوجه الى كل الذين انتهكت حقوقهم بسبب نظام ١٩٤٣."

اما الابتعاد عن الاعيان الشيعة، فعُبِّر عنه بتحفظ:

"في عهد الانتداب لم ينشيء الفرنسيون أية مؤسسات، بل تعاملوا مع افراد استُخدموا كوسطاء بينهم وبين جماهير الشعب. وهكذا أنشئت فئة القيادة القديمة. عهد الانتداب ابرز سيطرة مارونية وسنّية، لا تعكس اطلاقا التقليد اللبناني. اما زعماء الشيعة فكان يقتصر دورهم فقط على ضمان استقرار النظام. اهملت المناطق الريفية الشيعية. والشعب لاحظ ذلك وادرك ان الزعماء التقليديين، لم يفعلوا شيئا لصالحه. وعند ما اندلعت الحرب لم يكن اي انسان مستعدا لحمل السلاح الى جانب هؤلاء الزعماء. التقليد الشيعي يتمثل بالثورة الدائمة. في العهد العثماني، جرت محاولة لاعتبارنا فئة خارجة عن الدين. ولكن الشيعة بقوا رغم ذلك حركة ثورية في الاسلام. هذا التقليد تجسده حركة الامام موسى الصدر".

بين الاحزاب المسيحية وميليشياتها من جهة، ومجموعة الموارنة من جهة اخرى، هناك فرق واضح بنظر حركة امل:

"التجانس السياسي لدى الموارنة جرى غالبا الافراط في التعبير عنه. لا يؤيد الجبهة اللبنانية وميليشياتها، اكثر من ٢٠ بالمئة من الموارنة. هناك زعماء مسيحيون كثيرون لهم شعبية قوية، ويقبل بهم المسلمون، امثال: ريمون اده، وسليمان فرنجية، وجان عزيز، وميشال الخوري. الاحزاب، مثل حزب الكتائب، وحزب الوطنيين الاحرار، ليسوا متأصلين في العمق. فهم اتباع للطبقة الخارجية. فاذا ما عدّل قانون الانتخابات، من المحتمل ان يبرز من جديد نظام الحزبين المارونيين القديمين، اي حزب الكتلة الوطنية والحزب الدستوري. حزب الكتائب استغل بذكاء واسع الحرب لصالحه. لقد اختلقوا اشباح الرعب لتخويف المسيحيين. ولكن الخوف والرعب جلبا لهم انصاراً ومؤيدين. ورغم الاحداث المؤسفة لن ننسى فضل الموارنة التاريخي. في ظل الحكم العثماني، كانوا الوحيدين الذين بحثوا عن الحرية. ولكن في ظل الانتداب الفرنسي عند ما سلّموا دفة الحكم، أخذ كل شيء يتغير عندهم. اما صراعهم القديم في سبيل الحرية فلن ننساه... وحالما يستقر الوضع وتعود الامور الى نصابها، سيرى الموارنة اين تكمن مصلحتهم الحقيقية. فالقيادة التي برزت في زمن الحرب تمثل قيادة للصراع والتقاتل، لا اكثر ولا اقل. ولكن الزعماء الاخرين يعرفون جيدا ان دولة "اسرائيل مسيحية"، لن يعترف بها العرب اطلاقا، وستلحق ضررا كبيرا بالمسيحيين. منطقتا كسروان والمتن، محدودتان. قبل ذلك كان للموارنة تاثير في لبنان كله. وامراء الحرب المسيحيين قادوا الموارنة في اتجاه خاطىء. لم يفهموا ابدا سياسة العالم الحديثة. ومازالوا ينظرون، مثلما فعلوا عام ١٨٦٠، وعام ١٩٢٠، الى فرنسا كحامية لهم. وفرنسا لم تعد تصلح لذلك اطلاقا. انهم يعتبرون انفسهم بديلا لفرنسا. ولكنهم لا يحتاجون الى اية حماية. فهم عرب بالذات... كل شيء يدعو الى التزام فاعل للموارنة في العالم العربي. العرب لديهم المال، والاوروبيون المعرفة الفنية. سوية يستطيع العرب والاوروبيون تكوين حركة ثالثة في السياسة الدولية. والموارنة يستطيعون ان يكونوا سفراءنا الى اوروبا، والجسور بيننا وبين الغرب".

وليد جنبلاط، رئيس ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي، اعتبر المطالب السياسية الكبيرة قبل الحرب من الصعب تحقيقها:

"لدى حزبنا برنامج رائع يشمل افكارا جديدة، تسحر كل انسان. العروبة الاشتراكية، العلمانية. ولكن ينبغي النظر الى الاوضاع في الشرق الاوسط كله. العروبة؟ العرب هم اليوم اكثر تمزقا من أي وقت مضى. كل منهم يريد فرض عروبته على الآخرين. الاشتراكية؟ عدد كبير من الدول تتحدث عنها، ولكنها كلها أحاديث وهمية. تهدف فقط الى ضبط ومراقبة بورجوازيتها وتجارها وصناعتها، كي لا يخرج رأس المال باي طريقة كانت من هذه الدولة او تلك. في لبنان، كان يمكن ان يكون الامر جميلا، لو تم

تطبيق القوانين المتوفرة بانتظام ودقة، بغض النظر عن القوانين المتعلقة بالضرائب. ولو تمكنت الدولة من ان تتحوّل اكثر من ذلك بقليل الى دولة ميسورة، لحصل تقدم كبير. والعلمانية؟ من اسرائيل الى ايران، تجري الرياح مع مراكب الاصوليين. وهنا لابدّ من التساؤل، ألم تصل بعد عدوى الاصولية الى المسيحيين والشيعة عندنا".

وعند ما سئل عن الدوافع التي حملته الى تسلم مهام ودور والده، اجاب وليد جنبلاط:

"انا لم ابحث عن هذا الدور، وعلى كل الاحوال لم افكر يوما باني ساتحمل ذلك باكرا. ولكني افتخر بتسلم هذه المسؤولية. الدروز هم شعب صغير وفخور بذاته. يستطيع الدروز العيش كما يريدون والبقاء على فخرهم واعتزازهم. لقد برهنوا عن استعدادهم للدفاع عن ذلك. ولم يحاربوا بصورة سيئة. مع اليسار اعمل بكل سرور ضمن الحركة الوطنية. عددهم ليس كبيرا، ولكنهم ينتمون الى تلك الفئة الضئيلة غير المتعصبة دينيا حاليا، ويريدون انشاء دولة حديثة".

بالنسبة للزعماء المسيحيين المناضلين لم يبدِ وليد جنبلاط الا الاحتقار:

"بشير وجماعته لا حاجة اطلاقا للحديث عنهم. امين الجميّل هو رجل لا معنى له، ولكنه مدّع بنفسه. لعب دور المعتدل في مرحلة من الزمن كي ينتخب رئيسا. لقد اساؤوا كلهم بحق البلاد، واكثر بكثير بحق جماعتهم ولمدة طويلة".

يأمل وليد جنبلاط على المدى المتوسط، ببروز قيادة جديدة لدى الموارنة:

"لربما تمكن سمير فرنجية ان يلعب يوما دورا هاما. ان الافكار اليسارية التي عرفها في شبابه تخلّى عنها منذ زمن طويل. لقد اصبح اكثر نضوجا، انه ذكي ويتفهم اوضاع لبنان كلها. وكذلك اولاد شمعون اصبحوا اكثر تعقلا. لقد ادركوا جيدا لماذا يصلح الكتائبيون، والى اين استطاع جنونهم ان يقودهم".

وقد تطرق الى القوى الخارجية في النزاع اللبناني بكثير من التحفظ:

"نحن هنا في الشوف محاطون بكل القوى الممكنة. احيانا يحتاجون الي، واحيانا احتاج أنا اليهم. لقد تعلمنا العيش بحذر وتحفظ شديدين. ولا حاجة لذكر الاسباب. هناك امر يستحق الذكر. خلال عدة عقود طالب عدد كبير من اللبنانيين بالاتحاد مع سوريا. والآن سوريا موجودة في لبنان. ولكن لم يطرح أي زعيم سياسي بارز موضوع الاتحاد. ان لا يقدم الموارنة على ذلك، فهذا امر غير مستغرب. ولكن ان لا يجرؤ سياسي سنّي او شيعي على المطالبة بذلك، فهذا امر يستحق اكثر فاكثر الدهشة والاستغراب".

اما انعام رعد فقد اعتبر اهداف الحزب القومي السوري، بالاستناد الى احداث السنوات الاخيرة، بانها اكثر تبريرا وواقعية من السابق:

"مازلنا ننظر الى لبنان كجزء من سوريا، التي تشكل قطرا متكاملا من الشرق العربي. وجود لبنان مستقلا لا مبرر له جغرافيا وجيوسياسيا واقتصاديا. لقد عانى هذا البلد دائما بسبب استقلاله. مليونان ونصف مليون لبناني يعيشون هنا، وثلاثة ملايين اضطروا الى الهجرة. اليس ذلك افضل برهان على ان لبنان هو جزء من بلد اكبر؟ ان سبب وجوده الوحيد هو ان يكون دولة للاقليات. نحن لا ننتظر شيئا من دولة اقليات. والبديل بالنسبة لي هو حل جذري، يقوم على انشاء دولة علمانية ديمقراطية. من المؤكد انه خلال الحرب، ازداد كثيرا الشعور بالخوف لدى مختلف الطوائف الدينية. ومن جهة اخرى، يرى كثير من الناس ان الدماء سفكت باسم الطائفية. لذلك نطالب، اكثر من اي وقت مضى، بإقامة دولة علمانية، وقد اصبحت الآن اكثر قبولا".

اما الخصم الرئيسي بنظر زعماء الحزب القومي السوري، فهم ممثلو الانعزالية:

"يتحدث الانعزاليون عن الاستقلال الابدي للبنان، وعن هويته المنفصلة. ان فئة منهم، وهي نفسها التي ارادت التمسك سابقا بالانتداب الفرنسي، تبحث اليوم عن الحماية الاسرائيلية. لا يتطلعون اطلاقا الى ما وراء بلدهم، بل ينظرون فقط الى الشواطىء. فهم يجهلون بان اقتصادا سليما قائما على الانتاجية ممكن فقط، عند ما نكون جزءا من العالم العربي".

ولكنهم ارادوا التمييز بوضوح بين "الانعزاليين"، من جهة، والمسيحيين بمن فيهم الموارنة ايضا من جهة اخرى:

"ان القوى اليسارية والفلسطينية اقترفت خطأ كبيرا في بداية الحرب، لأنها هاجمت الموارنة. هناك جماعة، بينهم، مثل إدّه، وعزيز، وفرنجية، نختلف وإياهم حول امور كثيرة، ولكنهم لا يتعاونون مع اسرائيل. الموارنة هم جزء هام من تقليدنا ومن امتنا. بدأ تاريخهم مع الدفاع عن التراث السوري ضد بيزنطية. وفي القرن الماضي، كانوا روّاد النهضة العربية التي انتفضت ضد الحكم العثماني. الموارنة وقفوا خلال مراحل قاسية من تاريخنا للدفاع ضد القوى الاجنبية المسيحية والاسلامية. انه من الضروري جدا ان نكسب الموارنة في سبيل قضيتنا القومية. اقول ذلك رغم ما عاناه الحزب القومي السوري خلال الحرب، ان قسماً كبيراً من جذورنا موجود في المنطقة المسيحية. ومئات الرفاق من حزبنا جرت تصفيتهم منذ البداية من قبل قوات الانعزاليين".

ويميّز الحزب القومي السوري بينه وبين الاحزاب اليسارية الاخرى:

"اثارت الاحزاب اليسارية في تحليلها بنوع خاص المسائل الاجتماعية. وهنا نختلف كثيرا في الرأي. فنحن لا نريد اغفال المشاكل الاجتماعية. فهي هامة جدا. ولكننا نراها في علاقتها مع مشكلة الهوية القومية. لقد اضطرت الاحزاب الشيوعية الى ان تعيد النظر في رؤيتها للمشاكل اللبنانية. تحدثوا في البداية عن الصراع الطبقي فقط. واليوم يرون المسألة القومية تبرز الى الواجهة، حيث تلعب مظاهر الطبقية دورا طبيعيا".

الزعماء السنة والشيعة التقليديون، لم يرغبوا اطلاقا بوقوع اشتباكات مسلحة، ولكنهم:

"في زمن السلم يشكلون قوة ما، اما في زمن الحرب فلا شيء".

ان حزب البعث الموالي لسوريا عرف خلال الحرب خصوما مختلفين جدا. اما موقفه الثابت فيتلخص:

"حزبنا يرتبط ارتباطا وثيقا بسوريا. ان ما نريده هو وحدة البلد. ولكننا نحن ضد الطائفية، مرض العصر، وضد لبنان الذي يبنى من جديد على اساس المساواة الطائفية بين المسيحيين والمسلمين. فاذا ما حصل ذلك، فان الاحداث ستتكرر خلال عشر سنوات. البعث هو الحزب الوحيد الذي لم يقتل احدا، لا على الحواجز في الطرقات، ولا في اى مكان اخر".

وكيف يرى هذا الحزب خصومه؟

"عام ١٩٧٦ حصلت اشتباكات قاسية بيننا وبين الحركة الوطنية، وقسم من الفلسطينيين. احرقت منازلنا ومكاتبنا وهوجمت منطقتنا. اضطررنا الى الهرب الى دمشق. جريدتنا توقفت عن الصدور خلال سنة كاملة. قتل ٤٢ عضوا من الحزب على يد الحركة الوطنية. وبعد ذلك رجعنا من جديد الى هنا. ومنذ ذلك الحين اصبح خصمنا الرئيسي الجبهة اللبنانية وميليشياتها. فهم يعملون ضد أمن سوريا وأمن لبنان، وذلك لمصلحة اسرائيل. ان من يؤيدهم، هو ضد سوريا. والتحالف الجديد بينهم وبين العراق له هدف واحد، ألا وهو اثارة الصعوبات لسوريا. ولكن دون سوريا لا يمكن حصول شيء هنا على المستوى البعيد".

ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، وجدت نفسها امام مشكلات داخلية كبيرة، بسبب اعطاء الطابع الطائفي للحزب. وقد فسر ذلك فوّاز طرابلسي بقوله:

"ان منظمتنا لم تميّز اطلاقا بين الطائفة والطبقة. نحن لم نفعل ذلك ابدا. ولكننا نحاول الربط بدقة بين الاثنتين. نعتبر هذا الامر هاما جدا بنوع خاص، لان قسما من اليساريين، يعتبر الطائفة او الطائفية كايديولوجية محضة. نريد فصل الصراع الطبقي

عن النزاع بين الطوائف الدينية. لقد حاول الفاشيون نشر ايديولوجية تقول بان الموارنة والرأسمالية شيء واحد، بينما الموارنة هم اكثر الذين يعانون من الرأسمالية. لقد كانت هذه محاولة الفاشية اللبنانية، التي ارادت الربط بين الامتيازات الاقتصادية للبورجوازية، وامتيازات الموارنة السياسية. نحن لا نريد التورط في هذا الغموض والخلط. لقد افرزت الحرب وضعا متناقضا. الطوائف الدينية اصبحت اكثر تزمتا وتطرفا من اي وقت مضى، كما زاد الشعور الطائفي وبرز بقوة اكثر بسبب الحرب. ومن مآسي هذه الحرب عودة القوة والنفوذ للطوائف. فقد انتعش النظام القديم من جديد، سابقا عبر الهجرة التي اضعفت قوى المعارضة، واليوم ايضا عبر الهجرة التي سببتها الحرب. فالفائض من القوى العاملة الذي كان يستطيع احداث ثورة حقيقية اضمحل بسبب الهجرة. لا نتطرق الآن الى المسائل الهادفة الى تغيير النظام الاقتصادي، لان الهدف الاول والاهم الآن، هو الحفاظ على وحدة البلد. مشكلة الاقليات دائما تصبح اكثر خطورة في لبنان كما في الشرق كله. ٢٥ سنة مما يقال له "تحديثاً" -وهذا لا يعني هنا الاّ رفض وجود الاقليات بكل بساطة- ماذا جلبت معها؟ فقط القبول بالتنوّع وتثبيته، والخصوصيات الثقافية والدينية التي يمكن ان تحقق الوحدة. الوحدة العربية فشلت، لان هذه الحقيقة لم تؤخذ بعين الاعتبار، كما استندت بكل بساطة محاولات التوحيد على ما يسمّى بالاكثرية. العروبة تستطيع ان تكون فقط ديمقراطية وعلمانية، والا لن تكون هناك اية عروبة. ولكن الاخطاء تستغلها الإمبريالية".

وترى حركة العمل الشيوعي في لبنان خصمها بالدرجة الاولى في البورجوازية:

"البورجوازية المسلمة - وصائب سلام هو نموذج لها - تتحالف مع البورجوازية المسيحية. لقد كانت اول من اطلق شرارة الحرب من فوق. ولكن عندما فشل صائب سلام، قام الجيش بالهجوم، ثم تبعه حزب الكتائب".

ومنذ ذلك الحين اصبح الخصم الرئيسي حزب الكتائب، وبالتالي القوّات اللبنانية:

"ان قسما من الموارنة شارك في السنوات الاخيرة قبل الحرب في الصراع من اجل القضايا الاجتماعية، وقد اصبحوا اكثر راديكالية من غيرهم. وهذا الامر بالذات كان السبب الرئيسي للمشروع الفاشي. يصف الكتائب انفسهم بالحزب "الاجتماعي". ولكن مفهومهم الاجتماعي يضلّل. فعند ما كان الامر يتعلق بتغيير اقتصادي فعلي او بتساؤلات اجتماعية حاسمة، كانوا يقفون دائما الى جانب ارباب العمل. تاريخيا عرفوا دائما بعصابات البورجوازية المسلحة. ودعم المسيحيين لهم ليس واضحا اطلاقا. فالكتائب تسيطر اليوم على مناطق لا تمتلك فيها اية اكثرية. هذا الحزب قوي في المتن وفي اجزاء من كسروان وفي شرق بيروت. ولكنه ضعيف نوعا في جبيل، والبترون،

والشمال. وكذلك معظم نواب المسيحيين، هم ضد هذا الحزب. واستراتيجيتنا نحن تهدف الى العمل مع كل القوى غير الفاشية بين المسيحيين".

فقدت منظمة العمل الشيوعي في لبنان بعد مرور سنتين من الحرب عددا من انصارها. وقد وصف احد الاعضاء السابقين اسباب ذلك بقوله:

"ان معظم المثقفين اليساريين هم اليوم في حالة اضطراب تماما، ودون وطن سياسي. فهم ليسوا على استعداد لقبول مواقف هذا الفريق او ذاك. وليسوا في وضع يسمح لهم باتخاذ موقف خاص بهم. آراؤهم تتأرجح بين التهكم والحزن. قلّة منهم فقط مازالت تؤمن "بايتوبيا" دولة علمانية موحدة، ومعظمهم موجود خارج البلاد.

في السبعينات تجادلنا وتخاصمنا ونظّرنا وكتبنا كثيرا. جريدة "الحرية" تحولت الى برنامج عمل بالغ الاهمية. لقد اغتبطنا كثيرا، خاصة بمفهوم تنظيم الجماهير، أي العمل على مستوى القاعدة. لقد توصلنا الى تحديد كلمة "جمهور" ومدلولها. كانت كلمة "جمهور" تدل على الفقراء، والمسلمين، والفلسطينيين و"الشارع"، الخ... كان كل منا يندفع بشغف الى عمل المنظمة في ضواحي بيروت. لقد كان ذلك امرا سارا. كل مثقف كان يتحول بلمحة بصر الى "زعيم في الحي". كان يشعر بفرح. الاناس العاديون كانوا بالطبع سعداء جدا، عند ما يرون احد "المثقفين" يهتم بهم. وفي الوقت ذاته كان الانسان يحاول تهذيب وصقل حسّه التقدمي. اما ما لم يؤخذ بعين الاعتبار، عمدا او سهوا، فكان الطابع الاساسي الطائفي للقاعدة، والتي كان ينبغي الاهتمام بها والتركيز عليها. بصورة رئيسية، كان الهاربون او النازحون الى الضواحي من الشيعة الذين لم يتمكنوا من الانتماء في اماكن سكنهم الجديدة الى أي زعيم تقليدي. لذلك قبلوا بافكارنا وتوجهاتنا. وهناك عدد كبير من رفاقي السابقين مازالوا يتمسكون بذلك. ولكنهم يكذبون على انفسهم. اما البعض الآخر فقد انخرط دون ازعاج في صراع طائفية جديدة يسارية بائسة. المثل التعيس عن الخبث الفكري، هو بنوع خاص نظرية "الطائفة كطبقة". فالذين اطلقوها كانوا يدركون ابعادها جيدا. لقد طبقوا مفهوم "المنهجية" على التحليل. وهكذا تم الوصول في نهاية المطاف الى اعتماد الموقف السخيف القائل بان الغاية تبرر الوسيلة. مع اعتماد مبدأ "الطائفة كطبقة" اعطي الضوء الاخضر لضمير كل انسان كي يصبح طائفيا دون تحفظ او اضطراب. في انتهاجه مثل هذا المسلك، فقد اليسار في هذا البلد مصداقيته تماما. وزادت في حدة هذا الاتجاه المرحلة الزمنية التي ارتبط اليسار خلالها بالمنظمات الفلسطينية. يومها كان التهكم البراغماتي متقدما جدا وساريا الى حد بعيد. فمهما كان السبب، كان يرحب بكل طرف يقدم لنا العون والمساعدة، وبالتالي كان يستغلنا كالسذّج. وبالنتيجة لم تحصل الثورة الاجتماعية في الوقت الملائم والمكان الملائم، ولن تحصل اطلاقا".

تسمح مثل هذه التصوّرات بادراك الواقع، وتفسّر كيف ان عددا من كوادر الاحزاب والمنظمات اليسارية لم يسلك طريق الهجرة الداخلية او الخارجية فقط، بل التحق بعضها **بالمنظمات المسيحية المناضلة**. هذه المنظمات لم تتوفق اطلاقا في الوصول الى مفهوم موحد والى اهدافٍ سياسية مشتركة. فالخلافات حول الاهداف وتصوّرات النظام السياسي تبرز ايضاً داخل هذه المنظمات.

"توجد بيننا جماعات تريد فعلا تقسيم البلاد، او السيطرة من جديد على لبنان. يقولون بكل بساطة: اذا لم نستطع السيطرة على لبنان كله، كما نتصوّر، فالافضل الاكتفاء بقسم منه. خاصة هناك عدد من زعماء ميليشيات الشباب فقد بكل بساطة الايمان بامكانية التعايش مع المسلمين. وهناك جماعات تريد دولة فدرالية، وعلى رأسها سلطة مركزية ضعيفة بقدر المستطاع. وهكذا تتمكن كل طائفة من العيش كما يروق لها، دون الحاجة الى نشوب الخلافات ولاسباب اقتصادية لا معنى لها. وهناك ايضا فئة مقتنعة بان لا امكانية لأي حل دون السوريين. ولذا ينبغي البحث عن حل بالتفاهم معهم. بينما انصار التقسيم يوجهون نظرهم نحو اسرائيل وان بحذر بارز. وهناك ايضا من يطالب بدولة علمانية موحدة. كما ان عدد المطالبين بالعودة الى الميثاق الوطني ليس قليلا، ولكن مع بعض الضمانات الاضافية للمسيحيين. وهكذا يلاحظ ان المفاهيم والطموحات تختلف عن بعضها كثيرا".

هذا ما عبّر عنه احد المعاونين القياديين المقربين من كميل شمعون. ولكن ماهو الجامع المشترك بين المسيحيين المناضلين؟

"ان ما يوحّد بينهم هو فقط ارادة ثابتة، ترفض سيطرة أي انسان عليهم، وهذه الارادة هي ثابتة جدا".

ان ارادة الاستقلال الذاتي تعكس بنوع خاص الشعور بالتهديد من قبل "الاسلام" والخوف من الوقوع تحت سيطرته. فكيف يرى المسيحيون المناضلون الاسلام اذاً؟

"الاسلام ليس، بالدرجة الاولى، دينا. انه امبراطورية تأسست على ايديولوجية دينية، امبراطورية ذات طابع توتاليتاري. منذ الولادة، يلقن المسلم باستمرار، بان الامة الاسلامية، هي خير امة خلقها الله، ودعاها للسيطرة على كل الديانات الاخرى. تشبيه الاسلام بالعنصرية امر طبيعي، لا حاجة الى البرهان عليه. كل شيء غير مسلم هو ادنى، لذلك لا يجوز للمسلمين ان يطيعوا، او ان يخضعوا لغير المسلمين. فالامبراطور يأتمر باوامره فقط، اذا كان مسلما. والعالم يتكوّن فقط من "ارض الاسلام" حيث يسود السلام، ومن "ارض الحرب" حيث ينبغي اجراء الحرب حتى ينتصر الاسلام. عند ما يقوى المسلم "كفاية"، يصبح ملزما دينيا بتسلم السلطة. هناك وقف لاطلاق النار مع

غير المسلمين، طالما لم يقو المسلمون كفاية. ولكن لا يوجد اي سلام دائم مع غير المسلمين. السياسة الاسلامية لم تقم اطلاقا على التبشير، بل على استعباد الآخرين. كانوا يريدون ان يعيشوا من الجزية التي يفرضونها على غير المؤمنين المستعبدين. في عهد الامويين لم يكن سوى ٢٠٪ من المسلمين في سوريا. "ارتدّت" الاكثرية الى الاسلام لاحقا بسبب فرض الجزية والتمييز الديني. فالذي اراد التحرر من ذلك اعلن اسلامه. ان "وضع الذمة"، أي "نظام الحماية" لغير المؤمنين الخاضعين، هو شبيه بالنظام الذي تصوره هتلر، بالنسبة للشعوب السلافية التي وقعت تحت سيطرته. وبما ان الاسلام مغلّف بقشور دينية، لذلك انخسف اقتصاديا، وثقافيا، وسياسيا. ان الانتفاضة ضد الحضارة الغربية التي تلاحظ اليوم لدى عدد كبير من المسلمين، تفسّر الفجوة القائمة بين الطموح الى التعالي والسيطرة، وبين مركب النقص الواقعي بسبب الدونية والتخلف. لم يستطع المسلمون ان يتطوروا. اما اليهود فتمكنوا من ذلك وحافظوا على دينهم وثقافتهم. اليابانيون حققوا ذلك. والمسلمون عجزوا عنه. مسيحيو الشرق لم يدركوا هذه المشكلة، لانهم ظلّوا، عبر الدين والتقليد الثقافي، في ارتباط مع الغرب الذي تنبثق منه دينامية التحديث او العصرنة. وكذلك في لبنان لم يكن بالامكان تجاوز هذه التناقضات رغم الآمال التي عقدت في سبيل ذلك منذ وقت طويل. والحرب هي خير دليل على ذلك. اليوم يستطيع نظام فدرالي فقط ايجاد حل لمشاكل التعايش. لكل انسان الحق في ان يعيش حيثما هو، ويبقى مثلما هو، ويحتفظ بثقافته ودينه. ولكن على المسيحيين ان يكونوا في مركز القوة، وان يحافظوا عليه، وذلك تحسباً لدرء التهديد الدائم لاخضاعهم او لاستعبادهم".

هذا هو تفسير احد المثقفين من طائفة الروم الارثوذكس. وقد كان قبل الحرب خلال سنوات طويلة ملتزما يساريا. واليوم ينظر اليه، كمفكر سياسي، بتقدير بارز في المنظمات المسيحية المناضلة.

ويشترك في هذا الراي ايضا احد اعضاء المكتب السياسي في حزب الكتائب، اذ يقول:

"في معظم البلدان العربية الاخرى اراد المسيحيون تجاوز هذه المشكلة عبر التزامهم وانخراطهم في حركات ومنظمات ايديولوجية علمانية، خاصة في اطار القومية العربية. ارادوا قيام امة عربية حديثة. ولكن العلمانية التي طالبوا بها رفضها الاسلام. من المحتمل ان المسيحيين اللبنانيين استدركوا الامر وتراجعوا في الوقت المناسب عن موقفهم ازاء القومية العربية. اما المسيحيون في البلدان الاخرى وهذا ما نعتقده نحن اليوم، مازالوا يتمسكون بآمال واهية جنونية. ان ما حصل بالقومية العربية، يتكرر اليوم ايضا بالنسبة للايديولوجيات الاشتراكية في الشرق. ان الاشتراكيين الحقيقيين

الوحيدين هم من اصل مسيحي. والاهم من ذلك، وهذا ما يراه المفكرون، والعقائديون، هو التطور الديمغرافي للمسيحية الشرقية. في كل مكان يتدنى عدد المسيحيين، خاصة عبر الهجرة من منطقة الجزيرة في سوريا. كان تسعون بالمائة من سكانها مسيحيين. ولم يبق منهم اليوم سوى اربعين بالمائة فقط. ان عددا كبيرا من مسيحي العراق ومؤسساتهم الدينية والرهبانية ابتاعوا أراضٍ لهم في منطقة كسروان واقاموا فيها. الاصولية الاسلامية تفرض تطورا اخذ يبرز حتى قبل استقوائها. حتى في بلد يعتبر شكليا علمانيا تماما، مثل تركيا، عاد الاسلام ليتصدّر الواجهة. وكذلك في صفوف الحزب الشيوعي التركي يجري الحديث اليوم عن احترام الاسلام والعودة إليه. وهكذا تبدو العلمانية وكانها ظاهرية فقط. فعلى المسيحيين اللبنانيين استخراج العبر من كل ذلك. دساتير الدول العربية تضلّل. دستوريا مازالت السيطرة الاسلامية قائمة. ولا يجوز لنا العيش في عالم الأوهام. من الغرب لا يجرى اطلاقا انتظار اية مساعدة. فعند ما يريد المسيحيون في لبنان العيش بحرية، عليهم قبل كل شيء الاعتماد على انفسهم".

وقد حدّد **كميل شمعون**، رئيس الجمهورية سابقا، الخطر السياسي الواقعي بالنسبة للمسيحيين، خاصة في:

"التوجه الخارجي التام لدى المسلمين اللبنانيين. فمباشرة بعد حصولنا على الاستقلال أخذوا يتطلعون الى سوريا، ثم الى عبد الناصر، فالتزموا سياسته بصورة عمياء. المسلمون اللبنانيون يصنفون تارة في خانة "اليسار"، وطورا في خانة "اليمين"، وفقا للاتجاه القائم لدى العرب. واليوم يبرز الخطر في خضوعهم للسياسة السورية".

اما **شارل حلو**، وهو ايضا رئيس جمهورية سابق، فقد وصف ذلك باسلوب ادبي:

"المسلمون اللبنانيون هم مثل الوزّ الداجن لدى "لافونتان"، يشعرون بارتياح تام. ولكن عند ما يرون الوزّ البرّي يطير، عندئذ يغمرهم الاضطراب".

لم يكن لشمعون، وكذلك لزعماء مسيحيين اخرين، أي راي ايجابي حول تأثير المسلمين سياسيا:

"ان دورهم اليوم شبه معدم، او بافضل الاحوال، كبير بقدر ما يسمح به السوريون. لا يحق لهم التعبير عن أي أمر. نعم، يترحمون على الايام الجميلة الماضية، وهذا صحيح. ولكن لماذا لا يقولون ذلك عاليا وبكل وضوح؟ يهمسون بذلك في مجالسهم الخاصة، ويعبرون سرّاً عن خيبتهم. يقولون شيئا، ولا يفعلون. واذا ارادوا فعل شيء، فلا يستطيعون. لانهم يخافون. نعم يخافون، ولذلك لا استطيع إلاّ عذرهم".

فؤاد الشمالي، رئيس حركة التنظيم سابقا، عبر عن ذلك بطراوة اكثر:

"لا يوجد اسلام في لبنان. يوجد مسلمون فقط. لقد رفض عدد كبير منهم منذ زمن طويل التعصب القائم في البلدان المجاورة. لقد تلبننوا. هناك بين صفوف السنّة خاصة انبعاث وطني لبناني لم يعرف سابقا على الإطلاق".

وسمير **جعجع**، قائد القوات اللبنانية، شدّد بنوع خاص على مشكلة امن المسيحيين على المدى الطويل:

"انا مقتنع من ان معظم المسلمين اليوم يريدون التعايش معنا بسلام. ولكن كيف كان الحال عام ١٩٧٥؟ بماذا تفكر دائما اكثرية المسلمين؟ من يضمن لنا ان ميليشياتهم لن تقصف مناطقنا غدا من جديد، عند ما يأمرهم السوريون بذلك؟ لا يمكننا بعد القبول بأي نظام سياسي يسمح بوقوع نزاع دموي كل خمسة عشر سنة، او كل عشرين سنة، قبل ان يعاد تنظيم التعايش".

اما الاحزاب والمنظمات اليسارية فلا تعطي الاّ أهمية محدودة فقط للزعماء المسيحيين المناضلين:

"لقد لعبوا دورا عند ما حاول الفلسطينيون عام ١٩٧٥ اطلاق الشعارات القائلة، بان الدولة اللبنانية فاسدة تماما، والمسيحيين ضعفاء، وضربة قاسية واحدة تكفي لكي يعلنوا استسلامهم. ولكن منذ ذلك الحين، لم يفعلوا شيئا. فقد استمروا في حالة اضطراب بسبب فشل توقعاتهم ومظاهر الطائفية، خاصة منذ ان برز التوجه الطائفي الشيعي ضدهم. هناك عدد كبير من المسيحيين كانوا سابقا يساريين وانسحبوا. احد اقربائي كان شيوعيا. ترك الحزب الشيوعي عام ١٩٧٥، وذلك لامتعاضه من المظاهرات الحزبية والجماهيرية التي كانت تبدا باسم الشعارات اليسارية. ولكنها كانت تنتهي بالآيات القرآنية. اما اليوم فلا وجود لآيات قرآنية بعد، لان الناس الذين كانوا يريدون سماعها، غابوا او ابتعدوا. والمظاهرات الجماهيرية اليسارية لم يعد لها أي وجود. والذي مازال يؤخذ اليوم بعين الاعتبار لدى الجانب الآخر، هو الطرف الشيعي والدرزي، وذلك طالما يتلقى الدعم السوري".

تبرز تصورات الخصوم والحلفاء في المقابلات التي اجريت مع مسؤولين في المنظمات الفلسطينية. فهي تشير الى تعدد مماثل كما هي الحال لدى معظم الفعاليات اللبنانية. لقد شدّد معظم الفلسطينيين على أن لا علاقة لهم اطلاقا وأساسا بالنزاع بين الطوائف الدينية في لبنان، لأنهم، هم بالذات، تجاوزوا الطائفية:

"بالنسبة لنا كفلسطينيين، لا يشكل الدين لنا اية مشكلة. حوالي ٢٠٪ من الفلسطينيين هم من المسيحيين، ولربما اكثر. وهذا أمر لا يعنينا، ان كنا مؤمنين او غير مؤمنين، مسلمين او مسيحيين. في كل حال، نحن ننتمي الى حضارة هي عربية واسلامية.

ونحن بالدرجة الاولى فلسطينيون. فعند ما تهاجمنا فئة معينة هنا في لبنان، فهذا امر لا يتعلق بنا. انها مشكلتهم".

وباستثناء هذا الموقف الاساسي يعتبر القياديون الفلسطينيون الموارنة اهم خصم لهم. في هذا المجال تحدث ايضا محمود لَبَدي، الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية:

"الموارنة؟ من يهتم بهم؟ قريباً لن يعد احد يتحدث عنهم. الاسماء الفرنسية لا تجعل الناس اوروبيين. ان من يريد منهم ان يصبح اوروبيا، عليه ان يهاجر. وقد هاجر عدد كبير منهم. في المنطقة الشرقية لا يوجد بعد اكثر من اربعمائة الف ماروني. وهؤلاء لا يشكلون شيئا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، سوى العوية في جيبة الغرب. لن يلعبوا فيما بعد اي دور قيادي، لا في الشرق الاوسط عامة ولا في لبنان. انهم يخسرون ويغادرون هذا البلد. التاريخ سيدوسهم. من يهتم اليوم بعد بالموارنة؟ لا احد اطلاقا، حتى ولا هم بالذات. في منطقة الاشرفية، لا يوجد اكثر من ٢٠٪ من الناس الذين يؤيدونهم. يوجد هنا في المنطقة الغربية مسيحيون اكثر مما يوجد هناك. اللبنانيون كانوا يعتمدون دائما على شيء اكبر منهم. لذلك كانوا يعتبرون انفسهم اذكى الناس في الشرق الاوسط. فهم يعتقدون بانهم من اصل فينيقي، وهم اذكى الناس في كل مكان. كم كانوا أغبياء قليلي الذكاء! لقد تحولوا الى لعبة بايدي الاسرائيليين، الى دمى. واسرائيل لن تسمح لهم بالتصرف عكس ما تريد".

اما موقفهم من المسلمين اللبنانيين فقد رآه القياديون الفلسطينيون بواقعية السلطة السياسية:

"نحن نعرف طبيعيا بأن السنّة غير راضين عنا، كما كانوا سابقا. ولكن لا نستطيع ايضا السماح لهم بالتآمر ضدنا. ولا يمكننا ان نسمح لهم بعقد سلم مع الجبهة اللبنانية بمعزل عنا. وكذلك ايضا لن نسمح لهم بالتحالف مع سوريا من وراء ظهورنا. هذا ما سنمنعه، مثلما منعنا بالعنف منظمة الصاعقة عن التآمر مع السوريين ضدنا. لقد اضطررنا الى القبول بتنسيق معين مع سوريا. ولكن سندافع عن انفسنا بكل ما لدينا من قوى وامكانيات".

وعن العلاقات الفلسطينية الشيعية، قال عصام السرطاوي:

"كان الشيعة منذ امد طويل ضحايا التخلف الاجتماعي في الجنوب. وقد حصل هذا التخلف، لان اسرائيل لم ترد ابدا حصول اي مشروع تنموي في الجنوب. وقد تردّى هذا الوضع كثيرا، وتحوّل من سيىء الى اسوأ، بعد ما اصبح الجنوب ساحة حرب كلاسيكية. هذا الشعور المعادي للفلسطينيين والملموس بدون شك لدى الشيعة هو امر

طبيعي. في النهاية انهم يعانون الأمرّين بسبب وجودنا في الجنوب.

ان السياسة بالنسبة للناس العاديين، هي ما يجعل حياتهم اسهل واصعب. ان ما سمح الشيعة بحصوله بهم، هو رضوخ شبيه بالارادة الطيبة لدى القديسين. لقد طردوا من قراهم، ثم عادوا اليها، ثم طردوا من جديد. ان من ينظر الى مدينة صور – وقد اصبحت مدينة اشباح حقا – او الى مدينة النبطية المدمرة، عندئذ لن يندهش اطلاقا من الشعور العدائي الذى يكنّه لنا الشيعة ولكن يمكن ان يتطور ويتبدل هذا الشعور لدى الشيعة، اذ لا خيار لهم. عليهم ان يتعاونوا معنا. من الواضح ايضا، انه على المدى المنظور – وطالما استمرت الحرب – فلا يمكن ان يتحسن مصير الشيعة فعليا. وكذلك لا يمكن ان لا تكون هناك جبهات، كي لا يحارب عليها".

بالنسبة لليسار اللبناني هناك ارتباط وثيق بينه وبين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية. ويقوم هذا الارتباط على عناصر ايديولوجية مهمة. فمواقف هاتين الجبهتين لا تختلف اطلاقا عن مواقف المنظمات اللبنانية اليسارية. ولكن حركة فتح لا تعتبر اليسار الاّ وسيلة. اما اليسار اللبناني والفلسطيني، فقد انتهج اسلوبا خاصا لتقييم الامور وتحليلها.

"من المؤكد انه حصل خطأ في تحليل الوضع اللبناني. يمكن ادراك طبيعة هذا البلد من منظار التحليل الطبيعي البدائي. فتضامن الطوائف الدينية كمجموعات ذات هوية لم نعطه قيمته الحقيقية".

وقد عبر مسؤول آخر من حركة فتح عن هذا الوضع بطريقة اقوى واشد، فقال:

"انه كلام فارغ، اين هو الصراع الطبقي في لبنان؟ زملائي الاكثر اهتماما بالايديولوجية يثيرون غالبا السخط لديّ. احدهم كان لسنوات طويلة ماركسيا في "هايد لبرغ"، ولكنه الآن يصيح "الله اكبر"، ويبشر بالقومية الاسلامية. وقد ولد هذا الانسان مسيحيا. لا يمكن اعطاء اية اهمية جدية لهؤلاء الاشخاص. لقد قتل عضو في اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي ودفن. وقد جاء احد الشيوخ وتلا كل الآيات القرآنية الممكنة عن الكفّار والاشرار. وقد كان ذلك اثناء دفن احد هؤلاء الكفرة. أو أنه لم يكن كافرا؟. اليساريون والعقائديون في هذه المنطقة من العالم، هم امر مدهش حقا. الميليشيات اليسارية ترتبط عسكرياً مائة بالمائة بنا، من حيث السلاح والتدريب والامدادات. ولكن، عدا ذلك، لا اهمية لها تذكر. فمنظمة العمل الشيوعي في لبنان تحولت تماما الى ذات الخط الذي يعتمده الحزب الشيوعي الموالي لموسكو. لماذا اذاً يشكلان منظمتين مختلفتين؟ هذا هو لبنان. هل تعلم ما هو الافضل لهذه الدولة؟ ان يكون ريمون اده رئيسا للجمهورية وياسر عرفات رئيسا للحكومة. عندئذ يسود الهدوء والنظام، ويسير

كل شيء على ما يرام".

ان رؤيا القادة السياسيين والناطقين باسم مختلف اطراف النزاع المناضلين، تتضمن عددا من الامور المشتركة. فالتصورات الذاتية تنهار عادة بسرعة. والذين استجوبوا يفترضون مسبقا بان السائل يعرفهم، وانهم نظرا لتأكدهم من هويتهم التنظيمية لا يرون اية حاجة اطلاقا للتحدث عنها بالتفصيل. وفي الحقيقة، لوحظ ان المنظمات الصغيرة تبذل جهودا اكثر للتعبير عن تصوراتها الذاتية وللبرهان على سلامة وصحة ايديولوجيتها الخاصة. اما الخصم الرئيسي فكان يهاجَم كلاميا بقساوة، وغالبا يُحتقر وكأنه من المستوى الادنى. بالنسبة الى الحلفاء، كان ينظر اليهم غالبا ببعض الازدراء والتكابر. فيوصفون بذوي الارادات الطيّبة. ولكن لا يمكن الركون اليهم بجدّية ومصداقية. احيانا تكاثر التساؤل حول مدى تمثيل المنظمات المعادية للطوائف التي تنتمي اليها. حاول البعض البحث عن حليف ممكن لدى الطرف الآخر. فالتشكيك بعدم تمثيل الاحزاب المقاتلة، قد يكون احيانا واقعيا، وذلك لدى مختلف الفئات. ان البحث عن حليف غير مناضل او ضعيف النضال لدى الفريق الآخر، يشكل قبولا غير مباشر، بأن أيّا من الفئات المتصارعة لا تأمل جدّيا باحراز أي انتصار. اضافة الى ذلك، تشير بعض التصريحات الى رضى وارتياح كل فريق من فرقاء النزاع عن انه لن يهزم ولن يباد. فالبقاء على قيد الحياة والتمسك بمنطقة جغرافية، وان كانت صغيرة، تعتبر مؤشرات نصر. ويبرز هذا الامر بوضوح لان كل فريق يدرك تماما الحسابات الخاطئة لدى الفريق الآخر. وبذلك كان يستطيع تجنب كل هزيمة ذاتية ممكنة. وهذا ما كشفت عنه بعض التصريحات المميزة.

عن هذا الموضوع تحدث عصام السرطاوي:

"سمحت الاحداث بعرض عدد من الحسابات الخاطئة لدى الفعاليات السياسية. فالزعماء السياسيون المسيحيون والمسلمون ايّدوا حزب الكتائب في محاولته، لطرد الفلسطينيين خارج لبنان. وكانت النتيجة ان المسيحيين لا يسيطرون الا على منطقة صغيرة. اما القوى الاسلامية الرجعية، فموجودة ولكن جرى تعطيل نفوذها السياسي تماما"...

"كيف تم الوصول الى هذه الحسابات الخاطئة؟ هذا الامر لم يتضح لدي بعد. كنا عام ١٩٧٤ قوة عسكرية قوية في البلاد. وكانت المؤسسات اللبنانية ضعيفة. لم تتمكن من مراقبتنا. حاول آنذاك الفلسطينيون توسيع حلقة نفوذهم. في حينها لم اتصور اطلاقا ان اللبنانيين سيكونون مجانين الى هذا الحد كي يجرؤوا على مهاجمتنا. لقد أشعلوا النار في البيت الذي يملكونه. ولكن نحن لم نكن نريد آنذاك نفوذاً أكثر أو مناطق أكبر مما لدينا. يكمن التفسير الصحيح في ان القيادة اللبنانية، من المسيحيين والمسلمين، لم

تكن عقلانية، ولا منطقية مع نفسها. لم يكن من السهل التوقع بان تلك القيادة لم تكن متعقلة. لم تشفق، لا على الوطن، ولا على سكانه".

وتحدث **فؤاد الشمالي** عن تصورات الفريق المعادي:

"كان الفلسطينيون متاكدين تماما من النصر. وكانوا يرددون غالبا على مسامعنا في احاديثنا الشخصية معهم "نحن نعرفكم انتم ايها الموارنة". انتم تعودتم على الحياة الطيبة والعيش الهنيء. انتم لستم مستعدين للقتال بعد. عند ما نريد، نستطيع في اي وقت القضاء عليكم. هذا كان موقف الفلسطينيين الذين هربوا من الاردن عام ١٩٧٠. ولكن لم نقبل بالرضوخ اطلاقا امامهم. وعند ما اندلعت الحرب عام ١٩٧٥، كانت هناك مفاجأة كبيرة. اكتشف المسيحيون بانهم يستطيعون ان يحاربوا. والحاسم في هذا الامر كانت ارادتهم في البقاء على قيد الحياة، وليس في أي مكان في الخارج، بل هنا، وليس كافراد، بل كجماعة. فالجماعة التي وجهت ضرباتها الينا كانت تعلل نفسها بالأمل ايضا بان هؤلاء التجار سيهربون امامهم بكل بساطة. ولكن خابت امالهم".

ميشال ابوجوده، رئيس تحرير جريدة "النهار"، حكم على الفريقين المشاركين في اندلاع الحرب:

"ان ما أثَّر سلبيا على لبنان، هو المستوى غير العادى للجهل المتبادل بين المجموعات المختلفة. الموارنة لا يعرفون الفلسطينيين. سركيس وبطرس لم يكن لديهما اية معلومات عن الفلسطينيين، وبالتالي آل الجميل. وكذلك لا ريمون اده ولا غسان التويني. الفلسطينيون ايضا لا يعرفون الموارنة. ان مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انشأت مؤخرا في ايار عام ١٩٧٥، قسماً خاصا بلبنان. لم يهتموا اطلاقا، وعن قصد، بلبنان. لم يرغبوا ايضا برؤية الواقع الفلسطيني. اخيرا الفلسطينيون، والاسرائليون، لا يعرفون بعضهم ايضا. كل واحد يجهل الآخر، ويتصور الآخر الذي يجهله، وكأنه الشيطان الذي يلاحقه. وهكذا نشأت حرب رهيبة مؤلمة".

اما قائمة الامثلة فيمكن ان تكون طويلة. التصورات الخاطئة لم تحصل فقط عند اندلاع الحرب، بل ايضا خلال مساره. حصلت حسابات لبنانية خاطئة. في عام ١٩٧٦، اعتقد كمال جنبلاط بانه يستطيع الانتصار على الموارنة. وكذلك عام ١٩٨٣ اعتقدت القوات اللبنانية بانها تستطيع الإنتصار على الدروز. وحصلت ايضا حسابات خاطئة لدى الفعاليات الخارجية. لقد قلّل السوريون من اهمية الفلسطينيين والمسيحيين اللبنانيين. كذلك لم يتوقع الاسرائيليون قوة الارادة في سبيل المقاومة لدى الشيعة.

لقد اخطأوا الحسابات ككل الذين قاموا بأي هجوم. ويعود ذلك الى ما اشار اليه

ميشال ابوجوده اعلاه، أي الى الجهل الذي أدى الى ضعف تقييم الخصم. لم يقدر بنوع خاص حزم الذين شعروا بتهديد وجودهم – سواء كان ذلك عن حق او عن خطأ، اذ لا تأثير له على النتيجة – لقد استماتوا في مقاومتهم. ولكن، كما اشار السرطاوي، حصلت تلك الهجومات بالاستناد الى حسابات سيئة، وغير عقلانية، ولكنها استهدفت تثبيت الوجود. فكل فئة هوجمت، كانت تدرك ان انهزامها يعني نهايتها كمجموعة.

لقد دل هذا البحث على ان معظم اطراف النزاع شعروا بتهديد وجودهم. الاّ ان مرارة حرب لبنان واستمرارها لا يمكن تفسيرهما فقط بالاستناد الى هذه التصورات.

٥ – تسوية او انتصار؟

كيف يرى السياسيون اللبنانيون وزعماء اطراف النزاع المخرج الممكن للحرب؟

في الاجوبة على هذا السؤال تختلط التصريحات حول ما يمكن التمسك به بطريقة يستحيل تقريبا الجمع بينها وبين ما يعتبره المجيب امرا مستحبا او مرغوبا به. يسيطر المعيار القياسي الى حد ما على التشخيص. بعض الذين طرح السؤال عليهم، ترددوا في قبول الفرق بين الاتجاهين.

بالنسبة لتحليل امكانيات تسوية النزاع، لا يشكل هذا الامر أية عقدة على الاطلاق. فقوة المقياس، خاصة المقاييس التي ترتكز عليها الفعاليات، تستطيع أن تعبر عن امكانيات اكثر من الدرس التحليلي المتحفظ للواقع. هناك في مجال النزاعات قوة واقعية للمقاييس. فلدى السياسيين اللبنانيين المسيحيين، والمسلمين، يبرز بوضوح الأمل بالعودة الى التسوية والتأكيد على امكانية التوصل الى هذه التسوية. في هذا الاطار يقول زعيم سني:

> **"لابد من ايجاد تسوية، لان اي حلّ آخر غير ممكن. ينبغي انشاء لبنان لا يفترس القوي فيه الضعيف. هذا اللبنان ينبغي ان لا يعتقد بعد فيه بان "ضعفه هو قوته"، بل يجب ان يكون لبنانا قويا فعلاً. نحتاج الى جيش قوي، كي لا يبقى البلد ممزقا. اللبنانيون تعبوا من الحرب. وسيتمكنون من التفاهم".**

وقد فَسَّرَ رئيس حكومة سابق، لماذا يؤمن بتسوية جديدة:

> **"كيف استطاعت الديمقراطية فرض نفسها في هذا البلد الصغير فقط من بلدان الشرق العربي؟ حصل ذلك بفضل تعدد الطوائف التي خلقت الحرية. ففي لبنان مسلم، أو مسيحي فقط، لن تكون الحرية أمراً أكيدا. في لبنان لا تشكل أية طائفة اكثرية بارزة،**

بل يوجد توازن بينها. لا يستطيع المرء ان يعيش في هذا البلد دون ان يتعلم احترام الآخرين. فجوهر الديمقراطية لا يقوم فقط على اساس ان تقوم الاقلية بخدمة الاكثرية، بل وبنوع خاص، على اساس احترام الاكثرية للأقلية.

"في مطلق الاحوال يبقى السنّة متمسكين بمواقفهم كما كانوا قبل عام ١٩٧٥. لن يقبلوا بعدم المساواة، بل يريدون المساواة. ليسوا ضد المسيحيين، بل يريدون العيش معهم. هنا في لبنان لا يمكن ان تنشأ قبرص ثانية. انا متأكد جدا باننا سنصل قريبا الى حل جيد.

"بماذا يفكر اللبنانيون؟" كان يمكن معرفته منذ سنوات عند ما كان الجيش يدخل الى بعض المناطق، فنرى الناس يرقصون في الشوارع ترحيباً به. وكان بالامكان ايضاً ان نرى ذلك عند ما ذهب امين الجميل ورشيد كرامي الى صيدا المحررة. فرغم التهديد الخارجي، انا واثق جدا من مستقبل لبنان. هذا البلد سينهض من جديد، وسيصبح افضل مما كان سابقا".

وقال وزير شيعي:

"ان التسوية ضرورية. فميثاق عام ١٩٤٣ اصبح قديما. علينا ان نبني دولة، مثلما هي الحال في سويسرا. وهذا يعني ان اللامركزية ممكنة. والامر الوحيد الذي لا يمكن القبول به هو التقسيم".

وقال احد الوجهاء السنّة:

"يصرّح بعض الناس علانية وبسرعة بان الميثاق الوطني قد مات. ويعود ذلك غالبا الى الجهل او الى الرغبة بالثأر. الثأر بنظر الذين اعتقدوا ان اميل إدّه كان على صواب عام ١٩٤٣، او ثأر الذين لم يقبلوا بلبنان آنذاك. ولكن المشكلة لدى الجميع تكمن في الجهل. ماذا كان ميثاق ١٩٤٣؟ لقد كان تسوية لكل المسائل التي كانت جوهرية آنذاك. لقد كان ملائما للوضع الذي كان قائما عام ١٩٤٣.

الى ماذا نحتاج نحن اليوم؟ مبدئيا نحتاج الى ذات الشيء. نحتاج الى تسوية، الى صيغة للوحدة والتعاون. انا متفائل بان ذلك سيحصل".

وقال وزير شيعي سابق:

"اللبنانيون هم في الاساس محافظين. ان عددا من الزعماء القدامى سيعود الى الواجهة، وسيُعقد ميثاق جديد شبيه بميثاق عام ١٩٤٣. سيكون شبيها ولكن اكثر دقة وكمالا. في ميثاق ١٩٤٣ اهملت المشاكل الاجتماعية في البلاد تماما. اكثرية اللبنانيين تريد العودة

الى لبنان القديم. ولكن لا نحتاج الى تكرار ذات الاخطاء".

ماهي العوائق التي يعتبرها الاعيان المسلمون تحول دون التوصل الى تسوية جديدة؟

سياسي سني يشير الى تزايد عدد السكان لدى المسلمين الذي يمكن ان يطرح مسألة التوازن جديا على المدى البعيد. ولكنه لا يعتقد باستحالة تجاوز هذه المشكلة:

"فالمسلمون ذوو الثقافة العالية، لا يختلفون عدديا عن المسيحيين. فقط الاختلافات مازالت قائمة في الطبقات. فعند ما يتلقون جميعا ذات التربية، عندئذ تتوقف الزيادة السكانية حتى لدى المسلمين".

ويرى وزير شيعي سابق المشكلة في وجود الميليشيات، ولكن:

"توجد فئات شابة حاربت ومازالت تحارب. معظمها دخل في صفوف الميليشيات، خاصة بين المسلمين، لاسباب مادية محضة. يمكن استيعاب عدد كبير منهم في الجيش. والآخرون يحتاجون الى عمل. وهكذا يمكن احلال السلام من جديد".

في عدد كبير من البلدان يقال: الذي يأخذ السلطة، هو الذي يدفع الثمن. هذا الكلام لا يطبق في لبنان. هنا يوجد نوع من العقّ الديمقراطي. عام ١٩٤٥، انتخب البريطانيون "تشرشل" بعد احرازه النصر. وسيكون سهلا علينا نحن، الا ننتخب كل الذين لم ينتصروا. المسيحيون وقفوا كلهم في احداث عام ١٩٥٨ وراء الكتائب، ولكنهم لم يفكروا بعد عام ١٩٥٨ بتسليمهم السلطة في زمن السلم".

ويرى سياسي سنّي آخر حلّ المسألة الفلسطينية كشرط ضروري للسلام في لبنان. فطالما بقيت هذه المشكلة قائمة، سيبقى لبنان عرضة لتدخل القوى الخارجية المختلفة. الحل العادل والسليم يكمن في انشاء دولة فلسطينية:

"فعند ما تؤمن للفلسطينيين دولة خاصة بهم، حتى وان كانت صغيرة، عندئذ سيهتمون بحالهم، بدلا من الاهتمام بالثورة في كل المنطقة. هم يحتاجون الى جواز سفر، يحتاجون احتراما، يحتاجون وطنا، حتى وان لم يستطع الجميع العودة اليه. مع الزمن سيقبلون بان قسما من بلادهم لن يعود اليهم ابدا. يوغسلافيا تخلت وتنازلت عن مدينة "ترياست"، والمانيا عن "الالزاس". والفلسطينيون ايضا سيتخلون عن قسم من فلسطين. عندئذ سيعرف لبنان الهدوء مجددا".

السياسيون المسيحيون الذين لا علاقة لهم باطراف النزاع المناضلين، عبّروا عن رؤيا مماثلة لرؤيا زملائهم المسلمين.

سليمان فرنجية، رئيس جمهورية سابق، اعتقد بامكانية تعديل ميثاق عام ١٩٤٣:

"هناك اكثرية كبيرة توافق على توزيع عدد النواب بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين والغاء النسبة الطائفية على مستوى الوظائف العالية".

هنري فرعون، احد روّاد الميثاق الوطني، شدّد فقط على "صيغة عام ١٩٤٣ مع بعض التعديلات الممكنة"، كوسيلة للخروج من الحرب. وكل ما تبقى بدا له غير واقعي:

"من المؤكد ان بعض المسيحيين المتطرفين، يفضلون التقسيم. ولكنهم يعرفون انه صعب التحقيق. لذلك لا يعني التهديد بالتقسيم شيئا آخرا سوى البحث عن منطلق لاجراء مفاوضات ممكنة. العلمنة الشاملة، فكرة غبيّة، فكرة جنونية. من يستطيع بعد هذه الحرب فرض علمنة شاملة؟ ماذا سيحصل في مختلف قوانين وتقاليد الطوائف، خاصة في ما يتعلق بالزواج وبقانون الارث؟ ان قانون الاحوال الشخصية، هو بالنسبة لنا مثل الكانتونات بالنسبة لسويسرا. وفي النهاية لا احد يتمنى التخلي عن ذلك، خاصة المسلمون. وعلمنة سياسية محضة هي غير مقبولة بالنسبة للمسيحيين. فهم يعرفون الوضع الاليم الذي يعاني منه ويرزح تحته ملايين الاقباط في مصر. فلن يقبلوا بذلك اطلاقا. لكل فريق اسبابه الكافية لرفض العلمنة. وهذا ما يشكل نوعا من التوازن. وطالما بقي الوضع على هذا الشكل، لن يبقى امامنا الا العودة الى التسوية فقط".

ان موظفا مارونيا في مركز عال، وذا نفوذ سياسي واسع، استنتج ذات الشيء:

"يكمن مبرر وجود هذا البلد على اساس تعددية طوائفه فقط. فاسس ميثاق ١٩٤٣ مازالت دائما الحل الافضل للتعايش. وأي حل آخر لن يصلح بكل بساطة. بعض التعديلات الصغيرة يمكن ان تكون ضرورية. ولكن لا توجد صيغ حقيقية بديلة ممكنة".

منوال يونس، نائب ماروني سابق، غالبا ما طُرح اسمه كمرشح ممكن لرئاسة الجمهورية في المستقبل، طرح في المقابل إعادة نظر اساسية لنظام الحكم، ولكن على اساس ميثاق عام ١٩٤٣:

"الاعتراض الرئيسي للمسلمين ضد النظام القائم يكمن في جوهره، أي في منصب رئاسة الجمهورية. في الاساس يدور كل شيء حول هذا المنصب. ان كل المشاكل الممكنة التي يمكن ان يواجهها أي مسلم لبناني ينسبها الى ما يسمّى بالامتيازات. ولكن المقصود بذلك هو هذا المنصب فقط. وبالمقابل يشدد المسيحيون على أن رئاسة الجمهورية ليست امتيازا، بل ضمانة. ولكن الامر ليس امتيازا ولا ضمانة. ليس امتيازا، لان رئيس الجمهورية يستطيع اتخاذ القرار فقط بالاشتراك مع رئيس الحكومة.

وليس هذا المنصب ايضا ضمانة، لان رئيس الجمهورية يأتي غالبا كمرشح تسوية. ولا يستطيع تمثيل المصالح المسيحية، كما يفعل رئيس الحكومة بالنسبة لمصالح المسلمين. ان صيغة دستورية جديدة ينبغي ان تلغي ما يعتبره المسلمون امتيازا، وبالتالي لا مساواة. ولكن ينبغي ايضا ان تقدم للمسيحيين ضمانة ضد عملية تزايد عدد السكان، واخضاعهم لنتائجه. اني اقترح استبدال منصب رئاسة الجمهورية ومنصب رئيس الحكومة بمجلس رئاسي تتمثل فيه الطوائف الكبرى بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. ينبغي ان يكون المجلس الرئاسي هذا مثل المجلس الفدرالي السويسري، جهازا جماعيا، ولكن معززا بسلطات وصلاحيات اوسع. ان سلطة قوية مركزية تعكس التقاليد الشرقية. ورئاسة هذا المجلس تحصل مداورة. ولكن لا يعتبر هذا المنصب كمنصب رئيس الدولة كما هو الحال في سويسرا، بل كمنصب المسؤول عن تصريف اعمال اللجنة الجماعية، التي تمارس جماعيا المهام الرئاسية.

"بالنسبة للبرلمان، ارى امكانية اقامة نظام المجلسين، مجلس نواب دون حصص وتمثيل للمجموعات، ومجلس شيوخ يمثل بنية المجموعات التي يتألف منها هذا البلد. وهكذا يتم الغاء مايسمى "بامتياز" الرئاسة، ولكن تعطى بالمقابل للمسيحيين ضمانة وامن عبر مؤسستين لا تخضعان لقانون الاكثرية، ولا تربطان بالمضاربات الدائمة حول التطورات الديمغرافية لصالح هذا الفريق او ذاك".

ومثل زملائهم المسلمين، كذلك يعتقد ايضا عدد من السياسيين المسيحيين بان تسوية لبنانية، يمكن التوصل اليها فقط، عند ما يتحرر لبنان من الضغط الدولي وتفصل قضيته عن قضية تسوية المسألة الفلسطينية. فلبنان يرزح تحت هذا الضغط منذ اكثر من عشرين سنة تقريبا، وفي هذا المجال، قال سياسي ماروني:

"يمكن بكل بساطة حل المشكلة الفلسطينية، عند ما تكون هناك دولة فلسطينية. عندئذ تتحلحل الامور كما تحلحلت في لبنان عام ١٩٣٢. آنذاك مُنح اللبنانيون المغتربون الجنسية اللبنانية. فحصلوا على جوازات سفر واصبح لهم الحق بوطن – وبقوا مقيمين حيثما كانوا. من الواضح ان كل الفلسطينيين لا يريدون العودة الى فلسطين. الكثيرون منهم يريدون العيش في الخارج وهم يحملون جواز سفر فلسطيني. فعند ما تحل المشكلة الفلسطينية، عندئذ يستطيع عدد كبير من الفلسطينيين ان يصبحوا لبنانيين اذا ارادوا. ولماذا؟ مشكلة التوازن؟ يمكن الاتفاق حول ذلك بمجيء عدد من المسيحيين من الدول العربية، واعطائهم الجنسية. وهكذا يعود التوازن من جديد. وحول التوازن نستطيع ان نتفق بيننا نحن اللبنانيون، عند ما يتوقف السوريون او الاسرائيليون، او الفلسطينيون، او العراقيون او الاميريكيون عن البحث، كل حسب هواه، عن تسوية المشكلة الفلسطينية على ارضنا".

هذه الصورة الشاملة لا تترك أي مجال للشك. السياسيون المدنيون، يريدون تسوية – التسوية القديمة، او تسوية معدلة قليلا. المطالب عرضت، ولكن دون تحديد كبير. التفاصيل يمكن التفاوض حولها. ان مجال المفاوضات، كما يتضح من التصريحات العديدة، امر بارز. لقد اعلن احد المسلمين عن استعداده "للقبول بالعودة عند الضرورة الى لبنان القديم مع كل اخطائه".

وسياسي مسيحي – وليس الوحيد اطلاقا – طرح صيغة جديدة للمشاركة المدنية في السلطة، تتجاوب وتتوافق مع المطالب الاسلامية القديمة. لقد برزت هنا بوضوح كل مميزات السياسيين التقليديين. فهم متسامحون، يؤمنون بالتعايش. يعبرون عن مصالح طوائفهم، دون مراوغة. ولكنهم يظهرون ايضا استعدادهم لتقديم تنازلات في سبيل الوصول الى تسوية ممكنة. اما نقاط الضعف لديهم، فيبرزونها، خاصة في الامور التي يشيرون اليها فقط، او التي لا يتطرقون اليها اطلاقا. كيف يمكن تحرير البلاد من نزاع لا يشمل لبنان فقط، بل فرض عليه؟ تكمن قوة هؤلاء السياسيين، بنوع خاص، في تقييمهم الجدّي لتوازن القوى السياسية الداخلية، التي يستخلصون منها العبر العقلانية. اما حدود هذه القوّة فتكمن في الخوف من التعبير عن مواقفهم وقناعاتهم حول السياسة الخارجية. السياسيون المسيحيون والمسلمون يتحدثون عن دولة فلسطينية في المستقبل، يمكن ان تزيل اسباب النزاع الاقليمي. ولكن لم يتساءل احد منهم غالبا، اذا كانت لسوريا او لاسرائيل او لكليهما اهداف تتجاوز حل المسألة الفلسطينية. فالخوف من مثل هذه المواقف هو ايضا عقلاني. فكلهم يدركون جيدا انهم سيتعرضون للخطر في حال اطلاق تصريحات او اتهامات واضحة المعالم حول المسائل الدولية، او الاقليمية، وذلك دون التمكن من تحقيق أي أمر. يتحدثون عن المسائل التي قد ترتبط جزئيا بتأثير نفوذهم، كالتسوية بين اللبنانيين، وينتظرون بالتالي ظروفا افضل. فاذا ما جاءت هذه الظروف، عندئذ تستطيع طبقة السياسيين القدامى لعب دور من جديد. وفي هذه الحال يبدون كامل استعدادهم. اما زعماء اطراف النزاع المناضلين، فيمثلون مواقف مختلفة تماما حول امكانيات انهاء النزاع. لقد حاربوا واستمروا في الحرب. وعليهم ان يبرهنوا بان الحرب كانت مفيدة لانصارهم، ان لم يكن عبر الوصول الى أي نصر، فعلى الاقل عبر الحصول على حسنات واضحة مقابل الوضع الذي كان قائما قبل الحرب. وعن الانتصار تحدث المرابطون:

"ان وجود لبنان في هذه الحال هو خطأ. لقد نشأ هذا البلد نتيجة للحكم الاستعماري وتأميناً لسيطرة مسيحية عليه. ميثاق ١٩٤٣ وافق عليه الزعماء المسلمون في وقت لم تكن لديهم اية امكانية أخرى للحصول على شيء افضل. اليوم تبدلت موازين القوى.

وينبغي علينا استخلاص النتائج".

وبصورة أوضح تحدث **صبحي الصالح**، نائب المفتي:

"هذه الحرب التي اندلعت، لا يمكن ان تنتهي دون نتائج. نحن نقول اليوم: ينبغي ان يكون لبنان عربيا خالصا، دون، اذا، او، ولكن،. الامتيازات المارونية والطائفية السياسية ينبغي الغاؤها. الحرب ستغير وجه البلد، والا سنستمر فيها. فاما حصول تغيير جذري، او استمرار الحرب".

ولكن اليوم، زال كل اثر او نفوذ للمرابطون، كما جرى اغتيال صبحي الصالح. اما الذين يستمرون في الحرب، فهم الاحزاب والميليشيات الكبيرة. ولكن زعماءهم، هم اكثر تحفظا. وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، لم يعتقد بامكانية تحقيق كل مطالب حزبه ومطالب الحركة الوطنية:

"لقد حاربنا منذ سنوات في سبيل وجودنا الذي كان مهددا. لدينا برنامج عمل نعتبره سليما. ولكن هناك شك في امكانية تنفيذ كل ما تضمنه.

"السنّة لا يستطيعون القبول بمفهوم العلمنة الشاملة. كل القوميات والايديولوجيات في المنطقة، اطلقها افراد من الاقليات: عفلق كان مسيحيا، ووالدي كان درزيا. ولكن من خرج من السنّة؟ محمد عبدو والافغاني. لم يكونا قوميين عربيين، بل اسلاميين. الوحدة العربية فشلت، وهذا امر مؤسف.

"في لبنان التسوية ليست بعيدة والموارنة لن يكونوا غرباء عنها. أنا آمل بأن تكون التسوية الجديدة اكثر وضوحا من تسوية عام ١٩٤٣. ان تكريس الوظائف الكبرى في الدولة لطوائف معينة، لا يجوز أن يستمر. وسأعمل لالغاء ذلك. ويمكن للامور أن تكون أسهل لو تمكنت الفئات العاقلة لدى الموارنة أخذ مكان العسكريين. هناك بين المسيحيين عدد كبير من الناس الذين يريدون، على الاقل، بناء دولة حديثة وعصرية. أنا لا أرضى بامكانية الوصول الى مصالح ظاهرية على المدى المنظور. فشروطها غير متوفرة، خاصة موافقة السوريين. هذه الموافقة غير موجودة. السوريون يطلبون ثمناً لذلك. وكل الفئات المختصة ليست على استعداد لدفع ثمن عال جدا".

نبيه برّي، رئيس حركة أمل، عدد أولويات حركته، كما يلي:

"أهم شيء هو أن تتوقف الحرب أولا. ثم سيكون بامكاننا التحدث عن الاصلاحات السياسية. وينبغي أن نتحدث عنها. بعد كل ما حدث لا يمكن العودة مجددا الى ذات النظام الذي لم يحمنا من هذه الحرب..ان ما يريده معظم اللبنانيين وما يحتاج اليه هذا البلد، هو الديمقراطية الطبيعية، أي ديمقراطية الأكثرية. ينبغي أن تعطى لكل مواطن

ذات الحقوق، وأن يُختار الافضل لكل منصب او مركز ووظيفة، بقطع النظر عن انتمائه الديني. لا يمكننا الاكتفاء بشيء محدود. نستطيع أن نتحدث عن مرحلة انتقالية. ولكن الهدف ينبغي أن يبقى واضحا: أي الديمقراطية، دون أية حدود أو حقوق استثنائية أو تعقيدات. فالجماعة التي تتحدث دائما عن الضمانات، عليها أن تدرك بأن افضل ضمانة لها هي الديمقراطية الحقيقية. وهذه الديمقراطية نطرحها نحن ونطالب بها".

عاصم قانصو، رئيس حزب البعث الموالي لسوريا، طمح الى تعديل قانون الانتخابات:

"الانتخابات الديمقراطية في لبنان، هذا أفضل ما يمكن فعله. لقد استخدم العنف والاجرام، وماذا نتج عنهما؟ ينبغي استخدام السبل الديمقراطية. نحن نعارض الآن نظام الانتخابات القائم والذي تفقد فيه كل أصوات الأقليات. أنا أؤيد قانون انتخابات قائم على نسبة صحيحة. قد يعطي ذلك حظا أكبراً للاحزاب. في النظام الراهن يسيطر الزعماء التقليديون. فيصل أرسلان، سينتخب، لان اسمه ارسلان، فقط. في بعلبك توجد قبيلة تستطيع دائما أن تبيع ٢٥٠٠ صوت. فاذا مات زعيمها يستطيع ابنه دائما أن يبيع ٢٥٠٠ صوت. فاذا أردتُ الحصول على ٢٥٠٠ صوت، عليَّ أن أعمل مدة عشر سنوات. ولكن مع قانون جديد للانتخابات، ومع تزايد النفوذ السوري في لبنان، سيصل عدد كاف من التقدميين الى المجلس النيابي وسيبنون لبناناً حديثاً".

ان ما تبدو لنبيه بري وعاصم قانصو كديمقراطية عادية تقوم على الاكثرية، يعتبر من قبل زعماء المنظمات المسيحية المناضلة – وكذلك أيضا من قبل الاعيان المسيحيين – تهديداً لهم، كي يتحولوا الى أقلية دائمة. وما تعتبره المنظمات المؤيدة لسوريا كنفوذ سوري خلاصي، يرعبهم أكثر فأكثر.

ان قاضيا رفيع المستوى، وقد كان مستشارا نافذا لدى بعض السياسيين المسيحيين، عبّر عن قلقه في هذا المجال:

"على افتراض أننا تحررنا من عوامل النزاع الخارجية، علينا أن نعيش دائما مع المسلمين اللبنانيين. بين صفوفهم، توجد بكل تأكيد عناصر ديمقراطية حديثة. ولكن الأكثرية تتألف بكل بساطة من المسلمين الذين من المفروض أن يبقوا مسلمين دينيا وسياسيا. سيكون من المستحيل أن يطلب منهم ألا يكونوا مسلمين. بالنسبة للمسلمين، يوجد فقط جماعة المؤمنين، وواجب اقامة دولة مسلمة عند ما يستطيعون. وهذا يعني انهم سيعيدون دائما الكرة.

في الزمن الحاضر، يشك أصدقاؤنا السنّة بامكانية ذلك. بالاضافة الى ذلك طفح الكيل لديهم من اخوانهم الفلسطينيين والسوريين، وأخذوا يترحمون على لبنان القديم،

وتحولوا الى لبنانيين طيّبين. ولكن الى متى؟. وبالمقابل يثق الشيعة بكل بساطة بعامل الزمن وبالتطور الديمغرافي. "سيصبح لبنان يوماً ما لنا وسيكون بلد الاسلام". وديمقراطية الاكثرية، هي بالنسبة لهم السبيل الاكثر سهولة للدخول في الدولة الاسلامية. يعود الفضل الاكبر أولا للفلسطينيين ثم للسوريين في لبننة المسلمين، أقله مؤقتا. ولكن الى متى؟ اننا نعرف امرا واحدا وهو أن الدولة الاسلامية لن تتحقق، طالما نحن أقوياء. نحن عازمون على الابقاء على ميليشياتنا علنا أو سرا. لا نريد أن نؤخذ مرة ثانية على حين غفلة، ودون استعداد، كما حصل عام ١٩٥٨ و١٩٧٥، عند ما استخدم المسلمون حق الفيتو بعدم انزال الجيش. المسيحيون اللبنانيون نجوا في عام ١٨٤٠ و١٨٦٠ و١٩٥٨، وكذلك نجوا من هذه الحرب القائمة الآن، ولكن بأي ثمن؟ هل ينبغي تكرار ذلك بعد مرور عدة عقود من الزمن. هل ينبغي أن ندفع كل مرة ثمنا باهظا، كي يتمكن الباقون على قيد الحياة من العيش بسلام بضع سنين؟ هل نستطيع تحمل هذه المسؤولية أمام أولادنا؟ أين هو الفرق بين لبنان والدول المتعددة الشعوب؟ عند ما يطلق احد صرخة "الله اكبر" في المنطقة، يصبح كل مسلم مسلما أكثر، وينسى أنه لبناني، وينسى أن لبنان بلد لا يقع في اوقيانيا، بل تحيط به دول مجاورة. فاذا ما برز لدى الجيران شخص مثل جمال عبد الناصر، أو زعيم لبناني كبير، عندئذ تعود دورة العنف من جديد. كذلك تعتبر فكرة دولة ذاتية تجربة كبيرة. لا أحد يجرؤ على التفكير بها جديا حتى النهاية. النتائج ستكون رهيبة: استمرار الحرب، وتبادل السكان. ما هذا التلميح الغوغائي؟ ولكنني افكر احيانا بأن هذا سيحدث أيضا دون أن نريده، وأحيانا أجرؤ على التفكير بأن التمزق قد لا يكون خطيراً اذا عرفنا بالنهاية سلاما، وتركنا في حال من الهدوء."

هناك عدد قليل بين زعماء المنظمات المسيحية فكّر جدّيا بامكانية تحقيق فكرة التقسيم. في الواقع، تصوّر وفكر بذلك مستشارو القادة، وليس اصحاب القرار. والبرهان على ذلك يتلخص بما يلي:

"علينا أن لا نغفل اطلاقا. المسلمون لن يقبلوا أبدا بمساواة الاقليات بهم. لقد اطلقت شعارات عديدة ضد ما يسمى بامتيازات الاقليات. والمقصود بذلك، هو ان على الاقليات أن تخضع لقوانين وشرائع الاسلام التي تفرض السيطرة عليهم وتمييزهم. فلماذا اذاً لا يكون لنا دولتنا الخاصة؟ فعند ما يجد كل انسان بان الخميني يحق له اقامة جمهورية اسلامية، فلماذا لا يجوز اذاً أن تقوم أيضا جمهورية يهودية أو جمهورية مسيحية؟"

احد المثقفين الاكثر نفوذا في الجبهة اللبنانية، قال متأسفا:

"ان اقامة لبنان الكبير كان خطأ...لقد اعتقدنا خطأ بأن التقدم سيحوّل المسلمين الى

لبنانيين طيبين. لم نقدر بكل بساطة قوة التحوّل في الاسلام... اليوم اصبح التقسيم – وللاسف – غير ممكن تقريبا. أنا أقترح حلاً فدراليا. فعند ما تقوم دولة فدرالية، نستطيع أن نستوعب أو نستقطب مليوني مسيحي من سوريا والعراق والاردن. ان وضع المسيحيين في هذه البلدان سيسوء بسرعة في المستقبل... أنا متفائل، بسبب التغيير الديمغرافي، سيتغير كل شيء هنا. في سوريا ستتغير الدولة الحالية، وعلى أساسها ستنشأ دويلات علوية ودرزية وسنية".

وهذا "المفكر" اعتبر ممكنا عملية "نقل السكان":

"لربما ترك الدروز اللبنانيون لبنان، كما حصل سابقا في التاريخ. فعند ما تختلف أسرتان درزيتان، تهرب الاسرة المنهزمة الى جبل الدروز. التاريخ يدل على انه من السهل جدا دفع الدروز الى التحرك والانتقال. بالنسبة للشيعة يبدو الامر أكثر صعوبة، لعدم وجود حدود مشتركة مع العراق. ولكن الامر ممكن أيضا. والمشكلة القليلة الاهمية هي مع السنّة".

وشخص آخر فكّر هكذا:

"اذا كان الامر يتعلق بالاكثريات، عندئذ نستطيع ان نكوّن أكثرية. سنضع برنامجا "ضخما" لعودة المغتربين. فعند ما يسود هنا السلام والديمقراطية، فانهم سيعودون. وكذلك اذا ما هددنا بأكثريات، فنحن نعرف أن في الدامور والشوف نشأت خلال أيام قلائل أكثريات جديدة. فاذا كان الامر هكذا فنحن نستطيع تحقيقه أيضا".

ولكنه لم يعتقد أبدا أن مثل هذه السياسة يمكن تنفيذها بوجود السياسيين المسيحيين الحاليين:

"مع الزعماء القدامى والعقلية السياسية القديمة لن نستطيع صنع لبنان جديد، ولكن حتما مع الشباب. موسى ترك شعبه أربعين سنة في الصحراء، حتى توفوا جميعا ووقع البعض منهم في قبضة الرقّ. لن نستطيع صنع دولة جديدة مع جماعات من عهد الانتداب، تعودوا على الصفقات السياسية الاقتصادية في الجمهورية القديمة. هذه هي الامثولة التي ينبغي استخلاصها".

هذه التصوّرات عن مستقبل لبنان لها أهمية محدودة بالنسبة للسياسة الواقعية التي تتبعها المنظمات المسيحية المناضلة، ولكنها تعبر كثيرا عن درجة الخيبة والخوف واليأس التي أفرزتها الحرب لدى بعض الفئات من مجموعات القياديين المسيحيين، خاصة حول العزم والقرار الحاسم للحفاظ على وجود مستقل للطوائف المسيحية بجميع الوسائل. عن هذا الموضوع تحدث **ناطق رسمي في القوات اللبنانية:**

"ان الكلام عن هجرة بعض المسيحيين الآخرين، هو وهم خيالي. والكلام عن تهجير للمسلمين هو فقط مرفوض قطعا. وليس سوى تعبير عن استعداد للدفاع عن النفس حتى الموت. لدى المسؤولين السياسيين والعسكريين، لا وجود اطلاقا لمثل هذه المفاهيم. ليس لدينا عقدة شبيهة بعقدة "ماسادا". لا نريد الاستسلام، بل اثبات الوجود الذاتي. رغم كل ما حصل في لبنان، لن نعيد النظر اطلاقا بمبدأ التعايش. ليس فقط، لانه لا بديلا آخراً ممكنا عنه، بل لاننا نتمنى ونريد التعايش".

وكيف ينبغي أن يكون هذا التعايش في المستقبل؟ هنا تختلف كثيرا أو تتضارب الآراء لدى الزعماء المسيحيين المناضلين، بطريقة عشوائية وتناقضية اكثر مما هي في صفوف أطراف النزاع المسلمين.

بشير الجميّل عبّر في أوقات مختلفة عن مفاهيم مختلفة أيضا. لقد صرح في احدى المقابلات:

"نريد لبنانا واحدا، معلمناً تماما، وحديثا، على معظم أراضي الجمهورية".

وقد فسّر أحد معاونيه أسباب هذا الخيار:

"في دولة علمانية تماما تصبح مسألة الاكثرية تافهة. ولكن لابد من بناء دولة علمانية وحديثة. نحن لا نعارض وجود رئيس مسلم للدولة اذا كانت الدولة علمانية والرئيس لبنانيا حقيقيا. ان انصاف الحلول لم تعد مقبولة لدينا. تحملنا كفاية، المطالبة باعادة النظر دوماً في النظام القائم، وان تربط الهوية الوطنية دائما ومجددا بشروط ومطالب جديدة. نحن لا نفكر بالحرب لسنوات طويلة، كي نعود مجددا الى الميثاق القديم. الفريق الآخر يطرح دائما الميثاق على بساط البحث. ولكنه يعود اليه نادما عند ما لا يستطيع ان يفرض شيئا آخرا. لن نشارك فيما بعد بهذا الامر. لقد سفكت دماء اكثر من اللازم. نريد الآن حلا ثابتا ودائما".

وفي مقابلة أخرى صرح بشير الجميّل:

"نريد بنوع خاص دولة فدرالية، تنظّم بطريقة لا تسمح برمينا في البحر اذا اندلعت حرب جديدة. في جزء من الدولة ينبغي ان يشكّل المسيحيون اكثرية السكان، وفي الجزء الآخر المسلمون. بيروت يمكن ان تكون عاصمة الدولة الفدرالية. النظام التربوي الذي يحمي وجودنا الثقافي، وكذلك نظام الدفاع الذي يحمي وجودنا الجسدي، يكونان في عهدة كل دولة فدرالية على انفراد. ولماذا ينبغي ان يكون الجيش ايضا فدراليا؟ نريد جيشا يكون لديه الاندفاع الكافي للحرب في حال نشوب أي خطر...فقط عند ما تقوم لا مركزية للجيش سيشعر سكان جميع المناطق بالامان".

الأمن للمسيحيين هو هدف المفهومين. فاما ان تقوم الدولة كلها ويحصل ضمان للمسيحيين من تزايد الكثرة السكانية ومن امكانية نشوء دولة اسلامية، او انه ينبغي عليهم ان يضمنوا مستقبلهم من هذين الخطرين على قسم من الارض. ان تحقيق هذا الامن بصورة افضل على هذه او تلك الطريقة، هو مسألة تتعلق بالظروف وبالمصالح السياسية، حسب رأي مجموعة من القياديين المسيحيين المناضلين".

ابراهيم نجّار، عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب استنتج مايلي:

"ان مفهومنا السياسي لم يكن غالبا، وينبغي الاعتراف بذلك، واضحا جدا. منذ بدء الحرب قاومنا - واحيانا قاومنا بضراوة وشراسة - خوفا على انفسنا من الابادة الشاملة. احيانا وجدنا انفسنا مثلا في حالة ارتباك شديد، عند ما كان يطرح مقاتلونا السؤال: ما هو الهدف الحقيقي الذي نحارب من اجله؟ التقسيم، كان جوابا جذابا، لأنه سهل الادراك. ولكنه كان حسب اقتناعنا جوابا خاطئا".

قد اقترح أيضا لا مركزية على اساس دولة فدرالية:

"كيف ينبغي ان يكون بالتفصيل هذا النظام الجديد؟ هذا الامر لم نتطرق اليه بعد. نحن مازلنا نعيش في وضع استثنائي. وفي مثل هذه الحال لا يجوز اتخاذ موقف نهائي اطلاقا".

وبصورة اكثر حسما ووضوحا، تحدث كميل شمعون، رئيس حزب الوطنيين الاحرار عن تسوية في اطار دولة فدرالية:

"خلال خمسين سنة من الحياة السياسية ادركت جيدا ماهية التناقضات والتوترات القائمة في هذا البلد. علينا ان نجمعها وننظمها. وهذا لا يمكن الا في اطار دولة فدرالية لا مركزية فقط. امم أخرى سوت هكذا وبنجاح التعايش بين المجموعات المختلفة، مثل سويسرا . سويسرا حافظت خلال الحرب العالمية الثانية، رغم قوّاتها المركزية، على وحدتها. وهذا ممكن أيضا لدينا. نحن نحتاج الى دولة فدرالية تكون المحافظات فيها مستقلة ذاتيا، مثل الكانتونات السويسرية. اذا ما اردنا مثلا الحفاظ على وحدة بلدنا، لن يكون لنا حل آخر. أو أن تنشأ كونفدرالية مبسطة، تتألف من دولتين. نحن نفضل الدولة الفدرالية.ولكني لا أرى مخارج أخرى".

في حال اعلان اللبنانيين المسلمين موافقتهم على اعلان دولة فدرالية لا مركزية، يمكن عندئذ أن يعلن بعض السياسيين المسيحيين المناضلين استعدادهم للتخلي عن منصب رئاسة الجمهورية. في هذا الاطار صرح شارل مالك:

"المشروع الذي اعده منوال يونس، يبدو، بالنسبة لي، مقبولا، شرط ضمان امننا

بوضوح عبر اللامركزية. فالجهاز الجماعي الذي يطرحه للسلطة التنفيذية والذي تتمثل فيه الطوائف الكبيرة والصغيرة بذات الحقوق، له الفضل في الحد من اهمية المسألة الديمغرافية".

ويقول عضو ماروني في القيادة الكتائبية:

"من الممكن التوصل الى تسوية جديدة اذا ما تخلى المسلمون عن دولة موحدة والمسيحيون عن رئاسة الجمهورية لصالح جهاز تنفيذي جماعي. بالنسبة لي شخصيا أفضل لهذا البلد الصغير دولة موحّدة. ولكني قطعت الامل بأن يقبل المسلمون العلمنة الشاملة. والدولة الموحدة القائمة على ديمقراطية الاكثرية، دون علمنة، تعني تحويل المسيحيين الى "ذمّيين". لذلك اما جمهورية واحدة وغير مجزأة، مع فصل تام بين الدين والدولة، وزواج مدني، وقانون ارث لا علاقة له اطلاقا بالدين، وحرية عدم الانتماء الى دين ما، أو لا دولة موحدة.

"عدا ذلك نفضل قيام كانتونات مستقلة ذاتية وفق النوذج السويسري مع نظام ثقافي ودفاعي محدود، ومجلس فدرالي على رأس الدولة، كما اقترح منوال يونس. يضم سنّيا وشيعيا، ودرزيا، ومارونيا وارثونكسياً وكاثوليكيا. هذا الاقتراح بنظري هو الافضل. بذلك يقوى دور الطوائف الصغيرة. ونستبدل ثنائية السلطة المارونية - السنّية المباشرة بسلطة تعددية مشتركة. الطوائف تؤخذ بعين الاعتبار، وليس الرؤوس والأنوف. ولكن يقبل بهذه السلطة التنفيذية الجديدة فقط، شرط أن يستبدل الضمان الذي كان قائما بالنسبة لنا عبر مركز رئاسة الجمهورية، بضمان الاستقلالية الذاتية للكانتونات".

سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية، عبّر عن رأيه ببرودة تامة:

"الشيء الوحيد الذي يهمني هو أمن المسيحيين. لو كان الامر ممكنا لفضلت نقل شعبي الى بلد يشعر فيه بالأمان. ولكن هذه الامكانية غير متوفرة. لدينا فقط هذا البلد. وعلينا أن نضمن الامن هنا بقدر المستطاع. نظام عام ١٩٤٣ لا يوفر ذلك. لقد انهار مرتين. ديمقراطية الاكثرية تعني هنا فقط سيطرة الاسلام. وهذا الامر لم نقبل به خلال أكثر من الف عام، ولن نقبل به أيضا اليوم. بالنسبة للتعايش مع المسلمين، مازلنا دائما على أهبة الاستعداد. ولكن نريد صيغا للتعايش لا تسمح بقهرنا. نريد ضمانات أمنية جدّية - وهذا يعني جغرافية. واذا استمر الفريق الآخر بمطالبه فان الحرب ستستمر أيضا".

وكذلك تحدث جعجع بدون مراوغة عن رأيه بدور سوريا قائلا:

"الفريق الآخر يطرح مطالبه، لان سوريا تقف وراءه. ومن المحتمل أن سوريا هي التي

تريد أن يطرح مثل هذه المطالب. ولكن لن نستسلم هنا امام سوريا. لذلك ستستمر الحرب بعد طويلا".

لدى معظم الفعاليات السياسية التي جرى استجوابها، تختلط التخوفات والامال، بالنسبة لطوائفهم كما بالنسبة للبلد ككل. ولكن التخوفات هي الراجحة على الامال.

شارل مالك تحدث قبل وفاته بوقت قصير عن قلقه الاكبر:

"هل سيبقى في المستقبل مسيحيون احرار في هذا البلد؟ كل التهديدات تهدف الى ان يفرض علينا النظام المفروض على المسيحيين في سوريا أو العراق أو مصر أو أكثر من ذلك. في بلدان عديدة من الشرق زالت المسيحية تماما عن الوجود. عام ١٩٢٠ كان في تركيا أكثر من أربعة ملايين مسيحي. في القسطنطينة كان يعيش مليون مسيحي. "سميرنا" كانت مدينة مسيحية. في "الاسكندرون" كانت تعيش جالية مسيحية كبيرة. اليوم اصبحت تركيا بلدا دون مسيحيين. لم يبق من الارثوذكسية الا السريان الذين يهاجرون اليوم الى اوروبا الغربية. في عدد كبير من دول الشرق تدفع الطوائف المسيحية للهرب، وتهجر من منازلها وأراضيها، ويفرض عليها الاغتراب. ماذا سيقول، بعد خمسين سنة، المؤرخون في توبنغن وفرايبورغ؟ اني اتخوّف ان يحصل بالمسيحيين هنا كما حصل بهم في تركيا. اني اخاف. نحن نعيش اليوم الأيام الاخيرة لآخر الطوائف المسيحية الحرة في الشرق".

ولكن الخوف على الحرية يشعر به أيضا السياسيون المسلمون، فقد تساءل أحد الاعيان السنّة قائلا:

"ماذا سيكون مصير لبنان؟ ان ما يربطني بهذا البلد هو فكرة الحرية، الحرية التي لم يعد لها أي وجود منذ زمن طويل في الدول العربية الاخرى. اليوم لم تعد موجودة هذه الحرية، لا بالنسبة للمسيحيين ولا بالنسبة للمسلمين. ان لبنانا مقسما، حتى القسم المسيحي، سيحكم على طريقة الدكتاتوريات العربية. اني كمسلم سني أريد أن أكون لبنانيا. ليس لاني أقبل بالمارونية السياسية. كيف أستطيع ذلك؟ بل لان لبنانا مسيحيا ومسلما فقط يستطيع أن يكون بلد الحرية الذي أريد العيش فيه. في الوقت الحالي أعمل بين باريس والرياض وبيروت. في باريس أشعر بنفسي بين الغرباء، وفي الرياض بين البدو، وفي بيروت بين العصابات".

بالاختصار يمكن الاستنتاج بأن معظم السياسيين اللبنانيين الذين عرفوا نظام لبنان ما قبل الحرب يؤمنون بامكانية عودته، ولكن القياديين السياسيين والعسكريين

لاطراف النزاع يرفضون هذا النظام. ان قانون الايمان السياسي لدى "الثعالب" كان ومازال التسوية. اما قادة الميليشيات، فلا ترى أي اساس لتسوية ما. فالمطالبة "بالعلمنة السياسية"، او ديمقراطية الاكثرية دون علمنة المجتمع، تقابل بالمطالبة بعلمنة شاملة، أو بدولة فدرالية لا مركزية. ولم يعد أحد من "الذئاب" يتحدث عن نصر عسكري. ولكن كل منهم مازال يشير الى عزمه وقراره لمنع تحقيق الاهداف السياسية لدى الطرف الآخر. فاستمرار النزاع بينهم لا يقوم على تصورات خاطئة متبادلة، بل على أهداف متباينة، جرى وصفها بصدق، ولكن لا يمكن الجمع بينها.

الفصل السابع

تعايش في زمن الحرب

مواقف العمّال اللبنانيين وآراؤهم
١٩٨١ - ١٩٨٧

لو جرى اليوم استطلاع للرأي العام، لما حصل أي زعيم سياسي الاّ على نسبة ضئيلة جداً من التأييد.

وليد جنبلاط، ١٩٨٩

نحن نخاف اليوم كما يخافون ايضاً في الطرف الآخر. فاذا جرى استفتاء شعبي، دون تهديد بالسلاح طبعاً، سيختار اكثر من تسعين بالمائة من الطرفين التعايش. فالناس العاديون يشكون من الزعماء الذين اوصلوهم الى هذه الكارثة. هناك لدى الشعب اللبناني بأسره شعور أصيل بالانتماء الى بعضهم، وبإمكانية العيش بهناء سويّة.

صائب سلام، ١٩٨٩

منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٩٢ لم يتمكن المواطنون اللبنانيون من التوجّه الى صناديق الاقتراع، بسبب اندلاع حلقة العنف عام ١٩٧٥. هل ساهمت القوى الخارجية بما حدث؟ لبنانيون قتلوا لبنانيين آخرين، جرحوهم، عذبوهم، سلبوهم، وهجّروهم. هل يريد اللبنانيون ان يعيشوا سويّة بعد؟ هل ما زالوا يعتقدون بامكانية العيش المشترك؟ وفي اي شكل يعتبرون ذلك ممكناً؟

هذه الأسئلة ليست جديدة في التاريخ اللبناني، ولكنها لم تطـرح سـابقاً بهذه الحدّة وفي اطار الصعوبات المصيرية، كما طرحت خلال سنوات الحرب. لم يُسلب اطلاقاً في السابق المواطن اللبناني العادي امكانية التعبير عن رأيـه حـول هـذه الأسئلة في الشكل الذي توّفره له الديمقراطية البرلمانية.

لقد جدّدَ مجلس النّواب اللبناني ولاية اعضائه عدة مرات بشـكل دسـتوري، نظـراً لتعذّر اجراء انتخابات لاختيار نوّاب مكان الذين توفـوا او قتلـوا. لـم يُفكـر اطلاقـاً باجراء انتخابات جديدة، كما ان البرلمان لم يكن في وضع يسمح لـه بتقريـر مصيـر البلد. لم يستطع أحد القول اذا كان اعضاء مجلس النواب الذيـن انتخبـوا منـذ حوالـي عقدين من الزمن، مازالوا، والى اي حدّ، يمثلون آراء ورغبات ناخبيهم. ويطبّق ذلك اكثر فاكثر على الذيـن نصّبـوا انفسـهم زعمـاء وقـادة لمجموعـات مسـلحة، فرضـت نفسها، واخذت، منذ عـام ١٩٧٥ تتحـدث وتتصـرّف باسـم الشـعب اللبنـاني او باسـم طوائفها.

لا يمكن الإركان الى البحث الاجتماعي التجريبي للحلول مكان الانتخابات الحرّة. ولكن حيثما يتعذر إجراء انتخابات، يستطيع البحث الاجتماعي التجريبي توفير بعض المؤشرات، وابراز ارادة الشعب، عند ما يستحيل تعداد الاصوات والبنادق. يسـتطيع كذلك ابراز خصائص النـزاع والمسـاعدة فـي الكشـف عـن امكانيـات تسـوية سلمية للنزاع. هل تبقى المجموعات المتخاصمة فـي خطـوط المواجهـة المميتـة، لا يفصـل بينهـا سـوى السـلاح، او ان هنـاك أسـس مـازالت متوفـرة للعيـش المشـترك؟ هـل التصـوّرات حول مستقبل لبنان متناقضـة حتـى التنـافر، ام ان هنـاك مجـال للتسـويات كما كان الحال غالباً في الماضي؟

قد تكون الطاقة العسكرية، والجهد الحربـي لمجموعـات صـغيرة ملتزمـة، ونفوذ القوى غير اللبنانية، أهم من آراء ورغبات المواطنين اللبنانيين. ولكن ما يُعبّر عنـه من آراء ورغبات لا يمكن ان يبقى دون تأثير تام على امكانيات التفاوض المتوسطة والطويلة الأجل لدى الذين يقررون مواصلة الحرب او الحدّ منه او السـلم. الحـرب، وخاصـة الحرب الأهلية، يمكن اشعالها بدعم عدد قليل من المواطنين، ولكن تصعـب جداً مواصلتها باستمرار دون موافقة عدد كبير منهم. ولذلك لا بدّ من التعـرّف علـى هذا العدد الكبير بالتحديد. من المؤكد ان يحصل سلام دائم فقط عند ما تريده اكثريـة كبيرة من المواطنين، وعند ما تتحد وتتفق على كيفية اقرار هذا السلام.

يستطيع البحث الاجتمـاعي التجريبـي ابـراز المواقـف، والآراء، والإتجاهـات السياسـية الرئيسـية مـع بعض المصداقيـة. ولكـن هـل يسـتطيع ذلـك ايضـا فـي ظـل اوضـاع حـرب كانت تخفّ او تزيد شراستها من حين الى آخر؟ فعدم القيام بمثل هـذا

البحث في ظل تلك الاوضاع، ينفي هذه الامكانية. ولكن تؤيدها الاختبارات التي حصلت اثناء تحقيقات جرت في مناطق متوترة، وساخنة في ظل نزاع مسلح[1].

قام بأول محاولة لاختبار امكانية اجراء ابحاث اجتماعية تجريبية في ظل الاوضاع اللبنانية، الباحث سليم نصر ومؤلف هذا الكتاب في نهاية عام ١٩٨١. آنذاك كانت وطأة النزاع المسلح ضعيفة نسبياً. ولكن كانت تحصل في تلك الفترة يومياً تقريباً هجومات مفاجئة، واشتباكات مسلحة، وتفجير قنابل، ومعارك بالمدفعية، سواء داخل المناطق العسكرية المختلفة او بينها. لم تتأثر نوعية مضمون البحث اطلاقاً في ظلّ تلك الاوضاع، بل العكس. فكل الاشخاص تقريباً الذين جرت مقابلتهم ابدوا استعداداً كبيراً وانفتاحاً للتعاون مع الباحثين.. كما عبّر عدد كبير منهم عن امتنانهم لاعطائهم الفرصة في تلك الفترة للتعبير عن رأيهم حول مواضيع الساعة التي كان يرتبط بها مصير بلدهم. فنسبة الممتنعين عن إعطاء الأجوبة، بالمقارنة مع التحقيقات التي تجرى في بلدان عادية يسودها السلام، كانت منخفضة بصورة غير عادية ولم تتجاوز ٢ بالمائة. وهذا مؤشر ايجابي[2] ايضاً.

يعود العامل الأساسي لإحراز النجاح الى المستجوبين، الذين كانوا بمعظمهم من علماء الاجتماع الملتزمين والمخلصين في عملهم. جُندوا لهذه الغاية، وجرى اختيارهم من مختلف الطوائف الدينية والمناطق، واستناداً الى خبرتهم الواسعة في مجال البحث الاجتماعي. استهدف الاستطلاع الأول العمّال المنتظمين والملتزمين نقابياً، وفئات أخرى لا علاقة لها بالنقابيين او العمّال.

بعد نجاح المحاولة الأولى، اعيد تكرارها عام ١٩٨٤، و١٩٨٦ و١٩٨٧. ولكن المحاولات الجديدة لم تستهدف بدرجة اولى النقابيين فحسب، بل مجمل الطبقة العاملة اللبنانية ايضاً. فضلاً عن المعالم البنيوية الاجتماعية، اضيفت ايضاً بعض المواقف السيكو اجتماعية، والتصورات والمواقف في المهنة والعمل، والدين، والطوائف الدينية، والنظام السياسي، والتوجيهات والافضليات السياسية، والآراء حول السلوك والدين والسياسة، وكذلك المسائل الرئيسية المتعلقة بامكانية وبكيفية التعايش في لبنان[3].

١- لقد تبيّن في جنوب افريقيا مثلاً ان استطلاعات الرأي لدى السكان السود قبيل الانتفاضة في ولاية "سوفيتو" (SOWETO)عام ١٩٧٦ كانت صعبة للغاية. وكان ذلك امراً بديهياً نظراً للحذر والخوف لدى الذين كانت تطرح عليهم الأسئلة. ولكن بعد اندلاع الانتفاضة حصل تغيير كبير في هذا المجال. تراجع الخوف كثيراً، واخذ المستجوبون بنسبة ٧٧٪ يعبرون بجرأة ووضوح عن آرائهم المتعلقة بالمسائل الحياتية.
راجع: Theodor HANF, Heribert WEILAND & Gerda VIERDAG, op. cit. p. 67-68.

٢- راجع : الفصل الخامس من مؤلف "تيودور هانف" وسليم نصر المذكور.

٣- راجع أسئلة الاستمارة في الملحق.

جرى اختيار هذه المجموعة الواسعة من مواضيع البحث لأن ارتباطاً وثيقاً بين مختلف الحقول برز في ابحاث وتحقيقات سابقة عن الآراء والمواقف السياسية في لبنان وفي مجتمعات أخرى تعيش ايضاً ازمات ونزاعات، كما تبين جدواه تحليلياً[٤].

ضمّت الاستمارات النموذجية أسئلة مغلقة بمعظمها، وشعارات ثابتة، أجيب عليها ب"نعم" او "لا"، واقوالاً معاكسة – بغية المراقبة – في مكان آخر[٥]. وقد عولجت المواضيع الواسعة الابعاد في اطار مقابلات شفهية، استغرق كل منها ساعة من الوقت تقريباً.

لماذا أجري التحقيق عدة مرات؟

في التحقيق الأول لم يكن مستبعداً ان تأتي الآراء والمواقف المعبّر عنها متأثرة بمعظمها بالاحداث الاقتصادية والسياسية. فقط تكرارها في ظل ظروف متميّزة كان يسمح بكل تأييد بمعرفة المواقف التي يمكن اعتبارها متأثرة بظروف عابرة، او بانها مواقف أصيلة ثابتة.

أخضعت هذه التحقيقات عن مواقف اللبنانيين لامتحان عسير في ظل اوضاع سياسية واقتصادية كثيرة الاختلاف.

– في اواخر عام ١٩٨١ كان الوضع في البلاد يتميّز بانخفاض في نسبة حرارة النزاع و"بتوازن نسبي في مجال الرعب، اقليمياً ولبنانياً"، كما كان الوضع الاقتصادي يَمُرُّ بفترة من الانفراج.

– في بداية عام ١٩٨٤ كانت تسود بالمقابل اجواء توتر شديد للغاية. كانت الآمال الواهية بفرض سلطة الدولة وباعادة البناء الاقتصادي بعد الغزو الاسرائيلي قد اضمحلت. وكانت حرب الشوف قد اسفرت عن تهجير عشرات الآلاف من المسيحيين من منازلهم وقراهم. وفي السابع من شباط عام ١٩٨٤ انقسم الجيش اللبناني، كما سيطرت الميليشيات الدرزية والشيعية على بيروت الغربية، وبدأت

٤– راجع مثلاً ما ورد عن جنوب افريقيا في الحاشية الأولى من هذا الفصل. وبالنسبة للبنان. راجع:
Theodor HANF, Le comportement politique des étudiants libanais, op. cit. p. 5-52; Halim BARAKAT, op. cit.; idem, Social and Political Integration in Lebanon : A case of social mosaic, in : Middle East Journal, 27 (1973) p. 301-318; Iliya HARIK, The Economic and Social Factors in the Lebanese Crisis,op. cit.

٥– أعدّ الاستمارة المؤلف بالاشتراك مع سليم نصر الذي اختار العيّنات، كما اشرف على المقابلات. اما تحليل نتائج عام ١٩٨١ فقام به الاثنان معاً (راجع الحاشية ٢)، بينما قام المؤلف بمفرده بالإشراف على التحقيقات اللاحقة وتحليلها. وقد جرى سابقاً اختيار قسم من المواضيع التي تركز عليها الاستطلاع في ابحاث سابقة قام بها المؤلف.

مرحلة حرب اهلية "حقيقية". وكذلك تعرضت الثقة بمستقبل الاقتصاد اللبناني لضربة قاسية.

– في صيف ١٩٨٦ كان الوضع ايضاً يتسّم بازمة حادة جداً. فالاتفاق الذي توصلت اليه الميليشيات الثلاث الكبرى باشراف سوريا جرى تفشيله عبر التغيير العنيف في قيادة الميليشيات المسيحية وفي رفضه من قبل رئيس الجمهورية. كذلك كانت تهدد البلاد من جديد مواجهات شرسة. كما ان الازمة الاقتصادية وانهيار العملة اللبنانية دفعا الى افقار قسم كبير من السكان.

– اما خريف ١٩٨٧ فيمكن وصفه بمرحلة التشاؤم الهادىء نسبياً. لقد تخللت تكل الفترة نزاعات صغيرة داخل الاطراف المتخاصمة، كما حصلت معارك طاحنة بين الشيعة والفلسطينيين ومواجهات متزايدة في الجنوب. ولكنها تميّزت بنوع خاص بالبؤس الاقتصادي المتنامي.

لقد جرت اذاً هذه التحقيقات في مراحل اتّسمت بالهدوء النسبي كما اتسمت ايضاً بالنزاعات الحادة، وفي مراحل كانت الآمال معقودة فيها على انتصار هذا الفريق او ذاك، كما عرفت هذه المراحل عيشاً رغيداً نسبياً، وكذلك انهياراً اقتصادياً رهيباً.

فالمواقف والآراء التي تبقى ثابتة عبر مثل هذه المتغيرات، يمكن اعتبارها دون شك اطلاقاً بانها أصيلة ومجذرة في العمق ودائمة.

في التحليل التالي يعتمد بصورة رئيسية على التحقيق الذي جرى عام ١٩٨٧، وذلك لأنه الأحدث من جهة، ونظراً لكبر حجم العينة التي شملت (٢٠٠٣) اشخاص من جهة أخرى. وقد سُمح باجراء تحليل مفصل وفقاً للسنّ، ومستوى التربية، والمهنة، والديانة. كما أخذت بعين الاعتبار الفروقات بين المناطق الجغرافية المختلفة. حول كل موضوع، جرى توضيح الاستقرار والتغيير في المواقف في اطار المقارنة الزمنية. بهدف ابراز "الجوهر الأساسي" مجتمعياً وسياسياً للرأي اللبناني.

١ – امكانية مقارنة نتائج التحقيقات الميدانية

كيف تكون العيّنات قادرة على تمثيل مجموعات في بلد حصل فيه تعداد سكاني عام ١٩٣٢، وتشكل فيه القوّة العددية لطوائفه موضوع نزاع سياسي رئيسي؟

من التناقضات العديدة القائمة في لبنان، هو ان السياسيين والادارات الرسمية لا يسمحون باجراء تعداد سكاني عام لأسباب سياسية. ولكنهم يشجعون تنفيذ دراسات وتحقيقات أساسية في مجال يتسم بأهمية اقتصادية كدراسة الفئة السكانية العاملة[٦]. وكذلك جرى منذ اندلاع الحرب عدد من التحقيقات الجزئية التي تسمح باستنتاج المتغيّرات التي حصلت منذ عام ١٩٧٢، وان بصورة تقريبية.

لم تعرف اذاً نسبة المسيحيين والمسلمين من مجموع السكان، ولكن عرف بصورة عامة توزيع الفئة العمّالية من السكان حسب الجنس، والسنّ، والقطاع المهني - ومع بعض التحفظات - حسب المنطقة. وهذا المقياس الأخير تعرّض كثيرا للتغيير بسبب احداث الحرب، خاصة بسبب الهرب والتهجير.

لهذه الاسباب جرى التخلي عن استجواب عيّنة تمثّل كل السكان او الذين يتمتعون بحق الانتخاب. ولكن بدلاً من ذلك، جرى اختيار عيّنة نسبية من الفئة السكانية العاملة بالاستناد الى خصائصها المعروفة. لا شك في ان لهذا الاختيار سيئاته في استكشاف المواقف السياسية. فلم تتمثل الفئة المسنة من السكان وكذلك ربّات المنازل، رغم ان وصف هاتين الفئتين في معظم المجتمعات بالفئات المحافظة. ولكن لهذا الاختيار ايضاً حسناته، نظراً الى ان الفئة العمّالية من السكان هي عادة الأكثر نشاطاً اجتماعياً وسياسياً.

في البداية وزعت النسب وفقاً للقطاعات الاقتصادية والمناطق. وفي داخلها جرى توزيع النسب حسب الجنس والسنّ. استخدمت المميزات بصورة مندمجة. فقط التحقيق الذي جرى عام ١٩٨١ بقي محدوداً في امكانية مقارنته، لأن النسب لم تبرز النقابيين، وغير النقابيين، والعمّال الأحرار المستقلين. تألفت العينة من ٣٥٠ ثم ٥٠٠ و ١٠٠ شخص. وقد جرى تصنيفها لاحقاً وفقاً للمعالم والمميّزات الأخرى.

توزعت العيّنات في التحقيقات الاربعة على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

٦- République Libanaise, Ministère du Plan, Direction Centrale de la statistique, l'Enquête par sondage sur la population active au Liban, 2 vol., Beyrouth 1972 .

القطاعات الاقتصادية	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
(الزراعة)	(١)	(٧)	(٩)	(٨)
الصناعة والبناء	٢٥	٢٤	٢٠	٢٠
التجارة والنقل	٢٤	٢٦	٢٨	٢٢
المصارف والتأمين	٨	٦	٥	٨
مؤسسات خدماتية أخرى	١٩	١٣	٢٠	١٨
ادارات الدولة، والتربية	٢٥	٢٥	١٨	٢٤
المجموع	٥٠٠	٧٨٣	٤٨٠	٢٠٠٣

المعطيات بالنسبة المئوية.

حتى اذا استثنينا قطاع الزراعة الذي كان ضعيف التمثيل في تحقيق عام ١٩٨١ بسبب انعدام التنظيم النقابي فيه، لم تبرز اية فروقات ذات مغزى بالغ بين العيّنات الموزّعة وفقاً للقطاعات الاقتصادية.

ولكن الفرق برز في المقابل في التوزيع حسب المناطق.

المناطق	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
بيروت الشرقية والمتن وكسروان وجبيل	٢٦	٢٦	٣٢	٢٩
بيروت الغربية وضواحيها	٣٨	٣٤	٣٢	٣٠
الشوف	٢٠	٣	٦	٥
طرابلس، صيدا	٤	١٢	٥	٩
لبنان الجنوبي	–	٩	٨	٨
لبنان الشمالي	٧	١٠	٨	٩
البقاع	٥	٦	٩	١٠

المعطيات بالنسبة المئوية.

تختلف عيّنة عام ١٩٨١ كثيراً عن العيّنات الأخـري، لأن درجـة تنظيم النقابات يختلف كثيراً من منطقة الى أخرى. في الشوف مثلاً، كانت الدرجة عالية جداً. وبالتالي أخذ بعين الاعتبار انتقال السكان الذي حصل منذ عام ١٩٨٤،[٧] خاصة تهجير السكان المسيحيين من الشوف ومن شرق صيدا وعودة الشيعة الى البقاع. نظراً لهذا التبدّل جرى تحليل عامل المنطقة فقط بالاعتماد على التحقيق الذي حصل عام ١٩٨٧.

بالنسبة **للجنس** لم تبرز اية فروقات ذات اهمية. فنسبة النساء العاملات بلغت تقريباً خمس العيّنة.

اما في ما يتعلق **بالسنّ**، فيختلف تحقيق عام ١٩٨١ عن التحقيقات الأخرى، لأن المرحلة العمرية الشابة كانت ضعيفة التمثيل نقابياً، بينما لم تبرز اية فروقات هامة في التحقيقات الأخرى.

المرحلة العمرية	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
١٥ – ٢٠ سنة	٦	١٠	١٠	١٠
٢١–٢٥ سنة	٦٠	٦٢	٦٢	٥٨
٣٦–٤٥ سنة	٢٢	١٩	١٨	١٩
٤٦ سنة وما فوق	١٢	٨	١٠	١٣

المعطيات بالنسبة المئوية.

ان المعطيات المتعلقة بالتصنيف حسب **الدخل** فقدت قيمتها نظراً للتضخم ولانهيار قيمة الليرة اللبنانية منذ عام ١٩٨٤. لذلك وزّعت العيّنات على اربع فئات دخل بالاستناد الى ارتفاع الدخل المطلق القائم، وقورنت هذه الفئات مع بعضها.

اما توزيع العيّنات **حسب المستوى التعليمي** – والتي لم تعط في الحصص – فلم تسفر عن ابراز فروقات جديرة بالاهتمام.

٧– راجع: Salim NASR, Redrawing the Social Geography of Lebanon, Research report, Fletcher School of Diplomacy, Tufts University, Cambridge, Mass. 1988.

المستوى التعليمي	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
الابتدائي او دونه	٢٦	٢٩	٢٤	٢٧
مهني	٢٤	٢٠	٢٣	٢٤
الثانوي والعالي	٥٠	٥١	٥٣	٤٩

المعطيات بالنسبة المئوية.

الانتماء الى طائفة دينية – وهذا لم يذكر ايضاً – يختلف في تحقيق عام ١٩٨١ عن التحقيقات الأخرى. ولكن لم تشكل الفروقات اية فائدة تذكر.

الطوائف الدينية	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
سنّة	١٨	٢٦	١٦	٢١
شيعة	٢٦	٢٦	٢٧	٢٧
دروز	٤	٥	٦	٤
موارنة	٣٨	٢٤	٢٩	٢٥
روم وكاثوليك	١٢	١٨	١٧	١٩
ارمن ومسيحيون اخرون	٢	٥	٥	٤

المعطيات بالنسبة المئوية.

يستنتج اجمالاً بان عيّنات عام ١٩٨٤ و١٩٨٦ و١٩٨٧ هي قابلة للمقارنة تماماً وفقاً للمعالم المشار اليها حسب القطاع الاقتصادي، والجنس، والسنّ، بينما تتلاءم مع التوزيع الجغرافي وفقاً للمتغيّرات الحاصلة. ولذلك تبرز الفروقات. اما تحقيق عام ١٩٨١ فيختلف عن التحقيقات الأخرى بسبب عثراته المختلفة والتي ليست بالتالي جسيمة، حتى انه – مع تحفظات واضحة العالم – لا حاجة الى اخذها بعين الاعتبار في التحليل المقارن.

وكوسيلة للتأكد من امكانية مقارنة الاستمارات، يمكن الأخذ بعين الاعتبار التوزيع حسب المستوى التعليمي والانتماء الطائفي، ورغم عدم فرز اية حصص

لهذه المؤشرات. المستوى التعليمي أبرز في العيّنات الاربع. اما التوزيع حسب الانتماء الطائفي، فقد اشير اليه في عيّنات ١٩٨٤، ١٩٨٦ و١٩٨٧. لذلك تسمح المقوّمات الثابتة للمعلومات والمعطيات دون اي عائق بتبرير استخدام التحقيقات الاربعة في تحليل تقريبي للاتجاهات.

٢ - تحقبق عام ١٩٨٧

اعتُمِد تحقيق عام ١٩٨٧، وهو الأحدث والأشمل، أساساً للتحليل المفصّل. فاستناداً الى المعطيات الأساسية برزت اتجاهات في التطوّر تكشف عن معنى مجتمعي هام.

تمثّل الذكور في تلك العيّنة بنسبة ٧٩٪ والإناث ٦١٪. كما كانت الإناث العاملات بصورة عامة اصغر سناً من الذكور. ٨٠٪ منهن بلغن سنّ الخامسة والثلاثين او أقلّ، بالمقارنة مع ثلثي عدد الرجال. كانت المتزوجات منهن قليلات غالباً، ولم يكن لنصفهن تقريبا اي اولاد.

فرغم كونهن ذات مستوى تعليمي اعلى من المعدل الوسط - ٨٥٪ انهين التعليم الثانوي والجامعي مقابل ٤٢٪ لدى الذكور - فقد توزعن حسب مستوى الدخل بصورة مختلفة: ضعفا عددهن من فئة الدخل الأدنى، وثلاثة اضعاف اقل من فئة الدخل الأعلى، وذلك بالمقارنة مع زملائهن الذكور. كانت اكثريتهن تعمل في القطاع التربوي والمصرفي والخدماتي. يسكن ايضاً معظمهن في بيروت الشرقية والمتن وكسروان وجبيل. ١١٪ مسيحيات (مقابل ٤٥٪ من الذكور المسيحيين)، ومعظمهن من الموارنة والروم الكاثوليك. وبالاختصار، كانت الطبقة العاملة اللبنانية تتألف بمعظمها آنذاك من الذكور، خاصة في قسمها المسلم.

بالنسبة للسن توزّعت العيّنات نسبيّا كما يلي:

١٥ - ٢٠ سنة	١٠
٢١ - ٢٥ سنة	١٦
٢٦ - ٣٥ سنة	٤٢
٣٦ - ٤٥ سنة	١٩
٤٦ سنة وما فوق	١٣

٤٩٪ غير متزوجين. ٤٦٪ دون أولاد. ٢٤٪ لديهم من ولد واحد الى ثلاثة. و ٣٠٪ لديهم أربعة أولاد وأكثر.

في لبنان يتزوّج الناس في سن متقدمة وذلك لأسباب بمعظمها اقتصادية. ٣٥٪ من العيّنة وحتى سنّ ٣٥ كانوا من فئة الدخل الدنيا. يتزوّج المرء عند ما يصبح بمقدوره إعالة أسرة. معظم العازبين غير المتزوجين كانوا يعملون في قطاع الخدمات وفي المصانع، وفي قطاع المهن حيث تدفع أدنى الأجور. اما ذوي الأسر الكبيرة، فهم بنوع خاص من الفلاحين. ومن بينهم حوالي ٧٠٪ تضم أسرهم اربعة اولاد او أكثر.

يبدو تطوّر السكان في لبنان وكأنه يمرّ في مرحلة انتقالية. الأسر الكثيرة الأولاد هي ظاهرة موجودة لدى السكان المزارعين ولكنها تتراجع سريعا، رغم ان ملامحها مازالت ظاهرة الى حدّ ما لدى النازحين الجدد من الريف الى المدن. الأسر الكثيرة الأولاد تقطن معظمها المناطق الريفية في جنوب لبنان وشماله وشرقه.

الفئات الشابة في كل مناطق البلاد تتدفّق نحو بيروت. فاكثر من نصف عدد العيّنات حتى سنّ ٢٥ هم من المناطق البعيدة. ولكن نسبة الشباب اليوم في المناطق الكثيرة التمدّن هي اعلى بكثير ممّا هي في باقي مناطق البلاد.

مركز السكن	١٥-٢٥ سنة ٪
بيروت الشرقية وضواحيها	٢٨
بيروت الغربية وضواحيها	٢٨
المتن	٢٧
كسروان - جبيل	٢٩
الشوف - عاليه	٢٤
طرابلس - صيدا	٢٢
لبنان الجنوبي	٢١
لبنان الشمالي[٨]	٢٩
البقاع	٢٢

٨- قد تكون هناك اسباب سياسية للنسبة العالية من الشباب في شمال لبنان. فالقوى المسيطرة على منطقتي الكوره وزغرتا هي على نزاع مع الميليشيات المسيحية في بيروت الشرقية، وهذا ما يردع النزوح الى هناك. اما بيروت الغربية فكانت قليلة الانجذاب في تلك الفترة بالنسبة لمسيحيي الشمال.

فكما أشير سابقاً، جرى توزيع المستجوبين على اربع مجموعات كبيرة متقاربة من حيث الدخل. المجموعة الأدنى كانت تكسب أقل من ٦٠٠٠ ل.ل شهرياً، المجموعة الثانية ما بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ ل.ل، المجموعة الثالثة ما بين ٨٠٠٠ و١٠٠٠٠ ل.ل، والمجموعة الرابعة والأعلى من ١٠٠٠٠ ل.ل وما فوق[9]. ١٢٪ لديهم دخل ثان و٥٠٪ منهم تقريباً يملكون مسكناً او عقاراً.

تمثل مجموعة الدخل الأعلى كبار الملاّكين، والصناعيين والعاملين في الحرف الحرة. ينتمي نصف المستجوبين في هذه المجموعة الى فئة الدخل الأكثر ارتفاعاً. وفي المجموعتين المتوسطتين يتمثل الموظفون والمستخدمون والعمّال اليدويون والمزارعون. وفي المجموعة الدنيا يتمثل المستخدمون، والمعلمون، وعمّال المصانع، والعاملون بنوع خاص في مؤسسات خدماتية[10].

يلاحظ وجود معظم الذين يكسبون دخلاً جيداً في بيروت الشرقية والمتن والشوف. بينما تأتي مجموعة الدخل الأدنى بنوع خاص من جنوب لبنان، ومن بيروت الغربية. هنا ينعكس دون ريب الوضع الأمني المتفاوت. في المناطق الهادئة نسبياً كان الوضع الاقتصادي عام ١٩٨٧ أفضل بكثير من المناطق المتأثرة بأحداث الحرب.

بالنسبة **للمستوى التعليمي**، توزعت الفئات نسبيّا كما يلي:

	٪
لم ينهوا اية مرحلة تعليمية	١٤
انهوا مرحلة التعليم الإبتدائي	١٣
انهوا مرحلة التعليم المهني[11]	٢٤
انهوا مرحلة التعليم الثانوي	٣٠
انهوا مرحلة التعليم الجامعي	١٩

٩- ١١٪ لم يعطوا اي جواب على السؤال حول دخلهم الشهري. تتشكل هذه النسبة بنوع خاص من كبار ملاّكي الأراضي، والمزارعين، والعمّال الزراعيين من جهة، ومن اصحاب المهن الحرة من جهة أخرى، اي الفئات التي لا دخل لها ثابت دورياً.

١٠- حسب القطاعات، تشكل التجارة القطاع الذي يدرّ اعلى نسبة من الدخل (٥٠٪ من هذا القطاع من ذوي الدخل الأعلى) وكذلك القطاع المصرفي والتأمين (٣٨٪).

١١- "البريفه"، اي الشهادة الإعدادية.

يتميز مجتمع لبنان بالثقافة والتعليم رغم عدم وجود اي قانون يفرض التعليم الالزامي فيه. و ينطبق هذا بنوع خاص على فئة السكان العاملة. نصفها تخرّج من التعليم الثانوي وخمسها من التعليم العالي، وبذلك تتمتع بمستوى تعليمي أعلى ممّا هو في بعض المجتمعات الصناعية الغربية[١٢]. ولكن من جهة أخرى هناك فئة لا بأس بها لم يتسنّ لها انهاء اية مرحلة تعليمية، وهذا الأمر يفسّر بالتطوّر التاريخي للتعليم وبالسياسة التعليمية التي انتهجت في لبنان منذ الاستقلال. فالمدارس انشئت في البدء من قبل الطوائف الدينية، خاصة من قبل الكنائس المسيحية في منطقة جبل لبنان. وفي عهد الانتداب الفرنسي، أنشئ قطاع عام للتربية، وذلك للحد من التباينات والتفاوت بين المناطق، خاصة انه حتى عام ١٩٢٠ لم تكن هناك مدارس في المناطق البعيدة التي كانت واقعة تحت الحكم العثماني مباشرة. وفي عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ – ١٩٦٤) اتبعت سياسة التوازن الجغرافي بعزم وقوة، ولكن دون اقرار الزامية التعليم. فالتشديد يقوم لاعلى انعكاس الزامية التعليم فحسب بل على تأثير الفائدة الاقتصادية في مجتمع خدماتي يستفيد كثيراً من نوعيات التعليم[١٣].

تستكشف النتائج من توزيع الفئات العمرية حسب المستوى التعليمي: ٢٧٪ من الذين لم يكملوا اية مرحلة تعليمية بلغوا سنّ السادسة والثلاثين وما فوق. وقد كانوا بمعظمهم في سن الدخول الى المدرسة في عهد فؤاد شهاب. وبالمقابل هناك ٤٪ لم ينهوا اية مرحلة تعليمية، وقد بلغوا سن الخامسة والعشرين او أقلّ. بين الشباب يعتبر المستوى التعليمي بمعظمه عالياً[١٤]. فنسبة المتخرجين من التعليم الثانوي تبلغ ٦٠٪، كما ان ربع الفئة العمرية بين ٢٦ و٣٥ سنة تخرج من التعليم العالي.

١٢– ليس من المنظور الكمّي فحسب، بل ايضاً من المنظور النوعي. تعادل البكالوريا اللبنانية في مضمون برنامجها البكالوريا الفرنسية، باستثناء تدريس اللغات الاجنبية التي هي ذات مستوى اعلى بكثير. اما التعليم الفني فكان منذ عقد الستينات يوازي مستواه المستويات الدولية الأكثر حداثة.

١٣– راجع: Théodor HANF, Erziehungswesen in Gesellschaft und Politik des Libanon, op. cit.

١٤– في المرحلة العمرية ٢١ الى ٢٥ سنة، يحوز ٣٨٪ الشهادة الثانوية و١٩٪ شهادة جامعية. وهناك عدد كبير من الفئة العاملة، يتابعون الى جانب عملهم دروساً جامعية، وهذا ما يزيد حتماً النسبة المشار إليها.

مستوى التعليم حسب المناطق السكنية

المنطقة السكنية	دون اي تعليم	ابتدائي	مهني	ثانوي	جامعي
بيروت					
رأس بيروت	٩	١١	٢٧	٣٨	١٦
المصيطبة- المزرعة	١٨	٩	٢٦	٣٠	١٧
البسطة	١٢	١٦	٢٣	٣٨	١٢
طريق الجديدة	١٧	١٢	٣١	٣٢	٧
الاشرفية	١٣	١١	٢٧	٢٨	٢٢
ضواحي بيروت الشرقية	١١	١٢	٣٠	٢٥	٢٢
الشياح	٢١	٢١	٢٠	٣٠	٩
حارة حريك	١٥	١٢	٢٢	٣٧	١٥
برج البراجنة	١٤	١٨	٢٥	٣٢	١٢
الجناح-الاوزاعي	٢١	١٤	٣٢	٢٩	٥
مجمل بيروت	١٤	١٣	٢٧	٣١	١٥

المناطق الأخرى					
المتن	٧	٤	١٣	٣٧	٤١
كسروان	٨	٨	١٦	٣٦	٣١
جبيل	٧	١٤	٢٦	١٩	٣٤
الشوف-عالية	٢٠	٢٠	٢٢	٢١	١٦
صيدا	١٧	٧	٢١	٤٢	١٤
النبطية	٢٠	١٩	٢٥	٢٠	١٦
جزّين	٢٤	٩	١٥	٤٢	١١
البقاع الأوسط والغربي	١٥	١٧	٣٤	٢٧	٨
بعلبك-الهرمل	٢٥	٢١	٢٥	١٨	١٢
طرابلس	٩	١٢	٢٦	٢٤	٣٠
الكورة-زغرتا	٨	٧	١٨	٣٣	٣٤
عكار	٨	١٩	٣٠	٣٠	١٢
مجمل المناطق الأخرى	١٤	١٣	٢٢	٢٩	٢٢
مجموع المستجوبين	١٤	١٣	٢٤	٣٠	١٩

المعطيات بالنسبة المئوية

كان المستجوبون دون اي مستوى تعليمي من العمّال الزراعيين، والفلاحين، والحرفيين اليدويين وكذلك من العاملين في مجالات لا يحتاجون فيها الى اية شهادة أو مؤهلات. اما المتخرجون من التعليم العالي، فيعملون بمعظمهم، كما هو معروف، في المهن الحرة، والوظائف الحكومية، والهيئات التعليمية، والمصارف، وشركات التأمين.

كشف التحليل الدقيق بوضوح عن ان توسع المجال التربوي في لبنان قد حدّ كثيراً من التباين بين المناطق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولكنه لم يقض عليه بعد.

في بيروت تقطن الفئة ذات المستوى التعليمي الضعيف بمعظمها في الشياح وفي الجناح-الاوزاعي، اي في الضواحي الشيعية التي تضم عدداً كبيراً من نازحي الجنوب وشرق البلاد. وخارج بيروت هناك ايضاً مناطق تسكنها اكثرية شيعية - مثل بعلبك - الهرمل، وجزين، وأطراف الجنوب، والنبطية - ولكن ايضاً في الشوف حيث تبرز بقوّة نسبة الذين لم يتلقوا تعليماً كافياً. وهكذا يستنتج ان التخلف التاريخي لم يُقض عليه بعد (راجع الجدول السابق).

اما القفزة التاريخية في "لبنان الصغير" سابقاً، فمازالت تتجسد بوضوح في مستوى التعليم العالي. فبيروت الشرقية وضواحيها، والمناطق المسيحية في وسط لبنان وشماله - المتن، كسروان، جبيل، الكورة، وزغرتا - وكذلك ايضاً طرابلس، تضم بمعظمها معدلاً أعلى من المتوسط في اعداد خرّيجي التعليم العالي. وبنوع خاص في المتن، يبلغ عدد حاملي الشهادات الجامعية ضعفي المعدل الوطني العام.

وبوضوح أكثر، تبرز آثار سياسة تطوير التعليم، التي نُفّذت في الستينات، على مستوى التعليم الثانوي. وهكذا يتوقف كل شيء على عامل الزمن كي يتحقق توازن بين المناطق على مستوى التعليم العالي.

الربط بين التعليم والدخل ظاهرة معقدة كما يكشف الجدول التالي:

التعليم	مجموعة الدخل			
	١ (الادنى)	٢	٣	٤ (الأعلى)
دون اي مستوى تعليمي	١٧	٣١	٣٣	١٩
المستوى الابتدائي	٢٥	٢٠	٢٦	٢٩
المستوى المهني	٣٨	١٩	٢٠	٢٣
المستوى الثانوي	٢٩	٣٥	١٧	١٩
انهوا المستوى العالي	١٩	٢٧	١٧	٣٧
المجموع	٢٧	٢٧	٢١	٢٥

المعطيات بالنسبة المئوية

فعدم توفر اي مستوى تعليمي شكلي لا يعني في لبنان فقراً على الإطلاق. فالمستجوبون في هذه الفئة يتجاوز دخلهم اعلى مبلغ في معدلات الدخل الدنيا، ولكنه ادنى دخل ايضا. الا انهم يتمثلون في مجموعتي الدخل المتوسط ويتجاوزون معدلها. ومعظمهم من فئة الفلاحين والحرفيين اليدويين من ذوي الدخل الجيّد، ولم يؤثر عليهم اطلاقا العامل التعليمي.

اما الذين يحملون شهادة الدروس الإبتدائية فيتمثلون بمعدل يتجاوز المعدل الوسط في مجموعتي الدخل الأعلى. ان عدداً كبيراً من المهن المكتسبة، خاصة في حقل التجارة، لا تحتاج في لبنان الى شهادات تعليم عالية، بل تستلزم حباً او طمعا بالثروة، ومرونة، وأهلية في الاتصالات واختبارًا في الحياة. وهذه الصفات نادراً ما يكتسبها التلامذة والطلاب في المدارس والجامعات.

حتى المكاسب المادية في التعليم المهني الكلاسيكي لها حدودها. ولكن الواقع يشير الى ان حاملي شهادة البريفه يتمثلون تقريبا بمعدل عادي في مجموعتي الدخل العالي. وهذا يدل ايضاً على ان الحظ بالنجاح في الحقول المهنية يتوافق ويرتبط مع هذا المستوى التعليمي. ومن جهة أخرى يتجاوز قسم من هذه الفئة المعدل الوسط في مجموعة الدخل الدنيا. وهؤلاء هم بمعظمهم من الذين أثرت كثيراً احداث الحرب سلباً على الحرف التي مارسوها، سواء في الصناعة او في السياحة[١٥]. وكما سيبيّن لاحقاً، فان معظم حاملي شهادة البريفه (الأهلية المهنية) كانوا يتلهفون الى حلول سريعة وسلمية للنزاع. فنهاية الحرب ستفتح لهم المجال واسعاً لتحسين اوضاعهم المهنية بصورة بارزة.

المستوى التعليمي الأكثر حرجاً اقتصادياً برز لدى خرّيجيّ التعليم الثانوي. فهؤلاء هم الاضعف تمثيلاً في مجموعتي الدخل العالية ولكنهم اكثر تمثيلاً في مجموعتي الدخل الدنيا. فقبل اندلاع الحرب، ومنذ بداية السبعينات تجاوز بكثير مستوى عرض خريجي التعليم الثانوي على الطلب في سوق العمل اللبناني. وفي الأزمة الاقتصادية منذ عام ١٩٨٤ ازداد هذا الوضع سوءاً. وهذا يعني ان الاهتمام منذ الستينات بتأمين مدارس ثانوية في كلِ البلادِ اسفر عن احلال توازن في الوضع التعليمي بين المناطق، ولكنه لم يؤدِ تلقائيا ايضاً الى بلوغ توازن في مجال الدخل.

١٥- تخرّج من المدارس الفنيّة اللبنانية عددٌ لابأس به من الإختصاصيين الذين استوعبهم القطاع الصناعي الذي عرف نمواً وتوسعاً كبيراً في النصف الأول من السبعينات. نذكر بنوع خاص ايضا مدارس التدريب الفندقي التي كانت تشرف على شبكة من المطاعم والفنادق وتؤمن لها الكوادر الفنيّة. ولكن الحرب عطّلت كثيراً القطاع الصناعي وبنوع خاص القطاع السياحي الذي قضي عليه تماماً.

فخريجو المدارس الثانوية المستاؤون والناقمون على الوضع كانوا يشكلون مجموعة مسيّسة وبارزة قويّة تميل باكثريتها نحو التطرف.

حتى شهادة التعليم العالي لم تعد تشكل ضمانة لدخل عال. فحوالي عشرين بالمائة تقريباً من الجامعيين كانوا من جماعة الدخل الادنى. مع ذلك مازالت الدراسة الجامعية تعتبر استثمارا اقتصاديا هاماً. مجموعة الدخل العليا تتمثل بمعظمها باصحاب الشهادات الجامعية الذين تتوفر لهم امكانيات العمل في مجال المهن الحرة المكسبة، وتسلّم المناصب الرفيعة في المؤسسات المصرفية وشركات التأمين، وكذلك الوظائف العليا في الدولة. وبعكس شهادات التعليم الثانوي، تشكل الشهادة الجامعية مؤشراً أكيداً لرخاء العيش، رغم انه ليس المؤشر الوحيد.

بالنسبة **للمجموعات المهنية**، توزع المستجوَبون كما يلي:

كبار الملاّكين، والصناعيون	٦ ٪
مهن حرة	١٣ ٪
موظفون ومستخدمون	٣٥ ٪
حرف يدوية	١٣ ٪
فلاحون	٣ ٪
عمّال مصانع	١٣ ٪
قطاع الخدمات	١٢ ٪
عمّال مزارعون	٥ ٪

اعطى التوزيع **وفقاً للقطاعات الاقتصادية** المشار اليها الصورة التالية:

مؤسسات حكومية ومصالح مستقلة	١٣ ٪
الزراعة	٨ ٪
الصناعة	١٤ ٪
البناء	٦ ٪
التجارة	١٤ ٪
مصارف وتأمين	٨ ٪
النقل	٨ ٪
التربية والتعليم	١١ ٪
مؤسسات خدماتية اخرى	١٨ ٪

التحرّك المهني بين الأجيال

مهنة الوالد	كبار الملاّكين صناعيون	مهن حرة	موظفون مستخدمون	حرف يدوية	فلاحون	عمال صناعيون	قطاع الخدمات	عمّال زراعيون	مجموع مهن المستجوبين
مهنة المستجوبين :									
كبار الملاكين وصناعيون	٣٠	١٢	١٢	٣٣	٩	١	٢	١	٦
مهن حرّة	١٢	١٤	٢٣	٢٣	١٠	١٠	٤	٤	١٣
موظفون ومستخدمون	٦	٥	٢١	٢٥	١٤	١٥	٨	٦	٣٥
حرف يدوية	٣	٣	٤	٢٨	٢٩	١٨	٨	٧	١٣
فلاّحون	٢	–	٤	١٥	٤٠	١٠	–	٢٩	٣
عمّال صناعيون	٢	٣	٧	٢٤	٢٢	١٨	٨	١٦	١٣
قطاع الخدمات	٢	١	١٢	٢٩	١٦	٢٦	٤	١٠	١٢
عمّال زراعيون	–	–	٢	١٥	٢٦	٥	٣	٤٩	٥
مجموع مهنة الآباء	٦	٥	١٥	٢٥	١٨	١٥	٦	١٠	١٠٠

المعطيات بالنسبة المئوية.

يقطن اصحاب المهن الحرة بمعظمهم وبنوع خاص في المتن، وبمعدل أقل في غرب بيروت، وذلك نتيجة لهجرة السكان بسبب احداث الحرب. الحرفيون اليدويون يقطنون بمعظمهم في غرب بيروت وفي جنوب لبنان. والفلاحون المستقلون في الجنوب ايضاً، والعمّال الزراعيون في الشوف وفي سهل البقاع، الذي يشكل آخر معقل للملكية الزراعية الكبيرة التقليدية.

تنعكس اللامركزية في الصناعة اللبنانية التي سببتها الحرب على توزيع العمّال الصناعيين حسب المناطق. فالقسم الأكبر منهم يقطن في ضواحي بيروت الغربية الشيعية، وفي ضواحي بيروت الشرقية المارونية، وكذلك ايضاً في جبيل وكسروان. ان قسماً من المؤسسات الصناعية انتقل من المناطق المحيطة في بيروت والواقعة في المناطق الساخنة الى المنطقة المسيحية الأقل خطراً.

ان حجم تبدّل البنية الاقتصادية يبرز **التحرك المهني** بين الأجيال بصورة شديدة الانطباع (انظر الجدول السابق).

فقط نسبة كبار الملاّكين والصناعيين تبدو ثابتة. اما نسبة اصحاب المهن الحرة فقد ارتفعت من ٥ الى ١٣٪. كما ارتفعت نسبة الموظفين والمستخدمين من ١٥ الى ٣٥٪. اما نسبة الحرفيين اليدويين فقد انخفضت الى النصف، وانهارت بشكل مأساوي نسبة الفلاحين من ١٨ الى ٣٪. وبسبب ظروف الحرب، تراجعت ايضاً نسبة العمّال الصناعيين، بينما تضاعفت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من ٦ الى ١٢٪. وفئة العمّال الزراعيين التي بلغت نسبتها ١٠٪ لدى الآباء، تقلّصت الى ٥٪ لدى الأبناء. وبالاختصار، يلاحظ ان التقلّص في المهن الزراعية، يشبه الى حدّ كبير الأمر الحاصل في المانيا وفرنسا. اما مجال العمل الصناعي فقد بقي ثابتاً. بالمقابل حصل تطور رهيب في قطاع الخدمات الرسمي والخاص.

يتميّز المجتمع اللبناني ليس بتحرك قوي جداً اجتماعياً ومهنياً فحسب، بل ايضاً بتحرك جغرافي شديد البروز. ولا يعود هذا الأمر الى دوافع حرة او اقتصادية فقط، بل بقسمه الأكبر الى الهرب والتهجير اثناء سنوات الحرب. فتوزيع المستجوبين وفقاً **للأصل الجغرافي وموقع السكن** يسمح على الأقل بالتعرف الى هذه الظاهرة. وهذا ما يمكن استكشافه من الجدول التالي[١٦].

١٦- ان العيّنة هي بحدّ ذاتها صغيرة كي تمكن من استخلاص نتائج ديمغرافية احصائية ذات أهمية. فهي لا تعوّض عن اي إحصاء. ولكنها توضّح بالتقريب نوعية وحجم مشكلة النزوح.

الأصل ومكان السكن

مكان السكن	بيروت الشرقية	بيروت الغربية	المتن	جبيل كسروان	الشوف عاليه	طرابلس صيدا	لبنان الجنوبي	لبنان الشمالي	البقاع	الأصل علمة
مكان الأصل:										
بيروت الشرقية	٧٥	٤	٥	٥	١	–	–	١	٨	٩
بيروت الغربية	٦	٨٦	٤	–	١	١	–	–	٢	١٢
المتن	٢٠	٨	٥٧	٥	١	–	–	–	٩	٦
كسروان جبيل	٣	٤	٦	٨٢	–	١	–	١	٣	٧
الشوف عاليه	١١	٢٦	٥	٣	٥٢	١	١	–	–	٩
طرابلس صيدا	٢	١٣	١	١	–	٨٠	١	١	١	٨
لبنان الجنوبي	١	٥٦	١	–	–	١	٤١	–	–	١٨
لبنان الشمالي	١٢	٥	٢	٥	–	١٠	–	٦٥	١	١٤
البقاع	١٧	٢٣	٣	١	–	–	–	–	٥٦	١٦
المجموع	١٥	٣٠	٦	٨	٥	٩	٨	٩	١٠	١٠٠

المعطيات بالنسبة المئوية.

تسكن اكثرية المستجوَبين في المنطقة التي يتحدرون منها. ولكن لا ينطبق هذا الأمر الا على ٤١٪ بالنسبة لجنوب لبنان، و٥٢٪ بالنسبة لمنطقة الشوف-عالية. فجنوب لبنان هو في الحقيقة المنطقة التي عرفت أقوى حركة تنقل سكانية. ٥٦٪ من الذين استجوبوا، هم من جنوب لبنان، ولكنهم يسكنون في بيروت الغربية. جاؤوا اليها نظراً للامكانيات الاقتصادية المتوفرة فيها، وهرباً من الفقر الذي كانوا يعانون منه في قراهم. ولكنهم هربوا ايضاً بسبب المعارك التي تعرض حياتهم باستمرار للخطر منذ عام ١٩٦٩. تنطبق هذه الظاهرة ايضاً على النزوح من الشوف وعالية. يعيش ربع النازحين من مناطقهم الأصلية اليوم في غرب بيروت. جاؤوا اليها بحثاً عن امكانيات حياة وعمل أفضل. بينما ١٩٪ من الذين يسكنون في بيروت الشرقية، والمتن وكسروان وجبيل هم نازحون وبالتالي مهجّرون بسبب حرب الشوف عام ١٩٨٣ و١٩٨٤.

اما الذين جاؤوا من البقاع، فيعيش منهم حوالي ٢٠٪ في بيروت الشرقية والمناطق المجاورة لها، وكذلك في بيروت الغربية. الأولون هم مسيحيون كان وجودهم في البقاع مهدداً وصعباً للغاية منذ عام ١٩٧٥، وخاصة منذ عام ١٩٨٣. والآخرون هم من الشيعة استقروا في ضواحي بيروت الجنوبية.

٨٪ من الذين ولدوا في بيروت الشرقية و٩٪ في المتن، يعيشون اليوم في البقاع. ومن المحتمل ان يكون معظمهم من الشيعة الذين هربوا عام ١٩٧٦ من النبعة، والكرنتينا، ومن مخيمات الفلسطينيين في جسر الباشا وتل الزعتر. و٤٪ آخرون من بيروت الشرقية و٨٪ من المتن يعيشون اليوم في بيروت الغربية. وبالمقابل هناك ١٠٪ اصلهم من بيروت الغربية، يعيشون اليوم في بيروت الشرقية وفي المتن. هُجّروا او هربوا في اطار "عملية التجانس" التي حصلت في جزئي العاصمة.

يمكن تفسير عدد قليل فقط من حركات النزوح والانتقال بحركات "طبيعية"، مثل التبادل بين بيروت الشرقية والمناطق المسيحية المجاورة لها، او بين لبنان الشمالي ومدينة طرابلس. فموجات النزوح اللبنانية الداخلية الكبيرة هي من جهة النزوح الريفي من المناطق النائية الى منطقة بيروت الكبرى، والتي حصلت بمعظمها قبل الحرب لدوافع اقتصادية، وبنوع خاص بالنسبة للجنوب، ولكن ايضاً بسبب احداث الحرب. ومن جهة أخرى حصلت موجة النزوح بسبب هرب وتهجير الأقليات من المناطق التي كانت خليطة قبل الحرب.

بصورة عامة،٣٥٪ من المستجوبين لا يعيشون اليوم في المناطق التي يتحدرون منها، وان لأسباب مختلفة. انها عملية تفكك جغرافي اكبر من العملية التي عرفتها المانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية.

الى اي حدّ وصلت "عملية التأجنس"؟

هذا ما يمكن استكشافه من مقارنة امكنة **السكن والانتماء الطائفي** للمستجوبين[١٧]. ان ظاهرة "التطهير الإثني" بين الطوائف -التي حصلت طوعاً او قسراً - بلغت اعلى درجاتها في العاصمة، خاصة في منطقة رأس بيروت التي كانت سابقاً أكثر المناطق اختلاطاً بين الطوائف، نظراً لطابعها الدولي بفعل وجود الجامعة الاميريكية فيها. فثلث المستجوبين هم من الطوائف المسيحية، وخمسهم فقط من منطقتي المصيطبة والمزرعة. اما في ضواحي بيروت الجنوبية، فلم يلتق المحققون بأي مسيحي، كما لم يلتقوا في الأشرفية وفي ضواحي بيروت الشرقية بأي مسلم.

كذلك يستنتج من العيّنة ان السنّة اصبحوا اقليّة في عرين معقلهم سابقاً في بيروت الغربية. فقط في بعض الأحياء السكنية، مثل البسطة، وزقاق البلاط وبرج ابوحيدر، مازالوا يشكلون تقريباً نصف المستجوبين، بينما يتساوى العدد في احياء المزرعة وطريق الجديدة بين السنة والشيعة. هذا وتبلغ نسبة السكان الشيعة في الضواحي الجنوبية من بيروت ٩٠٪ تقريباً.

في بيروت الشرقية حافظت منطقة الأشرفية ظاهرياً على طابعها ذي الأكثرية الارثوذكسية. بينما طغت في الضواحي اكثرية مارونية. وفي خارج بيروت، لم تبرز اية مشكلة لفرض عملية "التأجنس". في المتن وكسروان، كان معظم السكان، حتى قبل الحرب، من الطوائف المسيحية فقط. في المتن مثلاً، يشكل الموارنة ثلث عدد السكان، والروم الكاثوليك ربعه تقريباً، والروم الارثوذكس خمسه الأول، والأرمن خمسه الثاني، والطوائف المسيحية الأخرى خمسه الثالث. وفي كسروان، لا يوجد عمليّاً إلاّ موارنة. اما منطقة جبيل فبقيت المنطقة الوحيدة التي سيطرت عليها الميليشيات المسيحية، والتي تعيش فيها أقليّة مسلمة لا بأس بها.

في مناطق الشوف وعاليه والمتن الأعلى، كان من الصعب جداً اللقاء بموارنة، بفعل احداث عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤.

١٧- العيّنة هي ايضاً غير كافية لاستخلاص نتائج ديمغرافية. فرغم عدم ذكر الانتماء الطائفي في عملية توزيع الحصص، بل في إطار الحصص المختارة بطريقة عشوائية، تبيّن ان ذلك يلائم جيّداً توضيح التوزيع الاقليمي للسكان وفقاً للانتماء الطائفي. راجع في هذا الصدد:
Khalil ABOU RJEILY & Boutros LABAKI, Les paroisses déplacées des Eglises du Liban, Paris et Beyrouth 1987.

اما في المناطق الأخرى، فقد عكست العيّنة طائفياً الواقع السكاني المعروف، أي أكثرية سنية في طرابلس وصيدا وعكار، أكثرية شيعية في النبطية وصور والزهراني وبعلبك والهرمل، واكثريّات مسيحية في جزّين والكوره وزغرتا.

بالاختصار يلاحظ ان المناطق الواقعة خارج بيروت حافظت على تكوينها حسب الطوائف الدينية أكثر بكثير من العاصمة، وضواحيها الشرقية والغربية:

مناطق السكن والانتماء الطائفي

مناطق السكن	سنّة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك	ارمن
بيروت:							
راس بيروت	٤١	١٣	١٤	٨	٦	٦	١٣
مصيطبة-مزرعة	٢٧	٢٧	٢٤	٥	٩	٣	٥
البسطة	٤٦	٤١	٦	–	–	١	٥
طريق الجديدة	٤٢	٤١	١٢	١	–	–	٤
أشرفية	–	١	–	٢٦	٥٥	١١	٧
الضواحي الشرقية	–	–	–	٧٠	٨	١٧	٥
الشياح	٧	٨٧	–	–	–	–	٦
حارة حريك	٧	٨٨	–	–	–	–	٦
برج البراجنة	٤	٩٢	–	–	–	–	٤
جناح-اوزاعي	٦	٩١	–	–	–	–	٣
مجموع بيروت	١٦	٤٠	٦	١٧	١١	٥	٤

مناطق السكن	سنّة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك	ارمن
المناطق الأخرى							
المتن	–	–	–	٣٣	٢١	٢٤	٢٢
كسروان	–	–	–	٩٩	–	١	–
جبيل	١٦	١١	–	٧٣	–	–	–
الشوف عاليه	٥٥	٥	١٩	٤	٨	٩	–
صيدا	٧٤	٦	١	٤	١	١٣	–
النبطية	–	٨١	–	٧	–	١٢	–
جزين	١٤	٢	–	٣١	٢٩	٢٤	–
البقاع الاوسط والغربي وزحله	١٠	١٦	٣	٣٣	٢	٢٥	١٢
بعلبك الهرمل	١٢	٧٢	–	٦	–	٩	–
طرابلس	٧٢	١	–	١٣	١٤	–	–
كوره-زغرتا	٤	–	١	٦٢	٣٢	–	١
عكار	٧٣	–	–	١٣	١٣	–	–
مجموع المناطق الأخرى	٢٥	١٥	٢	٣٢	١٠	١١	٤
مجموع العيّنة	٢١	٢٧	٤	٢٥	١١	٨	٤

المعطيات بالنسبة المئوية.

الطوائف الدينية حسب المجموعات المهنية

الطوائف الدينية	كبار الملاكين الصناعيون	المهن الحرة	الموظفون المستخدمون	العمّال المهنيون	المزارعون صناعيون	عمّال	قطاع الخدمات	عمّال زراعيون
السنّة	٧	١١	٣٦	١٢	٣	١٠	١٥	٥
الشيعة	٥	٨	٢٧	١٩	٢	١٨	١٤	٦
الدروز	٣	٩	٤٧	١٢	١	١٠	١٦	٣
الموارنة	٨	١٥	٣٩	٧	٣	١٤	١٠	٥
الروم الارثوذكس	٧	١٨	٤٢	٨	٣	٨	١١	٤
الروم الكاثوليك	٤	١٨	٣٨	١٠	٤	١١	٩	٦
الارمن	١٠	١٧	٣٣	٢١	١	١١	٧	–
مجموع المستجربين	٦	١٣	٣٥	١٣	٣	١٣	١٢	٥

المعطيات بالنسبة المئوية.

كيف تتميّز الطوائف وفقاً لمعالم اجتماعية أخرى؟

من حيث **البنية العمرية** لا تبرز اية معالم تستحق الذكر، ولكن بالمقابل تبرز بعض الفوارق من حيث البنية العائلية. ٣٦٪ من المستجوبين السنة و٤٩٪ من المستجوبين المسيحيين هم غير متأهلين. ولكن تبرز على الأقل فوارق في معدل عدد الأولاد[١٨] بين الطوائف:

الطوائف الدينية، وامكنة السكن، وعدد الاولاد

الطوائف الدينية	خارج البلاد	مكان السكن في بيروت	المجموع
السنّة	٤,٣	٤,٥	٤,٢
الشيعة	٥,٣	٤,٦	٤,٩
الدروز	٣,٨	٤,٠	٣,٩
الموارنة	٣,٣	٣,١	٣,٢
الروم الارثوذكس	٣,٦	٣,٣	٣,٤
الروم الكاثوليك	٣,٥	٣,٤	٣,٥
الأرمن	٢,٨	٣,٥	٣,٠

يبلغ معدل عدد الأولاد لدى المسلمين ٤,٥، ولدى الطوائف المسيحية ٣,٣

بالنسبة **للتوزيع المهني**، ابرز الجدول السابق الصورة التالية:

يتوزع عدد كبار الملاّكين والصناعيين بالتساوي تقريباً على الطوائف الدينية الكبيرة. في قطاع المهن الحُرّة، يتفوّق الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن. وفي قطاع الموظفين والمستخدمين ترتفع نسبة الدروز، وتنخفض نسبة الشيعة. في مجال الحرف المهنية، تبلغ نسبة كل من الشيعة والأرمن ١٣٪. الاّ ان الشيعة يشكلون القسم الأكبر من العمّال في القطاع الصناعي.

١٨- رغم عدد النساء غير المتوازن في العيّنة، جرى إحصاء ذلك وفقا لعدد الأولاد الذين صرّح عنهم الرجال فقط.

تبرز **مجموعات الدخل** ايضاً صورة مميّزة ومشابهة كما يشير الجدول التالي:

توزيع الطوائف الدينية حسب مجموعات الدخل

الطوائف الدينية	مجموعات الدخل			
	١ (الادنى)	٢	٣	٤ (الأعلى)
السنة	٢١	٢٧	٢٧	٢٤
الشيعة	٣٠	٣٣	٢٠	١٧
الدروز	١٩	٢٨	٢٩	٢٤
الموارنة	٢٩	٢٤	١٩	٢٩
الروم الارثودكس	٢٦	٢٠	٢٠	٣٤
الروم الكاثوليك	٣١	٣١	١٦	٢٢
الارمن	٣٢	٢٠	١٣	٣٥
مجمل المستجوبين	٢٧	٢٧	٢١	٢٥

المعطيات بالنسبة المئوية.

يتمثل معظم الشيعة في المجموعتين الأدنى. في المجموعة الأولى يتمثل ايضاً الموارنة بذات النسبة تقريباً مثل الشيعة. الروم الكاثوليك[١٩] والشيعة يمثلان هنا أعلى نسبة. ويشكل الأرمن أعلى نسبة في فئة الدخل الأعلى، ويليهم الروم الارثوذكس،

١٩- طائفة الروم الكاثوليك التي تعتبر تقليدياً ميسورة، تكبّدت خسائر فادحة بسبب انعكاسات الحرب في البقاع وفي المنطقة الخلفية من صيدا. فعدد اللاجئين من افرادها مرتفع جدّاً.

الدروز والسنة[20] يصلان الى اعلى نسبة في المجموعة الثانية العليا من الدخل. واذا ما جمعنا المستجوبين بين المسلمين والمسيحيين - ضمن اطار الخصائص الاجتماعية المميّزة لكل طائفة - لحصلنا على التوزيع التالي:

	مجموعات الدخل			
	١ (الادنى)	٢	٣	٤ (الاعلى)
مسلمون	٢٥	٣٠	٢٤	٢١
مسيحيون	٢٩	٢٤	١٨	٢٩
مجموع العيّنة	٢٧	٢٧	٢١	٢٥

المعطيات بالنسبة المئوية.

بالاختصار يستنتج من ان الاسطورة الواسعة الانتشار والتي تحدّثت عنها وسائل الاعلام في وصفها المسيحيين ب "الأغنياء" والمسلمين ب "الفقراء"، لا تتفق اطلاقاً مع نتائج البحث التجريبي. اما الواقع الصحيح فيشير الى ان الشيعة هم الأضعف تمثيلاً في مجموعة الدخل الأعلى، ويمكن وصفهم في المجموعة الأدنى بالفقراء. ولكن يتمثل الشيعة والروم الكاثوليك والارمن والموارنة بنسب مئوية متقاربة جداً من بعضها. هذا ورغم تصنيف كل طائفة، حسب الدخل، فلا بُدَّ من الاعتراف بأن لكل منها اثرياؤها وطبقتها المتوسطة وفقراؤها.

الفروقات التربوية تبرز ايضاً صورة مميّزة بين الطوائف، كما يتبيّن في الجدول التالي:

٢٠- في التحقيق الذي حصل عام ١٩٨١ مثّل السنّة المجموعة الأقوى بين ذوي الدخل الأعلى. في تلك الفترة - وكما كان الحال قبل اندلاع الحرب - كانت أسعار العقارات والإيجارات في بيروت وطرابلس عالية جداً، حيث يشكّل السنّة القسم الأكبر من ملاّكي الأراضي والعقارات. ولكن مع التضخم القائم منذ عام ١٩٨٤ تراجعت كثيراً مصادر هذه المداخيل.

الطوائف الدينية	دون اي مستوى تعليمي	تعليم ابتدائي	تعليم مهني	تعليم ثانوي	تعليم عال
السنّة	١٥	١٤	٢٥	٣١	١٥
الشيعة	٢٢	١٩	٢٥	٢٧	٧
الدروز	١٨	٩	٢٠	٣٤	٢٠
الموارنة	٩	١٠	٢٢	٢٩	٣٠
الروم الارثوذكس	٨	٧	١٩	٣٧	٢٩
الروم الكاثوليك	١٢	١١	٢٨	٢٧	٢٢
الارمن	٣	١٥	٢٧	٣٨	١٦
مجموع العيّنة	١٤	١٣	٢٤	٣٠	١٩

المعطيات بالنسبة المئوية.

تشير هذه المعطيات الى أن الشيعة هم أكثر تمثيلاً في المجموعتين التعليميتين الدنيا ولكن تمثيلهم ضعيف جداً في مجموعة التعليم العالي. اما الموارنة والروم الارثوذكس فهم اكثر تمثيلاً في المجموعة الأخيرة. فزيادة عدد الشيعة بين الطلاب الجامعيين، والتي برزت خلال العقدين الأخيرين. لم تنعكس بعد على مستوى الطبقة العمّالية.

باستثناء الربط الجزئي الذي جرى ابرازه سابقاً بين مستوى التعليم ومستوى الدخل، يمكن ايجاد نسب هامة لعدم المساواة على مستوى التعليم بين الطوائف، والذي يتجسّد في بروز الشعور الواسع الانتشار بين الشيعة، ألا وهو الحرمان النسبي. فالمجموعات الموجّهة نحو التقدم والهادفة الى الالتحاق بالآخرين والتعويض عن الحرمان، ليست سوى فئات، وبالتالي طبقات، او جماعات، او الاثنين معا، تحاول غالباً استخدام القطاع العام كوسيلة الى التقدم. وهكذا يفعل الشيعة. التوظيف في القطاع العام يتطلب في كل الدول مؤهلات علمية معيّنة. وهذا الوضع ينطبق ايضا في لبنان. فالوظائف العليا في الدولة تحتاج الى مؤهلات جامعية. ومن الممكن – وهذا امر محتمل كما يتبين من التفاوت بين مستوى التعليم

والدخل - ان امكانيات وحظوظ الترقي عبر مستويات التعليم قد تصبح امراً وهمياً في حال انتشار واسع للتعليم. فبقدر ما يزداد عدد المؤهلات العلمية، بقدر ذلك تضعف قيمتها في سبيل الترقي، ويصبح أكثر اهمية البحث عن سبل ترق أخرى. ولكن طالما لم تتوفر امكانيات متساوية للجميع في حقل التعليم، تبقى النظرة إليها كعقبة رئيسية في سبيل الترقي قائمة.

لا توجد طائفة أخرى تعرف التفاوت الكمّي بين خريجي المدارس الثانوية وخريجي الجامعات - وبالتالي تشعر بدرجة عالية من الحرمان - أكثر من الشيعة.

فالتفاوت في الدخل بين الطوائف قد لا يُبرز موضوعياً الشعور بالحرمان. ولكن التفاوت في مستوى التعليم يكفي لانبعاث هذا الشعور. فسواء كان هذا الحرمان قائما ام لا، وسواء حصل تطرف في وصفه ام لا، فانه لا يغيّر الا قليلاً في تأثيره السياسي. وهنا يكمن جوهر الحرمان النسبي. فالى اي حدّ يشعر به في لبنان، وخاصة لدى الشيعة؟ هذا ما سنتطرق إليه فيما بعد.

ان المعطيات الاجتماعية لتحقيق ميداني هي نادراً ما تكون قراءه مثيرة. في هذا الاطار تسمح بعض المؤشرات بالتعرف وبابراز المشاعر الأساسية التي اكتسبها المجتمع اللبناني.

يعمل المستجوبون في عالم مهني يختلف تماماً عن عالم ذويهم. فهم يعيشون بمعظمهم في مكان آخر يختلف عن مكان اصلهم. فالمتغيّرات المكثفة في البيئة الاقتصادية والبيئة السكنية الأضيق هي وراء الاختبار الذي عرفوه في حياتهم.

يشير تصنيف المستجوبين حسب دخلهم ومستوى تعليمهم الى مجتمع متفاوت سواء بالنسبة الى "الأعلى" او الى "الأدنى" كما بالنسبة الى الطوائف. جرى هذا التصنيف بصورة مماثلة عبر الطوائف. ولكنه لا يُبرز اطلاقا المسلمين بصورة عامة كمحرومين نسبياً، بل الطائفة الشيعية، وذلك بالنسبة للتعليم والدخل. فالى اي حدّ اذاً تستطيع المؤشرات الاجتماعية ابراز المواقف والآراء؟ هذا ما يجري بحثه فيما يلي.

٣ - المواقف النفسية والاجتماعية

لا تنبثق المواقف والآراء السياسية فقط من المعطيات الاجتماعية الثقافية "القاسية" مثل العمر، او الأصل (مسقط الرأس)، اوالدخل، او المستوى التعليمي، بل ايضاً من مشاعر عميقة تكمن في شخصية الانسان وتعكس نظرته الى الحياة والى البيئة الاجتماعية، مثل الحذر او الاستعداد للتغيير، الخوف من المستقبل، او عدم الخوف،

الثقة، او عدم الثقة بالناس الذين يعيش ويعمل الانسان معهم، وكذلك الشعور بعدم القدرة، او بامكانية التأثير على مصيره الذاتي ومصير الآخرين.

في اطار تحقيق موجّه لاستكشاف المواقف السياسية، يمكن طبيعياً ابراز عناصر الشخصية، ولكن في خطوطها الكبرى فقط. وقد اختيرت تلك المواضيع من المواقف التي تأكدت اهميتها السياسية في تحقيقات وابحاث عديدة.

فروح المحافظة المجتمعية جرى غالباً قياسها بالاعتماد على ردود الفعل ازاء قولين:

"قبل مباشرة الانسان بنشاط ما، يجب التأكد من انه سينجح فعلاً"

"اذا قمنا بتغيير الأوضاع غالبا ما تصبح أسوأ".

في مجتمعات عديدة تتوافق ردود الفعل على هذين القولين. ولكن في لبنان، لا يحصل هذا التوافق الاّ بصورة محصورة فقط.

القول الأول يُعبّر عن حذر في العلاقات مع اناس مجهولين. ففي التحقيقات الاربعة تراوحت النتائج بين ٧١ و٧٤٪. وبالمقابل، الارتياب اوالخوف تجاه التغيير، كما يبرز في القول الثاني، يُستنتج فقط لدى اقليّة لا تتجاوز الثلث تقريبا. "فالتغيير" او التطوّر هو، ظاهريا، عبارة ذات مغزى ايجابي، يتفق عليه عدد كبير من المستجوبين ذوي الحذر التقليدي.

من هم هؤلاء الحذرون – المحافظون او التقليديون؟

غالباً ما نجد الكثرة منهم بين المسنّين وليس بين الشباب[٢١].

ومع تزايد درجة المستوى التعليمي يتضاءل عددهم، حتى يصل الى ٦٤٪ بين الجامعيين.

وقد بلغت ظاهرة الحذر التقليدي نسبة تتراوح بين ٨٦ و٩٠٪ لدى سكان ضواحي بيروت الشيعية، وكذلك لدى سكان مناطق النبطية وصيدا وجزّين، وفي احياء سكنية ومناطق من البلاد كانت تعيش اضطرابات ومعارك خلال السنة التي جرى فيها التحقيق. ونجد الأقلّ حذراً المستجوَبين الذين يسكنون في مناطق هادئة

٢١- جرى التخلّي عن تحديد الربط بين المتغيّرات والمدلول. فالنتائج المشار اليها هي ذات أهمية إحصائية بنسبة ٥٪ على الأقلّ.

نسبياً، في بعلبك والهرمل وطرابلس والشوف وكسروان (بين ٥١ و٦٢٪). يبرز الحذر، مع بعض الاحتمالات، في ظل الاوضاع اللبنانية، ليس فقط في معالم الشخصية المتأثرة بالسنّ والمستوى التعليمي فحسب، بل ايضاً كردّة فعل على الاوضاع الأمنية القائمة[٢٢]. وبالاختصار، يمكن القول بان الحرب المبرحة تجعل الانسان حذراً. وهذا الاستنتاج ليس مفاجئاً او غريباً، ولكنه ليس ضعيف الأهمية سياسياً.

ينبغي تفسير النفور اوالخوف من التفسير والاستعداد للتغيير من الوجهة السياسية ايضاً. فلا يلعب العمر ولا الدخل ولا المستوى التعليمي هنا اي دور. ولكن الفروقات كبيرة بالنسبة لاستعدادية الانسان للتغيير، حسب المناطق. فظاهرة الاستعداد للتغيير هي أقل ملاحظة وبروزاً في الأشرفية، وفي ضواحي بيروت المسيحية وفي جزين، بالمقابل هي أكثر بروزاً وملاحظة في الضواحي الشيعية، ولكن ايضاً في بعض احياء بيروت الغربية.

تبرز هذه الصورة أكثر وضوحاً من حيث الانتماء الطائفي. فالدروز يؤيدون التغيير بنسبة ٨٣٪ والشيعة بنسبة ٦٩٪، بينما تصل هذه النسبة لدى الموارنة الى ٦٤٪ ولدى الروم الكاثوليك والروم الارثوذكس الى ٦٢٪. فالدروز والشيعة يشكلان الطائفتين اللتين يطالب زعماؤهما السياسيون باصلاحات مجتمعية وسياسية. ان رؤية البيئة الاجتماعية وموقف الفرد منها لا تبرزان فقط عبر الثقة او عدم الثقة بالاشخاص الذين يعيشون في المحيط الاجتماعي الأقرب:

"بمن نثق؟"

	٪
الأقرباء المقربين	٦٧
الأصدقاء	٥٩
الزملأ	٢٠
الجيران	١٥
ارباب العمل	١٠
لا أحد	٢٦

٢٢- جرى التأكد من هذا الافتراض من خلال نتائج التحقيقات السابقة التي ابرزت حذراً وحفاظاً على التقاليد في المناطق المضطربة. في عام ١٩٨١ مثلاً برز هذا الشعور في أعلى ذروته في بيروت الغربية التي كانت الميليشيات تعبث في احيائها، مع العلم انها كانت سابقاً بمنأى عن النزاعات. وفي الوقت نفسه كان مثل هذا الشعور في ادنى مستوى بين سكان بيروت الشرقية والمتن.

تشكل الأسرة وحلقة الأصدقاء بالنسبة للمستجوبين عالماً سليماً. ولكنه لا يبدو متحرراً من التأثيرات السياسية.

بالمقارنة مع سنوات سابقة، تبيّن ان الموارنة في عام ١٩٨٧ كانوا أقل ثقة باصدقائهم. فالنزاعات التي اندلعت قبل عام داخل الطائفة المارونية، تركت طبعاً انعكاسات في هذا الاتجاه.

بالنسبة للجيران، فقط اقلية من اللبنانيين تثق بهم. فالمسنّون يشعرون اكثر من جيل الشباب بارتباطهم مع جيرانهم. ولكن مع ارتفاع مستوى التعليم، ترتفع ايضا نسبة الريب وعدم الثقة. بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي يلاحظ وجود ١٠٪ فقط من الذين يثقون بجيرانهم.

ومن حيث الانتماء الطائفي، لوحظ ان السنّة والشيعة هم اكثر ثقة بجيرانهم (أكثر بقليل من المعدّل) من المسيحيين (أقلّ بقليل من المعدّل).

في حقل العمل، تسود ظاهرة الريب وعدم الثقة. فقط ٢٠٪ من المستجوبين يثقون بزملائهم و١٠٪ بارباب العمل.

بالنسبة للعلاقات مع ارباب العمل، تبيّن انها طيّبة اكثر من المعدّل في طرابلس والشوف ولبنان الشمالي، اي في المناطق التي يسود فيها طابع المجتمع التقليدي. اما من حيث الإنتماء الطائفي، فان الشيعة هم اكثر الذين لا يثقون بارباب العمل. فمعظمهم يتلقى أجوراً لا تساعد على خلق علاقات ثقة قوية معهم.

وبصورة عامة، يثق العمّال اللبنانيون بافراد أسرهم وبأصدقائهم طالما لا يوجد اي خلاف سياسي بينهم، وإلاّ لا يثقون بأحد آخر. اما الجوار فلا يسهم عادة بخلق اجواء من الثقة. إلا ان هذا الأمر لا يعتبر ظاهرة غريبة، نظراً لتوافر التغيير في أمكنة السكن، كما أشير سابقاً.

الاّ ان هذه النتائج تأخذ أكثر فاكثر طابعاً نسبياً. في ثلاثة تحقيقات من أصل اربعة أشار ٢٠٪ تقريباً من المستجوبين الى عدم ثقتهم بأي إنسان. فقد بلغت هذه النسبة ١٩٪ عام ١٩٨١، و١٨٪ عام ١٩٨٤، و٤٪ فقط عام ١٩٨٦، وارتفعت الى ٢٦٪ عام ١٩٨٧. ولكن هذا الارتفاع هو ايضاً مؤشر هام لعدم الثقة. فظاهرة انعدام الثقة في مجتمع يتميّز بالعلاقات الشخصية أكثر مما يتميّز بالعلاقات الوظيفية

المجهولة، هي أمر يستحق الذكر. فنادراً ما يستطيع الإنسان العيش وحده، ولكنه ليس في مأمن إطلاقاً[٢٣].

ومثل الأسئلة التي تشير الى النزعة نحو المحافظة، كذلك تعكس ايضاً الأسئلة حول **الخوف من المستقبل** ليس فقط معالم الشخصية، او المشاعر الاجتماعية العامة فحسب، بل ايضاً المخاوف المرتبطة بالعوامل السياسية.

"عندما افكر بمستقبلي، اشعر بالقلق وعدم الثقة".

في التحقيقات الاربعة تأكد هذا الكلام بنسبة ٦٠٪. الخوف من المستقبل يتضاءل مع الدخل ومستوى التعليم[٢٤]. اما العامل الهام والمؤثر في الخوف فهو، دون ريب، الوضع الاقتصادي الواقعي، او الذي يمكن الابقاء عليه.

فضلاً عن ذلك، ارتبط الخوف من المستقبل بكل وضوح بالوضع السياسي – العسكري. في بيروت لوحظ الخوف في الضواحي الشيعية اكثر مما لوحظ في وسط بيروت الغربية وفي بيروت الشرقية.[٢٥]

وخارج بيروت، عبّر كل المستجوبين في صيدا والنبطية عن خوفهم، بينما لم يعبّر عنه في بعلبك والهرمل وكسروان وخاصة في الشوف الا افراد الأقليات الموجودة في هذه المناطق.

برزت هذه الصورة بوضوح اكثر بالنسبة لاحياء بيروت والمناطق وفقاً للسيطرة العسكرية عليها:

٢٣- برزت استنتاجات مماثلة في تحقيقات سابقة مع الطلبة اللبنانيين. راجع:
Théodor HANF, Le comportement politique des étudiants libanais, op. cit.

٢٤- النسب المئوية حسب فئات الدخل: ٦٩ – ٦٦ – ٥٦ – ٤٥؛ وحسب مستويات التعليم: ٦٨ – ٦٣ – ٦٠ – ٦٢ – ٥٣.

٢٥- برج البراجنة ٧٠٪؛ حارة حريك ٦٩٪؛ المصيطبة والبسطة ٣٩٪؛ الأشرفية ٤٣٪؛ ضواحي بيروت الشرقية ٤٧٪.

	الخوف في المستقبل %
مناطق تحت سلطة الميليشيات الشيعية	٨٤
مناطق تحت سلطة الميليشيات المسيحية	٦١
مناطق ذات أكثرية سكانية إسلامية تحت سلطة الجيش السوري	٥٨
مناطق ذات أكثرية سكانية مسيحية تحت سلطة الجيش السوري[٢٦]	٥٦
مناطق تحت سلطة الميليشيات الدرزية	٣٨

هنا يتضح ان الخوف من المستقبل هو بمعظمه خوف من احداث الحرب المهدِّدة مباشرة او المستمرة. في ضواحي بيروت الشيعية كانت تشتعل دائماً معارك بين حركة أمل والمقاتلين الفلسطينيين، بينما في الجنوب الشيعي كانت تتوالى عمليات الكومندوس ضد إسرائيل والعمليات الانتقامية الاسرائيلية. وفي المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات المسيحية، يتباين الهدوء النسبي في معقل المسيحيين الرئيسي شمال بيروت، وفي كسروان خاصة، مع نسبة الخوف العالية ٩٠٪ في منطقة جزين التي يجري الصراع عليها والتي تسيطر عليها ميليشيا لحد. وفي مناطق الوجود السوري تنخفض نسبة الخوف قليلاً، ولكن بنسبة اعلى حيث تتضح اوضاع القوى العسكرية مثلما هو الحال في البقاع الشمالي وبيروت الغربية، وحيث لا يعترض احد اطلاقاً القوّات السورية. وأخيراً، يسود الشوف وضع واضح في بنية القوى العسكرية، نظراً لسيطرة ميليشيا واحدة على هذه المنطقة.

" لا يستطيع شخص مثلي سوى القليل من أجل تحسين حياة الناس".

٢٦- الكوره، زغرتا، زحله.

من خلال ردود الفعل على هذا الاستنتاج يمكن بصورة اجمالية قياس **التقدير الذاتي لامكانيات العمل الاجتماعية**. مع ارتفاع في النسب من ٦٦٪ عام ١٩٨١ الى ٦٧٪ عام ١٩٨٨، ومن ٧٢٪ عام ١٩٨٦ الى ٨٠٪ عام ١٩٨٧، تبرز صورة جليّة عن **العجز الاجتماعي** وضيق العيش. وكما هو الحال مع الخوف من المستقبل، يتضاءل ايضا بصورة بارزة الشعور بالعجز مع ارتفاع مستوى الدخل[٢٧] ومستوى التعليم[٢٨].

ولكن تبرز مجدداً الفروقات بالنسبة لمكان السكن ولنوع السيطرة العسكرية اكبر بكثير مما هي بالنسبة للمعالم الأخرى. العجز يسيطر بنوع خاص في الضواحي الشيعية، وتقريباً لدى كل المستجوبين في الشياح، والجناح، والاوزاعي، وحارة حريك، وبرج البراجنة، وفي وسط بيروت الغربية، حيث نسبة الخوف أقلّ ممّا هي في الضواحي. يشعر الانسان ايضاً بانه عاجز، كما هي الحال في المصيطبة، والبسطا، وطريق الجديدة. ان تبايناً واضح المعالم يبرز في هذا المجال في الضواحي المسيحية ايضاً حيث تصل نسبته الى ٧٥٪ بصورة عامة، ولكنها تنخفض الى ٥٨٪ في الأشرفية.

وتبرز كذلك تباينات متشابهة بين المناطق في جزين، وبعلبك، والهرمل، وصيدا، حيث ترتفع نسبة شعور الانسان بعجزه وعدم قدرته. ولكنها تنخفض في الشوف والمتن وجبيل وكسروان، حيث يوافق على ذلك ثلثا المستجوبين.

يبرز الشعور بالعجز وعدم القدرة كذلك وبنوع خاص من جهة في مناطق المواجهات العسكرية، ومن جهة ثانية في المناطق الواقعة تحت الاحتلالات الاجنبية، وبالتالي تحت الاحتلال الاسرائيلي اكثر مما هو تحت الاحتلال السوري. واقلّ الذين يشعرون بالعجز وعدم القدرة هم المستجوبون في المناطق المتجانسة والواقعة تحت سيطرة الميليشيات الدرزية او الميليشيات المسيحية. ولكن حتى في هذه المناطق لا يرى اكثر من نصف المستجوَبين اية امكانية تحرك ذاتية.

بصورة عامة، تتأثر المواقف السيكو-اجتماعية بصورة قاطعة بالاوضاع الخارجية، اي بالتهديد والقلق الناتجين عن الحرب المبرحة. وسيكون من الخطأ تفسيرها بدرجة اولى وكأنها من الخصائص المميّزة للشخصية.

يتبيّن في ظل هذه الاوضاع الخارجية ان ٧٥٪ من اللبنانيين هم محافظين وحذرين، ولكنهم ايضاً مستعدون للتغيير بنسبة ٦٠ الى ٦٥٪. فالاوضاع كانت

٢٧- ٨٥٪ - ٨٥٪ - ٨١٪ - ٦٩٪.
٢٨- ٩١٪ - ٨٨٪ - ٧٩٪ - ٨١٪ - ٧٠٪.

اجمالاً سيئة، كما ان التغييرات لم تزيدها سوءاً. فالذي يعيش في مناطق النزاع - وهذا هو حال الأكثرية - يخاف من المستقبل ويشعر بعجزه وعدم قدرته على مقاومة الأمر الواقع.

٤ - الخلقية الاقتصادية والارتياح المهني

جرى استكشاف الميول نحو الاستثمار والاستهلاك عبر السؤال التالي:

"تصوّر انك ربحت مبلغاً كبيراً من المال في اليانصيب الوطني.

كيف ستتصرّف بهذا المال على الغالب؟"

	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
بناء منزل او شراء عقارات	٣٧	٣٣	٢٦	١٩
شراء سيارة اوعفش بيت جديد	٥	٣	٣	٤
فتح مؤسسة تجارية خاصة	٤٢	٤٦	٥٧	٥١
استثمار جيّد في المصرف	١٦	١٧	١٤	٢٦

المعطيات بالنسبة المئوية.

يبرز الميل الى الاستهلاك مع بعض التحفظ في الدرجة الأخيرة، بينما الميل الى العمل الحر الذاتي يأتي في الدرجة الأولى من هذه الخيارات. غالباً وبمعدّل أعلى من الوسط يرغب افراد الفئات الضعيفة الدخل، والشيعة، في فتح مؤسسات تجارية خاصة.

الاستثمارات في مجال العقارات، والتي كانت في النصف الأول من الثمانينات الشكل الأكثر أمانة ودخلاً في توظيف الرساميل في لبنان، تراجعت الى الدرجة الثالثة عام ١٩٨٧. يلاحظ هذا الخيار غالباً واكثر من المعدل الوسط بين الموارنة. في منطقة الحصار المسيحية المكتظة بالسكان بلغت قيمة العقارات والاراضي المستوى الأعلى بالنسبة لباقي مناطق البلاد.

تجدر الإشارة الى التفضيل المتزايد لتوظيف الأموال في المصارف. ففي مرحلة التضخم السريع، منذ عام ١٩٨٤، تبيّن ان استثمار رأس المال بالعملات الاجنبية كان افضل وسيلة لحماية المبالغ المدّخرة ضد انخفاض قيمة العملة الوطنية.

ان صورة المجتمع الاستهلاكي المستهجنة في لبنان، والتي تصوّرها غالباً وسائل الإعلام الدولية، هي بالنسبة لأكثرية السكان غير صحيحة اطلاقاً. هذه الأكثرية تربط فكرة الربح باللوتو ليس بالاستهلاك، بل بالطموح الى الترقي الاجتماعي عبر تأسيس مؤسسة تجارية خاصة. بينما يفكر معظم الآخرين ايضا بجدّية وعقلانية بضمان ثروة عبر توظيفها. وهنا يدرك تماماً تحوّل الأفضلية من مجال الاستثمار العقاري الى التوظيف المصرفي. ويعكس ذلك الوضع الاقتصادي المتغيّر.

يبرز ايضاً المؤشر الأساسي لرؤيا عقلانية للحياة الاقتصادية والمهنية في الأجوبة على سؤال حول تصوّر عناصر النجاح.

"ما هو برأيك – بين العناصر التالية – اهم عنصر للنجاح في الحياة"؟[٢٩]

	٪
العمل	٢١
الاختبار	٢١
التعليم	١٦
العلاقات	١٦
الحظ	١٤
الاحتيال	٧
الإرث	٥

يعتبر الإرث، وبصورة واضحة اقلّ العناصر أهمية، وذلك لان المجتمع اللبناني لم يعرف بعد كثيراً هذا الاتجاه. اما العناصر القائمة على العمل والجهد الشخصي

٢٩- لم يبرز اي تفاوت يستحق الذكر في التحقيقات الاربعة.

والاختبار فهي الأكثر تواتراً، يليها العلم، والعلاقات اي (الواسطة). فنظراً الى بنية الاقتصاد والمجتمع في لبنان المتسم بالطابع الزبائني القوي، فان نسبة ١٦٪ التي تشير الى "الواسطة" كعنصر للنجاح هي قليلة. وهذا أمر مدهش. "الاحتيال" هو ترجمة غير كافية لكلمة "combines" (اي حيل، وخداع)، وذلك لانجاح عمل تجاري معقد، ذكي، ومكسب. يتمتع التجار اللبنانيون بشهرة واسعة كأسياد في ممارسة مثل هذه العمليات.

هذا العنصر لم يُشَر إليه الاّ قليلاً، الاّ أنّه يبرز من جديد اهمية العناصر التي تشدّد على العمل والجهاد. اخيراً تعكس نسبة ١٤٪ لعنصر الحظ، المقولة الواسعة الانتشار عن "الإيمان الشرقي بالحظ او بالقدر". اما العمّال اللبنانيون، فيؤمنون بقول آخر، وهو "كل انسان يصنع حظه". وبصورة إجمالية، يبرز هنا تصور نموذجي مثالي عن حظوظ النجاح والترقي في مجتمع خدماتي مفتوح.

لقد عرف الاقتصاد اللبناني منذ عام ١٩٨٤ انهياراً خيالياً. كيف كان أثره على مواقف المستجوبين من العمل والمهنة؟ في البداية، حصل استكشاف عن **استعداد وتحمل المخاطر الاقتصادية لدى المستجوبين:**

"يقول احدهم:

افضل أن أشتغل كثيرا، أفتح مصلحة وأجازف لكي يكون لي حظ وأكسب كثيراً.

ويقول آخر:

أفضل وظيفة ثابتةً مع مدخول مضمون، كي لا أحمل دائما همّ مستقبلي.

هل توافق على القول الأول او القول الثاني؟"

ان اختيار المستجوبين اللبنانيين واضح للغاية. ارتفعت نسبة تأييد الاختيار الأول من ٦٠٪ عام ١٩٨١ الى ٧٥٪ تقريباً عام ١٩٨٧. هل يعتبر ذلك من ظواهر نفسية المقاولين اللبنانيين الاسطورية، التي لم تتأثر بعد بالصعوبات؟ ولكن نسبة التأييد العالية تفرض الحذر من مثل هذه التفسيرات. حتى بالنسبة لشعب اعتاد على العمل التجاري، يبدو أقل احتمالاً ان لا تصل نسبة الذين يفضلّون راتباً مضموناً الى أكثر من ٢٧٪ حتى في ظلّ ظروف عادية. فكيف يُفسّر ذلك؟

الاستعداد للمجاذفة يلاحظ لدى كل مجموعات الدخل والفئات مهما كان مستوها التعليمي. ان يختار العاملون في الحقل التجاري المجازفة بنسبة ٨٪، ليس امراً مدهشاً. فهؤلاء يعيشون في مثل هذه الأجواء. ولكن ايضاً الذين يعملون في الصناعة يفضلون العمل التجاري مع كل مخاطره على دخل مضمون من عملهم. ولكن ان تكون نسبة ٨٠٪ من الشيعة مقابل ٦٧٪ من الموارنة، تؤيد هذا الاختيار، فهذا أمر

يدعو الى الافتراض بان القضية يمكن ان تكمن في عوارض الأزمة الاقتصادية الحادّة في لبنان اكثر مما تكمن في الاستعداد النفسي المبدئي.

يُعزز هذا الافتراض عبر مقارنة الاستعداد للمجازفة لدى المستجوبين في احياء بيروت وفي المناطق. فالأكثر استعداداً لها هم المستجوَبون الذين يسكنون في الضواحي الشيعية وايضاً في رأس بيروت. لقد اختاروا كلهم الخيار الأول. واقلّ بكثيرٍ منهم استعداداً للمجاذفة هم الذين يعيشون في البسطة والمصيطبة، وكذلك ايضاً في الأشرفية وضواحي بيروت الشرقية.

وكذلك المستجوبون في جزين، وصيدا، والنبطية عبّروا عن استعدادهم للمجاذفة بنسبة ٨٪.

فالذين يسكنون في المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات الدرزية والجيش السوري والميليشيات المسيحية – والتي كانت عام ١٩٨٧ هادئة نسبياً – عبّروا عن استعدادهم للمجازفة بنسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠٪. وتتجاوز هذه النسبة ٨٠٪ بالنسبة للذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الشيعية وفي جنوب البلاد. وبالاختصار يمكن القول بان الاستعداد للمجازفة يبرز حيثما تقوم أزمات مبرحة – وحيث الراتب الشهري لا يمكن ان يبقى ثابتاً أو أكيداً.

واخيراً، ان الذين عبّروا عن خيار الاستعداد للمجازفة، هم بمعظمهم من الذين عبّروا عن خوفهم من المستقبل وعن الشعور بالعجز وعدم القدرة. لذلك يعتبر هذا الوضع ظاهرة مرضية في زمن الأزمات. وقد تأكد هذا الاستنتاج من خلال ردود الفعل على مقولة أخرى:

"لا أنوي الاستمرار كأجير الى الابد. سوف أعمل يوما على حسابي".

أيّد هذا القول كذلك ٧٥٪ من المستجوبين. فالمعالم البنيوية الاجتماعية تُفسّر بعض الفروقات. فمع ارتفاع الرواتب والأجور تنخفض درجة الاستعداد للعمل المستغل، وكذلك مع ارتفاع مستوى التعليم.

ولكن الفروقات الأكثر وضوحاً ترتسم من جديد من حيث التوزيع الطائفي والمناطق السكنية. بلغت نسبة الشيعة ٨٣٪، والموارنة ٧٤٪ ،والروم الارثوذكس ٦٩٪. في ضواحي بيروت الشيعية اراد اكثر من ٩٠٪ العمل المستقل، في بيروت الشرقية وضواحيها ٦٠٪ فقط، وفي المناطق الساخنة مثل جزين وصيدا والنبطية ارتفعت النسبة الى اكثر من ٨٠٪، وانخفضت في المناطق الهادئة مثل كسروان الى ٥٩٪ والشوف الى ٤٤٪. ومرة أخرى يلاحظ ان الأكثرية الساحقة من المستجوبين،

الذين يشعرون بالعجز وعدم القدرة ويخافون من المستقبل، هم الذين يأملون بحياة اقتصادية مستقلة.

بالإستناد الى ردود الفعل على اقوال تركز مباشرة على **الرضى المهني**، يمكن اخيراً قياس حجم الأزمة التي تعيشها اليوم الطبقة العمّالية اللبنانية:

	نسبة الموافقة ٪
مع الاسف، أظن أنني لا أملك حظا كبيرا للتقدم في مهنتي	٤٧
بصورة عامة انا راضي عن رب عملي	٤٧
من الطبيعي ان يتمنى الانسان دائماً ربحاً اكثر، ولكن انا راض الآن عن راتبي	٢٤
لو سمحت لي الظروفً، لأخترت مهنة أخرى	٧٠
لو سمحت لي الفرصة، لسافرت الى الخليج للعمل	٥٢

ان عدم رؤية نصف المستجوبين ايّ حظّ لهم بالتّرقّي او عدم رضاهم عن ربّ العمل، ليس استنتاجاً غير عادي، ولكن ان يعبّر حوالي ٢٥٪ منهم عن رضاهم عن رواتبهم، وان يفضل ٧٠٪ تغيير مهنتهم، و ٥٠٪ تقريبا السفر الى دول الخليج للعمل كأجراء، فهذا أمر ينذر بالخطر ايضاً.

جرى تقييم المواقف من الحظوظ بالترقي ومن ربّ العمل بصورة مماثلة تقريباً في التحقيقات السابقة. ولكن الراتب او الأجر كان يعتبر من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٦ من قبل نصف المستجوبين مقبولاً. والرغبة في تغيير المهنة ارتفعت نسبتها من ٦٠ الى ٧٠٪، وكذلك الرغبة بالعمل في الخليج ارتفعت من ٣٨٪ عام ١٩٨٤ الى ٥٢٪. فانهيار قيمة النقد اللبناني وارتفاع كلفة المعيشة اسهما الى درجة لا مثيل لها في اثبات عدم الرضى في الحقل المهني.

فالأقوال عن الرضى وعدم الرضى المهني ترتبط ببعضها بعض. كذلك وضع مقياس "**للرضى المهني**"[٣٠] سمح بتوزيع العيّنة على الشكل التالي:

٣٠- على كل موافقة اعطي المستجوبون علامة. وقد جرى تصنيف العلامات في اربع فئات.

	٪
راض	٢٨
اقل رضى	٢١
غير راض	٢٧
غير راض اطلاقاً	٢٤

فاكثر من ربع المستجوبين كان راضيا عن عمله ومهنته، وخمسُهم أقل رضىً. ونصفهم غير راض او غير راض على الإطلاق. غير الراضين هم بصورة خاصة من فئة الشباب وفئات المجموعات الدنيا في مجالي الدخل ومستوى التعليم.

الدخل والرضى المهني

	مجموعات الدخل				
الرضى المهني	١ (الادنى)	٢	٣	٤ (الأعلى)	المستجوبون
راض	١٥	١٢	٢٧	٥٣	٢٨
اقل رضىً	٢١	١٧	٢٠	٢٣	٢١
غير راض	٣١	٢٨	٣١	١٧	٢٧
غير راض إطلاقاً	٣٣	٣٦	٢٢	٧	٢٤

المعطيات بالنسبة المئوية.

العلاقات بين الدخل والرضى ليست أمراً ضيقاً اطلاقاً. "غير الراضين اطلاقاً" هم من مجموعتي الدخل الثاني والدنيا. وكذلك في المجموعة الثالثة، أي ثاني أعلى مجموعة في الدخل، هناك فئة من "غير الراضين" و "الراضين قليلاً"، مثلما هو

الحال لدى المستجوبين من جماعة الدخل الأدنى. هنا يبرز الحرمـان النسـبي للطبقـة المتوسطة المهددة بالتضخّم الذي يعيق ترقيها الاجتماعي.

تأكدت صحة هذا الافتراض من خلال المقارنة بين المجموعات المهنية. فمن بين غير الراضين، وغير الراضين اطلاقاً لا توجد فقط اكثريـة مـن العـاملين فـي قطـاع الخدمـاتي (٦٢٪) وفـي الصناعـة (٥٧٪)، بـل بيـن الحرفييـن اليدوييـن (٦٥٪) والموظفين (٥٦٪) ايضا. واكثر الراضين عن عملهم المهنـي هـم مـن العـاملين فـي قطاع التجارة والمصارف والتأمين، من بينهم ٤٦ و ٤٠٪ من فئة الراضين.

وكذلك العلاقات بين مستوى التعليم والرضى تكشف عن بعض التباينـات حـول الافتراض الاحادي النسب الذي يشير الى أنـه "كلمـا ارتفـع مسـتوى التعليـم انخفض مستوى عدم الرضى":

مستوى التعليم والرضى المهني

الرضى المهني	دون أي مستوى	التعليم الابتدائي	التعليم المهني	التعليم الثانوي	التعليم الجامعي	المستجوبون عامة
راضون	٢١	٢٦	٢٤	٢٥	٤٥	٢٨
راضون قليلاً	٢٠	٢٥	٢٢	١٩	٢١	٢١
غير راضين	٣١	٢٥	٢٧	٣٠	٢٠	٢٧
غير راضين اطلاقاً	٢٨	٢٤	٢٧	٢٦	١٤	٢٤

المعطيات بالنسبة المئوية

ان المستجوبين دون اي مستوى تعليمي هم الأكثر تمثيلاً بين فئة غير الراضيـن وفئة غير الراضين اطلاقا، وكذلك خريجو الجامعات هم الأكثرية في فئة الراضيـن. ونجد في الطرفين الأعلى والأدنى كل مجموعات مستوى التعليم. ولكن يلاحظ ايضاً بنوع خاص ان معظم خريجي التعليم المهني وخريجي التعليم الثانوي غير راضيـن. والفئة الأخيرة تعتبر كسبها سيئا نسبيا وليس لهـا حظـوظ افضـل فـي سـوق العمـل. فالافتراض المشار اليه اعلاه بأنها شديدة الشعور بحرمان نسبي، يتأكد هنا بوضـوح تام.

الرضى المهني بالنسبة لأمكنة السكن

مكان السكن	راضون	راضون قليلاً	غير راضين	غير راضين اطلاقاً
بيروت:				
رأس بيروت	٦	٧	٤٥	٤٢
مصيطبة-مزرعة	٤٧	٢٤	٢١	٨
بسطة	٤١	٢٦	٢٦	٨
طريق الجديدة	٦	٩	٨٣	٤٧
أشرفية	٤٤	٣٠	١٩	٧
الضواحي الشرقية	٣٩	٢٩	٢٣	٩
الشياح	٦	١٢	١٨	٦٤
حارة حريك	١٢	٤	٢٨	٥٦
برج البراجنة	٨	١١	٢٩	٥٢
جناح اوزاعي	٢	٨	٣٦	٥٤
بيروت عامة	٢٥	١٨	٢٧	٣٠

مكان السكن	راضون	راضون قليلاً	غير راضين	غير راضين اطلاقاً
المناطق الأخرى:				
المتن	٥٠	٢٩	١٣	٨
كسروان	٤٤	٣٣	١٨	٥
جبيل	٢٣	٢٩	٣٤	١٤
الشوف-عالية	٥٥	٢٤	٢١	-.
صيدا	٧	١٤	٤٠	٣٩
النبطية	١٠	١٩	٣١	٤٠
جزّين	١٢	٧	٣١	٥٠
وسط البقاع وغربه وزحله	٣٢	١٤	٣٢	٢٢
بعلبك-الهرمل	٤٢	٢٨	٢٣	٦
طرابلس	٣٩	٢٩	٢٤	٨
الكوره-زغرتا	٣٢	٢٦	٣٢	١٠
عكار	٨	٢٠	٢٤	٤٨
مجموع المناطق الأخرى	٣١	٢٣	٢٧	١٩
مجموع المستجوبين	٢٨	٢١	٢٧	٢٤

المعطيات بالنسبة المئوية.

ان ما يثير الاهتمام هو التوزيع الجغرافي المفصّل لعدم الرضى. فأكثرية عدم الراضين موجودة في بيروت اكثر منها في باقي المناطق، وتتركز بكثافة في بعض

أحياء المدينة، في كل الضواحي الشيعية كما في رأس بيروت وطريق الجديدة. وأكثرية الراضين هي في بيروت الشرقية وضواحيها، ولكن ايضاً في احياء وسط بيروت الغربية، والمصيطبة والبسطة.

ونجد تبايناً قوياً مماثلاً بين مختلف المناطق. معظم غير الراضين هم في صيدا والنبطية وجزين، ووسط البقاع وغربه، وكذلك في عكار في اقصى شمال البلاد.

تبرز للوهلة الأولى الفروقات في الحالة الأمنية كامكانية للتفسير. فضواحي بيروت الجنوبية، ومنطقة جنوب لبنان كانت خلال المرحلة الزمنية التي جرت فيها التحقيقات اكثر المناطق المعرّضة للخطر والاضطرابات. ولكن يبرز من خلال ملاحظة قريبة ان هذا التفسير غير كاف. ففي بيروت الغربية لم تكن رأس بيروت وطريق الجديدة أكثر عرضة للخطر من البسطة والمصيطبة. وعكار ليست اكثر تهديداً من الكوره او طرابلس. سكان تلك الأحياء والمناطق هم غير راضين بدرجات متفاوتة جداً. فالأمر الذي لم يكن ممكناً استكشافه هو ان تفاوتاً واضحاً يقوم بين المناطق ذات المجموعات الدينية المختلفة.

الطوائف الدينية والرضى المهني

الرضى المهني	سنة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك	ارمن
راضون	٢٤	١٧	٢٨	٣٧	٤٠	٣١	٣٦
راضون قليلاً	١٨	١٣	١٩	٢٨	٢١	٢٥	٣٧
غير راضين	٣٠	٢٩	٢٧	٢٤	٢٧	٢٥	١٣
غير راضين اطلاقا	٢٨	٤١	٢٦	١١	١٢	٢٠	١٤

المعطيات بالنسبة المئوية.

يشكل غير الراضين وغير الراضين اطلاقاً نسبة ٥١٪ من مجموع العيّنة. ولكن هذه النسبة تبلغ ٧٠٪ لدى الشيعة، و٥٨٪ لدى السنة و٥٣٪ لدى الدروز. والنسب لدى الطوائف المسيحية جاءت ادنى من المعدل: ٤٥٪ لدى الروم الكاثوليك، ٣٩٪ لدى الروم الارثوذكس، و٣٥٪ لدى الموارنة، و٢٧٪ لدى الأرمن. فعدم الرضى هو بمعظمه ظاهرة اسلامية، وبنوع خاص شيعية.

الطوائف الدينية، الدخل، والرضى المهني

الطوائف الدينية	مجموعة الدخل ١ (الأدنى)	غير راضين اطلاقا	مجموعة الدخل ٢	غير الراضين	مجموعة الدخل ٣	اقلّ رضىً	مجموعة الدخل ٤ (الأعلى)	راضون
سنّة	٢١	٢٨	٢٧	٣١	٢٧	١٨	٢٤	٢٤
شيعة	٣٠	٤٤	٣٣	٢٩	٢٠	١٢	١٧	١٥
دروز	١٩	٢٧	٢٨	٢٧	٢٩	٢٠	٢٤	٢٧
موارنة	٢٩	١١	٢٤	٢٤	١٩	٢٨	٢٩	٣٧
روم	٢٦	١٢	٢٠	٢٥	٢٠	٢٢	٣٤	٤١
كاثوليك	٣١	٢١	٣١	٢٦	١٦	٢١	٢٢	٣١
ارمن	٣٢	١٥	٢٠	١٣	١٣	٣٩	٣٥	٣٣
المجموع	٢٧	٢٤	٢٧	٢٧	٢١	٢١	٢٥	٢٨

المعطيات بالنسبة المئوية.

هل يمكن إيعاز ذلك الى التفاوت في الدخل الذي أشير إليه بين الطوائف؟ هذا ما تؤكده المقارنة بين مجموعات الدخل والفئات الاربع بالنسبة للأكثر والأقلّ رضى حسب الطوائف (راجع الجدول السابق).

بصورة عامة تتقارب مجموعات الدخل الاربع والفئات الاربع وتتشابه بحجمها. ولكن بالنسبة للطوائف هناك تفاوت كبير بين حصتها في مجموعة الدخل من جهة، وحصتها في نسبة غير الراضين من جهة أخرى. تبرز لدى السنة، والشيعة، والدروز، ولكن بنوع خاص لدى الشيعة، اعلى نسب غير الراضين اطلاقاً، كما تشير الى ذلك حصتهم في مجموعة الدخل الأدنى. وفي فئة الأقلّ رضى تبرز حصص هذه الطوائف ادنى بكثير من حصصها في مجموعة الدخل الثالثة العليا. فقط لدى الدروز تتوافق النسب مع بعضها، بينما تبرز دائماً في مستوى ادنى من المعدّل لدى السنة والشيعة.

في المقابل تبرز لدى الطوائف المسيحية، خاصة لدى الارمن والموارنة، نسبة غير الراضين اطلاقاً، ادنى بكثير ممّا يمكن افتراضه بالمقارنة مع نسبتهم في فئة الدخل الادنى. ولكن نسبة غير الراضين، وغير الراضين اطلاقاً منهم هي أكبر من نسبتهم في فئات الدخل الأعلى.

لا يفسّر التفاوت في الدخل وحده اذاً درجات عدم الرضى المختلفة لدى الطوائف.

فهل يقدم **التفاوت في مستوى التعليم** بين الطوائف اي تفسير؟ (انظر الجدول التالي).

هنا تبرز صورة أخرى. فنسب الفئة ذات المستوى التعليمي الادنى تتوافق مع نسب **غير الراضين اطلاقاً** لدى الطوائف الإسلامية الثلاث. فنسبة **غير الراضين** لدى الموارنة هي أقل بكثير من نسبة الفئة ذات المستوى التعليمي الادنى. ونسبة الراضين منهم هي ايضاً أعلى من المعدّل بالنسبة لمستوى التعليم الأدنى. وكذلك لدى اتباع الطوائف المسيحية الصغيرة هناك ايضاً كثيرون من **غير الراضين اطلاقاً**، كما هي الحال بالنسبة لأفراد الفئات ذات المستوى التعليمي الادنى. ونسب غير الراضين هي لدى الطوائف، باستثناء الروم الكاثوليك، والموارنة، وبنوع خاص الارمن، اعلى من نسبة خريجي المدارس المهنية. وهذا ينطبق ايضاً على فئة **الأقلّ رضىً** بالمقارنة مع فئة خريجي التعليم الثانوي، بينما يشير غير الراضين الى ذات النسب تقريباً، - اكثر او اقل بقليل - مثل خريجي التعليم الجامعي. وهنا ايضاً يشكل الارمن حالة استثنائية:

الطوائف الدينية، المستوى التعليمي، والرضى المهني

الطوائف الدينية	دون أي مستوى تعليمي	غير راضين اطلاقاً	تعليم مهني	غير راضين	تعليم ثانوي	اقل رضىً	تعليم عالي	راضون
سنّة	٢٩	٢٨	٢٥	٣٠	٣١	١٨	١٥	٢٤
شيعة	٤١	٤٢	٢٥	٣٠	٢٧	١٣	٧	١٦
دروز	٢٥	٢٥	٢٠	٢٨	٣٤	١٩	٢٠	٢٨
موارنة	١٩	١١	٢٢	٢٤	٢٩	٢٨	٣٠	٣٧
روم	١٥	١٢	١٩	٢٧	٣٧	٢١	٢٩	٤٠
كاثوليك	٢٣	٢٠	٢٨	٢٤	٢٧	٢٥	٢٢	٣٢
أرمن	١٨	١٥	٢٧	١٢	٣٨	٣٧	١٦	٣٦
المجموع	٢٧	٢٤	٢٤	٢٧	٣٠	٢١	١٩	٢٨

المعطيات بالنسبة المئوية.

ان **الراضين والأقلّ رضىً** – اذا مـا أخذوا معاً – هـم لـدى الطوائـف الإسـلامية الثلاث اقل عدداً من خريجي التعليم الثانوي والجـامعي. بينمـا المسـيحيون، باسـتثناء طائفة الروم الارثوذكس، هم نسبياً اكثر رضىً من الفئات ذات المستويات التعليميـة العالية.

بالاختصار، المسيحيون هم، مع مستوى تعليم أضعف، اقلّ عـدم رضـى، ومـع مستوى تعليمي اعلى، اكثر رضىً من المسلمين.

كيف يتميّز التفاوت بين الدخل وعدم الرضى من التفاوت بين المسـتوى التعليمـي وعدم الرضى؟ فاذا ما جمعنا نسب كل طائفة من فئتي الدخل الأدنى وفئتي المستوى التعليمي الادنى من جهة، ونسب كل طائفة من فئات غير الراضين وغـير الراضيـن اطلاقاً من جهة ثانية، يبرز مؤشران واضحان:

الطوائف الدينية حسب الدخل والرضى المهني وحسب المستوى التعليمي والرضى المهني

الطوائف الدينية	عدم الرضى والدخل*	عدم الرضى والمستوى التعليمي
السنّة	١٤ +	٤ +
الشيعة	١٣ +	٦ +
الدروز	١٠ +	٨ +
الموارنة	١٥ –	٧ –
الروم	٦ –	٥ +
الكاثوليك	١٢ –	٧ –
الارمن	٢١ –	١٨ –

* جرى القياس هنا بالاستناد الى المعدل العام لكل فئة.

ان القياس بالنسبة الى درجة مستوى التعليم يبرز دائماً تفاوتاً كبيراً في عدم الرضى بين الطوائف الاسلامية والمسيحية. ولكن هذا التفاوت هو اقل بكثير اذا ما قورن مع مستوى الدخل.

وكذلك التفاوت في مستوى التعليم لا يستطيع اطلاقاً تفسير درجة التفاوت في عدم الرضى بين الطوائف.

من الممكن التفكير بان الشعور بالحرمان سياسياً ورمزياً يلعب هنا دوراً، اي ان المسلمين يعتقدون بانهم لا يتمتعون بالمستوى الاجتماعي والسياسي الذي يحقّ لهم. بينما المسيحيون – بقطع النظر عن مستوى الدخل والمستوى التعليمي – هم راضين عن وجودهم في لبنان. اما درجة الرضى العالية بطريقة غير عادية لدى الارمن، فيمكن تفسيرها باعتبار ان هذه الطائفة تشعر بالسعادة لأنها وجدت في لبنان وطناً جديداً، بعد كل الإضطهادات الأليمة التي تعرّضت لها. ولكن ينبغي ان يبقى هذا التفسير افتراضاً، نظراً لعدم توفر اية معطيات عن الحرمان السياسي – الرمزي.

على كل حال، التفاوت في درجة عدم الرضى بين الطوائف، من خلال مقارنة مستوى الدخل او مستوى التعليم، يكشف هنا بالذات عن عوارض كلاسيكية تشير الى الشعور بحرمان نسبي.

بالاختصار، يمكن الاستنتاج بان المواقف من **العمل والمهنة** توضّح وتثبت أوضاع الأزمة في المجتمع اللبناني. فالمواقف الأساسية مثل الاستعداد الرفيع المستوى للإدخار وللإستثمار، والاتجاه الواضح نحو بذل الجهود، تشير الى كل الخصائص التي تتميّز بها المجتمعات التنافسية. ولكن في الوقت نفسه، الدرجة العالية من الاستعداد للمجازفة في مجال العمل التجاري والرغبة الشديدة لممارسة العمل الحر المستقل – وكلاهما مرتبطان بصورة وثيقة بالخوف من المستقبل وبمشاعر العجز وعدم القدرة – تكشفان صورة غير طبيعية فيما يتعلق بالاستعداد للتغيير في حقلي العمل والمهنة – حتى وان أخذت بعين الاعتبار المرونة المهنية الرفيعة الشأن والمعروفة منذ زمن بعيد في لبنان.

لقد خلّفت الأزمة الاقتصادية وراءها آثاراً شتّى: عدم الرضى عن الدخل (الراتب) والمهنة، وكذلك الرغبة والاستعداد للتحوّل الى عامل غريب في بلاد أخرى. فقد ازدادت هذه العوارض كثيراً منذ عام ١٩٨١. فالدرجات المتباينة لعدم الرضى تبرز فجوات بين المناطق كما بين الطوائف. ولا يمكن تبرير هذه الفجوات فقط بسبب التأثير المتباين عبر احداث الحرب. فدرجة عدم الرضى العالية لدى فئات من الطوائف الاسلامية يمكن تفسيرها فقط جزئياً عبر التفاوت في الدخل وفي

مستوى التعليم. وهذا يفترض - بنظر المسلمين - وجود ازمة اجتماعية وسياسية منذ زمن بعيد، بينما تبرز ايضاً درجة عدم الرضى الأخفّ حدّة، لدى المسيحيين الضعيفي الدخل والكسب والقليلي التعليم. وهذا يدل على ان المسيحيين يعلقون اهميّة اقل على هذه الازمة. وهكذا كان الحال دائماً موضوعيا او تصوريا لدى هذا الفريق او ذاك. فالمعطيات كانت تشير الى وجود أزمة اجتماعية قاسية. فان لم تكن هذه الأزمة سبباً، فانها نتيجة حتمية للحرب ولانعكاساتها الاقتصادية.

٥ - الاقتصاد والمجتمع

هل أثرت الأزمة البارزة في المواقف من المهنة ومن العمل على الصورة التي كانت تتكوّن لدى العمّال اللبنانيين، عن الاقتصاد والمجتمع؟

"عندما اتذكر ظروف معيشة أهلي، ارى حالي أفضل من حالهم"	٧١٪
"اخاف ألا تكون ظروف معيشة اولادي بنفس مستوى معيشتي"	٦٦٪

سيطر الاعتقاد والتصوّر عن تقدّم واضح **بالنسبة الى جيل الآباء**، ولكن لم يقابله خوف من عدم تمكن الأولاد من التقدم. برزت هذه التباينات الواضحة ايضاً بين المناطق والطوائف.

جغرافياً لوحظ تأييد أقلّ لدى سكان بيروت الشرقية (٦٥٪) والمتن (٧٦٪) وخاصة في الشوف (٨٥٪). اما طائفيا فاعتبر الارثوذكس والارمن والموارنة (٦٧٪) والروم الكاثوليك (٦١٪) حالهم افضل من حال ذويهم، بينما عبّر السنة عن هذا الاتجاه بنسبة ٨١٪.

بالمقارنة مع جيل الأهل برز إيضاً بوضوح ميل الى التوازن الاجتماعي. فالمناطق والطوائف التي كانت سابقاً في وضع أفضل شعرت بتقدم أقلّ. ولكن برز العكس في المناطق ولدى الطوائف التي كانت سابقاً في وضع سيىء.

الخوف من مصير أسوأ للأجيال القادمة، عبّرت عنه اكثرية المستجوبين من كل الفئات والمناطق والطوائف، ولكن مع بعض الفروقات. فاصحاب الدخل الكبير، واصحاب الاملاك الشاسعة، والعاملون في المهن الحرة والتجارة والقطاع المصرفي، وفي القطاع العام، اظهروا خوفاً اقلّ بالنسبة لأولادهم. اما التخوّف

الأكبر فبرز بنسبة ٨٧٪ لدى الفلاحين. طائفياً تجاوزت نسب الروم الكاثوليك والأرمن والسنة المعدل الوسط. كما برزت أقلّ نسبة لدى الدروز (٥٣٪). تشير المقارنة الجغرافية الى تأثير الوضع الأمني على التخوّف من مستقبل الولاد.

بلغت هذه النسبة ذروتها في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة الميليشيات الشيعية (٧٧٪)، وفي مناطق صيدا المضطربة (٨٢٪) وجزّين، واطراف الجنوب (٨١٪). وبرزت أدنى نسبة في المناطق التي كانت هادئة أثناء التحقيقات، كبعلبك والهرمل (٤٧٪) وتلك التي كانت واقعة تحت سيطرة الميليشيات الدرزية (٥٣٪). فتقييم الوضع الحياتي الذاتي بالمقارنة مع وضع الأهل والأولاد، ارتبط كثيراً بالمواقف النفسية الاجتماعية، وبالمواقف من العمل والمهنة. فالذي كان يعتقد ان وضعه افضل من وضع ذويه، وان وضع اولاده سيكون أسوأ، هو انسان مضطرب عادة، يشعر بعدم القدرة، ولكنه مستعدّ للمجازفة بسبب تشاؤمه، وبالتالي غير راض عن مهنته وعمله.

كيف رأى المستجوبون التباين الاجتماعي في المجتمع اللبناني وتوزيع الرفاهية والسلطة الاقتصادية فيه؟

	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
- "منذ عام ١٩٧٥ زاد التفاوت بين الفئات الاجتماعية"	٩٠	٩١	٩٤	٩٦
- "في لبنان توجد اقلية من الاغنياء تجمع ثروات على عاتق الأكثرية الساحقة من السكان"	٨٧	٩٢	٩٤	٩٥
- "في لبنان تعيش اكثرية الناس في مستوى حياتي وسط، ويوجد فقط عدد قليل من الاغنياء ولا يوجد كثير من الفقراء"	٦٨	٥٤	٤٦	٧١
- "مهما اراد العمال دائماً لن يستطيعوا تحقيقه ضد سلطة ارباب العمل"	٢٥	٣٧	٤٠	٥٢
- "حتى الناس البسطاء يستطيعون ان يتقدموا اذا تعاونوا مع بعضهم"	٩٧	٩٦	٩٧	٩٧
- "عند ما ارى الناس في الأحياء السكنية الراقية، اقول لنفسي باني اريد ايضاً العيش مثلهم ولي الحق بذلك"	٦٦	٦٧	٦٣	٧٢

المعطيات بالنسبة المئوية

أشارت المتغيّرات ذات المغزى الكبير جزئياً في ردود الفعل الحاصلة بين عام ١٩٨١ و١٩٨٧ الى حجم الأزمة الاجتماعية بوضوح تام.

في عام ١٩٨١ لم تكن الحرب تعتبر من قبل ٩٠٪، وفي عام ١٩٨٧ من قبل كل المستجوبين تقريباً، وسيلة فاعلة للمساواة بين الجميع، بل اسهمت في زيادة حدّة

التفاوت الاجتماعي. كذلك كان ينظر الى "أقلية من الأثرياء" كمجموعة استغلالية. هذه الفئة اصبحت اسطورة في لبنان بعد ظهور "دراسة-لوبرا"[٣١].

اما الصورة التنافسية عن "**مجتمع لبناني متوسط الحال**"، فقد انهارت تماماً منذ عام ١٩٨٦. في عامي ١٩٨١ و١٩٨٤ برزت موافقة على ذلك من قبل اكثرية المستجوبين، ولكن عام ١٩٨٧، لم تعد تؤيدها الا اقلية صغيرة بلغت نسبتها ١٧٪. وهكذا مازال يعتقد بوجود طبقة متوسطة، ربع الذين تجاوزوا سنّ الخامسة والاربعين، وبالتالي ربع المستجوبين من فئة الدخل العالي والمستوى التعليمي العالي. في المتن وطرابلس وجبيل مازال نصف المستجوبين يتمسك بهذا الرأي. اما بالنسبة للطوائف فبرز تباين واضح. ٣٣٪ من الموارنة، و٢٠٪ تقريباً من الطوائف المسيحية الأخرى كانوا يعتقدون بوجود اكثرية ذات مستوى حياتي متوسط، بالاضافة الى ١٣٪ من السنة و٥٪ فقط من الشيعة.

فالذي وافق على ذلك، لم يكن مستعداً للتغيير اجمالاً. كان راضياً عن عمله ومهنته، ويؤمن بالجهد الشخصي، ولا يشعر بعدم القدرة. ولكن صورة المجتمع المتوسط الحال التي كانت قبل سنوات قليلة، بارزة في نظر الاكثرية، بدت عام ١٩٨٧ وكأنها تحوّلت الى أمنية فئة أقليّة ومستقلة ذاتياً.

كانت سلطة **ارباب العمل** تعتبر قوية جداً عام ١٩٨١ من قبل ربع المستجوبين، ومن قبل أكثر من نصفهم عام ١٩٨٧. في تلك العيّنة كان معظم المستجوبين من النقابيين. ولكن لو كانوا فعلاً نقابيين، لما اعتبروا ذلك صحيحاً. انما ارتفاع النسبة من ٣٧٪ في تحقيق عام ١٩٨٤ الى اكثر من ٤٠٪ عام ١٩٨٦، والى ٥٢٪ عام ١٩٨٧ دلّ على ان معظم افراد الطبقة العمّالية يشعرون بضعف متزايد امام ارباب العمل. وهذه، دون شك، ظاهرة طبيعية لنتائج الأزمة الاقتصادية والبطالة.

فالاعتقاد **بامكانيات ترقي الناس** البسطاء عبر التضامن والتعاون والمساعدة المتبادلة، بقي قوياً بنسبة ٨٠٪. ولكن انخفضت هذه النسبة كثيراً منذ عام ١٩٨٦. وهذه ظاهرة مرضية تشير الى الاحباط المتزايد. وقد برز تباين واضح بين أحياء بيروت وبين المناطق. في الأشرفية والضواحي المسيحية بقي الاعتقاد بالتضامن والتعاون والمساعدة المتبادلة قائماً بدرجة اعلى من المعدّل، وكذلك ايضاً في وسط بيروت الغربية، وفي المصيطبة والبسطة. ولكن انخفض هذا الاعتقاد لدى سكان الضواحي الشيعية: ٥٦٪ في برج البراجنة، ٦٠٪ في الشيّاح و٦٦٪ في حارة حريك. في طرابلس وعكار والشوف والمتن وجبيل، بلغ هذا الاعتقاد نسبة تتجاوز

٣١- Institut de Formation en vue du Developpement, Le Liban face à son développement, Beyrouth 1963.

بقليل ٥٠٪، ولكنها انخفضت في صيدا الى ٤٦٪ فقط. فالأجوبة على هذا السؤال أعطت مؤشراً على التماسك الاجتماعي في احياء المدينة وفي المناطق. "نعم" كان جواب المستجوبين من المناطق ذات البيئة السكانية المتجانسة والسكان المقيمين فيها منذ زمن طويل. و"كلا" كان جواب الذين في السنوات الأخيرة تعرضوا للتهجير ولتغيير امكنة سكنهم.

من هذا المنطلق تبيّن ان الدروز والموارنة كانوا اكثر المؤمنين بالمساعدة المتبادلة، والشيعة والروم الكاثوليك اقلّ المؤمنين بها. وقد تعرضت مجموعاتٍ في هاتين الطائفتين الاخيرتين الى التهجير من مساكنهم او الرحيل عنها قسراً في السنوات الأخيرة.

اخيراً لم يكن مستغرباً ازدياد نسبة **الحسد الاجتماعي** تجاه "سكان الاحياء الراقية"، بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

برز هذا الحسد بمعظمه لدى الشباب، واصحاب الدخل الضعيف، وذوي المستوى التعليمي الضعيف، والذين لا مأوى ولا ملكية لهم. وتبيّن ان ادنى درجة من الحسد الاجتماعي كانت في بيروت، في الأشرفية والضواحي الشرقية من جهة، وفي المصيطبة والبسطة من جهة أخرى، وكذلك خارج بيروت في كسروان والشوف وطرابلس والكوره . وارتفعت هذه النسبة بنوع خاص في أحياء بيروت الشيعية وفي رأس بيروت، وخاصة في جزين. وبالنسبة للطوائف، برزت ردود الفعل على هذا القول وكأنها مؤشر آخر على الشعور بالحرمان النسبي، ارتفعت نسبته الى ٨٤٪ لدى الشيعة و٧٣٪ لدى الروم الكاثوليك.

وقد ارتبط الحسد بالخوف من المستقبل، وعدم القدرة وعدم الرضى من المهنة والعمل بنسبة اعلى من المعدّل. وهذا مؤشر آخر لذات الظاهرة المرضية.

كيف تمنى ورأى المستجوبون مستقبل الاقتصاد اللبناني؟

"فكيفما جاء الحلّ اللبناني للنزاع ينبغي ان تبقى وحدة الاقتصاد قائمة"	٨٩٪
"الخدمات التي يقدمها لبنان للمنطقة لا يمكن استبدالها. فهل تثبّت دور لبنان في هذا المجال، رغم الأزمة؟	٨٦٪

لم تعرف نسبة الموافقة على هذين القولين تغييراً يذكر بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٧.

عن ضرورة الاحتفاظ **بوحدة الاقتصاد**، اعتقد على الاقل سكان الشوف والبقاع وكسروان وجبيل، اي سكان المناطق التي تعرضت لانحسار اقتصادي نسبي. وتجاوزت اكثر من المعدل الوسط نسبة الذين كانوا يتمنون الوحدة ليس فقط من قبل سكان بيروت، بل ايضاً من قبل سكان جزّين وصيدا والنبطية، اي المناطق التي جرى تهميشها والحق الضرر بها بسبب التجزئة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة الى التباين البارز بين الطوائف. ٧٥٪ من المستجوبين من الدروز و٨٣٪ من الموارنة عبّروا عن رغبتهم بوحدة الاقتصاد اللبناني. وكانت كل من هاتين الطائفتين تسيطران على كانتون بحكم الامر الواقع. وبالمقابل أيّدَ الوحدة معظم المستجوبين من الروم الارثوذكس والسنة والشيعة. تجدر الاشارة هنا الى ان الطائفة السنيّة او الارثوذكسية لم تسيطر على اية منطقة جغرافية. اما بالنسبة للشيعة الذين يتوزعون على البقاع وبيروت الغربية وجنوب لبنان، فان اي تقسيم اقتصادي كان يعني لهم تقسيماً داخل طائفتهم.

رغم كل التباينات النسبية تجدر الاشارة الى ان حوالي ٧٥٪ من الدروز أيدوا المحافظة على الوحدة الاقتصادية، رغم ميل هذه الطائفة الواضح الى الاكتفاء الاقتصادي ضمن منطقة جغرافية خاصة بها.

اما الموافقة على القول بان "**دور لبنان الاقليمي، تَثَبَّتَ وان لبنان لا يمكن استبداله**"، لا يمكن تفسيرها الاّ باعتبارها تعبيراً عن الامل الذي مازال يحلم به اللبنانيون . فالمستجوبون من مستوى التعليم العالي كانوا يميلون اكثر الى الارتياب، وكذلك المستجوبون من الطوائف المسيحية. وانخفضت نسبة الموافقة على ذلك في المناطق التي ترابض فيها القوّات السورية. هنا يشير الاختبار اليومي الى ان دور لبنان لم يتثبّت. وقد ارتفعت النسبة الى اعلى مستوى في المناطق التي كانت تعيش احداثاً أليمة جداً اثناء التحقيق، وهي ضواحي بيروت الشيعية. طائفياً، كان الشيعة اكثر الذين يعتقدون بعدم امكانية استبدال دور لبنان في المنطقة، وذلك ليس لغياب اي أمل لهم خارج لبنان، بل للتمسك على الأقلّ بهذا الأمل.

ان النظرة الى الاقتصاد والمجتمع تثبّت وتُكمّل ما برز حتى الآن بالنسبة للعمل والمهنة، أي **صورة ازمة مجتمعية ذات حجم أكبر.**

اعتقدت اكثرية المستجوبين بان وضعها هو افضل من وضع ذويها، ولكنها تخاف على ان يكون وضع اولادها أسوأ. اعتقدت بان التناقضات الاجتماعية تزداد تفاقماً وان أقليّة صغيرة، تجمع ثرواتها على حساب الآخرين. وقد أيّدت عام ١٩٨١

أكثرية ساحقة القول بان لبنان هو مجتمع ذو طبقة متوسطة. ولكن انخفضت هذه النسبة الى ١٧٪. ومازال ارباب العمل يُعتبرون أسياداً اقوياء مثل السابق. واما الاعتقاد بالمساعدة المتبادلة والتضامن بين الناس البسطاء فتراجع كثيراً. وبالمقابل زاد انتشار الحسد الاجتماعي.

ولكن بقي الأمل بإعادة توحيد اقتصاد البلاد والاحتفاظ بدور لبنان كدور فاعل في الشرق كله كما كان سابقاً. واكثر من عبّر عن هذا الأمل هم الذين كانوا يعبّرون عن عدم الرضى اطلاقاً، ويخافون من المستقبل ويشعرون بعدم القدرة.

٦ – الدين، العائلة، والطائفة

تتميّز الطوائف اللبنانية، كما ابرزت حتى الآن المعطيات المشار إليها، بمميزاتها وبخصائصها الاجتماعية، وبمواقفها من العمل والمهنة، وكذلك بنظرتها الى الاقتصاد والمجتمع. ولكن أسئلة فرضت نفسها حول كيفية تكوين الحياة الداخلية لهذه الطوائف. الى اي حدّ تعتبر الطوائف الدينية متديّنة، والى اي حدّ اصبحت هذه الطوائف لا تحمل الاّ اسمها فقط؟ كيف يبرز التضامن العائلي من جهة، والشعور بالانتماء الى طائفة دينية من جهة أخرى؟ وكيف يبرز هذان العاملان بالنسبة لبعضهما؟ واخيراً، كيف يُنظر الى التفاوت بين الطوائف من جهة، وبين الفئات او الطبقات من جهة أخرى، وكيف يُقيّم هذا التفاوت؟

"أؤمن بحياة بعد الموت، حيث يُكافأ الصالحون ويعاقب الأشرار"	٧١٪
"احاول ان اعيش حياتي اليومية حسب تعليم ديني"	٧٥٪
"اتردد غالباً إلى اماكن العبادة"	٣٨٪
"استطيع ان اكون سعيداً واتنعّم بالحياة دون الإيمان بالله"	٨١٪

حتى في إطار تفسيرحذر، وأخذاً بعين الاعتبار لإمكانية اجوبة "مرغوبة اجتماعيا"، لا يمكن الاستنتاج بان العمّال اللبنانيين يبرزون، بمعظمهم نزعة دينية. ولكن كل أسقف في اوروبا الغربية يستطيع ان يحلم فقط بمثل هذه النتائج. فعن علمنة القناعات لا يمكن الحديث اطلاقاً في لبنان.

ترتبط الأقوال عن التديّن ببعضها كثيراً، كما يؤكد ذلك تحليل العناصر. لذلك جرى وضع مقياس لها[٣٢].

متديّن جداً	٢٦٪
متديّن	٣٩٪
متديّن قليلاً	٢٢٪
غير متديّن	١٣٪

أشار ٦٥٪ من المستجوبين الى درجة عالية او عالية جداً من التديّن. اما المجموعة المعلمنة فتشكل بالمقابل اكثر من ١٠٪. وقد انخفضت نسبتها بصورة بارزة خلال السنوات الأخيرة، كما يستدل ذلك من الموافقة على القول "استطيع ان اكون سعيداً واتمتع بالحياة دون الإيمان بالله"، في التحقيقات الاربعة منذ عام١٩٨٦ وذلك بنسبة ٢٠٪، ٢٢٪، ١٥٪ و١١٪.

من هومتديّن ومن هو اقلّ تديّناً؟ لا يوجد بين الذكور والإناث اي تباين، بل بالنسبة للعمر. في المرحلة العمرية من ٢٠ الى ٢٥ سنة برزت نسبة ٥٣٪ من غير المتديّنين او من المتديّنين قليلاً، وهي تتميّز كثيراً بنسبة ٣٥٪ عن المعدّل العام لهاتين الفئتين.

وبرز عنصر هام للعلمنة بالاستناد الى مستوى التعليم:

مستوى التعليم ونسبة التديّن٪

التديّن	دون اي مستوى	تعليم ابتدائي	تعليم مهني	تعليم ثانوي	تعليم جامعي	المجموع
متدين جدا	٥٢	٢٨	٢٠	٢٢	١٧	٢٦
متديّن	٣٤	٤٦	٤٠	٣٩	٣٩	٣٨
متديّن قليلاً	١٠	١٩	٢٦	٢٤	٢٤	٢٢
غير متديّن	٤	٧	١٣	٢١	٥١	١٤

٣٢- يتألف هذا المقياس من ست درجات: سيجري الحديث لاحقاً عن درجتين. عن كل موافقة يعطى المستجوبون علامة. درجات المقياس بين صفر وستة وزعت على اربع فئات. ضارب المصداقية "الفا" يساوي ٧٧ (Alpha = 77).

خريجو الجامعات هم اقلّ تمثيلاً في فئة المتديّنين جداً واكثر تمثيلاً في فئة غير المتديّنين. ولكنهم مع ذلك يشكلون الخمس تقريباً، من بينهم ٥٥٪ متديّنون او متديّنون جداً.

اما المناطق الجغرافية للتديّن فهي البسطة في بيروت الغربية، وضواحي بيروت الشرقية. وخارج بيروت، تبلغ نسبة المتديّنين جداً والمتديّنين ٨٠٪ في كل من طرابلس، وصيدا، وجزين، وكسروان، وجبيل.

اما طائفياً[٣٣]، فبرز التوزيع التالي:

الطوائف الدينية ونسبة التديّن٪

التديّن	سنة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك	ارمن
متديّنون جداً	٢٦	٣٢	٦	٢٦	١٨	٢١	٢٣
متديّنون	٤٢	٣٣	٤١	٤٠	٤٣	٤٣	٢٦
متديّنون قليلاً	٢٠	٢١	٢٢	٢٠	٢٥	٢٧	٣٠
غيرمتديّنين	٦	١٢	١٤	١١	٣٦	١٥	١٢

تشير هذه المعطيات الى مساواة بين السنّة والموارنة في مجال التديّن. ويتمتع الشيعة بأعلى نسبة بين المتديّنين جدّاً. ولكن المقارنة بين الفئات غير المتديّنة والقليلة التديّن والمتديّنة والمتديّنة جدّاً، تطابق توزيع الشيعة تماماً مع المعدّل العام. لدى الروم الكاثوليك والروم الارثوذكس تبرز اعلى نسبة وان ضعيفة من غير المتديّنين والقليلي التديّن. ماعدا ذلك لا تختلف كثيراً درجة التديّن لدى اللبنانيين، الى اية طائفة انتموا.

٣٣- في تفسير هذه النتائج تجدر الإشارة الى ان مقياس "التديّن" لا قيمة له بالنسبة للدروز فقط. فلا توجد لدى هؤلاء اية مراكز للعبادة بالمعنى الحصري. المشاركة في الاجتماعات الدينية تقتصر فقط على فئة منهم تسمّى "بالعقّال" الذين يسمح لهم بالإطلاع على "تعاليم الدين". ولم يمنع هذا الأمر اكثرية الدروز من تصنيف انفسهم بشديدي التديّن. اذ ان ٨١٪ منهم يؤمنون بحياة بعد الموت – وهذه هي أعلى نسبة بين كل الطوائف –. وهناك ٣٪ منهم فقط يستطيعون تصوّر انفسهم سعداء دون الإيمان بالله.

ولابدّ من التشديد هنا على ان الطوائف من حيث مقياس التديّن، هي بنسبة ثلثي اعضائها، طوائف دينية.

تأكد هذا الواقع في اربعة تحقيقات. وتبيّن ان المجموعة الصغيرة من العلمانيين ضعفت كثيراً منذ عام ١٩٨٤. لذلك يمكن التأكيد على انه لم يتبدل شيء في هذا المجال على الإطلاق.

اما **التضامن العائلي الكثيف** فقد اعتبر احياناً ظاهرة تنافس الولاء للطائفة، كما اعتبر ايضاً أساساً اجتماعياً لهذا الولاء. يعتبر بعض المفكرين الروح العائلية شكلاً اكثر قِدَماً لتضامن المجموعات،والتضامن الطائفي شكلاً اكثر حداثة لها[٣٤].

جرى قياس الروح العائلية بالاستناد الى ردود الفعل على الأقوال التالية:

"انصر اخاك ظالماً كان او مظلوماً"[٣٥]	٤٥٪
"في النزاع بين عائلتي والتيار السياسي الأكثر اهمية في طائفتي، اقف الى جانب عائلتي"	٥٠٪

وجرى استكشاف التضامن مع الطائفة بالاستناد الى ردود الفعل على الأقوال التالية:

"سواء كانوا اغنياء او فقراء، أشعر بارتباط وثيق مع افراد طائفتي"	٥٨٪
"من المستحسن ان لا يحصل اي خلاف بين ابناء الطائفة الواحدة"	٩١٪

– يقول احدهم:

٣٤- راجع في هذا الصدد، فؤاد خوري، المصدر المذكور، ص ٢٠١ وما يليها.

٣٥- مثل لبناني.

"لا يهمني اذا تزوّجت ابنتي من شخص ينتمي الى دين آخر، طالما يحبان بعضهما"

ويقول آخر:

"الزواج بين افراد من اديان مختلفة ليس جيّداً، ويؤدي غالباً الى الفَشل. انا لن اوافق على زواج ابنتي من شخص من غير دينها.

اوافق على القول الأول	**٪٤٠**
كجيران افضل الناس الذين هم من ذات المنطقة (او القرية) مثلي	**٪٥٥**
اذا كان زملائي صادقين ومتعاونين، فلا تهمني الطائفة التي ينتمون اليها	**٪٩٠**

التضامن العائلي قوي، وقد ازداد كثيراً في السنوات الأخيرة. في عامي ١٩٨١ و١٩٨٤، أيّد ربع المستجوبين مبدأ "أخي اولا، ان كان على خطأ او على صواب". ارتفعت هذه النسبة الى الثلث عام ١٩٨٦ والى النصف تقريباً عام ١٩٨٧. وهذا النصف هو ايضاً مستعدّ، في حال قيام نزاع بين العائلة ورأي أكثرية الطائفة، للوقوف الى جانب العائلة. ولكن بما ان مثل هذا الحال غير مستحب اطلاقاً، فان الموافقة الواضحة تثبت الاستنتاج بان النزاعات داخل الطائفة ينبغي تحاشيها قدر الامكان. وهنا يبرز مغزى هذه الموافقة نظراً لارتفاع نسبتها من ٦٩٪ عام ١٩٨١ الى ٩١٪ عام ١٩٨٧. وبكلام آخر، لقد ازدادت نسبة التضامن مع العائلة كما ازدادت ايضاً مع الطائفة. وفي حال حصول نزاع بينهما، تنقسم الأرواح عندئذٍ الى نصفين.

من هم الشديدو او الضعيفو الارتباط بالعائلة، الذين يتضامنون اكثر او أقل مع طوائفهم؟ الروح العائلية تزداد مع العمر وتنخفض مع المستوى التعليمي. في بيروت بلغت نسبة الروح العائلية ٥٢٪ وفي المناطق ٤١٪. وبالمقارنة مع التحقيقات السابقة، لوحظت اعلى نسبة في أحياء المدن السكنية لدى العائلات المقيمة فيها منذ زمن بعيد، خاصة في البسطة، حيث وصلت الى ٨٣٪. وانخفضت في الاحياء السكنية التي عرفت في السنوات الأخيرة تغييراً قوياً في بنية السكان، كما هي الحال في رأس بيروت بنسبة ٢٦٪. وخارج بيروت برزت اعلى نسبة في منطقة الشوف.

وبالنسبة للطوائف الدينية برزت تباينات واسعة. "انصر اخاك ظالماً كان او مظلوماً"، أيّد ذلك الشيعة بنسبة ٥٨٪ والسنة ٥٣٪، والموارنة ٣٩٪ والروم الكاثوليك ٢٦٪. وأيّد الوقوف الى جانب العائلة في حال نزاعها مع الطائفة ٤٢٪

من الشيعة، و٦٣٪ من الروم الارثوذكس، و٥٦٪ من الروم الكاثوليك والارمن و٥٤٪ من الدروز.

الروح العائلية هي ايضاً، قضية "صغار القوم" ذوي الدخل والمستوى التعليمي الادنى. والتمسّك بالروح العائلية، أي الاستعداد حتى للدخول في نزاع مع الطائفة، هو امتياز اقلية واعية، مدركة، وذات دخل جيّد نسبياً. فالذي يتضامن مع العائلة رغم كل شيء، هو مستعد للتغيير بصورة عامة، يخاف قليلاً من المستقبل ويميل الى الرضى في عمله ومهنته.

التضامن مع الطائفة، بقطع النظر عن ثروة او فقر افراد العائلة، برز لدى ٥٨٪ من المستجوبين. وظهر التفاوت حسب الاحياء السكنية في المدن، والمناطق. ومثلما هو الحال مع الروح العائلية، بلغت نسبة الشعور او التضامن مع الطائفة ٦٢٪ في العاصمة و٤٠٪ في المناطق. وبينما عرفت هذه الأخيرة ذات النسبة تقريباً في شكلي التضامن العائلي والطائفي، ارتفعت في بيروت نسبة التضامن مع الطائفة الى ٦٢٪ مقابل ٥٢٪ مع العائلة.

ولكن محيط المدينة لا يبرز تلقائياً التضامن مع الطائفة. فالتفاوت يبرز في احياء المدينة وفي المناطق. في بيروت وصلت نسبة التضامن مع الطائفة الى٧٥٪ في الصيطبة و٨٣٪ في البسطة، و٧٦٪ في الأشرفية. برز اذا التضامن الطائفي في الأحياء القديمة اكثر من بروزه في الضواحي الجديدة. في حارة حريك بلغت هذه النسبة ٤٠٪ وفي الجناح ٣٥٪، وانخفضت في راس بيروت الى ٣١٪ وفي طريق الجديدة الى ١٩٪ فقط[٣٦]. وخارج بيروت برز التضامن الطائفي بنوع خاص في الشوف ٨٧٪، وفي كسروان ٨٣٪.

وبين الطوائف برزت ايضاً فروقات في هذا المجال. في رأس الهرم يأتي الأرمن بنسبة ٦٤٪، الموارنة ٦٣٪، والدروز ٦١٪. والشيعة ٥٣٪. فالطوائف ذات الهوية والتاريخ الطويل، تشعر اكثر من غيرها بضرورة هذا التضامن كما تريد ذلك ايضا[٣٧].

٣٦- بالنسبة لهذين الحيّين في المدينة، قد تكون هناك اسباب سياسية - ايديولوجية وراء هذا الرفض للتماثل الطائفي. سيجري التوقف لاحقاً حول هذه الظاهرة.

٣٧- لابدّ من اتخاذ بعض جوانب الحذر في تفسير هذا الاستنتاج. فلا يمكن استبعاد ما دفعت إليه صيغة "لا فرق، غنيّ او فقير" لدى المستجوَبين الشيعة الى اعطاء جواب سلبي. فقياديو الحركات الشيعية السياسية اضطروا في السنوات الأخيرة الى اثارة معارضة "زعماء" طائفتهم التقليديين والاثرياء، واعتبار قضيتهم بأنها قضيّة الفقراء والمحرومين. فنسبة الموافقة الضعيفة بنوع خاص في ضواحي بيروت الشيعية الشديدة التسيّس، هي خير مؤشر لهذا الافتراض. راجع ايضاً النسب العالية للحسد الاجتماعي لدى سكان المدن من الطائفة الشيعية.

اما الرغبة في **تجنّب النزاعات داخل الطائفة** فقد عبّر عنها ٩١٪ من المستجوبين، اي أكثر من ٣٠٪ من الذين يتضامنون مع الطائفة. يدل بوضوح هذا المؤشر على وجود تضامن مع الطوائف يتجاوز اطار الطوائف، حتى وان بشكل اضعف. ولكن المفيد هنا هو معرفة من لا يقف ضد هذه النزاعات. فغالبية خريجي الجامعات واصحاب المهن الحرة، هم في وضع يسمح لهم بالابتعاد عن طوائفهم. نجد هؤلاء بنوع خاص في الكورة وزغرتا، في المتن، في جبيل، وكذلك في عكار، اي في تلك المناطق التي شهدت نزاعات داخل الطائفة خلال السنوات الأخيرة. فالموارنة بنوع خاص يقبلون بنزاعات مفتوحة بين صفوفهم. وهذا ما يفعله بالمقابل الشيعة بنسبة ٥٪ فقط، وليس ذلك سوى دليل على صحة الشك المعبّر عنه سابقاً حول التقدير الأدنى للتضامن الطائفي لدى الشيعة[٣٨]. وأخيراً، يعبّر الدروز بالاجماع وبشجاعة عن معارضتهم للنزاعات الداخلية.

والسؤال الحاسم حول ارادة الحفاظ الذاتية على المجموعة كمجموعة، او بالعكس الاستعداد للتكامل الاجتماعي، يكمن في **قبول الزواج من الآخرين**. الشرع الإسلامي يسمح لرجل مسلم بالزواج من امرأة مسيحية او يهودية، ولكنه يحرّم زواج المرأة المسلمة من رجل مسيحي او يهودي. لذلك كان السؤال عن مدى استعداد المستجوب للسماح لابنته من الزواج مع شخص من غير دينه، سؤالا افتراضيا[٣٩].

ورغم ذلك عَبَّر ٤٠٪ من المستجوبين عن هذا الاستعداد. ارتفعت النسبة لدى النساء المستجوبات الى ٥١٪ وهذه هي احدى الحالات الاستثنائية التي برز فيها موقف نسائي ذا مغزى يتميّز عن موقف الرجل[٤٠]. فالشباب وغير المتزوجين وافقوا على ذلك غالباً. وكذلك بلغت نسبة المستجوبين من فئة التعليم العالي ٥٥٪.

في جزئي مدينة بيروت برزت أكثرية محدودة، خاصة في رأس بيروت وفي الضواحي المسيحية، بينما في الشيّاح انخفضت النسبة الى ٢٢٪ . وخارج بيروت،

٣٨- راجع الحاشية السابقة.

٣٩- من البديهي ان يطرح هذا الموضوع الكلاسيكي تفاوتاً حاداً جداً بين الآراء والمواقف. التعبير عن الاستعداد لزواج مختلط اثناء مقابلة مع احد البحّاثة هو شيء، ولكن تحقيقه عملياً هو بكل تأكيد شيء آخر. لذلك تسمح المقارنة بين اجوبة المستجوَبين من فئات اجتماعية مختلفة باستكشاف مستويات التحسّس بمشكلة التمييز والتكامل. وتجدر الإشارة الى ان المسيحيين الشرقيين ايضاً حرّموا بشدة الزواج المختلط كردّة فعل على "خط الإتجاه الواحد" لدى المسلمين، أقلّه باستخدام القانون الكنسي (الذي يفرض التحليل) ولكن اكثر فاكثر بسبب الضغط الاجتماعي.

٤٠- هنا تجدر ايضاً الملاحظة الى ان الامر يتعلق بين المستجوَبين بالنساء العاملات اللواتي لا يمكن اعتبارهن ممثّلات حقيقيات لمجمل النساء اللبنانيات.

فقط في المتن،عرفت هذه النسـبة أعلى مستواها (٦٣٪). وانخفضـت الـى اقلّ مـن ٣٠٪ في كل من جزين، وصيدا، وبعلبك، وطرابلس.

الاّ ان التفاوت بين الطوائف بقي مرتفعاً. فقد وافق علـى الـزواج المختلـط ٦٦٪ من الارمن، و٤٨٪ من الروم الكاثوليك و٤٦٪ مـن الموارنـة، بينمـا انخفضـت هـذه النسبة لدى السنة الى ٣٧٪ ولدى الشيعة الى ٣٢٪. تدفع هذه النتائج الى تفسير نسبة التضامن الطائفي المشـار اليهـا سـابقاً بنـوع مـن الحـذر. فالشـعور القـوي جدّاً بهـذا التضامن لدى الارمن والموارنة، لم يمنع المستجوبين من هاتين الطـائفتين، نصفهـم او اكثر، من قبول فكرة الزواج المختلـط. وبالمقـابل، عبّر نصـف الشـيعة فقـط عـن شعورهم بالتضامن مـع الطائفـة، ولكنهـم رفضـوا الـزواج المختلـط بنسـبة تجـاوزت ٧٠٪.

تتّسـم الفئـة التـي تؤيـد الـزواج المختلـط بنـوع مـن الثقـة بـالذات. انهـا فئـة غــير محافظـة، ومستعدة للتغيير والانتقـال، واثقـة مـن نفسـها، وراضيـة نسـبيا عـن عملهـا ومهنتها.

فتقييم نتائج هذا السؤال هو اصعب بكثير من تقييم المواضيع الأخرى التي أثيرت سابقاً. فالمسيحيون اللبنانيون يميلون الى ابراز رفض الاكثرية لتكامل اجتماعي فعلي مـن قبـل المسلمين. وبالمقـابل يشير المسلمون الليبـراليون الـى ان موافقـة ثلـث المسلمين، وان تكن ذات طابع افتراضي، على اتجـاه يتنـافى مـع الشـرع الإسـلامي، هو دليل بارز الاهمية على ارادة التعايش. ومـن الممكـن ان يلتقـي الموقفـان، ولكـن موضـوع العلاقة الهام هنا يكمـن فـي اشـارة النتـائج الـى ان خطـر الـزواج المختلـط يشكل وسيلة هامة للحفاظ على الوعي والتضامن داخل المجموعـات الطائفيـة. وهـذا ما يبدو اشدّ وأقوى تأثيراً لدى الطوائف الاسلامية منه لدى الطوائف المسيحية.

الجـيران مـن ذات الطائفـة، فضّـل ذلـك ٤٩٪ مـن المسـتجوبين عـام ١٩٨١. وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٨٧ إلى ٥٥٪. هنا يبدو ان المعارك وعمليـات التهجير في السنوات الأخيرة أثرت كثيراً علـى هـذا الموقـف. ولكـن مـن حيـث الخصـائص الاجتماعية لم تبرز فروقـات تذكر. فخريجو التعليـم العـالي هـم اكـثر انفتاحـاً علـى جيران من طائفة أخرى بنسبة ٤٦٪. اما نسبة الموافقة على جيران متجانسين فعالية بنوع خاص في بيروت الشرقية وفـي كسـروان، حيث وجـد مـأوى عـدد كبـير مـن اللاجئين والمهجرين من مناطق كـانت مختلطـة السكان. وبـرزت اعلـى نسـب هـذه الموافقة ايضاً في صيدا، والنبطيـة، وبعلبـك، والشـوف، أي المنـاطق التـي اصبحـت متجانسـة تماماً عبر تهجير الأقليّات منها. فالمنتصـرون عبّروا عن سرورهم ظاهريـاً بالوضـع الجديد. كما ان إقامة "كانتون الأمر الواقـع" وجدت موافقـة وتـأييداً، حيثمـا

حصل ذلك. ولكن الأمر المدهش يلاحظ في ضواحي بيروت الجنوبية، في حارة حريك وبرج البراجنة، حيث فضلت نسبة ٢٧٪ من المستجوبين جيرانا من ذات الطائفة. لقد تحولت حارة حريك عام ١٩٧٥ وبرج البراجنة عام ١٩٨٣، عبر تهجير سكانها الاصليين، الموارنة منها، الى منطقة سكنية شيعية فقط. وهنا يبدو ان اكثرية السكان الشيعة لا تؤيّد اعمال بعض الميليشيات.

هل يشكل هذا الأمر ظاهرة حنين مرضية فقط الى ايام تعايش افضل؟ لا يمكن الجواب على هذا السؤال استناداً الى المعطيات المتوفرة هنا.

فتفضيل الجيران من ذات الطائفة ليس فقط نتيجة احداث الحرب. تدل على ذلك ايضاً العلاقة الوثيقة القائمة بين الاعتراف بالشعور الطائفي ورفض الزواج المختلط. فالجوهر الاساسي في الوعي الطائفي يتمثل اذا في رفض الزواج المختلط، وبدرجة اقوى، في الرغبة بالعيش ضمن حدود جغرافية.

مقابل الرغبة المتنامية لفرز المناطق السكنية، لم تتغير الاّ قليلاً جداً نسبة الموافقة بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٧ على كون الجيران من زملاء العمل من الطوائف الاخرى[41]. ولكن المهم هنا يكمن في معرفة من يعبّر عن هذا الرفض. برز ذلك بنوع خاص لدى الشيعة بنسبة ١٩٪ مقابل ١٪ لدى الدروز و٥٪ لدى الموارنة. وقد لوحظت هذه النسبة لدى الشيعة فقط في بيروت. في الشيّاح مثلا، في حيّ كامل، وفي حارة حريك، أكثر من ٢٧٪ من المستجوبين لا يريدون اطلاقا العمل مع زملاء من الطوائف الاخرى، بالمقارنة مع ٦٪ فقط في رأس بيروت وفي الضواحي المسيحية. اما خارج بيروت، فلم يلق رفض زملاء العمل من طوائف اخرى الا نسبة ٧٪.

ما هي علاقة التضامن مع الطائفة ومجموعة المصالح الاقتصادية، او ما هي علاقة النظرة الى "الطائفة" مع النظرة الى "الطبقة"؟

جرى بحث هذا السؤال بالاستناد الى القولين التاليين:

---

٤١ – يبدو ان الموافقة هنا سهّلت عبر اضافة الجملة التالية: "اذا كانوا شرفاء ومستعدين للتعاون".

"بالطبع هناك انقسامات سياسية ودينية، ولكن الاهم يبقى الانقسام بين الاغنياء والفقراء"	٥٩٪
"الذين يستغلّون الخلافات في السياسة بين الطوائف، يفعلون ذلك من اجل تغطية الفروقات الحقيقية بين الأثرياء والفقراء"	٥٢٪

في هذين القولين تبرز الشعارات الكلاسيكية التي كان يتمسك بها منذ زمن طويل اليسار اللبناني. ولكن منذ مطلع السبعينات تبّنت ايضاً هذه الشعارات الحركة الشيعية التي تعتبر ان الفقراء هم من الطائفة الشيعية.

وافقت اكثرية المستجوبين على القول الاول واكثر من نصفهم بقليل على القول الثاني. من وافق ومن رفض؟

مع تزايد مستوى الدخل تضعف الموافقة على القول الاول[٤٢]. في مجموعتي الدخل الادنى هناك الثلثان، وفي مجموعة الدخل الاعلى الثانية ٥٨٪، وفي مجموعة الدخل الاعلى الاول، النصف فقط. واعلى نسبة للموافقة برزت لدى الفئة ذات المستوى التعليمي الادنى ٧٠٪، ولدى خريجي التعليم الثانوي ٦٢٪، ولدى خريجي التعليم العالي ٥٣٪.

التفاوت الاكبر في الموافقة يبرز في المناطق وحسب الطوائف. في بيروت، تتردد كلمة "نعم" بنسبة ٦٧٪ على لسان المستجوبين، وهي اكثر تكراراً من جهة في معاقل اليسار اللبناني[٤٣]. في رأس بيروت، وطريق الجديدة وفي عكار، ومن جهة ثانية، في ضواحي بيروت الشيعية كما في صيدا، والنبطية، وجزّين. وجاءت نسبة هذه الموافقة ادنى من المعدل الوسط، ليس فقط في الاحياء والمناطق المسيحية فحسب، بل ايضا في الاحياء القديمة من بيروت الغربية، وفي الشوف وطرابلس. اما بالنسبة للطوائف، فأعلى نسبة للموافقة على هذا القول تبرز لدى الشيعة ٧٩٪، وتبلغ ٥٠٪ تقريبا لدى السنة والدروز والروم الارثوذكس، واقلّ من ٥٠٪ لدى الموارنة، والروم الكاثوليك والارمن.

تشير مقارنة نتائج الموضوعات السابقة الى ارتباط مع العوارض المرضية للحرمان النسبي. فالذين يوافقون على هذا القول، هم بمعظمهم وباكثريتهم حذرون ومحافظون، يخافون من المستقبل، ويشعرون بعدم القدرة، وغير راضين عن

٤٢- يجري التركيز فيما يلي على هذا القول فقط. اما الموافقة على القول الثاني فبلغت نسبتها ١٠٪ اقل من نسبة الموافقة على القول الأول. ولكنها شبيهة بها من حيث البنية.

٤٣- سيجري التوقف بالتفصيل لاحقاً حول هذا الموضوع.

وضعهم العملي والمهني. ويلاحظ ايضاً ان نسبة الموافقة على "مفهوم الطبقة" يتراجع. فقد انخفضت بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٧ من ٦٦٪ الى ٥٩٪.

وفي هذا المجال، مازال الامر يتعلق بالتصوّر المسيطر على مفهوم النزاع. ولا يعبر عن ذلك شيء اقوى من الواقع. وهذا ما وافق عليه ايضا نصف المستجوبين في مجموعة الدخل الاعلى- والتي ليست هي ذاتها كما ابرزنا سابقاً - وكذلك نصف المسيحيين. ولكن تبرز هنا معاً آراء كل الذين تأثروا بنتائج الحرب، وعانوا من انعكاساتها، بقطع النظر عن انتمائهم الطائفي. ويأخذ هذا الاستنتاج طابعا خاصا بالنسبة للشيعة، لانهم لا يجدون اي فرق كبير بين حرمانهم كطائفة او حرمانهم كفقراء. بالنسبة لهم، "الطائفة والطبقة"، لا تعنيان الا شيئاً واحداً.

خناماً يمكن اختصار العلاقات القائمة بين **التديّن، والروح العائلية، والتضامن الطائفي، والنظرة الاقتصادية-الاجتماعية الى حرب لبنان.**

لقد تبين ان معظم المستجوبين هم بمعظمهم متديّنون، باستثناء اقلية تصل الى ١٣٪. وتتشابه درجة التدين كثيرا لدى كل الطوائف. ولكن بين فئة المتديّنين جداً، تبرز اعلى نسبة لدى الشيعة.

التديّن هو في ارتباط وثيق مع الشعور القوي بالتضامن العائلي. فنصف المستجوبين تقريبا شدّدوا على الروح العائلية. وتصل هذه النسبة الى ٥٨٪ لدى الشيعة. اما الشعور الطائفي الواضح - الانتماء الى الطائفة، سواء كان المستجوب غنياً او فقيراً - فيبرز بنوع خاص لدى الطوائف ذات التقاليد الاكثر قوة مثل الارمن والدروز والموارنة. ويبرز بأقل نسبة لدى الشيعة. وكذلك يتلاحم ويرتبط معاً التضامن العائلي والتضامن الطائفي. وفي حال اندلاع نزاع افتراضي بين العائلة وميول الاكثرية في الطائفة، يقف نصف المستجوبين الى جانب العائلة. ولا يتمنى اكثر من ٩٠٪ من المستجوبين اي نزاع داخل الطائفة. اما الزواج من افراد من ديانات مختلفة فيؤيده ٤٠٪ من المستجوبين، بينهم ٣٧٪ من السنة و٣٢٪ من الشيعة.

بالنسبة لزملاء العمل من طوائف مختلفة، يقبل بهم ٩٠٪ من المستجوَبين -٨٠٪ من الشيعة عامة - و٧٥٪ من الشيعة في ضواحي بيروت. ومقابل الشعور الطائفي الواضح لدى الشيعة بنسبته الادنى من المعدل الوسط، يتبين ان أكثريتهم لا تتمنى اي نزاع داخل الطائفة، وتفضل التضامن معها في حال وقوع نزاع بينها وبين العائلة. كما ترفض الزواج المختلط. ويشكل الشيعة اكبر اقلية لا تريد العمل مع زملاء من طوائف اخرى. وبالاختصار، واستنادا الى كل المعايير، باستثناء معيار

التضامن مع اغنياء او فقراء الطائفة، يتميّز الشيعة بالتماسك الاقوى مع بعضهم ويفضلون بوضوح كلي العيش في مكان منعزل عن الآخرين.

تعتبر اكثرية المستجوبين النزاعات بين الفقراء والاغنياء أهم من النزاعات بين الطوائف. وهذا ينطبق على كل فئات المستجوبين. ويبلغ هذا التصور ذروته من جهة لدى فئة غير المتديّنين، ومن جهة ثانية لدى الشيعة. وفئة غير المتديّنين هي في الوقت ذاته تلك الفئة التي لا تؤيد الروح العائلية وتشكل ادنى نسبة في تأييد التضامن الطائفي، ولكنها تؤيد بأكثرية ساحقة الزواج المختلط وتقبل بزملاء عمل من الطوائف الاخرى. هنا يتبين ان ٧٩٪ من الشيعة يعبّرون عن ذات الرؤيا من النزاع، باعتباره مواجهة بين الفقراء والاغنياء، مثلهم مثل غير المتدينين. ولكنهم يتميّزون كثيرا عن هؤلاء بالاستناد الى معايير اخرى. وبتعبير اكثر تطرفا يمكن القول بان الشعور الطائفي لدى الشيعة تعبّر عنه، نسبة ٨٠٪، وكأنه تعبير عن "الوعي الطبقي الديني".

في التصوّر الذاتي لدى أكثرية الشيعة، يبرز مفهوم معين كانت تنادي به فئة من اليسار اللبناني قبل الحرب. هذا المفهوم هو "الطبقة– الطائفة"، وهو حالة كلاسيكية لما يعرف "بنبؤة الاكتفاء الذاتي". يمكن الاشارة اليه بالاستناد الى معطيات اقتصادية قاسية. وهذا ما ينطبق ايضاً بحجم أكبر على مستوى الوعي الذي يشير الى ان مشكلة لبنان الاجتماعية الرئيسية هي مشكلة شيعية. ولكن في الازمات السياسية المبرحة، يبدو تشغيل الحاسبة الالكترونية للوعي اكثر اهمية من برنامج عملها.

٧ – النظام السياسي

كيف رأى العمال اللبنانيون توزيع السلطة والنفوذ في جهاز الدولة؟

كيف كانوا يرون نموذجي القيادة في لبنان: نموذج الزعيم التقليدي، اي الوسيط السياسي، وممثل مصالح جماعته في المنطقة او على مستوى الطائفة، من جهة، ونموذج الزعيم الجديد للحزب والميليشيا، من جهة اخرى؟ هل كانوا يعتبرون ضروريا وجود قيادات سياسية واضحة، او كانوا يرون من الافضل الامتناع عن الاهتمام بالسياسة؟ هل اعتقدوا اخيرا، باحتمال تصعيد الازمة الداخلية في البلاد او بامكانية العودة الى التوازن اللبناني الذي كان قائما قبل الحرب؟

لا بدّ اوّلا من استكشاف الانطباعات عن الصورة التي اعطاها المستجوبون عن نظامهم السياسي، قبل البحث في توجيهاتهم وآرائهم ومواقفهم السياسية من المسائل المتنازع عليها.

"ما هي برأيك الفئة الاكثر نفوذاً في لبنان؟

	١٩٧٥[٤٤]	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
كبار ملاّكي الاراضي	٧	٤	٧	٢	٢
الزعماء الدينيون	١١	٧	١٠	١٢	٣
اصحاب المصارف	٢	٥	٥	–	٨
الزعماء	٥٧	٦	١٧	١٨	٣٨
التجّار	٣	١٣	١٦	١٧	١٤
رؤساء الاحزاب	٤	٥٤	٣٨	٣٠	٤١
الصناعيون	٢	٤	١	–	١
الوزراء	٩	١	–	٣	١
القادة العسكريون	٤	٥	٦	٦	٣

المعطيات بالنسبة المئوية.

عكست تصوّرات المستجوبين تغيّرات في هيكلية المسؤولين السياسيين، نظرا للتغيير الواضح الذي برز لدى فئتين منهم: فئة رؤساء الاحزاب من جهة، وفئة السياسيين التقليديين من جهة اخرى.

قبل الحرب لم يعرف **رؤساء الاحزاب** اية أهمية تذكر. ولكن نفوذهم برز منذ بداية الحرب، وبلغت نسبة الاعتراف باهمية دورهم ٥٤٪ عام ١٩٨١. بنظر المستجوبين آنذاك، كان يتمتع بالنفوذ اولئك الذين يمتلكون الاسلحة ويتزعمون الميليشيات، وبالتالي يمارسون النفوذ السياسي. فتعددية القوى في لبنان لم تكن عام ١٩٨١ على الاقل سوى تعددية جماعات تمارس نفوذا وتأثيرا مختلفا، ولم تكن تعني على الإكثر الاّ تعددية رؤساء الاحزاب. ولكن اطار نفوذهم الذي كان يقتصر جغرافياً على المناطق التي سيطروا عليها وعلى الفئات السكانية فيها، اصبح مع مرور الزمن واضح المعالم، كما كشفت نتائج التحقيقات. ولكن، بين عام ١٩٨١ تراجعت نسبة اهميتهم من ٥٠ الى ٣٠٪، اي الى مرتبة ادنى من مرتبة الزعماء.

٤٤- جرت هذه التقديرات في تحقيق عام ١٩٨١.

السياسيون من الطراز السياسي القديم كانوا يعتقدون بانهم من جنس بشري صلب، ويشبهون ابطال الملاكمة الذين يعودون رغم الفشل الى حلبة الصراع من جديد.في عام ١٩٨١ انخفضت نسبة نفوذهم الى ادنى مستوى (٦٪)، وتجاوزتهم آنذاك شعبية ومعنويات بشير الجميّل لدى المسيحيين، والقوى الفلسطينية والسورية لدى المسلمين. ولكن عام ١٩٨٢، وبعد مقتل بشير الجميّل، واخراج القوات السورية والفلسطينية من بيروت، وانتخاب أمين الجميّل رئيساً للجمهورية الذي برز كسياسي من الطراز التقليدي، عاد المجلس النيابي الى لعب دور فاعل. وفي عام ١٩٨٤ ارتفع الميل الى اعادة الاعتبار للزعماء التقليديين بنسبة ١٧٪، رغم انهيار الآمال مجددا بالعودة الى حياة سياسية اكثر طبيعية. وفي عام ١٩٨٦ ارتفعت هذه النسبة الى ٣٨٪. ولكن ماهو مدلول او مبرر هذا الارتفاع؟

ينبغي البحث عن السبب الاهم في الإزمة الاقتصادية والاجتماعية. الزعيم التقليدي قد لا يُحَبّ، ولكنه يبقى غالباً زعيماً في زمن الضيق والحاجة. فله علاقات واتصالات تجارية وادارية، ويستطيع تأمين وظيفة او عمل او خدمة لانصاره. وهكذا عاد من جديد النفوذ الى الزعماء التقليديين. وهذا ما يشير الى صعوبة اقصائهم كقوة نافذة عن المسرح السياسي.

يمكن استنتاج التفاوت في تقدير هذا النفوذ. فقد تجاوزت اكثر من ٥٠٪ نسبة تأييد زعماء الاحزاب في رأس بيروت والمتن وجبيل، اي في احياء المدن السكنية والمناطق المتمثلة فيها الاحزاب والميليشيات. كما انخفضت كثيرا في البقاع حيث يسيطر الجيش السوري، وفي بيروت الشرقية، حيث اساءت النزاعات داخل الفريق المسيحي كثيرا الى معنويات زعماء الاحزاب.

فضلاً عن ذلك، برز تباين واضح في النفوذ المتجدد للزعماء التقليديين حسب المناطق. في احياء بيروت ، بلغت اعلى نسبة في المصيطبة، والبسطة، والاشرفية، وادناها، اي ٣٠٪، في الضواحي الشيعية. وجاءت منخفضة ايضا في النبطية، وعكار، اي في المناطق التي فقد فيها الزعماء التقليديون، حتى قبل اندلاع الحرب، الكثير من نفوذهم وشعبيتهم. كذلك برزت معاقل أخرى كبيرة للزعماء مثل بعلبك والهرمل، والشوف، وكسروان.

ولكن تقدير نفوذ مجموعة من الزعماء هو شيء والتعبير عن الاحترام لهم قد يكون شيئاً آخراً، وهذا ما برز في نسبة تأييد القولين التاليين:

"لقد ولّى عهد السياسيين القدامى. يمثل الزعماء الجدد الاتجاهات الحقيقية في البلاد، ويتمتعون بفاعلية أكبر"	٦٢٪
"السياسيون القدامى افضل من الجيل الجديد. يتميّزون على الأقل بالتسامح والاعتدال والواقعية"	٣٧٪

تُقَدِّر اكثرية المستجوبين نموذج الزعماء الجدد، رغم انها لا تعترف لهم غالباً الاّ بنفوذ اقلّ من نفوذ السياسيين القدامى.

الصورة الاجتماعية لأنصار هذا النموذج او ذاك متنوّعة جداً. فصاحب الدخل القليل والمستوى التعليمي الضعيف والذي لا يملك شيئاً، يفضّل الزعماء الجدد. اما صاحب الدخل الأفضل، وصاحب الملكية، فيميل أكثر الى السياسيين القدامى. الزعماء الجدد تفضّلهم أكثرية من الشيعة ٧٧٪ ومن الدروز ٦٩٪. الزعماء القدامى لم يحصلوا اطلاقاً على اكثرية المستجوبين في اي من الطوائف: ٤٩٪ لدى الموارنة. ٤١٪ لدى الروم الارثوذكس، و٤٠٪ لدى السنة.

حتى من جهة مواقفهم النفسية الاجتماعية، يختلف مؤيدو هذين النموذجين من الزعماء. بالنسبة للزعماء الجدد تجاوز تأييدهم ٥٠٪ لدى الفئات المستعدّة للتغيير والتحرك والمجاذفة، ولدى غير الراضين عن عملهم ومهنتهم[٤٥]، ولدى الفئات ذات الحسد الاجتماعي، وتلك التي تعتبر التناقض بين الفقراء والاثرياء مصدر النزاع الرئيسي في لبنان. وكذلك تؤيد أقليّة غير المتديّنين بمعظمها الزعماء الجدد.

اما الذي فضّل السياسيين القدامى، فلا يميل كثيراً الى المجاذفة التجارية، وهو راضٍ عن عمله ومهنته[٤٦]، ويؤمن بالجهد الشخصي كعامل للنجاح، وهو أكثر تديّناً[٤٧]، وتضامناً مع العائلة والطائفة. يفضل جيرانه من ذات الطائفة، ولكنه لا يعارض اطلاقاً ان يكون زملاؤه في العمل من طوائف أخرى، ولا يعتبر التناقض الطبقي كأهم مسبّب للنزاع، ولا يرى في التناقضات الدينية حجاباً فقط يغطي التناقضات الاجتماعية.

بالاختصار، ان الذين فضّلوا الزعماء الجدد، هم اكثر المتأثرين بالحرمان الاقتصادي، كما كانوا يشعرون بانهم الاكثرية المحرومة. فمواقفهم الاجتماعية كانت

٤٥- ان نسبة ٧٦٪ من غير الراضين اطلاقاً و٥٣٪ من الراضين، تؤيد القياديين الجدد.

٤٦- ٢٢٪ فقط من غير الرّاضين يعتبرون السياسيين القدامى أفضل من الجدد، مقابل ٥٠٪ من الراضين.

٤٧- ٢٣٪ من غير المتديّنين يؤيدون السياسيين القدامى وكذلك ٤٤٪ من شديديّ التديّن.

تقوم على شعور رئيسي شعبي، ينسجم في إطار الاسلوب او البرنامج الشعبي الذي ينادي به الزعماء الجدد.

اما تفضيل السياسيين القدامى فقد عبّر عنه بالمقابل الذين هم اقل حرماناً وشعوراً بالحرمان. ويمكن تحديد المواقف الاجتماعية لهذه الفئة ضمن شعار **ليبرالية تتسم بالروح المحافظة المعتدلة**. لقد لوحظ وجود التيارات الشعبية والليبيرالية لدى كل الطوائف. الاّ إن التيار الليبرالي كان اكثر بروزاً وقوة لدى الموارنة، والروم الكاثوليك والسنة، والتيار الشعبي اكثر انتشاراً وسيطرة لدى الشيعة والدروز.

وكما أشير سابقاً، جاءت نسبة الذين فضلّوا الزعماء الجدد اكبر من نسبة الذين اعتبروهم المجموعة الأكثر نفوذاً. ويدعو هذا الأمر الى التساؤل عن مدى اعتبار المستجوبين "مسيّسين"، أو ملتزمين سياسياً، او اذا كانوا يفضّلون الحياد والتحفظ.

"في الأزمة الراهنة ينبغي ان يكون لكل لبناني قناعات وخيارات سياسية واضحة"	٨٢٪
"اذا ابتعدت عن السياسة ترتاح ويرتاح ضميرك"	٦٢٪
"على قد بساطك، مدّ إجريك"[٤٨]	٦٩٪

في ردود الفعل على هذه الأقوال برز تفاوت واضح. فبينما وافق خمس المستجوبين على "تسييس آرائهم"، فضّل الثلثان تقريباً "ابعاد الاصابع عن نار السياسة"، واكثر من الثلثين، ضرورة بقاء المرء عند حدوده، اي عدم التقدم بمطالب لا يمكن استجابتها. ونظراً لاستبعاد اعتبار القناعات والخيارات السياسية بأنها ضرورية، بل مسيّسة، وبما ان الابتعاد عن السياسة والإكتفاء بالمطالب والطموحات ترتبط ببعضها، عبّر ربع المستجوبين عن استعدادهم للإلتزام السياسي ورفضهم لحكم الأمر الواقع.

يضاف الى ذلك امرٌ آخر. لقد انخفض الشعور بضرورة القناعات السياسية الحاسمة خلال المرحلة الزمنية التي حصلت فيها التحقيقات. في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦ أيّد كلّ المستجوبين تقريباً هذا الإتجاه. وفي عام ١٩٨٧ انخفضت النسبة الى ٨٠٪.

٤٨- مثل لبناني.

استناداً الى هذه الاستنتاجات التي أشارت الى اكثرية فضّلت الزعماء الجدد واعتبرت القناعات الواضحة مهمة، والى اقلية اعتبرت هؤلاء الزعماء فاعلين وواسعي النفوذ، ولكنها مستعدّة للالتزام في العمل السياسي، أمكن استكشاف عوارض مرضية واضحة المعالم تشير الى الاستسلام والاذعان والإحباط.

يلاحظ هذا الاستسلام لدى كل الطوائف وفي كل المناطق. فالمجموعات الأكثر تسيساً أمكن تحديدها. إنها بنوع خاص مجموعات الدروز والشيعة، التي لا تعيش في الشوف او في الجنوب او في البقاع، بل في العاصمة. في رأس بيروت، ٧١٪ لا يريدون "تغميس أصابعهم بنار السياسة" و٧٩٪ لا يريدون "البقاء على بساطهم"، في طريق الجديدة ٨٥ و٧٠٪، في الضواحي الشيعية ٧٥ و٦٩٪[٤٩]. هنا، كان يسود الخوف من المستقبل وعدم القدرة، وعدم الرضى، وتصوّر النزاع وكأنه بين الفقراء والأغنياء. هنا وجد الزعماء الجدد الشعبيون صدىً وتأييداً. وهنا برزت بقوة ظاهرة التسييس والاستعداد للعمل السياسي.

كيف رأى المستجوبون دور **العناصر الخارجية** في النزاع الذي يمزّق لبنان وكيف حكموا على امكانيات الخروج من النزاع اذا ما ترك اللبنانيون وحدهم؟

"حتى وان لم يحصل اي تدخل من الخارج في القضايا اللبنانية، سيكون من الصعب تحقيق تفاهم. ومن الممكن ان تندلع النزاعات من جديد بين الجماعات الداخلية المتخاصمة"	٥٠٪
"اذا لم يحصل اي تدخل خارجي، قد ينتهي كل نزاع في لبنان دون غالب او مغلوب."	٥٦٪

هذان القولان كانا افتراضيين بالاستناد الى الظروف القائمة. لذلك امكن القبول بان المواقف منها تشكل تقديراً اكاديمياً اقلّ مما تعكس تخوّفات ورغبات.

٤٩- التفاوت الكبير البارز هنا يكمن في اجوبة المستجوَبين من المصيطبة والبسطا، حيث يريد اكثر من ٩٠٪ "البقاء على بساطهم"، وفي الأشرفية يريد ذلك جميع المستجوَبين تقريباً.

فانفجار النزاعات مجدداً حتى دون تدخل خارجي اعتبر ممكناً من قبل اكثرية الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك. وهذا موقف عبّر عنه انصار طائفتين لم تمتلك اية منها ميليشيات خاصة، رغم سقوط ضحايا من رعاياها طيلة فترة النزاع.

اما امكانية اندلاع نزاعات داخلية جديدة فأيّدها اكثرية المستجوبين في البسطة، والأشرفية والضواحي المسيحية، وفي المتن وكسروان، وبعلبك، والهرمل، وفي المناطق التي كان يسودها هدوء نسبي اثناء التحقيقات. مقابل ذلك برزت ايضا الآراء ولكن بنسبة أقلّ من ٥٠٪ لدى المستجوبين في المناطق التي كانت مضطربة اثناء التحقيقات، وكانت تشهد اشتباكات متقطعة، كما كان الحال في برج البراجنة وفي النبطية. فكل شيء اذا كان يوحي بان الاستنتاج الأول يُفسّر بعامل الخوف لدى الذين كانوا يعيشون انذاك في ظلّ هدوء نسبي. والاستنتاج الثاني يفسّر بعامل الأمل لدى الذين كانوا يعانون الأمرّين بصورة مبرحة[٥٠].

"لا غالب ولا مغلوب" كانت الصيغة التي وضعت حدّاً نهائياً للحرب الأهلية عام ١٩٥٨. في الردود على هذه الصيغة، برزت رغبة الآباء وكذلك الموافقة عليها، كما برز ايضا رفضها. عبّر عن هذا الرفض ٥٦٪ من الدروز، ٧٥٪ من المستجوبين في الشوف و٦٧٪ من الشيعة في بعلبك والهرمل. في هذه المناطق كان هناك غالب ومغلوب. والمنتصرون فيها كانوا يشعرون بنوع من الرضى[٥١]. وقد أيّدت هذه الصيغة اكثرية سكان منطقتي جبيل وجزين الذين كانوا يتخوّفون من ان تؤدي المعارك الجديدة الى نتائج غير أكيدة.

ولكن الاستنتاج الأكثر أهميّة أشار الى ان ٦١٪ من الشيعة و٧٠٪ من سكان ضواحي بيروت الشيعية عَبَّروا عن هذه الموافقة التي بلغت نسبتها ٦٣٪ في رأس بيروت و٧٦٪ في طريق الجديدة. اما انصار الطائفة الاكثر تعبئة، باستثناء الفئات القاطنة في المناطق المسيّسة، فقد اعتبروا النصر بعيد الاحتمال. وهذا مؤشر آخر للاستسلام والرضوخ، حتى في الاماكن حيث كان ينتظر ان تكون الرغبة في النصر اقوى من اي مكان آخر. ولكن هذا التفسير أشار الى رغبة في وضع حدّ للمعارك.

الاستسلام والواقعية عكسا نظرة اللبنانيين لواقع نظامهم السياسي. هذا ما كشفت عنه نتائج التحقيق. فقد عبّر المستجوبون بوضوح بين الرغبة والواقع. ان تيّاراً شعبياً ذا اكثرية واضحة، كان يسيطر بنوع خاص لدى الشيعة، حيث يفضّل طبعاً

٥٠- في هذا المجال تكشف الوقائع ايضاً على ان "التدخلات الخارجية" تلعب دوراً رئيسياً في التوترات الحاصلة في برج البراجنة وفي النبطية: الفلسطينيون هنا والاسرائيليون هناك.

٥١- تجدر الاشارة هنا الى ان ثلثي الذين لا يعتقدون بمخرج حاسم للأزمة، يعتقدون ايضاً بامكانية تجدد الصراعات الداخلية.

الزعماء ورؤساء الاحزاب والميليشيات الجدد. ولكنه أشار الى ان هؤلاء كانوا في مهب الريح. اما الزعماء التقليديون فأيّدتهم أقلية فقط، حتى وان كانت ضعيفة. فرغم كل التشخيصات والتوقعات، لم يُلق الزعماء القدامى بعد في سلّة مهملات التاريخ. فالاتجاه الليبرالي المحدود والمتسّم بروح المحافظة، كان وراء دعمهم وتأييدهم.

استنتجت لدى الاكثرية الكبيرة قناعات سياسية. ولكن ٢٠٪ منها ابدى استعداداً، نظراً للظروف الراهنة، للالتزام العملي بهذه القناعات. هذه الأقلية الأكثر تعبئة، واستعداداً للعمل، برزت فقط في منطقتين: في غرب بيروت وفي الضواحي الشيعية. ولكن أكثرية هذه الأقلية بالذات اعتقدت بعدم احتمال النصر او الهزيمة في النزاعات الداخلية في لبنان. لذلك لم يكن الفصل ممكناً تماماً بين الاستسلام والواقعية.

٨ - الاتجاهات السياسية

لم يشكل التفضيل الحزبي اطلاقاً اي مؤشر كافٍ للتوجيهات والاتجاهات السياسية، نظراً للطابع الشخصي الذي يصطبغ به النظام السياسي اللبناني. كان من الممكن التعبير عن تفضيل حزبٍ ما انطلاقاً من تفضيل سياسيين معينين يوثق بهم، ولكن لا ينطبق هذا الأمر اطلاقاً على أكثرية الشخصيات السياسية.

لذلك طرحت أسئلة لمعرفة من هو السياسي الذي يشعر المستجوب بانه أقرب إليه، من حيث افكاره وتوجّهاته. وكذلك من هو السياسي الذي يرغب في الابتعاد عنه. وكما ان الصحف اللبنانية تمثل بمعظمها تيارات ذات توجهات سياسية واضحة، سُئِل المستجوبون عن صحيفتهم المفضلة، بغية الحصول على معطيات إضافية. وكذلك طرح السؤال عليهم لمعرفة البلد الذي يعتقدون انه يلائم تصوراتهم المثالية من حيث طبيعته ونظامه. من خلال تفضيل بلدان معيّنة يمكن على الأقل استكشاف تصوّرات عامة عن النظام الاجتماعي والسياسي الذي يفضّله المستجوَبون.

من هم السياسيون المفضلون في نظرالمستجوبين اللبنانيين؟

السياسيون المفضلون	١٩٨٤[52]	١٩٨٦	١٩٨٧
لا معطيات	٢٠	١٦	٤٢
لا أحد	١٢	٢٢	٢٠
نبيه بري	١٣	١٠	٧
ريمون إده	٨	٤	٣
وليد جنبلاط	٤	٧	٣
بشير الجميّل	٦	٨	٢
كميل شمعون	٤	٩	٢
جورج حاوي	٣	٢	٢
كمال جنبلاط	٤	٣	١
امين الجميّل	٤	٣	١
سليم الحص	٥	٣	١
رشيد كرامي	٢	٣	١
جمال عبد الناصر	١	١	–
محمد شمس الدين	٢	–	–
موسى الصّدر	١	١	–
سمير جعجع	–	٢	١
الشيخ فضل الله	١	١	١
شفيق الوزّان	١	–	–
الياس سركيس	–	–	١
الامام الخميني	–	–	١
غيرهم[53]	١١	٣	٧

المعطيات بالنسبة المئوية.

٥٢- لم يطرح هذا السؤال في تحقيق عام ١٩٨١.

٥٣- ان الذين يشار اليهم هنا بكلمة "آخرون"، أيّدهم اقلّ من ١٪ من المستجوَبين.

تجدر الإشارة هنا الى ان نسبة الذين لم يفضلوا أي سياسي والمعبرة عن عدم استعدادهم لتفضيل أحد، ارتفعت بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧ من الثلث الى الثلثين. ولهذا المؤشر مغزى سياسي سيبرز لاحقاً. فقد فقد كل سياسي عدداً من انصاره[٥٤]. وازداد هذا الواقع تفاقماً، لأن نسبة رفض كل من هؤلاء السياسيين المذكورين من قبل أكثرية المستجوبين هي أعلى بكثير من نسبة تفضيلهم لهم.

من هم السياسيون الاكثر كرها بالنسبة لك ؟

امين الجميل	١٦٪
نبيه برّي	٨ ٪
سمير جعجع	٧ ٪
وليد جنبلاط	٥ ٪
ياسر عرفات	٢ ٪
حافظ أسد	٢ ٪
بيار الجميل	١ ٪
الشيخ فضل الله	١ ٪
الإمام الخميني	١ ٪
فكتور قصير	١ ٪
رشيد كرامي	١ ٪
رونالد ريغن	١ ٪
كل السياسيين	٧ ٪
لا جواب	٤٧٪

٥٤- هذا الأمر لا يتعلق فقط بالذين لاقوا حتفهم، امثال، بشير الجميّل، كمال جنبلاط، رشيد كرامي، جمال عبد الناصر وكميل شمعون، ولكن ايضاً بالذين مازالوا على قيد الحياة. وتجدر الإشارة الى ان احد المتوفين، الياس سركيس، هو السياسي اللبناني الوحيد الذي ذكر اسمه عام ١٩٨٧.

تبيّن ان امين الجميّل، رئيس الجمهورية السابق، تتجاوز نسبة اعدائه على نسبة انصاره. وهذا ينطبق ايضاً على سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية، وبدرجة أقل، على وليد جنبلاط ونبيه برّي، زعيمي الميليشيات الدرزية والشيعية. بالاختصار، كل الذين هم في البلاد - او بالأحرى، في اجزاء من البلاد - يمتلكون سلطة فعلية ويمارسونها، يرفضهم معظم اللبنانيين اكثر مما "يؤيدونهم". عبّر ٦٪ من المستجوبين عن امتعاضهم من سياسيين أجانب و٧٪ من كل السياسيين.

اية **اتجاهات سياسية**[٥٥] تبرز لدى السياسيين المفضلين، وكيف تغيّرت هذه الإتجاهات خلال المرحلة التي حصلت فيها التحقيقات؟

الاتجاهات السياسية	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧.
لاجواب	٢٠	١٦	٤٦
لا أحد من السياسيين	١٢	٢٢	٢٠
المسيحيون المعتدلون	١١	٥	٧
المسلمون المعتدلون	٩	٧	٣
المسيحيون المناضلون	١٦	٢٤	٧
حركة أمل	١٦	١١	٤
الحزب التقدّمي الاشتراكي	٧	٩	٤
اليسار	٣	٢	٢
الإسلاميون	١	١	٢
آخرون	٥	٣	٢

المعطيات بالنسبة المئوية.

٥٥- جرى تصنيف السياسيين المذكورين في الفئات التالية:
- المسيحيون المناضلون (اي السياسيون الذين يمكن اعتبارهم من حزب الكتائب، او القوّات اللبنانية، او حزب الوطنيين الأحرار، او الجبهة اللبنانية)؛
- حركة أمل (نبيه برّي، محمد مهدي شمس الدين، والسياسيون المتحالفون مع حركة أمل)؛
- الحزب التقدمي الاشتراكي (وليد وكمال جنبلاط، والسياسيون الأعضاء في هذا الحزب)؛
- اليسار (سياسيو الحزب الشيوعي، ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، والحزب القومي السوري الاجتماعي، ومختلف المنظمات الناصرية. وقد اعتبر من اهل اليسار المستجوبون الذين ذكروا سياسيين سوفيات او من الاشتراكية الدولية)؛
- الاصوليون الاسلاميون (محمد فضل الله، الخميني، حركة أمل الإسلامية، وزعماء اسلاميون آخرون)؛
- المسلمون المعتدلون (السياسيون المسلمون غير المرتبطين بالاحزاب، والزعماء التقليديون).

ينبغي اولاً ان يؤخذ بعين الإعتبار الانخفاض الكبير في نسبة مؤيدي "السياسيين التقليديين" "المعتدلين"، وكذلك في نسبة مؤيدي السياسيين والاحزاب ومنظمات "المناضلين".

وبغضّ النظر عن التفضيل المستنتج - غير المشخّص - من قبل ٣٧٪ من المستجوبين "للسياسيين القدامى"، ذكر ١٠٪ منهم فقط سياسياً معيناً من هذا الطراز. وبصورة عامة، أيّد "الزعماء الجدد"، اي رؤساء الاحزاب والميليشيات، ٦٢٪ من المستجوبين. ولكن أشار ٢٢٪ فقط منهم الى شخصية معيّنة من هذه الفئة. ولم يؤيد سوى خمس المستجوبين فقط عام ١٩٨٧ سياسيين يمكن اعتبارهم متطرفين، بقطع النظر عن اتجاهاتهم.

اذا ما جمعنا الذين يؤيدون حركة أمل، والحزب التقدمي الاشتراكي، ومختلف المنظمات اليسارية، وكذلك الاصوليين الاسلاميين، كمجموعة ذات برنامج واهداف متضاربة، ولكنها تعمل وتناضل ضد النظام اللبناني الذي كان قائماً قبل عام ١٩٧٥، لوجدنا ان هذه المجموعة تحظى بتأييد ١٥٪ من المستجوبين. واذا ما اعتبرنا السياسيين المسيحيين المعتدلين وكذلك المناضلين، كمجموعة تؤيد النظام الذي كان قائماً سابقاً، لتبين لنا ان نسبة انصارها تماثل بقوتها قوة المجموعة السابقة.

كيف تبرز الصورة الاجتماعية لهذه الميول المختلفة؟

في البداية، ينبغي التوقف عند الأكثرية التي تشكل حسب التعبير اللبناني "حزب الممتنعين عن التصويت"، وهو حزب تضاعف عدد "انصاره" منذ عام ١٩٨٤. انه يضم فئات شعبية وفئات ليبرالية بالمعنى المشار اليه سابقاً. "لا جواب"، يجعل من الفئات الشعبية، مجموعات حذرة محافظة، تشعر بعدم القدرة، غير راضية، ومتضامنة عائلياً. فهي تعتبر التناقض بين الغني والفقير أهم من التناقضات بين الطوائف، تريد الابتعاد عن السياسة وتعتقد بان اي طرف من اطراف النزاع في لبنان يستطيع ان ينتصر. واجمالاً تبرز صورة الامتناع السياسي بسبب الاستسلام. وبالمقابل، يتحلى الذي لا يفضل "اي سياسي"، بمظهر ليبرالي محافظ. فهو ينتمي الى فئة الدخل العالي والمستوى التعليمي العالي، لا يعرف اي خوف من المستقبل، ويؤمن بالمجهود الشخصي ولا يظهر اي حسد اجتماعي، وهو غيرمتضامن مع الروح العائلية، بل يشعر بارتباطه مع طائفته، ويقبل بجيران له من الطوائف الأخرى. ولا يعتبر التناقض بين الغني والفقير بانه الأهم، ولا يفضل الزعماء الجدد. بالاختصار، يبرز الأمر هنا كنوع من "الكلام-الدو-لوكس" عن الامتناع السياسي.

أين يتواجد "حزب الممتنعين عن التصويت" او الصامتين ويبرز اقوى او أضعف تمثيلاً؟ بلغت نسبته ٨٤٪ في الأشرفية و٧٥٪ في ضواحي بيروت المسيحية، حيث

اختار نصف المستجوبين فئة الامتناع أي "لا جـواب" ورفض اختيـار "اي سياسـي". وكذلك في البسطة، وصلت النسبة الى ٨٢٪ (مـن بينهـا ٤٩٪ ترفض أي سياسـي). في طريق الجديدة، "لا جواب" ٧٢٪، وفي المصيطبة ١٤٪، ولكن لا يريد هنا ٥٤٪ التعرف على أي سياسي. وفي الضواحي الشيعية، معاقل التيار الشعبي، وكذلـك فـي رأس بيروت، بلغت نسبة "لا جواب" ٥٢ و٦٢٪.

وخارج بيروت برز تفاوت أكبر فـي درجـة الامتنـاع عـن ذكـر السياسـيين. فـي صيدا والنبطية لم يعط احد اي جواب. في عكار وبعلبك الهرمل ٧٥٪. وفي الكـوره وزغرتا، وجزّين، والبقـاع الاوسـط والبقـاع الجنوبـي، وكذلـك فـي الشـوف والمتـن، تراوحت النسبة بين ٦٠ و٦٥٪. وفي المنطقتين الاخيرتين، لم يُشَر الى "اي سياسي" ليبرالي. فقـط فـي كسـروان (٤٤٪)، وطرابلس (٤١٪) وخاصـة فـي جبيـل (١٤٪) شكل "الممتنعون عن التصويت" اقليّة بارزة.

من هم انصار السياسيين المسيحيين المعتدلين؟

يشبهون كثيراً إجتماعيا "الممتنعين عن التصويت" الليبراليين. معظمهم مـن فئـات الدخل الأعلى والمستوى التعليمي الأعلى. ليسـوا محـافظين حذريـن. انهم راضـون عن مهنتهم، متديّنون، ولكنهـم لا يرتبطـون لا بالعائلـة ولا بالطائفـة. تؤيـد اكثريتهم الزواج المختلط. لا يعتبرون النزاع اللبناني نزاعـاً طبقيـاً. يجـدون نمـوذج السياسـي القديم افضل من النموذج الجديد، ولا يعتقدون بانتصـار احد اطـراف الـنزاع. منطقـة جبيل هي معقلهم الرئيسي، حيث بلغت نسبتهم ٤٥٪. في هذه المنطقة لا ينـازع أحـد الزعيم ريمون اده. في طرابلس، وزغرتا، والكوره، والبترون، وكسروان، تراوحـت النسبة بيـن ١٥٪ و٢٢٪، ووصلـت فـي البقـاع الـى ١٣٪، وفـي المتـن الـى ١٠٪. وبـرزت قوّتهـم ايضـاً بنـوع خـاص فـي المنـاطق حيث لا سلطة ولا نفوذ للقـوّات اللبنانية، او كما كان الحال فـي جبيل، حيث قبل بهم قسـراً او كرهـاً، وكذلـك فـي المناطق ذات الاكثرية المسلمة التي تضم اقليّات مسيحية لا بأس بها.

اما انصار السياسيين المسلمين المعتدلين، فيشبهون انصـار السياسـيين المسـيحيين المعتدلين، والذين لا يفضّلـون اي سياسـي. يتـألف معظمهـم مـن الفئـات ذات الدخـل المتوسـط والعـالي (وبينهم أكثريـة مـن خريجـي التعليم المهنـي). لا يخـافون مـن المستقبل، ويشـعرون بارتيـاح كلـي فـي عملهم ومهنتهـم، ولا يضمـرون اي حسـد اجتمـاعي تجـاه الآخريـن. انهـم بمعظمهـم متديّنـون. وبعكـس انصـار السياسـيين المسـيحيين المعتدليـن، يشـعرون بالتضـامن العـائلي والطـائفي. هـذه الفئـة لا تعتـبر التنـاقض بيـن الغنـي والفقير سـبباً للـنزاع، ولا الزعمـاء الجـدد بـانهم اكثر فعاليـة.

معاقلهم الرئيسية البسطة والمصيطبة، ولكن ايضاً طرابلس حيث بلغت نسبتهم ٢٣٪، وكذلك في مناطق الشوف، وعاليه والمتن الشمالي بنسبة ١٤٪.

اما صورة انصار **الزعماء المسيحيين المناضلين**، فهي مختلفة تماماً. فمعظمهم من فئة الشباب، من ذوي الدخل المحدود، رغم ارتفاع مستواهم التعليمي. متديّنون، قليلو الإرتباط بالعائلة، ولكنهم اكثر تضامناً مع الطائفة. والنزاع اللبناني ليس برأيهم نزاعاً طبقياً. يعتبرون السياسيين القدامى أكثر تسامحاً، والسياسيين الجدد اكثر فعالية. وكذلك كانوا يعتقدون ان النزاع يمكن ان يستمر حتى دون تدخل خارجي. العمّال الصناعيون يشكلون بينهم نسبة اعلى من المعدّل الوسط. ٣٤٪ ليسوا محافظين. و١٥٪ منهم يفكرون بان الانسان يستطيع "ان يكون سعيداً حتى دون الايمان بالله". المعقل الرئيسي للمسيحيين المعتدلين هو في كسروان بنسبة الثلث، وكذلك في المتن وضواحي بيروت الشرقية بنسبة ٢٥٪, وفي جزين وجبيل ١٦٪ فقط.

وقد برز الشكل الاسلامي للتيار الشعبي الجماهيري لدى انصار نبيه برّي وسائر زعماء **حركة أمل**. انتشر هذا التيار ايضاً بين فئة الشباب وذوي الدخل الادنى، وخاصة بين العمّال الصناعيين. وبعكس مؤيدي الزعماء المسيحيين المناضلين، ضمّ هذا التيار فئات من ذوي المستوى التعليمي الادنى. ومثل المسيحيين المناضلين، كذلك انصار حركة أمل هم بمعظمهم متديّنون. ولكن بعكس الأولين، ليسوا راضين عن عملهم ومهنتهم. ويرون في النزاع اللبناني نزاعاً بين الاغنياء والفقراء. ويعتبرون الزعماء الجدد افضل من القدامى. وهم بمعظمهم مسيّسون. ولكنهم يعتقدون ايضاً بان كل نزاع في لبنان دون تدخل خارجي، ينبغي ان يبقى في لبنان ودون غالب او مغلوب. المعاقل الرئيسية لأنصار برّي كانت برج البراجنة وحارة حريك، حيث بلغت نسبتهم ٣٠٪، وفي الشيّاح والغبيري، والجناح، والاوزاعي، وحيّ السلّم بنسبة ٢٠٪، بينما وصلت هذه النسبة الى ١٤٪ في طريق الجديدة و١١٪ في رأس بيروت والمصيطبة. وخارج بيروت، اعتبر ٢٠٪ في بعلبك والهرمل نبيه برّي، الرجل السياسي المفضل لهم.

اما انصار جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي فكانوا يختلفون تماماً عن انصار المسيحيين المناضلين وانصار حركة أمل. ليس لهم مظهر التيار الجماهيري بل مظهر التيار الليبرالي-المحافظ. كانوا يتألفون بمعظمهم من ذوي الدخل العالي ومن كبار الملاكين. ولكن العمّال الزراعيين كانوا يشكلون نسبة عالية بينهم. انصار هذه الفئة مقتنعون بعملهم ومهنتهم، ولا يعتقدون ان حال اولادهم سيكون أسوأ من حالهم. لا يشعرون بأي حسد اجتماعي، ويعتقدون بمعظمهم بأن لبنان هو مجتمع الطبقة المتوسطة، لا يعارضون الزواج المختلط، ولا الجيران من الطوائف الأخرى. فهم

مسيّسون، ويعتقدون بامكانية تغلب فريق ما في النزاع اللبناني. ولكنهم يعتقدون ايضاً بانه لو لا التدخلات الخارجية لما استمرّت المعارك. المعقل الرئيسي لأنصار جنبلاط هو الشوف، ولكن ايضاً رأس بيروت بنسبة ١٦٪ والمصيطبة بنسبة ١٠٪. في عكار والبقاع بلغت نسبتهم ٨٪ وفي الكوره والبترون ٧٪.

الفئة الصغيرة من المستجوبين، التي أمكن تصنيفها باليسار، يصعب جداً تحديدها من حيث معالمها الإجتماعية البنيوية. ولكن اتجاه مواقفها كان واضح المعالم. اليساريون كانوا دائماً على استعداد للتغيير، غير راضين عن عملهم ومهنتهم . ولكنهم كانوا يرون امكانية ترق وتقدم. آمنوا بالتضامن، ورفضوا سلطة أرباب العمل. كانوا بمعظمهم غير متديّنين، وغير متضامنين لا مع العائلة ولا مع الطائفة. رأوا في النزاع اللبناني نزاعاً طبقياً، كما ركزوا على اعتبار الدين والطائفة ستاراً لحجب حقيقية النزاع. أيّدوا الزعماء الجدد، والتزموا العمل السياسي. ورفضوا الوقوف على الحياد، كما آمنوا بامكانية الانتصار. لم يكن لنضالهم أي طابع جماهيري، مثل أنصار حركة أمل او المناضلين المسيحيين. فالروح العائلية، والتديّن، والشعور بالتضامن الطائفي والتعبير عن المصالح، بدت كلها صعبة الفصل لدى الفئات المحرومة نسبياً. فنضالهم البعيد عن الارتباطات التقليدية، استند بنوع خاص على القناعات السياسية. معقلهم الرئيسي كان رأس بيروت، حيث بلغت نسبتهم ١٦٪، وكذلك في طريق الجديدة (٩٪)، وبرج البراجنة (٨٪). في الضواحي الشيعية كانت القوى اليسارية قوية جداً قبل الحرب وفي سنواتها الأولى. اما خارج بيروت، فبلغت نسبتهم ٥٪ في الكوره والبترون وزغرتا، و٦٪ في صيدا[٥٦].

ما هي صورة انصار **الاصوليين الاسلاميين؟**

٨٠٪ منهم كانوا ينتمون الى فئة الدخل الأدنى، و٤٢٪ دون اي مستوى تعليمي. كان يشعر معظمهم بعدم القدرة، وبعدم الرضى عن عملهم وعن مهنتهم. انهم شديدو التديّن والتضامن العائلي. كانوا يعارضون الزواج المختلط، ولا يقبلون اناساً من الطوائف الأخرى لا كجيران ولا كزملاء في العمل. التزامهم السياسي كان قوياً. ومن الافضل وصفهم بالفئات الجماهيرية الشعبية ذات الطابع الديني.

كان معقلهم الرئيسي في ضواحي بيروت الجنوبية، حيث بلغت نسبتهم ١١٪ في الشيّاح، و٩٪ في حارة حريك، و٨٪ في برج البراجنة، و٣٪ في طريق الجديدة. وخارج بيروت لم تبلغ هذه النسبة الا ٥٪ في منطقة بعلبك.

٥٦- في صيدا يتعلق الأمر بأنصار مصطفى سعد او والده المتوفي. وهؤلاء يصفون انفسهم بالناصريين. ولكن مميزاتهم تجعلهم من مناصري السياسيين المسلمين المعتدلين أكثر من اعتبارهم من اهل اليسار.

كيف تَوَزّعت الميول السياسية المتباينة في مناطق البلاد في ظل السيطرة العسكرية المختلفة؟

مناطق السيطرة العسكرية والميول السياسية

الميول السياسية	الميليشيات المسيحية	الجيش السوري (اكثرية مسيحية)	الجيش السوري (اكثرية مسلمة)	الميليشيات الدرزية	الميليشيات الشيعية
لا جواب	٤٢	٤٠	٤٥	١٨	٧٤
لا أحد	١٨	٢٠	٢٤	٤٢	٥
المعتدلون المسيحيون	١٠	١٦	٥	٣	–
المعتدلون المسلمون	–	٣	٥	٧	١
المناضلون المسيحيون	١٣	٨	٤	٦	١
حركة أمل	٨	٢	٧	١	١٠
الحزب الاشتراكي	٢	٤	٣	٢٠	–
اليسار	٣	٤	٢	١	٢
الاصوليون الاسلاميون	١	١	٣	١	٣
الآخرون	٣	٢	٢	١	٤

المعطيات بالنسبة المئوية.

الميول السياسية حسب الانتماء الطائفي

الإنتماء الطائفي	"حزب غير المقترعين" لا جواب	لا أحد	المعتدلون المسيحيون	المعتدلون المسلمون	المناضلون المسيحيون	حركة أمل	الحزب التقدمي الاشتراكي	اليسار	الأصوليون الاسلاميون	مجموع المستجوبين
السنّة	٢٤	٢٤	١٢	٩١	٤	١	١٣	٧	٣	٢١
الشيعة	٣١	١٥	٢	٢	–	٩٦	٣	٤٧	٩٤	٢٧
الدروز	٢	٤	–	–	١	١	٥٣	–	٣	٤
الموارنة	١٩	٢٥	٦٣	٣	٦٤	٢	٢٦	١٢	–	٢٥
الروم الارتوذكس	١١	١٥	١٢	٢	١٤	–	١	٢٣	–	١١
الروم الكاثوليك	٩	١٢	٨	–	٩	١	٣	٧	–	٨
الارمن	٤	٥	٣	٢	٨	–	١	٤	–	٤

المعطيات بالنسبة المئوية.

ان ما دلّ عليه تحليل المعاقل الرئيسية بالتفصيل، كان ينطبق ايضاً هنا بوضوح على مناطق كبيرة. كان لكل تيار معاقله الرئيسية، رغم انتشار انصاره في باقي انحاء البلاد. فلم تكن هناك "ثقافة سياسية واحدة او أحادية". فكل تيار كان على الأقل ضعيفاً، ولكن ممثلاً في كل مكان تقريباً.

ولكن الى أي حدّ كانت تعتبر التيارات والاتجاهات المختلفة "ثقافات احادية" بالاستناد الى تكوينها وفقاً **للإنتماء الطائفي؟**

"الثقافة الأحادية" الوحيدة والكاملة برزت في التيار او الاتجاه الاسلامي، الذي لم يستطع بحكم طبيعته ان يكون شيئاً آخراً. ولكن حركة أمل التي تجمع حولها ٩٦٪ من الشيعة و٩٨٪ من المسلمين لم تختلف اطلاقاً عن هذا التيار. وبرز شكل آخر مماثل جداً في اتجاه المسيحيين المناضلين. فتوزيعهم على طوائف مسيحية مختلفة كان اكثر انتشاراً من حركة أمل لدى المسلمين، رغم ان نسبة انصارهم من المسيحيين بلغت ٩٠٪. فالتيارات والاتجاهات الشعبية الجماهيرية لم تكن جذابة لا للمسلمين – وهم بغالبية ساحقة من الشيعة – ولا للمسيحيين. وهؤلاء هم بدرجة عالية من الموارنة. اما الاتجاهان المعتدلان فكانا اكثر انتشاراً من حيث الانتماء الطائفي. فالسياسيون المسيحيون المعتدلون حظوا بتأييد لدى المسلمين بنسبة ١٤٪، كما حظى السياسيون المسلمون المعتدلون بتأييد لدى المسيحيين بنسبة ٧٪. والتأييد الساحق للسياسيين المسلمين المعتدلين وصل الى ٩١٪ لدى السنة.

ولكن التأييد المتعدد الطوائف كان لصالح الحزب التقدمي الاشتراكي واليسار. فمن المعلوم ان الدروز يشكلون اكثرية ضئيلة من انصار الحزب التقدمي الاشتراكي. الاّ ان ٣١٪ من المسيحيين أيدوا هذا الحزب ايضاً. وقد أيّد الاحزاب اليسارية ٤٧٪ من الشيعة و٢٣٪ من الروم الارثوذكس. وقد برز في هذه الاحزاب توازن بين المسيحيين والمسلمين. الاّ ان اقوى اتجاه متعدد الطوائف كان اتجاهاً غير طائفي ومعادٍ للطائفية.

اخيراً الحزب المتعدد الطوائف هو ايضاً "حزب غير المقترعين". ففي التيارين المعبر عنهما، توزع المستجوبون على كل الطوائف، ومن بينهم الشيعة. الا ان هذه الطائفة كانت اكثر تمثيلاً من بين الذين رفضوا الجواب، وأقلّ تمثيلاً في الاتجاه الأكثر ليبرالية، اي بين الذين لم يختاروا "أحداً من السياسيين".

ولكن الى جانب تكوين الاتجاهات حسب الانتماء الطائفي، من المهم ايضاً طرح السؤال حول تكوين الطوائف حسب **الميول السياسية.**

من الممكن ان تضم اتجاهات سياسية مختلفة، وان يكون معظم مؤيديها من طائفة واحدة. ولكن العكس غير صحيح، اي ان الطوائف تركز بمعظمها على اتجاه سياسي واحد.

يتألف الحزب التقدمي الاشتراكي من اكثرية درزية تُميّزه بوضوح. ولكن رغم التعددية الطائفية في هذا الحزب، فانه يمثل اتجاه الدروز. هذا ولم تذكر إلا أقليّات ضئيلة جداً من الدروز سياسيين من اتجاهات أخرى. فهم يشكلون في الواقع الطائفة الأكثر تجانساً سياسياً.

الطوائف الدينية حسب الميول السياسية

	سنّة	شيعة	دروز	موارنة	روم	كاثوليك	ارمن
لا جواب	٥٢	٥٣	٢٧	٣٥	٤٧	٤٩	٤٦
لا أحد من السياسين	٢٤	١١	٢٢	٢٠	٢٨	٣٠	٢٦
المسيحيون المعتدلون	٤	–	–	١٧	٨	٦	٥
المسلمون المعتدلون	١٣	–	–	–	١	–	١
المناضلون المسيحيون	١	–	١	١٨	٩	٧	١٤
أمل	–	٢٥	١	–	–	١	–
الحزب الاشتراكي	٢	–	٤٧	٤	١	١	١
اليسار	١	٤	–	١	٥	٢	٣
الاصوليون	–	٦	١	–	–	–	–
غيرهم	٣	١	–	٥	١	٤	٤

المعطيات بالنسبة المئوية.

حركة أمل هي تنظيم شيعي محض، ولكن لم يؤيدها الاّ ربع المستَجوبين الشيعة. الاصوليون الاسلاميون هم عملياً من الشيعة فقط، ولكن لم يؤيّدهم الا ٦٪ من الشيعة. امااليسار فلم يحصل لدى الشيعة إلاعلى نسبة ٤٪. لدى الموارنة بلغت نسبة مؤيدي السياسيين المسيحيين المعتدلين ١٧٪، وهي نسبة تعادل تقريباً نسبة الذين أيّدوا السياسيين المناضلين ١٨٪. كما أيّد الحزب التقدمي الاشتراكي والاحزاب اليسارية ٥٪ من الموارنة.

لدى طائفة الروم الارثوذكس، أيّد ٩٪ منهم السياسيين المناضلين، و٨٪ السياسيين المسيحيين المعتدلين، و٥٪ الاحزاب اليسارية. بينما أيّد، لدى طائفة الروم الكاثوليك، ٦٪ السياسيين المعتدلين و٧٪ السياسيين المسيحيين المناضلين. واخيراً لدى الشيعة، لم يُستنتج عملياً أي تأييد للمناضلين (او المقاتلين). ولكن أيّد ١٣٪ منهم السياسيين المسلمين المعتدلين و٤٪ السياسيين المسيحيين المعتدلين.

برزت ادنى درجة من النضال في اي اتجاه كان، لدى الطوائف التي لم تكن لديها أية ميليشيا. لم يؤيّد أي إتجاه سياسي ٨٠٪ من الروم الكاثوليك و٧٥٪ من الارثوذكس والسنة والارمن.

وبالاختصار يمكن الاستنتاج بان وراء الاتجاهات السياسية المناضلة وقف نصف الدروز، وثلث الشيعة، وربع الموارنة.

ولكن اكثرية كل الطوائف لم تؤيد اي اتجاه سياسي بل أيّدت السياسيين المعتدلين. فالنضال السياسي في لبنان هو – حسب مفهوم واسع الانتشار مثل تفضيل السياسيين المناضلين – قضية أقليّة من الناس فقط.

اما تحليل **قراءة الصحف** من قبل المستجوَبين فقد اعطى معلومات اضافية لتوضيح الميول والاتجاهات السياسية المستنتجة. لقد تطوّرت حصص اهم الصحف لدى مجمل قرائها خلال مرحلة التحقيقات على الشكل التالي:

الجرائد	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧[٥٧]
النهار	٥٧	٥٠	٤٠	٢٨
السفير	٣٧	٤٤	٣٢	١٤
العُمّل	٢٣	١١	١٠	٥
الانوار	١٠	٧	١٠	٥
لوريون-لوجور	٦	٤	٢	٤
لورافاي	٣	١	٢	٢
النداء	٧	١٤	١١	٧
الاحرار	٢	١	٢	١
اللواء	٦	١	٧	١
أمل	–	١٩	٨	٦

المعطيات بالنسبة المئوية.

نشير هنا الى ان عدد قراء الصحف قد تراجع بصورة عامة. في عامي ١٩٨١ و١٩٨٤ كان كل مستجوَب يقرأ يومياً ما يعادل جريدة ونصف (١,٥)، وفي عام ١٩٨٦ (١,٢ جريدة) وفي عام ١٩٨٧ (٠,٧ جريدة) فقط. يعزى هذا التراجع بالدرجة الأولى الى التضخم وغلاء المعيشة. ولكن سبباً آخراً يكمن في خيبة الأمل من التطوّر السياسي ومن انهيار التأييد المندفع وراء السياسة النضالية. فحصص المنشورات المتخصصة والتابعة للمجموعات السياسية تضاءل عددها اكثر من حصص الصحف ذات الصفحات الواسعة المتخصصة لأهم الانباء والتحقيقات.

"النهار" كانت الصحيفة اليومية في البلاد الأكثر اهمية وجدّية. اتجاهها الرئيسي هو الاعتدال الليبرالي. تتميّز بالتقارير الشاملة والصادقة وبالتحاليل والتعليقات الحذرة والجريئة. وينطبق هذا الأمر ايضاً على الصحيفة المرتبطة بجريدة "النهار" والناطقة باللغة الفرنسية، اي "لوريون-لوجور". يقرأ كلاهما مستجوبون من ذوي الدخل ومستوى التعليم العالي. ٥٥٪ من خريجي الجامعات يقرأون "النهار"، و١٥٪

٥٧- كان بامكان المستجوبين ذكر عدة أسماء.

"لوريون-لوجور". اما مناطق انتشار "النهار" فكانت الاشرفية وضواحي بيروت الشرقية والمتن وكسروان وجبيل، وايضاً المصيطبة والبسطا في بيروت الغربية، وكذلك طرابلس وزغرتا والكوره . اما "الاوريون-لوجور" فكانت تباع بنوع خاص في المتن وكسروان وجبيل وبيروت الشرقية، وقليلاً جداً في معظم المناطق الإسلامية. من بين قرائها يشكل الارمن نسبة عالية جداً. ومنذ عام ١٩٨٤، فقدت "النهار" اقلّ نسبة من قرائها بالمقارنة مع كل الصحف اللبنانية الأخرى، بينما استطاعت "الاوريون-لوجور" المحافظة على عدد قرّائها.

"السفير" هي جريدة غير مرتبطة بحزب او بمنظمة سياسية، كانت بالأصل ذات اتجاه يساري، ولكن اخذت بعد ذلك اتجاها ليبرالياً يسارياً. تتمتع بالجدّية والشمولية في التحقيقات، ولكنها من حيث التعليقات، يبدو انها موجّهة بقوة الى السكان المسلمين اكثر من "النهار". تقرأها فئات الدخل العالي - ٤١٪ من قرائها هم من فئة الدخل الأعلى - ولكن ايضاً من ذوي المستوى التعليمي المتوسط. فخريجو التعليم المهني والثانوي يشكلون اكثرية قرّائها. مناطق انتشارها تشمل الى جانب بيروت الغربية، الشوف وطرابلس والكوره وعكّار، في بيروت الشرقية وفي الضواحي المسيحية وكذلك الشيعية. تتراوح نسبة قرائها بين ٥ و٦٪. الدروز والسنة هم اكثرية قرائها، وتمثل كل طائفة منهما ربع القراء، ولكن نسبة قرائها انخفضت منذ عام ١٩٨٤ الى الثلث.

اما جريدة "العمل" لسان حال حزب الكتائب، فكانت في السنوات الأخيرة موضوع نزاع بين الحزب والقوّات اللبنانية. فقد كانت في مرحلة من الزمن تصدر يومياً في طبعتين مختلفتين، وهذا ما أثر كثيراً في فقدان عدد كبير من قرّائها. تقتصر منطقة انتشارها على بيروت الشرقية والمناطق الجبلية المحيطة بها. اما غالبية قرّائها فهي من الموارنة والروم الارثوذكس. يقرأها عدد قليل من الروم الكاثوليك، ولا يقرأها اطلاقا المسلمون.

وبسبب المشاكل التي تعرضت لها جريدة "العمل"، استفادت كثيراً جريدة "الريفاي" التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، والقريبة من أمين الجميّل. كانت تنتشر في ذات المنطقة مثل جريدة "العمل"، ولكن بنوع خاص في المتن. وقد لوحظ ان النساء والارمن كانوا يشكلون اكثرية قرّائها.

اما جريدة "الانوار" الصادرة في منطقة الحازمية، فكانت تتبع نهج التقليد الشهابي، واهدافه الاصلاحية. يقرأها اتباع الطوائف المسيحية، وبعض السنة في البسطة وفي طرابلس. انخفضت نسبة عدد قرّائها الى ادنى من المعدّل في الآونة الاخيرة.

"النداء" كانت الجريدة الرسمية الناطقة باسم الحزب الشيوعي. قراؤها هم من فئة المتعلمين والمثقفين العالية. كانت تتوزع جيداً في رأس بيروت بنسبة ٣٥٪، وفي المصيطبة بنسبة ١٤٪، وفي طريق الجديدة بنسبة ١٢٪، وبصورة معتدلة في الضواحي الشيعية. وترتفع هذه النسبة الى اكثر من المعدّل في الشوف وفي عكار. الدروز، والشيعة، والروم الارتوذكس كانوا يشكلون القسم الأكبر من قرّائها.

"اللواء"، لسان حال الاسلام السياسي السنّي في بيروت الغربية، كانت توزع ايضاً في طرابلس حيث تقرأها فئة صغيرة ولكنها ثابتة.

"الاحرار"، لسان حال حزب الوطنيين الذي كان يرأسه رئيس الجمهورية الأسبق كميل شمعون، كانت توزع فقط في بيروت الشرقية وفي كسروان.

"أمل"، نشرة الحركة الشيعية التي تحمل ذات الإسم، كانت تُقرأ في ضواحي بيروت الجنوبية، وفي مناطق النبطية، وبعلبك -الهرمل ٢٠٪ من المستجوَبين الشيعة كانوا يقرأون هذه النشرة.

سمحت اتجاهات الصحف اللبنانية بمقارنة قرائها مع مختلف الميول السياسية التي جرى بحثها سابقاً:

الميول السياسية وقرّاء الصحف٪

الميول السياسية	الانصار	الصحف		القراء
المسيحيون المناضلون	٧	مسيحي مناضل	العمل الريفاي الاحرار	٥ ٢ ١
انصار حركة أمل	٧	قراء أمل		٦
الحزب الاشتراكي اليسار	٤ ٢	اليسار الحزب الشيوعي	النداء	٧
المعتدلون المسيحيون المعتدلون المسلمون	٧ ٣	ليبرالي واصلاحي ليبرالي يساري مسلم	النهار لوريون-لوجور الانوار اللواء السفير	٢٨ ٤ ٥ ١ ١٤

ان نسبة الميول المسيحية والميول الجماهيرية المناضلة الشيعية وكذلك ميول اليساريين اتفقت تقريباً وبدقة مع ميول قراء المنشورات المطابقة لآرائهم. ولكن نسبة قرّاء الصحف الليبرالية والاصلاحية والليبرالية اليسارية كانت تزيد خمس مراتٍ عن نسبة المؤيدين للميول السياسية المعتدلة. ومن الطبيعي ان يكون المرء حذراً تجاه التفسير المتطرف لهذه الفروقات. فقسم من المستجوَبين كان يقرأ عدة صحف، حتى تلك التي تمثل اتجاهات معاكسة لآرائهم. ولكن حتى في هذا الحال، يمكن التشديد على ان عدد اصحاب المواقف الليبرالية والإصلاحية بالمعنى الواسع، كان يتجاوز بكثير عدد الذين يؤيدون علانية السياسيين. وهذا ما يؤكد ايضاً، كما

ذكر سابقاً، صورة الموقف الليبرالي لدى الذين أشاروا الى انهم لا يفضلون او لا يؤيدون اي رجل سياسي. وبالاختصار، تجاوزت نسبة الليبراليين والتقدميين الليبراليين بكثير نسبة الذين كانوا يهللون فقط لسياسي معيّن يمثل احدى هذه الميول. فعدم تأييد أي سياسي بنوع خاص، لم يعتبر في لبنان عام ١٩٧٨ مؤشراً على فقدان الرأي السياسي.

"ما هو البلد الذي يبدو لك مثالياً وتودّ الذهاب اليه قبل غيره؟

هذا السؤال المفتوح هو بالنسبة للبحث الاجتماعي التجريبي، مثل اطلاق النار عشوائياً، بالنسبة لصيّاد يصطاد في غابة كثيفة، حيث تستطيع طلقات النار ان تذهب بعيدا دون إصابة شيء. ولكنها تستطيع دفع الطريدة المفترسة للتوجه نحو خط معيّن. بالنسبة للبحث في لبنان، اسهم هذا السؤال في استكشاف نتائج ذات مغاز بالغة الأهمية:

البلد المثالي	١٩٨٤[٥٨]	١٩٨٦	١٩٨٧
سويسرا، النمسا الدول السكندافية	٣٠	٣٣	٤٧
فرنسا	٧	٨	٩
الولايات المتحدة	٤	٦	٦
دول غربية أخرى	١٠	٨	١٠
الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية	١٠	٧	٥
ايران	٧	٣	٢
الدول العربية المستقبلة للعمال	٢	١	–
دول عربية أخرى	٣	٤	–
دول الإغتراب	١	٢	١٢
لبنان	١٥	٨	٤
اسرائيل	١	١	١
لا جواب	١٠	١٩	٣

المعطيات بالنسبة المئوية.

تشير المقارنة الزمنية الى تطورات بالغة الأهمية هنا: الاعجاب بالوطن نفسه ضَعُفَ كثيراً، وكذلك الاعجاب بالجمهورية الإسلامية الايرانية، كما ارتفع الاهتمام بدولِ الاغتراب بسرعة مذهلة، واصبحت الدول الديمقراطية، والحيادية، والمزدهرة دولاً مثالية لنصف المستجوَبين.

فقدت فرنسا والولايات المتحدة عام ١٩٨٤، بعد وقت قليل من فشلهما في إعادة الهدوء وتثبيت الأمن في لبنان، الكثير من التقدير، ولكن سرعان ما استعادتاه من جديد. فالموارنة بنوع خاص هم اكثر المعجبين بفرنسا، البلد الذي تربطهم به علاقات تاريخية منذ اجيال بعيدة. ولكن نسبتهم لم تبلغ سوى ١٣٪ فقط. اما الولايات المتحدة فتعتبر خاصة من قبل الروم الارثوذكس البلد المثالي تقريباً، ولكن

٥٨- لم يطرح هذا السؤال عام ١٩٨١.

من قبل ١٣٪ فقط. اما المسلمون فلم يغيروا رأيهم كثيراً بالولايات المتحدة عام ١٩٨٧.

لم تُختر فرنسا بسبب فصل الدين عن السياسةِ فيها، بل نُظِرَ إليها بدرجة أولى كدولة علمانية. كما اعتبرت الولايات المتحدة بلداً يوفر حظاً كبيراً لأصحاب النشاط والطموح.

وقد ذُكر عدد من الدول الغربية الأخرى بنسبة ٦ الى ١٦٪ من قبل المستجوَبين من كل الطوائف، وبنوع خاص من قبل الروم الاثوذكس. كان معظم هؤلاء من الفئات الناجحة مهنياً، التي لا تضمر أيّ حَسَدٍ اجتماعي، وهي قليلة التديّن ولا تخاف من المستقبل. تعتبر هذه الفئة ظاهرياً شكل المجتمع في الدول الصناعية الغربية نموذجاً يجدر الاقتداء به.

اما صورة الدول الإشتراكية فبدت جذّابة بنسبة عالية بين الدروز (٢٧٪) والارمن (١٥٪) وكذلك بين المستجوبين من الشوف ومن لبنان الشمالي (١٢٪). اصحاب هذا الإختيار هم من غير المتديّنين وقليلي الارتباط بالعائلة او بالطائفة. يؤيدون الزعماء السياسيين الجدد، مسيّسون جداً، ولا يخافون من المستقبل. ويعتقدون بامكانية انتصار فريق على آخر في النزاع اللبناني. توافق تفضيلهم لمجتمع اشتراكي مع اقتناع سياسي، مثلما استنتج سابقاً بالنسبة لمؤيدي السياسيين اليساريين.

الدول العربية المصدرة للنفط زالت من اللائحة عام ١٩٨٧. ولكن امكانيات الربح فيها يقدّرها اللبنانيون دون ان يعتبرها احد منهم بلداناً مثالية. وينطبق ذات الشيء على الدول العربية الأخرى. حتى سوريا، التي تعتبر "الدولة الشقيقة" والأهم بالنسبة للبنان، لم يأتِ على ذكرها الا ٠,٢٪ من المستجوَبين.

لقد لوحظ ايضاً تراجع ذكر المستجوبين لبلدهم منذ عام ١٩٨٤. وهذا أمر لا يدعو كثيراً الى الدهشة رغم حب اللبنانيين لوطنهم. هذا ما لاحظه ايضاً حتى الذين كانوا يزورون لبنان بسرعة. فاعتباره من قبل احد المواطنين عام ١٩٨٧ كبلد مثالي، كان أمراً يحتاج، دون شك، الى وطنية بطولية. ٤٪ من المستجوبين فقط ايّدوا ذلك. وهذه الفئة يصعب تصنيفها بالاستناد الى معالمها الاجتماعية او لأية مواقف أخرى.

اما ايران الخميني فقد اعتبره ٧٪ من المستجوبين عام ١٩٨٤ كالبلد الأكثر تقديراً ومثالية. لم تكن تلك نسبة عالية بالمقارنة مع نسبة ٢٦٪ من الشيعة في العيّنة تلك السنة. وعام ١٩٨٧ انخفضت نسبة الذين كانوا يعتبرون ايران بلداً مثالياً، الى ١١٪ بين الشيعة، والى ٢٪ من مجموع العيّنة. فوجود حرّاس الثورة (البسدران)

في لبنان منذ عام ١٩٨٤ قد دعم وشجع كثيراً القوة القتالية والروح النضالية لدى ميليشيات حزب الله. ولكنهم اساؤوا كثيراً الى نسبة التأييد والترحيب بنموذج الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي. بالنسبة للأصوليين الإسلاميين، برزت بوضوح كلي صعوبة جمع القوّة الضاربة العسكرية والسلطة من جهة، مع دعم السكان والتغلغل في صفوفه من جهة أخرى.

ولكن ما هو البلد المثالي بنظر الشيعة اللبنانيين؟ ١٩٪ منهم ذكروا البلدان الغربية التي مازالت ابوابها مفتوحة للهجرة، مثل كندا، واوستراليا، ودول اميريكا اللاتينية، وكذلك الدول الأفريقية حيث تمكن عشرات الآلاف من اللبنانيين - وبنوع خاص الشيعة منهم - من السفر اليها والاستقرار فيها.

اختار هذه الدول ايضاً ١٦٪ من السنّة، و١١٪ من كل من الموارنة، ومن الروم الكاثوليك ومن الارمن، وكذلك ٧٪ من الروم الارثوذكس. وبصورة عامة أعجب بهذه الدول عام ١٩٨٧، ١٢٪ من المستجوَبين. وهذا دون شك مؤشر للإرتفاع المأساوي لرغبات الهجرة إليها. ففي عام ١٩٨٤ لم يذكر دول الاغتراب إلاّ ١٪ فقط من المستجوَبين.

لا يشير الأمر هنا الى أُمنية فقط، بل يعبّر عن قناعات واقعية. وهذا ما تشير اليه صورة المجموعة التي ذكرت مثل هذه البلدان. يتمثل فيها أكثرية المستجوَبين من خريجي التعليم المهني، أي الفئة التي تتمتع بمؤهلات تقدّرها كثيراً اليوم معظم دول الاغتراب. فالذين ذكروا هذه البلدان، هم من غير الراضين عن ارباب عملهم وأجورهم ومن المتشائمين من حظوظ الترقي، والراغبين بالذهاب الى دول الخليج للعمل هناك كاجراء. كذلك لم يعتبروا الزعماء الجدد أفضل من القدامى، ولكنهم رفضوا التعاطي بالسياسة. فهم يتمتعون بكل خصائص ومواقف التيارات الشعبية الجماهيرية. ولكنهم لا يعتقدون بامكانية تحقيق رغباتهم السياسية. وفي الواقع، كان المواطن العادي المستسلم يفكر بالهجرة.

اما الذين يقدرون العلمانية الفرنسية، وحظوظ الترقي الاميريكية، ونماذج المجتمع الغربية او الاوروبية الشرقية، العربية او الايرانية، والذين يأملون بإمكانيات أفضل في بلد جديد، فيشكلون معاً نصف اللبنانيين فقط. وقد اختارت نسبة ٤٧٪ من المستجوبين، وهي الفئة الكبرى، دولاً أخرى، كبلدان مثالية، مثل سويسرا، والنمسا، والسويد، ودول اسكندينافية أخرى. سويسرا وحدها حظيت بثلث المستجوبين. فلهذه الدول جوامع مشتركة. انها دول صغيرة ديمقراطية، مزدهرة اقتصاديا، وبمعظمها حيادية. قد يكون ذلك أمنية وتكراراً لصيغة الحلم اللبناني القديم المعبّر عن رؤية لبنان "كسويسرا الشرق". ولربما تكون هذه الصيغة قد لعبت دوراً هنا. ولكن عام

١٩٨٤ حصلت معظم هذه الدول على نسبة اقل مما حصلت عليه سويسرا وحدها عام ١٩٨٧. لربما كان ذلك بسبب المناقشات المكثفة التي حصلت عام ١٩٨٥ في الصحافة ووسائل الإعلام حول النظم الدستورية والمجتمعية في دول مقارنة. ويؤكد على ذلك تزايد ذكر هذه الدول مع ارتفاع المستوى التعليمي بين المستجوبين.

ومن جانب آخر، أشار المعجبون بالدول الصغيرة والديمقراطية والمزدهرة الى مواقف متضامنة بارزة المغزى. معظمهم من فئة الراضين، لا يضمرون أي حسدٍ اجتماعي، ولكنهم يشعرون بوجود تفاوت اجتماعي متزايد في لبنان. مؤمنون دينياً ولكنهم لا يمارسون. يعتبرون السياسيين القدامى اكثر تسامحاً، ولكنهم لا يتوقعون شيئاً كبيراً من "القناعات السياسية الواضحة". يريدون "البقاء على بساطهم" وابعاد اصابعهم عن السياسة، كما انهم لا يخافون من المستقبل. بالإختصار، كان النموذج "السويسري" مثالا جذابا لليبراليين المتفائلين.

تقاربت نسب هذه الفئة لدى كل الطوائف، كما شكلت النسبة الأعلى لدى كل منها. ولذا يمكن الإستنتاج بان التوجّهات السياسية في المجتمع اللبناني المعقد والمضلل هي ايضاً معقدة ومضللة، وبالتالي يمكن استكشاف بعض خطوطها العريضة الواضحة.

اللبنانيون مستاؤون من سياسييهم. والمدهش هنا، بالاستناد الى وضع البلاد، ليس الواقع كما هو، بل الحجم. في عام ١٩٨٤، لم يختر ثلث المستجوبين اي سياسي او لم يعط اي جواب. وفي عام ١٩٨٧ تضاعفت هذه النسبة من الثلث الى الثلثين. فقد كل السياسيين عدداً كبيراً من انصارهم، وتزايد عدد اعدائهم، كما ضعف كثيراً عدد مؤيديهم.

فالذين لم يفضلوا او لم يذكروا اي زعيم سياسي، هم من جهة شعوبيون مستسلمون، اكثر فقراً وسخطاً، متضامنون عائليا وطائفيا، ولكنهم غير مسيّسين. ومن جهة أخرى هناك فئة من الليبراليين الذين يتقيأون السياسة والعاملين فيها.

ولكن يشكل ليبراليون آخرون مجموعة من انصار السياسيين المعتدلين المسيحيين (٧٪) والمسلمين (٣٪). ويشكلون سوية ١٠٪ من مجموع المستجوبين.

اما الفئة الشعبية الأكثر تسيّساً وتديّناً فتتألف من انصار السياسيين المسيحيين والشيعة المناضلين. ٧٪ من المستجوبين أيدوا هذين الاتجاهين. و"السوبر- جماهيريون" هم الذين أيّدوا الاتجاه الإسلامي. انها فئة فقيرة الحال، ضعيفة المستوى التعليمي، متديّنة، غير راضية عن وضعها، ونشيطة. تشكل ٢٪ من المستجوبين، ولكنها اقليّة صغيرة جداً.

يشكّل جنبلاط واشتراكيوه التقدميون مجموعة ذات مغزى بارز. هذه المجموعة هي خليط من كل الطوائف. انها فئة محافظة-ليبرالية من حيث مميّزاتها الاجتماعية ومواقفها. وهي مناضلة سياسيا بذات النسبة مثل الميول لدى الفئات الجماهيرية. ٤٪ من المستجوبين أيّدوا هذا الاتجاه عام ١٩٨٧.

وبالنسبة لاحزاب اليسار، فقط ٢٪ من المستجوبين اعتبروا إنفسهم من انصارها الملتزمين. إنها فئة ذات مستوى تعليمي عال، معلمنة تماما، وتنتمي الى كل الطوائف، ولكنها متحررة منها.

جغرافيا لوحظ وجود معاقل رئيسية لكل تيار سياسي. ولكن لم يشكل اي تيار في اي مكان أكثرية، حتى وان نسبية. لكل التيّارات -باستثناء اليسار - معاقلها الرئيسية في طوائف معيّنة. يعتبر مثلا نصف الدروز تقريبا من انصار جنبلاط وحزبه. كما أيّد ربع الشيعة نبيه برّي، وبالتالي حركة أمل. وكذلك أيّد ما يقارب خمس الموارنة المسيحيين المناضلين. ولكن لم يحظ اي تيار سياسي على اكثرية داخل طائفة ما. فاتباع الطوائف التي لا تمتلك ميليشيا خاصة بها او تابعة لها - مثل السنة، والروم الكاثوليك، والارمن - لم يؤيدوا بنسبة أكثر من ٧٠٪ اي سياسي، او امتنعوا عن الجواب. النضال السياسي هو ظاهرة تتميّز بها اقليّة في كل الطوائف، وهو في الواقع قضيّة أقلية فقط.

لقد دلّ تحليل قراءة الصحافة من قبل المستجوَبين، من حيث ميولهم، ومزاياهم الاجتماعية، ومواقفهم، على ان اصحاب المواقف الاصلاحية والليبرالية بالمعنى الواسع، هم اكثر عدداً من الذين عبّروا عن تفضيلهم او عن تأييدهم لسياسيين معيّنين.

اماالسؤال عن البلد الذي يعتبر مثالياً بنظر المستجوَبين، فقد اسهم في استكشاف نتائج ذات مغزى. فايران ونموذج الجمهورية الإسلامية فيه كان البلد المثالي ل١٠٪ من الشيعة، وبرز بالتالي كبلد مثالي لأقلية فقط من الفئة الجماهيرية الشيعية المناضلة. اما الدول الاشتراكية فبرزت كالنموذج المثالي لمستجوبين زاد عددهم على عدد الذين اعتبروا انفسهم من انصار السياسيين اليساريين اللبنانيين. ولكن جرى اختيارها ايضا من قبل ثلث المؤيدين للسياسيين اليساريين والتقدميين.

وهناك ١٢٪ من المستجوبين - مقابل ١٪ فقط قبل ثلاث سنوات سابقاً - رأوا في دول الاغتراب دولاً مثالية. تألفت هذه الفئة بمعظمها من المجموعة الشعبية الجماهيرية المستسلمة وغير المسيّسة، وهي بغالبيتها من الطائفة الشيعية. وهذه هي مؤشرات عوارض مرضية لأزمة خطيرة تشير الى ان ١٠٪ من اللبنانيين فقدوا كل أمل بمستقبل أفضل في بلدهم.

اضافة الى ذلك، برز مؤشر مرضي آخر اقوى وأكثر أهمية من المؤشر السابق. فقد تجلّى في ان الدول الصغيرة، الديمقراطية "المزدهرة"، مثل سويسرا او النمسا، اصبحت عام ١٩٨٧ بنظر ٥٠٪ من اللبنانيين دولاً مثالية، بينما لم يعبّر عن ذلك قبل ثلاث سنوات إلا ٣٠٪ فقط.

٩ - الدين والسياسة

كانت الصيغة اللبنانية لتسوية العلاقات بين الدين والسياسة، اي بين الطوائف الدينية وسلطة الدولة، حتى ما قبل الحرب، مثار جدل كبير في لبنان. لم تكن معارضة الصيغة القائمة موجّهة ضد توزيع السلطة الواقعي بين الطوائف، أي من يأخذ اكثر من غيره فحسب، بل ضد مبدأ هذا التوزيع ايضاً. ولكن هذه الصيغة التي لم تنجح في الحؤول دون وقوع الحرب، أثارت معارضة من قبل جهات مختلفة. قدّمت بعضها اقتراحات متناقضة في سبيل ايجاد صيغة جديدة للعلاقات بين الدين والسياسة، اي علمنة نظام الدولة والقوانين. ومن جهة أخرى برز تصوّر يهدف الى اقامة لامركزية تسمح لكل طائفة بان يكون لها كانتونها الجغرافي حيث تستطيع تحديد علاقة الدين بالسياسة حسب ارادتها الذاتية. اخيراً، ومنذ عدة سنوات برزت اتجاهات دينية اصولية تهدف - بعكس الاتجاه العلماني - الى اعطاء الدولة والمجتمع طابعاً دينياً اقوى مما كان سابقاً. ماهو الصدى الذي تركته هذه المفاهيم والتصوّرات لدى المستجوَبين؟

"يجب تجنّب خلط الدين بالسياسة"

الموافقة على هذا المبدأ العلماني ذي الطابع العام، ارتفعت نسبتها من ٨٤٪ في السنوات ١٩٨١ و١٩٨٤ الى ٨٧٪ عام ١٩٨٦ وحتى ٩٣٪ عام ١٩٨٧ .

وعلى سؤال أكثر تحديداً ودقّة جاءت نتائج الاستفتاء مشابهة:

"يوجد بالفعل فروقات بين الطوائف الدينية في بلدنا،
ولكن يجب ألا يُزجّ بها في السياسة".

على هذا القول وافقت نسبة ٩٢٪. اما الموافقة المحدودة فقد برزت فقط لدى الفئات ذات المستوى التعليمي المتدني، وفي اجزاء من ضواحي بيروت الشيعية. وهناك ايضاً معارضة واسعة، لما نتج لاحقاً منذ بدء الحرب من تحديد للسياسة عبر استخدام عبارات الدين والطائفة الدينية. ولكنه من السابق لأوانه اعتبار هذا الرفض مماثلاً مع الخيار الواضح لمفهوم دقيق للعلمنة. وهذا ما أشارت إليه ردود فعل المستجوَبين على قول آخر:

"الحلّ الافضل لإخراج لبنان من المأزق الراهن، هو العلمنة الشاملة للدولة والمجتمع".

في عام ١٩٨٤ وافق على هذا القول ٧٥٪، وانخفضت هذه النسبة عام ١٩٨٦ الى ٥٢٪، ثم عادت وارتفعت عام ١٩٨٧ الى ٦٣٪. يمكن ايعاز هذا التفاوت الى الظروف السياسية والعسكرية. فعام ١٩٨٦ كان زاخراً بنزاعات قاسية. ولكن على كل حال، افرزت التحقيقات الثلاثة[٥٩] اكثريات تؤيد مفهوم العلمنة الشاملة.

من يشدد على هذا المفهوم؟ ومن يشدّد بصورة أقلّ؟ الذين اتخذوا موقفاً ايجابياً هم بمعظمهم من الشباب ومن ذوي الثقافة العالية، وكذلك من ذوي الدخل العالي.

وتختلف نسبة التفاوت في الموافقة حسب احياء المدن والمناطق. اعلى نسبة أيّدت العلمنة برزت في الأشرفية وفي ضواحي بيروت المسيحية (٧٥٪) ثم في رأس بيروت (٦٩٪). اما الأقليّة المؤيدة للعلمنة فبرزت في الشياح (٤٢٪). وخارج بيروت، بلغت اعلى نسبة في جبيل (٩٠٪)، يليها المتن الأعلى والمتن (٧٥٪). كما ان هذه النسبة جاءت مرتفعة ايضاً في كل من الكوره، وعكار، وكسروان. وبرز انخفاض هذه النسبة في كل من النبطية (٤٠٪) وصيدا (٢٤٪) وجزين (٢٢٪). وتجدر الإشارة ايضاً الى التفاوت بين الطوائف الدينية، اذ برزت اعلى نسبة لدى الدروز (٧٧٪)، ثم لدى الموارنة والارمن (٧٣٪) والروم الاتوذكس (٧٠٪). فهم بمعظمهم من مؤيدي العلمنة. أقلّ منهم حماساً برز الروم الكاثوليك بنسبة ٦٠٪، والسنّة بنسبة ٥٧٪، والشيعة بنسبة ٥٣٪. وليس من المدهش كثيراً ارتفاع نسبة الموافقة لدى الدروز. فاهم زعماء هذه الطائفة طالبوا دائماً بتطبيق العلمنة. وبالمقابل تجدر الإشارة الى الأكثرية التي برزت حتى لدى الطوائف المسيحية. فالسياسيون القياديون المسيحيون طالبوا ايضاً منذ عدة سنوات بتطبيق العلمنة شرط ان تكون

٥٩- لم يطرح هذا السؤال عام ١٩٨١.

شاملة كاملة، اي ان لا تقوم فقط على الغاء النسب السياسية، بل ايضاً على فرض قانون مدني وغيرديني للأحوال الشخصية. وهذا ما تعنيه صيغة "**علمنة الدولة والمجتمع**". ولكن غالباً ما كان مطلب العلمنة الشاملة هدفاً تكتيكياً يرمي الى اثارة رفضه من قبل الطوائف الإسلامية. فاما ان تكون الغلمنة هكذا او لا تكون. نتائج التحقيق عام ١٩٨٧ أشارت الى أكثرية واضحة لدى المسيحيين كانت مستعدة لمثل هذه العلمنة. ولكن توجد ايضاً اكثريات مؤيدة للعلمنة لدى السنة والشيعة، ولكنها جاءت محدودة لدى الطائفة الأخيرة.

اجتماعياً تؤيد العلمنة مجموعات مختلفة جداً. يُشدّد عليها، كما هو متوقع، من جهة غير المتديّنين، وغير المتمسكين بالروح العائلية والطائفية، ولكن يشدد عليها من جهة ثانية ايضاً، وباكثرية واضحة، المتديّنون المعتدلون، وغير الحذرين من المحافظين، والراضون عن عملهم ومهنتهم، أي الفئات التي لا تخاف من المستقبل، ولا تشعر بعدم القدرة. وقد وصفت سابقاً بالليبرالية-المتفائلة.

وحسب الميول السياسية جاء التأييد الأقوى للعلمنة من قبل انصار الاحزاب اليسارية والحزب التقدمي الاشتراكي، والمسيحيين المعتدلين، وكذلك من قبل الذين لا يفضلّون او لا يقدّرون ايّ رجل سياسي. فالجامع السياسي المشترك لأنصار العلمنة هو رفضهم لنموذجين من السياسيين، الزعماء الاصوليين الاسلاميين، والمسيحيين المناضلين. هذه النتائج استطاع انصار مفهوم العلمنة الموافقة عليها بكل تفاؤل. ولكن ينبغي الحذر من الافراط في تفسيرها، كما تشير ردود الفعل على قول آخر:

> **"يستطيع من يرغب من اللبنانيين ان يختار الانتماء الى طائفة علمانية، لها نفس حقوق الطوائف الأخرى (أحوال الشخصية، تمثيل سياسي...)"**

حول هذا الاقتراح انقسم المستجوَبون الى فئتين. ان فكرة انشاء طائفة علمانية، واعطاء الحق لكل مواطن لاختيار الانتماء اليها او البقاء في طائفته الاصليّة، جرت مناقشتها منذ مدة في لبنان كصيغة فردية، حُرّة، تؤدي الى العلمنة دون احداث اي اضطراب سياسي في المرحلة الانتقالية. حصل هذا المفهوم على تأييد أقل بكثير من مفهوم العلمنة الشاملة للدولة والمجتمع، وبالتالي لم يحظ الاّ على موافقة ضئيلة. ولكن كيف يُفسَّر ذلك؟

المزايا الاجتماعية ومظاهر المواقف لدى مؤيدي ومعارضي هذا المفهوم تتشابه مع ما أشير اليه اعلاه. لكن رغم ذلك برزت هنا اختلافات أكثر حدّة. من بين المؤيدين هناك اكثرية من ذوي الدخل الكبير والمستوى التعليمي العالي، وغير متديّنين، ومن الملتزمين سياسياً من مختلف التيارات، وليبراليين. ومن حيث الاتجاهات السياسية فهم يؤيّدون اليسار، والحزب التقدمي الاشتراكي، والسياسيين المسيحيين والمسلمين المعتدلين. اما المعارضون فهم من الاصوليين الاسلاميين بنسبة ٩١٪ ومن انصار نبيه بري وحركة أمل بنسبة ٧٢٪.

وتجدر الإشارة الى التوزيع الجغرافي لمعارضي الطائفة العلمانية. أكثر من الثلثين هم من سكان برج البراجنة، وحارة حريك، وطريق الجديدة، والنبطية، وجزّين، ومن بينهم ٨٠٪ من سكان الشيّاح، والجناح، والاوزاعي، وصيدا.

ومن حيث التوزيع الطائفي، برزت صورة واضحة الاختلاف والتفاوت حول **مدى الاستعداد للعلمنة:**

الطوائف الدينية	مؤيدو طائفة	مؤيدو علمنة علمانية الدولة والمجتمع
الموارنة	٦٥	٧٣
الارمن	٥٩	٧٣
الروم الارثوذكس	٥٨	٧٠
الروم الكاثوليك	٥٦	٦٠
الدروز	٤٩	٧٧
السنّة	٤٧	٥٧
الشيعة	٣١	٥٣
مجموع المستجوبين	٥٠٪	٦٣٪

لدى كل الطوائف أيّدت الأكثرية مفهوم "علمنة الدولة والمجتمع" اكثر من مفهوم "الطائفة العلمانية". هذا الأمر يحتاج الى تفسير. فوصف الطائفة المعلمنة هو اكثر

حسيّة وواقعية. فهي تؤدي تقريباً الى ما يمكن ان تعنيه بالتفصيل، **علمنة الدولة والمجتمع**، اي انه يحق للأفراد الخروج من طوائفهم، كما توفر لهم امكانية عقد زواج مدني، والحصول على تمثيل سياسي غير مرتبط باية طائفة. فعندما تتوضح اكثر فاكثر واقعية هذا الاتجاه، يقلّ عدد العلمانيين.

اما ظاهرة التخوّف او التهرب فهي اقوى واكثر بروزاً لدى الطوائف الاسلامية منها لدى الطوائف المسيحية. ولا غرابة في هذا الأمر. فالعلمنة الواقعية تعني لهم إعطاء المواطنين المسلمين امكانية الخيار بين قانون مدني للزواج والإرث بدلا من الشريعة القرآنية التي تنظّم الزواج والارث، كما تشرّع الزواج المختلط في الاتجاهين.

ان مجمل نتائج الأسئلة حول العلمنة يدعو الى الحذر والتحفظ ازاء ادراك الأكثرية لهذا المفهوم. رغم التأييد الواضح والواسع، فلا يريد احد خلط الدين بالسياسة. فهذا أمر وافقت عليه أكثرية تجاوزت ٩٠٪، كما أيّد حوالي ٧٠٪ تقريباً علمنة الدولة والمجتمع. ولكن عندما يبدأ الحديث عن النتائج العملية لمثل هذه العلمنة – وذلك فقط ضمن اطار حرية الاختيار الفردي – عندئذٍ لا يؤيد ذلك الاّ نصف اللبنانيين بصورة عامة، و ٣١٪ من الشيعة بصورة خاصة.

ان عدداً كبيراً من المسيحيين اللبنانيين يتخوّفون من ان مواطنيهم المسلمين يريدون فقط علمنة الدولة، وليس القوانين ولا المجتمع. وهذا ما يمكن ان يؤدي ليس فقط الى فقدانهم المشاركة في السلطة فحسب، بل ايضاً الى فرض الشريعة الإسلامية وتطبيقها عليهم. والاستنتاجات التي جرى استكشافها لا تبدّد اطلاقاً هذه التخوّفات.

بسبب هذه الهواجس المسيحية من تزايد اعداد الأكثرية الاسلامية غير المعلمنة، برزت مفاهيم اللامركزية الاقتصادية والسياسية، التي يمكن ان توفر استقلالية ذاتية فعلية للطوائف.

كيف يبدو تأييد او رفض مثل هذه المفاهيم؟

	موافقون ٪			
	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
"خلال الأزمة[٦٠]، تمكنت المناطق من تدبير امورها بنفسها. فاللامركزية قد تكون مسألة جيّدة".	٥٢	٦١	٤٦	٢١
"كان التعايش بين الطوائف سهلاً، لو كان لكل طائفة منطقة ذاتية"	*	٢٣	٢٥	١٢
"الحفاظ على هوية وخصائص طائفتي هو اهم بالنسبة لي من الاخلاص لبلدي."	*	*	*	١٢
"معظم المناطق اللبنانية هي خليط من كل الطوائف. والاراضي اللبنانية كلها ملك لكل اللبنانيين."	*	٨٦	٨٥	٧٠

* لم يطرح هذا السؤال في تلك السنة.

لم يلقَ مفهوم اللامركزية الاّ صدىً أقلّ بكثير من مفهوم العلمنة. فالأكثرية الضئيلة، التي أيّدت عام ١٩٨١ اللامركزية الاقتصادية، انخفضت الى اقلّ من الثلث عام ١٩٨٧. ومفهوم "الكنتنة" حسب الطوائف، ايّده عام ١٩٨٦ ربع المستجوبين. ولكن انخفضت هذه النسبة عام ١٩٨٧ الى ١٨٪. ولم يوافق على صيغة تفضيل مصالح الطائفة على مصالح البلد الاّ ١٢٪ فقط.

ولكن حتى الطرح المعارض لمفهوم اللامركزية والكنتنة لم يلقَ عام ١٩٨٧ كثيراً من التأييد. وهذا ايضاً انعكاس للواقع لأن هذا الطرح لم يعد يعني شيئاً لعدد من المناطق. ورغم ذلك، أيّدت هذا الطرح أكثرية واسعة.

٦٠- طريقة التلميح اللبنانية الى الحرب.

بالنسبة للامركزية الاقتصادية وافق الجميع عليها، خاصة حيثما أصبحت امراً واقعاً، وساد أمن نسبي، يسمح للمواطن بمواصلة اعماله التجارية دون ازعاج او اضطراب، كما كان الحال في عمق المناطق المسيحية، مثل جبيل (٧٥٪)، وكسروان (٥٧٪) والمتن (٥٦٪)، وشرق بيروت (٤٣٪)، وكذلك في المناطق المسيحية الشمالية، مثل الكوره وزغرتا والبترون (٥١٪)، ولكن ايضاً في الشوف (٤٩٪) والبقاع الشمالي الواقع تحت السيطرة السورية (٤٠٪). فالذين كانوا يعيشون بنوع خاص في جوّ من التوتر وفي مناطق ترزح تحت عبء الازمة الاقتصادية ونتائجها الأليمة، رحبّوا قليلاً بهذا المفهوم. ففي جنوب لبنان بلغت نسبة الموافقة ١٤٪، وفي الضواحي الشيعية ٨٪، وفي رأس بيروت ٤٪.

الكانتونات الدينية، جرى تأييدها حيثما كانت قائمة بحكم الأمر الواقع. في المناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات المسيحية بلغت نسبة التأييد ٤١٪ في كسروان، وتدنت الى ٢٤٪ في الاشرفية. ولكنها بلغت في الكانتونات الشيعية في بعلبك والنبطية نسبة (٢٨٪)، وفي الشوف (٢٢٪) .اما من حيث الميول السياسية فان ٣٤٪ من المناضلين و٢٢٪ من المسيحيين المعتدلين أيّدوا الكنتنة.

ما هي خصائص الفئة التي تفضّل الحفاظ على هوية طائفتها **قبل الاخلاص لوطنها ؟**

تتوزع نسب هذه الفئة على المتن (٢٥٪) والبسطة (٢٢٪)، وخاصة على الضواحي الشرقية، حيث بلغت ٣٠٪. ومن حيث الانتماء الطائفي، شكل الارمن (١٧٪)، والموارنة (١٥٪) والروم الكاثوليك (١٥٪). وهؤلاء هم بمعظمهم من الفئة الأكثر ارتباطاً بالدين والعائلة. اما من حيث الميول السياسية فبلغت نسبة المسيحيين المناضلين ٢٢٪ والاصوليين الاسلاميين ٢٤٪.

وبينما برزت الموافقة على اللامركزية الاقتصادية والكنتنة الطائفية كنتيجة لقوة الأمر الواقع المعيارية، تبيّن ان الموقف المتطرف بالنسبة لهوية الطائفة، كان موقفاً تراجعياً، سببه الخوف المسيحي، وكذلك الخوف الشيعي-الإسلامي. ولكن هذا الأمر لا يرتبط بمجموعة واسعة متشددة ومتصلبة، بل بفئة ضعيفة.

ان مؤيدي اللامركزية بشكليها هم تقريباً اقلية في كل المناطق والطوائف. فالأكثرية الكبيرة تعتقد ان لبنان كله هو ملك لكل اللبنانيين. ولكن اللامركزية تبدو، اقل بكثير من العلمنة، كصيغة مقبولة في لبنان يمكن الاعتماد عليها في تسوية جديدة للعلاقات بين الدين والسياسة.

ماذا يفكر اللبنانيون بهذه المفاهيم التي تناقض العلمنة وتهدف الى تقوية اضفاء طابع ديني على الدولة والمجتمع؟

	موافقون ٪			
	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
"على المؤمن ان يعود الى اصوله الدينية والثقافية، وتعميق معنى انتمائه الطائفي".	٧٩	٧٨	٧٩	٦٨
"على الإيمان والقيم الدينية ان ينظما حياة المجتمع".	٦٧	٦٢	٦٨	٥٥

فالذي يحاول العودة الى المصادر الدينية، يريد ايضاً ان تُنظم القيم الدينية المجتمع. ليس هذا موقف سياسي نابع عن التقوي ودون نوايا مبطنة فحسب، بل هو موقف اصولي. يلقى تأييداً أكثر من العلمنة ايضا. ولكن يبدو انه بلغ ذروته ظاهريا. كما ان انخفاض التأييد له بنسبة ١٠٪ خلال سنة، يشير الى مغزى يتجاوز البعد الإحصائي[٦١]. من هي الفئات ذات الاتجاهات الاصولية؟

انها فئات من ذوي المستوى التعليمي الادنى، ومن المتديّنين المتشددين، ومن ذوي الشعور التضامني القوي مع العائلة والطائفة. معاقلهم الرئيسية تتوزع في كسروان وطرابلس، وصيدا، والمتن، بنسبة ٨٥٪.

يتمثلون باكثريتهم لدى السنّة والموارنة، وبأقليتهم لدى الروم الكاثوليك، والروم الارثوذكس والدروز: ولكن نسبتهم تصل الى ٩٠٪ لدى الاصوليين الإسلاميين ولدى المناضلين المسيحيين.

لقد تبيّن ان "الاصولية" اللبنانية تعبّر عن شكل فريد من نوعه. فلها اتباع وانصار لدى الشيعة. ولكن هذه الطائفة التي تتهم بالأصولية هي أقل تأثرا بها من السنة والموارنة.

على كل حال، انها اصولية لبنانية صرفة، اي اصولية متعددة الاديان، او اصولية تعددية.

٦١- في الحالتين (بنسبة < ٠,٠٠١) ($p < 0.001$)

وبما ان لكل الطوائف اصوليتها الخاصة، فان كل امكانيات وحظوظ تطبيقها لدى كل طائفة ضعيفة. ولكن رغم ذلك، تزايدت ايضاً إمكانية تطبيقها داخل كل طائفة. وفي الواقع، لقد لوحظ منذ عام ١٩٨٦ بان النزاعات المسلحة تحصل بين الطوائف أقل ممّا تحصل داخل صفوفها. ومن المحتمل ان تكون ظاهرة هذه النزاعات الداخلية افضل مؤشر لتفسير تراجع نسبة تأييد هذه المواقف بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧.

ان تحليل المواقف حول هذه المفاهيم التي تتضمن كصيغة لبنانية معروضة تسوية بديلة للعلاقات بين الدين والسياسة، أدّى الى بروز صورة زاخرة بالتناقضات. اهمها هو ان ٦٣٪ من المستجوبين يؤيدون علمنة الدولة والمجتمع، بينما يريد ٥٥٪ منهم ان ينظم الايمان والقيم الدينية حياة المجتمع. كما ان ٢٥٪ من اللبنانيين يؤيدون العلمنة، و٢٥٪ منهم يعارضونها[٦٢]. ولكن هذه الصورة ليست منطقية، كما ان الحقيقة المجتمعية هي ايضاً واحياناً غير منطقية، بل تناقض نفسها بنفسها.

اذاً، عندما لا يجد هذا المفهوم الجديد او ذاك اكثرية، ولا يحظى مفهوم ثالث الاّ على تأييد أقل من المفهومين الاولين، فهل هذا يعني ان اللبنانيين هم على استعداد للقبول والتكيّف مع ما هو قائم؟

"ان ما نبتغيه ونرغبه دائماً يبدو مستحيلاً، أي تطبيق العلمنة في لبنان.

فالانتماء الى طائفة ما هو واقع ينبغي القبول به."

أيّد هذا القول ٥٤٪ من المستجوبين. ولكنه رُفض من قبلِ الشباب، ومن ذوي المستوى التعليمي العالي، وبنوع خاص من قبل الدروز. وغالباً ما برز هذا الرفض ايضاً في الضواحي الشيعية والأشرفية.

وقد جاء الرفض كذلك من قبل الذين لا يخافون من المستقبل، والقليلي التديُّن والتعاطف مع العائلة والطائفة، ومن المسيّسين كثيراً.

شكلُ هذه المجموعة يوفّر ضمانة للتأكيد على ان الواقع لا يمكن قبوله ببساطة. فعلاقة الدين والطائفة الدينية بالسياسة والدولة والمجتمع ليست موضوع جدال بين الطوائف فقط، بل داخل صفوفها ايضاً. وكل شيء يشير الى انها ستبقى دائماً موضوعاً للجدال.

٦٢- وينطبق ذات الشيء ايضاً عندما يشار الى اختيار الشكل الواقعي بالنسبة لطائفة علمانية.

١٠ - صِيَغُ تسوية النزاع

ما هي صيغة النظام السياسي التي يعتبرها اللبنانيون بانها الأفضل لتسوية النزاعات في بلادهم؟

	نسبة الموافقة ٪			
	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
"لبنان يستطيع فقط ان تكون له حكومة موحّدة وقوية، عندما تتمكن الدولة من تجاوز التناقضات بين اللبنانيين وبين التيارات الطائفية."	٨٣	٨٢	٨٥	٩٤
"لبنان يستطيع فقط ان تكون له حكومة موّحدة وقوية، عندما تشارك الطوائف في الحكم عبر ممثليها الحقيقيين."	٦٧	٧٩	٣٧	٦٦

لهذين القولين مدلولات مختلفة. القول الأول يشدّد على ضرورة تخطّي الخلافات القائمة. ارتفعت نسبة الموافقة عليه بين ١٩٨١ و١٩٨٧ من ٨٠ الى ٩٠٪. والقول الثاني يشير إلى كيفية تحقيق هذا الهدف. وهنا ايضاً تبرز اكثرية واضحة، ولكنها ليست اجماعاً على الإطلاق. فقد أيّد ثلثا المستجوبين في التحقيقات الاربعة - وقد كانت النسبة اعلى ارتفاعاً عام ١٩٨٤ و١٩٨٦ - المفهوم القائل بان البلاد يمكن ان تحكم فقط عبر تعاون الطوائف ومشاركة ممثليها الحقيقيين في الحكم.

ان ثلث المستجوَبين هم غير مقتنعين، ويطرحون السؤال حول من ينبغي ان يكون هؤلاء "الممثلين الحقيقيين". الافتراض الأول يدلّ على ان المستجوَبين القليلي التديّن والتعاطف مع العائلة والطائفة، وخاصة الذين يعتبرون من انصار الاحزاب اليسارية، لا يوافقون ولا يقبلون بحكومة من هذا النوع. فلهم اعتراضات مبدئية ضد نظام سياسي يقوم على مشاركة الطوائف بالحكم، لأنهم لا يريدون التعاطي اطلاقاً مع ما يسمّى بالطوائف. هذه المجموعة تشكل فقط جزءاً صغيراً من الذين

يعارضون هذا الاقتراح. اما الجزء الآخر فيتألف بمعظمه مما يُسمّى "بحزب غير المقترعين". ولكن المستجوبين الذين ينتمون الى التيارات السياسية المناضلة، ايّدوا هذا القول بنسبة تتجاوز ٨٠٪، اعتقاداً منهم، بان لديهم "الممثلين الحقيقيين". فاذا اخذنا بعين الاعتبار بانه منذ عدة سنوات تعتبر المجموعات المناضلة والميليشيات زعماءَها كالممثلين "الحقيقيين"، عندئذ يتضح الأمر بان جزءاً من الذين رفضوا القول، ليسوا حُكماً ضد مشاركة الطوائف بالحكم، ولكنهم ضد الطامحين الحاليين لممارسة دور الممثلين الاصليين.

وهكذا تشير الردود على الاستنتاج الأول بأن ردّة فعل كل المستجوبين كانت ايجابية بالنسبة لشعار "تخطي الخلافات بين اللبنانيين والتيارات الطائفية". بينما الاجوبة على الاستنتاج الثاني تشير الى ان فكرة المشاركة في الحكم بين الطوائف تبدو مقبولة على الأقل من قبل الثلثين.

في عام ١٩٨٧ طلب الى المشاركين في التحقيق الاختيار بين عدد من الأقوال المفضلة[٦٣] عن نظام سياسي جديد بالاهتمام، بهدف التمكن من الوصول الى تحليل دقيق لآرائهم حول صيغ تسوية النزاع.

٦٣- جاء في المقدمة:
"توجد بلدان عديدة شبيهة ببلدنا، تضم عدداً كبيراً من التجمعات - تجمعات لغوية، دينية، إثنية وغيرها. في هذه البلدان توجد اشكال حكم متعددة وآراء متباينة حول افضل طريقة لحكمها. نعرض عليكم بعض هذه الآراء. الرجاء ان تعبروا عن تلك الآراء التي تبدو لكم، عندما تفكرون بلبنان، مقبولة او غير مقبولة".

	نسبة الموافقة٪
"ينبغي تقسيم هذا البلد، وعلى كل مجموعة ان تبني دولتها الخاصة".	٤
"ينبغي على المجموعة الأكثر عدداً ان تحكم. وعلى المجموعات الأخرى ان تقبل بما تقرره المجموعة الأولى".	٦
"ينبغي على المجموعة الأقوى ان تحكم. وعلى المجموعات الأخرى ان تقبل بما تقرره المجموعة الأقوى".	٢٠
"ان مجموعة ينبغي ان تحكم. والمجموعات التي ترفض ذلك عليها ان تغادر البلد".	١٠
"ان حزباً واحداً مفتوحاً امام الجميع ينبغي ان يحكم دون معارضة".	٣٥
"الجميع يصوّتون للحزب الذي يريدونه. الحزب او الأحزاب التي تفوز، تشكل حكومة، وتبقى الاحزاب الأخرى في المعارضة".	٧١
"نظراً لطبيعة المجتمع اللبناني ينبغي ان تحظى القرارات السياسية الهامة على موافقة كل الطوائف الكبرى"[٦٤].	٨٠

٦٤- طرحت هذه الصيغة في تحقيقات ١٩٨١، ١٩٨٤ و١٩٨٦. وقد احتفظ بها لتسهيل امكانية المقارنة الزمنية.

يمكن استخلاص بعض العبر من هذه النتائج. لقد رُفض التقسيم بصورة أقوى مما رفضت اللامركزية الاقتصادية والكنتنة. وكذلك رفض الجميع تقريباً سيطرة المجموعة الأكثر عدداً.

ولكن فكرة هيمنة مجموعة وجدت تأييداً لدى ٢٠٪، ولدى ١٠٪ في شكلها الأعنف القائل بان على الرافضين لها مغادرة البلاد. كما توجد أقليّة لابأس بها تعتبر صيغ الحكم غير الديمقراطية مقبولة.

والأخطر من ذلك هو الاستعداد للقبول بحلول غير ديمقراطية، بالاستناد الى اختيار دولة الحزب الواحد. وقد أيّد ذلك ٣٥٪ من المستجوبين.

وهكذا يتبيّن ان أكثرية كبيرة رفضت التقسيم وكل الصيغ غير الديمقراطية لتسوية النزاع، سواء كانت سيطرة المجموعة الأقوى او الأكبر او دولة الحزب الواحد. وحتى بعد مرور اثني عشر عاماً من الحرب والحرب الأهلية بقي معظم اللبنانيين ديمقراطيين.

وبالنظر الى صيغ الحكم الديمقراطية، برز استنتاج بالغ الأهمية، يشير الى ان ٨١٪ من اللبنانيين يقبلون بديمقراطية الأكثرية المحضة، ولكن ٨٠٪ يعتبرون موافقة كل الطوائف الكبيرة ضرورية بالنسبة للقرارات السياسية الهامة، وبالتالي يؤيدون المبدأ الأساسي لديمقراطية التوافق. فمبدأ الأكثرية وايضاً مبدأ التوافقية تقبل بهما اكثريات كبيرة. ولكن كيف يرتبط تأييد هاتين الصيغتين من الديمقراطية مع بعضهما، وبنوع خاص كيف تتميّزان عن بعضهما. هذا ما يحتاج الى تحليل أكثر دقة.

لابُدّ اولاً من تحديد معالم الذين يؤيدون الخيارات المختلفة.

الذين يؤيدون **التقسيم**، يؤيدون ايضاً اللامركزية الاقتصادية والكانتونات، كما يؤيدون اعطاء الأولوية للطائفة قبل الوطن. نجد مثل هؤلاء في ضواحي بيروت المسيحية، وفي المتن، خاصة بين الموارنة، والروم الارثوذكس، والروم الكاثوليك. فهم باكثريتهم يخافون من المستقبل ويريدون "**الابتعاد عن السياسة**".

اما **سيطرة المجموعة الأقوى عدداً** فقد رحّب بها اصحاب المستويات العلمية الدنيا، ومعظمهم من النبطية، وبعلبك، والهرمل، والمتن. وعدد ضئيل من ضواحي بيروت الشيعية. انهم شديدو التديّن، متضامنون عائلياً، وغير سياسيين، يعطون الأولوية لطائفتهم على الوطن، ويرفضون العلمنة. واكثريتهم تذكر اصوليين إسلاميين، ونبيه بري ايضاً، كالأفضل والأقرب اليهم. فبين المستجوَبين الشيعة، أيّد ١١٪ هذا الخيار – ولكن ايضاً ١١٪ فقط من كل طائفة تعتبر الأقوى عددياً.

ومفهوم **هيمنة مجموعة** او سيطرتها رحّب به معظم المسنّين. فهم مرتبطون عائلياً وطائفياً، ومعظمهم من انصار السياسيين المسيحيين المناضلين، او انصار جنبلاط، او هم من الذين يرفضون كل السياسيين. ولكنهم لا يريدون اطلاقاً الالتزام في العمل السياسي. نرى هذه الفئة بنوع خاص في الشوف، وكسروان، وكذلك في بعلبك والهرمل، وفي المناطق التي كانت تسيطر عليها آنذاك مجموعة معينة. هؤلاء هم ظاهرياً من المتفائلين العاملين في القطاع الزراعي، غير المتعاطين في السياسة، والراضين عن عملهم ومهنتهم. يعتبرون طائفتهم الأقوى ولا يجدون شيئاً سلبياً في هيمنتها.

وتبرز بشكل مختلف تماماً المجموعة المؤيدة لصيغة **هيمنة مجموعة** ولتهجير المنشقين او الرافضين الى خارج البلاد. فالذي يؤيد هذا الخيار هو عادة من ذوي المستوى التعليمي المحدود، غير راض اطلاقاً، متديّن، يعارض العلمنة ومسيّس للغاية. تسكن معظم هذه الفئة في الضواحي الشيعية، وفي المتن وبعلبك، وهي من انصار الاصوليين الإسلاميين، او جنبلاط، او المسيحيين المناضلين. وتؤيد بمعظمها ايضاً الكانتونات الطائفية، كما تتميّز بروح النضال الشعبي الجماهيري المتطرف. جاء اتباعها من المناطق التي نجحت فيها عمليات تهجير المجموعات الأخرى. وعندما يتعسّر تطبيق الهيمنة والتهجير في كل البلاد، يبقى ممكناً تطبيقها أقلّه في الكانتون الذاتي. هذه الفئة، التي تشكل ١٠٪ من مجموع المستجوبين، تشير الى القوة الكامنة وراء نزاعات أخرى في لبنان. انها فئة صغيرة، ولكنها مناضلة، موجودة في مختلف الميول السياسية المتناقضة والمتخاصمة. تشكل افكارها ودوافعها، عندما يتوفّر لديها السلاح، القوة التي أفرزتها الحرب الأهلية.

الفئة التي أيّدت **دولة الحزب الواحد** هي بمعظمها من ذوي الدخل الأدنى، من سكان الاحياء السكنية الضيّقة في بيروت الغربية، وخاصة في ضواحي بيروت المسيحية.

تتألف هذه الفئة من الشباب. تؤيد باكثريتها علمنة عامة، وكذلك مجتمعاً معلمناً. تنتمي بمعظمها الى انصار الاحزاب اليسارية، والمناضلين المسيحيين، وبنسبة أقلّ الى حركة أمل. ولكن المثير للاهتمام – والموضّح لدافع الرغبة لإقامة دولة الحزب الواحد – هو صورة هذه الفئة من حيث انتمائها الطائفي. فالمؤيدون هم بمعظمهم من الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك. والمعارضون هم من الدروز. انصار هذا الخيار هم بنوع خاص من الطوائف التي تمدّنت (سكنت المدن) ولم تكن لها ميليشيا خاصة تحارب باسمها. ان حزباً واحداً، منفتحاً على الجميع، يستطيع ان يوفر لها، على الأقل، حق المشاركة في التعبير عن الرأي الذي حُرمت منه خلال الحرب.

فالدروز عارضوا ذلك، لأنهم في إطار مثل هذا النظام لن يتمكنوا من ممارسة تأثيرهم القوي كما يفعلون في إطار الصيغ المتعددة في التنظيم السياسي.

فالخلافات في ردود الفعل حول خيار دولة الحزب الواحد تشير بكل وضوح اذاً الى منطق مصالح الطوائف المختلفة. وهكذا يبدو ان الحزب الواحد ايضا لا ينظر إليه إلا كحزب توافقي.

تتشابك نسب التأييد لديمقراطية الأكثرية وكذلك لديمقراطية التوافق، مع بعضها كثيراً. وهي في الحالين مرتفعة. يستوجب هذا الأمر تحليلاً معيّناً. ٧٨٪ من الذين يعتبرون ديمقراطية الأكثرية أمراً يمكن القبول به، يؤيدون ايضا ديمقراطية التوافق. و٧٢٪ من الذين يقبلون بديمقراطية التوافق، يؤيدون ايضا ديمقراطية الأكثرية. لذلك يجدر الاهتمام بتوضيح معالم المجموعات الثلاث التي يفرزها هذا التشابك: اي الذين يقبلون بديمقراطية الأكثرية فقط، او بديمقراطية التوافق فقط، او اخيراً الأكثرية، التي تقبل هذين الشكلين من الديمقراطية. الأولى تتمثل بنسبة ١٧٪ فقط، والثانية بنسبة ٢٣٪، بينما يقبل ٦٠٪ بالأولى والثانية.

فالذين يؤيدون **ديمقراطية الأكثرية** ليسوا بنوع خاص مرتاحين نفسياً. انهم غير متديّنين وغير متعاطفين عائلياً او طائفياً. يفضلون الزعماء الجدد، وخاصة زعماء حركة أمل، والحزب التقدمي الإشتراكي، وبنوع أخص الأحزاب اليسارية. هم من المعجبين بالدول الاشتراكية وبفرنسا الدولة العلمانية وذات الحكم المركزي. يطمحون الى علمنة الدولة والمجتمع. يرفضون انشاء طائفة معلمنة. من المحتمل ان يكون هذا المفهوم بنظرهم تسوية كسولة، لانها تتلاءم مع منطق مصالح الطوائف. ويؤيد ذلك بنوع خاص الشيعة والدروز. ففي نظام الأكثرية المحضة تستطيع المجموعة الكبرى ان تعتمد على افضل الحظوظ، والمجموعة الصغيرة على وضع افضل من حالها في ظلّ نظام ديمقراطية التوافق.

اما الذين يؤيدون **نظام ديمقراطية التوافق** فيشكلون فئة من الميسورين نوعاً ما، ويعملون بنوع خاص في الانتاج الزراعي والصناعي. هم بمعظمهم من الحذرين المحافظين ويغامرون مكرهين. يشاركون مؤيدي ديمقراطية الأكثرية بعدم رضاهم عن عملهم ومهنتهم. كما يشاركون الأكثرية التي تؤيد شكلي الديمقراطية، بالتضامن العائلي والطائفي. انهم اقلّ التزاماً سياسياً. لا يؤيدون اجمالاً أي سياسي. ولكن يوجد بينهم عدد لابأس به من الاصوليين الإسلاميين والمناضلين المسيحيين. وبفعل اعتقادهم بعدم وجود غالب او مغلوب في نزاع لبنان، ونظرتهم الى الطوائف كواقع قائم ينبغي التعامل معه، تبدو لهم حكومة تتألف من الممثلين الاصليين لكل الطوائف امراً مقبولاً. ولكن ما لا يقبلون به إطلاقاً هو الدولة المعلمنة.

اما اكثرية الذين يؤيدون معاً ديمقراطية الأكثرية ويعتبرون كذلك من الأهمية بمكان القرارات الهامة بموافقة الطوائف الكبيرة. فهم باكثريتهم من مجموعات الدخل العالي والمستوى التعليمي العالي ايضا، فهم قليلا ما يريدون التعاطي مع السياسة الراهنة. ولا يعتقدون بخروج طرف منتصر من النزاع الحالي. ويشتركون مع الذين يؤيدون ديمقراطية التوافق، بفعل اعتبارهم الطوائف امرا واقعا، لا يمكن التخلص منه. ولكنهم ينظرون الى انشاء طائفة معلمنة للذين يرغبون فيها، امرا ضروريا ذا أهمية بالغة. ومن حيث ميولهم السياسية، ينتمون بنوع خاص الى تلك الفئة التي ترفض بوضوح كل السيّاسيين. وحتى انصار السياسيين المسيحيين والمسلمين المعتدلين ينتمون بمعظمهم الى هذه المجموعة.

اما صورتهم الاجتماعية ومواقفهم فتبرز بايجاز[٦٥] في الجدول التالي:

٦٥- أشير فقط الى تلك المعالم التي تستطيع من خلالها المجموعات الثلاث ان تتميّز احصائياً عن بعضها بصورة بارزة.

	يؤيدون ديمقراطية الأكثرية فقط	يؤيدون ديمقراطية التوافق فقط	يقبلون بالصيغتين
المعالم الاجتماعية	فئة الشباب ذوو الدخل الادنى فئة التعليم العالي بيروت الغربية لبنان الشمالي الشيعة الدروز	ذووالدخل الادنى التعليم الادنى كسروان، جبيل طرابلس، صيدا بيروت الشرقية	التعليم العالي بيروت الشرقية الشوف، عالية كسروان، جبيل
المواقف النفسية الاجتماعية	مستعدون للمخاطرة	غير مستعدون للمخاطرة غير مستعدين للتغيير يخافون من المستقبل	
مجتمع واقتصاد	حسد اجتماعي	دون حسد اجتماعي	
الدين والطائفة	غير متديّنين دون تعاطف عائلي دون تضامن طائفي يؤيدون الزواج المختلط سبب النزاع الديني: الغني ضد الفقير.	متديّنون تضامن طائفي يعارضون الزواج المختلط	تضامن طائفي الغني ضد الفقير ليس سببا للنزاع.
الاتجاه السياسي	الزعماء الجدد أفضل حركة أمل الحزب التقدمي الاشتراكي الاحزاب اليسارية	رفض كل سياسي المسيحيون المناضلون الاصوليون الإسلاميون	رفض كل سياسي المسيحيون المعتدلون المسلمون المعتدلون
الدين والسياسة	يؤيدون العلمنة العلمنة ممكنة الطائفة ليست أهم من الدولة	ضد العلمنة العلمنة غير ممكنة	ضد طائفة علمانية

وبصورة مبسطة يمكن وصف المؤيدين لديمقراطية الأكثرية فقط بان معظمهم من التقدميين المناضلين، والمؤيدين لديمقراطية التوافق فقط بانهم محافظون، والمؤيدين لهذين النموذجين من الديمقراطية بانهم ليبراليون.

فاستنتاج وجود اكثرية تؤيد ديمقراطية الأكثرية وكذلك ديمقراطية التوافق في لبنان، يمكن اعتباره الأهم والأكثر مغزى في هذا التحقيق. انه يثير الإهتمام لأنه يعبّر عن اقتناع ثابتٍ في النقاش السياسي بين اللبنانيين بأنهم يريدون حكم أكثرية طبيعية، وليس شيئاً آخراً، وكذلك الايمان الأكيد بانهم، اذا ما تركوا لوحدهم، سيعودونٍ بسرور الى الوضع السياسي الذي كان قائماً قبل الحرب. وهذا الاستنتاج هو ايضاً مهم، لأنه يمكن ان يكون المنطلق للتفكير بصيغ نظام سياسي قائمة على أكثريةٍ قادرة، لا تبنى لا على اكثرية عددية متحجرة ولا على أكثرية التوافق المتصلّبة.

هل ينطبق هذا الاستنتاج الرئيسي حول قدرةِ الأكثرية في هاتين الصيغتين للديمقراطية على مجموع المستجوبين فقط، او ايضاً على اهم المجموعات المتفرعة عنهم؟ للتحقق من ذلك، طرح السؤال على مجموعات فرعية من مختلف المعالم الاجتماعية حول تأييدها وموافقتها على النزاعات المختلفة.

اشكال تسوية النزاع حسب العمر٪

السّن	التقسيم	سيطرة المجموعة الأقوى	سيطرة الفئة الاقوى عددا	سيطرة فئة فقط	دولة الحزب الواحد	الأكثرية العددية[٦٦]	مبدأ التوافق
١٥ – ٢٠ سنة	٣	٢٤	٩	١٣	٢٢	٦٨	٨١
٢١ – ٢٥ سنة	٥	١٧	٦	١٣	٤٥	٧٢	٦٧
٢٦ – ٣٥ سنة	٤	٢٠	٦	١٠	٣٧	٧٦	٨١
٣٦ – ٤٥ سنة	٤	١٨	٦	١١	٣٣	٧٣	٨٣
٤٦ سنة وما فوق	٣	٣٠	٨	١٠	٣٣	٧٥	٩٠
المجموع	٤	٢٠	٦	١٠	٣٥	٧١	٨٠

٦٦- التفاوت في المراحل العمرية هو هام فقط في مسألة ديمقراطية التوافق.

تبرز اكثريات واضحة سواء بالنسبة لديمقراطية الأكثرية او ايضاً بالنسبة لديمقراطية التوافق في كل المراحل العمرية. من ٢١ الى ٢٥ سنة بلغت نسبة مؤيدي الديمقراطية العددية ٧٢٪، وديمقراطية التوافق ٦٧٪. ولكن في كل المراحل العمرية الأخرى عرفت ديمقراطية التوافق اعلى نسب التأييد.

اشكال تسوية النزاع حسب الدخل ٪

الدخل	التقسيم	سيطرة المجموعة الأقوى	سيطرة الفئة الأقوى عدداً	سيطرة فئة فقط	دولة الحزب الواحد	الأكثرية العددية ٦٧	مبدأ التوافق
١- الدخل الادنى	٤	١٩	٧	١٢	٤٣	٦٨	٧٢
٢	٤	١٨	٥	١١	٣٧	٧١	٧٩
٣	٣	٢٦	٥	١٢	٣٤	٧٥	٨٤
٤- الدخل الأعلى	٤	٢١	٣	٨	٣٤	٨٢	٨٤
المجموع	٤	٢٠	٦	١٠	٣٥	٧١	٨٠

بين كل **مجموعات الدخل** هناك اكثريات تؤيد الصيغتين الديمقراطيتين. ولكن ديمقراطية التوافق تحظى باعلى نسب التأييد لدى كل مجموعات الدخل. ومع ارتفاع الدخل ترتفع نسبة اختيار ديمقراطية الأكثرية العددية وكذلك ايضاً ديمقراطية التوافق.

تقبل بهذين الشكلين من الديمقراطية اكثرية واضحة ايضاً من كل الفئات ذات **المستويات التعليمية المختلفة**. والفئات الأعلى هي الأكثر قبولا بها. بالنسبة لخريجي التعليم العالي فان تأييد الصيغتين بلغ ذات النسب العالية. وهذا ما يدل على ان الديمقراطية العددية تحظى بتأييد أكثريتهم الساحقة ايضاً.

٦٧- تبلغ نسبة الديمقراطية العددية وديمقراطية التوافق (٠,٠٠١) ($p < 0.001$)

بالنسبة للمجموعات المهنية، فان اكثريتها تقبل بالصيغتين الديمقراطيتين. ولكن ديمقراطية التوافق نالت تأييداً اكثر من قبل المستجوبين من كل الفئات المهنية.

اشكال تسوية النزاع حسب المستوى التعليمي٪

المستوى التعليمي	التقسيم	سيطرة المجموعة الأقوى	سيطرة الفئة الأقوى عددياً	سيطرة فئة فقط	دولة الحزب الواحد	الأكثرية العددية[٦٨]	مبدأ التوافق
دون اي مستوى	٤	٢٢	١٢	١٨	٣٧	٦٤	٨٩
تعليم ابتدائي	٣	٢٢	٧	١٠	٣١	٧٨	٨١
تعليم مهني	٤	٢٢	٥	١١	٣٩	٧٢	٨٠
تعليم ثانوي	٤	٢٠	٥	٩	٤١	٧٥	٧٧
تعليم عالي	٤	١٩	٦	٨	٣٤	٧٩	٧٩
المجموع	٤	٢٠	٦	١٠	٣٥	٧١	٨٠

٦٨- للإختيارين، النسبة هي (٠,٠٠١) ($p < 0.001$)

اشكال تسوية النزاع حسب مكان السكن والمنطقة٪

مكان السكن	التقسيم	سيطرة المجموعة الأقوى	سيطرة الفئة الأقوى عددياً	سيطرة فئة فقط	دولة الحزب الواحد	الأكثرية العددية[٦٩]	مبدأ التوافق
بيروت الشرقية	٨	٣٧	٨	١٠	٦٥	٧٨	٩٤
بيروت الغربية	١	١٣	٢	١٣	٤٠	٧٥	٧٠
المتن	١٠	٢٦	٩	١٤	٣٥	٦٧	٧٦
كسروان-جبيل	٥	٢٤	٧	٩	٢٧	٦٩	٩١
الشوف، عالية	١	٤٣	٢	٦	١٨	٨٦	٩٢
طرابلس صيدا	٣	١٢	٣	٨	٢٩	٦٧	٨٩
لبنان الجنوبي	٧	١	١٨	٣	٣٢	٦٦	٨٣
لبنان الشمالي	٧	٢٦	١١	١٠	٣٩	٨٠	٧٠
البقاع	٢	٣٢	٧	١٣	٢٨	٧٣	٨٣
المجموع	٤	٢٠	٦	١٠	٣٥	٧١	٨٠

في كل **مناطق البلاد** برزت اكثريات تؤيد المفهومين. في بيروت الغربية نالت الديمقراطية العددية نسبة ٥٪ اكثر من ديمقراطية التوافق. وفي لبنان الشمالي زادت نسبة الأخيرة ١٠٪ على نسبة الأولى. بينما حصلت ديمقراطية التوافق على تأييد أقوى في كل المناطق الأخرى.

٦٩- النسبة لكلي المفهومين (٠،٠٠١) ($p < 0.001$)

أشكال تسوية النزاع حسب مكان السكن، احياء بيروت والمناطق

	التقسيم	سيطرة المجموعة الأقوى	سيطرة الفئة الأقوى عددياً	سيطرة فئة فقط	دولة الحزب الواحد	الأكثرية العددية	مبدأ التوافق
رأس بيروت	١	١	١	١٢	٣٢	٧٩	٧١
المصيطبة	١	٤٣	١	٩	٣٢	٨٤	٩٥
البسطة	١	٣٩	٤	٥	٦٥	٨٧	٩٦
طريق الجديدة	–	–	–	١٨	٣١	٨١	٥٦
الأشرفية	٤	٣٦	٤	٧	٦٤	٧٥	٩٦
ضواحي بيروت الشرقية	١٣	٣٧	١٣	١٣	٦٧	٨١	٩٢
الشيّاح	–	–	٣	٢٢	٤٤	٦٠	٦٩
حارة حريك	٢	٢	٢	٩	٣٧	٦٩	٥٦
برج البراجنة	٦	–	٣	١٠	٣٤	٦٤	٥٩
الجناح	–	٢	٥	١٩	٤٨	٧٠	٥٢
المتن	١٠	٢٦	٩	١٤	٣٥	٦٧	٧٦
كسروان	٤	٤٢	٢	١٥	٤٢	٧٣	٩٣
جبيل	٦	٣	١٢	٣	١١	٦٥	٨٩
الشوف-عالية	١	٤٣	٢	٦	١٨	٨٦	٩٢
صيدا	–	٩	٤	٧	٣٦	٥٢	٩٢
النبطية	٨	–	٢٩	٣	٢٧	٦٨	٧٩
جزين	٥	٣	–	٣	٤٠	٦٢	٩٠
البقاع	٢	٢٢	١	١٠	٣٥	٧١	٨٠
بعلبك-الهرمل	١	٤٩	١٨	١٨	١٧	٧٦	٩١
طرابلس	٦	١٧	١	١٠	٢١	٨٤	٨٦
الكوره-زغرتا	٧	٢٧	٨	١٢	٣٨	٧٣	٨٣
المجموع	٤	٢٠	٦	١٠	٣٥	٧١	٨٠

فحسب **الأحياء السكنية** في بيروت وحسب المناطق تؤيد الأكثرية صيغتي الديمقراطية (راجع الجدول السابق). ولكن نسبة الديمقراطية العددية بلغت القمة في رأس بيروت، وطريق الجديدة، وحارة حريك، وبرج البراجنة والجناح الاوزاعي. كما بلغت نسبة ديمقراطية التوافق القمة في كل أحياء بيروت الأخرى وفي باقي مناطق البلاد.

أشكال تسوية النزاع حسب الطوائف الدينية ٪

	التقسيم	سيطرة المجموعة الأقوى	سيطرة الفئة الأقوى عددياً	سيطرة فئة فقط	دولة الحزب الواحد	الأكثرية العددية [٧٠]	مبدأ التوافق
السنّة	٢	٢١	٢	٨	٣٦	٧٦	٨٥
الشيعة	٢	١١	١١	١٣	٣٥	٦٩	٦٩
الدروز	٤	٢٣	١	١٣	١٦	٨٨	٧٧
الموارنة	٧	٢٧	٦	١٠	٣٩	٧٦	٨٥
الروم	٥	٣١	٦	١٣	٥٠	٧٣	٨٥
الكاثوليك	٦	٢٥	٥	٨	٤٢	٧٣	٨٠
الارمن	٣	٢٩	٧	٤	٣٤	٧٢	٧٦
المجموع	٤	٢٠	٦٠	١٠	٣٥	٧١	٨٠

يؤيد المستجوَبون من **كل الطوائف الدينية** باكثريتهم الديمقراطية العددية وكذلك ايضاً ديمقراطية التوافق. الدروز يؤيدون بنسبة ٨٨٪ الديمقراطية العددية وبنسبة ٧٧٪ ديمقراطية التوافق. وتبرز لدى اتباع كل الطوائف الأخرى نسبة تأييد لديمقراطية التوافق اعلى من نسبة تأييد الديمقراطية العددية.

٧٠- تتميّز الطوائف بصورة بالغة في مسألة التوافق فقط.

أشكال تسوية النزاع حسب الميول السياسية٪

	التقسيم	سيطرة المجموعة الأقوى	سيطرة الفئة الأقوى عددياً	سيطرة فئة فقط	دولة الحزب الواحد	الأكثرية العددية ٧١	مبدأ التوافق
لا جواب	٣	١٧	٧	١٢	٣٨	٧٣	٨٠
رفض اي سياسي	٥	٣٣	٥	٨	٣٨	٧٨	٩٠
المسيحيون المعتدلون	٤	١٧	٧	٥	٣٠	٧٩	٨٣
المسلمون المعتدلون	٣	٢٨	٢	٧	٢١	٧٧	٩٠
المسيحيون المناضلون	٨	٣٩	٨	١٢	٥٢	٦٤	٨٤
حركة أمل	٣	١٣	١١	٤	٤٠	٦٥	٦٥
الحزب الاشتراكي	٧	٢٦	٤	١٣	٢٠	٨٦	٦٨
الاحزاب اليسارية	٢	٥	٢	٩	٥١	٨٦	٢٣
الاصوليون الإسلاميون	٣	٣	١٢	٥٥	٢٧	٢٤	٩١
آخرون	٤	١٣	٤	٦	٢٩	٩٢	٨٢
المجموع	٤	٢٠	٦	١٠	٣٥	٧١	٨٠

٧١- للاختيارين النسبة هي (٠،٠٠١) ($p < 0.001$)

بالنسبة **للميول السياسية** تبرز استثناءات عامة. فلدى المستجوبين المؤيدين للأحزاب اليسارية (٢٪ من مجموع العيّنة)، هناك نسبة ٢٣٪ لا تؤيد مبدأ التوافق. ولكن انصار اليسار يؤيدون بنسبة ٦٨٪ ديمقراطية الأكثرية العددية، و ٥١٪ دولة الحزب الواحد. وبالمقابل يقبل الاصوليون الاسلاميون بنسبة ٩١٪ مبدأ التوافق، ولكنهم يرفضون ديمقراطية الأكثرية العددية بنسبة ٧٥٪. وبين اصحاب الميول السياسية الأخرى تبرز اكثريات واسعة تقبل بالصيغتين. ولدى أنصار الحزب التقدمي الاشتراكي تبرز نسبة تأييد الديمقراطية العددية أعلى من نسبة تأييد ديمقراطية التوافق. وبالنسبة لأنصار حركة أمل تتساوى النسبات. ولدى كل الميول السياسية الأخرى يحظى مبدأ التوافق بالأكثرية.

وتجدر الإشارة هنا الى ان المسيحيين المناضلين يقبلون بدولة الحزب الواحد بنسبة ٥٢٪ وبسيطرة "المجموعة الأقوى" بنسبة ٣٩٪ - بالإضافة الى تأييد أكثرية ساحقة منهم لمبدأ التوافق.

أشكال تسوية النزاع حسب مناطق السيطرة العسكرية٪

مناطق	التقسيم	سيطرة المجموعة الأقوى	سيطرة الفئة الأقوى عددياً	سيطرة فئة فقط	دولة الحزب الواحد	الأكثرية العددية	مبدأ التوافق
الميليشيات المسيحية والجيش اللبناني	٥	٢٠	٥	١٠	٤٠	٧٣	٧٨
الجيش السوري: أكثرية مسيحية	٥	٢٨	٧	١١	٤١	٧٣	٨٢
الجيش السوري: أكثرية اسلامية	٣	٢٤	٦	١٣	٣٩	٧٦	٨٢
الميليشيات الدرزية	٣	٣٤	٢	١٢	٢٣	٨٥	٨٣
الميليشيات الشيعية	٤	٥	١٣	٧	٣٥	٦٦	٧٨
المجموع	٤	٢٠	٦	١٠	٣٥	٧١	٨٠

في المناطق الواقعة تحت سيطرة عسكرية مختلفة تبرز اكثرية تقبل بصيغتي الديمقراطية. فقط في منطقة الميليشيات الدرزية هناك تفضيل بنسبة ٨٥٪ للديمقراطية العددية مقابل ٨٣٪ لديمقراطية التوافق حسب السيطرة العسكرية.

وبصورة عامة يمكن التأكد بان الاستنتاج المركزي، اي قبول الاكثرية بالديمقراطية العددية، وكذلك ايضاً بديمقراطية التوافق، هو من الثوابت القائمة لدى كل المجموعات حسب الفئة العمرية، والدخل، والمستوى التعليمي، والمهنة، في كل المناطق، وفي كل احياء بيروت، وكذلك لدى كل الطوائف.

من هذا الاستنتاج المركزي تبرز فئتان فرعيتان. الأولى تضمّ المستجوبين الذين ينتمون الى احزاب اليسار. فهي ترفض مبدأ التوافق. والثانية تضمّ الذين ينتمون الى الميول الاصولية الإسلامية، وتؤيد مبدأ الديمقراطية الاكثرية. وكلا المبدأين مستساغان نظراً لصورة وتوجهات هذين التجمعين. رغم انهما لا يمثلان في العيّنة سوى ٤٪. حتى وان تضاعفت هذه النسبة مرة او مرتين على مستوى كل السكان اللبنانيين – وهذا امر غير مؤكد اطلاقاً – فلن يغيّر ذلك شيئاً ابداً بالنسبة الى النتيجة العامة.

والنتيجة الهامة الثانية تكمن في ان نسبة **تأييد مبدأ التوافق تتخطى نسبة القبول بمبدأ الديمقراطية العددية** بصورة عامة، حتى لدى الفئتين الفرعيتين المشار اليهما اعلاه. اما الأمر المعاكس فيبرز لدى الفئة العمرية من ٢١ الى ٢٥ سنة، والمؤلفة من المستجوَبين من مختلف احياء بيروت الغربية (رأس بيروت، طريق الجديدة، حارة حريك، برج البراجنة والجناح-الاوزاعي)، وكذلك لدى الدروز وانصار الحزب التقدمي الاشتراكي والاحزاب اليسارية. ولكن لدى كل هذه التجمعات الفرعية، باستثناء جماعة الاحزاب اليسارية، تبرز ايضاً أكثريات تقبل ايضاً بديمقراطية التوافق. والتفاوت بين الاكثريات المؤيدة لهذا او ذاك المبدأ ضئيل جداً.

كيف يمكن بالاختصار تفسير وتقييم هذه النتائج؟

يرغب كل اللبنانيين تقريباً في التمكن من تجاوز الانقسامات في مجتمعهم، وتشكيل حكومة قوية وقادرة على العمل. ويعتقد ثلثا اللبنانيين بامكانية تأليف حكومة متساوية اذا ما تمثل فيها الزعماء الحقيقيون للطوائف. وقسم من الثلث الباقي لا يوافق مع الذين مازالوا يتمسكون بمثل هؤلاء الزعماء، او الذين يفرضون أنفسهم كأنهم الزعماء الأصليون. ولكن قسماً آخراً، وهو مجموعة مناضلة، يرفض مبدأ تمثيل الطوائف في الحكومة رفضاً مطلقاً.

لم تحظ كل الاقتراحات غير الديمقراطية كشكل من أشكال تسوية النزاع الاّ على تأييد اقليات فقط. ففكرة تقسيم البلد أيدتها مجموعة صغيرة جداً، غير مرتبطة بمعظمها بالسياسة، وتعيش في حالة من الخوف. اما فكرة سيطرة المجموعة الأقوى عددياً فلم تجد ايضاً صدىً الا لدى عدد قليل من المستجوبين، ومعظمهم من الشيعة الريفيين. ولكن لم يطالب بها احد جدّياً. وبالنسبة لدولة الحزب الواحد فقد ايّدتها اكثرية ضئيلة سواء بين المسيحيين المناضلين او بين اليساريين، ولكن لا يرغب اي من الفريقين بذات الدولة او الحكومة المؤلفة من حزب واحد. وقد وجدت بالتالي هذه الفكرة بعض التأييد لدى أعضاء الطوائف المسيحية، التي لم يكن لها آنذاك اية ميليشيا ولا سلطة في مكان ما، ولكنهم يفضلون الصيغ الديمقراطية كحلول للنزاع.

وبصورة عامة، تعني الإجابة "بنعم" على حكومة الحزب الواحد من قبل ثلث المستجوبين بالدرجة الأولى تعبيراً عن الموافقة على كل حل ، مهما كان نوعه، شرط ان يوضع حدّ لاستمرار الحرب.

وتعتبر الميول الى الحلول الهادفة الى سيطرة مجموعة على البلد من المسائل التي تعقد تطوّره المستقبلي. فهذا الاقتراح يشكل بقسم منه تصورّا يهدف الى سيطرة اقليمية على كل البلاد. ولذا ينبغي تفسيره كفكرة لا قيمة لها ولا مغزى. ولكن هناك مجموعة تشكل ١٠٪ من المستجوبين، تؤيد صيغة السيطرة التي ينبغي فرضها بنوع من الضعف البارز. انها مجموعة متطرفة جداً، ضعيفة اقتصاديا، لا ترى اية مشكلة في تأييد فكرة تهجير الاعداء. وبما ان هذه المجموعة تتوزع على مختلف الميول السياسية المتخاصمة والمتناقضة، فمن المؤكد ان مثل هذا "الحل" في البلاد كلها سيعارض بشدة. فلكل قوّة سياسية داخلية او خارجية مصلحة في استمرار التوتر، تسعى اليه مجموعة او مجموعات اذ تتقدم بمثل هذه المطالب التي تعتبر مبرراً يدعم اهدافها. فلا سيطرة مجموعة ما ولا تهجير الذين لا يرضخون لها يوفر احتمالا ممكناً لكل لبنان، بل يشكل سيناريو لبعض أجزائه، كما حصل حتى الآن. فالقوى الفاعلة لممارسة لعبة الرعب كانت متوفرة، كما تشير الى ذلك نسبة التأييد البالغة ١٠٪.

ولكن رغم كل الممارسات الرهيبة والمرعبة التي حصلت منذ اندلاع الحرب، فان الأكثريات الكبيرة المؤيدة للصيغ الديمقراطية لتسوية النزاع تبدو ذات مغزى بارز الأهمية. فقد برزت مجموعة تقدمية مناضلة بنسبة ١٧٪ تؤيد حلا قائما على اعتماد ديمقراطية الأكثرية فقط، كما برزت مجموعة أخرى محافظة بنسبة ٢٣٪، تؤيد كذلك اعطاء حق الفيتو للطوائف، والمشاركة في السلطة من قبل كل المجموعات القائمة. وهناك اكثرية ليبرالية من كل المستجوبين تؤيد هاتين الصيغتين. ففي حال تطبيع العمل الديمقراطي في لبنان، وحصول انتخابات واستفتاءات شعبية، فلن يكون هناك اي شك في اختيار احدى هذه الحلول. فالأكثرية الليبرالية تستطيع ان تتكتل اما مع المجموعة الديمقراطية التقدمية او مع المجموعة الديمقراطية المحافظة، او انها ستبحث عن صيغة تجمع بين ديمقراطية الأكثرية العددية وديمقراطية التوافق.

ولكن في الوقت الراهن لا توجد اية عملية سياسية طبيعية في لبنان. فالقوى الليبرالية والديمقراطية ليس لها ممثلين فعليين ومعترف بهم يستطيعون التعبير عن النتائج التي افرزها هذا التحقيق. فالأقليات المناضلة تستطيع شلّ واحباط كل محاولة تهدف الى تطبيق مبدأ ديمقراطية الأكثرية العددية او العودة الى النظام السابق او

انشاء ديمقراطية توافقية اصلاحية. تستطيع هذه الأقليات تعطيل كل ذلك طالما تؤخذ القرارات بقوة السلاح او الضغوط وليس بفعل الانتخابات الحرة.

١١ - حظوظ التعايش

كيف يرى اللبنانيون الحظوظ التي تستطيع ان تلبّي رغبتهم لتجاوز النزاعات الحاضرة ولتحقيقِ تعايش ديمقراطي؟ هل يعتقدون فعلاً بان التعايش بين مختلف المجموعات ممكناً او غير ممكن؟ وهل ان التعايش مازال ممكناً بعد كل ما حصل اثناء الحرب في لبنان؟ هل مازالت هناك قناعات وعلاقات انسانية بين المجموعات السكانية، تستطيع، في حال سمحت لها الظروف الخارجية، ان تشكل أساساً لإعادة البناء وللعيش المشترك؟

حول السؤال عن الإمكانية الأساسية للتعايش بين مجموعات مختلفة جاءت ردود فعل اللبنانيين مبهمة ومزدوجة.

	نسبة الموافقة ٪
"سواء اردنا ذلك ام لا، المجموعات اللغوية او الدينية، او الاثنية، او العرقية، التي تعيش معاً في بلد واحد، تستطيع فقط اما ان تُسيطر او ان يُسيطر عليها".	٥٣
"المجموعات الشديدة التباين دينياً او اثنياً او لغوياً او عرقياً، تستطيع العيش معاً في ذات البلد، تقبل بعضها بعض وتحترم حقوقها المتبادلة".	٧٠
"وجود مجموعات ذات تقاليد مختلفة في بلد ما هو مصدر ثروة وفائدة مجتمعية".	٦٤

يعتبر أكثر من نصف المستجوَبين سيطرة مجموعة ما أمراً لا مفرّ منه. ولكن أكثر من الثلثين، يعتبر ايضاً الاحترام المتبادل لحقوق كل المجموعات أمراً ممكناً. وكذلك يشعر حوالي الثلثان بان التعايش بين المجموعات هو إثراء انساني. فقد أيّد

قسم من المستجوبين اذاً الاستنتاجات التي تستبعد نفسها بالتبادل. فهل يكمن بالنسبة للحالة الأولى خطر في النظرة المؤسفة الى ما لا مفرّ منه، وفي الثانية الى الرغبة في اتخاذ القرار الحاسم؟

ان الذين يؤيدون مفهوم **حتمية السيطرة** ينتمون الى الفئات ذات الدخل الادنى، والى ذوي المستويات التعليمية الدنيا. فهم يعيشون في الشوف، وفي كسروان، وفي البقاع، اي في مناطق كانت تسيطر عليها فعليا مجموعة معيّنة. اما من حيث الانتماء الطائفي، فهم ينتمون بنوع خاص الى الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك. وهما مجموعتان اختبرتا سيطرة مجموعات أخرى، وسيختبرونها بعد. وتجدر الإشارة الى ان المستجوَبين الذين يعيشون في مناطق واقعة تحت سيطرة الجيش السوري، وخاصة الميليشيات الدرزية، يفضلون السياسيين المسلمين المعتدلين او لا يحبّذون اي سياسي على الإطلاق، ومنهم من يعتقد غالبا بالسيطرة كما هي بالنسبة للذين يعيشون في مناطق نفوذ الميليشيات الشيعية. وبالاختصار، تعبّر هذه النظرة عن رؤيا استسلامية امام الوقائع. ولكن هناك مجموعة أخرى تؤيد السيطرة، وتتألف من فئات مستعدة للتغيير، لا تخاف المستقبل، وراضية عن وضعها الاقتصادي. فهي تعتقد بامكانية الانتصار، وتؤيد اللامركزية الاقتصادية، والكانتونات الطائفية. تضع المصالح الطائفية فوق مصالح الوطن. وهي غير مقتنعة بان ارض لبنان كلها تعود الى الجميع. تتألف هذه الفئة ظاهرياً من أناس، لا يقبلون فقط بالسيطرة، بل يعتبرونها امراً مرغوباً به. فهم بأكثريتهم من الاصوليين الإسلاميين والمناضلين المسيحيين.

فاذا كانت المجموعة الأولى سيئة الحظ، وتؤيد السيطرة بدافع القهر والمرارة، فان المجموعة الثانية تعبّر عن ارتباطها او عن رغبتها بالسيطرة.

اما طرح امكانية **التعايش على أساس احترام متبادل للحقوق**، فقد أيّده مستجوبون من كل فئات الدخل، ومن ذوي المستويات التعليمية الجيّدة. فهم أقل تضامناً وتعاطفاً مع العائلة والطائفة. يقبلون بمعظمهم بالزواج المختلط ويطالبون بالعلمنة. تعيش اكثريتهم في احياء المدن والمناطق حيث ماتزال طوائف مختلفة تتعايش معاً، مثلما كان الحال في رأس بيروت وطريق الجديدة، وفي المتن وجبيل، ولكن ايضاً في مدن الجنوب والشمال. تتألف هذه الفئة بنوع خاص من اليساريين والمسيحيين المعتدلين، وفي قسم منها، من انصار حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي.

"التقاليد المختلفة هي مصدر ثروة انسانية."

يؤمن بذلك الذين كانوا يعيشون يومياً مع فئات من طوائف مختلفة. برزت اعلى نسبة لهؤلاء، مرة أخرى، في منطقة رأس بيروت، التي، كما يبدو، لم تفقد بعد طابعها الكوسموبوليتي، وكذلك في جبيل. وجاءت أقلّ نسبة في كسروان (٣٣٪) وفي الشوف (٣١٪). وهذا أمر يُميّز الثقافات الطائفية الآحادية.

استنتج اجمالاً وجود اكثرية واضحة تؤمن بمبدأ امكانية التعايش. برز هذا الاقتناع، بالدرجة الأولى، في المواقف الليبرالية لدى المجموعة العلمانية، وكذلك لدى الذين مازالوا يقطنون في مناطق مختلطة السكان. بالمقابل، برز تحفظ واضح حول هذا الأمر لدى الذين كانوا يسيطرون على مناطق جغرافية، او يريدون السيطرة، وكذلك بين الذين لم يعرفوا أي تعدد ثقافي في مناطقهم. وقد زاد عدد مثل هذه المناطق منذ اندلاع الحرب.

هل يعتبر اللبنانيون التغيرات السياسية الأساسية امراً محتملاً ام لا؟

	نسبة الموافقة ٪
"ان قوة الطوائف المختلفة تجعل من كل تغيير جوهري في النظام السياسي امراً ممكناً على المدى البعيد".	٥٢
"لا يبدو الأمر هكذا. ان تغييراً للنظام السياسي امرٌ ممكن في المستقبل القريب"	٣٥

امكانيات التغيير على المدى البعيد يعتبرها اكثر من نصف المستجوبين ممكنة، وثلثهم فقط على المدى القصير. اعتبار الاولين يستند بنوع خاص الى الانتماء الطائفي والاتجاه السياسي. وفي التأييد كما في الرفض تبدو الرغبة وكأنها مصدر التفكير. يشكّل الروم الارثوذكس والموارنة اكثرية قوية لا تعتقد بامكانية تغيير امور جوهرية في النظام السياسي(٧٠ و٦٣٪)، بينما أيّد هذا الاتجاه ٢٦٪ فقط من الدروز و٤٠٪ من الشيعة. اما اليساريون، وانصار الحزب التقدمي الاجتماعي، والاصوليون الاسلاميون، وانصار حركة أمل، فاعتقد معظمهم بتغيير على المدى البعيد.

وبالنسبة **للتغييرات على المدى القصير**، اعتبرتها ممكنة فئات من جماعة الدخل الكبير او من ذوي المستوى التعليمي العالي، والذين يعيشون غالبا في ضواحي بيروت الشرقية وفي المتن. فهم بمعظمهم من الدروز والموارنة، ومن المسلمين المعتدلين، ومن انصار جنبلاط، وانصار السياسيين المسيحيين المعتدلين. يتعلق الأمر هنا بنوع خاص بفئات متفائلة ذات وضع جيّد نسبياً، واثقة بنفسها، وذات اتجاه علماني. تأمل هذه الفئات من الكانتونات القائمة حدوث استقرار وارتياح ونهضة اقتصادية جيّدة. ولكن عارض هذا الاتجاه مستجوبون من ضواحي بيروت الجنوبية ومن مناطق الجنوب المتوترة.

وبينما التوجهات البعيدة المدى للتغيير او القبول بالأمر الواقع تفرضها الرغبات والآمال التي تتوزع بصورة مختلفة حسب الطوائف والميول السياسية، فان التوقعات القصيرة المدى تتأثر بمعظمها بالوضع الأمني الاقليمي والمحلي. فالذي يعيش في مناطق آمنة في ظل وضع تسلطي واضح المعالم، والذي يعيش بحال جيّدة في هذا الإطار، يعتقد بان الأوضاع المريحة بنظره تستطيع قريبا ان تتحول الى نظام سياسي جديد، بينما يسود التشاؤم في المناطق غير الآمنة ولدى الفئات ذات الوضع الضعيف اقتصادياً واجتماعياً.

ولكن بصورة عامة يسيطر المفهوم الذي يشير الى صعوبة انتظار قيام نظام جديد على المدى القصير.

كيف حكم اللبنانيون عام ١٩٨٧ على امكانيات النصر والهزيمة، وكيف كانوا يقيّمون معنى التضحيات التي طلبت منهم، او فرضت على معظمهم سابقاً، والتي ستفرض عليهم لاحقاً.

	نسبة الموافقة ٪
"تساعد قوة وحزم مجموعتنا على تحقيق اهدافنا".	٧٢
"لا يعطي الانتصار اية قيمة للتضحيات وللخسائر، التي تهدد طائفتي".	٦٢
"في الصراع بين الطوائف المختلفة في بلادنا، ستخرج كلها منه مغلوبة".	٧٧

مرة أخرى تبدو الأجوبة لأول وهلة غامضة، وحتى متناقضة. فقد اعتقد ٧٥٪ تقريباً **بانتصارهم**، وحوالي الثلثان بان مثل هذا النصر لا يستحق الأهمية، واكثر من ٧٥٪ بانهم جميعاً في النهاية مغلوبون.

ولكن التحليل التالي يدل على ان التناقضات هي اقلّ مما بدت في البداية. فالاعتقاد بالنصر عبّر عنه بنوع خاص ذوو المستوى التعليمي الضعيف. وهم بنسبة ٩٠٪ من الدروز والشيعة. يسكنون بيروت الغربية والشوف. انهم بمعظمهم من الفئات الشعبية المتشائمة يتميّزون بضعف في القدرة، مضطربون، متديّنون، متعاطفون مع العائلة، وغير مستعدين للقبول بالعلمنة. ولكن اكثر من نصفهم لا يعتقد بان النجاح يستحق التضحيات والخسائر. و ٩٠٪ تقريباً كانوا يعتقدون بامكانية استمرار التعايش، و٨٥٪ بان كل الطوائف ستخرج من الحرب مغلوبة وخاسرة. وبالاختصار، تفكر اكثرية المتأكدين ظاهرياً من النصر بهذه الطريقة بغية استعادة قوّتها وشجاعتها، رغم انها كانت تعيش وضعاً رديئا جداً.

وهناك ١٥٪ من المستجوَبين يندمج في نظرهم الاقتناع الممكن بالنصر والاتجاه بان التضحيات والخسائر هي محقة في سبيل هذا النصر، مع المعالم الأخرى المرتبطة بالنضال الشديد. يتميّز هؤلاء برفضهم لكل الزعماء السياسيين القدامى. فهم شديدو التسيّس. لا يريدون "البقاء على بساطهم"، ويرفضون كل أشكال العلمنة، ويعارضون الزواج المختلط والجيران من الطوائف الأخرى. ينتمون بمعظمهم الى انصار الأصوليين الإسلاميين، وحركة أمل، والحزب التقدمي الاشتراكي، والمسيحيين المناضلين واليساريين. وهكذا يتبيّن ان العناصر المناضلة لدى كل الأطراف، تشكل النواة القاسية للمقتنعين بامكانية الغلبة والنصر.

النصر لا يستحق التضحيات والخسائر المطلوبة. هذا هو رأي اكثرية كبيرة تختلف عن الفئة المقتنعة بامكانية النصر ظاهرياً او واقعياً. تتألف من الروم الارثوذكس (٧٣٪)، والسنّة (٦٨٪)، والروم الكاثوليك (٦٦٪). برز هذا الموقف لدى هؤلاء أكثر مما برز لدى الشيعة والموارنة والدروز. الطوائف الثلاث الأولى التي يتألف منها أصلاً معظم سكان المدن، عانت اكثر من الجميع ويلات الحرب. فهي لم تنتظر شيئاً من النصر، لأنها لا تمتلك اية ميليشيا.

في هذا المجال برزت تباينات هامة وفقاً للميول السياسية. فالتأييد الكبير لهذا القول أتى من جانب انصار المسيحيين المعتدلين والمسلمين المعتدلين الذين يعرفون جيّداً أن لا حظ لهم بالنصر. كذلك وافق ثلثا انصار حركة أمل على ذلك، بينما وصلت نسبة التأييد لدى المسيحيين المناضلين الى ٥١٪، ولدى انصار الحزب التقدمي الاشتراكي الى ٤٦٪، ولدى الاصوليين الاسلاميين الى ٢٤٪.

اخيراً، **هل تعتبر كل الطوائف اللبنانية مغلوبة؟** نعم، هذا ما عبّر عنه ٧٥٪ من المستجوبين. ولكن اقلّ نسبة برزت لدى الدروز (٦١٪)، اي الطائفة الوحيدة التي احرزت عملياً بعض المكتسبات. وتلتها نسبة تتجاوز ٥٠٪ في جنوب البلاد حيث لم يكن الوضع آمناً عام ١٩٨٧.

كيف رأى المستجوبون، رغم نسبة آمالهم بالنصر وتخوفاتهم من الخسارة، امكانيات التعايش الواقعية في لبنان؟

	١٩٨٤[٧٢]	١٩٨٦	١٩٨٧
"في الأشهر الاخيرة جرت احداث مؤلمة جداً. لذلك اتخوّف من ان يصبح التعايش بين مختلف الطوائف صعباً جداً".	٤٨	٤٤	٢١
"رغم كل ما حدث مازال بامكان اللبنانيين التفاهم بين بعضهم عندما تتوقف القوى الخارجية عن التدخل بامورنا وقضايانا".	٧٩	٦٩	٧٥
"رغم الأحداث المؤلمة جداً التي حصلت في الأشهر الأخيرة، اعتقد ان التعايش بين الطوائف مازال دائماً ممكناً".	٨٢	٧٩	٨٦

بعد الانخفاض البارز بين ١٩٨٤ و١٩٨٦ ارتفع الايمان بامكانية التعايش بين اللبنانيين مجدداً الى مستوى عالٍ بارز للغاية. ان الموافقة هنا، حيث الأمر يتركز على الوضع اللبناني الواقعي، هي اعلى مما هي بالنسبة للقضايا الأكثر أهمية والمسائل العمومية المتعلقة بالتعايش بين مجموعات في بلدان تضم طوائف مختلفة، والتي جرى تحليلها سابقاً. ولا بدّ من الإشارة الى زيادة نسبة المستجوبين الذين أيدوا امكانية التعايش دون اعتبار توقف التدخلات الخارجية كشرط لها. وهذا دليل على ان هذه التدخلات لا ينظر اليها سلبياً فقط.

٧٢- لم تطرح هذه الأسئلة عام ١٩٨١

لقد اصبح التعايش صعباً. هذا ما أيّدته أكثرية مـن المستجوبين مـن ذوي الدخل المنخفض جداً، ومن اتباع الطوائف المسيحية في جنوب البلاد. ومن المعلوم ان هذه الفئات والمجموعات كانت الأكثر استهدافاً في النزاعات الصعبة التي حصلت قبل عام ١٩٨٧.

وقد أيّد التفاهم والتعايش دون تدخل اكثر فاكثر المسيحيون والسنّة، وبنسبة أقلّ، الدروز والشيعة الذين منذ عام ١٩٨٤ استفادوا كثيراً من المساعدات الخارجية.

ويؤمن بالتفاهم والتعايش بكل بساطة اتباع الطوائف الإسلامية بنسبة تتجاوز ٩٠٪، بينما بدا المسيحيون أكثر تحفظاً وحذراً. ولكنهم أيّدوا ذلك بنسبة ٨٠٪.

رغم كل الاختلافات والتباينات في الرأي التي جرى ابرازها سابقاً حول مسائل عديدة، مازال الايمان بالتعايش، الذي استنتج لدى كل الفئات الاجتماعية وكل الطوائف، يجد أسسه في بعض الثوابت والآمال الأساسية التي بقيت، حتى خلال سنوات الحرب، ثابتة لم تتغيّر.

فالأقوال حول هذا الموضوع وضعت للمرة الأولى في التحقيق الذي جرى عام ١٩٨١. لقد كان تأييدها مرتفعا، حتى انه كان بالامكان التخلي عنها في العمليات العادية من البحث الاجتماعي التجريبي.

ولكن جرى الإحتفاظ بها، لأنه في ظل الأوضاع غير العادية في لبنان، لم يكن من المؤكد اطلاقاً استحالة تغيير المواقف، وخاصة أنها تبرز، عكس ما كانت توحيه صورة لبنان المعروفة كمجتمع عميق التمزّق، الرابط الذي مازال يجمع بين سكان هذا البلد:

	نسبة الموافقة ٪			
	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
"ان الديانات السماوية مثل المسيحية والإسلام تؤمن بذات الإله وتعلّم مبادىء اخلاقية واجتماعية متشابهة"	٩٢	٨٢	٨٨	٩١
"الفصل بين المناطق اللبنانية ليس طبيعياً. سيزول حالما تنتهي الأزمة"	٨٧	٩٠	٩٢	٧٤
"الصديق الحقيقي هو صديق حقيقي، سواء كان اسمه جورج او محمد"	٩٦	٩٦	٩٦	٩٨

الاقتناع بالثوابت المشتركة بين الديانتين، عرف عام ١٩٨٤ صدمة قوية ولكنها محدودة، كردّة فعل على اول دخول للأصولية الإسلامية الى لبنان. ولكن سرعان ما انجلت الأمور وتبيّن ان الاصولية الإسلامية والإسلام لا يمثلان ذات الشيء بنظر الأكثرية الساحقة من المسلمين اللبنانيين. وقد تمثّل ذلك من جديد بنسبة اعلى ممّا كانت سابقاً[٧٣].

بالنسبة **للإيمان باعادة توحيد لبنان**، جاءت نسبة الموافقة عام ١٩٨٧ اقلّ بقليل مما كانت في التحقيقات السابقة. يعود ذلك الى التغيير الذي ادخل في صياغة الأسئلة. بين عام ١٩٨١ و١٩٨٦ طرح السؤال حول اعادة توحيد بيروت[٧٤]. اقل الذين عبّروا عن ايمانهم باعادة التوحيد كانوا المستجوبون من الجنوب، الذين بدوا أكثر حذراً بالنسبة الى نهاية الفصل او العزل الحاصل في اقصى الجنوب، اي المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل. ومن المحتمل ان يكونوا على حقّ في مواقفهم.

اما العلاقات الانسانية بين الطوائف، رغم الحدود المصطنعة والمفروضة عبر الحدود، فيبدو انها لم تتأثر اطلاقاً بسبب احداث الحرب خلال فترات التحقيق. اخيراً

٧٣- جاءت معظم الأجوبة السلبية على لسان المستجوبين غير المتديّنين.

٧٤- "الفصل بين 'شرقية' و'غربية' غير طبيعي..."

يضاف الى الاقتناعات الأساسية التي تميّز الثقافة السياسية اللبنانية، الاقتناع بضرورة التسويات بالاستناد الى معطيات واقعية:

"في الوضع الراهن تفرض قوّة الطوائف المختلفة ضرورة البحث عن تسوية والوصول الى تفاهم".

هذا ما أيّدهُ ٩٢٪ من المستجوَبين.

أيّد اللبنانيون، باكثريتهم الساحقة، وكما أشارت كل التحقيقات، امكانية التعايش بين كل الطوائف في بلادهم. وهذا التأييد او الاقتناع، بعد ١٢ سنة من الحرب، هو مؤشر ايجابي للغاية.

فضلاً عن ذلك، برزت **بعض المؤشرات الاستسلامية**. اكثر من ٥٠٪ كانوا يخافون من ان تصبح سيطرة مجموعة ما أمراً لا مفر منه في مجتمعات متعددة الطوائف. ولكن لم تتمنّ هذه السيطرة الاّ مجموعة ضئيلة. هذا وقد اعتبر ثلثا المستجوبين بان التعايش في ظل الاحترام المتبادل ممكن، وان التقاليد المختلفة الموجودة هي مصدر ثروة انسانية. اما التغيير على المدى البعيد للنظام السياسي فهو امر ممكن برأي نصف المستجوبين تقريباً، وبرأي ثلثهم على المدى القصير. هذا ولم يُشَر الى أية حركة ثورية عام ١٩٨٧. ومن بين الثلثين الذين عبّروا عن ثقتهم بالنصر، يشكل ١٥٪ تقريباً منهم نواة من المناضلين المتصلبين. كما يعتقد الثلثان تقريباً بان النصر لا يستحق التضحيات والخسائر التي تقدّم. كذلك اعتقد ٧٥٪ ايضاً بان كل الطوائف ستخرج مغلوبة من الحرب.

وحول السؤال عن الوضع العملي في لبنان، اعتقد ٩٠٪ بان التعايش بين الطوائف مازال ممكناً. المعطيات المشتركة بين الديانتين الكبيرتين وامكانية الصداقات عبر حدود المجموعات شدّد عليها وأيّدها أكثر من ٩٠٪. وفي ذات الوقت اعتبر أكثر من ٩٠٪ التسويات والتفاهم بين الطوائف أمراً ضرورياً.

تدلّ هذه الثوابت على ان تأييد الأكثرية للديمقراطية والتوافق ليست اراءً سياسية هامشية او معزولة، ولكنها تعتمد على ثقافة سياسية واعية بالنسبة للتعايش والتسويات. وقد بقيت ثابتة حتى بعد سنوات طويلة من الحرب.

١٢ - تعايش في ظل اوضاع شديدة التأزم

حصل تحقيق عام ١٩٨٤ بين شهر كانون الثاني وشهر نيسان. في السابع من شباط من تلك السنة اندلعت معارك شديدة في بيروت وفي الجبل. في تلك الفترة انقسم الجيش اللبناني الى فئة مسيحية، وأخرى إسلامية. كما اعيد تقسيم مدينة بيروت وفقاً لخطوط التماس المعروفة. واذا كانت صفة "حرب اهلية" قد اخذت طابعاً مبهماً في كل مراحل الحرب سابقاً، فقد سادت، ابتداءً من السابع من شباط ودون اي شك، حرب أهلية بكل معنى الكلمة. لقد كان ذلك اليوم يوماً مرعباً للغاية في حياة اللبنانيين.

فحتى السادس من شباط كان قد انجز ملء ٢٧٠ استمارة تحقيق، اي اكثر من نصف الإستمارات الملحوظة. لقد كان المحققون على استعداد تام لمواصلة عملهم، وهذا ما أتاح لهم فرصة نادرة لتنفيذ بحث اجتماعي تجريبي، يقوم على امكانية اجراء تحقيق عشية حلول مرحلة أليمة جداً من الحرب الأهلية، وبعدها بقليل. فبعد التاسع من شباط، استمر تنفيذ الاستجوابات مجدداً، وذلك مع العيّنة الملحوظة اصلاً والتي استهدفت ٥٠٠ شخص.

عند تحليل المعطيات تبيّن ان تكوين المقابلات التي بلغ عددها ٢٧٠ قبل السابع من شباط، حسب الجنس، والسن، والقطاع الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والانتماء الطائفي، لم تختلف بأي شكل من الأشكال عن العيّنة التي استجوبت بعد السابع من شباط. لذلك كان من الممكن القيام **بمقارنة ما حصل قبيل وبعيد السادس من شباط.**

وهكذا تبيّن ان الاستجوابات التي حصلت خلال ثلاثة اشهر بعد السابع من شباط، كشفت عن فروقات هامة من حيث المعالم الاجتماعية، باستثناء الانتماء الطائفي، الأمر الذي **سمح بمقارنة شهرية** اثناء مسار الأزمة[٧٥]:

٧٥- في سبيل الابتعاد عن الانتماء الطائفي (كان تمثيل المسلمين في شهري شباط وآذار منخفضاً)، تمّت المقارنة الزمنية حسب الأشهر بالتمييز بين المسيحيين والمسلمين. أهم الفروقات المتبقية هي التالية: في قسم من العيّنة لدى المسيحيين في شهر أذار كان عدد الطلاب الثانويين ضئيلاً، كما كان بينهم في شهر أذار ونيسان مستجوبون من شمال لبنان. وفي قسم من العيّنة لدى المسلمين في شهر نيسان، كانت المرحلة العمرية الأعلى اكثر تمثيلاً. فيما يلي جرت مقارنة "قبل وبعد" بالاعتماد على المقابلات التي تمّت قبل السابع من شباط (وعددها ٢٧٠)، وتلك التي تمّت بعد هذا التاريخ (وعددها ٥٧٠). المقارنة الزمنية على امتداد اربعة أشهر ميّزت بين المستجوَبين المسيحيين والمسلمين:

كيف أثّرت صدمة السابع من شباط عام ١٩٨٤ ومرحلة المعارك التي تبعتها على مواقف اللبنانيين؟

بقيت نسبة الخوف من المستقبل قبلها وبعدها عملياً شبه مماثلة (٦٩ و٦٤٪) لدى كل المستجوبين. ولكن اذا ما اخذنا بعين الاعتبار المقارنة الزمنية، لوجدنا بعض التفاوت لدى المجموعتين الدينيتين[٧٦]:

الخوف من المستقبل	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٦٨	٥٤	٧٢	٥٧
مسيحيون	٦٩	٨١	٦٤	٦١

لدى المسلمين تراجعت نسبة الخوف بعد السابع من شباط اولاً – وانخفضت حتى ٤٠٪ لدى الشيعة – ثم عادت الى الارتفاع مجدداً في شهر آذار. لدى المسيحيين ازدادت كثيراً نسبة الخوف مباشرة في شهر شباط، وبعدها تراجعت بقوة.

وبصورة مماثلة، برز ايضاً الشعور بعدم القدرة الاجتماعية:

	ومن ١ ك٢ الى ٧ شباط العدد ٪	من ٧ الى ٢٨ شباط العدد ٪	أذار العدد ٪	نيسان العدد ٪	مجموع المستجوبين العدد ٪
مسلمون	١٦٧ ٦٢	٣٥ ٢٨	٣٧ ٤٢	١٧٥ ٦٠	٤١٤ ٥٣
مسيحيون	١٠٣ ٣٨	٩٢ ٧٢	٥١ ٥٨	١١٧ ٤٠	٣٦٣ ٤٧
العدد =	٢٧٠	١٢٧	٨٨	٢٩٢	٧٧٧

٧٦- انها هامة للمسيحيين بنسبة ٥٪

عدم القدرة الاجتماعية	كانون الثاني	شباط	أذار	نسيان
مسلمون	٨٣	٦٦	٦٨	٦١
مسيحيون	٧٣	٨٢	٥٢	٤٨[٧٧]

ان احتلال بيروت الغربية من قبل الميليشيات الشيعية والدرزية حَدَّ من خوف المسلمين وعدم القدرة لديهم، وأثار لدى المسيحيين في البداية كثيراً من الذعر. ولكن في نيسان تراجعت حرارة الخوف، وشعرت المجموعتان الدينيتان بضعف أقلّ ممّا كان الحال عليه في كانون الثاني. لقد اصبح المسلمون اسياداً في مناطقهم، والمسيحيون شعروا بالعزاء بفعل تمكنهم من المحافظة، بدون منازع، على السيطرة في مناطقهم.

وقد جاء الانعكاس المباشر لاندلاع الحرب الأهلية الانهيار السريع لليرة اللبنانية، وبداية الأزمة الاقتصادية. وقد عَبَّر كل المستجوبين عن **الأزمة الاقتصادية** بعد ذلك بحذر وتحفظ اكثر من السابق: ٦٢٪ مقابل ٧١٪ سابقا:

الوضع الاقتصادي	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٧٣	٥٤	٦٢	٥٣
مسيحيون	٦٨	٧٨	٧٠	٦٤

في بداية الأزمة كان المسلمون اكثر تفاؤلاً، ولكن في نيسان تراجع هذا التفاؤل بصورة بارزة. فالمسيحيون كانت لهم بنية اقتصادية، تأثرت قليلاً بالأزمة. ولكن الشيعة، رغم انتصارهم في بيروت الغربية كانوا اكثر المتشائمين. فقد انخفضت نظرتهم الايجابية الى الوضع الاقتصادي من ٥٩٪ في كانون الثاني الى ٤١٪ في نيسان. في تلك الفترة تعرضت مناطقهم السكنية لأشنع الأضرار.

٧٧- النسبة للمسيحيين والمسلمين (٠,٠٠١) (p < 0.001)

ان نسبة **الاستعداد للذهاب كعمّال الى الدول الخليج** ارتفعت من ٣٣٪ الى ٤٠٪ بعد السابع من شباط. فخلال الأشهر الأربعة برزت فروقات هامة بين المجموعات الدينية:

الذهاب الى دول الخليج	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٣٥	٤٣	٥٧	٤٨
مسيحيون	٣١	٢٣	٤٦	٣٤

بدأت ردّة الفعل لدى المسيحيين تبرز اولاً في شهر آذار. وكانت قد برزت لدى المسلمين في شهر شباط. ولكن في نيسان اخذت هذه الرغبة تتراجع لدى الجميع. فالاستعداد الذي برز اكثر تعبيرا لدى المسلمين، يعود الى الانعكاس الاقتصادي الكبير الذي بدأوا يشعرون بكبوته مع اندلاع الأزمة.

اما المسيحيون فقد أبرزوا ردّ فعل آخر على الانعكاسات الاقتصادية للحرب الأهلية الجديدة. فاعتقادهم **باستحالة ممارسة لبنان دوراً اقتصادياً في الشرق الاوسط** تراجع من ٨٥٪ الى ٧٤٪، بينما لم يبرز اي تغيير يستحق الذكر في هذا المجال لدى المسلمين. بالنسبة لمقاييس الخوف وعدم القدرة، وكذلك بالنسبة لتقييم الوضع الاقتصادي، عكست التغييرات في الرأي والمواقف ما حصل فعلاً على الأرض. لقد شعر المسلمون سياسياً والمسيحيون اقتصادياً بانهم المنتصرون نسبياً. ولكن في مطلق الأحوال تراجعت في شهر نيسان ردود الفعل التي اعقبت الاحداث القاسية في شهري شباط وآذار.

الشعور بالانتماء الطائفي ارتفعت نسبته من كانون الثاني الى اذار لدى المجموعتين[٧٨]، وبقيت حتى في نيسان نسبياً اعلى مما كانت في بداية الأزمة:

٧٨- فقط هامة للمسلمين بنسبة (٠،٠٠١) ($p < 0.001$)

"سواء كانوا اثرياء او فقراء، أشعر بالتضامن مع ابناء طائفتي".

التضامن الطائفي	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٣٧	٦٢	٧٠	٧٢
مسيحيون	٤١	٥٤	٥٣	٥٦

- "من الأفضل ان لا يحصل اي نزاع داخل الطائفة".

لا نزاع داخل الطائفة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٦١	٨٥	٨١	٧٩
مسيحيون	٥٤	٥٩	٧٥	٥٧

لقد زادت الحرب بطريقة مأساوية الحاجة الى ان يكون **الجيران من اتباع ذات الطائفة**. عبّر عن هذه الرغبة المسيحيون في وقت لاحق بعد المسلمين، الذين تأثروا في البداية بانعكاسات الحرب:

جيران من ذات الطائفة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٢٩	٤٧	٧٦	٤٠
مسيحيون	٣٨	٣٦	٤٧	٥٦

بعد السابع من شباط بقيت الرغبة لدى كل المستجوبين بمناطق سكنية متجانسة اعلى مما كانت سابقا: ٤٧٪ مقابل ٣٢٪[٧٩]. ومباشرة بعد اندلاع المعارك تغيّر ايضا تصوّر طابع النزاع. فقد تراجعت النظرة اليه **كنزاع بين الأغنياء والفقراء**[٨٠].

٧٩- نسبة ٠,٠٠١ ($p < 0.001$)

نزاع بين الاغنياء والفقراء	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٦٩	٥٤	٤٩	٦٦
مسيحيون	٦٨	٤٩	٥٤	٦٣

تجدر الإشارة الى انه حتى في ذروة المواجهة واحتدام المعارك بين الطوائف الدينية، بقي نصف المستجوبين يعطون الاولوية للنزاع وكانه بين الاغنياء والفقراء. وفي نيسان زادت هذه النظرة مجدداً بصورة ملحوظة.

كيف انعكست هذه الازمة على تطور النظام السياسي؟ ان تقييم اهمية الزعماء من جهة، وزعماء الاحزاب من جهة أخرى، تعرض لتغيير هام جزئياً.

المجموعات الاكثر تأثيراً	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
الزعماء:				
مسلمون	٣٠	٦	٣	١٤
مسيحيون	٣٣	٢٢	٢١	٢٣
رؤساء الاحزاب:				
مسلمون	٤٣	٥١	٥٧	٥٧
مسيحيون	٤٦	٦٦	٤٥	٤٩

اعتبار **الزعماء** الذي ارتفعت نسبته مجدداً بعد عام ١٩٨٢، انخفض بصورة بارزة لدى المسلمين في شهر شباط، ثم عاد وارتفع مجدداً في شهر نيسان، بينما لم يعرف تغييراً بارزاً لدى المسيحيين. فاكتساب المعنويات لدى رؤساء الاحزاب، برز بكل وضوح لدى المسلمين. فهم ابطال حرب شباط. اما المسيحيون فقد قدّروا

٨٠- فقط التغييرات لدى المسيحيين هي هامة بنسبة ٥٪

رؤساء احزابهم في زمن الأزمة الكبرى كثيراً[٨١]، ولكنهم عادوا الى آرائهم السابقة في شهر أذار.

اما **تفضيل** النموذج السياسي لدى **الزعماء الجدد**، فقد ارتفع بشكل بارز لدى المسلمين خلال الأزمة[٨٢]، ولكنه عاد وانخفض كثيراً في شهر نيسان:

الزعماء الجدد افضل	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٥٨	٨٩	٩٢	٦٩
مسيحيون	٥٣	٤١	٦٢	٥١

في المقارنة السابقة واللاحقة لمجمل التحقيقات لم يبرز تفاوت بالغ الأهمية. فعلى أثر احداث السابع من شباط ارتفع اعتبار اثنين من الزعماء الجدد: نبيه بري ووليد جنبلاط، قائدي معركة بيروت الغربية. ارتفعت شعبية نبيه برّي لدى المسلمين من ١٩٪ في كانون الثاني الى ٣٤٪ في نيسان، وشعبية وليد جنبلاط من ٨٪ في كانون الثاني الى ٢٧٪ في أذار، ثم انخفضت الى ١١٪ في نيسان. اما شعبية الزعماء المسيحيين المناضلين فقد زادت لدى المسيحيين بين كانون الثاني وشباط بنسبة ٢٠٪ (من ١٣ الى ٣٣٪)، ولكنها انخفضت مجدداً في نيسان الى ١٩٪.

هل يريد اللبنانيون **"الابتعاد عن السياسة"** في زمن الأزمات؟

الابتعاد عن السياسة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٥٦	٥٠	٧٣	٦٦
مسيحيون	٥٤	٥٩	٨١	٧٣

في شباط، لم يؤيد نصف المسلمين هذا الرأي، بينهم ٦٢٪ من الشيعة. ولكن انخفضت مجدداً وبسرعة الدرجة العالية من التسييس، كما انخفضت بنسبة أعلى

٨١- بنسبة ٠,٠٠٥ ($p < 0.005$)

٨٢- بنسبة ٠,٠٠١ ($p < 0.001$)

لدى المسيحيين. قبل السابع من شباط، رفض ٥٥٪ من المستجوبين التعاطي بالسياسة، ثم ارتفعت بعده هذه النسبة الى ٦٧٪.

هل كان لاختبار احداث الحرب الأهلية تأثير على مفهوم اللبنانيين حول **علاقة الدين بالسياسة**؟ ان فكرة علمنة الدولة والمجتمع كافضل امكانية لحل مشاكل لبنان الراهنة عرفت صدمة قوية في شهر شباط لدى المسلمين[٨٣]:

علمنة الدولة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٨٤	٤٠	٦٨	٥٦
مسيحيون	٩٥	٩١	٧٨	٨٠

أيّد علمنة الدولة قبل السابع من شباط ٨٨٪ وبعدها لم تتراجع هذه النسبة الاّ إلى ٧٠٪. ولكن مفهوم العلمنة تخطى سريعاً ونسبياً صدمة النزاعات المسلحة كما تشير الى ذلك ردود الفعل على قول آخر:

- **"ان ما نرغبه دائماً يبدو مستحيلاً، اي تحقيق العلمنة في لبنان. الانتماء الطائفي هو واقع ينبغي القبول به":**

العلمنة غير ممكنة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٤٢	٧٩	٦٣	٥٧
مسيحيون	٣٤	٣٥	٥٩	٤٠

اعتقد المسلمون باكثريتهم ابتداءً من شباط، والمسيحيون باكثريتهم ابتداءً من أذار باستحالة تطبيق العلمنة. في نيسان، بقيت أكثرية المسلمين في حالة حذر وتحفظ، رغم تراجع عددهم. اما لدى المسيحيين فقد بقيت أقليّة فقط تؤيّد ذلك[٨٤].

٨٣- التغييرات هي هامة جداً لدى المسلمين والمسيحيين بنسبة (٠,٠٠١) ($p<0.001$)

وبصورة مماثلة برزت الآراء بالنسبة لمفهوم **الكانتونات الدينية**. رغم ذلك تسمح المقارنة بين السابق واللاحق باستنتاج زيادة في نسبة التأييد من ١٨ الى ٢٧٪. ولكن المقارنة الزمنية تشير، الى ان الأمر كان، على الأقل لدى المسلمين، يتعلق بردّة فعل زمنية كتعبير عن الخوف[٨٥].

الكانتونات الدينية	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	١٦	٣٧	٣٥	١٣
مسيحيون	٢٠	٢٤	٤٢	٣٧

وهكذا يتبيّن من ان اندلاع الحرب مجدداً دفع بفكرة العلمنة الى الوراء وجعل فكرة الكانتونات تبدو أكثر قبولاً. ولكن اتضح في ذات الوقت ان تحفظاً محدوداً ازاء احداث المعارك المؤلمة أدّت الى اعادة النظر في بعض الأمور. كيف اثرت اذاً الأزمة المبرحة على المواقف الاساسية من **التعايش** وعلى اشكاله في لبنان؟ كانت صيغة طرح الأسئلة عام ١٩٨٤ ملائمة مع الاحداث الراهنة آنذاك. لذا لم تبرز اية حاجة الى اعادة النظر فيها.

"خلال الاشهر الاخيرة حصلت احداث مؤلمة جداً في لبنان.
لذلك أخاف من ان يصبح التعايش بين الطوائف الدينية أكثر صعوبة".

التعايش اكثر صعوبة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٣٨	٨٠	٨٣	٤٣
مسيحيون	٤٢	٥١	٦٧	٥٠

٨٤- نسبة (٠,٠٠١) ($p < 0.001$) لدى المسلمين، و ٠,٠٠٥ ($p<0.005$) لدى المسيحيين.

٨٥- راجع الحاشية السابقة.

التعايش الذي اصبح جوهرياً اكثر صعوبة، بقي التمسك به قائماً حتى في ظل تاثير المعارك المباشر[٨٦]. وقد عاد التفاؤل وارتفع بصورة ملحوظة في نيسان، وعاد ليقترب من النسب التي برزت في شهر كانون الثاني.

وبرز ذات النموذج في السؤال عن احتمالات مواصلة **تصعيد النزاع:**

تصعيد النزاع	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٥٠	٧١	٧٦	٥٦
مسيحيون	٤٧	٥٥	٧٥	٦٦

ابتداءً من شباط ارتفعت النسبة المئوية بصورة بارزة لدى المسلمين، وابتداءً من اذار لدى الفريقين. وفي نيسان، عادت النسبة لدى المسلمين الى ما كانت عليه في شهر كانون الثاني. اما المسيحيون فكانت ردة الفعل عندهم اكثر بطئاً ولكنها جاءت في ذات الوقت أكثر ايجابية[٨٧].

سواء كان **التعايش** قد اصبح اكثر صعوبة ام لا، فهل اعتبره اللبنانيون **مبدئياً** حتى في وسط الحرب **ممكناً**؟

"رغم الأحداث الأليمة في الأشهر الأخيرة اعتقد بان التعايش مازال دائما ممكنا بين الطوائف"؟

التعايش ممكن	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٨٧	٨٧	٩٤	٨٧
مسيحيون	٧٩	٨٠	٧٧	٦٨

٨٦- راجع الحاشية ٨٤.

٨٧- النسبة للمسلمين والمسيحيين (٠,٠٠١) ($p < 0.001$)

حتى في ذروة المعارك المسلحة استمرّ المسيحيون والمسلمون يؤمنون بامكانية التعايش. فرأيهم حول هذه المسألة لم يتأثر إطلاقاً بوطأة الاحداث المريرة.

عبر الازمة وخلالها بقي تأييد المسلمين والمسيحيين **لمبدأ التوافق** قائماً:

التوافق	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان
مسلمون	٩٣	٩١	٧٥	٨٧
مسيحيون	٨٢	٨٩	٩٠	٧٢

لقد عبّر ربع المسلمين في أذار، وأكثر من ربع المسيحيين في نيسان عن شكهم في هذه الصيغة لتسوية النزاع[٨٨]. ولكن لم يُحاول في أي وقت من الأوقات إعادة النظر فيها جديّاً.

اخيراً لم يبرز أي تغيير يستحق الذكر، لدى المسيحيين كما لدى المسلمين، في التحقيق الذي حصل خلال الأشهر الأربعة، او في المقارنة العامة قبل وبعد السابع من شباط، لدى المستجوبين حول تأييدهم للثوابت الدينية لفعل الايمان السياسي اللبناني. فخلال أشهر تلك الحرب الأهلية العلنية، استمر اللبنانيون يعتقدون بان الاسلام والمسيحية يدينان بذات الإلـه الواحد، ولهما ذات المبادىء الاخلاقية والاجتماعية، وبان الأصدقاء والزملاء يبقون اصدقاء وزملاء، وان بيروت ستعود مدينة مُوَحّدة.

هذه **النتيجة بالذات** في اطار التحقيق الشامل حول حدث هام، دموي، وعنيف للغاية، في النزاع اللبناني القائم – يمكن الآن استخلاصها وابرازها.

كانت مشاعر الخوف وعدم القدرة تزداد، كما هو منتظر، اثناء حدوث المعارك، وتتبدّل لدى المجموعات وفقاً لنتائج تطوّرات هذه المعارك سلباً وايجاباً. فالانعكاسات المتأتية من الأزمة الاقتصادية التي افرزتها احداث الحرب، برزت بسرعة فائقة.

في مرحلة من مراحل الازمة المبرحة، ازداد وعي اللبنانيين لانتمائهم الطائفي، كما طمحوا اكثر فاكثر الى منطقة خاصة بهم. ورغم ذلك، وفي ذروة احتدام المعارك لم ترغب أكثرية اللبنانيين بسماع اي كلام عن اقامة الكانتونات. فالرغبة

٨٨- نسبة (٠,٠٠١) ($p < 0.001$) للمسيحيين، و(٠,٠٠٥) ($p<0.005$) للمسلمين.

بعلمنة الدولة والمجتمع تعرضت لصدمة قاسية عندما اطلق المسيحيون والمسلمون النار على بعضهم. لا يمكن التمسّك بوجود طوائف منظمة سياسياً الا لفترة زمنية قصيرة فقط. فعندما كانت تخف حدّة الأزمة، كان يتراجع تأرجح المواقف ويعود الى حالته الطبيعية.

عندما تنطق الاسلحة، ينهار اعتبار ونفوذ السياسيين القدامى، اي فطاحل او ارباب العمل السياسي في زمن السلم. وتلتف كل فئة بدورها حول اسياد الحرب. وحالما تنخفض حدّة اصوات المدافع، ترتفع بورصة الزعماء القدامى، ويتبدد مجد أمراء الحرب سريعاً كالسحاب. وعندما يضعف التعايش ظاهرياً بسبب الازمة، يصبح أمر تحقيقه اكثر صعوبة – كما لا يمكن ان يكون ذلك معاكساً – ولكن لفترة وجيزة حتى يتوقف النزاع المفتوح.

وعندما يُسأل عن تقدير الوضع الذاتي او وضع البلد ككل، يتم الحصول على أجوبة واقعية. وعندما يُعَبّر عن المواقف والآراء، عندئذٍ تبرز بوضوح آثار صدمات الحرب. ولكن في الوقت نفسه، يتبيّن ايضاً بكل وضوح ان هذه الصدمات يجري تجاوزها سريعاً وبطريقة تستحق الدهشة والاعجاب.

فقبل ان يتوقف هدير المدافع، اي حالما يخف صوتها، وتتراجع حدّة القصف الصاروخي قليلاً، ينبري اللبنانيون ويستعيدون مواقفهم المعتدلة العادية.

لقد كشفت سلسلة التحقيقات منذ عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٧، بان الثوابت او القواعد الأساسية للثقافة السياسية اللبنانية – اي الاستعداد الدائم للتعايش، والتسامح، والبحث عن التوافق مع الاحتفاظ بالتباينات – قد صمدت دون ان تتأثر او ان تتعثر في سنوات الحرب. فتحليل الأشهر من كانون الثاني الى نيسان عام ١٩٨٤، اثناء تحوّل الحرب نهائياً الى حرب أهلية، أثبت بصورة مؤثرة ومدهشة، معظم الاستنتاجات التي افرزها التحقيق.

من الممكن ان تحصل او ان تقع حرب او حرب أهلية في لبنان، ولكنها لن تكون حرب اكثرية اللبنانيين على الإطلاق، **لأن هذه الأكثرية بالذات تريد التعايش أكثر فاكثر – حتى في زمن الحرب.**

الفصل الثامن

انهيار التحالف

لمحة سريعة عن تكوين النزاع واستمراره

"نريد ان نكون شعبا واحدا واخوة،
لا ننفصل في اى ضيم او خطر،
نريد البقاء احرارا، كما كان الآباء،
مفضلين الموت على العيش في ظل العبودية.
نريد الاعتماد على الاله الاعظم،
دون الخوف من سلطة البشر".

فريد ريش شيلر

"انا ادرك بانكم غير مؤهلين مثلي لمجابهة هؤلاء الناس.
ولكن انا لن اغيب...
عند ما اعود، يا احبائي، في ظل بدر صاف،
عندئذ اعود على ظهر دبابة، واتحدث بلغة المدافع،
وازيلكم جميعا.
فحيثما تعبر دبابتي، يكون هناك طريق.
وما يقوله مدفعي، يكون تعبيرا عن هدفي.
ولكن قبل كل شيء اعفو فقط عن اخي،
انما اضربه على فمه".

برتولد براشت

ليس الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، شبيها "بقسم روتليس" (Rütlisschwur) الذي تحول في اشعار "شيلر" الى اسطورة وطنية في سويسرا. لم يكن لبنانيو مرحلة الاستقلال "شعبا واحدا من الاخوة"، بل اتباع طوائف مختلفة ذات مصالح متباينة واشكال استقلالية متناقضة نمت تاريخيا. لم يشكل لبنان في حدود عام ١٩٢٩ بنظراي طائفة، الدولة التي ارادتها او رغبت بها - وان يكن ذلك لبعض الطوائف اكثر من الاخرى. بالنسبة للجميع، كان هناك حل ثانٍ أفضل منه. ولكن الحل الافضل كان ما جرى التوصل اليه عام ١٩٤٣. كان حلاً مع بعض التحفظ. على انذاك نصف اللبنانيين انفسهم بالامل، لتحقيق ما هو بنظرهم الحل الافضل في ظل ظروف ملائمة، اي بتحقيق وحدة سوريا الكبرى، او الوحدة العربية. وقد قبل النصف الثاني بالجمهورية المستقلة الجديدة مع "تحفظ عقلاني"، يتلخص في امكانية العودة الى "لبنان الصغير" في حال بروز اوضاع غير ملائمة. وقد اعتبر فريق من النصف الثاني من الخطأ التنازل عن هذا التحفظ.

اراد لبنانيو عام ١٩٤٣ ان يكونوا كلهم "احرارا كما كان آباؤهم"، او أفضل مما كان أجدادهم. ولكن قسما منهم اراد التحرر من الفرنسيين والقسم الآخر من العرب الآخرين. أمل الأولون بتراجع خوف الاخرين من الاخوة العرب مع مرور الزمن. وكان يعتمد الاخرون في حال تعرضهم لخطر مبرح، على امكانية الحصول على نجدة من الخارج.

كان لبنان تحالفا يستطيع كل فريق التنصل منه، اى نوعا من الشركة التجارية يستفيد منها كل فريق عند توزيع المكاسب التي يجري التفاوض عليها بعناية فائقة. ولكن باستطاعة الحلول الثانية الفضلى ان تكون غزيرة الفائدة بالنسبة للمشاركين، وبالتالي طويلة المدى. ففي مطلع السبعينات كان شركاء الاتحاد والتحالف اللبناني العقلاني والمفروض عليهم غير مستائين ومنزعجين منه. فقد اعتبر عدد من المراقبين والمحللين الداخليين والخارجيين بان هذا الاتحاد هو "قصة نجاح" رائعة (success story). اعتبر لبنان دولة متعددة الشعوب، تنظم سلميا عيش طوائفها الى جانب بعضها بعض، وتسهم في تحديثها وتقدمها دون اضطرابات ثورية، كما تؤمن لسكانها مستوى متناميا من الرفاه، في اطار من الحرية الديمقراطية. وقد اعتبر هذا النهج السياسي بنظر اصحاب ديمقراطية التوافق الهادفة كنظرة معيارية، الى تحقيق استقرار ديمقراطي والحفاظ عليه في ظل الاوضاع الصعبة التي تعيشها الدول التعددية، مؤشرا وبرهانا على أن امكانية تحقيقه وتطبيقه

بنجاح ايضا في بلد غير اوروبي[1].

بعد اندلاع الحرب تكاثرت التحاليل التي تشير الى أن الاختبار اللبناني كان محكوما عليه بالفشل من الاساس. ولكن هذه الاحكام كانت تتميز عن بعضها بصورة بارزة. البعض رأى في التوترات الاجتماعية السبب الذي أدى الى نزاع طبقي مسلح[2]. والبعض الاخر ردّ ذلك الى المشكلات المستعصية بين هويات وطنية مختلفة، نشأت بين طوائف لبنانية متباينة[3]. وكذلك رأى اخرون المسؤولية في الاخطاء القائمة في انشاء نظام التوافق اللبناني[4]، او اعتبروا هذا النظام بالذات "لبّ المشكلة"[5].

اخيرا اراد عدد لا بأس به من المفكرين تفسير الحرب ليس كنتيجة للتوترات بين الطبقات والطوائف، او لانعدام التلاؤم في النظام السياسي، بل نتيجة لتأثير عوامل اقليمية ودولية فقط[6].

١- Arend LIJPHART, Democracy in Plural Societies, op. cit. p. 147ff.

٢- راجع: Samih K. FARSOUN & Walter CARROLL, The Civil War in Lebanon : Sect, class, and imperialism, in : Monthly Review, 28 (1976)2, p. 12-37. Suad JOSEPH & Barbara L.K. PILLSBURY (Ed.), Muslim-Christian Conflicts: Economic, political and social origins, Boulder und Folkestone 1978.

٣- Enver M. KOURY, The Crisis in the Lebanese System, Confessionalism and Chaos (Foreign Affairs study 38), Washington D.C. 1976.

٤- Richard H. DEKMEJIAN, Consociational Democracy in Crisis : The case of Lebanon in : Comparative Politics, 10 (1978), p. 251-265 . Arend LIJPHART, Democracy in Plural Societies, op. cit. p. 149.

ينتقد هذا الأخير "المؤسساتية غير المرنة للمبادىء التوافقية" في لبنان.

٥- "النظام الطائفي بحدّ ذاته – كتجسيد لنموذج توافقي – كان جزر المشكلة". راجع:

Michael C. HUDSON, The Lebanese Crisis : The limits of consociational democracy in : Palestine Studies, 5 (1976), p.114 . Idem, The Precarious Republic Revisited : Reflections on the collapse of pluralist politics in Lebanon . Contemporary Arab studies, Seminar Paper No. 2, Georgetown University, Washington D.C. 1977.

وفي تحليل جديد ومختلف جداً يبرز "مايكل س. هودسون" مفهومه، ويفسّر لماذا وكيف أسهم النموذج التوافقي اللبناني، وبنوع خاص نموذج الدولتية (étatisme) الشهابية، في القضاء على ذاته.

راجع Michael C. HUDSON The Problem of Authoritative Power in Lebanese Politics . Why consociationalism failed, in : Nadim SHEHADI & Dana HAFFAR MILLS (Ed.), Lebanon : A history of conflict and consensus, London 1988, p. 224-239.

٦- "يبدو في الواقع ان الديمقراطية اللبنانية لم يكن يحق لها بالاستمرار، ليس بسبب افتقار محيطها الاقليمي الى مؤسسات ديمقراطية فحسب، بل ايضا لانه كان معادياً لها... ولكن المؤلف يعتقد بضرورة استمرارها بشكل او بآخر لا يناقض العنف الاقليمي غير المألوف الذي زجّت فيه". راجع:

Iliya HARIK, the Economic and Social Factors, in : The Lebanese Crisis, op. cit. p. 235.

نتطرق هنا الى البحث في كيفية نشوء نظام لتسوية النزاعات في لبنان ما قبل الحرب، وكيف جُرَّ هذا البلد الى وسط عاصفة نزاع الشرق الاوسط، وكيف تطور النزاع في مراحل مختلفة، وما هي الاشكال التي عرفها. ثم نحاول، بالاعتماد على التحقيقات التي اجريت، اعطاء صورة مختصرة وتحليل لمختلف عناصر النزاع مع التمييز بين العوامل المرتبطة بوقوع الحرب والاسباب التي ادّت الى استمراريتها.

١ - لبنانيون ضد لبنانيين

منذ عام ١٩٧٥، كان كل سنة يطلق لبنانيون النار على لبنانيين اخرين. فكما كان البعض يحاول دائما تقييم معنى عناصر النزاع غير اللبنانية، فقد وجدت ومازالت تتوفر اسباب كافية لحرب اهلية لبنانية، ضمن حرب لم تكن غالبا حرب اللبنانيين.

لقد برزت نزاعات اجتماعية وزادت حدتها في النصف الاول من السبعينات. ولكن توزيع الدخل في لبنان ما قبل الحرب، كان، اذا ما قورن على المستوى الدولي، متفاوتا باعتدال فقط. وكان يشابه الوضع انذاك في فرنسا والمكسيك. فما يتعلق بطريقة اندماج الفئات والطوائف، كان أمرا متساويا باعتدال. فقد كان هناك اصحاب امتيازات وآخرون دون امتيازات في كل الطوائف. كان الوضع افضل نسبيا بالنسبة للطوائف التي كانت تسكن المدن قديما، كالسنة والروم الارثوذكس، كما كان الوضع صعبا بالنسبة للطوائف التي نزحت لاحقا الى المدن وتمدنت، اى الموارنة والشيعة. ولكن الطائفة الشيعية كانت بوجه عام اكثر حرمانا – وذلك بسبب الاهمال الطويل لمعظم المناطق الزراعية الشيعية، وعدم اهتمام الزعماء الشيعة التقليديين بتنميتها – ومنذ عام ١٩٦٩ زاد هذا الحرمان بسبب بداية الحرب في الجنوب التي لم يُهتم بها كثيرا في باقي مناطق البلاد. فحرمان الشيعة هو ايضا في جزء منه "عمل بيتي داخلي" وفي جزء آخر، من نتائج الحرب.

فعدم المساواة بين الطوائف من حيث مستوى التعليم والدخل جرى التخفيف والحد منه منذ تأسيس الدولة بصورة بارزة، وبنوع خاص في ظل تأثير السياسة الاجتماعية الشهابية في الستينات. ولكن زيادة الوعي والتحسس بهذه اللامساواة تفاقمت كثيرا. "لقد خفت حدة الشر، ولكن الحساسية زادت حيوية" (دي توكفيل). هذا الوصف الشامل الذي يمكن تسميته في لغة العلوم الاجتماعية الحديثة، بالحرمان النسبي، ينطبق تماما على سياسة التنمية اللبنانية في سنوات ما قبل الحرب. فالتوقف المخيف عن مواصلة تطبيق سياسة التوازن الشهابية عبر الاصلاحات كان فقط كافيا وملائما تماما لتفاقم حدة ادراك الحرمان النسبي. وهكذا تم القضاء على كل الامال الكبيرة.

سياسة التعليم التي عرفت توسعا كبيرا في الستينات اسهمت بتاهيل عدد كبير من الخريجين لممارسة اعمال وتقليد وظائف ذات دخل متوسط وعال، اكثر مما يستوعب سوق العمل. وقد تفاقم الوضع بسبب التسابق على وظائف العمل في القطاع العام. ونظرا لتوزيع هذه الوظائف حسب حصص الانتماء الطائفي، فقد ادت المباراة القاسية الى طرح هذه المسالة على بساط البحث.

ان حرمان سكان الريف لصالح سكان المدن، وحرمان مناطق معينة مقابل مناطق اخرى، وتزايد اعداد خريجي التعليم الثانوي والجامعي، كلها ظواهر تسبّب ايضا ازمات اجتماعية، حتى في المجتمعات المتجانسة. فالشعور بالحرمان النسبي ليس حكرا على الدول المتعددة الشعوب اطلاقا. في لبنان، اعتبر الحرمان المطلق يصيب نسبيا الطوائف اكثر من الفئات او الطبقات او المناطق او المراحل العمرية، رغم بروز هذه النظرة بطريقة محدودة فقط. في لبنان تشعر طوائف بكاملها بالحرمان – خطأ أو صوابا – وهذا امر لا قيمة له بالنسبة للنتائج السياسية. كانت هناك مجموعتان تميلان الى التعبير عن هذه الرؤيا، الاولى اضطرت الى النزوح من الريف بسبب الوضع الاقتصادي او الحرب، اي الشيعة. والثانية يبحث اعضاء منها بعد تخرجهم من التعليم الثانوي والجامعي عن ترق اجتماعي – وهؤلاء هم من الشيعة والسنة معاً. وبتعبير اكثر قساوة، شكل الاولون لاحقا عناصر الميليشيات، والاخرون الكوادر او الاطر. ولكن الامر الذي لم يلاحظ غالبا قبل الحرب هو ان قسما من الموارنة ايضا اضطر الى النزوح من الريف، وقسما اخرا منهم، لم يتمكن من تحقيق طموحاته في مجال الترقي الاجتماعي. فشكلوا لاحقا عناصر وكوادر في الجانب الاخر. ولكن في البداية، وقبل الحرب، كان الاحتجاج الاجتماعي بالدرجة الاولى، احتجاجا سياسيا تطلقه الطوائف الاسلامية ضد الدولة – اى ضد دولة كانوا ينظرون اليها كدولة يهيمن عليها المسيحيون.

وكما اشير سابقا لم تكن الهيمنة المسيحية في دولة ما قبل الحرب موجودة بهذه الصورة. فرئيس الجمهورية، لم يكن له في الواقع الدستوري مركز اقوى من رئيس الحكومة. فالقرارات تحتاج كلها الى موافقة الفريقين. كانت الحكومة تشكل دائما بالتساوي. والتأثير السياسي لاكثرية مسيحية في مجلس النواب جرى الحد منه عبر نظام انتخابي يجعل عددا من النواب المسيحيين مرتبطا بالمقترعين المسلمين، وليس العكس. وفي النهاية لم تعد السيطرة المسيحية سوى امر رمزى فقط. رئيس الدولة كان مسيحيا، وكذلك الاكثرية العددية من النواب.

ولكن نتيجة لهذه "السيطرة" (او كما يقال بلغة السياسيين اللبنانيين، "الهيمنة") المسيحية برزت المطالب الاجتماعية، وكانها ليست مطالب المسلمين المحرومين فقط، بل برزت ايضا مطالب موجهة ضد دولة "الهيمنة". وهذا يعني في لغة الجدال

السياسي المعروف مطالب ضد "المسيحيين".

تحولت بعض المطالب الى مطلب يقضي بتغيير توزيع السلطة، وفي النهاية الى اعادة النظر والبحث بالميثاق الوطني. ولكن هذا المطلب أدّى حتما الى اثارة مشاعر الخوف لدى المسيحيين اللبنانيين. وقد تركز ذلك بالدرجة الاولى على مسائل تتعلق بالسياسة الخارجية – اى بمسألة الاستقلال اللبناني. ولكن المسيحيين عاشوا اختبارات سابقة، اي ان المسلمين اخذوا يتقبلون اثناء عهد الانتداب فكرة الاستقلال، واعترفوا بها مهللين عام ١٩٤٣. ثم شعر المسيحيون عام ١٩٥٨ بان هذا الاستقلال مهدد، ومنذ عام ١٩٦٩ بان حياتهم مهددة بالموت. وكذلك استغل الفلسطينيون لبنان كقاعدة طبيعية لصراعهم في سبيل الحرية. وخاضوا هذا الصراع دون اي اعتبار للمصالح اللبنانية. ولكنهم وجدوا حيادا مرضيا جدا، وكذلك تأييدا محبّذا ومشجّعا لهم من قبل المسلمين اللبنانيين. ان ما اعتبره المسلمون تضامنا طبيعيا مع العرب الاخرين، اعتبره المسيحيون دليلا اخر على "الولاء المزدوج" لدى المسلمين. وكذلك برزت بحدة اكثر من الماضي مسألة النزاع حول الهوية. بالنسبة للمسلمين اللبنانيين اعتبر الولاء المزدوج امرا طبيعيا. فهم يعتبرون انفسهم لبنانيين وعرب، دون ان يروا اي نزاع بين هاتين الهويتين. ولكن غالبية المسيحيين طالبت باستمرار بان اللبنانيين لا يحق لهم أن يكونوا سوى لبنانيين.

اما خوف المسيحيين فزاد عمقا وتفاقما. لم يخافوا فقط من "الانشلوس" اي الضم الى بلد اخر، بل بنوع خاص من تحولهم الى اقلية ضمن اكثرية مسلمة. وكأن مسألة الحجم، حتى في دولة عربية اكبر أو داخل لبنان، ليست بالنسبة لهم نوعا من الخطر. وقد اثارت هذا الخوف احزابهم القيادية قبل الحرب، من خلال معارضتهم لكل تعديل في النظام اللبناني القائم. ان حزب الكتائب اسهم خلال سنوات طويلة بتنفيذ النهج الشهابي، ولكنه انضم منذ عام ١٩٦٩ الى جبهة اعدائه، اذ تبيّن له ان تحالفا قويا للحفاظ على الوضع القائم هو اهم من تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم – الذي دعمه وايده مبدئيا.

رأى عدد كبير من المسلمين انفسهم محرومين اقتصاديا، وارادوا انهاء هذا الحرمان. حاولوا تحقيق ذلك عبر تغيير الوضع السياسي القائم. بينما بدأ عدد كبير من المسيحيين، لهذا السبب بالذات، بالدفاع عن الوضع الاقتصادي القائم – او انهم في البداية، لم يواصلوا التزامهم في سبيل الاصلاح – لانهم ركزوا على الدفاع عن النظام السياسي القائم. وعند ما بدأت الحرب، وقف المحرومون من الفريقين، حاملين السلاح بايديهم، مقابل بعضهم بعض.

هل النزاعات الاجتماعية التي اعتبرت كنزاعات بين الطوائف، اي هيمنة

المسيحيين الرمزية، والتناقضات حول السياسة الخارجية المرتبطة بنزاع حول الهوية، يمكن ان تكون سببا ومبررا كافيا يدفع لبنانيين الى اطلاق النار على لبنانيين آخرين؟ مقابل هذا الافتراض يبرز واقع اخر وهو ان لبنان عاش مدة طويلة هذه النزاعات والتناقضات، دون التعبير عنها بواسطة السلاح. في الواقع تفاقمت النزاعات الاجتماعية في النصف الاول من السبعينات. ولكنها نادرا ما انعكست كصراع بين الطوائف، تناقضاً مع الميل الى اعتبارها والنظر اليها كنزاعات بين الطوائف. فالحركة النقابية كانت خليطا طائفيا، وكذلك الحركة الطلابية. والمسيحيون كانوا كذلك مثل المسلمين بين المطالبين باصلاح اقتصادي وسياسي جذري. هذا وقد لاحظ محللون من مختلف الاتجاهات السياسية وجود مؤهلات لنشوء وعي طبقي. فالحركة العمالية عرفت وضعا صعبا بسبب البنية المتصدعة في مؤسسات العمل. ولكنها استطاعت احراز تقدم بارز في تحركها ونضالها عبر استخدامها وسائل ضغط سليمة، كالاضرابات والمظاهرات والمفاوضات.

وكذلك في اطار النظام السياسي حصلت بعض التعديلات البارزة. فقد ثبّت منذ عام ١٩٥٨ نظام الحصص بالتساوي في مجال العمل في القطاع العام. وفي عهد الرئيس فرنجية جرى تعديل الربط الذي كان قائما لبعض الوظائف العامة التي كانت حكرا لبعض الطوائف بفضل بعض التسويات المرنة. وفي الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٢ انتخب عدد لا باس به من النواب غير التقليديين اكثر من الماضي. وبالتالي لم يكن بالامكان توقع القاء مسؤولية جسيمة على عاتق مجموعات القيادة اللبنانية بسبب تفاقم التوترات السياسية الداخلية. فسياسيو المدرسة الشهابية اقروا وشعروا بقوة التفجير الكامنة، وراء التفاوت والمآسي الاجتماعية. فاتهام كمال جنبلاط لهم بانهم لم يعرفوا ان يتجاوبوا مع ثقة المنطق السياسي لدى الشعب، كان في مكانه. فلا فؤاد شهاب، ولا معاونوه، او انصاره، حاولوا جديا صياغة اهداف واسس سياستهم ليفهمها الناس بصورة عامة، والقيام بتعبئة للحصول على تأييد شعبي واسع وتنظيمه. لقد حاولوا اكثر فاكثر تطبيق الاجراءات التي اعتبروها محقة وصائبة بصورة تقنوقراطية واوتوقراطية. تلاعبوا بالنظام السياسي، بدلا من تعديله بالوسائل الديمقراطية. وهكذا اثاروا معارضة عدد كبير من السياسيين لهم، خاصة الذين كانوا مقتنعين باهداف الاصلاح. كما اثاروا ايضا استياء عدد من الناخبين الذين كان بالامكان الحصول على تأييدهم لتلك الاهداف. فمحاولة الاصلاح في لبنان فشلت اخيرا بسبب قيام تحالف، لا متجانس اطلاقا من قبل معارضي الاصلاح والليبراليين المعارضين للعسكر وتدخلاته السياسية، والفئات الشعبية التي كانت تريد تحقيق تعديلات سريعة وجذرية. "فالاصلاح انطلاقا من القمة" تعرض لفشل ذريع عام ١٩٦٩.

عقب ذلك عهد جديد من الازدهار في ظل حكم "الثعالب". تحلّى هؤلاء بصفات عديدة، منها التعقل في عدم اثارة وتعريض التوازن في البلد للخطر، والاستعداد للوصول الى تسويات، بالاضافة الى درجة من روح التسامح البارز. ولكن لم يكن هناك اي اثر بين هذه الصفات لاي اهتمام بالمشكلات الاجتماعية. بعد عام ١٩٧٠، ازدهر بنوع خاص الفساد وعدم الاهلية الادارية. وهكذا عبدت الطريق للصعود السياسي من قبل "الذئاب" الذين استغلوا لصالحهم الاحباط المتنامي، ليعبّروا عن مطالبهم الراديكالية. وكذلك اضطر "الثعالب" الى اتخاذ مواقف راديكالية، كي لا يفقدوا، كل في طائفته، شعبيته وانصاره. الىجانب نقص الشعور الاجتماعي لدى طبقة السياسيين القدامى، لم تغير السنوات الاخيرة شيئا كبيرا في هذا المجال. في عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ اظهر امين الجميل تفهما اقل للمشاكل الاجتماعية الحرجة التي اصبحت اكثر حرجا وانفجارا مما كانت عليه في عهد سليمان فرنجية.

ولكن لم يتبين ان "الذئاب" كانوا اكثر شعورا واهتماما بالقضايا الاجتماعية. لقد عبأوا الفقراء، ليس كفقراء، بل كاتباع طوائف معينة. استغلوا شعور الحرمان النسبي لدى الطوائف، دون خجل او حياء. فزعماء الاحزاب اليسارية تحدثوا بشكل آخر، ولكنهم استخدموا ايضا وسيلة التعبئة الطائفية، نظرا لفعاليتها. ففي برامج الحركة الوطنية لم يعد يذكر احد شيئا عن المطالب الاقتصادية. بالاختصار، "الذئاب" بحثوا في البداية عن "الامبراطورية السياسية"، مع الامل، بان "كل شيء سيعطى لهم". فكمال جنبلاط الذي اتهم شهاب بعدم الوثوق بالشعب، لم يعتمد هو ايضا على وسيلة الاقناع، بل اختار طريق العنف.

ان مجموعة القيادات السياسية القديمة والجديدة، في جمهورية لبنان ما قبل الحرب، اسهمت كلها بطرق مختلفة في اضعاف او زوال هذه الجمهورية. هذا الواقع طرح ايضا على بساط البحث الافتراض القائل بأن النظام السياسي لعام ١٩٤٣ يشكل جذور المرض اللبناني. فالسياسيون المعادون للنظام استغلوا هويات طائفية مختلفة ومشاعر طائفية، دون خجل او حياء، اكثر من الذين انشأوا هذا النظام وعملوا على الاحتفاظ به. قد يكون ذلك لمصلحتهم ايضا مع بذل جهد متواصل، للحد من النزاع، ولتسويته. فسواء في أنظمة التوافق اوفي انظمة ديمقراطية الاكثرية ابرزت الدول التعددية "ذئابها"، ونشبت النزاعات بين الطوائف في عدد كبير منها. لذلك كان من المحتمل ان تنشأ باكرا في لبنان، لو كانت هناك ديمقراطية الاكثرية، مشاعر الحرمان النسبي بين الطوائف حتى في غياب نظام يقوم على النسب او الحصص. فالتفوق العلمي لدى الطوائف المسيحية برز تاريخيا، وجعل حكما تسلم الوظائف في القطاع العام حكرا عليهم. فحتى نهاية السبعينات كان نظام الحصص الطائفية يطبق كنظام تفرقة ايجابية لصالح المسلمين.

في عدد كبير من الدول التعددية، يطبق "القانون والنظام" على اساس سيطرة طائفة ما، وفي بعض الدول العربية المجاورة على اساس سيطرة الاقليات. ولكن كما استنتج بحق "لامبروخ" (Lehmbrouch) عام ١٩٦٧، ليس من مبرر للاعتقاد بان انظمة هذه الدول هي اكثر فعالية. فهيمنة احدى الطوائف لم تستطع مثلا في العراق الحؤول دون اندلاع حروب اهلية دائمة خلال سنوات طويلة.

ولكن في لبنان اثبتت الحرب التي دامت سنوات عديدة بان سيطرة مجموعة لا يمكن فرضها. فتوازن القوى لم يسمح بذلك. كما ان اخذ موازين القوى اللبنانية الداخلية بعين الاعتبار، لم يسمح بفرض اية سيطرة.

كشف نظام التوافق اللبناني عن عدة انجازات. فالتفاوت الكبير الذي خلفه عهد السيطرة العثمانية جرى الحد منه بصورة بارزة. ازدهار البلاد قبل الحرب أثر في بعض الدول المجاورة، خاصة انه وفر للبنانيين درجة من الحرية الفردية والجماعية لم تعرفها اي من البلدان المجاورة. سادت الحرية والديمقراطية في هذا البلد ليس بصورة الزامية مفروضة، بل نظرا الى واقع مجتمعه التعددي، وحال توازنه دون فرض حلول سلطوية فيه.

وكما اشير آنفا، كان من الممكن الوصول الى تكوين لبنان متوازن اجتماعيا واقتصاديا. فمحاولة النهج الشهابي الديمقراطي، لم تنجز حتى النهاية، لان العمى الاجتماعي لدى السياسيين القدامى، والمتمثل بالمواقف الراديكالية، والتعطش الى السلطة لدى النخبة السياسية الجديدة، اسهم في افراز الوضع الاليم وتفاقمه. لقد فسر الفريقان وكشفا عن الاسباب التي دفعت اللبنانيين لاطلاق النار على بعضهم. ولكن لم تكن هذه الاسباب ملزمة ومقنعة لمعرفة لماذا اقدموا على ذلك في النهاية.

٢ - عسكرة النزاع

الاختبارات ليست ممكنة في التاريخ. ولكن لا يمكن البرهان ولا التأكيد عن اقدام اللبنانيين على اطلاق النار على بعضهم بعض حتى دون وجود الفلسطينيين. هذا امر ضعيف الامكانية. في عام ١٩٧٥ كانت النخبة السياسية اقل تمزقا مما كانت عليه عام ١٩٥٨، اقله فيما يتعلق بمسائل السياسة الداخلية.

فالامر الحاسم في عسكرة النزاعات اللبنانية الداخلية يعود سببه الى وجود قوة مسلحة في البلاد الى جانب قوة الدولة، وهي قوة الفلسطينيين. فانطلاقا من وضع مصلحتهم الذاتية، واختبارهم في الاردن، ومنطق فرض وجودهم، لم يبق لهم خيار آخر الا تسليح كل المجموعات التي تطوعت للتحالف معهم. وسوريا من جانبها

كانت لها مصلحة في دعم وتقوية الفلسطينيين ضد سلطة الدولة اللبنانية، وكذلك في عدم سماحها ايضا، كما تبين لاحقا، لمنظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها بالسيطرة على سلطة الدولة. واسرائيل من جانبها كانت لها مصلحة في ان تقوم الدولة اللبنانية بمحاربة الفلسطينيين – او في حال تعذرها وعدم استطاعة هذه الدولة – ان تساعد مجموعات مسلحة لبنانية لمحاربتهم.

وهكذا تحول لبنان الى مسرح بديل للمعارك من اجل فلسطين. ولم يمر وقت طويل حتى تحولت الحرب الى حرب اهلية.

كان اللبنانيون جميعا مسؤولين عن هذا التطور. فكمال جنبلاط وحلفاؤه من اليسار، وجدوا عبر مساعدة المنظمات الفلسطينية لهم فرصة فريدة للاستيلاء على الحكم. اما حزب الكتائب فقد حاول من جانبه اثارة الجيش اللبناني لضرب الفلسطينيين. ولكن "الاستبلشمانت" الاسلامي منع استخدام الجيش. وحاول، اكثر من ذلك، استغلال الصراع لمصلحته والبلوغ الى توزيع جديد ومحدود للسلطة في البلاد. وهكذا بقي السؤال مطروحا حول امكانية ابعاد لبنان عن الانزلاق في نزاع الشرق الاوسط دون تحميل القيادات اللبنانية المختلفة هذه المسؤولية. في الاردن، لم تحصل اية خلافات تقليدية بين المسيحيين والمسلمين، بل كانت هناك سلطة مركزية قوية. ورغم ذلك حصلت حرب دموية. فهل كان بامكان نظام شهابي ثابت وجيش قوي في لبنان، الحؤول دون قيام حرب لبنانية- فلسطينية؟ او في حال اندلاعها، هل كان بامكانه كسبها؟ وعلى هذا السؤال، كما على اسئلة اخرى، لا يمكن اعطاء اجوبة بسهولة. فقد نوقشت كل هذه المسائل طويلا، منذ عام ١٩٨٦. فلو لم يقاوم المسيحيون الفلسطينيين، لثار ضدهم الشيعة الاكثر تضررا من نشاطهم، كما حصل في السنوات الاخيرة.

ولكن ما حصل هو ان الحرب اندلعت في البداية بين المسيحيين والفلسطينيين. ولكن هؤلاء قدموا لحلفائهم اللبنانيين السلاح والتدريب، ومكنوهم من اشعال حرب اهلية. وهكذا نجحوا في عسكرة النزاع بين اللبنانيين. في الواقع، كان هناك نزاع يمكن عسكرته، ولكنه كان نزاعا جانبيا، كنتيجة للحروب من اجل فلسطين، التي حصلت في فلسطين بالذات، وعلى الاراضي المصرية والسورية والاردنية. ولكن هذه الحروب انتقلت ايضا الى لبنان منذ عام ١٩٦٩.

٣ – تدخلات دون انتصارات

ان ما ينطبق على اندلاع الحرب ينطبق ايضا على استمرارها طويلا. بقيت الحرب الاهلية بمعظمها، ظاهرة عارضة من النزاعات تتفاعل حتى خارج لبنان،

ولكنها وقعت على الاراضي اللبنانية. بين ١٩٧٥ و ١٩٨٨ حصلت ست وعشرون مجابهة عسكرية كبيرة – دون احصاء "الحروب الصغيرة". وقعت ست منها بين قوى غير لبنانية. وفي تسع مجبهات حصلت المعارك بين اطراف النزاع اللبنانيين مع اطراف النزاع غير اللبنانيين، وضد حلفائهم اللبنانيين في الوقت نفسه. وفي تسع مجابهات فقط حارب لبنانيون ضد لبنانيين اخرين. ومن بينها ست مجابهات حصلت، ليس بين فريقي النزاع الرئيسيين، بل داخل صفوف كل فريق.

وقعت حرب اهلية بين الفريقين الرئيسيين في البداية، اي من صيف ١٩٧٥وحتى خريف ١٩٧٦، عند ما حاربت الاحزاب المسيحية ضد تحالف قوى اليسار وجيش لبنان العربي والفلسطينيين. وقد شكل الفلسطينيون القوة العسكرية الرئيسية في هذا التحالف. اما الحرب الاهلية بمعناها الصحيح، فهي حرب الشوف – او حرب الجبل – التي وقعت بين الميليشيات المسيحية و الميليشيات الدرزية، رغم تلقي الدروز دعما واسعا من الفلسطينيين في المرحلة الاخيرة. وكذلك حصلت حرب اهلية بكل معنى الكلمة، بسبب الاتفاق اللبناني–الاسرائيلي. وهي الحرب التي شنها الدروز والشيعة ضد الحكومة والجيش. وقد تلقى معارضو الاتفاق دعما واسعا من سوريا، كما تلقت الحكومة مساعدة عبر الاميريكيين والفرنسيين. وتصنف في خانة الحرب الاهلية الصرفة، النزاعات التي حصلت داخل صفوف كل فريق: المسيحيون ضد المسيحيين من جهة، الشيعة ضد الدروز، والشيعة ضد الشيعة من جهة اخرى. ومنذ نهايةعام ١٩٨٥ تكاثر هذا النوع من النزاعات – وهذا هو اوضح مؤشر للمأزق الذي حصل سابقا بين الميليشيات المسيحية والميليشيات الاسلامية. فقد خسرت الميليشيات المسيحية كل المناطق خارج معقل المسيحيين الرئيسي.

اما النزاعات التي شاركت فيها القوى والجيوش الاجنبية، فلم تكن الاكثر عددا فقط، بل الاكثر شراسة ايضا. فالخسائر البشرية الاكثر جسامة وقعت في تلك الحروب "غير اللبنانية"، خاصة في عام ١٩٧٦ و١٩٨٢، والتي اشترك فيها اولا الفلسطينيون، ثم السوريون والفلسطينيون والاسرائيليون. لقد تميزت الحرب منذ بدايتها بطابع التدخلات الخارجية، او استهدفت فرض الهيمنة الخارجية على لبنان. ولكن لم تفلح اية منها في تحقيق هدفها. فقد فشلت، اما بسبب تدخلات خارجية اخرى، او بسبب مقاومة احد اطراف النزاع اللبنانيين.

ان محاولة الفلسطينيين لنصرة كمال جنبلاط وحلفائه، فشلت بسبب تدخل سوري افشل ايضا سابقا محاولة الاحزاب المسيحية لسحق الفلسطينيين عسكريا. فقد حاولت سوريا اخضاع الفلسطينيين، وكذلك المسيحيين لها. ولكنها تخلت عام ١٩٧٧ عن هذه المحاولة ضد الفلسطينيين بسبب حاجتها الى تاييدهم مجددا في نزاعها ضد السادات. اما اخضاع المسيحيين فقد فشل بسبب المقاومة الشديدة، وكذلك بسبب

الخوف من احتمال ردود فعل اسرائيلية.

والتدخل الاسرائيلي ادى الى اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ولكن هدفها الثاني الكامن في تمكين قوى لبنانية صديقة لاسرائيل من فرض هيمنتها، فشل بسبب مقاومة سوريا والشيعة. ان التدخل الاميريكي والفرنسي عام ١٩٨٢ – ١٩٨٤، الذي استهدف اعادة سلطة الدولة اللبنانية، فشل كذلك بسبب العرقلة الاسرائيلية والمقاومة السورية، وانتفاضة الدروز والشيعة ضد الحكومة المركزية، والتي ادت الى انفراط الجيش اللبناني.

اما محاولة سوريا الثانية لفرض هيمنتها على لبنان عبر اتفاق الميليشيات الثلاث، فقد فشل مجددا بسبب مقاومة المسيحيين والقسم المسيحي من الجيش.

وكذلك محاولة ايران لتثبيت نفوذها في لبنان عبر الميليشيات الشيعية الاصولية جوبهت بمعارضة ميليشيات حركة امل التي حصلت آنذاك على دعم وتاييد من سوريا.

وبالاختصار، الى جانب محاولة اطراف النزاع اللبنانيين لفرض هيمنة داخلية، فشلت حتى عام ١٩٩٠ كل محاولات القوى الخارجية، لفرض هيمنتها ايضا. وهكذا لم يكن بالامكان فرض سلام على الاطلاق، بل توالت دائما ومجددا حروب صغيرة وكبيرة.

لقد زُجّ لبنان في وسط عاصفة سياسة الشرق الاوسط مع بداية المحاولات الاميريكية لتسوية المشكلة الفلسطينية، في البداية، دون منظمة التحرير، ثم ايضا دون سوريا، وكذلك دون مشاركة الاتحاد السوفياتي. لذلك بذلت منظمة التحرير جهودا، وسوريا كذلك، لافشال هذه المحاولة عبر تعبيرها بوضوح في لبنان وانطلاقا من لبنان عن انه لا يمكن تسوية نزاع الشرق الاوسط بدونها. فقد كانت سوريا ومنظمة التحرير تعتمدان على دور الاتحاد السوفياتي وتاييده لهما. اما اسرائيل، فقد حاولت في عهد "بيغن" و"شارون" فرض سلام على حدودها الشمالية عبر انتصارها في لبنان. فقد كان هناك تجاوب فقط من قبل الولايات المتحدة – طالما كان "الكسندر هايغ" على رأس الدبلوماسية الاميريكية – وتامين المساعدات العسكرية لها باستمرار. فقد ادركت الدولتان العظميان الاستقلالية النسبية التي مارسها حلفاؤها في المنطقة. فالاتحاد السوفياتي لم ينجح عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٣ في ردع سوريا عن حربها ضد منظمة التحرير. ومن جهتها تمكنت الولايات المتحدة من حث "اريال شارون" على وضع حد لحربه ضد سوريا في لبنان، ولكنها لم تنجح في الزام خلفه على مساعدتها لعدم افشال مساعيها السلمية في لبنان. الاتحاد السوفياتي اعلن عن استعداده لضمان امن سوريا، ولكن لم يتحرك لضمان

امن القوات السورية في لبنان. وكذلك الولايات المتحدة كانت، رغم التردد، مستعدة لِغضّ النظر عن حرب اسرائيل ضد منظمة التحرير، ولكن ليس عن حربها ضد سوريا في لبنان. على كل الاحوال ارادت الدولتان الكبريان الحؤول دون وقوع مجابهة سورية-اسرائيلية مباشرة، وذلك كي لا تضطر الى الالتزام بتعهداتها.

ومنذ عام ١٩٨٢ ابرزت كل من سوريا واسرائيل استعدادا محدودا فقط لمجابهة مباشرة في لبنان. فقد عادت اسرائيل الى سياسة "الخطوط الحمراء" التي حددتها عام ١٩٧٦، وسوريا بدورها احترمت هذه "الخطوط" الى حد ما. فلم تحاول التقدم نحو جنوب لبنان، ولم تستخدم سلاح طيرانها ضد اللبنانيين المعارضين لسياستها. وبدلا من ذلك فضلت القوتان الاقليميتان المتنافستان ان تتحارب المجموعات اللبنانية الموالية لها، خدمة لمصالحها.

فاسرائيل وجدت في جيش لبنان الجنوبي حليفا صغيرا لها، ولكنه جدير بالثقة، يستطيع أن يساهم في الدفاع عن منطقة الحزام الامني، وان بقدر محدود. اما سوريا فقد سيطرت على القسم الاكبر من الاراضي اللبنانية، ولكنها عمدت الى التسامح، وكذلك الى اثارة الخلافات والنزاعات بين حلفائها، نظرا لمصداقيتهم المحدودة. فمحاولتها لكسب القوات اللبنانية لجانبها، فشلت مع ازاحة ايلي حبيقة واقصائه عن قيادتها. وفي بداية عام ١٩٨٦ اسهم التدخل السوري في انقاذ حركة امل من هزيمة كانت محتمة في صراعها مع الدروز. ولكن دعم سوريا لهذه الحركة بقي محدودا، اذ ان الصراع الشيعي- الشيعي، اي بين هذه الحركة وحزب الله، لم تستطع حسمه لصالحها. اخيرا، غضت سوريا النظر عن صراع حركة امل ضد عودة منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لياسر عرفات. كما دعمت السيطرة على فلسطينيي بيروت عبر المنظمة الفلسطينية الموالية لها.

لقد دفعت هزائم التدخلات الخارجية المذهلة الدول الكبرى الى ممارسة ضبط النفس والى دفع حلفائها في المنطقة ايضا الى ضبط النفس. ولكن حليفيهما، سوريا واسرائيل، استخدما كل منهما حلفاءه اللبنانيين لمتابعة الصراع.

٤ - تطور لدى اطراف النزاع اللبنانيين

ادى اندلاع الحرب الى تعبئة شعبية متتالية لبعض الطوائف. برزت تعبئة المسيحيين عام ١٩٧٥ و١٩٧٦، والدروز عام ١٩٨٢، ثم الشيعة ابتداء من عام ١٩٨٣. حصل ذلك في وقت كانت هذه الطوائف تشعر بتهديد لوجودها. فالطوائف المسيحية الصغيرة انضمت الى الموارنة، وذلك لان خصومهم لم يميزوا كثيرا بين الموارنة والمسيحيين الاخرين. فالمسيحيون غير الموارنة هجروا من البقاع وعاليه

والشوف وكذلك من جنوب لبنان. واصبحوا بسبب هذا التهجير اكثر نضالا مما كانوا سابقا في تاريخهم. وكذلك سنة بيروت اخذوا منذ عام ١٩٨٤ يشعرون بتهديد وجودهم، بعد ان نجحت الميليشيات الشيعية في فرض سيطرتها ايضا على الاحياء السكنية السنية. ولكن في تلك الاثناء كان الاوان قد فات، لاحداث أي تعبئة.

وبدلا من مواصلة التعبئة العفوية، ونظرا لاستمرار احداث الحرب، زادت قوة الميليشيات من حيث التدريب والنظام. فالميليشيات المسيحية والدرزية والشيعية سيطرت على مناطق جغرافية مندمجة، وانشأت اجهزة ادارية مدنية، وامنت مصادر تمويل لها عبر فرض الضرائب والرسوم الجمركية في المرافىء التابعة والخاضعة لها.

ابرزت الطوائف الثلاث التي انشأت ميليشيات و"كانتونات" لها، كما كشفت التحقيقات التجريبية، تماثلاً و تضامناً قويا. ولكن سياسيا، لم يؤيد "الذئاب" سوى اقليات في كل طائفة. لذلك كان للميليشيات ولقادتها وللسياسيين المناضلين مصلحة في تغذية توترات محدودة على الاقل بين اطراف النزاع، لان السلام سيحد حتما من نفوذهم. فالى جانب مصلحة الدول الاقليمية لاستمرار التوتر في لبنان، اضيفت ايضا مصلحة فرقاء النزاع الداخليين في الحفاظ على اوضاع مشابهة لاوضاع الحرب. وهكذا تحولت الحرب الى ظاهرة تفرض نفسها بنفسها وتسعى الى استمراريتها.

٥ - تصورات خاطئة لمصالح الحلفاء الخارجيين

لقد آمل كل فرقاء النزاع اللبنانيين في اوقات مختلفة بامكانيات انتصار عبر الاعتماد على مساعدة خارجية. لذلك نسجوا اوهاما مختلفة حول مصالح واهداف الحلفاء الخارجيين. "البحث عن دولة خارجية حامية ينعكس في النهاية شرّا على الفئة المحمية التي يستغلها الحامي، طالما كان ذلك ممكنا. لا يمكن ان تتصرف اية دولة حامية سياسيا وعسكريا دون البحث عن مصلحتها. كما ان الثمن الذي ينبغي على المحمي دفعه هو غالبا باهظ للغاية"[٧]. لقد "اعتمد السنة منذ بداية الحرب على قوة الفلسطينيين كقوة اضافية حاسمة. وكذلك اعتمد المسيحيون على السوريين للحفاظ على سلطتهم، وعلى الاسرائيليين، لتدعيم هذه السلطة، وعلى الاميريكيين لاستعادة كسب حصتهم القديمة في السلطة على الاقل. لقد خدعوا انفسهم جميعا. فالفلسطينيون والسوريون، وكذلك الاسرائيليون، كانوا يبحثون بالدرجة الاولى عن

٧- Georges CORM, Quelques réflexions méthodologiques et historiques sur la perception de la société libanaise par les élites des communautés chrétiennes, in : Joseph ABOU JAOUDE & al. op. cit. p. 59.

مصالحهم الذاتية. ولم يكن للاميريكيين اى اهتمام بلبنان، بل بمسألة تسوية النزاع الفلسطيني فقط. وعند ما تبين لهم مدى تعقيد الوضع في لبنان، تركوه ينهار.

ولكن الدروز بقيادة وليد جنبلاط، ادركوا كيفية استغلال حلفائهم الخارجيين بكثير من الحذر والتحفظ. لقد مكنهم الاسرائيليون وكذلك السوريون من توسيع منطقة نفوذهم بشكل بارز. ومنذ عام ١٩٨٦، عندما لم يبق لهم حليف الا سوريا فقط، رأوا سريعا ان سيطرتهم العسكرية على بيروت الغربية قد نزعت منهم، ولم يبق لهم الا الاحتفاظ والتفرّد بسيطرتهم على "كانتونهم" الذاتي.

اما النزاع بين الميليشيات الشيعية، فقد اثارته المنافسة بين حليفيهما الحاميين لها: سوريا وايران. فكان كل من حركة امل وحزب الله يأمل في ان الدولة الحامية له ستمكنه من الانتصار في النهاية على الاخر. وكان كل شيء يشير الى انهما سيعرفان ايضا المآسي الاليمة التي عرفتها طوائف اخرى.

دلّت مواقف السكان اللبنانيين، كما اعتقد ايضا عدد لا بأس به من سياسي النهج القديم على ان اللبنانيين يستطيعون توحيد صفوفهم وكلمتهم، اذا ما تركوا وحدهم. ولكن الواقع أشار بالمقابل الى ان عددا كبيرا من السياسيين القدامى قبل الحرب، ومعظم اسياد الحرب لم يرغبوا في البقاء وحدهم، بل أملوا دائما "باسقاط التحالفات" المقبلة، كي يتمكنوا من احراز انتصار بالحصول على سلطة اكثر. فكل فرقاء النزاع اللبنانيين اسهموا في وقت او في اخر بالتنصّل من "الاتحاد" اللبناني أو في انهياره، الأمر الذي لم يساعد احدا منهم في احراز اي نصر.

٦ – اهداف الجيران العرب

من بين كل الفعاليات الخارجية احتفظت سوريا بنوع خاص بنفوذ حاسم وبالسيطرة على الاحداث في لبنان. اما الفلسطينيون فقد ابعدوا في البداية من قبل اسرائيل، ثم من قبل سوريا، كعنصر نافذ وقوي في لبنان. ولم يلعبوا بعد ذلك سوى دور دفاعي فقط في جنوب لبنان. اما سوريا فقد لعبت دورا حاسما في افشال التدخل الاميريكي. وكذلك من خلال دعمها للمنظمات المتحالفة معها، دفعت اسرائيل ايضا الى الاكتفاء بتأمين مصالحها الامنية في جنوب لبنان. فاذا كان من منتصر، وان مؤقتا، فهو سوريا، حتى وان لم تتمكن من السيطرة التامة على عمق المنطقة المسيحية، وفرضها دائما في كل مكان.

وضعت سوريا لنفسها اهدافا شبيهة بنظرية تآمرية. ولكن ليس لمثل هذه النظريات، وخاصة بالنسبة لسوريا، اى احتمال لتصديقها. فسوريا، دون اى ريب،

لديها مصالح بعيدة الامد، تعمل قيادتها على تحقيقها بكل عزم واصرار. فهي تمارس، حسب ما جاء على لسان الرئيس حافظ اسد، في اتجاه كل الدول العربية، سياسة "القومية التدخلية"، عند ما يكون ذلك ضروريا ومفيدا. فالهدف البعيد المدى للنفوذ السوري في لبنان يدخل في هذا الاطار. وكذلك رغبة سوريا للسيطرة على الحركة الفلسطينية، واستخدامها كوسيلة لسياستها. فضلا عن ذلك هناك مصالح دفاعية اساسية لسوريا في لبنان، حسب مفهوم قياداتها، التي ترى فيه "خاصرتها الضعيفة"، في اية مجابهة عسكرية محتملة مع اسرائيل.[٨]

اما سعي سوريا لتحقيق هذه المصالح، فلا يدخل حتما في اطار "مشروع كبير"، بل يعتمد على استغلال الفرص التي تتوفر لها. فالمجابهة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٨ اعطت فرصة لسوريا لممارسة دور الحكم، ولفرض نفوذها على فريقي النزاع. تمكنت من ممارسة هذا الدور على افضل وجه والتمسك به، فمنعت كل فريق من احراز اي نصر على الآخر. فقد دعمت الفلسطينيين عند ما هددوا عام ١٩٦٩ و ١٩٧٣ بسحق الجيش اللبناني، وعام ١٩٧٥ بسحق الاحزاب المسيحية. وكذلك اسرعت سوريا لنجدة المسيحيين عام١٩٧٦ وانقاذهم من هزيمة امام القوات الفلسطينية وجنبلاط.

الرئيس الياس سركيس، اعتقد عند تسلمه سدة الرئاسة بنوايا القيادة السورية الهادفة الى تاييد الدولة اللبنانية، لبناء توازن جديد ولردع قوة الفلسطينيين. ولكن سرعان ما بدأ يشكك بنوايا سوريا. في عام ١٩٧٦ أثار امام مستشاره كريم بقرادوني: "اراد جمال عبد الناصر من لبنان ان يلتزم ويؤيد سياسة مصر الخارجية فقط، والرئيس فؤاد شهاب اراد ان يقرر وحده سياسة بلاده الداخلية. فكان هناك مجال لاتفاق متوازن. فقد اتبع فؤاد شهاب خط عبد الناصر في السياسة الخارجية، كما دعم عبد الناصر سياسة فؤاد شهاب الداخلية"[٩].

ولكن سركيس لم يتأكد من ان سوريا ستمكنه من تحقيق اتفاق مماثل. اخذ الشك بنوايا سوريا يراوده عام ١٩٧٨، اذ قال: "سوريا... لا تفهم لبنان، ولن تفهمه، حتى وان بقيت قواتها مائة سنة هنا. يريد السوريون تطبيق اساليبهم هنا، ويعتقدون بان على الرئيس اللبناني ان يحكم البلد، حسب طريقتهم"[١٠].

في عام ١٩٧٩ هدده عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، موجها اليه الكلام:

٨- راجع: Daniel PIPES, Damascus and the Claim to Lebanon, in: Orbis, 30 (1987)4, p. 663-681; Elizabeth PICARD, La politique de la Syrie au Liban. Les développements incontrôlables d'une stratégie ambitieuse, in : Maghreb-Machrek, 116 (1987), p. 5-34.

٩- Karim PAKRADOUNI, La paix manquée, op. cit. p. 21f.

١٠- ذات المصدر، ص ١٤٦.

"هدؤا يا فخامة الرئيس، سوف لن نقصف بيروت بعد الان. سنستخدم وسائل اخرى ونضرب في مكان آخر... الضربات على الراس ليست وحدها مميتة. في المستقبل سندفع عشرين الفا من الفلسطينيين لمحاربة عشرين الفا من القوات اللبنانية"[١١]. في الواقع لم تستخدم القيادة السورية جيشها النظامي فقط، بل ايضا المجموعات المناصرة لها، لترويض خصمها في لبنان، ولكن مع تفضيل وتاييد لحلفائها.

وعند ما ابتعدت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات عن الخط السياسي السوري، دفع حافظ اسد الفلسطينيين المنشقين، مقدما لهم المساعدة اللوجستية السورية، الى طرد هذه المنظمة من المناطق اللبنانية التي تسيطر عليها القوات السورية. وعند ما قبل امين الجميل عام ١٩٨٤ بتاييد السياسة الخارجية السورية، تلقى دعما قويا ضد خصومه الدروز والشيعة الذين طالبوا باستقالته وابعاده عن الحكم.

وهكذا اتضح حسب مفهوم الحكم السوري، الذي كشف في تلك الاثناء النقاب عنه، بان لبنان يدين "بثمن" كبير لجارته، بسبب مشاركتها خلال سنوات طويلة في النزاعات ومحاولة تسويتها. في اتفاق الميليشيات الرئيسية الثلاث عام ١٩٨٥، عبر لاول مرة عن دفع هذا "الثمن" بشكل معاهدة، تضمن "تكاملا استيراتيجيا" بين البلدين. وهذا يعني سياسة خارجية موحدة، واتفاقا على مرابطة قوات سورية دائمة في لبنان، و"اعادة تاهيل" الجيش اللبناني تحت اشراف سوري. هذه المطالب لا تؤدي الى ضم لبنان الى سوريا، اي الى "انشلوس"، ولكن الى ابعد من "فنلندنة" لسياسة لبنان الخارجية بكل معنى الكلمة، كما قبل بذلك فؤاد شهاب مع جمال عبد الناصر، وكما اظهر استعداده للقبول بذلك، كل من الياس سركيس وامين الجميل ايضا. فتنفيذ هذه المطالب، رغم الاحتفاظ بدولتين مستقلتين شكليا عن بعضهما، يعني القبول بالهيمنة السورية على لبنان، ضمن اطار معاهدة واضحة.

على اثر ذلك اقصت القوات اللبنانية رئيسها الذي وافق على هذا الاتفاق والذي رفضه ايضا القسم المسيحي من الجيش، وكذلك رئيس الجمهورية. وبقيت الميليشيات الشيعية والدرزية عند مواقفها.

ولكن في البداية لم تحاول سوريا ولا حلفاؤها اللبنانيون جديا سحق مقاومة المسيحيين عسكريا. ولكنهم عمدوا، اكثر من ذلك، الى مقاطعة مؤسسات الدولة السياسية حتى نهاية عهد امين الجميّل في صيف ١٩٨٨ وبداية المجابهة المأساوية.

١١- ذات المصدر، ص ١٩١.

٧ - نهاية ديمقراطية التوافق بسبب فشل النخبة والازمة الدولية

ان فشل مجموعة القيادة في لبنان اضعف ديمقراطية التوافق اللبنانية. فالأزمة الدولية التي زُجّت فيها هذه القيادة كان باستطاعتها ان تَجُرُّ دولة متجانسة الى حرب، ولكن ليس حكما الى حرب اهلية. لقد عرف لبنان ما قبل الحرب توترات اجتماعية، و خلافات بين طوائفه الدينية. فالازمة الداخلية تفاقمت في تطورها وتحولها الى تماثل بين الفئات الاجتماعية والطوائف. لقد تحققت مساواة اكثر، ولكن في الوقت نفسه، اثيرت قوة الشعور بالحرمان النسبي لدى الطوائف الاسلامية التي كانت محرومة سابقا. فالانتصار السياسي للنخبة السياسية التقليدية على الاصلاحيين التقنوقراط في عهد النهج الشهابي، دفع الى احباط الامال والتوقعات المنتظرة.

وفي الوقت نفسه، تحوّل لبنان الى اخر قاعدة لنضال الفلسطينيين. في سبيل تامين هذه القاعدة، عمد الفلسطينيون الى تسليح كل القوى والمنظمات السياسية التي عبّرت عن تأييدها لهم، الأمر الذي سهل عملية عسكرة النزاعات الداخلية.

اما الحرب الاهلية، فقد بقيت في معظم مراحلها تجاه الحروب البديلة في سبيل فلسطين، ظاهرة عارضة. ولكنها احدثت في الوقت نفسه تغييرا في النظام السياسي اللبناني. لقد نفذ القياديون المناضلون الى كل المجموعات واخذوا امكنة السياسيين التقليديين، وهكذا بقي النزاع، سواء كحرب دولية، او كحرب اهلية، دون مخرج حاسم حتى مدة طويلة من الزمن، لان الفعاليات الاقليمية، وكذلك الداخلية المناضلة، كانت لها مصلحة في استمرار النزاع وصيانة التوتر. وهكذا تحولت الحرب الى ظاهرة كانت تغذي استمراريتها بنفسها. وبالتالي حلّ مكان التوازن القائم على التوافق، توازن، غير مستقر، يقوم على الخوف والرعب.

الفصل التاسع

انهيار الدولة

الطريق نحو التبعية (١٩٨٨ – ١٩٩٠)

"لبنان الجديد لن يكون مستقلا، لن يكون موحدا،
ولن يكون ديموقراطيا...فسوريا ستسيطر عليه".

بول-ا. جريد يني ور. د. ماك لورين

هذا التشخيص السلبي حول وحدة لبنان وديموقراطيته واستقلاله، كان شديد الاحتمال عندما استنتج عام ١٩٨٤[١]. ان ما حصل خلال خمس عشرة سنة من الحرب اضفى على هذا التشخيص المزيد من الوضوح في التوقعات. فالدولة اللبنانية التي أضعفت سابقا، ولكنها استمرت عبر مؤسساتها، بدأت منذ ذلك الحين بالانهيار. كذلك الجهود التي بذلت لاستعادة بنائها، انتهت الى تفتيت اوسع، والى ارتباط متزايد لبعض اجزائها بالدولة السورية المجاورة.

١ – لبنان دون رئيس

كل التغييرات الهامة التي حصلت في لبنان منذ عام ١٩٧٦ والتي رافقها ايضا تخطيط لانهيار الدولة ، تسبّبت عبر احداث وقعت في مناطق اخرى من الشرق الاوسط. ففي كانون الاول من العام ١٩٨٧ انتفض فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الاحتلال الاسرائيلي. وفي نهاية شهر تموز من العام ١٩٨٨ تخلى الأردن

---

١ – Paul A. JUREIDINI and R.D. McLAURIN, op. cit. p. 29.

عن مطالبه في الاراضي المحتلة. وعقب ذلك اعلان منظمة التحرير عن تأسيس دولة فلسطين المستقلة. واعترافت بدولة اسرائيل واعلنت عن استعدادها لمفاوضات السلام معها. وقد تمنت اكثرية الدول العربية القيام بمحاولة جديدة لتسوية المشكلة الفلسطينية[٢]. فقط سوريا بقيت منفردة بسياستها القائمة على المجابهة. كما دعمت وحدها، من بين كل الدول العربية ، ايران في حرب الخليج التي انتهت في نهاية شهر تموز ١٩٨٨ بعد ان خرج منها العراق منتصرا، بجيش قوي، وبميل شديد للثأر من النظام المعادي له في دمشق. فمن ترسانة الاسلحة الضخمة التي كان يمتلكها، اخذ العراق يمدّ خصوم سوريا في لبنان، القوات اللبنانية في البداية، ثم فصائل الجيش اللبناني المرابضة في المنطقة المسيحية.

فعلى التهديد الجديد الموجه اليها من الشرق، ردّت سوريا بمساع اكثر فاعلية وقوة لتامين جبهة حرة لها في الغرب، اي بفرض هيمنتها نهائيا على لبنان ، مستغلة بذلك فرصة نهاية ولاية الرئيس أمين الجميّل ، في الوقت الذي كان يفترض فيه اجراء انتخاب رئيس جديد للبلاد قبل الثاني والعشرين من ايلول عام ١٩٨٨. فحتى نهاية شهر تموز كانت كل الاستعدادات للانتخابات، حسب التقاليد اللبنانية، قد مرّت. اقترحت انذاك بعض اسماء للمرشحين، او قدم بعض السياسيين ترشيحهم. ووضعت الميليشيات والاحزاب السياسية "فيتو" على هذا المرشح او ذاك. وكان البحث يدور عن مرشح تسوية تقبل به كل القوى السياسية اللبنانية. ونظرا لتوزيع موازين القوى واقعيا في البلاد، كان من البديهي ايضا ان يسعى بعض المرشحين الى الحصول على تأييد الحكومة السورية. في ظروف سابقة، جرى الاتفاق على انتخاب فؤاد شهاب عام ١٩٥٨ بالتفاهم بين الولايات المتحدة الاميريكية ومصر، والياس سركيس عام ١٩٧٦ بالتفاهم مع سوريا، وبشير الجميل بتأييد من اسرائيل، وأمين الجميل بدعم من الولايات المتحدة. ولكن هذه المرة تجلى بوضوح ان سوريا سترفض كل مرشح لا تثق به، وتريد فرض مرشح يخضع لها دون شرط او قيد. فالسياسيون اللبنانيون الذين كانوا يحجون الى دمشق، طلب منهم، للحصول على الموافقة السورية، تقديم برامج عمل خطيّة، وبالتالي التعهد بتطبيقها، بعد تضمينها بكل وضوح ما جاء في اتفاق الميليشيات الثلاث الذي افشل عام ١٩٨٥. ولكن لم يوافق معظمهم على ذلك.

ان الذي اعلن **ترشيحه** رسميا، كان الرئيس السابق، **سليمان فرنجية**، الذي لم يتحدث اطلاقا عن اي برنامج اصلاحي. على اثر ذلك اعلنت الحكومة السورية حالا تأييدها التام له. يبدو انها كانت ظاهريا تعوّل على حليف أكيد لها يتحلّى بالمصداقية

٢- Arnold HOTTNGER, Arafats Friedensangebot an Israel . Ein Durchbruch in der Palästinafrage?, in : Europa Archiv 44 (1989)2, p.39-46 .

اكثر من حليف يعبّر عن استعداده للاصلاح. وبعد تردد قصير اعلن معظم السياسيين المسلمين تأييدهم لفرنجية، ولكن دون اغتباط، بل نزولا عند رغبات الارادة السورية. اما لدى المسيحيين، فانقسمت الاتجاهات، فرأى بعض السياسيين التقليديين أن فرنجية هو فعلا حليف لسوريا، ولكنه ايضا رجل يتحلى بوطنية صلبة. ولذا قد يعتبر الأفضل اهلية للحفاظ على استمرارية الدولة في ظل الاوضاع السائدة، وتجنيب مؤسساتها المخاطر المحدقة بها. ولكن عارضت بشدة ترشيح فرنجية القوات اللبنانية، باعتبارها ألد اعداء هذا الرجل منذ عام ١٩٧٨، بعدما طرد وهجّر كل افرادها ومؤيديها من منطقة لبنان الشمالي المسيحية. وكذلك لم يحبذ سياسيون معتدلون آخرون الدعوة الى انتخاب الرجل الذي لم يستطع أبان ولايته من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٦، الحؤول دون اندلاع الحرب في البلاد ، بل أصبح منذ ذلك الحين، وبنوع خاص، رمزا لاخضاع لبنان لارادة سوريا.

دعا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني اعضاء المجلس لعقد جلسة نيابية في الثامن عشر من آب عام ١٩٨٨ في قصر منصور، المبنى المؤقت للمجلس انذاك. حضر ٢٨ من اصل ٣٥ نائبا مسلما وعشرة من اصل ٤١ نائبا مسيحيا. من بين هؤلاء حضر نائبان مارونيان، من اصل ٢١ نائبا مارونيا. كما منعت القوات اللبنانية بعض اعضاء البرلمان من الحضور الى المجلس. وبقي البعض الاخر بعيدا عن الاضواء، لعدم تأييدهم هذا المرشح او ذاك. وهكذا لم يكتمل النصاب لعقد جلسة نيابية، كما **فشلت عملية انتخاب رئيس جديد**. وللمرة الاولى في تاريخ لبنان تبين انه ليس مستبعدا على الاطلاق عدم انتخاب رئيس للجمهورية، ضمن المهلة القانونية المحددة في الدستور. عندئذ بدأ انصار سوريا واعداؤها بالاستعداد لمواجهة هذه الحال. فبموجب المادة ٦٢ من الدستور تقوم رئاسة السلطة التنفيذية بممارسة الحكم في حال شغور منصب رئاسة الجمهورية. ولكن منذ سنة تقريبا كان هناك رئيس حكومة بالوكالة فقط. فرئيس الحكومة السابق، رشيد كرامي، كان قد استقال من منصبه في الرابع من ايار عام ١٩٨٧، وجرى اغتياله في اول حزيران من تلك السنة. عندئذ كلف أمين الجميل وزير التربية، سليم الحص، بتصريف اعمال رئاسة الحكومة، حتى تأليف حكومة جديدة. وفي شهر آب عام ١٩٨٨ اعلن سليم الحص سحب استقالة الحكومة بهدف ممارسة كامل سلطات رئيس الجمهورية، في حال عدم التوصل الى انتخاب رئيس جديد. اما الرئيس الجميل، فكان قد ابلغ الحص رسميا بان استقالة حكومة كرامي هي نهائية بموجب الدستور، مضيفا الى انه اذا لم ينتخب رئيس جديد للجمهورية قبل نهاية ولايته، سيعمد الى تشكيل حكومة جديدة.

ولكن رغم ذلك استمرت المساعي لتأمين انتخاب رئيس جديد. في الخامس عشر من ايلول سافر الى دمشق "ريشارد مورفي"، المبعوث الخاص الاميريكي. وبعد

مفاوضات دامت ثلاثة ايام مع الحكومة السورية جاءت نتيجتها مفاجئة للغاية، ومفادها ان **الحكومتين الاميريكية والسورية تؤيدان ترشيح النائب ميخائيل الضاهر**، لرئاسة الجمهورية. وهكذا كان من غير المألوف ومن المستهجن ان يعمد الى تسمية مرشح من قبل ممثلي دولتين اجنبيتين. في التدخلات السابقة من هذا النوع كان، على الاقل، يجري الحفاظ على السرّية الدبلوماسية. ولكن هذه المرة برز بوضوح المغزى السياسي لهذه الظاهرة الجديدة. ميخائيل الضاهر، هو نائب من شمال لبنان، من منطقة عكار التي اضطر سكانها المسيحيون الى التعاون مع السوريين منذ عام ١٩٧٦. كان الضاهر معروفا كمحام لامع اكثر مما كان معروفا كنائب. ورغم التزامه بالولاء غير المشروط للجار السوري مثل فرنجية، الا انه، عكس هذا الاخير، لم يكن يمتلك سلطة او نفوذا محليا ولا معنويا. فسوريا لم تكن ترغب اطلاقا بأي مرشح تسوية على مثال الياس سركيس ، الذي كان مستعدا، رغم كل شيء، للتعاون معها . بل كانت تريد رجلا ضعيفا مسايرا لها، كرئيس للبنان.

فالدولة الغربية الكبرى، التي كانت اكثر اهتماما بالحصول على مساعدة سوريا لتحرير رهائنها المحتجزين في لبنان، وافقت على هذا الاتجاه وتبنته. على اثر ذلك، سافر "مورفي" الى لبنان واعلن بعد مقابلته للبطريرك الماروني: **"هناك خيار واحد فقط، اما الضاهر او الفوضى"**.

فالذي كان يشك في عزم سوريا وحلفائها اللبنانيين على عدم السماح باي انتخاب آخر، زال شكه تماما عندما دعا حسين الحسيني النواب مجددا لعقد جلسة نيابية، ليس هذه المرة في قصر منصور الواقع في مكان "محايد"، بل في مبنى مجلس النواب القديم، الذي لم يستعمل اطلاقا منذ بداية الحرب، والواقع في ساحة النجمة في منطقة سيطرة الجيش السوري.

اما ردة فعل السياسيين المسيحيين ورؤساء الدين والجيش، فكانت واضحة تماما. فالنواب الذين كانوا سيقترعون لصالح فرنجية، لم يكونوا على استعداد اطلاقا لاثارة انتخاب ميخائيل الضاهر. فقد اجتمع ٢٧ نائبا لدى البطريرك الماروني، وطالبوا بانتخابات حرة في قصر منصور. اما الرفض القاطع، فقد جاء من قبل قائد الجيش الذي اعتبر ان **الجيش ملزم بالحفاظ على الديموقراطية البرلمانية، وانه يرفض تعيين رئيس الجمهورية من قبل الولايات المتحدة وسوريا.**

وفي اليوم الاخير من ولايته، سافر امين الجميل الى دمشق للقيام باخر محاولة توسط. في ذات اليوم، اجتمع ميشال عون وسمير جعجع، رغم ان الاثنين لم يكونا صديقين. ميشال عون لم يكن يقبل اطلاقا برؤية اجهزة غير اجهزة الجيش كسلطة مسلحة شرعية وحيدة في الدولة، وانه ينبغي حلّ الميليشيات. ولكنهما تخوفا من ان

يخضع امين الجميل في النهاية للضغوط السورية. وقد تأكد هذا التخوف. فبعد عودته من سوريا اعلن الجميل امام النواب المجتمعين في الصرح البطريركي، بانه لا يرى امكانية اخرى سوى الموافقة على انتخاب الضاهر. ولكن النواب رفضوا ذلك. عندئذ حاول امين الجميل في اليوم الاخير من ولايته، اي في الثاني والعشرين من ايلول، تأليف حكومة جديدة. ولكنه لم يجد اي سياسي مسلم على استعداد لقبول حقيبة وزارية في تلك الظروف. وفي ساعات متأخرة من ذلك المساء، وجه عون وجعجع الى الرئيس انذارا طالباه فيه بعدم ابقاء سليم الحص في منصبه: "**يا فخامة الرئيس، ان الدستور يخولكم تاليف حكومة . فاذا فضلتم عدم تاليف حكومة، فاننا سنعتبركم ابتداء من منتصف هذا الليل خائنا**". وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والاربعين، وقّع امين الجميل على مرسومين، الاول يقيل فيه حكومة تصريف الاعمال، وفي الثاني يعيّن **حكومة انتقالية** حتى انتخاب رئيس جديد للجمهورية. شُكّلت هذه الحكومة من ستة عسكريين، ماروني، وارثوذكسي، وكاثوليكي، وشيعيٍّ، ودرزي، وسنيٍّ. كما **عين ميشال عون رئيسا لها.**

هذه الحكومة كانت شرعية وفقا للدستور اللبناني، الذي يخول رئيس الجمهورية في المادة ٥٣ تعيين الوزراء "واختيار احدهم رئيسا للحكومة". حتى وان لم يستقل رئيس الحكومة، يحق لرئيس الجمهورية اقالته، وتعيين آخر مكانه. وهكذا تم تأليف حكومة عون وفقا لقواعد لعبة الميثاق الوطني. ففي حال شغور منصب الرئاسة، تمارس الحكومة السلطة التنفيذية الوحيدة. ويجري توزيع الحقائب بين الطوائف داخل الحكومة. وقد حصلت سابقة مماثلة عام ١٩٥٢، عندما عين الرئيس بشاره الخوري قائد الجيش آنذاك، فؤاد شهاب، رئيسا لحكومة انتقالية.

وخلافا لما حصل عام ١٩٥٢، لم يكن الوضع في ايلول ١٩٨٨ يسمح باعتراف غير مجزأ بحكومة، لا وفقا للدستور، ولا وفقا لاحترام اصول الميثاق الوطني. ولكن حكومة الحص، مثل حكومة عون ، ادعت بانها الحكومة الدستورية. وفي الواقع حكم عون في المنطقة المسيحية والحص في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الاسلامية، والجيش السوري. ولم تعد كلا الحكومتين تمثلان كل طوائف لبنان، لان الوزراء الثلاثة في حكومة عون الممثلين للطوائف الاسلامية، رفضوا تسلم حقائبهم، واثنان من الوزراء المسيحيين في حكومة الحص، اعتبرا هذه الاخيرة منحلة، وتوقفا عن ممارسة نشاطهما.

هكذا اصبح منصب رئيس الجمهورية شاغرا، وقامت حكومتان تدعي كل منهما قانونيتها وشرعيتها. وبعد الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٨٨، شغر ايضا منصب رئيس مجلس النواب بانتهاء ولاية حسين الحسيني. **وهكذا توقف ايضا مجلس النواب عن الانعقاد.**

وعقب انقسام السلطة التنفيذية انقسامٌ في الادارة وقيادة الجيش. فقد عين عون مدراء جددا للمكتب الثاني، وللحرس الجمهوري، وللامن العام. ورد الحص عليه بتعيينات معاكسة. وفي بداية تشرين الثاني عام ١٩٨٨، طالب وزير الدفاع في حكومة الحص العماد ميشال عون "بالكف عن نشاطاته السياسية"، التي لا تتفق مع وظيفته، كقائد للجيش. وبما ان عون لم يستجب لهذا الطلب، عيّن سليم الحص البريغادير سامي الخطيب، قائدا اعلى للجيش بالوكالة. وبدورها، استبدلت حكومة عون كل ضباط الجيش ورجال الامن الذين لم يلتحقوا بمراكز عملهم، ومعظمهم من المسلمين، بضباط من المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ومعظمهم من المسيحيين. اما الادارات الوزارية والسلطات المختلفة، فقد التحقت بالحكومة التي تسيطر على المنطقة التي تقع فيها مراكزها ومكاتبها. ولكن البنك المركزي تجنب الالتحاق باي من الحكومتين، وواصل تمويل حاجاتهما . وبعد مرور ثلاثة اشهر تقريبا على فشل انتخاب رئيس للجمهورية، كانت عملية انهيار الدولة اللبنانية قد قطعت شوطا بعيدا.

بعد هذه الاحداث سقطت كل التحفظات اللفظية لدى المسؤولين . فقد اعلن كل من نبيه بري ووليد جنبلاط، وكانا وزيرين في حكومة الحص، في مؤتمر عقد في المختاره، شارك فيه ممثلون عن حزب البعث، والحزب القومي السوري، والحزب الشيوعي، وميليشيات حبيقة، عن وفاة الميثاق الوطني، وطالبا "بالديموقراطية العددية". وقد ذهب جنبلاط الى ابعد من ذلك مفضلا ضمّ "المناطق الوطنية" الى سوريا على اعادة الاتحاد مع "منطقة تخضع لسيطرة الغرب ولاصدقاء اسرائيل". وقد رُفضت كل عروض الوساطة من قبل زعيمي الميليشيات، خاصة العرض الذي تقدمت به فرنسا لاجراء انتخابات في حماية واشراف قوات الامم المتحدة، وكذلك ايضا عرض البطريرك الماروني للبحث مجددا عن مرشح تسوية. وفي وقت قصير لاحق اعلن عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، عن ان كل مرشح ينبغي عليه ان يقدم برنامجا خطيا، يجري الحكم عليه بموجبه. وبذلك تاكدت علنيا الاشاعات التي كانت ترددت، وأشير اليها سابقا. فمطلب زعيمي الميليشيات وولي امرهم السوري، عُبِّر عنه هكذا بكل جلاء اكثر من اي وقت مضى. ويتلخص هذا المطلب بتغيير جوهري في النظام السياسي اللبناني، وبالاعتراف بالهيمنة السورية.

وبدوره كان العماد ميشال عون ايضا واضحا. فقد وصف حكومته "بحكومة الاستقلال"، وتساءل: **"هل نحن بلد مستقل، او ولاية سورية؟...السوريون يحكمون بلدنا، يتدخلون من اعلى الى اسفل في كل شؤوننا. في النهاية سوريا تريد ضم لبنان اليها. وهذه الفكرة نريد محاربتها"**.

٢ – محاولة العماد عون لاعادة بناء الدولة

في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٨٩، قرر مجلس الجامعة العربية، الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية، تشكيل لجنة لتسوية المشكلة اللبنانية. وبنوع خاص شدد العراق على قيام مبادرة عربية وذلك -حسب كلام وزير خارجيته- "**لمنع سوريا من وضع اليد على لبنان، بالعنف والارهاب**". وكانت سوريا قد عارضت دوما "**تعريب**" الازمة اللبنانية، وكذلك ايضا "**تدويلها**". ونظرا لعزلها في العالم العربي، جرى هذه المرة، رغما عنها، اتفاق لتشكيل لجنة برئاسة وزير الخارجية الكويتي. فقد دعت هذه اللجنة الشخصيات القيادية اللبنانية الى تونس، ومن بينهم العماد عون، وسليم الحص، وحسين الحسيني. فقد شدد الحص والحسيني على ضرورة الاصلاحات السياسية في لبنان. ولكن عون اعلن عن امكانية وجود خلافات في الرأي بين اللبنانيين. الا انه من الممكن تسويتها فقط بين اللبنانيين انفسهم، والشرط الاساسي لذلك هو انسحاب الجيش السوري من لبنان. اما هدفه الرئيسي فكان العمل على تحقيق هذا الانسحاب واستعادة السيادة اللبنانية.

ولكن بعد عودته من تونس، كان على العماد عون ان يعالج مشكلة تثبيت سلطة حكومته اولا في المنطقة المسيحية. فلم يرفض حق وجود الميليشيات، طالما بقي التهديد الخارجي مسلطا على البلد. ولكنه لحظ لها دورا مساعدا للجيش النظامي، دون ان تكون لها مهام رسمية في شؤون الدولة. وهذا ما تمادت به القوات اللبنانية الى درجة كبيرة، اذ رفضت تسليم المرافيء البحرية الى الدولة، واستمرت في جباية "الضرائب"، بينما يزداد يزداد العجز في موازنة الدولة ومداخيلها باستمرار. وكذلك نافست القوات اللبنانية الجيش في مجال تجنيد عناصر جديدة، لانها كانت تدفع لمقاتليها معاشات افضل مما يدفع الجيش الى جنوده. اخيرا، انشأت القوات "**مجلسا للتنمية**" بهدف تقديم مساعدات اجتماعية وتربوية واقتصادية، بدلا من الدولة.

فبعد حصول عدد من الاشتباكات الفردية المتفرقة، اندلعت في العاشر من شباط عام ١٩٨٩ معارك طاحنة بين الجيش والقوات اللبنانية، اتهم خلالها العماد عون هذه القوات بانها تحضر لانقلاب، وان ميليشياتها تتصرف مثل المافيا. ورأى ان من واجبه تثبيت حقوق الحكومة الشرعية. فالقوى المتخاصمة كانت قوية عددا. كان الجيش اللبناني التابع لسلطة العماد عون يقدر بخمسة عشر الف عنصر، والميليشيات بحوالي عشرة الاف عنصر. وكان الفريقان مدججين بالاسلحة بفضل الامدادات العراقية. حصلت المعارك في ضواحي بيروت المسيحية، وفي بعض القرى الجبلية، وعلى طول الشريط الساحلي في المنطقة المسيحية.

بعد استخدام الفريقين المصفحات والمدفعية[٣]، طلب البطريرك الماروني وتجمع السياسيين المسيحيين وقف المعارك. فلبّ عون هذا الطلب، ورضخت الميليشيات للمطالب الرئيسية للحكومة: أي تسليمها الحوض الخامس في مرفأ بيروت، وهو اهم مورد في البلاد لجباية الرسوم الجمركية ، وتسليم حاجز البربارة الواقع على الطريق الرئيسية في شمال المنطقة المسيحية الى الجيش، وعودة الميليشيات الى ثكناتها. وهكذا استعادت الدولة اهم مصادر دخلها[٤].

نفذت حكومة عون ذلك بهدف استعادة سلطة الدولة[٥]. فلم تتردد اطلاقا في استخدام اعنف الوسائل ضد الميليشيات التي تعتبر من صميم "فريقها". ثم طالبت كل الميليشيات الاخرى باغلاق "مرافئها" او بتسليمها الى الحكومة. استجابت ميليشيات المردة التابعة لفرنجية لهذا المطلب، اقله شكليا، فسلمت مرفأ **سلعاتا** الى احدى فصائل الجيش المرابضة في المنطقة. وامتنع عن ذلك نبيه بري ووليد جنبلاط والميليشيات التابعة لهما.

في الثالث من اذار ١٩٨٩ أمر العماد عون بمحاصرة المرافىء التي تسيطر عليها حركة امل والحزب التقدمي الاشتراكي في **خلده والجيّة والاوزاعي**. فمنعت مراكب من البحرية اللبنانية ووحدات من الطوافات الجوية الدخول الى هذه المرافىء.

٣ – قصف مدفعي وحصارات

كانت الحكومة السورية قد انذرت سابقا العماد عون بطريقة غير رسمية، بانه

٣– جاءت حصيلة هذه المعارك ٧٧ قتيلا و٢٠٠ جريحا، معظمهم من مقاتلي الفريقين.

٤– حسب معلومات العماد عون كانت القوات اللبنانية تفرض رسوماً بقيمة ٢٪ على مبيعات العقارات والاراضي، ١٪ على الابنية الجديدة وعمليات الإرث، ٤٪ على مدخول المطاعم، بين ٤٠ و١٢٥ دولاراً على كل مسافر على الباخرة من جونيه الى لارنكا، وعشرين ليرة لبنانية على كل ليتر بنزين. وبالإضافة الى "مداخيل الجمرك" في مرفأي بيروت وجونيه، وصل مبلغ جبايات القوات اللبنانية الى اربع مائة مليون ليرة لبنانية يومياً. بعد الاتفاق الجديد كان على القوات اللبنانية ان تحافظ على جباية الرسوم المفروضة على "مداخيل" المطاعم ومحلاّت التسلية. – وقد اتهم داني شمعون القوّات اللبنانية بانها تحصل على مداخيل اضافية من محلاّت الدعارة ومن تجارة المخدّرات. – بعد هذا الاتفاق ارتفعت واردات الدولة من الرسوم الجمركية بصورة بارزة. وانعكس ذلك ايجابياً على سعر صرف الدولار الذي تراجع من ٥٠٢ الى ٤٠٠ ل.ل.

٥– Jihad ALAM, Crise dans la Crise, Guerre dans la Guerre, In: Les Cahiers de l'Orient, 14 (1989)2, p. 41. علّق على هذا الأمر بقوله: "لأول مرة تحاول سلطة قانونية وتنجح، وان جزئياً، بوضع حدٍّ لحكم الميليشيات". بفعل هذا التصرف تجاه القوّات اللبنانية، اكتسب العماد عون شعبية واسعة لدى المسيحيين كما لدى المسلمين.

يستطيع ان يفعل ما يريد في "منطقته"، ولكنها لن تتسامح مع اي عمل مماثل ضد الميليشيات في المناطق الاخرى. وعندما تمسّك العماد عون بقراره، ردت سوريا سريعا وبعنف. فبدأت مدفعية الجيش السوري في المتن الاعلى ومدفعية الحزب التقدمي الاشتراكي في الشوف بقصف مرافىء بيروت وجونية. فرد العماد عون بدوره بقصف المطار. وهكذا شُلّت الحركة في المرافىء والمطار. على اثر ذلك، بدأ عون تصعيدا كلاميا. في الرابع عشر من اذار ١٩٨٩ اعلن "حرب التحرير ضد سوريا"، نظرا لعدم وجود اي خيار اخر."**من المؤكد ان سوريا هي اقوى من لبنان، والا لما استطاعت احتلاله. ولكن لم يبق للبنانيين خيار آخر، الا الانتفاضة ضد هذا الاحتلال. فالدول العربية، وغير العربية، ومن بينها سوريا، طالبت دائما بان على الدولة اللبنانية ان تستعيد سلطتها، وانا لا افعل شيئا آخرا**".

لم تكن سوريا والميليشيات المتعاونة معها في وضع يسمح لها بالرد على هذا التصعيد الكلامي. ولكنها في الحادي والعشرين من آذار، اقامت **حصارا شاملا** على المنطقة التي كانت تسيطر عليها حكومة العماد عون. فاغلقت كل نقاط العبور على خطوط التماس في بيروت، والجبل، والشمال. وتمكنت المدفعية السورية انطلاقا من مرابضها في الجبل من قصف مرافىء المنطقة المسيحية بسهولة. ولم يعد بالامكان استخدام هذه المرافىء الا بحذر شديد. وقد توقف ايضا النقل البحري بين جونيه وقبرص. فقد استخدم الجيش السوري كل الاسلحة التي استخدمها سابقا ضد الفلسطينيين والمسيحيين اللبنانيين، في **حرب استنزاف عن بعد**، من خلال قصف الاحياء السكنية. كان التدمير هذه المرة قاسيا للغاية، نظرا لاستخدام مدافع من عيار ٢٤٠ ملم. وللمرة الاولى استخدمت قذائف حارقة. استهدف القصف اهدافا اكثر دقة من الماضي. فبعد مرور ايام قليلة جرى تدمير محطة توليد كهربائية و٨٠٪ من خزانات البنزين والمازوت والغاز...

اما قوات العماد عون فقد ردت بعنف على القصف. كان سلاحها افضل بكثير من سلاح اي خصم لسوريا في مجابهات سابقة في لبنان ، باستثناء الاسرائيليين. فقد قصفت مرابض السوريين في البقاع، كما دمرت قرى درزية في جوار مواقع الحزب التقدمي الاشتراكي. وفي عمليات القصف على المواقع السورية من قبل الجيش اللبناني، تعرض السكان في غرب بيروت لذات المآسي التي تعرض لها السكان في شرقها، بسبب القصف السوري. فقد هرب عشرات الالوف من سكان بيروت الغربية، وخاصة سكان الاحياء الشعبية المجاورة لمطار بيروت، مرة اخرى الى جنوب البلاد.

من المنظور السوري لم يكن هذا الامر مجددا سوى "حرب اهلية لبنانية"، قدمت خلالها سوريا دعما ومساعدة لحلفائها. لا ريب في أن هذا الكلام صحيح بجزء منه.

فالميليشيات الدرزية شاركت في المعارك ابتداء من السادس من آذار. وحركة امل وحزب الله اوقفا حربهما الشيعية في الخامس عشر من كانون الثاني، وشاركا في الاشتباكات العسكرية على خطوط التماس. واعلنا في بيان مشترك مواصلة القتال حتى النصر النهائي ضد العماد عون. وهذا ما اعطى مفهوم الحرب الاهلية طابعا سياسيا معينا. وتجدر الاشارة هنا الى ان وحدات الجيش النظامي اللبناني التابعة لحكومة الحص قد اشتركت رمزيا بالمعارك. كما ان هناك دلائل على ان الجنود المسلمين كانوا ينقلون الى زملائهم في الوحدات التابعة للعماد عون، معلومات عن مواقع الجيش السوري.

وهكذا مثلما حصل في مراحل سابقة من الحرب، لم تكن **الحرب الاهلية الا ظاهرة عارضة. ولكنها هذه المرة كانت تدور حول حرب نفذتها القوات السورية ضد ما تبقى من دولة لبنانية** كانت ما تزال مستقلة عن سوريا.

في المنطقة الصغيرة، حيث تمكنت هذه الدولة من فرض نفسها، كانت نتائج القصف والحصارات مرعبة للغاية. فقد شُلّت الاعمال التجارية اليومية. وحتى في الأيام "الهادئة" نسبيا، كانت القذائف المتقطعة تفرض بقاء المؤسسات، والمدارس، والمتاجر، والمكاتب الادارية، مغلقة. ولم يكن بإمكان السكان الخروج من الملاجىء. ففي الثالث عشر من نيسان ١٩٨٩، ذكرى اندلاع الحرب اللبنانية، سقطت عشرة آلاف قذيفة مدفعية وصاروخية على المنطقة المسيحية. وكانت تلك العملية اعنف عملية تدمير وقصف، منذ الحصار الاسرائيلي لبيروت الغربية عام ١٩٨٢. فاندلعت النيران والحرائق في المستشفيات ومستودعات الحبوب. وانقطع التيار الكهربائي تماما. ونفدت الوقود والمواد الغذائية من الاسواق.

وكذلك في مناطق اخرى من لبنان كانت الخسائر البشرية والاضرار المادية كبيرة. فقد قصفت مدفعية الجيش التابع للعماد عون كل الاهداف والمواقع السورية بين بيروت وبعلبك. ولكن مثلما كان الجيش السوري يلحق اصابات كبيرة وبالغة بالمدنيين اكثر من العسكريين، هكذا كانت ايضا نتائج قصف قوات العماد عون.

وبالنتيجة أدت محاولة اعادة بناء الدولة فقط **الى تحويل خطوط التماس الى جبهة عسكرية جديدة.**

٤ - المتفرجون

منذ سنوات كان عدد كبير من اللبنانيين يحلم بالتحرر من اعتباطية الميليشيات المحلية ومن الجيوش الاجنبية. فعندما عبّر لاول مرة العماد عون عن هذه الرغبة،

وبلغة واضحة، استطاع الاعتماد على ترحيب وتأييد واسع جدا بين اللبنانيين. ولكن في ظل الضغط السوري المكثف، تكاثرت الاسئلة. هل اختار العماد الوقت الملائم لهذه المحاولة؟ وهل تتوفر لديه الوسائل لتحقيق هدفه؟ على السؤال الاول اجاب: **"من الاجدر أن يحصل ذلك متأخرا، بدلا من ان لا يحصل اطلاقا. لقد تأخرنا على ذلك اكثر من اربعة عشر عاما، وكنا سائرين على طريق الانهيار التام في البلد".** وعلى السؤال الثاني لم يشك احد اطلاقا في ان حرب التحرير تتطلب تضحيات قاسية، وان لبنان لا يستطيع تحرير نفسه بقواه الذاتية. وقد بدا ان العماد، **كان يعتمد على دعم خارجي**، سواء من جانب العالم العربي، او من جانب القوى الخارجية.

وهذا الامل بالذات كان الدافع الحاسم في سرعة الاجراءات المعاكسة السورية وقساوتها. بالنسبة لسوريا، كان لا بد من سحق المقاومة الجديدة قبل ان تتمكن من الحصول على دعم اقليمي او دولي. **وهذا الدعم لم يأت.** فقد سعت الجامعة العربية الى وقف اطلاق النار عدة مرات، وبقيت مواقفها بالنسبة لانسحاب القوات السورية من لبنان "سيبيلينيه"، اي وهمية. فبعد مفاوضات عديدة، طالب وزير الخارجية الكويتي، رئيس لجنة الجامعة العربية المهتمة بلبنان، بانسحاب "القوات الاسرائيلية وغير الاسرائيلية". وبما ان اسرائيل اشترطت انسحاب القوات السورية كي تسحب قواتها، وسوريا اشترطت انسحاب القوات الاسرائيلية كي تسحب هي ايضا قواتها، فقد بقي هذا المطلب عديم الفائدة. عندئذ سعت المملكة العربية السعودية الى استبعاد اي قرار لا يرضي سوريا، وذلك خوفا من تزايد نفوذ العراق في المنطقة، خاصة انه طالب بشدة بانسحاب سوريا من لبنان، وأمّن امدادات الاسلحة لجيش العماد عون. ولكنه لم يمده باسلحة مثل صواريخ ارض ارض، تسمح للجيش اللبناني بقصف عمق الاراضي السورية. فقد تخوف المشككون اللبنانيون من ان يكون هدف العراق محاربة سوريا حتى آخر لبناني. واسرائيل بدورها رأت بارتياح كبير، وصول آلاف اللاجئين اللبنانيين الى منطقة الحزام الامني التي تسيطر عليها قواتها بحثا عن الامن ، كما رحبت باحداث لبنان التي حجبت عن الانظار انهماك الرأي العام الدولي واهتمامه بالانتفاضة الفلسطينية.

اما ردود فعل القوى غير الاقليمية، فكانت مخيبة لامال العماد عون وانصاره. فقد اوضحت الادارة الاميريكية الجديدة بانها لا تنوي اطلاقا التدخل مجددا في الشؤون اللبنانية[٦]. وكذلك عبّر الموظفون القياديون في هذه الادارة عن لا مبالاة واضحة تجاه لبنان[٧]، مشيرين الى انهم مازالوا في حالة استياء، لان العماد عون

٦- اعلن الرئيس بوش: "لا يوجد اي مخطط مذهل يستطيع اعادة السلام الى لبنان".

٧- في خطاب القاه "مورفي" عن السياسة الأميريكية في الشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الخارجية في نيسان ١٩٨٩، لم يأت على ذكر لبنان بكلمة واحدة.

حال، في ايلول عام ١٩٨٨، دون انتخاب النائب ميخائيل الضاهر الذي اقترحوه وتفاوضوا على ترشيحه مع السوريين كرئيس للجمهورية. اما تمنياتهم بوقف اطلاق النار، فلم تكن سوى بادرة بيلاطس البنطي باسم الحكومة الاميريكية. اما الحكومة الفرنسية، فقد ابدت في البداية التزاما قويا. فقد وصف مبعوثها الخاص، "فرانسوا دينيو"(François Deniau) سوريا بالدولة المعتدية على لبنان[٨]. ولكن نظرا لردة الفعل السورية القاسية، أعطي لهذا التصريح طابع التعبير عن "رأي خاص"[٩]. وبشكل مماثل حصل تصنيف سياسي للمساعدة الفرنسية للبنان، من خلال ارسال باخرة مستشفى، وناقلة محروقات. فقد اعتبرت هذه المساعدة في البداية مؤشرا سياسيا لدعم العماد عون، ولكنها سرعان ما اخذت، بسبب التهديدات السورية، طابع الاجراءات الانسانية لصالح كل اللبنانيين دون تمييز او تفضيل سياسي. والسبب الرئيسي لهذا التراجع الفرنسي يعود دون شك الى الامتناع الاميريكي عن تقديم اية مساعدة سعى اليها جاهدا وزير الخارجية الفرنسية، اثناء زيارة قام بها الى واشنطن. بعد ذلك بقيت فرنسا الدولة الاجنبية الوحيدة التي قدمت، على الاقل، بعض المساعدات الى لبنان. فقد أجلي عدد من المصابين من ذوي الحالات الخطيرة عن بيروت على متن سفن فرنسية. ولقاء ذلك، تمكنت فرنسا من تسليم الوقود لتشغيل محطات توليد الكهرباء في البلاد[١٠].

اخيرا تمكنت فرنسا ايضا، رغم المعارضة الاميريكية، من طرح المشكلة اللبنانية في مجلس الامن . وقد دعمها في هذا المجال الاتحاد السوفياتي، الذي ابرز استياء، ان لم يكن استهجانا، ازاء التصرف السوري في لبنان. فقرر مجلس الامن بالاجماع تكليف الامين العام "بيريز داكوالار" بالقيام "باتصالات مع مختلف الافرقاء"، والدعوة الى وقف لاطلاق النار، ودعم مبادرة الوساطة التي تقوم بها الجامعة العربية، و**المساعدة الانسانية** من قبل سلطة الانتداب القديمة، **وعروض** الوساطة من قبل الجامعة العربية والامم المتحدة. **هذا ما اكتفت به في البداية ردود الفعل الدولية.** ولكنها لم تكن **ملائمة وكافية لردع سوريا على الاطلاق.**

على اثر ذلك، ابدت سوريا تصلبا في استعدادها وعزمها على تحقيق اهدافها

٨- لقد حاول "دونيو" (Deniau) اثارة التزام اقوى من قبل الولايات المتحدة، ولكن دون جدوى. فلشدة امتعاضه أشار الى ان سوريا تغضّ النظر عن زراعة الحشيش والمخدّرات في سهل البقاع وعن تدريب الارهابيين، ولكن الولايات المتحدة - بعكس سياستها في مناطق أخرى من العالم - لا تستنكر هذه الممارسات.

٩- هكذا تحدّث وزير الخارجية الفرنسية، "رولان دوما" وكذلك وزير الدولة للشؤون الانسانية "برنار كوشنار". وقد صرّح ايضاً "ميشال روكار" بان فرنسا تطالب بانسحاب القوّات السورية من لبنان، ولكنها لا تنوي محاربة سوريا.

١٠- وافقت جمهورية المانيا الاتحادية على قرار مجلس الوزراء الاوروبي الذي طالب بانسحاب كل القوّات غير اللبنانية من لبنان. ورغم ذلك واصلت برنامج تعاونها الاقتصادي مع سوريا.

السياسية في لبنان باللجوء الى القوة العسكرية. فقد كانت - مثلما كانت منذ بداية تدخلها في لبنان - في وضع يسمح لها بتحقيق ما تريد، دون تعريض جنودها الى خسائر كبيرة في الارواح . فالحرب تقع في لبنان، وليس من اي خصم لبناني يستطيع الزام قواتها بالعودة الى سوريا. كما ان حربها التي تقوم على التدمير والقصف المدفعي والصاروخي عن بعد، كانت تهدد حياة السكان اللبنانيين المدنيين على جانبي جبهات القتال، وكل ما تبقى من البنى الاقتصادية التحتية في البلاد. كان بامكان سوريا ممارسة "سياسة الارض المحروقة"، وخاصة الاراضي اللبنانية المحروقة. في هذا الاطار، تحدث "ارنولد هوتنغر" عن "لعب العماد عون مع الموت"[١١]، فقد اعتقد بان الاخبار الجديدة عن الموت والدمار في لبنان ستثير السخط الدولي، وستؤدي نتائجها الى الحصول على مساعدة خارجية. فاذا كانت هذه هي بالفعل نوايا العماد عون، فانه قد خسر سريعا "لعبته"[١٢].

فالسخط الدولي كانت له حدود. وانباء الرعب المتكررة اصبحت مبتذلة. وفي نيسان ١٩٨٩ اخذت المؤشرات الاولى تبرز حول مدى الدعم السياسي للعماد عون. بدأ بعض السياسيين المسيحيين يتساءلون : ألم يكن من الافضل لهم القبول بانتخاب رئيس موال لسوريا، مثل فرنجية او ضاهر، والحفاظ بالتالي على الدولة اللبنانية، وان في ظل الحماية السورية، وعقد الامال على ايام افضل؟ واعتبر آخرون موقف العماد عون عبثيا، لانه يريد تحرير المسلمين اللبنانيين على حساب المسيحيين. أليس من الافضل ان يترك لهم ذلك. وقد برز هذا التساؤل وكأنه رواية اخرى جديدة للبرهان على الرغبة في التقسيم. في تلك الاثناء، اجتمع ٢٣ نائبا في الصرح البطريركي الماروني وطالبوا بوقف لاطلاق النار، كما اعلنوا عن استعدادهم للاتصال بكل اطراف النزاع والسلطات، والعمل في سبيل احلال السلام"[١٣]. وقد عبر البطريرك الماروني عن ان تحرير لبنان ينبغي ان يحصل بالتعقل والحوار. ولكن بادرة هؤلاء النواب اثارت ايضا احتجاجات عنيفة. فقد تظاهر آلاف الشباب ضدهم وكذلك ايضا ضد البطريرك ، الامر الذي لم يحصل اطلاقا سابقا في تاريخ لبنان المسيحي. وهكذا برز نوعان من التقديرات المتضاربة للوضع في

١١- راجع : Neue Züriche Zeitung, 7.4.1989

وكذلك Joseph MAILA, in : Esprit 150 (1989)5, p. 119.

"... يبدو ان العماد عون توقع تدخل دول كبرى لصالح تدويل الأزمة".

١٢- راجع ايضاً : Andréas RIEK, Syriens beharrliche Strategie in Libanon, in : Frankfurter Allgemeine Zeitung, 29.9.1989:

"كان فشله (اي عون) بارزاً جداً لدى الولايات المتحدة، وهذا ما عكس الموقف الذي اتخذته عام ١٩٨٢/٨٣، عندما اخذت تميل الى ترك لبنان الى السوريين كمنطقة نفوذ، وذلك كي تشتري استعداد سوريا للمساومة في النزاع مع اسرائيل".

١٣- راجع نصّ التصريح في: Les Cahiers de l'Orient, 14 (1989), p.100f.

المعقل المسيحي: فئة قالت بان الخسائر كانت جسيمة حتى الآن، وامكانيات النجاح اصبحت ضئيلة، **لذلك لا فائدة يعد من مواصلة الكفاح.** وفئة اخرى رأت بانه من المستحيل تناسي هذه الخسائر والعودة الى الوضع الذي كان قائما سابقا: **لذلك لم يبق اي خيار آخر سوى الصمود.**

ولكن رغم الاصوات المشككة من قبل السياسيين التقليديين والسلطات الدينية، بقي العماد عون متمسكا "بسياسة التصلب". كان يلقى دعما بنوع خاص من قبل الشباب في المنطقة المسيحية. وكان يتوجه اليهم بنداءات ذات طابع شعبي:

"**انتم جيل التحرير، انتم الامة والارادة الوطنية... خاطبوا وقولوا لهم بانكم لن تشاركوا في خيارهم، وليس لهم بعد اي حق في تمثيلكم...قولوا للكنيسة بان مبرر وجودها يكمن في قولها الحقيقة... الشعب هو الذي يصنع الدولة وليس العكس**". وقد تحدث ايضا عن الدول الغربية: "**لقد شبعنا من تقديمكم لنا المساعدات الغذائية. ان ما نريده هو احترام حقوقنا السياسية**".

وفي نيسان تظاهر الشباب امام مبنى سفارة الولايات المتحدة، احتجاجا ضد "**صمت ما يسمى بالدول الديموقراطية عن الارهاب السوري**".

اما خارج المنطقة المسيحية، فقد عرف العماد عون تعاطفا، ولكن لم يعبر عنه علنا. فمقتل الشيخ حسن خالد، مفتي الجمهورية اللبنانية، الذي سعى، دون توقف، منذ فشل انتخاب رئيس جديد للجمهورية، الى التوسط بين حكومتي عون والحص، اعتبر من قبل الجميع تحذيرا لكل من يقوم باتصالات أو يبدي استعدادا للتعاون مع العماد عون. وكذلك النداء الذي وجهه العماد عون الى وحدات الجيش المسلمة للانضمام والمشاركة في حرب التحرير، لم يلق اي صدى. ولكنها – نظرا لسوء الاسلحة التي كانت تمتلكها – لم تشارك في معارك السوريين والميليشيات المتحالفة معهم، ضد المنطقة المسيحية.

وفي نهاية نيسان، **اخذ عون يعبر عن بعض الليونة.** فعندما طالب المؤتمر غير العادي للجامعة العربية في تونس بوقف اطلاق النار، ورفع الحصار عن كل المرافىء والمطار والمعابر البرية، وارسال مجموعة من المراقبين العرب، للاشراف على اطلاق النار، وافق العماد عون حالا على ذلك. وهذا ما أشار الى تراجعه عن الاجراءات التي اتخذها ضد المرافئ غير الشرعية التابعة للميليشيات، اي تلك الاجراءات التي تسببت في اندلاع المعارك. وفي الثاني من ايار اعطى تفسيرا جديدا "لحرب التحرير"، مشيرا الى انه ينبغي مواصلة ذلك عبر "الطرق الديبلوماسية"، ولكن لم يرق هذا الكلام لخصومه الذين احترموا وقف اطلاق النار الذي طالبت به الجامعة العربية خلال بضعة ايام فقط. ولكن سرعان ما اعادوا في

الثاني من ايار عمليات القصف والتدمير ضد المنطقة المسيحية مجددا، وتصعيد كثافتها خلال اسبوع واحد الى درجة لما يعرف لها مثيل سابقا.

٥ - الوسطاء

لم تقبل الجامعة العربية بالسكوت عن هذا الاحتقار المشين لقراراتها من قبل سوريا. فقد طالبتها كل من فرنسا والاتحاد السوفياتي باتخاذ خطوات جديدة. فعقد في الثالث والعشرين من ايار ١٩٨٩ **مؤتمر قمة عربي في الدار البيضاء**، وتقرر خلاله تكليف ثلاثة من رؤساء الدول العربية لمعالجة الازمة اللبنانية، وهم : الملك السعودي، والملك المغربي، والرئيس الجزائري. هذه "الترويكا" او "الثلاثية" كما اشير اليها في وسائل الاعلام، وضعت لنفسها اهدافا واضحة تتضمن **دعوة مجلس النواب اللبناني** خلال ستة اشهر **لاقرار اصلاحات سياسية، وانتخاب رئيس جديد**، وتشكيل حكومة اتحاد وطني، و"**استعادة سيادة الدولة على كل الاراضي اللبنانية**". في مؤتمر الدار البيضاء[١٤]، لم يؤت على ذكر اسم سوريا ولم يحملها احد المسؤولية. ولكن الموقف غير المزدوج الذي عبرت عنه القمة بالنسبة لاستقلال لبنان، كان واضحا للغاية. كما اعتبرته بعض الحكومات العربية موجها ضد نوايا سوريا. ان ما كلفت به "الترويكا" للاستعداد لتسوية شاملة لمشاكل لبنان الداخلية والخارجية، اعتبر بكل وضوح "**تعريبا للمسالة اللبنانية**" . وهكذا بدأت سياسة التصلب التي نادى بها العماد عون تعطي ثمارها.

باشرت الترويكا العربية عملها سريعا. فشكلت امانة عامة، واختارت لها مركزا في جدة. وكلف بادارتها ممثل الامين العام للجامعة الوزير الجزائري، الاخضر الابراهيمي، الذي تحدث بوضوح اكثر مما قيل في مؤتمر القمة. فوصف هدف الترويكا بانه ليس فقط رفع الحصارات، بل ايضا "**تحرير لبنان من كل هيمنة اقليمية واستعادة سيادته الوطنية**". وطلبت الترويكا من دمشق، بشكل انذار، احترام وقف اطلاق النار، ومن بغداد وقف مد العماد عون والقوات اللبنانية بالاسلحة. وقد اسفرت مفاوضات الابراهيمي مع اطراف النزاع اللبنانيين عن تقدم سريع، واخذت تبرز ملامح تسوية للاصلاحات الداخلية. ولكن المحادثات مع سوريا حول استعادة السيادة اللبنانية كانت صعبة للغاية. ولتسريع الخطوات دعا في نهاية شهر ايار رؤساء الترويكا اعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع خارج لبنان، وذلك لاعداد وثيقة حول التفاهم الوطني.

ولكن سوريا ردت على هذه المبادرة بقصف عنيف للغاية للمنطقة المسيحية

١٤- راجع نصّ القرار في: Les Cahiers de l'Orient, 15 (1989), p. 107.

وتشديد الحصار عليها. فقد ظهرت لاول مرة سفن حربية سورية امام الشواطىء اللبنانية، وذلك لقطع خط الاتصال البحري مع المنطقة المسيحية. فاغرقت ناقلة نفط مالطية. وكذلك ادى قصف البواخر بالصواريخ الموجهة بواسطة جهاز الرادار الى زيادة في تصعيد الحصار. وفي الخامس من تموز اصدر الرئيسان "غورباتشيف" و"ميتيران" بيانا مشتركا رحبا فيه بجهود الترويكا التي واصلت مفاوضاتها، رغم مجابهتها لمقاومة سورية عنيدة. فكل محاولة كان يقوم بها مبعوث الى دمشق وبيروت، وكل لقاء بين وزراء خارجية الترويكا، كان يواكب بتصعيد القصف السوري في لبنان.

في الحادي والثلاثين من تموز اعلنت الترويكا أسفها لفشل جهودها، واصدرت بيانا[١٥] تحمل فيه الحكومة السورية مسؤولية هذا الفشل، وذلك في وثيقة ديبلوماسية عربية كتبت بلغة واضحة للغاية. فقد شددت هذه الوثيقة على وجود توافق بين كل الاطراف اللبنانية حول كل المسائل الهامة. فجميع الاطراف تتمنى السلام والتعايش، كما تقبل الاكثرية الساحقة بالاصلاحات السياسية، وباعادة بناء المؤسسات الحكومية، وخاصة بانتخاب رئيس للجمهورية. كذلك قبل الجميع دعوة مجلس النواب الى الانعقاد خارج الاراضي اللبنانية. وهنا القى البيان المسؤولية على سوريا. "رغم **وعود السوريين في فتح طرق العبور، لم يتحقق شيء من هذه الوعود. واكثر من ذلك، استمر الحصار البحري وجرى تصعيد اعمال العنف**".

حصلت خلافات عميقة في المواقف والآراء بين ممثلي الترويكا وسوريا، كما جاء في البيان حول مسألة السيادة اللبنانية والعلاقات المستقبلية السورية اللبنانية. فقد اقترحت الترويكا ضرورة تجميع القوات السورية في البقاع بعد مرور مرحلة انتقالية. ويحدد مكان تجميعها، وحجمها، ومدة اقامتها في اتفاق أمني سوري لبناني يتم التوصل اليه باشراف الترويكا. ولكن سوريا رفضت الاقتراحين. فالرئيس السوري رفض شخصيا كل اشارة الى القوات السورية، لانها ليست قوة احتلال، كي تدفع الى الانسحاب من لبنان، كما رفض ايضا كل مشاركة للترويكا في اعداد اتفاق لبناني سوري. وقد امتنع بعد ذلك الرئيس السوري عن التحدث اطلاقا عن هاتين المسألتين، وكلف وزير خارجيته بمواصلة المحادثات الاخرى، التي بقيت هي ايضا دون نتيجة. "وبالاختصار، بقي الاخوة السوريون متمسكين بمواقفهم السابقة...". لقد قيّم رؤساء الترويكا مجمل نتائج الجهود التي بذلت، دون تحفظ او مواربة. فحسب نظرنا، شكلت التصورات المختلفة للجنة الثلاثية من جهة، ولسوريا من جهة اخرى، حول موضوع السيادة، العقبة الرئيسية...وبالاستناد الى التصورات السورية، فان تحقيق الاقسام الاخرى من وثيقة التفاهم سيجابه ويمنع، لان ذلك يشكل مجموعة لا

١٥- النص الكامل في: Les Cahiers de l'Orient, 15 (1989), p. 61-82.

تتجزأ".

وهكذا **فشلت بادرة الوساطة من قبل الجامعة العربية.** ولم يعز هذا الفشل الى تباين في الاراء اللبنانية حول السياسة الداخلية، بل الى **مسألة بقاء لبنان بلدا مستقلا.** وبوضوح اكثر كان اتفاق الميليشيات في دمشق عام ١٩٨٥ قد تضمن النوايا السورية، اي مرابضة القوات السورية في لبنان لوقت غير محدود وابرام اتفاق لبناني سوري حول "العلاقات الخاصة والمميزة...في كل الحقول: السياسة والامن، والاقتصاد وغيرها..." وشرطا آخر يقضي باقصاء اي وسيط عربي.

عبرت الحكومة السورية عن استيائها من بيان الترويكا الواضح عبر قصف عنيف لمدينة بيروت، دام ستا وثلاثين ساعة، اعقبه تصريح لوزير خارجيتها، جاء فيه :"الجيش السوري باق في لبنان لمواصلة مهمته الوطنية، وللدفاع عن شرف وكرامة الشعب اللبناني".

وفي الثالث عشر من آب عام ١٩٨٩، تجمعت الميليشيات الدرزية والفلسطينية، بدعم من القوات السورية، وقامت بهجوم على منطقة سوق الغرب. فحاولت كسر طوق مواقع الجيش اللبناني، بهدف الهجوم على قصر الرئاسة في بعبدا. ولكن بعد معارك طاحنة دامت خمس ساعات نجح جنود الجيش اللبناني في سحق هذا الهجوم. على اثر هذه الهزيمة، عاد الدروز والسوريون الى طريقة حربهم الروتينية، مستخدمين اطلاق المدافع والصواريخ عن بعد.

بعد هذه الاحداث تزايدت **ردود الفعل الدولية بصورة اوضح** مما كانت في الاشهر السابقة. فقد دعا العراق الى عقد مؤتمر قمة عربي. وطالب الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بانسحاب القوات السورية، كما طالبت المملكة العربية السعودية ومجموعة الدول الاوروبية بوقف اطلاق النار. وقد تحدث البابا عن ابادة جماعية في لبنان. وفي الخامس عشر من تموز دعا مجلس الامن الى وقف اطلاق النار، معربا عن تقديره لعمل الترويكا العربية وجهودها. وبعد مرور اربعة ايام، ارسلت فرنسا حاملة طائرات وفرقاطة، وناقلة مراكب للانزال امام الشواطىء اللبنانية. وقد اعلن الرئيس ميتيران بان استقلال لبنان مهدد، وينبغي حمايته. ولكن مهمة الاسطول الفرنسي ليست عسكرية، بل انسانية[١٦].

١٦- جرى تقييم تأثير ارسال الاسطول الفرنسي بطرق متباينة جداً. "جون كلي" (John KELLY)، مساعد وزير الخارجية الاميريكي لشؤون الشرق الأوسط عبّر عن رأيه بان الاسطول الفرنسي يستهدف ضمان حاجات انسانية، ولكنه غير كافٍ للقيام بعمل عسكري. راجع Les cahiers de l'Orient, 15(1989), p.56. وكتب ايضاً Andreas RIECK في جريدة Frankfurter Allgemeine Zeitung في عددها الصادر في ٢٩ تموز عام ١٩٨٩ ما يلي: "ان ارسال الاسطول الفرنسي شكّل في آب ردعاً قوياً للسوريين". فحاملة الطائرات "فوش" كانت تنقل طائرات "سوبر اتندارد" مع صواريخ اكزوست. ان تأثيراً رادعاً هامشياً لا يمكن استبعاده، اقله

في هذه الاثناء **تواصلت عمليات الحصار والمحاصرة.** في نهاية شهر آب وصـل عدد الضحايا، منذ بداية الاشتباكات في منتصف آذار، الى الف قتيل، وزاد ايضا عدد الجرحى كثيرا، كما دُمّر ١٢٠ مصنعا، وتضرّر ٤٠٠ آخرين. وكان مئات الالاف من سكان بيروت وضواحيها قد هربوا الى مناطق اخرى من البلاد، او الى خارجها.

وفي السابع من ايلول ١٩٨٩ حصل تطور مفاجيء. **فعادت الترويكا العربية مجددا الى ممارسة نشاطها** نظرا الى خطورة الوضع في لبنان والى الدعوات اللبنانية والعربية والدولية. فوضعت في الثالث عشر من ايلول طروحات جديدة تتلخص في وقف مباشر لاطلاق النار، ورفع الحصارات، واجتماع مجلس النواب اللبناني في الثلاثين من ايلول في المملكة العربية السعودية، وذلك للتشاور حول وثيقة التفاهم الوطني التي اعدتها لجنة الترويكا. وهذه المرة نجحت فعلا المبادرة العربية. فخلال ايام قلائل توقفت نهائيا المعارك والاشتباكات، وعادت المرافيء وكذلك المطار الى مزاولة العمل، وفتحت المعابر بين بيروت الغربية والشرقية. على اثر ذلك هنأت فرنسا الترويكا وسحبت اسطولها، وارتفعت بالتالي قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار.

كيف نجحت الوساطة هذه المرة؟ ان ما لا شك فيه هو ان تزايد الاحتجاج الدولي لم يبق دون تاثير على الحكومة السورية، لان عزلتها الدولية المتزايدة اصبحت اكثر وضوحا[١٧]. ولكن سوريا قبلت بذلك لان الترويكا العربية اخذت بعين الاعتبار تصوّراتها ومواقفها.

كان التنازل الاول حول انشاء لجنة امنية تقوم بتفتيش كل السفن المتجهة الى لبنان بحثا عن نقل الاسلحة المشحونة اليه وتوقيفها. وكان هذا الاجراء موجها ضد العماد عون. ولكن لم يُلحظ تطبيقه على شحن الاسلحة عبر الطرق البرية، كي لا يطال اطلاقا امدادات الاسلحة السورية. اما التنازل الاكثر اهمية، فيكمن فيما تضمنته الصيغة الجديدة لوثيقة التفاهم الوطني[١٨]، التي عرضت على مجلس النواب اللبناني ، والتي تشير الى انسحاب جزئي للقوات السورية بعد مرحلة زمنية تدوم سنتين. في الاصل كانت الترويكا العربية قد اقترحت مهلة ستة اشهر. اما مهلة السنتين فتقرر ان تبدأ بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتأليف حكومة اتحاد وطني

عبر تحليق الطائرات فوق سوريا. ولكن من جهة أخرى لم يكن القصف السوري، بعد ظهور الاسطول الفرنسي، اقلّ حدّة من السابق.

١٧- صدر عن السفير السوفياتي في دمشق قول مفاده ان الاتحاد السوفياتي ينوي تخفيض مساعداته العسكرية الى سوريا.

١٨- النص الكامل في Les Cahiers de l'orient, 15(1989) p.83-91

واقرار الاصلاحات الدستورية – اى بعد اتخاذ كل التدابير والاجراءات التي تستطيع الحكومة السورية ممارسة نفوذ وتأثير على اقرارها، او ايضا الحؤول دونه. في نهاية هذه المهلة ينبغي على القوات السورية، ليس فقط ان تتمركز – كما اقترح في البداية ، في سهل البقاع – بل ايضا "على مدخل البقاع الغربي من ظهر البيدر وحتى خط حمّانا – المديرج – عين داره"، اي حتى داخل عمق جبل لبنان، "وكذلك في مراكز اخرى". وهذا ما يترك المجال مفتوحا لكل الخيارات. وقد ترك أمر تحديد حجم القوات السورية ومدة تمركزها الى اتفاق تقرّه الحكومتان السورية واللبنانية. ويقتصر دور الترويكا العربية على استعدادها "لمساعدة الدولتين اذا رغبتا في ذلك". وهكذا ربطت الوساطة العربية في موضوع المسائل الامنية برغبة وارادة الحكومة السورية. ولم تلحظ اطلاقا اية مشاركة للترويكا العربية في اعداد اتفاقات سورية لبنانية حول "العلاقات المميّزة" في مجالات اخرى. وبالاختصار، أستنتج من ان الترويكا العربية **وضعت في الوثيقة الجديدة صيغ تسويات تأخذ بعين الاعتبار المطالب السورية حول كل المسائل التي كانت موضوع خلاف سابق.**

لقد اوضح الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، كيفية وحيثيات ما حصل[١٩]، مشيرا الى ان فريقا من اللبنانيين طالب بانسحاب السوريين، ورفض ذلك فريق آخر. وبعض الدول العربية، طالبت بشدة بهذا الانسحاب. ولهذا السبب طلبت الترويكا العربية بالانسحاب كشرط للتسوية. وهذا ما اساء مجددا الى السوريين. على اثر ذلك وضعت الترويكا حدا نهائيا لمهمة الوساطة التي كلفت بها. ولكنها عادت الى متابعتها بطلب من دول عربية ودول اخرى. عندئذ طرح السؤال حول ما اذا كان الانسحاب السوري ينبغي ان يحصل ضرورة قبل التوصّل الى تفاهم سياسي بين اللبنانيين. وهناك تساؤل ايضا عن امكانية وجود سلطة لبنانية مسلحة تستطيع ان تضمن الامن وامتلاك ثقة كل اللبنانيين. لذلك تقرر البدء اولا بمعالجة المشاكل الداخلية اللبنانية واعتبار الانسحاب السوري كمرحلة اخيرة للتسوية. ولكن الترويكا التزمت تجاه اللبنانيين بمساعدتهم في معالجة الانسحاب السوري، عندما تتحقق شروط التفاهم الداخلي. وبالاختصار، تراجعت الترويكا عن ربطها السابق بين تفاهم اللبنانيين والانسحاب السوري، لان السوريين رفضوا هذا الربط، ويمتلكون بالتالي القوة لفرض ارادتهم.

ولقد كان لسوريا ايضا اسباب معينة لوقف الحرب، كما كانت في حال يسمح لها بمواصلتها في اي وقت . لذلك فضلت انتظار نتائج خلوة البرلمانيين اللبنانيين المقررة.

١٩- L'orient - Le jour, 3 octobre 1989

قد كان وقع موافقة الترويكا العربية على الاقتراحات الجديدة مؤلما بالنسبة للعماد عون. ولكنه رغم ذلك نجح في دفع جامعة الدول العربية، بعد سنوات طويلة، للاهتمام جديا بتسوية الازمة اللبنانية، وتوفير امكانية لاجتماع مجلس النواب في مكان حيادي، واعطاء الفرصة لاعادة بناء المؤسسات الحكومية. **ولكن ما لا ريب فيه على الاطلاق، هو ان سياسة العماد عون المتصلبة هي التي سمحت بذلك.** فالهدف الذي اعلنه لتحرير البلاد بقي بعيدا جدا، مثلما كان قبل عدة اشهر. ولكنه بالمقابل اضطر الى التخوف من ان احتلالا سوريا غير محدود فعليا، وارتباطا متواصلا للبنان بسوريا يستطيع مجلس النواب ان يضفي عليه طابعا شرعيا وان تعترف به الجامعة العربية، في حال قبول الاقتراحات الجديدة التي قدمتها الترويكا. فبعد اشهر حرب قاسية، ونظرا لامال الشعب بالسلام، وتحت الضغط الديبلوماسي القوي من قبل الحكومات المؤيدة لمواقفه، لم يبق للعماد عون خيار آخر سوى اعطاء النواب فرصة والاكتفاء بتحذيرهم، لكي يصرّوا على وضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات السورية.

ولكن النواب بدورهم، وُضعوا ايضا تحت ضغوط من جانب آخر. فالميليشيات الشيعية اوضحت بانها لن تتسامح باية تسوية دستورية، وانها لن تقبل اطلاقا باقل من اعتماد ديموقراطية الاكثرية. وكذلك اعلنت مصادر الميليشيات الدرزية بان الضحايا الكثيرة لم تقدم خلال سنوات عديدة، كي يكتفى في النهاية ببعض التصحيحات في النظام السياسي القديم.

كل من اثار اي تساؤل حول الموقف السوري في لبنان، كان عرضة للانذار والخطر. فالنائب السني عن البقاع، ناظم القادري، اثار مع زملائه مسألة المطالبة بانسحاب السوريين من البقاع، نظرا لانتماء هذه المنطقة ايضا الى لبنان[٢٠]. ولكن سرعان ما جرى اغتياله قبل عشرة ايام من انعقاد خلوة النواب في الطائف.

٦ - الطائف او فرصة "الثعالب"

في اول تشرين الاول ١٩٨٩ افتتح وزير الخارجية السعودي خلوة البرلمانيين اللبنانيين في مدينة "الطائف" السعودية بخطاب ركز فيه على شعار اساسي "**الفشل ممنوع**". وهذا يعني اقرار دينامية مصالحة وسلام تجعل الاسباب التي تبرر وجود القوات السورية في لبنان باطلة. في هذا الاطار اعلنت المملكة العربية السعودية "ضمانات ادبية" عن بدء الانسحاب السوري اذا ما تحققت الوحدة الوطنية اللبنانية

٢٠- هذا ما اعلنه النائب عبد المجيد الرافعي اثناء خلوة الطائف.

والمصالحة[21]. وقد كان للترويكا العربية اسباب كافية لاقناع النواب اللبنانيين بهذا الامر. فقد فشلت محاولة "سلام المتقاتلين" عام ١٩٨٥ في اتفاق دمشق. والآن توجد حكومتان لا تمثلان فعلا ما يجب تمثيله. فقط مجلس النواب بقي كمؤسسة دستورية ذات شرعية لا يشك فيها. لقد حضر الى الطائف ٦٢ نائبا، نصفهم مسيحيون والنصف الاخر مسلمون. بعضهم جاء من لبنان والبعض الاخر من المنفى الفرنسي، او السويسري، او العراقي. وقد ترأس الاجتماعات رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني.

كان هذا اللقاء بالفعل خلوة[22]. استُقبل النواب في الطائف كالامراء، ولكنهم وُضعوا في عزلة. لم يسمح للصحفيين، ولا للمساعدين، ولا للمستشارين حضور الخلوة. وكان الاتصال مع الخارج يحصل فقط بواسطة الهاتف. وقد شارك وزراء خارجية الترويكا في المناقشات والمفاوضات منذ البداية وحتى النهاية. كان من المتوقع ان تدوم الخلوة ثلاثة ايام فقط، ولكنها دامت ٢٢ يوما. فقد استغل خلالها روّاد سياسة لبنان ما قبل الحرب الفرصة التي اعطيت لهم لاول مرة منذ سنوات طويلة لممارسة تأثير نافذ على سياسة تقرير مصير بلادهم. في بداية الاستشارات حصلت جلسة مناقشة عامة، عُرضت خلالها كل المفاهيم المتناقضة في السياسة الداخلية والخارجية بحدة. فالنواب الذين جاؤوا من المنطقة المسيحية، طالبوا بربط الاصلاحات السياسية بانسحاب القوات السورية. ولكن النواب المسلمين، رفضوا كل انسحاب سوري، وان جزئي، قبل اقرار الاصلاحات الدستورية، واعادة تنظيم الجيش، وتحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي. فبعض المجموعات كانت تنتظر من الاصلاحات السياسية امورا معينة. ونواب الجبهة اللبنانية ارادوا الحفاظ على مركز رئيس الجمهورية القوي، وفقا للدستور القائم. بينما طالب السياسيون المقربون من جنبلاط اعطاء كل السلطات للحكومة. وذهب عدد من النواب الى ابعد من ذلك مطالبين بالغاء نظام النسبة حسب الطوائف الدينية، وتطبيق نظام الاكثرية العددية. ولكن مصالح الطوائف برزت سريعا الى الواجهة: فالسنة ارادوا تدعيم مركز رئيس الحكومة، والشيعة مركز رئيس النواب، بينما طالب النائب الدرزي الوحيد الباقي على قيد الحياة بانشاء مجلس شيوخ يكون رئيسه درزيا. في البداية بدأ استبعاد اي اتفاق تقريبا. ولكن خلال المناقشات تبيّن ان اقلية صغيرة تصر على تغيير جذري في النظام السياسي، بينما ابدت الاكثرية الساحقة استعدادا للاكتفاء باصلاحات

٢١- أكّد سعود الفيصل للنواب ان سوريا لا تريد ان تتقيّد خطيّاً بالانسحاب كي لا تبدو خاسرة امام العماد عون. وقد شدّد - كما فعل ايضاً الرئيس الشاذلي (راجع الحاشية ١٩) - على ان الترويكا، وبنوع خاص المملكة العربية السعودية ستقف الى جانب لبنان في حال إثارة صعوبات من قبل سوريا.

٢٢- يعتمد العرض التالي على عدد من المقابلات التي اجريت مع النواب اللبنانيين الذين لم يرغبوا في ذكر اسمائهم. جرت هذه المقابلات بين شهر كانون الأول عام ١٩٨٩ وشهر شباط عام ١٩٩٠.

جزئية.

كلفت لجنة من ١٧ نائبا، جرى اختيارهم كما هي العادة، وفقا للانتماء الطائفي، لوضع مبادىء رئيسية للاصلاح الدستوري. ولم تستخدم، كمرجع للعمل فقط، الوثيقة التي اعدتها الترويكا، بل ايضا الاقتراحات التي جرى الاتفاق عليها سابقا بين حسين الحسيني والبطريرك الماروني. وما تم التوصل اليه كان صيغة جديدة تماما للجزء السياسي الدستوري من "وثيقة التفاهم الوطني". وبالنتيجة، وحسب قول احد المشاركين، "لم يكن احد راضيا، بل حصل قبول من الجميع تقريبا".

تضمنت مقدمة الوثيقة[٢٣] مبادىء عامة عن طابع لبنان وهويته:

"... أمة ذات سيادة حرة، مستقلة، وطن لكل ابنائه، في وحدة الارض والشعب والمؤسسات، في حدوده الواردة في الدستور اللبناني، والمعترف بها دوليا. لبنان هو بلد عربي في انتمائه وهويته...لبنان هو جمهورية ديموقراطية وبرلمانية تقوم على مبدأ احترام الحريات، وحرية الرأي والمعتقد، والمساواة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين دون تمييز. الشعب هو مصدر السلطة والسيادة، يمارس حقوقه بواسطة مؤسسات الدستور. يستند النظام الى مبدأ المشاركة في السلطة".

انها مبادىء واضحة تبعد كل شكل من اشكال التبعية، وكل اشكال الحكم غير الديموقراطي وغير العلماني، وكذلك مخططات التقسيم، والاعتراف بالميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ الذي حددت مبادئه الرئيسية: "هوية لبنان هي هوية عربية دون "اذ"و"لكن" ، وهو وطن نهائي. وتلت ذلك مبادىء عامة حول النظام الاقتصادي والاجتماعي:

"النظام الاقتصادي هو نظام حر، يقوم على المبادرة الشخصية والملكية الخاصة. ان تنمية متوازنة للمناطق...هي القاعدة الرئيسية للدولة وللاستقرار. وعلى الدولة ان تسعى عبر اصلاحات مالية واقتصادية واجتماعية الى تحقيق عدالة اجتماعية شاملة".

هنا تذهب الوثيقة الى ابعد ما كان يتضمنه الدستور السابق. لقد جرى التشديد على النظام الاقتصادي للسوق، ولكن ايضا على انشاء دولة اجتماعية، حيث ينبغي

٢٣- راجع النص الكامل في L'orient - Le jour ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٩ وكذلك في Les Cahiers de l'orient, L'Accord de Taef.

Document d'entente pour le Liban, 16-17(1990), p.115-128

وفي ذات العدد، نشر "جوزف مايلا" (Joseph MAILA) دراسة نقدية مفصلة عن هذا الاتفاق، ص ١٣٥-٢١٧.

الاهتمام بتحقيق توازن في مستوى العيش في كل مناطق البلاد. ان اهم ما جاء في هذه الوثيقة هو ما يلي:

"لا يمكن ان تقوم سلطة شرعية معترف بها اذا لم تتفق مع ميثاق التعايش".

ان ميثاق التعايش لعام ١٩٤٣، هو اتفاق غير مكتوب، جرى التركيز عليه بشدة واعتباره اساسا للشرعية اللبنانية. وبوضوح اجلى من اي وقت مضى، وُصف تعايش الطوائف الدينية بانه مبرر وجود الدولة وهدفها في لبنان.

اما بالنسبة لتعديل البنية السابقة لتوزيع السلطة، فقد أُقر مبدا جديد لمجلس النواب. "من اجل احترام مبادىء التعايش بين اللبنانيين"، ينبغي وضع قانون جديد للانتخاب. وطالما لم يتم الاتفاق على قانون جديد للانتخاب 'خارج النظام الطائفي" للبرلمان، تتوزع مقاعد النواب وفقا لنظام نسبي بين كل مجموعة وبين المناطق". فنظام النسبة الذي كان قائما حتى الآن ٦ مقابل ٥ لصالح المسيحيين، استبدل بمبدأ المساواة. وقد تطرق البحث الى تطورات مستقبلية. "ففي حال انتخاب مجلس نيابي غير طائفي"، ينبغي انشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه "كل العائلات الروحية"، وتقتصر صلاحياته "على الشؤون المصيرية". وهكذا لوحظت امكانية انشاء مجلسين: مجلس نواب، دون نسبة او مساواة، ومجلس شيوخ يناط به تمثيل الطوائف الدينية فيما يتعلق بالمسائل الاساسية. ولكن اقرار نظام المجلسين يبقى مرتبطا بموافقة مجلس النواب القائم على قاعدة المساواة عدديا بين المسلمين والمسيحيين.

لقد حصل جدال بنوع خاص في الطائف حول موضوعين: رفع عدد المقاعد النيابية من جهة، وتعيين نواب جدد مكان المتوفين والمقاعد الجديدة، من قبل حكومة الاتحاد الوطني من جهة ثانية. فلا بد اذا من انشاء مقاعد جديدة، لتطبيق مبدأ المساواة العددية بين المسيحيين والمسلمين. فقد اقترحت الترويكا بدلا من العدد ٩٩ المطبق سابقا، ١٢٨ مقعدا. ولكن اكثرية الحاضرين في الطائف عارضت ذلك بشدة. فقد تخوفت من تعبيد الطريق بهذا الشكل لكي يدخل المجلس النيابي كل زعماء الميليشيات وامراء الحرب – وزبائن سوريا – خاصة عبر عملية التعيين[٢٤]. كذلك لم يوافق اطلاقا، لاسباب مبدئية على عملية التعيين، وان يكن كتسوية استثنائية. ولكن تم اخيرا التوصل الى تسوية، نظرا لصعوبة اجراء انتخابات جديدة في البلاد لاسباب امنية، فجرى القبول بمبدأ التعيين، ولكن اتفق على رفع عدد النواب الى ١٠٨، وهو العدد الضروري لتطبيق مبدأ المساواة العددية.

التغييرات الاكثر حسما جرى اقرارها في الطائف ليس فقط بالنسبة للسلطة

٢٤- حصلت هذه التخوّفات بسبب اتفاق الميليشيات في دمشق عام ١٩٨٥ الذي لحظ فيه رفع عدد النواب الى ١٩٨.

التشريعية، بل ايضا بالنسبة للسلطة التنفيذية. فقد جرى تثبيت توزيع الوظائف العليا في الدولة حسب الطوائف كما كان الامر حتى الآن، ولكن دون التعبير بقوة عن ذلك: فابقيت رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للسنة، ورئاسة مجلس النواب للشيعة. ولكن عدلت بشكل جذري صلاحيات هذه الوظائف.

بالنسبة **لمركز رئاسة الجمهورية** فقد حجمت صلاحياته، واصبح دوره تمثيليا. لم يعد الرئيس، كما كان سابقا، رئيس السلطة التنفيذية، بل "رئيس الدولة ورمز الوحدة". فقد بقي القائد الاعلى للجيش، ورئيس مجلس الدفاع، ولكنه مرتبط بقرارات الحكومة في هذا المجال. فلن يترأس بعد دوريا جلسات الوزراء، بل "فقط عندما يرغب". ولا يحق له التصويت ولا يمتلك تجاه قرارات الحكومة الا حق الفيتو لتأجيلها. ولا يستطيع بعد الا تعيين رئيس للحكومة على اساس "الاستشارات الالزامية" مع البرلمانيين. ولا يجق له، لا عزله، ولا اقالته.

وبالمقابل تعاظم دور **رئيس الحكومة**. فهو الذي يرأس جلسات الحكومة، وهو "مسؤول عن تنفيذ السياسة العامة لمجلس الوزراء"، ويوقع كل المراسيم باستثناء مرسوم تعيينه. ولكن يحق لمجلس النواب اقالته. وكذلك جرى تدعيم دور **رئيس مجلس النواب**. فرفعت مدة ولايته من سنة الى اربع سنوات، اى طيلة دورة كاملة لمجلس النواب[٢٥]. وبما انه يشرف على "الاستشارات الالزامية" التي يجريها رئيس الجمهورية مع النواب لتشكيل الحكومة، فقد اصبح دوره بعد اليوم دور "صانع الملوك"، وهو الدور الذي كان يمارسه حتى الآن في عملية انتخاب رئيس الجمهورية.

"السلطة التنفيذية القيت على عاتق **مجلس الوزراء**". فالحكومة كجهاز جماعي اعطيت سلطة كثيرة الاهمية. فلها يعود حق المبادرة في اعداد القوانين. وهي مهمة كان يشارك فيها رئيس الجمهورية سابقا. فعليها الآن ان تراقب القوانين والادارة، وتعين الموظفين. ان اعطاء قدر اوسع للحكومة يبرز في تعبير رمزي عن اعطائها مركز خاص بها، يختلف عن مركز رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. اما قرارات الحكومة فينبغي ان تؤخذ حسب القانون "توافقيا"[٢٦]. وفي حال تعذر ذلك يلجا الى عملية التصويت. والقرارات ذات "الشؤون الهامة"، تحتاج الى اكثرية ثلثي اعضاء الحكومة. وهذه "الشؤون الهامة" جرى تحديدها بوضوح، وهي التعبئة العامة، وحالات الطوارىء، واعلان الحرب، وابرام السلام، والمعاهدات الدولية، والموازنة

٢٥- يمكن اقالته بعد سنتين ولكن باكثرية ثلثي عدد النواب.

٢٦- في النص العربي استخدمت عبارة "توفيقياً" التي تعادل في لغة علم السياسة العربي عبارة "توافق" (Konkordanz)، او "التركيب الودي" (Amicabilis compositio) كما ورد في معاهدة السلام الواستفالية (Westfälischer Frieden).

العامة، ومشاريع التنمية الطويلة الامد، وتغيين كبار الموظفين[27]، والاصلاح الاداري، وحل مجلس النواب، وقانون الانتخاب، وقانون الجنسية، وقوانين الأحوال الشخصية، واقالة الوزراء. واذا ما استقال ثلث عدد الوزراء، تعتبر الحكومة كلها مستقيلة تلقائيا[28]. ان مجموع هذه القرارات تشير بوضوح وجلاء الى ان الحكومة، كجهاز جماعي، ينبغي ان تعمل وفقا لمبدأ التوافق.

ان قرارات الاصلاح التي اتفق عليها في الطائف غيرت من جهة صلاحيات الاجهزة الدستورية الاكثر اهمية، وكذلك اعادة توزيع السلطات بين الطوائف من جهة اخرى. لقد دعّم مجلس النواب واصبح عدده متساويا. واعطي رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة صلاحيات اكثر على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية. فممثلا السنة والشيعة في اعلى مناصب الحكم اصبحا اكثر نفوذا وتاثيرا من ممثل الموارنة، الذي احتفظ بدور رمزي فقط، **واصبحت الحكومة الجهاز الدستوري الاقوى**. فبدلا من ثنائية الحكم المارونية – السنية كمركز ثقل في الحكم حل جهاز جماعي يتألف من كل الطوائف ويفرض عليه اتخاذ قرارات توافقية. فتوزيع السلطات وفقا لميثاق التعايش الجديد الذي أقر في الطائف، يتميز عن التوزيع الذي اتفق عليه في الميثاق الوطني عام ١٩٤٣. فالميثاق القديم كان قضية بين طائفتين، بينما يشكل الميثاق الجديد، بالنسبة لكل الطوائف، اساسا للمساواة بين المسيحيين والمسلمين.

لذلك يمكن وصف ميثاق الطائف بانه "تجديد العقد او التحالف بين الطوائف اللبنانية"[29]. ففي تناقض ظاهري تبدو قرارات الطائف، وكأنها تشير الى ان "الغاء الطائفية" يشكل "هدفا وطنيا جوهريا". ولكن القرارات الواقعية لتحقيق هذا الهدف جرى الحديث عنها بسرعة. لقد ذكر ان "مجلسا وطنيا" برئاسة رئيس الجمهورية، يدعى له ،ويتألف من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، وشخصيات من العالم السياسي والاجتماعي والثقافي والجامعي"، يسعى الى "دراسة الغاء الطائفية على مراحل". لم يوضع لذلك اي جدول زمني، كما لم يوضع ايضا جدول زمني لانشاء نظام المجلسين، الذي لا يلغي "الطائفية"، اي تمثيل الطوائف، بل يوكلها الى مجلس شيوخ.

بالنسبة "للمرحلة الانتقالية" تم الاتفاق على قرارين واقعيين. الغي نظام النسبة

٢٧- موظفو الدرجة الأولى حسب قانون الموظفين اللبناني يعادلون تقريباً "الموظفين السياسيين" في المانيا الاتحادية.

٢٨- الاسباب الأخرى التي تدعو الى استقالة آلية للحكومة هي: انتخاب رئيس جمهورية جديد، بداية مجلس نيابي جديد، استقالة او وفاة رئيس الحكومة.

٢٩- راجع "جوزف مايلا" (Joseph MAILA)، المصدر المذكور ص ١٧٥.

الطائفي في الادارة، فيما يختص بموظفي ومستخدمي الوظائف المتوسطة والدنيا، بينما تثبت مجددا نظام المساواة رسميا بين المسيحيين والمسلمين، بالنسبة لوظائف الدرجة الاولى ولهيئة الضباط. وكذلك تقرر الغاء خانة الانتماء الطائفي او الطبقي الديني من تذاكر الهوية[٣٠].

لقد وصف جوزف مايلا فكرة "الغاء الطائفية" بانها "**وهم نموذجي لمجتمع متعدد الطوائف**"[٣١]. لقد اشار الى ان هذا الوهم، اي الامل بتحقيق هذا الهدف على مراحل، وكذلك فشل امكانيات الزمن الواقعي، جرى البرهان عنها في خطاب رياض الصلح الشهير في السابع من تشرين الاول ١٩٤٣. في ذلك الخطاب، عبّر رياض الصلح عن مضمون الميثاق الوطني. وبعد ٤٦ سنة على ذلك تمسكت خلوة الطائف بهذا الوهم(الايتوبيا) وأوكلت تحقيقه الى الروزنامة اللبنانية. في عام ١٩٤٣ وكذلك في عام ١٩٨٩، كشفت فكرة المرحلة المؤقتة بانها صيغة التسوية الاكثر تلاؤما بين الرغبة والواقع المجتمعي-السياسي.

ان الجزء المخصص للسياسة الداخلية في وثيقة الطائف يدل على ان الخلوة التي اقرت هذه الوثيقة كانت **فرصة لبروز كوكب "ثعالب"** السياسة اللبنانية. فقد برهن النواب مرة جديدة على الواقعية والتسامح والاستعداد للتسويات، التي هي اهم مزايا الطبقة السياسية القديمة التي افرزتها الانتخابات النيابية. وابرز النواب المسيحيون استعدادهم للتخلي عن المواقف التي لم يعد بالامكان التمسك بها. كما ان زملاءهم المسلمين تجنبوا تقديم مطالب متطرفة. ان الامتيازات الرمزية للمسيحيين التي لم يعد لها اية قيمة فعلية منذ زمن طويل الغيت تماما. ونظام النسبة الذي كان عرضة للنقد والتساؤلات منذ مرحلة غير قصيرة، لم يستبدل وفقا لبراهين واضحة ديموقراطية او ديموغرافية مستعارة، بل وفقا لمبدأ المساواة القائم على وجود مجموعتين دينيتين كبيرتين.

ولا شك في ان القرارات المتخذة تتضمن بعض نقاط الضعف. فالدعم السعودي للسنة اللبنانيين، والذي كان فاعلا في مؤتمر الطائف، أدى الى اعطاء حصة لا بأس بها من السلطة لهذه الطائفة، تتجاوز وزنها المجتمعي. ولكن مقابل ذلك، لا بد من الاعتراف، بان الحد من سلطة الموارنة على رأس هرم الدولة، والحصة الكبيرة من السلطة التي اعطيت للسنة بشخص رئيس الحكومة، والسلطة الاقل اهمية التي انيطت برئاسة مجلس النواب، أخذت كلها طابعا نسبيا بارزا بفضل تزايد مكثف لسلطة ممثلي كل الطوائف في الحكومة.

٣٠- اكتسب هذا التعديل الجديد اهميته حتى قبل حدوث القتل الجماعي على الهويّة الذي حصل في السنوات الأولى من الحرب بسبب الإشارة الى الطائفة على بطاقات الهوية.

٣١- راجع "جوزف مايلا" (Joseph MAILA)، المصدر المذكور، ص ١٧٦.

اخيرا، برهن النواب من خلال قراراتهم لانشاء دولة اجتماعية، ولحظ سياسة تنموية متوازنة بين المناطق، بانهم تلقوا درسا من الاخطاء الماضية. وبالاجمال يستنتج من ان **قرارات الطائف المتعلقة بالسياسة الداخلية**، والتي أعدت خلال فترة وجيزة، تشكل انجازا بالغ الاهمية، وهو **المحاولة الواقعية التي قامت بها اكثرية ساحقة لتسوية جزء من النزاع اللبناني الذي تحول الى حرب اهلية.**

ولكن خلوة الطائف لم تبحث فقط في النزاعات اللبنانية الداخلية، بل ايضا في **مسألة العلاقات العسكرية والسياسية بين لبنان وسوريا.** فقد استنتج سريعا بان النواب المجتمعين لم يكن لهم عمليا اي مجال للمفاوضات. فقبل انعقاد الخلوة كانت الترويكا العربية قد ناقشت هذا الموضوع والنصوص المتعلقة به كلمة كلمة مع الحكومة السورية. حتى في المسائل الاكثر جدلا، كان في النهاية الموقف السوري هو الفاصل. فقد أكد وزراء خارجية الترويكا للنواب بانهم ليسوا بحال يؤهلهم للحصول على اكثر من ذلك. فالمجتمعون كان عليهم اذا ان يقبلوا بالنص المعد سلفا فيما يتعلق بالقسم الدولي من الوثيقة.

ان قبول هذا النص يعني: اعترافا بدور الجيش السوري "كمساعد للحكومة اللبنانية لاستعادة سلطتها"، وذلك خلال مرحلة تدوم سنتين، ابتداء من اقرار عملية الاصلاحات، **واضفاء طابع الشرعية على تمركز القوات السورية** في البقاع، وفي الجبل، "كما في مناطق اخرى" **لمرحلة غير محددة يجري التفاوض حولها لاحقا** بين الحكومتين السورية واللبنانية دون مشاركة الترويكا، و"شكرا" للجيش السوري لمساعدته، والالتزام باقرار **"علاقات متميّزة" بين لبنان وسوريا "في كل المجالات"** عبر اتفاقات ثنائية.

لم يعط مجال للنواب للتفاوض حول هذه المسائل، **بل كان لهم قرار القبول او الرفض لهذا الامر.** اما الرفض فيعني العودة الفورية لعمليات القصف والتدمير. عندئذ اصرّ النواب المسيحيون على تحديد شروط للانسحاب السوري، وبنوع خاص جوزف سكاف، نائب زحلة عن طائفة الروم الكاثوليك، والذي كان الاكثر تأثرا مباشرة بتمركز الجيش السوري في البقاع، فطالب باصرار شديد بتحسين النصّ.عندئذ قام وزير الخارجية السعودي بمحاولة أخيرة، فزار خلال الخلوة دمشق. وبعد جولتين من المحادثات مع الرئيس السوري، دامت الثانية ست ساعات، عاد الى الطائف حاملا تنازلات سورية هامشية. وافق حافظ اسد على ان يكون عدد النواب في المجلس النيابي ١٠٨، بدلا من ١٢٨ - اي وفقا للقرار اللبناني الداخلي . اما بالنسبة للقسم "السوري" من الوثيقة، فقد قبل باضافة العبارة **"في اطار سيادة واستقلال البلدين"**- وهذا تنازل لا يختلف اطلاقا عن السخرية والاستهزاء.

بعد عودته الى الطائف اعلن الامير سعود الفيصل امام النواب اللبنانيين بان عليهم اتخاذ القرار. فنص الوثيقة كما هو ماثل امامهم، يشكل الفرصة الاخيرة. ثم ذكر برفض مشروع الامم المتحدة لتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧. ومنذ ذلك الحين والفلسطينيون يبحثون عن قطعة ارض صغيرة لوطن لهم. وكذلك اللبنانيون يعرضون انفسهم للخطر، اذ يتحولون مثل الفلسطينيين الى شعب دون وطن. فاذا ما اندلعت الحرب من جديد فستكون عاقبتها تدمير لبنان وتهجير سكانه. "لم نستطع الحصول من السوريين على شيء افضل ولن نستطيع ان نحرز اي تقدم بعد". ثم حاول اعضاء الترويكا ابراز الجوانب الايجابية في التسوية المقترحة. فأشير الى انه لا شيء يمنع لبنان من ارسال عدد من الجنود اللبنانيين الى البقاع اكثر من عدد الجنود السوريين، كي لا يبقى اي مبرر لسوريا للبقاء في لبنان. وعندما تسحب سوريا قواتها، عندئذ يصبح بالامكان دفع اسرائيل الى سحب قواتها ايضا. وهكذا يمكن فقط كسر طوق اصرار سوريا، وكذلك اسرائيل في ادعاء كل منهما بضرورة البقاء في لبنان. اخيرا وعد وزير الخارجية السعودي بحضور ملكه العاهل السعودي ووزيري خارجية المغرب والجزائر لتقديم المساعدة اذا ما تم اقرار الوثيقة.

لقد تردد النواب طويلا، ولكنهم مالوا اخيرا الى القبول بالامر الواقع. فقد اعلن احدهم:

"لم يعد الامر يتعلق بايقاف الهجوم السوري. السوريون هم في البلاد، يشرفون على ٨٠٪ من اراضيه، كما يسيطرون على بعض الميليشيات. والوثيقة تشكل بالنسبة لهذا الموضوع خطوة جدية أولى، كي نتخلص منهم. لقد قبلوا بنزع سلاح الميليشيات خلال ستة اشهر، واعترفوا بمبدأ الانسحاب على مرحلتين. وللمرة الاولى نرى العرب يقفون الى جانبنا. اني ارى المخاطر، وارى ان الوثيقة ليست حلا مثاليا، بل هي افضل ما نستطيع الحصول عليه في هذا الوقت. في ظل الصراع العسكري الذي لا نتيجة منه، اعتبر ان الموافقة على هذه الوثيقة هي الحل الافضل".

وفي اليوم الثالث والعشرين لانعقاد الخلوة قام النواب بعملية التصويت. فوافق على الوثيقة ٥٦ نائبا من اصل ٦٢، وتحفظ اثنان منهم حول ضرورة تحديد جدول زمني للانسحاب السوري. وسجل ثلاثة آخرون تأييدهم لالغاء الطائفية. وامتنع اربعة نواب عن المشاركة في عملية التصويت. وهكذا **جرى القبول بميثاق التعايش الجديد، ولكن جرى ايضا، اضفاء طابع الشرعية على الاحتلال السوري.**

٧ - انتخاب رئيس واغتياله

اثارت نتائج خلوة الطائف ترحيبا دوليا واسعا. فقد رحب مجلس الامن، والولايات المتحدة، ودول المجموعة العربية، ومصر، وحتى العراق بمؤتمر الطائف واعتبروه فرصة لانهاء الحرب في لبنان.

وفي الحال قام اعضاء الترويكا بخطى لتطبيق ما تم الاتفاق عليه عمليا. فعرضوا على رئيس مجلس النواب عقد جلسة نيابية في السابع من تشرين الاول في بيروت،لاقرار وثيقة التفاهم الوطني رسميا في جلسة عادية، وانتخاب رئيس للدولة. فقد سافر الاخضر الابراهيمي حالا الى بيروت، وذلك لحث العماد عون على الموافقة.

ولكن العماد عون رفض ذلك معلنا بانه لا يعارض اطلاقا الاصلاحات السياسية، بل تمنى ان تكون اكثر راديكالية. ولكنه لم يجد نفسه في حال يسمح له بالموافقة على اضفاء طابع الشرعية على الوجود السوري في لبنان، لان ذلك يحد من استقلال وسيادة الدولة. فالنواب كان لهم الحق باقرار الاصلاحات، ولكن لا يحق لهم دستوريا عقد معاهدات دولية، وبنوع خاص لا يحق لهم التنازل عن السيادة الوطنية. فاذا ما أصروا على ذلك فانه سيضطر الى حل المجلس.

مع هذا الرفض القاطع، وجد عون نفسه وحيدا امام القيادات السياسية في لبنان. فالنواب أصروا على قرارهم. والبطريرك الماروني شكر الله لما حصل بالنسبة للتفاهم ودافع عن النواب[٣٢]. والقوات اللبنانية بدورها ابدت مع بعض التحفظ موافقتها على الطائف. وهكذا لاحت امامهم لاول مرة بعد اشهر طويلة فرصة للخروج من ظل العماد عون واعادة كسب نفوذهم في المنطقة المسيحية. ولكن العماد عون لم يكن معزولا اطلاقا بين السكان المسيحيين. فقد حصل اضراب عام وشامل تقريبا ضد قرارات خلوة الطائف. عشرات الآلاف من الناس قاموا بتظاهرات امام قصر بعبدا تأييدا لموقف العماد عون. وبذلك برزت ظاهرة لا مثيل لها في تاريخ لبنان. الجماهير المسيحية التي لم تسمع وتصغي لقياداتها السياسية والروحية التقليدية، التي تنادي بالاعتدال، كانت مستعدة لدعم الرجل الذي اعلن عن موقف واضح بكلمات بسيطة للغاية.

كانت شخصية العماد عون مؤهلة لاستقطاب هذه المظاهرات الشعبية الجديدة. فمن حيث اصله الاجتماعي وسيرة حياته، ينتمي عون الى "الجماعات الصغيرة"

٣٢- اتخذ في هذا المجال موقف الفاتيكان القاضي باختيار الشر الأهون عندما يكون الإنسان احياناً مضطراً للخيار بين شر اكبر وشرّ أصغر.

التي تطمح الى ترف اجتماعي بقواها الذاتية. كان والداه مزارعين. ولد عام ١٩٣٦ في حارة حريك، التي كانت آنذاك قرية مارونية صغيرة تقع في ضاحية بيروت الجنوبية. فمصير هذه القرية التي كانت اول "جزيرة مسيحية" غزاها الفلسطينيون عام ١٩٧٥، فرض عليها ان تسهم على الاقل برفض كل دور سياسي وعسكري للاجانب في لبنان. لم يكن رجلا عسكريا نموذجيا. في البداية درس الحقوق في الجامعة اليسوعية. وقد اضطر لبعض الوقت الى التوقف عن الدراسة، بهدف العمل وكسب العيش. ولكن بعد انهاء دراسته دخل الى المدرسة الحربية، التي تخرج منها كضابط حصل على المرتبة الاولى بين افراد دورته. من الناحية السياسية، كان قريبا من حزب "الكتلة الوطنية". آنذاك نصحه ريمون اده بالبقاء في الجيش، بعد امتعاضه الشديد من عدم فائدة الجيش، وقرر مغادرته في بداية الحرب. فعام ١٩٧٦ كان المخطط للهجوم على تل الزعتر. وفي عهد الياس سركيس اعطيت له الفرصة لبناء وحدة جديدة في الجيش تضم مسلمين ومسيحيين معا. لقد قاد هذا الفوج من الجنود في معارك سوق الغرب عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤، قبل ان يعين في شبه توافق سياسي واسع قائدا اعلى للجيش. ان اختباره مع الجنود المسلمين جعله يتحصن ضد الافكار الانفصالية المسيحية ويثبته في وطنيته اللبنانية. "ابن الشعب"، شجاع ، والبرهان على شجاعته الشخصية في معارك قاسية، هو تمسكه بلبنان ككل. كان ميالا الى القاء خطابات واضحة - عكس ما كان حال السياسيين التقليديين. هذه هي اهم الخصائص والمميزات التي جعلته يحظى بتأييد وتقدير عدد كبير من الناس.

فاقتناعا منه من ان تسوية العلاقات المستقبلية مع سوريا كما جرى القبول بها في الطائف ستكون مليئة بالمخاطر بالنسبة للبنان، واستنادا الى الدعم الذي تلقاه عبر المظاهرات الشعبية، تجاوز العماد عون في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٨٩ حدا خطيرا، فاصدر القرار ٤٢٠، القاضي بحل مجلس النواب. استند بذلك الى موقف تاريخي سابق: "**الوضع شبيه بوضع" الجنرال "ديغول" ازاء "باتان"، الاول يمثل فرنسا الحرة، والاخر فرنسا المحتلة، نحن نقاوم اتفاقا، فرض في ظل الاحتلال**".

فاذا كانت شرعية حكومة العماد عون كسلطة تنفيذية رسمية يصعب الجدل حولها دستوريا بعد فشل انتخاب رئيس للجمهورية في ايلول ١٩٨٨، فان الامر لا يمكن تطبيقه على عملية حل المجلس من قبل حكومة انتقالية. فقد رأى العميد ريمون اده، بالاستناد الى المادة ٥٥ من الدستور اللبناني[٣٣] بان هذا الاجراء قانوني.

٣٣- "يستطيع رئيس الجمهورية بعد موافقة الحكومة على الأسباب المبررة ان يحلّ مجلس النوّاب قبل نهاية ولايته القانونية. في هذه الحال يدعى الناخبون للاقتراع وفقاً للمادة ٢٥، وينبغي على المجلس الجديد ان ينعقد بعد مرور ١٥ يوماً على اعلان نتائج الانتخاب. وحسب المادة ٢٥ ينبغي حصول الانتخابات

واخذ يصف نفسه ابتداء من ذلك الحين "بنائب سابق". اما "جورج فادال"، الاختصاصي القانوني في الدستور الفرنسي والذي استشاره رئيس مجلس النواب، حسين الحسيني، فقد اعطى توضيحا معاكسا، مشيرا الى ان الحكومة تمارس وفقا للمادة ٦٢ من الدستور، في حال شغور منصب الرئاسة، مهامها التنفيذية، ولكن لا يحق لها حلّ مجلس النواب، لان ذلك يتناقض مع مهامها الانتقالية. فحل المجلس من قبل حكومة انتقالية، يجعل من الحكومة الجهاز الدستوري الوحيد، وبالتالي يحصل اعتداء صارخ على المبدأ الاساسي المتعلق بتوزيع السلطة.

باستثناء قانونية الاجراء،اعتبر اقدام حكومة عون عليه امرا خطيرا للغاية من الوجهة السياسية. فقد كان مجلس النواب الجهاز الدستوري الوحيد المعترف به من كل الجهات، وقد بدا توقع انتخاب مجلس جديد في ظل الاوضاع السائدة في لبنان في نهاية عام ١٩٨٩ امرا وهميا للغاية[٣٤].

رغم ذلك دعا حسين الحسيني مجلس النواب للانعقاد في قاعدة القليعات الجوية التي تبعد سبعة كيلومترات عن الحدود السورية. في تلك الاثناء لم يعد معظم النواب المسيحيين بعد خلوة الطائف الى منازلهم في المنطقة التي كان يسيطر عليها العماد عون، بل انتقلوا الى باريس كي لا يمنعوا من المشاركة في اية جلسة نيابية. عندئذ سافر الحسيني الى باريس، واقنع النواب ال ٢٥ هناك بالسفر الى القليعات. نقلتهم طائرة خاصة يملكها الملياردير اللبناني، رفيق الحريري، مباشرة الى القاعدة الجوية في القليعات، بينما وافاهم اليها النواب الاخرون عن طريق البر. وبعد حضور ٥٥ نائبا واكتمال النصاب ،عقدت جلسة نيابية في الخامس من تشرين الثاني ١٩٨٩.

انتخب خلالها اولا حسين الحسيني مجددا رئيسا للمجلس، كما انتخب نائبا للرئيس النائب البير مخيبر غيابيا. ثم جرى التصويت على وثيقة الطائف[٣٥]، فوافق عليها كل النواب الحاضرين، وتحفظ تسعة منهم على البروتوكول. ثم بوشربعملية انتخاب الرئيس. في الجولة الثانية، فاز رينيه معوض، نائب زغرتا، باكثرية ٥٢ صوتا،

التشريعية بعد حلّ المجلس بثلاثة أشهر كحد أقصى. وبما ان قرار حكومة عون يحدد موعداً لانتخابات جديدة في كانون الثاني ١٩٩٠ وبما ان العماد عون اوضح اسباب حل المجلس، فقد اعتبر ريمون اده هذا القرار مطابقاً للدستور".

٣٤- في الواقع اضطر عون في بداية ١٩٩٠ الى ارجاء موعد الانتخابات النيابية الى أجل غير مسمّى. حتى الانتخاب في المناطق التي لا تتواجد فيها او تحتلها قوات اجنبية لم يكن ممكناً.

٣٥- ان قانونية هذا القرار هي مدعاة للتشكيك. فالمادة ٧٥ من الدستور اللبناني تقول: "عندما ينعقد المجلس لانتخاب رئيس للجمهورية، فانه يشكل فقط هيئة انتخابية وليس مجلساً للتشاور. عليه حالاً، ودون تردد او نقاش ان يباشر بعملية انتخاب رئيس الدولة". فالتصويت على وثيقة الطائف حصل قبل انتخاب رئيس الجمهورية لأن النواب المسلمين اعتبروا قبول الاصلاحات كشرط للإشتراك في انتخاب الرئيس.

وامتنع ستة نواب عن التصويت[٣٦]. رينيه معوض (٦٤ سنة) كان من "عائلة كبيرة" مارونية من شمال لبنان. انتخب نائبا لاول مرة عام ١٩٥٧. ومنذ ذلك الحين كان يعاد انتخابه. كان محاميا يجسد نموذج الزعيم السياسي المثقف والمرن في المدرسة القديمة. اشتهر كرائد لتسويات سياسية عديدة. لذلك اعتبر المرشح المثالي. لم يشارك في الحرب اطلاقا وكذلك انصاره. لم تكن لديه اية ميليشيا. اعجب به عدد كبير من القوميين اللبنانيين، خاصة المسيحيين منهم، لانه صوت عام ١٩٨٢ لبشير الجميل. وقد كان ايضا مقبولا من قبل القوى الموالية لسوريا، لانه لم يشك اطلاقا في ان الحل اللبناني لا يمكن التوصل اليه الا بالتوافق مع سوريا.

حضر عدد من السفراء الاجانب انتخاب رينيه معوض. وقد صدرت تصريحات تأييد له من كل الدول العربية، ومن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا[٣٧]. وهكذا، وبعد مرور سنة على شغور منصب الرئاسة، اصبح للبنان رئيس جديد، انتخب ليس بضغط من قوة خارجية، بل نتيجة تسوية لبنانية كلاسيكية – اي رئيس اتفق على اختياره "الثعالب".

ان هذا الانتخاب لم يكن ممكنا، لولا التصلب السياسي الذي ابداه العماد عون الذي لم يهتم بامر انتخاب رئيس فقط، بل بامر انسحاب السوريين ايضا. وبما ان قرارات الطائف لم تنجح في اقرار هذا الانسحاب ، بل اضفت طابع الشرعية على الاحتلال السوري، كان من المنطقي ان يرفض العماد عون ايضا ما حققته خلوة الطائف. وبما انه اقدم على حل المجلس بسبب موافقته على وثيقة الطائف، لم يعترف العماد عون ايضا بانتخاب معوض من قبل هذا المجلس. ولكن عزلته الدولية بلغت مع هذا الانتخاب ذروتها تقريبا. فبعد الاعتراف به سابقا كرئيس احدى حكومتي الامر الواقع، اصبح بعد ذلك بنظر معظم الحكومات العربية والحكومات الاخرى ضابطا متمردا. فقد حاول تشبيه نفسه بالجنرال ديغول عام ١٩٤٠، ولكنه، عكس هذا الاخير لم يتلق دعما من اية دولة كبيرة. لذلك اصبح يشبه "ديغولا" لا تتجاوز سلطته او نفوذه الا بعض" الكنائس الضيقة". ولكنه بقي يتمتع بتأييد واسع من قبل جماهير الشعب وانصاره في المنطقة المسيحية. في عشية انتخاب رئيس الجمهورية هاجم المتظاهرون الصرح البطريركي الماروني في بكركي واعتدوا على البطريرك، وارغموه على تقبيل صورة العماد عون. وكذلك وضعت متفجرات

٣٦- في الدورة الأولى من الاقتراع حصل النائب رينيه معوّض ٣٥ صوتاً مقابل ١٦ صوتاً لرئيس حزب الكتائب النائب جورج سعاده، و ٥ اصوات للنائب الياس هراوي، نائب زحله. اما سليمان فرنجيه، والنائب ميخائيل الضاهر، مرشح سوريا عام ١٩٨٨، فقد سحبا ترشيحهما قبل الانتخاب.

٣٧- ابدت ايران موقفاً سلبياً اذ رأت في انتخاب معوّض "تثبيتاً للنظام الطائفي". اما العراق فعبّر عن تحفظه لأن الوضع في لبنان سيبقى معقداً طالما هناك احتلال من قبل قوّات اجنبية، "وخاصة سوريّة".

على منازل معظم النواب المسيحيين. ولكن العماد عون استنكر كل هذه الممارسات، كما اظهر "تفهما لغضب الشعب". وكذلك صعّد من حدّة تصريحاته. "**انا رئيس لبنان الحرّ، والسيّد. فقط المتواطئون مع العدو هم في الجانب الآخر. انا اشكل بالتعاون مع الحكومة صلاحيات رئيس الدولة، كما استند على شرعية الشعب...رينيه معوض ليس الا نائبا سابقا. وهذا كل ما في الامر**".

ولكن كان للغة رينيه معوض وقع آخر. فقد دعا الرئيس المنتخب كل اللبنانيين للانضمام الى عملية السلام. "**اني اعتبر رسالتي في الحياة العمل على تحقيق المصالحة بين اللبنانيين من مختلف الميول والاتجاهات. وهذه المصالحة لا تستهدف استبعاد احد، حتى الذين يصرّون على ابعاد انفسهم...**" لم تحصل مظاهرات تأييد للرئيس الجديد الا في مسقط رأسه فقط. ولكن معظم اللبنانيين عبّروا بشكل آخر عن أملهم وارتياحهم. فقد عادت بيروت تعج بالسيارات – كدليل لعودة الوضع الى حالته الطبيعية – وامتلأت المحلات التجارية والمطاعم. وانخفض سعر الدولار من ٥٣٤ ليرة قبل الانتخاب الى ٤٢٠ بعده.

سعى رئيس الجمهورية الأسبق، شارل حلو، وبعض الأعيان الموارنة، لإقامة حوار بين معوّض والعماد عون، ولكن دون جدوى. فقد رفض العماد عون كل وساطة، مطالباً النواب بالتراجع عن قرارات الطائف،كشرط لابطال مفعول قراره بحلّ المجلس. فكل نائب مسيحي تجرأ وقبل حقيبة وزارية في حكومة معوّض والحص، كان عليه ان يتخلى عن السكن في المناطق الحرّة من البلاد.

ورغم اعلان نبيه برّي ووليد جنبلاط معارضتهما للطائف، وإن لاسباب أخرى غير اسباب العماد عون، فقد اعترفا بالرئيس معوّض وعبّرا عن استعدادهما للمشاركة في الحكومة. الا ان معوّض لم ينجح في كسب تأييد سياسيين مسيحيين يمثلون الوحدة الوطنية في حكومته. لقد طرح موضوع تشكيل حكومة انتقالية، ولكن معوّض رفض استخدام العنف ضد عون والمنطقة التي يسيطر عليها. "**اريد كسب المنطقة الشرقية بالحوار وليس بالسلاح**".

اما الحكومة السورية التي عرضت عليه مساعدتها "لالغاء عقبة عون"، فادركت سريعا تصلّب معوّض واصراره على ايجاد تسوية. فقد نشرت صحيفة سوريّة مقابلة "صورية" مع معوّض، نسب فيها الى الرئيس اللبناني، كلام يؤمل سماعه منه: "تقوم العلاقات المميّزة بين لبنان وسوريا على معطيات تاريخية وجغرافية...على روابط القربى والكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي... لبنان وسوريا هما شعب واحد في دولتين، وجزء من الأمة العربية التي مزّقتها القوى الاستعمارية"[٣٨]. ولكن مكتب

٣٨- تقارير الصحف اللبنانية الصادرة في ١٩٨٩/١١/٨ نقلاً عن صحيفة "الثورة" السورية.

الرئيس اعلن انه لم يعط اي تصريح ولم تجر معه أية مقابلة[39].

وفي ظلّ توتر كثيف احتفل لبنان في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٨٩ بعيد استقلاله السادس والاربعين. فبينما اصرّ معوّض مجدداً على تحقيق قرارات الطائف، وصف العماد عون هذه القرارات "بالخيانة والفشل". وفي طريق عودة الرئيس معوّض الى مكان سكنه من حفلة استقبال للسفراء الأجانب اقيمت في القصر الحكومي، انفجرت سيارة مفخخة، أدّت **الى مقتل ١٤ شخصاً، ومن بينهم الرئيس الجديد**. في الحال أسرع مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، واتهم اسرائيل والعراق والعماد عون، بتنظيم هذا الاغتيال. ولكن الصحافة اللبنانية التي تصدر في بيروت الشرقية أشارت الى ان الاغتيال وقع في منطقة تسيطر عليها القوّات السورية وحدها. وكما هو الحالٍ في عدد كبير من الاغتيالات السياسية السابقة في لبنان، كان من الصعب جداً تحديد الجهة الدافعة اليها بدقة. وكذلك السؤال "لماذا حصل ذلك"، لم يسمح بالتعرّف على الجاني في بلد يستطيع عدد كبير من الناس اقتراف مثل هذا العمل، ولديهم الاستعداد لاقترافه. اما على السؤال "من هو المستفيد من الجريمة"، فيمكن الجواب عليه بوضوح. فمثلما استفادت سوريا من مقتل كمال جنبلاط، وبشير الجميّل، ومحمد شقير، وحسن خالد، وناظم القادري، كذلك استفادت من مقتل رينيه معوّض، كما تبيّن بعد مقتله بيومين فقط.

٨ – رَجُل سوريا كرئيس لبناني

في التقاليد اللبنانية، لا يفكّر بالخَلَف قبل دفن السلف. ولكن مهلة الخجل، اي فترة الحداد، لم تحترم بعد اغتيال الرئيس رينيه معوّض. ففي مساء ذلك النهار، اي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني، انتقل – او استدعي – حسين الحسيني، رئيس مجلس النواب، الى دمشق، للتشاور مع عبد الحليم خدّام نائب الرئيس السوري. وفي صباح اليوم الثاني التقى ٣٩ نائباً في فندق بارك اوتيل في شتورا، مركز جهاز الاستخبارات العسكرية السورية. وقد وافاهم الى هناك عدد من النواب الذين حضروا مجدداً من باريس في طائرة رفيق الحريري الخاصة. وفي اليوم التالي، انعقد مجلس النواب في جلسة رسمية، كما ابعدت القوات السورية الخاصة الصحفيين عنها. وقد اكتمل النصاب بحضور ٥٣ نائباً. ولكن اذاعة دمشق اعلنت نتيجة انتخاب الرئيس قبل حصول عملية الاقتراع[40]. كان المرشح الوحيد النائب

٣٩– وبعد مرور ايام قلائل على ذلك تكرر ذات الشيء، اي "مقابلة" مع زوجة الرئيس اللبناني. وقد استنكرت هي ايضاً ان تكون قد اجريت معها اية مقابلة.

٤٠– هذا ما نشرته معظم الصحف اللبنانية الصادرة في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٩.

الياس هراوي، الذي فاز في الجولة الثانية من الاقتراع ب ٤٧ صوتاً. ولم يصوت ضده احد، ولكن امتنع ستة نواب عن التصويت. وعلى أثر ذلك مباشرة، أقرّ النواب تجديد ولاية مجلسهم لفترة اربع سنوات أخرى. اما الرئيس الجديد فقد دعا اللبنانيين "**الى التفكير والوعي بدلا من الانجراف في مغامرة سياسية**". فحث على التسلح بالواقعية "**بدلا من الاستماع الى الشعارات التي ستحول الاحلام والآمال الى دموع**".

لا شكّ في ان هراوي نفسه كان واقعيا. فهو رجل سوريا من حيث اقتناعه وكذلك من حيث المصلحة. منذ سنوات كان يعبّر عن نظرته القائلة بان على لبنان ان ينظم اوضاعه مع سوريا: "**في ظل الاوضاع والظروف الراهنة، يَمُرُّ الطريق الأقصر والأسرع عبر دمشق. وفي العلاقات بين الدول لا يوجد شيء نهائي. يمكن ابرام معاهدات كما يمكن تعديلها لاحقا**". لم يكن هراوي اقلّ مارونية من موارنة المنطقة المسيحية، مثل الجميّل، ولا من مسيحيي الشمال مثل معوّض. ولكنه كماروني من البقاع حيث تسيطر سوريا منذ عام ١٩٧٦، لم تكن له اية مصلحة لانتهاج سياسة لا تخدم مصالح مسيحيي الأطراف. فمن المغامرة التي قامت بها القوّات اللبنانية عام ١٩٨٠ و ١٩٨١ استنتج وادرك كم كان غاليا ثمن التحدّي لسوريا بالنسبة للمسيحيين في تلك المنطقة. بالاضافة الى هذه القناعات والاختبارات، هناك ايضاً المصالح الشخصية. هراوي هو من كبار ملاّكي الاراضي الزراعية الواقعة في سهل البقاع. في شركة المعلبات التي يملكها، يشاركه منذ عدة سنوات احد اولاد نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدّام. وكذلك تزدهر حركة انتاجه الزراعي بنوع خاص من صادراته الى العالم العربي عبر سوريا. وموجز القول: نظرا لنجاحه في اقامة علاقات اقتصادية جيّدة مع السوريين، يمكنه ايضا اقامة علاقات سياسية ناجحة معهم. وقد ساد اقتناع ثابت لديه، بانه في الوقت الراهن، يستحيل النجاح في حقل الأعمال كما في الحقل السياسي رغم ارادة السوريين. وكذلك شدّد في رفض كل ما يمكن اعتباره مغامرة سياسية. كان بشير الجميّل بنظره مغامراً، وكذلك العماد ميشال عون هو مغامرٌ ايضاً.

ولكنه خلافاً للرئيس معوّض، كان الياس هراوي مصمماً على الانتهاء سريعاً من العماد عون، واذا اقتضت الحاجة، بمساعدة الجيش السوري. فبعد مرور يوم واحد على انتخابه أقال العماد عون من منصبه كقائد أعلى للجيش، وأمره بمغادرة قصر الرئاسة في بعبدا خلال ٤٨ ساعة، والاّ عليه تحمّل النتائج. "**لم ننتخب لاعلان حرب جديدة. ولكن اذا ما اندلعت حرب جديدة، فلن تدوم سوى ساعات قلائل وذلك للقضاء على الذين لا شرعية لهم. انا مقرر ان احكم انطلاقا من بعبدا... حتى وان لم يبق هناك سوى غرفة واحدة**". لقد كان بامكان اي عمل عسكري تدمير قصر بعبدا الشديد التحصين خلال "ساعات قليلة". وهذا يعني تهديداً باستخدام سلاح

الطيران السوري. ولكن مرّت مهلة الانذار دون حدوث شيء. فبعد انذار هراوي بساعات قلائل، اندفع عشرات الآلاف من الناس الى بعبدا، خاصة الفتيان والشباب. فنصبتِ حول قصر بعبدا الخيام، وبدأ اعتصام دام عدة اسابيعّ. كما ساهم الخطباء والفنانون، والشعراء والموسيقيون في إثارة مشاعر الجماهير. وتخللِ ذلك مظاهرات تأييد لعون تحولت الى مهرجانات من الطرب والرقص. ونظراً لهذا المهرجان الشعبي المتواصل كانت كل غارة جويّة ستؤدي الى مجزرة جماعية.

ارتعب هراوي من هذه الظاهرة. كما نصحه البطريرك الماروني، الذي لم يكن صديقاً لعون، بعدم استخدام العنف. وكذلك فعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا والفاتيكان. وقد حذّر قائد سلاح الطيران الاسرائيلي سوريا من استخدام طائرات، لأن ذلك سيؤدي الى "مجابهات غير مرغوبة" مع طائرات الدفاع الجوي الاسرائيلي، التي كانت تحلق دورياً في الأجواء اللبنانية[41]. اخيراً تمكن عون ايضاً من نصب صواريخ ارض-جو وصلته من العراق حول بعبدا. وهذا ما جعل كل غارة جويّة صعبة للغاية. وهكذا تواصل ما وصفه خصوم عون ب "كرنفال بعبدا"، ولكن بشكل منظم[42]، كوسيلة للتعبئة السياسية. وما بدأ كمظاهرات مناوئة لقرارات الطائف، تحول خلال أسابيع قليلة الى حركة تأييد للعماد عون شبيهة بظاهرة عبادة الأشخاص[43]. لقد وجد عدد كبير من الشباب في المنطقة المسيحية فرصة لرفض النظام البرلماني القائم ورفض ممثليه وابداء التقدير والاعجاب بشخصية قيادية سياسية متطوّرة، في إطارِ وحدة وتحرير لكافة الأراضي اللبنانية[44]. فعندما قرّر هراوي القضاء بعنف وسريعاً على "مشكلة عون"، انهارت حالاً هذه الإمكانية. في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٨٨ اعلن هراوي بانه لم يطلق اي انذار ضد عون ولم ينو القيام بأي هجوم عسكري ضد بعبدا. ولكنه يملك وسائل أخرى أكثر فعالية لتحقيق هدفه.

بعد انتخاب الرئيس مباشرة كُلِّف سليم الحصّ مجدداً بتشكيل حكومة جديدة.

٤١- هكذا شككت اسرائيل مجدداً على انها تعتبر المجال الجوي اللبناني "خطاً أحمراً"، لا يسمح للسوريين بخرقه. بالمقابل لم تتحرك إسرائيل اطلاقاً لمعارضة او لمواجهة الحصار البحري الذي اقامته البحرية السورية ضد المنطقة المسيحية.

٤٢- كانت المدارس في المنطقة المسيحية ترسل دورياً وفوداً من التلامذة الى بعبدا.

٤٣- كانت الشعارات التي ترددت عبر مكبرات الصوت كانت تقول غالباً: "بالروح والدم نفديك يا جنرال": "لا نريد عون الله، لدينا عوننا".

٤٤- جرى تحقيق بين المتظاهرين في بعبدا في بداية عام ١٩٩٠، فتبيّن ان ٣٥٪ من المشاركين كانوا دون الثامنة عشرة من العمر، و ٤٠٪ دون الاربعين، و٩٦٪ منهم عبّروا عن مطالبهم بلبنان موّحد، وبانتخاب شعبي للرئيس، و٨٥٪ طالبوا بقانون جديد للانتخاب وعارضوا الأحزاب القائمة، كما اعلن ٩٠٪ عن معارضتهم لقرارات الطائف (استقيت هذه المعلومات من تحقيق قام به بطرس لبكي لم ينشر بعد).

فالوزراء المسلمون الذين اعطوا حقائب وزارية، ومن بينهم زعماء الميليشيات نبيه بري ووليد جنبلاط، تسلموا حالا حقائبهم، وكذلك الوزراء المسيحيون المقيمون في المناطق الواقعة تحت السيطرة السورية، ولكن وزيرين مسيحيين كانا يقيمان في المنطقة المسيحية ترددا في قبول تعيينهما: ميشال ساسين بقي في باريس، وجورج سعاده، رئيس حزب الكتائب، تردد بين القبول والرفض، لأن الأمر كان مشروطا فقط "بحكومة وحدة وطنية" في اطار قرارات الطائف. فقد استغلّ هراوي والحصّ بسرعة كبيرة وامكانيات واسعة اجهزة الدولة لتكثيف العزلة على العماد عون. فطلب الى كل الموظفين مغادرة المكاتب الوزارية والادارات الرسمية الواقعة في المنطقة التي يسيطر عليها العماد عون، وقطع الرواتب عن الذين لا يحترمون هذا القرار. وفي وزارة الخارجية استبدل الموظفون الموالون للعماد عون، كما عُيّن قائد جديد للجيش، العماد الماروني اميل لحود الذي أمر كل الضباط والجنود بالالتحاق بقيادته. ولكن لم يكن لهذا الأمر اي انعكاس مباشر، بل أخذ عدد من الضبّاط الذين، حسب التقليد في الجيش اللبناني، لا يتعاطون بالامور السياسية ويتقيّدون دائماً بالشرعية، يتساءلون الى من ينبغي ان يعود ولاؤهم[٤٥].

ولكن سرعان ما تعرّض العماد عون لصعوبات مباشرة عبر **امر صدر عن حكومة الحصّ الى البنك المركزي يقضي بقطع رواتب الجيش والموظفين في المنطقة المسيحية**. فلم يبق للعماد عون الا امكانية عدم دفع مداخيل الدولة من المنطقة التي يسيطر عليها الى البنك المركزي، واستخدامها لدفع رواتب الجيش والموظفين فيها. وكما كان الحال في كل البلاد، لم تعد ايضا المداخيل منذ مدة طويلة تغطي حتى في المنطقة المسيحية المصاريف الضرورية. فالعجز في الموازنة كان يُغطى عبر قروض وطبع اوراق نقدية. وهذان الأمران كانت تمتلكهما الحكومة التي تسيطر على البنك المركزي الموجود في بيروت الغربية، اي حكومة هراوي والحصّ، وليس حكومة العماد عون.

اما المخرج الوحيد الذي بقي امام هذا الاخير فكان زيادة مداخيل الدولة في المنطقة المسيحية ، وعلى حساب القوات اللبنانية التي احترمت موافقتها على ذلك في شباط ١٩٨٩ جزئياً فقط، ولكنها واصلت جباية "الضرائب" و"الرسوم الجمركية" بنسب عالية. وهكذا كان بمقدور القوات تأمين رواتب افرادها المدنيين والعسكريين. كما كان بامكانها ايضاً دفع رواتب الى ميليشياتها اعلى من الرواتب التي كانت تدفع الى موظفي عون وضباطه وجنوده. كانت هذه الأوضاع بالنسبة لعون امراً مقلقاً منذ

٤٥- في الثالث من كانون الثاني ١٩٩٠ امر العماد عون بالقاء القبض على ثلاثة ضباط قاموا بمفاوضات مع العماد لحود. يبدو انهم خططوا لتسليم موقع عمشيت العسكري لقيادة الجيش الجديد، وبالتقدم نحو الجنوب انطلاقاً منه.

مدة طويلة. فبعد قطع الرواتب من قبل البنك المركزي اضطر بحكم الضرورة الى تغيير ذلك. وبالاختصار، **وضعت العقوبات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة الحص العماد عون في وضع فرض عليه الدخول في نزاع محتم مع القوات اللبنانية.**

٩ – حرب بين الجيش والميليشيات في المنطقة المسيحية

لم يقع هذا النزاع اطلاقاً بسبب المال فقط. قبل سنة من ذلك كان العماد عون قد بدأ محاولةً لاستعادة سلطة الدولة عبر اضعاف دور القوات اللبنانية. ولكنه، كما أشير سابقاً، اضطرّ الى الإكتفاء بنجاحٍ جزئي. وقد بقي النزاع الأساسي كما يعرف الفريقان، دون حل، وبقي التساؤل عالقاً، من ينبغي ان يحكم، الدولة او الميليشيا؟

أخذ العماد عون على عاتقه مسؤولية تمثيل الدولة، كما رأت القوات اللبنانية مبرر وجودها في الدفاع عن "الشعب المسيحي"، حسب صيغة ايديولوجيتها، او حسب تعبير سمير جعجع، الدفاع عن "المناطق الشرقية". اما العماد عون فاراد استعادة دولة لبنانية موحّدة. وجعجع تمنى دولة فيدرالية مرنة يستطيع جزءها المسيحي التمتع بحكم ذاتي كبير. ورأى في ميليشياته المحامي الشرعي لمصالح هذا الجزء من الدولة. العماد عون اراد تحرير كل البلاد، بينما كان يرى جعجع دائماً ان على المسلمين اللبنانيين ان يحرروا انفسهم بانفسهم عندما يرغبون بذلك . اما في الوقت الراهن فينبغي تدعيم الحفاظ على القرار الذاتي في المناطق الشرقية.

كانت الاهداف المتضاربة انعكاساً ونتيجة للتقديرات والحسابات المتضاربة. فلم يكن جعجع ينتظر شيئاً من التحدّي غير الضروري لسوريا التي تتفوّق بقوّتها العسكرية، ولا من حرب التحرير التي اعلنها العماد عون. فخلال حرب السوريين ضد المنطقة المسيحية، حاربت ايضاً القوّات اللبنانية الى جانب الجيش، لأن الأمر كان يتعلق بالمنطقة التي يتمسكون بها. فقد امتنع جعجع خلال اشهر طويلة عن اعطاء اي تصريح علني. ولكنه بعد نهاية التهديد العسكري المباشر للمنطقة المسيحية لم يعد يرى اي مبرر للتضامن غير المشروط مع العماد عون. فحزب الكتائب الذي كان للميليشيات منذ عدة سنوات الكلمة النهائية في اجتماعات مكتبه السياسي، شارك بشخص رئيسه النائب جورج سعاده في خلوة الطائف. وفي السابع عشر من كانون الأول ١٩٨٩ قطع جعجع صمته الطويل واعلن عن ضرورة "اعطاء فرصة للطائف". وهذا ما سهّل الاتصالات بين هراوي والقوّات اللبنانية، ولكن العماد عون اعتبر ذلك خيانة. فالى جانب النزاع حول المصادر المالية، برز النزاع السياسي ايضاً.

زاد في تفاقم حدّة الخلافات التسابق الى كسب التأييد الشعبي بين السكان

المسيحيين. فلم ينجح جعجع اطلاقا في كسب التأييد والتعاطف كما كان الحال مع بشير الجميّل قبل عشر سنوات. فميليشياته ابعدت الناس عنه وعنها بسبب ممارسات فرض الخوّات وجباية الضرائب، والاجراءات التعسّفية، كما اثارت الحقد عليهم. ولكن العماد عون نجح في فترة وجيزة وأصبح "حبيب الشعب". كما أخذت الاكثرية الساحقة من السكان تفضّل موظفيه وجيشه المنظم على سلطة الميليشيات.

في كانون الثاني ١٩٩٠ استعدّ الطرفان المتخاصمان لنزاع مفتوح. كانت ترسانة الاسلحة لدى الفريقين زاخرة بالامدادات العراقية. اقامت الميليشيات مراكز لها بالقرب من ثكنات الجيش. في السابع والعشرين من كانون الثاني اندلعت المعارك الأولى، على أثر قرار حكومة العماد عون استعادة مبنى مدرسي في فرن الشبّاك كانت قد صادرته ميليشيا القوّات اللبنانية، وتسليمه الى وزارة التربية. كان هذا المبنى يقع في مكان استراتيجي هام، يمكن، انطلاقا منه، مراقبة طريق الشام بين بعبدا وبيروت الشرقية. فعندما رفضت الميليشيات الإنسحاب من هذا المبنى، اطلق الجيش النار. وعلى أثر ذلك وخلال ساعات قلائل، اندلعت معارك طاحنة في اماكن عديدة. كان الجيش من حيث العدد اقوى من القوات[٤٦]. ولكن نظراً لتمركز قسم كبير من وحداته على حدود المنطقة المسيحية مقابل القوات السورية، لم يستطع الا استخدام عدد محدود من جنوده في تلك المعارك. ويبدو كذلك ان القوّات اللبنانية كانت مجهّزة ومستعدّة جيّداً لهذه المعارك. فقد هاجمت قوّاتها ثكنات الجيش الواقعة على الشواطيء والتي لم تكن ذات قوة كبيرة. وفي الحادي والثلاثين من كانون الثاني استسلم موقع للجيش في عمشيت. وفي الثاني من شباط استسلمت ثكنة صربا، والقاعدة البحرية في جونيه. وكذلك انسحبت وحدة صغيرة من الجيش كانت ترابض في مرفأ بيروت الى بيروت الغربية، واستسلمت لقيادة العماد لحود. وهكذا سقط الشريط الساحلي من المنطقة المسيحية خلال أيام معدودة في أيدي قوّات جعجع.

في السادس من شباط قام الجيش بهجوم مضاد. فتمكن، بعد معارك طاحنة، من احتلال منطقة ضبيّه، حيث كانت تقع عدة ثكنات للقوات، وادارتها المالية، ونفذ من جديد الى الشاطيء في انطلياس. وتخفيفا للضغط عنها، حاصرت القوّات قاعدة أدما الجوية حيث دُمّرت كل الطوافات العسكرية التابعة للعماد عون. ورغم التفوّق العددي للقوّات، تمكنت وحدة الكومندوس في تلك القاعدة من المقاومة، حتى جرى في النهاية اتفاق سمح لأفراد الجيش المحاصرين بالخروج من القاعدة مع اسلحتهم. وفي العاشر من شباط قامت الميليشيات بهجوم في الجبل ضد مواقع الجيش في

٤٦- كان يتألف الجيش الموالي للعماد عون من خمسة عشر ألف عنصر، من بينهم تسعة آلاف من القوات المقاتلة. وكان بامكان القوّات اللبنانية تعبئة عشرة آلاف مقاتل ضدهم، كان نصفهم في حالة تأهب للقتال.

القليعات[٤٧]. فجرى التصدّي لها سريعاً. وفي ذات النهار اعلن الكولونيل بول فارس الذي استقال من الجيش قبل عدة اسابيع، نفسه قائداً "لجيش حيادي"، فانضم اليه الجنود الذين بقوا على قيد الحياة في المواقع التي استسلمت امام الميليشيات.

وفي اليوم التالي، قام الجيش بهجوم على ضواحي بيروت الشرقية. فبعد معارك طاحنة لم يعرف لها مثيل سابقا، توصّل الجيش الى تحرير عين الرمانة. انسحبت على أثرها وحدات القوّات اللبنانية – عبر بيروت الغربية – الى الأشرفية، في وسط بيروت الشرقية. عندئذ اعلن جعجع اعترافه "بالسلطة الشرعية"، اي سلطة هراوي وحكومة الحصّ التي طلب مساعدتها. وكبادرة حسن نية تجاه هذه الحكومة سلّم أربع طائرات عسكرية من طراز "فوغا–ماجستر" (Fuga-Magister) وقعت في حوزته عند استيلائه على مطار حالات العسكري، الى سلاح الجوّ التابع للعماد لحّود في مطار القليعات. ولكن هراوي صرّح من جانبه بانه سيقدم له المساعدة فقط عندما يعترف جعجع بوثيقة الطائف ويعلن عن استعداده لوضع نفسه بتصرف الحكومة.

وعندما قام الجيش في الأول من آذار ١٩٩٠ بهجوم وتقدّم الى ضواحي سن الفيل والنبعة، تبيّن انه اكتسب المعركة. ولكن سرعان ما تعرض جنود العماد عون لصعوبات شديدة لأن المنازل والشوارع كانت ملغمة، كما ابرزت الميليشيات مقاومة مريرة – وبدأت الذخيرة تنفد لدى الجيش.

وهكذا مرّ شهر كامل على هذه الحرب دون الوصول الى نتيجة حاسمة لصالح الجيش او الميليشيات. فانقسمت المنطقة المسيحية على بعضها، وقامت فيها خطوط تماس فاصلة لا تختلف عن "الخطوط الخضر" التي كانت تفصل بين بيروت الشرقية والغربية، وبقيت القوات اللبنانية تسيطر على قضاءي جبيل وكسروان. اضافة الى ذلك، استمرت في السيطرة على وسط بيروت الشرقية – الأشرفية والكرنتينا – الذي انفصل عن القسم الأكبر من منطقتها، وبقي الاتصال بينهما مؤمناً عن طريق البحر فقط. اما جيش العماد عون فبقي مسيطراً في قضاء المتن وعلى الشريط الساحلي الممتد من بيروت الى نهر الكلب، بالإضافة الى ضواحي بيروت الشرقية والمنطقة المحيطة ببعبدا وجزء صغير من كسروان.

عسكريا كانت نتيجة هذه الحرب غير ملائمة اطلاقاً بالنسبة للجيش. فلم يتمكن من فرض سلطته ازاء الميليشيات، بل فقد ثلثي المنطقة المسيحية. ويبدو ان العماد عون والفريق المعاون له اخطأوا في تقييمهم للوضع. فمواقع الجيش على الشواطىء

٤٧– انطلاقاً من هناك قام الجيش سابقاً بمحاولة فاشلة لارسال امدادات بهدف دعم وتقوية موقع أدما.

لم تكن محصّنة كفاية. وبعض الضباط في الجيش تبنى جانب ميليشيا القوات[٤٨]. فبعد فقدان السيطرة على المرفأ وبعض مستودعات الذخيرة على الشواطىء اصبح الجيش مقطوعاً من الامدادات. وكذلك لم يقدّر الجيش كفاية القوة النضالية لدى الميليشيات ولا ارادتها في الصمود.

وهكذا اضطرت ايضاً افضل وحدات الجيش اللبناني تدريباً الى التعلّم من الاختبار الذي عاشته قبلها قوات نظامية أخرى في صراعها ضد ميليشيات يحدوها العزم والصمود. في سبيل اقتلاعها من مراكزها في المدن، كان ينبغي تدمير هذه المراكز، والقيام بمعارك طاحنة ضدها. ولكن "مجال الضعف" الاضافي لدى الجيش اللبناني اضطره، بقدر ما سمحت له الظروف، الى أخذ السكان المدنيين بعين الاعتبار. اما الميليشيا فلم تفعل ذلك اطلاقاً، وكذلك الجيش ايضاً، بعد الخسائر الجسيمة التي لحقت به.

لقد بلغت تلك المعارك مستوى عالياً جداً من الكثافة والقساوة، وهو أمر لم يشهده اللبنانيون منذ بداية الحرب. ومرة أخرى تبيّن ان التصعيد مازال ممكناً. لقد استخدمت المدفعية الثقيلة والمصفحات والمدرعات والصواريخ في مناطق من البلاد شديدة الكثافة السكانية. ولأول مرّة أدّى النزاع الى خسائر عالية بين المتحاربين. فقد تجاوزت خسائر ميليشيا القوات ثلاثة او اربعة اضعاف خسائر الجيش. وبالاجمال سقط في هذه الحرب بين المسيحيين عدد من الناس يتجاوز عدد الذين سقطوا خلال قصف المنطقة المسيحية من قبل السوريين قبل سنة.

لم يظهر افراد القوات اللبنانية اية رحمة او شفقة تجاه شعبهم "الذاتي"[٤٩]. لم يأخذ مقاتلوها اي اعتبار للامكنة التي كانوا يطلقون النار منها. فقد استخدموا المدارس والاديار والمستشفيات كمراكز لاطلاق النار، ممارسين بذلك سياسة "الارض المحروقة". فمنطقة عين الرّمانة مثلاً، بدت بعد دخول الجيش اليها، وكأنها خارجة من زلزال أرضي، حسب قول مراسل وكالة "رويتر".

الوحدات الخاصة في ميليشيا القوات كانت تتألف من حوالي ألف مقاتل جرى تجنيدهم واختيارهم من بين مهجري لبنان الشمالي. كانوا يشكلون القوة الأكثر ولاء لجعجع. فقد ارسلت هذه الوحدات للتمركز في بيروت. وهناك "مارست الحرب وكأنها في أرض غريبة"[٥٠]. فمشاعر القرويين المشردين تجاه سكان المدن،

٤٨- تبيّن ان الفوج الخامس بنوع خاص كان ضعيف الولاء نسبياً. فقد كانت له منذ زمن بشير الجميّل علاقات وثيقة بميليشيا القوّات.

٤٩- حول ما يلي راجع: Union des Jeunes Européens, Livre Blanc du Conflit Armée-Fores Libanaises, Paris 1990.

٥٠- من مقابلة جرت مع شاهد عيان.

ومتوسطي الحال نسبياً، دفعت بهم الى ممارسة العنف والسلب والنهب والحريق. كما استهدفت اعتداءاتهم بنوع خاص التلامذة والطلبة الذين شاركوا في كل المظاهرات في بعبدا. كذلك اتخذوا افراد عائلات الضباط كرهائن، وأعدموا رمياً بالرصاص بعض الجنود الأسرى - كما اعدموا عددا من رفاقهم الذين في بعض الحالات رفضوا مواصلة القتال. وبالنسبة لتأمين الغذاء والماء للسكان لم تبد ميليشيا القوات اي اهتمام، بل بالعكس حالت احياناً دون تأمينها. وقد استنتج بعض المراقبين بان الميليشيا عمدت بذلك الى معاقبة السكان بسبب ضعف شعبيتها وتعاظم شعبية العماد عون. وقد تزايد وصف القوات اللبنانية "بالساكوريتاته" (Securitate).

فامام مثل هذا الخصم لم يكن مدهشاً ان يشتد التأييد والترحيب بالعماد عون وبجيشه. ولكن الايمان بامكانية النجاح ضعف كثيرا. ففي منتصف شهر أذار عرض العماد عون على الرئيس هراوي امكانية التفاوض، لأن المعارك كشفت بان "النزاع لا يمكن حله بالعنف بل بالحوار فقط". ولكن هراوي رفض ذلك، طالما لم يقبل العماد عون باتفاق الطائف.

انشأ العماد عون مرفأ في انطلياس لتأمين الاتصال بالعالم الخارجي. ولكن القوات اللبنانية سدّت طريق السفن بواسطة القصف المدفعي، الأمر الذي دفع بالعماد عون الى قصف المرافىء الواقعة تحت سيطرة ميليشيا القوّات. فالحصار الذي نفذه السوريون عام ١٩٨٩، نفذه الطرفان المتخاصمان في المنطقة المسيحية المحاصرة. وعلى خطوط التماس في بيروت الشرقية وفي كسروان كانت تحصل دائماً اشتباكات متقطعة، اذ لم يعد لأي طرف القوة لمواصلة الحرب، بل للقيام فقط باعمال كومندوس وقصف محدودة. وفي الحادي والعشرين من شهر ايار جرى التوصل الى وقف لإطلاق النار، بفضل وساطة الفاتيكان، ولكن ايضاً تحت وطأة الإستنزاف المتواصل لدى الفريقين المتخاصمين.

١٠ - فقدان المصداقية

قبل خمس سنوات برّر سمير جعجع معارضته لأمين الجميّل لأن سياسته كانت آيلة الى ربط لبنان بسوريا - ولكن لم يلبث ان حاول التقرّب منها في وقت قليل لاحقا دون احراز اي نجاح. اما العماد ميشال عون فقد اعلن عام ١٩٨٩ "حرب التحرير" ضد سوريا، وعام ١٩٩٠ الهجوم على ميليشيات جعجع، الذي اعلن استعداده لتأييد اتفاق الطائف - وبالتالي لربط لبنان بسوريا. وبعد فشل محاولته لتثبيت سلطته في المنطقة المسيحية، بدأ العماد عون ايضاً الاعتماد على الدعم السوري.

امام صعوبة الاتصال بالعالم الخارجي، ونظراً لنفاد الامدادات لقواته، قبل العماد عون بتأمين المحروقات والذخيرة من قبل ميليشيات حبيقة والحزب القومي السوري الموالية لسوريا. بالمقابل سمح لهما بمعاودة نشاطهما السياسي في منطقة المتن. اما نوايا سوريا الكامنة وراء السماح لتقديم هذه المساعدة - المحدودة - فبديهية الهدف. فانتصار جعجع واعادة توحيد المنطقة المسيحية مجدداً بواسطة ميليشياته، لم يكن من مصلحة سوريا، وكذلك انتصار عون ، بل اضعاف القوتين القوميتين المسيحيتين. لم تكن سوريا على عجل للبدء بتنفيذ اتفاق الطائف، وفقاً للمراحل الزمنية المحددة له. اخيرا، كان بقاء العماد عون الذي أضعف وبقي متشبثاً بالسيطرة على قصر الرئاسة في بعبدا يخدم مصلحة سوريا ، الامر الذي سمح لها باقناع الرئيس هراوي، ورئيس الحكومة سليم الحصّ، بانها وحدها القادرة على مساعدتهما لتحقيق خططهما.

حاول هراوي وحكومته، بعد توقف الاشتباكات المسيحية-المسيحية، السعي لايجاد حلّ سلمي ومشرّف. في الحادي عشر من تموز عام ١٩٩٠، اطلق هراوي وحكومته نداءً عاماً الى كل القوى السياسية في البلاد "للانضمام الى الشرعية"، وذلك "دون اقصاء أحد او اعطائه امكانية احتكار تمثيل طائفة او منطقة ما". اقترح برنامج عمل يلحظ، كخطوة أولى، انسحاب كل الميليشيات من جزئي مدينة بيروت. حظي هذا النداء بموافقة وترحيب "الترويكا" العربية. كان وزير خارجية السعودية، سعود الفيصل، والسفير الابراهيمي، قد حصلا قبل ذلك على موافقة الحكومة السورية بهذا الشأن. حتى فرنسا، والفاتيكان، والبطريرك الماروني أيدوا مبادرة الحكومة وقدموا الدعم لها.

وافق سمير جعجع عليها، ولكن شرط ان يسلّم العماد عون قصر بعبدا ووزارة الدفاع في اليرزه الى الحكومة. ولكن العماد عون رفض هذا النداء رفضاً قاطعاً لأنه "صادر عن مراجع غير شرعية". ورغم هذا الرفض قام السفير الابراهيمي، بتكليف من الترويكا العربية، بمحاولة أخرى لإقناع العماد عون، بالموافقة على اتفاق الطائف. فاقترح تشكيل حكومة اتحاد وطني، يتمثل فيها عون وجعجع. التقى بالعماد عون اكثر من إربع مرات. ولكن هذا الأخير لم يرفض اقتراح الابراهيمي مباشرة، بل وضع عدداً من الشروط، من بينها عدم تعيين النواب، وتقوية صلاحيات رئيس الجمهورية تجاه صلاحيات رئيس الحكومة، واقرار تنفيذ اتفاقية الطائف بعد حلّ الميليشيات، وانتخاب مجلس نوّاب جديد. ولكن هذه المطالب اثارت إعادة نظر في تسويات السياسة الداخلية التي جرى الاتفاق حولها في الطائف. وقد علق جعجع وعدد من السياسيين الآخرين بان عون اعلن دائماً خلال مؤتمر الطائف وبعده، بأنه لا يعلق اية اهمية على النظام السياسي وتنظيمه، بل على السيادة القومية فقط.

"ولكنه الآن لم يعد يتحدّث عن السيادة، بل فقط عن صلاحيات رئيس الجمهورية". عندئذ علق الابراهيمي بقوله: "انا لا افهم على من وعلى ماذا يعتمد الجنرال". فاجابه عون "بان الجنرال والشعب يقرران معاً".

في صيف عام ١٩٩٠ تكاثرت مؤشرات فقدان تقدير الواقع من قبل العماد عون. فقد استمر محاصراً في قصره، وكان يخطب غالباً امام مجموعات من انصاره الذين، رغم كل الهزائم، استمروا في تأييدهم له. فرفضه لاتفاق الطائف زاد شدّة، كما ذهب الى ابعد من ذلك. اتصل بقيادة حزب الله، المنظمة التي لم يتفق معها الاّ في رفض اتفاق الطائف. لقد بدا وكأنه علّق آمالاً على ان سوريا لم تعد مهتمة بتنفيذ عملية الطائف، وانها ستدعمه ضد خصومه المسيحيين واللبنانيين الآخرين. فالذي اعلن سابقاً حرب التحرير اخذ يقدم لسوريا تنازلات متعددة. وفي نهاية شهر تموز، ذهب الى ابعد من ذلك، فاعلن عن تحديد العلاقات السورية-اللبنانية بالصيغ التي حددتها دمشق : "نحن شعب واحد، من حيث التقاليد والعادات والثقافة، لماذا لا ينبغي ان تربطنا علاقات اقوى من علاقات الجوار والعلاقات المميّزة؟". ولم يكن لسوريا اي اعتراض حول هذه العلاقات الأقوى. ولكن دمشق لم تعد تصدق او تعتمد على هذا العرض المقدم من عماد فاشل ومعزول، لتختاره حليفاً لها. وهذا ما استنتج في وقت قصير لاحقاً.

١١ - فَرِّق تسد

في صيف ١٩٩٠ وبعد خمسة عشر عاماً من الحرب، وجد لبنان ذاته في وضع أكثر يأساً من اي وقت مضى. في مناطق عديدة من البلاد كانت تحصل اشتباكات متقطعة. في الجنوب تواصلت عام ١٩٨٩ و١٩٩٠ سلسلة اعمال الكومندوس ضد منطقة "الحزام الأمني" الإسرائيلية، ومعها "الغارات الانتقامية التأديبية"، بشكل هجومات وغارات جوّية. وكما توقف الصراع على النفوذ في المنطقة المسيحية، انتهى ايضاً الصراع على الهيمنة لدى الطائفة الشيعية. ولكن في كانون الأول **اندلع من جديد النزاع المسلح بين حركة أمل وحزب الله**، بعد ما تمكن مقاتلون من ميليشيا حزب الله العبور من البقاع عبر المنطقة التي يسيطر عليها "جيش لبنان الجنوبي" والتسلل الى المنطقة الخلفية من صيدا. فرغم حصول وقف متقطع لاطلاق النار، حارب مقاتلو الفريقين بسبب المواقع حول بعض القرى في اقليم التفاح، حيث حاولت عبثاً قوات منظمة التحرير الفلسطينية المرابضة في المخيمات المجاورة لصيدا، الفصل بين المتقاتلين، وتوسيع إطار نفوذها بقدر الامكان. فالتخاصم بين المنظمتين الشيعيتين اتصف بذات المرارة والشراسة مثل التخاصم الذي حصل بين

الفريقين المتعاديين في المنطقة المسيحية. فقد اتّهم نبيه برّي حزب الله بانه لا يشكل مجموعة لبنانية أصيلة، وليس سوى العوبة في ايدي التيارات الايرانية المتطرفة. وقد كان دون ريب على حق وصواب في كلامه. ولكن رغم ذلك، عرف حزب الله تزايداً في قواته العسكرية. ففي أيار عام ١٩٩٠ قامت المنظمة الأصولية بهجوم على حركة أمل في وسط بيروت الغربية. ولكن الجيش السوري أسهم مرة أخرى في انهاء القتال دون تمكين اي فريق من التغلب او الانتصار على الفريق الآخر. وكما كان الحال مع المسيحيين اللبنانيين، رأت سوريا ان فريقين متخاصمين في طائفة ما يسهمان سوية في اضعافة نفوذهما.

أصبحت الطوائف اللبنانية الكبيرة بالتالي، كوحدات مؤهلة للتفاوض سياسياً، ممزقة تماماً. السنة كانوا منذ بداية الحرب دون اية قوّة عسكرية. الموارنة والشيعة لم يتوانوا عن تمزيق صفوفهم. وبفضل المبادرة العربية انتخب رئيس جديد وشكلت حكومة. ولكن عملية السلام التي اطلقها مؤتمر الطائف ابتعدت كثيرا عن هدفها. فالرافضون للطائف - خاصة العماد عون وحلفاؤه - جرى اضعافهم من قبل خصومهم داخل صفوف طوائفهم، ولكن دون ان تحرز الحكومة المركزية أي نفوذ او قوّة.

في منتصف عام ١٩٩٠ اصبح لبنان مقسماً الى عدد من **المناطق الجغرافية الصغيرة تسيطر عليها قوات عسكرية - سياسية مختلفة**، بعضها بالاشتراك مع سوريا او مع اسرائيل، ولكن بعضها كان **في نزاع كبير مع المنطقة المجاورة لها.** في طرابلس واقصى المنطقة الشمالية كان يسيطر النظام السوري، الذي كان مهددا لبعض الوقت في طرابلس من قبل الحركات الاصولية السنيّة. والشمال المسيحي كان تحت سيطرة أسرة فرنجية حيث تمكن في آب ١٩٩٠ سليمان ابن طوني فرنجية الذي اغتيل والده عام ١٩٧٨، من عزل عمه روبير وابعاده عن النفوذ السياسي في تلك المنطقة التي عرفت استقلالاً ذاتياً تحت الإشراف السوري. في تلك المنطقة ايضا كان يعتمد كثيرا على الحماية السورية ضد الاصولية الاسلامية في طرابلس، ولكن ايضا ضد الخصم اللدود الموجود جنوبي المنطقة، اي سمير جعجع وميليشياته. وفي البقاع، اقام الجيش السوري توازنا بين مختلف المجموعات الشيعية-الإسلامية، والفلسطينيين، والميليشيات المسيحية التابعة لايلي حبيقة التي كانت تسيطر بنوع خاص في زحلة. اما خطوط التماس بين مناطق سيطرة القوّات اللبنانية وجيش العماد عون، فكانت توصف في منتصف عام ١٩٩٠ بالحدود الداخلية "الأكثر سخونة". وفي جنوبي "خطوط التماس" القديمة، كان الصراع قائماً بين حركة أمل وحزب الله، في بيروت الغربية وضواحيها الجنوبية، حيث كان السوريون يلعبون دور الحكم، وفي الجنوب، حيث مارس الفلسطينيون هذا الدور.

اما دروز جنبلاط فقد اتخذوا جانب الحيطة والحذر لتجنب خطر تدفق الشيعة او الفلسطينيين الى المنطقة التي كانوا يسيطرون عليها، والتي اصبحت منذ عام ١٩٨٣ منطقة قليلة السكان. في صيدا وصور كانت القوى الناصرية الشعبية تتقاسم النفوذ مع منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لياسر عرفات، والتي نجحت في إعادة بناء قوتها التحتية بحجم كبير في المخيمات الفلسطينية المحيطة بالمدن. وفي المنطقة الخلفية من صيدا كانت تسيطر حركة أمل التي لم تتمكن من الحؤول دون عودة الفلسطينيين الذين كانت تكن لهم حقداً مريرا، لأن حزب الله كان يشكل خطراً متزايدا عليها. أخيراً، تحولت منطقة نفوذ جيش لبنان الجنوبي التابع للواء انطوان لحد، ومنطقة الحزام الامني الاسرائيلي الى مسرح عمليات لكل المنظمات التي كانت تستهدف تحرير فلسطين بالوسائل العسكرية.

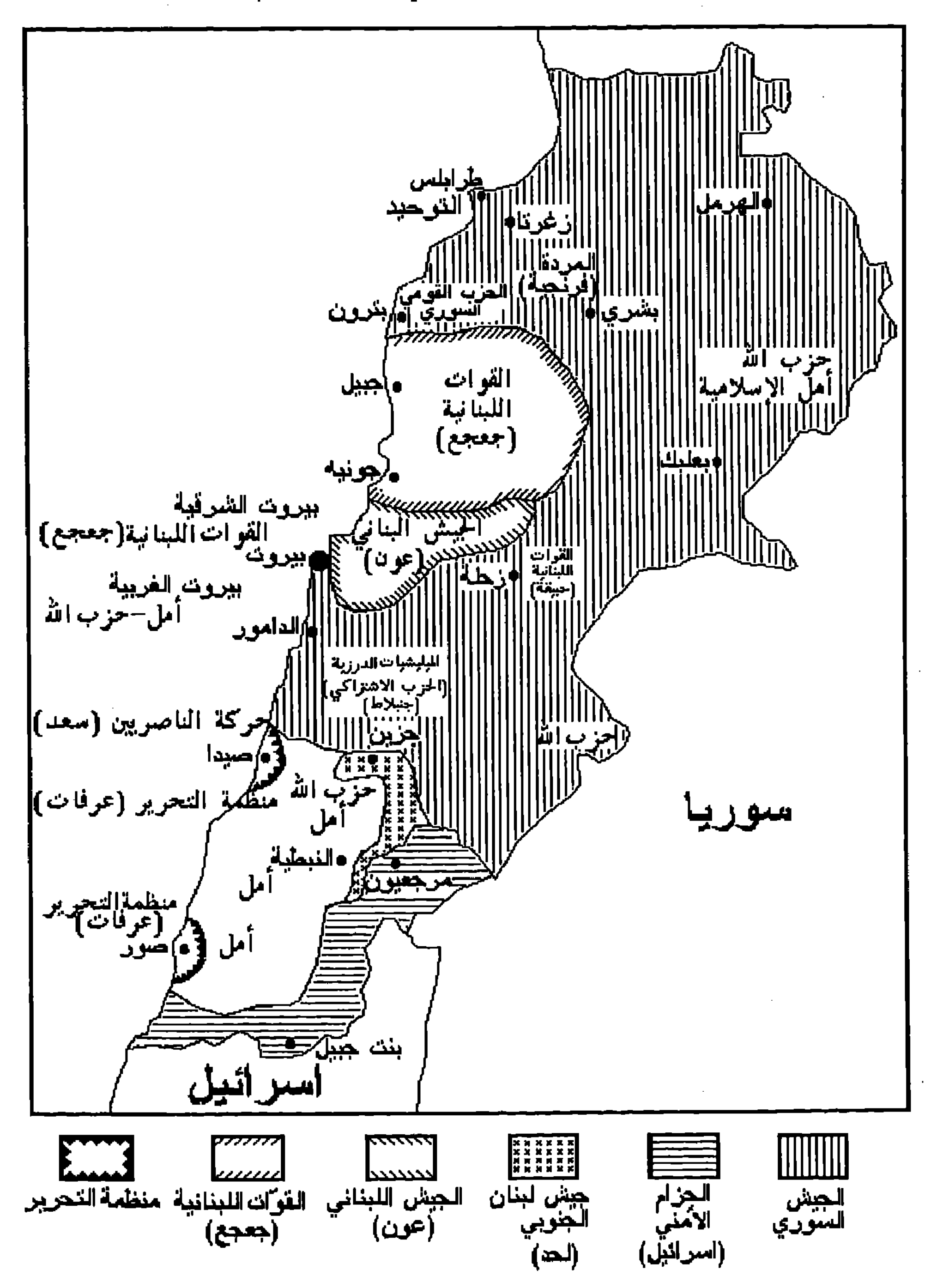
بالنسبة للاكثرية الكبيرة من اللبنانيين في كل اجزاء المناطق اللبنانية، ادّى هذا التشرزم الى **الزامهم بالعيش في ظل سيطرة احدى الميليشيات**. وهذا يعني، ضمن درجات متفاوتة، العيش في ظل **سيطرة تعسفية وتسلطية**. فالتعاطف الذي حصل في الماضي من قبل بعض اللبنانيين مع "ميليشياتهم" زال تماماً في الفترة الأخيرة. ولكن هذا التراجع في الشعبية والتأييد، دفع بالميليشيات الى احكام السيطرة وممارسة النفوذ بشكل أقسى وأشد بكثير من السابق. وكذلك افقار البلد المتزايد جعل تمويل الميليشيات من المناطق التي كانت تسيطر عليها عبئاً ثقيلاً على السكان اكثر مما كان في السنوات الماضية. لقد كانت كل الميليشيات عازمة على فرض نفسها، ليس ضد بعضها بعض فحسب، بل ايضاً ضد السكان الذين ادّعت حمايتهم. وهكذا تحوّل اللبنانيون **من شعب من الرهائن، الى رهائن ميليشياته الذاتية**.

تسببت الحرب في لبنان، كما اشير سابقاً، بخسائر كبيرة ومرعبة جداً في الارواح والممتلكات. ولكن بالنسبة للسنوات الأخيرة، لم تتوفر لدينا احصاءات وارقام دقيقة. فحربا العماد عون ضد السوريين وضد القوّات اللبنانية، كلّفت حسب بعض التقديرات حوالي الألف قتيل وثلاثة آلاف وخمس مائة جريح، كما دُمِّر حوالي خمس وعشرون ألف مسكن. اقتصادياً كان عاما ١٩٨٩ و ١٩٩٠ من أسوأ السنوات منذ بداية الحرب. كذلك انخفضت نسبة الانتاج الوطني الى ٢٠٪ عام ١٩٨٩ بالاضافة الى ١٠٪ عام ١٩٩٠. فقد دمّرت المنشاءات الكهربائية والمائية، كما شُلّ تماماً القطاع الصناعي. وبالنتيجة ارتفعت مرة أخرى نسبة هرب الرساميل.

كذلك واصلت الميليشيات جباية الضرائب اكثر من الدولة. وبلغت نسبة العجز في الموازنة العامة ١٩٩٠ ما يقارب ٦٥٪. ولم تعد مداخيل الدولة تكفي لتغطية فوائد قروضها. اما مصاريفها فكانت تموّل فقط عبر طباعة الأوراق النقدية.

امام هذا الواقع المرير لم يعد أمراً مدهشاً **انفجار حركة الهجرة**. فقد هاجر خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ حوالي مائة وخمسون ألف لبناني. فالذي تمكن من ذلك بفضل ثروته او علمه، غادر بلد الحرب والقهر والفقر. ولم يبق فيه الا الذين لم يتمكنوا من الهجرة ، اي الذين كانوا وبقوا رهائن فقرهم في بيت فقير.

مواقع الجيوش والميليشيات في منتصف عام ١٩٩٠



الفصل العاشر

الجمهورية الثانية ورأس جانوس

انتهاك السيادة (١٩٩٠- ١٩٩٢)

"تعود السلطة الى رجل الأمة الذي يجمع حوله اكبر عدد ممكن من الاصوات والوسائل. ولكن قبل كل شيء، عليه ان يحصلَ على موافقة الاتراك ويتحول الى خادم تابع لهم. بفعل اقطاعيتهم يستطيعون تعيين الحاكم ضد ارادة الامة... ولكن لم تدم هذه الحال القهرية الاّ بواسطة العنف الذي فَرَضَهُ".

فولناي، رحلة الى سوريا ومصر، ١٧٩٠

"حسب القاعدة كان الولاة اللبنانيون يعملون باستقلال على المستوى المحلي... المصريون والأشوريون والبابليون كانوا يسجلون فتوحاتهم على الصخور في اسفل الجبال... الرومان والبيزنطيون والصليبيون كانوا يعبّرون عن حضورهم وحضارتهم باقامة الابنية الضخمة التي تحولت اليوم الى انقاض. اما الفرس والسلجوق والمغول فنادراً ما كانوا يتركون اثراً لهم. وليس من مبرر للاعتقاد بان الغزاة الجدد سيتركون اثراً آخراً سوى انهم تمكنوا من البقاء مدة اربعة قرون".

فيليب حتّي، ١٩٥٧

"الى جميع المتخوفين والمشككين اقول: لا تخافوا. ان لبنان هو وطن نهائي لكل اللبنانيين، وبفضل ارادة الجميع. انه صلب كفاية كي لا يذوب، وساطع كفاية كي لا ينخسف".

الياس هراوي

كلما طال النزاع حول منهجية اعادة بناء الدولة، كان يغوص لبنان أكثر فأكثر في دوّامة العنف. فرغم التحفظات العديدة، وافق النواب في الطائف على اضفاء طابع الشرعية على مرابضة القوات السورية في لبنان، بهدف وضع حدّ لوجودها في الزمان والمكان. اراد النوّاب انهاء الحرب، وحلّ الميليشيات، والحصول على تعاون سوريا، عبر تقديم تنازلات لها. كان الأمل يحدوهم بان دولة يعاد بناؤها، ستكون ايضاً في حال يسمح لها باستعادة سيادتها التامة على المدى المتوسط والطويل. ولكن العماد عون وانصاره ارادوا أولاً التحرر من سوريا كشرط لاعادة بناء الدولة. اما خلوة الطائف فقد ارادت التغاضي عن السيادة، كي تسهل استعادتها في اوقات اكثر تلاؤماً. ولكن العماد عون اراد استعادتها بالقوّة، خوفاً من ان لا تتخلى سوريا مجدداً عمّا تكون قد اكتسبته.

فشل العماد عون في محاولته. ولكن في منتصف عام ١٩٩٠ تبيّن ان هذا الفشل اسهم ايضاً في شلّ عملية تنفيذ اتفاق الطائف، الذي لم تكن الحكومة السورية راضية عنه تماماً، مع العلم ان"الترويكا" العربية كانت قد بذلت جهوداً حثيثة خلال اشهر طويلة للحصول على موافقة سوريا.

الا ان حالة الامر الواقع التي كانت قائمة في منتصف عام ١٩٩٠ كانت تصبّ في مصلحة سوريا، نظراً لضعف الحكومة اللبنانية، وتشرذم القوى العسكرية والسياسية في البلاد. هذا الظرف استغلته سوريا لِتَشُلَّ اتفاق الطائف، مكتفية بممارسة سياسة "فرِّق تَسُد"، وبكلفة محدودة جدّاً. اتبعت سوريا هذه السياسة في لبنان في النصف الاول من العام ١٩٩٠.

ولكن في شهر آب من تلك السنة، حصل تطوّر آخر، فرضته، كما كان الحال غالباً في تاريخ الحروب اللبنانية، احداث حاسمة في منطقة الشرق الاوسط.

١ – في ظلّ النزاع الكويتي-العراقي

في الثاني من آب ١٩٩٠ قامت قوّات صدّام حسين العراقية بغزو امارة الكويت المجاورة. على اثر ذلك وفي فترة زمنية قصيرة تشكل تحالف دولي قوي بقيادة الولايات المتحدة لمناهضة الاعتداء العراقي. لم يكن باستطاعة الدول العربية اتخاذ موقف واضح من هذا النزاع. ولكن كان من السهل على سوريا الوقوف ضد العراق، الذي تعتبر رئيسه، صدّام حسين، عدوّا لدوداً لها. وكان لسوريا آنذاك سبب آخر أهم واعمق يدفعها للدخول في تحالف ضد العراق. فقد ادرك حافظ أسد، قبل اي زعيم عربي، معنى التغييرات التي حصلت في اوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ ومدى انعكاساتها على منطقة الشرق الاوسط. فالاتحاد السوفياتي لم يعد له شأن

وقدرة للاحتفاظ بتوازن عسكري مع القوة الاميريكية في المنطقة، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة ممارسة دور اهمّ قوة في العالم. وبينما لم يستخلص صدّام حسين الاّ عبراً خاطئة من المأزق الاميريكي في لبنان عام ١٩٨٤، اسرع حافظ أسد، وبَدّل، بطريقة غير عاطفية، كما كان يفعل دائماً، اتجاهه السياسي، وبدأ يتقرّب بحذر من الولايات المتحدة.

وهذا ما استدعى تصحيحاً لسياسته اللبنانية ايضاً. فإزاء الانتفاضة الدولية ضد احتلال الكويت من قبل العراق، وجد حافظ أسد من الانسب له الحدّ من افساح المجال للمقارنة بين الدور السوري في لبنان، والدور العراقي في الكويت، او الدور الاسرائيلي في الضفة الغربية، وهي المقارنة التي كان يشير اليها صدّام حسين في خطاباته. عندئذ تبيّن لحافظ أسد ان الوسيلة الاكثر اناقة في هذا المجال هي العودة الى القبول بعملية اتفاق الطائف. وهذا ما كانت تتمناه دائماً المملكة العربية السعودية، عرّاب الطائف، والتي اصبحت اهم حليف للولايات المتحدة الاميريكية. فاعادة الاهتمام بتطبيق اتفاق الطائف اصبح بالنسبة لسوريا أكثر سهولة نظراً لتزايد نفوذها في لبنان اكثر مما كان عام ١٩٨٩. فقد أضعف عون وجعجع احدهما الآخر. ولكن ادارة الهراوي والحصّ كانت تحتاج الى المساعدة السورية للقضاء نهائياً على عون والميليشيات.

بالمقابل لم يدرك العماد عون سريعاً تحوّل مؤشرات الزمن.

لقد كان على خلاف مع الولايات المتحدة. فالسفارة الاميريكية أغلقت ابوابها بعد المظاهرات التي قام بها مؤيدوه أمامها. ولم يحاول عون كثيراً تحسين علاقاته معها. وكان قد اغضب اسرائيل ايضاً في خطاباته النضالية. فلم يعد بامكانه ان ينتظر منها أية مساعدة او تأييد. وكذلك اصبح تحالفه مع العراق بعد الثاني من آب ١٩٩٠ سبب غضب ليس لسوريا فحسب، بل للولايات المتحدة ايضاً. وكانت فرنسا والفاتيكان قد بذلا جهوداً حثيثة لحمل عون على ايجاد تسويات ممكنة مع الهراوي، كما زاد امتعاضهما بسبب رفضه. وبالاختصار قدّم عون نفسه مجاناً أوّل ضحيّة سياسية لحرب الخليج.

ان تكون الولايات المتحدة قد إعطت سوريا "ضوءاً اخضر" لانهاء تمرّد العماد عون، فهذا امرٌ غير مستبعد نظراً للتماثل البديهي في المصالح.

اما الذي ادرك سريعاً، مثل حافظ أسد، مغزى التحالف الدولي والاقليمي الجديد، فكان الياس الهراوي. فدعواته المباشرة، وكذلك دعوات وجهود الوسطاء العرب والدوليين لايجاد امكانيات تسوية، لم تجد نفعاً.

حتى سوريا كانت قد أبدت تحفظاً ازاء طلبه مساعدتها العسكرية لانهاء تمرّد

العماد عون، ولكن الوضع الجديد المتمثل باهتمام سوريا في البدء بعملية تطبيق اتفاق الطائف، دعم ايضاً موقفه تجاهها. فالذي لم يكن في لبنان او في اي مكان آخر يعير اهتماماً وتقديراً للهراوي، اضطر في الاشهر التالية الى تغيير رأيه به تماماً. فقد طلب الياس الهراوي من سوريا تنفيذ اتفاق الطائف بحذافيره، فتجاوبت معه سريعاً، الأمر الذي جعله يتصرّف بفطنة رائعة وبسرعة بارزة.

٢ – تعديل الدستور

في منتصف شهر آب رفعت الحكومة مسودّة تعديل للدستور الى مجلس النواب الذي أقرها في اطار الاصلاح الدستوري، وبالاستناد الى المبادئ والاصلاحات التي تمّ الاتفاق عليها في الطائف. فالتفسيرات الاساسية حول طابع وهوية لبنان التي تصدّرت وثيقة الطائف، اعتمدت دون اي تعديل كمقدمة للدستور. وكذلك تمت الموافقة على الاصلاحات الدستورية عبر تعديل ثلاثين مادة من الدستور، وفقاً لما تضمنه اتفاق الطائف[١].

في السادس والعشرين من آب ١٩٩٠ انعقد مجلس النواب بحضور واحد وخمسين نائباً: ٢٦ مسيحياً و٢٥ مسلماً. خلال تلك الجلسة، جرى التصويت على التعديلات الدستورية بأكثرية ٤٨ صوتاً ومعارضة صوت واحد، كما امتنع نائبان عن المشاركة في التصويت. ابتداءاً من هذا التاريخ دخلت المهل الزمنية الواردة في اتفاق الطائق حيّز التنفيذ: أي ستة اشهر لحلّ الميليشيات وسنتان لانسحاب القوات السورية الى البقاع. وهكذا **بدأ جديّاً العمل باتفاق الطائف.**

اما ردود الفعل حول الدستور الجديد فكانت متماثلة لما حصل عام ١٩٨٩. فقد عبّر زعماء السنة، وخاصة صائب سلام، عن ارتياح كبير. اما الامتعاض النسبي لدى الشيعة فقد عبَّر عنه الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الذي تحدّث عن "اتفاق حصل بحكم الضرورة وليس باختيار حر". وكذلك كان وليد جنبلاط واقعياً بقوله: "لا يوجد شيء آخر غير الطائف، وسيكون من الصعب جداً اعادة النظر فيه او معارضته، لان ذلك سيؤدي الى حروب جديدة".

بالمقابل تحدّث العماد عون عن مهزلة ذات فصول عديدة، مشيراً الى ان مجلس النواب قد حُلَّ من قبل الحكومة الشرعية في الرابع من تشرين الاول ١٩٨٩، وكل قراراته اللاحقة تعتبر غير قانونية.

ومرّة اخرى قدّمت الحكومة الى العماد عون عرضاً جديداً. طُلب اليه تسليم

١– راجع الترجمة الفرنسية للمقدمة وللمواد المعدّلة في Libanoscopie (1990) 88, p.26

قصر بعبدا الى العماد لحود، وانسحاب القوات اللبنانية في الوقت نفسه من الاشرفية، مقابل تعيينه وزير دولة. ولكنه في الثالث عشر من ايلول رفض كل حوار مع "دُمى" بيروت الغربية، بقوله: "انا امثّل الحل". وبذلك انتهت آخر محاولة لحثه على القبول بتسوية.

في الحادي والعشرين من ايلول وقّع الهراوي على الدستور الذي يثبّت اسس الجمهورية الثانية...

"نريد تشكيل حكومة تضمّ كل الاحزاب، تقوم بانهاء حالة الحرب، وحلّ الميليشيات، واعادة فرض سلطة الدولة والقانون على كامل الاراضي اللبنانية، والاهتمام بمعالجة الازمة الاقتصادية، كما ستعمل في ذات الوقت على وضع اسس ثابتة لعلاقات اخوية مع سوريا...

"اني آمل بالتمكن من اجراء انتخابات برلمانية قريباً. ولكننا نقول للمطالبين بانتخابات فورية في ظل الاوضاع الراهنة، بان الجواب الصحيح الذي نعطيه لهم هو جواب الذين غادروا لبنان احتجاجاً ضد الذين ضربوا، وقتلوا، وخطفوا، ودمّروا المنازل والمتاجر".

وكذلك بدأ بعض انصار عون بالتشكيك والتساؤل عمّا اذا كانت مواقفه مازالت قانونيةً وشرعية. جاء هذا التشكيك خاصة من قبل الفعاليات العسكرية التي تعتبر تقليدياً شرعية. فقد دعا ثلاثة من أسلافه في منصب قيادة الجيش، وهم اميل البستاني، وفكتور خوري، وابراهيم طنوس، جنودَ عون للالتحاق بقيادة العماد لحّود، كما لبّىَ هذه الدعوة عدد لابأس به من الضباط.

٣ - اسقاط العماد عون

في الثامن والعشرين من ايلول اتخذت قوات من الجيش اللبناني بقيادة العماد لحود مواقع لها على كل المعابر المحيطة بالمنطقة التي كان يسيطر عليها العماد عون، الأمر الذي زاد في تصعيد الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على تلك المنطقة منذ فترة طويلة. اما انصار عون فردوا على ذلك بالمظاهرات اليومية، مثلما حصل في خريف عام ١٩٨٩. ولكن هذه المرة، قامت المظاهرات على نقاط العبور. اما عملية الحصار التي اساءت الى السكان المدنيين اكثر مما أساءت الى جنود العماد عون، فلم تحظ بأي تأييد حتى خارج منطقة عون، رغم مظاهرات التآخي المذهلة التي كانت تحصل على نقاط المراقبة. وعشية الاول من تشرين الاول سارت مجموعات كبيرة من المتظاهرين حاملين الشموع المضاءة على خط

التماس بين الاشرفية والضواحي الشرقية، حيث كانت ترابض وحدات من جيش العماد لحود والى جانبها وحدات من ميليشيا القوات اللبنانية. وعلى جسر نهر الموت، اطلقت النيران والقذائف على المتظاهرين، فسقط ١٣ قتيلاً و ٩٠ جريحاً. ورغم ذلك، تواصلت المظاهرات في الايام التالية بهدف مناهضة القوى المسلحة بالوسائل السلمية، الاّ انها تلقت صدمة جديدة، نظراً لاتخاذ الوحدات الخاصة من القوات السورية مراكز لها ايضاً في بداية تشرين الاول على نقاط العبور المؤدية الى منطقة العماد عون. وفي الحادي عشر وَجَّه هراوي، على اثر قرار أتخذ في مجلس الوزراء، نداءً خطياً الى الرئيس حافظ أسد، يطلب منه تقديم مساعدة عسكرية للجيش اللبناني وفقاً لما جاء في اتفاق الطائف. وفي ذات اليوم، كما في الايام التالية، حلقت طائرات عسكرية سورية فوق بعبدا دون ان يعترضها سلاح الجوّ الاسرائيلي. وهكذا تبيّن ان "الخط الاحمر" الجوّي ام يعد له وجود.

وفي الثالث عشر من تشرين الاول، وفي تمام الساعة السابعة صباحاً، **بدأ سلاح الطيران السوري بغاراته على بعبدا**، رافقها تقدم بالدبابات والمصفحات التالية للوحدات العسكرية السورية واللبنانية، انطلاقاً من الجبل ومن بيروت الغربية. عشية ذلك اليوم كان العماد عون قد أعلن مواصلة المقاومة حتى النهاية. ولكن بعد ساعتين ونصف من بدء الهجوم، انتقل العماد عون الى دار السفارة الفرنسية، حيث **دعا قواته للالتحاق بالعماد لحّود**– وطلب اللجوء السياسي من فرنسا.

وصلت هذه الدعوة متأخرة لبعض وحدات قواته، التي كانت قد بدأت الاشتباكات والمعارك كما قررت وحدات أخرى مواصلة المقاومة رغم استسلام العماد. وهكذا حصل التباس وغموض. في **عاريّا** رَفع جنود العماد عون في البداية رايات بيضاء، ولكنهم سرعان ما اطلقوا النار على الوحدات السورية المتقدمة. ورغم عدم مشاركة القسم الاكبر من وحدات العماد عون في المعارك، فان الوحدات السورية تكبّدت خسائر فادحة، اذ قدّر عدد ضحاياها بأربع مائة قتيل. فحيثما حصلت مقاومة، حصلت ايضاً سريعاً انتقامات دموية. فقد اعدمت الوحدات السورية حوالي مائة عنصر من جنود عون بعد القبض عليهم. وفي قرية **بسوس** حيث اطلق المدنيون النار على السوريين، جرى اعدام خمسة عشر مواطناً من سكانها[٢].

القوات اللبنانية من جانبها اطلقت نيران مدفعيتها على بعبدا والمتن اثناء الهجوم السوري. وتقدمت ايضاً وحدات من ميليشيا حزب الله الى بلدة **الحَدَث** المسيحية، ولكن قامت سريعاً ميليشيات حبيقة المؤيدة لسوريا بردعها ودفعها الى الانسحاب، انتهت المعارك بعد مرور ثمان ساعات فقط من اندلاعها. فلقد لجأ عدد من أقرب

٢– راجع في هذا الصدد Fondation for Human and Humanitarian Rights, The October Debacle. Report on Lebanon, Fall of 1990. Beirut, 4 November 1990

معاوني العماد عون الى السفارة الفرنسية، وقبضت القوات السورية على حوالي عشرين من كبار الضباط، واوقفتهم اولاً في عنجر في البقاع، ثم نقلوا الى سوريا، خاصة الضباط الذين كانوا يعملون في قسم المخابرات، ورؤساء الافواج، وقادة الوحدات التي قاومت. وكذلك وضعت القوات السورية يدها على كل الوثائق التي كانت في القصر الجمهوري، وفي وزارة الدفاع، وفي قيادة الجيش في اليرزة ونقلتها الى سوريا. ومنذ ذلك الحين لم يعد يخفى على سوريا اي سرّ يتعلق بالجيش اللبناني. اما سكان المنطقة التي كانت واقعة تحت سلطة العماد عون، فقد تعرضت خلال عدة ايام لانواع عديدةٍ من المآسي بسبب هجومات القوّات المنتصرة وعودة الميليشيات التي أبعدت سابقاً عن تلك المنطقة. حصلت فيها عمليات دهم وتفتيش ومصادرات ونهب وسلب. وقامتٍ دوريات مراقبة مشتركة من الجنود السوريين واللبنانيين. وهكذا اتضحت تماماً المؤشرات الهادفة الى ضرب كل مقاومة بقساوة مريرة. وبالتالي تبيّن ان الجيش السوري كان يريد فقط مساعدة الحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على منطقة كانت حتى ذلك الحين واقعة تحت نفوذ المتمردين. وهكذا أخذ النظام الجديد يفرض نفسه.

لم يحصل توقيف لمؤيدي العماد عون، رغم كل التخوفات التي انتشرت. اما انصار عون المدنيون، الذين شكلوا "مكتباً وطنياً للتنسيق"، فتمكنوا بعد ذلك من ممارسة نشاطهم السياسي. كما فرض على العماد عون التزام الصمت فعلاً. ورغم ان فرنسا ضمنت له اللجوء السياسي، الذي اعتبره الرئيس ميتران "قضية شرف وكرامة"، فان الحكومة اللبنانية لم تسمح للعماد عون بالسفر الى الخارج.

بعد ذلك، سافر الرئيس هراوي الى دمشق لتقديم الشكر الى زميله السوري على المساعدة التي أمّنها له. لقد تخوّف السكان المسيحيون من احداث أسوأ بكثير مما حصل. صُدموا بسرعة وقساوة العملية ضد العماد عون، وباستسلامه غير المشرف كثيراً. ولكن هذا الاستسلام كان، دون شك، عقلانياً، لانه حال دون سفك دماء اكثر. فلو حصلت العملية قبل يوم واحد لكانت قد تحوّلت الى مجزرة رهيبة للغاية. وقد جاءت الصدمة كبيرة اكثر لكونها قد حصلت بعد مرحلة من الهيجان الذي دام شهراً تقريباً، حصلت خلاله مظاهرات مستمرة تأييداً لعون. فضلاً عن ذلك، حصلت صدمة اخرى على اثر مصرع داني شمعون، وزوجته، وولديه.

كان شمعون احد انصار عون، وبالتالي خصماً للهيمنة السورية على لبنان. بعد مصرعه لم يعد احد يجرؤ على التعبير علناً ضد هذه الهيمنة.

اما القوات اللبنانية فلم تهلل كثيراً لاسقاط العماد عون. كانت تتمنى ان تصبح الممثلة الوحيدة للمسيحيين في لبنان، ولكنها شهدت سريعاً حصول الاسوأ.

عسكرياً لم تتمكن من احراز اي كسب على الارض. فالى جانب الجيش السوري واللبناني، تمكنت ايضاً ميليشيات ايلي حبيقة، - وهو خصم لدود لقوات جعجع- وقوّات الحزب القومي السوري، من التدفق والتغلغل سريعاً في المنطقة التي كانت سابقاً تحت سلطة قوّات العماد عون. وهذا ما أبقى القوّات اللبنانية خارجاً. كما جرى تهميشها سياسياً أكثر من السابق، الامر الذي زاد في حقد انصار العماد عون تجاهها، بسبب تعاونها مع هراوي والسوريين. وفي النهاية لم تعد القوات موضوع ثقة بنظر أي فريق، رغم موقفها واسهامها في عملية اقصاء العماد عون.

تمكن من الاستفادة في هذه العملية فقط الفريق الذي كان مقتنعاً باتفاق الطائف والذي عرف كيف يستغلّ تلك الفرصة لصالحه.

٤ - تحرير بيروت من الميليشيات

قبل الثالث عشر من تشرين الأول، كانت تتألف وحدات الجيش اللبناني الخاضعة لقيادة العماد لحّود من حوالي ستة آلاف عنصر تقريباً. وبعد انضمام معظم الوحدات التي كانت خاضعة سابقاً للعماد عون اليها، تضاعف عدد افراد الجيش اللبناني الشرعي سريعاً. فجنود عون كانوا في حال من الاحباط، ولكنهم كانوا مدرّبين ومسلحين جيّداً، ولم يكن لديهم اي تعاطف مع أفراد الميليشيات، الى اية فئة انتموا. وهكذا كان الجيش الجديد قوياً ومحفزاً كفاية لتنفيذ الأوامر التي تعطى له لتحرير مدينة بيروت من الميليشيات.

قبل اعلان الحكومة عن **خطتها الأمنية** لبيروت، حصل ايضاً تفاهم مع سوريا على التفاصيل. فالجيش السوري، المتواجد بكثافة في بيروت الغربية وفي المتن، كان مستعداً لدعم خطط الحكومة ومساعدتها على التنفيذ. في السابع عشر من تشرين الثاني، اتخذت وحدات من الجيش اللبناني مراكز لها في نقاط عديدة من العاصمة. وفي ذات اليوم طلبت الحكومة من كل الميليشيات سحب عناصرها من بيروت. وهكذا قامت حركة أمل بسحب وحداتها الى الجنوب، والحزب التقدمي الاشتراكي بسحب وحداته الى الشوف. وبعد ثلاثة ايام انسحب مقاتلو حزب الله. اما القوّات اللبنانية فوضعت شروطاً لانسحابها، معلنة عن استعدادها للانسحاب، بعد انسحاب الميليشيات المؤيدة لسوريا من منطقة المتن، وإعادة مكاتب ومؤسسات حزب الكتائب إليه، ومرابضة وحدات من الجيش في الأشرفية غير تلك الوحدات التي كانت سابقاً تحت امرة العماد عون. ازاء هذه المطالب تصرفت الحكومة بنوع من المرونة. فاعادت الى حزب الكتائب معظم مكاتبه[3] [4]، وأرسلت الى الاشرفية

٣- اتّهم كثيرون سوريا بهذه الجريمة، بما فيهم وكالة الأنباء الألمانية. راجع: Terrorismus 1(1991). p.6-7

وحدات من ثكنة صربا التي بقيت على حياد اثناء المعارك بين العماد عون والقوّات اللبنانية. وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني بدأت أخيراً هذه القوات بالانسحاب من بيروت في عرض تظاهري تعبيراً عن قوّتها. انتهى انسحابها في الثالث من كانون الأول، ولكن بقي ثلاث مائة مقاتل من عناصرها في مقرها الرئيسي في الكرنتينا وفي المرفأ.

في اليوم الثاني، بدأت وحدات الجيش بازالة الحواجز والدشم عن "خطوط التماس". وهكذا اعيد توحيد بيروت للمرة الاولى منذ شهر شباط ١٩٨٤. وللمرة الاولى منذ عام ١٩٧٥ اصبحت هذه المدينة حرّة تقريباً من الميليشيات. وفي السادس من كانون الاول استطاع هراوي للمرة الاولى منذ انتخابه رئيساً زيارة منطقة الاشرفية.

كذلك استطاعت الحكومة احراز نجاحات اخرى. فبعد جهود حثيثة ووساطات طويلة بذلتها الحكومتان السورية والايرانية، انسحبت ميليشيات حركة أمل وحزب الله من اقليم التفاح بعد معارك طاحنة بينهما. وكذلك قام خمسة ضبّاط لجأوا مع العماد عون الى السفارة الفرنسية، بوضع انفسهم بتصرف العماد لحود. وفي منتصف كانون الاول زار بيروت، لاول مرة منذ سنوات طويلة، رئيس دولة عربية، الرئيس الجزائري،الشاذلي، الذي وعد بتقديم مساعدات واسلحة لدعم بناء الجيش اللبناني.

٥ - حكومة وحدة وطنية

لم يكن سليم الحصّ، رئيس الوزراء في عدة عهود، يحبّذ اطلاقاً حكومات موسّعة جداً، بل كان يفضّل التقنوقراط ذوي الكفاءات العالية كوزراء على السياسيين. اما الرئيس هراوي، وهو سياسي من المدرسة القديمة، فلم يوافق رئيس الحكومة هذا الرأي، بالإضافة الى عدم تقديره الخاص له. وبينما تمسّك الحصّ، بالاعتماد، نصّاً وروحاً، على الدستور الجديد، بصلاحيات رئيس الحكومة كرئيس للسلطة التنفيذية، تصرّف هراوي، منذ انتخابه، كرئيس للجمهورية الأولى. وهذا ما أدّى سريعاً الى توتر في العلاقات بينهما. ولكن انتهت تلك الفترة بانتصار هراوي. ان ما فقده بالاستناد الى الدستور الجديد، عَوّض عنه بفضل الدعم السوري الذي

ولكن بالرغم من ان مقتل داني شمعون أسهم في تثبيت النفوذ السوري في لبنان، الاّ ان طريقة تنفيذ هذه الجريمة، أي القضاء على عائلة بكاملها، تشير الى انها أقرب الى عمل انتقامي قامت به احدى الميليشيات.

٤- ولكن لم يسترجع الحزب مبنى "بيت المستقبل" ولا مبنى جريدة "الريفاي"، اللذين صادرتهما القوّات اللبنانية عام ١٩٨٨. ولكن تسلمهما الجيش مؤقتاً.

تأمن له تقديراً لخياره الواضح والهادف الى تعاون وثيق ومفتوح مع سوريا. وهكذا بدأ باكراً انهيار دستور الجمهورية الثانية والواقع الدستوري بصورة بارزة.

جرى تشكيل الحكومة الجديدة بالتفاوض بين هراوي والحكومة السورية. خلال تلك المفاوضات جرى تجاهل الصلاحيات الجديدة المعطاة ليس فقط لرئيس الحكومة فحسب، بل ايضاً لرئيس مجلس النوّاب. فالاستشارات النيابية بحضور هذا الأخير تمّت بشكل صوري. في الخامس عشر من كانون الأول فاوض هراوي بمفرده – دون الحصّ وحسيني– في دمشق. وفي التاسع عشر من ذات الشهر استقال الحصّ. وفي العشرين منه كلف عمر كرامي بتشكيل الحكومة الجديدة التي أعلن عن تأليفها في الرابع والعشرين من ذلك الشهر.

جمعت بين رئيس الحكومة الجديد ورئيس الجمهورية قواسم عديدة مشتركة. ينحدر كلاهما من مناطق الأطراف، كما لم يكن بامكان أحدهما تصوّر مصلحته الاّ بالاعتماد على سوريا فقط. ولكن كان لكل منهما ايضاً قناعة شخصية تدفعه الى تعاون وثيق مع سوريا، كما يُعتبران أخيرا من طغمة السياسيين التقليديين البرغماتيين.

فالحكومة التي تشكلت من ثلاثين وزيرا كانت أوسع حكومة عرفت حتى ذلك الوقت في تاريخ لبنان– اي اكبر حكومة تحالف. فباستثناء حركة حزب الله، وحزب الوطنيين الاحرار، وانصار العماد عون، والشيوعيين، تمثّلت فيها كل الاحزاب والاتجاهات السياسية في لبنان.

عُيِّن فيها مالا يقل عن سبعة زعماء ميليشيات كوزراء دولة دون حقائب: برّي، جنبلاط، جعجع، حبيقة، سليمان طوني فرنجيه، وعبد الله الامين من حزب البعث الموالي لسوريا، وأسعد حردان، زعيم ميليشيا الحزب القومي السوري. اعترف عُمَر كرامي دون مواربة بأن مشاركة أمراء الحرب في الحكم تعني استعدادهم لحلّ ميليشياتهم. كذلك اسندت حقائب وزارية الى رؤساء حركة أمل، والحزب القومي الاشتراكي، والقوات اللبنانية، وحزب الكتائب، بالاضافة الى حقيبتين وزاريتين لكل منهم. وقد عيّن ممثلون عن حزب البعث والحزب القومي السوري وزراء في الحكومة، بالاضافة الى وزير آخر يعتبر مدافعاً عن المصالح السورية دون قيد او شرط. ولكن **تألفت اكثرية اعضاء الحكومة من انصار عائلات السياسيين التقليديين**. ولم يتردّد هراوي عن تعيين صهره واثنين من الاعيان المرتبطين به تجاريا كوزراء في الحكومة.

شكلّت كيفية تأليف الحكومة بحد ذاتها برنامجاً واضحاً. فلم يكن بين اعضائها الاّ ثلاثة وزراء يعتبرون من المعادين لسوريا، وهم من ممثلي القوات اللبنانية وحزب

الكتائب، وثلاثة آخرون من المؤيدين لها دون قيد او شرط.

ولكن الآخرين كانوا على استعداد تام لتعاون وثيق مع سوريا سواء بفعل اقتناعهم الشخصي او بحكم الضرورة. وهكذا جرى ترويض "ذئاب" الميليشيات، والسيطرة عليهم بفضل "ثعالب" السياسة اللبنانية التقليديين. وبالاختصار، جرى **تشكيل حكومة جديدة لفرض اتفاق الطائف.**

جاء الاحتجاج الأعنف ضد هذه الحكومة من قبل القوّات اللبنانية التي طالبت بحكومة "أكثر توازنا"، لأن الوزراء المسيحيين لا يمثلون القاعدة. فمن المحتمل ان يكون الأمر أسهل داخل حكومة أصغر، اذ يستطيع ثلث أعضائها شلّ القرارات الأساسية. ولكن هذا ما اراد هراوي تجنبه بالذات. فقد التقى جعجع بعشرةٍ من الوزراء المسيحيين وطالبهم بالاستقالة. ولكن لم يوافق احد على طلبه الا ثلاثة وزراء يمثلون اتجاهه فقط. على أثر ذلك أعلن رئيس الوزراء، بان حكومته ستواصل عملها حتى وان لم ينضم اليها هؤلاء الوزراء الثلاثة.

في التاسع من كانون الأول عام ١٩٩١ عقدت جلسة الثقة في مجلس النواب. فرغم الانتقادات العنيفة التي وجهت الى ظروف تشكيل الحكومة الجديدة، جرى التصويت ومنحت الثقة بأكثرية ٣٤ صوتاً من أصل ٤٠ نائباً حضروا الجلسة.

تضمن بيان الحكومة برنامج الطائف بكامله الداعي الى سيطرة الجيش بأسرع وقت ممكن على المرافىء غير الشرعية، وارساله الى الجنوب، وحَلّ الميليشيات، وادماج عدد كبير من افرادها في الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والادارات الحكومية الأخرى، وتعيين نواب جدد للمقاعد الشاغرة والمستحدثة، وعقد الاتفاقات مع سوريا كما تقرر في الطائف، والعمل على تسهيل عودة اللاجئين المهجرين الى ديارهم، واعادة بناء البلاد.

٦ - نزع سلاح الميليشيات

في منتصف كانون الثاني كلّفت الحكومة الجديدة الجيش بالتصدّي في بيروت الكبرى بقوة وحزم ضد ما تبقى من سيطرة الميليشيات فيها. وحتى بعد انسحاب عدد كبير من المقاتلين مع اسلحتهم الثقيلة، حاولت بعض الميليشيات مواصلة سيطرتها على بعض اجزاء المدينة. ولكن الحكومة حظرت اي نوع من حمل السلاح ولباس الميليشيات. كذلك كلف الجيش بالبحث عن الأسلحة المخبأة، ومنع الميليشيات من مراقبة الأشخاص وفرض "الضرائب والخوّات"، ومنع المظاهرات غير المرخّص بها مسبقاً. على أثر ذلك، قام الجيش بدهم عدد كبير من مكاتب

الميليشيات، وتفتيشها، وتوقيف المسلحين، الذين كانوا يوصفون في كل التقارير الرسمية "بالعناصر المسلحة" فقط. وهكذا وُضع حدّ لكل هذه الأمور دون أيّة أبّهة عسكرية.

لقد حصلت احتجاجات عديدة وعنيفة خاصة من جانب قائد القوّات اللبنانية. فردّ عليه ميشال المرّ، وزير الدفاع، بانه في المستقبل لن تبقى اية "جزيرة" او "جيب" خارج سيطرة الجيش. وفي التاسع من شهر أذار **احتلت قوّات من الجيش المقرّات الرئيسية للقوات اللبنانية، وحركة أمل، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الله،** كما صادرت أسلحة مخبأة في بيروت الغربية والشرقية. وفي الحادي عشر من أذار تقدّمت قوّات الجيش ايضا نحو مرافىء الميليشيات: الحوض الخامس في مرفأ بيروت، وضبيه، والاوزاعي، وخلده. وفي اليوم الرابع بعد انجاز تلك العملية **اعيد فتح مرفأ بيروت** مجددا امام الملاحة البحرية.

وجد زعماء الميليشيات انفسهم مرغمين على المشاركة في نزع سلطتهم الذاتية في اطار احترام قرارات الحكومة. ورغم تقديم جنبلاط استقالته من الحكومة احتجاجاً، اضطر الى العودة عنها بعد عدة ايام. اما الوزراء الممثلون للقوّات اللبنانية وحزب الكتائب فقد قاطعوا جلسات الحكومة، وتركوا المجال مفتوحاً لاتخاذ قرار حول بقائهم اعضاء في تلك الحكومة ام لا. ولكن بعد توجيه انذار اليهم من قبل رئيس الحكومة، قرر اثنان منهم البقاء في الحكومة، واستقال جعجع، وجرى تعيين احد اقرب مساعديه، روجيه ديب، وزيراً مكانه. وهكذا انتصر مفهوم الياس هراوي. تذمّرَ زعماء الميليشيات، ولكنهم لم يعارضوا جدّياً سياسة اكثرية اعضاء الحكومة، التي بقوا اعضاء فيها.

في منتصف أذار تَلَقّت الحكومة تأييداً خارجياً ايضاً، عبر اعلان الرئيسين "بوش" و "ميتران" في مؤتمر قمة "المارتينيك" عن تأييدهما لعملية الطائف، كما ارسلت الولايات المتحدة مجددا ولأول مرة منذ عام ١٩٨٤، شحنات أسلحة الى الجيش اللبناني.

في العشرين من آذار اتخذت الحكومة قراراً أكثر بعداً وأهمية، يقضي بحلّ الميليشيات في اواخر نيسان. في البداية اعرب معظم المراقبين عن شكهم بامكانية تطبيق هذا القرار. بالنسبة للميليشيات، كان انسحابها من بيروت مع اسلحتها الثقيلة الى معاقلها في كسروان، او الشوف، او الجنوب، امراً معيّناً، ولكن التخلي نهائياً عن هذه المعاقل وعدم الظهور كمنظمات مسلحة امر آخر. لقد كان **قرار الحكومة** واضحاً للغاية، اذ يقضي **بتسليم كل الأسلحة الى الجيش خلال شهر واحد**، واغلاق كل وسائل الإعلام التابعة للميليشيات. وفي حال الضرورة، يجري تنفيذ هذا القرار

ايضاً باستخدام العنف وبمساعدة "الجيش السوري الأخوي". كذلك اعلن هراوي عن ان "ايام الميليشيات اصبحت معدودة، وعملية السلام لا عودة عنها".

وفي جلسات الحكومة المتتالية، اتخذت قرارات تتعلق بمستقبل افراد الميليشيات. وهذا أمر بديهي بالنسبة لمجموعة كبيرة من الشباب الذين لم يتعلّموا الاّ ممارسة الحرب، كما يصعب عليهم جداً ايجاد امكانية عمل في الحياة المدنية. ولكنهم كعاطلين عن العمل سيشكلون قوة اضطراب سياسية وخطر اجتماعي. لذلك لحظت الحكومة اعتمادات تسمح بدفع أجر شهري بمقدار مائة دولار لكل مقاتل ميليشيوي من اصل عشرين الفا، وادماجهم في الوظائف العامّة، بعد مرحلة زمنية من التدريب والامتحان تسمح بضمهم الى الجيش، او الى قوات الأمن الداخلي، او الى الشرطة، او الى وظائف حكومية أخرى.

ولكن سرعان ما قامت من جديد معارضة شديدة من قبل القوات اللبنانية. فتحدث جعجع مرة أخرى عن خطر اندلاع حرب جديدة وطالب باستفتاء حول حلّ الميليشيات. وقامت تظاهرات في كسروان وجبيل تأييداً للمحافظة على الميليشيات. ولكن هذا الأمر لم يكن سوى مؤشر للتقهقر والتراجع. على أثر ذلك، بدأت القوّات اللبنانية في النصف الثاني من شهر نيسان بنقل أسلحة ثقيلة على البواخر لشحنها خارج البلاد[٥]. ومن جهة أخرى أعلن وليد جنبلاط عن نيته لعدم تسليم ترسانة الأسلحة الموجودة لديه الى الجيش اللبناني، بل الى الجيش السوري. وبعد ذلك بدأت مجدداً معارك توزيع الغنائم، ولكنها ذات طابع مدني تركزت حول عدد افراد الميليشيات الذين سيجري ضمهم الى الجيش والادارات العامة. وقد تقرر في النهاية أخذ عشرة آلاف ميليشيوي من المسيحيين وعشرة آلاف من المسلمين، تقدم منهم القوات اللبنانية ٦٥٠٠ عنصر من افرادها، وتقدم كل من حركة أمل والحزب الاشتراكي ٢٨٠٠ عنصر. ويؤخذ الباقون من الميليشيات الأخرى.

في نهاية شهر نيسان، دخلت قوّات من الجيش الى منطقة زغرتا والكوره والبترون، وفي الأول من إيار الى جبيل وكسروان والشوف. وفي نفس الوقت سيطرت قوات الجيش على آخر مرافىء الميليشيات، كما تمّت السيطرة على أهم معاقلها دون اي حادث يذكر. تمكنت قوات الجيش من فرض وجودها في كل مكان دون الحاجة الى دعم سوري، ولكن الاتفاق كان يتمّ مسبقاً مع القيادة السورية، كما اصبح هذا التصرف فيما بعد أمراً مألوفاً.

٥- بعكس الموقف السوري، عبّر وليد جنبلاط عن بعض التأييد لصدّام حسين، وفي الوقت نفسه تألم كثيراً لإضطراره الي تقديم الاعتذار عن هذا الموقف في دمشق، والى الموافقة على تجريد ميليشياته من السلاح. على أثر ذلك قرّر اعتزال العمل السياسي نهائياً، الاّ انه عاد عن هذا القرار نزولاً عند رغبة طائفته.

بالنسبة لتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة قدمت الحكومة بعض التنازلات. فالحزب التقدمي الاشتراكي وضع ترسانته بتصرّف الجيش السوري. والقوّات اللبنانية سلمت الجيش اللبناني تلك الأسلحة التي كانت تابعة سابقاً له ، مثل الدبابات والمصفحات، والطوّافات الجويّة والمدافع الثقيلة. وكذلك قبلت الحكومة بتخزين الأسلحة الثقيلة التي تم شراؤها، حتى تتمكن كل فئة من نقلها الى الخارج. وقد تبيّن ان حجم ترسانة الأسلحة لدى الميليشيات كان كبيراً للغاية، حتى ان تسليمها كان يحتاج الى وقت أكثر مما كان متوقعاً. وقد جرى التخلي عن جمع الأسلحة الخفيفة، نظرا لكثرة توفرها.

وهكذا لم تنفذ عملية نزع سلاح الميليشيات بكاملها. كما لم يكن مستبعداً على الإطلاق ان تكون هذه الميليشيات قد نجحت في تخبئة قسم من أسلحتها الثقيلة. ولكن رغم ذلك، **انتهت في أول أيار ١٩٩١ سيطرة الميليشيات الكبيرة**، حتى في معاقلها الرئيسية. وقد ركزت الحكومة على ان خسارة الميليشيات للمرافىء ولأهم مصادر دخلها سيجعل من المستحيل عليها دفع أجور لمدنيين يحملون أسلحة خفيفة. وفي مطلع شهر حزيران اعلن الجيش عن فتح مخيّمات تأهيل وتدريب لأفراد الميليشيات السابقين. ولكنه تردّد كثيراً في تجنيد مقاتلين ميليشيويين سابقين خوفاً من تسييس مفرط في الجيش. وفي خريف ١٩٩٢ لم يكن بعد ممكناً معرفة عدد المقاتلين الذي امكن استيعابهم في صفوف الجيش.

٧ – معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق مع سوريا

بقطع النظر عن الاسلوب المرن الذي اعتمدته الحكومة اللبنانية وعزم الجيش اللبناني على تنفيذ ما يطلب منه، لم يكن نزع سلاح الميليشيات ممكنا، دون موافقة الحكومة السورية، ودون امكانية الاعتماد على الجيش السوري.

هكذا تقيّدت سوريا بأهم ما وافقت عليه في اتفاق الطائف دون تحفظ او تردّد، بتنفيذ ما وافق عليه الجانب اللبناني في الطائف، بالنسبة لأهم مطلب لسوريا، اي عقد معاهدة معها.

فكما جرى سابقاً تعديل الدستور، جرى أيضاً اقرار هذه المعاهدة بطريقة عفوية للغاية، وفقاً للخطوط الرئيسية الواردة في اتفاق الطائف. بموجب هذه المعاهدة، تعمل الدولتان على تحقيق "اعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والامنية، والثقافية، والعلمية، وغيرها"، وذلك "ضمن اطار سيادة واستقلال البلدين" (المادة الأولى). وقد جرى التركيز فيها على الجوانب الأمنية: "لبنان لا يسمح بان يكون ممرّا او مستقرا لأية قوّة، او دولة او تنظيم

يستهدف المساس بأمن سوريا، وأنّ سوريا، الحريصة على الحفاظ على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق ابنائه، لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته" (المادة الثانية). تعمل حكومتا البلدين "على تنسيق سياستيهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية..." (المادة الخامسة). وقد جرى التشديد مرة أخرى، على انه، بالإستناد الى الجدول الزمني الذي اتفق عليه في الطائف، تقرر الحكومتان "اعادة تمركز القوّات السورية في منطقة البقاع، ومدخل البقاع الغربي، وفي ظهر البيدر، حتى خط حمّانا-المديرج-عين داره، واذا دعت الضرورة في نقاط أخرى..." (المادة الرابعة).

ولتنفيذ هذه المعاهدة، تقرر انشاء بعض الأجهزة:

- مجلس أعلى يتألف من رئيسي الدولتين، ورئيسي الحكومتين وممثليهما، ومن رئيسي مجلسي النوّاب. وينعقد هذا المجلس مرة كل سنة؛

- لجنة متابعة وتنسيق تتألف من رئيسي مجلس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتلتقي مرتين كل سنة؛

- لجان وزارية للشؤون الخارجية، والاقتصاد، والدفاع، تعقد اجتماعاتها دورياً كل شهرين.

- واخيراً أمانة عامة.

واشارت كذلك المعاهدة الى عقد اتفاقيات ثنائية في كل المجالات الواردة فيها.

جاءت ردود الفعل حول هذه المعاهدة متباينة، كما كانت الحال بالنسبة لإتفاق الطائف. المأخذ الرئيسي لمعارضيها، عَبَّر عنه البطريرك الماروني بقوله: "ان **معاهدة بين فريقين غير متساويين تعني سيطرة جهة على أخرى**". كذلك برز برهان جديد من قبل مؤيدي هذه المعاهدة على لسان الوزير مروان حماده الذي قال: "في هذه المعاهدة اعترفت سوريا لأول مرة بالدولة اللبنانية". ولكن رغم البراهين التي قُدِّمت والمواقف التي برزت، كان السيف قد سبق العدل والقرار قد اتخذ. ففي الخامس عشر من ايار وافقت الحكومة على المعاهدة بالاجماع، مع امتناع الوزيرين ديب وسعاده، ممثلي القوّات اللبنانية والكتائب، كما جرى التوقيع عليها في دمشق في ٢٢ ايار. وتجدر الإشارة والتوقف امام النقاط التي شدّد عليها في خطابه كل من حافظ أسد والياس هراوي في حفلة التوقيع. فقد كرّر أسد مرة أخرى عبارة "شعب واحد في دولتين منفصلتين". وركّز هراوي على ان المعاهدة هي "افضل خيار للبنان، انها افضل مما كان قائماً في الظروف السابقة... **هذه المعاهدة لن تنقص من**

سلطة الدولة التي استبعدت بعد ستة عشر سنة من الحرب الأهلية".

٨ – تعديل قانون الانتخاب وتعيين النواب

في مطلع شهر ايار عدّل مجلس النوّاب قانون الانتخاب، تنفيذاً لقراراته الداعية الى رفع عدد النواب الى ١٠٨، نصفهم من المسيحيين والنصف الآخر من المسلمين، واعتماد النسبة داخل كل مجموعة حسب الطوائف. اعطي للشيعة ثلاثة مقاعد اضافية في الجنوب وبعلبك وبعبدا، وللسنة مقعدان في بيروت وطرابلس، وللدروز مقعدان في حاصبيا وبيروت، كما أعطي لأول مرة مقعدان الى العلويين في طرابلس وعكار.

لقد حصل جدال حادّ للغاية، كما حصل سابقاً في خلوة الطائف، حول تعيين النواب من قبل الحكومة لملء المقاعد الشاغرة او المستحدثة. برزت مقاومة أساسية ضد هذه العملية التي تتنافى مع كل مبدأ ديمقراطي لتوزيع السلطة. "هذا عمل شائن"، كما صرّح النائب ميخائيل الضاهر. كذلك صدرت تصريحات أخرى تعتبر هذه العملية اهانة للنائب المنتخب. "لا يمكن بهذه البساطة تعيين اي انسان في مقعد كمال جنبلاط"، كما قال ابنه وليد. وقد جرى التخوّف مرة أخرى، من ان الحكومة ستضطر الى تقديم تنازلات للسوريين وللميليشيات. اما المؤيدون فقد شدّدوا على صعوبة اجراء انتخابات في المستقبل القريب، علما ان مجلس النواب مهدد بالزوال شيئاً فشيئاً، اذ لم يبق منه على قيد الحياة عام ١٩٩١ الا ٦٨ نائباً من اصل ٩٩ انتخبوا عام ١٩٧٢. ولكن عملية تعيين النواب لم تكن الاّ تطبيقاً حرفياً لوثيقة الطوائف.

وكما هي العادة في مثل هذه الحالات، تقدّم ما لا يقل عن ٣٨٤ مرشحاً، "انتخبت" منهم الحكومة في السابع من حزيران اربعين نائباً جديداً – ومعظمهم باكثريات ساحقة. ولكن بقطع النظر عن كل المواقف المرتبطة بمصالح معينة، اعتبر الأمر المشين في تلك العملية، من وجهة نظر ديمقراطية بدائية، تعيين ١٣ نائب من اعضاء الحكومة، من أصل الاربعين نائباً، اي ان نصف اعضاء الحكومة تقريباً قرروا شخصياً تعيين انفسهم ودخولهم الى مجلس النواب.

سياسياً، برزت عملية تعيين النواب الجدد مشابهة تماماً لصورة الحكومة. فعدد المؤيدين لسوريا دون قيد وشرط، بين النواب المعينين، كان اكثر قليلاً من عدد الوزراء، اي ربع النواب الجدد. وهكذا لم يتعلق الأمر فقط بممثلي احزاب لم يتمكنوا اطلاقاً في السابق من الفوز بمقعد نيابي – مثل الحزب القومي السوري، وحزب البعث الموالي لسوريا الذي اعطي ثلاثة مقاعد، وحركة أمل والاحزاب العلوية – بل

اعطيت ايضاً الأحزاب القديمة، مثل الكتائب، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الطاشناق، المقاعد التي كانت تشغلها سابقاً، باستثناء حالتين بارزتين، وهما اعطاء مقعد بيار الجميّل الى ايلي حبيقه، ومقعد كميل شمعون الى جان عبيد المعروف بموالاته لسوريا. جاءت هذه العملية في الواقع إهانة موجهة ضد الاحزاب المسيحية المناضلة[٦]. ولكن أكثر من نصف النواب المعيّنين جرى اختيارهم من بين اتباع العائلات السياسية القديمة، او من الشخصيات المقرّبة منها. وكان بينهم ما لا يقل عن ١٤ نائباً من ابناء او من أقارب نوّاب سابقين.

لم يحصل تعيين ممثلي احزاب "جديدة" نواباً بغية ارضاء أصدق انصار سوريا فحسب، بل ايضاً اقتناعاً من ضرورة تمثيل هذه التيارات في مجلس النواب بدلاً من تركها في معارضة خارج اللعبة البرلمانية.

وهكذا تمّت ظاهرياً عملية اكمال عدد مقاعد مجلس النواب في ظل ذات المؤشرات التي رافقت عملية تشكيل حكومة كرامي، اي في إطار تأكيد وتثبيت عملية الطائف. فجرى اختيار مؤيدي الطائف الذين تتشكل أكثريتهم من "الزعماء".

٩ - تجريد منظمة التحرير الفلسطينية من السلاح

تمكنت منظمة التحرير التابعة لياسر عرفات، كما أشير سابقاً، من اعادة بناء قوّة عسكرية لها في جنوب لبنان وفي مخيمات الفلسطينيين المجاورة لصيدا وصور. في اتفاق الطائف لم يشر اطلاقاً الى الفلسطينيين، ولكن جرى دمجهم بهدوء ضمن "الميليشيات" التي ينبغي تجريدها من السلاح. وبالتالي لم تعد منظمة التحرير تنتظر شيئاً ايجابياً من عملية الطائف، كما ابدت تعاطفاً مع معارضيه، وخاصة مع العماد عون. فبعد ابعاد هذا الأخير عن مركز السلطة، زادت تخوّفات الفلسطينيين حول مستقبل وجودها في لبنان. فطالبت منظمة التحرير الفلسطينية الحكومة اللبنانية بابرام اتفاق جديد حول وضعها في هذا البلد. ولكن لم تلق هذه المطالبة اي صدى لدى اية قوّة سياسية في لبنان. فمعظم اللبنانيين اصبحوا مقتنعين ومدركين ان مصيرهم السيىء بدأ مع اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩. وفي أيار ١٩٨٧، كان انهاء هذا الاتفاق من قبل مجلس النواب، احد القرارات السياسية الأقل اهمية، التي تمكن اللبنانيون من الاتفاق عليها. وهكذا لم يبق اي لبناني على استعداد لإثارة موضوع أي اتفاق جديد مع الفلسطينيين.

٦- كان من المقرر ان يعيّن مكان النائبين المتوفين، كميل شمعون وبيار الجميّل، ولداهما دوري وأمين، ولكنهما رفضا ذلك.

هذا ما صرّح عنه بوضوح الرئيس هراوي في تشرين الثاني ١٩٩٠، مشيراً الى ان الوجود المسلح لمنظمة التحرير ينبغي ان يتوقف نهائياً خلال الأشهر الستة القادمة. وفي البيان الحكومي في التاسع من كانون الثاني ١٩٩١، شدّد عُمر كرامي على ان قرار الحلّ يشمل "الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية". ولكن منظمة التحرير صرّحت على انها ليست ميليشيا، بل جيشاً لتحرير فلسطين لا علاقة له اطلاقاً بسياسة لبنان الداخلية. على ذلك اجاب حسين الحسيني، رئيس مجلس النواب آنذاك بقوله: "يبدو ان أبا عمار وأبا ايّاد ما زالا يعيشان في مرحلة ما قبل عام ١٩٨٢". فلبنان يهدف الى احترام شديد لاتفاق وقف اطلاق النار المنعقد مع اسرائيل عام ١٩٤٨، والجيش وحده مع قوات الأمم المتحدة يتحملان معاً مسؤولية أمن الجنوب. وسيجري التعامل مستقبلاً مع الفلسطينيين ومع مخيماتهم، تماماً كما هو حاصل معهم في باقي الدول العربية.

تفاقمت هذه التوترات اللبنانية-الفلسطينية مأساوياً بعد بداية عملية حرب الحلفاء ضد العراق في نزاع الكويت. فحاولت منظمة التحرير في جنوب لبنان "فتح جبهة ثانية" لدعم صدّام حسين، اذ اطلقت قذائف الغراد والكاتيوشا على المنطقة الشمالية من اسرائيل وعلى "الحزام الأمني". فردّت اسرائيل بقصف مدفعي وغارات جوية. وهكذا اضطر الجيش اللبناني الى التحرك، فاتجه في السادس من شباط فوج من قوّاته الى الحنوب بهدف "إسكات كل المدافع"، حسب قول وزير الدفاع آنذاك ميشال المرّ. على أثر ذلك، حصلت بين صفوف الفلسطينيين معارك داخلية، بين وحدات ارادت التجاوب مع المطالب اللبنانية، وأخرى رفضتها. ولكن تمكنت الفئة الأولى من فرض رأيها.

في نهاية شهر اذار بدأ الجدال مجدداً حول وضع الفلسطينيين في لبنان. فكررت منظمة التحرير قولها بانها ليست ميليشيا، ولن تسمح بالتالي بتجريد عناصرها من السلاح. ولكن ردود الفعل اللبنانية جاءت سريعة وواضحة. فصرّح الرئيس هراوي بأنه لن يسمح فيما بعد للفلسطينيين بحمل السلاح. وطالب نبيه برّي بأن يطبّق على الفلسطينيين ما يطبّق ايضاً على اللبنانيين. وكذلك صرّح وزير الداخلية، سامي الخطيب، بان المقاومة المزعومة لا ينبغي ان تشكل حجّة لبناء دولة داخل الدولة. وشدّد وزير الخارجية، فارس بويز، بأنه لن يعقد فيما بعد اطلاقاً اي اتفاق مع الفلسطينيين. وهكذا حصل التوافق اللبناني حول هذا الموضوع بدعم سوري قوي تجسّد في تصريح وزير الدفاع، مصطفى طلاس، الذي عبّر فيه عن وجوب زوال كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

اما الفلسطينيون فلم يكونوا راغبين في الحصول على أكثر ممّا حصلوا عليه عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٥، اي حق محاربة إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

ولكنهم في عام ١٩٩١ لم يجدوا أي حليف لبناني يؤيدهم. وهكذا اختصر وزير الدفاع اللبناني، ميشال المرّ، بأن "الفلسطينيين لم يحرروا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة أي شبر من ارض فلسطين". وبعكس ما حصل عام ١٩٦٩ و١٩٧٥، لم يعد بامكان منظمة التحرير التابعة لعرفات الاعتماد على دعم سوريا.

في العشرين من نيسان ١٩٩١ القى الجنود اللبنانيون في الجنوب القبض على وحدات فدائية فلسطينية من الجبهة الشعبية، كانت تستعد لعملية كومندوس. وفي منتصف أيار حصلت اشتباكات بين الجيش والفلسطينيين في ضواحي مدينة صور. وفي حزيران اعلن اللبنانيون عن استعدادهم لمجابهة شاملة. عندئذ طلبت الحكومة من منظمة التحرير بالانسحاب كلياً من مواقعها خارج المخيمات وتسليم الاسلحة الثقيلة للجيش اللبناني. وبأمر من قيادة منظمة التحرير من تونس رفضت القوّات الفلسطينية المتواجدة في ضواحي صيدا، الانصياع لهذا الطلب.

وهكذا مقابل ستة آلاف مقاتل فلسطيني وقف عدد مماثل من الجيش اللبناني مؤلفا من وحدات مسيحية واسلامية مختلطة. لم تكن لديها، مثل الفلسطينيين، اية خبرة مشتركة في القتال. بدأت المعارك في اول تموز، بتبادل القصف المدفعي والقذائف الصاروخية. في اليوم التالي، هاجم الجيش اللبناني المواقع الفلسطينية. وبعد معارك دامت حوالي اثنتي عشرة ساعة فقد الفلسطينيون كل مواقعهم خارج المخيّمات. على أثر ذلك تحدّث وزير الدفاع، ميشال المرّ، بحقّ عن "انتصار خاطف". وفي الرابع من تموز اعلن الفلسطينيون عن استعدادهم لتسليم الأسلحة الثقيلة والخفيفة. وكذلك قام الجيش بتجريد الميليشيات اللبنانية في صيدا من السلاح. وبعد ذلك بأيام قليلة، قامت قوّات من الجيش اللبناني باقتحام المخيّمات الفلسطينية المحيطة بمدينة صور، حيث ارغم الفلسطينيون على الرضوخ والاستسلام. عندئذ لم يبق لياسر عرفات الا البحث عن مخرج مشرّف له، فأمر باهداء الاسلحة الى الجيش اللبناني. كان لهذه البادرة ان تترك صدىً طيّباً لو حصلت في السنوات السابقة. ولكن في عام ١٩٩١ اعتبرها اللبنانيون مهزلة تافهة بعد المآسي التي تكبّدوها بسبب الوجود الفلسطيني على ارضهم. ولكن في النتيجة لم تغيّر هذه البادرة شيئاً. في عام ١٩٨٢ هُجِّر الفلسطينيون من بيروت من قبل الجيش الإسرائيلي، وفي عام ١٩٨٥ هجّروا من طرابلس من قبل الجيش السوري. وفي عام ١٩٩١ فرض اللبنانيون الاستسلام على آخر وحداتهم المستقلة. وهكذا تحوّلت منظمة التحرير التابعة لعرفات الى جيش في المنفى.

١٠ - تحريف اتفاق الطائف

اسهم التغيير الذي حصل في الأوضاع الإقليمية والدولية في ظهور جمهورية لبنان الثانية. هذه الظروف استغلها الرئيس هراوي لدفع عملية تنفيذ اتفاق الطائف الى التحرك بعد الشلل الذي اصيب به.

لقد كان هراوي مقتنعاً بان هذا الخيار هو الخيار الواقعي الوحيد لانقاذ لبنان. لذلك لم يتردد في طلب مساعدة الجيش السوري لاسقاط العماد عون الذي كان يشكل العقبة الرئيسية في طريق تنفيذ اتفاق الطائف. كما أنه لم يأبه لاستعداء قسم كبير من مسيحيي لبنان كنتيجة لسياسته.

الاّ ان النجاح الذي أحرزه كشف عن صوابية خياره. في منتصف عام ١٩٩١ شعر معظم اللبنانيين بارتياح لنهاية نفوذ الميليشيات ولعودة الأمن. كما كانوا سعداء لإعادة توحيد البلاد وعاصمته. الاّ انهم كانوا اقلّ ارتياحاً لانتصار الجيش على ما تبقى من منظمة التحرير. في تلك الفترة، حصل شعور جدي بامكانية عودة السلام، وقد تمثل ذلك في صيف ١٩٩١ عبر ظاهرة تدفق رساميل كثيرة الى البلاد.

تحقق هذا النجاح لأن سوريا ولبنان التزما حرفياً بقرارات اتفاق الطائف. فالحكومة اللبنانية لم تتخذ في الواقع اي قرار مهم دون التفاوض المسبق حوله مع سوريا التي كانت تدعم هذه القرارات بصدق ودقة. هكذا سمح هذا التنسيق الوثيق بانهاء حالة الحرب وباستتباب الأمن.

الاّ ان ثمن هذا النجاح كان الحدّ من السيادة اللبنانية، الذي حدّدته "معاهدة الأخوّة" مع سوريا. فاجهزة التنسيق الواردة في هذه المعاهدة لا تختلف الاّ قليلاً فقط عن الأجهزة التي تلحظها معاهدة الصداقة الألمانية–الفرنسية، او معاهدة التعاون السياسي الاوروبي في عدم التوازن البارز في السلطة بين الفريقين، خاصة الواقع الذي فرضته وافرزته المعاهدة السورية–اللبنانية، والقاضي **بمرابضة جيش بلد الشريك الأقوى على ارض بلد الشريك الأضعف، ولأجل غير محدد.**

يبدو ان "جانوس" يرمز فعلا وبقوة الى جمهورية لبنان الثانية: احد وجهيه هو اعادة بناء الدولة اللبنانية، والوجه الآخر هو الحدّ من سيادتها. ليست هذه الازدواجية سوى نتيجة لاتفاق الطائف بالذات. وهذا ما يكشف عن ان ثمن الانجازات الاولى الناجحة كان اعلى بكثير مما كان متوقعاً في الطائف. فالحد من السيادة تلاه انتهاك للديمقراطية ولدولة القانون، اذ ان "انتخاب" النوّاب من قبل الحكومة حصل بصورة عقلانية ومنطقية، الاّ انه جاء تحريفاً ساخراً لتوزيع السلطة وذلك بفعل الضغط السوري على النوّاب في الطائف. وبفعل هذا الضغط المتجدد جرى تنفيذ ما اتفق

عليه في الطائف بعد مرور السنتين لاحقاً. اما الحدّ من حرية الرأي وحرية الصحافة فلم يشر إليه اطلاقاً في اتفاق الطائف. الاّ ان قراءة الصحافة اللبنانية اصبحت مملّة للغاية بفعل الرقابة والرقابة الذاتية. ومنذ صيف ١٩٩١ مازال يلقى القبض غالباً على خصوم الحكومة السياسيين، خاصة على انصار العماد عون دون انذار او اوامر رسمية بالتوقيف، ويودعون السجن دون محاكمات قانونية.

جاء ايضاً تأليف حكومة عمر كرامي مطابقاً حرفياً لاتفاق الطائف، الاّ انه **طعن في روحية هذا الاتفاق**. في الواقع جرى توزيع العدد الكبير من الوزراء بالتساوي بين الطوائف. ولكن اكثرية الوزراء المسيحيين لم يكن لهم اي وزن تمثيلي لطوائفهم. لذلك وجدت معظم القوى والفعاليات المسيحية السياسية الهامة نفسها محرومة من امكانية تشكيل اقلية تتألف من ثلث عدد الوزراء، تستطيع نقض اي قرار، وفقاً للضمانة التي اعطيت لهم في الطائف. فالانتهاك الفادح لمبدأ التوافق لم يبرز بعد، طالما الأمر يتعلق بتأمين تطبيق هذا الاتفاق. ولكن الانتهاك الأخطر من ذلك حصل في صيف ١٩٩١، عندما أجّلت سوريا أولاً، ثم الحكومة اللبنانية امكانية البحث في تطبيق بنود اخرى رئيسية من اتفاق الطائف. **ولكن الانتهاك هذه المرة لم يحصل ضد روح الاتفاق، بل ضد حرفية بنوده ايضاً.**

وكما هو الحال غالباً في تاريخ لبنان المستقل، لم يحصل تحريف الاتفاق بفعل تطور الاحداث اللبنانية، بل بفعل الاوضاع الاقليمية. فقامت الولايات المتحدة بمحاولة جديدة لحل المشكلة الفلسطينية ودعت اطراف النزاع للتفاوض في سبيل اقرار سلام شامل في الشرق الأوسط. الاّ ان الجولة الأولى من المفاوضات بددت كل الأوهام، وتبيّن انها ستكون طويلة وعسيرة. ولكن الغرب كان يشدد على تسهيل دفع سوريا الى مفاوضات جدّية. لذلك لم يعد يحظى لبنان باهتمام أولي، بل جرى تركيز الاهتمام على ابعاد وآفاق المفاوضات. وبالنسبة لسوريا تبيّن ان استمرار تأثيرها في لبنان يوفر لها امكانية افضل في عملية المفاوضات.

ومرة أخرى، اختارت سوريا جنوب لبنان منطقة تستطيع من خلالها تذكير اسرائيل، دون تعريض اراضيها للخطر، بان السلام على حدودها الشمالية سيبقى ضرباً من الأوهام اذا لم تتعاون معها. اما منظمة التحرير فلم يعد بمقدورها ان تعمل لمصلحة سوريا التي وافقت ودعمت الجيش اللبناني للقضاء على بقايا وجودها العسكري.

ولكن حزب الله كان بديلاً عنها. فبينما كانت منظمة التحرير تعمل في السابق لتحقيق استقلالية نسبية في نضالها عن سوريا، رأت هذه الأخيرة انها **تستطيع توجيه حزب الله كما تشاء**، لأنه مرتبط بها بصورة وثيقة.

الاّ ان اتفاق الطائف قرر نزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. ولكن في غمرة تنفيذ هذا القرار، لم يتنبه المراقبون في لبنان الى ان ميليشيا حزب الله لم ينزع سلاحها، لا في المناطق المحيطة بالحزام الأمني الإسرائيلي في جنوب لبنان، ولا في قواعدها الواقعة تحت سيطرة القوّات السورية في شمال البقاع. في أيار ١٩٩١ صرّح نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدّام، عن ضرورة مواصلة المقاومة في جنوب لبنان طالما لم تنسحب اسرائيل من تلك المنطقة[٧]. وهكذا بعد انتهاء الجيش اللبناني من عملية القضاء على قوات منظمة التحرير، لم يَتَلَقّ أيّ دعم او موافقة لبسط سلطة الدولة اللبنانية جنوب نهر الليطاني. ومنذ صيف ١٩٩١ عادت من جديد عمليات الاعتداء التي يمارسها حزب الله والمنظمات المتحالفة معه ضد جيش لبنان الجنوبي التابع للواء انطوان لحد، والقوات الاسرائيلية في "الحزام الأمني"، وبالتالي عادت عمليات الانتقام الاسرائيلية الى سالف عهدها، مثلما كان الحال منذ سنوات عدة.

في خريف ١٩٩١ تعرّض الأمل بمستقبل آمن في لبنان، والذي كان قد انتعش بفضل انجازات الجمهورية الثانية، لضربة مأساوية. فنظراً لتجدد المعارك في الجنوب وللانتهاك الفاضح في عملية اتفاق الطائف تبددت ثقة المستثمرين المنتظرين، وتوقف خلال أشهر قليلة تدفق الرساميل الى لبنان.

في كانون الثاني ١٩٩٢ قدّمت الحكومة اللبنانية الى مجلس النوّاب مشروع موازنة كشف عن عجز تفوق قيمته نصف اجمالي الناتج القومي، الأمر الذي دفع بالناس الى شراء الدولارات. وقد تواصل هذا الهجوم على شراء العملة الاميريكية رغم سحب الحكومة لمشروعها. حاول المصرف المركزي في البداية دعم العملة الوطنية، ولكنه بعد نفاد ثلث احتياطه من العملة الأجنبية، اوقف عملية الدعم في ٢٩ شباط. وفي بداية شهر أيار وصل سعر صرف الدولار الواحد الىالفي ليرة لبنانية.

ولكن ردّة الفعل على انهيار الوضع الاقتصادي، كان اضراباً عاماً شلّ معظم مناطق لبنان في السادس من أيار، آخذاً شكل انتفاضة شعبية، جرى خلالها اعتداء

٧- اشار احمد بيضون الى ان الرئيس هراوي ووليد جنبلاط، وكذلك امين عام حزب البعث في لبنان عارضوا كل نشاط تمارسه فئات المقاومة في لبنان. وكذلك كان سكان جنوب لبنان يعارضون ويرفضون كل عمل عدائي بسبب نتائجه الوخيمة. ولكن السوريين خالفوا هذا الرأي، لأنهم "يهتمّون بالاعتبارات الاستراتيجية أكثر من اهتمامهم بالشأن المحلي"، كما انهم يحترمون رغبات ايران. وهكذا تنصّل نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدّام، من اصدقائه اللبنانيين. الأمر الذي "الزم الرئيس هراوي الذي كان قد اصدر اوامر حاسمة ضد العمليات العسكرية، الى التخفيف من شدتها". راجع:
Ahmed Beydoun, "Le Liban pacifié. Dissolution des milices? Renaissance de le société civile?", in: Centre d'Action et d'Information pour le Liban (ed.), Perspectives et réalités du Liban, Paris 1993, p. 70f.

وتدمير لمكتب رئيس الحكومة، ومنزل وزير المالية، وفندق يملكه رئيس مجلس النوّاب، ومحطات وقود يملكها نجل رئيس الجمهورية. وفي امكنة عديدة حصلت مظاهرات معادية لسوريا.

ونظراً لعجز الحكومة عن لجم تلك الانتفاضة، قدّم رئيسها استقالته. وجرى بسرعة اكثر مما كان متوقعاً، تشكيل حكومة جديدة في دمشق، معظم اعضائها من المؤيدين لسياسة سوريا ومواقفها، دون قيد او شرط. فبعض الوزراء الذين كانوا يرحبون بتعاون وثيق مع سوريا، ولكن ليس دون شروط، جرى ابعادهم. اما رئيس الحكومة الجديد، رشيد الصلح، فقد اعلن بعد عودته من دمشق، عن انتخابات تشريعية جديدة خلال الصيف.

بهذا الإعلان نُفّذ انقلاب فاضح على اولوية الإجراءات التي تمّ الاتفاق عليها في الطائف. كان مقرراً إنشاء مجلس دستوري، وعودة المهجرين الى مناطق سكنهم الاصلية، وخاصة انسحاب جزئي للجيش السوري بعد مرور سنتين، اي في ايلول ١٩٩٢.

اما اقرار اجراء انتخابات جديدة خلال فترة قصيرة من الزمن، فيعني انتخابات دون توفر امكانية قانونية للنظر في دستورية قانون الانتخاب الجديد، وانتخابات في مناطق هُجّر قسم كبير من سكانها، وانتخابات في بلد محتل تماماً. وهكذا أدّت انعكاسات الاحداث الى النتائج التي كانت مستهدفة فعلاً.

١١ - انتخابات مزوّرة

بعد مرور شهرين على تسلّم الحكم، قدمت حكومة رشيد الصلح مشروع **قانون جديد للانتخابات** الى مجلس النواب، فوافق عليه في ١٦ تموز. فقط نائب واحد، هو الدكتور البير مخيبر، الذي كان خلال فترة طويلة من الزمن نائباً لرئيس مجلس النواب، عارضه بشدة، ووصفه بالقانون "**المستورد والمفروض**".

جري تفصيل هذا القانون لصالح الذين يؤيدون مخطط التعاون الكامل مع سوريا دون تحفظ، ولإلحاق الضرر بالقوى السياسية التي كان ينتظر منها مقاومة هذا المخطط. من بين المحظوظين يوجد مسيحيون ومسلمون، ولكن بنوع خاص مسلمون. وبين المتضررين، هناك مسيحيون ومسلمون ايضاً، ولكن بنوع خاص مسيحيون.

لم ينتهك اتفاق الطائف هذه المرة عبر الممارسات السياسية او تبديل الأولويات فحسب، بل ايضاً وبوضوح جلي **عبر نص قانوني**.

في الطائف تقرر رفع عدد المقاعد النيابية بعد نقاش حاد ومفاوضات طويلة مع دمشق الى ١٠٨. ولكن في قانون الانتخابات الجديد تقرر رفع العدد الى ١٢٨.

جرى توزيع المقاعد الإضافية بطريقة غير متساوية اطلاقاً على مناطق البلاد. في البقاع زاد عدد المقاعد النيابية الى اكثر من النصف تقريباً، في شمال لبنان ٤٠٪، وفي الجنوب ٢٥٪. اما في بيروت وجبيل لبنان، فلم تصل الزيادة الى ٢٠٪. وهكذا وُزّع ثلثا عدد النواب الاضافيين على المناطق اللبنانية الحدودية. ونالت حصّة الأسد المناطق التي ترابض فيها القوات السورية منذ اكثر من خمس عشرة سنة. وحيث سيبقى بعد حصول انسحاب جزئي محتمل.

ولكن التوزيع الجديد احدث اجحافاً بارزاً. في البقاع أعطي مقعد نيابي لكل ١٦٠٠٠ ناخب، وفي باقي مناطق البلاد مقعد نيابي لكل ١٨٥٠٠ ناخب تقريبا[٨].

الانتهاك الثاني الفادح لاتفاق الطائف تركز على **تقسيم الدوائر الانتخابية**. في الطائف اتفق النواب على ان تشكل كل محافظة دائرة انتخابية. بينما كان يشكل في الماضي كل قضاء دائرة. اتخذ القرار آنذاك لاعتبارات هامة. الدوائر الصغيرة كانت تسيطر عليها طوائف معيّنة، الأمر الذي يفرض ويثبت ثقافة طائفية واحدة. اما الدوائر الانتخابية الكبرى، - وهذا ما كان يتمناه النوّاب في الطائف - ستفرض تحالفاً اوسع واقوى بين الطوائف، وبالتالي ستسهل للسياسيين الاهتمام ليس فقط بالطائفة التي يمثلونها فحسب، بل ايضاً بالطوائف الاخرى.

ولكن قانون الانتخاب الجديد لم يقرر الدائرة الصغيرة ولا الدائرة الكبيرة، بل نظاماً خليطاً: دوائر كبيرة في بيروت وشمال لبنان وجنوبه على أساس المحافظة، ودوائر صغيرة في البقاع وجبل لبنان على أساس القضاء. في بيروت يشكل المسلمون أكثرية ضعيفة من المقترعين، وفي الجنوب اكثرية قوية، وفي الشمال، نوعاً من التوازن مع المسيحيين. اما في جبل لبنان، فيشكل المسيحيون اكثرية قوية. ففي حال اقرار هذه المحافظة دائرة انتخابية واحدة، يستطيعون فرض النواب المسلمين في هذه الدائرة. لذلك استبعد هذا الأمر عبر تقسيم هذه المحافظة الى ست دوائر إنتخابية صغيرة. حصل ذلك كي لا يبقى وليد جنبلاط في دائرة الشوف مرتبطاً بأصوات الأكثرية المسيحية القوية، وبالتالي للحدّ من اضعاف تأثير هذه الأكثرية. وكذلك قسمت محافظة البقاع الى ثلاث دوائر انتخابية، تتوافق كل منها مع قوة احد السياسيين النافذين في الجمهورية الثانية: قضاء زحلة للرئيس هراوي،

٨- نشرت وزارة الداخلية احصاءات عن عملية الانتخابات. راجع جريدة "السفير"، ٣٠ نيسان ١٩٩٢. ولكن تبين ان عدد الناخبين العلويين المسجلين يبلغ ١٤٣٧٩، وقد خُصِّصَ لهم مقعدان. اما الأقليات الأخرى، اي البروتستانت، والسريان الارثوذكس، واللاتين، والكلدان، واليهود، البالغ عدد ناخبيهم المسجلين ٢٦٢٥٠، فلم يخصص لهم الاّ مقعد نيابي واحد.

قضاء بعلبك-الهرمل لرئيس مجلس النوّاب، حسين الحسيني، وقضاء البقاع الغربي - راشيّا لوزير الداخلية، سامي الخطيب.

كان الهدف من هذا التوزيع الجديد واضحاً. لم يتجاوب اطلاقاً مع تعزيز التمثيل المحلي كما كان الحال في نظام الدوائر الانتخابية السابق، ولا مع تعزيز التحالفات بين الطوائف، وتفضيل السياسيين المعتدلين، كما كان مقرراً في الطائف. **ولكن فصّلت الدوائر الانتخابية الكبيرة والصغيرة فقط لتعزيز مواقع المرشّحين المؤيدين لسوريا والشخصيات النافذة في الجمهورية الثانية حيث يشكل خصومهم خطرا عليهم.**

كان وراء كل الاعتبارات السلبية والايجابية لهذا النظام هدف سياسي. فتأثير التوزيع الجغرافي للمقاعد النيابية الإضافية وتقسيم الدوائر الانتخابية اسفرا عن اخلال كبير في التوازن بين لبنان المسيحي ولبنان المسلم.

لقد أشير سابقاً الى ان نظام توزيع المقاعد النيابية السابق والذي كان قائماً وفقا لقاعدة ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة مقاعد للمسلمين، كان مرده الى ان أكثرية النوّاب المسيحيين كانوا يُفرضون من قبل الناخبين المسلمين وليس العكس. اما المساواة الجديدة في المقاعد بين المسيحيين والمسلمين، فقد قضيَ عليها عمليا في قانون الانتخابات الجديد، الذي يفرض انتخاب عدد اكبر من السابق من النوّاب المسيحيين من قبل الناخبين المسلمين، بينما لا يُنتخب الاّ عدد قليل جدا من النواب المسلمين من قبل الناخبين المسيحيين.

وهكذا لم يعد بوسع النواب المسيحيين الذين يعتمدون في انتخابهم على أكثرية الناخبين المسيحيين، وفقاً لقانون الانتخابات الجديد، حتى تشكيل أقلية تتألف من ثلث اعضاء المجلس، كي تتمكن من نقض او معارضة اي قرار. فبدلاً من المساواة التي استهدفت في الطائف، **فرضت في الواقع سيطرة اسلامية واضحة في مجلس النوّاب.**

ان اية مشاركة مسيحية مكثفة في الانتخابات لم يكن بامكانها تغيير شيء. وهذه المشاركة بالذات جرى القضاء عليها في بعض بنود قانون الانتخابات الجديد. فالإتفاق الذي تمّ في الطائف حول عودة اللاجئين والمهجرين الى ديارهم لم ينفذ، الأمر الذي حال دون تمكن حوالي ثلث الناخبين من التوجه الى صناديق الاقتراع في مناطقهم. لقد خصصت في بيروت مراكز اقتراع لمهجري الشوف وعاليه، ولكن لم تخصص مراكز اقتراع للاجئين من الشمال اي من بشرّي وعكار، ولا من البقاع والجنوب.

فضلاً عن ذلك، لم يلحظ القانون الجديد اي حق بالاقتراع للبنانيين الموجودين في

الخارج، خاصة انهم يشكلون ثلث عدد الناخبين تقريباً. فعام ١٩٩٢ بلغ عدد الناخبين حوالي ٢,٤ مليون تقريباً، توزعوا بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين[٩]. فحسب التقديرات المختلفة[١٠] كان يقيم في لبنان ٢,٣ مليون لبناني، يحق لقسم منهم فقط الاقتراع. كما ان هذا العدد يتألف من ١,٣ مليون مسلم ومليون مسيحي تقريباً. وخلال سنوات الحرب الأخيرة، وليس فقط بفعل "حرب التحرير" التي اعلنها العماد عون، ارتفع عدد المسيحيين الذين بحثوا عن ملجأ وعمل في الخارج، ولكنهم احتفظوا بمكان سكنهم الرئيسي في لبنان، كما كان يحق لهم المشاركة في الاقتراع.

اما سبب حرمان لبنانيي الخارج من حق الاقتراع، فقد يكون ايضاً سياسياً اكثر منه طائفياً. في الخارج يوجد عدد كبير من انصار العماد عون، ويستطيعون التعبير عن رأيهم في وسائل الإعلام. ولكن الحكومة لم تجد اية مصلحة لها في اشتراكهم في الانتخابات. لم يتخذ اي قرار الا وفقاً للمصالح السياسية. فحرمان اللبنانيين الموجودين في الخارج من حقهم بالاقتراع زاد في اخلال التوازن بين المسلمين والمسيحيين اكثر من توزيع المقاعد وتقسيم الدوائر الانتخابية.

هكذا اتضح تماماً ان **قانون الانتخابات الجديد شكل انقلاباً على اتفاق الطائف.** لقد جرى وضعه بدرجة أولى لاستخدامه كوسيلة للحفاظ على توجهات السياسة السورية وتثبيتها في لبنان، **ولكن تأثيره عمّق هوّة الخلل الحاصل في التوازن بين المسلمين والمسيحيين.**

هذا ما ادركه الجميع في لبنان، حتى الاوساط التي تُعتبر من اصدقاء الحكم ومن المؤيدين لكل تعاون مع سوريا. لذلك استقال احتجاجاً على ذلك وزير الخارجية، وهو صهر رئيس الجمهورية. ولم تعترض عليه فقط الاحزاب المسيحية، مثل حزب الوطنيين الاحرار، والكتلة الوطنية، والكتائب، والقوات اللبنانية فحسب، بل ايضاً عدد كبير من النوّاب المستقلين، بما فيهم نواب مسلمون. فسليم الحص مثلاً اعلن ان الوحدة الوطنية هي أهم من انتخابات جديدة.

اما أهم ناطق باسم المعارضة فكان البطريرك الماروني الذي دعمه مجلس أساقفته. رفض اجراء الانتخابات طالما لم تنفذ عودة المهجرين، ولم يلحظ حق الاقتراع للبنانيي الخارج، ولم ينته الاحتلال. في الثالث والعشرين من تموز حصل اضراب عام ضد الانتخابات، شاركت فيه كل مناطق البلاد التي ترابض فيها قوّات

٩- "السفير"، ٣٠ نيسان ١٩٩٢. هؤلاء هم اللبنانيون المقيمون في لبنان. ولم تضمّ السجلات اللبنانيين المقيمين خارج لبنان.

١٠- هذه هي تقديرات مؤسسة الإغاثة السعودية ومؤسسة الحريري، وجامعة "لافال"(Laval)، وجامعة القديس يوسف راجع هنا: Salma Husseini, Redistribution de la population du Liban pendant la guerre civile (1975-1988), Thèse, EHESS, Paris 1992

سورية.

ولكن الحكومة لم تأبه اطلاقاً لمواقف واحتجاجات المعارضة. ركّزت اهتمامها على تشكيل "لوائح انتخابية موالية لها" في كل الدوائر. فجرى دعم هذه اللوائح بطريقة شبه واضحة من قبل ممثلي السلطة السورية. فتكلل دعمها بالنجاح. في دائرة الجنوب شكّل نبيه برّي تحالفا واسعاً، لم يضم ممثلين عن حركة أمل فحسب، بل ممثلين عن حزب الله، والشيوعيين، والحزب القومي السوري، وأسر الأعيان الشيعية والمسيحية القديمة ايضا. كذلك ضمّت لائحته شقيقة رفيق الحريري ممثلة لارستقراطية المال الحديثة. مقابل هذا التحالف، تشكلت لائحة معارضة برئاسة كامل الأسعد الذي كان يحظى بتأييد واسع في منطقة الحزام الأمني. وهكذا تبيّن في الجنوب ان الناخبين كانوا مستعدين للمشاركة في الاقتراع.

والوضع في لبنان الشمالي كان مماثلاً للوضع في الجنوب. هنا تألفت لائحة من العائلات السياسية التقليدية في طرابلس وزغرتا، ضمّت اليها ممثلين عن الحركة الاسلامية السنية وممثلين عن العلويين.

ترأس لائحة الحكومة في البقاع الغربي وزير الداخلية، سامي الخطيب، وفي زحله نجل رئيس الجمهورية، وفي بعلبك الهرمل حسين الحسيني، حيث شكل حزب الله لائحة معارضة.

ولكن الوضع في بيروت كان صعباً بالنسبة للقوى الموالية للحكومة. هنا ترأس رشيد الصلح لائحة، كما ألّف ايضاً سليم الحص لائحة أخرى، بعد لقاء طويل اجراه مع نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدّام. ولكن صائب سلام وولده تمام رفضا ترشيح انفسهما.

في دائرتي الشوف وعاليه مثّل جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي لائحة الحكومة. اما في باقي دوائر جبل لبنان الانتخابية فواجهت الحكومة صعوبات كبيرة في ايجاد مرشحين موالين لها. لذلك اضطرت الى الاعتماد على انصار الحزب القومي السوري وايلي حبيقه الذين لم يكونوا في حال يسمح لهم بالحصول على اكثرية اصوات المقترعين.

المعارضة من جهتها لم تقم باية حملة انتخابية، ولكنها دعت الى مقاطعة الانتخابات. فنظراً لعدم تمكنها، في اطار قانون الانتخابات الجديد، من الإعتماد على احراز اي نصر، ولا حتى على تكوين اية أقليّة تستطيع نقض القرارات في مجلس النوّاب، سعت الى تحويل الانتخابات الى عملية استفتاء ضد الانتخابات.

لم تُقدّم الاحزاب المسيحية اي مرشح عنها. حتى حزب الكتائب الذي كان متردداً

في البداية، اتخذ في النهاية قرار المقاطعة بعد زيارة أمين الجميّل القصيرة الى لبنان. وكذلك الزعماء المستقلون القياديون للطوائف المسيحية في جبل لبنان امتنعوا ايضاً عن ترشيح انفسهم. وفي دائرة كسروان لم يتقدم الاّ مرشح واحد للمقاعد النيابية الخمسة.

حتى قبل بدء الحملة الانتخابية كان متوقعاً ان لا تؤدي الانتخابات الى نتائج تمثيلية صحيحة. ولكن صحة تمثيلها ارتبطت بنجاح او بفشل مقاطعتها.

١٢ - انتخابات اقلية من المقترعين

كان من المألوف في لبنان حصول تجاوزات او مخالفات قانونية كبيرة او صغيرة في الانتخابات التشريعية. الاموات كانوا يقترعون. السلطات كانت تتدخل لصالح هذا او ذاك. الأصوات كانت تشرى وتباع. وبقطع النظر عن التجاوزات الخطيرة التي حصلت في انتخابات عام ١٩٤٨، بقيت هذه المخالفات محدودة نوعاً. كانت الحملات الانتخابية تحصل بحرية تامة، وعمليات الاقتراع في الصناديق كانت تجري بسريّة. ومراقبو اقلام الاقتراع كانوا من الموظفين المدنيين. كانت النتائج تعلن بكل تفاصيلها، كما كان يمكن الطعن بها، حتى وان لم يؤد ذلك الى الغائها. ولكن انتخابات عام ١٩٩٢ تخطت كل هذه التجاوزات وذهبت الى ابعد من ذلك[١١].

كانت المهلة التي لُحظت للحملة الانتخابية قصيرة للغاية. مرشحو المعارضة جرت معاكستهم ومطاردتهم اثناء الحملة الانتخابية. عندما قرّر كامل الأسعد اجراء مهرجان انتخابي في تبنين، اغلقت الطرقات لمنع انصاره من المشاركة فيه. ورغم ذلك، شارك في هذا المهرجان حوالي عشرين الف نسمة. على أثر ذلك جرى خطف احد معاونيه، المحامي نبيه خوري. ورغم اضراب نقابة المحامين لم يطلق سراحه. كذلك اعتقل دون محاكمة عدد كبير من الشباب المؤيدين للعماد عون، لأنهم طالبوا بمقاطعة الانتخابات.

سجلات اسماء المقترعين لم يجر تصحيحها او تجديدها. شهادة اخراج القيد الشخصي كانت كافية لاعطاء حاملها حق الاقتراع. بهذه الطريقة ادليت اصوات عديدة في صناديق الاقتراع[١٢].

١١- راجع في هذا الصدد Joseph MALLA, Liban: Des élections sous influence, In: Les Cahiers de l'Orient, 4 (1992)28, p.35-49.

١٢- أكدت طالبة في علم الاجتماع للمؤلف ان عشرة أشخاص استخدموا "إخراج قيدها" ليصوتوا في احدى دوائر البقاع الانتخابية.

اما **مكاتب الاقتراع** فلم يُشرف عليها غالباً بالطرق القانونية. في دائرة البقاع الغربي مثلاً، قام موظفو وزارة الداخلية بالإشراف عليها، حيث كان وزير الداخلية بالذات مرشحاً عنها. احياناً كثيرة فقدت صناديق الاقتراع. كما دامت عملية احصاء اصوات المقترعين اسبوعاً تقريباً في دوائر البقاع ولبنان الشمالي. وحتى نهاية عام ١٩٩٢ لم تكن بعدُ قد نشرت رسمياً نتائج الانتخابات النهائية.

وبما ان المغزى السياسي كان يتعلق بمستوى المشاركة في الاقتراع، سمحت السلطات الرسمية لنفسها باعطاء نتائج تعتمد على تقديرات عالية بدلاً من التقديرات المنخفضة الواقعية[١٣].

بلغت اعلى نسبة للمشاركين في الاقتراع ٤٠٪ في شمال البقاع وفي الجنوب، ولكن لم تشكل إلا ثلث نسبة المشاركين في انتخابات عام ١٩٧٢. في بيروت الكبرى وطرابلس، بلغت نسبة المشاركة ١,١٠٪ و١٥٪، بالمقارنة مع نسبة ٢,٤٧٪ و٥٩,٦٪ عام ١٩٧٢. اما ادنى نسبة مشاركة فقد جاءت في دوائر الجبل ذات الأكثرية المارونية. في جبيل مثلاً، حصلت المرشحة، مهى أسعد على نسبة ٠,٥٪، وتمكنت من دخول المجلس النيابي ب ٤١ صوتاً. في كسروان، حيث ارجئت عملية الانتخاب، لعدم تقدم مرشحين في هذه الدائرة، الى شهر تشرين الأول، شارك ٢٠,٩٪ في عملية الاقتراع مقابل ٥٧٪ عام ١٩٧٢. وعلى مستوى البلاد ككل، بقيت نسبة المشاركة في الانتخابات ادنى **من ٢٠٪**.

حتى اذا اعتبرنا ان ثلث عدد الناخبين لم يتمكن من المشاركة في الاقتراع بسبب وجودهم في الخارج، وان الأمر كان يتعلق فقط بالناخبين الموجودين في البلاد، فان نسبة المشاركة في الانتخابات لم تتجاوز ثلث الناخبين، بالمقارنة مع مشاركة ٦٠٪ من الناخبين في الانتخابات السابقة.

لذلك ليس من شك في ان **مقاطعة الانتخابات** شكلت نجاحاً خارقاً، وجاءت **استفتاءً جلياً ضد قانون الانتخابات، وضد الانتخابات في ظل الأوضاع السائدة.**

ولكن اذا كانت المعارضة قد اعتقدت بامكانية التوصل الى الغاء الانتخابات، فانها تكون ضعيفة الادراك للموقف الحازم، وحتى ايضاً، لوقاحة قادة الجمهورية الثانية واسيادهم في دمشق.

قد يكون مجلس النوّاب المنتخب المجلس الأقل تمثيلاً للشعب في تاريخ لبنان، وقد تنقصه الشرعية الديمقراطية، ولكن لا يمكن الطعن بقانونيته. فإجراء انتخابات

١٣- نشرت جريدة "لوريون-لوجور" نتائج الانتخابات. ويَعدّ "مركز الدراسات السياسية في بيروت" دراسة مفصلة ايضاً عن هذه النتائج.

مزوّرة تحصل في عدة أنظمة سياسية. ورغم ذلك، تعتبر ديمقراطية[١٤].

اما النتيجة المباشرة لقانون الانتخاب الجديد ولمقاطعة الانتخابات فقد انعكست على **تكوين المجلس الجديد**. التغيير الأقلّ حصل في التمثيل النيابي في لبنان الشمالي، حيث فازت "لائحة الحكومة" بكل المقاعد. ضمّت تلك اللائحة عمر كرامي وثمانية من انصاره، من بينهم ممثلي الأسر السياسية المارونية في زغرتا. اما النواب الجدد الذين فازوا على هذه اللائحة، فاحدهم يمثّل حركة الاسلاميين السنة، واخران الطائفة العلوية.

في المقابل حصل تغيير أساسي في **تمثيل لبنان الجنوبي**. فانصار كامل الأسعد من منطقة "الحزام الأمني" لم يتمكنوا من المشاركة في عملية الاقتراع، لأن اسرائيل أغلقت المعابر يوم الانتخاب. وبذلك تسهل فوز "لائحة الحكومة" التي تزعمها نبيه برّي. بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع ٣٧٪ في منطقة الجنوب[١٥]، ولكنها لم تتجاوز ٥٪ في القرى المسيحية التابعة لقضاء جزّين. وفي صيدا جرى انتخاب مصطفى سعد من قبل السكان السنة، رغم انه لم ينضمّ الى لائحة نبيه برّي. الاّ ان هذا الأخير اعتبر فوز لائحته "انتصاراً على اربع مائة سنة من الاقطاعية".

في دائرة **البقاع الغربي-راشيّا**، فازت، كما كان متوقعاً، لائحة وزير الداخلية سامي الخطيب. ولكن في دائرة **بعلبك-الهرمل** حصلت مفاجأة كبيرة، بفعل فوز لائحة حزب الله على لائحة رئيس مجلس النوّاب، حسين الحسيني. تمكن هذا الأخير من الفوز بمقعده عن الشيعة، لان لائحة حزب الله كان ينقصها مرشح واحد عن هذه الطائفة. امتعض الحسيني كثيرا من هذه النتيجة، فتحدّث عن عملية تزوير للانتخابات واعلن استقالته. ولكن لم يُستبعَد قط ان يكون حزب الله قد اغتنم الفرص السانحة للتزوير، لأن عدداً كبيراً من مراكز الاقتراع كانت خالية من مراقبين رسميين، الأمر الذي سمح لممثلين عن هذا الحزب بالإشراف عليها. ولكن عدداً لابأس به من المراقبين كانوا مقتنعين بان هذه المنظمة الأصولية الاسلامية اكتسبت كثيراً من التعاطف والتأييد الشعبي بفعل الخدمات الاجتماعية والمساعدات التي تقدمها للناس بقطع النظر عن مواقفهم العقائدية، في الوقت الذي كان فيه الحسيني منشغلاً بمعارك السلطة والنفوذ في بيروت اكثر من اهتمامه بحاجات ومشاكل دائرته الانتخابية. وما يشير ايضاً الى تفوّق حزب الله هو ان اعلى نسبة مشاركة في الاقتراع حصلت في هذه الدائرة الانتخابية، وبلغت ٤٠٪.

١٤- صدر احتجاج من قبل البرلمان الاوروبي، وعن المرشّح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، بيل كلينتون، الذي وصف الانتخابات اللبنانية بانها "غير حرة وغير نظيفة."

١٥- لا بدّ من الإشارة الى ان ٣٧٪ هي نسبة عالية نسبياً بالمقارنة مع نسبة المقترعين عام ١٩٧٢ التي بلغت ٦٠٪.

وفي **زحلة** حصلت ايضاً مفاجئات. في هذه الدائرة التي كان يترشح فيها سابقاً رئيس الجمهورية، ادلى ٣١٪ فقط من الناخبين باصواتهم في صناديق الاقتراع. وهنا فشل نجل الرئيس، وهذا مؤشر واضح ابرزه الناخبون الذين رفضوا تأييد "لائحة الحكومة" بكامل اعضائها. حتى المرشح، محسن دلول، المعروف بعلاقاته الوثيقة مع سوريا، جرى انتخابه بصعوبة كلية. اما الذي نال اكبر عدد من اصوات المقترعين، فكان ايلي سكاف، الذي برز كمعارض للسياسة السورية في لبنان.

وفي **بيروت** أسفر عدم ترشيح آل سلام والسياسيين الموارنة والارثوذكس عن مشاركة ضئيلة جداً في الاقتراع. نالت معظم الأصوات لائحة سليم الحص. ولم يفز رئيس الوزراء، رشيد الصلح، الا بصعوبة كلية. وقد فاز بالمقعد الماروني مرشح عن الحزب القومي السوري.

اما في دائرتي **الشوف وعاليه**، فلم يفز من اللائحة المعارضة الاّ الأمير فيصل ارسلان فقط، وهو زعيم ثاني أكبر أسرة سياسية عند الدروز. وتجدر الاشارة الى ان اعلى نسبة مشاركة في الاقتراع في جبل لبنان، حصلت في دائرة الشوف، حيث اقترع كل الدروز والسنة، بينما بقي المسيحيون في منازلهم.

وفي دائرة **بعبدا**، لم يقترع الاّ ١٢٪ من مجموع الناخبين. فاز المرشحون المؤيدون لسوريا بالمقاعد المارونية بنسبة ٣٪ من الأصوات، ومن بينهم ايلي حبيقه.

في دائرة **المتن**، انتُخب نواب مستقلون ولكنهم من انصار الحكومة، مثل نسيب لحود، واوغست باخوس، وميشال المرّ، المقرّب من سوريا، وذلك من قبل ١٤٪ من الناخبين.

بالنسبة لدائرة **جبيل**، أشير إليها سابقاً. اما دائرة **كسروان** حيث جرت انتخابات لاحقة، فقد فازت لائحة وزير الخارجية، فارس بويز، الذي اعلن عن ترشيحه وتأليف لائحة، بهدف ابعاد مرشحين من انصار ايلي حبيقه او الحزب القومي السوري عن المنطقة.

وبالاجمال، حصل تبدّل واضح في بنية المجلس الجديد. فهو يضم ما لا يقلّ عن ١٩ نائباً يمكن اعتبارهم من زبائن سوريا المباشرين، من بينهم سامي الخطيب، ايلي حبيقه، ميشال المرّ، ونواب الحزب القومي السوري وحزب البعث. اما الكتل البرلمانية الأكثر تجانسا، فهي كتلة نبيه برّي وتضم ١٧ نائباً، وكتلة حزب الله وتضم ١٤ نائباً، يضاف إليها نائبان عن الحركة الاسلامية. ويبلغ عدد النواب الموالين لهراوي ١١، وسليم الحص ١٠، ووليد جنبلاط ١٠، وعمر كرامي ٩، وسليمان فرنجيه ٦.

في السياسة الداخلية، أدّت نتائج الانتخابات الى تغييرين بارزين. الأول، التغيير الراديكالي في التمثيل الشيعي. فقد حلّ مكان الأعيان التقليديين انصار حركة أمل وحزب الله، الذين بفعل الارتفاع النسبي في عدد المشاركين في الإقتراع لهم في المناطق الشيعية، وبعكس ما حصل مع باقي النواب، اكتسبوا نوعاً من الشرعية. التغيير الثاني يتمثّل في الغياب التام لممثلي أهم التيارات السياسية للبنان المسيحي، وذلك نتيجة لقانون الانتخاب وللمقاطعة. فميشال عون، وأمين الجميّل، وريمون إده، ودوري شمعون، ليسوا في المجلس، بل في المنفى. وباستثناء كتلة نوّاب زغرتا، فان أهم القوى السياسية المسيحية تجد نفسها اليوم في صفوف معارضة غير برلمانية. بالرغم من ذلك، يضمّ مجلس النوّاب نصف اعضائه من المسيحيين، ولكنهم لا يمثلون الاّ أقلّيات من السكان المسيحيين، كما دلّت على ذلك بنوع خاص نسبة المقترعين المتدنية في أهم المناطق المسيحية.

في المجلس الجديد برز بكثافة تأثير سوريا على اعضائه. النواب السابقون الذين انتخبوا عام ١٩٧٢ كانوا بأكثريتهم معتدلين، ولكنهم كانوا يدافعون بحزم عن استقلال لبنان دون تحفظ. وافقوا على تعاون وثيق مع سوريا بحكم الضرورة وليس بحكم الرغبة بذلك. اما تعيين النواب عام ١٩٩١ لملء المقاعد النيابية الشاغرة، فاسهم في ادخال اول دفعة من مؤيدي السياسة السورية دون تحفظ الى مجلس النوّاب. ولكن انتخابات عام ١٩٩٢ زادت هذا العدد كثيراً. فالنواب الذين كانوا تقليدياً يؤيدون التعاون الوثيق مع سوريا يشكلون اليوم مع النوّاب المقتنعين بذلك، أكثرية كبيرة. وبذلك امتلكت سوريا قاعدة شرعية لسياستها في لبنان.

بالاختصار، **كشفت انتخابات ١٩٩٢ عن انتصار ممثلي التيارات الشيعية المناضلة، وعن الفشل الفعلي للمسيحيين.** ولكن المنتصر الحقيقي هو سوريا.

اما **التوازن اللبناني الداخلي**، الذي كان أساساً لاتفاق الطائف، **فقد تعرّض لضربة قاضية بفعل قانون الانتخاب الجديد ونتيجة الانتخابات.** فالتبعية لسوريا، التي قبِل بها جزئياً في الطائف، زادت وكبر حجمها كثيراً بسبب انتهاكات هذا الاتفاق، وجرى تثبيتها في صميم النظام السياسي اللبناني. فثمن نهاية الحرب واعادة بناء الدولة ارتفع لاحقاً بشكل رهيب جداً.

١٣ - تطوّر نحو التبعية

في نهاية تشرين الأول ١٩٩٢ شُكّلت حكومة جديدة. لم تأتِ كسابقاتها صورة مصغرة عن مجلس النوّاب، بل اعتبرت محاولة وشكلاً جديداً للتوازن مع هذا المجلس، بهدف التوفيق والمصالحة بين الذين قاطعوا الانتخابات والدولة.

رئيس الحكومة الجديد هو رفيق حريري، المعروف كملياردار وكمحسن كبير. يحمل الجنسيتين اللبنانية والسعودية. ولكنه ليس نائباً. ضمّ الى حكومته عدداً من غير البرلمانيين، معظمهم من رجال الأعمال الناجحين والتكنوقراط البارزين. ركّز في برنامج حكومته على مسائل اعادة البناء والنهوض الاقتصادي، اي تجديد البنى التحتية، والاصلاح الاداري، وتحديث قطاع التعليم، والتنمية الزراعية، وتنظيم المدن، وخاصة تعزيز قطاع الاستخدام.

اعادت شخصية رئيس الحكومة ومعاونيه الثقة الى اللبنانيين. في يوم تعيينه كان سعر الدولار يساوي في بيروت ٢٢٠٠ ل.ل. وبعد حصول حكومته على ثقة مجلس النوّاب، اسبوعين بعد تعيينه، انخفض سعر الدولار الى ١٩٠٠ ل.ل. في الواقع شعر أخيراً عدد كبير من اللبنانيين بان هذه الحكومة ستعمل للنهوض بالحركة الاقتصادية التي طال انتظارها.

اثار تشكيل الحكومة الجديدة نوعاً من التفاؤل، نظراً لتسهيل الانفتاح والاتصالات غير الحكومية بين مختلف الفئات السياسية. فقد حصل لقاء بين حزب الله وحزب الكتائب، كما التقى سمير جعجع مع ايلي حبيقه. كذلك دعا وليد جنبلاط المسيحيين والقوات اللبنانية للعودة الى ديارهم في منطقة الشوف.

رغم ذلك، كانت عودة الرساميل الى البلاد بطيئة جداً. لبنانيو الخارج هم اصحابها. ولكنهم تعلّموا من الأحداث السابقة التريّث والانتظار للتأكد من الوقائع. فتأليف حكومة فقط، تعتبر ذات جدارة وموضوع ثقة وتقدير اكثر من سابقاتها، لم يكن كافياً لإزالة احد العوائق الرئيسية للاستثمار.

في جنوب لبنان استمرّ مسلسل العنف عبر عمليات حزب الله العسكرية وردّات الفعل الانتقامية من جانب اسرائيل. وكذلك بَقِيَ تطبيق القانون في باقي انحاء البلاد هشّاً. كما تواصلت عمليات اعتقال عناصر من القوات اللبنانية، وخاصة من انصار العماد عون[١٦]، كما أحيل الى القضاء العسكري الشباب الذين كانوا يوزعون مناشير.

وفي حكومة الحريري اسندت الوزارات التي تشرف على اجهزة النفوذ والقوة في الدولة، الى أقرب واصدق المتعاونين مع سوريا[١٧]. كذلك تعهد رفيق الحريري

١٦- في كانون الأول ١٩٩٢ نشرت منظمة العفو الدولية في تقريرها الشهري، ان حوالي مائتي شخص من انصار العماد عون جرى اعتقالهم خلال الأشهر الماضية، وعبّرت عن قلقها بسبب الأنباء الواردة عن عمليات التعذيب التي يتعرضون لها.

١٧- عُيّن مكان سامي الخطيب الذي برز كمسؤول رئيسي عن الانتخابات، بشاره مرهج، وزيراً للداخلية. كان مرهج سابقاً عضواً في حزب البعث المؤيد للعراق، ولكنه أيّد سوريا فيما بعد. كذلك عُيّن وزيراً للدفاع، محسن دلّول، الذي فاز بصعوبة كنائب عن زحلة، ولكنه يتمتع بثقة حكام دمشق.

في بيانه الحكومي باحترام معاهدة الأخوّة السورية-اللبنانية، وشدّدٍ على ان العلاقات بين سوريا ولبنان هي قضية خاصة تتعلق بهاتين الدولتين، مشيراً بذلك الى رفض كل وساطة عربية او دولية ممكنة.

ومن جانب آخر، يرتبط الحريري نفسه بعلاقات ممتازة مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية، ويتمتع بتأييدهما. ولكن من الصعب جداً ان يكون لهذا التأييد اي تأثير على تبعية بلاده الى سوريا.

لقد اتضح من كيفية تشكيل حكومته انه أعطي حرية واستقلالية كافية للاهتمام بالشأن الاقتصادي فقط، وليس بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالسلطة وبالعلاقات السورية-اللبنانية. فمن مصلحة سوريا بالذات ان يحصل تحسن في الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، أقله لاستبعاد تكرار انتفاضة شعبية كما حصل قبل عام. فنجاح الحكومة في هذا المجال، يستفيد منه الجميع. ولكن بالمقابل لم تطلق يد رئيس الحكومة في الشأن السياسي. اذاً، الحكومة تستطيع فقط العمل على انماء القطاعات الاقتصادية في إطار التبعية السياسية والعسكرية.

وسرعان ما عُبِّر له بوضوح عن هذه الشروط. فبعد حصوله على ثقة مجلس النوّاب بأكثرية ساحقة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٢، قام هذا المجلس بالذات برفض الموافقة على الاجراءات الاصلاحية التي قررتها الحكومة. فلم يُسمح له باصدار مراسيم حكومية خلال فترة محدودة من الزمن ولا برفع الحصانة عن موظفي الدولة، كخطوة لا مفر منها لتحقيق الإصلاح الاداري. الحريري يمتلك ثروة طائلة تسمح له بان يكون مستقلا تماماً. فهو لا يعيش من الدولة، ولكنه ينفق من ثروته الخاصة لتغطية الإنفاق العام. وهذا ما يسمح له بتجاهل النواب الطامحين الى مقاعد وزارية، الأمر الذي كان يهدد في الماضي الحكومات المؤلفة من غير البرلمانيين.

اما من جانب المعارضة غير البرلمانية فلم يتوقع الحريري الاّ قليلاً من الدعم. لقد برهنت هذه المعارضة عن قوتها العددية عبر مقاطعة الانتخابات، ولكنها لم تكن بعد ذلك في وضع يسمح لها بالتعبير عن هذه القوّة. فبعد فشل محاولاتها لالغاء الانتخابات، وحرمانها من استخدام مجلس النوّاب كمنبر للتعبير عن موافقتها، تفككت اكثر مما كانت سابقا[١٨].

تجلّى عجزها الفعلي بوضوح، عندما أخذت سوريا وحلفاؤها اللبنانيون يركزون على مطلب يَشلُّ تماماً الفريق المسيحي المعارض، اي الغاء **"الطائفية السياسية"**. **وهذا يعني اجراء الانتخابات النيابية القادمة دون اعتماد المساواة العددية بين**

١٨- اندلع في حزب الكتائب صراع حول السلطة بين التيار المدني برئاسة جورج سعاده وكريم بقرادوني، وبين سمير جعجع، قائد القوّات اللبنانية.

المسيحيين والمسلمين وأخذ مقياس النسب بعين الاعتبار.

لقد لُحِظَ هذا الموضوع في المادة ٩٥ من الدستور الجديد، دون تحديد زمني له. ولكن نبيه برّي، رئيس المجلس النيابي الجديد عَبّر في خطابه في ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٢ عن أمله بأن يكون هذا المجلس آخر مجلس ينتخب على أساس طائفي. وقد تبنى حزب الله بعد ذلك مطلب الغاء الطائفية. وبعد مرور شهر، اعلن نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدّام، عن إمكانية انسحاب جزئي للقوات السورية عندما تلغى الطائفية في لبنان. وبعد عشرة أيام عقدت قمة سورية - لبنانية في دمشق، صدر على أثرها بيان مشترك لم يتطرق اطلاقاً الى أي انسحاب سوري، كان مقرراً تنفيذه في ايلول ١٩٩٢ وفقاً لما نصّ عليه اتفاق الطائف. وفي الثامن من كانون الأول أعلن الرئيس هراوي عن ان الغاء الطائفية لن يحصل الا بالتوافق فقط وفي إطار اتفاق الطائف والدستور.

هكذا جرى **ابتداع شرط تعجيزي جديد،** يشكل بحد ذاته طعنة صارخة لاتفاق الطائف، ولكنه سيف ذو حدّين. فاما انسحاب سوري جزئي فقط بعد الغاء **نظام النسبة والمساواة،** وإما، اذا كان هناك تخوّف من هذا الإلغاء، كما هو حال اكثرية المسيحيين اللبنانيين، **الامتناع عن المطالبة بانسحاب القوات السورية.**

هذا التخيير بين أمرين دعّم وظيفة الحَكَم التي تمارسها سوريا في لبنان وثبّتَ تبعية هذا البلد لها اكثر من أي وقت مضى.



الفصل الحادي عشر

انبعاث أمة

خاتمة وتوقعات

"التطرف الذي حصل اثناء المعارك زاد في التباعد بين الطوائف، وبلغ الحقد مستويات لم تكن معروفة منذ قرن على الاقل... العقد الاخير من العنف الكريه اضعف كثيرا التسامح الذي هو شرط أساسي للتعددية".

بول ا. جريد يني ور.د. لوران، ١٩٨٤

"لقد جاء الى هنا مرة عدد كبير من الرجال،
ارادوا التحدث مع العساكر.
ولكن هؤلاء استخدموا لغة البنادق.
ولم يستطع الرجال النطق بأي كلام".

برتولد براشت

"الحماية: نظام قانوني يضع دولة في تبعية دولة أخرى، فيما يتعلق خاصة بالسياسة الخارجية وسياسة الدفاع".

لاروس، قاموس الفرنسية المعاصرة

"لماذا تحظى التكهنات السلبية بانتشار واسع؟ انه لمن السهل جدا التكهن بأمور كثيرة اذا ما بدت الأمور سيئة".

كارل و. د ويتش

"تتألف الامة من عدد من الناس، يتفقون على خطأ مشترك حول أصل مشترك، او على رفض مشترك، ضد جار لهم".

مثل بوهيمي ذكره كارل و. دويتش

"Le lion et le chacal peuvent fort bien s'entendre pour chasser en commun, mais as-tu jamais vu un chacal recevoir les meilleurs morceaux du butin".

Mika WALTARI, Sinouhé l'Egyptien, 1975

قبل عقد من اندلاع الحرب، وصف "مايكل س. هدسن" لبنان "بالامة العابرة". فهل يمكن بعد اكثر من ١٦ عاما من الحرب والحرب الاهلية، وصف اللبنانيين بعد، كأمة؟ الا تشير كل التجاوزات والنزاعات الداخلية التي مارستها كل المجموعات تقريبا، الى القبول بما قاله" جريديني" و"لوران"، بأن التسامح قد انعدم، وبدونه لا يمكن أن تقوم أية أمة في دولة تعددية؟ ولكن آراء ورغبات أكثرية اللبنانيين، كما عُبّر عنها وكشفتها نتائج التحقيقات، ابرزت تناقضاً صارخاً مع الواقع الزمني الطويل للأحداث اليومية، والتقسيم، والافقار، والموت. فهل من الممكن- كما يتوقع البحث الاجتماعي، وكما يُشكُ ايضا منذ فترة طويلة- ان تكون آراء ورغبات الأفراد شيئا ما، وتصرف المجموعات شيئاً آخرا؟ هل يتصرف اللبناني كفرد، مثل الدكتور" جاكيل"، بينما تتصرف مجموعات اللبنانيين مثل"المستر هايد"؟ الجواب واضح. ان الشعب اللبناني باغلبيته يريد السلام والتعايش والوحدة الوطنية. عبّر عن ذلك اللبنانيون ليس فقط على المستوى الفردي خلال المقابلات فحسب، بل ايضا خلال سنوات الحرب ، عبر مؤشرات وتظاهرات جماهيرية كانت تحصل كلّما سمحت الظروف بذلك.

١ - حركات السلام والوحدة

برزت مثل هذه الحركات لأول مرة في تشرين الثاني عام ١٩٧٥ عندما اطلق "شريف الاخوي" ،المذيع التلفزيوني، نداء للقيام بمظاهرة شعبية تدعو الى وقف المعارك. آنذاك لبّى هذا النداء عفويا عشرات الآلاف من الناس من بيروت الغربية والشرقية. ولكن ما ان عاد المتظاهرون الى منازلهم حتى بدأت الميليشيات مجددا باطلاق النار. وكذلك مُنعت مظاهرات شعبية لاحقة من قبل المتحاربين الذين اطلقوا نيران مدفعيتهم قبل ساعات قليلة من الموعد المحدد للمظاهرات، الأمر الذي دفع

بالسكان الى البقاء في مساكنهم او الى الهروع الى الملاجئ. خلال الحصار الاسرائيلي لبيروت الغربية عام ١٩٨٢ استقبل حوالي مائة الف نسمة تقريبا في بيروت الشرقية دون النظر الى كونهم مسلمين او مسيحيين. وكذلك حصلت مظاهرات مذهلة للتعبير عن ارادة التآخي خلال الاستقبال الذي أعدّ في صيدا لاستقبال الرئيس أمين الجميل ورئيس الحكومة رشيد كرامي، عندما زارا المدينة على أثر انسحاب القوّات الاسرائيلية منها.

الاحتجاجات الجماهيرية المنظمة ضد الحرب، وبغية اعادة توحيد البلاد، أخذت تنمو وتزداد بنوع خاص منذ عام ١٩٨٥. فقد قامت حركة "النساء ضد الحرب" بمسيرة احتجاج الى القصر الجمهوري والى مجلس النواب. وكذلك قام المعاقون على عكازاتهم وكراسيهم المتنقلة بمسيرة من طرابلس الى بيروت. واتحادات مهنية مختلفة أعلنت بوضوح لا لبس فيه، بأنها لا تعير أي اهتمام اطلاقا لمحاولة الميليشيات تقسيم صفوفها. في انتخابات نقابة المحامين اللبنانيين عام ١٩٨٨، حاول كل من حزب الكتائب وحركة أمل فرض انصارهم. ولكن لم يُنتخب احد منهم، بل فاز خصومهم الرافضون للحرب وللاستقطاب بين الطوائف. وبصورة مماثلة، جاءت نتائج انتخابات مكتب نقابة الاطباء، ففشل كل المرشحين المرتبطين او المؤيدين، او الموالين للميليشيات ولاطراف الحرب. اخيرا جرى الحؤول من قبل الميليشيات دون انتخاب هيئة مكتب لنقابة المهندسين، خوفا من الحصول على نتائج مماثلة.

ولكن الاحتجاج الشعبي الاكثر قوة ضد الحرب جاء من قبل النقابات العمالية. فالاتحاد العام للنقابات اللبنانية حافظ طيلة سنوات الحرب على تعاونه ونظامه، متخطياً كل اعتبار طائفي. عام ١٩٨٨، كانت النقابات تضم خمسة وخمسين الف عضو، يدفعون بانتظام رسوم الانتساب، اي ان حوالي ربع مجموع الطبقة العمالية كان منظما نقابيا. وهذه الدرجة من التنظيم تماثل درجة تنظيم النقابات الاميريكية والمكسيكية تقريبا.

يتألف الاتحاد العام العمالي من ١٦٥ نقابة، يمثل بعضها قطاعات صناعية معيّنة، بينما يمثّل البعض الاخر قطاعات مهنية مختلفة، وبعضها لا علاقة له بالسياسة. ولكن البعض الآخركان مسيّسا كثيرا. لذلك تلاحظ بين النقابات اتجاهات شيوعية وكتائبية.

تنظّمت النقابات القطاعية، مثل الاتحاد العمالي العام، وفقا للنظام التوافقي. تكونت الاطر الادارية العليا وفقا لمبدأ المساواة غير الرسمي والمرن بين المسيحيين والمسلمين. في الجمعية العامة لاتحاد النقابات تتمثل كل نقابة بذات العدد من المقاعد، وضمن احترام ايضا للنسبة السياسية. وتؤخذ كل القرارات الهامة وفقا لمبدأ

التوافق. حتى منتصف عقد الثمانينات تمحور الموضوع الرئيسي للنشاطات النقابية حول قضايا الاجور والاسعار، ومشاكل اوضاع العمل وقوانينه. بهذه الطريقة تمكن الاتحاد العمالي العام من ان يصبح احدى اهم المنظمات التمثيلية فعلا في البلاد. فالازمة الاقتصادية هي التي دفعت به للعمل بنشاط اكثرفي الحقل السياسي.

بين ١٩٧٧ و ١٩٨٢ نجح في تحقيق زيادات في قيمة الاجور تتلاءم على الاقل مع نسبة التضخم. ولكن منذ بدء الازمة لم يعد بامكانه فرض ذلك. الا أنه التزم بحزم وجديّة بمحاربة اسباب الازمة: أي الحرب وتقسيم الامر الواقع للبلاد.

في تموز عام ١٩٨٦، دعا لاول مرة الى اضراب عام، جرى تنفيذه في كل مناطق البلاد، رغم استياء ارباب السلطة والنفوذ السياسي والعسكري فيها. وقد عقبته سلسلة من اضرابات اخرى ذات طابع سياسي متزايد، وذلك في نيسان وتموز وآب وايلول وتشرين الثاني من العام ١٩٨٧، وكذلك في نيسان من العام ١٩٨٨. لم تكن هذه الاضرابات ذات طابع تقليدي، بل أدّت الى مظاهرات جماهيرية شارك فيها عدد كبير من الشعب اللبناني الى جانب النقابيين. وكذلك المثقفون الاصلاحيون الذين كانوا من اعضاء الحركة الطلابية في الستينات، ازداد التزامهم في العمل النقابي. فصحيفة الاتحاد العمالي العام "صوت الوحدة"، طالبت بانهاء حال الحرب وباعادة بناء التعايش بين اللبنانيين. وقد بلغت حركة السلام التي دعت اليها النقابات ذروتها في تشرين الثاني عام ١٩٨٧. فقامت مظاهرات شعبية ضخمة في طرابلس، وجبيل، وصيدا، وصور. وكانت اضخمها واهمها سياسيا في بيروت، حيث التقى، حسب تقارير الامن الداخلي، حوالي ستون الف متظاهر من المنطقتين الشرقية والغربية على معبر المتحف. وكانت مكبرات الصوت تطلق الشعارات: "الشرقية والغربية معا"، و"الوحدة الوطنية". فقد حُمِل على الاكتاف رئيس الاتحاد العمالي العام، انطوان بشاره، من المتحف في بيروت الشرقية الى بيروت الغربية، ذهابا وايابا. فالصدى الذي احدثته النقابات ضلل واقلق الميليشيات المختلفة التي بدأت تتخوف من اضعاف نفوذها. لذلك هُدّد انطوان بشارة في المنطقة الشرقية، كما هُدّد نائبه الشيوعي في المنطقة الغربية. واستقال اثنان من المكتب التنفيذي في الحزب التقدمي الاشتراكي، وهما عضوان نقابيان، من وظائفهما الحزبية، احتجاجا على مثل هذه الممارسات. واخيرا نظم الاتحاد العمالي العام مجددا اضرابا عاما وطنيا في التاسع والعشرين من ايار عام ١٩٩٠. ورغم كل ذلك، لم تتمكن النقابات من تحقيق هدفها الرامي الى الاسهام في تغيير الوضع السياسي عبر الاضرابات. فحسبما جاء على لسان "برتولد براشت"،" **جاء عدد كبير من الناس للتحدث مع العساكر، ولكنهم اضطروا الى الصمت امام الاسلحة المصوبة اليهم**". ولكنهم برهنوا على أن عشرات الآلاف من النقابيين اللبنانيين لم يكونوا على استعداد لسماع كلمات وأوامر

أسياد الحرب، الى أية جهة انتموا.

ان يكون اللبنانيون من مختلف الطوائف الدينية على استعداد لتقديم المساعدة لبعضهم بعضا في حالات الشدة والضيق، هذا امر برز بطريقة رائعة للغاية في ربيع عام ١٩٩٠، تماما كما حصل قبل ثمان سنوات مع سكان بيروت الغربية اثناء الحصار الاسرائيلي عندما استقبلوا في شرق المدينة. كذلك تمكن عشرات الآلاف من البيروتيين الشرقيين اللجوء الى غرب المدينة اثناء المعارك الطاحنة التي جرت بين جيش العماد عون والقوات اللبنانية.

٢ - اسس لتوافق جديد

المظاهرات في سبيل السلام والتعايش التي حصلت على مرأى من الميليشيات المدججة بالسلاح، كشفت بوضوح نتائج الاستفتاء والتحقيق، مشيرة الى توفر الأسس لتوافق جديد بين اللبنانيين. هناك حقد اقل وتسامح اكثر بين السكان، رغم وبعد كل ما حصل منذ عام١٩٧٥. هناك ايضا ارادة اقوى للعمل على وحدة البلد اكثر مما يمكن تصوره بعد الانهيار الذي حصل خلال سنوات طويلة.

اللبنانيون لا يشكلون مجتمعا "هوبسياً"، بالاستناد الى مبدأ "هوبس" المعروف، اي ان كل طائفة تشكل زمرة من الذئاب تقف بالمرصاد للطائفة الاخرى. ولا توجد ايضا جماهير متعصبة ومترمتة لتحول دون قيام توافق جديد، بل يوجد فريق متعطش الى السلطة وقصير النظر. فروح التوافق متأصل بعمقٍ في نفوس اللبنانيين، كما كشفت عن ذلك نتائج التحقيقات وابرزته الى العيان حركات الاضراب والمظاهرات. هناك فقط "كرتال" من الاطراف المتخاصمة تمنع التوافق. يضم هذا الكرتال"الذئاب"، وزعماء المرتزقة، واسياد الحرب، وبنوع خاص ، "كرتال" المروّضين غير اللبنانيين الذين، وفقا لحاجاتهم ومصالحهم، يهوّشون "ذئابهم" على بعضهم بعض.

بعض "المهندسين" اللبنانيين الذين يريدون، بعد الازمات الدستورية المختلفة، صياغة لبنان جديد واعادة بنائه، لم يقدّروا كفاية النضج السياسي في مجتمعهم. فبعضهم يريد دولة موحدة دون اي اعتبار اواحترام للطوائف، برغبون فقط بانشاء امة متجانسة. والبعض الاخر يريد سحق خصومه والقضاء عليهم وفرض ارادة الاكثرية وكأنها الارادة الوطنية. وكذلك يعتقد اخرون ان البلد يتألف من أمم مختلفة، لان الطوائف والمجموعات الدينية هي في الاساس أمم.

مقابل كل ذلك، كشفت نتائج التحقيقات بان لدى اكثرية اللبنانيين مشاكل أقل في التوفيق معا بين الهوية الطائفية والهوية القومية. يشعر المواطن بنفسه كماروني، أو

كشيعي، أو كسنّيّ، وفي الوقت نفسه كلبناني ، تماما كما يشعر المواطن "البافاري"(نسبة الى سكان ولاية بافاريا) او "الراينلاندي" (نسبة الى سكان ولاية "الراين لاند" في المانيا) كمواطن في هذه او تلك الولاية، وفي الوقت نفسه كمواطن الماني. فالشعور بالانتماء الى طائفة ما هو قوي، ولكنه لم يُفضَّل الاّ من قبل اقلّية صغيرة فقط على الانتماء الى الأمة اللبنانية. كل انسان يريد ان يبقى مثلما هو، ويعترف بذات الشيء بالنسبة للآخر، وكذلك يريد العيش مع الآخرين وبسلام في ذات البلد[1].

"ميثاق التعايش" الجديد الذي صاغه النواب اللبنانيون في القسم المتعلق بالسياسة الداخلية في وثيقة الطائف، يعكس بشكل رائع للغاية رغبات السكان كما عُبِّر عنها في نتائج التحقيقات.

ان اكثرية كبيرة من اللبنانيين تؤيد نظاما سياسيا يقوم على المشاركة في السلطة بين الطوائف. ولكن هناك ايضا اكثرية مماثلة ترضى بنظام ديموقراطية الاكثرية. وهذا ما يسمح باستخلاص عبرة لاقامة نظام مشترك يجمع بين ديموقراطية التوافق والديموقراطية العددية، تقريبا على غرار النظام السويسري. هذا النظام يثبت الاعتراف بالطوائف والمساواة بينها من جهة، ويسمح من جهة اخرى لاكثريات تتغير، باتخاذ قرارات في كل المسائل التي لا تمسُّ اطلاقا وجود الطوائف وهويتها. البرلمانيون اللبنانيون لحظوا الانتقال الى مثل هذا النظام في ميثاقهم الجديد كامكانية مستقبلية. والتوافق على ذلك هو اقوى مما كان يرغب به اليعقوبيون من جهة، والانفصاليون من جهة اخرى.

هل كان مثل هذا التوافق قائما قبل الحرب؟ لا يمكن نفي ذلك ابدا، خاصة انه لم تحصل في السنوات التي سبقت الحرب اية ابحاث وتحقيقات تجريبية مقارنة يمكن الاعتماد عليها. ولكن من المحتمل ان يكون هذا التوافق نتيجة للحرب. فمع "الشراسة" اللطيفة في المثل البوهيمي المشار اليه اعلاه، يمكن القول، بان الاختبارات التي تحصل في زمن الحرب، تسهم كثيرا في انبعاث الامة وتجددها.

التوافق القديم عام ١٩٤٣ قام على منطق اقتصادي، وعلى ارادة استقلالية اراد من خلاله المسلمون الاستقلال عن فرنسا، ولكن ايضا اراد المسيحيون الاستقلال عن سوريا. والتوافق الجديد الذي نشأ في زمن الحرب يرتكز على اسس اضافية،

١- جرى التأكد من هذه النتائج من خلال تحقيق استطلاعي، قامت به في شهري ايلول وتشرين الاول مؤسسة "ماس" اللبنانية، ومؤسسة استطلاع الرأي الفرنسية "اوبتام". راجع:

MASS et OPTEM, Les Libanais et le Liban, Paris, Octobre 1989.

أهم ما جاء فيه هو تأييد ٧٣٪ من المستجوبين القول التالي: "رغم الازمة، يوحّد اللبنانيين شعور قوي بانتمائهم الى أمة لبنانية، وهذا ما يسهّل اعادة بناء بلدهم".

على اختبار الضيق والحاجة، على ارادة السلام، وعلى ارادة مشتركة للاستقلال عن كل الجهات. ان اقل من واحد بالمائة من اللبنانيين المستجوبين، ابدى تعاطفا، او اعجابا باسرائيل، ولكن ايضا ابدى اقلّ من واحد بالمائة ذات الشيء تجاه سوريا، الدولة "الشقيقة".

هذه النتائج والمعطيات جرى في الواقع التأكد منها لاحقاً. فالمشاركة المتدنية جداً في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٢ اشارت بوضوح كلي الى ضعف المرشحين على لوائح الدولة والمؤيدين لسوريا، باستثناء نسبي في دائرة الجنوب حيث تمكن نبيه برّي من تكوين شعبية لا بأس بها. ولكن بالمقابل يمكن تفسير النجاح البارز في مقاطعة الانتخابات كرفض قاطع لنظام **"مستورد ومفروض"** على الشعب اللبناني.

ان ما لا يريده اللبنانيون اطلاقاً، هو التبعية للآخرين.

٣ - هل لبنان أمة تنبعث متأخرة جداً؟

لم تحقق بعض الامم الصغيرة ابداً الدولة التي ارادوها، كما فقد البعض الآخر الدولة التي كانت له. **كان للبنانيين دولة مستقلة، ولكنهم اخذوا يتحولون الى امة، عندما كانت دولتهم في خطر الموت.** هل انبعثت الامة اللبنانية متأخرة جداً كي تحقق استقلال الدولة؟

باستثناء مشاعر التعاطف او المعاداة لدى اللبنانيين، فقد اخذت دولتهم اليوم ترتبط اكثر فاكثر بسوريا. وسيكون من الصعب جداً تغيير هذا الوضع في المستقبل المنظور. ولكن كيف سيبقى لبنان مرتبطاً بسوريا، هذا ما يصعب التنبؤ به فعلاً.

لقد قطع لبنان مرحلة متقدمة من التبعية. خلال عام ١٩٩٢ عقدت لقاءات القمة بين الرئيسين السوري واللبناني بمعدل لقاء واحد كل ١٤ يوماً. كما قام الوزراء وكبار موظفي الدولة بمئات الرحلات الى دمشق. لقد مارس وما زال يمارس كبار المسؤولين السوريين دور الحكم للفصل في النزاعات والخلافات بين رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب. المرشحون للانتخابات التشريعية كانوا يتنافسون، مثلهم مثل النواب الذين حالفهم الحظ بالفوز في تلك الانتخابات، للحصول على رضى الأطراف المقربة من السلطة في سوريا. في دمشق كان يتقرر مصير العسكريين والموظفين اللبنانيين، فيحتفظون بوظائفهم او يبعدون عنها. لقد انشأ نظام التبعية السياسية بنية خاصة به، تلعب فيه سوريا دور الزعيم الاكبر الذي يفرض النظام على الزعماء التقليديين وعلى **أمراء الحرب** الذين

تحولوا الى سياسيين[٢]. كذلك تثبتت روابط جديدة للمصالح، لا تتقرر ولا تستند، في اطار نظام الحماية، على الوظائف و المناصب فحسب، بل ايضا وقبل كل شيء على المال والثروة.

فالقبول الضمني بالربط بين "الغاء الطائفية" والانسحاب الجزئي للقوّات السورية، جعل كل انسحاب بعيد الاحتمال. اما حكومة الحريري بالذات فليست الاّ تساهلاً او تنازلاً لم تسمح به سوريا الاّ لكبح غضب اللبنانيين الذي تجسّد في عنف الهيجان الشعبي وفي المقاطعة الكثيفة للانتخابات. من خلال ذلك يؤمل بان يسهم تحسن الاوضاع الاقتصادية في تقبل اوضاع سياسية غير مرغوب فيها.

هل يمكن تصور ازدهار جديد في ظل تبعية سياسية؟ هل يتشجع اللبنانيون ويقدمون على الاستثمار في لبنان اذا كانت دولة القانون غير مضمونة في بلدهم؟ هل سيعود لبنانيو الخارج مع اموالهم قبل التأكد من امكانية ممارسة حرياتهم الثقافية واحترام حقوقهم المدنية، خاصة وقبل كل شيء، حرية الفكر والكلمة؟

اذا كانت الاجوبة على هذه التساؤلات سلبية، فلابدّ من توقع مستقبل زاخر بالركود الاقتصادي، وبعودة هجرة الطاقات البشرية المؤهلة، وب "سَرينَة" ليس فقط الدولة اللبنانية فحسب، بل المجتمع اللبناني بكامله ايضاً.

حتى مطلع عام ١٩٩٣ لم تكن بعد قد برزت اية اجوبة نهائية على هذه التساؤلات. ولكن من الممكن ان تنجح حكومة الحريري في احياء لبنان كمركز تجاري ومالي ، وكذلك انتاجي ، لتأمين حاجات الدول الخليجية الزراعية والصناعية. من الممكن ايضاً ان يعود الى سابق عهده وتنوّعه النظام التربوي اللبناني وكذلك الحياة الثقافية. اذا توفر كل ذلك، عندئذ قد يرغب اللبنانيون في الابتعاد عن اوضاع الانحسار الاقتصادي المتنامية في الدول الصناعية الغربية، والعودة مع أسرهم وثرواتهم الى لبنان، بدلاً من ان يتكبدوا، هم واولادهم، هموم ومشاكل معاملات التجنيس المعقد، والتي تزداد تعقيدا اكثر فاكثر في اوروبا،

٢- عرض ذلك جوزف مايلا بوضوح رائع بقوله:
"العودة الى الثقافة السياسية القديمة أضيف اليها عنصر جديد، مقلق للغاية، ألا وهو خضوع الطبقة السياسية الجديدة، باكثريتها، للواقع الذي أنشأته سوريا في لبنان. من الممكن فعلاً التفكير، من منطلق القانون الدولي فقط، بأن القسم الرابع من اتفاق الطائف الذي يلحظ تنظيم العلاقات مع سوريا، قد خلق بنية للاستعباد. ولم يكن بالامكان التفكير بان ذلك سيثير بهذه السرعة ثقافة التذلل. فمن خلال مجاملتهم للإيجاءات السورية، وتأثرهم بضغوطها، وانصياعهم لاوامرها، ذهب القادة اللبنانيون الى أبعد من رغبات دمشق، وذلك بهدف الابقاء على دورهم السياسي وممارسة الحكم. وهكذا جرى تسهيل قيام نظام المفوضية الذي يمارس اليوم في لبنان". راجع:

Joseph MAILA, L'accord de Taef: Deux ans après. in: Centre d'action et d'Information pour le Liban (ed.), Perspectives et réalités du Liban, Paris 1993, p. 56.

واميريكا الشمالية، واوستراليا. على كل حال، لربما يؤدي ذلك أقله الى وضع حد لموجة الهجرة.

ان اعادة انعاش الازدهار الاقتصادي، قد تمكن اللبنانيين من التفكير والاهتمام بما هو ابعد من التركيز على كسب حياتهم اليومية. فالاختبار الذي عرفته مجتمعات عديدة أخرى، يدل على ان عودة الازدهار من الصعب ان تؤدي الى حالة من اللامبالاة السياسية، بل بالعكس، انها تشكل حتماً قوة دفع جديدة نحو الحرية السياسية.

٤ - الجار ومستقبله الغامض

لا يرتبط تطور مستقبل لبنان واقعياً باللبنانيين انفسهم، ولا، الى حدّ ما بجدارة الحكومة اللبنانية فحسب، بل اكثر فاكثر بجارهم الكبير ايضاً. ولكن التوقعات حول مستقبل سوريا بالذات تبدو صعبة وغامضة للغاية.

يرتبط هذا الامر جزئيا بنظام الحكم السوري حيث يمسك بالقرار النهائي رجل واحد، لا يكشف عن نواياه الا عند الضرورة. لقد برهن هذا الرجل، خلال مرحلة حكمه الطويلة، بأنه يتمسك جيّداً باهدافه، ولكنه يعرف، بدهاء خارق، كيف يتعامل مع الظروف الطارئة، ويعدّل بموجبها اهدافه واستراتيجيته وتكتيكه. جميع الرؤساء السوريين الذين سبقوه الى الحكم، لم يقبلوا ولم يعترفوا بوجود لبنان مستقل. لقد احتار السياسيون اللبنانيون طويلاً في تحليل الغاز واهداف حافظ اسد في لبنان. ولكن هذه الاهداف توضّحت منذ عام ١٩٨٥. لم يعمل أسد للقيام بعملية ضمّ بدائية، كما حاول ان يفعل صدام حسين لاحقاً في الكويت، بل سعى لفرض اعتراف غير مشروط بالسيطرة السورية على لبنان مستقل شكلياً. تحقق هذا الهدف في التوقيع على "معاهدة الاخوة" عام ١٩٩١، وفي تثبيته في صميم النظام اللبناني عام ١٩٩٢ عبر انتخاب مجلس نواب لبناني تهيمن عليه اكثرية من نوّاب موالين لسوريا.

في مجال السياسة الخارجية والامن اصبح لبنان دولة تابعة لسوريا، سواء من خلال المعاهدة، او عملياً. وبما ان النفوذ السوري تمكن من التوغل كثيرا داخل النظام اللبناني، فسيكون من الصعب جداً التحرر من هذا الربط.

ولكن الى اي حد سيعمل الحكم السوري على تطبيع الشأنين الثقافي والاقتصادي؟ هذا الامر لم يتضح بعد. الا ان من المعروف تقليديا ان حزب البعث الحاكم في سوريا يميل ويسعى الى فرض سياسات ثقافية تشجّع الوحدة العربية، كما يطبّق نظام تدخل الدولة في القطاع الاقتصادي. لقد شكّل حتى الآن التنوّع في النظام التربوي اللبناني في كل مراحله، والتعددية اللغوية لدى فئات كبيرة من الشعب اللبناني، شوكة

في اعين منظّري حزب البعث. كذلك لم يرض هذا الحزب اطلاقاً عن النظام الاقتصادي اللبناني "الفوضوي"، رغم نجاحه وتكيّفه حتى في زمن الحرب. كما كان هذا النظام يشكل دائماً لسوريا سبباً لرفض المقارنة او التشابه. ولكن هذه الايديولوجية البعثية بالذات لم تعد اليوم الدافع المحرك للسياسة الاقتصادية السورية، التي كانت خلال سنوات مرتبطة بالمساعدات الاقتصادية الخارجية. ففي سبيل تحسين انتاجها واوضاعها الاقتصادية، عمدت سوريا نفسها الى تحرير اقتصادها بشكل واسع. فبدلاً من ان تفرض على لبنان نظاماً اقتصادياً تتخلى هي عنه، من الافضل لمصلحتها ان تستفيد بقدر الامكان من نظام لبنان الاقتصادي. اللبنانيون يحبون التحدث عن "سيناريو هونغ كونغ"، اي تحويل لبنان الى مركز تجاري ومالي دولي مزدهر، مع مشاركة سوريا في الارباح. ولكن ما يفكر به اللبنانيون فعلاً، هو "هونغ كونغ" مع أكبر استقلال نسبي ممكن. وهذا ما يفكر به ايضاً السياسيون السوريون الاقلّ تمسكاً بايديولوجية البعث، ولكن مع سيطرة سياسية اوسع. لذلك يمكن النظر الى حكومة الحريري كاختبار لهذا النموذج.

الى اي مدى ستبقى ثابتة سياسة سوريا في لبنان على المدى المتوسط والطويل؟ لقد برهن النظام السوري الحالي على انه نظام مستقر فعلا، وذلك في بلد اشتهر سابقاً بعدم الاستقرار.

يعود الفضل في هذا الاستقرار الى رجل ذي اهلية استثنائية. بقدر ما تتركز بين يديه مقاليد السلطة، بقدر ذلك ستكون خلافته صعبة. الاحداث التي حصلت في دمشق اثناء مرض حافظ أسد عام ١٩٨٤، تعتبر اختباراً مسبقاً لما سيحدث في سوريا بعد رحيله. يقال بأنه يحضر ولده لخلافته. ويبدو ان استعدادات تحصل مجدداً في محيطه سعياً وراء النفوذ والخلافة. ولكن رحيله المفاجئ يؤجل دائماً. ويبدو ان التمتع بالسلطة المطلقة يشكل اكسيراً للحياة.

ولكن ليس من مبرر لكي ينظر قادة سوريا بعد رحيل حافظ أسد الى مصالحهم في لبنان بمنظار آخر. الا ان التساؤل يدور حول امكانيتهم لمتابعة هذه السياسة بذات الحنكة والدهاء.

في حال حصول صراع طويل في سبيل السلطة، من المحتمل ان تضطر سوريا الى تخفيض عدد قواتها في لبنان، او الى سحبها. ولكن من المحتمل ايضاً ان كل حكم في سوريا يخلف حافظ أسد، سيحاول متابعة سياسته في لبنان، لان هذه السياسة كانت تشكل دائماً عنصراً أساسياً في سياسة هذا البلد الاقليمية.

بالنسبة للقادة السوريين يعتبر تطور لبنان اجتماعياً واقتصادياً أمراً ثانوياً. ولكن المهم بنظرهم هو بقاء هذا البلد رهينة او ورقة بين ايديهم يستخدمونها في لعبة

الحرب او السلم في الشرق الاوسط. **فطالما لم تحصل تسوية لنزاع الشرق الاوسط - وحتى اذا ما لاح في الافق اي امل باقتراب التسوية - فان سوريا ستحكم سيطرتها على لبنان.** فمن خلال التبعية الى سوريا، سيرتبط لبنان اكثر فاكثر بتطورات الشرق الاوسط، اكثر مما كان مرتبطا بها منذ عام ١٩٦٧.

٥ - "كثبان من الرمال المتحركة"

شبّه ياسر عرفات استقطاب محاور النفوذ في منطقة الشرق الاوسط، بالرمال المتحركة، نظرا لعدم تمكن احد من التنبؤ بالجهة التي ستدفعها اليها الرياح. منذ عام ١٩٦٧ تجمعت في لبنان طبقات عديدة من "كثبان الرمال"، فلم تحترم حدودا ولم تعرف اتجاهاً معيّنا. تتبدّل صورتها، او تتغيّر، او تزول من الوجود.

فالتشخيص حول التطورات السياسية المتوسطة والبعيدة المدى في الشرق الاوسط، يشبه التشخيص حول تغيرات بحر من الرمال. كل شيء ممكن، وليس من امر غير عادي او غير محتمل.

من الممكن حدوث **زوابع محلية** تنحصر في لبنان او في اجزاء منه. فطالما لم تتوصل سوريا واسرائيل الى اتفاق، ستبقى الاضطرابات قائمة في جنوب لبنان. فاذا ما اثارت ميليشيات حزب الله بتحرشاتها الدولة العبرية، او قامت بعمل ارهابي مؤذ لها، لربما عمدت اسرائيل الى توسيع منطقة "الحزام الامني"، او قامت بغارات انتقامية موجعة ضد قواعد عسكرية في عمق الاراضي اللبنانية.

من المحتمل ايضاً حصول **عواصف عنيفة**. الفشل في التوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتي مع الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، قد يزيد حتما في ضراوة الانتفاضة، ويشجع الاصوليين الاسلاميين في الضغط على منظمة التحرير، ولتغيير طبيعة النزاع الفلسطيني. بالمقابل يمكن ان يؤدي هذا الوضع الى تعزيز مقولة الاسرائيليين الذين لا يرون حلاً ممكنا الا عبر عملية "ترحيل السكان". في هذه الحال، لن يكون بامكان الاردن وسوريا التزام السكوت وغضّ النظر. وبالتالي يمكن ان يتحول لبنان مجدداً الى ساحة قتال.

من المحتمل ايضاً ان يثير العراق **اضطرابات جديدة** ايضاً. فقوته العسكرية لم يتم سحقها اطلاقاً في حرب الخليج الثانية. كما ان دولاً خليجية بدأت، بحكم خوفها مجدداً من ايران، تتقرب من العراق. فبدلاً من استبعاد تكرار مغامرته في الكويت، نظراً للاخطار المحدقة بذلك من جراء الضمانات الغربية لهذه الدولة النفطية، لربما يعود صدام حسين الى سياسته السابقة، محاولاً اثارة الفتن والاضطرابات في الدول العربية المعادية له، ودعم حركات المعارضة فيها. قد تكون سوريا بالذات هدفه

المحتمل، خاصة اثناء اندلاع الصراع من اجل السلطة. هل يساعد ذلك على توسيع او تضييق امكانية التحرك والعمل في لبنان؟ هذا الامر يصعب التنبؤ به الآن.

ولكن لا يستبعد حصول **تغيير عام في مناخ الشرق الاوسط السياسي**. هناك عدد وافر من الاسرائيليين لا يؤيدون السيطرة على الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، ويرفضون فكرة "ترحيل السكان" باعتبارها امراً مشيناً اخلاقياً. ومن جهة ثانية، تراجعت منظمة التحرير عن مطالبها المتطرفة السابقة، وتبدو الآن اكثر استعداداً للقبول بأقل من دولة فلسطينية مستقلة.

في هذا الاطار لم تعد احتمالات التوصل الى سلام في فلسطين أمراً غير واقعي اطلاقاً الأمر الذي سيسهّل كثيراً التقارب بين سوريا واسرائيل.

الاّ انه من غير المؤكد ان يستفيد لبنان من هذا التطور. لربما يؤدي تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ الى انسحاب سوريا واسرائيل من لبنان. ومن جهة اخرى، ولربما ايضا تقع اسرائيل - ومعها الدول الغربية - في تجربة بيع حرية لبنان مقابل موافقة سوريا على تسوية لمشكلة الشرق الاوسط. في هذه الحال، **سيقضى تماماً على مصير لبنان كدولة مستقلة.**

لم تشر حتى الان اي من التطورات السياسية الممكنة الى توقعات ايجابية بالنسبة للبنان. ولكن الاحتمالات ليست تأكيدات. لا يستطيع احد **الاستهانة** بقوة الصمود والمقاومة في هذا البلد، كي لا يبتلعه جار قوي. في السنوات الاخيرة، تمكنت دول صغيرة عديدة كانت منسية، من استعادة استقلالها.

فالتوافق الكبير على انقاذ لبنان، رغم التقسيم، والتهجير، والمجازر، هو اكثر قوة واصالة مما كان عليه في زمن الاستقلال.

هذا التوافق الجديد يعتمد اليوم على اختبارات شعب كامل، اكثر من اعتماده على اعتبارات ومصالح فئة محدودة العدد من سكان هذا البلد. فانشاء دولة هو اسهل من خلق أمة. **تعلّم اللبنانيون من تاريخهم الحديث، بأنهم أمة، ويريدون البقاء كأمة. انّ حبهم للديمقراطية وعشقهم للحرية، لهما جذور عميقة. فمن غير المحتمل اطلاقا ان تتخلىّ مثل هذه الأمة عن طموحها لتقرير مصيرها الفعلي، وعن سيادتها الكاملة.**

ملاحظة:

غداة الانتهاء من وضع هذا المؤلف، صدر للنائب والوزير السابق البير منصور كتاب بعنوان "الانقلاب على الطائف" في منشورات دار الجديد، بيروت ١٩٩٣. ان بعض ما جاء فيه يتفق تماما مع نظرتنا الى كيفية تحريف مضمون وثيقة اتفاق الطائف، نصا وروحا.

المصادر الأجنبية

ا- الكتب

ABDEL-MALEK, Anouar, Egypte, Société militaire, Paris 1962.
ABOUCHDID, Eugénie E., Thirty Years of Lebanon and Syria (1917-1947), Beirut 1948.
ABOU JAOUDE, Joseph et al., La nouvelle société libanaise dans la perception des Fa'aliyat (decision-makers) des communautés chrétiennes, Vol. 3, Etudes et Rapports, Kaslik 1984.
ABOU RJAILY, Khalyl and Boutros LABAKI, Les paroisses déplacées des églises du Liban, Paris and Beirut 1987.
ACCAOUI, Selim and Magida SALMAN, Comprendre le Liban (Culture Critique 12), Paris 1976.
AGGIOURI, René, Le conflit de Palestine dans le jeu des puissances (1950-1967), Beirut 1968.
AJAMI, Fouad, The Vanished Imam. Musa al Sadr and the Shia of Lebanon, London 1986.
—, The Arab Predicament: Arab political thought and practice since 1967, Cambridge 1981.
AL-HURI, Bisarah, Haqa'iq lubnaniyyah (Lebanese Realities), 3 Vols., ,Beirut 1960.
ALLEMANN, Fritz René (ed.), Die arabische Revolution. Nasser über seine Politik, Frankfurt 1988.
ALMOND, Gabriel and James S. COLEMAN, The Politics of the Developing Areas, Princeton 1960.
— and Sidney VERBA, The Civic Culture, Princeton 1963.
— and G. Bingham POWELL, Comparative Politics: A developmental approach, Boston 1966.
AMOS II, John W., Palestinian Resistance. Organization of a Nationalist Movement, New York 1980.
ANTONIUS, George, The Arab Awakening; the story of the Arab national movement, New York 1946.
ANTOUN, Richard and Iliya HARIK (eds.), Rural Politics and Social Change in the Middle East, Bloomington and London 1972.
APTER, David E., The Politics of Modernization, Chicago 1965.
ASAD, Muhammad, The Principles of State and Government in Islam, Berkeley and Los Angeles 1961.
AZAR, Edward E. et al. (eds.), The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or reality?, New York 1984.

BANTON, Michael, Race Relations, London 1967.
BARAKAT, Halim, Lebanon in Strife. Student preludes to the civil war, Austin and London 1977.
BARTH, Frederik (ed.), Ethnic Groups and Boundaries. The social organization of culture difference, Boston 1969.
BARUDIO, Günter, Der Teutsche Krieg 1618-1648, Frankfurt 1985.
BASH, Harry H., Sociology, Race and Ethnicity. A critique of American ideological intrusions upon sociological theory, New York 1979.
BAUBEROT, Jean et al. (eds.), Palestine et Liban. Promesses et mensonges de l'Occident, Paris 1977.
BAUER, Otto, Die Nationalitätenfrage und die Sozialdemokratie, Vienna 1924.
BAZ, Selim, Pièces diplomatiques relatives aux événements de 1860 au Liban, Beirut [2]1978.
BENASSAR (alias Gabriel Menassa), Anatomie d'une guerre et d'une occupation. Evénements du Liban de 1975 à 1978, Paris 1978.
BENEDICT, Ruth, Patterns of Culture, London 1961.
BERGSTRAESSER, Arnold, Die Macht als Mythos und als Wirklichkeit, Freiburg 1965.
— and Wilhelm CORNIDES (eds.), Die Internationale Politik 1955. Eine Einführung in das Geschehen der Gegenwart, Munich 1958.
BERTING, Jan et al. (eds.), Problems in International Comparative Research in the Social Sciences, Oxford 1979.
BETTS, Robert Brenton, Christians in the Arab East. A political study, Athens 1975.
BEYDOUN, Ahmad, Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains, Beirut 1984.
BIEGEL, L.C., Minderheden in het Midden-Oosten. Hun betekenis als politieke factor in de Arabische wereld, Deventer 1972.
BINDER, Leonard (ed.), Politics in Lebanon, New York 1966.
BINSWANGER, Karl, Untersuchungen zum Status der Nichtmuslime im Osmanischen Reich des 16. Jahrhunderts. Mit einer Neudefinition des Begriffs "Dhimma", Munich 1977

BLECHMAN, Barry M. and Stephen S. KAPLAN (eds.), Force without War. The use of the armed forces as a political instrument, Washington 1978.
BRAUDE, Benjamin and Bernard LEWIS, Christians and Jews in the Ottoman Empire. The functioning of a plural society. 2 Vols., New York and London 1982.
BRINTON, Crane, The Anatomy of Revolution, New York 1938.
BROCKELMANN, Carl, Geschichte der arabischen Literatur, Leiden 1942.
BÜREN, Rainer, Ein palästinensischer Teilstaat? Zur internen regionalen und internationalen Dimension der Palästinafrage, Baden-Baden 1982.
BULLOCH, John, Death of a Country. The civil war in Lebanon, London 1977.
—, Final Conflict. The war in the Lebanon, London 1983.

CAMPBELL, Ernest Queener (ed.), Racial Tensions and National Identity, Nashville, Tenn. 1972.
CARRE, Oliver (ed.), L'Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd'hui, Paris 1982.
--- et al. (eds.), Radicalismes islamiques, Vol. I, Paris 1985.
CARSTENS, Karl et al. (eds.), Die Internationale Politik 1966-67, Munich 1973.
CATROUX, Georges, Dans la bataille de la Méditerranée, Paris 1949.
CEMAM-Report, Religion. State and Ideology (Center for the Study of the Modern Arab World, Saint-Joseph's University). Reports 1975, Vol. 3, Beirut 1976.
CEMAM-Report, Islamic Law and Change in Arab Society (Center for the Study of the Modern Arab World, Saint Joseph's University). Reports 1976, Vol. 4, Beirut 1978.
CHAMOUN, Camille, Crise au Moyen-Orient, Paris 1963.
—, Crise au Liban, Beirut 1977.
—, Mémoires et souvenirs, Beirut 1979.
CHAMUSSY, René, Chronique d'une guerre. Liban 1975-1977. En postface: Les doutes de l'après-guerre, Paris 1978.
CHARAF, Georges, Communautés et pouvoir au Liban, Beirut 1981.
CHARLES-ROUX, François. La France et les chrétiens d'Orient, Paris 1939.
CHARON, Cyrille, Histoires des patriarcats Melkites. 2 Vols., Rom 1910-1911.
CHEVALLIER, Dominique (ed.), La société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe, Paris 1971.
— (ed.), L'espace social de la ville arabe, Paris 1979.
CHIHA, Michel, Visage et présence du Liban, Beirut 1964.
COHEN, Abner, Two-Dimensional Man. An essay on the anthropology of power and symbolism in complex society, Berkeley 1974.
— (ed.), Urban Ethnicity, London 1974.
COPELAND, Miles, The Game of Nations. The amorality of power politics, London 1969.
CORM, Georges, Le Proche-Orient eclaté. De Suez à l'invasion du Liban, 1956-1982, Paris 1983.
—, Géopolitique du conflit libanais. Etude historique et sociologique, Paris 1986.
COULAND, Jacques, Le Mouvement Syndical au Liban 1919-1946. Son évolution pendant le mandat français de l'occupation à l'évacuation et au Code du Travail, Paris 1970.
COX, Oliver C., Caste, Class and Race: A study in social dynamics, New York 1948.
CUDSI, Alexander S. and Ali E. Hillal DESSOUKI (eds.), Islam and Power, London 1981.
CURTIS, Michael (ed.), Religion and Politics in the Middle East, Boulder, Col. 1981.

DAHDAH, Nagib, Evolution historique du Liban, Beirut [3]1967.
DAWISHA, Adeed J., Syria and the Lebanese Crisis, London and Basingstoke 1980.
DEKMEJIAN, Hrair Richard, Egypt under Nasir. A study in political dynamics, New York 1971.
DESJARDINS, Thierry, Le martyre du Liban, Paris 1976.
DESPRES, Leo A. (ed.), Ethnicity and Resource Competition in Plural Societies, The Hague 1975.
DEUTSCH, Karl W., Nationalism and Social Communication: An inquiry into the foundations of nationality, Cambridge, Mass. [2]1962.
— and William FOLTZ (eds.), Nation-Building, New York 1966.
DIB, Pierre, L'Eglise maronite, Paris 1930.
DIBS, Joseph, Les maronites du Liban, Paris 1875.
—, Perpétuelle orthodoxie des maronites, Arras 1896.
DÖRING, Peter A. et al. (eds.), Bildung in sozio-ökonomischer Sicht, Cologne and Vienna 1989.
DOUGLAS, Mary, Purity and Danger, London 1966.

DUBAR, Claude and Salim NASR, Les classes sociales au Liban, Paris 1976.
DUPUY, Trevor Nevitt, Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, 1947-74, Indianapolis 1977.

ECKSTEIN, Harry (ed.), Internal War. Problems and approaches, London 1964.
EDWARDS, R.C. et al. (eds.), Labor Market Segmentation, Lexington, Mass. 1975.
EISENSTADT, S.N., Modernization: Protest and change, Englewood Cliffs, N.J. 1966.
EMERSON, Rupert, From Empire to Nation. The rise to self-assertion of Asian and African peoples, Cambridge, Mass. 1960.
ENDE, Werner and Udo STEINBACH (eds.), Der Islam in der Gegenwart, Munich 1984.
ENTELIS, John P., Pluralism and Party Transformation in Lebanon - Al Kata'ib, 1936-1970, Leiden 1974.
ESMAN, Milton J. (ed.), Ethnic Conflict in the Western World, Ithaca, N.J. 1977.
— and Itamar RABINOVICH (eds.), Ethnicity, Pluralism and the State in the Middle East, Ithaca and London 1988.
ETTELDORF, Raymond, Catholic Churches in the Middle East, New York 1955.
EVANS-PRITCHARD, E.E., Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande, Oxford 1937.
EVRON, Yair, War and Intervention in Lebanon. The Israeli-Syrian deterrence dialogue, Baltimore 1987.

FATTAL, Antoine, Le statut légal des Non-Musulmans en pays d'Islam, Beirut 1958.
FAWAZ, Leila Tarazi, Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut, Cambridge and London 1983.
FISCHHOF, Adolph, Österreich und die Bürgschaften seines Bestandes, Joseph Klemm, Vienna 1869.
FLORES, Alexander, Intifada, Aufstand der Palästinenser, Berlin 1988.
FONDATION LIBANAISE, Fondation Libanaise pour la paix civile permanente (ed.), Le droit à la mémoire, Beirut 1988.
FRANCIS, Emmerich K., Interethnic Relations, New York 1976.
FREEDMAN, Robert O., Soviet Policy toward the Middle East since 1970, New York 1978.
FURNIVAL, J.S., Netherlands India. A study of plural economy, Cambridge 1939.
—, Colonial Policy and Practice. A comparative study of Burma and Netherlands India, New York 1956.

GARDET, Louis, La cité musulmane, Paris 1954.
GEERTZ, Clifford (ed.), Old Societies and New States. The quest for modernity in Asia and Africa, London 1963.
GELLNER, Ernest and John WATERBURY (eds.), Patrons and Clients in Mediterranean Societies, London 1977.
GEMAYEL, Amine, L'offense et le pardon, Paris 1988.
GIBB, H.A.R. and J.H. KRAMERS (eds.), Shorter Encyclopedia of Islam, Leiden 1953.
GLAZER, Nathan and Daniel Patrick MOYNIHAN, Beyond the Melting Pot, Cambridge, Mass. 1963.
GOLAN, Galia, Yom Kippur and After. The Soviet Union and the Middle East crisis, Cambridge 1977.
GORIA, Wade R., Sovereignty and Leadership in Lebanon 1943-1976, London 1985.
GURR, Ted Robert, Why Men Rebel, Princeton, N.Y. 1970.

HACKE, Christian, Amerikanische Nahostpolitik. Kontinuität und Wandel von Nixon bis Reagan, Bonn 1985.
HADDAD, Wadi D., Lebanon. The politics of revolving doors, New York 1985.
HAJJAR, Joseph, L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815-1848), Paris 1970.
HALEY, P. Edward and Lewis W. SNIDER (eds.), Lebanon in Crisis. Participants and issues, Syracuse and New York 1979.
HAMMEL, Eric, The Root. The Marines in Beirut. August 1982–February 1984, San Diego 1985.
HANF, Theodor, Erziehungswesen in Gesellschaft und Politik des Libanon, Bielefeld 1969.
—, Heribert WEILAND and Gerda VIERDAG, South Africa: The prospects of peaceful change. An empirical enquiry into the possibility of democratic conflict regulation, London 1981.
HARIK, Iliya F., Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711-1845, Princeton 1968.
HARKABI, Yehoshafat, Arab Strategies and Israel's Response, New York 1977.
HARTMANN, Klaus-Peter, Untersuchungen zu Sozialgeographie christlicher Minderheiten im Vorderen Orient (Beihefte zum Tübinger Atlas des Vorderen Orients. Reihe B. Nr. 43), Wiesbaden 1980.
HECHTER, Michael, Internal Colonialism: The celtic fringe in British national development 1536-1966, London 1975.
HERSHLAG, Zvi Yehuda, Introduction to the Modern Economic History of the Middle East, Leiden 1964.
HERZOG, Chaim, The War of Atonement, London 1975.

HIRST, David, The Gun and the Olive Branch. The roots of violence in the Middle East, London 1977.
HITTI, Philip K,. Lebanon in History. From the earliest times to the present, London ³1967.
HOMSY, Basile, Les capitulations et la protection des chrétiens au Proche-Orient aux XVIe, XVIIe et XVIIIe siècles, Harissa 1956.
HONIGMANN, John J. (ed.), Handbook of Social and Cultural Anthropology, Chicago 1974.
HOROWITZ, Donald L., Ethnic Groups in Conflict, Berkeley 1985.
HOURANI, Albert H., Minorities in the Arab World, London 1947.
—, Syria and Lebanon. A political essay, London ³1954.
—, Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939, London 1962.
HUDSON, Michael C., The Precarious Republic. Political modernization in Lebanon, New York 1968.

ISAACS, Harold Robert, Idols of the Tribe. Group identity and political change, New York 1975.
ISRAEL IN LIBANON, Report of the International Commission to enquire into reported violations of International Law by Israel during its invasion of the Lebanon (London, 28. August 1982 - 29. November 1982), London 1983.
ISMAIL, Adel, Histoire du Liban du XVIIème siècle à nos jours, 2 Vols., Paris 1955.

JOHNSON, Michael, Class and Client in Beirut. The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985 (Political Studies of the Middle East Series, Nr. 28), London 1986.
JOUMBLATT, Kamal, Pour le Liban, Paris 1978.
JUREIDINI, Paul A. and William E. HAZEN, The Palestinian Movement in Politics, Lexington, Mass. 1976.

KAISER, Karl et al. (eds.), Die Internationale Politik 1968-69, Munich 1974.
— and Udo STEINBACH (eds.), Deutsch-Arabische Beziehungen, Munich 1981.
KARPAT, Kemal H., Political and Social Thought in the Contemporary Middle East, London 1968.
KAZZIHA, Walid W., Revolutionary Transformation in the Arab World. Habbash and his comrades from Nationalism to Marxism, London 1975.
—, Palestine in the Arab Dilemma, London 1979.
KEPEL, Gilles, Le prophète et le pharaon. Les mouvements islamistes dans l'Egypte contemporaine, Paris 1984.
KERR, Malcolm H., Lebanon in the Last Years of Feudalism, 1840-1868 (Oriental Series Nr. 33), Beirut 1959.
KEWENIG, Wilhelm, Die Koexistenz der Religionsgemeinschaften im Libanon, Berlin 1965.
KHADDURI, Majid, War and Peace in the Law of Islam, Baltimore 1955.
KHADDURI, Walid, International Documents on Palestine, Beirut 1969.
KHALAF, Samir, Persistence and Change in 19th Century Lebanon, Beirut 1979.
—, Lebanon's Predicament, New York 1987.
KHALID, Detlev, Islam und politischer Extremismus: Einführung und Dokumentation, Hamburg 1985.
KHALIDI, Walid, Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East, Cambridge 1979.
KHOURY, Enver M., The Crisis in the Lebanese System. Confessionalism and Chaos (Foreign Affairs Study, 38), Washington D.C. 1976.
KHURI, Fuad I., From Village to Suburb. Order and change in Greater Beirut, Chicago 1975.
KIRK, George E., Contemporary Arab Politics. A concise history, London 1961.
KISSINGER, Henry, Years of Upheaval, Boston 1982.
KODMANI-DARWISH, Bassma (ed.), Liban: Espoirs et réalités, Paris 1987.
KÖHLER, Wolfgang, Die Vorgeschichte des Krieges im Libanon, Wiesbaden 1980.
KRAEMER, Gudrun, Arabismus und Nationalstaatlichkeit: Syrien als nahöstliche Regionalmacht, Ebenhausen 1987.
KRAMER, Martin (ed.), Shi'ism, Resistance and Revolution, Boulder, Col. and London 1987.
KRIENER, Gustav-Adolf, Geschichte der evangelischen Gemeinde zu Beirut, Beirut 1958.
KUDERNA, Michael, Christliche Gruppen im Libanon. Kampf um Ideologie und Herrschaft in einer unfertigen Nation, Wiesbaden 1983.
KUPER, Leo and M.G. SMITH (eds.), Pluralism in Africa, Berkeley and Los Angeles 1969.

LABAKI, Boutros, Introduction à l'histoire économique du Liban. Soie et commerce extérieur en fin de période ottomane (1840-1914), Beirut 1984.
LABAKI, Kesrouan, Des idées pour le Liban, Antelias 1984.

LAMMENS, Henri, L'évolution historique de la nationalité syrienne, Alexandria 1919.
LANDAU, Jacob M. et al. (eds.), Electoral Politics in the Middle East. Issues, voters and elites, London 1980.
LAQUEUR, Walter Z., Communism and Nationalism in the Middle East, London 1956.
— (ed.), The Israel-Arab Reader. A documentary history of the Middle East conflict, New York 1969.
—, Confrontation - The Middle East war and world politics, London 1974.
LAURENT, Annie and Antoine BASBOUS, Guerres secrètes au Liban, Paris 1987.
LEFTWICH, Adrian (ed.), South Africa. Economic growth and political change. With comparative studies of Chile, Sri Lanka and Malaysia, London and New York 1974.
LEGUM, Colin et al. (eds.), Middle East Contemporary Survey, Vol. V, 1980-81, New York and London 1982.
— (ed.), Middle East Contemporary Survey, Vol. VI, 1981-82, New York and London 1984.
LEHMBRUCH, Gerhard, Proporzdemokratie: Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und in Österreich, Tübingen 1967.
LENIN, W.I., Über die nationale und die koloniale nationale Frage, East Berlin 1960.
LERNER, Daniel, The Passing of Traditional Society. Modernizing the Middle East, Glencoe [2]1962.
LIJPHART, Arend, The Politics of Accomodation. Pluralism and democracy in the Netherlands, Berkeley [2]1975.
—, Democracy in Plural Societies. A comparative exploration, New Haven and London 1977.
—, Power-sharing in South Africa. Institute of International Studies, Berkeley 1985.
LIPSET, Seymour Martin, The First New Nation, New York 1963.
LONGRIGG, Stephen H., Syria and Lebanon under French Mandate, London 1958.
LUTSKY, V., Modern History of the Arab Countries, Moskau 1969.

MAGUBANE, Bernhard, The Political Economy of Race and Class in South Africa, New York 1979.
MAHDI, Muhsin, Die geistigen und sozialen Wandlungen im Nahen Osten, Freiburg i.Br. 1961.
MALINOWSKI, Bronislaw, A Scientific Theory of Culture and Other Essays, Chapel Hill 1944.
MA'OZ, Moshe (ed.), Palestinian Arab Politics, Jerusalem 1975.
— and Avner YANIV (eds.), Syria under Assad. Domestic constraints and regional risks, London 1986.
MARX Karl and Friedrich ENGELS, Werke, Vol. 6, East Berlin 1959.
—, Werke, Vol. 15, East Berlin 1961.
MASON, Philip, Patterns of Dominance, London 1970.
—, Race Relations, London 1970.
McLAURIN, Ronald D. (ed.), The Political Role of Minority Groups in the Middle East, New York 1979.
—, Mohammed MUGHISUDDIN and Abraham R. WAGNER, Foreign Policy Making in the Middle East. Domestic influences on policy in Egypt, Iraq, Israel and Syria, New York 1977.
MEO, Leila M. T., Lebanon. Improbable nation. A study in political development, Bloomington 1965.
MESSARRA, Antoine Nasri, La structure sociale du parlement libanais, Beirut 1977.
—, Le modèle politique libanais et sa survie. Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif, Beirut 1983.
MILLER, Aaron David, The PLO and the Politics of Survival. (Washington Papers, Volk 11/99), New York 1983.
MOKDESSI, Toufic and Lucien GEORGE, Les partis politiques, Beirut 1959.
MOSLEM LEBANON TODAY, Arab University of Beirut, Beirut 1976.

NANTET, Jacques, Histoire du Liban, Paris 1963.
NASR, Salim and Theodor HANF (eds.), Urban Crisis and Social Movements. Arab and European perspectives, Beirut 1987.
NASSER, Gamal Abdel, Philosophie der Revolution, in: Fritz René ALLEMANN (ed.), Die arabische Revolution. Nasser über seine Politik, Frankfurt 1958.
NORDLINGER, Eric A., Conflict Regulation in Divided Societies, Cambridge, Mass. 1972.
NORTON, Augustus Richard, Amal and the Shi'a. Struggle for the soul of Lebanon, Austin, Tex. 1987.
NOUVELLE (LA) SOCIETE LIBANAISE DANS LA PERCEPTION DES FA'ALIYAT (decision-makers) DES COMMUNAUTES CHRETIENNES. 3 Vols., Kaslik 1984.

O'BALLANCE, Edgar, Arab Guerilla Power, 1967-1972, London 1974.
OBERSCHALL, Anthony, Social Conflict and Social Movements, Englewood Cliffs, N.J. 1973.

ODEH, B.J., Lebanon: Dynamics on Conflict. A modern political history, London 1985.
O'NEILL, Bard, Revolutionary Warfare in the Middle East; Israelis versus Fadayeen, Colorado 1974.
OWEN, Roger (ed.), Essays on the Crisis in Lebanon, London 1976.

PAKRADOUNI, Karim, La paix manquée. Le mandat d'Elias Sarkis (1976-1982), n.p. [2]1984.
PARETO, Vilfredo, The Mind and Society. A treatise on general sociology, Vol. 4: The General Form of Society, New York [2]1963.
PERLMUTTER, Amos, Egypt. The praetorian state, New Brunswick 1974.
PERONCEL-HUGOZ, Jean-Pierre, Une croix sur le Liban, Paris 1984.
PETRAN, Tabitha, The Struggle over Lebanon, New York 1987.
PICARD, Elizabeth, Liban, état de discorde. Des fondations aux guerres fratricides, Paris 1988.
POHL-SCHÖBERLEIN, Monika, Die schiitische Gemeinschaft des Südlibanon (Gabal, Amil) innerhalb des libanesischen konfessionellen Systems, Berlin 1975.
PRYCE-JONES, David, The Face of Defeat, Palestinian Refugees and Guerillas, London 1974.
PYE, Lucian, Aspects of Political Development, Boston 1966.

QUANDT, William B., Decade of Decisions. American policy toward the Arab Israeli conflict. 1967-1976, Berkeley 1977.
—, Fuad JABBER and Ann Mosely LESCH, The Politics of Palestinian Nationalism, Berkeley 1973.
QUBAIN, Fahim I., Crisis in Lebanon, Washington 1961.

RABBATH, Edmond, La formation historique du Liban politique et constitutionnel. Essai de synthèse, Beirut 1973.
RABINOVICH, Itamar, The War for Lebanon, 1970-1983, Ithaca and London 1984.
RABUSCHKA, Alvin, A Theory of Racial Harmony, Columbia 1974.
--- and Kenneth A. SHEPSLE, Politics in Plural Societies. A theory of democratic instability, Columbus, Ohio 1972.
RAPHAEL, Pierre, Le role du Collège Maronite Romain dans l'orientalisme aux XVIIème et XVIIIème siècles, Beirut 1950.
RAYMOND, André et al. (eds.), La Syrie d'aujourd'hui, Paris 1980.
RENNER, Karl, Das Selbstbestimmungsrecht der Nationen, in besonderer Anwendung auf Österreich, Leipzig and Vienna 1918.
REPUBLIQUE LIBANAISE, Ministère du Plan, Direction Centrale de la Statistique. Enquête par sondage sur la population active au Liban. 2 Vols., Beirut 1972.
—, Ministère du Plan, Mission IRFED-Liban 1960-61, Beirut n.d.
RIECK, Andreas, Die Schiiten und der Kampf um den Libanon. Politische Chronik 1958-1988, Hamburg 1989.
RISTELHUEBER, René, Les traditions françaises au Liban, Paris 1918.
RONDOT, Pierre, Les institutions politiques du Liban, Paris 1947.
—, Les chrétiens d'Orient (Cahiers de l'Afrique et de l'Asie. Vol. 4), Paris 1955.
ROTHSCHILD, Joseph, Ethnopolitics. A conceptual framework, New York 1981.

SADAT, Anwar, Revolt on the Nile, London 1957.
SAFA, Elie, L'émigration libanaise, Beirut 1960.
SALEM, Elie, Modernization without Revolution. Lebanon's experience, Bloomington 1973.
SALIBI, Kamal S., Crossroads to Civil War. Lebanon 1958-1976, New York 1976.
—, The Modern History of Lebanon, London 1977 (reprint).
—, A House of Many Mansions. The history of Lebanon reconsidered, London 1988.
SAMNE, Georges, La Syrie, Paris 1920.
SAUNDERS, Harold H., The Other Walls. The politics of the Arab-Israeli peace process. American Enterprise Institute for Public Policy Research (A.E.I.), Washington 1985.
SAYEGH, Raymond, Les conflits dans les zones de crise: Le Proche-Orient et le Liban, n.p. 1985.
SCHEFFLER, Thomas, Ethnischreligiöse Konflikte und gesellschaftliche Integration im Vorderen und Mittleren Orient, Literaturbericht, Berlin 1982.
SCHIFF, Ze'ev, October Earthquake: Yom Kippur 1973, Tel Aviv 1974.
— and Ehud YA'ARI. Israel's Lebanon War, London and Sydney 1984.
SCHILLER, David Thomas, Der Bürgerkrieg im Libanon. Entstehung. Verlauf. Hintergründe, Munich 1979.

—, Palästinenser zwischen Terrorismus und Diplomatie. Die paramilitärische palästinensische Nationalbewegung von 1918 bis 1981, Munich 1982.
SCHMUCKER, Werner, Krise und Erneuerung im libanesischen Drusentum, Bonn 1979.
SHAKED, Haim and Itamar RABINOVICH (eds.), The Middle East and the United States, New Brunswick 1980.
SHARABI, Hisham, Palestine and Israel: The lethal dilemma, New York 1969.
—, Neopatriarchy. A theory of distorted change in Arab society, New York and Oxford 1988.
SHARAF, Shamil, Die Palästinenser. Geschichte der Entstehung eines nationalen Bewusstseins, Vienna 1983.
SHEHADI, Nadim and Dana Haffar MILLS (eds.), Lebanon: A history of conflict and consensus, London 1988.
SHILS, Edward, Political Development in the New States, The Hague 1965.
SHWADRAN, B., Jordan: A state of tension, New York 1959.
SMITH, M.G., The Plural Society in the British West Indies, Berkeley 1965.
SOU'AL (Viermonatszeitschrift), Sondernummer, L'islamisme aujourd'hui, Paris 1985.
SPAGNOLO, John P., France and Ottoman Lebanon, 1861-1914, London 1977.
SPRINGER, Rudolf (Pseudonym für Karl Renner), Der Kampf der österreichischen Nationen um den Staat, Leipzig and Vienna 1902.
SRINIVAS, M.N., Caste in Modern India and other Essays, London 1962.
—, Social Change in Modern India, Berkeley 1967.
STEIN, Gustav and Udo STEINBACH (eds.), The Contemporary Middle Eastern Scene, Opladen 1979.
STEINBACH, Udo and Rüdiger ROBERT (eds.), Der Nahe und Mittlere Osten. Politik, Gesellschaft, Wirtschaft, Geschichte, Kultur. 2 Vols., Opladen 1988.
SUAD, Joseph and Barbara L.X. PILLSBURY (eds.), Muslim-Christian Conflicts: Economic, political and social origins, Boulder, Col. and Folkstone 1978.
SULEIMAN, Michael W., Political Parties in Lebanon. The challenge for a fragmental political culture, Ithaca and New York 1967.
SWEET, Louise E. (ed.), Peoples and Cultures of the Middle East. An anthropolitical reader, 2 Vols., Garden City, N.Y. 1970.

THOMPSON, Dennis L. and Dov RONEN (eds.), Ethnicity. Politics and Development, Boulder, Col. 1986.
TIBI, Bassam, Die Krise des modernen Islams. Eine vorindustrielle Kultur im wissenschaftlich-technischen Zeitalter, Munich 1981.
—, Der Islam und das Problem der kulturellen Bewältigung sozialen Wandels, Frankfurt 1985.
—, Vom Gottesreich zum Nationalstaat. Islam und panarabischer Nationalismus, Frankfurt 1987.
TOCQUEVILLE, Alexis de, Der alte Staat und die Revolution, Hamburg 1969.
TOUFIK, Touma, Paysans et institutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban du XVIIème siècle à 1914, Beirut 1971.
TUENI, Ghassan, Une guerre pour les autres, Paris 1985.
TYAN, Emile, Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam, Paris 1938.

UNIVERSITE LIBANAISE, Institut des Sciences Sociales (ed.), La politique de la population au Liban, Beirut 1982.

VALLAUD, Pierre, Le Liban au bout du fusil. Avant-propos de Jean Lacouture, Paris 1976.
VAN DAM, Nikolaos, The Struggle for Power in Syria. Sectarianism, regionalism and tribalism in politics, 1961-1978,, London 1979.
VAN DEN BERGHE, Pierre L., The Ethnic Phenomenon, New York and Oxford 1981.

WAHBA, Mourad (ed.), Youth, Violence, Religion. Secularization and desecularization, Cairo 1983.
WEBER, Max, Wirtschaft und Gesellschaft. Grundriss der verstehenden Soziologie, Vol. 1(I), Tübingen ^{5}1976.
WHETTEN, Lawrence C., The Canal War: Four-power conflict in the Middle East, Cambridge, Mass. 1974.
WINKLER, Heinrich August (ed.), Nationalismus in der Welt von heute, Göttingen 1982.
WYM, W., Nasser of Egypt. The search for dignity, Cambridge. Mass. 1959.

YAARI, Ehud, Strike Terror. The story of Fatah, New York 1970.

YAMAK, Labib Zuwiyya, The Syrian Social Nationalist Party: An ideological analysis, Cambridge, Mass. 1966.
YANIV, Avner, Dilemmas of Security Politics, Strategy, and the Israeli Experience in Lebanon, New York and Oxford 1987.
The YEARBOOK of Education, London 1949.
YOUNES, Riad, Politik und Proporzsystem in einer südlibanesischen Dorfgemeinschaft. Eine empirisch sozio-politische Untersuchung, Munich 1975.
YOUNG, Crawford, The Politics of Cultural Pluralism, Madison, Wisc. 1976.

ZAMIR, Meir, The Formation of Modern Lebanon, London 1985.
ZAPF, Wolfgang (ed.), Theorien des sozialen Wandels, Cologne and Berlin 1969.
ZIADEH, Nicola Abdo, Syria and Lebanon, Beirut 1968.

ب- مقالات في مجلات ومراجع علمية

AHMED, Naveed, The Lebanese Crisis: The role of the PLO, in: Pakistan Horizon, 29 (1976)1, pp.31-46.
ALAM, Jihad, Crise dans la Crise, Guerre dans la Guerre, in: Les Cahiers de l'Orient, 14 (1989)2, pp.35-48.
AL-AZMEH, Aziz, The Progressive Forces, in: Roger OWEN (ed.), Essays on the Crisis in Lebanon, London 1976, pp. 59-72.
ALEM, Jean-Pierre, Troubles insurrectionnels au Liban, in: Orient, 2 (1958)6, pp. 37-47.
ALMOND, Gabriel, Comparative Political Systems. In: The Journal of Politics, 18 (1956), pp. 397.
ANSARI, Hamied N., The Islamic Militants in Egyptian Politics, in: International Journal of Middle East Studies, 16 (1984), pp. 123-144.
AUCAGNE, Jean, L'Imam Moussa Sadr et la communauté chiite, in: Travaux et Jours, 53 (1974), pp. 31-51.
AVI-RAN, Reuven, The Syrian Military-Strategic Interests In Lebanon in: The Jerusalem Quarterly, 46 (1988), pp. 131-144.
AZAR, Edward E. and Kate SHNAYERSON, United States - Lebanese Relations: A pocketful of paradoxes, in: Edward E. AZAR et al. (ed.), The Emergence of a New Lebanon, New York 1984, pp. 219-275.

BAGLEY, Christopher, Racialism and Pluralism: A dimensional analysis of forty-eight countries, in: Race, 13 (1972)3, pp. 347-354.
BAILEY, Clinton, Lebanon's Shi'is after the 1982 War In: Martin KRAMER (ed.), Shi'ism, Resistance and Revolution, Boulder, Col. and London 1987, pp. 219-236.
BARAKAT, Halim, Social and Political Integration In Lebanon: A case of social mosaic, in: Middle East Journal, 27 (1973), pp. 301-318.
BARON, H. M., Racial Domination In Advanced Capitalism: A theory of nationalism and divisions in the labor market, in: R.C. EDWARDS et al. (eds.), Labor Market Segmentation, Lexington, Mass. 1975, pp.173-216.
BASILE, Antoine, Contraintes et perspectives de l'économie libanaise, In: Joseph ABOU JAOUDE et al., La nouvelle société libanaise dans la perception des Fa'aliyat (decision-makers) des communautés chrétiennes, Vol. 3, Etudes et Rapports. Kaslik 1984, pp.263-286.
BENTLEY, G. Carter, Theoretical Perspectives on Ethnicity and Nationality, in: Sage Race Relations Abstracts, 8 (1983)2, pp. 1-53.
BERNER, Wolfgang, Die Nah- und Mittelostpolitik der UdSSR. In: Udo STEINBACH and Rüdiger ROBERT (eds.), Der Nahe und Mittlere Osten. Politik, Gesellschaft, Wirtschaft, Geschichte, Kultur, Vol. 1, Opladen 1988, pp.711-778.
BEYDOUN, Ahmad, Le Liban pacifié. Dissolution des milices? Renaissance de la société civile?, in: Centre dAction et d'Information pur le Liban (ed.), Perspectives et réalitiés du Liban, Paris n.d. (1993), pp. 70f.
BÖDIGHEIMER, Walter, Die arabischen Gipfelkonferenzen von Riad und Kairo. Ein Versuch zur Lösung der Libanon-Krise, in: Europa-Archiv, 32 (1977)2, pp. D 48-D 54.
BOURGEY, André, Beyrouth. ville éclatée, in: Hérodote, 17 (1980)1. pp. 5-30.
BRYER, David, The Origins of the Druze Religion in: Der Islam, 52 (1975), pp. 47-84 and 53 (1976), pp.4-27.

BÜTTNER, Friedemann, Der Islam und die Entfaltung der arabischen politischen Ideen, in: Karl KAISER and Udo STEINBACH (eds.), Deutsch-Arabische Beziehungen, Munich 1981, pp. 27-43.
BURAWOY, M., Race, Class and Colonialism, in: Social and Economic Studies, 23 (1974), pp.521-560.

CARRA DE VAUX, B., Druzes, in: H.A.R. GIBB and J.H. KRAMERS (eds.), Shorter Encyclopedia of Islam,, Leiden 1953, pp. 94.
CARRE, Olivier, Le mouvement idéologique ba'thiste, in: André RAYMOND et al. (eds.), La Syrie d'aujourd'hui, Paris 1980, pp. 185-224.
CEROC, Le droit à la différence pour plus de justice et de liberté. Centre d'Etudes de Recherches sur l'Orient Chrétien, First Colloquium, Beirut 1985.
CHAOUL, Melhem, Le dispositif de la guerre au Liban, fonction de réduction in: Fondation Libanaise pour la Paix Civile Permanente (ed.), Le droit à la mémoire, Beirut 1988, pp. 60-39 (Arab pagination).
COAKLEY, John, National Territories and Cultural Frontiers: Conflicts of principle in the formation of states in Europe, in: West European Politics, 5 (1982), pp. 34-49.
COBBAN, Alfred, The Nation-State and National Self-Determination, New York 1969.
COLLINS, James F., The Soviet Union, in: P. Edward HALEY and Lewis W. SNIDER (eds.), Lebanon in Crisis. Participants and Issues, Syracuse and New York 1979, pp. 209-223.
CONNOR, Walker, Self Determination. The new phase, in: World Politics, 20 (1967), pp.30-53.
—, Nation Building or Nation Destroying, in: World Politics, 24 (1972)3, pp. 319-355.
—, A Nation is a Nation, is a State, is an Ethnic Group,is a... , in:. Ethnic and Racial Studies, 1 (1978)4, pp. 377-400.
COOLEY, John K., The Palestinians, in: P. Edward HALEY and Lewis W. SNIDER (eds.), Lebanon in Crisis. Participants and issues, Syracuse and New York 1979, pp. 21-54.
CORM, Georges, Quelques réflexions méthodologiques et historiques sur la perception de la société libanaise par les élites des communautés chrétiennes', in: Joseph ABOU JAOUDE et al., La nouvelle société libanaise dans la perception des Fa'aliyat (decision-makers) des communautés chrétiennes, Vol. 3, Etudes et Rapports, Kaslik 1984, pp. 45-61.
CROW, Ralph E., Religious Sectarianism in the Lebanese Political System, in: The Journal of Politics, 24 (1962)3, pp. 489-520.

DAALDER, Hans, The Consociational Democracy Theme, in: World Politics, 26 (1974)4, pp.604-621.
DAVIES, James C., Toward a Theory of Revolution, in: American Sociological Review, 27 (1962), pp. 5-19.
DAWISHA, Adeed, J., The Transnational Party in Regional Politics: The Arab Ba'th Party, in: Asian Affairs, 61 (1974)1, pp. 23-31.
—, The Impact of External Actors on Syria's Intervention in Lebanon, in: Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 2 (1978)1, pp. 22-43.
DEKMEJIAN, Hrair Richard, Consociational Democracy in Crisis: The case of Lebanon, in: Comparative Politics, 10 (1978), pp. 251-265.
DELPRAT, Raymond, Blocages économiques et crise sociale au Liban, In: Etudes des cahiers de l'orient contemporain, 26 (April 1969), pp. 5-12.
DEUTSCH, Karl W., Social Mobilization and Political Development, in: American Political Science Review, 55 (1961)3, pp. 493-514.
—, External Involvement in Internal War, in: Harry ECKSTEIN (ed.), Internal War. Problems and approaches, London 1964, pp. 100-110.

EL-SOLH, Alia, Nommer le mal, in: Le Monde, 25.4.1989.
ENDE, Werner, Imam Musa as Sadr, in: Orient, 14 (1973)3, p. 103.
ENTELIS, John P., Ethnic Conflict and the Reemergence of Radical Christian Nationalism in Lebanon, in: Michael CURTIS (ed.), Religion and Politics in the Middle East, Boulder, Col., 1981, pp. 227-245.
ESMAN, Milton J., The Management of Communal Conflict, in: Public Policy, 21 (1973), pp. 49-78.
—, Two Dimensions of Ethnic Politics: Defense of homelands, immigrant rights, in: Ethnic and Racial Studies, 8 (1985)3, pp. 438-440.

FAOUR, Ali, The Displacement Crisis and Force Migration in Beirut in 1984 in: Salim NASR and Theodor HANF (eds.), Urban Crisis and Social Movements. Arab and European Perspectives, Beirut 1987, pp. 165-198.

FARSOUN, Samih K., Family Structure and Society In Modern Lebanon, in: Louise E. SWEET (ed.), Peoples and cultures of the Middle East. An anthropological reader, 2 Vols., Garden City, N.Y. 1970, pp. 257-307.

— and Walker CAROLL, The Civil War in Lebanon: Sect, class, and imperialism", in: Monthly Review, 28 (1976)2, pp. 12-37.

FRANZ, Erhard, Religiöse und periphere Minderheiten, in: Udo STEINBACH and Rüdiger ROBERT (eds.), Der Nahe und Mittlere Osten. Politik, Gesellschaft, Wirtschaft. Geschichte, Kultur, Vol. 1, Opladen 1988, pp. 67-78.

GAMMER, Moshe, The War in Lebanon: The course of hostilities, in: Colin LEGUM et al. (eds.), Middle East Contemporary Survey, Vol. VI, 1981-82, New York and London 1984, pp. 128-157.

GEERTZ, Clifford, The Integrative Revolution: Primordial sentiments and civil politics in the new states, in: idem (ed.), Old Societies and New States. The quest for modernity in Asia and Africa, London 1963, pp. 105-157.

GRIMBLAT, Francis, La communauté chiite libanaise et le mouvement national palestinien 1967-1986, in: Guerres mondiales et conflicts contemporains, 151 (1988), pp. 71-91.

HAKIM, Georges, The Economic Basis of Lebanese Polity, in: Leonard BINDER (ed.), Politics in Lebanon, New York 1966, pp. 57-68.

HAMADE, Marwan, L'Islam libanais, du nassérisme à la participation, in: Travaux et Jours, (1974)53. pp. 5-12.

HANF, Theodor, Le comportement politique des étudiants libanais, in: Travaux et Jours. 46 (1973), pp. 5-52.

—, The 'Political Secularization' Issue in Lebanon, in: Annual Review of the Social Sciences of Religion, 5 (1981), pp. 225-253.

—, Die christlichen Gemeinschaften im gesellschaftlichen Wandel des arabischen Vorderen Orients, in: Orient, 22 (1981)1, pp. 29-49.

—, Arabismus und Islamismus, in: Heinrich August WINKLER (ed.), Nationalismus in der Welt von heute, Göttingen 1982, pp. 157-176.

—, Beirut. Konflikt und Koexistenz in einer geteilten Stadt, in: Geographische Rundschau, 37 (1985)9, pp. 454-461.

—, The Prospects of Accomodation in Communal Conflicts: A comparative study, in: Peter A. DÖRING et al. (eds.), Bildung in sozio-ökonomischer Sicht, Cologne and Vienna 1989, pp. 313-332.

HARIK, Iliya F., Lebanon, in: Jacob M. LANDAU et al. (eds.), Electoral Politics in the Middle East. Issues, voters and elites, London 1980, pp. 145-171.

—, The Economic and Social Factors in the Lebanese Crisis, in: Journal of Arab Affairs, 1 (1981/1982)2, pp. 209-244.

HARRIS, William W., La politique libanaise de Hafez el-Hassad, in: Bassma KODMANI-DARWISH (ed.), Liban: Espoirs et réalités, Paris 1987, pp. 91-117.

HOTTINGER, Arnold, An Eye-Wittness Report on Iraq, in: Swiss Review of World Affairs, 9 (1959), pp.12-16.

—, Zu'ama' and Parties in the Lebanese Crisis of 1958, in: The Middle East Journal, 15 (1961)2, pp. 127-140.

—, Zu'ama' in Historical Perspective, in: Leonard BINDER (ed.), Politics in Lebanon, New York 1966, pp. 85-105.

—, How the Arab Bourgeoisie Lost Power, in: Journal of Contemporary History, 3 (1968), pp.111-128.

—, Syrische Wünsche nach Gleichschaltung im Libanon, in: Neue Zürcher Zeitung, 8.1.1986.

—, Verfassungsentwurf Teherans für Libanon - über die Ausbreitung der iranischen Revolution, in: Neue Zürcher Zeitung, 6.5.1987.

—, Dreissigjähriger Krieg der Araber?, in: Neue Zürcher Zeitung, 24.11.1987.

—, Arafats Friedensangebot an Israel. Ein Durchbruch in der Palästinafrage?, in: Europa-Archiv, 44 (1989)2, pp.39-46.

HOURANI, Albert H., Ideologies of the Mountain and the City, in: Roger OWEN (ed.), Essays on the Crisis in Lebanon, London 1976, pp.33-41.

HUDSON, Michael C., Review of Chamoun, Crise au Moyen-Orient, in: Middle East Journal, 18 (1964)2, pp. 245.

—, The Lebanese Crisis: The Limits of consociational democracy, in: Palestine Studies, 5 (1976), pp. 109-122.

—, The Problem of Authoritative Power in Lebanese Politics. Why consociationalism failed, in: Nadim SHEHADI and Dana Haffar MILLS (eds.), Lebanon: A history of conflict and consensus, London 1988, pp. 224-239.

HUNTINGTON, Samuel P., Preface to Eric A. NORDLINGER, Conflict Regulation in Divided Societies, Cambridge, Mass. 1972.

JUPP, James, Ceylon and Malaysia, in: Adrian LEFTWICH (ed.), South Africa. Economic growth and political change. With comparative studies of Chile, Sri Lanka and Malaysia, London and New York 1974, pp.187-211.

JUREIDINI, Paul A., Lebanon's Regional Policy, in: Edward E. AZAR et al. (eds.), The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or reality?, New York 1984, pp. 207-218.

— and R.D. McLAURIN, Lebanon after the War of 1982, in: Edward E. AZAR et al. (eds.), The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or reality?, New York 1984, pp.3-35.

KARPAT, Kemal H., The Ottoman Ethnic and Confessional Legacy in the Middle East, in: Milton J. ES MAN and Itamar RABINOVICH (eds.) Ethnicity Pluralism, and the State in the Middle East, Ithaca and London 1988, pp. 35-53.

KASSIR, Samir, L'affirmation des chiites libanais, in: Le Monde Diplomatique, May 1985, p. 12.

KERR, Malcolm H., Rezension zu Qubain, in: Middle East Journal, 16 (1962) 1, pp. 96.

KEYES, Charles F., Towards a New Formulation of the Concept of the Ethnic Groups, in: Ethnicity, 3 (1976), pp.202-213.

KHALAF, Samir, On Entrapment and Escalation of Violence, in: American Arab Affairs, 24 (Spring 1988), pp.14-18.

KHALAF, Tewfik, 'The Phalange and the Maronite Community: From Lebanonism to Maronitism, in: Roger OWEN (ed.), Essays on the Crisis in Lebanon, London 1976, pp. 43-57.

KHALID, Detlev, Nabih Berri (Nabih Birri), in: Orient, 26 (1985), pp. 141-146.

KHOURI, Fred J., The Arab-Israeli Conflict, in: P. Edward HALEY and Lewis W. SNIDER (eds.), Lebanon in Crisis. Participants and Issues, Syracuse and New York 1979, pp. 161-177.

KHURI, Fuad I, Sectarian Loyalty among Rural Migrants in Two Lebanese Suburbs: A stage between family and national allegiance, in: Richard ANTOUN and Iliya HARIK (eds.), Rural Politics and Social Change in the Middle East, Bloomington and London 1972, pp. 198-213.

KIWAN, Fadia, Stratification sociale et identification politique à Bourj el Barajneh. Social stratification and political identity in a Beirut suburban village, In: L'Afrique et l'Asie Modernes, 115 (1977)4, pp. 15-27.

KODMANI-DARWISH, Bassma, Frankreich, ein zuverlässiger Verbündeter Libanons, in: Beiträge zur Konfliktforschung, 14 (1984)3, pp. 77-91.

—, L'Iran, nouvel acteur fort au Liban?, in: idem (ed.), Liban: Espoirs et réalités, Paris 1987, pp.153-164.

KURANI, Habib, Lebanon, Educational Reform, in: The Yearbook of Education. London 1949.

LABAKI, Boutros, Structuration communautaire, rapports de force entre minorités et guerres au Liban, in: Guerres mondiales et conflits contemporains, 151 (1981), pp. 43-70.

—, L'économie politique du Liban indépendant 1943-1975, in: Nadim SHEHADI and Dana Haffar MILLS (eds.), Lebanon: A history of conflict and consensus, London 1988, pp. 166-180.

LECHLEITNER, Herwig, Konfessionsgruppen und Wirtschaftsleben im Libanon, in: Geographische Rundschau, 24 (1972)6, pp. 213-218.

LEHMBRUCH, Gerhard, Konkordanzdemokratie im politischen System der Schweiz, in: Politische Vierteljahresschrift, 9 (1968), pp. 443-459.

—, Consociational Democracy in the International System, in: European Journal of Political Research, 3 (1975)4. pp. 377-391.

LIST, Harald, Antoine Lahad, in: Orient, 29 (1988)2, pp. 179-187.

MAILA, Joseph, Le 'Document d'Entente Nationale'. Un commentaire, in: Les Cahiers de l'Orient, 16-17 (1990)1, pp. 135-217.

—, L'accord de Taëf: Deux ans après, in: Centre d'Action at d'Information pour le Liban (ed.), Perspectives et réalités du Liban, Paris n.d. (1993), p. 56.

—, Liban: Les élections sous influence, Les Cahiers de l'Orient, in the press.

MARSHALL, Susan E., Paradoxes of Change: Culture crisis, islamic revival, and the reactivation of patriarchy, in: Journal of Asian and African Studies 19 (1984)1-2, pp. 1-17.

MAYER, Thomas, Lebanese Politics and the 'Missile Crises', in: Colin LEGUM et al. (eds.), Middle East Contemporary Survey, Vol. V, 1980-81, New York and London 1982, pp. 675-676.

McDONALD, D.B., Dhimma, in: H.A.R. GIBB and J.H. KRAMERS (eds.), Shorter Encyclopedia of Islam, Leiden 1953, pp. 55f.

McKAY, James, An Exploratory Synthesis of Primordial and Mobilizationist Approaches to Ethic Phenomena, in: Ethnic and Racial Studies, 5 (1982)4, pp.395-420.

McLAURIN, Ronald D., Lebanon and its Army: Past, present and future, In: Edward E. AZAR et al. (eds.), The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or reality?, New York 1984, pp. 79-114.

MERTZ, Robert Anton, Why George Habbash Turned Marxist, in: Mideast Magazine, 10 (1970)4, pp. 31-36.

MESSARRA, Antoine Nasri, Un modèle consociatif au Proche-Orient arabe: Approche comparative du système politique libanais, in: Droit, institutions et système politique, Paris 1987.

NAHAS, Dunia, L'évolution des organisations palestiniennes, in: Travaux et Jours, 52 (1974), pp. 77-99.

NASR, Sâlim, Pour éclairer la guerre civile au Liban. Jalons pour une position des rapports entre confessions et société libanaise, in: Jean BAUBEROT et al. (eds.), Palestine et Liban. Promesses et mensonges de l'Occident, Paris 1977, pp. 144-159.

---, Les formes de regroupement traditionnel dans la société de Beyrouth, In: Dominique CHEVALLIER (ed.), L'espace social de la ville arabe, Paris 1979, pp. 145-198.

---, L'Islam politique et l'Etat libanais (1920-1975), In: Olivier CARRE (ed.), L'Islam et l'Etat dans le monde d'aujourd'hui, Paris 1982, pp. 31-43.

---, Mobilisation communautaire et symbolique religieuse: L'imam Sadr et les chiites du Liban (1970-1975), in: Mourad WAHBA (ed.), Youth, Violence, Religion. Secularization and de-secularization, Cairo 1983, pp. 384-403.

---, Beyrouth: Remarques sur les acteurs d'un drame urbain, in: Salim NASR and Theodor HANF (eds.), Urban Crisis and Social Movements. Arab and European Perspectives, Beirut 1987, pp. 141-146.

---, A New Approach to the Conflict: The social dynamics of an internal war , in: American-Arab Affairs, 24 (Spring 1988), pp.19-21.

NASR, Marlène and Salim, Morphologie sociale de la banlieue-est de Beyrouth, in: Maghreb-Machrek (1976)73, pp. 78-88.

NASR, Nafhat and Monte PALMER, Alienation of Political Participation in Lebanon, in: International Journal of Middle East Studies, 8 (1977), pp.493-516.

NORTON, Augustus Richard, Harakat Amal, in: Edward E. AZAR et al. (eds.), The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or reality?, New York 1984, pp. 162-204.

---, Waiting for the Nadir, in: American Arab Affairs, 24 (Spring 1988), pp. 21-25.

OLMERT, Yosef, Lebanon, in: Colin LEGUM et al. (eds.), Middle East Contemporary Survey, Vol. VI, 1981-82, London and New York 1984, pp.702-733.

OLSON, Mancur, Rapid Growth as a Destabilizing Force, in: Journal of Economic History, 23 (1963), pp. 529-552.

PICARD, Elizabeth, La politique de la Syrie au Liban, in: Maghreb-Machrek, Nr. 116 (1987), pp.6-34.

---, Political Identities and Communal Identities: Shifting mobilization among the Lebanese Shi'a through ten years of war, 1975-1985, in: Dennis L. THOMPSON and Dov RONEN (eds.), Ethnicity, Politics and Development, Boulder, Col. 1986, pp. 159-178.

PIPES, Daniel, Damascus and the Claim to Lebanon, in: Orbis, 30 (1987)4, pp. 663-681.

PORAT, Yehoshua, The Peasant Revolt of 1858-61 in Kisrawan, in: Asian and African Studies (1966)2, pp. 77-157.

QUANDT, William B., Lebanon, 1958, and Jordan, 1970, In: Barry M. BLECHMAN and Stephen S. KAPLAN (eds.), Force without War. The use of the armed forces as a political instrument, Washington 1978, pp.222-288.

---, Reagan's Lebanon Policy: Trial and error, in: The Middle East Journal, 38 (1984)2, pp. 237-254.

RABINOVICH, Itamar, The Limits of Military Power: Syria s role, in: P. Edward HALEY and Lewis W. SNIDER (eds.), Lebanon in Crisis. Participants and issues, Syracuse and New York 1979, pp. 55-73.

Le RAPPORT du Père Lebret, in: Le Commerce du Levant, 1 (1960)3, p. 25.

REISSNER, Johannes, Säkularisierung des Libanon? Äusserungen von Muslimen zum neuen Schlagwort 'Almana', in: Orient, 17 (1976)3, pp. 13-37.

—, Die militant-islamischen Gruppen, in: Werner ENDE and Udo STEINBACH (eds.), Der Islam in der Gegenwart, Munich 1984, pp.470-486.

RIECK, Andreas, Syriens beharrliche Strategie im Libanon, in: Frankfurter Allgemeine Zeitung, 29.7.1989.

RONDOT, Pierre, Les nouveaux problèmes de l'état libanais, in: Revue Française de Science Politique, 2 (1954), pp. 326-356.

—, L'expérience du collège unique dans le système représentatif libanais, in: Revue Française de Science Politique, Vol. VII, 1957, pp. 67ff.

—, Quelques réflexions sur les structures du Liban, in: Orient, 2 (1958)6, pp. 23-36.

—, Le Liban devant la résistance palestinienne, in: Revue de la Défense Nationale, 25 (1969), pp.1410-1432.

ROSS, Jeffrey A., Urban Development and the Politics of Ethnicity: A conceptual approach, in: Ethnic and Racial Studies, 5 (1982)4, pp.440-456.

ROZAT, G. and R. BARTRA, Racism and Capitalism, in: Sociological Theories. Race and colonialism, Paris 1980.

SABA, Paul, The Creation of the Lebanese Economy - economic growth in the nineteenth and twentieth centuries, in: Roger OWEN (ed.), Essays on the Crises in Lebanon, London 1976, pp. 1-22.

SAID, Edward W., Palestinians in the Aftermath of Beirut, in: Journal of Palestine Studies, 12 (1983)46, pp. 3-9.

SALEM, Elie, Cabinet Politics in Lebanon, in: The Middle East Journal, 21 (1967)4, pp. 488-502.

SALIBI, Kamal S., 'Right' and 'Left' in Lebanon, in: Gustav STEIN and Udo STEINBACH (eds.), The Contemporary Middle Eastern Scene, Opladen 1979, pp.97-104.

—, Lebanon since the Crisis of 1958, in: The World Today, 17 (1961)1, pp.32-42.

—, L'historiographie libanaise, histoire de vanité, in: L'Orient, 25.5.1965.

—, The Personality of Lebanon in Relation to the Modern World, in: Leonard BINDER (ed.), Politics in Lebanon, New York 1966, pp.263-270.

SANAN, Fernand, Notes sur la répartition du revenu au Liban in: L'économie des pays arabes, étude mensuelle, 20 (1977)222, pp. 9-15.

SAYIGH, Rosemary, The Struggle for Survival. The economic conditions of palestinian camp residents in Lebanon, in: Journal of Palestine Studies, 7 (1978)2, pp. 101-119.

SCHIFF, Ze'ev, The Green Light, in: Foreign Policy, 50 (1983)1, pp.73-85.

SCHLICHT, Alfred, The Role of Foreign Powers in the History of Lebanon and Syria from 1799 to 1861, in: Journal of Asian History, 14 (1980)2, pp. 97-126.

SCHÖLCH, Alexander, Der libanesische Bürgerkrieg, in: Aus Politik und Zeitgeschichte (Beilage zu Das Parlament), 9.4.1977, pp. 3-21.

SEURAT, Michel, Identité communautaire, violence urbaine, déréliction du politique: un quartier populaire de Tripoli au Liban, in: Salim NASR and Theodor HANF (eds.), Urban Crises and Social Movements. Arab and European Perspectives, Beirut 1987, pp. 193-198.

SHAPIRA, Shimon, The Origins of Hizbollah, in: The Jerusalem Quarterly, 46 (1988), pp. 115-130.

SHILS, Edward, Primordial, Personal, Sacred, and Civic Ties, in: British Journal of Sociology, 8 (1957), pp. 130-145.

SICKING, Thom, Dépérissement d'un village libanais, in: Travaux et Jours, 47 (1973), pp. 5-21.

SIRHAN, Bassem, Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon, in: Journal of Palestine Studies, 4 (1975)2, pp. 91-107.

SMITH, Anthony D., Towards a Theory of Ethnic Separatism , in: Ethnic and Racial Studies, 2 (1979)1, pp. 21 37.

SMITH, M.G., Institutional and Political Conditions of Pluralism, in: Leo KUPER and M.G. SMITH (eds.), Pluralism in Africa, Berkeley and Los Angeles 1969, pp.27-66.

SMOOHA, Sammy, Pluralism and Conflict. A theoretical exploration, in: Plural Societies, 6 (1975)3, pp. 69-89.

SNIDER, Lewis W. et al., Israel, in: P. Edward HALEY and Lewis W. SNIDER (eds.), Lebanon in Crisis. Participants and issues, Syracuse and New York 1979, pp. 91-112.

—, The Lebanese Forces: Wartime origins and political significance, in: Edward E. AZAR et al. (eds.), The Emergence of a New Lebanon. Fantasy or reality?, New York 1984, pp. 117-161.

SPAGNOLO, John P., Constitutional Change in Mount Lebanon: 1861-1864, in: Middle Eastern Studies, 7 (1971)1, pp. 25-48.

STEINBACH, Udo, Ideengeschichte im Zeichen von Kolonialismus, Unabhängigkeitsbewegung und Modernisierung, in: idem and Rüdiger ROBERT (eds.), The Contemporary Middle Eastern Scene, Opladen 1979, Vol. 1, pp. 135-184.

—, Israelisch-arabischer Konflikt, in: idem and Rüdiger ROBERT (eds.), The Contemporary Middle Eastern Scene, Opladen 1979, Vol. 1, pp. 639-661.

STEMER-PICARD, Elisabeth, Le Liban et la résistance palestinienne, in: Revue Française de Science Politique, 25 (1975)1, pp. 5-22.

STEPPAT, Fritz, Die arabischen Staaten zwischen Ost und West, in: Arnold BERGSTRAESSER and Wilhelm CORNIDES (eds.), Die Internationale Politik 1955. Eine Einführung in das Geschehen der Gegenwart, Munich 1958, pp. 619-654.

—, Nassers Revolution, in: Europa-Archiv, 17 (1962), pp.163-173.

—, Internationale Politik am Mittelmeer, in. Karl CARSTENS et al. (eds.), Die Internationale Politik 1966-67. Munich 1973, pp. 207-305.

—, Der Mittelostkonflikt nach dem Krieg von 1967, in: Karl KAISER et al. (eds.), Die Internationale Politik 1968-69. Munich 1974, pp. 227-234.

STOAKES, Frank, The Supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as a builder, surrogate and defender of the State, in: Middle Eastern Studies, 11 (1975)3, pp. 215-236.

STOOKLEY, Robert W., The United States, in: P. Edward HALEY and Lewis W. SNIDER (eds.), Lebanon in Crisis. Participants and issues, Syracuse and New York 1979, pp.225-248.

SULEIMAN, Michael W., Crisis and Revolution in Lebanon, in: The Middle East Journal, 26 (1972)1, pp.11-24.

TABBARAH, Riad, Background to the Lebanese Conflict, in: International Journal of Comparative Sociology, 20 (1979)1-2, pp.101-121.

—, Le développement arabe et les ressources humaines libanaises, in: Université Libanaise. Institut des Sciences Sociales (ed.), La politique de la population au Liban, Beirut 1982.

TABET, Jad, Images de Beyrouth, in: Salim NASR and Theodor HANF (eds.), Urban Crisis and Social Movements. Arab and European Perspectives, Beirut 1987, pp. 129-139.

TERRILL, W. Andrew, Low Intensity Conflict in Southern Lebanon: Lessons and dynamics of the Israeli Shi'ite War, in: Conflict Quarterly, 7 (198), pp. 22-35.

TIBI, Bassam, Naher Osten - Nach dem Sechs-Tage-Krieg 1967 begann eine neue Epoche. Die regionalen und internationalen Folgen eines militarisierten Konflikts, in: Beiträge zur Konfliktforschung, 17 (1987)4. pp. 69-98.

VAN DAM, Nikolaos, Middle Eastern Political Clichés: 'Takriti' and 'Sunni' Rule in Iraq; 'Alawi Rule' in Syria. A critical appraisal, in: Orient, 21 (1980), pp. 42-57.

VAN DEN BERGHE, Pierre L., The Present State of Comparative Race and Ethnic Studies, in: Jan BERTING et al. (eds.), Problems in International Comparative Research in the Social Sciences, Oxford 1979, pp. 23-36.

—, Pluralism, in: John J. HONIGMANN (ed.), Handbook of Social and Cultural Anthropology., Chicago 1974, pp. 959-977.

WALLERSTEIN, Imanuel, Social Conflict in Post-Independence Black Africa: The concepts of race and status-groups reconsidered, in: E. CAMPBELL (ed.), Racial Tensions and National Identity, Nashville, Tenn. 1972, pp. 207-226.

WOLPE, Harold, The 'White Working Class in South Africa, in: Economy and Society, 5 (1976), pp. 197-240.

ZUWIYYA YAMAK, Labib, Party Politics in the Lebanese Political System. in: Leonard BINDER (ed.), Politics in Lebanon, New York 1966, pp. 143-166.

ج- دراسات مستقلّة وأبحاث غير منشورة

ABOU RJAILY, Khalyl and Boutros LABAKI, Bilan de treize ans de guerres au Liban: les pertes. 1ère édition provisoire, Beirut October 1987 (unpublished manuscript).
AGGIOURI, René, Les problèmes actuels du Proche-Orient, Beirut 1960.
ASSAF, Georges, September 1983: 'Bain de sang' dans la Montagne à la suite du brusque retrait des troupes israéliennes, Middle East Council of Churches (ed.) Beirut 1983.
—, Rapport sur la situation dans les deux districts du Chouf et d'Aley depuis l'invasion israélienne. Middle East Council of Churches (ed.), n.p.n.d.
ASSOCIATION Libanaise du Planning Familial. La famille au Liban, mimeographed, Beirut 1971.
ATIYAH, Najla, The Attitude of the Lebanese Sunnis Toward the State of Lebanon, dissertation, University of London 1973.

BOUSTANY, Fouad E., Le problème du Liban, Kaslik [2]1978.

CHAMIE, Joseph, Religious Fertility Differentials in Lebanon, dissertation, University of Michigan 1976.
CONNOR, Walker, Ethnonational Versus Other Forms of Group Identity: The problem of terminology, Paper presented to the Conference on Pluralism, Cape Town May 1977.
CONSEIL SUPERIEUR DES INTERETS COMMUNS, Recueil des Statistiques de la Syrie et du Liban, Beirut 1942-1943.
La CRISE libanaise dans ses principales dimensions, n.p. 1976.
CROW, Ralph E., Interest Groups in the Lebanese Political Process, Beirut 1962.

DELPRAT, Raymond, Liban: L'évolution du niveau de vie en milieu rural 1960-1970, Beirut 1970.

FOUNDATION FOR HUMAN AND HUMANITARIAN RIGHTS, The October Debacle: Report on Lebanon, Fall 1990, n.p. (Beirut) 4 November 1990.

GENOCIDE au Liban, n.p. 1976.
GREAT BRITAIN, The Covenant of the League of Nations, H.M.S.O., London 1935.

HANF, Theodor and Salim NASR, Gewerkschaftliche Konkordanz im Libanon. Bestimmungsfaktoren gewerkschaftlicher Einheit in einer kulturell und politisch fragmentierten Gesellschaft. Eine empirische Untersuchung. Forschungsbericht des DIPF, Frankfurt 1982.
HUDSON, Michael C., The Precarious Republic Revisited. Reflections on the collapse of pluralist politics in Lebanon, Contemporary Arab Studies Seminar Paper No. 2, Georgetown University, Washington 1977.
HUSSEINI, Salma, Redistribution de la population du Liban pendant la guerre civile (1975–1988), unpublished dissertation, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris 1992.

JOUMBLATT, Kamal, La démocratie économique, Cénacle libanais, Beirut 1950.
—, La démocratie sociale, Cénacle libanais, Beirut 1953.

KHALIFE, Issam, A la recherche d'une politique ou d'un concept de sécularisation dans le Liban multiconfessionnel 1958-1975, dissertation, University of Paris-Sorbonne 1982.
KRAMER, Martin, The Moral Logic of Hizbollah, Occasional Papers 101, Shiloah Institute, Tel Aviv 1987.

LABAKI, Boutros, Rapports de force intercommunautaires et genèse des conflits internes au Liban, Paper delivered at the Congress of the European Consortium for Political Research, Freiburg im Breisgau 1983.
—, From Extended Family to the Community in Lebanon, mimeographed, Beirut 1988.
—, L'économie politique de la crise libanaise. Impact et enjeux, Faculty of Arts and Human Sciences, St. Joseph's University, mimeographed, Beirut 1988.
LAURENT, Annie and Antoine BASBOUS, Le Liban et son voisinage, dissertation, Université de Droit, d'Economie et de Sciences Sociales, Paris 1986.
THE LEBANESE NATIONAL MOVEMENT, Merip Reports, 61 (1977).
LEBRET Report, cf. REPUBLIQUE LIBANAISE, Ministère du Plan, Mission IRFED-Liban.

LEHMBRUCH, Gerhard, A Non-Competitive Pattern of Conflict Management in Liberal Democracies. The case of Switzerland, Austria and Lebanon (Paper delivered at the 7th Congress of the International Political Science Association), Brussels 1967.

Le LIBAN que nous voulons bâtir. Texte du document diffusé par le Front Libanais en date du 23 décembre à Deir Aoukar, 1980.

LIBAN 1975-1976. Qu'avons-nous fait et que faire?, n.p. 1976.

LIST, Harald, Die südlibanesische Armee und ihr Territorium, unpublished manuscript, Freiburg im Breisgau 1988.

LUMIERES franches sur la question libanaise, n.p. 1975.

MALLAT, Chibli, Shi'i Thought from the South of Lebanon (Papers on Lebanon 7), Oxford 1988.

The MANDATE for Syria and Lebanon. 24. Juli 1922, in: League of Nations Official Journal, August 1922.

MASS and OPTEM, Les Libanais et le Liban, Paris 1989.

NACCACHE, Georges, Un nouveau style: Le chéhabisme, Beirut 1961.

NASR, Salim. The Crisis of Lebanese Capitalism, in: Merip Reports, 73 (1978), pp. 3-13.

—, Redrawing the Social Geography of Lebanon. Research report, Fletcher School of Diplomacy, Tufts University, Cambridge, Mass. 1988.

NOTE sur la question libanaise, n.p. 1975.

NOTE explicative sur la situation au Liban, n.p. ²1976.

PICARD, Elizabeth, From Community-Class to Patriotic Struggle. An Attempt at an Analysis of the Role and Significance of the Shi'a in the Lebanese Political System (1970-1984), Paper delivered at the MESA Conference, San Francisco 1984.

RAPPORT de l IRFED, Beirut and Paris 1962, Dokumente I-1-13,38 and 36.

RAPPORT analytique sur l'attitude des musulmans du Liban depuis le 13 avril 1975, n.p. 1976.

REPUBLIQUE Française, Rapport sur la situation en Syrie et au Liban à la Commission de Tutuelle de la Société des Nations, Paris 1926-1939 (table 3).

RESUME mensuel des travaux de la Société des Nations, Vol. 10, No. 7, July 1930.

SA'AD ED-DIN, Ibrahim, Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups, Paper presented at the Congress of the Middle East Studies Association, Washington, November 1980.

SALAM, Nawaf, L'insurrection de 1958 au Liban, dissertation, University of Paris-Sorbonne, 1979.

—, The Agony of Lebanon: Scenarios and Solutions, Harvard University, Center for International Affairs, mimeographed, Cambridge 1982.

—, Prospects for Lebanon. An essay on political opportunities and constraints, Oxford 1987.

SALIBI, Kamal S., Lebanon and the Middle Eastern Question, Oxford 1988.

SCHEMEIL, Yves, Sociologie du système politique libanais, dissertation, University of Grenoble, 1976.

SCHILLER, David Thomas, Entstehung und Verlauf des libanesischen Bürgerkrieges, diploma dissertation, Berlin 1978.

SMITH, M.G., The Nature and Variety of Plural Units, Yale University, mimeographed, New Haven 1982.

STOLDT, Jürgen, Das Scheitern einer politischen Modernisierung: Säkularisierungsinitiativen im Libanon 1920-1976, M.A. thesis, University of Freiburg im Breisgau 1986.

TEMOIGNAGES vivants sur la crise qui traverse le Liban, n.p. 1975.

UNION DES JEUNES EUROPEENS, Livre Blanc du conflit Armée-Forces Libanaises, Paris n.d.

YOUNES, Riad, Die libanesische internationale Migrationsbewegung. Eine Literaturstudie, Freiburg im Breisgau 1976.

المصادر العربية

البستاني، جول فؤاد، **أقدار وتوقعات**، بيروت ١٩٧٩.

اتحاد قوى الشعب العامل، **التعايش الإسلامي المسيحي. كيف وعلى أي أساس؟** بيروت ١٩٨١.

تقي الدين، ص، **التطوّر التاريخي للمشكلة اللبنانية**، بيروت ١٩٧٧.

جابر، ه، السلطة والتوازن في لبنان، في : **شؤون فلسطينية**، ٥١/٥٠، بيروت، لا تاريخ.

الحافظ، ياسين، قراءة نقدية لبعض طروحات الحرب في لبنان. في: **لبنان الديمقراطي العربي العلماني**، العدد ٨، بيروت ١٩٨١.

الحصّ، سليم، **نافذة على المستقبل**، بيروت ١٩٧٩.

خالد، حسن (الشيخ)، **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**. محاضر أجتماعات قمّة عرمون أثناء الحرب الأهلية، بيروت ١٩٧٨.

خليفة، عصام، **في معترك القضيّة اللبنانية**، بيروت ١٩٨٥.

خليفة، نبيل، **لبنان الجديد**. دراسة علمية تنقد البرنامج المرحلي للأحزاب اليسارية في لبنان وتطرح البرنامج البديل لبناء لبنان الجديد كما تراه وتريده الكتائب اللبنانية. بقلم محلّل "العمل السياسي". منشورات دار العمل. بيروت ١٩٧٧.

الخوري، بشاره، **حقائق لبنانية**. ٣ أجزاء. بيروت ١٩٦٠.

شراره، وضّاح، **حروب الاستتباع. لبنان الحرب الأهلية الدائمة**. بيروت ١٩٧٩.

شراره، وضّاح، **السلم الأهلي البارد. لبنان: المجتمع والدولة (١٩٦٤ – ١٩٦٧)**. بيروت ١٩٨٠.

الصلح، منح، **المارونية السياسية، سيرة ذاتية**. بيروت ١٩٧٨.

طرابلسي، فوّاز، **قضية لبنان الوطنية والديمقراطية**. بيروت ١٩٧٨.

عامل، مهدي، **النظرية في الممارسة السياسية**. بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان.بيروت١٩٧٩.

عطية، نجلا، **لبنان المشكلة والمأساة**، بيروت ١٩٧٧.

عون، فؤاد، **ويبقى الجيش هو الحلّ**، بيروت ١٩٨٨.

فارس، وليد، **الفكر المسيحي اللبناني الديمقراطي في مواجهة أطروحات التعريب والتذويب**. لا.م. ١٩٨٠.

قبّاني، عبد العزيز، **لبنان وصيغة المأساة**. بيروت ١٩٨٢.

قبّاني، خالد، **المركزية ومسألة تطبيقها في لبنان**. بيروت وباريس ١٩٨١.

لحّود، فؤاد، **مأساة جيش لبنان**. بعبدات ١٩٧٦.

مجذوب، محمد، **مصير لبنان في مشاريع**. بيروت ١٩٧٨.

محسن، أبراهيم، **الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية**. بيروت ١٩٨٣.

مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية، **لبنان الآخر**. مؤتمر حول العلمنة والهوية العربية. بيروت١٩٧٦.

ناجي، أمين، **لن نعيش ذميّين**. بيروت ١٩٧٩.

نصر، ج، أ، **محنة لبنان في ثورة اليسار**. بيروت ١٩٧٧.

نصر، نقولا، **حرب لبنان ومداها**. بيروت ١٩٧٧.

يكن، فتحي، **المسألة اللبنانية من منظور إسلامي**. بيروت ١٩٧٩.

استمارة التحقيق ١٩٨١، ١٩٨٦، ١٩٨٧

- يقول رجل: "أفضل أن أشتغل كثيرا، أفتح مصلحة وأجازف لكي يكون لي حظّ التقدم وكسب المال الوفير".
ويقول رجل آخر: "أفضل وظيفة ثابتة مع مدخول مضمون لكي لا أحمل دائماً همّ مستقبلي".
هل توافق على الرأ ي الأول أم على الرأي الثاني؟

- بمن تثق؟
بالأهل - بالجيران - بالزملاء - بربّ العمل - بالأصدقاء - لا أحد

- ما هو برأيك أهم عنصر للنجاح في الحياة بين العناصر التالية؟
المجهود الفردي - التعلّم - الخبرة - العلاقات - الإرث (الورِثة) - الحظّ - الشطارة

- تكاد كل المناطق اللبنانية أن تكون مختلطة. كل الأراضي اللبنانية هي ملك لكل اللبنانيين.

- إنّ أفضل حلّ لاخراج لبنان من المأزق الحالي هو علمنة شاملة للدولة وللمجتمع.

- رغم الأحداث الخطيرة جداً التي حصلت في الأشهر الأخيرة، أعتقد أن التعايش بين الطوائف لا يزال ممكناً.

- لولا التدخلات الخارجية، كل نزاع في لبنان ينتهي دون غالب ولا مغلوب.

- من هو الرجل السياسي الذي تشعر أن أفكاره وتوجهاته هي الأقرب إليك؟

- ما هو البلد الذي يبدو لك الأقرب إلى البلد المثالي؟

- يستطيع من يرغب من اللبنانيين أن يختار الانتماء الى طائفة علمانية لها نفس حقوق الطوائف الأخرى (أحوال شخصية، تمثيل سياسي...)

- مهما فعل الأجراء لا يستطيعون شيئاً ضد سلطة أرباب العمل.

- قبل المباشرة بنشاط ما، يجب التأكد من أنه سينجح فعلاً.

- مهما يكن الحلّ السياسي يجب أن يبقى الاقتصاد اللبناني موحّداً.

- إذا قمنا بتغيير الأوضاع غالباً ما تصبح أسوأ.

- لا يمكن الإستغناء عن الخدمات التي يقدمها لبنان الى المنطقة. لقد ترسّخ دور لبنان بالرغم من الأزمة.

- يمكن حتى للناس البسطاء أن يتقدّموا إذا تعاونوا وتساعدوا.

- يجب تجنّب خلط الدين والسياسة.

- إنّ الأديان السماوية (المسيحية، الاسلام...) تؤمن بالله نفسه وتبشّر بمبادىء أخلاقية واجتماعية متشابهة.

- خلال الأزمة، دبّرتّ المناطق أمورها بالاعتماد على نفسها. قد تكون اللامركزية الاقتصادية أمراً حسناً.

- قد يصبح التعايش بين الطوائف اللبنانية اسهل لو كان لكل مجموعة منطقة خاصة بها.

- مهما تكن رغباتنا، يبدو من المستحيل تطبيق العلمانية في لبنان. يشكل الإنتماء الطائفي واقعاً يجب القبول به.

- الى أية فئة إجتماعية تظنّ أنّك تنتمي؟ (إختر فئة واحدة)
ملاّك، تاجر، صناعي، مهنة حرّة أو موظف كبير، موظّف أو مستخدم عادي، حرفي، تاجر صغير، صاحب مصلحة صغير، فلاّح مالك متوسط أو صغير، عامل صناعي، عامل في قطاع الخدمات، عامل زراعي أو شريك محاصص

- ما هي برأيك الفئة الأكثر نفوذاً في لبنان؟ (إختر فئة واحدة)
ملاّكو الأراضي والبنايات، الرؤساء الدينيون، أصحاب المصارف، الزعماء
التجّار، رؤساء الأحزاب، الصناعيون، الوزراء، القادة العسكريون

- لو سمحت لي الظروف، لكنت اخترت مهنة أخرى.

- من هو الرجل السياسي الذي تشعر أنّ أفكاره وتوجهاته هي الأبعد منك؟

- بشكل عام، أنا مرتاح لربّ العمل الذي أعمل لديه.

- من الطبيعي أن يتمنى المرء معاشاً أفضل، لكن معاشي الحالي يبدو لي معقولاً.

- لو توفرت لي فرصة أو عرض جيّد، أسافر للعمل في أحد بلدان الخليج.

- مع الأسف، أظن أنني لا أملك حظاً كبيراً باحتلال مركز أفضل في عملي.

- لا أنوي الاستمرار كأجير الى الأبد، سوف أعمل، يوما ما على حسابي.

- اذا كان زملائي آدميين ومتعاونين، لا يهمني الى أية فئة ينتمون.

- اذا كانت عائلتي في خلاف مع التيار المسيطر في طائفتي، أتضامن مع موقف عائلتي.

- أفضل ان يكون جيراني من نفس الجماعة التي أنتمي اليها.

- أؤمن بحياة بعد الموت، حيث يكافأ الصالحون ويعاقب الشريرون.

- أحاول ان أعيش حياتي اليومية حسب تعاليم ديني.

- أذهب الى أماكن العبادة في أحيان كثيرة.

- أشعر أنني قريب من أبناء طائفتي سواء كانوا أغنياء أم فقراء.

- أستطيع ان أكون سعيدا وأتمتع بالحياة دون حاجة الى الايمان بالله.

- لا يستطيع شخص مثلي سوى القليل من أجل تحسين حياة الناس.

- عندما أتذكر ظروف معيشة أهلي، أعتقد أنني في وضع أفضل منهم بشكل ملحوظ.

- أخشى الا تكون ظروف معيشة أولادي بنفس مستوى معيشتي.

- عندما أنظر الى أهل الأحياء الراقية، أقول لنفسي انني أتمنى أن أعيش مثلهم وأظن أن لي الحق بذلك.

- عندما أفكر بمستقبلي، أشعر بالقلق وعدم الثقة.
- حتى لو لم يكن هناك تدخلات خارجية في شؤون لبنان فسيكون الوفاق صعب التحقيق ومن الممكن أن تتجمّد النزاعات بين الأطراف الداخلية.

- تصوّر أنك ربحت مبلغا كبيرا من المال في اليانصيب الوطني. كيف ستتصرف بهذا المال على الغالب؟ (اختر جوابا واحدا).
أشتري أرضا أو منزلا
أشتري سيارة وفرشا جديدا
أفتح مصلحة على حسابي
أوظف المبلغ في البنك بشروط جيدة.

- يجب ان يعود المؤمن الى أصوله الروحية والثقافية وأن يعمق مغزى انتمائه الديني.

- المحافظة على هويّة وخصائص طائفتي هي أهم من الإخلاص للبلد.

- يجب ان يوجّه الايمان والقيم الدينية حياة المجتمع.

- من المستحسن ألا يحدث خلاف بين أبناء الطائفة الواحدة.

- ان الانقطاع بين المناطق ليس طبيعيا وسوف يزول عند انتهاء الأزمة.

- الصديق الطيّب صديق طيّب أكان جورج أو محمد.

- بسبب طبيعة المجتمع اللبناني، يجب ان تجوز الخيارات السياسية الهامة على موافقة كل الطوائف الكبرى.

- لقد زادت الفروقات بين الفئات الاجتماعية منذ حرب ١٩٧٥.

- في لبنان توجد أقلية من الأثرياء يحتكرون الخيرات على حساب الأغلبية العظمى من الناس.

- تستطيع فئات تعيش في نفس البلد حتى ولو كانت شديدة الإختلاف من حيث الدين أو اللغة ان تقبل ببعضها البعض وان تحترم حقوق بعضها البعض.

- في الأزمة الراهنة يجب ان يكون لكل لبناني قناعات وخيارات سياسية واضحة.

- لقد حصلت أحداث خطيرة جدا في الاشهر الاخيرة. أخاف ان يكون التعايش بين الطوائف قد أصبح صعبا جدا.

- لقد ولّى عصر السياسيين. ان القادة الجدد يمثلون الاتجاهات الحقيقية في البلاد ويتمتعون بفاعليّة أكبر.

- يوجد بالفعل فروقات بين الطوائف في بلدنا، لكن يجب ألا يزجّ بها في السياسة.

- لا يستطيع لبنان ان يملك سلطة قويّة وموحّدة إلا إذا شاركت الطوائف بالحكم من خلال ممثليها الحقيقيين.

- بالطبع هناك انقسامات سياسية وطائفية في البلاد. لكنّ الأهم يبقى الانقسام بين الأغنياء والفقراء.

- رغم كل الذي حصل، يستطيع اللبنانيون أن يتفاهموا فيما بينهم إذا توقفت القوى الخارجية عن التدخل في شؤوننا.

- سواء أعجبنا ذلك أم لا، ان فئات تختلف من حيث اللغة أو الدين أو اللون وتعيش في بلد واحد إما ان تسيطر أو يسيطر عليها.

- لا يستطيع لبنان أن يملك سلطة قويّة وموحّدة إلا إذا تمكنت الدولة من أن تتجاوز انقسامات الزعماء والتيارات الطائفية.

- إذا إبتعدت عن السياسة ترتاح ويرتاح ضميرك.

- السياسيون القدامى أفضل من الجيل الجديد، فهم يتميّزون، على الأقل، بالتسامح والاعتدال والواقعية.

- أغلبية الناس في لبنان هم من متوسطي الحال ولا يوجد سوى القليل من الأغنياء وفئة غير واسعة من الفقراء.

- إن الذين يستعملون في السياسة الفروقات بين الطوائف، يقومون بذلك من أجل تغطية الفروقات الحقيقية بين الاغنياء والفقراء.

- إن وجود فئات ذات تقاليد مختلفة في بلد ما يشكل بالنسبة له مصدر إغناء وفائدة إجتماعية.

- يقول أحد الاشخاص:

لا يهمني إذا تزوّجت ابنتي من شخص ينتمي الى دين آخر، طالما يحبّان بعضهما.
ويقول شخص آخر:
ان الزواج بين شخصين يختلفان بالدين ليس بالامر المستحسن وهو كثيرا ما يؤدي الى الفشل. لن أوافق على زواج ابنتي مع شخص من دين آخر.
هل توافق مع الشخص الاول او مع الشخص الثاني.

- عندما تفكّر بوضع لبنان، أذكر لنا بالنسبة لكل رأي هل تجده مقبولا او غير مقبول.
+ يجب ان تحكم الفئة الاقوى وعلى الفئات الاخرى ان تقبل بما تقرره الفئة الاولى.
+ يجب ان تحكم الفئة الاكثر عددا وعلى الفئات الاخرى ان تقبل بما تقرره الفئة الاكبر.
+ يجب ان تحكم فئة واحدة والفئات التي ترفض الانصياع عليها ان تغادر البلد.
+ يجب ان يحكم حزب واحد مفتوح للجميع بدون معارضة.
+ يصوّت الناس للحزب الذي يفضلون ويحكم الحزب أو الاحزاب الفائزة وتبقى الاحزاب الاخرى في المعارضة.
+ يجب تقسيم البلد وتشكل كل جماعة دولتها.
ما هي برأيكم أفضل الآراء بالنسبة لبلدنا.

- ان قوّة مختلف الطوائف تجعل من المستحيل على المدى الطويل أي تغيير أساسي في نظام الحكم.

- على رغم المظاهر، ان تغييرا في نظام الحكم ممكن في مستقبل قريب.

- في وضعنا الراهن، ان قوة مختلف الطوائف تفرض ضرورة البحث عن تسوية والوصول الى اتفاق.

- ان التضحيات والخسائر التي ستتكبدها طائفتي لا تستحق ان تكون ثمنا للانتصار.

- في الصراع المفتوح بين مختلف الطوائف في مجتمعنا سيكون الجميع خاسرون.

- ان قوة وتصميم جماعتنا سوف يؤمنان لنا تحقيق أهدافنا.

- هل توافق مع هذين القولين الشعبيين:
+ "أنصر أخاك ظالما كان أم مظلوما"
+ "على قد بساطك مدّ إجريك"

إحصاءات

- اليوم، الشهر، السنة

– السنّ: ١٥ – ٢٠، ٢١ – ٢٥، ٢٦ – ٣٥، ٣٦ – ٤٥، ٤٦ – ٥٥، ٥٦ وما فوق

– الطائفة: سنّي ، شيعي، درزي، ماروني، روم ارثوذكس، روم كاثوليك، أرمن، طوائف مسيحية أخرى.

– الجنس: ذكر، انثى

– الوضع العائلي: أعزب، متزوّج، أرمل أو مطلّق

– عدد الاولاد

– عدد الاشخاص الذين يعتمدون على مدخولك

– المعاش الشهري

– المداخيل الأخرى (الشهرية او السنوية)

– مستوى التعليم: أمّي، يقرأ ويكتب، شهادة ابتدائية، شهادة تكميلية (بريفيه)، بكالوريا أو ما يعادلها، شهادة جامعية

– المهنة: ملاك، تاجر، صناعي، مهنة حرّة أو موظّف كبير، موظّف أو مستخدم عادي، حرفي، تاجر صغير، صاحب مصلحة صغير، فلاح مالك متوسط أو صغير، عامل صناعي، عامل في قطاع الخدمات، عامل زراعي أو شريك محاصص

– مهنة الأب

– الأصل

– مكان السكن الحالي

– مكان العمل الحالي

– هل تملك؟
منزلا، قطعة أرض

– الى أي قطاع تنتمي المؤسسة التي تعمل فيها الآن؟
القطاع العام (الدولة) والمصالح المستقلة، الزراعة، الصناعة، البناء، التجارة، المصارف والتأمين، النقل، التعليم، الخدمات الأخرى

– ما هي الصحيفة أو الصحف التي تطالعها باستمرار؟
النهار، السفير، العمل، الأنوار، الأوريان لوجور، الريفاي، النداء، الأحرار، اللواء، أمل

فهرس جغرافي

فهرس الأسماء

فهرس الموضوعات

كان الانتهاء من طبعه
في الاول من كانون الثاني ١٩٩٤
دار لحد خاطر للطباعة والنشر
ص.ب.: ١٦٦٠٢٠ بيروت
لبنان